

# حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأْلِيفُ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ السَّيِّدِ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
١٣٠١ هـ ١٩١٢ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَزَّالٍ  
١٧٣ هـ

اجْتَمَعَ بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي  
كَلِيبَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد التاسع



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

**اسم الكتاب :** حاشية الشرح على العبداني

**اسم المؤلف :** الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي السريته  
محمد بن الحاج شيخ المتناج

**اسم المحقق :** الدكتور أنس الشامي

**القطع :** ١٧ × ٢٤ سم

**عدد الصفحات :** ٧٥٢ صفحة

**عدد المجلدات :** ١٢ مجلد - المجلد التاسع

**سنة الطبع :** ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

اسم المحقق : الدكتور أنس الشامي

**عدد الصفحات : ٢٥٢ صفحة**

**عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد التاسع**

سنة الطبع : ١٤٢٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الايداع : ٥٠٥٩ / ٢٠١٦  
الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٧٦  
الهاركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

**الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكرنا تبعاً

إذا (وجد أحد الزوجين بالآخر مجنوناً) ولو مُتَقَطَّعاً وإن قلَّ على الأوجه وإن لم يستَحْكِمَ لأنه يُفْضِي لِلْجَنَانِ وهو مَرَضٌ يُزِيلُ الشُّعُورَ من القلب مع بقاء قُوَّةِ الأَعْضَاءِ وَخَرَكْتُهَا ومثله الخَبَلُ بالتحريك كذا قيل والذي في القاموس أنه الجُنُونُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ لَمَحَ أَنَّ الْجُنُونَ فِيهِ كَمَالُ الاستفراق بخلاف الخَبَلِ قال المَتَوَلَّى: والإغماء المأبوس من زواله.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك

• قوله: (في النكاح) إلى قول المتن ثَبَّتَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: إِنَّ قُلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَقَوْلَهُ: سَوَاءٌ أَدَّى إِلَى وَكَمَا يُخَيَّرُ وَقَوْلَهُ: أَوْ عَلِمْتَهُ إِلَى شُبَّةٍ بَعِيْنٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَذَا قِيلَ إِلَى قَالَ الْمَتَوَلَّى وَإِلَّا قَوْلَهُ أَيْ حَشَفَةٍ ذَكَرَهُ إِلَى فَإِنْ بَقِيَ.

• قول (سني): (جُنُونًا) وَالْإِضْرَاعُ نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ قَيِّمْتُ بِهِ الْخِيَارَ ع ش عبارة سَمِ يَتَّبِعِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَعْنَاهُ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كَوْنُ أَحَدِهِمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ أَيْ كَالْجُنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِغْمَاءِ اه وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ. • قوله: (ولو مُتَقَطَّعاً) أَوْ كَانَ قَابِلًا لِلْعِلَاجِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • قوله: (وإن قلَّ على الأوجه) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا: وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْمُتَقَطِّعِ كَمَا قَالَ الْمَتَوَلَّى الْخَفِيفُ الَّذِي يَطْرَأُ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ اه قَالَ ع ش وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْبَغْضِ مَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ اه. • قوله: (لأنه يُفْضِي) أَيْ الْجُنُونُ لِلْجَنَانِ أَيْ عَلَى الزَّوْجِ. • قوله: (ومثله الخَبَلُ) أَيْ فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلَهُ: كَذَا قِيلَ أَيْ إِنَّ الْخَبَلَ مِثْلُ الْجُنُونِ وَذَلِكَ بِقُتْضِي مُغَايَرَتَهُمَا ع ش وَرَشِيدِي. • قوله: (قال المَتَوَلَّى إلخ) عِبْرَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَأَمَّا الْإِغْمَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا خِيَارَ بِهِ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الرَّزْكَسِيُّ فِيمَا تَحْصُلُ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَتَوَلَّى وَكَذَا إِنْ بَقِيَ الْإِغْمَاءُ بَعْدَ الْمَرَضِ قَيِّمْتُ بِهِ الْخِيَارَ اه.

• قوله: (والإغماء إلخ) هُوَ عَطْفٌ عَلَى (الخبَلُ) اه سَم. • قوله: (المأبوس من زواله) أَيْ بَانَ قَالَ أَهْلُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك

• قوله في (سني): (جُنُونًا) يَتَّبِعِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَعْنَاهُ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كَوْنُ أَحَدِهِمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِغْمَاءِ. • قوله: (جُنُونًا) مِنْهُ الصَّرْعُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فَرَاغَهُ. • قوله: (قال المَتَوَلَّى وَالْإِغْمَاءُ إلخ) عِبْرَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ لَا الْإِغْمَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ قَالَ الرَّزْكَسِيُّ وَمَحَلُّهُ فِيمَا تَحْصُلُ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الدَّائِمُ الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ ذَكَرَهُ



(أو جذامًا أو برصًا) وإن قل إن استحكمت بقول خبيرين، وعلامة الأول اسوداد العضو والثاني عدم احمراره وإن بولغ في قبضه (أو وجدها رتقاء) أي مُنْسَدًا مَحَلُّ جَمَاعِهَا بِلَحْمٍ وَمِثْلُهُ ضَيْقُ الْمَنْفَذِ بِحَيْثُ يُفْضِيهَا كُلُّ وَاطِيٍّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِحَيْثُ يَتَعَذَّرُ دُخُولُ ذَكَرٍ مِنْ بَدَنِهِ كَبَدْنِهَا نَحَافَةً وَضِدُّهَا فَرْجُهَا سَوَاءٌ أَذَى لِإِفْضَائِهَا أَمْ لَا ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقِيْنَ أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي تَلْرِيبِهِ : وَضَيْقُ الْمَنْفَذِ لِنَحَافَتِهَا بِحَيْثُ لَا يَسَعُ آلَةٌ نَحِيفٌ مِثْلُهَا وَيُفْضِيهَا أَيُّ شَخْصٍ فَرَضَ اهـ. فَقَوْلُهُ بِحَيْثُ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ . وَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ الْوَاقِعُ فِي كَلَامِهِمْ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ قَالَ

الْخَبْرَةُ لَا يَزُولُ أَضَلًّا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْأَطِبَّاءُ يَزُولُ بَعْدَ مُدَّةٍ لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَلَوْ قِيلَ بِثُبُوتِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَّعِدْ اهـ ع ش .

• قول (سئ): (أو جذامًا) وهو عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَنْقَطِعُ وَيَتَنَاقِضُ وَيَتَصَوَّرُ فِي كُلِّ عُضْوٍ غَيْرِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْوَجْهِ أَغْلَبَ أَوْ بَرَصًا وَهُوَ بَيَاضٌ شَدِيدٌ يُبْقِعُ الْجِلْدَ وَيُذْهِبُ دُمُورِيَّتَهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي .

• قوله: (وإن قل إلخ) راجع لكل من الجذام والبرص . • قوله: (إن استحكمت إلخ) عبارة النّهاية والمغني ومحل ذلك بعد استحكاميهما أما أوائلهما فلا خيار به كما صرح به الجويني قال : والإستحكام في الجذام يكون بالانقطاع وتردد الإمام فيه وجوز الإكتفاء بأسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة اهـ قال ع ش قوله : وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة مُعْتَمَدٌ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِحْكَامُهُمَا بَلْ يَكْفِي حُكْمُ أَهْلِ الْخَبْرَةِ بِكَوْنِهِ جُذَامًا أَوْ بَرَصًا رَمَلِيٌّ انْتَهَتْ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الْإِمَامِ بِقَوْلِهِ بِالْإِكْتِفَاءِ بِأَسْوَدَادِهِ وَحُكْمُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ الْإِلْخَ فَلَا تَخَالَفَ اهـ . وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ الزِّيَادِيِّ : مَا نَصَّهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الثَّقَلُ عَنْهُ أَيُّ صَاحِبِ النّهاية والأول هو الموافق لِمَنْقُولِ الشَّيْخَيْنِ عَنْ الْجَوِينِيِّ وَأَقْرَاهُ وَالثَّانِي مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ أَبِي الدَّمِّ وَغَيْرِهِ وَهُوَ وَجِيهٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِكُونِ النَّفْسِ تَعَاثُفَهُ وَتَنَفُّرِهِ مِنْهُ مُطْلَقًا وَلَآنَ مَا يَخَافُ مِنْهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ لَا يَتَّقِيهِ بِالْإِسْتِحْكَامِ اهـ وَقَوْلُهُ : عَنْ ابْنِ أَبِي الدَّمِّ الْإِلْخَ أَيُّ وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ . • قوله: (والثاني إلخ) أي علامة البرص أن يغصّر المكان فلا يَحْمَرُّ اهـ كُرْدِي .

• قول (سئ): (رتقاء) وليس للزوج إجبارها على شئ الموضع فإن شقته وأمكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الأمة من الشئ قطعًا إلا بإذن السيد مغني ونهية قال ع ش قوله : ولا تُجْبَرُ عَلَى شَيْءٍ الْمَوْضِعِ أَيُّ حَيْثُ كَانَتْ بِالْغَةِ وَلَوْ سَفِيهَةً أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُولَّيَهَا ذَلِكَ حَيْثُ رَأَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ وَلَا خَطَرَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَطْعِ السَّلْعَةِ اهـ . • قوله: (ومثله) أي مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به . • قوله: (فقوله بحيث) أي إلخ . • قوله: (صريح إلخ) أي صراحة مع قوله ويُفْضِيهَا الْإِلْخَ الظَّاهِرُ فِي التَّقْيِيدِ اهـ سَم . • قوله: (وما ذكره إلخ) أي قوله : ويُفْضِيهَا الْإِلْخَ .

الْمُتَوَلَّى لَا بَعْدَهُ أَيُّ لَا أَنْ يَتَّقِيَ الْإِغْمَاءَ بَعْدَ زَوَالِ الْمَرَضِ فَيَثْبُتَ بِهِ الْخِيَارُ كَالْجُنُونِ اهـ وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ أَمَّا الدَّائِمُ الْإِلْخَ لِمَا قَبْلَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْدَّائِمِ مَا لَا تَحْصُلُ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ أَيُّ بِالْكُلِّيَّةِ سَوَاءً أَكَانَ مُتَقَطِّعًا أَمْ لَا كَمَا فِي الْجُنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قوله: (والإغماء) هو عَطْفٌ عَلَى (الخبَل) . • قوله: (صريح إلخ) أي صراحة مع قوله ويُفْضِيهَا الْإِلْخَ الظَّاهِرُ فِي التَّقْيِيدِ .



الإسنوي وكما يُخَيَّرُ بذلك فكذلك تَخَيَّرُ هي بكبر آله بحيث يُفْضَى كُلُّ مَوْطُوءَةٍ (أو قَرْنَاءٍ) أي مُنْسَدًا ذلك منها بِعَظَمِ (أو وجدته) وهو بِالْغِ عَاقِلٌ (عَيْنًا) أي به دَاءٌ يَمْنَعُ انْتِشَارَ ذِكْرِهِ عَنْ قُبُلِهَا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى غَيْرِهَا أَوْ عَلِمَتْهُ قَبْلَ النِّكَاحِ مِنْ عَرَضٍ أَوْ شُبَّةٍ بِعِنَانِ الدَّائِيَةِ لِيَيْنِهِ (أو مجبوبات) أي مَقْطُوعًا ذِكْرَهُ أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ أَيْ حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَعَجَزَ عَنِ الْوَطْءِ بِهِ ضَرِبَتْ لَهُ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ كَالْعَيْنِ (ثَبَتَ) لِلْكَارِهِ مِنْهُمَا الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ أَوْ الْعَالِمُ بِهِ إِذَا انْتَقَلَ لِأَفْحَشٍ مِنْهُ مَنَظَرًا كَأَن كَانَ بِالْيَدِ فَانْتَقَلَ لِلْوَجْهِ لَا لِلْيَدِ الْآخَرِ وَإِنَّمَا تُزْعِ الرِّهْنُ بِزِيَادَةِ فَسَقِ الْمَوْضُوعِ نَحْتَ يَدِهِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ كَأَن كَانَ يَزْنِي فِي الشَّهْرِ مَرَّةً فَصَارَ يَزْنِي فِيهِ مَرَّتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ . ثُمَّ قَدْ تُؤَدِّي إِلَى ذَهَابِ عَيْنِ الرِّهْنِ بِالْكُلِّيَّةِ فَاحْتِيطَ لَهُ بِتَزْعِهِ مِنْهُ عِنْدَهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لِلْكَارِهِ لَوْلَا وَضْفُهُ بِمَا يُعَيَّنُ.....

هـ فَوَدَ: (أَوْ عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ هـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَجَدَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا بِعَيْبِ صَاحِبِهِ قَبْلَ الْعَقْدِ لَا خِيَارَ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لَوْ عَلِمَتْ بِعُتْبَةٍ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَهَا الْخِيَارُ بَعْدَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ لِأَنَّ الْعُتْبَةَ قَدْ تَخَصَّلُ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ دُونَ أُخْرَى وَفِي نِكَاحٍ دُونَ نِكَاحٍ وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ بِالْعُتْبَةِ وَإِنْ كَانَ قَائِدًا عَلَى جَمَاعٍ غَيْرِهَا هـ . فَوَدَ: (مِنْ هُنَّ) أَيْ لَفْظُ الْعَيْنِ مَأْخُودٌ مِنْ عَنِ الْخِ وَقَوْلُهُ: أَوْ شُبَّةٌ عَطَفَ عَلَى مَنْ عُنَّ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَمِيَ بِذَلِكَ لِلْبَيْنِ ذِكْرَهُ وَاتِّعَاطِهِ مَأْخُودٌ مِنْ عِنَانِ الدَّائِيَةِ هـ . فَوَدَ: (أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ مَقْطُوعُ جَمِيعِ الذِّكْرِ أَوْ لَمْ يَتَّقِ مِنْهُ قَدْرُ الْحَشْفَةِ هـ . فَوَدَ: (أَيْ حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ) أَيْ كَبُرَتْ أَوْ صَغُرَتْ حَتَّى لَوْ كَانَ الْبَاقِي مِنْ ذِكْرِهِ قَدْرَ حَشْفَةٍ مُعْتَدِلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَكِنْ دُونَ حَشْفَتِهِ أَوْ صَغُرَتْ حَشْفَتُهُ جِدًّا وَكَانَ الْبَاقِي قَدْرَهَا دُونَ الْمُعْتَدِلَةِ فَلَا خِيَارَ هـ ع ش . فَوَدَ: (فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا بَقِيَ مِنْهُ مَا يُولِجُ قَدْرَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا هـ .

هـ فَوَدَ (سَمِي): (ثَبَتَ) جَوَابُ إِذَا الْمُقَدَّرَةُ فِي كَلَامِ الْمُتَنِ هـ مُغْنِي . هـ فَوَدَ: (الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ) أَيْ مُطْلَقًا وَيُصَدَّقُ مُتَكَبِّرُ الْعِلْمِ بِهِ بِيَمِينِهِ هـ فَتُحَ الْجَوَادِ . هـ فَوَدَ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيْ الزِّيَادَةُ . هـ فَوَدَ: (كَأَنَّ كَانَ) أَيْ مَنْ وَضَعَ الرِّهْنَ تَحْتَ يَدِهِ . هـ فَوَدَ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيْ التَّعْمِيمُ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ . هـ فَوَدَ: (أَنْ يَزِيدَ) أَيْ الْفِسْقُ . هـ فَوَدَ: (وَذَلِكَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ وَغَايَةُ مَا يُتَكَلَّفُ فِيهِ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تُزْعِ الرِّهْنُ الْخِ . هـ فَوَدَ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجِنْسِ كَأَنَّ عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الْآخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ أَيْ قَبِيحٌ إِلَى الْفَرْقِ وَإِلَّا فَمَا وَجْهُ اسْتِشْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ هـ سَمِ . أَقُولُ وَبِذَلِكَ الْمُقْتَضَى يُصَرِّحُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمُغْنِي فِي هَامِشِهِ . هـ فَوَدَ: (بِمَا يُعَيَّنُ الْخِ) يَعْنِي قَوْلَهُ: الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ الْخِ لَكِنْ فِي دَعْوَى التَّعْيِينِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

هـ فَوَدَ: (أَوْ عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ . هـ فَوَدَ: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيْ الزِّيَادَةُ . هـ فَوَدَ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجِنْسِ كَأَنَّ عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الْآخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ وَإِلَّا فَمَا وَجْهُ اسْتِشْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ .



أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السَّلِيمُ : أَنَّ ذَا الْعَيْبِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَخَيَّرَ فِي الْفَسْخِ كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ الْآخَرَ بِتَحْمِيلِهِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتَهُ وَإِنْ رَضِيَ أُجِيبَ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمُ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَلَا نَظَرَ بَعْدَ رِضَا السَّلِيمِ بِالْمَعِيبِ إِلَى مَا ذَكَرَ (الْخِيَارُ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ) إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ إِلَى الْفَسْخِ وَلَمْ يَمُتْ الْآخَرُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا وَالْقَرْنُ وَمِثْلُهُ لَا يُفْعَلُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ وَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَيْهِ فِي الْخَاصِّينَ بِهِ وَقِيَاسًا أَوْلَوِيًّا فِي الْكُلِّ عَلَى ثُبُوتِ خِيَارِ الْبَيْعِ بِدُونِ هَذِهِ إِذِ الْفَائِثُ ثُمَّ مَالِيَّةٌ بِسِيرَةٍ وَهَذَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ الْجَمَاعُ أَوْ التَّمَتُّعُ لَا سِيَّمَا وَالْجُدَامُ وَالْبَرَصُ يُغْدِيَانِ الْمُعَاشِرَ وَالْوَلَدَ أَوْ نَسْلَهُ كَثِيرًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأُمِّ فِي مَوْضِعٍ وَحَكَاهُ عَنِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُجَرَّبِينَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُنَافِيهِ خَيْرٌ «لَا عُدْوَى» لِأَنَّهُ نَفَى لاعتقادِ الْجَاهِلِيَّةِ نِسْبَةَ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقُوغُهُ بِفَعْلِهِ تَعَالَى. وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ خَيْرٌ «فَرَّ مِنْ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» وَأَكْلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَهُ تَارَةً

• قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِنْخ) مَفْعُولٌ يُعَيَّنُ، وَالضَّمِيرُ لِلْكَارِهِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَا الْعَيْبِ الْإِنْخ) أَيِ صَاحِبِ الْعَيْبِ خَيْرٌ (وَقَضِيَّةُ الْإِنْخ). • قَوْلُهُ: (كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ) أَيِ ذِي الْعَيْبِ مِنْ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ وَاللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، وَقَوْلُهُ: الْآخَرَ أَيِ السَّلِيمِ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ: بِتَحْمِيلِهِ أَيِ الْآخَرَ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِسَاءَةِ يَغْنِي لِكَرَاهَتِهِ أَيِ ذِي الْعَيْبِ نَسْبُهُ فِي مَشَقَّةِ تَحْمِيلِ السَّلِيمِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتِهِ أَيِ ذِي الْعَيْبِ مَعَهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ رَضِيَ غَايَةَ بِقَوْلِهِ أَنَّ يَتَخَيَّرَ الْإِنْخ وَالضَّمِيرُ لِلْسَّلِيمِ. • قَوْلُهُ: (أُجِيبَ) جَوَابُ (لَوْ). • قَوْلُهُ: (إِلَى مَا ذَكَرَ) أَيِ إِلَى إِسَاءَةِ الْآخَرَ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَالْقَرْنُ، وَقَوْلُهُ وَأَكْلَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: وَسُكُونُهُمَا إِلَى وَنَقْلُهُمَا. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَمُتْ الْآخَرُ) أَيِ الْمَعِيبِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا ذَهَبَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْقَرْنُ. • قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِتِلْكَ الْعُيُوبِ. • قَوْلُهُ: (وَصَحَّ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَهَبَ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْإِنْخ) أَيِ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْعُيُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَجْوِيزِ الْفُسْخِ بِهَا. • قَوْلُهُ: (عَنْ تَوْقِيفٍ) أَيِ وَرُودِهِ فِي الشَّرْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلِإِجْمَاعِ الْإِنْخ) وَقَوْلُهُ: وَقِيَاسًا الْإِنْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا ذَهَبَ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: فِي الْخَاصِّينَ بِهِ أَيِ الزَّوْجِ وَمَا الْجَبُّ وَالْعَتَّةُ اهْءَءَ ش. • قَوْلُهُ: (بِدُونِ هَذِهِ) أَيِ بِعُيُوبِ دُونَ هَذِهِ اهْءَءَ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَسْلُهُ) أَيِ الْوَلَدِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا جَزَمَ بِهِ) أَيِ بِإِعْدَامَتَيْهِمَا وَكَذَا ضَمِيرُ وَحَكَاهُ. • قَوْلُهُ: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ يُغْدِي وَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ «لَا عُدْوَى» أُجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ يُغْدِي بِفِعْلِ اللَّهِ لَا بِنَفْسِهِ وَالْحَدِيثُ وَرَدَّ رَدًّا لِمَا يَغْتَفِدُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَأَنَّ مُخَالَطَةَ الصَّحِيحِ لِمَنْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَذْوَءِ سَبَبٌ لِحُدُوثِ ذَلِكَ الدَّاءِ اهْءَءَ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأُمِّ مِنَ الْإِعْدَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ وَقُوعِ الْإِعْدَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَأَكْلَ الْإِنْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ.

• قَوْلُهُ: (لِإِسَاءَتِهِ الْآخَرَ) أَيِ السَّلِيمِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمُ) أَيِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا سَلِيمًا وَالْآخَرُ فَالْخِيَارُ ثَابِتٌ إِذَا كَانَا مَعْيَيْنَيْنِ أَيْضًا كَمَا سَيُعْلَمُ. • قَوْلُهُ: (بِدُونِ هَذِهِ) أَيِ الْعُيُوبِ.



وتارة لم يُصافحه بياناً لِسعة الأمر على الأمة من الفرار والتَّوَكُّلِ وخرج بهذه الخمسة غيرها كالْعَذْوِطِ بكسر أوله المُهْمَلِ وسُكُونِ ثانيه المُعْجَمِ وفتح التَّحْتِيَّةِ وَضَمُّهَا ويُقال عَذْوَطٌ كَعَثْوَرٍ، وهو فيهما مَنْ يُخْدِثُ عِنْدَ الْجَمَاعِ وفيه مَنْ يُنْزِلُ قَبْلَ الْإِبْلَاجِ فلا خيارَ به مُطْلَقاً على المعتمدِ وسُكُونُهَا في موضعٍ على أَنَّ الْمَرْضَ الْمَأْمُوسَ من زواله ولا يُمكنُ معه الْجَمَاعُ في معنى الْعُنَّةِ وإنما هو لِيَكُونَ ذلك من طُرُقِ الْعُنَّةِ فليس قِسْماً خَارِجاً عنها ونَقْلَهُما عن الماوردي أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ العين كذلك ضَعِيفٌ لَكِنْ لا نَفَقَةَ لها سِيَأْتِي الْفَسْخُ بِالرُّقِّ وَالْإِعْسَارِ ولا يُشْكِلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ.....

٥ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بهذه الخمسة إلخ) أي بالنظر لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَةِ على حَدِّهِ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يَتَخَيَّرُ بِخَمْسَةِ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثَبِيَّةٌ قَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ جُمْلَةَ الْعُيُوبِ سَبْعَةٌ وَأَنَّهُ يُمكنُ فِي كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خَمْسَةٌ وَاقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ على ما ذَكَرَ مِنَ الْعُيُوبِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لا خِيَارَ فيما عداها قال في الرُّوضَةِ وهو الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ فلا خيارَ بِالْبَحْرِ وَالصُّنَانِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالْقُرُوحِ السِّيَالَةِ وَالْعَمَى وَالزَّمانَةَ وَالْبَلَهَ وَالْخِصَاءَ وَالْإِفْضَاءَ ولا يَكُونُهُ يَتَغَوَّطُ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَقَوْلُهُ: فلا خيارَ إلخ ذَكَرَهُ النَّهْأَةُ وَزَادَتْ عَقِبَ الْإِسْتِحَاضَةِ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ لَمْ تَحْفَظْ لَهَا عَادَةً وَحَكَمَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِاسْتِحْكَامِهَا خِلَافاً لِلزُّرْكَشِيِّ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْقُرُوحِ السِّيَالَةِ وَمِنْهَا الْمَرْضُ الْمُسَمَّى بِالْمُبَارِكِ وَالْمَرْضُ الْمُسَمَّى بِالْعُقْدَةِ وَالْحَكَّةُ فلا خيارَ بِذَلِكَ أَهْ. ٥ فَوَدَّ: (كَعَثْوَرٍ) بِالْمُثَنَّةِ الْفَوْقِيَّةِ كَذَرَهُمْ وَإِذْ وَقَوْلُهُ: وهو فيهما أي الزَّوْجَيْنِ وَقَوْلُهُ: وفيه أي الرَّجُلِ أَهْ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (فَلا خيارَ بِهِ) أي بغيرِ الْخَمْسَةِ مُطْلَقاً أَيِ أَيْسَ مِنَ زَوَالِهِ أَمْ لا. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ الْمَرْضَ الْمَأْمُوسَ إلخ) أي الْقَائِمَ بِالزَّوْجِ وَمِنْهُ ما لو حَصَلَ لَهُ كِبَرٌ فِي الْأُنْثَيْنِ بَحْبُثُ تَغَطِّي الذَّكَرُ بِهِمَا وَصَارَ الْبَوْلُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْأُنْثَيْنِ وَلَا يُمكنُ الْجَمَاعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَيُثَبِّتُ لَزَوْجَتِهِ الْخِيَارَ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ وَطْءٌ وَأَيْسَ مِنَ زَوَالِ كِبَرِهِمَا بِقَوْلِ طَبِيبَيْنِ بَلْ يَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ بِوَاحِدٍ عَذَلِ وَلَوْ أَصَابَهَا مَرَضٌ يَمْنَعُ مِنَ الْجَمَاعِ وَأَيْسَ مِنَ زَوَالِهِ فَهَلْ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا حَاقَّ لَهُ بِالرَّتْقِ أَوْ لا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْخِيَارِ بَلْ قَدْ يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ: فِي الْإِسْتِحَاضَةِ وَإِنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِاسْتِحْكَامِهَا أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ: بَلْ قَدْ يُفْهَمُهُ إلخ ظَاهِرُ الْمَنْعِ. ٥ فَوَدَّ: (فِي مَعْنَى الْعُنَّةِ) وَحَيْثُذِ قَبْضُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدُ أَهْ حَلَبِيٌّ قَالَ سَمِ وَفِي مَعْنَاهَا أَيْضاً الشَّلَلُ الَّذِي لا يُمكنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا حَقِيقَةً وَكَذَا الْهَرَمُ الَّذِي لا يُمكنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ أَهْ أَقُولُ فِي مَعْنَاهَا أَيْضاً كَمَا تَقَدَّمَ كِبَرُ آلَتِهِ بِشَرْطِهِ وَفِي مَعْنَى الرَّتْقِ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً ضَبَقُ فَرْجِهَا بِشَرْطِهِ فَيُثَبِّتُ بِهِمَا الْخِيَارَ. ٥ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ يَثْبُتُ بِهِمَا الْخِيَارُ أَهْ ع ش.

٥ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ وَجَدَهَا مُسْتَأْجَرَ الْعَيْنِ نَقَلَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا عَنِ الْعَمَلِ وَلَا نَفَقَةُ عَلَيْهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لا خيارَ لَهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَنَقْلًا عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ إِنْ جَهِلَ أَهْ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكِلُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْأَةِ (وَاسْتِشْكَالٌ تَصَوُّرٌ فَسَخَ الْمَرْأَةُ بِالْعَيْبِ بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَتْ بِهِ فَلا خيارَ وَإِلَّا فَالْتَّقِي مِنْهُ شَرْطٌ لِلْكَفَاءَةِ وَلَا صِحَّةٌ مَعَ انْتِفَائِهَا وَالْخِيَارُ فَرْعُ الصَّحَّةِ) غَفْلَةٌ عَنْ قِسْمِ آخَرَ

٥ فَوَدَّ: (فِي مَعْنَى الْعُنَّةِ) فِي مَعْنَاهَا أَيْضاً الشَّلَلُ الَّذِي لا يُمكنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا حَقِيقَةً وَكَذَا الْهَرَمُ الَّذِي لا يُمكنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ.



بما ذكر مع ما مر أنه شرط للكفاءة وأن شرط الفسخ الجهل به لأن الفرض أنها أذنت في النكاح من معين أو من غير كفو فزوجه الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فيصح النكاح وتخير هي وكذا هو كما يأتي (وقيل إن وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل غيبه) قدرًا ومحلًا وفحشًا (فلا) خيارًا لتساويهما حينئذ والأصح أنه يتخير وإن كان ما به أفحش لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام في غير المجنونين المطبق جئونهما لتعذر الفسخ حينئذ ولو كان مجبوبًا بالبلاء وهي رتقاء فطريقان لم يرجحهما شيئًا والذي اعتمده الأذرع والزر كشيء أنه لا خيار وهو أوجه من اعتماد غيرهما ثبوته .

وهو أنها لو أذنت له في التزويج من معين إلخ . قوله : (بما ذكر) أي العيوب الخمسة وقوله (أنه) أي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه كزدي . قوله : (وإن شرط إلخ) عطف على قوله أنه إلخ وقوله : به أي بما ذكر وقوله : لأن الفرض إلخ علة لتفي الإشكال . قوله : (وتتخير هي) هذا مشكل في الثانية لأن الفرض أنها أذنت في غير كفء وهو شامل لغير الكفء بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تتخير اه سم ويمكن أن يجاب عنه بأن الغالب السلامة من هذا العيب فحمل الإذن في التزويج من غير الكفء على ما إذا كان الخلل الموقوف للكفاءة بدناءة النسب أو نحوها حملًا على الغالب اه ع ش وهذا الجواب مأخوذ مما يأتي في شرح قلت ولو بان معيًّا أو عبدًا فلها الخيار والله أعلم . قوله : (وكذا هو إلخ) لعله في نظير الأولى بأن ظنها سليمة فبانت معيبة كما يأتي هناك .

قوله (سني) : (وقيل إن وجد إلخ) عبارة المغني والنهاية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين أن يجد أحد الزوجين بالآخر مثل ما به من العيب أم لا وقيل إلخ . قوله : (والكلام) إلى قوله ولو كان مجبوبًا في النهاية والمغني . قوله : (والكلام إلخ) أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه لا يثبت لأحدهما بنفسه وإلا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كما لو لم تكن مجنونة كما يأتي في شرح قوله وتخير بمقارن جنون إلخ من قوله وإن كانت مثل الزوج اه ع ش . قوله : (ولو كان مجبوبًا إلخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لا ؟ صدق المنكر وعلى المدعي البينة مغني وروض مع شرحه . قوله : (مجبوبًا) أي أو عينا كما يعلم مما يأتي في شرح وتثبت العنة . قوله : (وهي رتقاء) أي ابتداء فلا يتكرر معه قوله الآتي ولو حدث به جب فرفضت اه ع ش . قوله : (أنه لا يثبت إلخ) والأقرب ثبوته نهاية أي لكل منهما ع ش . قوله : (ثبوته) جزم في الروض ثبوته سم عبارة م ر والأقرب

قوله : (أو من غير كفو إلخ) كذا شرح م ر . قوله : (وتتخير هي) هذا مشكل في الثانية لأن الفرض أنها أذنت في غير كفو وهو شامل لغير الكفو باختيار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كما لو أذنت فيمن ظنته كفوًا فبان معيًّا فإنها تتخير لظهور الفرق بين الإذن فيمن ظنته كفوًا فبان معيًّا لأنه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين إذنها في غير الكفو لتضمنه الرضا بالعيب وقد أوردته على م ر فوافق على الإشكال . قوله : (وهو أوجه من اعتماد غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت



(ولو وجده) أي أحد الزوجين الآخر (خُتْنِي وَاضِحًا) بعلامة ظَنِّيَّة كالميل أو قطعِيَّة كالولادة (فلا خيار) له (في الأظهر) لأنه لا يَفُوتُ مقصودُ النكاح أما المُشْكِلُ فلا يصح نكاحه كما مرَّ. (ولو حَدَّثَ) بعدَ العقد (به) أي الزوج (عَيْتَ) مِنَّا مَرَّ قَبْلَ الدُّخُولِ أو بعده ولو بفعلها كأن جَبَّ ذَكَرَهُ (تَخَيَّرْتُ) بين فسخ النكاح وإدامته لِتَضَرُّرِهَا به كالمُقَارِنِ وإنما لم يتخيَّرَ المشتري بتعيبه المبيع لأنه به يصير قابضًا لحَقِّه ولا كذلك هي كُمُستَاجِرِ هَذَمِ الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ (إِلَّا عُتَّةً) حَدَّثَتْ به (بعدَ دخولٍ) أي وطءٍ بالمعنى السَّابِقِ في التحليل فإنَّهَا لَا تَخَيَّرُ لَأَنَّهَا عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ عَلَى الْوَطْءِ وَوَصَلَتْ لِحَقِّهَا مِنْهُ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ وَوُجُودِ الْإِحْصَانِ مَعَ رَجَاءِ زَوَالِهَا وَبِهِ فَارَقَتْ الْجَبَّ لَا يُقَالُ الْوَطْءُ لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ فَكَيْفَ فَسَخَتْ بِتَعَذُّرِهِ لَأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ اكْتِفَاءً بِدَاعِيَةِ الطَّبْعِ الْمُلْجِي إِلَيْهِ فَتَتَرَجَّاهُ حِينَئِذٍ وَلَا يَعْظُمُ ضَرَرُهَا وَهَذَا مُنْتَفٍ عِنْدَ تَعَذُّرِهِ بِجَبِّ أَوْ عُتَّةٍ وَلَمَّا كَانَ الْيَأْسُ فِيهِمَا دَائِمًا دَفَعَ الشَّارِعُ ذَلِكَ عَنْهَا بِتَمَكُّينِهَا مِنَ الْفَسْخِ بِخِلَافِ الْإِبْلَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِيَّاسٌ مُدَّةٌ لَا تَصْبِرُ عَنْهَا غَالِبًا فَاتَّرَ ذَلِكَ الْحَرَمَةُ فَقَطَّ ثُمَّ التَّطْلِيقُ عَلَيْهِ

ثَبُوتُهُ وَذَكَرَ الْمُغْنِي الطَّرِيقَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ وَقَوْلُهُ الْآخَرُ تَفْسِيرٌ لِلْبَارِزِ. هـ قَوْلُهُ: (بِعَلَامَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا تَضْوِيرُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ وَطِئَ إِلَى لَاتِنِهَا عَرَفَتْ وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا كَانَ الْيَأْسُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَنَقَصَ الْعَدَدُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: فَتَلَزَّمَتْ إِبْجَابَتُهَا إِنْخٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَتُصَوِّرُ إِنْخٍ. هـ قَوْلُهُ: (بِعَلَامَةٍ إِنْخٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَانَ زَالَ إِشْكَالُهُ قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ بِذُكُورَةٍ أَوْ أُنُوثَةٍ سِوَاةٍ أَوْضَحَ بِعَلَامَةٍ قَطْعِيَّةٍ أَوْ ظَنِّيَّةٍ أَمْ بِإِخْبَارِهِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْخٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَأَنَّ مَا بِهِ مِنْ ثَقْبَةٍ أَوْ سِلْعَةٍ زَائِدَةٍ لَا يَفُوتُ إِنْخٍ. هـ قَوْلُهُ: (كُمُستَاجِرِ إِنْخٍ) أَيُّ قِيَاسًا عَلَيْهِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ إِنْخٍ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ بَكَارَةِ الْبِكْرِ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ تَوَقَّفَ تَقْرِيرُهُ عَلَى إِزَالَتِهَا وَهُوَ خِلَافُ مَا سَبَّأْتِي لَهُ فِي الصَّدَاقِ اهـ سَم وَقَوْلُهُ: فِي الصَّدَاقِ أَيُّ وَفِي شَرْحِ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ حُلْفَ. هـ قَوْلُهُ: (كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ إِنْخٍ) ظَاهِرُ صَنْيعِهِ أَنَّهُ مِثَالُ لِحَقِّهَا مِنْهُ فَالْكَافُ لِلتَّمْثِيلِ وَقَضِيَّةٌ صَنْيعِ الْمُغْنِي أَنَّهَا لِلتَّنْظِيرِ عِبَارَتُهُ لِحُصُولِ مَقْصُودِ النِّكَاحِ مِنْ تَقْرِيرِ الْمَهْرِ وَثَبُوتِ الْحَصَانَةِ وَقَدْ عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ عَلَى الْوَطْءِ وَوَصَلَتْ إِلَى حَقِّهَا مِنْهُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِرَجَاءِ زَوَالِهَا. هـ قَوْلُهُ: (عَيْتَ مِنَّا مَرَّ) شَامِلٌ لِلرَّتَقِ وَالْقَرْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ سَم وَيُفَرِّقُ بَيْنَ خِيَارِهِ حِينَئِذٍ إِذَا حَدَّثَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَعَدَمَ خِيَارِهَا بِحُدُوثِ الْعَتَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَمَا تَقَدَّمَ بَانَ حَقُّهَا فِي الْوَطْءِ مَرَّةً وَقَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَحَقُّهُ فِي الْوَطْءِ كُلِّ وَقْتٍ اهـ. وَفِي النِّهَايَةِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ جَبَّ فَرَضِيَّتْ ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا رَتَّقَ أَوْ قَرَنَ فَالْأَوَجَهُ ثَبُوتُ الْخِيَارِ لَهُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَأَتَرُ ذَلِكَ) فَعَلَّ قَفَاعِلَ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْإِبْلَاءِ وَقَوْلُهُ (الْحَرَمَةُ) مَفْعُولُ أَتَرَ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ التَّطْلِيقُ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ أَيُّ التَّطْلِيقِ مِنْ عَدَمِ الْفَيْءِ إِلَى

الخيار. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ وَطِئَ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ إِنْخٍ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ بَكَارَةِ الْبِكْرِ وَقَضِيَّةٌ مَعَ قَوْلِهِ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ تَوَقَّفَ تَقْرِيرُهُ عَلَى إِزَالَتِهَا وَهُوَ خِلَافُ مَا سَبَّأْتِي لَهُ فِي الصَّدَاقِ.



بشرطه ومن ثم حرم عليه سفر النقلة وترك زوجته في عيشتها لأن فيه إياسا لها منه (أو حدث بها) غيب مما مر قبل دخول أو بعده (تخير في الجديد) كما لو حدث فيه ولا نظر إلى أنه يمكنه الطلاق لأن الفسخ يدفع عنه التشطير قبل الوطء ونقص العدد مطلقا .  
(ولا خيار لولي بحادث) بالزوج بعد عقد النكاح لأن حقه في الكفائة في ابتداء دون الدوام لانتفاء العار فيه ولهذا لو عتقت تحت قن ورضيت به لم يتخير (وكذا) لا خيار له (بمقارن حب وغنى) للنكاح إذ لا عار والضرر عليها فقط فيلزمه إجابتها إلى ذئبها وإلا كان عاصلا وتصور معرفة الغنة المقارنة مع كونها لا تثبت إلا بعد العقد بأن يتخير بها معصوم مطلقا أو عن هذه بخصوصها وأما تصويره بما إذا تزوجها ثم عرف الولي غنته ثم طلقها وأراد تجديد نكاحها فمعتزض بقولهم يجوز أن يعز في نكاح دون آخر وإن اتحدت المرأة (ويتخير) الولي لا السيد كما في البسيط لكن نازع فيه الزركشي (بمقارن مجنون) وإن رضيت لأنه يتخير به

الوطء . فؤد : (ومن ثم) أي من أجل تأثير الإيلاء الحزمة حرم عليه أي الزوج مطلقا . فؤد : (التشطير قبل الوطء) أي وسقوط الكل بعده . فؤد : (ونقص إلخ) عطف على (التشطير) . فؤد : (مطلقا) أي قبل الوطء وبعده . فؤد : (والضرر عليها) أي فحيث رضيت لا التفات إلى طلب الولي الفسخ اه ع ش . فؤد : (لم يتخير) أي الولي وإن كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومغني .  
فؤد (سئ) : (بمقارن حب) أي بأن زوجها به وهو مجبوب أو عتيق اه ع ش . فؤد : (فيلزمه) أي الولي . فؤد : (إلى ذئبها) أي صاحب الحب والغنة . فؤد : (ولا) أي بأن لم يجنبها إلى ذئبها .  
فؤد : (وتتصور إلخ) ويمكن أن تصور أيضا بإقراره اه سم . فؤد : (مطلقا) أي عن هذه الزوجة وغيرها اه ع ش . فؤد : (وأما تصويره بما إذا تزوجها إلخ) أقر هذا التصوير المغني والنهاية وأجابه عن الاعتراض الآتي بأن الأصل الاستمرار . فؤد : (وهو يتخير الولي) أي ولو كانت المرأة بالغة رشيدة اه ع ش . فؤد : (لا السيد إلخ) خلافا للنهاية والمغني عبارة البجيرمي قوله الولي أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتد وأما العام فلا يثبت له أخذا من التعليل شوبري اه . فؤد : (وإن رضيت) يقتضي كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي إثباتا ونقيا بولي الزوجة فقد يقتضي هذا أن ولي الزوج الصغير أو المجنون لا خيار له بغيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا

فؤد : (أو حدث بها غيب) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيث إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث الغنة بعد الدخول كما تقدم بأن حقا في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت فليتأمل . فؤد : (ونقص) عطف على (التشطير) . فؤد : (وتتصور) يمكن أن تصور أيضا بإقراره . فؤد : (فمعتزض بقولهم إلخ) قد يقال القول المذكور لا ينافي المعرفة بمعنى الظن أو الاعتقاد الجازم لأن القرائن تؤدي إلى ذلك كما لا يخفى . فؤد : (لكن نازع فيه الزركشي) تبعه في النزاع م ر .  
فؤد : (وإن رضيت) يقتضي كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي نقيا وإثباتا بولي الزوجة



(وكذا جُذَامَ وَبَرَمَ) فَيَتَخَيَّرُ بِأَحَدِهِمَا إِذَا قَارَنَ (فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ الزَّوْجِ فِي الْعَيْبِ أَوْ أَزِيدَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (وَالْخِيَارُ) الْمُقْتَضِي لِلْفَسْخِ بِعَيْبٍ مِمَّا مَرَّ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ وَهُوَ فِي الْعُتَّةِ بِمُضِيِّ السَّنَةِ الْآتِيَةِ وَفِي غَيْرِهَا بِثُبُوتِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَمَا فِي الْبَيْعِ بِجَمَاعٍ أَنَّهُ خِيَارٌ عَيْبٍ فَيُبَادِرُ بِالرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ ثُمَّ وَفِي الشُّفْعَةِ ثُمَّ بِالْفَسْخِ بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ عِنْدَهُ وَلَا سَقَطَ خِيَارُهُ وَتُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ بِأَصْلِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ أَوْ بِفَوْرِيَّتِهِ إِنْ أُمِكنَ بِأَنْ لَا

يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فَلَوْ زَوَّجَ بِسَلِيمَةٍ فَعَرَضَ لَهَا الْعَيْبُ يَتَخَيَّرُ إِذَا كَمُلَ وَلَا يَتَخَيَّرُ وَلِيَّهُ إِنْ سَمِيَ وَفِي الْبَجِيرِيِّ عَنْ شَيْخِهِ الْعَشْمَاوِيِّ مِثْلُهُ. ٥ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِلْعَارِ وَخَوْفِ الْعُدْوَى وَإِذَا فُسِّخَ مَنْ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ بِعَيْبٍ ظَنَّهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ بَطَلَ الْفَسْخُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْبِهِ. ٥ فَوَدَّ: (الْمُقْتَضِي لِلْفَسْخِ) إِلَى الْمَثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ مُخَالَطَةُ إِلَى الْمَثْنِ وَالْإِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا أَوْلَى إِلَى الْمَثْنِ. ٥ فَوَدَّ: (بِعَيْبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفَسْخِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَيِ تَحَقُّقُ الْعَيْبِ. ٥ فَوَدَّ: (بِمُضِيِّ السَّنَةِ الْآتِيَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَتْ بِعُتْبَةٍ وَأُخِّرَتْ الرَّفْعُ إِلَى الْقَاضِي لَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا وَرُبَّمَا يَقْتَضِي كَلَامُهُ الْآتِي فِي شَرْحٍ (فَلِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ رَفَعَتْهُ الْإِلَاحُ) خِلَافَهُ إِنْ شِئْنَا أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِخِلَافِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ فَيُبَادِرُ بِالرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ الْإِلَاحُ الشَّامِلُ لِلرَّفْعِ فِي الْعُتَّةِ وَأُصْرَحُ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ أَيِ الْخِيَارِ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ ضَرْبُ الْمُدَّةِ فِي الْعُتَّةِ فَلِأَنَّهَا حَتِّيزٌ تَتَحَقَّقُ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْمُبَادَرَةِ إِلَى الْفَسْخِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْعَيْبِ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (الْآتِيَةِ) نَعَتْ لِلْمُضَافِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ التَّنْكِيرُ. ٥ فَوَدَّ: (فَيُبَادِرُ بِالرَّفْعِ الْإِلَاحُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْفَسْخِ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ عَلَى الْفَوْرِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كُرِدِي. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفَسْخِ) عَطْفٌ عَلَى الرَّفْعِ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ الْإِلَاحُ) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ الْفَسْخِ قَبْلَ الثَّبُوتِ فَرَأَيْتُ نَظِيرَهُ مَعَ الْبَيْعِ إِنْ سَمِيَ. (أَقُولُ): وَصَرَّحَ بِهِ أَيِ الْإِمْتِنَاعِ الْمُغْنِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ الْحَاكِمِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ بَأَنَّ أُخْرَ الرَّفْعِ أَوْ الْفَسْخِ. ٥ فَوَدَّ: (وَتُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِلَاحُ) أَيِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ جِدًّا إِنْ شِئْنَا. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ أُمِكنَ الْإِلَاحُ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِيُّ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطَّ وَقَالَ فِي الْمَغْطُوفِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ ادَّعَى جَهْلُ الْفَوْرِ فِقْيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ يُقْبَلُ لِحَفَائِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ اهـ.

فَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ وَلِيَّ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ لَا خِيَارَ لَهُ بِعَيْبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَارِنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ تَزْوِيجُهُ بِمَعْيَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ كَمَا تَقَدَّمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَجْنُونَ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ بِالْمَعْيَةِ فَلَوْ زَوَّجَ بِسَلِيمَةٍ فَعَرَضَ لَهَا الْعَيْبُ تَخَيَّرَ إِذَا أَفَاقَ وَلَا يَتَخَيَّرُ وَلِيَّهُ قَالَ فِي الرُّوضِ لَا يُمَكِّنُ الْفَسْخُ فِي مَجْنُونَيْنِ إِلَّا بِتَطْعَمٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيُمْكِنُهَا الْفَسْخُ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ التَّحَقُّقِ. ٥ فَوَدَّ: (فَيُبَادِرُ بِالرَّفْعِ الْإِلَاحُ) كَذَا شَرْحُ م. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفَسْخِ) عَطْفٌ عَلَى الرَّفْعِ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ الْفَسْخِ قَبْلَ الثَّبُوتِ فَرَأَيْتُ نَظِيرَهُ مَعَ الْبَيْعِ.

يكون مخالطاً للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفاً معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسألة وكذا يقال في نظائر ذلك .

(والفسخ) بعينه أو غيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمثمة لأنها إن كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكأنها الفاسخة ولأنه بدل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذرث بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير غيبها ولأن قضية الفسخ تراو العوضين فكما رد بضعها كاملاً ترؤد مهره كذلك .

(و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل إن فسخ) بالبناء للمفعول لا الفاعل لإيهامه (ب) غيب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه إنما بدل المسمى ليستمتع بسليمة ولم توجد فكان لا تسمية وقيل إن فسخت بعينه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجعه غيره لأنه بدل المسمى في التمتع بسليمة وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل اه وقد يجاب بأن العقد كما اقتضى تمتعه بسليمة اقتضى العكس أيضاً فإذا أوجد غيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما يوافق ويرؤد غيره وهو أيضاً فقضية الفسخ إلى آخره

فؤد: (عارف إلخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره اه نهاية .

قول (س): (والفسخ إلخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية إما أن يكون الفسخ بعينه أو غيبها ويؤاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بحادث معه بعينه أو غيبها اه بجيرمي أقول ويؤاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعينه أو غيبها أشار إليها الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين . فؤد: (والمثمة) الأولى كما في المغي ولا مثمة لها أيضاً لأن التغيير بالإسقاط يقتضي سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك . فؤد: (فهو) أي الفسخ . فؤد: (السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للمنافع . فؤد: (وبه) أي بالتعليل الثاني اه ع ش . فؤد: (فكماً رد) أي الزوج وقوله: ترؤد أي الزوجة وقوله: كذلك أي كاملاً . فؤد: (أي الدخول) أي بأن لم تعلم بالعيب إلا بعد الدخول اه محلى زاد المغي أو معه اه . فؤد: (أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل شوبري والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا محكم فإنه في هذه الحالة لا يقتصر الفسخ للرفع إلى القاضي اه بجيرمي . فؤد: (لإيهامه) أن محل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ رشيدتي وع ش . فؤد: (لأنه إنما بدل إلخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضي أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الآتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا يشفي عند التأمل فليراجع اه رشيدتي . فؤد: (اقتضى العكس إلخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس اه سم . فؤد: (وهو) أي ما يوافق إلخ

فؤد: (اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس .



الآتي (أو) إن فسخ معه أو بعده (بحدوث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بحدوث معه (جهله الواطئ) لما ذكر أما إذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يتطل خياره بوطئه والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر علم العيب وجهل أن له الرد فاستعمله هل يسقط رده لأن استعماله رضا منه به أو لا لأنه إنما استعمله لظنه بأنه من الرد فيأتي نظير ذلك هنا .

(و) الأصح أنه يجب (المسمى إن) فسخ بعد وطء وقد (حدث) العيب (بعد وطء) لأنه لما استمتع بسليمة استقر ولم يغير وإنما ضمن الوطء هنا بالمسمى أو مهر المثل بخلافه في أمة اشتراها ثم وطئها ثم علم عيبها لأنه هنا مقابل بالمهر وثم غير مقابل بالثمن لأنه في مقابل الرقبة لا غير واستشكل هذا التفصيل بأن الفسخ إن رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقاً أو من حينه فالمسمى مطلقاً وأجاب عنه الشبكي بأنه هنا وفي الإجارة إنما يرفعه من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لأن المعقود عليه فيهما

مبتدأ وقوله : وأيضاً إلخ خبره وقوله : الآتي أي آتياً . قوله : (أو إن فسخ معه إلخ) أي الدخول .

قوله : (بحدوث معه) أي الوطء اه معني .

قوله (سئ) : (جهله الواطئ) إن كان العيب بالموطوءة وجهله هي إن كان بالواطئ اه معني .

قوله : (لما ذكر) أي من أنه إنما بذل المسمى إلخ . قوله : (ثم وطئ) أي مختاراً أما لو أكره على الوطء فالقياس أنه لا يسقط خياره وأنه يجب عليه مهر المثل ويرجع به على المكره اه ع ش . قوله : (لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيتطل خياره فيما يظهر اه نهاية قال ع ش قوله : شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهر فيما إذا كان العذر نحو ليل أو غيبة الحاكم أما لو كان العذر جهله ثبوت الخيار فيتبني أن لا يسقط لأن وطء والحالة ما ذكر لا يدل على رضا بالعيب وعبرة حج لو عذر بالتأخير لا يتطل خياره والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر إلخ اه وقوله : هنا في زوج علم العيب وجهل أن له الرد به ثم وطئ . قوله : (والظاهر خلافه) وفاقاً للنهاية كما مر آتياً . قوله : (ما قدمته) حاصله أن الشق الثاني ظاهر مذكراً وقال السيد عمر أقول : هو الظاهر مذكراً ونقل اه . قوله : (لأنه) أي الواطئ وقوله : هنا أي في النكاح وقوله : ثم أي في الشراء وقوله لأنه أي الثمن في مقابلة الرقبة إلخ لأن العقد على الرقبة والوطء منفعة ملكه فلم يقابله عوض اه معني . قوله : (هذا التفصيل) أي بين كون الفسخ بعيب حادث بعد الوطء وكونه بحادث قبله اه ع ش . قوله : (مطلقاً) أي سواء كان بحادث قبل الوطء أو بعده . قوله : (بأنه) أي الفسخ وقوله : هنا أي في النكاح . قوله : (إنما يرفعه إلخ) لكونه في تأويل إنما يرفعه إلخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة إلخ لكان أخصر وسالماً من التكلف عبارة المعني

قوله : (إنما يرفعه من حين وجود سبب الفسخ) انظر هذا في قوله إن فسخ بمقارن للعقد إذ قضيته رفع العقد في هذه الصورة من أصله .



المنافع وهي لا تُقبَضُ إلا بالاستيفاء وحينئذ تعيَّن ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بنحو ردِّه أو رضاع أو إغسار فإنه من حين الفسخ قطعاً اهـ وهو مُشْكِلٌ في الإغسار فإنه ليس فاسخاً بذاته بخلاف اللذين قبله فكان القياس إلحاقه بالعيب لا بهما وقال غيره : لا يتأتى هذا التردُّدُ هنا لأنَّ سبب وجوب مهر المثل أنه لما تَمَتَّعَ بَمَعِيَّةٍ على خلاف ما ظنَّه من السلامة صار العقد كأنه جرى بلا تسمية وأيضاً فقضية الفسخ رجوع كلٍّ إلى عَيْنِ حَقِّهِ إنَّ وُجِدَ وإلا فبَدَلُهُ فتعيَّن رجوعه لِعَيْنِ حَقِّهِ وهو المُسَمَّى ورجوعها لبَدَلِ حَقِّها وهو مهر المثل لِفَوَاتِ حَقِّها بالدُّخُولِ .

(ولو انفسخ) النكاح (بردِّه بعد وطئه) بأن لم يَجْمَعهما الإسلام في العِدَّة (فالمُسَمَّى) لأنَّ الوطء قبلها قرَّره وهي لا تستندُ لسببٍ سابقٍ أو قبله فإن كانت منها فلا شيء لها أو منه تشطَّرَ المُسَمَّى فإن وطئها جاهلةً في ردِّتها أو ردَّته فلها مهر المثل مع شَطْرِ المُسَمَّى في الثانية .

وأما الفسخ في النكاح بالردِّه والرضاع والإغسار فَمِنْ حِينِهِ قَطْعاً وكذا الخُلْعُ اهـ . فَوَدَّ : (بِخِلَافِهِ) أي الرِّفْعُ حال مِنهُ . فَوَدَّ : (بِخِلَافِ اللَّذَيْنِ إلخ) أي الردِّه والرضاع وقوله : قبله أي الإغسار اهـ ع ش . فَوَدَّ : (إلحاقه بالعيب) أي في الرِّفْعِ مِنْ حِينِ السَّبَبِ . فَوَدَّ : (لا بهما) لك أن تقول بَلِ القياسُ إلحاقه بهما بجامع أن كلاً مِنْ الثَّلاثَةِ مَلَحَظُ الفسخ فيه حُصولُهُ في الحالِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلى كَوْنِهِ مُقَارِنًا أو غَيْرَ مُقَارِنٍ ولا يَصِحُّ إلحاقه بالعيبِ لِلْفَارِقِ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ وَأَمَّا كَوْنُ الفسخ يَتَمُّ بِنَفْسِهِ أو بِفَاعِلٍ فَذَاكَ أَمْرٌ آخَرٌ لا يَصِحُّ أن يَكُونَ مَلَحَظًا فِي ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي . فَوَدَّ : (وقال غيره) أي غيرُ الشُّبْكِيِّ فِي جَوَابِ اسْتِشْكَالِ التَّفْصِيلِ وَفِي الْمُغْنِي مَا حَاصِلُهُ أن فَرَّقَ الشُّبْكِيُّ دَقِيقَ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ أَوَّلَى . فَوَدَّ : (هذا التردُّدُ) أي فِي أن رَفَعَ العَقْدَ مِنْ أَضْلِهِ أو مِنْ حِينِ الفسخ . فَوَدَّ : (أنه لما تَمَتَّعَ بَمَعِيَّةٍ) هو قَاصِرٌ على ما إذا كان العيبُ بها اهـ رَشِيدِي فَلِذَا أَتَى الشَّارِحُ بِالتَّعْلِيلِ الثَّانِي لِأَنَّهُ عَامٌّ . فَوَدَّ : (وأيضاً فقضية الفسخ إلخ) هذا يَشْمَلُ الصُّورَةَ الْآخِرَةَ مَعَ أن الواجِبَ فِيهَا المُسَمَّى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي هَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ حَتَّى فِي الْعَيْبِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْوُطْءِ فَتَأَمَّلْ اهـ . فَوَدَّ : (أو قبله) أي الوطء عَطَفَ على بعد وطئه .

فَوَدَّ : (فإن وطئها إلخ) تَفْرِيعٌ على قوله أو قبله اهـ سَمِ . فَوَدَّ : (في ردِّتها) أي وقد عَادَتْ إلى الإسلام أي فإن مَاتَتْ على ردِّتها فلا شيء لها لِإِهْدَارِهَا بِالرَّدِّه بِخِلَافِ مَا لو عَادَتْ إلى الإسلام فإنه يَتَبَيَّنُ عِصْمَةُ أَجْزَائِهَا ع ش . فَوَدَّ : (في الثانية) هي قوله : أو مِنْهُ تَشَطَّرَ اهـ سَمِ يَتَبَيَّنُ أن الثَّانِيَةَ قَوْلُهُ : أو رَدَّتْهُ فَتَأَمَّلْ اهـ

فَوَدَّ : (لأنَّ المفقودَ عليه فِيهِمَا المنافع إلخ) قد يُنْظَرُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِذَلِكَ بَانَ كَوْنُ الْمَفْقُودِ عَلَيْهِ الْمَنَافِعَ وَهِيَ لَا تُقْبَضُ إِلَّا بِالِاسْتِيفَاءِ لَا يَقْتَضِي عَدَمَ اسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ بَلِ قد يَوْجَدُ الْإِسْتِيفَاءُ بَعْدَهُ كَأَن يَسْتَمْتِعَ بِهَا هُنَا أو تَسْتَعْمِلُ الْعَيْنَ فِي الْإِجَارَةِ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُقَالَ : إِنَّهُ اسْتِيفَاءٌ نَاقِصٌ لِمُصَاحَبَةِ الْخَلَلِ فَهُوَ كَالْعَدَمِ . فَوَدَّ : (وأيضاً فقضية الفسخ إلخ) هَذَا يَشْمَلُ الصُّورَةَ الْآخِرَةَ مَعَ أن الواجِبَ فِيهَا المُسَمَّى . فَوَدَّ : (فإن وطئها) تَفْرِيعٌ على أو قبله . فَوَدَّ : (في الثانية) هي قوله : أو مِنْهُ

(تنبيه) : مر ما يُعلم منه أن استدخال الماء المُختَرَم ليس كالوطء هنا .

(ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غريمه سواء المُسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي أو الزوجة قال المُتَوَلَّى بأن سكّت عن عيبتها لإظهارها معرفة الخاطب به وقال الزاؤ : تعقّد بنفسها وبحكم به حاكم يراه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي .

(ويُشترط في) الفسخ لأجل (العنة رُفَع إلى الحاكم) جزماً لِتَوْقُفِ ثبوتها على مزيد نظير واجتهاد ويُغني عنه المُحكّم بشرطه ولو مع وجود القاضي كما شمله كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي باقيها يُشترط في الفسخ بكل منها ذلك (في الأصح) لأنه مُجتهد فيه كالفسخ بالإعسار.....

سَيَدُ عُمَرُ . ٥ قوله : (الزوج) إلى قول المتن فإن نكل في النهاية إلا قوله هذا ما أطلقه شارح إلى المتن وقوله ولو امتثل إلى التثنية ، وقوله : وسياتي إلى ولو اختلفت . ٥ قوله : (بعد الفسخ) ولو أجاز الزوج فعليه المُسمى ولا يرجع به على الفار جزماً اهـ مُعْنِي . ٥ قوله : (سواء المُسمى) أي على مُقابل الأصح السابق وقوله : ومهر المثل أي على الأصح السابق اهـ ع ش زاد سم ولا يتبني أن يريد المُسمى في قوله والمُسمى إن حدث بعد وطء إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله : على من غره اهـ .

٥ قول (سئ) : (على من غره) أي بالعيب المُقارِن أما العيب الحادث بعد العقد إذا فسّخ به فلا يرجع بالمهر جزماً لانتفاء التدليس اهـ مُعْنِي ونهاية . ٥ قوله : (قال المُتَوَلَّى إلخ) عبارة المُعْنِي وصوّر في التهمة التقرير منها بأن تسكّت عن عيبتها وتظهر للولي معرفة الخاطب به وقال أبو الفرج الزاؤ إلخ وكلّ صحيح . ٥ قوله : (بأن سكّت) أي الولي تصوير لتقرير الزوجة سم ورشيدتي . ٥ قوله : (لإظهارها) مفعول له حصولي لسكّت وقوله : له أي الولي وقوله : به أي العيب . ٥ قوله : (ويبه) أي بالتعليل اهـ رشيدتي .

٥ قوله : (الآتي) أي في المتن آتياً . ٥ قوله : (بشرطه) أي من أهلية القضاء المُطلق إن وجد قاض أهل ولاّ جاز تحكيم غير الأهل وإن وجد قاضي ضرورة كما يأتي في باب القضاء . ٥ قوله : (ولو مع وجود القاضي) عبارة النهاية بشرطه حيث نفذ حكمه اهـ قال ع ش قوله : بشرطه أي بأن يكون مُجتهداً أو لا يوجد قاض ولو قاضي ضرورة اهـ وهذا على مختار النهاية وأما على ما يأتي في الشارح بأن يكون مُجتهداً أو لا يوجد قاض مُجتهد . ٥ قوله : (كما شمله) أي قوله : ولو مع وجود إلخ . ٥ قوله : (ذلك) أي الرُفَع إلى الحاكم . ٥ قوله : (لأنه إلخ) أي الفسخ بسائر العيوب .

تَشَطَّرَ المُسمى . ٥ قوله : (سواء المُسمى) لعله بناءً على مُقابل الأصح في قوله السابق الأصح أنه يجب مهر مثل إن فسّخ بمُقارِن إلخ ولا يتبني أن يريد المُسمى في قوله والمُسمى إن حدث بعد وطء إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله : على من غره . ٥ قوله : (قال المُتَوَلَّى) راجع للزوجة . ٥ قوله : (بأن سكّت) أي الولي . ٥ قوله : (لأنه) أي الفسخ .



فلو تراضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما بأصله نعم، يأتي في الفسخ بالإعسار أنها لو لم تجد حاكمًا ولا مُحَكَّمًا نَفَذَ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) إن سُمِعَتْ دعواها بها بأن يكون مُكَلَّفًا وهي غير رتقاء ولا فزناء كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً وغير أمة ولا لَزِمَ بطلانُ نكاحها إن ادَّعَتْ عُنَّةً مُقَارِنَةً للعقد لأن شرطه خوفُ العنت وهو لا يَتَصَوَّرُ من عَنَيْنٍ هذا ما أطلقه شارح وإنما يأتي على رأي مَرَّةٍ في مَبْحَثِ نكاحها (بإقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بيّنة على إقراره) لا عليها لِتَعَذُّرِ إطلاع الشهود عليها . ومن ثم لم تُسمع دعوى امرأة غير مُكَلَّفٍ عليه بها لعدم صحة إقراره بها (وكذا) تَثَبُّتُ (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بإنكاره (في الأصح) لأنها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نَظَرَ لاحتمال أنه يُغْفِضُها أو يستخفي منها قيل التعبيرُ بالتعنين أولى لأنَّ العنة لغة حَظِيرَةٌ مُعَدَّةٌ للماشية اهـ ويُردُّ بأنهما مُتَرَادِفَانِ اصطلاحًا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مُرادفةٍ للتعنين فتكون مشتركة (وإذا تَبَيَّنَتْ) العنة بوجهٍ مِنَّا مَرَّةً.....

• قوله: (فلو تراضيا) إلى قوله: (نعم) في المُغْنِي . • قوله: (أنها لو لم تجد حاكمًا) منه ما لو تَوَقَّفَ فسخ الحاكم لها على درايم ويتبني أن يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اهـ ع ش . • قوله: (وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نَظَرَ في المُغْنِي إلّا قوله: (هذا ما أطلقه شارح) إلى المتن . • قوله: (بمارة) أي في شرح وقيل إن وجد به مثل عَينِهِ لَكِنْ قَدُمْنَا هُنَاكَ عَنِ النِّهَايَةِ وَالرَّوْضِ أَنَّهُ يَثْبُتُ الْخِيَارُ حِينَئِذٍ خِلَافًا لِلشَّارِحِ .  
• قوله: (وَلَا لَزِمَ بَطْلَانُ نِكَاحِهَا إِنْ ادَّعَتْ الْخ) لَعَلَّ فِيهِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا اهـ رَشِيدِيّ أي تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: (وَلَا الْخ) على قوله: (إِنْ ادَّعَتْ الْخ) . • قوله: (إِنْ ادَّعَتْ عُنَّةً مُقَارِنَةً الْخ) وَلَا فَتُسَمَّعُ لَانْتِفَاءٍ مَا ذَكَرَهُ اهـ مُغْنِي . • قوله: (لأن شرطه) أي نكاح الأمة . • وقوله: (وهو) أي خوفُ العنت . • قوله: (على رأي مَرَّةٍ) أي رأي مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الزَّنا دُونَ مُقَدِّمَاتِهِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَّا مَرَّةً فَلَا مَحْذُورَ فِي الْإِطْلَاقِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ اهـ . • قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا لَمْ تُسَمَّعِ الْخ . • وقوله: (لِغَدَمِ صِحَّةِ الْخ) عِلَّةٌ لِعِلَّةٍ ذَلِكَ الْحَضَرِ لِغَدَمِ السَّمَاعِ . • قوله: (دَعْوَى امْرَأَةٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ) بثلاثِ إضافاتٍ عليه أي الغيرِ بها أي العنة .

• قول (سَيِّ): (وكذا بيمينها) أي أو بإخبارٍ مَعْصُومٍ اهـ ع ش . • قوله: (قيل) إلى قوله: (وإن أقره غير واحد) في المُغْنِي . • قوله: (حظيرة) وهي ما يُحَوِّطُ لِلْمَاشِيَةِ كَالزَّرِيَةِ مَثَلًا اهـ ع ش . • قوله: (بأنهما) أي الثَّغْنَيْنِ وَالْعُنَّةَ . • قوله: (جعلها) أي العنة وكذا ضميرُ فتكونُ الْخ .

• قوله: (كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً) أي إنه لا خيارَ حِينَئِذٍ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ وَتَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَزَمَ فِي الرَّوْضِ بِالْخِيَارِ . • قوله: (على رأي) أي رأي مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الزَّنا دُونَ مُقَدِّمَاتِهِ . • قوله: (بأنهما) أي الثَّغْنَيْنِ وَالْعُنَّةَ .

(ضرب القاضي له) ولو قنا كافراً إذ ما يتعلّق بالطبع لا يفترق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر ربيها وحكي فيه الإجماع وحكمته مضي الفصول الأربعة فإن تعذر الإجماع إن كان لعارض حرارة زال شتاء أو برودة زال صيفاً أو يوسية زال ربيعاً أو رطوبة زال خريفاً فإذا مضت السنة علم أن عجزه خلقي وإنما تضرب السنة (بطلبها) لأن الحق لها ويكفي قولها : أنا طالبة حقي بموجب الشرع وإن جهلت تفصيله لا بسكوتها فإن ظنه لنحو دهن أو جهل نيتها إن شاء (فإذا تمت السنة) ولم يطلأها (رفعه إليه) لامتناع استقلالها بالفسخ ولا يلزمها هنا فوز في الرفع على ما قاله الماوردی والرويانی والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا أجلته بعدها بسقط حقا لانتهاء الفورية ولما مر من وجوب الفورية في العنة بعد تحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها وهي ثبت أو بكر غوراء ولم تصدقه (حلف) إن طلبت يمينه أنه وطئها كما ادعى لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة أما بكر غير غوراء.....

٥ قول (سئ): (ضرب القاضي له سنة) هل ولو أخبره مضموم بأنه عجز خلقي؟ توقف فيه سم، والأقرب عدم ضرب السنة حيثيذ قياساً على ما لو أخبره مضموم بأنه خرج منه ناقض اه ع ش.

٥ قوله: (ولو قنا إلخ) أي ولو قال: مارست نفسي وأنا عتيق فلا تضربوا لي مدة اه مغني. ٥ قوله: (بها) أي بضرب سنة على حذف المضاف. ٥ قوله: (وحكي فيه) أي في ضرب سنة. ٥ قوله: (فإذا مضت السنة) أي بلا إصاية. (تنبيه): ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الإيلاء فإنها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهلة فإن كان ابتداءها في أثناء شهر كمل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوماً مغني ونهاية.

٥ قول (سئ): (بطلبها) أفهم أن المولى لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت أو مجنونة وهو كذلك مغني ونهاية. ٥ قوله: (لا بسكوتها) عطف على طلبها وقوله: (فإن ظنه أي السكوت اه سم. ٥ قوله: (لنحو دهن) أي تحير اه ع ش وأدخل بالنحو الغفلة. ٥ قوله: (نيتها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم البحث اه ع ش. ٥ قوله: (والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانياً بعد السنة يكون على الفور وهو كما قال شيخنا المعتمد مغني ونهاية. ٥ قوله: (لما يأتي) أي في المتن آنفاً. ٥ قوله: (أنها) أي الزوجة إذا أجلته أي زمناً آخر بعد المدة بعدها أي السنة. ٥ قوله: (ولما مر) أي آنفاً في المتن. ٥ قوله: (إن طلبت) إلى المتن في المغني إلا مسألة الغوراء وقوله: (ولو امتهل) إلى التنبيه وقوله: (وسياتي أواخر الطلاق بما فيه).

٥ قوله: (لا بسكوتها) عطف على طلبها. ٥ وفرد: (فإن ظنه) أي السكوت. ٥ قوله: (على ما قاله الماوردی والرويانی إلخ) قال في شرح الروض: وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانياً بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافاً للماوردی والرويانی.

٥ قوله في (سئ): (فإن قال: وطئت حلف) قال في التنبيه: وإن جب بعض ذكره وبقي ما يمكن الإجماع به



شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَكَارَتِهَا فَتَصَدَّقُ هِيَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهَا وَهَلْ يَجِبُ تَخْلِيْفُهَا الْأَرْجَحُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نَعَمْ، وَعَلَيْهِ الْأَوْجَهُ تَوْقُفُهُ عَلَى طَلَبِهِ وَكَيْفِيَّةُ خَلِيفِهَا أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا وَأَنَّ بَكَارَتِهَا أَصْلِيَّةٌ وَلَوْ لَمْ تَزَلْ الْبِكَارَةُ فِي غَيْرِ الْغَوْرَاءِ لِرِقَّةِ الذَّكْرِ فَهُوَ وَطْءٌ كَامِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ وَلَوْ امْتَهَلَ أُمِّهِلَ يَوْمًا فَأَقْلَ.

(تَنْبِيْهُ) : تَصَدِيقُهُ فِي الْوَطْءِ مُسْتَشْنَى مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ نَافِي الْوَطْءِ وَاسْتَشْنَى مِنْهَا أَيْضًا تَصَدِيقُهُ فِيهِ فِي الْإِبْلَاءِ وَفِيمَا لَوْ أَعْسَرَ بِالمَهْرِ حَتَّى يَمْتَنِعَ فَسُخِّهَا بِهِ وَتَصَدِيقُهَا فِيهِ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يَلْحَقُهُ وَلَوْ قَالَ لِطَاهِرٍ : أَنْتَ طَالِقٌ لِلنِّسْئَةِ فَقَالَ وَطِئْتَ فِي هَذَا الطُّهْرِ فَلَا طَلَاقَ حَالًا وَقَالَتْ لَمْ تَطَأْ فَوْقَ حَالًا صَدَّقَ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَلَوْ شَرِطْتَ بَكَارَتِهَا فَوُجِدَتْ ثَبِيًّا فَقَالَتْ افْتَضَّنِي وَأَنْكَرَ صَدَّقْتَ لِذَفْعِ الْفَسْخِ وَهُوَ لِيَذْفَعَ كَمَالِ الْمَهْرِ، وَنَظِيرُهُ إِفْتَاءُ الْقَاضِي فِي إِذَا لَمْ تُنْفِقْ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَادَّعَى الْإِنْفَاقَ فَيُصَدَّقُ لِذَفْعِ الطَّلَاقِ وَهِيَ لِبَقَاءِ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ عَمَلًا بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَبَقَاءِ النَّفَقَةِ وَسَيَأْتِي أَوَاجِرَ الطَّلَاقِ بِمَا فِيهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالْمُحَلَّلُ فِي الْوَطْءِ صَدَّقْتَ حَتَّى تَجِلَ لِلأَوَّلِ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْمَهْرُ (فَإِنْ نَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ (خُلِفَتْ) هِيَ أَنَّهُ لَمْ يَطَأْهَا إِذِ التَّكْوُلُ

• قَوْلُهُ : (شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدَنَّ بِذَلِكَ لِغَيْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ أَهْ سَمَ .  
• قَوْلُهُ : (وَعَلَيْهِ) أَيِ هَذَا الْأَرْجَحُ . • قَوْلُهُ : (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ) أَيِ كَمَا مَرَّ هُنَاكَ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَيِ ثُمَّ لَا هُنَا أَهْ . • قَوْلُهُ : (حَتَّى يَمْتَنِعَ الْإِنْفَاقُ) حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ فَالْفِعْلُ بِالرَّفْعِ . • قَوْلُهُ : (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ ادَّعَتْ الْوَطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوِيٍّ فِي الْمَهْرِ سَمَ وَمُعْنَى . • قَوْلُهُ : (وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يَلْحَقُهُ) أَيِ ظَاهِرًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَمِينُهَا لِتَرْجَحَ جَانِبُهَا بِالْوَلَدِ أَهْ مُعْنَى . • قَوْلُهُ : (وَلَوْ قَالَ الْإِنْفَاقُ) مِنْ الْمُسْتَشْنَاءِ أَيْضًا .  
• قَوْلُهُ : (فِي الْوَطْءِ) أَيِ فِي وَطْئِهَا وَمُفَارَقَتِهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا نِهْيَةً وَمُعْنَى . • قَوْلُهُ : (صَدَّقْتَ) أَيِ فِي دَعْوَى الْوَطْءِ يَمِينُهَا . • قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْإِنْفَاقُ) أَيِ وَصَدَّقَ الْمُحَلَّلُ فِي إِنْكَارِ الْوَطْءِ يَمِينِهِ . • قَوْلُهُ : (حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْإِنْفَاقُ) بِالرَّفْعِ . • قَوْلُهُ : (عَنِ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ رَضِيَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَهَذَا أَوَّلَى إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلَهُ : وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلَهُ وَلَوْ كَانَ الْإِنْخِزَالُ إِلَى الْمُثْنِ . • قَوْلُهُ : (إِذَا التَّكْوُلُ الْإِنْفَاقُ) أَيِ مَعَ الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ عَ ش وَرَشِيدِي .

فَادَّعَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْجِمَاعُ وَأَنْكَرَتْ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ : أَيِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْبَاقِي هَلْ يُمَكِّنُ الْجِمَاعُ بِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَهْ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْإِتْفَاقُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْجِمَاعُ بِهِ فِي نَفْسِهِ . • قَوْلُهُ : (شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَقَاءِ الْإِنْفَاقِ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدَنَّ بِذَلِكَ لِغَيْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ لِاحْتِمَالِ قَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَعَدَمُ تَسَلُّطِهَا بِالْفَسْخِ . • قَوْلُهُ : (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ ادَّعَتْ الْوَطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوِيٍّ فِي الْمَهْرِ .

كالإقرار (فإن خلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ). لكن بعد قول القاضي: ثبتت العنة أو حق الفسخ فاختاري، والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله فاختاري ومن ثم حذفه من الشرح الصغير، وبخس الشبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مزدود لأن المدار على تحقق السبب وقد وجد (وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظير واجتهاد ويؤد بأن النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق وإنما كان هذا هو الأصح في الفسخ بالإعسار لأن العنة هنا خصلة واحدة فإذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يتق احتياج للاجتهاد بخلاف الإعسار فإنه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى مما فرق به شارح فتامله (ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) المدة إذ لا أثر لها حينئذ فتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فإنها تحسب عليه واعتمد الأذرع في مرضه وحبسه وسفره كزما عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها كفضل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرب انيزالها عنه فيما عداه على الأوجه ولو كان الانيزال عنه يوماً مثلاً مقيماً من فصل فهل تقضي الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يوماً منه أي يوم؟ القياس الثاني (ولو رخصت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيب.....

• قوله: (أنه لا يشترط: إلخ) بل المراد به إغلامها بدخول وقت الفسخ اه معني. • قوله: (ومن ثم حذفه) أي قوله فاختاري أقول ويقيد قول المصنف وقيل تحتاج إلخ عدم اشتراط ذلك أيضاً. • قوله: (وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك. • قوله: (بخلاف الإعسار فإنه بصدد الزوال إلخ) عبارة المعني بخلاف الثقة فإن خيارها على التراخي ولهذا لو رخصت المرأة بإعساره كان لها الفسخ بعد ذلك اه. • قوله (س): (ولو اعتزلته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقات ويعتمد قولهم ولا يمنع حساب المدة خيضاها إذ لا تخلو السنة عنه وسفرها كحبسها ونفاسها كخيضاها كما بحثه بعض المتأخرين اه معني. • قوله: (ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج. • قوله: (واعتمد الأذرع إلخ) ضعيف اه ع ش. • قوله: (ولا يضرب إلخ) جواب عما يقال أن الانتظار يستلزم الاستئناف. • قوله: (القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم. • قوله: (أي السنة) إلى التشبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه حراً قبان قنا وهي أمة وقوله: وأخذ إلى المتن وقوله: سواء هنا إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله: الموصوف إلى مثل ما إلخ وقوله: صبح النكاح وحيث وقوله: وفارق إلى المتن. • قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم. • قوله (س): (به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعني. • قوله (س): (بطل حقها) أي كما في سائر العيوب

• قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع.



مع كونه خضلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الإيلاء والإعسار وانهدام الدار في الإجارة وخرج بيعها رضاها قبل مضيها لأنه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا لو أجلته) زمناً آخر بعد المدة (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق إمهال الدائن بعد الحلول لأن حق طلب الدين على التراخي .

(ولو نكح وشرط) في العقد (فيها إسلام) أو فيه إذا أراد تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كبتارة أو ثبوتية أو كونه قنًا أو كونها قنة أو كون أحدهما أبيض مثلاً (فأخلف) المشروط وقد أذن السيد فيما إذا بان قنًا

ولو طلقها رجعيًا بعد أن رضى به ويتصور باستدخالها ماءه ويوطئها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لأنه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وجدة نكاحها فإن طلبها لم ينقض لأنه نكاح غير ذلك النكاح مغني ونهاية . هـ قوله: (مع كونه خضلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اهـ مغني . هـ قوله: (رضاها قبل مضيها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فإن حقها لا يتطل ولها الفسخ بعد المدة اهـ مغني . هـ قوله: (لأنه إسقاط للحق إلخ) أي فلم ينقض كالعقد عن الشفعة قبل البيع اهـ مغني . هـ قوله: (بعد المدة) متعلق بأجلت . هـ قوله: (لأنه على الفور إلخ) سكتوا في هذا المحل عن غيرها بالجهل مع أنه قياس خيار غيب المبيع ثم رأيت ما تقدم في شرح (والخيار على الفور) فكانهم اكتفوا أنه عن التبيه هنا عليه اهـ سيد عمر . هـ قوله: (وبه) أي التعليل .

هـ قول (سني): (وشرط) بالبناء للمفعول اهـ مغني . هـ قوله: (أو فيه إلخ) عبارة المغني قضية كلامه أن اشتراط الإسلام فيه لا يتصور وليس مرادًا بل يتصور في الكتابية اهـ وعبارة سم هذا يفيد أن الكتابية لو شرطت إسلام الزوج فإن كتابيًا تخيرت لأنه لم يجعل الإسلام كالنسب الآتي في قوله نعم الأظهر إلخ اهـ وقد يقال إن قوله الآتي وأخذ مما تقرّر إلخ شامل للإسلام أيضًا فليراجع . هـ قوله: (إذا أراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو أراد تزوج مسلمة فإنه لا يحتاج إلى اشتراط الإسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اهـ ع ش . هـ قوله: (كبتارة إلخ) مثال الكاملة . هـ قوله: (أو ثبوتية) قضية أنه لو شرطت كونه بكرًا فإن ثبوت لها الخيار اهـ ع ش وقد يفيد أخذًا مما يأتي بما إذا لم تكن ثبوتيًا أيضًا . هـ قوله: (أو كونه قنًا إلخ) مثال الناقصة وقوله: أو كون أحدهما إلخ مثال لا ولا . هـ قوله: (أبيض مثلاً) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومغني والكحل والدعج والسمن وغيرها مما ذكر في السلم ع ش .

هـ قول (سني): (فأخلف) بالبناء للمفعول اهـ مغني . هـ قوله: (وقد أذن السيد إلخ) عبارة المغني .

هـ قوله: (أو فيه) هذا يفيد أن الكتابية لو شرطت إسلام الزوج فإن كتابيًا تخيرت لأنه لم يجعل الإسلام كالنسب الآتي في قوله نعم الأظهر في الروضة إلخ . هـ قوله: (من الصفات إلخ) دخل فيها نحو الطول والقصر .



والزوج ممن تجل له الأمة إذا بانث قته والكافرة كتابية تجل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لأن خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأثر بالشروط الفاسدة فالتكاح أولى أما خلف العين كزواجني من زيد فزواجها من عمرو فيبطل جزماً (ثم) إذا صبح (إن بان) الموصوف في غير العيب.....

(تنبيه): معلوم أن محل الخلاف فيما إذا شرط حرثه فبان عبداً أن يكون السيد إذن له في النكاح وإلا لم يصح قطعاً وفيما إذا شرط حرثها فبانث أمة إذا نكحت بإذن السيد وكان الزوج ممن تجل له نكاح الأمة وإلا لم يصح جزماً وفيما إذا شرط فيها إسلام فأخلف أن يظهر كونها كتابية تجل له نكاحها وإلا لم يصح جزماً فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح إن وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اهـ.

• قوله: (والزوج إلخ) وقوله: (والكافرة إلخ) معطوفان على قوله: (قد إذن السيد إلخ).

• قوله: (والكافرة إلخ) أي إذا بانث الزوجة المشروط إسلامها كافرة.

• قوله (س): (فالأظهر صحة النكاح إلخ) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف عميرة بهامش المحلّي اهـ سم سلطان. • قوله: (بالشروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كبغني هذه البطيخة مثلاً بشرط أن تخمّلها إلى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تخطه أو الزرع بشرط أن تحصده بخلاف النكاح فإنه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل بمقصوده الأصلي منها اهـ حلّي أي كشرط مختلطة الوطء عدمه بخلاف شرط أن يعطي لأبيها ألفاً مثلاً اهـ بجبرمي. • قوله: (كزواجني من زيد إلخ) وكزواجني بشك فلانة فزواجه أختها فيبطل أيضاً اهـ بجبرمي. • قوله: (فزوجها من عمرو) مراده بذلك أن عيب النكاح مقتضى للفسخ بوضعيه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كجذام فظهر بها برص تخير وإن كان الأول أشد من الثاني م ر ومثل ما ذكر ما لو قال لوكيله زوجني فلانة فقبل له نكاح غيرها فإنه باطل أما لو رأى امرأة ثم زوج غيرها فالتكاح صحيح ولا خيار له وبه علم أن تبدل العين ليس شاملاً لمثل هذا اهـ ع ش. • قوله: (إذا صبح) عبارة المغي على الصحة اهـ. • قوله: (في غير العيب إلخ) كان المراد كما وافق عليه م ر بعد توقفه أنه

• قوله في (س): (فالأظهر صحة النكاح إلخ) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل (زوجها الولي غير كفؤ) بالمسألة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش المحلّي. • قوله: (فالأظهر صحة النكاح إلخ) وظاهر أن شرط صحته إذا شرطت حرثها فبانث أمة أن تجل له نكاح الأمة. • قوله: (في غير العيب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه م ر بعد توقفه أنه إذا شرط أخذ العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط أو أعلى أو أدون لأنها تقتضي



لِما مرَّ فيه مثل ما شرط أو (خيرًا مما شرط) كإسلام وبكارة وحرية بدل أضدادها صَحَّ النكاح  
وحينئذٍ (فلا خيار) لأنَّه مُساوٍ أو أكمل وفارق مبيعة شرط كُفْرُها فبانت مسلمة بأنَّ الملحظ ثمَّ  
القيمة وقد تَزِيدُ في الكافرة (وإنَّ بَانَ دونه) أي المشروط (فلها الخيار) للخلف نعم، الأظهر في  
الروضة أنَّ نسبته إذا بَانَ مثل نسبها أو أَفْضَلَ لم تَخْخِرْ وإنَّ كان دون المشروط خلافًا لِمَنْ  
اعتمد مقتضى إطلاق المتن إذ لا عار.....

إذا شرط أَحَدَ العيوبِ السابقة فبَانَ غيره منها تَخْخِرُ سواء كان ما بَانَ مثل ما شرط أو أعلى أو أدون لأنها  
تَقْتَضِي الخيارَ بوضعها اهـ سم. قوله: (لِما مرَّ فيه) عِلَّةٌ لاستثناء العيب. قوله: (صَحَّ النكاح) ذَكَرُ هَذَا  
مع تقدير إذا صَحَّ السابقُ المفهومُ من ثمَّ مُسْتَعْنَى عنه سم وسَيَذْ عُمَرُ عبارة الرشدِيَّ تقديرُ هذا يَتَرْتَبُ  
عليه أمرانِ الأولُ أَنَّهُ يَصِيرُ حَاصِلُ المتن مع الشارح فالأظهرُ صِحَّةُ النكاح ثمَّ إنَّ بَانَ خَيْرًا مما شرط  
صَحَّ النكاح ولا يَخْفَى ما فيه والثاني أَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ عَدَمَ ثبوت الخيارِ وَخَذَهُ نَتِيجَةُ صِحَّةِ النكاح فَيُفْهَمُ أَنَّ  
ثبوت الخيارِ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ النكاح وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهـ.

قوله (سَي): (فلها خيار) فَإِنْ رَضِيََتْ فَلَا وِلَايَتَهَا الخيارُ إذا كان الخلفُ في النَّسَبِ لِقَوَاتِ الكفاءةِ نِهَايَةً  
ومُعْنَى. قوله: (نعم الأظهرُ في الروضة إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَنْوَارُ وَجَعَلَ الْعُقَّةَ كَالنَّسَبِ  
أَيِ وَالْحَرْفَةُ نِهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ سم وقولُ الشارحِ الْآتِي وَأَخَذَ إلخ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكَوْنِ أَحَدِهِمَا  
أَبْيَضَ اهـ. قوله: (أَنَّ نَسَبَهُ إلخ) وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِ نَسَبِهَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ  
بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا فَرَضَ الْكَلَامَ فِي اشْتِرَاطِ نَسَبِهِ لِمُنَاسَبَةِ قَوْلِهِ فَلَهَا الخيارُ اهـ سم.

الخيارَ بوضعها. قوله: (في غير العيب) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ الْعَيْبِ الْجُنُونِ حَتَّى لو شرطَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ  
عَقْلَ الزَّوْجِ أَوْ وَلِيُّ الرَّجُلِ الْمَجْنُونِ عَقْلَ الزَّوْجَةِ فَأَخْلِفَ ثَبَتَ الخيارُ لِلْأَوْلِيَاءِ وَإِنْ اسْتَوَى الزَّوْجَانِ فِي  
الْجُنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا بَفْسَادِ الْعَقْدِ كَمَا لو زَوَّجَ الْقَاصِرَةَ بِشَرْطِ الْكِفَاءَةِ فَأَخْلِفَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ  
الْعَقْدُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لو سَكَتَ عَنِ الشَّرْطِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الْمُتَعَيَّنُ لَا يُقَالَ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْوَلِيُّ  
الْكِفَاءَةَ لَمْ يَصِحَّ الْإِقْدَامُ عَلَى الْعَقْدِ لِأَنَّا نَقُولُ يَكْفِي فِي جَوَازِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ الظَّنُّ كَذَا بِخَطِّ شَيْخِنَا  
الْبُرْلُوسِيِّ بِهَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَتَخْخِيرُ وَلِيِّ الْمَجْنُونِ وَفَسَادُ نِكَاحِهِ إِذَا بَانَتْ مَجْنُونَةً فِيهِمَا نَظَرٌ عَلَى أَنَّ  
الْعَيْبَ يَشْمَلُ الْجُنُونُ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُيُوبِ السَّبْعَةِ فَمَا مَعْنَى التَّرْدُدِ فِي كَوْنِهِ مِثْلَهُ ثُمَّ قَدْ يُقَالُ يَدُلُّ عَلَى تَخْخِيرِ  
وَلِيِّ الْمَجْنُونِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَيَخْخِرُ بِمُقَارِنِ جُنُونِ إلخ إِلَّا أَنَّ تَقْرِيرَ الشَّارِحِ لَهُ أَشْعَرَ بِتَضْوِيرِهِ  
بَوْلِيِّ الزَّوْجَةِ كَمَا نَبَّهْتَ عَلَيْهِ هُنَا فَلْيُحَرِّزْ. قوله: (صَحَّ النكاح) ذَكَرُ هَذَا مع تقدير (إذا صَحَّ) السَّابِقِ  
المفهومُ مِنْ ثَمَّ مُسْتَعْنَى عَنْهُ. قوله: (أَنَّ نَسَبَهُ إلخ) فَرَضَ الْكَلَامَ فِي اشْتِرَاطِ نَسَبِهِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِ  
نَسَبِهَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا فَرَضَ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا ذَكَرَ  
لِمُنَاسَبَةِ قَوْلِهِ فَلَهَا الخيارُ. قوله: (أَنَّ نَسَبَهُ إلخ) جَعَلَ فِي الْأَنْوَارِ الْعُقَّةَ وَالْحَرْفَةَ كَالنَّسَبِ فِيمَا ذَكَرَ كَمَا  
قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَخَذَ إلخ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكَوْنِ أَحَدِهِمَا أَبْيَضَ.



وكذا لو شرطت حرثته فبان قتا وهي أمة على الأوجه وعلى مقابله الذي جزم به بعضهم بتخير سيدها لا هي بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ مما تقرر أنه متى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذا له) الخيار إن بان دون ما شرط سواء هنا أيضا صفة الكمال وغيرها (في الأصح) للفرع نعم، حكم النسب هنا وكونها أمة وهو عبد كهو ثم والخيار فيهما فوري لا يحتاج لحاكم ونازع فيه الشيخان بأنه مجتهد فيه فليكن كما مر.

(تنبيه) : وجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المرجحين فيما لو بان قتا وهي أمة دون ما إذا بان أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق.....

• قوله: (وكذا لو شرطت حرثته إلخ) خالفه النهاية والمغني هنا ووافقاه فيما يأتي من عدم ثبوت الخيار فيما إذا بان أمة وهو عبد. • قوله: (وعلى مقابله إلخ) وهو المعتمد للتقرير بنهاية ومغني. • قوله: (بخلاف سائر العيوب) أي فإن الخيار لها وليسيدها على ما مر في شرح قول المصنف وتخير بمقارن جنون إلخ اه ع ش. • قوله: (سواء هنا أيضا) الظاهر أنه مستندك مع قوله السابق من الصفات الكاملة إلخ اه سم. • قوله: (نعم حكم النسب هنا وكونها إلخ) وفاقا للنهاية والمغني هنا دون ما سبق كما مر. • قوله: (وكونها إلخ) عطف على النسب. • قوله: (وكونها أمة) أي ظهورها أمة على خلاف الشرط وقوله: وهو إلخ والحال هو إلخ. • قوله: (كهو ثم) أي كالحكم في اشتراط نسيه أو حرثته. • قوله: (والخيار فيهما إلخ) عبارة النهاية فليكل منهما الفسخ قورا ولو بغير قاض اه قال ع ش أي بان يقول فسخت النكاح اه. • قوله: (في هذه) أي فيما إذا بان دون ما شرط وقوله: دون ما قبلها أي فيما إذا بان دون ما شرط. • قوله: (واختلاف المرجحين إلخ) أي المشار إليه بقوله على الأوجه وعلى مقابله إلخ وهذا عطف على قوله (جريان إلخ). • قوله: (دون ما إذا بان إلخ) محل تأمل فإن المرجحين مختلفون فيها أيضا بل قضية المثني ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراده المرجحين من المتأخرين

• قوله: (وعلى مقابله) اعتمده م ر. • قوله: (بتخير سيدها لا هي بخلاف سائر العيوب) قد يفهم أنها تتخير في سائر العيوب لا السيد فهل هذا على ما في البسيط دون منازعة الزركشي المذكور في شرح قول المصنف وتخير بمقارن جنون إلخ. • قوله: (مثل الشارط أو فوقه) يدخل فيه ما لو شرط حرثتها فبان قته وهو قن فلا خيار وخرج ما لو كان حرا وفارق هذا ما تقدم في عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيدكر ذلك الشارح في التنبيه الآتي ثم انظر تميم هذا الأخذ مع قول الروض فإن خرج خيرا مما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا في النسب انتهى فإنه - أغني هذا التميم - خلاف قوله وإن كان الآخر فليتأمل. • قوله: (سواء هنا أيضا إلخ) الظاهر أنه مستندك مع قوله السابق من الصفات الكاملة أو الناقصة فتأمل. • قوله: (واختلاف المرجحين) أي على جزم بعضهم دون الأوجه عنده.



وتزید الثانية بتضررها بنفقة المفسرين بخلافه .

(ولو ظنّها مسلمة أو حرة) مثلاً ولم يشترط ذلك (فبانت كتابية أو أمة وهي تجلّ له فلا خيار له (في الأظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وكما لو ظنّ المبيع كاتباً مثلاً فلم يكن .

(ولو أذنت في تزويجها بمن ظنّته كفواً فبان فسقه أو دناءة نسبه أو جزفته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (ولو بان معيها أو عبداً) وهي حرة (فلها الخيار والله أعلم) أما الأول وهو معلوم من أول الباب كما عُلِمَ منه أن مثله ما لو ظنّها سليمة فبانت معيبة فليموافقة ما ظنّته من السلامة للغالب في الناس وأما الثاني فلأن نقص الرقّ يؤدّي إلى تضررها بإشغال سيده له عنها بخدمته وبأنه لا يُنفقها إلا نفقة المفسرين ويبيّض ولذا يرقّ أبيه واعتمد جمع متأخرون نصّ الأمّ والبويطيّ أنّه لا خيار كما لو ظنّها حرة فبانت أمة تجلّ له ورُدّ بأنّه يُمكنه التخلّص بالطلاق وكالفسق ويُرَدّ بوضوح الفرق إذ الرقّ مع كونه أفحش عاراً يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لا سيّما بعد التوبة .

(ومتى فسخ العقد (بخلف) لشرط أو ظنّ (فحكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق).....

أه سيّد عمر . هـ قوله: (وتزید الثانية) أي صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان قنا دون ما إذا بانت أمة إلخ . هـ قوله: (بتضررها) أي الزوجة فيما إذا بان الزوج قنا . هـ وقوله: (بخلافه) أي الزوج فيما إذا بانت الزوجة أمة . هـ قوله: (ولم يشترط ذلك) إلى قوله: (وأما الثاني) في المعنى إلا قوله: (كما عُلِمَ منه) إلى (فليموافقته) وإلى قول المتن: (والمؤثّر) في النهاية إلا ذلك القول .

هـ قول (سني): (فبانت كتابية) أي في الأولى بشرطه أه معني . هـ قول (سني): (أو أمة) أي أو مَبْعُضَةٌ نهاية ومعني . هـ قوله: (فلنم يكن) أي لم يوجد وصف الكتابة .

هـ قول (سني): (أو عبداً) أي وقد أذن له سيده في النكاح نهاية ومعني . هـ قوله: (وهي حرة) أخرج الأمة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بأن الشرط أقوى أه سم . هـ قوله: (أما الأول) وهو قوله: (معيها) . هـ وقوله: (لِلغالب إلخ) أي فحيث أخلف ثبت لها الخيار . هـ وقوله: (وأما الثاني) هو قوله: (أو عبداً) أه ع ش . هـ قوله: (واعتد جمع إلخ) عبارة النهاية وما ذكره أي المصنّف هو الْمُعْتَمَدُ وإن اعتمد جمع إلخ . هـ قوله: (نص الأم) ونقله البلقيني وقال: إنه الصواب الْمُعْتَمَدُ لأنها قصرت بترك البحث أه وهذا هو الظاهر كما جزم به في الأنوار كالغزالي أه معني . هـ قوله: (ورُدّ) أي تغليل الجمع بالقياس المذكور وقوله: (وكالفسق) عطف على قوله: (كما لو ظنّها إلخ) وقوله: (ويُرَدّ) أي تغليلهم بالقياس على الفسق . هـ قوله: (لا سيّما بعد التوبة) انظره إذا كان الفسق بالزنا سم على حجّ وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار أه ع ش .

هـ قوله: (وهي حرة) أخرج الأمة ويُفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بأن الشرط أقوى .

هـ قوله: (فبانت أمة) أي وإن كان هو حراً . هـ قوله: (بخلاف الفسق إلخ) انظره إذا كان الفسق بالزنا .

في الفسخ بالعيب فيسقط المهر قبل الوطء لا معه ولا بعده ولا يرجع به لو غرّمه على الغار وحكم مؤن الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا وثم ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملاً على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلف الشرط (تغريز قازن العقد) بأن وقع شرطاً في ضلّبه كزوّجك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشتط مقارنة لصلب العقد ويفرق بأن الفسخ رّفَع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فشومخ فيها واكتفي فيها

• قوله: (في الفسخ) إلى قوله: (ولو وطئ زوجته) في المعنى إلا قوله: (على تناقض) إلى المتن وقوله: (وهو وكيل عن سيدها). • قوله: (فيسقط) من الإسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف. • وقوله: (قبل الوطء إلخ) حال منه وهذا أحسن من قول سم ما نصّه: • قوله: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. • وقوله: (قبل الوطء إلخ) أي بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمعنى فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه. • قوله: (المهر) أي والمثمة اه معني. • قوله: (لا معه إلخ) ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنة وإلا لم يتصور إخلاف الشرط اه سم. • قوله: (هنا) أي في الفسخ بالخلف. • وقوله: (وتم) أي في الفسخ بالعيب. • قوله: (ككل مفسوخ إلخ) أي كالمفسوخ بالإعسار بالمهر أو الثقة والمفسوخ بطر العتي. • قوله: (ولو حاملاً) قال في شرح الرّوض: لكن محلّه في فسح بمقارن أما بعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في التفقات انتهى اه سم. • قوله: (على تناقض لهما إلخ) والأصح وجوب السكنى اه نهاية ومعني. • قوله: (في سكنها) أي المفسوخ نكاحها. • قوله: (سني: (والمؤثر) إلى قوله: (ولو انفصل) في النهاية إلا قوله: (من أضله) وقوله: (أو تكن هي) إلى المتن وقوله: (أو يتلفظ بالمشيئة) إلى المتن وقوله: (ولو استند تغريزها) إلى المتن. • قوله: (بأن وقع شرطاً إلخ) عبارة المعنى بوقوعه في ضلّبه على سبيل الاشتراط كزوّجك هذه البكر أو هذه المسلمة أو الحرة بخلاف ما إذا قازنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه. • قوله: (وهو وكيل عن سيدها) سيذكر تصوّره من المالك أيضاً اه ش. • قوله: (كذلك) أي في صلّب العقد. • قوله: (الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بإزجاع الضمير للرجوع. • قوله: (واكتفي إلخ) عطف تفسير لقوله: (سومخ إلخ).

• قوله: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. • قوله: (قبل الوطء لا معه إلخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل انتهى ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنة وإلا لم يتصور إخلاف الشرط. • قوله: (ولو حاملاً) قال في شرح الرّوض لكن محلّه في فسح بمقارن أما بمعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في التفقات انتهى. • قوله: (على تناقض لهما في سكنها) والأصح وجوبها، شرح م ر



بتقديم التفرير على العقد مطلقاً كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفاً مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الإمام ووقع للشارح خلاف ما تقرر في تفرير الفسخ وهو غير صحيح كما بيته شيخنا .

(ولو عرّ بخرية أمة) في نكاحه إياها كأن شرطت فيه (وصححناه) أي النكاح بأن قلنا : إن خلف الشرط لا يبطله مع وجود شروط نكاح الأمة فيه أو لم نصححه بأن قلنا : إن الخلف يبطله أو يفقد بعضها (فالولد) الحاصل.....

• قوله: (بتقديم التفرير إلخ) وكذا بتأخره عنه كأن قال له بين العقد والوطء هذه حرة لأنه لو لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطأها كذا وجدهم ر بخطه من قراءته على والديه ثم توقف من جهة أنه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش وسم . • قوله: (مطلقاً) أي عن قيدي الاتصال وقصد الترغيب الآتين .

• قوله: (أو بشرط الاتصال إلخ) عطف على قوله مطلقاً . • قوله: (ووقع للشارح إلخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التفريرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحلّزه وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلي مع أنه شيخه لأن القصد بذلك إظهار الحق اه .

• قول (سني): (ولو عرّ) أي حرّ أو عبد نهاية ومغني . • قوله: (كأن شرطت) أي الحرية فيه أي في العقد أي أو قدم عليه مطلقاً أو متصلاً به عرفاً مع قصد الترغيب في النكاح كما مرّ اه ع ش .

• قول (سني): (وصححناه) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فإن الحكم كما ذكر إذا أبطلناه لشبهة الخلاف اه مغني وسيسير إليه الشارح بقوله أو لم نصححه إلخ . • قوله: (بأن قلنا إن خلف الشرط إلخ) وهو القول الأظهر اه مغني . • قوله: (فيه) أي في المغرور . • قوله: (أو يفقد بعضها) أي الشروط قسم قوله بأن قلنا إلخ اه ع ش أي فكان الأولى أو يفقد إلخ بالباء ليظهر العطف .

وفي الرّوض: والمذهب كما ذكره - أي الأصل في العبد - أن لها السكنى انتهى . • قوله: (بتقديم التفرير على العقد مطلقاً) وكذا بتأخره عنه على ما علق عن شيخنا الشهاب الرملي . • قوله: (وهو غير صحيح كما بيته شيخنا) قال في شرح المنهج بعد أن بين أن المؤثر في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الرّوض ما نصّه: وتوهم بعضهم - يعني الجلال المحلي - اتحاد التفريرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحلّزه اه وكتب شيخنا البرلسي بهامشه قلت: وفي قوله (إن ذلك ناشئ منه عن توهم) نظر بين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأضحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الإمام مستدلاً بنص الشافعي أن التفرير من الأمة يثبت هذه الأحكام فانتضى أن التفرير لا يراعى ذكره في العقد وإلا لما صحّ التفرير إلا من عاقد اه ما كتبه . • قوله: (كأن شرطت) أي الحرية .

• قوله في (سني): (وصححناه) قال في الكثر وهو الأظهر اه قال الزركشي قوله: وصححناه قيد مضر فإن الولد حرّ صححنا النكاح أو أفسدناه للتعليل السابق انتهى .

(قيل العلم) بأنها أمة (حر) وإن كان الزوج عبداً عملاً بظنه فإن الولد يتبعه ومن ثم لو وطئ عبداً أمةً يظن أنها زوجته الحرة كان الولد حراً ولو وطئ زوجته الحرة يظن أنها زوجته الأمة فالولد حر ولا أثر لظنه خلافاً لمن توهّمه ويفرق بأن الحرية التابعة لحرية الأم أقوى إذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برقها فإنه يقبل الرفع بالتعليق والشرط فأثر فيه الظن أما ما علق به بعد عليه كأن ولدته بعد أن وطئ بعده بأكثر من ستة أشهر منه فهو قين ويصدق في ظنه بيمينه وكذا واريثه فيحلف أنه لا يعلم أن مورثه علم رفقها . (وعلى المفرور) في ذمته ولو قينا (قيمته) يوم ولادته لأنه أول أوقات إمكان تقويمه (لسيدها) وإن كان السيد جداً الولد لأبيه أو أمه لتفويته رقه من أصله التابع لرقها بظنه حرمتها ما لم يكن الزوج قيناً لسيدها إذ السيد لا يثبت له على قته مال أو تكن هي الغارة وهي مكاتبه.....

• قول (س): (قيل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البغدية فقط اهـ بجبرمي ثم الظاهر أخذاً من كلام الشارح الآتي عملاً بظنه إلخ أن المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع . • قوله: (يتبعه) أي الظن سم على حج أي ما لم يعارضه أقوى منه كما يأتي فيما لو وطئ زوجته الحرة إلخ حيث انعقد حراً لأن حرمتها في نفس الأمر أقوى من ظنه اهـ ع ش . • قوله: (عبداً أمة) أي أو حرة أمة غيره اهـ مغني .  
• قوله: (ولو وطئ زوجته) كلام مستأنف . • قوله: (برقها) أي الأم . • قوله: (والشرط) يتأمل اهـ سم أقول بحمل كلام الشارح على مجموع التعليق والشرط بتدفع التأمل عبارته في بحث نكاح الأمة . فزع:  
نكاح الأمة الفاسد كالصحيح في أن الولد رقيق ما لم يشترط في أحدهما عتقه بصيغة تعليق لا مطلقاً اهـ . • قوله: (بعده) أي بعد عليه صفة وطئ . • قوله: (بأكثر من ستة أشهر منه) أي من أول وطئ إلخ عبارة النهاية لستة أشهر ولا بد كما قاله الزركشي من اختيار قدر زائد للوطئ والوضع اهـ . • قوله: (ويصدق) أي المفرور وقوله في ظنه أي الحرية . • قوله: (فيحلف) أي الوارث . • قوله: (ولو قينا) أي على الأصح يتبع بها إذا عتق اهـ مغني . • قوله: (وإن كان السيد جداً إلخ) رد على البارزي قال الزركشي واستثنى البارزي في التمييز ما لو كان السيد أباً للزوج وليس كذلك فإن الأصح لزوم القيمة أيضاً لأن الفرور أوجب انعقاده حراً ولم يملكه السيد حتى يعتق عليه فأشبهه سائر صور الفرور اهـ سم . • قوله: (من أصله) أي أنه انعقد حراً إلا أنه انعقد رقيقاً ثم عتق اهـ سم . • قوله: (بظنه إلخ) متعلق بالتفويت . • قوله: (ما لم يكن إلخ) راجع للمتن .

• قوله: (يتبعه) أي يتبع الظن . • قوله: (والشرط) يتأمل . • قوله: (بعده) أي بعد عليه . • قوله: (وإن كان السيد جداً لولد إلخ) رد على البارزي قال الزركشي واستثنى البارزي في التمييز ما لو كان السيد أباً للزوج وليس كذلك فإن الأصح في باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة أيضاً لأن الفرور أوجب انعقاده حراً ولم يملكه السيد حتى يعتق عليه فأشبهه سائر صور الفرور انتهى . • قوله: (من أصله) أي إنه انعقد حراً لا أنه انعقد رقيقاً ثم عتق .



وَقُلْنَا قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا إِذَا لَوْ غَرِمَ لَهَا رَجَعَتْ عَلَيْهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِي مِنْ أَصْلِهِ مَا لَوْ وَطِئَ أُمَةً أَبِيهِ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْعِثَّةُ فَلَا قِيمَةَ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يُفَوِّثِ الرِّقَّ لِإِنْعِقَادِهِ قِتًا، وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ عَقِبَ ذَلِكَ قَهْرِي لَا دَخَلَ لِلْوَلَدِ فِيهِ (وَيَرْجِعُ بِهَا) الزَّوْجُ إِذَا غَرِمَهَا لَا قَبْلَهُ كَالضَّامِنِ (عَلَى الْغَارِ) غَيْرِ السَّيِّدِ لِأَنَّهُ الْمُوقِعُ لَهُ فِي غَرَامَتِهَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْوَلَدَ بِخِلَافِ الْمَهْرِ (وَالْتَفْرِيزُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا) غَالِبًا لِعَتَقِهَا بِقَوْلِهِ : زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْحُرَّةَ أَوْ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ مُوَاخَذَةٌ لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَعْتَقْ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِثْنَاءَ الْعِتْقِ وَلَا سَبَقَ مِنْهُ . (بَل) يُتَصَوَّرُ (مِنْ وَكِيلِهِ) أَوْ وَلِيِّهِ فِي نِكَاحِهَا وَحَيْثُ كَانَ يُخْلَفُ ظَنُّ أَوْ شَرْطٌ (أَوْ مِنْهَا) وَحَيْثُ كَانَ يُخْلَفُ ظَنُّ فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا مَعْقُودٍ عَلَيْهِ أَمَّا غَيْرُ غَالِبٍ فَيُتَصَوَّرُ كَأَنَّهُ تَكُونُ مَرْهُونَةً أَوْ جَانِيَةً.....

• قَوْلُهُ: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا إلخ) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْآبِ عَقِبَ ذَلِكَ أَيِ الْإِنْعِقَادِ . قَوْلُهُ: (لِلْوَلَدِ) أَيِ الْوَاطِئِ .  
 • قَوْلُهُ (سَمِ): (وَيَرْجِعُ بِهَا) أَيِ قِيمَةُ الْوَلَدِ وَسُكُونُهُ عَنِ الْمَهْرِ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ الْمَغْرُورُ عَلَى مَنْ غَرَّمَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُهُ وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْرُورِ بِوَطْئِهِ إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُ تَعَلُّقِ بِذِمَّتِهِ أَوْ الْمُسَمَّى بِكَسْبِهِ اهـ مُغْنِي . وَقَوْلُهُ: وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ إلخ فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُ أَيِ بَانَ نَكَحَ بِلَا إِذْنٍ مِنْ سَيِّدِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُسَمَّى أَيِ بَانَ نَكَحَ بِإِذْنِهِ وَسَمَّى تَسْمِيَةً صَحِيحَةً وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَسَدَ الْمُسَمَّى أَوْ نَكَحَهَا مُفْرُوضَةً ثُمَّ وَطِئَ تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِذِمَّتِهِ وَكَذَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ سَيِّدُهُ فِي نِكَاحٍ فَاسِيدٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْجَوْجَرِيِّ مَا أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ كَالْمُسَمَّى الصَّحِيحِ اهـ . قَوْلُهُ: (الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ انْفَصَلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مُوَاخَذَةٌ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَرِيضًا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يُرِيدُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ اسْتَدَّ إِلَى الْمُتَنِ . قَوْلُهُ: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوْتِ وَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ سَمِ أَيِ قِيَسْتَفْنَى عَنْ هَذَا قَوْلُهُ: السَّابِقُ مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ إلخ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْغَارُ . قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيِ الْمَغْرُورِ .  
 • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِتْقَ لِلْمُوَاخَذَةِ بِالْإِقْرَارِ . قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِثْنَاءَ الْعِتْقِ) أَيِ بَانَ قَصَدَ الْإِخْبَارَ أَوْ أَطْلَقَ . قَوْلُهُ: (وَلَا سَبَقَ إلخ) أَيِ إِثْنَاءَ الْعِتْقِ . قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيِّهِ) أَيِ وَلِيِّ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مَخْجُورًا عَلَيْهِ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ كَانَ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ التَّفْرِيزُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْوَلِيِّ يَكُونُ أَيِ التَّفْرِيزُ خُلْفَ ظَنِّ إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْفَوَاتُ فِي ذَلِكَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ تَارَةً وَالظَّنُّ أُخْرَى اهـ .  
 • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا اهـ سَمِ .

• قَوْلُهُ: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ . قَوْلُهُ: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوْتِ: وَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ .  
 • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا .

وهو مُعِيرٌ وقد أذن له المُسْتَحِقُّ في تزويجها أو اسمها حُرَّةً أو سيِّدًا مُفْلِسًا أو سَفِيهَاً أو مُكَاتِبًا وَيُزَوِّجُهَا بِإِذْنِ الغُرَمَاءِ أو الوليِّ أو السَّيِّدِ أو مَرِيضًا وعليه دَيْنٌ مُسْتَفْرِقٌ أو يُرِيدُ بِالْحُرِّيَّةِ العِفَّةَ عن الزَّنا لِظُهُورِ القَرِينَةِ فيه أو يَتَلَفَّظُ بِالمُشِيئَةِ بِحَيْثُ يُسَمِّعُ نَفْسَهُ فَقَطْ وما أَوْهَمَهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّ المُشِيئَةَ يَنْفَعُ إِضْمَارُهَا فِي البَاطِنِ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ أَنَّ إِضْمَارَهَا لَا يُفِيدُ شَيْئًا لِأَنَّهَا رَافِعَةٌ لِأَصْلِ اليمينِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا (فَإِنْ كَانَ) التَّغْرِيرُ (مِنْهَا تَعْلُقُ الغُرْمَ بِذِمَّتِهَا) فَطُطَالِبُ بِهِ غَيْرُ المُكَاتِبَةِ بَعْدَ عَتَقِهَا لَا بِكُسْبِهَا وَلَا بِرَقَبَتِهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ وَكِيْلٍ السَّيِّدِ تَعْلُقُ بِذِمَّتِهِ فَيُطَالِبُ بِهِ حَالًا كَالْمُكَاتِبَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ قِيَمَةَ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا أَوْ مِنْهُمَا فَعَلَى كُلِّ نَصْفِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُ الْوَكِيلِ قَوْلَهَا رُجِعَ عَلَيْهَا بِمَا غَرِمَهُ نَعَمْ، لَوْ ذَكَرَتْ حُرِّيَّتَهَا لِلزَّوْجِ أَيْضًا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً دُونَهُ لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَتْهُ خَرَجَ الْوَكِيلُ عَنِ الْبَيْنِ وَصُورَةُ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمَا أَنَّ يَذْكُرُ حُرِّيَّتَهَا لِلزَّوْجِ مَعَ بَأْنٍ لَا يَسْتَنْدُ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُهَا لِتَغْرِيرِ الْوَكِيلِ كَانَ أَخْبَرَهَا أَنَّ سَيِّدَهَا

• فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ رَاجِعَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ اسْمُهَا حُرَّةٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ (تَكُونُ). • فَوَدَّ: (أَوْ سَفِيهَاً) مَعَ قَوْلِهِ أَوْ الْوَلِيَّ يُرَاجِعُ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ أَهْ رَشِيدِي. • وَفَوَدَّ: (بِإِذْنِ الغُرَمَاءِ الْخ) نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَرِيضًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُفْلِسًا أَوْ مَاتَ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ. • فَوَدَّ: (أَوْ يُرِيدُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَكُونُ الْخ. • فَوَدَّ: (لِظُهُورِ الْخ) لَعَلَّ اللَّامَ بِمَعْنَى مَعَ. • فَوَدَّ: (فِي الطَّلَاقِ) أَيْ فِي فَضْلِ (الطَّلَاقِ سُنِّيٍّ) الْخ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا الْخ أَيْ الْمُشِيئَةُ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَيُذَكِّرُ مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ أَنْ دَخَلْتَ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ خَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُذَكِّرُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَيُنَاقِي لَفْظَهَا مُطْلَقًا وَالتَّبِيَّةَ لَا تُؤَثِّرُ حَيْثُ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ التَّغْلِيقاتِ فَلِأَنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تُخَصِّصُهُ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ أَه. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْمُشِيئَةِ مِنَ التَّغْلِيقاتِ. • فَوَدَّ: (غَيْرُ الْمُكَاتِبَةِ) أَيْ أَمَّا هِيَ فَطُطَالِبُ حَالًا كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (لَا بِكُسْبِهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى بِذِمَّتِهَا. • فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ كَالْمُكَاتِبَةِ. • فَوَدَّ: (لِسَيِّدِهَا) أَيْ الْمُكَاتِبَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنْهُمَا) أَيْ الزَّوْجَةِ وَالْوَكِيلِ وَقَوْلُهُ: رَجَعَ أَيْ الْوَكِيلُ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ الْخ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ ذَكَرَتْهُ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ ذَكَرَتْهُ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا وَلَا رُجُوعَ عَلَى الْوَكِيلِ وَإِنْ ذَكَرَهُ الْوَكِيلُ لِلزَّوْجِ أَيْضًا أَه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَتْهُ الْخ) فَلَوْ أَنْكَرَتْ ذِكْرَهَا ذَلِكَ لِلزَّوْجِ صَدَّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَا يَسْتَنْدُ الْخ) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ وَالْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْنِيَةِ شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا أَهْ سَمِ أَيْ وَكَانَ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَسْتَنْدُ الْخ.

• فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَا يَسْتَنْدُ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْنِيَةِ شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَا يَسْتَنْدُ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا) فَحَيْثُ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا وَشَافَتْهُ الزَّوْجُ



أَعْتَقَهَا فَمِثْلُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا ثُمَّ تَرْجِعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُشَافِهُ الزَّوْجَ أَيْضًا فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ. (وَلَوْ انْفَصَلَ الْوَلَدُ مِيتًا بِلا جَنَاحِيَّةٍ) أَوْ بِجَنَاحِيَّةٍ غَيْرِ مَضْمُونَةٍ (فَلَا شَيْءَ فِيهِ) لِأَنَّ حَيَاتَهُ غَيْرُ مُتَيَقِّنَةٍ أَمَّا إِذَا انْفَصَلَ مِيتًا بِجَنَاحِيَّةٍ مَضْمُونَةٍ فَفِيهِ لَانِعْقَادِهِ حُرًّا غُرَّةً لَوَارِثُهُ فَإِنْ كَانَ الْجَانِي حُرًّا أَجَنَبِيًّا لَزِمَ عَاقِلَتُهُ غُرَّةً لِلْمَغْرُورِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ أَبَوْهُ وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَرِثَ مَعَهُ إِلَّا أُمُّ الْأُمِّ الْحُرَّةُ وَعَلَى الْمَغْرُورِ عَشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ لِلْسَيِّدِ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيمَةِ الْغُرَّةِ لِأَنَّ الْجَنِينَ الْقَيْنُ إِنَّمَا يُضْمَنُ بِهَذَا أَوْ قَيْنًا أَجَنَبِيًّا تَعَلَّقَتْ الْغُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَيُضْمَنُهُ الْمَغْرُورُ لِسَيِّدِهَا بِعَشْرِ قِيمَتِهَا لِمَا ذُكِرَ، أَوْ الْمَغْرُورَ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَوَارِثِ الْجَنِينَ وَاللَّسِيْدِ عَلَيْهِ الْعُشْرُ، أَوْ قَيْنُهُ فَالْعُشْرُ عَلَى الْمَغْرُورِ وَلَا يَجِبُ هُنَا شَيْءٌ مِنَ الْغُرَّةِ إِلَّا إِنْ وَجَدَتْ جَدَّةُ الْجَنِينَ فَشَدُّسُهَا فِي رَقَبَةِ الْقَيْنِ أَوْ السَّيِّدِ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْمَغْرُورِ أَوْ قَيْنُهُ فَالْغُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْمَغْرُورِ. (وَمَنْ عَقَّتْ).....

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِنْ خَالَ) أَيِ الزَّوْجِ. • قَوْلُهُ: (فَيَرْجِعُ) أَيِ الزَّوْجِ عَلَيْهِ أَيِ الْوَكِيلِ وَحْدَهُ أَيِ ابْتِدَاءَ دُونِهَا.  
• قَوْلُهُ: (أَوْ بِجَنَاحِيَّةٍ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (أَنْ يَرِثَ مَعَهُ) أَيِ الْآبِ احْتَرَزَ عَمَّا لَوْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعِ قَيْرِثُ غَيْرِهِ كَلَاخُورَةِ الْجَنِينَ وَأَعْمَامِهِ إِهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَادَتْ إِنْ خَالَ) أَيِ الْعُشْرُ وَقَوْلُهُ: بِهَذَا أَيِ الْعُشْرِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَيْنًا) وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمَغْرُورَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قَيْنَهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ السَّيِّدَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قَيْنَهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حُرًّا إِنْ خَالَ. • قَوْلُهُ: (وَيُضْمَنُهُ) أَيِ الْجَنِينَ الْقَيْنُ. • قَوْلُهُ: (لِمَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْجَنِينَ إِنْ خَالَ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْمَغْرُورِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَيْنَهُ) أَيِ الْمَغْرُورِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْجَانِي قَيْنَ الْمَغْرُورِ إِهْ ش. • قَوْلُهُ (سَيِّدُ) (وَمَنْ عَقَّتْ) كُلُّهَا أَوْ بَاقِيهَا وَلَوْ بِقَوْلِ زَوْجِهَا فَشَمِلَ مَا لَوْ زَوْجُ أُمِّهِ بَعِيدٌ فَادَّعَتْ عَلَى

فَالرُّجُوعُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً وَحْدَهَا سَوَاءً ذَكَرَ الْوَكِيلُ أَيْضًا لِلزَّوْجِ أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْمَغْرُورِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيِ الْوَكِيلِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ يَرِثَ مَعَهُ) احْتَرَزَ عَمَّا لَوْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعِ قَيْرِثُ غَيْرِهِ كَلَاخُورَةِ الْجَنِينَ وَأَعْمَامِهِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَغْرُورَ أَوْ قَيْنَهُ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ كَانَ بِجَنَاحِيَّةٍ الْمَغْرُورِ فَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِلْوَرَثَةِ وَيُضْمَنُ كَمَا سَبَقَ أَيِ يَضْمَنُ لِلْسَيِّدِ عَشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ وَلَا حَقُّ لَهُ فِي الْغُرَّةِ أَيِ لَا يَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا لِأَنَّهُ قَاتِلٌ أَيِ وَلَا يَحْجُبُ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْعَصَبَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ بِجَنَاحِيَّةٍ عَبْدَ الْمَغْرُورِ فَحَقُّ سَيِّدِ الْأُمِّ عَلَى الْمَغْرُورِ وَلَا يَثْبُتُ لَهُ شَيْءٌ عَلَى عَبْدِهِ أَيِ فَلَا يَتَعَلَّقُ شَيْءٌ مِنَ الْغُرَّةِ بِرَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ الْمَغْرُورُ حَائِزًا لِمِيرَاثِ الْجَنِينَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ لِلْجَنِينَ جَدَّةٌ فَتَنْصِبُهَا مِنَ الْغُرَّةِ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ انْتَهَى فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ قَيْنَهُ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى عَاقِلَتِهِ بَلِ الرَّجْحُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمَغْرُورِ وَلِذَا عَبَّرَ بِرَبَّاهُ إِذَا كَانَ الْجَانِي عَبْدَ الْمَغْرُورِ فَلِلْسَيِّدِ عَلَى الْمَغْرُورِ عَشْرُ الْقِيمَةِ.  
• قَوْلُهُ فِي (سَيِّدُ) (وَمَنْ عَقَّتْ إِنْ خَالَ).

(فَرَعَ) لَوْ أَنْكَرَ السَّيِّدُ الْعِتْقَ وَصَدَّقَ الزَّوْجَ صَدَّقَ السَّيِّدُ وَمَلَّ تَفْسَخُ قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي قَالَ شَيْخُنَا سَمِعْتُ شَيْخِي أَبَا عَلِيٍّ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي زَعْمِهَا

قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مَنْ فِيهِ رَقٌّ تَخَيَّرَتْ) هِيَ دُونَ سَيِّدِهَا (فِي لَفْسِ النِّكَاحِ) أَوْ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا إِجْمَاعًا فِي الْأَوَّلِ وَخِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِي لِأَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ تَحْتَ مُغِيثٍ وَكَانَ قِنًا كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَهُوَ لِأَصْحَابِهِ وَزِيَادَةَ عِلْمِ رَاوِيهِ مُقَدِّمٌ عَلَى رِوَايَةِ أَنَّهُ حُرٌّ فَخَيَّرَهَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَالْفِرَاقِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِتَضَرُّرِهَا بِهِ عَارًا وَنَفَقَةً وَغَيْرَهُمَا نَظِيرُ مَا مَرَّ بِخِلَافِ الْحُرِّ . وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ فُسْخِهَا سَقَطَ خِيَارُهَا أَوْ مَعَهُ لَمْ يَنْقُذْ لِرِزْوَالِ الضَّرَرِ نَعَمْ، لَوْ لَزِمَ مِنْ تَخْيِيرِهَا دَوْرٌ كَانَ أَعْتَقَهَا مَرِيضٌ قَبْلَ وَطْءٍ وَهِيَ ثَلَاثُ مَالٍ بِالصَّدَاقِ لَمْ تَخَيَّرْ لِشُقُوطِ الْمَهْرِ بِفُسْخِهَا فَيَنْقُصُ الثَّلَاثُ فَلَا تَعْتَقُ كُلُّهَا فَلَا تَخَيَّرُ وَلَا يُخْتَلَجُ هُنَا إِلَى رَفْعِ لِحَاكِمٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيِ هَذَا الْخِيَارِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ فَيُعْتَبَرُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي الشُّفْعَةِ كَمَا سَبَقَ أَيْضًا نَعَمْ، غَيْرُ الْمُكَلَّفَةِ تُوَخَّرُ لِكَمَالِهَا لِتَعَذُّرِهِ مِنَ الْوَلِيِّ، وَالْعَتِيقَةُ فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ لَهَا أَنْتِظَارُ يَتَوَنَّنَتْهَا لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ (فَلَا قَالَتْ) بَعْدَ أَنْ أُخْرِثَ الْفُسْخُ وَقَدْ أَرَادَتْهُ (جَهِلَتْ الْعَتَقُ صَدَقَتْ بِيَمِينِهَا إِنْ أَمَكَنَ) جَهِلُهَا بِهِ عَادَةً بِأَنَّ لَمْ يُكْذِبْهَا ظَاهِرُ الْحَالِ

سَيِّدِهَا أَنَّهُ اعْتَقَهَا فَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ وَأَنْكَرَ السَّيِّدُ فَيَصْدُقُ أَيِ السَّيِّدِ بِيَمِينِهِ وَتَبَقَّى عَلَى رِقِّهَا وَثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارُ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي رَغْمِهَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا وَإِنَّمَا رُدُّ قَوْلِهَا فِي حَقِّ السَّيِّدِ لَا الزَّوْجِ وَعَلَيْهِ - أَيِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ دُونَ السَّيِّدِ - لَوْ فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَنْقُطْ صَدَاقُهَا لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ أَنَّهَا فَسَخَتْهُ ثُمَّ عَتَقَ الْعَبْدُ وَأَبْسَرَ امْتَنَعَ نِكَاحُهَا أَيِ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا رَقِيقَةٌ ظَاهِرًا وَأَوْلَادُهَا تُجْعَلُ أَرْقَاءَ أَهْلِ نِهَائِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ أَيِ فَيَجِبُ لَهُ يَنْصِفُ الْمُسْمَى إِنْ كَانَ صَاحِبًا أَوْ يَنْصِفُ مَهْرَ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ الْمُسْمَى فَاسِدًا اهـ . هـ قَوْلُهُ : (قَبْلَ وَطْءٍ إلخ) وَلَوْ كَافِرَةٌ وَمُكَاتِبَةٌ نِهَائِهِ وَمُعْنَى . هـ قَوْلُهُ : (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ . هـ قَوْلُهُ : (وَخِلَافًا إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى إِجْمَاعًا . هـ قَوْلُهُ : (فِي الثَّانِي) أَيِ مَا فِي الشَّرْحِ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ قُبِيلَ قَوْلِهِ الْآتِي فَخَيَّرَهَا إلخ وَعُطِفَ قَوْلُهُ : لِأَنَّ بَرِيرَةَ إلخ عَلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا . هـ قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَيِ أَنَّهُ كَانَ قِنًا أَيِ رِوَايَتُهُ . هـ قَوْلُهُ : (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَيِ قَوْلُهُ : فَخَيَّرَهَا إلخ وَالْحَقُّ بِالْعَبْدِ الْمُبْعُوضِ لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الرِّقِّ عَلَيْهِ نِهَائِهِ وَمُعْنَى . هـ قَوْلُهُ : (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قُلْتُ وَلَوْ بَانَ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا إلخ . هـ قَوْلُهُ : (وَلَوْ عَتَقَ إلخ) أَيِ أَوْ مَاتَ نِهَائِهِ وَمُعْنَى . هـ قَوْلُهُ : (لَمْ يَنْقُذْ إلخ) وَلَوْ فَسَخَتْ بِنَاءً عَلَى بَقَاءِ رِقِّهِ فَبَانَ خِلَافُهُ تَيَسَّنَ بَطْلَانُ الْفُسْخِ كَمَا مَرَّ فِي الْفُسْخِ بِالْعَيْبِ نِهَائِهِ وَمُعْنَى . هـ قَوْلُهُ : (مَرِيضٌ) أَيِ مَرَضٌ مَوْتٌ . هـ قَوْلُهُ : (مِنْ النَّصِّ) أَيِ الْحَدِيثِ . هـ قَوْلُهُ : (وَالْعَتِيقَةُ إلخ) عُطِفَ عَلَى (غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ) إلخ . هـ قَوْلُهُ : (لَهَا أَنْتِظَارُ يَتَوَنَّنَتْهَا) أَيِ فَلَا يَنْقُطُ خِيَارُهَا بِذَلِكَ فَإِنْ رَاجَعَهَا ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ عَقِبَهَا اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ) أَيِ بظهورِ رَغْبَتِهَا عَنْهُ اهـ س م .

وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي فَعَلَى هَذَا لَوْ فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَنْقُطْ الصَّدَاقُ لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ وَأَبْسَرَ فَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُهَا لِأَنَّ أَوْلَادَهَا أَرْقَاءَ بَرٍّ . هـ قَوْلُهُ : (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفُسْخِ) أَيِ بظهورِ رَغْبَتِهَا عَنْهُ .



(بأن كان العتق غائباً) عن محلها وقت العتق لغيرها بخلاف ما إذا كذبها ظاهر الحال كأن كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرراً من إظهار عتقها كما هو ظاهر فإنها لا تُصدق بل الزوج يمينه ويتطل خيارها (وكذا إن قالت : جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الأظهر) لأنه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه إلا الخواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجمية صدقت جزماً أو كذبها كفقيرة لم تُصدق جزماً وتصدق أيضاً في دعوى الجهل بالفورية إن أمكن جهلها بها كما في الرد بالعيب (فإن فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا مثة وإن كان الحق للسيد لأن الفسخ من جهتها (و) إن فسخت (بعده) أي الوطء (بعتي بعده) وجب المسمى لاستقراره به (أو) فسخت بعد الوطء بعتي (قبله) أو معه والفرض أنها إنما مكنته لجهلها به (فمهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء أو المقارن له فصار كوطء في نكاح فاسد (وقبل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد ويجاب.....

• قوله: (فتصدق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الأول اه سم. • قوله: (كفقيرة) عبارة النهاية والمغني بأن كانت تُخالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه. • قوله: (وتصدق أيضاً إلخ) كما رجحه ابن المقرئ وهو المتمدن سواء كانت قديمة العهد بالإسلام أو لا نهاية ومغني. • قوله: (لأن الفسخ من جهتها) وليس للسيد منعها منه لخروجها عن ملكه مغني ونهاية.

• قول (سني): (وبعده بعتي بعده) سكت عما لو فسخت مع الوطء ويثجه مهر المثل وظاهر أنه لا يتصور فسحها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوّره مع الوطء بعتي معه نظر اه سم عبارة المغني فإن عتقت مع الوطء أو فسخت معه بعتي قبله فالظاهر وجوب مهر المثل اه. • قوله: (وما وجب منهما) أي مهر المثل والمسمى اه ع ش. • قوله: (للسيد) قال في الرّوض إلا إذا كانت مفوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهى اه سم عبارة المغني.

(تنبيه): مهرها لسيدها سواء أكان المسمى أم مهر المثل فسخت أم اختارت المقام معه وجري في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لأنه وجب بالعقد فإن كانت مفوضة بأن زوجها سيدها كذلك نظرت فإن

• قوله: (فتصدق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الفور. • قوله: (عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) إذا لم يكن المدعي قريب عهد بالإسلام ولم يتشأ بيادية بعيدة شرخ روض. • قوله: (وتصدق أيضاً) وإن لم تكن قريبة عهد بالإسلام.

• قوله في (سني): (وبعده بعتي بعده إلخ) سكت عما لو قال فسخت مع الوطء ويثجه مهر المثل. • قوله: (وبعده بعتي بعده إلخ) وظاهر أنه لا يتصور فسحها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوّره فسحها مع الوطء بعتي معه نظر. • قوله: (وما وجب منهما للسيد) قال في الرّوض إلا إذا كانت مفوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهى.

عَمَّا اعْتَرَضَهُ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ اسْتِنَادَ الْفَسْخِ لَوَقْتِ الْعَتَقِ وَإِنْ أَوْجِبَ وَقُوعُ الْوُطْءِ وَهِيَ حُرَّةٌ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقْدَ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ وَقَدْ وَقَعَ فِي مِلْكِهِ .  
(وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ نَحْتَهُ أُمَّةً فَلَا عِيَانٍ لِبَقَاءِ أَحْكَامِ الرِّقِّ فِي الْأَوَّلِينَ وَلِأَنَّهُ لَا يُعَيَّرُ بِهَا فِي الثَّالِثِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْخَلَامُ بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِهَا .

### فصل في الإغفاف

(يَلْزَمُ الْوَلَدَ) الْحُرُّ الْمُوسِرُ - بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقُّاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْوَارِثُ وَإِنْ سَقَلَ وَلَوْ أَنْتَى وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ وَكَافِرًا اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ قُرْبًا وَارْتَا وَزُغَ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى الْأَوْجَ.....

وِطْئُهَا الزَّوْجُ أَفْرَضَ لَهَا بَعْدَ الْعِتْقِ فِيهِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا لِأَنَّ مَهْرَ الْمُفَوَّضَةِ يَجِبُ بِالْذَّخُولِ أَوْ بِالْفَرْضِ لَا بِالْعَقْدِ وَإِنْ وَطِئَهَا أَوْ فَرَضَ لَهَا قَبْلَ الْعِتْقِ فَهُوَ لِلْسَيِّدِ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ بِالْوُطْءِ أَوْ الْفَرْضِ قَبْلَ عِتْقِهَا، وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَالْوُطْءِ وَالْفَرْضِ اهـ . ة فَوَدُ: (عَمَّا اعْتَرَضَهُ) الْأَوَّلَى حَذَفُ الضَّمِيرِ . ة فَوَدُ: (بِأَنَّ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِجَبَابِ الْخ . ة فَوَدُ: (وَإِنْ أَوْجِبَ الْخ) غَايَةٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْإِسْتِنَادِ وَقَوْلُهُ: وَهِيَ حُرَّةٌ حَالٌ مِنْ وَقُوعِ الْوُطْءِ . ة فَوَدُ: (لَا يُنَافِي الْخ) خَبَرٌ أَنَّ . ة فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَيِ كَوْنٍ مَا وَجِبَ مِنْهُمَا لِلْسَيِّدِ . ة فَوَدُ: (وَقَدْ وَقَعَ) أَيِ الْعَقْدِ الْمَوْجِبِ فِي مِلْكِهِ أَيِ السَّيِّدِ .

ة فَوَدُ (سَيِّ): (وَلَوْ عَتَقَ الْخ) أَيِ أَوْ عُلِقَ عِتْقُهَا بِصِفَةٍ أَوْ دُبِّرَتْ اهـ مُغْنِي . ة فَوَدُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ فِي الْعَكْسِ الْمَارِّ وَلِلزَّوْجِ وَطْءُ الْعَتِيقَةِ مَا لَمْ تَفْسَخْ وَكَذَا زَوْجُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْعَتِيقَتَيْنِ مَا لَمْ يَفْسَخَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ اهـ مُغْنِي

### فصل في الإغفاف

ة فَوَدُ: (فِي الْإِغْفَافِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مُغَيَّرٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى وَالْأَوْجَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَقَوْلُهُ: بِمَا يَأْتِي إِلَى الْأَقْرَبِ . ة فَوَدُ: (فِي الْإِغْفَافِ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُهُ كَحُرْمَةِ وَطْءِ الْأَبِ أُمَّةً وَلَدِهِ اهـ ع ش . ة فَوَدُ: (الْحُرُّ) وَلَوْ مُبْعَضًا نِهَايَةً . ة فَوَدُ: (بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقُّاتِ) أَيِ بَأَنَّ يَفْضُلَ الْمَهْرُ أَوْ الثَّمَنُ عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عَنَانِيَّ وَحَلْبِيَّ اهـ بُجَيْرِمِيَّ عِبَارَةٌ ع ش أَيِ بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ مَسْكِينًا بِمَا يُكَلَّفُ بِهِ اهـ . ة فَوَدُ: (الْأَقْرَبُ) كَابِنِ الْبَنَاتِ مَعَ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ اهـ ع ش . ة فَوَدُ: (ثُمَّ الْوَارِثُ) كَابِنِ ابْنِ مَعَ ابْنِ بَنَاتٍ . ة فَوَدُ: (وَإِنْ سَقَلَ الْخ) أَيِ الْوَلَدُ . ة فَوَدُ: (وَلَوْ أَنْتَى) أَيِ أَوْ خُنْتَى نِهَايَةً وَمُغْنِي . ة فَوَدُ: (اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ) أَيِ الْوَلَدُ وَوَجْهَ شُمُولِهِ لِلْمُتَعَدِّدِ أَنَّهُ جِنْسٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالكَثِيرِ اهـ ع ش . ة فَوَدُ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُغْنِي .

### فصل في الإغفاف

ة فَوَدُ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر .



(إعفاف الأب) الحر المصوم ولو كافراً (والأجداد) ولو من جهة الأم (على المشهور) لئلا يقع في الزنا المنافي للمصاحبة بالمعروف ولأنه من وجوه حاجاته المهيمة كالنقطة وبه فارق الأم لأن الحق لها لا عليها، والزائم بالإنفاق على زوجها معها عسر جدًا على النفوس فلم يكلف به ولو قدر على إعفاف أحد أصوله قدم عصيته وإن بعد كأي أبي أبيه على أبي أمه فإن استويا عصوبة أو عدمها قدم الأقرب كأب على جد وأبي أم على أبيه فإن استويا قريبًا فقط بأن كانا في جهة الأم كأبي أبي أم وأبي أم أم أقرع بينهما لتعذر التوزيع وإعفافه . يحصل في الرشيد (بأن يغطي) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر) مثل (حرة) تليق به ولو كناية ولو كان بعد أن نكحها مؤبرًا ثم أعسر قبل وطئها وامتنعت من التسليم حتى يسلمه بل لو نكحها مؤبرًا ولم يطالب ولده بالإعفاف ثم طالبه لزمه لا سيما إن جهلت الإعسار وأرادت الفسخ ذكره البلقيني وهو متجعة فيما إذا أريدت الفسخ.....

فوق (س): (إعفاف الأب) أي المغير نهايةً ومغني . فؤد: (الحر) أي الكامل الحرية نهايةً .  
 فوق (س): (والأجداد) أي حيث اتصفوا بما ذكر نهايةً ومغني . فؤد: (لئلا يقع في الزنا) أي الحاصل بترك الإعفاف، عبارة المغني لئلا يعرضهم للزنا اهـ . فؤد: (المنافي إلخ) وصف للزنا أو للوقوع المقدّر الناشئ كل منهما عن ترك الإعفاف اهـ سيّد عمر . فؤد: (للمصاحبة إلخ) أي المأمور بها مغني وسم . فؤد: (وبه) أي بقوله ولأنه إلخ . فؤد: (فارق الأم) عبارة النهاية والمغني وخرج بما ذكر المغير وغير الأصل والأصل الأتني لأن الحق إلخ والرفيق وغير المصوم اهـ قال ع ش قوله: والأصل الأتني ظاهره وإن خاف عليها الزنا اهـ . فؤد: (لأن الحق) أي في تزوج الأم . فؤد: (على إعفاف أحد أصوله إلخ) أي فقط فلو قدر على إعفاف الجميع لزمه سم ونهايةً ومغني . فؤد: (فقط) أي لا عصوبة اهـ رشيدّي عبارة سم مراده استويا قريبًا ولا عصوبة لهما ولا لأحدهما . اهـ . فؤد: (أقرع بينهما) أي ولو بلا حاكم نهايةً ومغني . فؤد: (أقرع بينهما) أي وجوبًا فلو أعف غير من خرجت له القرعة أو هجم وأعف أحدهما بلا قرعة أتم وصح العقد اهـ ع ش . فؤد: (في الرشيد) أي في الفرع الرشيد وسيذكر مختارزه بقوله أما غير الرشيد إلخ . فؤد: (مهر مثل حرة إلخ) انظر لو كان إنما نكح بأكتر أو بأقل ويعلم حكم الزيادة مما بعده اهـ رشيدّي أقول: وقياس اتفاق الأصل أنه لا يلزم الفرع في صورة الأقل إلا المسمى . فؤد: (ذكره البلقيني) اعتمدته النهاية والمغني والضمير راجع إلى قوله ولو

فؤد: (المنافي للمصاحبة بالمعروف) أي المأمور بها . فؤد: (ولو قدر على إعفاف أحد أصوله قدم عصيته إلخ) أو قدر على إعفاف الجميع لزمه . فؤد: (فقط) كأن المراد لا عصوبة لكن قد يرد أن أبا أبي الأب وأبا الأم مستويان قريبًا فقط أي لا عصوبة مع تقدم الأول كما يفيد قوله: قدم عصيته ويجاب بأن مراده استويا قريبًا ولا عصوبة لهما ولا لأحدهما وإن قصرت عبارته عن ذلك ويدل على إرادة ذلك قوله: بأن كانا إلخ فليتأمل . فؤد: (بعد النكاح) حرر الفرق بين هذا حيثيذ وقوله الآتي أو يقول أنكح

وظاهر قولنا مهر مثل حرة أنه يلزمه ذلك وإن أمكنه إذا فسخت أن يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو أحد وجهين في الحاروي ثانيهما أنه إنما يلزمه مهر أقل حرة تكافئه حكي ذلك في هذه الصورة الزر كشي في شرحه ويوجه الأول بأن نفسه تعلقت بها أخذًا مما يأتي في مسألة التعليم إذا فارق قبل الوطء فلم يكلف ما يقتضي فسحها إذا لم يزد على مهر مثلها لمشفته عليه مشقة لا تختل غالبًا فقول بعضهم ينبغي تقييده بما إذا لم يتقل مهرها بحيث يمكن الابن تحصيل أخرى أو أمة بأقل منه إنما يأتي على الوجه الثاني وقد علم أن الأول هو الأوجه . ثم رأيت شيخنا صرح بذلك فقال وظاهر أنه إنما يلزمه جميع ذلك إذا كان قدر مهر مثل من تليق به (أو بقول) له (انكح وأعطيك المهر) أي مهر مثل المنكوحة اللابقة به فلو زاد ففي ذمة الأب (أو ينكح له بإذنه ويهر أو يملكه أمة) تجل له (أو ثمنها) بعد الشراء لحصول الغرض بواحد من ذلك ولا يكفي صغيرة ومن بها ثبت خيار وشوهاء ولو شاة.....

كان بعد إلى هنا كما هو صريح صنيع المصنف وإن كان قضية قول الشارح وهو متجه إلخ رجوعه لقوله بل لو نكحها مفسرًا إلخ . قوله: (أنه يلزمه ذلك) أي في مسألة البلقيني . قوله: (وإن أمكنه) أي الفرع .  
 قوله: (وظاهر قولنا إلخ) أي بالنسبة لمسألة البلقيني اه سم . قوله: (في هذه الصورة) أي التي ذكرها البلقيني بقوله بل لو نكحها مفسرًا إلخ . قوله: (ويوجه الأول) أي من الوجهين . قوله: (فلم يكلف) أي الأصل ما يقتضي إلخ يعني منعه من مطالبة قرعه بمهر منكوخته . قوله: (تقيده) أي ما ذكره البلقيني .  
 قوله: (بحيث يمكن إلخ) قيد للثقل المنفي . قوله: (ثم رأيت شيخنا صرح بذلك إلخ) أي في مسألة البلقيني اه سم . قوله: (فقال وظاهر إلخ) اعتمد المصنف . قوله: (أي مهر مثل المنكوحة) إلى قوله وقد يجاب في المصنف إلا قوله كعمياء وجذماء وإلى قوله ولو كان بعصمته في النهاية . قوله: (فلو زاد إلخ) أي فلو نكح الأصل بأزيد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الأب .  
 قوله (سني): (أو يملكه أمة إلخ) ولو أبسر الأصل بعد أن ملكه قرعه الجارية أو ثمنها أو المهر لم يسترد الفرع ذلك لأنه ملكه ذلك وقت الحاجة إليه كتحفة دفعها إليه ولم يأكلها حتى أبسر اه مصنف .  
 قوله: (بعد الشراء) أي شراء الأصل . قوله: (لحصول الغرض إلخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدّة شبقه وإفراط شهوته فهل يلزم الولد إعفائه باثنتين أو لا ؟ قوة كلامهم تفيد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال ع ش قوله: لشدّة شبقه إلخ أي فإن كان عدم الكفاية لاحتياجه للخدمة فقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة وقوله: تفيد المنع معتمد اه . قوله: (بواحد من ذلك) عبارة المصنف بكل من هذه الطرق اه أي الخمسة . قوله: (ولا يكفي صغيرة ومن بها إلخ) لعله أن لم يردّها الأب اه رشيد .  
 قوله: (مثبت خيار) أي من عيوب النكاح .

إلخ ومجرد الفرع بالقول قليل الجدوى . قوله: (وظاهر قولنا إلخ) أي بالنسبة لمسألة البلقيني .  
 قوله: (ثم رأيت شيخنا صرح بذلك) أي في مسألة البلقيني .



كعمياء وجذماء وتزوجه أو ملكه لواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب إعفافه وخرج بمملكته إنكاحه أمة له أو لغيره فلا يجوز لأنه غني بمال فرجه ومن ثم لو لم يقدر إلا على مهر أمة لزمه على الأوجه بذله وتزوجها الأب للضرورة أما غير الرشيد فعلى وليه أقل هذه الخمسة إلا أن يُرفع لحاكم يرى غيره والحيرة في ذلك للفرع ما لم يتفقا على مهر كما يأتي (ثم) إذا تزوجه أو ملكه (عليه مؤنتهما) أي الأب وخليته لأنها من ثمة الإعفاف وجله بالزوجة والأمة بعيد لأن العطف فيهما بأو على أنه يؤهم وجوب اتفاقهما لو اجتمعا وفي نسخ مؤنتها كما في أصله واستحسن لأن مؤنة الأصل معلومة من بابها ولأنه لا يلزم من إعفافه مؤنته إذ قد يقدر عليها فقط وقد يجاب بأنه ربما يؤهم أنه إذا أعفه لا يلزمه مؤنته.....

قوله: (كعمياء إلخ) ظاهر صنيعه أنه مثال الشوماء وفيه تأمل عبارة النهاية ولا يكفي شوماء وصغيرة ومن بها عيب يثبت الخيار ولو شابة وجذماء وكذا لو لم يثبت كعمياء اه وهي ظاهرة. قوله: (وجذماء) أي مقطوعة اليد فإن من بها المرض المخصوص يقال لها مجذومة لا جذماء كما في الصحاح فلا يرد أن الجذماء داخله فيمن بها مثبت خيار اه ع ش. قوله: (لا يمنع إلخ) ولو كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فيبغى أن لا يجب إعفافه اه سم. قوله: (فلا يجوز إلخ) أي فلو خالف وفعل لم يتعقد النكاح اه ع ش. قوله: (وتتزوجها الأب إلخ) أي بشرطه كما هو ظاهر اه سم أقول وهو الظاهر المتعين وما في الرشيد من أن قوله للضرورة مع ما يأتي في شرح محتاج إلى نكاح من قوله وإن لم يخف عتاً صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزوج الأمة فيكون مستثنى مما مر كما هو ظاهر فليحرر اه فظاهر المنع فإن كلام الشارح هنا مع ما يأتي إنما يقيد وجوب الإعفاف بتزويج الأمة على الفرع لو أبسر بمهره فقط، وأما شرط جواز تزوج الأصل بالأمة فمسكوت عنه اتكالا على علمه من بابه. قوله: (أقل هذه الخمسة) لا يخفى أنها ترجع إلى مهر حرة أو ثمن أمة على أن الصورتين الأولتين ليس بينهما فرق معنوي فتأمل رشيد ع ش عبارة المغني أقل ما تدفع به الحاجة اه.

قوله: (غيره) أي الأقل. قوله: (في ذلك) أي بين الخمسة المذكورة اه مغني. قوله: (وجله) أي تفسير الضمير. قوله: (لأن العطف فيهما بأو) وبين ابن هشام أن أو التي يقرء بعد العطف بها هي التي للترديد دون التثويح اه سم أي وما هنا للتثويح. قوله: (على أنه) أي ذلك الجمل. قوله: (وجوب اتفاقهما) أي الزوجة والأمة. قوله: (لو اجتمعا) كان الظاهر التانيث. قوله: (إذ قد يقدر) أي الأصل عليها أي مؤنته فقط أي دون المهر والثمن. قوله: (ربما يؤهم) أي لو أقرد الضمير.

قوله: (وتتزوج أو ملكه لواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب إعفافه) لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فيبغى أن لا يجب إعفافه. قوله: (وتتزوجها الأب) بشرطه كما هو ظاهر. قوله: (لأن العطف فيهما بأو) بين ابن هشام أن أو التي يقرء بعد العطف بها هي التي للترديد دون التثويح.

وَأَنَّ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقُّاتِ إِذَا لَمْ يُعْفَ وَبِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مِنْ احتِاجَ لِلإِعْفَافِ بِحِثَابِ لِلإِنْفَاقِ وَلَا يَلْزَمُ الْفِرْعَ أَذَمَّ لِرُجُوعِهِ أَصْلِهِ وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِيهَا لِأَنَّهَا لَا تُخَيَّرُ بِالْمَعْجَزِ عَنْهُمَا وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ أُخْرَى كَشَوْهَاءَ اتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعْفَ فَقَطْ عَلَى الْأُوجْهِ (وَلَيْسَ لِلأَبِ تَعْيِينُ التَّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي) وَلَا عَكْسُهُ (وَلَا) تَعْيِينُ (رَفِيعَةٍ) لِمَهْرٍ وَمُؤْنَةٍ أَوْ لِمَنْ بِجَمَالٍ أَوْ شَرَفٍ أَوْ بِسَارٍ لِنِكَاحٍ أَوْ شَرَاءٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِجْحَافِ بِالْفِرْعِ (وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ أَوْ ثَمَنِ) (فَتَعْيِينُهَا لِلأَبِ) إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْفِرْعِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِفَرْضِهِ .

(وَيَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَ) الزَّوْجَةُ أَوْ الْأُمَةُ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (أَوْ انْفُسَخَ) نِكَاحُهُ (بِرِدَّةٍ) مِنْهَا لَا مِنْهُ عَلَى الْأُوجْهِ كَالطَّلَاقِ بِلَا عُذْرٍ أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ (أَوْ لَفْسِخِهِ بِغَيْبٍ) بِهَا أَوْ عَكْسِهِ لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ لِلإِعْفَافِ مَعَ عَدَمِ التَّقْصِيرِ (وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ) وَلَوْ بِلَا مَالٍ أَوْ أَعْتَقَ الْأُمَةَ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ عَلَى مَا فِيهِ لِإِمْكَانِ بَيْعِهَا (بِغُذْنٍ) كُنْشُورٍ أَوْ رِبِيَةٍ (فِي الْأَصَحِّ) .....

قوله: (وَأَنَّ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقُّاتِ) عَطْفٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَحَّ . قوله: (وَلَا يَلْزَمُ الْفِرْعَ أَذَمَّ إِنْ خ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي . قوله: (بِالْمَعْجَزِ عَنْهُمَا) أَيِ الْأُذَمِّ وَالْخَادِمِ . قوله: (اتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعْفَ فَقَطْ) لِثَلَا تَفْسَخَ بِتَقْصِيرِ مَا يَخُصُّهَا عَنْ الْمُدَّاهِ مُغْنِي . قوله: (عَلَى الْأُوجْهِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ سِوَى نَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ يَوْزُعُهَا الْأَبُ عَلَيْهِمَا وَلَا تَعْيِينُ لِلتَّجْدِيدِ اهـ . قوله: (وَلَا عَكْسُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي النَّهْيِ الْإِقْوَالُ وَلَوْ قِيلَ إِلَى وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَالْأُوجْهِ إِلَى الْمُشْنِ .

قوله: (لِمَهْرٍ إِنْ خ) أَيِ مِنْ جِهَةِ الْمَهْرِ . قوله: (وَمُؤْنَةٍ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُؤْنَةَ مُقَدَّرَةٌ لَا سَبِيحًا وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا أَذَمُّ اهـ رَشِيدِي . قوله: (بِجَمَالٍ) كَقَوْلِهِ لِمَهْرٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُشْنِ (رَفِيعَةٍ) وَقَوْلُهُ: لِنِكَاحِ إِنْ خ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْيِينِ .

قوله (سَي): (وَلَوْ اتَّفَقَا إِنْ خ) أَيِ وَلَمْ تَكُنْ مُعَيَّنَةُ الْأَبِ أَرْفَعَ مُؤْنَةً بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَزَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَقَدْ يُعَيَّنُ الْأَبُ رَفِيعَةً تَعْظُمُ مُؤْنَتُهَا أَوْ أُمَةً نَهْمَةً لَا يُشْبِعُهَا الْقَلِيلُ اهـ .

قوله (سَي): (فَتَعْيِينُهَا إِنْ خ) أَيِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأُمَةِ . قوله: (بِغَيْرِ فَعْلِهِ) وَلَيْسَ مِنْهُ الْحَبْلُ حَتَّى لَوْ أَحْبَلَهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ يَجِبُ التَّجْدِيدُ اهـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَوْ بِفَعْلِهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ كَدَفْعُهَا لِصِبَالٍ أَخَذَا مِمَّا يَأْتِي اهـ . قوله: (لَا مِنْهُ إِنْ خ) وَكَرِدَّتِهِ رَدَّتُهَا كَمَا لَا يَخْفَى نَهْيَةً وَمُغْنِي . قوله: (أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ) عَطْفٌ عَلَى بِرْدَةٍ اهـ سم . قوله: (عَلَى مَا فِيهِ إِنْ خ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَغْنَقُ لِلْعُذْرِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ بَيْعُهَا وَاسْتِئْدَالُهَا بِغَيْرِهَا أَجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُتَصَوِّرٌ بِأَمِّ الْوَلَدِ أَمَّا غَيْرُهَا فَإِنَّهُ لَا يُعْذَرُ فِي إِعْتَابِهَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقَ اهـ . وَفِي سَمِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَعُوه وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ الْعُذْرَ فِي

قوله: (لَا مِنْهُ) وَكَرِدَّتِهِ رَدَّتُهَا كَمَا لَا يَخْفَى شَرْحُ م ر . قوله: (أَوْ بِنَحْوِ) عَطْفٌ عَلَى بِرْدَةٍ . قوله: (عَلَى مَا فِيهِ إِنْ خ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَبَحَثَ أَنْ مَحَلَّ وَجُوبِهِ أَيِ التَّجْدِيدِ حَيْثُ كَانَتِ الْمُعْتَقَةُ لَا يُمَكِّنُ بَيْعُهَا كَالْمُسْتَوْلَدَةِ بِخِلَافِ الَّتِي يُمَكِّنُ بَيْعُهَا وَاسْتِئْدَالُ غَيْرِهَا بِشَمْنِهَا انْتَهَى وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ الْعُذْرَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ



بِخِلَافِهِ لِغَيْرِ عَذْرِ لَأَنَّهُ الْمُفَوِّتُ عَلَى نَفْسِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ عَوْدِهِ لِمَا صَدَرَ مِنْهُ وَإِنْ ظَنُّ صِدْقِهِ وَلَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ وَحَقَّتْ ضَرُورَتُهُ بِحَيْثُ خَشِيَ عَلَيْهِ نَحْوُ زِنَا أَوْ مَرَضٍ مُهْلِكٍ أَنَّهُ يُجَدِّدُ لَهُ أُخْرَى لَمْ يَتَعَذَّرْ وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ وَيَسْرِي الطَّلَاقُ وَمَرَضُ ضَابِطُهُ فِي مَبْنَحِ نِكَاحِ السَّفِيهِ وَيَسْأَلُ الْقَاضِي الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَنْقُذَ مِنْهُ إِعْتَاقُهَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَنْفَكُ عَنْهُ بِمَجْرُودِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْفَافِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَاضٍ .  
(وَأَمَّا يَجِبُ إِعْفَافُ فَالِقِدِ مَهْرٍ) وَثَمَنِ أُمَةٍ لَا وَاجِدَ أَحَدَهُمَا وَلَوْ بِقُدْرَتِهِ عَلَى كَسْبٍ يُحْصِلُهُ لَكِنْ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ عَزْفًا بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّعَزُّبِ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ غَالِبًا فِيمَا يَظْهَرُ

الْمُسْتَوْلَدَةُ أَيْضًا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَآخِذٌ بِغَيْرِهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعِثْقُ يُقَوِّتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْضُ عَدَمَ تَأْتِي ذَلِكَ أَهْ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْعَذْرُ فِي الْأُمَةِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَوْلَدَةً أَوْ غَيْرَهَا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَرْغَبُ فِي شِرَائِهَا وَخَافَ رِبَةَ مِنْهَا أَوْ اشْتَدَّ شِفَاقُهَا أَهْ وَلَعَلَّهَا هِيَ الظَّاهِرَةُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الشَّارِحِ .

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِعْتَاقِ . • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ الْخُ) وَهُوَ قَرِيبٌ بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ صِدْقَهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ حَيْثُ خِيفَ هَلَاكُهُ أَوْ وَقُوعُهُ فِي الزِّنَا أَهْ ش . • فَوَدَّ: (لِغَيْرِ عَذْرِ) فَلَوْ مَاتَتِ الْمُطَلَّاقَةُ بِغَيْرِ عَذْرِ فَيَتَّبِعِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ م ر أَهْ سَمِ أَقُولُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ طَلَّقَ بِغَيْرِ عَذْرِ ثُمَّ حَدَثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ عَذْرٌ أَوْ غَيْبٌ مُجَوِّزٌ لِلْفَسْخِ فَهَلْ يَجِبُ قِيَاسًا عَلَى مَا بُحِثَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَوْ لَا؟ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيَذْهَبُ عُمَرُ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لِظُهُورِ الْفَرْقِ .

• فَوَدَّ: (لِمَا صَدَرَ الْخُ) أَيِ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْإِعْتَاقِ بِغَيْرِ عَذْرِ . • فَوَدَّ: (وَيَسْرِي) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ . • فَوَدَّ: (الطَّلَاقُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الَّذِي عُرِفَ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِعْسَارِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ لِغَيْرِ عَذْرِ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ أَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ رَاجَعَ وَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ ش . • فَوَدَّ: (وَمَرَضُ ضَابِطُهُ) وَهُوَ أَنْ يُطَلَّقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِبَارَتُهُ ثُمَّ: فَإِنْ كَانَ مُطَلَّاقًا بَانَ طَلَّقَ ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ أَوْ يُتَيَّنُ وَكَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ أَهْ ش .

• فَوَدَّ: (وَيَسْأَلُ الْخُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ عَطْفٌ عَلَى يَسْرِي الطَّلَاقِ . • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَاضٍ) مُعْتَمِدٌ أَهْ ش . • فَوَدَّ: (وَتَمَنِ أُمَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ فِي زَمَنِ إِلَى وَيُفَرَّقُ . • فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي زَمَنِ الْخُ) مُعْتَمِدٌ أَهْ شْ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْتَسِبِ الْمَهْرَ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ وَجَبَ عَلَى الْوَلَدِ إِعْفَاؤُهُ وَلَوْ قِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَسْبُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ وَيَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ التَّمِيمُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَهْ وَعِبَارَةُ الْخَطِيبِ فِي هَامِشِ الْمُغْنِي نَعَمْ إِنْ خَافَ الْوُقُوعَ فِي الزِّنَا مُدَّةَ كَسْبِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ إِعْفَاؤُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ أَهْ .

أَيْضًا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَآخِذٌ بِغَيْرِهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعِثْقُ يُقَوِّتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدَمُ تَأْتِي ذَلِكَ . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ لِغَيْرِ عَذْرِ) فَلَوْ مَاتَتْ فَيَتَّبِعِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ م ر . • فَوَدَّ: (وَتَمَنِ أُمَةٍ) أَيِ تَعَفُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَوَجوبِ إِتْفَاقِهِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى كَسْبِ بَأْنِ الْمَشَقَّةِ ثُمَّ أَكْثَرَ لِدَوَامِهَا وَلَأنَّهَا أَكْثَرُ إِذْ لَا خِلَافَ فِيهَا بِخِلَافِهِ (مُخْتِاجٌ إِلَى نِكَاحٍ) أَيْ وَطْءٍ لِشِدَّةِ تَوَقُّاتِهِ بِحَيْثُ يَشُقُّ الصَّبْرُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَنَّا أَوْ إِلَى عَقْدِهِ لِخِدْمَةِ لِنَحْوِ مَرَضٍ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِذَلِكَ لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى إِعْغَافًا (وَيُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَتْ الْحَاجَةُ) أَيْ أَظْهَرَهَا وَلَوْ بِشَجَرِدِ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَحْفَها قَرَائِنُ إِذْ لَا تُغْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ (بَلَا يَمِينٍ) إِذْ لَا يَلِيقُ بِحَرَمَتِهِ تَخْلِيفُهُ عَلَى ذَلِكَ وَيَأْتِي بِطَلَبِهِ مَعَ عَدَمِهَا وَلَوْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَذِي فَالِجِ فَلَلْأَذْرَعِي فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُهُ بِتَمِينِهِ إِنْ اخْتِصِلَ صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ . (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمَةٍ وَلَدِهِ) الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَإِنْ سَفَلَ إِجْمَاعًا (وَالْمَذْهَبُ) فِيمَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهَا (وَجوبُ) تَعْزِيرُ عَلَيْهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ رَأَاهُ الْإِمَامُ، وَأَرَشَ بَكَارَةً وَ(مَهْرٍ) لِلْوَلَدِ.....

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيْ عَدَمُ وَجوبِ الإِغْفَافِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَيْ فِي الْإِتْفَاقِ وَقَوْلُهُ: لِدَوَامِهَا إلخ أَيْ التَّفَقُّعِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الإِغْفَافِ. • قَوْلُهُ: (أَيْ وَطْءٍ) إِنَّمَا حَمَلَ النِّكَاحَ عَلَى الْوُطْءِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ (إِغْفَافٌ) اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى عَقْدِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَى نِكَاحٍ. • قَوْلُهُ: (لِخِدْمَةِ إلخ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا تَكْفِي هُنَا وَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ فَلْيُراجِعْ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيْ الْعَقْدُ لِلْخِدْمَةِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَحْفَها) أَيْ تَقْوَاهَا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي) أَيْ الْأَصْلُ وَقَوْلُهُ: مَعَ عَدَمِهَا أَيْ الْحَاجَةُ. • قَوْلُهُ (سُئِلَ) (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ الْأَبُ وَإِنْ عَلَا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا إلخ) قَبْدٌ لِيُوجِبَ التَّغْيِيرَ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ اهـ مُغْنِي قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَالْأَقْرَبُ أَنْ كَوْنَ التَّغْيِيرِ لَيْسَ لِحَقِّ الْوَلَدِ خَاصًّا بِمَا هُنَا وَأَنَّهُ يُعَزَّرُ لِابْنِهِ إِنْ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ مَا يَقْتَضِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَأَرَشَ بَكَارَةً) أَيْ إِنْ كَانَتْ بَكْرًا وَانْتَضَاهَا اهـ شَرْحُ رَوْضِ. • قَوْلُهُ (سُئِلَ) (مَهْرٍ) أَيْ مَهْرٌ ثَيِّبٌ اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (لِلْوَلَدِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كَافِرًا مُؤْمِنًا شَرْحُ رَوْضِ اهـ سَم.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ) كَذَا م ر. • قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ وَهُوَ لَمْ يُعَزَّرْ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِيمَا إِذَا قَدَّه وَلَمْ يُعَزَّرْ إِذَا وَطَّعَ أُمَّهُ لِحَقِّهِ بَلْ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا يُعَزَّرُ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِي قَلْبِهِ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي عِرْضِ وَلَدِهِ بِخِلَافِ مَا لَهُ كَذَا قَبْلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ لَا تَرْفَعُ التَّغْيِيرَ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِيهِ فَالْوَجْهُ الْفَرْقُ بَأْنِ الْإِبْدَاءِ فِي الْعِرْضِ أَغْظَمُ مِنْهُ فِي الْمَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ انْتَهَى وَقَدْ نُقِلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ جَوَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَضْمُونُ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ، وَالْآخَرُ حَاصِلُهُ مَنَعُ أَنْ مُرَادَ الْأَصْحَابِ فِي التَّغْيِيرِ لِلْقَدْفِ أَنْ التَّغْيِيرَ لِحَقِّ الْوَلَدِ لِيَجَوزَ أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

• قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ) (مَهْرٍ) هُوَ مَهْرٌ ثَيِّبٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيَجِبُ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كَافِرًا أَوْ مُؤْمِنًا.



في ذمة الحر ورقبة غيره نعم، المكاتب كالحُر لأنه يملك وإن طاورعته للشبهة الآتية ومحلّه إن لم يُخبلها أو أحبلها لكن تأخر إنزاله عن تغييب حشفته كما هو الغالب فإن أحبلها وتقدّم إنزاله على تغييب الحشفة أو قارنّه فلا مهر ولا أرض لأن وطأه وقع بعد أو مع انتقالها إليه لما يأتي أنّه يملكها قبيل الإحبال ويظهر أنّ القول في التّقدّم وعديمه قول الأب يمينه إذ لا يُعلم إلا منه فإن شك فهو محلّ نظر لأن الأصل العام براءة الذمة والخاص الزامها إذ إتلاف مال الغير الأصل فيه إيجابه للضمان ويقع لهم أنهم يُرجحون هذا لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب امتاز عن غيره بما يُوجب خروجَه عن هذا الخاص (لأخذ) لأن له بمال ولده شبهة الإعفاف المجانيس لما فعله ومن ثم لم يفترق الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيرها على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمده جمع، لكن الذي في الروضة وأصلها عن الروياني عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً إذ لا شبهة له فيها بوجه لعدم تصوّر ملكه لها بحال نعم، لو وطئ الأمة في دبرها حُدّ كما يأتي في الزنا ويُؤخذ من قولهم لعدم إلخ أن محرّم الأب المملوكة للولد.....

• قوله: (في ذمة الحر إلخ) هل ولو مبعضاً لأنه يملك أو يقال نصف المهر في رقبته ونصفه يتعلّق بذمته فيه نظر والظاهر الثاني ويُؤيده ما سيأتي في قيمة الولد اهـ ع ش. • قوله: (نعم المكاتب كالحُر) أي فيكونان في ذمته اهـ ع ش. • قوله: (وإن طاورعته) غاية للمتن وكذا قوله: للشبهة تعليل له.

• قوله: (ومحلّه) أي وجوب المهر والأرض. • قوله: (ويظهر أنّ القول في التّقدّم إلخ) واستظهر في شرحه الصغير للإرشاد تصديق مدعي التأخر لأن مدعي التّقدّم يدعي مسقطاً والأصل عدمه اهـ سم. • قوله: (يرجحون هذا) أي الثاني.

• قول (سني): (لأخذ) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م ر اهـ سم. • قوله: (على ما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير إلخ وهو المُعتمد نهايةً ومُغني وأسنى. • قوله: (وجوبه) أي الحد. • قوله: (نعم لو وطئ الأمة إلخ) خلافاً لِلنّهاية عبارته وشمل

• قوله: (ورقبة غيره) أي وإن لم يكمل كما بيّنه شرح الرّوض. • قوله: (فإن أحبلها إلخ) عبارة الرّوض إلا إن أنزل قبل استكمال الحشفة أو معه أي فلا يجب المهر انتهى. • قوله: (ويظهر أنّ القول في التّقدّم وعديمه قول الأب يمينه إلخ) في شرحه الصغير للإرشاد ولو اختلفا في تقدّمه وتأخيره فالذي يظهر تصديق مدعي التأخر لأن مدعي التّقدّم يدعي مسقطاً لما اقتضاه إيلاج الحشفة المُتيقّن الموجب للمهر والأصل عدمه مع قوة جانب موافقته للغالب ومع ذلك لا نظر لأصل براءة الذمة انتهى.

• قوله في (سني): (لأخذ) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م ر. • قوله: (على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير إلخ) وكذا كلام الرّوضة في مواضع وجزم به ابن المُقري شرح م ر. • قوله: (نعم لو وطئ الأمة في دبرها حُدّ إلخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال: ومثل ذلك أي

ليست كالمستولدة . (فإن أحبل) ها الأب (فالولد حر نسبت) للشبهة وإن كان قنًا كما نقله  
عن القفال وأقره كولد المغرور فيطالب بقيمة الولد بعد عتقه نعم، المكاتب يُطالب بها حالاً  
لأنه يملك والمُبْعُضُ بقدر الحرية حالاً وبقدر الرق بعد عتقه وخالفه القاضي ورجحه  
البلقيني.

(فإن كانت مستولدة لإلّا لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل (والا) تكن مستولدة له  
(فالأظهر أنها تصير) مستولدة للأب الحر.....

ذلك أي قوله: لا حد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو  
رضاع أو مصاهرة أو تمجيس في دبرها اهـ . قوله: (ليست كالمستولدة) أي فلا حد فيها . قوله: (الأب)  
أي وإن علا . قوله: (لشبهة) إلى قوله لتعذر ملك إلخ في المعنى إلا قوله ولو ملك إلى أما القن وإلى  
قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله وخالفه إلى المثني وقوله: وولده إلى أما القن وقوله: لتعذر إلى  
واستثنى . قوله: (وإن كان قنًا إلخ) ويلغز به فيقال لنا حر بين رقيقين اهـ ع ش . قوله: (وإن كان) أي  
الأب قنًا أي أو مبعضاً اهـ معني عبارة سم وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في الرّوض اهـ أقول ويقيده  
أيضاً قول الشارح كالتحريم والمبعض بقدر إلخ . قوله: (كولد المغرور) أي إذا كان المغرور رقيقاً اهـ  
رشيدى . قوله: (فيطالب إلخ) أي الأب القن ولا يتأني هذا ما سيأتي من أن الأب لا يفرم قيمة الولد  
لأنه في الحر لأنه يلتزم قيمة الأم سيأتي اهـ رشيدى . قوله: (والمبعض إلخ) عطف على المكاتب .  
قوله: (وخالفه) أي القفال القاضي إلخ عبارة المعنى وإن قال القاضي في تعليقه الصحيح من  
المذهب أن ولد المبعض رقيق وقال البلقيني: إنه الراجح اهـ .

قوله (سني): (فإن كانت) أي أمة الإلّا مستولدة إلخ وإن كانت مكاتباً لإلّا فإن وجه الوجهين أنه يتقد  
استيلاذ الأب لأن الكتابة تقبل الفسخ اهـ معني . قوله (سني): (لم تصير مستولدة للأب) أي ولو كان الأب  
مُسْلِمًا والفرع ذمياً ومستولده ذمياً اهـ نهاية سم . قوله: (للأب الحر) أي كُله ولا فرق بين أن تكون

قوله: لا حد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو  
مصاهرة أو تمجيس في دبرها م ر ش . قوله: (وإن كان قنًا) وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في  
الرّوض . قوله: (وخالفه القاضي) أي فقال إنه رقيق على الصحيح من المذهب - .

قوله في (سني): (لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل فلو كان الأصل مُسْلِمًا والفرع ذمياً  
ومستولده ذمياً فهل يثبت الاستيلاذ للأصل لأنها قابلة للثقل كما لو نقضت العهد وسبيت أو لا لأنها  
الآن على حالة تقتضي منع الثقل؟ تردّد والأوجه القطع بالثاني شرح م ر .

قوله في (سني): (فالأظهر أنها تصير) ظاهره وإن كانت موطوءة لإلّا مع أنها حبيزة محرمة على الأب  
فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وإن صارت في ملكه م ر .

(فرع) أولد مكاتب ولداه فهل يتقد استيلاذه؟ وجهان، أو أمة ولده المروجة؟ نقد كإلّا السيد



ولو مُغِيرًا لِقُوَّةِ الشُّبْهَةِ هُنَا وَبِهِ فَارَقَ أُمَةً أَجْنَبِيٍّ وَطُثَّتْ بِشُبْهَةِ وَلَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ بَعْضَهَا، وَالْبَاقِي حُرٌّ نَفَذَ اسْتِيلَادُ الْأَبِ فِي نَصِيبِ وَلَدِهِ، أَوْ قِنْ نَفَذَ فِيهِ مُطْلَقًا. وَكَذَا فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِنْ أَيْسَرَ وَوَلَدَهُ حُرٌّ كُلُّهُ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ لِهَمَا أَمَّا الْقِنْ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٌ لَهُ لِتَعَذُّرِ مَلَكَ غَيْرِ الْمُكَاتِبِ وَالْمُبْعُضِ وَلَا نَهْمَا لَا يَثْبُتُ إِبِلَادُهُمَا لِأُمْتِهِمَا فَأُمَةٌ فَرَعِيهِمَا أُولَى وَاسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ شَارِحٌ مَا لَوْ اسْتَعَارَ أُمَةً ابْنَهُ لِلرَّهْنِ فَرَهْنَهَا ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا قَالَ فَلَا تَصِيرُ كَمَا أَفْتَى ابْنُ بَهَّ الْقَفَالِ لِأَدَائِهِ إِلَى بَطْلَانِ عَقْدِ عَقْدِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَهْنِ أُمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ فَإِنَّهَا تَصِيرُ لِأَنَّهُ لَا

مَوْطُوءَةٌ لِلْإِبْنِ أَوْ مُدْبِرَةٌ أَوْ مُعَلَّقًا عِنْتُهَا بِصِفَةٍ أَوْ مَوْصًى بِمَنْفَعَتِهَا وَلَا يَبَيِّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفِهِ أَوْ صِغَرِهِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ مُوَافِقًا لِلْأَبِ فِي دِينِهِ أَوْ لَا وَإِذَا أَوْلَدَ أُمَةً وَلَدَهُ الْمَرْوُجَةُ نَفَذَ إِبِلَادُهُ كِلَيْلَادِ السَّيِّدِ لَهَا وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ اهـ مُغْنِي عِبَارَةٍ سَمِ قَوْلُ الْمُتَنِ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهَا تَصِيرُ ظَاهِرَةً وَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً لِلْإِبْنِ مَعَ أَنَّهَا حَبِيتٌ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْأَبِ فَتَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٌ لَهُ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ صَارَتْ فِي مِلْكِهِ م ر اهـ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بَكُونِ الشُّبْهَةِ هُنَا قُوَّةٌ وَقَوْلُهُ: فَارَقَ أَيِ مَا هُنَا أَيِ أُمَةٍ الْوَلَدِ الْمَوْطُوءَةِ لِلْأَبِ. فَوَدَّ: (أُمَةً أَجْنَبِيٍّ وَطُثَّتْ بِشُبْهَةٍ) أَيِ فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٌ لِلْوَاطِئِ وَلَوْ مُوسِرًا وَغَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ لِمَا لِكِهَا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ قِنْ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ حُرٌّ. فَوَدَّ: (نَفَذَ فِيهِ) أَيِ فِي نَصِيبِ وَلَدِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ مُوسِرًا أَوْ مُغِيرًا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (إِنْ أَيْسَرَ) أَيِ الْأَبِ فَإِنْ كَانَ مُغِيرًا لَمْ يَتَّفَذْ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ وَيُرْقُ مِنْ الْوَلَدِ نَصِيبُ الشَّرِيكِ وَيَتَّفَذُ الْإِبِلَادُ فِي نَصِيبِ الْإِبْنِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ انْتَهَى سَمِ عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَوَلَدَهُ) أَيِ وَلَدَ الْأَبِ الْمَوْسِرِ مِنَ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ. فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ) أَيِ الْأَبِ قِيَمَتُهُ أَيِ الْوَلَدِ لِهَمَا أَيِ الْإِبْنِ وَشَرِيكِه هَذَا ظَاهِرُهُ وَلَكِنَّهُ مُشْكِلٌ مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ ضَمِيرُ قِيَمَتِهِ لِلْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بِتَأْوِيلِ الْقِنْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ اسْتَوْلَدَ مُوسِرٌ جَارِيَةً فَرَعَهُ الْمُشْتَرَكَةَ يَغْنِي جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ فَرَعِهِ وَأَجْنَبِيٍّ نَفَذَ الْإِسْتِيلَادُ فِي الْكُلِّ وَوَلَدُهَا مِنْهُ حُرٌّ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَالْقِيَمَةُ لِلْفَرَعِ وَشَرِيكِه أَوْ اسْتَوْلَدَهَا مُغِيرًا لَمْ يَتَّفَذْ الْإِبِلَادُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ بَلْ يُرْقُ بَعْضُ الْوَلَدِ وَهُوَ نَصِيبُ الشَّرِيكِ تَبَعًا لِأُمِّهِ اهـ وَنَحْوُهَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. فَوَدَّ: (أَمَّا الْقِنْ إِنْخ) مُحْتَرَزُ الْحُرِّ مِنْ قَوْلِهِ لِلْأَبِ. فَوَدَّ: (فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمَوْسِرُ وَلَا يَكْفِي بِسَارُ وَلَدِهِ اهـ سَمِ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي بِسَارُ وَلَدِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ رَوْضٌ. فَوَدَّ: (وَلَوْ مُغِيرًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَكَافِرًا وَهِيَ وَالْإِبْنُ مُسْلِمَانِ. فَوَدَّ: (نَفَذَ فِيهِ) أَيِ فِي نَصِيبِ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ: إِنْ أَيْسَرَ أَيِ الْأَبِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ رَهْنِ أُمَةٍ فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ إِنْخ) فِي كِتَابِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مِنْ تَضْحِيحِ الْبُلْقِينِي وَلَوْ رَهْنِ جَارِيَةً ثُمَّ مَاتَ عَنْ أَبِي ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا الْأَبُ قَالَ الْقَفَالُ لَا تَصِيرُ أُمٌ وَلَدٍ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْحَقُّ بِنَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرِثٍ فَتُرْلَ مَنْزِلَتُهُ انْتَهَى فَعَلِمَ الْفَرْقُ عِنْدَ الْقَفَالِ بَيْنَ اسْتِيلَادِ الْأَبِ فِي حَالِ حَيَاةِ الْإِبْنِ وَاسْتِيلَادِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي جَارِيَتِهِ الْمَرْهُونَةِ. فَوَدَّ: (فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمَوْسِرُ وَلَا يَكْفِي بِسَارُ وَلَدِهِ.

يُؤَدِّي لذلك اهـ وَيُرَدُّه ما مرَّ أَنَّ الرَّاهِنَ لو أَحْبَلَ أُمَّتَهُ الْمَرْهُونَةَ وَهُوَ مُوسِرٌ صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَبَطَلَ الرَّهْنُ مع أدائه إلى بَطْلَانِ عَقْدِ عَقْدَهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْقَفَالَ قَائِلٌ بِأَنَّ إِبْلَادَ الرَّاهِنِ لَا يَنْفُذُ مُطْلَقًا لِأَدَائِهِ لِمَا ذَكَرَ بِخِلَافِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ مَا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ يَرُدُّ تَفْرِقَةَ الْقَفَالِ وَتَوْجِيهَهُ الْمَذْكُورَيْنِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا لَا لِمَا ذَكَرَهُ الْقَفَالُ بَلْ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي الْمَرْهُونِ لِغَيْرِ الْمُزْتَهِنِ بِنَحْوِ بَيْعِ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ ضَمْنِيًّا فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ فَإِنَّ قُلْتَ التَّقْدِيرُ فِي الْأُولَى لَيْسَ لِأَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ قُلْتَ بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ بِالنَّظَرِ إِلَى عَدَمِ مِلْكِهِ لِلرَّهْنِ فَلَمْ يَكُنْ كَالْمَالِكِ الْمُسْتَوْلِدِ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ وَافَقَ الْقَفَالَ فِي الْأُولَى عَلَى الْجَزْمِ بِأَنَّهَا لَا تُصِيرُ وَالْبُلْقَيْنِيَّ وَجْهَهُ بِمَا يَتَوَلَّى لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ رَدِّهِ (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا) يَوْمَ الْإِحْبَالِ مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا قَبْلَ الْوُطْءِ وَلَا فَأَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْاسْتِيلَاءِ إِلَى الْإِحْبَالِ (مع مهب).....

• فَوَدَّ: (وَيُرَدُّه ما مرَّ إلخ) أَي تَقْصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٍ لِلْأَبِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ الرَّاهِنُ مَالِكًا أَوْ مُسْتَعِيرًا. • فَوَدَّ: (فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) أَي فِيمَا لَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَبُ مَرْهُونَةَ الْوَلَدِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ إلخ) فِيهِ قَلْبٌ وَحَقُّ الْعِبَارَةِ وَمَا ذَكَرْتَهُ بِمَا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ صَرِيحٌ فِي رَدِّ تَفْرِقَةِ الْقَفَالِ إلخ. • فَوَدَّ: (تَفْرِقَةُ الْقَفَالِ) أَي بَيِّنَ اسْتِيلَادِ الرَّاهِنِ وَبَيِّنَ اسْتِيلَادِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا) أَي فِي مَسْأَلَتِي اسْتِيلَادِ الْأَبِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ لِأَنَّ مِلْكَ وَلَدِهِ بِمَنْزِلَةِ مِلْكِهِ اهـ س م. • فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِعَارَةِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ) أَي الْمُسْتَعِيرِ لَأَمَةٍ وَلَدِهِ. • فَوَدَّ: (قُلْتَ هُوَ أَجْنَبِيٌّ إلخ) تَقَدَّمَ آتِفًا عَنْ سَمِ مَنْعُهُ. • فَوَدَّ: (مَعَ رَدِّهِ) مُعَلَّقٌ بِالصَّلَةِ وَالضَّمِيرِ لِلْمَوْصُولِ. • فَوَدَّ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ يَلْزَمُهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِلَى لَأَنَّ قُوَّةَ وَقَوْلُهُ: أَوْ مُكَاتَّبًا إِلَى فَلَا يَنْقَسِحُ. • فَوَدَّ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) سَوَاءٌ أُنْزِلَ قَبْلَ تَغَيُّبِ الْحَشْفَةِ أَمْ بَعْدَهُ اهـ مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى سَوَاءٌ أُنْزِلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ بَعْدَهُ أَمْ مَعَهُ وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا أَي

• فَوَدَّ: (بَلْ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ إلخ) قَدْ يُقَالُ: لَا أَثَرَ لِذَلِكَ لِأَنَّ مِلْكَ وَلَدِهِ بِمَنْزِلَةِ مِلْكِهِ. • فَوَدَّ: (وَالْبُلْقَيْنِيَّ وَجْهَهُ بِمَا يَتَوَلَّى لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ رَدِّهِ) فِي تَضَحِيحِ الْبُلْقَيْنِيَّ فِي كِتَابِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَصْلًا لِلْمُزْتَهِنِ فَهَلْ نَقُولُ: يَنْفُذُ اسْتِيلَادُهُ فِي أَمَةٍ فَرَعِهِ أَمْ نَقُولُ لَا يَنْفُذُ اسْتِيلَادُهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ بِالرَّهْنِ حَقًّا لِفَرَعِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالَهُ؟ نَزَعَ الْقَفَالُ إِلَى الثَّانِي حَكَاهُ عَنْ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ فِي فِتَاوَاهِ وَالْأَرْجَحُ عِنْدَنَا الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ إِذَا أَحْبَلَ أُمَّةَ الْفَرْعِ ثَبَّتَ اسْتِيلَادُهُ فَلَا يَنْفُذُ اسْتِيلَادُ الْأَصْلِ فِي جَارِيَةِ نَفْسِهِ أُولَى لِأَنَّ إِبْطَالَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ إِبْطَالِ مُجَرَّدِ عُلُقَةِ الرَّهْنِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْإِحْبَالِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْؤُهُ لَهَا مُدَّةٌ وَاخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهَا فِيهَا وَلَا يَعْلَمُ مَتَى عُلِقَتْ بِالْوَلَدِ قَالَ الْقَفَالُ اغْتَبِرْتُ قِيَمَتَهَا فِي آخِرِ زَمَنِ يُمَكِّنُ عُلوْقَهَا



بشرطه السابق كما يلزم أحد شريكين استولّد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للإبلاّج والقيمة للاستيلاّج وقد يلزمه مهر إن كان زوج أمته لأخيه فوطئها الأب فعليه مهر للزوج لأنه حرّمها عليه أبداً بوطئه ومهر للمالك لاستيفائه منفعة بضّعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولّد) فلا يلزمه وإن انفصل حياً أو ميتاً بجناية مضنونة (في الأصح) لانتقال ملكه لها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرّمته ومن ثم لو استولّد مستولدة ابنه لزمه قيمة الولد لأنه لا يتصور ملكه لأمه ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها .

(و) بحرّم (عليه) أي الأصل من النسب الحرّ (نكاحها) أي أمة ولّده وإن لم يجب إعفاؤه على

القيمة قول الأب لأنه غارم ولو تكرّر وطؤه لها مدة واختلقت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة أشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل اهـ . قوله: (بشرطه السابق) أي في قوله ومحلّه إن لم يحبلها إلخ اهـ ع ش .

قوله: (ينصف كل منهما) أي من القيمة والمهر اهـ سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للواطي إن أيسر فإن كان مغيراً لا يتقدّم الاستيلاّج في حصّة الشريك وقياس ما قدّمنا عن سم عن الرّوض أن يكون الولد مبعضاً اهـ . قوله: (ووجبا) أي قيمتها ومهرها . قوله: (وقد يلزمه) إلى المثني في المعنى . قوله: (وقد يلزمه) أي الأب . قوله: (لأخيه) أي لأبوين أو لأب . قوله: (وإن انفصل حياً أو ميتاً إلخ) عبارة المعنى إن انفصل حياً وأما إذا انفصل ميتاً فلا يجب قيمته جزماً نعم إن انفصل بجناية فينبغي كما قال الرزكشي أن يجيء فيه ما سبق في المغرور اهـ . قوله: (لانتقال ملكه إلخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرّح به البغوي في فتاويه اهـ نهاية قال ع ش قوله: وجب الاستبراء إلخ أي لحق الله تعالى .

قوله: (ملكها لها) فيه قلب والأصل (ملكها له) عبارة المعنى: الملك فيها له اهـ . قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تثقل إليه اهـ سم . قوله: (وينحرّم عليه) إلى الفصل في المعنى إلا قوله وإن لم يجب إلى لأن قوة وقوله: أو مكاتبا إلى فلا يفسخ . قوله: (وينحرّم عليه) أشار به إلى أن قوله (ونكاحها) معطوف على قوله وطء ولّده اهـ عميرة . قوله: (من النسب) احتراز به عن الأصل من الرضاع كما يأتي . قوله: (الحرّ) نعت لأصل . عبارة المعنى: على الأب الحرّ الكلّ أما غير الحرّ الكلّ فله نكاحها إذ ليس عليه إعفاؤه اهـ . قوله: (وإن لم يجب إعفاؤه) أي على ذلك الولد بأن كان هناك من هو مقدّم

به فيه وذلك ستة أشهر قبل ولادتها لأن العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل بخلاف نفقة الحامل المبتوتة لأنها كانت واجبة انتهى . قوله: (ينصف كل منهما) أي من القيمة والمهر . قوله: (لانتقال ملكه لها إلخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرّح به البغوي في فتاويه شرح م ر . قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تثقل إليه . قوله: (وإن لم يجب إعفاؤه إلخ) كذا شرح م ر .

ما اقتضاه إطلاقهم لكن مر في مبحث نكاح الأمة أن محلّه في المويبر كما أفهمته علّتهم  
وجرى عليه الزركشي وغيره لأن قوة شبهته في ماله استحقاقه الإعفاف عليه صيرته كالشريك  
ومن ثم لم تحرم على أصل قن كأمة أصل على فرعه وأمة فرع رضاع على أصله قطعاً .  
(فلو ملك زوجة وإليه الذي لا تجل له الأمة) حال ملك الولد وكان نكحها قبل ذلك بشرطه (لم  
ينفسخ النكاح في الأصح) لأنه يُغتفر دوماً لقوته ما لا يُغتفر ابتداءً ومن ثم لم يرتفع نكاح الأمة  
بطرؤ يسار وتزوج حرة إذا خلّت له حينئذ لكونه قنّاً أو الولد مُغسراً لا يلزمه إعفافه أو  
مكاتباً وأذن له سيّده في تزويجها من أبيه فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد قطعاً فقول الإسوي

عليه في وجوب الإعفاف اه رشيدّي . ٥ قوله: (أن محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . ٥ وقوله: (في المويبر)  
أي في الفرع المويبر لأنه يلزمه إعفافه لكن قدّمنا هناك تضييع صاحب العباب بأنه لا فرق اه سم أقول  
ويُقيد الفرق موافقة النهاية والمغني للشارح في قوله الاتي أنفاً أو الولد مُغسراً إلخ . ٥ قوله: (لأن قوة  
شبهته إلخ) تعليل للمتن . ٥ قوله: (شبهته إلخ) وقوله: استحقاقه إلخ قد ضبب الشارح عليهما فيحتمل  
أن استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة على ضرب من التأويل لأن شبهة اسم عيني اه سم  
وقوله: لأن شبهة اسم عيني فيه نظر عبارة القاموس والشبهة بالضم: الإتياس والمثل اه عبارة ع ش  
قوله: استحقاقه مفعول (شبهة) سم على حج اه . ٥ قوله: (لم يحرم) أي نكاح أمة الفرع اه ع ش .  
٥ قوله: (على أصل قن) أي كلاً أو بعضاً .

٥ قول (س): (الأمة) أي أمة ابنه اه رشيدّي . ٥ قوله: (حال ملك الولد) كأن أيسر بنفسه أو بيسرة ولده اه  
مغني .

٥ قول (س): (لم ينفسخ النكاح) ولو أخل الأب الأمة بعد ملك ولده لها هل تصير أم ولد كما مر أو لا  
تصير لأن مُستند الوطء النكاح المُتَمَتّد الثاني مغني وروض مع شرحه . ٥ قوله: (قنّاً) أي أو مُبعضاً اه  
نهاية . ٥ قوله: (أو الولد مُغسراً) هذا مبني على ما مرّ أنفاً عن الزركشي وغيره كما هو ظاهر اه سم .

٥ قوله: (أن محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . ٥ قوله: (في المويبر) أي في الفرع المويبر لأنه يلزمه إعفافه  
لكن تقدّم في الحاشية على البحث المذكور تضييع صاحب العباب بأنه لا فرق . ٥ قوله: (شبهته) ،  
وقوله: (استحقاقه) ضبب عليهما فيحتمل أن (استحقاقه) عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة على  
ضرب من التأويل لأن شبهة اسم عيني .

٥ قوله في (س): (لم ينفسخ النكاح في الأصح) قال في الرّوض: قلوا استولدها لم يتقدّم قال في شرحه  
لأنه رضي برق ولده حين نكحها ولأن النكاح حاصل مُحَقَّق فيكون وإطلاً بالنكاح لا بشبهة الملك  
بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدّم أنه لو وطئ وإن كان رقيقاً كُله جارية  
ولده بغير نكاح كان الولد حراً للشبهة . ٥ قوله: (فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد) قد يشكل ذكر الطرؤ مع  
قوله أو مكاتباً وأذن له سيّده في تزويجها من أبيه لأنه صريح في تصوير المسألة بعدم طرؤ الملك وأنه



وَمَنْ تَبِعَهُ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا فَائِدَةَ لَهُ، مَزْدُودٌ بِذَلِكَ. (وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمَةٍ مُكَاتَّبَةٍ) لِأَنَّ شُبْهَتَهُ فِي مَالِهِ أَقْوَى مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) وَفَارَقَ الْإِبْنَ بِأَنَّ تَعْلُقَ السَّيِّدِ بِمَالِ الْمُكَاتَّبِ أَشَدُّ مِنْ تَعْلُقِ الْأَصْلِ بِمَالِ الْفَرَعِ وَمَنْ ثَمَّ جَرَى لَنَا قَوْلُ إِنَّهُ مَلَكَ لِلْسَّيِّدِ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْتَقْ بَعْضُ سَيِّدٍ مَلَكَهُ مُكَاتَّبُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَلَكَ الْبَعْضِ وَعَدَمُ الْعَتَقِ إِذِ الْمُكَاتَّبُ نَفْسُهُ لَوْ مَلَكَ أَبَاهُ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ وَالْمَلَكَ وَالنِّكَاحُ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا.

### فصل

(السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ) بِذَلِكَ الْإِذْنِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ الَّذِي هُوَ نَفْيُ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ لِإِفَادَةِ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ نَفْيَ الضَّمَانِ هُوَ الْأَصْلُ فَلَا يُحْتَاجُ لِبَيَانِ سَبَبٍ لَهُ حُرِّ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمَتْنِ

• قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا حَلَّتْ لَهُ الْخ.

• قَوْلُهُ (وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ يَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ قَطْعًا أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَا شُبْهَتَهُ) أَيِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ (فِي) مَالِهِ أَيِ الْمُكَاتَّبِ وَقَوْلُهُ: مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ أَيِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ أَوْ عَشْرٍ.

• قَوْلُهُ (وَلَيْسَ لَهُ) (انْفَسَخَ النِّكَاحُ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ ثُمَّ يَتَقَدُّ اسْتِيلَاؤُهُ وَقَالَ شَارِحُهُ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةً مُكَاتَّبَةً انْتَهَى أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْخ) أَيِ الْمُكَاتَّبِ قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْنَا وَمِنْ ثَمَّ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ مَا فِي يَدِ الْمُكَاتَّبِ. • قَوْلُهُ: (بَعْضُ سَيِّدٍ الْخ) أَيِ أَصْلُ سَيِّدٍ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ عَشْرٍ. • قَوْلُهُ: (نَفْسِهِ) لَعَلَّهُ مُقَدِّمٌ عَنْ مُؤَخَّرٍ وَالْأَصْلُ إِذِ الْمُكَاتَّبُ لَوْ مَلَكَ أَبَا نَفْسِهِ الْخ.

### فصل السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ

• قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْإِذْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ إِرَادَةِ هَذَا الْمُقَدَّرِ. • قَوْلُهُ: (الَّذِي الْخ) نَعَتْ لِلْسِّيَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ الْخ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَبِيَهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَتَسَلَّطَ التَّقْيِيدُ عَلَى الضَّمَانِ بِالْإِذْنِ فَهُوَ نَفْيُ لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ وَعِبَارَتُهُ مُحْتَمِلَةٌ لِهَذَا وَمُحْتَمِلَةٌ أَيْضًا لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَمَّا أَتَمَمْتَ عَلَيْهِ فُلَانٌ﴾

حَاصِلٌ عِنْدَ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ أَوْ مُكَاتَّبًا الْخ تَضْوِيرُ حَالَةِ الْجِلِّ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَضْوِيرُ طَرُوقِ الْمَلَكَ بِأَنْ يَشْتَرِيَهَا الْمُكَاتَّبُ بَعْدَ تَزْوُجِ الْأَبِ.

• قَوْلُهُ فِي (وَلَيْسَ لَهُ) (انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ فِي الرَّوْضِ ثُمَّ يَتَقَدُّ اسْتِيلَاؤُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةً مُكَاتَّبَةً كَمَا سَيَأْتِي لِإِضَاحِهِ فِي الْكِتَابَةِ انْتَهَى.

### فصل

• قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْإِعْتِرَاضِ مَا نَعْنِيهِ تَعْيِيرُ الْمُصَنِّفِ يُعْطَى أَنَّ الْإِذْنَ سَبَبٌ لِنَفْيِ الضَّمَانِ وَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ إِنَّمَا الْمَقْصُودُ نَفْيُ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ فَلَوْ سَلَّطَ التَّقْيِيدُ عَلَى الضَّمَانِ

نعم، الأحسن لا يضمن بإذنه في نكاح عبده ليكون نصاً في الأول فإن قلت بإذنه قيد لمقابل الجديد فلا فرق بين تقديمه وتأخيره قلت ممنوع بل على الجديد لا فرق بين الإذن وعدمه وعلى القديم لا بُد منه فحق العبارة لولا ما قررته السيد لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه إن أذن (مهرًا ونفقة) أي مؤنة بل غالب الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لأنه لم يلتزمهما تصرُّحًا ولا تعويضًا بل لو ضمن ذلك عند إذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فإنه يصح في المهر إن علمه لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه . (وهما في كسبه) كذمته لأنه بالإذن.....

أَكُون ظَهَرَ لِلْمُتَجَرِّبِينَ ❦ (المصر: ١١٧) وَلَيْسَ بِمَقْصُودِ اهـ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: (نَعَمْ إِنْخ) تَسْلِيمٌ لِإِغْتِرَاضِ السُّبُكِيِّ الْمَذْكُورِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (فَلَا إِغْتِرَاضَ إِنْخ) دَفْعٌ لِإِغْتِرَاضِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يُتَّبَعُ قَوْلُ الْمُحَشِّي بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ نَحْوُ مَا مَرَّ عَنِ السُّبُكِيِّ مَا نَصَّهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْإِغْتِرَاضَ لَا يَنْدَفِعُ بِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَهُ فَقِي نَفِي الْإِغْتِرَاضِ بِهِ نَظَرُ اهـ سَيَبُذُّ عُمَرُ بِاخْتِصَارِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ نَصًا فِي الْأَصْلِ) فِي النَّصِيَّةِ نَظَرُ اهـ سَمِ أَيِّ لَاحْتِمَالٍ تَعَلَّقَ الْجَارُ بِالنَّفْيِ وَلَوْ بَعِيدًا. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ بِإِذْنِهِ) أَيِ الَّذِي فِي الْمُثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَ تَقْدِيمِهِ) أَيِ تَقْدِيمِ إِذْنِهِ عَلَى لَا يَضْمَنُ. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْعُوعُ إِنْخ) فِي صِلَاحِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسُّنَدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى اهـ سَمِ وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ بِأَنَّ مَحَطَّ السَّنَدِ قَوْلُهُ: وَعَلَى الْقَدِيمِ إِنْخ وَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَهُ بِإِذْنِهِ لِلإِشَارَةِ إِلَى رَدِّ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِسَبِيَّةِ الْإِذْنِ لِلضَّمَانِ.

❦ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ مِنْ إِذْنِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَوْلَا مَا قَرَّرْتَهُ) أَيِ مِنْ دَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى إِرَادَةِ مَا قَرَّرْتَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (يُطْلِقُونَهَا) أَيِ النَّفَقَةِ عَلَيْهَا أَيِ الْمُؤْنَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (لأنه لم يلتزمهما) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي الْمُثْنِ إِلَّا قَوْلَهُ لَا النَّفَقَةَ إِلَى الْمُثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ ضَمِنَ ذَلِكَ) أَيِ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الضَّمَانِ كَأَنَّهُ قَالَ تَزَوُّجٌ وَعَلَى الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَقَوْلُهُ: لَمْ يَضْمَنْهُ أَيِ لَمْ يَلْزَمْهُ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِتَقْدُمَ ضَمَانُهُ إِنْخ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ ضَمَانِ السَّيِّدِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ قَدَرِ الْمَهْرِ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا أَيِ النَّفَقَةِ وَقَوْلُهُ: عَلِمَهُ أَيِ قَدَرِ مَا وَجَبَ إِنْخ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ جَازَ اهـ رَوَضٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِجَارِ اهـ سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (لأنه بالإذن إِنْخ).

(فَرَعُ): لَوْ زَوَّجَ عَبْدَهُ بِأَمْرِهِ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ فَإِنْ أَتَى الْعَبْدُ مِنْهَا بِأَوْلَادٍ فَإِنْ اعْتَقَهَا السَّيِّدُ

بِالْإِذْنِ فَقَالَ لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْإِغْتِرَاضَ لَا يَنْدَفِعُ بِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْإِغْتِرَاضِ فَقَبْلَهُ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ نَصًا فِي الْأَوَّلِ) فِي النَّصِيَّةِ نَظَرٌ.

❦ قَوْلُهُ: (مَنْعُوعُ إِنْخ) فِي صِلَاحِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسُّنَدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ جَازَ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُسْتَأْجَرِ انْتَهَى فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِجَارِ. ❦ قَوْلُهُ: (لأنه) أَيِ السَّيِّدِ.



رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ فِيهِمَا وَلَا يُعْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي النِّكَاحِ بَلِ الْحَادِثُ (بَعْدَ النِّكَاحِ) وَوَجُوبُ الدَّفْعِ وَهُوَ فِي مَهْرٍ مُفَوَّضَةٍ بِفَرْضٍ صَحِيحٍ أَوْ وَطْءٍ وَمَهْرٍ غَيْرِهَا الْحَالُ بِالْعَقْدِ وَالْمُؤَجَّلُ بِالْحُلُولِ وَفِي النَّفَقَةِ بِالتَّمَكُّينِ وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي إِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ كَسْبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَإِنْ تَأَخَّرَ الضَّمَانُ عَنْهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ حَالَةَ الْإِذْنِ ثُمَّ لَا هُنَا كَمَا مَرَّ (الْمُعْتَادِ) كَالْجِرْفَةِ (وَالنَّادِرِ) كُلْقَطَةٍ وَوَصِيَّةٍ، وَكَيْفِيَّةُ تَعَلُّقِهَا بِالكَسْبِ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ كُلُّ يَوْمٍ فَيُؤَدَّى مِنْهُ النَّفَقَةُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا نَاجِزَةٌ ثُمَّ إِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ صُرِفَ لِلْمَهْرِ الْحَالِ حَتَّى يَفْرُغَ ثُمَّ يُصْرَفُ لِلسَّيِّدِ وَلَا يُدْخَرُ مِنْهُ شَيْءٌ لِلنَّفَقَةِ أَوْ الْحُلُولِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ يُصْرَفُ لِلْمَهْرِ أَوَّلًا ثُمَّ لِلنَّفَقَةِ حَمَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ الْمَهْرَ كُلَّهُ. وَنَازَعَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمَقَالَتَيْنِ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ كُلُّ مَنْ هَذَيْنِ لِأَنَّهُمَا ذَيْنِ فِي كَسْبِهِ فَيُصْرَفُ عَمَّا شَاءَ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ النَّفَقَةِ وَهُوَ الْقِيَاسُ (فَلِإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَ) بِجَبَانٍ (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ).....

وَأَوْلَادُهَا فَتَفَقَّهَتْهَا فِي كَسْبِ الْعَبْدِ وَنَفَقَةٍ أَوْ لَدِمَا عَلَيْهَا فَإِنْ أَعْسَرَتْ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ دُونَهَا فَتَفَقَّهَتْهَا عَلَى الْعَبْدِ كَحُرِّ تَزْوِجِ أُمِّهِ وَنَفَقَةِ الْأَوْلَادِ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُمْ مِلْكُهُ أَمَّا مُعْنَى. قَوْلُهُ: (رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ إِلَخ) إِطْلَاقُهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَامِّي لَمْ يَطْرُدْ عَرَفُ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ بِذَلِكَ بَلْ قَدْ يَطْرُدُ الْعَرَفُ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي بِخِلَافِ ذَلِكَ أَمَّا سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّغْلِيلَ الْمَذْكُورَ نَظَرًا لِلْغَالِبِ كَمَا يُقْبِذُهُ قَوْلُ عَمْرِو قَوْلُهُ: وَهُمَا فِي كَسْبِهِ هَلْ وَلَوْ خَصَّهُ بِأَحَدِهِمَا أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا؟ تَأْمُلُ كَذَا فِي هَامِشٍ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ إِذْنٌ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَنَهَاهُ عَنِ الْإِذْنِ فَإِنَّهُ إِذَا غَرِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الْأَصْلِ أَمَّا. قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْتَبَرُ إِلَخ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ بِالتِّجَارَةِ وَأَمَّا الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَلَوْ قَبْلَ النِّكَاحِ. قَوْلُهُ: (وَوَجُوبُ الدَّفْعِ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى النِّكَاحِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ وَجُوبُ الدَّفْعِ أَمَّا عَمْرٍو. قَوْلُهُ: (وَمَهْرٌ غَيْرُهَا) عَطْفٌ عَلَى مَهْرٍ مُفَوَّضَةٍ. قَوْلُهُ: (الْحَالُ بِالْعَقْدِ إِلَخ) أَيِ إِذَا كَانَتْ مُطَبَقَةً لِلْوَطْءِ فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُطَبِّقُ كَأَنَّ زَوْجَ أُمِّهِ الصَّغِيرَةِ بَرَقِيْقِي فَلَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِطَاقَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّدَاقِ أَمَّا عَمْرٍو. قَوْلُهُ: (وَفِي النَّفَقَةِ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى فِي مَهْرٍ مُفَوَّضَةٍ. قَوْلُهُ: (فِي الضَّمَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ وَقَوْلُهُ: كَسْبُهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ (اعْتَبِرَ) وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَيِ الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ إِلَخِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ إِلَخ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ إِلَخ) أَيِ وَجُوبًا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَخِ أَمَّا عَمْرٍو. قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) أَيِ النَّفَقَةِ. قَوْلُهُ: (فِي الْمُسْتَقْبَلِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوقَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ إِلَخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: جُمْلَةُ إِلَخ. قَوْلُهُ: (فِي الْمَقَالَتَيْنِ) هُمَا قَوْلُهُ وَكَيْفِيَّةُ تَعَلُّقِهَا إِلَخِ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ إِلَخِ أَمَّا عَمْرٍو. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْقِيَاسُ) مُعْتَمَدٌ أَمَّا عَمْرٍو. قَوْلُهُ: (سَيِّ) (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ وَكَذَا إِلَخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِّبْحُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْوُجُوبِ

قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِّبْحُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى

ولو قبل الإذن في النكاح (وكذا رأس مال في الأصح) لأنه لزمه بعقد مأذون فيه فكان كذمين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويُفَرَّقُ أيضًا بأن القين لا تعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لأنه مفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضًا فإذا لم يَفِ أحدهما به كُفِّلَ من الآخر (وإن لم يكن مكتسبًا ولا مأذونًا له) أو زاد على ما قدر له (ففي ذمته).....

فلسيد إلتافهما قبله فليراجع ثم بحث مع م ر فوافق على الظاهر المذكور اه سم. ه قوله: (ولو قبل الإذن) إلى قول المثني ولو نكح فاسدًا في النهاية إلا قوله ويمكن إلى ولم يتعلق وقوله: خلافًا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المعنى إلا قوله إن تكفل إلى لم يتعلق به حق إلا قوله إن تكفل إلى المثني. ه قوله: (لأنه) أي دين المهر والتفقه. ه قوله: (وبه فارق إلخ) أي بالتغليل المذكور ما مر أي في قوله ولا يعتبر كسبه إلخ اه ع ش. ه قوله: (ويجبان في كسبه هنا إلخ) هل محل في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجبه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلًا عن حاشية المحلّي لعميرة ما نصه الظاهر أن مثل ذلك اكسابه بغير التجارة التي بعد الإذن ولو قبل النكاح اه سيد عُمَرُ عبارة ع ش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل فيستفاد من مجموع صنيعه أي شرح م ر وصنيع ع ش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في أن كلاً منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن يتنهما فرقًا من حيث إن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الإذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعد الإذن ولو قبل النكاح. ه قوله: (أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي ما ذكر من المهر والتفقه.

ه قول (سني): (وإن لم يكن مكتسبًا) إما لعدم قدرته أو لكونه مختبرًا مخرومًا اه معني اه. ه قوله: (أو زاد إلخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشيدتي عبارة سم أي كان إذن له السيد أن يتزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر اه. ه قول (سني): (ففي ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه إن رخصت بالمقام

الوجوب فليسيد إلتافهما قبله فليراجع ثم بحث مع م ر فوافق على الظاهر المذكور. ه قوله: (ويجبان في كسبه هنا أيضًا) هل محل في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني. ه قوله: (أو زاد على ما قدر له) أي كان إذن السيد له أن يتزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر. ه قوله في (سني): (ففي ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة للزيادة.



يُطَالَبُ بِهِ إِذَا عَتَقَ لِوَجُوبِهِ بِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ (وَفِي قَوْلٍ عَلَى السَّيِّدِ) لِأَنَّ الْإِذْنَ لِمَنْ هَذَا حَالُهُ التَّزَامُ لِلْمُؤْنِ .

(وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ وَيُمْكِنُ رُجُوعُ إِنْ تَكْفُلَ الْآتِي وَمَفْهُومُهُ لِهَذِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِلغَيْرِ كَرَهْنٍ وَلَا اشْتِرَاطٌ.....

مَعَهُ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَا زِمَ لِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ فَيَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ كَبَدَلِ الْقَرْضِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ إِذْ لَا جُنَايَةَ مِنْهُ وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَضْلِ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (يُطَالَبُ بِهِ) أَيُّ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ وَمَا زَادَهُ الْعَبْدُ عَلَى مَا قَدَّرَهُ السَّيِّدُ .

هـ قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ النَّاسِيْرِيُّ وَتَجْوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤْجَلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيُتَّبَعُ مَنْعُهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ اهـ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَتَقْفَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ اهـ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَقْتُ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي اهـ سَم . هـ قَوْلُهُ: (إِنْ تَكْفُلَ الْخ) سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَأْتُمُ بِتَرْكِهِ . هـ قَوْلُهُ: (إِنْ تَكْفُلَ الْخ) وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: (إِنْ تَكْفُلَ الْخ) وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ الْأَقْلُ الْخ) لَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ مَادُونًا وَلَا مُكْتَسِبًا أَمَّا هُوَ فَكُلُّ مَنْ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَاسْتِخْدَامُهُ لَا يُقَوِّتُ شَيْئًا فَكَيْفَ يُشْتَرَطُ التَّكْفُلُ وَيَلْزَمُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورَانِ بَلْ لَعَلَّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمَادُونِ مَعَهُ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ وَرَبْنِهِ مَا يَبْقَى بِالْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ لَأَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِذَلِكَ وَفِيهِ وَفَاءٌ بِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّكْفُلِ وَلَا إِلَى لُزُومِ الْأَقْلُ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم . أَقُولُ: وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِاحْتِمَالِ تَلَفٍّ مَا بِيَدِهِ وَلَوْ بِإِتْلَافِ السَّيِّدِ كَمَا مَرَّ وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا رَدُّهُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِهِ وَفِي قَوْلِ يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالتَّقْفَةُ بِمَا نَصَّهُ قَالَ بَعْضُهُمْ: جَمِيعُ مَا سَبَقَ فِي عِبْدِ كَسُوبٍ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنْ الْكَسْبِ جُمْلَةً فَالظَّاهِرُ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ السَّفَرَ بِهِ وَاسْتِخْدَامَهُ خَضْرَاءً مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ شَيْءٌ اهـ . وَهَذَا بَحْثٌ مَزْدُودٌ لِأَنَّ اسْتِخْدَامَهُ يُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْأَصْحَابِ: يَلْزَمُهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِلَى آخِرِهِ اهـ وَهُوَ الظَّاهِرُ . هـ قَوْلُهُ: (وَمَفْهُومُهُ) أَيُّ وَرُجُوعُ مَفْهُومِ إِنْ تَكْفُلَ الْخ . هـ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ كَرْجُوعِهِ لِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِخْدَامِ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (تَكْفُلَ الْمَهْرَ) وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ الْعَبْدِ رِضَا أَيُّ الْغَيْرِ اهـ سَم . هـ قَوْلُهُ: (كَرَهْنٍ) أَيُّ أَوْ اسْتِجَارٍ أَوْ كِتَابَةِ أَوْ جُنَايَةَ اهـ . حَلَبِي .

هـ قَوْلُهُ فِي (سَيِّدُ): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ النَّاسِيْرِيُّ: وَتَجْوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤْجَلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيُتَّبَعُ مَنْعُهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ انْتَهَى قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَتَقْفَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ انْتَهَى وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَقْتُ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي . هـ قَوْلُهُ: (إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ) هَلْ يُقَيَّدُ بِالْحَالِ وَالْأَكْفَى تَكْفُلُ التَّقْفَةِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي: (كَذَا قِيلَ وَيُرْوَدُ الْخ) . هـ قَوْلُهُ: (إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ)، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي (إِنْ تَكْفُلَ الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ) وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ الْأَقْلُ الْخ) لَعَلَّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ

رضاه (ويُقَوَّت الاستمتاع) عليه لملكه الرقبة فقدم حقه نعم، للعبد استصحاب زوجته معه والكراء من كسبه فإن لم يطلبها للسفر معه فنفتها باقية بحالها (وإذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تخليته ليلاً) أي بعضه الآتي في الأمة ووقت فراغ شغله بعد النزول في السفر فيما يظهر خلافاً لما يوهمه كلام الماوردى ثم رأيت الزركشي صرح بنحو ذلك (للاستمتاع) لأنه وقت ومن ثم لو كان عمله ليلاً انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما إذا لم تكن بمنزل سيده لتمكينه منها كل وقت قال الأذرعى ومحلّه إن كان يدخل عليها كل وقت وإلا كان يتخذها جميع النهار في نحو زوجه فلا فرق .

(ويستغني نهاراً إن تكفل المهر والتفقة) أي تحمّلها وهو موبّر أو أدامها ولو مغيراً (والا فيخلّيه لكسبهما) لإحالة حقوق النكاح على كسبه (وإن استغنى نهاراً) (بلا تكفل) أو حبسه بلا استخدام (لزمه الأقل من أجرة مثل) له مدة الاستخدام أو الحبس أي من ابتدائه.....

قوله (شيء) : (ويُقَوَّت) بالتصديق من الثبوت . قوله : (للعبد استصحاب زوجته إلخ) فإن امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيد لها إذا كانت رقيقة سقطت نفقتها مغني وزوج مع شريحه . قوله : (والكراء) أي لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيّد عمر . قوله : (في الأمة) أي المزوجة اه سم . قوله : (ووقت إلخ) عطف على ليلاً . قوله : (فيما يظهر إلخ) راجع إلى قوله وقت إلخ . قوله : (انعكس الحكم) أي قلزمه تخليته نهاراً للاستمتاع وقوله : وقيد جمع ذلك أي قول المصنف لزمه تخليته ليلاً اه ع ش . قوله : (ومحلّه) أي التقييد بما ذكر وقال سم أي محل الكون بمنزل سيده اه . قوله : (كل وقت) ليتأمل المراد به فإن ظاهره مشكل إذ لا يتم إلا بتغيب سيده له بالكلية فكان المراد العموم العرفي الحقيقي اه سيّد عمر . قوله : (ولا فرق) أي بين كونها بمنزل السيد أو لا اه ع ش . قوله : (أو تحمّلها وهو موبّر إلخ) فيه أمران الأول أنه يلزمه موافقته في الصورتين أعني إذا كان موبّراً أو أدى وإلا فلا والثاني أنه إذا تكفل بشيء لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر م ر اه سم . قوله : (أي من ابتدائه إلخ) مجرد تصوير والمراد الأقل من أجرة مدة الاستخدام أو الحبس وكل المهر إلخ اه ع ش .

من ليس ماذوناً ولا مكتسباً أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا يقوّت شيئاً فكيف بشرط التكفل ولزوم الأقل المذكوران بل لعله أيضاً في غير الماذون الذي معه من مال التجارة وربحه ما يوفي بالمهر والتفقة لانهما يتعلّقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا حاجة إلى اشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأقل المذكورين فليتأمل . قوله : (رضاه) أي الغير . قوله : (في الأمة) أي المزوجة . قوله : (وقيد جمع ذلك) أي اللزوم . قوله : (ومحلّه) أي محل الكون بمنزل سيده . قوله : (أي تحمّلها وهو موبّر إلخ) فيه أمران الأول أنه يلزمه موافقته في الصورتين أعني إذا كان موبّراً أو أدى وإلا فلا والثاني إذا تكفل بشيء لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر م ر .



إلى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلاً كذا قيل ويؤدّه ما مرّ أنّ الكسب لا يضرّف إلا للحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أي المؤنة مدة أحد ذينك أيضاً فإن لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل فيما يظهر إما قرزته فالأقل من الأجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لأن أجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه الإتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فإنه يلزمه أجره المثل مطلقاً ويؤخذ من ذلك أن استخداماً بلا تكفل وحسنه بلا استخدام ولا تكفل لا إثم عليه فيه لأنه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافاً لما قد يؤوهم من قوله إن تكفل إلخ والحاصل كما عليم ممّا قرزت به المتن أنه في صورتني السفر والاستخدام إن تكفل بالمهر والنفقة لزماء وإن لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق لم يلزمه إلا الأقل وأن الخيرة في ذلك إليه خرج بنهاراً ما لو استخدمه ليلاً أو نهاراً فلا يلزمه في مقابلة الليل شيء ويتعين فرضه فيمن عمله نهاراً وإلا كالأثوني فالليل في حقه كالنهار كما مرّ وفي استخدام ليل لا يعطل عليه شغله نهاراً وإلا فيلزمه هنا الأقل أيضاً فيما يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقاً لأنه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويؤدّ بأن الأصل خلاف ذلك

• قوله: (إلى وقت المطالبة) أي والصورة أن الاستخدام أو الحبس باقي بقريئة ما قبله اهـ رشيدى .  
• قوله: (أحد ذينك) أي الاستخدام والحبس اهـ سم . • قوله: (أي كالأجرة المثل) . • قوله: (فإن لم يكن مهر) أي كان أبراته أو كانت مفوضة ولم يوجد قرض ولا وطء . • قوله: (وذلك) أي لزوم الأقل .  
• قوله: (مطلقاً) أي أقل كانت أو أكثر اهـ ع ش . • قوله: (من ذلك) أي من قول المتن وإن استخدمه إلخ . • قوله: (لأنه لا ضرر إلخ) أي للزوم السيد أقل الأمرين من الأجرة والنفقة والمهر اهـ ع ش .  
• قوله: (لزماء) ظاهره أن اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما اهـ سم . • قوله: (في ذلك) لعل المراد في التكفل وعديه اهـ سم . • قوله: (فرضه) أي قوله: لو استخدمه ليلاً إلخ . • قوله: (كالأثوني) والأتوا وزان رسول قال الأزهري هو للحمام والجصاصة وجمعه العرب على أثنين بتاءين وأثن بالمكان أثنوا من باب قعد أقام اهـ ع ش . • قوله: (فالليل في حقه كالنهار) أي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه أقا الأمرين من أجره خدمة الليل إلخ ع ش و رشيدى . • قوله: (كما مرّ) أي من مطلق كون الليل في حقه كالنهار وإن كان ما مرّ في تخليته للإستمتاع وهنا في لزوم الأقل المذكور اهـ رشيدى . • قوله: (وفي استخدام ليل إلخ) المراد أنه إن كان عمله ليلاً يعطل شغله نهاراً يلزمه الأقل المذكور وإن كان عملاً المعتاد نهاراً هكذا ظهر فليراجع اهـ رشيدى . • قوله: (مطلقاً) أي سواء كانا قدر الأجرة أو زاد عليها .  
• قوله: (بالجميع) أي جميع المؤن السابقة والآجلة اهـ ع ش .

• قوله: (أحد ذينك) أي الاستخدام والحبس . • قوله: (ويؤخذ إلخ) كذا شرح م ر . • قوله: (لزماء) ظاهره أن اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما . • قوله: (في ذلك) لعل المراد في التكفل وعديه .  
• قوله: (وفي استخدام إلخ) كذا شرح م ر .

وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح .  
(ولو نكح فاسدا) لعدم الإذن أو لفقد شرط كخالفه لمأذون (ووطئ فمهر مثل) يجب (في  
ذمته) لخصوله برضا مستحقه نعم، لو إذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعلق بكسبه ومال  
تجارته بخلاف ما لو أطلق لانصرافه للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لأنه إتلاف ومحل  
الخلاف في حرية بالغة عاقلة رشيدة مستيقظة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها  
فإن فقد شرط من ذلك تعلق برقبته لأنه جناية محضة .  
(وإذا زوج) السيد (أتمه) غير المكاتبية كتابة صحيحة سواء محرره وغيرها (استخدمها) بنفسه  
أو نائبه أما هو فلا أنه يحل له.....

❦ قوله: (لعدم الإذن) إلى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمغني . ❦ قوله: (لعدم الإذن إلخ) .  
(فروع): لو أنكر السيد الإذن للعبد في النكاح وأدعت الزوجة على السيد أن كسب العبد مستحق لي  
بمهر ونفقتي سمعت دعوها وللعبد أن يدعي على سيده كما قال ابن الرقعة أنه يلزمه تخليته ليكتسب  
المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيده أو أجنبي ولو بإذنه لم يفسخ النكاح ولو اشترى البعض  
زوجه بخالص ملكه أو المشترك بينه وبين سيده ولو بإذن سيده انفسخ نكاحه لأنه ملكه في الأولى  
وجزء منه في غيرها وامتنع عليه الوطء حيث ولو بإذن سيده لأنه لا يجوز وطؤه بملك اليمين اه  
مغني . ❦ قوله: (نعم إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه نعم إن إذن له السيد في نكاح فاسد أو فسد  
المهر دون النكاح تعلق بكسبه ومال تجارته لوجود إذن سيده قال ابن الرقعة نعم إن عين له المهر فينبغي  
أن يكون المتعلق بالكسب أقل الأمرين من مهر المثل والمعين اه . ❦ قوله: (لو إذن له السيد إلخ) يتردد  
التظرف في ولي المخجور لو إذن له هل يكون كإذن السيد فيتعلق المهر بذمته أو كلا إذن لأنه لا حق له في  
المهر بخلاف السيد؟ محل نظر ولعل الأقرب الثاني اه سيد عمر وقوله: لو إذن له أي للعبد وقوله:  
بذمته لعله من تحريف التاسخ وأضله بكسبه . ❦ قوله: (فإن فقد شرط من ذلك) بأن كانت حرة طفلة أو  
مجنونة أو وطئت مكرهة أو نائمة أو كانت أمة لم يسلمها سيدها اه مغني . ❦ قوله: (غير المكاتبية) أي  
والمبغضة أما هما فستاتيان .

❦ قول (سني): (استخدمها نهارا إلخ) هذا عكس الأمة المستأجرة للخدمة فإنه يلزم سيدها تسليمها  
للمستأجر نهارا أو ليلا إلى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة للإرضاع يلزمه تسليمها ليلا

❦ قوله: (نعم لو إذن له السيد في الفاسد إلخ) عبارة الروض فإن إذن له في الفاسد أو فسد المهر فقط أي  
دون النكاح تعلق أي المهر بكسبه قال في شرحه: ومال تجارته ثم قال ابن الرقعة إن عين المهر فينبغي  
أن يكون المتعلق بالكسب أقل الأمرين من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه أن الإذن في  
الفاسد يستفيد به الصحيح أيضا .

❦ قوله في (سني): (وإذا زوج أتمه استخدمها نهارا إلخ) قال في الروض من زيادته هنا بعكس المستأجرة



نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَأَمَّا نَائِبُهُ لِأَجْنَبِي فَلَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ نَظَرٌ وَلَا خَلْوَةٌ (نَهَارًا) أَوْ أَجْرَهَا إِنْ شَاءَ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ وَهُوَ لَمْ يَنْقُلْ لِلزَّوْجِ إِلَّا مَنْفَعَةَ الْإِسْتِمْتَاعِ فَقَطْ (وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) أَيِ وَقْتِ فَرَاغِ الْخِدْمَةِ فِي عَادَةِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَالْتَّصُّ عَلَى الثَّلَاثِ تَقْرِيبٌ بِاعْتِبَارِ عَادَةِ بَعْضِ الْبِلَادِ وَيُغْتَبَرُ فِي قِيَامِهِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ الْعَادَةُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَتْ جِرْفَتُهُ لَيْلًا لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ تَسْلِيمَهَا لَهُ نَهَارًا إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِرْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا كَمَا

وَنَهَارًا اهْ مُعْنَى . هـ قَوْلُهُ: (نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ إلخ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا اهْ نِهَابَةٌ أَيِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى . هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ إلخ) أَيِ السَّيِّدِ اهْ مُعْنَى . هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّلَاثِ) بِمَعْنَى مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ اهْ مُعْنَى . هـ قَوْلُهُ: (فِي قِيَامِهِ) أَيِ السَّيِّدِ . هـ قَوْلُهُ: (جِرْفَتُهُ) أَيِ الزَّوْجِ . هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ إلخ) وَلَوْ كَانَتْ مُحْتَرَفَةً وَقَالَ الزَّوْجُ تَخْتَرِفُ لِلْسَّيِّدِ عِنْدِي أَيِ وَسَلَّمُوا لِي لَيْلًا وَنَهَارًا لَمْ يَلْزَمْهُ إِجَابَتُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَدَوَّلُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْجِرْفَةِ وَاسْتِخْدَامُهَا مُعْنَى وَنِهَابَةٌ وَفِي سَمْعٍ عَنِ الْكَثَرِ مِثْلُهُ . هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِرْفَةُ السَّيِّدِ إلخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ جِرْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَّحَ النَّاسِرِيُّ لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ أَنَّ الْمُجَابَ حَيْثُ الزَّوْجُ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ أَنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَمْعٌ بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ فَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ أَسَلَّمَهَا لَيْلًا عَلَى عَادَةِ النَّاسِ الْغَالِيَةِ وَطَلَبَ زَوْجُهَا ذَلِكَ نَهَارًا لِإِرَاحَتِهِ فِيهِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ إِجَابَةُ الزَّوْجِ كَمَا لَوْ أَرَادَ السَّيِّدُ أَنْ يَبْدَلَ عِمَادَ السُّكُونِ الْغَالِبِ وَهُوَ اللَّيْلُ بِالنَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ مِنْ تَرَدُّدٍ لِلْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الْأَمَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا حَيْثُ كَانَتْ لَا كَسَبَ لَهَا وَلَا خِدْمَةَ فِيهَا لِزَمَانَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ خَبَلٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذْ لَا وَجْهَ لِحَبْسِهَا حَيْثُ اهْ نِهَابَةٌ وَنَقَلَ الْمُحَشِّي كَلَامَ الْجَلَالِ الْمَذْكُورَ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ أَقُولُ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِمُوَافَقَةِ مَطْلُوبِ الزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لِلْعَادَةِ وَالْعُرْفِ الْغَالِبِ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَلَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ وَكَذَا فِي ع ش عَنْ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَ الشَّارِحُ .

لِلْخِدْمَةِ أَيِ فَإِنَّمَا يَلْزَمُ سَيِّدَهَا تَسْلِيمُهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ نَهَارًا وَلَيْلًا إِلَى وَقْتِ التَّوَمِّ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِيَسْتَوْفِيَ فِي مَنْفَعَتِهَا الْآخَرَى . هـ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمُكَاتِبَةِ) أَمَّا هِيَ فَسَتَاتِي . هـ قَوْلُهُ: (نَظَرُ مَا عَدَا إلخ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا شَرْحٌ م ر . هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جِرْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا إلخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ جِرْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَّحَ النَّاسِرِيُّ حَيْثُ قَالَ: قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ جِرْفَةُ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ لَيْلًا جَوَازُ ذَلِكَ أَيِ التَّسْلِيمِ نَهَارًا لِلْسَّيِّدِ جَزْمًا لِأَنَّ نَهَارَ الزَّوْجِ وَقْتُ سَكْنِهِ وَلِهَذَا جَعَلُوهُ عِمَادَ الْقِسْمِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ وَخَذَهُ كَذَلِكَ أَيِ جِرْفَتُهُ لَيْلًا وَرَضِيَ السَّيِّدُ بِتَسْلِيمِهَا نَهَارًا فَذَاكَ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا نَهَارًا وَتَغْطِيلُ خِدْمَتِهَا عَنِ السَّيِّدِ انْتَهَى لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ أَنَّ الْمُجَابَ الزَّوْجُ فِيمَا لَوْ كَانَتْ جِرْفَتُهُ لَيْلًا فَطَلَبَ السَّيِّدُ التَّسْلِيمَ لَيْلًا وَطَلَبَ هُوَ التَّسْلِيمَ نَهَارًا وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ .

بحته الأذرعى وبحث أيضا أنه لو سلمها له نهارًا فامتنع أجبر إن كانت جزفته ليلاً ولو كانت جزفها ليلاً والسيد لا يستخديها إلا فيه وجزفة الزوج نهارًا فهل يجبر السيد على تسليمها له ليلاً وإن ضاع حقه أو لا وإن ضاع حق الزوج كل مُحْتَمَل، وظاهر كلامهم الأول وأنه لو لم يمكن استخداؤها في شيء وطلب الزوج تسليمها ليلاً ونهارًا أجبر السيد على ذلك وله وجه أما المكاتبه كتابه صحيحة فتسلم ليلاً ونهارًا على ما قاله الماوردى وإنما يتجبه إن لم يفت ذلك عليها تحصيل النجوم وإلا فللسيد منعها من النهار، والمبعضه في نوبتها كحره وفي نوبه السيد كفته فإن لم تكن مهابة فكفته على الأوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) أي حين إذ سلمت له تسليمًا ناقصًا كالليل فقط (في الأصح) لعدم التمكين التام كما لو سلمت الحره

• قوله: (وبحث إلخ) أي الأذرعى. • قوله: (أجبر إلخ) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • قوله: (إلا فيه) أي الليل. • قوله: (أو لا) أي لا يجبر. • قوله: (وأنه إلخ) عطف على الأول. • قوله: (أما المكاتبه) إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله وإنما يتجبه إلى والمبعضه. • قوله: (فإن لم تكن مهابة ففته) قضيه أنه يستخديها ولو ليلاً ونهارًا لا يلزمه لها شيء في مقابلة جزئها الحر ولعل وجهه أنها لما لم تطلب المهابة مع إمكانها سقطت حقها المتعلق بجزئها الحر.

(فرغ) حبس الزوج الأمة عن السيد ليلاً ونهارًا هل تلزمه النفقة وأجره مثلها فليتأمل سم على منهج أقول القياس لزومها لأنهما لسببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافقهم اهـ ع ش.

• قوله (س): (ولا نفقة على الزوج إلخ) مقتضاه أن المسقط لِنَفَقَةِ الْأُمَةِ هو استخداؤها نهارًا وليس كذلك وإنما المسقط لها حبسها عن زوجها لأنه لو سلمها إليه ليلاً ونهارًا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلاً ونهارًا لم تسقط نفقتها اهـ ناشري وفيه ثبیه لا بأس به اهـ سم.

• قوله: (وأنه لو لم يمكن استخداؤها في شيء إلخ) والأوجه من تردد للأذرعى وجوب تسليم الأمة ليلاً ونهارًا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها لزمانه أو جنون أو خبل أو غيرها إذ لا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح م ر. • قوله: (والا فللسيد منعها من النهار) ولو كانت مُحْرِفَةً فَقَالَ الزَّوْجُ: تَحْرِفُ لِلسَّيِّدِ فِي بَيْتِي وَسَلَّمُوهَا لَيْلًا وَنَهَارًا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَثَرُ.

• قوله (س): (ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله: ولا نفقة إلخ مقتضى كلام المصنف أن المسقط لِنَفَقَةِ الْأُمَةِ هو استخداؤها نهارًا وليس كذلك إنما المسقط لِنَفَقَتِهَا حبسها عن زوجها لا استخداؤها لأنه لو سلمها إلى زوجها ليلاً ونهارًا وقال لها: اعلمي لي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلاً ونهارًا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه ثبیه لا بأس به.



نفسها ليلاً واشتغلت عن الزوج نهاراً أما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لأن سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلاً ونهاراً فتلزمه النفقة لإتمام التمكين حيثئذ .  
(ولو أخلى) السيد (في داره) أو جواره على الأوجه (بيتاً وقال للزوج تخلو بها فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة يمنعا به ومع ذلك لا نفقة عليه وكان تخصيص ذلك لأجل الخلاف وإلا فظاهر كلامهم أنه لو عيّن له بيتاً له ولو بعيداً عنه لا تلزمه إجابته لما فيه من المنة.

• قوله: (أما المهر) إلى المتن في المغني . • قوله: (بذلك) أي بتسليمها ليلاً فقط اه مغني عبارة سم قوله: بذلك شامل للتسليم نهاراً فقط فليراجع اه . • قوله: (لأن سببه الوطء إلخ) عبارة المغني لأن التسليم الذي يتمكّن معه من الوطء قد حصل اه . • قوله: (أما لو سلمت له ليلاً ونهاراً إلخ) أي ولو عملت ليلاً ونهاراً للسيد كما مرّ عن التاشيرى . • قوله: (فتلزمه النفقة) أي قطعاً اه نهاية . • قوله: (أو جواره) إلى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها .  
• قوله (س): (لم يلزمه في الأصح) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لايه ولاية إسكانه لسفه أو مرودة وخيف عليه من انفراجه فيشبه أن للسيد ذلك . • قوله: (لم يلزمه ذلك) أي إجابة السيد اه مغني لانتفاء المعنى المعلّل به في حق ولده مع ضمنية عدم الاستقلال شرخ م ر اه سم قال ع ش قوله: لو كان زوجها إلخ قد يخرج الوصي والقيم وعبارة شيخنا الزيادي ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها إلخ وهي شاملة لهما فليراجع اه . • قوله: (ومع ذلك إلخ) عبارة المغني والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله: ولو فعل ذلك أي الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه أي حيث استخدمها السيد وإلا وجبت عليه لتسليمها له ليلاً ونهاراً اه . • قوله: (ومع ذلك لا نفقة إلخ) شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله الآتي أو بعيداً عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه م ر وقال لأنه إذا لم يسلمها له إلا في هذا المكان المخصوص كان التسليم ناقصاً اه سم . • قوله: (وكان تخصيص ذلك) أي البيت في داره . • قوله: (لأجل الخلاف) أي الصريح .

• قوله: (كما لو سلمت الحرة نفسها ليلاً إلخ) عبارة الرّوض ويشترط التسليم ليلاً لوجوب المهر وليلاً ونهاراً لوجوب النفقة ولو للحرة انتهى . • قوله: (بذلك) شامل للتسليم نهاراً فقط فليراجع .  
• قوله في (س): (ولو أخلى في داره بيتاً إلخ) أي وإذا أجاب لذلك .  
• قوله في (س): (لم يلزمه إلخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لايه ولاية إسكانه لسفه أو مرودة أي كونه أمرّد وخيف عليه من انفراجه فيشبه أن للسيد ذلك لانتفاء المعنى المعلّل به في حق ولده مع ضمنية عدم الاستقلال شرخ م ر . • قوله: (ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله (أو جواره) ومثله ما ذكره بقوله الآتي أو بعيداً عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه م ر قال لأنه إذا لم يسلمها له إلا في هذا المكان المخصوص كان التسليم ناقصاً .

(وللسيد السفر بها) إن لم يخل بها ولم يعلق بها نحو زهر أو إجارة تقديمًا لحقه الأقوى على حق الزوج ومن ثم امتنع عليه السفر بها إلا بإذن السيد فإن تعلق بها ذلك اشترط إذن من له الحق (وللزوج) تركها و (صحبتها) ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وإيهام كلام شارح وجوبها بخمل على ما إذا سلمت له تسليمًا تامًا واختار السفر مع سيدها وله استرداد مهر سلمه قبل وطء لا تبرعًا على الأوجه .  
(والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له إيفاء مَحَلِّه

• قوله: (إن لم يخل بها) إلى قول المثني والمذهب في المعنى إلا قوله وإيهام إلى وله استرداد وكذا في النهاية إلا قوله وإن لم يخل فقال بدله وإن تضمن الخلوة بها اه سم . • قوله: (إن لم يخل بها) والمُعْتَمَدُ خلوته بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر اه سم . • قوله: (ولم يعلق بها إلخ) عبارة المعنى والنهاية نعم إن كانت الأمة مُكْتَرَاةً أو مَرْهُونَةً أو مُكَاتَبَةً كِتَابَةً صَحِيحَةً لم يَجُزْ لِسَيِّدِهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِلَّا بِرِضَا الْمُكْتَرِي والمُرْتَهِنِ، والمُكَاتَبِ والجانية المُتَعَلِّقُ بِرَقَبَتِهَا مَالٌ كالمَرْهُونَةِ كما قاله الأذرعِي إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ السَّيِّدُ الْفِدَاءَ اه . • قوله: (امتنع عليه) أي الزوج . • قوله: (إلا بإذن السيد) أي فلو خالف وسافر بها بغير إذن ضمن ضمان المصوب اه ع ش .

• قول (س): (وللزوج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفر صحبتها ولا إلزامه به اه معني .  
• قوله: (ولا نفقة عليه) أي إذا صحبها ما لم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش . • قوله: (وله استرداد إلخ) عبارة المعنى فإن لم يصحبها لم يلزمه نفقتها جزئًا وأما المهر فإن كان بعد الدخول استقرّ وعليه تسليمه وإلا لم يلزمه وله استرداده إن كان قد سلمه ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين إذا سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يسترد كظائره اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرّوضي وشرحه ما نصّه قال في شرح الإرشاد أما إذا استخدمها نهارًا وسلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد اه أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفر بها اه سم . • قوله: (لا تبرعًا) أي بأن سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه نهاية وأسنى .

• قول (س): (أن السيد لو قتلها إلخ) أي أمته ولو خطأ أو زوجها لولده ثم وطئها قبل الدخول كما قاله

• قوله: (إن لم يخل بها) المُعْتَمَدُ جُلْ خلوته بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر .  
• قوله: (امتنع عليه) أي الزوج . • قوله: (وله استرداد مهر سلمه إلخ) عبارة الرّوضي وشرحه: فإن سافر معها الزوج فذاك وإلا فله استرداد مهر من أي أمة لم يدخل بها إن كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لاستقراره بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك إذا سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يسترد كما في نظائره انتهى قال في شرح الإرشاد أما إذا استخدمها نهارًا وسلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفر بها . • قوله: (ولا تبرعًا) أي بأن سلمه ظانًا وجوب التسليم عليه شرح الرّوضي .



قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَأَلْحَقَ بِهِ تَقْوِيَتَهَا لَهُ وَتَقْوِيَتُهُ بِغَيْرِ قَتْلِهَا كَذَلِكَ كَارِضَاعُ السَّيِّدَةِ لِأَمَتِهَا الْمُزَوَّجَةِ بِوَلَدِهَا أَيْ الْقَيْنُ إِذَا الْحُرُّ لَا يَتَزَوَّجُ الْقَيْنَةُ الطُّفْلَةَ مُطْلَقًا وَكَقَتْلِ سَيِّدِ زَوْجِ أُمِّهِ أَوْ قَتْلِ الْأُمِّ لِزَوْجِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأُمَّةَ أَجْنَبِيًّا) كَالزَّوْجِ (أَوْ مَاتَتْ فَلَا) يَسْقُطُ الْمَهْرُ قَبْلَ الدُّخُولِ لِأَنَّ الْحُرَّةَ كَالْمُسْلِمَةِ لِلزَّوْجِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَهُ التَّفَرُّقُ بِهَا وَمَنْعُهَا مِنْهُ وَلِأَنَّ الْفُرْقَةَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ لَمْ تَخْصُلْ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ وَلَا مِنْ مُسْتَحَقِّ الْمَهْرِ وَخَرَجَ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَتْلُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ فَلَا يَسْقُطُ قَطْعًا (كَمَا لَوْ هَلَكْنَا بَعْدَ دُخُولِ) فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ قَطْعًا لَا اسْتِقْرَارَهُ بِالدُّخُولِ .

(وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً) تَزَوَّجًا صَحِيحًا وَهِيَ غَيْرُ مُفَوَّضَةٍ أَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (فَالْمَهْرُ).....

الْبَغْوِيُّ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَتَقْوِيَتُهَا كَتَقْوِيَتِهِ سَوَاءَ كَانَ عَمْدًا أَمْ خَطَأً أَمْ شِبَّةً عِنْدَ حَتَّى فِي وَقْعِهَا فِي بَشَرٍ حَفَرَهَا عُدُونًا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : سَوَاءَ كَانَ الْإِنْسَانُ عِلِمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْقَتْلِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَهْ . قَوْلُهُ : (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَيْ بِقَتْلِ السَّيِّدِ أُمِّهِ الْمُزَوَّجَةِ . قَوْلُهُ : (كَذَلِكَ) خَبَرٌ وَتَقْوِيَتُهُ الْإِنْسَانُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ التَّقْوِيَةُ بِالْقَتْلِ . قَوْلُهُ : (كَارِضَاعُ السَّيِّدَةِ الْإِنْسَانِ) مِثَالُ تَقْوِيَتِ السَّيِّدِ بِغَيْرِ الْقَتْلِ .

قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْعَنْتَ أَوْ لَا أَهْ سَم . قَوْلُهُ : (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ) عَطْفٌ عَلَى كَارِضَاعِ السَّيِّدَةِ الْإِنْسَانِ . قَوْلُهُ : (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ) وَفِي الْأَثَرِ لَوْ قَتَلَ السَّيِّدُ زَوْجَ الْأُمَةِ أَوْ قَتَلَتْهُ الْأُمَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا وَلَوْ قَتَلَتْ الْحُرَّةُ زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَفِي بَعْضِ شُرُوحِ الْمُخْتَصَرِ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَايَةَ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (أَيْ وَقَتْلِ الْأُمَةِ) عَطْفٌ عَلَى قَتْلِ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ . قَوْلُهُ : (كَمَا هُوَ الْإِنْسَانُ) أَيْ قَوْلُهُ : أَيْ أَوْ قَتْلِ الْأُمَةِ الْإِنْسَانِ .

قَوْلُهُ (سَيِّدٌ) : (أَوْ مَاتَتْ) أَيْ الْحُرَّةُ أَوْ الْأُمَةُ . قَوْلُهُ : (قَبْلَ الدُّخُولِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى فَلَا كَمَا فِي الْمُعْنَى . قَوْلُهُ : (فِي الْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا قَتْلُ الْأَجْنَبِيِّ الْأُمَةِ وَمَوْتُ الزَّوْجَةِ . قَوْلُهُ : (وَخَرَجَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَقَوْلُهُ : أَوْ أَعْتَقَهَا وَقَوْلُهُ : أَوْ الْعِتْقُ وَقَوْلُهُ : نَعَمْ لَا يَنْحَسِبُهَا إِلَى أُمِّ الْمُزَوَّجَةِ وَقَوْلُهُ : نَعَمْ تُسْنُّ إِلَى قَلْوِ زَوْجَةٍ . قَوْلُهُ : (لَهَا) أَيْ الْحُرَّةُ . قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَكُنْ) أَيْ غَيْرُ الزَّوْجِ مَالِكًا لِلْمَهْرِ احْتِرَازٌ عَنْ تَخَوُّعِ مَا إِذَا أَعْتَقَ أُمُّهُ الْمُزَوَّجَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ قَتَلَهَا .

قَوْلُهُ (سَيِّدٌ) : (هَلَكْنَا) أَيْ الْحُرَّةُ وَالْأُمَةُ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ (سَيِّدٌ) : (فَالْمَهْرُ الْإِنْسَانِ) أَيْ بَعْدَ الْوَطْءِ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ : (قَبْلَ دُخُولِ الْإِنْسَانِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ .

قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْعَنْتَ أَوْ لَا . قَوْلُهُ : (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ مَعَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِهِ فِي الْأَثَرِ .

(فَرَعَ) أَقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِمَا فِي الْأَثَرِ بِأَنَّ الزَّوْجَةَ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ زَوْجَهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا . (فَرَعَ آخَرَ) اشْتَرَكَ السَّيِّدُ وَأَجْنَبِيٌّ فِي قَتْلِهَا فَيَحْتَمَلُ سُقُوطُ الْمَهْرِ تَغْلِييًا لِجَانِبِ السَّيِّدِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ

أي المُسَمَّى إِنْ صَحَّ وَلَا فَهَرُ الْمَثَلِ (لِلْبَائِعِ) أَوْ الْمُعْتَقِ لِوُجُوبِهِ بِالْعَقْدِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ نَعَمْ، لَا يَخْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَخْبِسُ الْعَتِيقَةَ نَفْسَهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لِلْمَهْرِ أَمَّا الْمَرْوُجَةُ تَزْوِيجًا فَاسِيدًا أَوْ الْمُفَوَّضَةُ فَلَيْسَ الْإِعْتِبَارُ فِيهِمَا بِالْعَقْدِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِشَيْءٍ بَلْ بِالوُطْءِ فِيهِمَا وَالْفَرَضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْمُفَوَّضَةِ فَمَنْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي مِلْكِهِ فَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمَهْرِ (فَإِنْ طَلَّقَتْ) بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ الْعَتَقِ وَ (قَبْلَ دُخُولِ فَتَصِفُهُ لَهُ) لِمَا مَرَّ .  
(وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعِيدَهُ) لُغَةً صَحِيحَةٌ لِتَمِيمٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَلَا فَصَحَ «عَبْدَهُ» وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَكَاتِبِهِ (لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ) لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَتَّبِعُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ بِإِتْلَافٍ وَلَا غَيْرِهِ فَلَا يُطَالِيهِ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ وَقِيلَ وَجِبَ ثُمَّ سَقَطَ نَعَمْ، تُسَمَّنُ تَسْمِيَّتَهُ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى عَدَمِ نَذِيرِهَا فَلَوْ زَوَّجَهُ بِهَا تَفْوِيضًا ثُمَّ وَطَّعَهَا بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ.....

❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ الْمُسَمَّى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا تَخْبِسُ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمَرْوُجَةُ .  
❦ قَوْلُهُ: (لَا يَخْبِسُهَا) أَيُّ السَّيِّدِ الْمِيعَةَ لِتَسْلَمَ الْمَهْرُ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا الْمُشْتَرِي) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِي فِي لَا يَخْبِسُهَا . ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَيُّ الْمُشْتَرِي وَالْعَتِيقَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْوُجَةُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مُسْتَشْتَبِهَةٌ عَنِ الْمُتَنِّ نَصْبَهَا إِلَّا مَا وَجِبَ لِلْمُفَوَّضَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ بِفَرَضٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ بَوَاطِئٍ فِي نِكَاحٍ فَاسِيدٍ فَلِلْمُشْتَرِي كَمُتْعَةٍ أَمَةٍ مُفَوَّضَةٍ طَلَّقَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرَضُ وَإِنْ عَتَقَتْ أَمَتَهُ الْمَرْوُجَةَ فَلَهَا مِمَّا ذَكَرَ مَا لِلْمُشْتَرِي وَلِمُعْتَقِهَا مَا لِلْبَائِعِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا وَجِبَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ لَهُ بَأَنَّ كَانَ النِّكَاحُ تَفْوِيضًا أَوْ فَاسِيدًا وَوَقَعَ الْوُطْءُ فِيهِمَا أَوْ الْفَرَضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَالْمُتْعَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْفِرَاقِ لِلْمُشْتَرِي لِوُجُوبِهَا فِي مِلْكِهِ اهـ . ❦ قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْوُطْءِ وَالْفَرَضِ .  
❦ قَوْلُهُ (سَيِّ) (فَإِنْ طَلَّقَتْ إلخ) أَيُّ غَيْرِ الْمُفَوَّضَةِ فَيَنْصَفُ أَيُّ لِلْبَائِعِ اهـ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ لِوُجُوبِهِ بِالْعَقْدِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ . ❦ قَوْلُهُ: (لُغَةً صَحِيحَةٌ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعِيدَهُ - بِالْبَاءِ - لُغَةً إلخ وَقَوْلُهُ: وَالْأَفْصَحُ (عَبْدَهُ) أَيُّ بَدَلَ الْبَاءِ . ❦ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَكَاتِبِهِ) أَيُّ وَالْمُبْعُضِ اهـ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (فَلَوْ زَوَّجَهُ) أَيُّ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِهَا أَيُّ بِأَمَتِهِ . ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ مَا فِي الْمُتَنِّ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ أَضْلًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَلْ وَجِبَ الْمَهْرُ ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَضْلًا؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الثَّانِي وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا زَوَّجَهُ بِهَا إلخ فَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ الْوُجُوبِ فَلَا شَيْءَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلْنَا بِالْوُجُوبِ وَجِبَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْوُطْءِ وَهُوَ حُرٌّ وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعِيدَهُ ثُمَّ

الْمَانِعُ يُقَدِّمُ عَلَى الْمُقْتَضِي وَيُخْتَمَلُ وَجُوبُ النُّصْفِ وَقَدْ يُدْعَى أَنَّ الْمَانِعَ هُنَا مَانِعٌ عَنِ النُّصْفِ لَا عَنِ الْكُلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ . ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَخْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَخْبِسُ الْعَتِيقَةَ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ وَجِبَ أَيُّ الْمَهْرِ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ الْحَبْسُ وَكَذَا الْمُعْتَقَةُ لَكِنْ مُعْتَقَةٌ أَوْصَى لَهَا بِصَدَاقِهَا لَا تَخْبِسُ نَفْسَهَا لِأَجْلِهِ انْتَهَى .



أما مكاتبه كتابه صحيحة فيجب له عليه لأنه معه كأجنبي وأما المبعوض فيلزمه بقدر حرثته كما بحثه الأذرعى.

اشتراه قبل أن يقبض مهرها منه قال الماوردي فإن كان بيد العبد من كسبه بعد النكاح شيء فهو للمشتري يأخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وإن لم يكن فلا يطالبه بشيء لأنه صار عبده اهـ .  
 هـ قوله: (أما مكاتبه) إلى الباب في النهاية . هـ قوله: (لأنه معه إلخ) ولو قال لامته: اغتقتك على أن تنكحني أو نحو فقبلت أي بأن قالت: قبلت فوراً أو قالت: اغتقتني على أن أنكحك أو نحو فاعتقها فوراً عتقت أي في الصورتين واستحق عليها قيمتها وقت الإعتاق نعم لو كانت أمته مجنونة أو صغيرة فاعتقها على أن يكون عتقها صداقها قال الدارمي: عتقت وصارت أجنبية بتزوجها كسائر الأجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهما أي السيد والامة غير لازم أي في الصورتين ولو مستولدة فإن تزوجها معتقها وأصدقها العتق فسد الصداق لأنها عتقت أو القيمة صح وبرئت منها إن علمها وكذا لو تزوجها بقيمة عبد له أثلفته ولو قالت له امرأة اغتق عبدك على أن أنكحك أو قال له رجل اغتق عبدك عني على أن أنكحك ابني ففعل عتق العبد ولم يلزم الوفاء بالنكاح أي في الصورتين وجبت قيمة العبد وإن قال لامته: اغتقتك على أن تنكحي زيدا فقبلت وجبت القيمة عليها وإن قالت لعبدها: اغتقتك على أن تتزوجني عتق مجاناً ولو لم يقبل اهـ نهاية . هـ قوله: (كما بحثه الأذرعى).

(خاتمة) قد يخلو النكاح عن المهر أيضاً في صور منها السفه إذا نكح فاسداً ووطئ ومنها إذا وطئ العبد سيده أو أمة سيده بشبهة ومنها ما إذا وطئ المُرْتَهَنُ الأمة المزهونة بإذن الزاهن مع الجهل بالتحريم وطاوعته وقياسه يأتي في عامل القراض والمستأجر ونحوهما ومنها ما إذا وطئت حُرَيَّةً بشبهة ومنها ما إذا وطئت مُرْتَدَّةً بشبهة وماتت على الردة ومنها ما إذا وطئ السيد أمته غير المكاتبية ومنها إذا وطئ مَيَّةً بشبهة ومنها ما لو اغتق المريض أمة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فيتعقد النكاح ولا مهر إن لم يوجد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت ديتاً يرق به بعضها لعدم خروجها من الثلث فينطل النكاح والمهر، وإثباته يؤدي إلى إسقاطه فيسقط اهـ مغني .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

هو بفتح الصاد ويَجُوزُ كسرُها وجمعُه قِلَّةٌ أَصْدَقَةٌ وكثرةٌ صُدُقٌ ويُقالُ صَدَقَةٌ بفتح فتثليث وبضمٍّ أو فتح فسُكُونٍ وبضمِّيهما وجمعُه صَدَقَاتٌ ما وَجِبَ بعقدِ نِكَاحٍ وبأُتِي أَنَّ الفَرَضَ في التَّفْوِيزِ وإنَّ كانَ الوجوبُ به مُبْتَدَأُ العقدِ هو الأَصْلُ فيه أو وطءٌ أو تَقْوِيتٌ بوضع قَهْرًا كَرِضَاعٍ وهذا على خلافِ الغالبِ أَنَّ المعنى الشرعيَّ أَحَصُّ من اللُّغَوِيِّ إِذْ هو مُشْتَقٌّ من الصَّدَقِ لِإِشْعَارِهِ بِصِدْقٍ رَغْبَةٍ بِإِذِلِهِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الأَصْلُ فِي إِيْجَابِهِ وَتُرَادِفُهُ الْمَهْرُ عَلَى الأَصَحِّ والأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ (يَسَنُّ).....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

• قَوْلُهُ: (هُوَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ يُسَنُّ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (هُوَ بَفَتْحِ الصَّادِ) أَيِ شَرْعًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَهَذَا عَلَى الْخِ اء ع ش. • قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ) أَيِ لِلصَّادِ فَتَثْلِيثِ أَيِ لِلدَّالِ وَقَوْلُهُ وَبِضَمِّ الْخِ أَيِ لِلصَّادِ وَقَوْلُهُ وَجَمْعُهُ أَيِ صَدَقَةٌ عَلَى جَمِيعِ لُغَايَةِ الْمَارَةِ وَقَوْلُهُ صَدَقَاتٌ أَيِ فَإِنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ تَابِعٌ لِمُفْرَدِهِ اء ع ش. • قَوْلُهُ: (مَا وَجِبَ الْخِ) خَبَرٌ هُوَ الْمَارُ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ الْفَرَضِ. • قَوْلُهُ: (الْعَقْدُ هُوَ الْخِ) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْوُجُوبِ أَوْ الْفَرَضِ اء رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَطءٍ الْخِ) عَطَفٌ عَلَى عَقْدِ الْخِ اء ع ش. • قَوْلُهُ: (كَرِضَاعٍ) أَيِ وَرُجُوعِ شُهُودِ نِهَابَةٍ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ إِطْلَاقِ الصَّدَاقِ شَرْعًا عَلَى مَا وَجِبَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ وَطءٍ أَوْ تَقْوِيتِ الْخِ. • قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ الْخِ) أَيِ لَأَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ لِلْمُشْتَقِّ مِنَ الصَّدَقِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا مَا بُذِلَ فِي النِّكَاحِ فَقَطْ اء رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِإِشْعَارِهِ الْخِ) أَيِ سَمَى مَا وَجِبَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ الْخِ بِالصَّدَاقِ لِإِشْعَارِهِ الْخِ. • قَوْلُهُ: (وَتُرَادِفُهُ) أَيِ الصَّدَاقِ اء ع ش. • قَوْلُهُ: (وَتُرَادِفُهُ الْمَهْرُ الْخِ) وَقِيلَ الصَّدَاقُ مَا وَجِبَ بِتَسْمِيَةٍ فِي الْعَقْدِ وَالْمَهْرُ مَا وَجِبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ اء مُغْنِي.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

• قَوْلُهُ: (وَجَمْعُهُ قِلَّةٌ أَصْدَقَةٌ وَكَثْرَةٌ صُدُقٌ) أَيِ كَمَا فِي قَدَالٍ وَقُدَلٍ وَيُؤْخَذُ الْجَمْعَانِ الْمَذْكُورَانِ مِنْ قَوْلِ الْأَنْفِيَّةِ:

فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ	ثَالِثٍ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرُدُ وَقَوْلِهَا
وَفِعْلٍ لَاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ	قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ إِغْلَالًا فَقَدْ الْخِ.
• قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ) أَيِ لِلصَّادِ فَتَثْلِيثِ أَيِ لِلدَّالِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَطءٍ) عَطَفٌ عَلَى بِعَقْدِ.	



ولو في تزويج أمته بعبدته على ما مر (تسميته في العقد) للإتباع وأن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لأن أبا حنيفة رحمته لا يجوز عند التسمية أقل منها وترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على خمسمائة درهم فضة خالصة أصدقة بناته رحمته وأزواجه ما عدا أم حبيبة فإن المصدق لها عنه رحمته هو النجاشي أصحمة رحمته إكراما له رحمته أربعمائة مثقال ذهباً وأن يكون من الفضة للإتباع وضخ عن عمر رحمته في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بها رسول الله رحمته. (ويجوز إخلأؤه منه) أي من تسميته إجماعاً لكنه يكره نعم، إن كان محجوراً ورَضِيَتْ رَشِيدَةً بدون مهرٍ مثل.....

• قوله: (ولو في تزويج أمته بعبدته) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية. • قوله: (على ما مر) أي إنفاً قبيل الباب. • قول (سني): (تسميته في العقد) أي وأن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئاً من الصداق خروجاً من خلاف من أوجبته معنى وأسنى. • قوله: (الإتباع) إلى المتن في النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فإن المصدق إلى وأن يكون. • قوله: (من عشرة دراهم) وهي تساوي الآن نحو خمسين نصف فضة اهـ ع ش. • قوله: (عند التسمية) أي إذا ذكر المهر في العقد وإلا فسباني حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه اهـ رَشِيدِي. • قوله: (وأن لا يزيد إلخ) هـ لا قيل وأن ينقص لأنه أوفق برعاية الأدب وليس هنا أمر يعارضه اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وقد يجاب بأن امتثال الأمر ولو ضمناً خيراً من الأدب. • قوله: (أصدقة بناته إلخ) أي هي أي الخمسمائة إلخ أصدقة إلخ ويجوز إبداله عن خمسمائة إلخ. • قوله: (وأزواجه إلخ) عطف على بناته. • قوله: (أربعمائة إلخ) لعله مفعول المصدق عبارة الأسنى والمعنى وأما إصداق أم حبيبة بأربعمائة دينار فكان من النجاشي إكراماً له رحمته اهـ. • قوله: (لا تغالوا بصدق النساء) أي بأن تُشَدِّدوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر أمثالهن اهـ ع ش. • قوله: (فإنها) أي المغالاة قال ع ش أي هذه الخصلة اهـ.

• قول (سني): (منه) الأولى يقال إن إخلاءه منها أي التسمية هذا إن رجعنا الضمير للنكاح أما إذا رجعناه للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اهـ معني. • قوله: (إجماعاً) إلى قوله بل وتسمية أقل إلخ في النهاية والمعنى إلا قوله أو ولياً وقوله يعني إلى قوله بأن وجدت. • قوله: (نعم إن كان محجوراً إلخ) عبارة المعنى وقد تجب التسمية لعارض في صور: الأولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو

(فرغ) في فتاوى السيوطي في باب الصداق ما نصه مسألة رجل تزوج بكراً بالغة فنذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية حال صداقها عليه ما دامت في عصمتها وذلك بحضور وإلدها واعترافه بجواز الإشهاد عليها وحكم بموجب ذلك حاكم شافعي فهل هذا نذر تبرر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف وإلدها بجواز الإشهاد عليها قرينة على رشيدها الجواب إنما يصح النذر المالي من جائزة التصرف فإن كانت الزوجة البالغة رشيده صَحَّ منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به حاكم وإن لم تكن رشيده لم يصح ذلك منها ولا من

وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ أَوْ كَانَتْ مَحْجُورَةً أَوْ مَمْلُوكَةً لِمَحْجُورٍ أَوْ رَشِيدَةً أَوْ وَلِيًّا فَأَذِنَا وَأُطْلِقَا وَرَضِيَ الزَّوْجُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ.

(وَمَا صَحَّ مَبِيعًا) بِعْنِي ثَمَنًا إِذَا هُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ الصَّدَاقُ بِأَنْ وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُهُ السَّابِقَةُ (صَحَّ صَدَاقًا) فَتَلَفُوا تَسْمِيَّةَ غَيْرِ مُتَمَوِّلٍ وَمَا لَا يُقَابَلُ بِمُتَمَوِّلٍ كَنَوَاءٍ وَتَرِكَ شُفْعَةً وَخَدَّ قَذْفٍ بَلٍ وَتَسْمِيَّةَ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ فِي مُبْعُضَةٍ وَمَشْتَرَكَةٍ إِذَا لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ تَسْمِيَّةٍ مَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ بِأَنْ يَحْصُلَ لِكُلِّ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ ذِكْرُهُ الْبَلْقِينِي وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَزَادَ أَنَّ كَلَامَ الْخِصَالِ يُشِيرُ إِلَيْهِ حَيْثُ اشْتَرَطَ فِي الصَّدَاقِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصْفٌ صَحِيحٌ أَيْ مُتَمَوِّلٌ أَيْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ لَا مُطْلَقًا وَتَوْجِيهِ إِطْلَاقِهِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَشْطِيرَهُ بِفِرَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ فَاشْتَرَطَ إِمَّاكَانَ تَنْصِيفِهِ لِذَلِكَ يُرَدُّ.....

مَمْلُوكَةً لِغَيْرِ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، الثَّانِيَةُ إِذَا كَانَتْ جَائِزَةً التَّصَرُّفِ وَإِذْنَتْ لَوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَمْ تَقُوضْ فَزَوِّجَهَا هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ الثَّالِثَةُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَحَصَلَ الْإِتْفَاقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى أَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِ الزَّوْجَةِ وَفِيمَا عَدَاهَا عَلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ فَتَعَيَّنَ تَسْمِيَّةٌ بِمَا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيْ الزَّوْجُ. هـ. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ فَلَوْ خَالَفَ وَلَمْ يُسَمِّ أَثِمَ وَصَحَّ الْعَقْدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ع ش و س م. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَتْ) أَيْ الزَّوْجَةُ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيًّا) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَحْجُورَةٍ الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى ضَمِيرِ الزَّوْجَةِ. هـ. فَوَدَّ: (فَأَذِنَا) أَيْ الرَّشِيدَةُ لَوَلِيِّهَا فِي تَزْوِيجِهَا وَالْوَلِيُّ لَوَكِيلُهُ فِي تَزْوِيجِ مَوْلَاتِهِ. هـ. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ فَلَوْ لَمْ يُسَمِّ أَثِمَ وَصَحَّ كَالْتِي قَبْلَهَا اهـ ع ش.

هـ. فَوَدَّ: (بِعْنِي ثَمَنًا إلخ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ اهـ س م. هـ. فَوَدَّ: (بَلٍ وَتَسْمِيَّةَ أَقْلٍ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يُتَصَوَّرُ مِلْكُ الْمُتَعَدِّدِ مَا لَا يَنْقَسِمُ اهـ س م. هـ. فَوَدَّ: (وَزَادَ) أَيْ الزَّرْكَشِيُّ. هـ. فَوَدَّ: (يُشِيرُ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا إلخ. هـ. فَوَدَّ: (حَيْثُ اشْتَرَطَ) أَيْ الْخِصَالُ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) وَهُمَا الْمُبْعُضَةُ وَالْمُشْتَرَكَةُ. هـ. فَوَدَّ: (وَتَوْجِيهِ إِطْلَاقِهِ) أَيْ الْخِصَالُ. هـ. فَوَدَّ: (يُرَدُّ إلخ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَتَوْجِيهِ إلخ.

الْوَلِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الصَّدَاقِ عَلَى الْجَدِيدِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهَلْ اعْتِرَافُ وَالِدِهَا بِجَوَازِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهَا قَرِينَةٌ عَلَى رُشْدِهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ رُشْدِهَا وَهُوَ كَوْنُهَا مُصْلِحَةً لِدِينِهَا وَمَالِهَا بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ وَأَقُولُ سَيَاتِي فِي بَابِ التَّنْذِيرِ أَنَّهُ يَصِحُّ نَذْرُ السَّفِيهِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ وَالْمُتَّجِّهِ ثُبُوتِ صَلَاحِ دِينِهَا بِقَوْلِهَا فِي نَحْوِ صَلَاتِهَا لِأَنَّ الشَّارِعَ اتَّصَمَهَا عَلَيْهَا. هـ. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ إلخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ أَثَرَ الْوُجُوبِ بِالْمُخَالَفَةِ لَا الْبُطْلَانِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ.

هـ. فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا) وَاسْتِثْنَاءُ ثَوْبٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ بِهِ مِنْ وَجُوبِ سَرِّ الْعَوْرَةِ أَقُولُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَيَّنَ لِلسَّرِّ بِهِ امْتِنَاعُ بَيْعِهِ وَإِصْدَاقُهُ وَلَا صَحَّاحُ شَرْحِ م ر.

هـ. فَوَدَّ: (بِعْنِي إلخ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ. هـ. فَوَدَّ: (بَلٍ وَتَسْمِيَّةَ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يُتَصَوَّرُ مِلْكُ الْمُتَعَدِّدِ فِيهِمَا لَا يَنْقَسِمُ.



بأن هذا أمر غير متيقن فلا تحسن مراحته ومن ثم استبعده الزر كشي وأن وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرة في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها وذنين على غيرها بناء على ما مر في المتن فعلى مقابلة الأصح يجوز بشروطه السابقة . ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سغره أو نقص أو عز وجوده فإن فقد وله مثل وجب وإلا فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة نعم، يمتنع جعل رقة

• قوله: (بأن هذا) أي احتمال الشطير . • قوله: (استبعده) أي الإطلاق . • قوله: (وأن وجهه) أي البعد .  
• قوله: (وتسمية جوهرة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ولو عقد إلى نعم يمتنع وقوله نعم يرد إلى المتن . • قوله: (وتسمية جوهرة) عطف على قوله تسمية غير متمول . • قوله: (وذنين إلخ) عطفًا على جوهرة . • قوله: (على غيرها) مفهومه أنه يجوز جعل الدين الذي للزوج عليها صداقًا لها اه ع ش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم . • قوله: (على ما مر في المتن) أي في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كزدي . • قوله: (فإن فقد وله مثل إلخ) ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينًا في العقد فلا معنى لفقده إلا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تلف في يده إلخ وإن كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذ التلف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على أن التقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون إلا له مثل إلا أن يتكلف تصوير كونه متقومًا سم أقول يوجه كلام الشارح بأن التقد إما خالص أو مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فإذا فقد فالواجب مثله وأما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد يقال إذا فقد فأتى بقوم ويجب بإمكانه بفرض وجوده أو بكون مراده فقده في المسافة التي يجب تخصيصه منها شرعًا كدون مسافة القصر نظير نحو السلم والغصب اه سيد عمر وأجاب ع ش أيضًا بما نصه أقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلًا إذا كان المسمى فلوسًا وفقدت يجب مثلها نحاسًا وقيمة صنعتها وباختيار الأول لكن بناء على أن الصداق المعين مضمون ضمان يد اه . • قوله: (ولأ فقيمته) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم .

• قوله: (وتسمية جوهرة إلخ) عطف على تسمية غير متمول . • قوله: (فإن فقد وله مثل إلخ) ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينًا في العقد فلا معنى لفقده إلا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وإن كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذ التلف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على أن التقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب أو الفضة لا يكون إلا له مثل إلا أن يتكلف تصوير كونه متقومًا . • قوله: (ولأ فقيمته إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي .

العبد صداقاً لزوجته الحرة بل يتطل النكاح لما بينهما من التضاد كما مرّ وأحد أبوي الصغيرة صداقاً لها وجعل الأب أم ابنه صداقاً لابنه ولا ترد هذه الأربعة عليه لأنه يصح إصداقها في الجملة والمنع هنا العارض هو أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم، يرد على عكسه صحة إصداقها ما لزمها أو قتها من قود مع عدم صحة بيعه.

(وإذا أصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) لأنها مملوكة بعقد معاوضة كالبيع بيد بائعه فيضمنها بمهر المثل كما يأتي إذ ضمان العقد هو.....

• قوله: (لزوجته الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة اه سم. • قوله: (لما بينهما) أي الملك والنكاح. • قوله: (كما مرّ) أي قبيل فصل السيد بإذنه في نكاح إلخ. • قوله: (وجعل الأب إلخ) صورته بأن يتزوج أمة بشروطها وتلد منه ولداً ثم يملكها وولدها فيعتق الولد عليه ثم يريد تزويجه وجعل أمه صداقاً له اه ع ش عبارة الرشيدي كان ولده منه وهي في غير ملكه بنكاح ثم ملكها إذ لو صح لملكها ابنها فتعتق عليه فيمتنع انتقالها للمرأة اه. • قوله: (عليه) أي قول المثن وما صح مبيعاً إلخ فإنه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح جعلها صداقاً بل يتطل النكاح في الصورة الأولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه مغني. • قوله: (نعم يرد إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل اه سم.

• قول (س): (ضمنها) أي وإن عرضها عليها وامتنعت من قبضها نهاية ومغني. • قوله: (لأنها مملوكة) إلى قوله ويجاب في النهاية إلا قوله واغترضا إلى المثن وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى المثن وقوله فلو كانت قيمته إلى وإن اتلفته وقوله يلزم الزوج إلى المثن وقوله والزوائد إلى المثن.

• قوله: (لزوجته الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة. • قوله: (نعم يرد إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل.

• قوله في (س): (وإذا أصدق عينا إلخ) قال الشبكي فرض الكلام في العين وكذا في المحرر والشرح لأن أكثر ظهور أثره فيها وإن كان الخلاف في كون الصداق مضموناً ضمان عقد أو يد لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال وإذا كان الصداق ديناً فإن قلنا بضمان اليد جاز الإعتياض عنه وإن قلنا بضمان العقد فوجهان كالتمن أصحهما الجواز ولا يجعل كالإعتياض عن المسلم فيه ذكره الإمام وغيره وفي التهمة لو أصدق تعليم قرآن أو تعليم صنعة وأراد الإعتياض عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبهاتين المسألتين يتبين لك أن الخلاف في ضمان العقد أو ضمان اليد لا يختص بالعين كما قدمناه انتهى فعلم أنه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها أنه يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الإعتياض في مسألة التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم قبولاً وعدماً وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع ذلك الإغتراض الذي نقله الشارح.



وجوب المقابل الذي وقع العقد عليه. (وفي قول ضمان يدي) كالمستام لبقاء النكاح فيضمن المثل بمثله والمتقوم بقيمته ومن ثم لو تعذرا كقن أو ثوب غير موصوف وجب مهر المثل قطعاً (فعلى الأول ليس لها بيعه) أي المعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه) ويجوز التقابل فيه ولها الاعتياض عما في الذمة كالشئ نعم، تعلیم الصنعة لا يُغتاض عنه كالمسلم فيه كذا نقله عن المتولي وسكتا عليه واعترضا بأن الأوجه خلافه كما لو كان ثمننا (فلو تلف) على الأول كما أفاده التفريع (في يده) بأفة قدر ملكه له قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و(وجب مهر مثل) وإن طالبت بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع كالتلف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كما لو رد المبيع والشئ تلف يجب بدله (وإن ألفت) الزوجة

قوله: (وجوب المقابل إلخ) انظره مع أن مقابل تلك العين هو البضع إلا أن يراد المقابل أو بدله اهـ  
سم. قوله: (لبقاء النكاح) أي لعدم انقضاءه بالتلف اهـ معني. قوله: (لو تعذرا) كان المعنى أن القن أو الثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه وإلا فلو كان في الذمة وصف أولاً فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معيناً مجهولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وإن لم يتلف سم على حجة اهـ ع ش. قوله: (ولا التصرف إلخ) عبارة المغني ولا غير البيع من سائر التصرفات المستتعة ثم اهـ. قوله: (ويجوز التقابل فيه) أي ويجب مهر المثل اهـ ع ش. قوله: (تعليم الصنعة) أي المجهول صداقاً لها وقوله لا يغتاض عنه أي فلا بد من التعليم اهـ ع ش. قوله: (وسكتا عليه) وهو المعتمد اهـ نهاية فلو تنازعا في التسليم فقصية قوله الاتي فلو أضدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم إلخ أن يقال بمثله هنا اهـ ع ش. قوله: (فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي مخترم وتجهيزه أي حيث كان آدمياً مخترمًا اهـ ع ش. قوله: (وإن طالبت إلخ) عبارة المغني تنبيه لو طالبت بالتسليم فامتنع لم يتقبل إلى ضمان اليد كما صححاه وقيل يتقبل اهـ.

قوله: (المقابل الذي إلخ) انظره مع أن مقابل تلك العين هو البضع إلا أن يراد المقابل أو بدله.  
قوله: (ومن ثم لو تعذرا كقن أو ثوب إلخ) عبارة الزركشي محل الخلاف حيث أمكن تقديم الصداق فإن لم يمكن فهو مضمون ضمان عقد قطعاً ذكره في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو أضدقها عبداً أو ثوباً غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعاً وإن وصفها وجب المسمى انتهى فليس ذلك مصوراً بالتلف بل بمعين مجهول أي غير مشاهد وإلا لم تقس التسمية كما هو ظاهر لكن إذا لم يكن مصوراً بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفروض في التأليف. قوله: (ومن ثم لو تعذر إلخ) كان المعنى أن القن أو الثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه وإلا فلو كان في الذمة وصف أولاً فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معيناً مجهولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وإن لم يتلف. قوله: (وسكتا عليه) وهو المعتمد شرح م ر.

وهي رشيده لغير نحو صيال (فقايسة) لحقها عليهما ويترأ الزوج منه نظير ما مر في المبيع .  
 (وإن أتلّفه أجنبي) أهل للضمان (تخيّرث على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كنظيره ثم  
 (لأن فسخ الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الأول وهو يرجع على المثلف (والا)  
 تفسخه (غرمت المثلف) مثله في المثلي وقيمته في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وإن  
 أتلّفه الزوج فكتلّفه) بآفة بناء على الأصح أن إتلاف البائع كذلك فيفسخ الصداق وترجع هي  
 عليه بمهر المثل (وقيل كأجنبي) فتخيّر.

(ولو أصدق عبدين) مثلاً (قتل أحدهما) بآفة أو إتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق  
 (فيه لا في الباقي على المذهب) تفرقاً للصفقة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود  
 عليه (لأن فسخ المهر مثل) على الأول (والا) تفسخه (ف) لها (حصّة) أي قسط قيمة (التالف  
 منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلها ثلث المثل وإن أتلّفته  
 فقايسة لقسطه من الصداق أو أجنبي تخيّرث كما مر.

• قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفية ولعله أنها تضمنت له ويلزم لها مهر المثل  
 ولا تكون قايضة بالإتلاف لأنه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احتراز به عن إتلافه لصياله فلا  
 ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وع ش . • قوله: (عليهما) أي القولين . • قوله: (منه) أي  
 الصداق . • قوله: (أهل للضمان) أما إذا لم يضمن الأجنبي بالإتلاف كحزبي أو مستحق قصاص على  
 الرقيق الذي جعل صداقاً أو نحو ذلك كإتلاف الإمام له لإجراية فكألفه السماوية اه معني .

• قوله (سني): (غرمت المثلف) بكسر اللام نهاية ومعني .  
 • قوله (سني): (انفسخ فيه) أي على القول الأول اه معني . • قوله: (على الأول) ذكره المعني عقب قول  
 المصنف انفسخ فيه وذكره المحلي عقب قول المصنف فحصّة التالف منه عبارته هذا كله على القول  
 الأول وعلى الثاني لا يتفسخ الصداق ولها الخيار فإن فسخت رجعت إلى قيمة العبدتين وإن أجازت في  
 الباقي رجعت إلى قيمة التالف اه . • قوله: (أي قسط قيمة التالف) اختيار القيمة في نحو العبدتين واضح  
 وأما المثلي كقفيزي برّ تلف أحدهما فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه ع ش . • قوله: (فلو  
 كانت قيمته إلخ) ويرجع في القيمة لأرباب الخبرة فإن لم يتفق ذلك إما لفقدهم أو لعدم رؤية أرباب  
 الخبرة له صدق الغارم اه ع ش . • قوله: (وإن أتلّفته) أي الزوجة . • قوله: (أو أجنبي تخيّرث إلخ) فإن  
 فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وإن أجازت طالبت الأجنبي بالبدل اه معني .

• قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفية ولعله أنها تضمنت ببدله له ويلزم لها مهر  
 المثل ولا تكون قايضة بالإتلاف لأنه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احتراز عن إتلافه لصياله فلا  
 ضمان ويلزم الزوج مهر المثل .



(ولو تعيبت قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فإن فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الأول وهو يرجع على الأجنبية المعيب بموجب جنايته (والا) تفسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشتري رضي بالمعيب نعم، إن كان المعيب أجنبياً فلها عليه الأرش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا إن امتنع عن التسليم .  
(والمنافع الفائضة في يد الزوج لا يضمنها وإن طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كما لو اتفق

• قول (سئ): (ولو تعيبت) أي الصداق المعين في يد الزوج اهـ معني . • قول (سئ): (قبل قبضه) أي بعد العقد أو قبله شرح روض اهـ سم وقوله أو قبله فيه نظر ظاهر . • قوله: (بغير فعلها) أي بآفة أو فعل أجنبي أو الزوج سم ومعني قال السيد عمر يتبعني أن يقيد فعلها أخذاً مما مر بكونها رشيده اهـ أي بغير صيال .  
• قوله: (كعمى القن) أي ونسيانه الحرفة محلّي وكقطع يده معني . • قوله: (والزوائد) أي المنقصلة اهـ ع ش عبارة المعني ولو زاد الصداق زيادة متصلة أو منقصلة فهي ملك للزوجة اهـ .  
• قول (سئ): (والمنافع إلخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وإن استوفاهما أو تلف بعد طلبها وامتناعه بخلاف الأولى بأن الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اهـ سم . • قول (سئ): (وإن طلبت إلخ) غاية اهـ ع ش .

• قوله في (سئ): (ولو تعيبت قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد أو قبله انتهى . • قوله: (بغير فعلها) أي بآفة أو فعل أجنبي أو الزوج .

(فرغ) في فتاوى الجلال السيوطي في هذا الباب ما نصه مسألة أضدقها صداقاً مسمى على أنها بكر ثم وطئها وأدعت أنه أزال بكارتها بوطئه واعترف هو أنه وطئها فوجد ما ثبياً فهل تستحق المسمى لحصول الوطء أو مهر مثل ثيب لأنه لم يستمتع إلا بثيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء إلا في مسائل منها إذا تزوجها بشرط البكارة وأدعت أنه أزال بكارتها فالقول قولها لدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر أم لا لأن الواقعة المذكورة فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة ولو قالت كنت بكرًا فافتضني فأنكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينه لدفع كمال المهر وقوله فأنكر صادق بصورتين أن ينكر الوطء بالكلية وأن ينكر الإقتضا الذي هو إزالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوي صورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعلق بالمهر فقط ويحتمل أن يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون القول قولها لكن الأول هو الأشبه الجاري على القواعد وأما قولهم القول قول نافي الوطء إلا في مسائل منها إلخ فهذه عبارة أصحاب الأشباه والنظائر وإنما اقتصروا على الصورة التي فيها نفى الوطء لأنها المقصودة بالاستثناء الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم .

• قوله في (سئ): (والمنافع إلخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وإن استوفاهما أو تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الأولى بأن الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف

ذلك من البائع ونازع فيه جمع كقوله (وكذا) لا يضمن المنافع (التي استولها برؤوب ونحوه على المذهب) بناء على الأصح أن جنايته كالأفة ويُجاب بأن ملكها ضعيف لتطرقه للانفساخ بالتلف فلم يقو على إيجاب شيء على من هو في قوة المالك لترقب عوده إليه قهراً عليهما. (ولها) أي المالكة لأمرها التي لم يَدْخُلْ بها (حبس نفسها) للفرض والقبض إن كانت مفوضة كما سيذكره وإلا فلها الحبس (لتقبض المهر) الذي ملكته بالنكاح (المُعَيَّن و الدَّيْن) (الحال)

• قوله: (ونازع فيه جمع) عبارة النهاية والمغني فقول الزركشي والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع اهـ. • قوله: (فيه) أي في قول المثني وإن طلبت التسليم إلخ أخذاً مما مر عن النهاية والمغني أنفاً لكن قضية جواب الشارح الآتي أنهم قالوا بالضمان مطلقاً. • قوله: (ويجاب) أي عن نزاع الجمع المذكور اهـ سم. • قوله: (بأن ملكها إلخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان الزوائد مطلقاً أيضاً وقد مر خلافه فيحتاج إلى الفرق المار عن شرح الروض. • قوله: (عليهما) أي الزوجين عبارة النهاية والمغني والمحلى وأما على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع بأجرة المثل فحيث لا امتناع لا ضمان على القولين اهـ.

• قول (س): (ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقتها بقولها إذا سلم أي المهر مكنت انتهى اهـ سم. • قوله: (أي المالكة) إلى قوله وقيل نائيهما في المغني إلا قوله ونظر فيه إلى نعم، وقوله: والذي يتجه إلى المثني وإلى قول المثني: ولو بادرت في النهاية إلا قول الزركشي إلى الأذرع. • قول (س): (المُعَيَّن والحال) أي بالعقد اهـ مغني.

المنافع. • قوله: (ويجاب) أي عن نزاع الجمع المذكور. • قوله: (ولها حبس نفسها إلخ) في حاشية شرح المنهج للشيخ عميرة لم يجروا هنا القول بإيجاب البائع إذا كان الثمن حالاً لأن البضع يتلف بالتسليم انتهى.

(فرغ) فهم من الروضة أن لولي الصغيرة أن يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الإشهاد والازتهان قياساً ببيع ما لها بمؤجل الوجوب فإن لم يتأت الإشهاد والازتهان لم يجز إلا أن لا يرغب فيها إلا بدونهما.

(فرغ) لو مكثت ثم جئت فوطئتها وهي مجنونة فهل لها بعد الإفاقة الامتناع فيه قولان أقربهما أن لها الامتناع لأن مجرّد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حالة لم يعتبروها م ر قال في العباب تبعاً لفتاوى القاضي فرغ لو زوج غريب بته بئله ولم يستوف مهرها فله السفر بها إلى وطنه حتى يستوفي انتهى قال في حاشية شرح المنهج وهو في فتاوى القاضي حسين ثم قال في الخادم وقياسه أن المرأة البالغة الغريبة إذا زوجها الحاكم ولم يقبضها الزوج الصداق أن لها أن تسافر إلى بلدها مع محرم وفي صورتين إذا وفي الرجل الصداق فيبني أن يكون أجره الثقل والرجوع على المرأة إلى مكان العقد لأنها سافرت بغير إذن الزوج لغرضها ولا نفقة في مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فرقت إلى الزوج في



سواء أكان بعضه أم كله إجماعاً دفعاً لضرر فوات بضعها بالتسليم وخرج بملكته بالنكاح ما لو زوج أم ولده فعتقت بموته أو أعتقها أو باعها وصححناه في بعض الصور الآتية لأنه ملك للوارث أو المعتق أو البائع لا لها وما لو زوج أمة ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لأنها ملكته لا عن جهة النكاح وبحبس الأمة سيدها المالك للمهر أو وليه والمحجورة وليها ما لم ير المصلحة في التسليم . ونظر فيه الزركشي بأن قياس البيع خلافه ويؤد بأنه لا مصلحة تظهر ثم غالباً بخلافه هنا والأذرعى إذا خشي فوات البضع لنحو فلس ويؤد بأنه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم، بحثه.....

• قوله: (أكان) أي المعتبر أو الحال . • قوله: (إجماعاً) قال رحمته الله: «أول ما يسأل المؤمن عن ذبونه صداق زوجته» وقال «من ظلم زوجته في صداقها لقي الله تعالى يوم القيامة وهو زان» اهـ معني . • قوله: (وخرج بملكته بالنكاح) أي بمجموع ذلك إذ هو مشتمل على قيتين فقوله ما لو زوج أم ولده إلخ مختار قوله ملكته وقوله وما لو زوج أمة ثم أعتقها إلخ مختار قوله بالنكاح اهـ رشيدى . • قوله: (فعتقت بموته أو أعتقها أو باعها) أي بعد استحقاقه لصداقها اهـ معني . • قوله: (لأنه ملك إلخ) أي فليس لها الحبس لأن الصداق ملك للوارث إلخ وكذا لا حبس له إذ لا ملك له فيها اهـ معني . • قوله: (وما لو زوج إلخ) عطف على ما لو زوج أم ولده إلخ . • قوله: (ثم أعتقها) أي بعد استحقاقه لصداقها . • قوله: (ويحبس الأمة إلخ) مختار قوله أي المالكة لأمرها اهـ رشيدى . • قوله: (المالك للمهر) احتراز عن نحو المشتري للمزوجة تزويجاً صحيحاً وهي غير مفوضة فليس له الحبس كما مر قبيل الباب . • قوله: (والمحجورة وليها) عطف على قوله الأمة سيدها .

(فرغ) فهم من الروضة أن لولي الصغيرة أن يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الإشهاد والازتهان قياساً ببيع مالها بمؤجل الوجوب فإن لم يتأت الإشهاد والازتهان لم يجز إلا إن لم يرغب الأزواج فيها إلا بدونهما سم على حجة اهـ ش . • قوله: (ونظر فيه) أي فيما يفهمه قوله ما لم ير المصلحة إلخ . • قوله: (والأذرعى إلخ) عطف على الزركشي عبارة النهاية وتنظير الأذرعى فيما لو خشي فوات البضع لنحو فلس مردود بأنه لا مصلحة حينئذ نعم يتجه بحثه في أن لولي السفينة إلخ . • قوله: (بأنه لا مصلحة إلخ) أي في التسليم فلا حاجة إلى بحثه اهـ ش . • قوله: (نعم بحثه) أي الأذرعى .

منزليها فدخل عليها بإذنها فلا أجره لمدة سكته وإن كانت سفينة أو بالغة فسكتت ودخل عليها بإذن أهلها وهي ساكنة فعليه الأجره لمدة إقامته معها لأنه لا ينسب إلى ساكن قول ولأن عدم المنع أعم من الإذن وكذلك لو استعمل الزوج أواني المرأة وهي ساكنة على جاري العادة تلزمه الأجره انتهى كلام الخادم قال في الروض وفي العباب وإذا قالت سلم المهر لأسلم نفسي فلها النفقة من حينئذ انتهى وتجب نفقتها بقولها إذا سلم أي المهر مكنت انتهى .

أَنَّ لَوْلِي السَّفِيهِةَ مَنَعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَيْثُ لَا مَضْلَحَةَ مُتَجَعَةً وَتَرَدَّدَ فِي مُكَاتَبَةِ كِتَابَةِ صَاحِبَةِهَا وَالَّذِي يُتَجَعُّهُ أَنَّ لِسَيِّدِهَا مَنَعَهَا كَسَائِرَ تَبَرُّعَاتِهَا (لَا الْمُؤَجَّلُ) لِإِرْضَائِهَا بِذِمَّتِهِ (وَلَوْ خَلَّ) الْأَجَلَ (قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا خَبَرَ) لَهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِوُجُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَيْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لِإِرْضَائِهَا بِذِمَّتِهِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِالْحُلُولِ وَنَازِعٍ فِيهِ الْإِسْتَوْيُّ بِمَا رَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ.

(وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ لَفِي قَوْلٍ يُجَبِّرُ هُوَ) لِإِمْكَانِ اسْتِرْدَادِ الصَّدَاقِ دُونَ الْبُضْعِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ الْقَوْلُ هُنَا بِإِجْبَارِهَا وَحَدِّهَا لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا دُونَ الْمَبِيعِ ثُمَّ (وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ لِمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ) لِأَنَّ كُلًّا وَجَبَ لَهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ حَقٌّ فَلَمْ يُجَبِّرْ بِإِيفَاءِ مَا عَلَيْهِ دُونَ مَا

• قَوْلُهُ: (أَنَّ لَوْلِي السَّفِيهِةَ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمُخْجَوْرَةُ وَلِئِذَا تَمَّ رَأْيُ الْأَذْرَعِيِّ فَرَضَ السَّابِقُ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ أَهْ سَمِ أَيُّ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَا تَكَرَّرَ. • قَوْلُهُ: (مَنَعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْخُ رَوْضِ أَهْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (مُتَجَعَةً) خَبَرَ قَوْلَهُ بِحَقِّهِ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَتَرَدَّدَ) أَيُّ الْأَذْرَعِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَجَعُّهُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (مَنَعَهَا) أَيُّ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا.

• قَوْلُ (سَمِ): (قَبْلَ التَّسْلِيمِ) أَيُّ لِنَفْسِهَا لِلزَّوْجِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَرْتَفِعُ) أَيُّ الْوُجُوبُ بِالْحُلُولِ وَهَذَا مَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهْيَةُ. • قَوْلُ (سَمِ): (وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ الْخ) أَيُّ قَالَ الزَّوْجُ لَا أَسْلَمْتُ الْمَهْرَ حَتَّى تُسَلِّمَ نَفْسَكَ وَقَالَتْ هِيَ لَا أَسْلَمْتُهَا حَتَّى تُسَلِّمَ إِلَيَّ الْمَهْرَ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُ (سَمِ): (حَتَّى تُسَلِّمَ الْخ) وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ نَحْوِ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ فَالَّذِي أَقْبَتَ بِهِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَاكَ وَإِلَّا فُسِخَ الصَّدَاقُ وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَيُسَلَّمُ لِعَدْلِ وَتُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَهْ نِهْيَةُ قَالَ ع ش وَقَدْ يُقَالُ تُجَبِّرُ هِيَ لِأَنَّ رِضَائَهَا بِالتَّعْلِيمِ الَّذِي لَا يَخْصُلُ عَادَةً بَعْدَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ كَالتَّاجِيلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ ائْتِهَاءَ الْأَجَلِ مَعْلُومٌ فَتُمْكِنُهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ وَزَمَنُ التَّعْلِيمِ لَا غَايَةَ لَهُ فَهِيَ إِذَا مَكَّنَتْهُ قَدْ يَتَسَاهَلُ فِي التَّعْلِيمِ وَرُبَّمَا فَاتَ التَّعْلِيمُ بِذَلِكَ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ الْجَزْمُ بِمَا قُلْنَا أَهْ ع ش أَيُّ بِأَنَّهَا تُجَبِّرُ.

• قَوْلُ (سَمِ): (فَقِي قَوْلٍ يُجَبِّرُ الْخ) مَحَلُّ هَذَا إِذَا كَانَتْ مُتَهَيِّئَةً لِلِاسْتِمْتَاعِ كَمَا فِي الرِّوَضَةِ لَا كَمَرِيضَةٍ وَمُخْرِمَةٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِهَذَا الْقَوْلِ بَلْ هُوَ مُعْتَبَرٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ حَتَّى لَوْ بَدَلَتْ نَفْسَهَا وَبِهَا مَانِعٌ مِنْ إِخْرَامٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يُجَبِّرْ صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ شَارِحُ الْمُهَذَّبِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْبَيْعِ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّ لَوْلِي السَّفِيهِةَ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمُخْجَوْرَةُ وَلِئِذَا تَمَّ رَأْيُ الْأَذْرَعِيِّ فَرَضَ السَّابِقُ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ فَقَطُّ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ لَوْلِي السَّفِيهِةَ مَنَعَهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْخُ الرِّوَضِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ لِسَيِّدِهَا مَنَعَهَا) وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ بَدَلُ بُضْعِهَا وَلَا حَقٌّ لَهُ فِيهِ.



له (والأظهر أنهما يُجبران فيؤمَر بوضعه عند عَدْلٍ وتؤمَر) هي (بالتمكن فإذا سلّمت) وإن لم يطأها من غير امتناع منها (أعطاها العَدْل) فإن امتنعت استردّ منها لأنّ ذلك هو العَدْل بينهما وليس العَدْل نائِبها ولا كان هو مُجبرٌ وحده ولا نائِبُه ولا كانت هي المُجبرة وحدها بل نائِبُ الشرع لِقَطْعِ الخصومة بينهما وقيل نائِبُهما لقولهم لو أخذ الحاكمُ الدّينَ من المُمتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمّة المأخوذ منه ويُردّ بأنّ هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التمكين بعد قبض العَدْل أو الحاكم استردّه الزوج وقيل نائِبُها واختاره البلقيني كابن الرّفعة لِكُنْه ممنوع من التسليم إليها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التمكين ووجهه البلقيني بتصريح أبي الطّيب بأنّه لو تَلَفَ في يده كان من ضمانها وفيه نظرٌ والذي يُتّجه خلافه وأنّه من ضمانه نظير ما مرّ في عَدْلِ الزّهر وليس هذا كالمُمتنع المذكور

(فَرَع) طَلَبَ الزَّوْجُ مِنَ الْوَلِيِّ تَسْلِيمَ الزَّوْجَةِ فَادْعَى أَنَّهَا مَاتَتْ فَالْمُصَدِّقُ الزَّوْجُ يَمِينُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَيَاةُ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْمَهْرِ حَتَّى يَثْبُتَ مَوْتُهَا بِالْبَيِّنَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ مَوْتُهُ تَجْهِيزُهَا وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ مَوْتُهَا لِأَنَّ مَوْتَهُ التَّجْهِيزُ إِنَّمَا تَجِبُ حَيْثُ تَجِبُ التَّقْفُ وَالْتَقْفُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ وَلَمْ يَحْصُلْ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَسْلِيمٌ سَابِقٌ وَأَمَّا الْإِزْثُ فَهُوَ تَابِعٌ لِثُبُوتِ الْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَسْلِيمٌ مَرَاهِمٌ عَلَى حَجِّهِ ع

فَوَيْ (سُ): (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُمَا يُجْبَرَانِ إِلَى) ظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ فِي الذَّمِّ مَعَ أَنَّهُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْبَيْعِ إِنَّمَا يُجْبَرُ الْبَائِعُ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْبُضْعَ لَا يُمَكِّنُ اسْتِرْدَادَهُ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ مَرَاهِمٌ. فَوَيْ: (وَأِنْ لَمْ يَطْأَهَا إِلَى) أَيِ وَإِنْ تَرَكَ الْوَطْءَ تَرْكًا غَيْرَ نَاشِئٍ مِنْ امْتِنَاعِ إِلَى ع ش. فَوَيْ: (فَإِنْ امْتَنَعَتْ إِلَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ هُمْ بِالْوَطْءِ بَعْدَ أَنْ تَسَلَّمَتِ الْمَهْرَ فَاِمْتَنَعَتْ فَالْوَجْهَ اسْتِرْدَادُهُ م. فَوَيْ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْاسْتِرْدَادَ قَالَ ع ش وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ إِنَّهُ تَغْلِيلٌ لِلْأَظْهَرِ م وَيُصْرِّحُ بِهِ صَنِيعُ الْمُغْنِي. فَوَيْ: (هُوَ الْعَدْلُ إِلَى) أَيِ الْإِنْصَافِ فِي فَضْلِ الْخُصُومَةِ. فَوَيْ: (بِأَنَّ هَذِهِ) أَيِ مَسْأَلَةِ أَخِذِ الْحَاكِمِ الدِّينَ مِنَ الْمُمْتَنِعِ. فَوَيْ: (إِذْ لَوْ امْتَنَعَتْ إِلَى) فِي مُنَافَاتِهِ أَنَّهُ نَائِبُهُمَا نَظَرٌ م. فَوَيْ: (لَكِنَّهُ) أَيِ الْعَدْلِ. فَوَيْ: (فِي يَدِهِ) أَيِ الْعَدْلِ. فَوَيْ: (خِلَافُهُ) أَيِ خِلَافَ مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الطَّيِّبِ وَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ أَيِ التَّالِفِ فِي يَدِ الْعَدْلِ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ الزَّوْجِ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ خِلَافُهُ. فَوَيْ: (وَلَيْسَ هَذَا كَالْمُتَنِعِ إِلَى) أَرَادَ بِهِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَبَيْنَ

فَوَيْ (سُ): (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُمَا يُجْبَرَانِ) ظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ فِي الذَّمِّ مَعَ أَنَّهُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْبَيْعِ إِنَّمَا يُجْبَرُ الْبَائِعُ إِذَا كَانَ الشَّمْنُ فِي الذَّمِّ وَأُجْبِرَا هُنَا مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ فَيُؤَمَرُ بَوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ إِلَى هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ نَحْوَ تَعْلِيمٍ فَهَلْ يُعْرِضُ عَنْهُمَا إِلَى أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى شَيْءٍ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ. فَوَيْ: (فَيُؤَمَرُ بَوَضْعِهِ إِلَى) لَوْ كَانَ الصَّدَاقُ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَإِلَّا فَيَسَخَرُ الصَّدَاقُ وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ شَرْحِ م ر. فَوَيْ: (إِذْ لَوْ امْتَنَعَتْ إِلَى) فِي مُنَافَاتِهِ أَنَّهُ نَائِبُهُمَا نَظَرٌ. فَوَيْ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ إِلَى) كَذَا شَرْحُ م ر.

كما هو ظاهر مما مر (ولو بادرت فمكنت طالبتة) على كل قول لبذلها ما في وسعها . (فإن لم يطل) ما (امتعت حتى يسلمها) المهر لأن القبض هنا إنما هو بالوطء (وإن وطئ) ما مختارة (فلا) تمنع لسقوط حقها بوطئه باختيارها ومن ثم لو أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تمكنه إلا لظننها سلامة ما قبضته فخرج معينا من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحث الأذرعى أن تمكن نحو الرثقاء من الاستمتاع كتمكين السليمة من الوطء فلها الامتناع.....

المتنوع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائيهما لقولهم إلخ اه رشيدى . قوله: (مما مر) أي في قوله ويرد بأن هذه إلخ .

قوله (سئ): (ولو بادرت فمكنت طالبتة) ولها حبيذ أن تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كظهيره في البيع مغني وروض . قوله: (على كل قول) إلى قوله قيل أهمل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها .

قوله (سئ): (امتعت) أي جاز لها الامتناع من تمكينه اه مغني . قوله: (هنا) أي في النكاح . قوله: (بالوطء) أي لا بمجرد التسليم . قوله: (وإن وطئها إلخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه مغني . قوله: (فلا تمنع) أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه . قوله: (حقها) أي حق حبس نفسها . قوله: (أو كانت غير مكلفة إلخ) شامل لما لو مكنته ثم جئت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لا تعتبر م ر اه سم . قوله: (ولم يكن الولي سلمها إلخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهائية .

قوله: (لمصلحتها) بخلاف ما لو سلمها لغير مصلحة بل المخجور عليها بالسفاه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فينبغي كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وإن وطئت اه مغني وتقدم عن سم مثله . قوله: (ويؤخذ منه) أي من قوله ومن ثم لو أكرهها إلخ . قوله: (ويحث الأذرعى أن تمكن إلخ) جزم به المغني . قوله: (نحو الرثقاء) كالقرناء والتحيمة الخائفة من الإفشاء .

قوله في (سئ): (ولو بادرت فمكنت طالبتة) قال في الروض وبالتسليم أي بتسليم نفسها له لها قبض الصداق المعين بغير إذنه انتهى . قوله: (أو كانت غير مكلفة حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جئت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أحد احتمالين وهو الأقرب لأن مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها م ر . قوله: (ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها) كان لها الامتناع وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لا رجوع لها وإن كملت كما لو ترك الولي الشفعة ليس للمخجور عليه بعد كماله الأخذ بها مردود والفرق بينه وبين الشفعة لائح إذ هذا تفويت حاصل وما فيها تفويت معدوم وقد تبين أن التسليم وقع على خلاف المصلحة فزح م ر .



قبله لا بعده (ولو باذَرَ فسلمَ فلتَمَكَّنْ) هـ وجوبًا إذا طلب لأنه فعل ما عليه (فإن منَعته) . ولو (بلا عذر استردَّ إن قلنا إنه يُجَبَّر) والأصح لا فيكون مُتَبَرِّعًا بالتسليم فلا يستردُّ قيل أهمل محلَّ التسليم وهو منزل الزوج ويُردُّ بأن هذا معلوم من كلامه في التفقات على أن قوله وهو إلى آخره للأغلب إذ لو رضي بمحلها أو محل نحو أيها كان كذلك والكلام هنا فيمن عَقَدَ عليها وهي ببلد العقد كالزوج فمؤنة وصولها للمنزل الذي يُريدُه الزوج من تلك البلد عليها. (ولو استمهلث) هي أو وليها (لتطيف ونحوه).....

• قوله: (قبله إلخ) أي الاستمتاع منها مُختارة. • قوله: (ولو بلا عذر) قد يُقال اللاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان يتبني للمصنف إسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالأولى سم على حجة اهـ ع ش.

• قوله (سُي): (استردَّ إن قلنا إنه يُجَبَّر) أي على التسليم أولاً لأنه لم يتبرع اهـ معني. • قوله: (لا) أي لا يُجَبَّر على التسليم أولاً. • قوله: (فيكون مُتَبَرِّعًا إلخ) يؤخذ منه لو ظنَّ وجوب التسليم كان له الاسترداد اهـ سم وقد مرَّ ما يؤيده قبيل الباب في شرح وللزوج صحتها. • قوله: (بأن هذا) أي محلَّ التسليم. • قوله: (فيمن إلخ) أي زوجة وقوله عَقَدَ بيناء المفعول. • قوله: (كالزوج) وقوله وهي ضَبَب الشارح عليهما اهـ سم. • قوله: (ومن تلك البلد) وسَيَاتِي ما إذا كانت بغير بلد العقد.

(فرغ): لو تزوج امرأة فزُفَّت إلى الزوج في منزلها فدَخَلَ عليها بإذنها فلا أجره لِمُدَّة سَكَنِهِ وإن كانت سفينة أو بالغة فسَكَنَتْ ودَخَلَ عليها بإذن أهلها وهي ساكنة فعليه الأجره لِمُدَّة إقامته معها لأنه لا يُنسب إلى ساكن قول ولأن عدم المنع أعم من الإذن وكذلك لو استعمل الزوج أواني المرأة وهي ساكنة على جاري العادة تلزمه الأجره اهـ كلام الخادم اهـ سم وبقي ما لو كان المنزل لأهل الزوجة وأذنوا له في الدخول ولم يتعرضوا لأجره ولا لِعَدَمِها وقياس ما ذُكِرَ في الزوجة عدم وجوب الأجره لِلْعَلَّةِ المذكورة اهـ ع ش. • قوله: (هي أو وليها) إلى قوله لِلخَبَرِ في المعني وإلى قوله وفيه نظر في النهاية.

• قوله: (ولو بلا عذر) قد يُقال اللاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان يتبني للمصنف إسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالأولى فليُتأمل. • قوله: (فيكون مُتَبَرِّعًا) يؤخذ منه أنه لو ظنَّ وجوب التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوائد مهمة تتعلق بالتسليم. • قوله: (كالزوج وقوله قبله وهي) ضَبَب عليهما. • قوله: (من تلك البلد) وسَيَاتِي ما إذا كانت بغير بلد العقد.

(فرغ) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى أنها ماتت فالمصدق الزوج يمينه لأن الأصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موثها بالبينه ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وإن ثبت بالبينه موثها لأن مؤنة التجهيز إنما تجب حيث تجب الثقة والثقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لأن الفرض أنه لم يثبت تسليم سابق وأما الإزث فهو تابع لإثبات الموت وإن لم يحصل تسليم م ر.

كإزالة وسخ (أفهلث) وجوباً وإن قبضت المهر للخبر الموثق عليه «لا تطرقوا النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة» قال المتولي فإذا منع الزوج الغائب أن يطرقها مغافصةً فهذا أولى وفيه نظر لأن الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب ذاك مطلقاً وجوبه هنا إذا طلبت أن النفس تنفر من مفاجأتها ما تكرهه أول الأمر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) أي زمناً (تراه قاض) من نحو يوم أو يومين . (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لأن غرض نحو التنظيف ينتهي غالباً (لا) لإجهاز ويسمي وكذا تزويج كما هو ظاهر ولا (لينقطع حيض) ونفاس لإمكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنيها ومن ثم لو لم يبق منه إلا دون ثلاث أمهلته على ما في التيممة ولو خشيت أنه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فإن علمت أن امتناعها لا يفيد وقضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يتعد أن لها بل عليها الامتناع

• قوله: (كإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر إبط اه معني . • قوله: (وتستجد المغيبة) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالثنية المخففة التي غاب عنها زوجها وفعلها أغاب رشيدى وع ش .  
• قوله: (مغافصة) أي مفاجأة . • قوله: (ندب ذاك) أي عدم التطرق ليلاً مغافصة مطلقاً أي طلبت أم لا .  
• قوله: (أول الأمر) متعلق بالمفاجأة وقوله بعد معرفته أي ما تكرهه متعلق بضمير منه الراجع للمفاجأة . • قوله: (ونفاس) إلى المثني في المعني إلا قوله بل عليها . • قوله: (ونفاس) أي وصوم وإحرام اه نهاية . • قوله: (لم يبق منه) أي من زمنيها . • قوله: (أمهلته إلخ) خلافاً للنهاية . • قوله: (على ما في التيممة) عبارة المعني كما قاله في التيممة اه . • قوله: (على ما في التيممة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التيممة .

(فرغ): قد تدل قوة الكلام أنه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وأنه إذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه أنها إذا سلمت نفسها فإن عصى ووطئ استقر المهر والآن قلها حبس نفسها كما لو سلمت غير الحائض نفسها فإن لها حبس نفسها قبل وطئه بل أولى وليس لها أغني الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعاً والممتنع شرعاً كالممتنع جسماً ر اه سم . • قوله: (ولو خشيت) أي الزوجة الحائض أو النساء يطؤها أي قبل التواء . • قوله: (وعليها الامتناع) أي من الوطء وقوله بل عليها الامتناع أي من التسليم .

• قوله: (على ما في التيممة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التيممة .

(فرغ): قد تدل قوة الكلام على أنه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وأنها إذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه أنها إذا سلمت نفسها فإن عصى ووطئ استقر المهر والآن قلها حبس نفسها كما لو سلمت غير الحائض نفسها فإن لها حبس نفسها قبل وطئه بل أولى وليس لها أغني الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين وذلك



حينئذ. (ولا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً) لا تَحْتَمِلُ الْجَمَاعَ وَلَوْ لِيَقَّةَ قَالَ لَا أَقْرُبُهَا (وَلَا مَرِيضَةً) وَهَزِيلَةً بِهِزَالٍ عَارِضٍ لَا يُطَبِّقَانِ الْوِطْءَ أَيُّ يُكْرَهُ لِلْوَلِيِّ وَالْأَخِيرَتَيْنِ ذَلِكَ (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطْءٍ) إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْغُرُوفِ وَلَمْ يُتَعَارَفْ تَسْلِيمٌ هَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّ فَرْطَ الشَّهْوَةِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْوِطْءِ الْمُضِرِّ وَبِحُرْمِ وَطْئِهَا مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ وَيَرْجِعُ فِيهِ لِشَهَادَةِ نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ نَعَمْ، لَوْ طَلَبَ ثِقَةً تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ فِيهِ وَجْهَانِ.....

• قَوْلُهُ: (لَا تَحْتَمِلُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ طَلَبَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَا أَقْرُبُهَا) أَيُّ لَا أَطْوَها.  
• قَوْلُهُ: (لَا يُطَبِّقَانِ الْوِطْءَ) وَمَنْ أَفْضَى امْرَأَةً بِوِطْءٍ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ حَتَّى تَبْرَأَ فَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْبُرْءَ وَانْكَرَتْ أَوْ قَالَ وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ الْوِطْءَ وَانْكَرَ الزَّوْجُ عَرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ فِيهِمَا أَوْ رَجُلَيْنِ مَحْرَمَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ أَوْ مَمْسُوحَيْنِ وَلَوْ ادَّعَتْ التَّحِيْفَةَ بَقَاءِ أَلَمٍ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَانْكَرَ الزَّوْجُ صُدِّقَتْ بِمِثْلِهَا لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا اهْمُغْنَى وَفِي سَمْعِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ التَّحِيْفَةُ الْخ.  
• قَوْلُهُ: (لَا يُطَبِّقَانِ) الظَّاهِرُ الثَّانِي وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْهَا الزَّوْجُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخِ اهْمُغْنَى ش. • قَوْلُهُ: (وَالْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا الْمَرِيضَةُ وَالْهَزِيلَةُ ذَلِكَ أَيُّ التَّسْلِيمِ.  
• قَوْلُهُ (سَي): (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطْءٍ) أَيُّ وَلَا تَفْقَهُ لَهُمَا لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَهُمَا مَنْ اسْتَمَهَلَتْ لِنَحْوِ التَّنْظِيفِ وَكُلُّ مَنْ عُدِرَتْ فِي عَدَمِ التَّمَكُّنِ اهْمُغْنَى ش. • قَوْلُهُ: (مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ) لِصِغَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ هُزَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَرْجِعُ فِيهِ) أَيُّ فِي تَحْمِيلِ الْوِطْءِ. • قَوْلُهُ: (نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ) أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ الرَّجُلَيْنِ الْمَحْرَمَيْنِ وَالْمَمْسُوحَيْنِ فِي الصَّغِيرَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنَى وَالرِّوَضِ وَشَرْحِهِ.  
• قَوْلُهُ: (تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ) أَيُّ وَقَالَ لَا أَطْوَها مُغْنَى وَسَم.

لِنَقْصِ هَذَا التَّسْلِيمِ لَامْتِنَاعِ الْوِطْءِ شَرْعًا وَالْمُتَمَتِّعِ شَرْعًا كَالْمُتَمَتِّعِ حِسًا وَيُقَارِقُ الرِّتْقَاءَ وَالْقِرْنَاءَ حَيْثُ اعْتَدُ بِتَسْلِيمِهَا نَفْسُهَا حَتَّى إِذَا اسْتَمْتَعَ بِهِمَا بِغَيْرِ الْوِطْءِ كَانَ كَاسْتِمْتَاعِهِ بِالْوِطْءِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ بِأَنْ زَوَالَ الْحَيْضِ مُتَنَظَّرٌ بِخِلَافِ الرِّتْقِ وَالْقِرْنِ م. ر. • قَوْلُهُ: (لَا يُطَبِّقَانِ الْوِطْءَ) قَالَ فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَمَنْ أَفْضَى امْرَأَتَهُ بِالْوِطْءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ حَتَّى تَبْرَأَ الْبُرْءَ الَّذِي لَوْ عَادَ لَمْ يَخْدِشْهَا وَلَوْ ادَّعَتْ عَدَمَ الْبُرْءِ كَانَ قَالَتْ لَمْ يَنْدَمِلِ الْجُرْحُ فَانْكَرَ هُوَ أَوْ قَالَ وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ الْوِطْءَ فَانْكَرَ الزَّوْجُ عَرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ فِيهِمَا أَوْ رَجُلَيْنِ مَحْرَمَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ وَكَالْمَحْرَمَيْنِ الْمَمْسُوحَيْنِ انْتَهَى وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ التَّخْيِيرُ فِي الصَّغِيرَةِ بَيْنَ النُّسْوَةِ وَالرَّجُلَيْنِ الْمَحْرَمَيْنِ بِأَنْ قِيَاسَ الْمُدَاوَاةِ امْتِنَاعُ الْمَحْرَمَيْنِ مَعَ وَجُودِ النُّسْوَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ الْمُدَاوَاةُ تَحْتَاجُ مِنْ تَكَرُّرِ النَّظَرِ وَغَيْرِهِ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا فَكَانَ مَا هُنَا أَخْفَ ثُمَّ قَدْ يُشْكَلُ التَّقْيِيدُ بِالْمَحْرَمَيْنِ بِأَنْ النَّظَرَ لِلْأَجَانِبِ جَائِزٌ لِنَحْوِ حَاجَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّنا وَالْوِلَادَةِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ التَّرَوُّفِ عَلَى فَقْدِ الْغَيْرِ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخِ) لَوْ طَلَبَ مَنْ أَفْضَاهَا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَهَلْ يَجْرِي فِيهَا هَذَا الْخِلَافُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ. • قَوْلُهُ: (تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ) أَيُّ وَقَالَ لَا أَقْرُبُهَا.

رجح ابن المقرئ الوجوب والزركشي عدمه ولو قيل إن دلت قرينة حاله على قوة شبقه لم يجب ولا وجب لم يتعد وتسلم له نحيفة لا بمرض عارض وإن لم تحتل الجماع إذ لا غاية تنتظر وتمكنه مما عدا وطء لا منه إن خشيت إفضاءها وله الامتناع من تسليم صغيرة لا مريضة.

(فرع): العبرة فيما إذا غابت الزوجة عن محل العقد بمحلّه فلو تزوج امرأة في الكوفة ببغداد لزمها المؤنة لنفسها وطريقها ونحو محرم معها من الكوفة إلى بغداد لا إلى الموصل لو خرج إليه كذا أطلقوه وإنما يتجه اعتبار محل العقد إن كان الزوج به أما لو عقد له وكيله ببلد ليس هو بها فالعبرة ببلد الزوج فيما يظهر لأنه المتسلم لا العقد لأنها لم تخاطب بالإتيان إليه أصلاً وإنما خوطبت بالإتيان للزوج ابتداءً فاعتبر محلّه حالة العقد دون محل وكيله وظاهر كلامهم أنه لا فرق في اعتبار محل العقد بين علمها ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لأنها في حالة العلم موطنه نفسها على الذهاب إليه بخلافها مع عدمه لم يتعد وقياس ما مر أن بلد العقد لو لم

• قوله: (رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته النهاية وقوله والزركشي اعتمدته المغني. • قوله: (لم يجب) أي التسليم. • قوله: (وتسلم له نحيفة إلخ) ويجب عليها نفقتها اه مغني وفي سم عن الرّوض مثله. • قوله: (لا منه) أي الوطء. • قوله: (إن خشيت إفضاءها) أي أو ما لا يحتل عادة من المشقة سم ورشيدني وع ش. • قوله: (وله الامتناع من تسليم صغيرة) وإذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالنقعة وإن سلمه عالماً بحالها أو جاهلاً ففي استرداده وجهان أو جهتهما عدم الاسترداد مغني وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد بما إذا لم يظن وجوب التسليم. • قوله: (وله الامتناع) أي للزوج. • قوله: (لا مريضة) أي ولا نحيفة أي بلا مرض ويجب عليه نفقتها اه مغني. • قوله: (بمحلّه) خبر العبرة إلخ والضمير للعقد. • قوله: (لو خرج) أي الزوج من بغداد بعد العقد إليه أي الموصل. • قوله: (إن كان الزوج) أي حين العقد به أي بمحل العقد. • قوله: (لا العقد) عطف على الزوج اه سم أي لا بمحل العقد. • قوله: (بالإتيان إليه) أي محل العقد. • قوله: (ولو فصل) أي بين العلم والجهل ببلد الزوج. • قوله: (وقياس ما مر) أي في البيع. • قوله: (أن بلد العقد) أي أو الزوج.

• قوله: (رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته م ر. • قوله: (وتسلم له نحيفة لا بمرض عارض إلخ) قال في الرّوض وتجب نفقة النحيفة بالتسليم انتهى قال في شرحه والتّصريح بهذا من زيادته والذي في الأصل لو كانت نحيفة بالجبلة فليس لها الامتناع لهذا العذر لأنه غير متوقع الزوال كالرتقاء انتهى. • قوله: (إن خشيت إفضاءها) يتبعني أو ما لا تحتل من المشقة. • قوله: (وله الامتناع من تسليم صغيرة إلخ) قال في الرّوض وشرجه فلو سلمت له صغيرة لا توطأ لم يلزمه تسليم المهر كالنقعة وإن سلمه عالماً بحالها أو جاهلاً ففي استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج إلى تسليمه ذكره الأصل وقضيته تزجيح عدم استرداده انتهى. • قوله: (لا العقد) عطف على الزوج.



بصلح للتسليم اغتبر أقرب محل صالح إليه.

(ويستقر المهر بوطء) وإنما يحصل بتغيب الحشفة أو قدرها من فاقدها وإن لم تزل البكارة كما اقتضاه إطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين العوراء وغيرها بأن القصد به التنفير عن إيقاع الثلاث فإذا انضم إليه هذا كان أشد في التنفير (وإن حرم كوطء) دبر أو نحو (حائض) كما دلت النصوص القرآنية لا باستمتاع وإدخال ماء وإزالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الأمن من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (وبموت أحدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لإجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت أمة نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصداق لأن السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجه والأصح أنه لا يسقط فإن قبضته فازت به ولا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظراً لكونها ملكته لأن الممتنع ابتداءً لإيجاب للسيد على قته لا دوائمه لأنه أقوى وقد لا يجب بالكلية كأن اعتق مريض أمة لا يملك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة عتقها فإنه يستقر النكاح ولا مهر للدور إذ لو وجب رقب بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلوة في الجديد)

• قول (س): (ويستقر المهر إلخ) سواء أوجب بينكاح أم فرض كما في المفروضة اهـ نهاية زاد المغني والقول قول الزوج في الوطء يمينه اهـ عبارة ع ش ويصدق الزوج في نفيه الوطء اهـ. • قوله: (وإنما يحصل إلخ) أي الوطء. • قوله: (وإنما يحصل) إلى الفضل في النهاية والمغني إلا قوله وفارق إلى المثني. • قوله: (وإن لم تزل البكارة إلخ) غاية للمثني أو الشرح. • قوله: (وإن لم تزل البكارة) أي ولم يتشتر الذكراً ع ش. • قوله: (من عدم الفرق إلخ) أي في اشتراط زوال البكارة. • قوله: (إليه) أي الوطء هذا أي زوال البكارة. • قوله: (لا بالاستمتاع) أي في غير نحو الرقاة كما مر. • قوله: (وإزالة بكارة بلا آلة) أي فإن طلقها بعد وجب لها الشطر دون أرش البكارة فإن فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أرش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اهـ ع ش. • قوله: (والمراد إلخ) عبارة المغني فإن قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لأن المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقيد أوجب بأن المراد إلخ وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن بشرط في تقرير المسمى بالوطء أن لا يحصل انقضاء النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اهـ. • قوله: (بنحو طلاق إلخ) نشر غير مرتب. • قوله: (فيما لو قتلت أمة نفسها إلخ) أي أو قتلت الأمة أو الحرة زوجها قبل الدخول اهـ مغني. • قوله: (لا دوائمه) أي الإيجاب. • قوله: (رقب بعضها) أي

• قوله في (س): (بوطء) أي وإن لم يحصل به التحليل كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ويؤيده الإكتفاء بالوطء في اللبر م ر. • قوله: (رقب بعضها) أي لأن وجوبه يثبت ديتاً يرقب بعضها.

لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٧] والآية والمسمى الجماع وما رَوَى أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ قَضَوْا بِهِ بِالْخُلُوةِ مُنْقَطِعٌ وَلَا يَسْتَقِرُّ بِهَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ إِجْمَاعًا.

### فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

(نَكَحَهَا) بِمَا لَا يَمْلِكُهُ كَأَنَّ نَكَحَهَا (بِخَمْرِ أَوْ خُرٍّ أَوْ مَغْصُوبٍ) صَرَحَ بِوَضْعِهِ بِمَا ذَكَرَ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَطْ وَقَدْ عَلِمَهُ أَوْ جَهِلَهُ (وَجَبَّ مَهْرٌ مِثْلُ) لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ وَبَقَاءِ النِّكَاحِ هَذَا فِي أَنْكِحْتَنَا أَمَّا أَنْكِحَهُ الْكُفَّارِ فَقَدْ مَرَّ حُكْمُهَا (وَفِي قَوْلِ قِيَمَتِهِ) أَيِ بَدَلِهِ بِتَقْدِيرِ الْحُرِّ قِنًا وَالْمَغْصُوبِ مَمْلُوكًا وَالْخَمْرِ خَلًّا أَوْ عَصِيرًا أَوْ قِيَمَتُهُ عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً عَلَى تَنَاقُضٍ فِي ذَلِكَ مَرَّ مَا فِيهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَهُ بِمُقْتَضَى قَضَاهُ دُونَ قِيَمَةِ الْبُضْعِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِقَضَائِهِ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ مَعَ سُهُولَةِ الرُّجُوعِ لِلْبَدَلِ الشَّرْعِيِّ لِلْبُضْعِ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَوْ سُمِّيَ نَحْوَ دَمٍ

لِأَنَّ وَجُوبَهُ يُثَبِّتُ دَيْتًا يَرِقُّ بِهِ بَعْضُهَا اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى إلخ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ زِيَادَةِ مَفْهُومٍ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ دَلَالََةَ الْآيَةِ بِمَنْطَوِقِهَا وَلِذَا حَذَفَ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ لَفْظَ مَفْهُومٍ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْتَقِرُّ بِهَا) أَيِ الْخُلُوةِ اهـ ع ش.

### فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

٥ قَوْلُهُ: (فِي بَيَانٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا التَّسْمِيَةُ فِي النِّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيِ أَوْ بغيرِهِ كَعَصِيرٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ مَمْلُوكٍ لَهُ اهـ ع ش زَادَ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَعَ الْوَصْفِ كَأَصْدَقْتُكَ هَذَا الْحُرُّ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ قَطْعًا كَمَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَطْ) كَأَصْدَقْتُكَ هَذَا. ٥ قَوْلُهُ: (فَقَدْ مَرَّ حُكْمُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَكُلَّمَا اعْتَمَدُوا صِحَّةَ إِصْدَاقِهِ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ كَمَا مَرَّ اهـ.

٥ قَوْلُ (سَمِ): (قِيَمَتُهُ) أَيِ قِيَمَةُ مَا ذَكَرَ اهـ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (أَيِ بَدَلُهُ) أَيِ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةُ اهـ سَم زَادَ الْمُغْنِي فَلَوْ عَبَّرَ بِالْبَدَلِ لَكَانَ أَوْلَى اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالْمَغْصُوبِ مَمْلُوكًا) قَدْ يُقَالُ مَا الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّ لَهُ قِيَمَةً فِي نَفْسِهِ اهـ رَشِيدِي زَادَ السَّيِّدُ عُمَرَ وَلَمْ يَتَّعَرَّضِ الشَّارِحُ أَيِ الْمَحَلِّي لِتَقْدِيرِ الْمَغْصُوبِ مَمْلُوكًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعَزِيزِيِّ قَالَ وَلَا يَخْتَاجُ هُنَا أَيِ فِي الْمَغْصُوبِ إِلَى تَقْدِيرِ تَبْدِيلِ الصُّفَةِ وَالْخِلْقَةِ انْتَهَى اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ قِيَمَتُهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى بَدَلِهِ إلخ اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيِ الْخَمْرِ اهـ رَشِيدِي وَهَذَا التَّفْسِيرُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ النِّهَايَةَ وَبَعْضُ نُسَخِ الشَّارِحِ مِنْ عَدَمِ قِيَمَتِهِ وَأَمَّا عَلَى ثُبُوتِهِ كَمَا فِي أَكْثَرِ نُسَخِ الشَّارِحِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْخَمْرُ وَالْحُرُّ وَالْمَغْصُوبُ. ٥ قَوْلُهُ: (مَرَّ إلخ) أَيِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ فِي الْبَيْعِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ وَجُوبُ الْبَدَلِ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَيِ مَا لَا يَمْلِكُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ) الْأَنْسَبُ مَا لَا يَمْلِكُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (نَحْوَ دَمٍ) أَيِ بِمَا لَا يَقْضَدُ كَالْحَشَرَاتِ اهـ مُغْنِي.

### (فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد)

٥ قَوْلُهُ: (أَيِ بَدَلُهُ) أَيِ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ قِيَمَتُهُ) عَطَفَ عَلَى بَدَلِهِ.



فكذلك وكان الفرق بينه وبين الخلع أن العقد أقوى من الحل فقوي هنا على إيجاب مهر وأيضاً التسمية هنا غير شرط لإيجاب مهر المثل لانعقاد به عند الشكوت عن مهر وثم التسمية شرط لإيجاب المسمى أو مهر المثل . وغاية ذكر الدم أنه كالشكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لإثم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض يرد بأن التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم متضمناً لذلك (أو بمملوك ومغصوب بطل فيه وضخ في المملوك في الأظهر) تفريقاً للصفقة وبه يعلم أنه لا بد من شروطها السابقة ثم وإلا كأن قدم الباطل بطلت التسمية ووجب مهر المثل (ويختار) إن جهلت لأن المسمى كله لم يسلم لها (فإن فسخت فمهر مثل) يجب لها (وفي قوله قيمتهما) أي بذلها (وإن أجازت فلها مع المملوك حصّة المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملاً بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها

• قوله: (فكذلك) أي وجب مهر المثل اه كزدي . • قوله: (وكان الفرق بينه وبين الخلع) أي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيًا اه سم . • قوله: (أن العقد) أي كالنكاح وقوله من الحل أي كالخلع . • قوله: (فقوي هنا) أي النكاح عند تسمية نحو دم . • قوله: (التسمية هنا) أي في النكاح . • قوله: (به) أي بمهر المثل . • قوله: (وثم) أي في الخلع . • قوله: (فيهما) أي النكاح والخلع . • قوله: (منها) أي الزوجة . • قوله: (لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية .

• قول (س): (ومغصوب) وكالمغصوب كل ما ليس مملوكًا للزوج كأن نكح بمملوك وخمر أو خمر أو مغصوب لكن مر في البيع أن شرط التوزيع أن يكون معلوماً وإلا بطل قطعاً وأن يكون مقصوداً وإلا فيتعقد البيع بالمملوك وخده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الأول مهر المثل ولا شيء بدّل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فيأتي مثل الخ أقول قول الشرح كالتهاية ولو سمي نحو دم الخ كالصريح في خلاف ذلك فليراجع ثم رأيت قال الحلبي بعد ذكر ما يوافق كلام ع ش ما نصه وقد يتمسك بإطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بأن النكاح أوسع في الجملة لأنه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره اه . • قوله: (تفريقاً للصفقة) إلى قول المتن ولو نكح في المغني وإلى قول المتن ولو شرط في النهاية إلا قوله وزعم الصحة إلى المتن . • قوله: (من شروطها) الأولى التذكير .

• قول (س): (حصّة المغصوب) ولو كان بدّل المغصوب خمرًا مثلاً وأجازت فلها مع المملوك حصّة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقديرها خلاً أو عصيراً أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم .

• قوله: (وكان الفرق بينه وبين الخلع) أي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيًا . • قوله في (س): (وإن أجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدّل المغصوب خمرًا مثلاً وأجازت فلها مع المملوك حصّة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقديرها خلاً أو عصيراً أو عند من يرى لها قيمة

نصف مهر المثل بدلاً عن المنصوب (وفي قول تقنع به) أي المملوك ولا شيء لها معه.  
(ولو قال زوجتك بنتي وبغتك ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضاً أو وكيل عنها فيه (صح  
النكاح) لأنه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الأظهر) كما قدمه في تفريق  
الصفقة وأعادته هنا على وجه آيين فلا تكرار وخرج بثوبها ثوبي فإن المهر يفسد كبيع عباين  
اثنين بثمان واحد (ويوزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف  
العبد ثماناً ونصفه صداقاً فيرجع إليه بطلاق قبل وطء ربه ويفسخ نصفه هذا إن كان ما خص  
مهر المثل يساويه فإن نقص عنه وجب مهر المثل قطعاً.

(ولو نكح) بألف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب مهر المثل لا ما يقابل المؤجل لتعذر  
التوزيع مع الجهل بالأجل أو (بألف) مثلاً (على) أو بشرط (أن لأبيها) أو غيره خلافاً لمن وهم  
فيه ألف من الصداق أو غيره (أو) على أو بشرط (أن يغطيه) أو غيره بالتحنية (ألفاً) كذلك

قوله: (وهو ولي مالها إلخ) خرج به ما لو انتقيا والقياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اهـ ع ش.  
قوله: (فيه) أي في بيع مالها. قوله: (كما قدمه في تفريق الصفقة) عبارة المغني فإن قيل إن هذه  
المسألة مرث في آخر باب المناهي فهي مكررة أجيب بأنها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهي إفادة  
تصوير جمع الصفقة بيعاً ونكاحاً اهـ. قوله: (فإن المهر) أي والبيع انتهى سم.  
قوله (سبي): (يوزع العبد) أي قيمته انتهى مغني. قوله: (هذا) أي قول المصنف وكذا المهر إلخ وقوله  
فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اهـ مغني. قوله: (يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه  
لكان أنسب اهـ سيد عمر. قوله: (فإن نقص عنه إلخ) أي كما إنه إذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن  
المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن أي الرشيدة في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص فيهما كما هو ظاهر  
سم وسيد عمر وع ش. قوله: (وجب إلخ) لفساد التسمية حيث يثب بالنسبة للمهر اهـ سم. قوله: (بعضها  
مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بألف نصفها حال ونصفها مؤجل يجل بموت أو فراق فيجب مهر  
المثل م ر اهـ سم. قوله: (فسد) أي المسمى وقوله ووجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الأب  
بما دفعه لأنه تبرع منه اهـ ع ش ويتبعني أن محله أخذاً من التعليل إذا لم يعتد الزوج وجوب الدفع إلى  
الأب. قوله: (بالتحنية) يأتي مختزؤه. قوله: (كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وع ش.

على ما تقدم كما هو ظاهر. قوله: (فإن المهر) أي والبيع. قوله: (يساويه) أي يساوي مهر المثل.  
قوله: (وجب) أي لفساد التسمية حيث يثب بالنسبة للمهر. قوله: (وجب مهر المثل قطعاً) أي كما أنه إذا  
نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص  
فيهما كما هو ظاهر. قوله: (بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بألف نصفها حال ونصفها  
مؤجل يجل بموت أو فراق فيجب مهر المثل م ر. قوله: (بالتحنية) يأتي مختزؤه. قوله: (كذلك) أي  
من الصداق أو غيره.



وَأُلْحِقْتُ هَذِهِ بِمَا قَبْلَهَا لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ أَيْضًا وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ بَعَثُكَ هَذَا عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي عَشْرَةَ وَتَكُونُ هِيَ الثُّنَى وَزَعَمُ الصُّحَّةِ لَاحِقٌ لِأَنَّ يُرِيدَ أَنْ يُعْطِيَهُ الْفَأُ مِنَ الصَّدَاقِ لَهَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَتَبَادَرُ مِنْ شَرْطِ الْإِعْطَاءِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا نَظَرَ لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ بَلْ إِنْ فُرِضَ إِرَادَتُهُمَا لَهُ لَمْ يَصَحَّ الصَّدَاقُ أَيْضًا لِأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْلِيمَ لِغَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ . وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مُفْسِدٌ (فَالْمَذْهَبُ فِسَادُ الصَّدَاقِ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ) فِيهِمَا لِأَنَّ الْأَلْفَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمَهْرِ فَهُوَ شَرْطٌ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ وَلَا فَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ مَا التَّزَمَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَفَسَدَ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَهَا بِالْفِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهَا الْفَأُ صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ وَهُوَ مُخْتَلَمٌ أَمَّا بِالْفُوقِيَّةِ فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا لِأَيِّهَا وَهُوَ لَا يُفْسِدُ الصَّدَاقَ كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ فِي نَحْوِ أَنْكَحْتُكَهَا بِشَرْطِ أَنْ تُعْطِيَنِي هِيَ كَذَا شَرْطٌ فَابِذْ لِأَنَّهُ شَرْطٌ

• قَوْلُهُ: (وَأُلْحِقْتُ هَذِهِ) أَي لَفْظَةُ الْإِعْطَاءِ بِمَا قَبْلَهَا أَي لَفْظَةُ أَنَّ لَأَيِّهَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْحَقُّ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ بِلَفْظِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَيْ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ أَنَّ لَأَيِّهَا الْإِنْخِ ع ش . • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي كَالْأَم . • قَوْلُهُ: (وَزَعَمُ الصُّحَّةِ فِيهِ) أَي فِي لَفْظِ الْإِعْطَاءِ . • قَوْلُهُ: (لَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ يُعْطِيَهُ أَي لِأَجْلِ الزَّوْجَةِ لَا لِأَجْلِ أَيْبِهَا . • قَوْلُهُ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خَيْرٌ وَزَعَمُ الصُّحَّةِ الْإِنْخِ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَحَاصِلُ زَعَمِ الصُّحَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْرُوطُ هُوَ الْإِعْطَاءُ حَالِ كَوْنِهِ مَضْمُونًا وَمَا عَلَى الْأَلْفِ الْأَوَّلِ فَيُشِيرُ بَأَنَّ الصَّدَاقَ الْفَأُ وَالزَّوْجُ نَائِبٌ عَنْهَا فِي دَفْعِ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ إِلَى الْأَبِ نَائِبٌ عَنْهَا فِي الْقَبْضِ أَيْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ . • قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْنَاهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ كَالْأَمِ أَيْ كُرْدِيُّ . • قَوْلُهُ: (لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ) وَهُوَ الْإِعْطَاءُ لِلْأَبِ لِأَجْلِ بَتَّة . • قَوْلُهُ: (إِرَادَتُهُمَا) أَي الْعَاقِدَيْنِ لَهُ أَي خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ . • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى الزَّوْجِ الْإِنْخِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الزَّوْجَةُ مَخْجُورَةً لِلْأَبِ وَلَا فَقَدْ وَجَدَ شَرْطُ التَّسْلِيمِ لِمُسْتَحِقِّهِ أَيْ سَيِّدُ عُمَرَ . • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي فِي صَوْرَتَيْ الْمَثَلِ . • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي بَأَنَّ كَانَتْ مِنَ الْمَهْرِ . • قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّزَمِ وَقَوْلُهُ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ الْإِنْخِ . • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي مِنَ التَّغْلِيلِ . • قَوْلُهُ: (صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ) مُعْتَمَدٌ أَيْ ع ش . • قَوْلُهُ: (فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا الْإِنْخِ) لَعَلَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَوَافَقَتِهَا لِتَاهُ وَالْأَفْهَى لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا وَغَدٌ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَيْ ع ش . • قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنَى وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ عَقْدِ الْإِنْخِ قَدْ يَوْجُهُ كَلَامُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَجَدَ الْعَقْدَ الْمَشْرُوطَ بِوُجُوبِ الْإِيجَابِ مِنَ الْأَبِ وَالْقَبُولِ مِنَ الزَّوْجِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ الْإِيجَابُ فَقَطْ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَيُّ فَرْقٍ الْإِنْخِ قَدْ يُقَالُ الْفَرْقُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ بِخِلَافِ عَدَمِ إِعْطَاءِ أَيْبِهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُقْتَضَاهُ أَيْ سَيِّدُ عُمَرَ . • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنْخِ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي اعْتِمَادَ مُقْتَضَى النَّظَرِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ التَّوَقُّفِ فِي الْحُكْمِ لَا يُبَيِّنُهُ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ الْأَوَّلِ لَوْ ذَكَرَ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوْجَهُ أَوْ نَحْوَهُ وَمَعَ ذَلِكَ مُقْتَضَى النَّظَرِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ ع ش . • قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَي الْوَعْدُ أَوْ

• قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ .

عقد في عقد أيضا وأي فرق بين إعطائها الأب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها.  
(ولو شرط) في صلب العقد إذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجليسه بخلاف البيع في  
الأخيرة لأنه لما دخله الخيار كان زمنه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزوم ولا كذلك هنا  
(خيارا في النكاح بطل النكاح) لمنافاته لوضع النكاح من الدوام واللزوم (أو شرط خيارا في  
المهر فالأظهر صحة النكاح) لأنه لاستقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لأن الصداق لم  
يتمحض للعوضي بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به الخيار لأنه إنما يكون في المعاوضة المحضة  
فيجب مهر المثل . (وسائر الشروط) أي باقيها (إن وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والتفقة  
(أو لم يتعلق به غرض) كأن لا تأكل إلا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر  
لكنه في الأول مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالإلغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجبه  
كلام شارح من استوائيهما في البطلان وكلام آخر من استوائيهما في عدمه غير صحيح (وضح  
النكاح والمهر) كالبيع (وإن خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الأصلي) وهو الاستمتاع.....

شرط الإغطاء . هـ قوله: (وعدم نفقتها إلخ) أي الآتي آنفا في المتن . هـ قوله: (الواجبة لها) أي على الزوج .  
هـ قوله (س): (ولو شرط خيارا في النكاح إلخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير غيب مثبت للخيار  
وهو الوجه خلافا للزركشي اه نهاية عبارة المغني وهو أي ما قاله الزركشي من الصحة إذا شرط ذلك  
على تقدير غيب مثبت للخيار مخالفا لإطلاق كلام الأصحاب اه قال ع ش قال في شرح الإرشاد ولا  
يضر شرط الخيار على تقدير وجود غيب كما بحث لأنه نصريح بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر  
شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا محيص عن ذلك للمأمل وإن  
خالفه م ر سم على حج والأقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا محيص عنه بل مأخوذ من عموم قول  
المصنف وسائر الشروط إلخ اه . هـ قوله: (في الأخيرة) أي بعد العقد في مجليسه . هـ قوله: (لمنافاته) إلى  
قوله لكنه في الأول في المغني وإلى الشبهة في النهاية .

هـ قوله (س): (أو في المهر) أي كأن قال زوجتكها بكذا على أن لك أو لي الخيار في المهر فإن شئت أو  
شئت أبقيت العقد به ولا فسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع ش . هـ قوله: (بل فيه شائبة النحلة)  
لأنها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وهبة شوبري  
ومغني . هـ قوله: (فيجب مهر المثل) تفريع على المتن . هـ قوله: (في الأول) أي في قوله إن وافق مقتضى  
النكاح وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه اه ع ش .  
هـ قوله (س): (وإن خالف) يحتل أن معناه إن كان بخلاف ما ذكر أي نقبضا له فيصير معناه إن لم يكن

هـ قوله: (أو شرط خيارا في المهر) قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود غيب  
كما بحث لأنه نصريح بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تحريم على  
تقدير وطء الشبهة اه ولا محيص عن ذلك للمأمل وإن خالفه م ر .



سواء أكان لها (كشرط أن لا يتزوج عليها أو) عليها كشرط أن (لا نفقة لها صَحَّ النكاح) لأنه إذا لم يفسد بفساد العوض فلأن لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى.  
(تنبيه) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويُجاب بمنع ذلك وأدعاء أن النكاح ما دون الزاوية مقتضى لجعلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه . (وفسد الشرط).....

موافقاً لمقتضى الحال إلخ وحيث سقط الإشكال الآتي في التبيه اه سيّد عمر ولا يخفى بعد ذلك الإحتمال بل مقابلة قول المتن وإن خالف لقوله إن وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأية والمغني والمحلّى من تقدير مقتضاه . هـ قوله: (سواء أكان) أي الشرط المخالف المخل.  
هـ قوله (سني): (أو لا نفقة لها) أي على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله أو لا نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها علي بل على فلان اه وفقاً للشارح وخلافاً للتأية والمغني كما يأتي . هـ قوله: (فلأن لا يفسد إلخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش . هـ قوله: (مقتضياً) كذا بالنصب فيما أطلعناه من النسخ وفي هامش نسخة قديمة مصححة على أصل الشارح بلا عزو قوله مقتضياً كذا بالنصب في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التبيه عن الشارح بالرفع .  
هـ قوله: (مقتضى لجعلها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يجعل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بأن المراد بالحل عدم الإمتناع فيكون معنى المتن كشرط الإمتناع من التزوج عليها ولا محذور فيه . هـ قوله: (بمعنى أن الشارع جعله إلخ) قد يوضح بأن نكاح

هـ قوله في (سني): (أو لا نفقة لها) إن قيل بما يفارق ذلك مسألة الإزث الآتية على قول الحنطلي قلت الإزث الزم للنكاح بدليل ثبوته بمجرّد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بأن النفقة تجب مع رفقها وكفرها دون الإزث اه . هـ قوله: (مقتضى لجعلها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يجعل التزوج عليها وفيه نظر . هـ قوله: (مقتضى لجعلها) لا يقال جعلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضياً للنكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لأن التزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً في شريعة عيسى - عليه الصلاة والسلام - من تزوج ما زاد عليها فلما أثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والأحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافي ما ذكره ألا ترى أن السواك يطلب في الوضوء لأجله مع أنه مطلوب قبل الوضوء وفي كل حال فطلبه في كل حال لا ينافي أنه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبوت حل ما زاد على الواحد قبل نكاحها لا ينافي ثبوته تبعاً لنكاحها الذي هو مظنة الحجر . هـ قوله: (بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بأن العلامة عدم تزوج الأربع الصادق بعدم التزوج رأساً لا خصوص تزوج الدون . هـ قوله: (بمعنى أن الشارع إلخ) قد يوضح بأن نكاح الواحدة مثلاً لما كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع غيرها بعد نكاحها دفعاً لثوهم عموم تلك

لأنه مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ وَصَحَّ خَيْرٌ كُلُّ شَرِطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ (وَالْمَهْرُ) إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ ذَلِكَ بِالْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرِطِهِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَأِنْ أَخْلَى) الشَّرِطُ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ الْأَصْلِيِّ (ك) شَرِطٍ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ (أَنْ لَا يَطَّأَهَا) مُطْلَقًا أَوْ فِي نَحْوِ نَهَارٍ وَهِيَ مُخْتِمَةٌ لَهُ أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ بِهَا (أَوْ) شَرِطُ الْوَلِيِّ أَوْ الزَّوْجِ أَنْ (يُطْلَقَهَا) بَعْدَ زَمَنِ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا (يُطْلَقُ النِّكَاحُ) لِلْإِخْلَالِ الْمَذْكُورِ وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ كَمَا يُغْلَمُ بِتَأْمِلِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّارِطُ لِعَدَمِ الْوِطْءِ هُوَ الزَّوْجُ فَلَا بُطْلَانَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَلَمْ تَرْكُهُ وَلَمْ تُنْزِلْ مُوَافَقَتَهُ.....

الوَاحِدَةُ مَثَلًا لَمَّا كَانَتْ مَطْلَبَةً الْحَجَرِ وَمَنْعَ غَيْرِهَا أَثَبَتَ الشَّارِعُ حِلَّ غَيْرِهَا بَعْدَ نِكَاحِهَا دَفْعًا لِتَوَهُّمِ عُمُومِ تِلْكَ الْمَطْلَبَةِ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ آثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثُّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ سَمٌ عَلَى حَجِّهِ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيَّ حَتَّى إِلَى وَلَا مُوَافَقَتَهَا وَكَذَا فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَكَرَّرَ إِلَى أَمَّا إِذَا إِنْجَزَ فَإِنَّهُ قَالَ بِالتَّكَرُّارِ . ٥ قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَيُّ بَانَ لَمْ يُوَافِقْ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ بِخِلَافِ مَا وَافَقَهَا وَإِنْ ثَبَتَ بغيرِ الْقُرْآنِ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ الْإِنْجِزِ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ لِأَنَّ الشَّرِطَ إِنْ كَانَ لَهَا فَلَمْ تَرْضَ بِالْمُسَمَّى وَخَذَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَرْضَ الزَّوْجُ بِبَذْلِ الْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ مَا شَرِطَهُ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَتُهُ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرِطِهِ) أَيُّ وَلَمْ يَسْلَمْ نِهَائَةً . ٥ قَوْلُهُ: (كَشَرِطِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ الْإِنْجِزِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِصِغَرِهِ أَوْ نُحُورِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ الصُّحَّةُ فِيهِ مَا دَامَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِلْوِطْءِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى النِّكَاحِ اهـ ع ش . وَقَوْلُهُ: (مَا دَامَ الزَّوْجُ الْإِنْجِزِ) أَيُّ إِنْ أَرَادَ مَا دَامَ الْإِنْجِزِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُخْتِمَةٌ لَهُ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزُّهُ . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ الْإِنْجِزِ) أَيُّ وَلَوْ بِغَيْرِ الْوِطْءِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ .

٥ قَوْلُهُ (سَيُ): (أَوْ يُطْلَقُهَا) أَيُّ بِخِلَافِ شَرِطِ أَنْ لَا يُطْلَقُهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُخِلِّ سَمٌ عَلَى حَجِّهِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَيَفْسُدُ الشَّرِطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (مُعَيَّنِ الْإِنْجِزِ) الْأَوَّلَى عَيْنِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ) أَيُّ مَسْأَلَةُ شَرِطِ الطَّلَاقِ مَعَ مَا مَرَّ الْإِنْجِزِ أَيُّ لَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ لِمَا يُخِلُّ بِمُقْتَضَى النِّكَاحِ وَمِثْلُهُ لَا يُعَدُّ تَكَرَّرًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ اهـ ع ش وَأَيْضًا أَنَّ مَا هُنَا يُقْبَدُ الْعُمُومَ بِغَيْرِ الْمُحَلَّلِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ وَقَالَ عُصْمَةُ لِأَنَّ السَّابِقَ شَرِطُ طَلَاقٍ بَعْدَ الْوِطْءِ وَمَا هُنَا أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (مُوَافَقَتُهُ) أَيُّ الزَّوْجِ لِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ .

الْمَطْلَبَةُ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ آثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثُّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ . ٥ قَوْلُهُ فِي (سَيُ): (أَوْ يُطْلَقُهَا) أَيُّ بِخِلَافِ شَرِطِ أَنْ لَا يُطْلَقُهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُخِلِّ وَالظَّاهِرُ هُوَ الثَّانِي فَيَفْسُدُ الشَّرِطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ . ٥ قَوْلُهُ: (مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) الَّذِي مَرَّ ثُمَّ أَنَّهُ إِذَا نَكَحَ أَوْ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ



في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يُعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يُقال شرطه فلا يُتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يتطل تغليباً لجانب المبتدي لقوة الابتداء فأنيط الحكم به دون المُساعد له على شرطه دفعا للتعارض وأما إذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقاً إن أيس من احتماليها له كرتقاء لا متخيرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتماله أو شفاء المتخيرة فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع.

(تنبيه) نقل الشيخان على الحنطلي أن من هذا القسم.....

• قوله: (في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة. • قوله: (حتى يصح) أي النكاح. • قوله: (حتى يعارض) أي شرطه التنزيلي وكذا ضمير ويمنع إلخ وقوله شرطها أي شرط ولها كما مر. • قوله: (فاندفع إلخ) أي بقوله أي حتى إلخ. • قوله: (شرطه) أي الزوج عدم الوطء. • قوله: (فلا يتخيل إلخ) تفريع على نفي الإقتضاء وقوله حتى يحتاج إلخ تفريع على التخيل. • قوله: (ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقة ولها للزوج كما مر وإنما أضاف الموافقة لها نظراً لموافقتها للولي وإلا فلا يتصور منها موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيد. • قوله: (في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج. • قوله: (حتى ينطل) أي النكاح. • قوله: (تغليباً إلخ) علة لقوله ولم تنزل موافقة إلخ ولا موافقتها إلخ. • قوله: (فأنيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدي. • قوله: (على شرطه) أي المبتدي. • قوله: (دفعا إلخ) علة لقوله فأنيط الحكم إلخ. • قوله: (إن أيس إلخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال وإلا فالقرناء يمكن زوال ما ينعها اه ع ش. • قوله: (أو إلى زمن إلخ) عطف على مطلقاً. • قوله: (أو شفاء المتخيرة إلخ) قال الأذرعى ولو كانت متخيرة وحرمتنا وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافه أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمينة إذا طالت دامت انتهى وهذا أوجه نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا أوجه محله حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يطأ وإن زال المانع فقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم إزب الكتابية وإن زال المانع بطلانه هنا اه. • قوله: (نقل الشيخان إلخ) اعتمدته النهاية والمغني خلافاً للشارح كما يأتي. • قوله: (أن من هذا القسم) أي من الشرط المخل بمقصود النكاح الأصلي المبطل للنكاح.

بطل. • قوله: (أو شفاء المتخيرة) في شرحه للإرشاد بما تقرّر يعلم أن ولي المتخيرة لو شرط أنه لا يطأها فأراد مطلقاً بطل العقد أو إلى أن يزول التحير فلا وهذا أوجه بما وقع للشارحين ويظهر أن الإطلاق هنا كما لو أراد إلى زوال التحير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجهه اه وعن الأذرعى لو كانت متخيرة وحرمتنا وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافه لأن الظاهر أن العلة المزمينة إذا طالت دامت اه قال م ر في شرحه وهذا أوجه. • قوله: (نقل الشيخان إلخ) اعتمدته م ر.

ما لو شرط أن لا ترثه أو أن يرثها أو أن ينفق عليها غيره ثم قال وفي قول يصح ويتطّل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكتنا عليه لأن ضعفه معلوم من قوليهما كالأصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقة لها إذ كيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فإن قلت أعظم غاية للنكاح الإرث فنفيه مفسد لنفي نحو الوطء قلت ممنوع إذ لا يلزم من النكاح الإرث إذ قد يمنعه نحو ريق أو كفر بخلاف الوطء فإنه لازم لذات النكاح وإن منع منه نحو تحيير على أنه لو نظرت لذلك كان نفي النفقة كذلك ويفرق بينا نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع النكاح التنازل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصليا وقصده غيره تابعا.

(ولو نكح نسوة بمهين واحد كأن زوجه بهن جدهن أو عمهن أو معتقهن أو وكيل أوليائهن) (فالأظهر فساد المهين للجهل بما يخص كلاً منهن حالاً مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمتيه بغير صبح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو

• قوله: (ما لو شرط أن لا ترثه إلخ) محل ما تقرّر في شرط نفي الإرث كما بحثه في الخادم في غير الكتابية والامة فلو تزوج كتابية أو أمة على أن لا يرثها فإن أراد ما دام المانع قائماً صح النكاح لأنه تضريح بمقتضى العقد وإن أراد مطلقاً فباطل لمخالفته بمقتضى العقد وإن أطلق فالوجه الصحة لأن الأصل دوام المانع اهـ نهاية. • قوله: (أو أن لا يرثها إلخ) أو أنهما لا يتوارثان اهـ معني. • قوله: (قال جمع إلخ) ليس من مقول الشيخين. • قوله: (وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط. • قوله: (وهو) أي مقصود العقد. • قوله: (وأقول إنما سكتنا إلخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين. • قوله: (عليه) أي على ما نقله عن الحنطلي. • قوله: (وما يتعلّق من فرق إلخ) قد فرّق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فإنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهّد وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإغفاف فهو بمنزلة الوالد اهـ سم. • قوله: (بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا يعارض إلا أن يدعي أن مانع الإرث أقوى اهـ سم. • قوله: (لذلك) أي لكون الإرث أعظم غاية للنكاح. • قوله: (كان نفي النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كتنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو النفقة أي كالتوارث. • قوله: (واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله وأخذ ذلك إلى ويلزمه وكذا في المعني إلا قوله بما لا يتغابن بمثله. • قوله: (أب إلخ) بدل من ولي.

• قوله: (وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرّق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فإنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهّد وجوبها على الأجنبي وأما نحو الولد في الإغفاف فهو بمنزلة الوالد على أنها إنما لزمّت ذمّة الوالد وإن وجب على الولد أداؤها عنه. • قوله: (بخلاف الوطء فإنه لازم إلخ) قد يقال كل لازم للذات لا يعارض إلا أن يدعي أن مانع الإرث أقوى.



سفيه (بفوق مهر مثل) بما لا يُتغابن بمثله من مال الولي ومهر مثلها يليق به على ما مر في مبحث نكاح السفیه وغيره (أو أنكح بنتاً) له بموحدية فتون ففوقية كما بخطه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا ظهور ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كمجنونة وبكر صغيرة أو سفیه بدون مهر المثل (أو أنكح بنتاً له) (رشيدة) بكراً بلا إذن) منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يُتغابن به . (فسد المسمى) لانتفاء الحظ المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده إضراراً بالابن بالزايه بكمال المهر في ماله ولظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قبل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها نحو ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ١٨] ﴿لَا شَرِيفٌ وَلَا غَرِيبٌ﴾ [النور: ٣٠] اهـ وأخذ ذلك من قول المصنف وكذا يجب تكرير لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كزائد ولا شاعر ولا كاتب وجاء زائد لا

• قوله: (من مال الولي) سيذكر مختاراً. • قوله: (ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشريفة يستغرق مهر مثلها ماله فينطل النكاح كما هو ظاهر سم ومغني. • قوله: (بموحدة إلخ) كأنه احتراز به عن ثبوت ثبوت قباء مشددة قباء. • قوله: (بمعنى غير) أي اسم بمعنى إلخ. • قوله: (لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق أحد مغطوئتها على الآخر اهـ ع ش.

• قوله (سفي): (أو رشيدة) أي بكراً نهاية ومغني. • قوله: (المشترط في تصرف إلخ) نعمت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتهاء. • قوله: (أما من مال الولي إلخ) أي جميع المهر وأما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه التعليل حلي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بما زاد من ماله أنه ينطل لانتهاء ذلك فليحترز شويري والأقرب الصحة ع ش اهـ بجريمي. • قوله: (فيصح إلخ) عبارة المغني فإنه يصح بالمسمى عتاً كان أو ديتاً لأن المجمول صداقاً لم يكن ملكاً للابن حتى يفت عليه والتبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلو ألغى فات على الابن ولزمه مهر في ماله اهـ. • قوله: (قبل هذا التركيب إلخ) عبارة النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت إلخ مردود لأن شرط لا الواجب تكرارها أن لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب تكرارها أن يليها جملة اسمية صدرها معرفة إلخ فافهم هذا أن لا التي احتج بها المعترض في الآية ليست مما يجب تكريره لأنها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف مما ذكره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح اهـ. • قوله: (وأخذ) أي المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لأن لا إذا إلخ. • قوله: (كزائد لا شاعر) مثال الخبر وقوله وجاء زائد إلخ مثال الحال وقوله لا فارض إلخ أمثلة الصفة.

• قوله: (يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فينطل النكاح كما هو ظاهر.

صاحِبَكَا وَلَا بَاكِتَا ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ١٦٨] ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ [الرواق: ١١٤] ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا تَمْنُوعَةٌ﴾ [الرواق: ١٣٣] ﴿لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾ [النور: ٣٥] ا هـ. مُلَخَّصًا وَيُلْزَمُهُ إِجْرَاءُ ذَلِكَ فِي طَاهِرٍ لَا طَهْوٍ مَعَ أَنَّهُ وَغَيْرُهُ أَقْرَوهُ وَجَعَلُوا لَا فِيهِ بِمَعْنَى غَيْرِ صِفَةٍ لِمَا قَبْلَهَا ظَهَرَ إِعْرَابُهَا فِيهَا بَعْدَهَا لِكُونِهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ وَقَوْلُ السَّغْدِ فِي لَا هَذِهِ بِحَتْمٍ أَنَّهَا حَرْفٌ إِلَى آخِرِهِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا وَجَعَلَهُمْ لَا فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ بِمَعْنَى غَيْرِ مُحْمُولٍ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا إِعْرَابٍ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ عَنِ الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ مَحَلَّهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَذَلِكَ عَلَيْهِ مِثْلُهُمْ فِيمَا إِذَا أُرِيدَ الْإِخْبَارُ أَوْ الْوُضُفُ أَوْ الْحَالُ بِنَفْيِ مُتَقَابِلَيْنِ فَيَجِبُ تَكْرِيرُ لَا حِينَئِذٍ لِأَنَّ عَدَمَهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْقَصْدَ نَفْيَ الْمَجْمُوعِ لَا كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى جِدَّتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّغْدُ فِي لَا ذَلُولٌ أَنَّهَا

• قَوْلُهُ: (ا هـ) أَيِ قَوْلِ الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَيُلْزَمُهُ) أَيِ الْمُغْتَرِضِ إِجْرَاءُ ذَلِكَ أَيِ الْإِغْتِرَاضِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهُ أَيِ الْمُغْتَرِضِ وَغَيْرِهِ أَيِ مِنَ الشَّرَاحِ وَغَيْرِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلُوا لَا فِيهِ بِمَعْنَى غَيْرٍ) أَيِ مَعَ أَنَّهُ لَا تَكْرِيرٌ فِيهِ مُرَادُهُ أَنَّ الْأَصَحَّ فِي لَا بِمَعْنَى غَيْرٍ عَدَمٌ وَجُوبُ التَّكْرِيرِ كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ وَلِذَا جَعَلَ هَذَا الْمِثَالَ أَضَلًّا مَقْبَسًا عَلَيْهِ فِي الْمَثْنِ وَدَفَعَ عَنْهُ الْأَسْئَلَةَ الْآتِيَةَ أَحَدُهَا يُرَادُ قَوْلُ السَّغْدِ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا حَرْفٌ وَالثَّانِي يُرَادُ لَا فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ فَإِنَّهَا مُكَرَّرَةٌ وَالثَّلَاثُ مُنَافَاةٌ ذَلِكَ لِمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِيِّ بِقَوْلِهِ فِي الْأَوَّلِ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ وَفِي الثَّانِي مُحْمُولٌ إلَخَ وَفِي الثَّلَاثِ مَحَلُّهَا إلَخَ ا هـ كُرِّدِي وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي يُرَادُ فِي الْآيَةِ إلَخَ هَذَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ مِنْ سُقُوطِ الْأَلِفِ قَبْلَ لَا فِي قَوْلِهِ وَجَعَلَهُمْ إلَا فِي الْآيَةِ إلَخَ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (فِي لَا هَذِهِ) أَيِ الَّتِي بِمَعْنَى غَيْرٍ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمْ) أَيِ الَّذِينَ جَعَلُوا إلَا هَذِهِ بِمَعْنَى غَيْرِ صِفَةٍ إلَخَ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ احْتِمَالٌ إلَخَ) يَرُدُّهُ مَا يَأْتِي عَنْ مُغْرِبِ الْكَافِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُمْ لَا إلَخَ) أَيِ الْمُفْسِّرِينَ وَلَا يَظْهَرُ لِذِكْرِهِ هُنَا فَائِدَةُ اللَّهْمُ إلَا أَنْ يُقَالَ مَعَ مَا فِيهِ أَنَّهُ دَفَعَ بِذَلِكَ احْتِمَالَ كَوْنِ لَا هَذِهِ حَرْفًا بِمَعْنَى غَيْرِ قِيَاسًا عَلَى إلَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلَخَ. • قَوْلُهُ: (فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ) أَرَادَ بِهَا ﴿لَا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١] وَقَوْلُهُ تَفْسِيرُ مَعْنَى لَا إِعْرَابٍ يَغْنِي لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا بِذَلِكَ الْمَعْنَى وَجُوبُ تَكْرِيرِهِ لِأَنَّهَا تَجِيءُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُكَرَّرَةً ا هـ كُرِّدِي وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ سُقُوطِ الْأَلِفِ قَبْلَ لَا فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ وَلَا يَأْتِي عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِهِ الْمُعْوَلُ عَلَيْهَا الْمُقَابَلَةُ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مِنْ ثُبُوتِ الْأَلِفِ الْمَذْكُورَةِ وَعَلَيْهِ يَتَعَيَّنُ إِرَادَةُ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلَخَ.

• قَوْلُهُ: (مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرُ مَعْنَى لَا إِعْرَابٍ) أَيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ إِفْرَازِهِمْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ طَاهِرٌ لَا طَهْوٌ وَجَعَلَهُمْ لَا فِيهِ بِمَعْنَى غَيْرِ صِفَةٍ لِمَا قَبْلَهَا. • قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ إلَخَ) أَيِ مِنْ وَجُوبِ التَّكْرِيرِ. • قَوْلُهُ: (مِثْلُهُمْ) جَمْعُ مِثَالٍ. • قَوْلُهُ: (بِنَفْيِ مُتَقَابِلَيْنِ) أَيِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَدَمَهُ) أَيِ عَدَمَ التَّكْرِيرِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) أَيِ بَأَنَّ لَا مَعْنَى غَيْرِ صِفَةٍ لِمَا قَبْلَهَا إلَخَ السَّغْدُ فِي ﴿لَا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١] أَيِ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ أَيِ فَقَالَ السَّغْدُ إِنَّ لَا فِي ﴿لَا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١] اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرٍ يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا أَيِ قَوْلِهِ إِنَّهَا اسْمٌ إلَخَ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرٍ بِهِ فَقَوْلُهُ الْآتِي ثُمَّ قَالَ إلَخَ مَغْطُوفٌ عَلَى قَالَ الْمُقَدِّرِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ وَعَلَى قَوْلِهِ صَرَّحَ بِهِ السَّغْدُ عَلَى الثَّانِي.



اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها ويحتمل أن تكون حرفاً كما تُجَعَلُ إلا بمعنى غير كما في مثل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] مع أنه لا قائل باسميتها أي إلا ثم قال في قول الكشاف لا الثانية مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْأُولَى . الثانية حرف زهدت لِتَأْكِيدِ النفي والتأكيد لا يُنافي الزيادة على أنه يُفيد التضريح بعموم النفي إذ بدونها زُبماً يُحتمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تُسمى لا المَذْكُورَةُ لِلنفي اهـ ولم ينظر السَّعْدُ إلى اعتراض أبي حيان الزمخشري بقوله ما مُلْخَصُهُ زَعْمُهُ التأكيد مع الزيادة ليس بشيء لأن لا دَلُولَ صِفَةٍ مَنْفِيَّةٍ بَلَا فيجب تَكْرِيرُ نَافِيهِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَتَقْدِيرُهُ لَا دَلُولَ مُثْبِتَةٍ وَلَا

• فَوَدَّ: (وَيَحْتَمِلُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهَا اسْمُ الْخ. • فَوَدَّ: (أَنْ تَكُونَ حَرْفًا) أَي بِمَعْنَى غَيْرُ .  
• فَوَدَّ: (كَمَا تُجَعَلُ إِلَّا الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيَحْتَمِلُ الْخ. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِاسْمِيَّتِهَا) فِيهِ نَظَرٌ عِبَارَةٌ مُعَرِّبُ الْكَافِيَةِ لِزَيْنِي زَادَةَ وَلَا بِمَعْنَى غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِكَوْنِهِ حَرْفًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرُ لَأَنَّ مَنَاطَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ لَا الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ كَمَا فِي حَاشِيَةِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ لِلْمَوْلَى عِصَامِ الدِّينِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ فَلَمَّا يَقُولُ إِنَّهُ اسْمٌ أُجْرِيَ إِعْرَابُهُ فِيْمَا بَعْدَهُ كَمَا قِيلَ فِي لَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ إِنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرُ وَجُعِلَ إِعْرَابُهُ فِيْمَا بَعْدَهُ بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ السَّخَاوِيُّ وَاخْتَارَهُ فِي الْإِمْتِحَانِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ التَّنَازُلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْكَشَافِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا فَاَرِضْ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨] مِنْ أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِخِلَافِهِ كَمَا فِي حَاشِيَةِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ لِلْمَوْلَى الشَّهَابِ وَفِي شَرْحِ مُغْنِي اللَّيْبِ لِلدَّمَامِينِيِّ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرُ لَمْ يَتَّعِدْ أَهْلُ فَعَلَى الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّةٍ إِلَّا فَمَجْمُوعٌ ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] صِفَةُ آلِهَةٍ كَمَا فِي التَّشْهِيلِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا هَذِهِ قَالَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ مَرْفُوعٌ مَحَلًّا صِفَةُ آلِهَةٍ اهـ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَي السَّعْدُ. • فَوَدَّ: (لَا الثَّانِيَةَ مَزِيدَةَ الْخ) إِذْ يَكْفِي وَتُسْقَى الْحَرْثُ اهـ تَمَجِيدٌ. • فَوَدَّ: (وَالْتَأْكِيدُ لَا يُنَافِي الزِّيَادَةَ) إِذْ مَعْنَى كَوْنِ الْحُرُوفِ زَائِدَةً أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى بِدُونِهَا لَا يَخْتَلُ لَا أَنَّهَا فَائِدَةٌ لَهَا أَصْلًا فَإِنَّ لَهَا فَائِدَةً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِمَّا مَعْنَوِيَّةٌ كَتَأْكِيدِ الْمَعْنَى كَمَا فِي مِنَ الْإِسْتِغْرَاقِيِّ وَالْبَاءِ فِي خَبَرٍ لَيْسَ وَإِمَّا لَفْظِيَّةٌ كَتَزْيِينِ اللَّفْظِ وَكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَهَيِّئًا لِاسْتِغَامَةِ وَزْنِ الشُّعْرِ وَلِحُسْنِ السَّجْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَامِي وَرَضِي. • فَوَدَّ: (الثَّانِيَةُ حَرْفُ الْخ) مَقُولُ قَالَ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَنَّهُ) أَي لَا الثَّانِيَةَ وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ. • فَوَدَّ: (يُفِيدُ التَّضْرِيحَ الْخ) أَي فَلَيْسَتْ مَزِيدَةٌ لِمَجْرَدِ التَّأْكِيدِ لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَا بَلْ مَزِيدَةٌ مُفِيدَةٌ لِلتَّضْرِيحِ الْخ. • فَوَدَّ: (لِلنَّفْيِ) أَي لِعُمُومِهِ. • فَوَدَّ: (بِقَوْلِهِ مَا مُلْخَصُهُ) الْأَخْصَرُ بِمَا مُلْخَصُهُ. • فَوَدَّ: (زَعْمُهُ) أَي الزَّمْخَشَرِيُّ. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ تَكْرِيرُ الْخ) أَي وَجُوبُهُ يُنَافِي الزِّيَادَةَ.

• فَوَدَّ: (تَكْرِيرُ نَافِيهِ الْخ) أَي تَكْرِيرُ لَا الَّتِي تَنْفِي لَفْظَ دَلُولَ لِأَجْلِ الشَّيْءِ الَّذِي دَخَلَتْ لَا عَلَيْهِ وَهُوَ تَسْقَى اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَتَقْدِيرُهُ) كَذَا بِالذَّالِ فِيْمَا أُطْلِعْنَا مِنَ التُّسْخِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ بِالزَّايِ ثُمَّ هُوَ بِالتَّضْبِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ﴿لَا دَلُولَ﴾ [البقرة: ٧١] وَالضَّمِيرُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ أَي وَلَأنَّ تَقْرِيرَ الزَّمْخَشَرِيِّ الْمَارِّ مِنْ أَنَّ لَا الثَّانِيَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا دَلُولَ تُبِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي لَحْزَتَ﴾ [البقرة: ٧١] مَزِيدَةٌ

ساقية وهو مُنتنِع كجاءني رجل لا كريم اهـ لأن الحق أن ما ألزم به الزمخشري لا يلزمه إذ الزيادة لأجل تأكيد النفي لا يَتَوَهَّم ما مرّ لا تنافي وجوب التكرير ولا توجب أن تقدير الآية ما ذكره ولأنه مثل جاء رجل لا كريم فتأمله ليظهر لك أيضا أن الزيادة والتأكيد هنا غيرهما في نحو ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الامرئ: ١٧] ومن ثم قال ابن جني أن لا هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى وفي المعنى في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو يُسَمُونَهَا زائدة وليست بزائدة البتة إذ مع حذفها يُحْتَمَلُ نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بها صار نصا في المعنى الأول بخلاف ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٧] أنها لم تجرد التأكيد اهـ وهو موافق لما مرّ عن السَّعْدِ ومؤيد لما ردّدت به ما مرّ عن أبي حيان . واعلم أن لا في كل ما ذكر بمعنى غير فما وقع لبعضهم أن التي بمعنى غير قسيمة لما يجب تكريرها غير مُراد.....

للتأكيد . هـ قوله: (أن التقدير) أي تقدير الآية . هـ قوله: (وهو) أي ذلك التقدير مُنتنِع لعلّه لِعَدَمِ التَّجَاوُلِ بَيْنَ الْمُنْفِيِّينَ وَقَضِيَّةِ كَلَامِ الْيُضَاوِي جَوَازِهِ عِبَارَتُهُ وَالْفِعْلَانِ صِفَتَا ذَلُولٍ فَكَانَهُ قِيلَ لَا ذَلُولٌ مُثِيرَةٌ وَسَاقِيَةٌ اهـ قال عبد الحكيم قوله صِفَتَا ذَلُولٍ إلخ إشارة إلى أن تثير منفي لكونه صفة للمنفي فيصيح في العطف لا الزيادة لتأكيد النفي اهـ وقال في التمجيد قوله كأنه قيل لا ذلول مُثِيرَةٌ وَسَاقِيَةٌ وَالْأَوْفَقُ أَنْ يَقُولَ وَلَا سَاقِيَةٌ اهـ . هـ قوله: (كجاءني رجل إلخ) أي كإمتناعه ولعلّه لِعَدَمِ وَجُودِ شَرْطِ الْعَطْفِ بَلَا مِنْ أَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مَعْطُوفَيْهَا عَلَى الْآخَرِ . هـ قوله: (الزمخشري) مفعول ألزم المُسْنَدُ إِلَى ضَمِيرِ أَبِي حَيَّانَ . هـ قوله: (لا يلزمه) من اللزوم . هـ قوله: (لأجل إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ لِئَلَّا إلخ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْكِيدِ إلخ وَقَوْلُهُ لَا تَنَافِي إلخ خَبَرٌ إِذْ الزِّيَادَةُ إلخ . هـ قوله: (ولأنه) أي التقدير المذكور . هـ قوله: (غيرهما في نحو إلخ) أي هما هنا واجبان بخلافهما في نحو إلخ . هـ قوله: (في نحو ما جاء إلخ) أي فيما إذا سبق لا كلام منفي تام . هـ قوله: (البتة) أي من كل وجه بحيث يجوز حذفه . هـ قوله: (وهو) أي ما في المعنى . هـ قوله: (لما مرّ إلخ) أي من قوله على أنه يُغَيِّدُ التَّضْرِيحَ إلخ . هـ قوله: (لما ردّدت به إلخ) أي من قوله إذ الزيادة لأجل إلخ . هـ قوله: (ليعضيهم) وافقه النهاية كما مرّ . هـ قوله: (في كل ما ذكر) أي من الأمثلة أو المواضع الثلاثة المارة عن المعنى . هـ قوله: (قسيمة لما يجب إلخ) أي فليست فيه بمعنى غير . هـ قوله: (غير مُراد) أي غير موافق لما تقرر في محله عبارة الشيخ الرضي يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مُقْتَرَنٍ نَحْوِ لَا مَرْحَبًا أَيْ لَا لَقِيتَ مَرْحَبًا أَوْ لَا رَحْبَ مَوْضِعُكَ مَرْحَبًا أَوْ عَلَى اسْمِيَّةٍ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ نَحْوِ لَا سَلَامَ عَلَيْكَ أَوْ عَلَى نَوْلِكَ نَحْوِ لَا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَيْ لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَهُ وَإِنَّمَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجِبْ تَكْرِيرُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا غَيْرَ دُعَاءٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا مَنَعَكَ وَلَا مَنَلْ﴾ [النبأ: ٣١] وثانيهما أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظ شيء نحو هو ابن لا شيء ونحو كنت بلا شيء ونحو إنيك ولا شيء سواء ونحو أنت لا



وقد صرحوا بأن لا العاطفة والجوازية لم يقعا في القرآن ويجب تكرير لا أيضا إذا وليها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماض ولو تقديرًا (والأظهر صحة النكاح بمهر المثل) لأن فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم صحته من غير كفاية بأن إيجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المسمى وذاك لا يمكن تداركه.

(ولو توافقوا) أي الزوج والولي والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للفرقتين غالبًا (على مهر سرًا وأعلنوا بزيادة المذهب وجوب ما عقده) أولًا إن تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهود السر والعن أم لا لأن المهر إنما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من أن العقود إذا تكررت اغتبر الأول مع ما يأتي أوائل الطلاق أن قول الزوج لولي زوجته زوجني كناية بخلاف زوجها فإنه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مثلاً لا يكون اعترافًا بانقضاء العزمة الأولى.....

شيء وثانيها أن يتجر ما بعد لا بقاء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كونه تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (البقرة: ٢٧) وإن كان لا بمعنى غير مجردًا عن هذه الشروط لزم تكرارها أيضًا نحو قوله تعالى ﴿إِنْ ظَلَى ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ۖ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهِ﴾ (المرسلات: ٣٠-٣١) وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبًا ولا ماشيًا اه وقوله وإن كان لا بمعنى غير مجردًا إلخ صريح في خلاف ما ادعاه ذلك البعض. هـ قوله: (وقد صرحوا إلخ) تأييد لما قيله. هـ قوله: (لم يقعا) الأولى التانيث. هـ قوله: (أيضا) أي كما في المواضع المتقدمة عن المعني بشرط نفي المقابلين. هـ قوله: (صدرها معرفة) نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله أو نكرة كلا رجل في الدار ولا امرأة. هـ قوله: (ولم تعمل) أي لا فيها أي النكرة. هـ قوله: (أو فعل إلخ) عطف على جملة إلخ. هـ قوله: (ولو تقديرًا) يخالفه ما مر عن الرضي في نحو لا مزحبا. هـ قوله: (لأن فساد الصداق) إلى قوله ويبحث الزكشي في النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى المتن. هـ قوله: (تدارك) بصيغة المضارع خبر أن.

هـ قوله: (وذاك) أي من غير كفاية اه ع ش. هـ قوله: (فالجمع باعتبارها) أي الزوجة الرشيدة وإن كان موافقة الولي حيث لا مدخل لها اه نهاية. هـ قوله: (أو باعتبار من ينضم إلخ) أي من نحو الشهود.

هـ قوله: (للفريقين) أي الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفي ترجمة القاموس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفرقة وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه.

هـ قوله (س): (على مهر سرًا) أي عقدوا عليه أولاً أخذًا مما بعده. هـ قوله: (أولاً إلخ) عبارة شرح المنهج اعتبارًا بالعقد فلو عقد سرًا بالثمن أعيد جهرا بالثمن تجملاً لزم ألف أو اتفقوا على ألف سرًا ثم عقدوا جهرا بالثمن لزم ألفان اه. هـ قوله: (كناية وقوله صريح) أي في انقضاء العزمة الأولى. هـ قوله: (أن مجرد إلخ) نائب فاعل ويؤخذ إلخ. هـ قوله: (لا يكون اعترافًا إلخ) العقد الثاني في الصوري قد يبدأ الزوج فيه

هـ قوله: (بخلاف زوجها فإنه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان إلخ) العقد الثاني

بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا يُنافيه ما يأتي قُبيلَ الوليمة أنه لو قال كان الثاني تجديدَ لفظ لا عقدًا لم يُقبل لأنّ ذلك في عقدَين ليس في ثانيهما طَلَبُ تجديدٍ وافقَ عليه الزوج فكان الأصلُ اقتضاءُ كلِّ المهرِ وحكمنا بوقوعِ طَلقةٍ لاستلزامِ الثاني لها ظاهرًا وما هنا في مُجرّدِ طَلَبٍ من الزوج لِتَحْمِيلٍ أو احتياطٍ فتأمّله.

(ولو قالت لوليّها زوّجني بألفٍ فنقصَ عنه بطلَ النكاح) كما لو قالت له زوّجني من زَيْدٍ فزوّج من عمرو (فلو أطلقت) له الإذن بأنّ لم تتعرض فيه لمهرٍ (فنقصَ عن مهرٍ مثلٍ بطلَ) لأنّ الإذن المطلقَ محمولٌ على مهرٍ المثلِ فكأنّها قيّدت به وفي قولٍ يصحُّ بمهرٍ المثلِ وكذا لو زوّجها بلا مهرٍ (قلت الأظهرُ صحّةُ النكاحِ في الصورتَين) صورةُ التقييدِ وصورةُ الإطلاقِ (بمهرٍ المثلِ والله أعلم) كما في سائرِ الأسبابِ المُفْسِدةِ لِلصّدَاقِ ولأنّ البُضْعَ له مرَدٌّ شرعيٌّ يُردُّ إليه وبه فارقٌ تزويجه من عمرو فيما ذُكِرَ.....

بقوله زوّجني اه سم. ه قوله: (بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوّجني اه سم أقول ولأنّ فيه قَصْدَ التّجديدِ. ه قوله: (ولا يُنافيه) أي الماخوذ المذكور. ه قوله: (لو قال) أي الزوج. ه قوله: (لأنّ ذلك في عقدَين إلخ) وقد يُقال ما يأتي فيما جهلَ كَوْنُ الثاني تجديدًا أو غيره وما هنا فيما عَلِمَ الحالُ فيه اه سم. ه قوله: (لِتَحْمِيلٍ أو احتياطٍ) بأنّ عَقْدَ سِرًّا بألفٍ ثم أُعيدَ العقدُ علانيةً بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا أو أُعيدَ احتياطًا اه كُردِي.

ه قولُ (سُي): (ولو قالت) أي الرّشيدهُ لوليّها أي غيرِ المُنجبرِ لانه الذي يَحْتَاجُ إلى إذنها مُعْنِي ونهايةً. ه قولُ (سُي): (زوّجني بألفٍ إلخ) وفي فتاوى القفال لو قالت لوليّها زوّجني من فلانٍ إن رَدَّ عليّ ثيابي مثلاً كان له تزويجها منه إن رَدَّ ثيابها عليها وإلا فلا وكذا لو قالت زوّجني من فلانٍ إن كان يَتَزَوَّجُني على ألفٍ يزوّجهم فإن تزوّجها عليها صحَّ وإلا فلا ووجهه أنّ إذنها مشروطٌ بذلكَ فَلَيْسَ مُفَرَّعًا على ما في المُحرَّرِ نهايةً اه سم. ه قولُ (سُي): (فنقصَ عن مهرٍ مثلٍ بطلَ) أفهم البطلانَ بطريقِ الأولى فيما إذا زوّجها بلا مهرٍ أو مُطلقًا بأنّ سَكَتَ عن المهرِ سواءً أزوَّجها بنفسه أم بوكيله اه مُعْنِي. ه قوله: (كما لو قالت إلخ) الكافُ لِلقياسِ. ه قوله: (فيما ذُكِرَ) أي في قوله كما لو قالت إلخ اه ع ش.

صوري قد يبدَأُ الزّوجُ فيه بقوله زوّجني. ه قوله: (بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوّجني وعليه فقيه أنه يكونُ فيه زوّجني فَلْيَتَأَمَّلْ. ه قوله: (لأنّ ذلك في العقدَينِ إلخ) قد يُقال ما يأتي فيما جهلَ كَوْنُ الثاني تجديدًا أو غيره وما هنا فيما عَلِمَ الحالُ فيه.

ه قوله في (سُي): (بطلَ النكاح) وكذا قوله الآتي بطلَ البطلانَ فيهما موافقٌ لما يأتي في الخلع في نظيره من مُخالفةِ وكيلِ الزّوجِ على ما مَشَى عليه المثنى ثم وعبارته هناك فلو قال لوكيله خالِعها بِمِائَةِ لَمْ يُنْقَضْ عنها وإن أطلَقَ لَمْ يُنْقَضْ عن مهرٍ مثلٍ فإن نَقَضَ عنها لَنْ تَطْلُقَ وفي قولٍ يَقَعُ بِمهرٍ المثلِ اه وقوله وفي قولٍ يَقَعُ بِمهرٍ المثلِ قال الشارحُ هناك وهو المُعْتَمَدُ في حالةِ الإطلاقِ كما صَحَّحَه في الرّوضةِ اه وقد



وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَسُمِّيَ دُونَ مَأْذُونِهَا لَكِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا انْعَقَدَ بِالسُّمِّيِّ لِغَلَا يَضِيعُ الزَّائِدُ عَلَيْهَا وَطَرْدَاهُ فِي الرَّشِيدَةِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي السَّفِيهِ لَا لِمَا نَظَرَا إِلَيْهِ بَلْ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِإِذْنِهَا فِي الْأَمْوَالِ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَأْذَنْ فِي شَيْءٍ فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا السُّمِّيُّ الزَّائِدُ فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا فِي الرَّشِيدَةِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُعْتَبَرٌ فِي الْمَالِ أَيْضًا فَاقْتَضَتْ مُخَالَفَتُهُ وَلَوْ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهَا فَسَادُ السُّمِّيِّ وَوَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ . وَخَرَجَ بِتَقْصُصِ عَنْهُ مَا لَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَيَنْعَقِدُ بِالزَّائِدِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ وَكَيْلِ الْبَيْعِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ بِقَدْرِ فَرَادٍ عَلَيْهِ فَالْإِفْتَاءُ بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَبِأَنَّهُ يَجِبُ مَا سُمِّيَتْهُ وَيَلْفُو الزَّائِدُ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَصَّدُ الْمُحَابَاةَ كِلَاهُمَا فِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ، يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا لَوْ قَالُوهُ فِي وَكَيْلِ عُيْنٍ لَهُ قَدْرٌ مَعَ تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي أَوْ النَّهْيِ عَنِ الزِّيَادَةِ فَتَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ فِيهِمَا فَكَذَا هُنَا إِذَا عَيَّنَّ الزَّوْجَ وَالْقَدْرَ أَوْ نَهَتْ عَنِ الزِّيَادَةِ تَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ وَحِينَئِذٍ فِيحْتَمِلُ وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ لِفْسَادِ بَعْضِ السُّمِّيِّ وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ مَا سُمِّيَتْهُ

• قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ إلخ) مَا بَحَثَاهُ مَزْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَقْرَبُهُمَا سَم. • قَوْلُهُ: (فَسُمِّيَ) أَيِ الْوَلِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيِ السُّمِّيِّ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذَنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ إِذَا أَذِنْتَ اه. سَم. • قَوْلُهُ: (يَنْقُصُ عَنْهُ) أَيِ فِي صَوَرَتِي التَّقْيِيدِ وَالْإِطْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيِ لِفْسَادِ بَعْضِ السُّمِّيِّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ النَّهْيِ إلخ) عَطْفٌ عَلَى تَعْيِينِ إلخ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ صَوَرَتِي تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي وَالنَّهْيِ عَنِ الزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (الزَّوْجَ وَالْقَدْرَ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ) أَيِ حِينَ إِذْ زَادَ فِي الصَّوَرَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ أَحْتِمَالَ فُسَادِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ مَا فِي الْبَيْعِ كَأَنَّهُ لِلْفَرْقِ بِأَنَّ الْبَيْعَ يَتَأَثَّرُ بِالمُخَالَفَةِ مَا لَا يَتَأَثَّرُ نَفْسُ النِّكَاحِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَم.

يُشَكِّلُ الْبُطْلَانُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الصَّحَةِ هُنَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى تَضَحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ ثُبُوتَ الْمَالِ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى وَالزَّمُّ مِنْ ثُبُوتِهِ بِالطَّلَاقِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي التَّطْلِيقِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ فَجَازَ أَنْ لَا يَتَأَثَّرَ النِّكَاحُ بِالمُخَالَفَةِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَ الْبُضْعُ مَرْدًا شَرْعِيًّا عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ وَالمُخَالَفَةِ الْوَكِيلِ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى مِنْ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ بِالْخُلْعِ بِدَلِيلٍ أَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ يَزُوجُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُخَالِجَ أَحَدًا عَنْ أَحَدٍ بِلَا إِذْنٍ لَكِنْ قَدْ يَقْتَضِي هَذَا الْفَرْقُ أَنَّ الْمَزُوجَ هُنَا لَوْ كَانَ وَكَيْلًا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ إلخ) مَا بَحَثَاهُ مَزْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ شَرْحُ م ر وَفِي فَتَاوَى الْقَفَالِ لَوْ قَالَتْ لَوَلِيَّتُهَا زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ رَدَّ عَلَيَّ ثِيَابِي كَانَ لَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْهُ إِنْ رَدَّ ثِيَابَهَا عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ كَانَ يَتَزَوَّجُنِي عَلَى أَلْفٍ يَزْهَمُ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهَا صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَوُجْهٌ أَنَّ إِذْنَهَا مَشْرُوطٌ بِذَلِكَ فَلَيْسَ مُفْرَعًا عَلَى مَا فِي الْمَحَرِّ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذَنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ إِذَا أَذِنْتَ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ

فقط لإلغاء تسمية الزائد من أصله والأول أقرب وهذا الإلغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح لموليه بفوق مهر المثل إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسألتنا وبهذا يرد على من قال في الإفتاء الأول أنه ليس بشيء كالثاني ثم رأيت بعضهم بحث ما ذكرته فيما إذا عيّن الزوج والقدّر.

(تنبيه) قد يشكّل على صحيح المحرّر البطلان هنا عن الإطلاق قوله أو أنكح بنتاً إلى آخره فتأمل وكما أن إذنها المطلق هنا لا ينصرف إلا لمهر المثل فكذلك إذن الشارع له في إجبارها إنما هو شرط كونه بمهر المثل بل هذا أولى بالبطلان لأن مخالفة إذن الشارع أفحش ولك أن تفوق بأن ولاية المجبر أقوى من ولاية غيره فآثرت المخالفة في هذه دون تلك.

### فصل في التفويض

وهو لغة رد الأمر للغير وشرعاً إما تفويض بضع وهو إخلاء النكاح عن المهر.....

- قوله: (إذ إلغاء الزائد إلخ) قد يفرّق بين الإلغاءين بأنه هنا يتفّع المولى وفي مسألتنا يضره اسم.
- قوله: (هنا) أي فيما لو نكح لموليه إلخ. • قوله: (وبهذا يرد إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك اسم. • قوله: (البطلان) أي بطلان النكاح. • قوله: (وكما أن إلخ) تصوير للإشكال.
- قوله: (بشرط كونه) أي النكاح. • قوله: (بل هي) أي مسألة الإجبار. • قوله: (بأن ولاية المجبر) أي بأن تكون مخجورة أو بكرًا. • قوله: (في هذه) أي مسألة الإطلاق دون تلك أي مسألة الإجبار.

### فصل في التفويض

- قوله: (في التفويض) إلى قول المتن: (وإذا جرى) في النهاية إلا قوله: (ولا يدخل) إلى (لوليها) وقوله: (أو قال) إلى المتن وقوله: (وفاسد) إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله: (أي جعل) إلى المتن وقوله: (وفيه نظر) إلى المتن. • قوله: (في التفويض) أي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها نفسها اهـ ع ش. • قوله: (إخلاء النكاح إلخ) أي على الوجه الخاص الآتي في المتن ولعل اللام

احتمال فساد النكاح الذي هو نظير ما في البيع فإنه يتطلّب في الصورة المذكورة كآنه للفرق بأن البيع يتأثر بالمخالفة ما لا يتأثر نفس النكاح فليتأمل. • قوله: (إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسألتنا) يفرّق بين الإلغاءين بتفّع الولي وفي مسألتنا بضره. • قوله: (وبهذا يرد إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك. • قوله: (بأن ولاية المجبر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المجبر وقد يقال الولاية على المخجور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل.

### فصل في التفويض

- قوله: (في التفويض) لأن الولي فوض أمرها إلى الزوج كذا في شرح الرّوض لأن هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت: ضربت هند نفسها فإن ذلك يصحح كلاً من الفاعلية والمفعولية فليتأمل.



وأما تفويض مهر كزوجني بما شئت أو شاء فلان والمراد هنا الأول وتسمى مفوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أفصح لأن الولي فوض أمرها إلى الزوج أي جعل له دخلاً في إيجابه بفرضه الآتي وكان قياسه وإلى الحاكم لكن لما كان كناية لم يحتج لذكره إذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفينة مَهْمَلَةٌ كما عُلِمَ من كلامه في الحَجَرِ ولا يدخل في الرشيده الصبيّة خلافاً لمن زعمه وقوله في الصيام أو صبيانا رُشْدَاءَ مجاز عن اختبار صدقهم كما عُلِمَ مما قدمته فيه لوليها (زوجني بلا مهر) أو على أن لا مهر لي (فزوج ونفى المهر أو سكّت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهر مؤجل أو قال زوجتكها وعليك لها مائة ويوجه بأن ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك إلزام بل طلب وغد منه لا يلزم وبه

في المهر للعهد الشرعي أي مهر المثل الحال من نقد البلد ليُدْخَلَ ما سيأتي بقوله: (أو زوج بدون مهر المثل إلخ) أو أن إخلاءه عن المهر هو صورته الأصلية فتأمل اهـ رشيدي. هـ قوله: (وأما تفويض مهر إلخ) وحيث يجوز النكاح بمهر المثل وبما دونه ولا يجوز إخلاؤه عن المهر فإن إخلاءه عنه وجب مهر المثل اهـ ع ش. هـ قوله: (وهو واضح) أي لتفويضها أمرها إلى الزوج أو الولي اهـ معني. هـ قوله: (وهو أفصح) لعل الأفصحية باغتيال كثرة استعماله في كلام الفقهاء ولا فيمثل ذلك لا يظهر فيه معنى الأفصح فإن اللغتين لم تتوارد على معنى واحد اهـ ع ش. هـ قوله: (وكان قياسه) أي وجه التسمية. هـ قوله: (والى الحاكم) الأولى أو بدل الواو. هـ قوله: (كنائيه) أي الزوج اهـ ع ش. هـ قوله: (حرة رشيدة) سيأتي مختارزه وقوله بكر أو ثيب تعميم. هـ قوله: (أو سفينة) عطف على رشيدة اهـ سم. هـ قوله: (أو سفينة) أشار إلى أن هذه ملحقه بالرشيده وليست منها وإلا فالرشيده كما تقدم من بلغت مصلحة لدينها ومالها وقوله مَهْمَلَةٌ أي بأن بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يُحَجَزَ عليها اهـ ع ش. هـ قوله: (لوليها) متعلق بقالت رشيدة. هـ قوله: (أو زوج بدون مهر المثل إلخ) ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتغطي زوجها ألفاً وقد أذنت بذلك فمفوضة فلا يلزم شيء بالعقد اهـ معني ونهاية قال الرشيدي: قوله: (ولو نكحها) يعني الرشيدة ومن هو في معناها اهـ. عبارة ع ش أي الحرة أو المكاتبه ومثلها سيد الأمة لكن لا يتوقف على إذن من الأمة اهـ. هـ قوله: (أو بمؤجل) أي إن لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل وإلا فيتعقد بما سمي أخذاً مما يأتي اهـ. ع ش. وقوله: (التأجيل) قياسه أنه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالقياب انعقد بالمسمى، وقوله: (مما يأتي) أي في الفضل الآتي. هـ قوله: (ويوجه بأن إلخ) لا يخفى ضعف هذا التوجيه فإنها أي صيغة وعليك إلخ في حد ذاتها إما أن تكون ملزمة أو لا وعلى كل لا يختلف الحكم لأمر خارج اهـ سيد عمر. هـ قوله: (في قوله وعليك) أي إلى آخره.

هـ قوله: (أو سفينة) عطف على رشيدة. هـ قوله: (أو قال) انظر لو قال هذا حيث لا تفويض كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكّت عن ذكر المهر وقد يدل التوجيه المذكور على عدم وجوب المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكّت عن التسمية رأساً فليراجع.

فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْبَائِعَ تَكُونُ ثَمَنًا لِيَتَوَقَّفَ الْإِنْعِقَادُ عَلَيْهِ فَكَانَ الْإِزَامَا مُحْضًا (فَهُوَ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ) كَمَا عَلِمَ مِنْ حَدِّهِ وَسَيَأْتِي حَكْمُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا مَهْرٍ قَوْلُهَا زَوْجَنِي فَقَطْ فَلَيْسَ تَفْوِيضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُحْمُولٌ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ مِنَ الْمَضْلَحَةِ لِاسْتِحْيَائِهَا مِنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ غَالِبًا وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي السَّيِّدِ وَبَنَفِي إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ أَنْكَحَهَا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنَّهُ يَصْخُحُ بِالْمُسْتَمْلِ وَلَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي بَلَا مَهْرٍ حَالًا وَلَا مَالًا وَإِنْ وَقَعَ وَطْءٌ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ كَمَا انْتَصَرَ لَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَفَاسِدٌ عَلَى مَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى أَنَّ شَارِحًا نَقَلَ عَنْهُ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ رَجَحَ الْأَوَّلَ فَلَقُلْ كَلَامُهُ اخْتَلَفَ (وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمِّهِ زَوْجْتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ) إِذْ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ كَالرَّشِيدَةِ. وَكَذَا لَوْ سَكَتَ عَلَى الْمُنْصَوِّصِ الْمُعْتَمِدِ وَظَاهَرُ أَنَّهُ لَوْ أُذِنَ لِآخَرٍ فِي تَزْوِيجِ أَمَتِهِ وَسَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ تَفْوِيضًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَلْزَمُهُ الْحَطُّ لِمَوَازِنَةِ الْمَثَلِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي وَلِيِّ أَيْدُنْ لَهَا وَسَكَتَتْ وَالْمُكَاتَبَةُ بِكِتَابَةِ صَحِيحَةٍ مَعَ سَيِّدِهَا كَحُرَّةٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ التَّفْوِيضَ تَبَرُّعٌ وَهِيَ لَا تَسْتَقِيلُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ لِذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِذْنِ لَهَا فِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ زَوْجْتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ زَوْجَهُ بِدُونِهِ أَوْ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ وَلَا تَفْوِيضٌ (وَلَا يَصْخُحُ تَفْوِيضٌ غَيْرَ رَشِيدَةٍ) كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ وَسَفِيهِةٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ أَمَّا إِذْنُهَا فِي التَّكَاحِ الْمُسْتَمْلِ عَلَى التَّفْوِيضِ فَصَحِيحٌ.

• قَوْلُهُ: (فَكَانَ) أَيِ قَوْلِ الْبَائِعِ وَعَلَيْكَ الْخ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حَدِّهِ) أَيِ بِلَاخْلَاءِ التَّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ.  
 • قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي الْخ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا جَرَى تَفْوِيضُ الْخِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ لِاسْتِحْيَائِهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (وَبَنَفِي الْخ) عَطَفَ عَلَى بَقُولِهِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَرَى وَطْءٌ) مِنْ تَيْمَةِ قَوْلِهَا اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (نَقَلَ عَنْهُ مَا يُصَرِّحُ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ سَكَتَ) أَيِ السَّيِّدُ.  
 • وَقَوْلُهُ: (فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ الْخ) أَيِ أَوْ قَالَ زَوْجْتُكَهَا بَلَا مَهْرٍ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي الْخ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّعَاطِيَّ الْمَتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلْإِذْنِ وَيَتَقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْإِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ اهْ سم. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ السَّيِّدِ اهْ سم.  
 • قَوْلُهُ: (وَمَا أَلْحَقَ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ سَكَتَ. • قَوْلُهُ: (كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ الْخ) مِثَالٌ لِغَيْرِ الرَّشِيدَةِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا الْخ) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُسْتَمْلِ أَيِ الْإِذْنِ اهْ سم عِبَارَةُ الْمُغْنَى نَعَمْ يَسْتَفِيدُ بِهِ

• قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُنْصَوِّصِ الْمُعْتَمِدِ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.  
 • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ التَّعَاطِيَّ الْمَتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلْإِذْنِ وَيَتَقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْإِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ السَّيِّدِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُسْتَمْلِ أَيِ الْإِذْنِ.



(وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) ولا لتشطر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على أنها لا تستحق إلا المثعة نعم، إن سمي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقد به ولا يرد هذا على المتن فإنه فرض كلامه أولاً فيما إذا نفى المهر أو سكث ومثله كما مر ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجلاً واعترض قوله شيء بأنه أوجب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك بتعين بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويؤد بما يأتي من إشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطر فعلم أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاري فرض أو وطء أو موت فوجوب مبتدأ وإن كان العقد هو الأصل فيه (فلان وطئ) المفوضة ولو باختيارها (فمهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ لا يباح بالإباحة ومر في نكاح المشرِك أن الحريين لا الذميين لو اعتقدوا أن لا مهر

الولي من السفية الإذن في تزويجها اه وعبرة الرشيد يفي أنها لو أذنت في النكاح وفوضت يصح الإذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اه.

• قول (س): (تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اه  
• قوله: (ولا لتشطر) إلى قوله ولا يرد في المعنى وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى واعترض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً لمن وهم. • قوله: (قبل وطء) أي وفرض. • قوله: (نعم إن سمي إلخ) هذا عين ما سبق في قوله وينفي إلخ ما لو أنكحها إلخ ولعله إنما أعاده توطئة لقوله ولا يرد إلخ. • قوله: (ومثله) أي مثل ما إذا نفى المهر اه سم. • قوله: (كما مر) أي في شرح فزوج ونفى المهر إلخ. • قوله: (واعترض إلخ) عبارة المعنى تنبيه لو عبر بمهر بدل شيء كان أولى إذ العقد أوجب شيئاً وهو ملكها المطالبة بأن يفرض لها كما سيأتي اه. • قوله: (وذلك) أي أحد الأمرين. • قوله: (بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم. • قوله: (من إشكال الإمام) يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف أو أن لفظ جواب سقط من الكتبة اه رشيد في عبارة ع ش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب الوجوب اه أي سبب بعيد له.

• قوله: (ولأنه لو طلق إلخ) عطف على ما يأتي. • قوله: (فوجوب مبتدأ) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدأ لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره اه سم. • قوله: (هو الأصل فيه) أي لأنه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن أحد الأمور الثلاثة المذكورة.

• قوله: (المفوضة) إلى قول المتن ويعتبر في المعنى. • قوله: (لا الذميين) لالتزام الذمي أحكام

• قوله: (ومثله) أي مثل ما إذا نفى المهر. • قوله: (فوجوب مبتدأ) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدأ لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره ثم قال يشكل على ابتداء الوجوب اختيار حال العقد أو أكثر الأحوال وتكون العقد سبباً للوجوب كما يأتي ذلك فليتأمل.

لِمَفْرُوضَةٍ مُطْلَقًا عَمِلْنَا بِهِ وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ الْوُطْءِ لَسَبَقَ اسْتَحْقَاقُهُ وَطَقًا بِمَا مَهْرٌ وَكَذَا لَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ عَبْدَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ بَاعَهَا لِآخَرَ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا لِلْبَائِعِ (وَيُعْتَبَرُ) مَهْرُ الْمَثَلِ أَيْ صِفَاتُهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ كَمَا يَأْتِي (حَالُ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِلْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي، وَقِيلَ يَجِبُ أَكْثَرُ مَهْرٍ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْوُطْءِ وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَمَّا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَاقْتَرَنَ بِهِ إِتْلَافٌ وَجِبَ الْأَقْصَى كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْوُطْءِ اغْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَلَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرِضَ) لَهَا (مَهْرًا) لِمِثْلِهَا لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِمَامُ بَأَنَّا إِنْ قُلْنَا يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ الْعَقْدِ فَمَا مَعْنَى الْمَفْرُوضَةِ وَإِنْ قُلْنَا ثُمَّ يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ فَكَيْفَ تَطْلُبُ مَا لَا يَجِبُ قَالَ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَلْحَقَ مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ بِمَا هُوَ طَلَبٌ مُسْتَحِيلًا هـ.....

الْإِسْلَامُ بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ هـ مُعْنَى هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ هـ قَوْلُهُ: (أَوْ بَاعَهَا) أَيْ أَوْ بَاعَهُمَا مَعًا مُعْنَى وَع ش هـ قَوْلُهُ: (أَيْ صِفَاتُهَا إلخ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ بَعْدَ الْبَاءِ بِأَنْ يَقُولَ وَيُعْتَبَرُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِصِفَاتِهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ حَالُ الْعَقْدِ هـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (لِلْوُجُوبِ) أَيْ بِالْوُطْءِ هـ مُعْنَى أَيْ أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الْفَرْضِ وَالْمَوْتِ هـ قَوْلُهُ: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ الْمُعْتَبَرَيْنِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ مَا قَبْلَ مِنْ وَجُوبِ الْأَكْثَرِ هـ قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ إلخ) الْأَوْجُهَةُ اغْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَيْ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُ م ر هـ س م هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ هـ س م هـ قَوْلُهُ: (لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نَقْدُ الْبَلَدِ فِي الْمُعْنَى.

هـ قَوْلُ (سَيِّ): (مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ) أَيْ إِنْ كَانَ أَهْلًا وَلَا أَهْلًا مُطَالَبَةُ الْوَلِيِّ فَيَقُومُ مَقَامَ الزَّوْجِ فِيمَا يَفْرِضُهُ كَمَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ هـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيْ مِلْكُهَا الْمُطَالَبَةُ هـ قَوْلُهُ: (وَلِنْ قُلْنَا لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْعَقْدُ مُوجِبٌ لِلْفَرْضِ وَالْفَرْضُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُمْ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ شَيْءٌ لِأَنَّ مُرَادَهُمُ بِالْشَيْءِ الْمَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مُوجِبُ الْمَوْجِبِ لِشَيْءٍ مُوجِبٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ فَالْمُنَافَاةُ مَوْجُودَةٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ عَدَمُ الْوُجُوبِ بِالذَّاتِ هـ قَوْلُهُ: (مَا لَا يَجِبُ) الْأَنْسَبُ مَا لَمْ يَجِبْ هـ سَيِّدُ عُمَرَ هـ قَوْلُهُ: (مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ) يَعْنِي مَا يُجِبُّ بِهِ عَنِ الْإِشْكَالِ هَذَا لَوْ كَانَ وَضَعَهُ بِصِغَةِ الْمَاضِي وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِصِغَةِ الْمُضَدَّرِ فَالْمَعْنَى أَنْ يُجِبَّ عَمَّا بَنَاؤُهُ عَلَى الْإِشْكَالِ

هـ قَوْلُهُ: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر هـ قَوْلُهُ: (يَوْمُ الْعَقْدِ) وَقِيلَ الْأَكْثَرُ أَيْضًا وَقَبْلَ يَوْمِ الْمَوْتِ هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ إلخ) الْأَوْجُهَةُ اغْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَيْ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُ م ر هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.



وَيُجَابُ بِأَنَّ مَعْنَى الْمُفَوَّضَةِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ عَنِ التَّسْمِيَةِ وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ عَنْهُ فَائِدَةٌ وَمَعْنَى وَأَمَّا طَلَبْتُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ جَرَى سَبَبٌ وَجُوبُهُ فَالْعَقْدُ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ بِنَحْوِ الْفَرْضِ لَا أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ وَفَرَّقَ وَاضِحٌ بَيْنَهُمَا (و) لَهَا (حَبْسٌ نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ) لِمَا مَرَّ (وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَهَا ذَلِكَ فِي الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ إِذَا مَا فُرِضَ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةٍ وَمَا سُمِّيَ فِيهِ وَلَوْ خَافَتْ الْفَوْتُ بِالتَّسْلِيمِ جَازَ لَهَا ذَلِكَ قَطْعًا (وَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ) وَلَا فَكَمَا لَوْ لَمْ يَفْرِضْ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا نَعَمْ، إِنْ فُرِضَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بِاعْتِرَافِهَا حَالًا مِنْ نَقْدٍ بَلَدِهَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهَا كَمَا نَقَلَ ابْنُ دَاوُدَ عَنْ الْأَصْحَابِ، وَأَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهَا لِأَنَّهَا إِذَا رَفَعَتْهُ لِقَاضٍ لَمْ يَفْرِضْ غَيْرَ ذَلِكَ فَامْتِنَاعُهَا عَبَثٌ وَتَعَثُّ (لَا عَلِمَهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَفِي نُسْخِ عَلَمُهَا وَالْأَوَّلُ مَنْقُولٌ عَنْ خَطِّهِ (بِقَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ مَا يَتَّفِقَانِ

وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأُجِيبَ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا مَلَكَتْ أَنْ تُطَالِبَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ إِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ عَدَمِ التَّقْوِيضِ إِثْمٌ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ اسْتِخْبَابِ التَّسْمِيَةِ إِلَّا فِيمَا اسْتَشَى وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا اتَّفَقَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَوْ لَمْ تُفَرِّضْ لَهَا جَازَ إِخْلَاؤُهُ كَذَا نَقَلَ عَنِ الْعَلَامَةِ التَّوْرِيَّيْنِ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَالْعَقْدُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ فَإِنَّ الْعَقْدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِلَّةً تَامَةً لِلْوُجُوبِ وَهَذَا خِلَافٌ مَا تَقَرَّرَ أَوْ نَاقِصَةً وَالْجُزْءُ الْمُتَمُّ الْفَرْضُ فَيَلْزَمُ مَا ذَكَرَ مِنْ طَلَبٍ مَا لَمْ يَجِبْ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ إِنْخ.

هـ قَوْلُهُ (سَيِّ): (لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ) أَيِ الْحَالِ وَأَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَلَيْسَ لَهَا حَبْسٌ نَفْسِهَا لَهُ كَالْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عُمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ فُرِضَ) أَيِ الزَّوْجُ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بِاعْتِرَافِهَا) قَبْدٌ فِي كَوْنِهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (حَالًا مِنْ نَقْدٍ بَلَدِهَا) أَيِ وَيَذَلُّ لَهَا اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (لَا عَلِمَهُمَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ) أَيِ حَيْثُ تَرَاضِيَا عَلَى مَهْرِ اهـ مُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ (سَيِّ): (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَمَّا بَعْدَهُ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ إِلَّا بَعْدَ عَلِمِهِمَا بِقَدْرِهِ قَوْلًا وَاجِدًا لِأَنَّهُ قِيمَةٌ مُسْتَهْلِكَةٌ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَقَدْ يُقَالُ الدُّخُولُ يَوْجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ فَمَا مَعْنَى تَوْقُفِ تَقْدِيرِهِ عَلَى عَلِمِهِمَا لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ وَلَا فَرْضَ مِنْهُمَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْخ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَفْرِضَانِهِ بِتَرَاضِيهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ مِنْهُ فَإِنَّ الْوُطْءَ

هـ قَوْلُهُ: (فَالْعَقْدُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْهُ.

عليه ليس بدلاً عنه بل الواجب أحدهما.

(ويجوز فرض مؤجل في الأصح) بالتراضي كما يجوز تأجيل المسمى ابتداءً (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو شئ جنسه لما مر أنه غير بدل (وقيل لا إن كان من جنسه) لأنه بدل عنه فلا يُزاد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الأمر للقاضي بدعوى صحيحة (فرض القاضي) وإن لم يرضيا بفرضه لأنه حكم منه لأن منصبه فصل الخصومات (نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يُعتبر يوم العقد أو الفرض كل مُحتمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا بيوم العقد اعتبار نقد بلد الفرض يوم العقد بل لو اُعتبر محل العقد يومه لم يتعد ولا يُنافي قولنا بلد الفرض من غير بلد المرأة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى . وإذا اُعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكروا في اعتبار قدره أنه لا يعتبر بلدها إلا إن كان بها نساء قراباتها أو بعضهن وإلا اُعتبر بلدهن إن جمعهن بلد ولا اُعتبر أقربهن لبلدها فإن تعذر معرفتهن اُعتبرت أجنبيات بلدها كما يأتي بقياسه أن ذلك يُعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم...

بمجرد يوجب مهر المثل اهـ . قوله: (هـ) أي مهر المثل .

قوله (سـ): (وفوق مهر المثل) قد يفهم أنه لا يجوز التقص عن مهر المثل وليس مراداً بل يجوز بلا خلاف كما قاله الإمام اهـ معني ونهاية .

قوله (سـ): (وقيل لا إن كان إلخ) فإن كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لأن القيمة ترتفع وتخفض فلا تتحقق الزيادة اهـ معني . قوله: (لأنه بدل إلخ) عبارة المعني بناء على أنه إلخ . قوله: (بدعوى صحيحة) أي كأن قالت نكحني بولي وشاهدني عدل ورضائي بلا مهر وأطلب المهر اهـ ع ش .

قوله (سـ): (نقد البلد) أي منه . قوله: (فيما يظهر) كذا م ر وقوله وعليه فهل يُعتبر إلخ يَحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضاً اهـ سم . قوله: (هنا) أي في المفوضة . قوله: (ولا يُنافي إلخ) فيه تأمل إذ المتبادر من بلد المرأة محل توطنها لا محل حضورها أو حضور وكيلها الأعم منه . قوله: (في اختيار قدره) أي المهر . قوله: (أنه لا يُعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض اهـ ع ش . قوله: (نساء قراباتها) أي وإن بعدن جداً من محل الفرض اهـ ع ش . قوله: (أو بعضهن) أي ولو كانت أبعد وكان الأقرب غائباً بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة اهـ ع ش وسبأتي في الفصل الآتي عن سم عن م ما يخالفه . قوله: (فقياسه إلخ) خالفه النهاية فقال والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو بلد وكيلها فلا يكون إلا من

قوله: (فيما يظهر) كذا م ر . قوله: (وعليه فهل يُعتبر إلخ) يَحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضاً .

قوله: (فقياسه أن ذلك يُعتبر في صفته أيضاً) أورد أن اختيار ذلك في صفته يُنافي ما تقدم من اختيار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اختياره اختيار لصفته (أقول) إنما يُرد هذا لو كان المراد أن ذلك يُعتبر في صفته



بل هذا لازمٌ لِدَاك وإلا لَتَعَذَّرَتْ معرفة قدره من أصله إذ لا فائدة لمعرفة عشرة مثلاً من غير أن تُعرَف من أيّ نقدٍ هي (حالاً) وإن رَضِيتَ بغيرهما أو اغتيدَ ذلك لِمَا مَرَّ أَنَّ فِي البُضْعِ حَقّاً لِلَّهِ تعالى بل لو اعتادَ نِسَاؤُهَا التَّاجِيلَ لم يُؤْجَلْ على المعتمد بل يُفَرَضُ مهرٌ مثلها حالاً ويُتَقَصُّ منه ما يُقَابِلُ الأَجَلَ (قُلْتُ ويُفَرَضُ مهرٌ مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقصٍ لأنَّ قيمة البُضْعِ نعم، يُغْتَفَرُ بِسِرِّ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الاجتهادِ بأنَّ يُتَغَابَنَ به نظير ما مَرَّ فِي الوكيل وقضية كلام الشيخين مَنَعُ الزيادة وانتقص وإن رَضِيا وهو مُتَّجَعٌ نظير ما مَرَّ وإن اختار الأذرعِي خلافه لكن قال الغزِّي قد يُقال إذا تراضيا خرجت الحُكُومَةُ عن نظير القاضِي والكلام فيما إذا فصلت الحُكُومَاتُ بِحَكَمِ بَاطِلٍ اهـ ويُردُّ بأنَّ مُرادهم أَنَّ حَكَمَهُ البَاطِلُ بِمِهْرِ المِثْلِ لا يَمْنَعُهُ رِضَاهُمَا بخلافه.....

نَقَدَ تلك البلدَ وفي قدره بِلَدٍ نِسَاءً قَرَابَتِهَا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ اهـ. فَوَدَّ: (فَقِيَّاسُهُ إلخ) أو رَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ اغْتِيَارَ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اغْتِيَارِ نَقْدِ بِلَدٍ الْفَرَضِ أَوْ بِلَدِهَا لِأَنَّ اغْتِيَارَهُ اغْتِيَارٌ لِصِفَتِهِ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَرُدُّ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ مَعَ اغْتِيَارِ نَقْدِ بِلَدٍ الْفَرَضِ أَوْ بِلَدِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَي قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِي اغْتِيَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ اغْتِيَارِ نَقْدِ بِلَدٍ الْفَرَضِ أَوْ بِلَدِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءً قَرَابَتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَلَا اغْتَبِرَ نَقْدُ بِلَدِيْنِ إِنْ جَمَعَهُنَّ بِلَدٌ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سَمِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمَذْكُورَ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (بَلْ هَذَا لَا يَزِمُ لِذَاكَ وَإِلَّا لَتَعَذَّرَتْ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ اللُّزُومِ وَالتَّعَذُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِظُهُورِ إِمْكَانِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْغَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبِلَدَةِ مِنَ النَّقْدِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبِلَدَةِ الْآخَرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ اهـ سَمِ.

فَوَدَّ (سَمِ): (حَالاً) وَلَهَا إِذَا قَرَضَهُ حَالاً تَأْخِيرُ قَبْضِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا اهـ مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَأَنَّ رَضِيتَ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ اخْتَادَ إلخ) قِيَاسُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ اغْتَدَنَ قَرْضَ الْعُرُوضِ أَنْ يَفَرِّضَ نَقْدًا أَي وَإِنْ رَاجَتْ الْعُرُوضُ وَيُنْقَصُ لِذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِالْعَرْضِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (بَسِيرٌ) أَي مِنَ الزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجَعٌ) لِأَنَّ مَنْصِبَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَبْعَدَ ذَلِكَ فَعَلَا مَا شَاءَ اهـ مُعْنَى. فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي مِنْ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَفَرِّضُ غَيْرَ نَقْدِ الْبِلَدِ الْحَالِ وَإِنْ رَضِيتَ بغيرهما اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إلخ) أَي مَا قَالَه الْغَزِّي. فَوَدَّ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُريدَ بَعْدَهُ أَي الْحُكْمُ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ

مَعَ اغْتِيَارِ نَقْدِ بِلَدٍ الْفَرَضِ أَوْ بِلَدِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَي قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِي اغْتِيَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ اغْتِيَارِ نَقْدِ بِلَدٍ الْفَرَضِ أَوْ بِلَدِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءً قَرَابَتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَلَا اغْتَبِرَ نَقْدُ بِلَدِيْنِ إِنْ جَمَعَهُنَّ بِلَدٌ إلخ فَتَأَمَّلْهُ. فَوَدَّ: (بَلْ هَذَا لَا يَزِمُ لِذَاكَ وَإِلَّا لَتَعَذَّرَتْ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ اللُّزُومِ وَالتَّعَذُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِظُهُورِ إِمْكَانِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْغَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبِلَدَةِ مِنَ النَّقْدِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبِلَدَةِ الْآخَرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُريدَ بَعْدَهُ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ يُقَالُ لَا أَتَرِ لِحُكْمِهِ بَعْدَ تَرَاضِيهِمَا بِشَيْءٍ لَا سِتِّفَارَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما به (ويشترط علمه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لأنه متصرف لغيره فإن قلت ينبغي أن يكون هذا شرط جواز تصرفه لا لتفويضه لو صادقه في نفس الأمر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق . (ولا يصح فرض أجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العين والدن (في الأصح) وإنما جاز أدائه ذين غيره من غير إذنه لأنه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وماذونه (والفرض الصحيح) منهما أو من القاضي (كمسمى فيتشطر بطلاق قبل وطء) كالمسمى في العقد أما الفاسد كخير فلفظ فلا يجب شيء حتى يتشطر وإنما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لأنه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد.

يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيها بشيء لاستقرار الأمر عليه به اه سم . ه قوله: (وبدونه إلخ) أي وأن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاهما به أي الدون أو الأكثر . ه قوله: (حتى لا يزيد إلخ) أي إلا بالتفاوت اليسير اه معني . ه قوله: (أن يكون هذا) أي العلم . ه قوله: (أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوذ اه ع ش .

ه قول (سني): (ولا يصح فرض أجنبي إلخ) نعم ينبغي أنه لو كان الأجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان قرعاً له يلزمه إعفائه وقد إذن له في النكاح ليؤدي عنه والولي يفرض من مال مخجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال مخجوره مفهومه أنه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه . ه قوله: (فلم يلق إلخ) ولا يصح إبراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيهما لأنه في الأول إبراء عما لم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح الإبراء عن المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لأنه إبراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صحح ولا فلا ولو علمت أنه أي مهر المثل لا يزيد على ألفين وثبنت أنه لا ينقص عن ألف فأبرأته عن ألفين نفذ اه نهاية زاد المعني وهذه حيلة في الإبراء عن مجهول وهي أن يبرئ من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم أنه أكثر مما له عليه اه قال ع ش قوله وهي تعرفه صحح إلخ من هذا يعلم أن غالب الإبراء الواقع من نساء في زميتنا غير صحيح لأنهم يجعلون مؤخر الصداق يحل بموت أو فراق وهذا مفيد للمسمى وموجب لمهر المثل فإذا وقع الإبراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح بالطريق في صحة الإبراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر مما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وثبنت إلخ قضيت أنه لو انتفى ثبنتها ذلك لم يصح الإبراء وقياس ما مر في الضمان خلافه بل مر أنه لو أبرأه من معين معتقداً أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه برئ فليتأمل ولعل ما هنا مجرد تصوير اه . ه قوله: (وماذونه) أي كوكيله اه ع ش . ه قوله: (منهما) إلى الفضل في المعني إلا قوله خلافاً لمن وهم فيه .



(ولو طَلَّقَ قَبْلَ فَرَضٍ وَوُطِئَ فَلَا شَطْرَ) لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧] ولها المِثْلَةُ كَمَا يَأْتِي (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا) أَيِ الْفَرَضِ وَالْوُطْءِ (لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) كَالْفُرْقَةِ بِالطَّلَاقِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ بِقَضَائِهِ بِطَلَّقَ بِذَلِكَ لِيَزُوجَ بِطَلَّقَ.

### فصل في بيان مهر المثل

(مهر المثل ما يُزَعَّبُ بِهِ) عَادَةً (فِي مِثْلِهَا) نَسَبًا وَصِفَةً (وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ) فِي النَّسَبِ (نَسَبٌ) وَلَوْ فِي الْعَجَمِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّ التَّفَاخُرَ إِنَّمَا يَقَعُ بِهِ غَالِبًا فَتَخْتَلِفُ الرِّغَبَاتُ بِهِ مُطْلَقًا (فَيُرَاعَى) مِنْ أَقَارِبِهَا حَتَّى تُقَاسَ هِيَ عَلَيْهَا (أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ) مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ (إِلَى مَنْ تُنْسَبُ) هَذِهِ الَّتِي تُطْلَبُ مَعْرِفَةُ مَهْرِهَا (إِلَيْهِ) كَأَخْتٍ وَعَمَةٍ لَا أُمٍّ وَجَدَّةٍ وَخَالَه لِقَضَائِهِ بِطَلَّقَ بِمَهْرِ نِسَاءِ بَرُوعٍ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ .....

• قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي آخِرِ الْبَابِ. • قَوْلُهُ: (بِقَضَائِهِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ أَوْ نَعَتْ لِلْخَبَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ بَرُوعَ بَنَتْ وَاشْتَقِي نِكَاحُهَا بِمَا مَهَرِ قِمَاتِ زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرَضَ لَهَا فَقَضَى لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَهْرِ نِسَائِهَا وَبِالْمِيراثِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ اهـ. • قَوْلُهُ: (لِيَزُوجَ) بِكَسْرِ الْبَاءِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَيَفْتَحُهَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِهِمْ فِعُولٌ بِالْكَسْرِ إِلَّا خِرُوعٌ وَعِثُودُ اسْمَانِ لِنَبْتٍ وَمَاءِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ اهـ ع ش.

### فصل في بيان مهر المثل

• قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ مَهْرِ الْمِثْلِ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِقَضَائِهِ إِلَى أَمَّا مَجْهُولَةُ النَّسَبِ وَقَوْلُهُ إِنْ قُيِّدَتْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ. • قَوْلُهُ: (مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيِ وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَهْرِ وَاتِّحَادِهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (نَسَبًا وَصِفَةً) أَيِ مَجْمُوعَهُمَا وَإِلَّا فَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا قُيِّدَ النَّسَبُ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ فَقَطْ فِي الْأَرْحَامِ ثُمَّ فِي الْأَجَنِّيَّاتِ اهـ رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ (نَسَبًا): (وَرُكْنُهُ) أَيِ مَهْرُ الْمِثْلِ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ. • قَوْلُهُ (نَسَبًا): (فَيُرَاعَى) أَيِ فِي تِلْكَ الْمَرَاةِ الْمَطْلُوبِ مَعْرِفَةُ مَهْرِ مِثْلِهَا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَتَّى تُقَاسَ هِيَ عَلَيْهَا) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُثْنِ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ) بَيَانٌ لِمَنْ وَقَوْلُ الْمُثْنِ إِلَيْهِ ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى مِنَ الثَّانِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَجَدَّةٍ) أَيِ وَلَوْ أُمُّ أَبِي اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (لِقَضَائِهِ إلخ) يَغْنِي لِقَضَائِهِ لِيَزُوجَ بِمَهْرِ نِسَائِهَا اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْخَبَرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا دَلَالَه فِي الْخَبَرِ لِتَغْيِينِ الْعَصْبَةِ لِاحْتِمَالِ نِسَاءِ بَرُوعٍ فِيهِ لِلْعَصْبَةِ خَاصَّةً وَلِلْأَعَمِّ مِنْهُنَّ وَذَوَاتِ الْأَرْحَامِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّ إِضَافَةَ النِّسَاءِ إِلَيْهَا تَقْتَضِي زِيَادَةَ التَّخْصِصِ وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِلْعَصْبَةِ اهـ ع ش.

### فصل في بيان مهر المثل

أما مجهولة النسب فركنه الأعظم فيها نساء الأرحام كما يُعلم مما يأتي (وأقربهن أخت لأبوين) لإدلائها بجهتين (ثم) إن فُقدت أو جهل مهرها أو كانت مفوضة ولم يُفرض لها مهر مثل أخت (لأب ثم بنات أخ) فابته وإن سفل (ثم عمات) لا بناتهن وإيرادهن عليه وهن (كذلك) أي لأبوين ثم لأب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وإن سفل كذلك. قيل قضية كلامه كالزافعي أن بعد بنات الأخ تتقل للعَمَّات حتى لو وُجدت بنت بنت أخ وعمّة قُدمت العمّة وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الأخوة على جهة العمومة وبه صرح الماوردی اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الأخ وهن كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء العصابات المُصرّح بهن قوله وأقربهن إلى آخره ولو أوردوا عليه أن قضية أن بنت ابن الأخ لا تُقدّم على العمّة وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يُجاب بأنه أراد بالأخ جهة

قوله: (أما مجهولة النسب) أي بأن لا يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمّتها وقد يدعي إمكان ذلك وحيث يُقدّم نحو أختها على نساء الأرحام سم على حج وبقي ما لو لم يُعرف لها أب ولا أم ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يُعلم من قوله الآتي فإن تعذر أرحامها فنساء بلدّها اه ع ش. قوله: (أما مجهولة النسب إلخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصابيتها كأختها وتُعتبر أرحامها كأُم أبيها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصابيتها فهو مُشكّل إذ كيف يكون جهل الأب مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمّه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليحرّر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصابيتها إذ النسب هو الركن الأعظم هنا فتأمل اه سيّد عمر.

قوله (س): (ثم بنات أخ) أي لأبوين ثم لأب اه مُعني. قوله: (فابته) أي بنات ابن الأخ. قوله: (وإن سفل) أي ابن الأخ. قوله (س): (ثم عمات) هل ولو بواسطة فتقدّم أخت الجد وإن بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الإزب ذلك فتقدّم العمّة وإن بعدت وبنت العم وإن بعد اه ع ش. قوله: (وليرادهن) أي بنات العمات عليه أي المثنى. قوله: (وهن) أي لانهن لا يتسبين إلا لإبائهن ولسن من عصابات هذه رشيدتي وسم وع ش. قوله: (كذلك) أي لأبوين ثم لأب. قوله: (ثم تتقل) أي نساء العصابة. قوله: (وليس كذلك بل المراد إلخ) اعتمدّه المُعني.

قوله: (وهو) أي ما الكلام فيه. قوله: (قوله إلخ) فاعل المُصرّح. قوله: (عليه) أي المثنى. قوله: (لكان هو الصواب) يُصرّح به قوله فإن فُقد نساء العصابة اه سم. قوله: (وقد يُجاب) أي عن هذا الوارد اه سم.

قوله: (أما مجهولة النسب) أي بأن يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمّتها وقد يدعي إمكان ذلك وحيث يُقدّم نحو أختها على نساء الأرحام. قوله: (أما مجهولة النسب إلخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصابيتها كأختها وتُعتبر أرحامها كأُم أبيها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصابيتها فهو مُشكّل إذ كيف جهل الأب يكون مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمّه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليحرّر. قوله: (وهن) أي إذ لسن من نساء العصابات. قوله: (لكان هو الصواب) يُصرّح به قوله فإن فُقد نساء العصابة. قوله: (وقد يُجاب) أي عن



الأخوة فيشمل كل من نسب إلى فرع الأخ الذكر من جهة أبيها (لأن فقد نساء العصبية) بأن لم يوجدن وإلا فالميتات يُعتبرن أيضا (أو لم يُنكحن) استشكل مع الضبط بأنه ما يُرغب به في مثلها الصريح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الآن فاستوت المنكوحة وغيرها ويُرد بأن المنكوحة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغيرها ملحظ ما به الرغبة فيها مختلف إذ ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيرا فأعرضوا عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الأرحام فالأجنبيات (أو جهل مهرهن فأرحام) أي قرابات للأم من جهة الأب أو الأم فهن هنا أعم من أرحام الفرائض من حيث شموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والأخوات ونحوهما (كجذات وخالات) لأنهن أولى بالاعتبار من الأجانب تقدم القربى فالقربى من جهات أو جهة. وقضية كلاميهما عدم اعتبار الأم واعترض بأنها كيف لا تُعتبر وتُعتبر أمها ومن ثم قال الماوردى والرويانى تقدم الأم فالأخت .....

• قوله: (فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ. • قوله: (إلى فرع الأخ إلخ) الأخصر الأوضح إلى الأخ من جهة الأبوة. • قوله: (الذكر) صفة للمضاف. • قوله: (من جهة أبيها) متعلق بالصلة والضمير للموصول. • قوله: (بأن لم يوجدن) إلى المثني في النهاية والمثني. • قوله: (بأن لم يوجدن) أي من الأصل اه معنى. • قوله: (أي كالأخياء). • قوله: (استشكل) أي قول المثني أو لم يُنكحن. • قوله: (مع الضبط) أي لمهر المثل. • قوله: (بأنه إلخ) متعلق بالضبط. • قوله: (الصريح إلخ) نعت لما يُرغب إلخ لكن في صراحته تأمل. • قوله: (لو نكحت) أي مثلها. • قوله: (فاستوت المنكوحة إلخ) أي من نساء العصبية. • قوله: (عن ذلك) أي غير المنكوحة أو ما بالقوة. • قوله: (أي قرابات للأم) إلى التثنية في النهاية إلا قوله نعم إلى ثم أقرب. • قوله: (فهن) أي الأرحام. • قوله: (من حيث شموله) أي لفظ الأرحام هنا. • قوله: (والأخوات) أي وبنات الأخوات أي للأب فقط كما يُعلم من قوله الاتي ثم بنات الأخوات أي للأم وحيث فهن كبنات العمات ونحوها من الأجنبيات كما يأتي في التثنية الاتي سم ورشيدى. • قوله: (س) (كجذات) أي من قبل الأم أما التي من قبل الأب فليست هنا من الرجم ولا من العصبية لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يُعلم من عبارة ع ش اه بجزيمى. • قوله: (لأنهن أولى) إلى التثنية في المعنى إلا قوله ولو قيل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله وتعتبر إلى وتعتبر عريية. • قوله: (واعترض بأنها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك إذ كيف إلخ وعبارة المعنى وليس مرادا فقد قال الماوردى إلخ. • قوله: (تقدم الأم) أي بعد نساء العصبية لأن الكلام في ذوي الأرحام اه ع ش.

هذا. • قوله: (والأخوات) أي وبنات الأخوات أي لغير الأم بدليل قوله الاتي ثم بنات الأخوات أي للأم اه فليتنظر مرتبتهم أعني بنات الأخوات لغير الأم حيث فإنه أخرجهن عن الأرحام ومعلوم خروجهن عن نساء العصبية ثم رأيت التثنية الاتي.

للأُم فالجدات فإن اجتمع أم أب وأم أم فوجوه والذي يُتَّجِه استواءهما ثم الخالة ثم بنات الأخوات أي للأُم ثم بنات الأخوال ولو لم يكن في نساء عَصَبَاتِهَا مَنْ بِصِفَتِهَا فَهُنَّ كَالْعَدَمِ كما صرح به جمع واعتمده الأذرعِي ولو قيل يُغْتَبَرُ النَّسَبُ ثم يُنْقَصُ أو يُزَادُ لِفَقْدِ الصِّفَاتِ مَا يَلِيْقُ بِهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي لَكَانَ أَقْرَبَ وَكَوْنُ ذَلِكَ فِيهِ مُشَارَكَةٌ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ هَذَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِذْ مَلَحَظُ التَّفَاوُتِ مَوْجُودٌ فِي الْكُلِّ وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ فَإِنْ غَبْنَ كُلُّهُنَّ اغْتَبِرْنَ دُونَ أَجْنِيَّاتِ بَلَدِهَا كَمَا جَزَمَا بِهِ وَإِنْ اعْتَرَضَا.....

• قوله: (للأُم) أي فقط. • قوله: (فالجَدَاتُ) أي للأُم أم ع ش. • قوله: (فإن اجتمع أم أب) أي للأُم لأنَّ الكلامَ في قراباتها أما أم أبي المنكوحَةِ فَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَرْحَامِ بِالضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ ثُمَّ قُضِيَتْ قَوْلُهُمْ إِنَّ نِسَاءَ الْعَصَبَاتِ الْمُنْسَوِبَاتِ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ هِيَ إِلَيْهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نِسَاءِ الْعَصَبَاتِ أَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهَا أَوْ أَهْلِ بَلَدِهَا فَتَكُونُ مِنَ الْأَجْنِيَّاتِ كَبَنَاتِ الْعَمَّاتِ فَلْيُرَاجَعْ أم ع ش. • قوله: (والذي يُتَّجِه استواءهما) أي فَتَلَحُّقُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَادَ مَهْرُهَا عَلَى الْأُخْرَى أَوْ نَقَصَ وَلَا يَصِلُ إِلَى ضَرَرِ الزَّوْجِ عِنْدَ الزِّيَادَةِ وَضَرَرِهَا عِنْدَ النِّقْصِ أم ع ش. • قوله: (والذي يُتَّجِه إلخ) كذا في شرح م ر وقال الأستاذ أبو الحَسَنِ الْبُكْرِيُّ فِي كَثْرَةِ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ انْتَهَى أم سم. • قوله: (أي بالأُم) أي بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِلشَّقِيقَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ إِلَّا بَنَاتُ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ كَمَا سَيَبَيِّنُهُ عَلَيْهِ أم رَشِيدِي. • قوله: (فَهُنَّ كَالْعَدَمِ) قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْ الْغَزِّي فَيَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُنَّ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قوله: (ولو قيل إلخ) كذا في شرح م ر أم سم. • قوله: (ولو قيل إلخ) أي بَدَلَ قَوْلِهِمْ فَهُنَّ كَالْعَدَمِ أم كُرْدِي. • قوله: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أي فِي شَرْحٍ وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطْ إلخ. • قوله: (وَكَوْنُ ذَلِكَ) أي مَا يَأْتِي أم كُرْدِي. • قوله: (وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أي مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرْحُ رَوْضٍ وَهَلْ يُقَدِّمْنَ وَإِنْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَايَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتِ يُتَّجِه لَا م ر أم سم عِبَارَةُ الرَّشِيدِي لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْحَاضِرَاتِ مِنْ بَلَدِهِ بَلَدُهَا وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَيَّاتِ يُغْتَبَرْنَ فَضْلًا عَنِ الْغَايَاتِ أم وعِبَارَةُ ع ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ أَيْ لِلْغَايَاتِ أم.

• قوله: (فإن غبن إلخ) أي نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا سم ومعْنَى وَلَعَلَّ الْأَقْبَدَ إِزْجَاعُ ضَمِيرِي مِنْهُنَّ وَغَبْنَ إِلَى نِسَاءِ قَرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ. • قوله: (دُونَ أَجْنِيَّاتِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يَشْمَلُ الْأَرْحَامَ كَمَا

• قوله: (والذي يُتَّجِه إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (والذي يُتَّجِه استواءهما) فِي الْكَثَرِ لِلْأَسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ أم. • قوله: (ولو قيل إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (وَتُغْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أي مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرْحُ رَوْضٍ وَهَلْ يُقَدِّمْنَ أَيْ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَايَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتِ يُتَّجِه لَا م ر. • قوله: (فإن غبن كُلُّهُنَّ اغْتَبِرْنَ إلخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ لَكِنْ نِسَاؤُهَا أَيْ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غَبْنَ يُقَدِّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا نَعَمْ مَنْ سَاكِنَتِهَا مِنْهُنَّ فِي الْبَلَدِ أَيْ بَلَدِهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا لِلْأُخْرَى قُدِّمَ عَلَيْهِنَّ أَيْ إِذَا لَمْ يُسَاكِنَهَا فِي بَلَدِهَا أم وَكَانَ قَوْلُهُ نَعَمْ إلخ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ حَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَهَا الْغَايَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنًا قَبْلَ ذَلِكَ فِي بَلَدِهَا قُدِّمَ فَلْيُرَاجَعْ. • قوله: (دُونَ أَجْنِيَّاتِ) كَذَا قَيَّدَ بِالْأَجْنِيَّاتِ فِي الرَّوْضَةِ وَقُضِيَتْ أَنَّهُنَّ لَا يُقَدِّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا مِنْ هَوِي الْأَرْحَامِ



فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا فَنِسَاءُ بَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا نَعَمْ، يُقَدَّمُ مِنْهُنَّ مَنْ سَاكِنُهَا فِي بَلَدِهَا قَبْلَ  
انتقالِهَا لِلْأُخْرَى وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ أَقْرَبُهُنَّ لِبَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ بِهَا شَبَّهًا وَتُعْتَبَرُ عَرَبِيَّةٌ  
بِعَرَبِيَّةٍ مِثْلُهَا وَأُمَةٌ وَعَتِيقَةٌ بِمِثْلِهَا مَعَ اعْتِبَارِ شَرَفِ السَّيِّدِ وَخِشْتِهِ وَقُرْبِيَّةٌ وَبَلَدِيَّةٌ وَبَدْوِيَّةٌ بِمِثْلِهَا.  
(تَنْبِيْهُ) عَلِمَ مِنْ ضَبْطِ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءِ الْأَرْحَامِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ مَنْ عَدَا هَذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ  
كَبْنَتِ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيَّاتِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْعَادَةَ فِي الْمَهْرِ لَمْ تُفْهَذْ إِلَّا  
بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخِرَةِ.

(وَيُعْتَبَرُ) مَعَ ذَلِكَ (سِنٌّ وَعَقْلٌ وَنِسَانٌ) وَضِدُّهَا (وَبَكَارَةٌ وَثِيْبَةٌ) كُلُّ (مَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ)  
كَجَمَالٍ وَعِفَّةٍ وَفَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ فَمَنْ شَارَكَتْهُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا اغْتَبِرَ.....

يُقَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُتَنِ فَإِنْ قُدِّرَ نِسَاءُ الْعَصْبَةِ إلخ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنَّ لَمْ يَوْجَدَنَّ إلخ حَيْثُ لَمْ  
يَزِيدُوا أَوْ لَمْ يَخْضُرْنَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ كَذَا قَيَّدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ فِي الرِّوَضَةِ  
وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُنَّ لَا يُقَدَّمْنَ أَيُّ الْغَائِبَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَكِنْ اسْتَقَطَ فِي  
الرِّوَضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيَحْرُرْ اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا) بِأَنَّ قُدِّرَ أَيُّ مِنَ  
الْأَضْلِ أَوْ لَمْ يَتَكَخَّنْ أَضْلًا أَوْ جُهْلَ مَهْرُ مَنْ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ حُكْمُ حَادِثَةٍ  
يَعُمُّ الْإِتِّلَاءَ بِهَا فِي بَعْضِ نَوَاحِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ مِنْ اعْتِبَادِ الْمَهْرِ الْفَاسِدِ فِي جَمِيعِ مَحَلِّ الْمُنْكَوْحَةِ إِمَّا  
لِتَأْجِيلِهِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا بِأَجَلٍ مَجْهُولٍ كَمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ لِحْجَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ كَذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالرَّقِيقِ  
وَالْمَلْبُوسِ وَالْمَفْرُوشِ مَعَ عَدَمِ ضَبْطِهِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُقَدَّمُ  
إِلخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ لَكِنْ نِسَاؤُهَا أَيُّ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غِبْنَ يُقَدَّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا نَعَمْ مَنْ سَاكِنُهَا  
مِنْهُنَّ فِي الْبَلَدِ أَيُّ بَلَدِهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا لِلْأُخْرَى قُدَّمَ عَلَيْهِنَّ أَيُّ إِذَا لَمْ يُسَاكِنُهَا فِي بَلَدِهَا اهـ وَكَانَ قَوْلُهُ نَعَمْ  
إِلخ اسْتِدْرَاكًا عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ غِبْنَ إلخ وَحَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا الْغَائِبَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنُهَا قَبْلَ  
ذَلِكَ فِي بَلَدِهَا يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنُهَا أَضْلًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِمُطْلَقِ  
الْغَائِبَاتِ الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّاتِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُنَّ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ سَاكِنُهَا فِي  
بَلَدِهَا إلخ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنُهَا مِنْهُنَّ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ) أَيُّ مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا أَوْ مِنْ  
قَرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لَهَا وَلِلْأَرْحَامِ نَظِيرَ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آيَفَا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ  
أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا. قَوْلُهُ: (بِاخْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ) وَهُمَا نِسَاءُ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءُ الْأَرْحَامِ دُونَ الْآخِرَةِ وَهِيَ دُونَ  
هَذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ هِيَ مِثَالُ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ نِسَائِهَا  
وَقَوْلُهُ سِوَاةٍ إِلَى بَلْ ذَكَرَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُجَابُ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَضِدُّهَا) الْإِتْسَابُ وَضِدُّهُمَا لِأَنَّ السِّنَّ  
لَمْ يُقَيَّدْ بِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ حَتَّى يَكُونَ لَهُ ضِدُّ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ.

لَكِنْ اسْتَقَطَ فِي الرِّوَضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيَحْرُرْ. قَوْلُهُ: (مِنْهُنَّ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ  
سَاكِنُهَا فِي بَلَدِهَا إلخ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنُهَا مِنْهُنَّ.

وإنما لم يُعْتَبَر نحو المال والجمال في الكفائة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات (فإن اختصت) عنهن (بفضل) بشيء مما ذكر (أو نقص) بشيء من ضده زيد عليه أو نقص عنه (لا يقي بحال) بحسب ما يراه قاض باجتهاده (ولو سامحت واحدة) هي مثال للقلة والنذرة لا قيد من نسايتها (لم تجب موافقتها) اعتباراً بغالبهن نعم، إن كانت مسامحتها لنقص دخل في النسب وفقر الرغبة فيه اغتبر. (ولو خفصن) كلهن أو غالبهن (للعشيرة) أي الأقارب (فقط اغتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافاً للإمام بل ذكر الماوردي أنه لو خفصن لدناءتهن لغير العشيرة فقط اغتبر أيضاً وكذا لو خفصن لذوي صفة كشباب أو علم وعلى هذا يُحتمل قول جمع يُعْتَبَر المهر بحال الزوج أيضاً من نحو علم فقد يُخفف عنه دون غيره ومَرَّ أَنَّهُمْ لو اعتدّن التأجيل فرض الحاكم حالاً ونقص لايقاً بالأجل فإذا اعتدّن التأجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يليق بالأجل ويظهر أنه إذا اعتيد التأجيل بأجل معين مُطَرِد جاز للولي ولو حاكم العقد به وذلك النقص الذي ذكره محله في فرض الحاكم لأنه حكم بخلاف مجرد العقد به. ثم رأيت الشبكي ذكر ذلك تفقهاً والعمراني سبقه إليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كأن زوج صغيرة وكانت عادة نسايتها أن يُنكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فإنه يجوز له الجزئي على عادتهن. وقد يجاب بأن الاحتياط للمولية يقتضي تعيين الحال لكن مع نقص ما يليق بالأجل الذي اعتدنه ويؤيده ما مر أن الولي لا يبيع به وإن اعتيد إلا لمصلحة.....

• قوله: (وإنما لم يُعْتَبَر نحو المال إلخ) قضيته اعتبار المال هنا كالجمال.

• قول (س): (فإن اختصت) أي انفردت واحدة منهن اه معني. • قوله: (عليه) عبارة المعني في مهرها في صورة الفضل اه.

• قول (س): (زيد أو نقص إلخ) هذا كما قال بعض المتأخرين إذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معني. • قوله: (من نسايتها) نعت لواحدة.

• قول (س): (لم يجب إلخ) أي على الباقيات اه معني. • قوله: (اغتبر) أي المسامحة كما في الروضة وأصلها قال ابن شهبة وهذا قد يُعلم من الذي قبله اه معني. • قوله: (بل ذكر إلخ) انظر ما وجه الإضراب. • قوله: (لدناءتهن) أي خسوتهن اه معني عبارة المعني ويكون ذلك في القبيلة الدنيئة اه.

• قوله: (ومر) أي قبل الفضل في شرح حالاً. • قوله: (فإذا اعتدّن التأجيل إلخ) من تفريع الشيء على نفسه. • قوله: (ويظهر إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما تفقهاه الشبكي وسبقه إليه العمراني أنه إذا اعتيد التأجيل إلخ بخلاف المسمى ابتداء إلخ. • قوله: (ما مر) أي في باب الحجر اه كُرِدِي.

• قوله: (ويظهر إلخ) كذا م ر. • قوله: (ثم رأيت الشبكي إلخ) م ر.



وعلى اعتماد البحث فالذي يظهر أنه يُشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وأنه يُشترط أيضا فيمن يعتدنه أن يعتدّن أجلا معيّنا مطردا فإن اختلفن فيه اختلف الغاؤه واحتيل اتباع أقلهن فيه.

(وفي وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويُعتبر مهرها (يوم الوطء) أي وقته لأنه وقت الإنفاق لا العقد لفساده (فإن تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا اتحاد الشبهة في الكل فلا نظير لكونها سلطته أو لا خلافا لما بحثه الأذرع ثم إن اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كأن كانت في بعض الوطآت مثلا سليمة سميّة وفي بعضها بفسد ذلك اغتبر مهرها (في أعلى الأحوال) إذ لو لم توجد إلا بتلك الوطأة وجب ذلك العالي فإن لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقصا . (قلت ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا للكل أيضا.....

• قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) اعتمدته م ر ه سم . • قوله: (هنا) أي في النكاح . • قوله: (من يسار المشتري إلخ) بيان لقوله ما في الولي إلخ . • قوله: (أيضا) أي كاشتراط نحو اليسار . • قوله: (يغتدنه) أي التأجيل . • قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن ه سم . • قوله: (فيه) أي الأصل .

• قول (س): (نكاح فاسد) أي أو شراء فاسد ه معني . • قوله: (لاستيفائه) إلى قول المثني ولو كرر في المعني إلا قوله ولو في نحو مجنونة إلى ثم إن اتحدت وقوله وجزم به إلى المثني وإلى قوله: ولا يخلو من نظير في النهاية . • قوله: (لفساده) أي ولا حرمة للفاسد وقوله ذلك أي الوطء فيما ذكر ه معني .

• قول (س): (فإن تكرر إلخ) المراد بالتكرير كما قاله الدميري أن يحصل بكل وطء قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يترع ويعود والأفعال متواصلة ولم يقض الوطر إلا آخرًا فهو وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتعدّد الوطآت وإن لم يقض وطره ه معني زاد النهاية والحاصل أنه متى ترع قاصدا للتزك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدّد ولا فلا ه . • قوله: (لكونها سلطته) أي كالعاقلة وقوله أولا أي كالمجنونة ه ع ش . • قوله: (أو لا) هو بإسكان الواو فأو عاطفة ولا نافية ه رشيد .

• قوله: (في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنة وجفئات ه ع ش . • قوله: (إلا تلك الوطأة) أي الواقعة في تلك الحالة العليا . • قوله: (ذلك العالي) أي المهر العالي . • قول (س): (بشبهة واحدة) أي كأن ظن الموطوءة زوجته أو أمته ه معني . • قوله: (فمهر واحد) أي في أعلى الأحوال سم ومعني . • قوله: (أيضا) أي كالنكاح الفاسد .

• قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) كذا م ر . • قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن . • قوله في (س): (فإن تكرر فمهر في أعلى الأحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري أن يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يترع ويعود والأفعال متواصلة ولم يقض الوطر إلا آخرًا فهو وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتعدّد الوطآت وإن لم يقض وطره والحاصل أنه متى

وخصه العراقيون فيما إذا لم يعلأ بعد أداء المهر ولا وجب لما بعد أدائه مهر آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تدخل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية أو مريدة ماتت مريدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فإن تعدد جنسها) كأن وطئها بِنكاح فاسد ثم يظن أنها أمة أو اتحد وتعددت هي كأن وطئها بظن أنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعد المهر) لأن تعدد ما كتعد النكاح.

(ولو كثر وطء مفسوبة) غير زانية كناية أو مكروهة أو مطاوعة لشبهة اختصت بها (أو مكروهة على زنا) وإن لم تكن مفسوبة إذ لا يلزم من الوطء ولو مع الإكراه الغصب فزعم شارح اختصاص الأولى بالمكروهة وأنه لا وجه لقطع هذه عليها غلط فاجش (تكرر المهر) لأن سببه الإتلاف وقد تعدد بتعدد الوطآت.

(ولو تكرر وطء الأب) جارية ابنه ولم تحيل (والشريك) الأمة المشتركة (وسيد) بالتنوين ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لمكاتبه (فمهر) واحد فيهن وإن طال الزمان بين كل وطأتين كما شبله كلامهم لأتحد الشبهة في جميعهن (ولو قيل فهن) لتعدد الإتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل إن اتحد المجلس فمهر) ولا فمهور والله أعلم) لانقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه إن لم تحيل فإن حملت خيبرث بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير أم ولد فإن اختارث الأول وجب مهر فإذا وطئها ثانيا خيبرث كذلك.....

• قوله: (وخصه إلخ) يتبني جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغني. • قوله: (العراقيون إلخ) عبارة المغني وخص الماوردى الاتحاد بما إلخ. • قوله: (ولا لوجب لما بعد أدائه إلخ) معتداه ع ش. • قوله: (ثم يظن أنها إلخ) عبارة المغني ثم فرق بينهما ثم وطئها يظن أنها أمة. • قوله: (أو اتحد) أي جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أي الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى أه مغني. • قوله: (فزعم شارح إلخ) وافقه المغني وقد يرد على فرض تسليم ما قاله الشارح أنه من عطف الخاص وهو من خصائص الواو.

• قول (سني): (تكرر المهر) ولو تكرر وطء المفسوبة مع الجهل لم يتكرر المهر فإن وطئ مرة عالما ومرة جاهلا فمهران أه مغني. • قوله: (فمهر واحد إلخ) أي بالشرط السابق عن العراقيين أه مغني. • قوله: (بين بقاء الكتابة إلخ) عبارة الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض محل في المكاتبه إذا لم تحيل فتخير بين المهر والتعجيز وتصير أم ولد فتختار المهر فإذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيبرث فإن اختارث المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطآت نص عليه الشافعي أه رشيدى.

نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد ولا فلا شريح م ر ويدخل تحت قوله ما إذا لم يترغ وإن قضى الوطر. • قوله: (وخصه إلخ) يتبني جريانه فيما تقدم أيضا.



فإن اختارت الأول فمهر آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمدوه ولا يخلو عن نظير  
ولأنها باختيارها الأول كل مرة تصير الشبهة واحدة وهي الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما  
هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتمادهم ومن ثم حذفه شارح  
(تنبيه) العبرة في الشبهة الموجهة للمهر بظنهما كما مرّ وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظنهما أو  
بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنهما ؟ كل  
مُحتمل والآخر أوجه.

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

(الفرقة) في الحياة كما عليم من كلامه السابق (قبل وطء) في قبل أو دبر ولو بعد استدخال  
مني كما مرّ (منها) كفسخها بعينه أو بإعساره أو بعثقها وكردتها أو إسلامها تبعاً كما قاله

• قوله: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها اه سم. • قوله: (فمهر  
آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول اه سم. • قوله: (وهكذا إلخ) أي فيتكرر المهر بتكرّر الوطء في الحامل  
مطلقاً إذا اختارت الكتابة ويتكرر التخيير أيضاً بتكرّر الوطء أما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهي  
كغيرها من الأجنبية م ر أقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لأن الحامل ليعتقها  
سببان الكتابة وأمية الولد وأما غير الحامل فليس ليعتقها إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخيير  
فيها اللهم إلا أن يقال مراده باختارت الكتابة اختارت بقاءها وعدم التغير لكن ليس مما الكلام فيه اه  
ع ش. • قوله: (واعتمدوه) وكذا اعتمده النهاية والمغني. • قوله: (الأول) مفعول باختيارها اه سم.  
• قوله: (ولو فرض إلخ) غاية. • وقوله: (اعتماده) أي التعدد. • قوله: (كما مرّ) أي في باب محرمات  
النكاح اه كزدي. • قوله: (في التعدد) أي تعدد المهر. • قوله: (والآخر) أي الفرق.

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

• قوله: (في تشطير المهر إلخ) أي وما يذكر معهما كقوله: (فلو زاد إلخ) اه ع ش. • قوله: (من كلامه  
السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اه سم. • قوله: (ولو بعد إلخ) أي  
ولو كان الفرقة بعد إلخ. • قوله: (كما مرّ) أي قبيل فصل نكحها بخمر.  
• قوله: (سني: منها) متعلق بالفرقة أي الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اه مغني.  
• قوله: (كفسخها) إلى قوله: (أو منهما كان ارتداً) في النهاية والمغني إلا قوله: (لا تبعاً) إلى (أو  
إرضاعها). • قوله: (أو بعثقها) أي تحت رقيق اه مغني. • قوله: (تبعاً) أي لأحد أبوينها.

• قوله: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها. • قوله: (فمهر آخر)  
ظاهره ولو قبل أداء الأول. • قوله: (الأول) مفعول اختيارها

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

• قوله: (كما عليم من كلامه السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل.

الْقَالَ وَأَمَّا جَزْمُ شَيْخِنَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَبَعًا لَابْنِ الْحَدَادِ فَهُوَ لَا يُلَايِمُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا  
أَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَامِعِ أَنَّ إِسْلَامَ الْأُمِّ كإِرْضَاعِهَا سَوَاءً فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لإِرْضَاعِهَا فَكَذَلِكَ لَا  
يَنْظُرُوا لإِسْلَامِهَا وَلَا مَا حَكَاهُ الْغَزَالِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيمَا لَوْ طَيَّرَتْ الرِّبْحُ نُقْطَةً  
لَبْنٍ مِنَ الْحَالِيَةِ إِلَى فِيهَا فَابْتَلَعَتْهَا بَلْ مَسْأَلَةُ الرِّضَاعِ الثَّانِيَةُ أُولَى إِذْ مِنْهَا فَعَلٌ وَهُوَ الْمَصْرُ  
وَالْأَزْدِرَادُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَالْمُسْلِمَةُ تَبَعًا لَا فَعَلٌ مِنْهَا أَلْبَتَّةُ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رِدَّتَيْهِمَا مَعًا عَلَى  
التَّشْطِيرِ تَغْلِييًا لِسَبَبِهِ فَقِيَاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذِ الْفُرْقَةُ نَشَأَتْ مِنْ إِسْلَامِهَا وَتَخَلَّفَ فَلْيَغْلِبْ سَبَبُهُ أَيْضًا  
وَيَأْتِي فِي الْمُثْعَةِ أَنَّ إِسْلَامَهَا تَبَعًا كإِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا فَلَا مُثْعَةً وَلَا يُرَدُّ لِأَنَّ الشَّطْرَ أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ  
وَجَوْبُهُ أَكْثَرُ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ إِلَّا مَا نَعِيَ قَوِيٌّ بِخِلَافِ الْمُثْعَةِ أَوْ إِرْضَاعِهَا لَهُ أَوْ لِرِزْوَجِهِ أُخْرَى لَهُ أَوْ  
مَلِكِهَا لَهُ أَوْ ارْتِضَاعِهَا كَأَنَّ دَبْثَ وَارْتَضَعَتْ مِنْ أُمِّهِ مَثَلًا . (أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهَا) وَلَوْ  
الْحَادِثُ أَوْ مِنْهُمَا.....

❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى . ❦ قَوْلُهُ: (تَبَعًا لَابْنِ الْحَدَادِ) لَعَلَّ الْأَسْبَكَ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ  
بِأَنَّهُ إِنْخ . ❦ قَوْلُهُ: (مَا قَالُوهُ إِنْخ) أَيِ الْآتِي فِي الْمَثْنِ آتِيًا . ❦ قَوْلُهُ: (كإِرْضَاعِهَا) خَبَرٌ أَنَّ وَقَوْلَهُ سَوَاءً خَبَرٌ  
مَحْذُوفٌ أَيِ هُمَا أَيِ إِسْلَامُهُمَا وَإِرْضَاعُهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِيَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا مَا حَكَاهُ  
إِنْخ) عَطْفٌ عَلَى مَا قَالُوهُ . ❦ قَوْلُهُ: (مِنَ التَّشْطِيرِ فِيمَا لَوْ طَيَّرَتْ إِنْخ) لَعَلَّهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَالْأَفْلَا يَظْهَرُ  
تَضْوِيرُهُ إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ حُصُولُ الْفُرْقَةِ وَالتَّشْطِيرُ بِوُصُولِ نُقْطَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ لَبْنِ الزَّوْجَةِ الْكَبِيرَةِ إِلَى فَمِ  
نَفْسِهَا وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ فَلْيُحَرِّزْ . ❦ قَوْلُهُ: (الثَّانِيَةُ) أَيِ إِرْضَاعِ أُمِّهَا لَهَا . ❦ قَوْلُهُ: (أُولَى) أَيِ بِالسُّقُوطِ مِنْ  
مَسْأَلَةِ إِسْلَامِهَا تَبَعًا . ❦ قَوْلُهُ: (إِذْ مِنْهَا) أَيِ الْمُرْتَضِعَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا  
إِلَى حُصُولِ فَعْلٍ مِنْهَا . ❦ قَوْلُهُ: (وَالْمُسْلِمَةُ تَبَعًا لَا فَعْلٌ إِنْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْهَا فَعْلٌ . ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ جَرَى  
الشَّيْخُ إِنْخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ لَا تَبَعًا وَتَضْعِيفٌ لِحُزْمِ الشَّيْخِ بَعْدَ الْفَرْقِ . ❦ قَوْلُهُ: (لِسَبَبِهِ) أَيِ السَّبَبِ بِحَذْفِ يَاءِ  
النَّسْبَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي إِسْلَامِهَا تَبَعًا وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيِ التَّشْطِيرِ تَغْلِييًا لِسَبَبِهِ . ❦ قَوْلُهُ: (إِذِ الْفُرْقَةُ إِنْخ) هَذَا  
مَوْجُودٌ فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا أَيْضًا أَمْ سَمِ أَيِ فَلَا يُؤَيِّدُ مَا ادَّعَاهُ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يُرَدُّ) أَيِ مَا يَأْتِي فِي الْمُثْعَةِ  
عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْفَرْقِ هُنَا . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ إِرْضَاعِهَا) عَطْفٌ عَلَى رِدَّتَيْهَا . ❦ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَذَكَرُ  
الْأُمِّ مِثَالٌ لَا قَيْدٌ فَلَوْ أَرْضَعَتْ ابْنَتُهُ زَوْجَةً لَهُ صَغِيرَةً أَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ زَوْجَةٍ صَغِيرًا لَهَا كَانَ الْحُكْمُ  
كَذَلِكَ أَمْ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْحَادِثُ) أَيِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْعَقْدِ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْهُمَا) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنْ

❦ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا جَزْمُ شَيْخِنَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ إِنْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَكَإِسْلَامِهَا وَلَوْ بِتَبَعِيَّةِ أَحَدِ أَبَوَيْهَا وَكَتَبَ  
بِهَامِشِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَعَاهُ هَذَا رَبُّمَا يَحُوجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ فَإِنَّهُ لَا  
صُنْعَ مِنْهَا فِي الصُّورَتَيْنِ بَلْ فِي الثَّانِيَةِ امْتِصَاصٌ وَابْتِلَاعٌ أَمْ . ❦ قَوْلُهُ: (لَا يُلَايِمُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ  
أُمُّهَا) أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ . ❦ قَوْلُهُ: (إِذِ الْفُرْقَةُ إِنْخ) هَذَا مَوْجُودٌ أَيْضًا فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ  
إِرْضَاعِهَا) عَطْفٌ عَلَى فَسْخِهَا بِعَيْنِهَا .



كَأَن ارْتِدَا مَعًا عَلَى الْأَوْجِه من تَنَاقُضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي التَّرْجِيحِ حَتَّى نَاقِضَ جَمْعُ مِنْهُمْ تُفَوِّسُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِمَا مِنَ الزَّوْجِ إِلَّا حَيْثُ انْتَفَى سَبَبُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُ وَغَيْرُهُ وَهُوَ هُنَا لَمْ يَنْتَفِ فَغَلَبَ لِأَنَّ الْمَانِعَ لِلْجَوْبِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي لَهُ وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ ضَعِيفٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ بِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهَا فِيهِ وَإِنَّمَا غَايَتُهُ أَنَّ بَذْلَهَا حَامِلٌ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ عُزْفًا أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا كَأَنَّ وَطِئَ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ لِبَعْضِهِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَمَتَهَا مَعَ زَوْجِهَا (تُسْقِطُ الْمَهْرَ) الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً وَالْمَفْرُوضَ بَعْدُ مَهْرٍ الْمَثَلِ لِأَنَّ فسخَهَا إِتْلَافٌ لِلْمَعْرُوضِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَاسْقَطَ عَوَضَهُ كإِتْلَافِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَفَسَخَهُ النَّاشِئُ عَنْهَا كَفَسْخِهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ أَبَاهَا الْمُسْلِمَ مَهْرٌ لَهَا مَعَ أَنَّهُ قَوَتْ بَدَلُ بَعْضِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَبَعِيَّتَهَا فِيهِ كَاسْتِقْلَالِهَا بِخِلَافِ الْمَرْضُوعَةِ يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ وَإِنْ لَزِمَهَا الْإِرْضَاعُ لِتَعْيِينِهَا لِأَنَّ لَهَا أَجْرَةً تُجَبِّرُ مَا تَفَرَّمُهُ وَالْمُسْلِمَ لَا شَيْءَ لَهُ فَلَوْ غَرِمَ لَنَفَرَ عَنْ سَيِّدِهَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ مِنْهَا. هـ قَوْلُهُ: (كَأَن ارْتِدَا مَعًا) مَثَى فِي فَتْحِ الْجَوَادِ عَلَى اعْتِمَادِ أَنَّ رَدَّتَهُمَا مَعًا كَرَدِّتِهِ أَيْ فَيَتَشَطَّرُ اه سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِه) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. هـ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ سُقُوطُ الْمَهْرِ بَارْتِدَادِهِمَا مَعًا. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ اه سَم.

هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ سَبَبُهَا وَكَذَا ضَمِيرُ قَلْبَ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَانِعَ) أَيْ كَارْتِدَادِهَا لِلْجَوْبِ أَيْ وَجُوبِ نَضْفِ الْمَهْرِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي أَيْ كَارْتِدَادِهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيْ وَالْمُغْنِي اه سَم. هـ قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيْ يَبِّنُ ارْتِدَادَهُمَا مَعًا الْمُسْقِطَ لِلْمَهْرِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَيَبِّنُ الْخُلْعَ أَيْ الْمُشَطَّرَ لَهُ كَمَا يَأْتِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ سَيِّلِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ إِذْنٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَإِنْ قَوَّضَهُ. هـ قَوْلُهُ: (لِبَعْضِهِ) أَيْ أَضْلِهِ أَوْ قَرْعِهِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضَعَتْ إِيَّاهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ أَرْضَعَتْ الْمَالِكَةَ أَمَتَهَا الْمُزَوَّجَةَ بِرَقِيقِ اه عِبَارَةُ سَيِّدِ عُمَرَ قَدْ يُشْكِلُ تَصْوِيرُهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ أَيْضًا قِتْنًا اه. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجِ الْأُمَةِ اه سَم. هـ قَوْلُهُ: (الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي فَسْخِ أَحَدِهِمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ فسخَهَا إِيَّاهُ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. هـ قَوْلُهُ: (فَاسْقَطَ) أَيْ إِتْلَافُهَا لِلْمَعْرُوضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَسْقَطَ اه. هـ قَوْلُهُ: (وَفَسَخَهُ إِيَّاهُ) عَطْفٌ عَلَى فَسْخِهَا وَقَوْلُهُ النَّاشِئُ عَنْهَا أَيْ بَقِيَّتُهَا اه مُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ: (أَبَاهَا) أَيْ الزَّوْجَةُ اه ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَحَدُ أَبَوَيْهَا اه. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْإِسْلَامِ. هـ قَوْلُهُ: (كَاسْتِقْلَالِهَا) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالرَّاجِعُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ) أَيْ لِلزَّوْجِ اه رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (لِتَعْيِينِهَا) حِلَّةٌ لِلزَّوْجِ اه سَم عِبَارَةُ ع ش أَيْ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهَا اه. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا إِيَّاهُ) حِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ إِيَّاهُ سَم. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا أَجْرَةَ إِيَّاهُ) عِبَارَةُ

هـ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُتَنِ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ إِيَّاهُ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجِ الْأُمَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِتَعْيِينِهَا) حِلَّةٌ لِلزَّوْجِ اه. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا إِيَّاهُ) حِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ.

الإسلام ولأجحفنا به وجعل عَيْبَهَا كفسخها ولم يجعل عَيْبَهُ كإفراقه لأنه بَدَل العَوْضِ في مُقَابِلَةِ مَنَافِعِ سَلِيمَةٍ ولم تَتَمَّ بِخِلَافِهَا وَإِنَّمَا مُكْنِتُ مِنَ الْفَسْخِ مَعَ أَنَّ مَا قَبَضْتَهُ سَلِيمٌ لِدَفْعِ ضَرَرِهَا فَإِذَا اخْتَارَتْ دَفَعَهُ فَلْتَرُدُّ بَدَلَهُ . (وما لا) يَكُونُ مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا (كطَلَاقي) ولو خُلِعَا أو رَجَعِيَا بَأَنْ اسْتَدَخَلْتَ مَاءَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَاسْقَاطِ الْخُلْعِ إِثْمَ الطَّلَاقِ الْبِذْعِي بِأَنْ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا يُحَقِّقُ الرِّضَا مِنْهَا بِلُحُوقِ الضَّرَرِ وَقَدْ وَجَدَ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَإِنْ فَوَّضَهُ إِلَيْهَا فطَلَّقَتْ نَفْسَهَا أَوْ غَلَّقَهُ بِفَعْلِهَا ففعلت (وإسلامه) ولو تَبَعًا (وَرِدَّتْهُ وَلِعَانُهُ وَإِرْضَاعُ أُمِّهِ) لَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ (أَوْ) إِرْضَاعُ (أُمِّهَا) لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ وَمَلِكُهُ لَهَا (بِشَطْرِهِ) أَيُ بِنَصْفِهِ لِلنِّصْرِ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧) وَقِيَاسًا عَلَيْهِ فِي الْبَاقِي وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ بِعَبْدِهِ فَلَا مَهْرَ فَلَوْ عَتَقَا ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا شَطْرَ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً غَيْرَهُ بِرَقَبَتِهِ ففعل ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الْوَطْءِ فِيرْجِعُ الْكُلُّ لِمَالِكِ الْأُمَةِ . أَمَّا التَّصْفُّ الْمُسْتَقَرُّ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا التَّصْفُّ الرَّاجِعُ

الْمُغْنِي لَأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفَرْمُ لَنَفَرَ عَنِ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْمُرْضِعَةِ وَابْنُ الْمُرْضِعَةِ قَدْ تَأْخُذُ أَجْرَهُ رِضَاعِيهَا فَتُجْبِرُ مَا تَقَرَّمَهُ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُجْعَلْ عَيْبُهُ كإِفْرَاقِهِ) أَيُ بَلْ جُعِلَ كَفَسْخِهَا أَوْ ش . ٥ قَوْلُهُ: (كإِفْرَاقِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَفَسْخِهَا أ . ٥ قَوْلُهُ: (قَبَضَتْهُ) قَدْ لَا تَكُونُ قَبْضَتُهُ وَعَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيُ وَالْمُغْنِي بَدَلَ الْقَبْضِ بِالْمِلْكِ أَوْ سَم . ٥ قَوْلُهُ: (دَفَعَهُ) أَيُ دَفَعَ الضَّرَرَ بِالْفَسْخِ أَوْ سَم . ٥ قَوْلُهُ: (بَدَلَهُ) أَيُ بَدَلَ الْبُضْعِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا بِسَبَبِهَا) الْأَوْفَقُ لِسَابِقِ كَلَامِهِ زِيَادَةٌ وَلَا مِنْهُمَا وَلَا مِنْ سَيِّدِهَا . ٥ قَوْلُهُ: (بَأَنْ اسْتَدَخَلْتَ الْخ) أَيُ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ وَهُوَ تَصْوِيرٌ لِلرُّجْعِي قَبْلَ الْوَطْءِ فَيَشْطُرُ بِسَجَرِدِ الطَّلَاقِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَإِذَا رَاجَعَهَا لَا يَجِبُ لَهَا شَيْءٌ زِيَادَةً عَلَى مَا وَجَبَ لَهَا أَوَّلًا أَوْ ش . ٥ قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُ كَوْنُ الْفُرْقَةِ بِالْخُلْعِ لَا مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا أَوْ ش . ٥ قَوْلُهُ: (بِلُحُوقِ الضَّرَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالرِّضَا . ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَوَّضَهُ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِ كَطَّلَاقٍ وَلَوْ عَطَفَهُ عَلَى خُلْعَا فَقَالَ أَوْ فَوَّضَهُ الْخ كَانَ أَوْضَحَ أَوْ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَطَّلَاقٍ وَخُلْعٍ وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا كَأَنَّ فَوَّضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا الْخ .

٥ قَوْلُهُ (وَرِدَّتْهُ) أَيُ وَلَوْ مَعَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِي أَيُ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ أَوْ سَم . ٥ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسًا عَلَيْهِ الْخ) أَيُ بِجَمِيعِ أَنْ كَلَّا فُرْقَةً لَا مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا أَوْ ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْخ) أَيُ قَبِيلَ بَابِ الصَّدَاقِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَوْ عَتَقَا) أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ مُغْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا شَطْرَ) إِذْ لَا مَهْرَ أَوْ مُغْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَذِنَ الْخ) أَيُ فِي عَدَمِ التَّشْطِيرِ فَقَطُّ وَلَا فَهُوَ ضِدُّ مَا قَبْلَهُ أَوْ سَيِّدُ عُمَرِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي لَا يَخْفَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ هَذِهِ صَوْرَتِي لِأَنَّ التَّشْطِيرَ وَاقِعٌ فِيهَا كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ وَإِنَّمَا اسْتِثْنَاهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْمَهْرِ يَصِيرُ لِمَالِكٍ وَاحِدٍ أ .

٥ قَوْلُهُ: (قَبَضَتْهُ) قَدْ لَا تَكُونُ قَبْضَتُهُ وَعَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَدَلَ الْقَبْضِ بِالْمِلْكِ . ٥ قَوْلُهُ: (دَفَعَهُ) أَيُ الضَّرَرَ .

٥ قَوْلُهُ فِي (وَرِدَّتْهُ الْخ) أَيُ وَلَوْ مَعَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِي .



بالطلاق فهو إنما يرجع للزوج إن تأهل وإلا فليمن قام مقامه وهو هنا مالكه عند الطلاق لا العقد لأنه صار الآن أجنبيًا عنه بكل تقدير ولو أعتقه مالكه أو باعه ثم انفسخ أو طلق قبل وطء رجوع هو أو سيده على المعتق أو البائع بقيمته أو نصفها لأنه ومشتريه حينئذ المستحق عند الفراق وفي مسح أحدهما حَجْرًا أو حيوانًا كلامٌ مهمٌ في شرح الإرشاد فراجع (ثم قيل معنى

• قوله: (مالكه عند الطلاق) وهو سيد الأمة سيد عمر وع ش. • قوله: (لأنه) أي مالكه عند العقد اه ع ش. • قوله: (ولو أعتقه مالكه) وهو سيد الأمة ع ش ورشيدني وسيد عمر. • قوله: (رجع هو) أي العبد المغتوق في صورة البيع أو سيده أي في صورة البيع. • قوله: (بقيمته) راجع لقوله انفسخ وقوله أو نصفها راجع لقوله أو طلق.

(فرغ) يتجه أنه لو سحر أحدهما حيوانًا لم يؤثر الفرقة لأن السحر وإن كان له حقيقة ويؤثر لكانه لا يقلب الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها اه سم.

• قوله: (ومشتريه) الواو بمعنى أو اه ع ش. • قوله: (كلام مهم في شرح الإرشاد إلخ) عبارته في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة ما نصه ويقول أي ونبه بقوله في حياة على أن الفرقة في الموت لا تشطير فيها لأنه مقرر لجميعه كما مر وكالموت عدة ومهر وإزث مسح أحدهما حَجْرًا فإن مسح الزوج حيوانًا فكذلك مهرًا لا عدة وإزثا على الأوجه ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها أو بسببها قال بعد أمثلة ذكرها ما نصه وكذا مسحها حيوانًا على ما في التذريب ويوجه على بعده وإلا فقياس ما مر أنه كالموت أيضًا بأن المسخ لا يكون عادة إلا بعد مزيد عتو وتجبر فكان السبب منها اه سم بحذف وعبرة المغني وخرج بقيد الحياة الفرقة بالموت إما مر من أن الموت مقرر للمهر ومن صور الموت لو مسح أحدهما حَجْرًا فإن مسح أحدهما حيوانًا فإن كان الزوج وكان قبل الدخول ففي التذريب أنه تحصل الفرقة ولا يسقط شيء من المهر إذ لا يتصور عوده للزوج لانقضاء اهلية تملكه ولا للورثة لأنه حي فبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانًا بمنزلة الموت اه والأول أوجه ولكن قوله فبقى للزوجة الأوجه أن يوضع تحت يد الحاكم حتى يموت الزوج فيعطى إوارثه أو يرده الله تعالى كما كان فيعطى له قال وإن مسخت الزوجة حيوانًا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اه وهذا ظاهر اه وكذا في النهاية إلا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت.

• قوله: (بقيمته) راجع لقوله انفسخ أو نصفها راجع لقوله أو طلق.

(فرغ) يتجه أنه لو سحر أحدهما حيوانًا لم يؤثر الفرقة لأن السحر وإن كان له حقيقة ويؤثر لكانه لا يقلب الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصه. • قوله: (وفي مسح أحدهما حَجْرًا أو حيوانًا كلام مهم في شرح الإرشاد الصغير فراجع) عبارته في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة ما نصه ويقول أي ونبه بقوله في حياة على أن الفرقة بالموت لا تشطير فيها لأنه مقرر لجميعه كما مر وكالموت عدة ومهرًا وإزثا مسح أحدهما حَجْرًا فإن مسح الزوج حيوانًا فكذلك مهرًا لا عدة وإزثا على الأوجه نظرًا لحياته وإن أيد النظر لموته قولهم اطردت العادة الإلهية بعدم عود المنسوخ بل قال

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف إن شاء تملكه وإن شاء تركه إذ لا يملك قهراً غير الإرث (والصحيح عوده) أي النصف إليه إن كان هو المؤدي عن نفسه أو آذاه عنه ولله وهو أب أو جد ولا عاد للمؤدي كما رجحاه . وإن أطال الأذرع في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وإن لم يختره للآية ودعوى الحضر ممنوعة ألا ترى أن السائب.....

❦ قوله: (في النصف) إلى قوله وإذا فرغنا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ودعوى الحضر إلى نعم . ❦ قوله: (أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج وأما إذا كان الصداق ديتاً فعلى الصحيح ينقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باقي تعين حقه في نصفه اهـ مغني . ❦ قوله: (أو آذاه عنه) أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفيه اهـ مغني . ❦ قوله: (ولأعاد إلخ) دخل فيه ما لو آذاه ولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما آذاه عن موليه أن الولي إذا أدى عن موليه يقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على أبيه فإذا أدى عنه يكون تبرعاً مسقطاً للدين كفعل الأجنبي فإذا رجع كان للمؤدي هذا في النكاح وأما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش . ❦ قوله: (يعني الفراق) عبارة المغني وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ . ❦ قوله: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك قهراً غير

كثيرون إنه لا يعيش بعد ثلاثة أيام ولا ينافيه النص على أن الفردة منسوخة لإمكان حملها على أن المنسوخين أنفسهم ولدوا قبل الأيام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها ويسببها قال بعد أمثلة ذكرها ما نصه وكذا مسحها حيواناً على ما في التذريب ويوجه على بعده وإلا فقياس ما مر أنه كالموت أيضاً بأن الفسخ لا يكون عادة إلا بعد مزيد عتو وتجبير فكان السبب منها .

(تنبيه) بين أبو زرعة في فتاويه أن المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبينة في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الأمة ويفرضه فهو نادر لم يسمع مثله على أنه يحتمل أن يكون سحراً وتحويلها وذلك يستحيل قلب الحقيقة غايته أنه إذا كان آدمياً صار على شكل آخر ظاهراً أو في نفس الأمر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ وما قاله محتمل فيما فرضه من المسخ إلى الحيوانية أما المسخ إلى الحجرية فيحتمل أن يأتي فيه ذلك لأنه أبعد من الأول ويحتمل قبول شهادة البينة لأنه لا اشتباه فيه وهذا أقرب ومحل ما قاله في الأول على ما فيه حيث لم يخبر عدو التوابع بأنهم شاهدوا فلاناً المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلاً وأنه استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فحينئذ يقبلون ويرتب على ذلك حكمه الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه اهـ فليتأمل فيه فإن ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبينة ينافي ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدة فإن ذلك فرع سماع الدعوى والثبوت فليحترز . ❦ قوله: (كما رجحاه إلخ) كذا شرح م ر . ❦ قوله: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك



بملك قهراً وكذا مَنْ أَخَذَ صَيِّدًا يَنْظُرُ إِلَيْهِ نَعَمْ، لو سَلَّمَهُ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالِ تِجَارَتِهِ ثُمَّ فَسَخَ أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ عَادَ النِّصْفُ أَوْ الْكُلُّ لِلصَّيِّدِ عِنْدَ الْفِرَاقِ لَا الْإِصْدَاقِ وَوَقَعَ لِشَارِحِ عَكْسُ ذَلِكَ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ فَإِنْ عَثَقَ وَلَوْ مَعَ الْفِرَاقِ عَادَ لَهُ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا.

(فلو زاد) الصَّدَاقُ (بعده) أي الْفِرَاقِ (فله) كُلُّ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ أَوْ نَصْفُهَا لِخُدُوعِهَا مِنْ مَلِكِهِ أَوْ مِنْ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُمَا أَوْ نَقَصَ بَعْدَ الْفِرَاقِ فِي يَدَيِهَا ضَمِنَتْ الْأَرْضَ كُلَّهُ أَوْ نَصْفَهُ إِنْ نَعَدْتُ بِأَنْ طَالَبَهَا فَاثْمَنَتْ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَّعِدْ أَيَّ لَأَنَّ يَدَهَا عَلَيْهِ يَدُ ضَمَانٍ وَمَلِكُهُ لَهُ بِنَفْسِ الْفِرَاقِ مُسْتَقَرٌّ وَبِهِ يُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِيمَا لَوْ تَعَيَّبَ الصَّدَاقُ بِيَدِهِ قَبْلَ قَبْضِهَا لِأَنَّ مَلِكَهَا الْآنَ لَمْ يَسْتَقِرْ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى إِيْجَابِ أَرْضٍ لَهَا كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ غَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ مَقْبُوضٌ عَنْ مُعَاوَضَةٍ كَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِقَالَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَوْ فِي يَدِهِ.....

الْإِزْثِ اه سم . ه فَوَدَ: (يَمْلِكُ الْخ) أَي سَلَبَ قَتِيلَهُ . ه فَوَدَ: (يَنْظُرُ إِلَيْهِ) أَي لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِي أَخْذِهِ إِلَّا التَّنَظُّرُ فِي صَوْرَتِهِ ثُمَّ يُزِيلُهُ وَلَمْ يَقْصِدْ بِأَخْذِهِ صَيِّدَهُ اه رَشِيدِي . ه فَوَدَ: (نَعَمْ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِ الْمُثْنِ وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ الْخ . ه فَوَدَ: (لَوْ سَلَّمَهُ الْعَبْدُ الْخ) أَوْ آدَاهُ السَّيِّدُ مِنْ مَالِهِ اه مُغْنِي . ه فَوَدَ: (عَادَ النِّصْفُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ وَقَوْلُهُ أَوْ الْكُلُّ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فَسَخَ . ه فَوَدَ: (عِنْدَ الْفِرَاقِ) أَي لِأَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ فَيَرْجِعُ الْمَهْرُ لِلزَّوْجِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْمَلِكِ وَلِسَيِّدِهِ حِينَ الْفِرَاقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِأَنَّ الْبَائِعَ صَارَ أَجْنَبِيًّا اه ع ش . ه فَوَدَ: (مِنْهَا) أَي أَوْ بِسَيِّبِهَا . ه فَوَدَ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي لِأَنَّ يَدَهَا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى أَوْ فِي يَدِهِ . ه فَوَدَ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ اه سم عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ كُلُّ الزِّيَادَةِ أَي فِي الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهَا أَي فِي الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ مِنْ مَلِكِهِ أَي إِنْ انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَقَوْلُهُ أَوْ مِنْ مُشْتَرِكٍ أَي إِنْ طَلَّقَ اه .

ه فَوَدَ: (أَوْ نَقَصَ الْخ) عَطَفَ عَلَى زَادَ . ه فَوَدَ: (فِي يَدَيِهَا) أَي بِأَنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ اه سم أَي كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بَعْدَ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَّعِدْ . ه فَوَدَ: (ضَمِنَتْ الْأَرْضَ الْخ) فَإِنْ أَدْعَتْ خُدُوثَ النِّقْصِ قَبْلَ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ بِمَمْنِهَا اه مُغْنِي . ه فَوَدَ: (كُلُّهُ) أَي كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَيِّبِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفَهُ أَي إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا وَلَا بِسَيِّبِهَا اه ع ش . ه فَوَدَ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِهِ وَمَلِكُهُ لَهُ الْخ . ه فَوَدَ: (وَمَا مَرَّ) أَي فِي أَوَّلِ بَابِ الصَّدَاقِ . ه فَوَدَ: (غَلَّلُوهُ) أَي ضَمَانُهَا الْأَرْضَ . ه فَوَدَ: (أَوْ فِي يَدِهِ) أَي بِأَنْ كَانَ قَبْلَ قَبْضِهِ

قَهْرًا غَيْرَ الْإِزْثِ . ه فَوَدَ: (لَا الْإِصْدَاقِ) هَلَا رَجَعَ لِلتَّقْيِيدِ عِنْدَ الْإِصْدَاقِ كَالْمُؤَدِّي لِأَنَّ الْكَسْبَ وَمَالَ التِّجَارَةِ مِلْكُهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَدِّي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِتَعَلُّقِ الْمَهْرِ ابْتِدَاءً بِالْكَسْبِ وَمَالِ التِّجَارَةِ . ه فَوَدَ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا .

ه فَوَدَ: (أَوْ نَقَصَ بَعْدَ الْفِرَاقِ فِي يَدَيِهَا) بِأَنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ . ه فَوَدَ: (أَوْ فِي يَدِهِ) بِأَنْ كَانَ قَبْلَ قَبْضِهِ وَانْظُرْ مَا وَجَّهَ ضَمَانُهَا فِي صَوْرَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَقَدْ عَبَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الشُّقِّ الْأَوَّلِ

فكذلك إن جئني عليه أجنبي أو هي.

(وإن طلق) مثلاً (والمهر) الذي قبضته (تألف) ولو حكماً (له) (نصف بدله من مثل) في مثلي (أو قيمة) في متقوم كما لو رد المبيع فوجد ثمنه تألفاً (لأن تعيب في يدها) قبل محو الطلاق (لأن قنع الزوج به) أي بنصفه معيباً أخذه بلا أرش (والا) يقنع به (فنصف قيمته سليماً) في المتقوم ونصف مثله سليماً في المثلي والتعبير بنصف القيمة وبقية النصف وهي أقل وقع في كلام الشافعي والجمهور فإما أن يكون تناقضاً وهو ما فهمه كثيرون وإما أن يكون مؤداهما عندهم واحداً وعليه يحتل تأويل الأولى لتوافق الثانية بأن المراد كل من النصفين على جدته

اه سم وهو عطف على قوله في يدها. ٥ قوله: (فكذلك إلخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع إذ مقتضاه ضمانها في صورة الأجنبي وليس كذلك قطعاً ثم رأيت المحشي لمخ ما أشرت إليه اه سبب عمة عبارة سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جناية الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه قلعل مغناه وإن لم تساعد عبارته أن له الأرض أو نصفه اه وعبرة ع ش أي يجب للزوج كل الأرض أو نصفه اه.

٥ قول (س): (وإن طلق) عبارة المعنى وإن فارق لا بسببها كأن طلق اه. ٥ قوله: (مثلاً) إلى قوله فيرجع في الأصل في المعنى إلا قوله والأوجه من ذلك كله ما في المتن وقوله إذا فارق ولو بسببها وإلى قوله ولها فيما إذا في النهاية إلا أنه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والأوجه من ذلك كله ما في المتن.

٥ قول (س): (تألف) فإن كان المهر باقياً بحاله فليس لها إبداله وإن آذاه عما في ذمته إلا برضاه اه معني. ٥ قوله: (ولو حكماً) كأن اعتقه اه ع ش.

٥ قول (س): (لأن تعيب) أي باقة أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها اه سم. ٥ قوله: (وهي) أي قيمة النصف أقله أي من نصف القيمة لأن التقيص يتقصها اه نهاية. ٥ قوله: (وقع إلخ) خبر والتعبير إلخ. ٥ قوله: (أن يكون) أي التعبير بهما. ٥ قوله: (بأن المراد) أي ينصف القيمة. ٥ قوله: (كل من النصفين إلخ) عبارة المعنى وشرح المنهج بأن يراد ينصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفرداً لا منضمماً

بقوله فله كل الأرض أو نصفه فقوله هنا كذلك لا إشكال فيه لا يقال وجهه أن التقص حصل في ملكها واستحققت أرشها فإذا رضى بالصداق مع ذلك لزمها القيام للزوج بالأرض أو نصفه كما يفهم ذلك مما يأتي في قوله فإن غاب إلخ لانا نقول الغرض أن الشخص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لا في ملكها.

٥ قوله: (أو في يده فكذلك) ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جناية الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا دخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه قلعل مغناه وإن لم تساعد عبارته أن له الأرض أو نصفه.

٥ قوله في (س): (لأن تعيب) أي باقة أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها.



وبحتميل عكسه بأن يُراد قيمة النصف مُنضمًا للنصف الآخر والأوجه من ذلك كله ما في المتن وصوّبه في الروضة أنه يرجع بنصف القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كما روعيت هي في تخييرها الآتي مع كونه من ضمانها . (وإن تعيب قبل قبضها) له بأفة ورَضِيت به (له نصفه ناقصًا بلا خيار) ولا أرش لأنه حالة نقصه من ضمانه (لأن عاب بجناية.....)

إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بأن يُراد بقيمة النصف قيمته مُنضمًا لا مُنفردًا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوّبه في الروضة اهـ . قوله: (والأوجه من ذلك كله إلخ) لا يخفى ما فيه إذ العبارة الأولى عين ما في المتن . قوله: (أنه إلخ) بيان لما في المتن . قوله: (في تخييرها الآتي إلخ) أي في الزيادة المُتصلة اهـ بخيرمي .

قوله (س): (لأن عاب) بأن صار ذا عيب اهـ مُعني عبارة ع ش أي قام به العيب قبل القبض وظاهر أن محله حيث لم تفسخ اهـ . قوله (س): (لأن عاب بجناية إلخ) ينبغي أن يرجع أيضًا لقوله السابق فإن تعيب في يدها إلخ وعبارة الإرشاد وشرحه للشارح وفي طرو النقص عليه بأن جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه الأرض أو لم تأخذه يرجع إلى المؤدي بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل حال كونه بأرش جناية أي مع نصف الأرض في صورة التشطير ومع كله في صورة عديمه بشرط أن يكون ذلك الأرض مما يُغرّم أي يُضمن لها وإن ساحت به بأن جنى عليه أجنبي في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو بيدها إما لنقص الطارئ بدون جناية كالأفة السماوية كالعَمى والعور أو بجناية لا غرم لأرشها كأن جنت هي عليه فيخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصًا من غير أرش وبين نصف أو كل القيمة أو مثله سليمًا وفيما إذا جنى عليه هو وهو بيده وأجازت له نصفه ناقصًا ولا خيار له ولا أرش انتهت وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الأرض منها إذا جنى هو عليه بيدها وإن لم تأخذ منه شيئًا وتمثيل الجناية التي لا غرم لأرشها بقوله كأن جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو بيدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا إلخ اهـ سم .

قوله في (س): (لأن عاب بجناية إلخ) ينبغي أن يرجع أيضًا لقوله السابق فإن تعيب في يدها إلخ وعبارة الإرشاد وشرحه للشارح ما نصّه وفي طرو النقص عليه بأن جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه الأرض أو لم تأخذه يرجع إلى المؤدي بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بأرش جناية أي مع نصف الأرض في صورة التشطير ومع كله في صورة عديمه بشرط أن يكون ذلك الأرض مما يُغرّم أي يُضمن لها وإن ساحت به بأن جنى عليه أجنبي في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو بيدها لأن الأرض بدل الفاتت أما النقص الطارئ بدون جناية كالأفة السماوية كالعَمى والعور أو بجناية لا غرم لأرشها كأن جنت هي عليه فيخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصًا من غير أرش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سليمًا وفيما إذا جنى عليه هو وهو بيده وأجازت له نصفه ناقصًا ولا خيار له ولا أرش لأنه نقص وهو من ضمانه انتهى وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الأرض منها إذا جنى هو عليه بيدها وإن

وَأَخَذَتْ أَرْشَهَا) يعني كان الجاني يَمْنُنُ بِمَنْ يَضْمَنُ الْأَرْضَ وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْهُ بَلْ وَإِنْ أَبْرَأْتَهُ عَنْهُ وَلَوْ رَدَّتهُ لَهُ سَلِيمًا (فَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ) مع نِصْفِ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ بَدَّلَ الْغَائِثَ وَبِهِ فَارَقَ الزَّيَادَةَ الْمُتَفَصِّلَةَ.

(وَلَهَا) إِذَا فَارَقَ وَلَوْ بِسَبَبِهَا (زِيَادَةً) قَبْلَ الْفِرَاقِ (مُتَفَصِّلَةً) كَثْرَةً وَوَلَدَ وَأُجْرَةً وَلَوْ فِي يَدِهِ فِيرْجِعُ فِي الْأَصْلِ أَوْ نِصْفِهِ أَوْ بَدَلِهِ دُونَهَا لِخُدُوثِهَا فِي مِلْكِهَا وَالْفِرَاقُ إِنَّمَا يَقْطَعُ مِلْكَهَا مِنْ حِينِ وَجُودِهِ لَا قَبْلَهُ كَرُجُوعِ الْوَاحِدِ نَعَمْ، فِي وَلَدِ الْأُمَةِ الَّذِي لَمْ يُمَيِّزْ تَتَعَيَّنُ قِيَمَةُ الْأُمِّ أَوْ نِصْفُهَا خَذَرًا مِنَ التَّفْرِيقِ الْمُحَرَّمِ وَإِنْ قَالَ أَخَذَ نِصْفَهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا أَفْرُقَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَوْجَهِ وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَمَلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ فَإِنْ رَضِيَ رَجَعَ فِي نِصْفِهَا وَإِلَّا فَلَهُ قِيَمَةُ نِصْفِهِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ...

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَأَخَذَتْ أَرْشَهَا) أَيِ اسْتَحَقَّتْ أَخْذَهَا هـ سَم. • قَوْلُهُ: (مَنْ يَضْمَنُ الْخ) شَامِلٌ لِلزَّوْجَةِ هـ حَلَبِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَدَّتهُ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. • قَوْلُهُ: (فَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ) وَلَوْ تَلَفَ الْبَعْضُ فِي يَدَيِهَا كَأَخَذِ الثَّوْبَيْنِ أَخَذَ نِصْفَ الْمَوْجُودِ وَنِصْفَ بَدَلِ الْمَقْضُودِ هـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (إِذَا فَارَقَ الْخ) أَيِ سَوَاءَ فَارَقَ بِسَبَبِ مُقَارِنِ أَمْ لَا هـ ع ش. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْفِرَاقِ) أَيِ حَدَّثَ قَبْلَهُ أَيِ وَبَعْدَهُ الْإِصْدَاقُ مُعْنَى وَرَشِيدِي وَيُفِيدُهُ أَيْضًا التَّغْلِيلُ الْآتِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَصْلِ) أَيِ إِنْ كَانَ الْفِرَاقُ بَفَسْخٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفِهِ أَيِ إِنْ كَانَ بِطَّلَاقٍ وَقَوْلُهُ أَوْ بَدَلِهِ أَيِ كُلًّا أَوْ نِصْفًا إِنْ كَانَ تَالِفًا هـ ع ش. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا نَظَرُوا فِي الْمُنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَدَ الْأُمَةِ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ فَيَرْجِعُ فِي الْأَصْلِ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي وَلَدِ الْأُمَةِ) أَيِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ وَقَبْلَ الْفِرَاقِ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَمْ يُمَيِّزْ فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أَخَذَ نِصْفَهَا وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا بِالْوِلَادَةِ فِي يَدَيِهَا فَلَهُ الْخِيَارُ أَوْ فِي يَدِهِ أَخَذَ نِصْفَهَا نَاقِصًا هـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (تَتَعَيَّنُ الْخ) فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِالْأُمِّ أَوْ نِصْفِهَا وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجَةُ هـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (قِيَمَةُ الْأُمِّ) أَيِ إِنْ كَانَ الْفِرَاقُ بَفَسْخٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهَا أَيِ الْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ بِنَحْوِ طَّلَاقٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ الْخ غَايَةُ هـ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضِيَ الْخ) إِنَّمَا تَوَقَّفَ أَيِ رَدُّ الْمَهْرِ عَلَى رِضَاهَا لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي مِلْكِهَا هـ رَشِيدِي عِبَارَةٌ سَم فَعَلِمَ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ لِزِيَادَتِهِ أَيِ الْمَهْرِ بِالْوِلَادَةِ هـ. • قَوْلُهُ: (فِي نِصْفِهَا الْخ) الْأَوْفَقُ لِمَا قَبْلَهُ فِي ذَاتِهِمَا أَوْ نِصْفِهَا وَإِلَّا فَلَهُ نِصْفٌ أَوْ كُلُّ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ مع نِصْفٍ أَوْ كُلِّ قِيَمَتِهَا. • قَوْلُهُ: (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِ الثَّقْوِيمِ هـ سَم.

لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَتَمَثَّلَهُ الْجِنَايَةُ الَّتِي لَا غَرْمَ لَأَرْشِهَا بِقَوْلِهِ كَأَنَّ جَنَّتْ عَلَيْهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا جَنَّتْ وَهُوَ بِيَدِ الزَّوْجِ أَوْ بِيَدِهَا وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَحِقْ لِهَذِهِ الْجِنَايَةِ أَرْشًا وَدَالٌّ عَلَى فَرْضِ الْكَلَامِ فِي التَّعْيِبِ قَبْلَ الْفِرَاقِ وَكَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ وَفِيمَا إِذَا الْخ مع أَنَّ الْإِزْشَادَ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ التَّقْصِ بَعْدَ الْفِرَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ وَبِأَرْشٍ نَقَصَ بَعْدَ فِرَاقِ هـ.

• قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَأَخَذَتْ أَرْشَهَا) أَيِ وَاسْتَحَقَّتْ أَخْذَهُ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضِيَ رَجَعَ الْخ) فَعَلِمَ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ لِزِيَادَتِهِ بِالْوِلَادَةِ. • قَوْلُهُ: (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِ الثَّقْوِيمِ.



مع نصف قيمتها إن لم يُميز وَلَدُ الأمة هذا إن لم تنقص بالولادة في يدها وإلا تخير فإن شاء أخذ نصفها ناقصاً أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فإن كان النقص في يده رجع في نصفها وإنما نظروا هنا لمن النقص بالولادة في يده لأن الولد ملكهما معاً فلم ينظروا لسببه إذ لا ترجح وبه يفرق بين هذا وما لو حدث الولد بعد الإصداق في يده ثم ولدت في يدها فإن الذي اقتضاه كلام الرافعي أنه من ضمانه نظراً إلى أن السبب وجد في يده وإن كان الولد لها (و) لها فيما إذا فارقتها بعد زيادة متصلة (خيار في متصلة) كسمن وحزفة.....

• قوله: (مع نصف قيمتها) أي وقت الفرقة اه ع ش عبارة المُنْغني مع قيمة نصفها اه. • قوله: (إن لم يُميز وَلَدُ الأمة) أي ولا أخذه مع نصفها لجواز التفريق حينئذ قاله سم ولعل صوابه وإلا أخذ نصفهما لجواز إلخ. • قوله: (هذا) أي كَوْنُ الخيار لها الذي أفاده قوله فإن رَضِيت إلخ. • قوله: (فإن شاء أخذ نصفها ناقصاً إلخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضاً نصف ولدها إن لم يُميز لا نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وإن رَضِيت لئلا يلزم التفريق في الصورتين اه سم ذكر المُنْغني كما مر هذه المسألة أي النقص بالولادة فيما إذا كان الولد مُمَيَّزاً. • قوله: (ناقصاً) ظاهره وإن كان النقص بالولادة في يدها بعد الفراق اه سم. • قوله: (رجع في نصفها) أي ولا خيار له اه سم. • قوله: (هنا) أي فيما إذا كان الولد حَمَلاً عند الإصداق ونقصت أمه بالولادة. • قوله: (لسببه) وهو الحمل اه سم. • قوله: (وبه يفرق) أي بقوله إن الولد ملكهما معاً إلخ بين هذا أي ما لو كان الولد حَمَلاً عند الإصداق ونقصت بالولادة ما لو حدث الولد بعد الإصداق في يده إلخ أي ونقصت بالولادة وقضية كلام المُنْغني المارّ أنه لا فرق بينهما. • قوله: (أنه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار وظاهره وإن كانت الولادة في يدها بعد الفراق اه سم. • قوله: (أن السبب) أي الحمل اه سم. • قوله: (فيما إذا فارقتها) إلى قول المتن ومتى رجع في النهاية. • قوله: (فيما إذا فارقتها) أي لا بسبب مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشيدي قوله لا بسبب مقارن لم أره لغيره بالنسبة لما إذا كان

• قوله: (وإن لم يُميز وَلَدُ الأمة) أي ولا أخذه مع نصفها لجواز التفريق حينئذ. • قوله: (فإن شاء أخذ نصفها ناقصاً إلخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضاً نصف وَلَدِ الأمة إن لم يُميز لا نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وإن رَضِيت لئلا يلزم التفريق. • قوله: (ناقصاً) ظاهره وإن كان النقص بالولادة في يدها بعد الفراق. • قوله: (رجع في نصفها) أي فلا خيار. • قوله: (فلم ينظروا لسببه) أي وهو الحمل. • قوله: (إنه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار لا من ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا ترجيح في الروض. • قوله: (إنه من ضمانه) ظاهره وإن كانت الولادة في يدها بعد الفراق. • قوله: (أن السبب) أي الحمل. • قوله: (فيما إذا فارقتها) أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه إيضاح هذا ما قاله الرافعي في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمتفصلة فيما سوى الطلاق من الأسباب المشطرة حكمها

وليس منها ارتفاع شوقي . (فإن شئت) فيها وكان الفراق لا بسببها (له) له ولو مُغَيَّرَةً (نصف)

الراجع النصف وإنما ذكروا هذا التفصيل فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلسي ما نصه فعلم أن خيارها في مُتَصِلَةٍ ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر قهراً بزيادته المُتَصِلَةِ ثم قال عن شرح الإزهاد وبَحَثَ شَيْخُنَا أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ قَبْلَ الزِّيَادَةِ كَالْمُقَارِنِ اه بِحَذْفِ أَقْوَالٍ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيِّ سَيَقِيْدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ خَالَفَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الْإِزْهَادِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ ذَكَرَهُ ع ش عنه وأقره أيضاً وأن قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما أطلعناه من نسخ الشارح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر . ه قوله: (وليس منها ارتفاع الشوقي) ولا من التقصير انخفاضه اه ع ش . ه قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله فَنِصْفُ قِيَمَةٍ وَلَوْ انْقَطَعَ وَقَالَ فَنِصْفُ قِيَمَةٍ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ كَانَ السَّبَبُ عَارِضاً كَرِدَّتِهَا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا إِنَّمَا أَخَوَجَهُ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ بِنِصْفِ الْعَيْنِ وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِ مُقَارِنٍ أَوْ انْقَطَعَ وَقَالَ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةٍ وَتَقْصِيرِ الْخِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ رَضِيَ بِنِصْفِ الْعَيْنِ أَوْ كُلِّهَا وَإِلَّا فَنِصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ فَتَأَمَّلْ أَنْتَهَى اه سم .

في الطلاق وما يوجب عود الجميع إن كان عارضاً كالرضاع وريدة الزوجة فكذلك وإن كان مقارناً كفسخه بعينها وعكسه عاد بزيادته يعني المُتَصِلَةَ ولا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالعين اه فعلم أن خيارها في المُتَصِلَةِ ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر قهراً بزيادته المُتَصِلَةِ وَبِعِبَارَةِ الْإِزْهَادِ وَشَرْحِهِ لِلشَّارِحِ وَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ كُلُّ الصَّدَاقِ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ قَارَنٍ الْعَقْدَ كَعَيْبٍ أَحَدِهِمَا فَيُتَصَلُّ مِنَ الزِّيَادَةِ أَيْ مَعَهُ كَسَمَنِ وَصَنْعَةٍ يَرْجِعُ الْمَهْرُ إِلَى الزَّوْجِ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ كَفَسَخِ الْبَيْعِ بِالْعَيْبِ وَبَحَثَ شَيْخُنَا أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ قَبْلَ الزِّيَادَةِ كَالْمُقَارِنِ فَتَسَلَّطَ الزَّوْجُ عَلَى الْفَسْخِ قَبْلَهَا إِلَى أَنْ قَالَ وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ الْمُقَارِنِ وَغَيْرِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ أَخْذًا مِنَ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَمَا قَرَّرْتُ بِهِ كَلَامَهُ هُوَ مَا فِيهِمَا وَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ كَالْمُقَارِنِ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ قَارَنَهُ سَبَبُ الْفَسْخِ وَهُوَ إِمَّا وَجُودُ الْعَيْبِ أَوْ شَرْطُ اسْتِمْرَارِ السَّلَامَةِ ضَعِيفٌ وَلَا يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي التَّشْطِيرِ بَلْ يُسَلَّمُ الزَّائِدُ لَهَا مُطْلَقاً اه وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ قَوْلُهُ وَلَا يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ الْخِ بَأَنَّهُ يَقْتَضِي تَصَوُّرَ وَجُوبِ الشَّطْرِ مَعَ الْفَسْخِ بِالْمُقَارِنِ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَوْجِبُ الْكُلَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَجْرِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ مُطْلَقاً إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ فِي سَائِرِ صَوَرِ وَجُوبِ الشَّطْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاسْتَشْكَلْ أَيْضاً تَقْيِيدَهُ الْمَثَنَ هُنَا بِنَفْيِ الْمُقَارِنِ مَعَ أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي التَّشْطِيرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَنِصْفُ قِيَمَةٍ وَقَوْلُ الشَّارِحِ لَا بِسَبَبِهَا وَالتَّشْطِيرُ لَا تَفْصِيلُ فِيهِ كَمَا قَرَّرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . ه قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وكان الفراق لا بسببها إنما زاد هذا لقوله فَنِصْفُ قِيَمَةٍ وَقَالَ فَنِصْفُ قِيَمَةٍ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ كَانَ السَّبَبُ عَارِضاً



قيمة) للمهر بأن يُقَوِّمَ (بلا زيادة) وَمَنْعَ الْمُتَّصِلَةِ لِلرُّجُوعِ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْمَحَلِّ الْعَوْدُ هُنَا  
ابْتِدَاءُ تَمَلُّكِ لَا فسخَ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَمْهَرَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَجَارَتِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَادَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ  
أَيْفًا وَلَوْ كَانَ فَسَخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا وَهُوَ السَّيِّدُ (وَأِنْ سَمَحْتَ) بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ (لَزِمَهُ  
الْقَبُولُ) لِأَنَّهَا لِكُونِهَا تَابِعَةٌ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْيَمْنَةُ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الْقِيَمَةِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يُعْذِرْ إِلَيْهِ كُلُّ  
الصَّدَاقِ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ مُقَارِنٍ لِلْعَقْدِ كَعَيْبٍ أَحَدِهِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ وَإِنْ لَمْ  
تَرْضَ هِيَ كَفَسَخِ الْبَيْعِ بِالْعَيْبِ وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ عَارِضٍ كَرَدَّتْهَا تَخْيِيرُ ثَبَتَ بَيْنَ أَنْ تُسَلِّمَهُ زَائِدًا  
وَأَنْ تُسَلِّمَ قِيَمَتَهُ غَيْرَ زَائِدٍ.

(وَأِنْ) فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا وَقَدْ (زَادَ) مِنْ وَجْهِ (وَنَقَصَ) مِنْ وَجْهِ (كَكَبَّرَ عَبْدًا) كَبَّرًا يَمْنَعُ دَخُولَهُ عَلَى  
الْحَرِيمِ وَقَبُولَهُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَيَقْوَى بِهِ عَلَى الْأَسْفَارِ وَالصَّنَائِعِ فَالْأَوَّلُ نَقْصٌ وَالثَّانِي زِيَادَةٌ  
فَخَرَجَ مَصِيرُ ابْنِ سَنَةِ ابْنِ نَحْوِ خَمْسٍ فزِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ وَمَصِيرُ شَابٍّ شَيْخًا فَنَقْصٌ مُحَضٌّ (وَطُولُ  
نَخْلَةٍ) بِحَيْثُ قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا وَكَثُرَ بِهِ حَطَبُهَا (وَتَعْلَمُ صَنْعَةً مَعَ) حُدُوثِ نَحْوِ (بَرَصٍ فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى  
أَنَّهُ يَرْجِعُ (بِنَصْفِ الْعَيْنِ) فَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا (وَالَا فَنَصْفِ قِيَمَةِ اللَّعِينِ) مُجَرَّدَةٌ عَنْ زِيَادَةٍ  
وَنَقْصٍ لِأَنَّهُ الْأَعْدَلُ وَلَا يُجَبِّرُ هُوَ عَلَى أَخْذِ نَصْفِ الْعَيْنِ لِلنَّقْصِ وَلَا هِيَ عَلَى إِعْطَائِهِ لِلزِّيَادَةِ  
(وِزْرَاعَةُ الْأَرْضِ نَقْصٌ) مُحَضٌّ لِأَنَّهَا تُذْهِبُ قُوَّتَهَا غَالِبًا (وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ) فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى نَصْفِهَا  
مَحْرُوثَةً أَوْ مَزْرُوعَةً وَتَرَكَ الزَّرْعَ لِلْحَصَادِ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا رَجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهَا مُجَرَّدَةٌ عَنْ حَرْثِ  
وَزَّرْعِ هَذَا إِنْ اتَّخَذَتْ لِلزَّرَاعَةِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَ فِي وَقْتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ نَقْصٌ مُحَضٌّ فَاسْتَعْنَى عَنْهُ

• قَوْلُهُ: (وَمَنْعَ الْمُتَّصِلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُنْعَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ فَسَخًا لَعَادَ إِلَيْهِ) نَظَرَ فِيهِ سَمْعٌ  
شَرَّاجِعُهُمَا. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ الْكُلُّ بِأَنَّ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا أَوْ رَشِيدِي.  
• قَوْلُهُ: (وَأِنْ كَانَ بِسَبَبِ عَارِضٍ) أَيِ وَقَدْ حَدَثَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ أَوْ عَارِضٌ شَرٌّ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْبَحْثِ الْمَارِّ عَنْ  
شَرْحِ الرُّوضِ. • قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُنْعَى. • قَوْلُهُ: (قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا) فَإِنْ لَمْ يَقِلَّ  
فَطَوَّلَهَا زِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَتَرَكَ الزَّرْعَ إِلَيْهِ) قَالَ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ بَقَاؤُهُ بِلَا أَجْرَةٍ لِأَنَّهَا زَرَعَتْ  
مِلْكُهَا الْخَالِصَ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ كَوْنِ الْحَرْثِ زِيَادَةً. • قَوْلُهُ: (وَكَانَ إِلَيْهِ) أَيِ الْحَرْثِ.  
• قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ بِأَنَّ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلْبِنَاءِ مَثَلًا أَوْ كَانَ الْحَرْثُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الْحَرْثِ أَوْ  
سَم. • قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيِ عَنِ التَّشْيِيدِ بِكَوْنِ الْأَرْضِ مُتَّخَذَةً لِلزَّرَاعَةِ.

كَرَدَّتْهَا احْتِرَزَ عَنِ الْمُقَارِنِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَرْجِعُ حَيْثُ بِكُلِّ الْمَهْرِ بِالزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ قَهْرًا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ أَوْ  
فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا إِنَّمَا أَخَوَجَهُ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ بِنَصْفِ الْعَيْنِ وَنَصْفِ الْقِيَمَةِ الْآتِيَيْنِ فِي كَلَامِهِ وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ أَوْ  
فَارَقَ لَا بِسَبَبِ مُقَارِنٍ أَوْ اسْقَطَهُ وَقَالَ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ رَضِيََا بِنَصْفِ الْعَيْنِ أَوْ كُلِّهَا  
وَالَا فَنَصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ فَتَأَمَّلْ ائْتَهَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ فَسَخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ  
فَلِمَ عَادَ لِلْمُؤَدِّي كَمَا تَقَدَّمَ. • قَوْلُهُ: (وَالَا فَهُوَ) أَيِ الْحَارِثِ.

بقرينة السياق إذ هو في أرض للزراعة (وحمل أمة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لأن فيه الضعف حالاً وخوف الموت مآلاً (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لأنها لا تهلك به غالباً بخلاف الأمة ورذوه هنا وإن وافقه كلاهما في خيار البيع أنه غيب في الأمة فقط بأنه فيها يفسد اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحاميل كما سيأتي . وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المدار ثم على ما يخل بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجائنين على أن كلامهما قبل الإقالة يقتضي أنه فيهما إن حصل به نقص فعيب إلا فلا (وأطلاع نخل) لم يؤثر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهري لحدوثها بملكها ولو رضيت بأخذه له مع النخل أجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبندو الطلع من غير تأثير.

(وإن طلق) مثلاً (وعليه لمر مؤثر) بأن تشق طلقه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الإصداق ولم يدخل وقت جذاذه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لأنه حدث في ملكها بل لها إبقاؤه إلى جذاذه وإن اعتيد قطعه أخضر لكن نظر فيه الأذرع ويؤد بأن نظرهم لجائنها أكثر جبراً لما حصل لها من كسر الفراق ألغى النظر إلى هذا الاعتبار وأوجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع (فإن قطف) أو قالت ارجع وأنا أقطفه (معين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن للقطف يُقابل بأجرة إذ لا ضرر عليه

- قوله: (بقرينة السياق إلخ) أي بقرينة تقدم الزرع فاشعر بأن الكلام في أرض معدة للزراعة اهـ معني .  
 • قوله: (لأنها لا تهلك إلخ) عبارة المعني لانتفاء خطر الولادة فيها غالباً اهـ . • قوله: (بأنه إلخ) أي الحمل والباء متعلق برذوه ولا يخفى أنه إنما يتم فيما إذا كانت مأكولة . • قوله: (فيها) أي البهيمة .  
 • قوله: (جبر للجائنين) أي جائني المرأة والرجل والحمل فيه خوف الموت اهـ كزدي . • قوله: (إنه فيهما) أي الأمة والبهيمة ويحتمل أن الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ ع ش .  
 • قوله (س): (وأطلاع نخل) أي بعد الإصداق اهـ معني . • قوله: (لم يؤثر) إلى قوله ويؤد في المعني .  
 • قوله: (كبندو الطلع) خبر وظهور النور إلخ . • قوله: (ولم يدخل وقت جذاذه) ولو دخل وقت جذاذه لزمها قطعه ليأخذ نصف الشجر اهـ معني .  
 • قوله (س): (قطفه) أي قطعه اهـ نهاية . • قوله: (وإن اعتيد إلخ) غاية . • قوله: (أكثر) مفعول مطلق لقوله نظرهم وقوله جبراً مفعول له لقوله أكثر وقوله ألغى إلخ خبر أن .  
 • قوله (س): (قطف) ببناء المفعول . • قوله: (وأنا أقطفه) من باب ضرب مختار اهـ ع ش . • قوله: (لا نقص) أي ككسر غضن . • قوله: (منه) أي القطف . • قوله: (ولا زمن إلخ) عطف على قوله لا نقص إلخ



حينئذ بوجه (ولو رضي بنصف) نحو (التخل وبقيّة الثمر إلى جذاذه) وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (أجبرت) على ذلك (في الأصح) إذ لا ضرر عليها فيه . (ويهيئ التخل في يديهما) كسائر الأموال المشتركة ومن ثم كانا في السقي كشرعيين في الشجر انفرد أحدهما بالثمر أما إذا لم يقبضه كذلك قال أرضى بنصف التخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو أعيرها نصفي فلا يجاب لذلك قطعاً وإن قال لها أبرأتك من ضمانه لإضرارها لأنها لا تبرأ بذلك فإن قال أقبضه ثم أودعها إياه ورضيت بذلك أجبرت إذ لا ضرر عليها حينئذ وإلا فلا وعلى هذا يُحمل إطلاق مَنْ أطلق أن قوله أودعها كقوله أعيرها (ولو رضيت به) أي الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتاع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاه ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فإن قيل اشتراكاً فيهما وقيل يجبر وأطالوا في الانتصار له.

عبارة المغني ولم يمتد زمن قطعه اهـ . فؤد: (وقبض النصف) إلى قوله فإن قال في المغني إلا قوله ومن ثم إلى أما إذا وقوله أو وأعيرها نصفي . فؤد: (أو وأعيرها) عطف على قوله لا أقبضه . فؤد: (لا تبرأ بذلك) لأن الإبراء من ضمان العين مع بقائها باطل اهـ مغني . فؤد: (أجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن خرازة ثم هلاً أجري هذا التفصيل في مسألة الإعارة ويجاب بأن فيها خطر الضمان سم على حج وذلك لأنه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله أجبرت معنى لأن الإيجاب إلزام الممتنع من الفعل على قوله اهـ ع ش عبارة سيد عمر قوله أجبرت إلخ أتى يتصور الإيجاب مع الرضا فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال إن الجمع بينهما لا يخلو عن خرازة اهـ . فؤد: (ولاً) أي إن لم ترض بذلك . فؤد: (وعلى هذا) أي قوله وإلاً فلا اهـ سم عبارة الرشيد أي على ما إذا لم ترض اهـ وهي أحسن . فؤد: (أي الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغني إلا قوله فإن قيل إلى المتن .

فؤد: (أي الرجوع) أي رجوع الزوج . فؤد: (لأن حقه إلخ) عبارة المغني لأن حقه ثبت معجلاً فلا يؤخر إلا برضاه والتأخير بالتراضي جائز لأن الحق لهما ولا يلزم فلو بدا لأحدهما الرجوع عما رضي به جاز لأن ذلك وعد لا يلزم .

(فرغ) لو أضدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يزد الصداق رجع في نصف الجميع وإن قطعت الثمرة لأن الجميع صداق ويرجع أيضاً في نصف الكل من أضدق نخلة مطلعة وطلق وهي مطلعة فإن أبرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة إن رضيت لأنها قد زادت وإلا لأخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اهـ . فؤد: (فيهما) أي الشجر والثمر . فؤد: (وقيل يجبر) أي على قبول الهبة اهـ مغني .

فؤد: (أجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن خرازة ثم هلاً أجري هذا التفصيل في مسألة الإعارة ويجاب بأن فيها خطر الضمان . فؤد: (وعلى هذا) أي قوله وإلاً فلا .

(ومتى ثبت خيار له) لنقص (أو لها) لزيادة أو لهما لاجتماعيهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما ولا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لأنه ليس خيار غيب ما لم يطلب فتكلف هي اختيار أحدهما فوزاً ولا يُعَيَّن في طلبه عيناً ولا قيمة لأن التعيين يُنافي تفويض الأمر إليها بل يُطالئها بحقه عندها فإن امتنعت لم تُخْبَس بل تُزْع منها وتُمنع من التصرف فيها فإن أصررت على الامتناع باع القاضي منها بقدر الواجب من القيمة فإن تعذرت بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين إذ لا فائدة في البيع ظاهرة أي لأن الشقص لا راغب فيه غالباً قيل ظاهر كلاميهما أنه لا يملكه أي في الصورة الأخيرة بالإعطاء حتى يقضي له القاضي به وفيه نظر اهـ . ويُجاب بأن رعاية جانبها لما مر ترجع ذلك وتُلغى النظر لامتناعها ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك

❦ قوله: (أو لهما) قد يدخل فيما قبله بجعل أو فيه مانعة خلواً لا مانعة جمع اهـ سم .

❦ قوله: (لا اجتماعيهما) أي التقصير والزيادة. ❦ قوله: (أو منهما) عبارة المُغني وإن كان لهما اغتبر توافقهما اهـ. ❦ قوله: (ولاً) أي وإن لم يتوقف ملكه على الاختيار. ❦ قوله: (وهو) أي الاختيار اهـ ع ش. ❦ قوله: (ما لم يطلب) أي الزوج حقه فتكلف إلخ أي الزوجة حين طلب الزوج. ❦ قوله: (اختيار أحدهما) أي من العين والقيمة. ❦ قوله: (فإن امتنعت) أي من الاختيار. ❦ قوله: (بل تُزْع) أي العين وكذا ضمير فيها ومنها الآتيين. ❦ قوله: (فإن أصررت على الامتناع باع القاضي إلخ) قد يقال هذا الإطلاق صادق بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدي إلى الخروج عن عهدة الواجب أغني نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضي بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كأن وجد راغب في الثلث مثلاً بما يساوي نصف القيمة يتعين البيع لكان متجهاً اهـ سيد عمر. ❦ قوله: (بيعه) أي قدر الواجب .

❦ قوله: (ما زاد) أي على قدر الواجب اهـ كزدي. ❦ قوله: (قيل إلخ) قال ذلك في شرح الروض اهـ سم. ❦ قوله: (في الصورة الأخيرة) وهي قوله بأخف نصف العين اهـ سم. ❦ قوله: (وفيه نظر) وافقه المُغني عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به اهـ. ❦ قوله: (ويُجاب إلخ) وفي شرح الإرشاد ويُجاب بأن التساوي أمر مطلق فتوقف الأمر على القضاء به انتهى اهـ سم. ❦ قوله: (لما مر) أي في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبراً لما حصل إلخ اهـ كزدي. ❦ قوله: (ترجع) أي الرعاية وكذا ضمير وتُلغى إلخ. ❦ قوله: (ذلك) أي عدم ملكه إلا بالقضاء اهـ كزدي. ❦ قوله: (على ذلك) أي توقف ملكه على القضاء

❦ قوله: (أو لهما) قد يدخل فيما قبله بجعل أو فيه مانعة خلواً لا مانعة جمع. ❦ قوله: (قيل) قال ذلك في شرح الروض. ❦ قوله: (في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله يأخذ نصف العين إلخ. ❦ قوله: (ويُجاب إلخ) في شرح الإرشاد ويُجاب بأن التساوي أمر مطلق فتوقف الأمر على القضاء به اهـ. ❦ قوله: (ترجع ذلك وتُلغى) أي الرعاية .



(ومتى رجع بقيمة) للمُتَقَوِّمِ لنحو زيادة أو نقص أو زوال ملك (اغْتَبِرَ الْأَقْلُ من يومني الإصداق والقبض) لأنها إن كانت يوم الإصداق أَقْلُ فما زاد حَدَثَ بملكها فلم تُضْمَنَ له أو يوم القبض أَقْلُ فما نقص قبله من ضمانه فلم تُضْمَنَ له أيضًا وإطالة الإسنوي في اعتراض هذا بنصوص مُصَرَّحَةٍ باعتبار يوم القبض مَزْدُودَةٌ بأنها مفروضة في زيادة ونقص حصلا بعد القبض فيُغْتَبَرُ هنا يوم القبض نظير ما مر في الزكاة المُعْجَلَةِ والأول فيما إذا حَدَثَا بعد العقد وقبل القبض نظير ما مر في مبيع زاد ونقص قبل القبض ومن ثم كان الراجح هنا ما مر ثم من اعتبار الأقل فيما بين اليومين أيضًا ولو تَلَفَ في يدها بعد الفراق وَجَبَتْ قيمة يوم التَلَفِ لِتَلَفِهِ على ملكه تحت يَدِ ضَامِنَةٍ له.

(ولو أصدقها) (تعليم) ما فيه كلفة عُزْفًا من (قرآن) ولو دون ثلاث آيات على الأوجه أو نحو شِعْرِ فيه كلفة ومنفعة تُقْصَدُ شرعًا لاشتماله على علم أو مواعظ مثلاً عَيْنًا أو ذِمَّةً.....

اه ع ش. ه. فَوَدَ: (لِلْمُتَقَوِّمِ) إلى قوله فَعَلِمَ أنه في الْمُغْنِي وكذا في النِّهَايَةِ إلّا قوله وإطالة الإسنوي إلى الرَاجِحِ هنا. ه. فَوَدَ: (أو نقص) لِمَنْعِ الْخُلُوِّ فَقَطْ. ه. فَوَدَ: (لأنها) أي القيمة. ه. فَوَدَ: (في اعتراض هذا) أي ما في المتن من اغْتِبَارِ الْأَقْلِ. ه. فَوَدَ: (بأنها) أي تلك النصوص. ه. فَوَدَ: (فيُغْتَبَرُ هنا) أي فيما إذا حَدَثَا بعد القبض. ه. فَوَدَ: (والأول) أي ما في المتن. ه. فَوَدَ: (كان الراجح هنا إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ كما يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ وَمِنْ تَغْيِيرِ التَّشْبِيهِ وَغَيْرِهِ بِالْأَقْلِ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى يَوْمِ الْقَبْضِ خِلَافًا لِمَا يُفْهَمُ كَلَامُ الْمَتْنِ مِنْ عَدَمِ اغْتِبَارِ مَا بَيْنَهُمَا.

(فَرُوعُ): لو أصدقها حُلِيًّا فَكَسَرَتْهُ أو انكسرت وأعادته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يَزِجْ فيه إلّا برضاها لزيادته بالصنعة عندها وكذا لو أصدقها نحو جارية هَزَلَتْ ثم سَمِنَتْ عندها كعبد نَسِيَ صُنْعَهُ ثم تَعَلَّمَهَا عندها بخلاف ما لو أصدقها عبدًا فَعَمِيَ عندها ثم أَبْصَرَ فَلأنه يَزِجُ بغير رضاها كما لو تَغَيَّبَ بغير ذَلِكَ في يدها ثم زال العيبُ ثم فارقها فلماذا لم تَرْضَ الزوجة برُجُوعِ الزَّوْجِ فِي الْحُلِيِّ الْمُعَادِ رَجَعَ بِنِصْفِ وَزْنِهِ تَبَرًّا وَنِصْفِ قِيَمَةِ صُنْعَتِهِ وَهِيَ أَجْرُهُ مِثْلُهَا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهِ كَمَا فِي الْغَضَبِ فِيمَا لَوْ اتَّلَفَ حُلِيًّا وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ أصدقها إِنْاءَ ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ فَكَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ أو لم تُعْذِهِ لم يَزِجْ مَعَ نِصْفِهِ بِالْأَجْرَةِ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِصُنْعَتِهِ وَلَوْ نَسِيَتْ الْمُغْصُوبَةُ الْغِنَاءَ عِنْدَ الْغَاصِبِ لم يَضْمَنَ لِأنه مُحَرَّمٌ وَإِنْ صَحَّ شِرَاؤُهَا بِزِيَادَةٍ لِلْغِنَاءِ عَلَى قِيَمَتِهَا بِلا غِنَاءٍ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءٍ يُخَافُ مِنْهُ الْفِتْنَةُ مُغْنِي وَنِهَايَةُ قَالَ ع ش قوله ثم تَعَلَّمَهَا إلخ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَهَا بِتَقْيِيهِ عِنْدَهَا رَجَعَ فِيهِ بغير رضاها وقوله إِذْ لَا أَجْرَةَ لِصُنْعَتِهِ أَي لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أُبِيحَ لَهَا فَعَلَهُ كَانَ اتَّخَذَهُ لِتَشْرَبَ مِنْهُ لِإِزَالَةِ مَرَضٍ قَامَ بِهَا لَزِمَهُ أَجْرَةُ الصَّنْعَةِ كَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ اه. ه. فَوَدَ: (ولو تَلَفَ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيُسْتَشَى مِنْ إِبْطَالِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ تَلَفَ إلخ. ه. فَوَدَ: (تعليم ما فيه كلفة إلخ) أي بِحَيْثُ تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَإِنْ قُلْتُ ع ش أَي لَا كُتْمَ نَظَرٍ مُغْنِي. ه. فَوَدَ: (أو نحو شِعْرِ) أو حَدِيثٍ أو خَطٍّ أو نَحْوِهِ مِمَّا يَصِيحُ الْإِسْتِجَارُ عَلَى تَغْلِيهِهِ اه مُغْنِي. ه. فَوَدَ: (لِاشْتِمَالِهِ إلخ) بَيَانٌ لِمَا يُقْصَدُ شَرْعًا اه ع ش. ه. فَوَدَ: (عَيْنًا أو ذِمَّةً) لَعَلَّهُ

ولو لنحو عبدها أو ولدها الذي يلزمها إنفاقه صَحَّ ولو كان تعليم القرآن لِكِتَابِيَّةٍ لَكِنْ إِنْ رُجِيَ  
إِسْلَامُهَا (و) متى (طَلَّقَ) مثلاً (قبله) أي تعليمها هي دون نحو عبدها ولم تُصِرْ زوجةً أو محرماً

تَمَيِّزٌ مِنْ نِسْبَةِ تَعْلِيمِ قُرْآنٍ . هـ فَوَدَّ: (ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم يَجِبْ عليها تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
لَأَنَّهُ مَالٌ لَهَا تَزِيدُ قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَعُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا  
وَجِبَ تَعْلِيمُهُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمَصْرُوحَةِ بِخِلَافِهِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ . هـ فَوَدَّ: (الذي يلزمها إنفاقه) عِبَارَةُ  
الْمُعْنَى وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ عَبْدِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ خِتَانَهُ صَحَّ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا أَهْ . وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ  
مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضَةِ مَا نَصَّهُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ أَيْ أَوْ تَعْلِيمُهُ لَمْ يَجْزِ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ  
لَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى التَّفَاوُتُ بَيْنَ اعْتِبَارِ الرُّوضَةِ  
فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاعْتِبَارِ الشَّارِحِ لُزُومِ إِنْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لُزُومِ الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا  
أُرِيدَ جَعْلُ تَعْلِيمِهِ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَقَوْلُهُ وَلَا يَخْفَى إِنْخِ فِي سَيِّدٍ عُمَرُ مِثْلُهُ . هـ فَوَدَّ: (الذي يلزمها  
إنفاقه) أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِهِ إِمَّا لِكَوْنِهِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ كَوْنِ نَفَقَتِهِ عَلَى أَبِيهِ أَوْ كَوْنِهِ كَبِيرًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ أَهْ ع  
ش . هـ فَوَدَّ: (ولو كان إلخ) غَايَةً فِي الصَّحَّةِ أَهْ ع ش . هـ فَوَدَّ: (لَكِنْ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهَا) وَإِلَّا فَلَا كَتَعْلِيمِ  
التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ لَهَا أَوْ لِمُسْلِمَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ أَصْدَقَ الْكِتَابِيَّةُ تَعْلِيمَ الشَّهَادَتَيْنِ أَوْ هِيَ أَوْ غَيْرَهَا أَدَاءَ  
شَهَادَةٍ لَمْ يَصِحَّ فَإِنْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهَا كُلْفَةٌ أَوْ مَحَلُّ الْقَاضِي الْمُؤَدَّى عَنْهُ الشَّهَادَةُ بَعِيدًا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى  
رُكُوبِ فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ مُعْنَى . هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ تُصِرْ إلخ) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَكَانَ التَّعْلِيمُ إِنْخِ  
مَعْطُوفَانِ عَلَى طَلَّقَ . هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ تُصِرْ زَوْجَةً) أَيْ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ أَهْ نِهَآيَةً .

هـ فَوَدَّ: (ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم يَجِبْ عليها تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ عَبْدَهَا مَالٌ لَهَا تَزِيدُ  
قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَعُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا وَجِبَ تَعْلِيمُهُ  
فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمَصْرُوحَةِ بِخِلَافِهِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ وَلَدِهَا لَمْ يَصِحَّ الصَّدَاقُ كَمَا لَوْ شَرَطَ  
الصَّدَاقَ لِوَلَدِهَا وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ غُلَامِهَا قَالَ الْبَغَوِيُّ لَا يَصِحُّ كَالْوَلَدِ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يَصِحُّ وَهَذَا أَصَحُّ  
وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا تَعْلِيمُ الْوَلَدِ أَوْ خِتَانُ الْعَبْدِ فَشَرَطَتْهُ صَدَاقًا جَازًا أَهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ لَمْ  
يَجْزِ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ لَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا  
يَخْفَى التَّفَاوُتُ بَيْنَ اعْتِبَارِ الرُّوضَةِ فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاعْتِبَارِ الشَّارِحِ لُزُومِ إِنْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لُزُومِ  
الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا أُرِيدَ جَعْلُ تَعْلِيمِهِ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

هـ فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَالْأَصَحُّ تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ نَكَحَهَا عَلَى خِيَاطَةٍ  
ثَوْبٍ مَعْلُومٍ جَازٍ وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْخِيَاطَةِ إِنْ التَّزَمَ فِي الذِّمَّةِ وَإِنْ نَكَحَ عَلَى أَنْ يَخِيْطَهُ بِنَفْسِهِ فَعَجَزَ بَأَنْ  
سَقَطَتْ يَدُهُ أَوْ مَاتَ قَبْلَهَا عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَالثَّانِي أَجْرُ الْخِيَاطَةِ وَلَوْ تَلَفَ ذَلِكَ الثَّوْبُ  
فَرَجَّهَانِ أَصْحُهُمَا تَلَفَ الصَّدَاقُ فَيَعُودُ الْقَوْلَانِ فِي مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْأَجْرَةِ وَالثَّانِي تَأْتِي بِثَوْبٍ مِثْلِهِ لِيَخِيْطَهُ  
وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ جَوَازِ إِنْدَالِهِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ



له بحدوث رضاع أو بأن ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تُشْتَهَى وكان التعليم بنفسه (فالأصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفاتحة قبل الدخول وبعده لأنها صارت أجنبية فلم تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرب الألفة وامتداد طمع كل إلى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعلم أنه لا نظر هنا لما علل به الاستنوي التعذر استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الآيات وقصرها وضغوبتها وشهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء بعد استحقاقها تعليم الكل وأنه لو أمكنه أن يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بخضرة مانع خلوة رضي بالخضور كمحرم أو زوج أو امرأة أخرى وهما يفتان بحشيشهما فلا تعذر. (تنبيه) إذا لم يتعذر كأن كان لنحو قننها وتسطر فما العبرة في النصف الذي يعلمه هل هو باعتبار الآيات أو الحروف وهل إذا اختلفا في تعيينه المجاب هو أو هي لم أر في ذلك شيئاً ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفاً بالآيات أو الحروف وأن الخير إليه لا إليها.....

• قوله: (قبل الدخول إلخ) الأولى تقديمه على فالأصح إلخ ليتعلق بطلق كما فعله المصنف. • قوله: (وبه فارق إلخ) أي بقوله لما وقع بينهما إلخ. • قوله: (فعلم إلخ) أي من التعليل المذكور. • قوله: (التعذر) مفعول علل. • قوله: (من استحالة القيام إلخ) الأسبب أن يؤخر قوله استحالة بأن يقول من أن القيام بتعليم إلخ مستحيل واستحقاق إلخ أو يقدم قوله تحكم بأن يقول وتحكم استحقاق بنصف إلخ. • قوله: (واستحقاق بنصف إلخ) أي استحقاق تعليمه إلخ. • قوله: (وذلك) أي عدم النظر لما علل به الاستنوي. • قوله: (لما تقرر) أي في قوله قبل الدخول وبعده. • قوله: (مع استحقاقها إلخ) أي وعدم جريان تعليله باستحالة القيام إلخ فيه. • قوله: (وأنه إلخ) عطف على قوله أنه لا نظر إلخ. • قوله: (لو أمكنه أن يعلمها) إلى التثنية في النهاية والمصنف. • قوله: (في مجلس واحد) أي أو مجالس م ر ا ه سم على منهج ا ه ع ش. • قوله: (إذا لم يتعذر إلخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحو قننها مطلقاً أو لها في الذمة فإن اتفقا على شيء فذاك ولا تعين المصير إلى نصف مهر المثل كما أفتى به الوالد أخذاً من تعليل الاستنوي ا ه واغتمده ع ش والرشيدي. • قوله: (هل هو) أي النصف. • قوله: (ويظهر اختيار النصف إلخ) هذا مردود وقياسه على إجابة المدين فاسد لأن الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا لإنهام وما أخضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالأوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية. • قوله: (وأن الخير إلخ) عطف على قوله اختيار النصف إلخ.

الخيطة قبل الدخول فله عليها نصف أجره المثل وإن طلقها قبل الخيطة فإن دخل بها فعليه الخيطة ولا خاط نصفه فإن تعذر الضبط عاد القولان في أنه يجب مهر المثل أم الأجر انتهى. • قوله: (وهل إذا اختلفا في تعيينه؛ المجاب هو أو هي إلخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أنهما إن اتفقا على شيء

كما اعتبرا نية المدين الدافع دون نية الدائين المدفوع إليه نعم، الذي يُتَّجه أنه لا يُجاب  
لنصف مُلَّقٍ من سُورٍ أو آياتٍ لا على ترتيب المُضَحَّفِ لأنه لا يُفهم من إطلاقِ النصفِ ثم  
رأيت بعضهم قال إن النصف الحقيقي يتعذر وإجابة أحدهما تحكّم فيجب نصف مهر المثل  
أهـ. وهو مبتني على ما مرّ من الاستووي وقد علمت رده وإنما يلزم حيث لا مرجح وقد علمت  
مرجح الزوج فالوجه ما ذكرته فإن قلت قد تقرر رعاية جانبها بتخييرها في الزيادة فينبغي  
إجابتها هنا لذلك قلت يُفرّق بأنّ رعايتها لم وقع في أمر تابع وما هنا مقصود بل هو المقصود  
فكان إلحاقه بمدى يؤدي ما عليه كما قرّرت أولى ثم رأيت ما ذكر عن الاستووي منقولا عن  
نصّ البونطي ومع ذلك.....

• قوله: (ثم رأيت بعضهم إلخ) يعني الشهاب الرملي. • قوله: (إن النصف إلخ) أي تعليمه. • قوله:  
(وإجابة أحدهما) أي الزوجين. • قوله: (فيجب نصف مهر المثل) القلب إلى هذا أميل لنقله عن النص كما  
يأتي ولفساد القياس الذي أشار إليه الشارح فإن الذين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فإنها متغيرة  
بالحقيقة متفاوتة في السهولة ثم رأيت في النهاية ما نصّه ومتى لم يتعذر ككونه لنحو قنّها إلخ أه سيّد  
عمر. • قوله: (وهو) أي ما قاله البعض. • قوله: (وإنما يلزم) أي التحكّم. • قوله: (وقد علمت رده) في كون  
ما ذكره فيما تقدّم ردا لما قاله الاستووي نظرا لجواز التعليل في مسألة التشطير بكل ما ذكره الاستووي وما  
ذكره هو فليتأمل أه سم. • قوله: (وقد علمت مرجح إلخ) كأنه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع  
وقد علمت مما مرّ من الفرق وفساده قياسه من أصله ما فيه أه سم. • قوله: (ما ذكرته) أي في قوله ويظهر  
اعتبار النصف إلخ وأنّ الخيرة إلخ. • قوله: (في الزيادة) أي المتصلة. • قوله: (لذلك) أي لرعاية جانبها.

والأوجب نصف مهر المثل. • قوله: (كما اعتبرا نية المدين إلخ) الفرق بينهما ظاهر لأن الحق هناك  
مضبوط لا تفاوت فيه ولا إيهام وما أخضره المدين الدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا  
فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رأيت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي أنه متى لم يتعلّل  
ككونه لنحو قنّها وتشطّر أو تعذر بأن كان لها واختلفا فإن اتفقا على شيء ولا تعيّن المصير إلى نصف  
مهر المثل أخذًا من تعليل الاستووي المتقدّم انتهى شرح م ر. • قوله: (كما اعتبرا نية المدين الدافع)  
أقول لعلّ هذا القياس مما يتعجب منه لأن المدين في المقيس عليه أخضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق  
بوجه مما اتفقا على أنه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما في ذلك وإنما النزاع في أخذه عن  
أي الديتين أو الديون وكانت الخيرة للمدين بخلاف ما نحن فيه فإن الحق غير مضبوط ولا متفق عليه  
فليتأمل. • قوله: (فيجب نصف مهر المثل) كذا م ر. • قوله: (وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدّم  
ردا لما قاله الاستووي نظرا لجواز التعليل في مسألة التشطير بكل ما ذكره الاستووي وما ذكره هو  
فليتأمل. • قوله: (وإنما يلزم) أي التحكّم. • قوله: (وقد علمت مرجح الزوج) كأنه يريد قياسه على اعتبار  
نية المدين الدافع وقد علمت مما مرّ من الفرق وفساد قياسه من أصله ما فيه.



ما ذكرته أوجه في المعنى (ويجب) فيما إذا تعذر تعليم ما أصدقته (مهر مثل) إن فارق (بعد وطء ونصفه) إن فارق لا بسببها (قبله) جزئاً على القاعدة في تلف الصداق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد وطء فلا شيء له والأرجح عليها بأجرة مثل الكل إن لم يجب شطر ولا فبأجرة مثل نصفه أما لو أصدقها تعليمها لها في ذمته فلا يعتذر بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يعلمها ما وجب لها.  
(ولو طلق) مثلاً قبل الدخول وبعد قبضها للصداق (وقد زال ملكها عنه) ولو بهبة مقبوضة أو تعلق به حق لازم.....

• قوله: (أوجه في المعنى) قد علمت مما بيّناه ما يسقط بل يمنع وجاهته رأساً اه سم. • قوله: (فيما إذا تعذر) إلى التبيه في النهاية إلا قوله أو قبله وصححناه وقوله وأن المعتقد الثاني وكذا في المعنى إلا قوله ولو قيل الطلاق إلى المثنى وقوله لا بد لنصفه كما مر وقوله فهو كالواهب إلى المثنى وقوله وكأنه أشار إلى المثنى. • قوله: (فيما إذا تعذر إلخ) أي في صورة المثنى وأشار به إلى أن قوله ويجب إلخ مترتب على قوله فالأصح تعذر تعليمه خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى. • قوله: (ولاً) أي بأن فارقها قبل الوطء. • قوله: (إن لم يجب شطر) أي بأن كان الفراق منها أو بسببها. • قوله: (ولاً) أي إن وجب الشطر بأن فارقها بسببها. • قوله: (أما لو أصدقها إلخ) مختار قوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش. • قوله: (بل يستأجر إلخ).

(تنبيه): لو أصدقها تعليم سورة من القرآن أو جزء منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشروط تعليمه فإن لم يعلماه أو أحدهما وكلاً أو أحدهما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالإشارة إلى المكتوب في أوراق المصحف ولا يشترط تعيين الحرف أي الوجه الذي يعلمه لها كقراءة نافع فباعتها ما شاء كما في الإجارة ونقل عن البصريين أنه يعلمها ما غلب على قراءة أهل البلد وهو كما قال الأذرعى حسن فإن لم يكن فيها أغلب علمها ما شاء فإن عين الزوج والولي حرفاً معين فإن خالف وعلمها حرفاً غيره فمتطوع به قبلزمه تعليم الحرف المعين عملاً بالشرط ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهراً صح لا تعليم سورة في شهر كما في الإجارة فيهما معني ونهاية قال ع ش قوله وهو كما قال الأذرعى إلخ معتد وقوله قبلزمه تعليم الحرف إلخ أي من الكلمة التي لم يشملها ما تعلمته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلاً فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالف فيها نافعاً وقوله شهراً إلخ ويعلمها من الشهر في الأوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الإجابة وإن تراضيا بشيء عيّل به اه. • قوله: (أو تعلق إلخ) كقوله الآتي أو علقت عطف على زال إلخ. • قوله: (حق لازم) أما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع بنهاية ومعني وروض.

• قوله: (ما ذكرته أوجه في المعنى) قد علمت مما بيّناه ما يسقط بل يمنع وجاهته رأساً فأعجب بعد ذلك من معارضة النص بهذا الكلام مع سقوطه.

كرهن مقبوض وإجارة وتزويج ولم يَصْبِرْ لِرِزَالِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَلَا رَضِيَ بِالرُّجُوعِ مَعَ تَعَلُّقِهِ بِهِ أَوْ عُلِّقَتْ عِتْقُهُ أَوْ دَبِّرَتْهُ مُوسِرَةٌ تَنْزِيلًا لِهَذَا مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ لِتَعْدِيرِ رُجُوعِهَا فِيهِ بِالْقَوْلِ وَلَأنَّهُ ثَبَتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا عَلَى الْوِفَاقِ حَقُّ الْحُرِّيَّةِ وَالرُّجُوعُ يُفَوِّتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَعَدَمُهُ لَا يُفَوِّتُ حَقَّ الزَّوْجِ فَوَجِبَ إِبْقَاءُ حَقِّ الْحُرِّيَّةِ لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ وَبِهَذَا فَارَقَ نَظَائِرَهُ (فَنَصَفَ بِدَلِهِ) أَي قِيمَةَ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلِ الْمِثْلِيِّ كَمَا لَوْ تَلَفَ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُ تَصَرُّفِهَا بِخِلَافِ الشَّفِيعِ لَوْجُودِ حَقِّهِ عِنْدَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَحَقُّ الزَّوْجِ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ وَلَوْ صَبَرَ.....

• قوله: (كرهن إلخ) والبيع بشرط الخيار إن كان للمشتري وخذه رجع الزوج إلى نصف البدل لا انتقال الملك بذلك ولا أقله نصف المعين روض ومغني. • قوله: (ولا رضي بالرجوع إلخ) أفهم أن له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من إذن المُرْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرهن في النصف كما في الروض وشرجه اه سم. • قوله: (موسرة) راجع لعلقت ودبرت اه سم عبارة النهاية والمغني ولو دبرته أو علقت عتقه بصفة رجع إن كانت موسرة ويتقى النصف الآخر مُدْبِرًا أَوْ مُعَلَّقًا عِتْقُهُ لَا إِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا إلخ. • قوله: (لهذا) أي ما ذكر من التعليل والتدبير وكذا ضمير فيه.

• قوله: (وعليه) أي عدم الرجوع. • قوله: (وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغني وإنما لم يمنع التدبير فسخ البيع ولا رجوع الأصل في هبته لفرعه ومنع هنا لأن الثمن عوض مخض ومنع الرجوع في الواهب يفوت الحق بالكلية بخلاف الصداق فيهما اه. • قوله: (وليس له) أي للزوج. • قوله: (لوجود حقه إلخ) يؤخذ منه أنه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا يتفد وهو واضح وإنما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل يتفد نظرًا إلى أن ملكها باقي تمام الفسخ فوقع صيغة التصرف وهو باقي بملكها والأقرب نعم اه سيد عمر. • قوله: (ولو صبر إلخ) عبارة المغني فإن صبر في صورة الإجارة والرهن والتزويج بأن قال مع اختياره رجوعه بإذن المُرْتَهِنِ فِي صَوْرَتِهِ أَنَا أَصْبِرُ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَانْفِكَالِ الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمزهر والمزوج ويسلم العين المضدقة للمستحق لها لتبرا الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع

• قوله: (ولا رضي بالرجوع مع تعلقه به) أفهم أن له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من إذن المُرْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرهن في النصف قال في الروض وشرجه فإن صبر في صورة الإجارة والرهن والتزويج بأن قال مع اختياره رجوعه بإذن المُرْتَهِنِ فِي صَوْرَتِهِ إِنَّمَا أَصْبِرُ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَانْفِكَالِ الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من فضل الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمزهر والمزوج ويسلمها أي العين المضدقة للمستحق لها لتبرا أي الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حيث يبقَى الرهن في صورته في نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها هو ما في الأصل ويجوز عوده على الزوجة أي ويسلمها الصداق أو تعطيه مغطوف على قبض أي فلها الامتناع لقبض الزوج ما ذكر إلخ أو ليعطيه نصف القيمة اه. • قوله: (موسرة) راجع لعلقت ودبرت.



لِزَوَالِهِ وَامْتِنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ فَبَادَرَتْ بِدَفْعِ الْبَدَلِ إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ لِدَفْعِ خَطَرِ ضَمَانِهَا لَهُ (لِإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ) أَوْ زَالَ الْحَقُّ اللَّازِمُ وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ أَخْذِ الْبَدَلِ (مُتَعَلِّقٌ) الزَّوْجُ (بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَدَلٍ فَعَيْنُ مَالِهِ أَوْلَى وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ كَمَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ.

(وَلَوْ وَهَبَتْهُ) وَأَقْبَضَتْهُ (لَهُ) بَعْدَ أَنْ قَبَضَتْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّحْنَاهُ (ثُمَّ طَلَّقَ) مَثَلًا قَبْلَ وَطْءٍ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نَصْفَ بَدَلِهِ) مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ لَا بَدَلَ نَصْفِهِ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ لِغَوْدِهِ إِلَيْهِ بِمِلْكٍ جَدِيدٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ بَائِعِهِ ثُمَّ أَفْلَسَ بِالشَّمَنِ فَإِنَّ الْبَائِعَ يُضَارِبُ بِهِ وَكَوْنُ الْمَوْهُوبِ ثُمَّ غَيْرَ الشَّمَنِ الْمُسْتَحَقُّ وَهَذَا عَيْنُ الْمُسْتَحَقِّ لَا أَثَرُ لَهُ لِأَنَّ عِلَّةَ الْمُقَابِلِ وَهِيَ كَوْنُهَا عَجَلَتْ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ تَنَاقَى فِيمَا سَلَّمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُفْلِسِ فَكَانَتْ حُجَّةً عَلَيْهِ (وَعَلَى هَذَا) الْأَظْهَرُ (لَوْ وَهَبَتْهُ النَّصْفَ) ثُمَّ أَقْبَضَتْهُ لَهُ (فَلَهُ نَصْفُ الْبَاقِي) وَهُوَ الرُّبْعُ (وَرُبُّعٌ بِدَلِهِ كُلُّهُ) لِأَنَّ الْهَبَةَ وَرَدَتْ عَلَى مُطْلَقِ النَّصْفِ فَتَشْبِيعُ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ (وَفِي قَوْلِ النَّصْفِ الْبَاقِي) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ النَّصْفَ بِالطَّلَاقِ وَقَدْ وَجَدَهُ فَانْحَصَرَ حَقُّهُ فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ هَذَا قَوْلَ الْحَضَرِ (وَفِي قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلٍ نَصْفٍ كُلُّهُ) أَيُّ نَصْفِ بَدَلٍ كُلُّهُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ.....

حَيْثُ لَا يَتِمُّ الْعِلَّةُ إِذَا زَادَ الرُّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَبْقَى الرَّهْنُ فِي صَوْرَتِهِ فِي نِصْفِهَا أَوْ تُعْطِيهِ مَغْطُوفٌ عَلَى يَقْبِضُ أَيُّ قَلْبِهَا الْإِمْتِنَاعُ لِيَقْبِضَ الزَّوْجُ مَا ذَكَرَ الْخُ أَوْ لِيُعْطِيَهُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِزَوَالِهِ) أَيُّ الْحَقِّ أَوْ تَعَلُّقِهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَامْتِنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ) أَيُّ الْآنَ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ زَالَ الْحَقُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى كَانَ.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ) غَايَةُ أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْعَوْدُ أَوْ الزَّوَالُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ أَخْذِ الْبَدَلِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ عَادَ أَوْ زَالَ الْخُ. هـ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ لَهُ) أَيُّ لِلزَّوْجِ. هـ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالنَّظَائِرِ هُنَا مَا فِي الْفَلَسِ وَالْهَبَةُ لِلْوَلَدِ فَإِنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكَيْهِمَا وَعَادَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْوَاحِدِ وَالْبَائِعِ عَلَى الرَّاجِعِ فِيهِمَا اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَأَقْبَضَتْهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَلْفَظِ الْهَبَةِ بَعْدَ قَبْضِهَا لَهُ وَالْمَهْرُ عَيْنٌ وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بَلْفَظِ الْهَبَةِ بَلْ بَاعَتْهُ لَهُ مُحَابَاةً فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِنِصْفِهِ قَطْعًا وَإِنْ كَانَتْ الْمُحَابَاةُ فِي مَعْنَى الْهَبَةِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنَّ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يُوْهِمُ خِلَافَهُ وَسَيَأْتِي هَبَةُ الدِّينِ اهـ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ بَاعَتْهُ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بَلْفَظِ الْهَبَةِ أَيُّ كَأَنَّ قَالَتْ لَهُ أَعَمَّرْتُكَ أَوْ أَرْقَبْتُكَ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَبَةٌ بِغَيْرِ لَفْظِ الْهَبَةِ اهـ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ عَيْنًا اشْتَرَطَ فِي التَّبَرُّعِ بِهِ التَّمْلِيكَ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْإِقْبَاضُ وَيُجْزَى لَفْظُ الْعَفْوِ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ كَمَا يَكْفِي لَفْظُ الْهَبَةِ وَالتَّمْلِيكَ لَا لَفْظُ الْإِبْرَاءِ وَنَحْوَهُ كَالْإِسْقَاطِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَلَا فَنِصْفُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا. هـ قَوْلُهُ: (لِغَوْدِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِأَنَّهُ مَلَكَ الْمَهْرَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الطَّلَاقِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ هَبَةُ الزَّوْجَةِ الصَّدَاقِ لِلزَّوْجِ. هـ قَوْلُهُ: (فِيمَا سَلَّمَهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَعْرِ هُنَا وَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي حُجَّةٌ عَلَيْهِ لِلْمُقَابِلِ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الرُّبْعُ) أَيُّ رُبْعُ الصَّدَاقِ. هـ قَوْلُهُ: (فَتَشْبِيعُ الْخُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الثَّانِي فَيَشْبِيعُ الرَّاجِعُ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ وَهَذَا يُسَمَّى

لِإِذَا مَرَّ أَنَّهُ يُمكنُ رَدُّ كُلِّ مِنَ الْعَبَارَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ الثَّانِي (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاحِدِ إِذَا هِيَ لَا يُعْطَفُ بِهَا فِي مَدْخُولٍ بَيْنَ (نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعَ بَدَلِ كُلِّهِ) لِقَلَّا يُلْحَقَهُ ضَرَرُ التَّشْطِيرِ إِذَا هُوَ غَيْبٌ.

(تَبْيِيحٌ) مَا صَحَّحُوهُ هُنَا مِنَ الْإِشَاعَةِ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ قَاعِدَةِ الْحَضَرِ وَالْإِشَاعَةِ وَهِيَ قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ تَحْتَاجُ لِمَزِيدٍ تَأْمُلُ لِدَقَّةِ مَدَارِكِهِمُ الَّتِي حَمَلْتَهُمْ عَلَى تَرْجِيحِ الْحَضَرِ تَارَةً وَالْإِشَاعَةِ أُخْرَى وَلَمْ أَرِ مَنْ وَجَّهَ ذَلِكَ مَعَ مَسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَتَضَيَّحُ بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا مَعَ تَوْجِيهِهِ بِمَا يَتَضَيَّحُ بِهِ نَظَائِرُهُ فَأَقُولُ هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ قَطْعًا كَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ عَشْرَةٌ وَزَنًا فَيُعْطِيهَا لَهُ عَدًّا فَتَزِيدُ وَاحِدًا فَيُشَيِّعُ فِي الْكُلِّ وَيَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ طَلَبَ اقْتِرَاضَ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ فَوَزَنَ لَهُ أَلْفًا وَثَمَانِمِائَةً غَلَطًا ثُمَّ ادَّعَى الْمُقْتَرِضُ ثَلَاثَ مِائَةِ الثَّلَاثِمِائَةِ بَلَا تَقْصِيرٍ لِيَكُونَ يَدُهُ بِدَايَةِ أَمَانَةٍ لَزِمَهُ مِنْهَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ لِأَنَّ جُمْلَةَ الزَّائِدِ أَشْبَعُ فِي الْبَاقِي فَصَارَ الْمَضْمُونُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ خَمْسَةُ أَسْدَاسِهَا وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ فَالْأَمَانَةُ مِنَ الزَّائِدِ خَمْسُونَ لَا غَيْرُ وَيُوجَّهُ الْقَطْعُ بِالْإِشَاعَةِ هُنَا بِأَنَّ لِيَدِ الْمُسْتَوْلِيَةِ عَلَى الزَّائِدِ الْمُتَبَيَّنِّ لَا يُمكنُ.....

قَوْلُ الْإِشَاعَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بَدَلِ رُبْعِ كُلِّهِ هـ. قَوْلُهُ: (لِإِذَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَا فَنِصْفُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ) أَيِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ رَدِّ الْأَوَّلَى إِلَى الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَيِ نِصْفُ بَدَلِ كُلِّهِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي مَدْخُولٍ بَيْنَ) أَيِ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَعَدِّ. هـ. قَوْلُهُ: (قَاعِدَةُ الْحَضَرِ وَالْإِشَاعَةِ) يَغْنِي حَضَرَ الْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْكُلِّ تَارَةً وَإِشَاعَتَهُ فِي الْكُلِّ أُخْرَى وَقَوْلُهُ مِنْ وَجْهِ ذَلِكَ أَيِ أَقَامَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ التَّرْجِيحِ اهـ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ أَرِ الْخ) الْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ فَرَاغَهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَتَضَيَّحُ) أَيِ وَجْهِ ذَلِكَ التَّرْجِيحِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا الْخ) أَيِ بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهَا الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ مَعَ دَلِيلِهِ لِيَتَضَيَّحَ بِهِ نَظَائِرُهُ مِنْ ذَلِكَ الْقِسْمِ اهـ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ الْخ) أَيِ الْقَاعِدَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ قَطْعًا اهـ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِيَزِيدَ وَقَوْلُهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيِ عُمَرُ وَعَشْرَةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُعْطِيهَا) أَيِ الْعَشْرَةُ الَّتِي فِي ذِمَّتِهِ وَقَوْلُهُ عَدًّا أَيِ مَعَ الْمَوَافَقَةِ وَزَنًا. هـ. قَوْلُهُ: (فَتَزِيدُ) كَذَا فِيمَا بِأَيْدِينَا مِنَ التَّسْخِجِ بِالْمُشْتَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ النَّاسِخِ وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ بِالْمُشْتَاةِ التُّخْتِيَةِ وَعَلَى كُلِّ فَالْزِيَادَةُ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُشَيِّعُ) أَيِ الْوَاحِدُ الزَّائِدُ وَقَوْلُهُ فِي الْكُلِّ أَيِ فِي كُلِّ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَضْمَنُهُ) أَيِ الْوَاحِدُ الشَّائِعُ فِي الْكُلِّ قَيْصِيرُ الْمَضْمُونِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ أَجْزَائِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَضْمَنُهُ وَالْقَيْصِيرُ لِلْوَاحِدِ الشَّائِعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ. هـ. قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ يَدُهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلتَّقْيِيدِ بَعْدَ التَّقْصِيرِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْبَاقِي) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْمُنَاسِبَ لِسَابِقِهِ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْكُلِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ صَارَ وَخَبَرُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ الزَّائِدِ) أَيِ الثَّلَاثِمِائَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ.



تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يُحال الأمر عليه أو على الأصح كما هنا ويؤجّه بأن التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الإشاعة لعدم المرجح وكبيع صاع من صبرة تُغْلَم صيعانها فينزل على الإشاعة كما مرّ لأن البعضية المنبئة في الصبرة التي أفادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحضر حتى لو ضُبَّت عليها صبرة أخرى ثم تَلَفَ الكل إلا صاعاً تعيّن . وكما إذا أقرّ بعض الورثة بدّين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الإقرار إخباراً عمّا لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر إرضه وما نزلوه على الحضر قطعاً كأعطوه عبداً من رقبتي فمات وماتوا كلهم إلا واحداً تعيّن الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصي من بقاء وصيته بحالها حيث لم يعارضها شيء كما راعوه في تعيّن ما عيّنه لقضاء دينه منه وفي صحتها إذا تردّدت بين مفيد ومضح كالتبطل يُحمّل على المباح وعلى الأصح كما لو وكل شريكه في قن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمّل على ملكه فقط لأنه الأقوى فاحتاج لإصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبد وقال بعثك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقرّ بنصف عبد مشترك بنحصر في حصته كما مرّ قبيل فصل النسب. (ولو كان ديناً فأبرأته) ولو بهية.....

• قوله: (تخصيصها) أي اليد. • قوله: (بعضه) أي بعض ما قبضه الدائن أو المقرض. • قوله: (إذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول أو الأمانة أي في المثال الثاني. • قوله: (قبلها) أي اليد. • قوله: (أو على الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلوه على الإشاعة. • قوله: (كما هنا) أي في مسألة المثني. • قوله: (ويؤجّه) أي تصحيح الإشاعة في مسألة المثني. • قوله: (وكبيع صاع إلخ) كقوله الآتي وكما إذا أقرّ إلخ عطف على قوله كما هنا. • قوله: (كما مرّ) أي في البيع. • قوله: (التي إلخ) صفة البعضية وقوله من فاعل أفادتها وقوله ظاهرة خبر أن وقوله في ذلك أي الإشاعة. • قوله: (وقيل على الحضر) أي ينزل الصاع على الحضر. • قوله: (فيشيع) أي الدين في جميع التركة. • قوله: (منه) أي الدين المقر به. • قوله: (إلا بقدر إرضه) أي بنسبة إرضه إلى مجموع التركة. • قوله: (وما نزلوه إلخ) عطف على قوله ما نزلوه على الإشاعة. • قوله: (فمات) أي الموصي وقوله وماتوا أي العبد. • قوله: (كما راعوه) أي غرض الموصي. • قوله: (منه) أي مما عيّنه. • قوله: (وفي صحتها) عطف على في تعيّن إلخ. • قوله: (وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على الحضر قطعاً ولو عبّر بأو بدّل الواو لكان أولى وأوفق لسابقه. • قوله: (فقال) أي شريكه له أي للقن. • قوله: (وأطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه. • قوله: (على ملكه) أي الوكيل.

• قول (سني): (ولو كان) أي المهر ديناً أي لها على زوجها نهاية ومعني. • قوله: (ولو بهية) إلى الفضل في النهاية وكذا في المعني إلا قوله كما لو شهدا إلى المثني وقوله أن تغفوا إلى يغفوا وفيهما ما نصّه ولو

منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لأنه لم يغرم شيئا كما لو شهدا بدنين وحكم به ثم أبرأ منه المحكوم له ثم رجعا لم يغرم للمحكوم عليه شيئا. (وليس لولي عفو عن صداق على الجديد) كسائر دُيُونِهَا وحقوقها والذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ فِي الآيَةِ الْوُجْهِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتِمُّكَ مِنْ رَفْعِهَا بِالْفُرْقَةِ أَيْ إِلَّا أَنْ تَعْفُو هِيَ فَيُسَلِّمَ الْكُلُّ لَهَا أَوْ يَعْفُو هُوَ فَيُسَلِّمَ الْكُلُّ لَهَا لَا الْوَلِيُّ إِذْ لَمْ يَتَّقَ يَدَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ عُقْدَةً.

### فصل في المتعة

وهي بضم الميم وكسرها لغة اسم للتمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الحوائج وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمنا ثم يتركها وأن يضم لحجه غمرة.....

خالعها قبل الدخول على غير الصداق استحقه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض المخالعة عليه وإن خالعها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد إليه والإجارة إن جهل التشطير فإذا فسح عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي ويتقى المهر مشتركا بينهما وإلا فنصف الصداق وإن خالعها على النصف الباقي لها بعد الفرقة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وإن أطلق النصف بأن لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالعها على أن لا تبعه لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يتقى لها منه وهو النصف اه بزيادة التماسير من ع ش. فؤد: (منه) أي الدين والجار متعلق بآبائته. فؤد: (لزوج) خبر والذي إلخ. فؤد: (أو يغفو إلخ) عبارة المغي أو يغفو عن حقه يسلم لها كل المهر.

### فصل في المتعة

فؤد: (في المتعة) إلى قول وانقضت عدتها في النهاية. فؤد: (وكسرها) عبارة المغي وحكي كسرها اه. فؤد: (اسم للتمتع إلخ) عبارة المغي مشتقة من المتاع وهو ما يتمتع به والمراد بها هنا مال إلخ. فؤد: (للمتع) في أصله بخطه للتمتع بالباء اه سيّد عمر. فؤد: (وهو إلخ) أي ويطلق أيضا المتاع على ما يتمتع به إلخ اه ع ش. فؤد: (وأن يتزوج إلخ) يقتضي أن هذا المعنى لغوي فحسب وقد يتوقف فيه فإنها مستعملة شرعا في المعنى المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيّد عمر. فؤد: (وأن يضم إلخ) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر إلا أن يقال

### فصل في المتعة

فؤد: (وهو ما يتمتع به إلخ) يتأمل. فؤد: (وأن يضم لحجه غمرة) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر إلا أن يقال الشك كان معلوما لأهل اللغة فلا مانع أن يضعوا له ولما يتعلق به فليتأمل فإن فيه ما فيه.



وشرعاً مال يدفعه أي يجب دفعه لمن فارقها أو سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحرٍّ وضدِّهما (المطلقة) ولو ذميمة أو أمة (قبل وطءٍ مُتعة إن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن فوّضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٦) ولا يُنافيه ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٦) لأنّ فاعِل الواجب مُحْسِنٌ أيضاً وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لأنّ سبب وجوبها لإيحاش الزوج لها وهو مُتَّفٍ هنا وكذا لو ماتت هي أو ماتا إذ لا إيحاش ويلزم إلخ من وجب لها شطر بتسميته أو بفرض في التفويض لأنه يُجبر الإيحاش نعم، لو زوّج أمته بعبد لم يجب شطر ولا مُتعة . (وكذا) تجب (لموطوءة) طَلقت طلاقاً بائناً مطلقاً أو رجعيّاً وانقضت عدتها على الأوجه لأنّ الرجعية زوجة في أكثر الأحكام والمُتعة للإيحاش ولا

النسك كان معلوماً لأهل اللغة فلا مانع أن يضعوا له ولما يتعلّق به فليتأمل فإن فيه ما فيه سم على حَجّ اه ع ش . هـ قوله: (وشَرَحَا) إلى قول المتن وكذا في المُغني . هـ قوله: (شَرَحَا) عَطَفَ على لغة . هـ قوله: (أو سيديها) عَطَفَ على من . هـ قوله: (بشروط) مُتَعَلِّقُ بقوله يجب دفعه إلخ . هـ قوله: (كما قال) عبارة المُغني تأتي اه . هـ قوله: (يجب على إلخ) مَقُولُ قال ومُتَعَلِّقُ لِمُطْلَقَةٍ .

هـ قول (سَي): (لِمُطْلَقَةٍ) كان الأولى أن يزيد ونحوها ليشمل الملاءنة اه مُغني . هـ قوله: (ولا يُنافيه) أي الوجوب حقاً إلخ أي قوله تعالى حقاً إلخ فاعِلٌ يُنافي . هـ قوله: (أي كفَاعِلِ المُسْتَحَبِّ . هـ قوله: (أو ماتا) لَعَلَّ المراد معاً إذ لو كان مُرْتَبّاً دَخَلَ في قوله المتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي سم وسَيّدُ عُمَرَ . هـ قوله: (بتسمية أو بفرض) قد يُقال وجوب الشطر لا يتحصّرُ فيهما فإن تزوّج غير المُفَوَّضَةِ تفويضاً صحيحاً مع السكوت عن ذكر المهر يتعقّد بمهر المثل وقضية ذلك تشطر بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم .

هـ قول (سَي): (وكذا الموطوءة) سواء اقْرَضَ طلاقها إليها فطلقت أم علّقها بفعلها ففعلت . (فائدة): في فتاوى المصنّف أن وجوب المُتعة مما يغفل الناس عن العلم بها فينبغي تعريفهن وإشاعة حكمها ليتعرفن ذلك اه مُغني . هـ قوله: (مطلقاً) أي انقضت عدتها أو لا . هـ قوله: (وانقضت عدتها إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرّر بتكرّره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش وقوله وتكرّر بتكرّره أي وإن لم تنقض مُتعة الطلاق الأول اه . هـ قوله: (على الأوجه) مُقَابِلُهُ

هـ قوله: (أو سيديها) عَطَفَ على من . هـ قوله: (أو ماتا) لَعَلَّ المراد معاً إذ لو كان مُرْتَبّاً دَخَلَ في قوله المتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي . هـ قوله: (بتسمية أو بفرض) قد يُقال وجوب الشطر لا يتحصّرُ فيهما فإن تزوّج غير المُفَوَّضَةِ تفويضاً صحيحاً مع السكوت عن ذكر المهر يتعقّد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه . هـ قوله: (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بوجوب المُتعة لِلْمُطْلَقَةِ رَجْعِيّاً وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وبتكرّرها بتكرّر الطلاق انتهى .

هـ قوله: (على الأوجه) مُقَابِلَةُ الوجوب وإن لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلا مُراجعة فينبغي أخذاً

يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِ رَجْعَةٍ أَيْ وَهُوَ حَتَّى فَلَوْ مَاتَ فِيهَا فَلَا لِمَا نُقِلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُثْنَةِ وَالْإِرْثِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا أَنَّ الْمُثْنَةَ لَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْإِبْحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ (فِي الْأَظْهَرِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] وَخُصُوصِ ﴿فَتَعَالَى رَبُّكَ أُمْتَعُكَ﴾ [الأحزاب: ٢٨] وَهُنَّ مَدْخُولٌ بِهِنَّ وَلَا نَظَرَ لِلْمَهْرِ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ اسْتِيفَاءِ بَعْضِهَا فَلَمْ يَصْلُحْ لِلْجَبْرِ بِخِلَافِ الشَّطْرِ (وَفُرْقَةٍ) قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (لَا بِسَبَبِهَا كَطَّلَاقٍ) فِي إِبْجَابِ الْمُثْنَةِ سِوَاءِ أَكَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ كِاسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ أَمْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ كَوَطْءِ بَعْضِهِ زَوْجَتَهُ بِشَبَهَةٍ وَإِرْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا وَصُورَةُ هَذَا مَعَ تَوَقُّفٍ وَجُوبِ الْمُثْنَةِ عَلَى وَطْءٍ أَوْ تَفْوِيضٍ وَكِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ فِي الطُّفْلِ أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ الطُّفْلَةَ لِعَبْدٍ تَفْوِيضًا أَوْ كَافِرٍ بَنَتِهِ الصَّغِيرَةَ لِكَافِرٍ تَفْوِيضًا وَعِنْدَهُمْ أَنَّ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ ثُمَّ تُرْضِعُهَا نَحْوُ أُمِّهِ فَيَتَرَفَّقُوا إِلَيْهَا فَتَقْضَى بِمُثْنَةٍ أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ طِفْلٌ بِكَبِيرَةٍ فَتُرْضِعُهُ أُمُّهَا أَمَّا مَا بِسَبَبِهَا كِاسْلَامِهَا وَلَوْ تَبَعًا وَفَسَخُ

الرُّجُوبُ وَإِنْ لَمْ تَقْضَ بِأَنْ رَاجَعَ فَلَوْ مَاتَ فِيهَا بِلَا مُرَاجَعَةٍ فَيَتَبَنَّى أَخْذًا مِنَ الْإِجْمَاعِ الْآتِي اسْتِزْدَادُ مَا أَخَذْتَهُ أَهْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا إِنْخ) مُقَابِلُهُ التَّكَرُّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمُرَاجَعَةِ أَهْ سَم أَيْ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ وَوَالِدِهِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا إِبْحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ) هَذَا مَمْنُوعٌ بِلِ مُكَابَرَةٍ أَهْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَخُصُوصُ إِنْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي صِلَاحِيَّةِ هَذَا لِلتَّخْصِيصِ فَتَأَمَّلْ وَيَفْرَضِهُ فَذَكَرُ إِفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَيْسَ مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ الثَّانِيَّ الْمُخَصَّصَ لِلْأَوَّلِ بَلِ أَنَّ الْأَوَّلَ دَلِيلٌ عَامٌّ لِلْمَوْطُوءَةِ وَغَيْرِهَا وَالثَّانِي دَلِيلٌ خَاصٌّ لِلْمَوْطُوءَةِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ وَهُنَّ مَدْخُولٌ بِهِنَّ. ه. قَوْلُهُ: (وَهُنَّ مَدْخُولٌ إِنْخ) أَزْوَاجُهُ ﷺ الْمُخَاطَبَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ. ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَطْءٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيُسْتَحَبُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا لَا شَطْرَ إِلَى وَلَوْ مَلَكَهَا. ه. قَوْلُهُ: (فِي إِبْجَابِ الْمُثْنَةِ) إِلَى قَوْلِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ تَزْوِجِ الطُّفْلِ وَمَسْأَلَةَ الشُّبْكِيِّ. ه. قَوْلُهُ: (وَكِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ إِنْخ) أَمَّا الْوَطْءُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا التَّفْوِيضُ فَلِإِنِّهَا لَوْ زَوَّجَتْ بِالتَّفْوِيضِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ يُزَوَّجَ إِنْخ) خَبَرٌ وَصُورَةُ إِنْخ. ه. قَوْلُهُ: (لِعَبْدٍ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَتَكَبَّحُ أُمُّهُ صَغِيرَةً كَمَا مَرَّ. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَيْ بِهَذَا التَّفْوِيضِ أَهْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (فَيَتَرَفَّقُوا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (فَتَقْضَى بِمُثْنَةٍ) أَيْ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ وَلِزُومِ الْمُثْنَةِ أَهْ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْخ) فِي هَذَا الْعَطْفِ شَيْءٌ أَهْ سَم عِبَارَةُ سَيِّدِ عُمَرَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى وَطْءِ بَعْضِهِ وَحَبِثٌ فَالْأَنْسَبُ الْوَاوُ أَوْ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنَ الصَّنِيعِ وَحَبِثٌ فَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِإِرْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا نَعَمْ لَوْ قَالَ أَوَّلًا وَنَحْوُ إِرْضَاعِ أُمِّهِ لَمْ يَرِدْ شَيْءٌ أَهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْخ لَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِقَوْلِهِ أَوْ إِرْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا فَكَانَ الْأَضُوبُ أَنْ يَقُولَ

مِنَ الْإِجْمَاعِ الْآتِي اسْتِزْدَادُ مَا أَخَذْتَهُ. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا إِنْخ) يُقَابِلُهُ التَّكَرُّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمُرَاجَعَةِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا إِبْحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ) هَذَا مَمْنُوعٌ بِلِ مُكَابَرَةٍ. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَيْ بِهَذَا التَّفْوِيضِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ) فِي هَذَا الْعَطْفِ شَيْءٌ.



بَعِيَّتِهَا وَعَكْسُهُ أَوْ بِسَبِيحِهَا كَأَن ارْتَدَّا مَعًا . وَكَذَا لَوْ شَبَّحَا مَعًا وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْتُونٌ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا لَا شَطْرَ بِالْأُولَى إِذْ وَجُوبُهُ آكُذُ كَمَا مَرُّ وَأَيْضًا فَالْفِرَاقُ هُنَا بِسَبِيحِهَا لِأَنَّهُمَا يُمْلِكَانِ مَعًا بِالسَّبِيحِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ الْعَاقِلِ فَإِنَّهُ بِسَبِيحِهَا فَقَطْ لِأَنَّهُا تُمْلِكُ بِالْحَيَازَةِ بِخِلَافِهِ فَيُنْسَبُ الْفِرَاقُ إِلَيْهَا فَقَطْ وَلَوْ مَلَكَهَا فَلَا مُثْعَةَ أَيْضًا مَعَ أَنَّهَا فُرْقَةٌ لَا بِسَبِيحِهَا وَفَرْقٌ الرَّافِعِي بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْعَةِ بِأَنَّهُ مُوجِبُ الْمَهْرِ مِنَ الْعَقْدِ جَرَى بِمِلْكِ الْبَائِعِ فَمِلْكُهُ دُونَ الزَّوْجِ الْمُشْتَرِي وَالْمُثْعَةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْفُرْقَةِ وَهِيَ حَاصِلَةُ بِمِلْكِ الزَّوْجِ فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا مِنْ أَجَنَّبِيٍّ فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ وَطْءٍ كَانَ الْمَهْرُ لِلْبَائِعِ كَمَا مَرُّ وَلَوْ كَانَتْ مُفَوَّضَةً كَانَتْ الْمُثْعَةُ لِلْمُشْتَرِي. (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) أَوْ مُسَاوِيَهَا.....

بَدَلَهُ وَإِذَا ضَاعَ نَحْوُ أَمَّا لَهُ لِيَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَصْلِ الْحُكْمِ اهـ . فَوَدَّ: (وَعَكْسُهُ) أَيِ فُسْخًا بِعِيَّتِهِ .  
 فَوَدَّ: (كَأَن ارْتَدَّا مَعًا) لَعَلَّهُ سَقَطَ بَعْدَهُ لَفْظٌ وَلَا مُثْعَةَ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكُتُبِ اهـ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ  
 جَوَابٍ آخَرَ . فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ . فَوَدَّ: (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتَيْهَا  
 عَلَى خِلَافِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الزَّوْيَانِيٍّ اهـ سَمِ أَيِ وَعَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقِيسِ  
 ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوبُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَيِ فِي أَوَّلِ فَضْلِ تَشْطِيرِ الْمَهْرِ .  
 فَوَدَّ: (وَأَيْضًا) هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهُ مَا قَبْلَهُ  
 عَنِ الْجَوَابِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا  
 إِلَيْهِ بِهَذَا سَمِ أَقُولُ وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْجَعْلِ رُجُوعُ قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ .  
 فَوَدَّ: (بَيْنَ الْمَهْرِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَنْقُطْ بِمِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ . فَوَدَّ: (مِنْ الْعَقْدِ) بَيَانٌ لِمَوْجِبِ الْمَهْرِ .  
 فَوَدَّ: (فَمِلْكُهُ) أَيِ الْبَائِعِ الْمَهْرَ . فَوَدَّ: (وَالْمُثْعَةُ إِنَّمَا تَجِبُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَرِهَا .  
 فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ الْخ) أَيِ فَإِنَّ الْمُثْعَةَ لَوْ وَجَبَتْ هُنَا كَانَ لِمَالِكِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ الزَّوْجُ فَلَوْ وَجَبَتْ  
 لَوَجَبَتْ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (وَلِذَا لَوْ بَاعَهَا الْخ) أَيِ لِهَذَا الْفَرْقِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (كَأَن الْمَهْرُ)  
 أَيِ نِصْفُهُ . فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَيِ قُبِيلَ بَابِ الصَّدَاقِ .

فَوَدَّ (سَي): (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِينَ فَلِذَا قَالَ يَغْنِي الْخ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (أَوْ مُسَاوِيَهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا جَمَعُوا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَغْنِي أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِينَ . فَوَدَّ: (أَوْ مُسَاوِيَهَا)

فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا م ر . فَوَدَّ: (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتَيْهَا عَلَى خِلَافِ مَا تَقَدَّمَ  
 عَنِ الزَّوْيَانِيٍّ . فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقِيسِ ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوبُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ . فَوَدَّ: (وَأَيْضًا)  
 هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهُ مَا قَبْلَهُ عَنِ الْجَوَابِ وَقَدْ  
 يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَذَا .

فَوَدَّ: (وَفَرْقٌ الرَّافِعِي بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْعَةِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَنْقُطِ الْمَهْرُ عِنْدَ مِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ .  
 فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ) أَيِ الْمُثْعَةُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . فَوَدَّ فِي (سَي): (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ

يعني أن تكون ثلاثين ويُسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل . كذا جَمَعُوا بينهما وقد يَتَعَارَضَانِ بأن يكون الثلاثون أضعاف المهر فالذي يُتَجَه رِعاية الأقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أذنى المُسْتَحَبُّ وأعلاه خادم وأوسطه ثوب وكانهم أرادوا بالأول أن يُساوِيَ نحو ضِعْفِ الثلاثين وبالثاني ما بين الثلاثين ونحو ضِعْفِهَا كخمس وأربعين وقال بعضهم أعلاه خادم وأقله مُقْنَعَةٌ وأوسطه ثلاثون وفي ذلك كله نَظَرٌ بِسَائِرِ اعتباراته إذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضيان عليه وأقل مُجْزِيٍّ فيه مُتَمَوِّلٌ ثم إن تراضيا على شيء فذاك أي والمُسْتَحَبُّ حينئذ ما مر في الثلاثين ونصف مهر المثل (فإن تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده وإن زاد على مهر المثل على الأوجه الذي اقتضاه إطلاقهم فإن قلت مهر المثل مناطه اللاتق بمثلها للوطء وهو أكثر من اللاتق بها للفراق ومن ثم قال البلقيني وتبعه الزركشي

أي ما قيمته ثلاثون دَرَهَمًا اه معني . هـ قوله: (يعني أن تكون إلخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك اه سم . هـ قوله: (ويُسَنُّ أن لا تبلغ إلخ) كما قاله ابن المقرئ وإن بلغته أو جاوزته جاز لإطلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تزيد أي وجوبًا على المهر ولم يذكروه اه ومحل ذلك ما إذا قرضه الحاكم وشهد له من كلام الأَصْحَابِ نظائر منها أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدّره ومنها أن لا يبلغ بالتغزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومعني قال ع ش قوله وهو ظاهر وعليه فهل يكفي نقص أقل مُتَمَوِّلٍ أو لا بد من نقص قدر له وقع عرفاً فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول اه .

هـ قوله: (جمعوا بينهما) أي بين ما في المتن وما في الشارح من سن أن لا تبلغ إلخ وكذلك ضمير يتعارضان . هـ قوله: (فالذي يتجه إلخ) اعتمد ع ش . هـ قوله: (رعاية الأقل إلخ) أي ثبًا . هـ قوله: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد تبين النقص عنه اه سم . هـ قوله: (وهذا) أي الثلاثون . هـ قوله: (بالأول) أي الخادم وقوله بالثاني أي الثوب . هـ قوله: (وأقل مجزي) مبتدأ خبره متمول وضمير فيه لما إلخ .

هـ قوله: (حينئذ) أي حين التراضي . هـ قوله: (ما مر في الثلاثين إلخ) أي الأقل منهما . هـ قوله: (وإن زاد على مهر المثل) مرّين عن النهاية والمعني خلافه . هـ قوله: (على الأوجه) كذا في شرح الروض اه سم . هـ قوله: (مهر المثل) مبتدأ وقوله مناطه مبتدأ ثانٍ وقوله اللاتق خبر الثاني اه سم . هـ قوله: (وهو) أي اللاتق بمثلها للوطء . هـ قوله: (بها) أي بمثلها .

على الثلاثين فلذا قال يعني إلخ . هـ قوله: (يعني أن تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك . هـ قوله: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد مع تبين النقص عنه . هـ قوله: (وإن زاد على مهر المثل على الأوجه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضي فتتمتع الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرضها القاضي وهو ظاهر شرح م ر . هـ قوله: (على الأوجه) كذا في شرح الروض . هـ قوله: (فإن قلت إلخ) انظر ما حاصله . هـ قوله: (مهر المثل إلخ) مهر مبتدأ ومناطه



إنما لم يذكروا منع زيادتها عليه لظهوره قُلت ممنوع لأنه إن أراد مهر المثل حالة العقد فواضح لأن صفات الكمال فيها يوم الفراق قد تزيد عليها يوم العقد أو حالة الفراق وهو الظاهر فكذلك لأن المعتبر في مهر المثل حالها فقط وفي المنة حالها ولا بدع أن يزيد ما اعتبر بحالهما على ما اعتبر بحالها فالوجه ما أطلقوه وأنهم إنما سكتوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل به بفعل الفرق بين جواز بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة دية متبوع محلها وهو أنها تابعة محضة يلزم نقضها عن متبوعها بخلاف المنة والمهر لما تقرر أن موجبته أكد وأن كلاً قد انفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبراً حالهما) أي ما يليق بيساره ونحوه

- قوله: (منع زيادتها) أي المنة عليه أي المهر. • قوله: (قلت ممنوع) حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها لكن يجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرش عضو مقدر يجب نقضها عنه اسم.
- قوله: (فالوجه ما أطلقوه) أي ما اقتضاه إطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كزدي.
- قوله: (عما قيد إلخ) أي من منع زيادة المنة على مهر المثل اه كزدي. • قوله: (وبه يعلم إلخ) أي بقوله قلت إلخ. • قوله: (دية متبوع محلها) أي الحكومة. • قوله: (وهو) أي الفرق أنها أي الحكومة.
- قوله: (بخلاف المنة والمهر إلخ) أي فليست تابعة محضة له. • قوله: (لما تقرر إلخ) أي في شرح لا بسببها كطلاق اه كزدي. • قوله: (أن موجبته) أي المهر. • قوله: (وأن كلاً) أي من المنة والمهر.
- قوله: (فيهما) أي أكدية الموجب والائفراد.
- قوله: (سبباً): (معتبراً حالهما) أي وقت الفراق سم وع ش.

مبتدأ ثانٍ واللاتي خبر الثاني. • قوله: (منع زيادتها عليه) ومحلها إذا فرضه الحاكم وشهد له من كلام الأضحاب نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للتقصان أيضاً إلا أن يراود الاستشهاد لمنع الزيادة مع إبداء فزق يجوز المساواة ثم رأيت قوله بل مقتضى النظائر إلخ منها أن الحاكم لا يتلغ بحكومة عضو مقدره ومنها أن لا يتلغ بالتغزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهر شرح م ر. • قوله: (قلت إلخ) انظر ما حاصله. • قوله: (قلت ممنوع إلخ) يسبق من هذه العبارة أن حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وأن حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها لكن يجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرش عضو مقدر يجب نقضها عنه.

• قوله في (سبباً): (معتبراً حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق أو وقت الفرض فيه نظر ويثبته الأول لأنه وقت الوجوب.

نَسَبُهَا وَصِفَاتُهَا السَّابِقَةُ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ وَقِيلَ لَا تَجُوزُ زِيَادَتُهَا عَلَى شَطْرِ الْمَهْرِ (وَقِيلَ حَالَهُ) لِيُظَاهِرَ ﴿عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وَكَالْتَفَقَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى بَعْدَ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ حَالِهَا أَيْضًا (وَقِيلَ حَالُهَا) لِأَنَّهَا كَالْبَدَلِ عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِهَا وَحَدَّهَا (وَقِيلَ) الْمَعْتَبَرُ (أَقْلُ مَالٍ) قَوْلُ الْمُحَشِّي وَبِشَهْدِهِ لَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ نَظَائِرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ بَلْ مُقْتَضَى النَّظَائِرِ إلَخَ لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا أَهْ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَرَدُّ بِأَنَّ الْمَهْرَ بِالتَّرَاضِي.

### فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه

إِذَا (اِخْتَلَفَا) أَيِ الزَّوْجَانِ (فِي قَدْرِ مَهْرٍ) مُسَمًّى وَكَانَ مَا يَدْعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلُ (أَوْ) فِي (صِفَتِهِ) مِنْ نَحْوِ جَنْسٍ كَدَنَانِيرٍ وَخُلُولٍ وَقَدْرِ أَجَلٍ وَصَحَّةٍ وَضِدِّهَا وَلَا يَتَنَبَّهُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ تَعَارَضَتْ يَتَنَبَّهُ لِكِلِيهِمَا (تَعَالَفَا) كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ فِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ نَعَمْ، يَتَنَبَّهُ هُنَا بِالزَّوْجِ لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِبَقَاءِ الْبُضْعِ لَهُ وَخَرَجَ بِمُسَمًّى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ لِنَحْوِ فَسَادِ تَسْمِيَةِ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ فَاخْتَلَفَا فِيهِ

• قَوْلُهُ: (فِيهِ إِشَارَةٌ) يَتَأَمَّلُ أَهْ سَم.

• قَوْلُ (سَمِي): (وَقِيلَ أَقْلُ مَالٍ) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (يَجُوزُ جَعْلُهُ إلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَفَرَّقَ بِأَنَّ الْمَهْرَ بِالتَّرَاضِي أَهْ وَهِيَ سَالِمَةٌ عَمَّا يَأْتِي عَنْ ش. • قَوْلُهُ: (وَرَدُّ بِأَنَّ الْمَهْرَ إلَخَ) مُجَرَّدُ كَوْنِهِ بِالتَّرَاضِي لَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَقْلُ مَالٍ يَجِبُ فِي الصَّدَاقِ بَلْ قَالَ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَعْلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرَاضِيهِمَا أَهْ ش.

### فصل في الاختلاف في المهر والتعالف

• قَوْلُهُ: (فِي الْإِخْتِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ مُقْتَضَى فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَهْرِ إلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي التَّحَالُفِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي الْمَهْرِ الْمُسَمًّى أَهْ وَهِيَ أَوَّلَى لَفْظًا وَمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (فِي مَا سَمِيَ مِنْهُ) أَيِ وَلَوْ حُكْمًا لِيَشْمَلَ مَا لَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَضْلِيلِهَا أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (إِذَا اِخْتَلَفَا إلَخَ) أَيِ قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ مَعَ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ زَوَالِهَا أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَقْلُ) أَيِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ فِي الذَّمِّ وَهِيَ تَدْعِي أَنَّ هَذَا الْمُعَيَّنَ أَخَذَ مِمَّا سَيَأْتِي أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ جَنْسٍ كَدَنَانِيرٍ إلَخَ) كَأَنَّ قَالَتِ بِأَلْفٍ دِينَارٍ فَقَالَ بَلْ بِأَلْفٍ دِينَارٍ أَوْ قَالَتْ بِأَلْفٍ صَحْبِيَّةٍ فَقَالَ بَلْ مُكْسَرَةٌ أَوْ بِحَالٍ فَقَالَ بَلْ بِمَوْجَلٍ أَوْ بِمَوْجَلٍ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ بَلْ إِلَى سَتَيْنِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَحُلُولِ إلَخَ) عَطَفَ عَلَى دَنَانِيرَ. • قَوْلُهُ: (وَضِدِّهَا) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ الْإِخْتِلَافُ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ) يَتَنَبَّهُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَيِ مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (لِقُوَّةِ جَانِبِهِ) أَيِ بَعْدَ التَّحَالُفِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْرِفْ لَهَا إلَخَ) هَلْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْقَاضِي فِي اجْتِهَادِهِ فِي قَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ فِي مَا إِذَا تَنَازَعَتْ فِي الزَّوْجِ فِي نَسَبِهَا فَقَالَتْ هَائِثِيَّةٌ فَقَالَ بَلْ قُرْشِيَّةٌ أَوْ بِمَاذَا يَتَّبَعِي أَنْ يُرَاجَعَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ

• قَوْلُهُ: (فِيهِ إِشَارَةٌ) يَتَأَمَّلُ. • قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (وَقِيلَ أَقْلُ مَالٍ) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ



فَيَصْدُقُ بِبَيِّنَةٍ لَّأَنَّهُ غَارِمٌ وَيَكُونُ مَا يَدَّعِيهِ أَقْلٌ أَمَّا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ فَتَأْخُذُهُ مَا ادَّعَتْهُ وَيَبْقَى الزَّائِدُ فِي يَدِهِ كَمَنْ أَقْرَأَ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ فَكَذَّبَهُ (وَبِتَحَالُفٍ وَارِثَاهُمَا وَوَارِثُ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا (وَالْآخَرُ) إِذَا اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ذِكْرُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ مُورَثِهِ لَكِنَّ الْوَارِثَ إِنَّمَا يَحْلِفُ فِي النَّفْيِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ كَلَّا أَعْلَمُ أَنَّ مُورَثِي نَكَحَ بِأَلْفٍ إِنَّمَا نَكَحَ بِخَمْسِمِائَةٍ .

وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ جَرَيَانِ عَقْدَيْنِ عِلْمَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِخِلَافِ الْمُورَثِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ مُطْلَقًا نَعَمْ، مُقْتَضِي كَلَامِ جَمْعٍ مُتَقَدِّمِينَ أَنَّ نَحْوَ الصَّغِيرَةِ حَالَةَ الْعَقْدِ تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِتَزْوِيجٍ وَلَيْهَا بِالْقَدْرِ الْمُدَّعَى بِهِ الزَّوْجُ وَاسْتَظْهَرَ لِأَنَّهَا تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهَا وَهُوَ الْوَلِيُّ وَلَمْ تَشْهَدْ الْحَالُ وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ وَأَجْرَاهُ الْأَذْرَعِي فِي مُجْتَبَرَةٍ بِالْفِعْلِ عَاقِلَةٍ لَمْ تَحْضُرْ وَكُلُّ ذَلِكَ وَجِبَةٌ مَعْنَى لَا نَقْلًا (لَمْ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (يَنْفَسَخُ الْمَهْرُ) الْمُسَمَّى أَيِ يَنْفَسَخُ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَيَنْفَقُ بَاطِنًا أَيْضًا مِنَ الْمُحِقِّ فَقَطْ لِمَصِيرِهِ بِالتَّحَالُفِ مَجْهُولًا وَلَا يَنْفَسَخُ بِالتَّحَالُفِ كَالْبَيْعِ (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ لِأَنَّ التَّحَالُفَ يُوجِبُ رَدَّ الْبُضْعِ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ .

(وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) لِقَدْرِ (فَأَنْكَرَهَا) مِنْ أَصْلِهَا وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا.....

وَقَوْلُهُ أَوْ فِيمَا لَعَلَّ صَوَابَهُ أَوْ بِمَا بِالْبَاءِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ بِمَا إِذَا تَحَبَّرَ إلخ . ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَارِمٌ) أَيِ وَالْأَضْلُ بَرَاءَةٌ ذِمَّتُهُ عَمَّا زَادَ مِنْهُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ إلخ) عَطْفٌ عَلَى بِمُسَمًّى إلخ . ٥ قَوْلُهُ: (كَلَّا أَعْلَمُ إلخ) هَذَا قَوْلُ وَارِثِ الزَّوْجِ وَأَمَّا وَارِثُ الزَّوْجَةِ فَيَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مُورَثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ مِنْهُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْقَطْعُ بِالثَّانِي) وَهُوَ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ الْمَقْبُولِ لِلنَّفْيِ إِدْعَى ش .

٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ إِدْعَى ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَاسْتَظْهَرَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ . ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالُفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِلَى وَلَوْ ادَّعَى وَقَوْلُهُ أَوْ مُعَيَّن . ٥ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا يَنْفَقُ ظَاهِرًا . ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُحِقِّ فَقَطْ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْكَاذِبِ .

٥ قَوْلُهُ: (لِمَصِيرِهِ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَنْعِ مِنْ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (بِالتَّحَالُفِ) أَيِ بِنَفْسِ التَّحَالُفِ وَقَوْلُهُ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ أَيِ وَهِيَ مَهْرُ الْمِثْلِ إِدْعَى ش .

٥ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) أَيِ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ إلخ مِنْ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ أَصْلِهَا) بَأَنَّ قَالَ لَمْ تَقَعْ تَسْمِيَةً مِنْهُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) وَلَمْ يَكُنْ تَرَكُ التَّسْمِيَةَ يُفْسِدُ النِّكَاحَ وَإِلَّا كَمَا فِي الصُّورِ السَّابِقَةِ أَوَّلُ الْبَابِ فَلَا تَخَالَفَ مِنْهُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) فَإِنْ ادَّعَاهُ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخِرُ تَسْمِيَةً إلخ مِنْهُ .

### فَضْلٌ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَهْرِ وَالتَّحَالُفِ فِيمَا سَمِيَ مِنْهُ

٥ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَبْدَأُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَيِ مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) فَإِنْ ادَّعَاهُ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخِرُ تَسْمِيَةً إلخ .

(تعالفا في الأصح) لأن حاصله الاختلاف في قدر المهر ومحلّه إن كان مُدْعَاهَا أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنًا وَلَوْ أَنْقَضَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لِتَعْلُقِ الْفَرْضِ بِالْعَيْنِ وَلَوْ ادَّعَى تَسْمِيَةً وَأَنْكَرَتْ وَمُدْعَاهُ دُونَ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنَ تَعَالَفًا فِي الْأَصَحِّ أَيْضًا وَيُفْرَقُ بَيْنَ جَزَيَانِ الْخِلَافِ هُنَا لَا فِي الْإِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الْمُسَمَّى بِأَنَّهُمَا ثُمَّ لَمَّا اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ التَّسْمِيَةِ وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِهَا كَانَ كُلُّ مُدَّعِيٍّ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَجَاءَ التَّعَالَفُ وَهُنَا لَمَّا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ الْأَصْلُ عَدْمُهَا فَقَوِيَ جَانِبُ مُنْكَرِهَا فَلْيَصْدُقْ بِبَيِّنِهِ وَبِحَبِّ مَهْرِ الْمِثْلِ فَلَا مَعْنَى لِلتَّعَالَفِ.

(ولو ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرَ مِثْلٍ) لِعَدَمِ جَزَيَانِ تَسْمِيَةٍ صَحِيحَةٍ (فَأَقَرَّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ) بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيَّ أَيْ لِكُونِهِ نَقَى فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَمْ يَزِدْ...

• قَوْلُ (سَيِّ): (تَعَالَفًا فِي الْأَصَحِّ) أَيِ فَإِنْ أَصَرَ الزَّوْجُ عَلَى الْإِنْكَارِ لَمْ تُرَدَّ عَلَيْهَا الْبَيِّنُ وَلَا يُقْضَى لَهَا بِشَيْءٍ بَلْ يُؤْمَرُ الزَّوْجُ بِالْحَلْفِ أَوْ الْبَيَانِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ) لِأَنَّهُ يَقُولُ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَهِيَ تَدْعِي زِيَادَةً عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الْإِنْكَارُ) أَيِ وَلَا فَلَاخْتِلَافٍ فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَعَالَفَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْقَضَ الْإِنْكَارُ) غَايَةً. • قَوْلُهُ: (وَأَنْكَرَتْ) أَيِ الزَّوْجَةُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَصْلِهَا اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُعَيَّنَ) بِالرَّفْعِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذِكْرِ التَّسْمِيَةِ بِصَوَرَتَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْإِنْكَارِ) أَيِ السَّابِقِ فِي قَوْلِ الْمُثَنِّ اخْتِلَافًا الْإِنْكَارِ. • قَوْلُهُ: (أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ الْإِنْكَارُ) أَيِ كَمَا قَالَ بِهِ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ. • قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى يُصَدَّقُ. • قَوْلُهُ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّعَالَفِ) أَيِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اهـ س م. • قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ جَزَيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ فَإِنْ ذَكَرَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا إِخْلَاءَ النِّكَاحِ عَنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (أَيْ لِكُونِهِ) أَيِ الْمَهْرِ. • قَوْلُهُ: (نَقَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَقَى فِي الْعَقْدِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ فَكَانَ هَذَا بَيَانًا لِمُسْتَدِّ انْكَارِهِ فِي الْوَاقِعِ بِحَسَبِ زَعْمِهِ زَعْمًا فَايِدًا اهـ س م.

• قَوْلُهُ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْإِنْكَارِ) أَيِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْفَصْلِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّعَالَفِ) أَيِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (فَأَقَرَّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ الْإِنْكَارَ) وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا يَعْنِي الْجَلَالَ الْمَحَلِّيَّ بِأَنْ نَقَى فِي الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ صَادِقٌ بِتَقْيِ التَّسْمِيَةِ رَأْسًا أَوْ بِتَسْمِيَةِ فَايِدَةٍ لِأَنَّ السَّالِيَةَ الْكُلِّيَّةَ تَصْدُقُ بِتَقْيِ الْمَوْضُوعِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ نَقَى فِي الْعَقْدِ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَأَنْكَرَ الْمَهْرَ وَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ فَلَا تَكَرَّارَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ سَابِقًا بِأَنْ لَمْ تَجْرِ تَسْمِيَةٌ صَحِيحَةٌ إِذْ ذَاكَ بَيَانٌ لِمَهْرِ الْمِثْلِ وَهُنَا بَيَانٌ لِلْإِنْكَارِ أَوْ السُّكُوتِ شَرْحٌ م ر. • قَوْلُهُ: (أَيْ لِكُونِهِ نَقَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَقَى فِي الْعَقْدِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ



أي ولم يدع تفويضاً ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر (فالأصح تكليفه البيان) لمهر لأن النكاح يقتضيه (لأن ذكر قدرًا وزادته) عليه (تحالفاً) لأنه اختلاف في قدر المهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لأنها تدعي وجوب مهر المثل ابتداءً وهو يُنكر ذلك ويدعي تسمية قدر دونه فإن أريد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر المثل بأن يدعي أن المسمى قدر مهر مثليها فتدعي عدم التسمية وأن مهر مثليها أكثر صَح ذلك على ما فيه وعلى

• قوله: (أي ولم يدع إلخ) ظاهره أنه عطف على سكت كما هو صريح المغني. • قوله: (ولم يدع تفويضاً) لا يُنافيه قوله قبله أي لكونه نفى إلخ لأن نفيه في العقد أعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيده في نفيه على أن هذا أي قوله أي لكونه إلخ بيان لمُسْتَلِدِه بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك تضريحه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضاً فينبغي أن يقال إن صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره بقوله الآتي ولو ادعى أحدهما تفويضاً إلخ وإن صرحت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله الآتي: أو الآخر تسمية إلخ ويتقى ما لو لم تصرخ بشيء منهما بل اقتصرت على دعوى مهر المثل اه سم أقول ولا يتعد حيث تدكليفها البيان فليراجع. • قوله: (ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاء وجوب مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاء فدعواه موافقة لدعواها اه سم. • قوله: (يقتضيه) أي المهر. • قوله: (وقول غير واحد) منهم شيخ الإسلام أي والمغني اه ع ش. • قوله: (في قدر مهر المثل) أي بدل قولنا في قدر المهر اه سم. • قوله: (يحتاج إلخ) خبر وقول إلخ. • قوله: (ويذهي) أي بعد تكليفه بالبيان. • قوله: (أن هذا) أي الاختلاف اه ع ش. • قوله: (بأن يذهي إلخ) أو بأن يذكر في البيان مهر مثل أنقص مما ذكرته. • قوله: (وعلى كل) أي من كون ما في المتن اختلافًا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل. • قوله: (فهذه) أي مسألة المتن.

بقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بياناً لمُسْتَلِدِ إنكاره في الواقع بحسب زعمه فاصبداً. • قوله: (ولم يدع تفويضاً) يُحرر مُحرَّرُهُ. • قوله: (ولم يدع تفويضاً) لا يُنافيه قوله قبله أي لكونه نفى في العقد لأن نفيه في العقد أعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيده في نفيه على أن هذا بيان لمُسْتَلِدِه بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك تضريحه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضاً فينبغي أن يقال إن صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضاً والآخر أنه لم يذكر مهراً أو صرحت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله أو الآخر تسمية ويتقى ما لو لم تصرخ بشيء منهما بل اقتصرت على دعوى مهر المثل. • قوله: (ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاء وجوب مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاء فدعواه موافقة لدعواها. • قوله: (وقول غير واحد) في قدر مهر المثل) أي بدليل قولنا في قدر المهر. • قوله: (ويذهي تسمية قدر دونه) فإن قلت من أين لزم أنه يدعي ذلك بل الكلام صادق بوجوب كذا لا بطريق التسمية قلت لعله لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذي ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقاً لها على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة

كُلُّ فِهْذِهْ غَيْرُ مَا مَرَّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّهُمَا ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ الْوَاجِبُ وَأَنَّ الْعَقْدَ خِلَا عَنْ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا . (فَإِنْ أَصْرَ مُنْكَرًا) لِلْمَهْرِ أَوْ سَاكِتًا (خَلَفَتْ) يَمِينِ الرَّدِّ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرَ مِثْلِهَا (وَقُضِيَ لَهَا) بِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا ابْتِدَاءً لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ يُفْقَدُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ وَفَارَقَتْ مَا قَبْلَهَا بِأَنَّهُمَا ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ ابْتِدَاءً لِأَنَّ إِنكَارَهُ التَّسْمِيَةَ ثُمَّ يَقْتَضِي لَزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ وَمُدْعَاهَا أَزِيدُ وَهُنَا أَنْكَرَ الْمَهْرَ أَصْلًا وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ الْاعْتِرَافِ بِالنِّكَاحِ فَكُلَّفَ الْبَيَانَ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ وَمَهْرٌ مِثْلٍ مَا لَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا بِمُسَمًى قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ لَا فَقَالَ لَا أَذْرِي أَوْ سَكَتَ فَإِنَّهُ لَا يُكَلِّفُ بَيَانًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ الْمُدْعَى بِهِ هُنَا مَعْلُومٌ بَلْ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَتْهُ فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَتْ وَقُضِيَ لَهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْوَارِثَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كَالْمُورِثِ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيضًا وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا صَدَّقَ الثَّانِي كَمَا بَحَثَاهُ أَوْ الْآخَرُ تَسْمِيَةً فَلَا أَصْلَ عَدَمُهُمَا

❦ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَخَرَجَ بِمُسَمًى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ إلَخَ اهـ سَم .  
❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يُتَأَمَّلُ اهـ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ الْقَوْلُ إلَخَ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ . ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ مَهْرُ الْمِثْلِ . ❦ قَوْلُهُ: (يَمِينِ الرَّدِّ) إِنَّمَا سَمِيَ هَذِهِ الْيَمِينَ يَمِينَ الرَّدِّ تَنْزِيلًا لِإِضْرَارِهِ عَلَى الْإِنْكَارِ مَنَزِلَةً نُكُولُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَسَيَاتِي أَنْ سُكُوتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى لَا لِنَحْوِ دَفْعَةِ مُتْرَلٍ مَنَزِلَةً النُّكُولِ اهـ بُجَيْرِمِي . ❦ قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً) أَيِ قَبْلَ تَكْلِيفِهِ بِالْبَيَانِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ وَهِيَ قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا إلَخَ . ❦ قَوْلُهُ: (مَا قَبْلَهَا) هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةَ إلَخَ سَم وَع ش . ❦ قَوْلُهُ: (مُدْعَاهَا إلَخَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ . ❦ قَوْلُهُ: (فَكُلَّفَ بِالْبَيَانِ) فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا أَتَقَصَّ مِمَّا ذَكَرْتَهُ تَحَالَفًا وَإِنْ أَصْرَ عَلَى الْإِنْكَارِ خَلَفَتْ وَقُضِيَ لَهَا اهـ مُعْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَنْكَرَ الْمَهْرَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ أَنْكَرَ التَّسْمِيَةَ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ إلَخَ اهـ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ . ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ يَخْلِفُ إلَخَ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ سَم وَع ش . ❦ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ الْوَارِثَ إلَخَ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَادَّعَتْ وَرَثَتَهَا عَلَى الزَّوْجِ أَنَّهُ لَمْ يَنْكُحْهَا مُدَّةً كَذَا أَوْ لَمْ يَدْفَعْ لَهَا الْمَهْرَ فَتَصَدَّقُ الْوَرِثَةُ فِي دَعْوَاهُمْ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تُقِمَّ بَيِّنَةٌ بِهِ اهـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ دَعْوَاهَا فِي الْمُعْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (صَدَّقَ الثَّانِي) أَيِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ سَم وَمُعْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ الْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَ مَهْرِ الْمِثْلِ اهـ

وَمَرْجِعُ التَّرَاجُعِ إِلَى قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى وَجُوهِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَحَالُفَ حَبِثِيذٍ وَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ غَارِمٌ فَتَعَيَّنَ تَضْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا ادَّعَى تَسْمِيَةً قَدْرِ دُونَ مَا ذَكَرْتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . ❦ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَخَرَجَ بِمُسَمًى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرُ مِثْلِ إلَخَ . ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يُتَأَمَّلُ .  
❦ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ مَا قَبْلَهَا) أَيِ قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً وَأَنْكَرَهَا تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَنْكَرَ الْمَهْرَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ التَّسْمِيَةَ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ إلَخَ . ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ م ر وَفِي الرُّوضِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُهُ . ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ يَخْلِفُ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . ❦ قَوْلُهُ: (صَدَّقَ الثَّانِي) أَيِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ الْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَ



فِيخْلِفُ كُلُّ عَلَى نَفِي مُدْعَى الْآخِرِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عَقْدَيْنِ فَإِذَا خَلَفَتْ وَجَبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ  
نَعَمْ، دَعَوَاهَا التَّفْوِيضُ قَبْلَ الْوَطْءِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِطَلَبِ الْفَرْضِ لَا غَيْرَ.  
(وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ) أَيِ الْمُسَمَّى (زَوْجٍ وَوَلِيِّ صَغِيرَةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ) وَمِثْلُهُ الْوَكِيلُ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً  
عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَالزَّوْجِ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ زَوْجَةً وَوَلِيٍّ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ وَقَدْ أَنْكَرَتْ نَقْصَ الْوَلِيِّ عَنْ  
مَهْرِ مَثَلٍ أَوْ وَلِيَّاهُمَا (تَحَالَفَا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْوَلِيَّ لِمُبَاشَرَتِهِ لِلْعَقْدِ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَوْلَى كَوَكِيلٍ  
الْمُشْتَرِيٍّ مَعَ الْبَائِعِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَوْ كَمُلَ قَبْلَ خَلْفِ قَوْلِ الْمُحْشِي قَوْلُهُ وَقَدْ ادَّعَتْ الْخُ لَيْسَ فِي  
نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَلِيَّهِ.....

سم. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ دَعَوَاهَا التَّفْوِيضُ الْخُ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ  
دَعَوَاهَا لِلتَّفْوِيضِ دَعْوَى الزَّوْجِ عَدَمَ التَّفْوِيضِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعْوَى لِوُجُوبِ الْمَهْرِ أَمَّا  
حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ سَمَاعُ دَعَوَاهَا لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ خَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفِي مُدْعَى  
الْآخِرِ إِذْ بَعْدَ خَلْفِهِمَا يَصِيرُ الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّفْوِيضِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر هـ سم.  
هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُسَمَّى) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ الْوَجْهَ فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى فَإِنْ نَكَلَ إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ  
إِلَّا قَوْلُهُ تَنْبِيْهُ إِلَى الْمَثَلِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْوَلِيِّ الْوَكِيلُ أَيِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ عِبَارَةُ الْمُرْغَبِ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِ  
قَوْلِ الشَّارِحِ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ الْخُ نَصُّهَا وَأَمَّا الْوَكِيلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَكَالْوَلِيِّ فِيمَا ذَكَرَ هـ.  
هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ادَّعَى) أَيِ الْوَلِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالزَّوْجُ مَهْرٌ مِثْلُ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزُّهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الْخُ وَقَوْلُهُ  
وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ زَوْجَةً الْخُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ وَلِيَّاهُمَا عَطْفٌ عَلَى زَوْجِ الْخُ.  
هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ وَقَدْ ادَّعَى وَلِيُّ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَيْهِ هـ سم.  
هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ بَأَن كَانَ الصَّدَاقُ مِنْ مَالِ وَلِيِّ الزَّوْجِ ع ش وَرَشِيدِي.  
هـ. قَوْلُهُ (سَيُ): (تَحَالَفَا الْخُ) وَفَائِدَةُ التَّحَالِفِ أَنَّهُ رُبَّمَا يَتَكَلَّمُ الزَّوْجُ فَيَخْلِفُ الْوَلِيَّ فَيَثْبُتُ مُدْعَاهُ وَلَكِ أَنْ  
تَقُولَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا إِنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ تَحْصُلُ بِتَخْلِيفِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ تَحَالِفٍ هـ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَمُلَ)

مَهْرِ الْمَثَلِ. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ دَعَوَاهَا التَّفْوِيضُ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ هِيَ مُدْعِيَةُ التَّفْوِيضِ  
وَكَانَتْ دَعَوَاهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَظَاهِرٌ أَنَّ دَعَوَاهَا لَا تُسْمَعُ لِأَنَّهَا لَا تَدْعِي عَلَى الزَّوْجِ شَيْئًا فِي الْحَالِ غَايَتُهُ  
أَنْ يُطَالَبَ بِالْفَرْضِ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ بِأَن هَذَا مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ دَعَوَاهَا لَا لِلتَّفْوِيضِ دَعْوَى الزَّوْجِ عَدَمَ  
التَّفْوِيضِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعْوَى لِرُجُوعِ الْمَهْرِ أَمَّا حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ  
سَمَاعِ دَعَوَاهَا لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ خَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفِي مُدْعَى الْآخِرِ إِذْ بَعْدَ خَلْفِهِمَا يَصِيرُ  
الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّفْوِيضِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر هـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ  
وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ادَّعَتْ الْأُولَى) أَيِ الزَّوْجَةِ وَوَلِيَّاهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَلِيَّاهُمَا زِيَادَةً عَلَيْهِ قَدْ  
يُقَالُ لَا فَائِدَةَ لِدَعْوَى الزِّيَادَةِ لِأَنَّ وَلِيَّ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الزِّيَادَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَمُلَ) أَيِ  
الْمَوْلَى.

خَلَفَ دُونَ الْوَلِيِّ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فَلَا تَحَالِفُ بَلْ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ بَلَا يَمِينٍ إِلَّا يُؤْذَى لِلْإِنْفِسَاخِ الْمُوجِبِ لِمَهْرِ الْمَثَلِ فَتَضْيَعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بَلَا تَحَالِفُ كَذَا قَالَاهُ .  
وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ التَّحْقِيقُ فِي الْأُولَى خَلَفَ الزَّوْجُ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ وَيُثَبِّتُ مُدَّعَاهُ الْأَكْثَرَ مِنْ مُدَّعَى الزَّوْجِ أ هـ وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى وَمَنْ ثُمَّ تَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا فَيَحْلِفُ فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْوَلِيُّ وَثَبَّتْ مُدَّعَاهُ وَخَرَجَ بِالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ فَهِيَ الَّتِي تَخْلِفُ وَلَا يُنَافِي خَلِفَ الْوَلِيِّ هُنَا قَوْلُهُمْ فِي الدَّعَاوَى لَا يَحْلِفُ وَإِنْ بَاشَرَ السَّبَبَ لِأَنَّ ذَاكَ فِي خَلِيفِهِ عَلَى اسْتِخْقَاقِ مُوَلِّهِ وَهَذَا لَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ فِيهِ وَمَا هُنَا فِي خَلِيفِهِ عَلَى أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا فَهُوَ خَلِفٌ عَلَى فَعَلٍ نَفْسِهِ وَالْمَهْرُ ثَابِتٌ ضِمْنًا قِيلَ الْوَجْهُ الْمُفْصَّلُ ثُمَّ يَبِينُ أَنَّ يُبَاشَرُ السَّبَبَ وَأَنَّ لَا يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ أ هـ . وَيُرَدُّ بِمَنْعِهِ لِأَنَّهُ مَعَ مُبَاشَرَتِهِ لِلْسَّبَبِ إِنْ خَلَفَ عَلَى اسْتِخْقَاقِ الْمَوْلَى لَمْ يُفِذْ وَإِلَّا أَفَادَ .

أَيُّ الْمَوْلَى أ هـ سَمِ . هـ قَوْلُهُ : (خَلَفَ) أَيُّ عَلَى الْبَتِّ أ هـ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ الْخ) أَيُّ وَادَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ وَذَكَرَ الزَّوْجُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَّحَالَفَا الْخ . هـ قَوْلُهُ : (فَلَا تَحَالِفُ) نَفْيُ التَّحَالِفِ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ أ هـ سَمِ أَيُّ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْكُلُ الزَّوْجُ فَيَخْلِفُ الْوَلِيُّ فَيُثَبِّتُ مَا ادَّعَاهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَظَرُوا لِاحْتِمَالِ خَلِيفِهِ دُونَ نِكَوْلِهِ لِأَنَّ رَذَةَ الْمَفَاسِدِ أَقْدَمُ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ . هـ قَوْلُهُ : (بَلْ يُؤْخَذُ بِالْخ) أَيُّ الزَّوْجِ . هـ قَوْلُهُ : (إِنَّمَا يُؤْذَى) أَيُّ التَّحَالِفُ . هـ قَوْلُهُ : (فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ) أَيُّ وَإِنْ نَقَصَ الْوَلِيُّ بَلَا تَحَالِفُ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَّحَالَفَا كَمَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ مَهْرَ الْمَثَلِ ابْتِدَاءً لِأَنَّهُ يَدَّعِي تَسْمِيَةً فَاسِدَةً فَلَا عِبْرَةَ بِدَعْوَاهُ أ هـ مُغْنَى . هـ قَوْلُهُ : (وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَخْلِيفِهِ عَلَى نَفْيِ الزِّيَادَةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ الْخ . هـ قَوْلُهُ : (فِي الْأُولَى) وَهِيَ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ الْخ وَالثَّانِيَةُ هِيَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخ . هـ قَوْلُهُ : (فَيَخْلِفُ الْوَلِيُّ الْخ) وَلَوْ نَكَلَ الْوَلِيُّ انْتِظَرَ بُلُوغُ الصَّبِيِّ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ فَلَعَلَّهَا تَخْلِفُ وَمِثْلُ الصَّبِيِّ فِيمَا ذَكَرَ الْمَجْنُونَةُ أ هـ مُغْنَى . هـ قَوْلُهُ : (وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أ هـ . هـ قَوْلُهُ : (وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ زِيَادَةً عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ . هـ قَوْلُهُ : (الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ) ظَاهِرُهُ كَشْرَحُ الْمَنْهَجِ عَدَمُ اغْتِيَارِ الرُّشْدِ فَتَخْلِفُ السَّفِيهَةُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَيَخْلِفُ الْوَلِيُّ أ هـ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَهَذَا) أَيُّ الْحَلْفِ عَلَى اسْتِخْقَاقِ الْغَيْرِ . هـ قَوْلُهُ : (الْمُفْصَّلُ) بِكَسْرِ الصَّادِ وَشَدِّهَا نَعَتْ لِلْوَجْهِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيُّ فِي الدَّعَاوَى . هـ قَوْلُهُ : (يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ) خَبَرُ الْوَجْهِ الْخ . هـ قَوْلُهُ : (وَلَا) أَيُّ بَانَ خَلَفَ عَلَى أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا .

هـ قَوْلُهُ : (خَلَفَ) لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْبَتِّ أَوْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ . هـ قَوْلُهُ : (فَلَا تَحَالِفُ) نَفْيُ التَّحَالِفِ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ .



(تنبيه) قولنا أو وليهما هو ما صرحوا به وهو لا يتأتى إلا إذا كان الإصداق من مال ولي الزوج وهو الأب والجد لأنه حينئذ تجوز الزيادة فيه على مهر المثل إما من مال الزوج فوليّه لا تجوز له الزيادة على مهر المثل ووليّها لا تجوز له التقص عنه فلا يتصور اختلافهما في القدر وحينئذ فلا يتصور التحالف وإنما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلهم من كلامهم في غير هذا المحل.

(ولو قالت نكحتني يوم كذا بألف ويوم كذا بألف و) طالبته بالألفين فإن ثبت العقدان بإقراره أو بيّنه أو يمينها بعد نكوله (لزمه الفان) وإن لم تعرض لتخلل فرقة ولا لوطء لأن العقد الثاني لا يكون إلا بعد ارتفاع الأول ولأن المسمى يجب بالعقد فاستصحاب بقاؤه ولم ينظر لأصل عدم الدخول عملاً بقرينة سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضاً فأصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لأن الأول عليم وجوده ثم شك في ارتفاعه والأصل عدمه والثاني لم يعلم له مستند إلا مجرد الاحتمال فلم يقول مع ذلك عليه وبهذا يجاب عما استشكله البلقيني وأطال فيه (فإن قال لم أطأ فيهما أو في أحدهما صدق بيمينه) لأنه الأصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لأنه فائدة تصديقه وخليفه (و) إنما تقبل دعواه عدمه في الثاني (إن) ادعى الفراق منه فإن (قال كان الثاني تجديداً لفظ لا عقداً لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوّف إليها الشارع نظير ما مرّ في تصديق مدعي الصحة واحتمال كون الطلاق رجعيّاً وأن الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جداً فلم يلتفتوا إليه فاندفع ما للبلقيني هنا وله تخليفها على نفي ما ادّعاه لإمكانه.

(فرع): خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ.....

• قوله: (بيمينها) إلى قوله من صحة العقود في المعنى إلا قوله ولم ينظر إلى المتي. • قوله: (وإن لم تعرض لتخلل فرقة) فإذا تعرضت هل تحتاج إلى بيّنة أو لا الظاهر الأول اهـ بجبرمي. • قوله: (ولأن المسمى إلخ) إنما أعاد اللام ليفيد أنه علة للغاية الثانية كما أن ما قبله علة للأولى. • قوله: (عن دعواه) أي عدم الدخول. • قوله: (الظاهر) صفة السكوت. • قوله: (في وجوده) أي الدخول. • قوله: (فأصل البقاء) أي إما أوجب العقدان من المهرين الكاملين اهـ ع ش. • قوله: (لأن الأول) أي ما أوجب العقدان من المسمتين. • قوله: (والثاني) أي عدم الدخول. • قوله: (وخليفه) الأولى بخليفه. • قوله: (دعواه عدمه) أي الوطء. • قوله: (إن ادعى الفراق منه) أي الثاني وإلا فمجرد دعوى عدم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وإنما يسقط في الأول اهـ معني. • قوله: (على نفي ما ادّعاه) أي من أن الثاني تجديد لفظ إلخ. • قوله: (خطب امرأة إلخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنه وتوافقا على العقد وقبل أن يعقد اهـدى إليه شيئاً ثم مات أي الأب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة المهندي لأنه إنما اهـدى لأجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى أنوار اهـ سيّد عمر. • قوله: (أرسل أو دفع إلخ) هل

إليها مالا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذرعى ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء بقرب من الصريح وعبارة قواعده خطب امرأة فأجابته فحمل إليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه إليها لأنه ساقه بناء على إنكاحه ولم يحصل ذكره الرافعي في الصداق وعجيب ممن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين أي وقد بان أن لا عجب لأن ابن رزين ذكره صريحا والرافعي اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا فرق بين كون المهدى من جنس الصداق أو من غير جنسه انتهت ملخصة ويوافقه قول الروضة لو دفع لزوجته مالا وزعم أنه صداق فقالت بل هدية فإن اختلفا في كيفية لفظه أو قصده صدق بيمينه اهـ وذلك لأن في كل من الصورتين قرينة ظاهرة على صدقه أما الأولى فلأن قرينة سبب الخطبة تغلب على الظن أنه إنما بعث أو دفع إليها لتتم تلك الخطبة ولم تتم وبهذا يفرق بين هذه وقول الروضة أيضا لو بعث لغير دائنه شيئا وزعم أنه بعوض وقال المدفوع إليه بل صدقة صدق المدفوع إليه اهـ. أي لأنه لا قرينة هنا تصدق الدافع بل المدفوع إليه لأن الغالب في الدفع والإرسال لغير الدائن من غير ذكر عوض

المخطوبة مثل الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الآتية أم لا وقضية تغليب الرجوع الآتي أنها مثله هنا وأما كونها مثله فيما يأتي ففيه توقف فليراجع إذ قد يفرق بأن الشارع لما جعل الأمر والعصمة بعد العقد بيده فيقصد بالإعطاء العقد دون المعاشرة فلأنها بعده بيده بخلافهما فتقصد المعاشرة مع العقد لأن المعاشرة المقصودة بالعقد بيده. هـ قوله: (إليها) أو إلى أهلها. هـ قوله: (ثم وقع الإعراض) الظاهر مما مر أنفا وما يأتي كالإعراض فيرجع الوارث. هـ قوله: (ثم لم ينكحها) شامل لما لم ينكحها الإعراض منهما أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما فيرجع الوارث كذا في بعض الهوامش المعتبرة وهو ظاهر.

هـ قوله: (أي وقد بان) إلى قوله ثم قال من كلام الشارح ردا لقول الزركشي وعجيب إلخ وللإشارة إلى هذا زاد لفظة أي وإلا فلا موقع لها هنا. هـ قوله: (ثم قال) أي الزركشي في قواعده. هـ قوله: (انتهت) أي عبارة الزركشي. هـ قوله: (ويوافقه إلخ) أي ما مر عن البغوي. هـ قوله: (لو دفع لزوجته إلخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولي مخجورة لا إلى ولي رشيدة ولو بكرا إلا إذا ادعى إذنها نطقا بنهاية ومعنى.

هـ قوله: (صدق بيمينه) كذا في النهاية والمعنى وزاد الأول وإن لم يكن المدفوع من جنس الصداق اهـ عبارة سيد عمر سواء كان من جنس الصداق أو غيره فإذا حلف فإن كان من جنس الصداق وقع عنه وإلا فإن رضى ببيعه بالصداق فذاك وإلا استرده وأدى الصداق فإن كان تالفا فله البدل وقد يتقاصان ولو لم يكن من جنس الصداق فادعى المصالحة عليه صدقت بيمينها اهـ أنوار اهـ سيد عمر. هـ قوله: (من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة اهـ سم. هـ قوله: (صدق المدفوع إليه) كذا في النهاية والمعنى.

هـ قوله: (لأن في كل من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة



أَنَّهُ تَبَرُّعٌ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَرِينَةٌ وَجُودِ الدِّينِ مَعَ غَلْبَةِ قَضْدِ بَرَاءَةِ الذُّمَّةِ تُؤَكِّدُ صِدْقَ الدَّافِعِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضَةِ لَوْ اخْتَلَفَ الْمُضْطَرُّ وَالْمَالِكُ فَقَالَ أَطْمَعْتُكَ بِعَوَضٍ فَقَالَ بَلْ مَجَانًا صِدْقُ الْمَالِكِ أَهْ ذَلِكَ حَمَلًا لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الْعَظِيمَةِ وَلَأَنَّ الضَّرُورَاتِ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا هَذَا مَا يُتَّبَعُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ أَشَارَ لِلْجَمْعِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْإِرْسَالِ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَوْ دَفَعَ بِخُطْبَتِهِ وَقَالَ جَعَلْتَهُ مِنَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالتَّمَكُّنِ وَقَالَتْ بَلْ هَدِيَّةٌ فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَصَدِّقُهَا إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى صِدْقِهِ فِي قَضْدِهِ وَلَوْ طُلِقَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ كَمَا رَجَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ وَقَدْ وَجَدَ.

### فَضْلٌ فِي وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ

مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ وَهِيَ أَعْنِي الْوَلِيْمَةَ اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ يُتَّخَذُ لِحَادِثِ سُورٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ).....

• فَوَدُ: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) عَطْفٌ عَلَى وَأَمَّا الْأُولَى وَالْمُرَادُ بِالذَّيْنِ هُنَا الصَّدَاقُ أَهْ كُرْدِي.  
• فَوَدُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الرُّوضَةِ لَوْ بَعَثَ الْخ. • فَوَدُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَدُ: (وَقَالَ جَعَلْتَهُ الْخ) أَيِ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الدَّفْعِ وَقَالَ الْخ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدُ: (وَلَوْ طُلِقَ) أَيِ مَثَلًا فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ مَسْأَلَةِ الْمَخْطُوبَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ. • فَوَدُ: (لَمْ يَرْجَعْ الْخ) وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ. • فَوَدُ: (لَأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ الْخ).  
• فَوَدُ: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) عَطْفٌ عَلَى وَأَمَّا الْأُولَى وَالْمُرَادُ بِالذَّيْنِ هُنَا الصَّدَاقُ أَهْ كُرْدِي.

(فُرُوعُ): وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمُنْكَوحَةِ صِدْقَ كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا نَفَاهُ بَيَمِينِهِ أَيِ وَلَا نِكَاحَ وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتَيْنِ تَزَوَّجْتُكُمَا بِأَلْفٍ فَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا بَلْ أَنَا فَقَطْ بِأَلْفٍ تَحَالَفَا وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْيِ النِّكَاحِ وَلَوْ أَصْدَقَهَا جَارِيَةً ثُمَّ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِالْحَالِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يُحَدِّثْ لِشُبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهَا هَلْ تَمْلِكُ قَبْلَ الدُّخُولِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ أَوْ نِصْفَهُ فَقَطْ أَوْ بَعْدَهُ حُدٌّ وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِ مَالِكِ الْجَارِيَةِ بِالدُّخُولِ إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ مِنْ نَسْأِ بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُعْنِي وَنَهَايَةَ.

### فَضْلٌ وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ

• فَوَدُ: (فِي وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي. • فَوَدُ: (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ ضَمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا نَهَايَةً وَمُعْنِي. • فَوَدُ: (مِنَ الْوَلَمِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَاشْتِقَاقُهَا كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ أَهْ. • فَوَدُ: (وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ) أَيِ لُغَةً وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيِ شَرْعًا أَهْ ش.  
• فَوَدُ: (أَوْ غَيْرِهِ) يَشْمَلُ الْمَعْمُولَ لِلْحُزْنِ وَبِهِ صَرَخَ ابْنُ الْمُقَرِّي أَهْ ش وَكَذَا صَرَخَ بِهِ الْمُعْنِي وَسَيَاتِي أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْخ.

• فَوَدُ (سُي): (وَلِيْمَةُ الْغُرْسِ سُنَّةٌ) فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ الشُّبُوطِيِّ فِي بَابِ الْوَلِيْمَةِ أَنَّهُ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ عَمَلِ الْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مَا حُكِّمَهُ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ وَهَلْ هُوَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ وَهَلْ يُثَابُ

إِذَا كَانَ هَذَا كَافِرًا جَاءَ ذُمُّهُ  
أَتَى أَنَّهُ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ دَائِمًا  
فَمَا الظَّنُّ بِالْعَبْدِ الَّذِي كَانَ عُمُرُهُ  
وَتَبَّتْ يَدَاهُ فِي الْجَحِيمِ مُخْلَدًا  
يُخَفَّفُ عَنْهُ لِلشُّرُورِ بِأَحْمَدَا  
بِأَحْمَدَ مَسْرُورًا وَمَاتَ مَوْحِدًا

انتهی . ا۔

وقد أطلّ في إيضاح الإحتجاج لِكُونِ المَوْلِدِ مَحْمُودًا مُثَابًا عَلَيْهِ بِشَرْطِهِ مَعَ إِيضاحِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بِمَا يَتَّبِعِي اسْتِفَادَتُهُ وَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مُؤَلَّفًا سَمَاءَ حُسْنِ الْمُقْصِدِ فِي عَمَلِ المَوْلِدِ فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ أَهْلُهُ وَكَرَّرَ فِي ذَلِكَ المُؤَلَّفِ بَيَانَ انْقِسَامِ الْبِدْعَةِ إِلَى الْأَحْكَامِ كُلِّهَا حَتَّى لَا يُتَنَافَى كَوْنُ عَمَلِ المَوْلِدِ بِدْعَةً كَوْنَهُ مَحْمُودًا مُثَابًا عَلَيْهِ أَهْ سَم .



قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا حَيْثُ أُطْلِقَتْ وَاخْتَصَّتْ بِهِ وَلَا تَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مُقَيَّدَةً أَهـ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي عَلَى أَنَّ هَذَا قَوْلٌ لِبَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَقَالَ آخَرُونَ تَشْمَلُ الْكُلَّ لَكِنَّ الْأَشْهَرَ إِطْلَاقُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ وَتَقْيِيدُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا غَيْرُهُ وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَكْتَفِ كَالْحَدِيثِ بِإِطْلَاقِهَا نَظَرًا لِشُمُولِهَا لِلْكُلِّ فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ وَأُطْلِقَتْ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي أَيْضًا نَظَرًا لِلأَشْهَرِ الْمَذْكُورِ فَكُلُّ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ سَائِغٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَإِنْ قُلْتَ شُمُولُهَا لِلْوَضِيْعَةِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ عَنْ آخَرِينَ يُنَافِي قَوْلَ الرُّوضَةِ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَقَعُ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ تُتَّخَذُ لِشُرُورِ حَدِيثٍ قُلْتَ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِطْلَاقٌ فَقَهِيٍّ مِنْ بَعْضِ إِطْلَاقَاتِهَا وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيِّ عِنْدَ إِطْلَاقِ أَوْلَيْكَ اللَّغَوِيِّينَ وَهُوَ بِشَمْلِ الْكُلِّ وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْوَلِيْمَةُ طَعَامُ الْعُرْسِ أَوْ كُلُّ طَعَامٍ صُنِعَ لِدَعْوَةٍ وَغَيْرِهَا . ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مُخَالَفًا لِشَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ الْوَضِيْعَةَ مِنَ الْوَلَايِمِ وَأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالشُّرُورِ لِلْغَالِبِ (سُنَّةٌ) بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ لِلزَّوْجِ الرَّشِيدِ وَلِوَلِيِّ غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي فَلَوْ عَمِلَهَا غَيْرُهُمَا كَأَيِّ الزَّوْجَةِ أَوْ هِيَ عَنْهُ فَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ أَذِنَ تَأْذَتِ السُّنَّةُ عَنْهُ فَتَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ حُصُولَهَا وَيُظْهَرُ نَذْبُهَا لِسَيِّدِ عَبْدٍ وَلَوْ امْرَأَةً أَذِنَ لَهُ فِي نِكَاحِ فَتَنْكَحُ.....

- قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَيِ الْعُرْسِ . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ إِلَيْهِ) وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ أَهـ
- سَم . قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ ثَانِيًا . قَوْلُهُ: (هَلَى أَنْ هَذَا) أَيِ الْإِخْتِصَاصِ أَهـ كُرْدِي .
- قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُهَا إِلَيْهِ) يُقَالُ وَلِيْمَةُ خِتَانٍ أَوْ غَيْرِهِ . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَشْهَرِ أَهـ كُرْدِي .
- قَوْلُهُ: (فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ) أَيِ إِبْهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيْمَةِ الْعُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ سَم وَلَكِ أَنْ تَقُولَ الْإِبْهَامُ بَاقٍ مَعَ هَذَا الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ أَنْ يَوْقَعَ فِي الْوَهْمِ شَيْئًا وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَرْجُوحَةِ أَهـ
- سَبْدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ أَوَّلًا . قَوْلُهُ: (لَآنَ هَذَا) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ . قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْضِ إِلَيْهِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى مِنْ جُمْلَةِ إِطْلَاقَاتِهَا . قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيِّ . قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ) وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا . قَوْلُهُ: (أَنَّ الْوَضِيْعَةَ إِلَيْهِ) أَيِ شَرْعًا . قَوْلُهُ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ أَهـ سَم . قَوْلُهُ: (غَيْرُهُمَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَوَلِيِّهِ . قَوْلُهُ: (كَأَيِّ الزَّوْجَةِ إِلَيْهِ) الْأَوَّلَى كَالزَّوْجَةِ وَأَيُّهَا .
- قَوْلُهُ: (هِنَّ) أَيِ الزَّوْجِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِعَمَلِهَا . قَوْلُهُ: (وَلَوْ امْرَأَةً إِلَيْهِ) غَايَةٌ فِي السَّيِّدِ .

### فَضْلٌ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ

- قَوْلُهُ: (قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِلَيْهِ) يُجَابُ بِأَنَّهُ فِيهِ إِفَادَةٌ أَنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ وَلَوْ مُقَيَّدَةً وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَوْجِبُ الْغَفْلَةَ . قَوْلُهُ: (فَيَحْصُلُ الْإِبْهَامُ) أَيِ إِبْهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيْمَةِ الْعُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ . قَوْلُهُ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ امْرَأَةً غَايَةٌ لِلْسَّيِّدِ .

مؤكدَة أكثر من سائر الولايم العشر المشهورة لثبوتها عنه عليه السلام قولاً وفعلًا ويدخل وقتها بالعقد كما تقرّر فلا تجب الإجابة لما تقدّمه وإن اتّصل بها خلافاً لمن بحث وجوبها حينئذٍ زاعماً أنها تُسمّى وليمة عرسٍ ولم يُبالِ بمخالفته لصريح كلام غيره والأفضل فعلها عقب الدخول للاتباع ولا تُقوْث بطلاق ولا موت ولا بطول الزّمن فيما يظهر كالعقيقة وتجب الإجابة إليها وإن فعلت في الوقت المفضول كما هو ظاهر. (وفي قول أو وجه) وضوب جمع أنه قول وهو

قوله: (مؤكدَة) نعت لقول المتن سنّة ثم هذا إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله فلا تجب الإجابة إلى والأفضل.

قوله: (من سائر الولايم) وقد نظّم بعضهم أسماء الولايم فقال:

وليمة عرسٍ ثم خرسٌ ولادة عقيقة مولود وكيرة ذي بنا  
وضيمة موتٍ ثم إغدار خاتين نقيعة سفرٍ والمادبٌ ليلنا  
اه. ابن المقرئ، وقوله نقيعة سفرٍ أي للقادم من سفره وقوله والمادبٌ أي يقال لها مادبة بسكون  
الهمزة وضَم الدال إذا لم يكن لها سبب إلا ثناء الناس عليه اه ز ي زاد المعنى على نحوه:

والسندخي لأملاكٍ فقد كملت تسعاً وقُلٌ للذي يُذريه فاعتمدي  
وأفعل الناطم عاشوراء وهو الجذاق اه وهو ما يُصنّع لحفظ القرآن وختم كتاب. قوله: (المشهورة)  
قال الأذرعى رحمته الله تعالى إن محلّ نذبٍ وليمة الختان في حقّ الذكور دون الإناث؛ لأنه يخفى  
ويستحي من إظهاره لكن الأوجه استجابته فيما يتنهّن خاصة وأطلقوا نذبها للقُدوم من السفر وظاهر أن  
محلّه في السفر الطويل لقضاء العزف به أما من غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض النواحي القريبة  
فكالحاضرٍ نهايةً ومعنى اه. قوله: (ويدخل وقتها بالعقد) قضيته أن ما يقع من الدعوة قبل العقد ليفعل  
الوليمة بعده لا تجب فيه الإجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب؛ لأن الدعوة وإن  
تقدّمت فهي ليفعل ما تحصّل به السنّة وعليه فالمراد بقوله الآتي وتجب الإجابة إلخ أن الإجابة تجب لها  
حيث كانت تُفعل بعد العقد اه ع ش. قوله: (ولا بطول الزّمن إلخ) ظاهره أنه أداة أبدًا وفي الدّميري  
والظاهر أنها تنتهي بمدة الزّفاف للبكر سبعا وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء اه سم وسيد عمر.  
قوله: (وضوب) إلى قوله وفيه نظر في النهاية.

قوله: (ولا بطول الزّمن فيما يظهر) ظاهره أنها أداة أبدًا وفي آخر الباب من الدّميري ما نصّه.  
(تيمنة) لم يتعرّض الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب أنها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله  
وبعده ووقتها موسّع من حين العقد كما صرّح به البغوي والظاهر أنها بمدة الزّفاف للبكر سبعا وللثيب  
ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء انتهى وقوله والظاهر إلخ ليس من كلام السبكي كما يُعلم بمراجعتيه.

(فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب الوليمة سُئل عن عمل المولّد التّبوي في شهر ربيع الأول  
ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يثاب فاعله أو لا قال والجواب عندي أن



القياس؛ لأن مع ثبته زيادة علم (واجبة) غيبتا للخبر المتفق عليه «أولم ولو بشاة» وحملوه على النذب لخبر «هل علي غيرها أي الزكاة قالا لا إلا أن تتطوع» وخبر «ليس في المال حق سوى الزكاة».....

أصل عمل الموليد الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي ﷺ وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط يأكلونه ويتصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي ﷺ وإظهار الفرح والاستيثار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أخذت فعل ذلك الملك المظفر صاحب أربيل وأنه كان يحضر عنده في المولد أعيان العلماء والصوفية وأن الحافظ أبا الخطاب بن دحية صنف له مجلدا في المولد النبوي سماه التوير في مولد البشير النذير ثم حكى أن الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي السكندري المشهور بالفاكهاني من متأخري المالكية ادعى أن عمل الموليد بدعة مذمومة وألف في ذلك كتابا سماه المورد في الكلام على عمل الموليد ثم سرده برؤيته ثم نقده أحسن نقد وردّه أبلى رد فليد دره من حافظ إمام. ثم ذكر أنه سئل شيخ الإسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حنبل عن عمل الموليد فأجاب بما نصه أصل عمل الموليد بدعة لم يتقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدّها فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدّها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ «قدِم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فتحن نصومه شكرا لله تعالى» فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إسناء نعمة ودفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة بيروز هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل الموليد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق بأصل عمله. وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخرة وأما ما يتبع ذلك من السماع واللّهو وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالحق به ومهما كان حراما أو مكروها فيمتنع وكذا ما كان خلاف الأولى اهـ ثم ذكر أن الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بوزد الصادي في مولد الهادي قد صرح أن أبا لهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لإغناقه ثوبه سرورا بميلاد النبي ﷺ ثم أنشد:

إذا كان هذا كافرا جاء دمه وتبث يداه في الجحيم مخلدا

وهما صحيحان ولأنها لو وجبت لوجبَت الشاة ولا قائل به وقولهما أقل الوليمة للمتمكن شاة أي للخبر مرادهما أقل الكمال فيحصل أصل السنة بأي شيء أطقمه ولو موبرا للخبر الصحيح عن أنس ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة وصرح الجزجاني بنذب عدم كسر عظمها كالعقيقة وقد يؤجّه بنظير ما قالوه ثم من أن فيه تفاؤلا بسلامة أخلاق الزوجة وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يسر هنا في المذبح ما يسر في العقيقة . وبحث الأزرعي أنها لو اتحدت وتعددت الزوجات وقصدها عنهن كفت.....

❦ قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما اه سم . ❦ قوله: (ولأنها إلخ) عطف على إخبار هل على إلخ . ❦ قوله: (ولأنها لو وجبت إلخ) هذا إنما يتأتى مع قطع النظر بما فسره به الحديث من أن المراد به أقل الكمال اه رشيد . ❦ قوله: (وقولهما أقل الوليمة إلخ) عبارة النهاية والمغني وأقلها للمتمكن شاة ولغيره ما قدر عليه قال النسائي والمراد أقل الكمال شاة لقول التثبي وبأي شيء أولم من الطعام جاز هو يشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره اه . ❦ قوله: (ويؤخذ منه) أي مما صرح به الجزجاني . ❦ قوله: (ويبحث الأزرعي إلخ) اعتمده النهاية . ❦ قوله: (أنها لو اتحدت إلخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها فلا بد من التعدد اه ع ش . ❦ قوله: (وقصدها عنهن إلخ) فإن لم يقصد ذلك أي بأن أطلق استحب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه نهاية .

أتى أنه في يوم الإثنين دائماً يخفف عنه للسرور لأحمدا  
فما الظن بالعبد الذي كان عمره بإحمد مسرورا ومات موحدا  
انتهى . وقد أطال في إيضاح الاحتجاج لكون المولى محمودا مثابا عليه بشرطه مع إيضاح الرد على من خالف في ذلك بما ينبغي استغاضته وجعل ذلك كله مؤلفا سماء حسن المقصد في عمل المولى فجزاه الله تعالى ما هو أهله وكرّر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة إلى الأحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولى بدعة كونه محمودا مثابا عليه . ❦ قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى . ❦ قوله: (ولأنها لو وجبت الشاة) فإن قلت كيف تصح هذه الملازمة مع أن قوله في الحديث ولو بشاة صريح في أن المطلوب أعم من الشاة قلت؛ لأن المبالغة بالشاة تقتضي أنها أقل ما يجزئ فلو وجبت لكان أقل ما يجزئ ولو وجبت لكان أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع أنه لا قائل بوجوبها فليتأمل فإنه قد يمنع الإقتضاء المذكور ألا ترى أنه قال في الحديث «التمس ولو خاتما من حديد» مع إجزاء ما دونه في الصداق إلا أن يقال الإقتضاء المذكور ظاهر المبالغة فيعمل به إلا لمعارض ولم يوجد هنا ووجد هناك فليتأمل . ❦ قوله: (فيحصل أصل السنة إلخ) فظاهر أن الأمر كذلك في سائر الولائم إلا العقيقة فإن أقل ما يجزئ فيها شاة كما هو معلوم من بابها . ❦ قوله: (بأي شيء أطقمه) أي ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر .



وفيه نظر والذي يتجّه أنها كالعقيقة فتتعدّد بتعدّدهن مطلقاً فإن قلت هل يمكن الفرق بأن العقيقة فداء عن النفس فتعدّدت بعددها بخلاف الوليمة قلت يمكن إن لم يكن في الوليمة نحو ذلك وهو بعيد والظاهر أن سرّها رجاء صلاح الزوجة ببركتها فكانت كالفداء عنها فلتتعدّد بعددها ويؤيّد التسوية ما تقرّر عن الجزجاني ويؤخذ من ذلك أنه يندب لها إذا لم يؤلم الزوج أن تؤلم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك وليه العق عنه أن يعق عن نفسه بعد بلوغه وهو مُحْتَمَلٌ إلا أن يفرّق بأن الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تفت بلوغه بل تأكّدت والزوجة ليست هي المقصودة بالوليمة وسكتوا عن نذيتها للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة <sup>رضي الله عنهم</sup> من التردّد بعد وليمة صفيّة في أنها زوجة أو سريّة أنهم كانوا يألّفونها للسريّة وإلا لجزّموا بأنها زوجة وعليه فلا فرق فيها بين ذات الخطر وغيرها؛ لأن القصد بها.....

• قوله: (وفيه نظر إلخ) هذا مردود لظهور الفرق بأنها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا اهـ نهاية .  
 • قوله: (والذي يتجّه إلخ) وفقاً للمعنى عبارته لو نكح أربعاً هل تستحب لكل واحدة أو يكفي واحدة عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والعقود قال الزركشي فيه نظر انتهى والأوجه الأول كما قاله غيره اهـ . • قوله: (أنها كالعقيقة) قد يفرّق بأن أقل ما يجري عن العقيقة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدح في قوله الآتي ويؤيّد التسوية إلخ فتأمل اهـ سم . • قوله: (مطلقاً) أي قصدها عنهن أو لا . • قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ اهـ سم . • قوله: (أن سرّها) أي حكمه الوليمة . • قوله: (من ذلك) أي من التسوية أو مما تقرّر عن الجزجاني . • قوله: (وسكتوا) إلى قوله وعليه فلا فرق في المعنى وإلى قول المتن وإنما تجب في النهاية . • قوله: (للتسري) سيأتي أنه يعتبر في التسري الإنزال والحجب ويتبني أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الإعداد للوطء ولا يتعدّد دخول وقت وليمة التسري بقصد الإعداد المذكور فإن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقّف دخوله على حصول الاستبراء كما أن وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لنحو حيض سم وع ش . • قوله: (ولاً لجزّموا إلخ) قد يقال يكفي في التردّد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم إياها فتأمل اهـ سم . • قوله: (فيها) أي السريّة . • قوله: (بين ذات الخطر) أي

• قوله: (والذي يتجّه أنها كالعقيقة) قد يفرّق بأن أقل ما يجزئ عن العقيقة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدح في قوله الآتي ويؤيّد التسوية إلخ فتأمل اهـ . • قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ . • قوله: (للتسري) سيأتي أنه يعتبر في التسري الإنزال والحجب ويتبني أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الإعداد للوطء ولا يتعدّد دخول وقت وليمة التسري بقصد الإعداد المذكور فإن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقّف دخوله على حصول الاستمرار كما أن وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لنحو حيض . • قوله: (ولاً لجزّموا إلخ) قد يقال يكفي في التردّد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم إياها فتأمل .

ما مرّ وهو لا يتقيد بذات الخطر . ونقل ابن الصلاح أن الأفضل فعلها ليلاً؛ لأنها في مقابلة نعمة ليلية ولقوله تعالى ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: ١٥٣] وكان ذلك ليلاً اهـ . وهو متجة إن ثبت أنه ~~فعلها ليلاً~~ .

(والإجابة إليها) بناءً على أنها سنة (فرض عين) لخبر مسلم «شر الطعام طعام الوليمة يذعى إليها الأغنياء ويترك الفقراء» ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال وقول قطرب بضمها غلطوه فيه كذا قاله جمع ويتنافيه قول القاموس وتضم إلا أن يجاب بأن سبب التغليب أن قطرب يوجب الضم فقد عصى الله ورَسُوله والمراد وليمة العرس؛ لأنها المعهودة عندهم وللخبر الصحيح إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب، ولا تجب إجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره الشنكي لا خيار فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع؛ لأن القصد إظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد بفرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي إلى التواكل (وقيل سنة)؛ لأنه تملك مال فلم تجب ويرد بأن الأكل سنة

الشرف . فـ: (ما مرّ) أي في قوله والظاهر أن سرها إلخ اهـ رشدي . فـ: (أن الأفضل إلخ) جرى عليه فتح المعين . فـ: (وكان ذلك) أي سبب نزوله . فـ: (إن ثبت إلخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سنّها ليلاً بآته - صلى الله تعالى عليه وسلم - فعلها كذلك اهـ ع ش .

فـ: (سني): (والإجابة إليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجب الإجابة إليها م ر اهـ سم ويفيده قول الشارح الآتي ومنه وليمة التسري إلخ . فـ: (إليها) أي الوليمة . فـ: (بناءً على أنها) إلى قول المتن وقيل في المغني لا قوله ومنه إلى وقيل . فـ: (لم يجب الدعوة) بفتح الدال اهـ نهاية .

فـ: (وللخبر إلخ) عطف على لأنها إلخ . فـ: (ومنه) أي من الغير اهـ رشدي . فـ: (وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس اهـ سم . فـ: (لإخبار فيه) ففي مسلم: «من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب» وفي أبي داود «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره» وقضيتهما وجوب الإجابة في سائر الولايم اهـ مغني . فـ: (بأنه يؤدي إلى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فها الرد ليس بذاك سم وسيد عمر . فـ: (لأنه تملك) كذا في أصله ~~والتواكل~~ والانسب تملك بلا ياء اهـ سيد عمر .

فـ: (سني): (والإجابة إليها) أي وليمة العرس أقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الإجابة إليها م ر . فـ: (وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض أفراد العام بحكمه وهو لا يخص إلا أن يقال التخصيص بمفهوم إذا إلخ أو بمفهوم التقييد بعرس .

فـ: (وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس . فـ: (بأنه يؤدي إلى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فها الرد ليس بذاك .



لا واجبٌ أمّا على أنّها واجبةٌ فتجبُ الإجابةُ إليها قطعاً أي بالشروط الآتية كما اقتضته عبارة الروضة .

(وإنما تجب) الإجابة على الصحيح (أو تُسنّ) على مُقابلِه أو عند فقدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ أو في بَقِيَّةِ الولايم (بشروط أن) يَخُصُّهُ بدعوةٍ ولو بكتابةٍ أو رسالةٍ مع ثقةٍ أو مُتَمَيِّزٍ لم يُجَرَّبْ عليه الكذبُ جازمةٌ لا إن فتحَ بابَه وقال ليحضر مَنْ شاء أي إلا إن دَعاه بِخُصُوصِهِ مع ذلك فيما يظهر لا سيما إن كان قوله ذلك لِغُذْرِ كَأَن قصَدَ به استيعابَ نحوِ الفقراءِ ثم وأفهمَ قولهم وقال إن مُجرَّدَ فتحِ البابِ لا أثرَ له أو قال له أحضر إن شئت إلا أن تَظْهَرَ القرينةُ على أنّه إنما قاله تأدباً وتعطفاً مع ظُهورِ رَغْبَتِهِ في حُضُورِهِ كظُهورِها في إن شئت أن تُجَمِّلَنِي فإن فيه طلبَ الحُضُورِ والاحتياجِ إليه لِلتَّجَمُّلِ به ومن ثم جَزَمَ شارِحُ بلزومِ الإجابةِ فيه وأمّا اعتراضُ غيره له

• قوله: (أما على أنّها إلخ) مُخْتَرَزُ قوله بناءً على أنّها سُنَّةٌ . • قوله: (فَتَجِبُ الإجابةُ إلخ) وجوبٌ عَيْنٍ أو كِفَايَةٍ على الوجهين اهـ محلّي . • قوله: (على الصحيح) إلى المثني إلا قوله أي إلا إلى أو قال وقوله كَظْهُورِها إلى وأن يكونَ مُسَلِّماً . • قوله: (على الصحيح) يعني وجوبُ الإجابةِ عَيْنًا كما عَلِمَ مِنّا مرّ أي وكِفَايَةً على مُقابلِه اهـ رَشِيدِي . • قوله: (على مُقابلِه) فيه أنه شامِلٌ لِغَرَضِ الكِفَايَةِ وعبارةُ المحلّي والمُغْنِي وإنما تَجِبُ الإجابةُ أو تُسنّ كما تقدّم اهـ سَالِمَةٌ عَنِ الإشكالِ . • قوله: (أو عندَ فقدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أَنَّ شروطَ وجوبِ الإجابةِ هي المذكورةُ بقوله بشرطِ إلخ قَيَصِيرُ المَعْنَى إنما تُسنّ عندَ فقدِ بعضِ تلكِ الشروطِ بتلكِ الشروطِ وذلكَ فاسِدٌ سم على حَجّ اهـ ع ش . • قوله: (أو عندَ فقدِ إلخ) عَطَفَ على قوله على مُقابلِه . • قوله: (أن يَخُصُّهُ) إلى المثني في المَعْنَى ما يوافقُه . • قوله: (أن يَخُصُّهُ إلخ) الظاهرُ ولو بَنَحُو وَلِيحْضُرُ كُلٌّ مِنْكُمْ بِإِجْمَاعِهِ . • قوله: (ولو بكتابةٍ إلخ وقوله مع ثقةٍ إلخ) أي الدَّعْوَةُ . • قوله: (لا إن فتحَ إلخ) عَطَفَ على أن يَخُصُّهُ إلخ . • قوله: (وقال إلخ) عَطَفَ على فَتَحَ بابَه .

• قوله: (وقال أن إلخ) وهو مَقُولُ قولهم وقوله إن مُجرَّدَ إلخ مَفْعُولُ أفهم . • قوله: (أو قال إلخ) عَطَفَ على قوله وقال ليحضر إلخ . • قوله: (كَظْهُورِها) عبارةُ النِّهَايَةِ وَيُحْمَلُ عليه قولُ بعضِ الشُّرَاحِ لو قال إن شئت أن تُجَمِّلَنِي لَزِمَتِهِ الإجابةُ اهـ وحاصِلُهُ أَنَّ في الصُّورَتَيْنِ يَشْتَرِطُ ظُهورُ قَرِينَةٍ ولا يَكْتَفِي عنها في الثانيةُ بِمُجرَّدِ الصَّبِغَةِ وهذا مُخَالِفٌ لِمَا قرَّرَه الشَّارِحُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ . • قوله: (فإن فيه طَلَبُ الحُضُورِ إلخ) فيه أنه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ لِلتَّجَمُّلِ معه في الخِطَابِ اهـ سم أي فلا يَكْفِي بل لا بُدَّ مِن ظُهورِ قَرِينَةٍ على أنّه إنما قاله تأدباً إلخ . • قوله: (بلزومِ الإجابةِ فيه) أي في أحضر إن شئت أن تُجَمِّلَنِي .

• قوله: (فَتَجِبُ الإجابةُ إلينا) لم يُبَيِّنْ أَنَّ هذا الوجوبَ عَيْنٍ أو كِفَايَةٍ . • قوله: (أو عندَ فقدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أَنَّ شروطَ الوجوبِ أي وجوبِ الإجابةِ هي المذكورةُ بقوله بشرطِ إلخ قَيَصِيرُ المَعْنَى إنما تُسنّ عندَ فقدِ بعضِ تلكِ الشروطِ بتلكِ الشروطِ وذلكَ فاسِدٌ . • قوله: (فإن فيه طَلَبُ الحُضُورِ إلخ) فيه أنه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ معه لِلتَّجَمُّلِ في الخِطَابِ .

بأنه كما لو قال له إن شئت أن تخضر فاحضر فبعيد؛ لأن ظاهر هذه يشير بالاستغناء عن حضوره . ومن ثم اتجه أنه لو ظهرت قرينة التأديب فيها كانت كالأولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الآتي وأن يدعوه كما أخذه منه غير واحد وأن يكون مسلماً فلا تجب إجابة ذمي بل تسن إن رجي إسلامه أو كان نحو قريب أو جار وسيأتي في الجزية حرمة الميل إليه بالقلب ولا يلزم ذمياً إجابة مسلم وأن لا يكون في مال الداعي شبهة أي قويمة بأن يعلم أن في ماله حراماً ولا يعلم عيته وإن لم يكن أكثر ماله حراماً فيما يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده أنه لا تكرر معاملته والأكل منه إلا حينئذ ويجاب بأنه يحتاط للوجوب ما لا يحتاط للكراهة وقيدت بقويمة؛ لأنه لا يوجد الآن مال ينفك عن شبهة وأن لا تدعوه امرأة أجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له أنشى بحشيشها أو لها وأذن زوج المروجة وسن لها الوليمة وإلا لم تجب الإجابة وإن لم تكن خلوة محرومة خشية الفتنة والزينة ومن ثم لو كان

• قوله: (بأنه) أي أخضر إن شئت أن تجملني . • قوله: (لأن ظاهر هذه) أي صيغة إن شئت أن تخضر فاحضر . • قوله: (كالأولى) أي أخضر إن شئت وقال الكردي وهي إن شئت أن تجملني اه . • قوله: (هذا الشرط) أي أن يخصه بدعوة كردي . • قوله: (وأن يكون إلخ) أي الداعي وهو عطف على قوله أن يخصه إلخ . • قوله: (ولا يلزم ذمياً إلخ) أي مطلقاً سواء كان بينه وبين الداعي قرابة أو صداقة أم لا اه ع ش .  
• قوله: (إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي اه سم . • قوله: (بأن يعلم إلخ) كذا في النهاية وقال المغني ولا تجب إذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي لا تجب الإجابة في زماننا اه ولكن لا بد من أن يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة اه . • قوله: (بذلك) أي بكون أكثر ماله حراماً .  
• قوله: (يؤيده) أي التقييد بذلك . • قوله: (إلا حينئذ) أي حين إذا كان أكثر ماله حراماً . • قوله: (بأنه) يحتاط للوجوب أي لسقوط الوجوب . • قوله: (وأذن زوج إلخ) أي في الوليمة بقرينة ما بعده اه رشدي . • قوله: (وسن لها إلخ) يتأمل صورة سنّها لها فإن الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما يأتي في كلام الشارح؛ لأنه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرأة ولا يقتضي السن إلا أن يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الإجابة لسائر الولائم أو أنها فعلتها عن الزوج لإغساره أو امتناعه من الفعل على ما يأتي اه ع ش أقول ما هنا يفيد اعتماد الأخذ السابق في قوله ويؤخذ من ذلك أنه يثدب لها إذا لم يولم الزوج أن تولم هي إلخ . • قوله: (ولاً) نفى لما بعد إلا في قوله إلا إن كان ثم محرم إلى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة؛ لأنه يقتضي الوجوب إذا لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وإذا لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم .

• قوله: (ولا يلزم ذمياً إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي . • قوله: (ولاً) نفى لما بعد إلا في قوله إلا أنه كان ثم محرم إلى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة؛ لأنه



كُشْفِيَانِ وَهِيَ كَرَابِعَةٌ وَجَبَتْ الإِجَابَةُ وَيُظْهَرُ أَنَّ دَعْوَتَهَا أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ كَذَلِكَ مَا لَمْ يَحْصُلْ جَمْعُ تَحِيلِ الْعَادَةِ مَعَهُمْ أَذْنَى فِتْنَةٍ أَوْ رِيْبَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي آخِرَ الْعَدِيدِ وَيُتَصَوَّرُ اتِّحَادُ الرَّجُلِ مَعَ اشْتِرَاطِ عَمُومِ الدَّعْوَةِ بِأَنْ لَا يَكُونَ أَوْ لَا يَعْرِفُ ثُمَّ غَيْرُهُ بَلْ يَأْتِي فِي هَذَا الشَّرْطِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ يَتَّحِدُ لِقَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ . وَمِنْ صَوَرِ وَلِيْمَةِ الْمَرْأَةِ أَنْ تُؤْلَمَ عَنِ الرَّجُلِ بِإِذْنِهِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ حِينَئِذٍ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِدَعْوَتِهِ لَا بِدَعْوَتِهَا؛ لِأَنَّ الْوَلِيْمَةَ صَارَتْ لَهُ بِإِذْنِهِ لَهَا الْمُقْتَضِي لِتَقْدِيرِ دُخُولِ ذَلِكَ فِي مَلِكِهِ نَظِيرُ إِخْرَاجِ الْفَطْرَةِ عَنِ الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يُزَادُ فِي التَّصْوِيرِ أَنَّهُ أَذِنَ لَهَا فِي الدَّعْوَةِ أَيْضًا وَأَنْ لَا يُغْدَرَ بِمُرْخَصٍ فِي الْجَمَاعَةِ مِمَّا مَرَّ كَمَا فِي الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ تَوَقَّفَ الْأَذْرَعِيُّ فِي إِطْلَاقِهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ الدَّاعِي فَاسِقًا أَوْ شَرِيرًا طَالِبًا لِلْمُبَاهَاةِ وَالْفَخْرِ كَمَا فِي الْإِحْيَاءِ وَبِهِ يُعْلَمُ اتِّجَاهُ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ مَنْ جَازَ هَجْرُهُ لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ وَأَنْ لَا يُدْعَى قَبْلَ.....

• قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَدَعْوَتِهَا لِلرَّجُلِ وَاحِدٍ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ . • قَوْلُهُ: (اتِّحَادُ الرَّجُلِ) أَيِ انْفِرَادُهُ .  
• قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَا يَكُونَ) أَيِ لَا يَوْجَدُ . • قَوْلُهُ: (ثُمَّ غَيْرُهُ) تَنَازَعٌ فِيهِ قَوْلُهُ لَا يَكُونَ وَقَوْلُهُ لَا يَعْرِفُ .  
• قَوْلُهُ: (فِي هَذَا الشَّرْطِ) يَغْنِي الْمَذْكُورَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلًا أَمْ رَشِيدِيَّ وَقَوْلُهُ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخُ وَهُوَ قَوْلُهُ كَقَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ الْخُ . • قَوْلُهُ: (قَدْ يَتَّحِدُ) أَيِ الْمَدْعُوُّ وَقَوْلُهُ عِنْدَهُ أَيِ الدَّاعِي . • قَوْلُهُ: (وَمِنْ صَوَرِ وَلِيْمَةِ الْمَرْأَةِ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّصْوِيرِ أَنَّ الْوَلِيْمَةَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ حَبِيْثَةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَمْ ع ش أَقُولُ وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِّ فَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ أَذِنَ الْخُ فَلْيُراجِعْ . • قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يُزَادُ الْخُ) هَلَّا جَعَلَ إِذْنَهُ فِي الْإِبْلَامِ عَنْهُ مُتَضَمِّنًا لِإِذْنِهِ فِي الدَّعْوَةِ خُصُوصًا مَعَ صَلَاحِيَّةِ الْقَرِيْنَةِ لِذَلِكَ وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ الْآتِيَةِ أَمْ سَم . • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرِيرًا) عَطَفَهُ عَلَى الْفَاسِقِ يَقْتَضِي أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ شَرِيرًا لَا يَوْجِبُ الْفِسْقَ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالشَّرِيرِ كَثِيرُ الْخُصُومَاتِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ مُحَرَّمًا فَضْلًا عَنْ الْكَبِيرَةِ أَمْ ع ش . • قَوْلُهُ: (طَالِبًا لِلْمُبَاهَاةِ) قَدْ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ سَمٌ وَعِبَارَةُ الْإِحْيَاءِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْخَادِمِ وَصَاحِبِ الْمُغْنِيِّ أَوْ مُتَكَلِّفًا طَالِبًا الْخُ فَكَانَتْ سَقَطَ مِنْ أَصْلِ الشَّارِحِ لَفْظُ مُتَكَلِّفًا فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الْإِتْسَابَ الْعَطْفُ بِأَوْ فَإِنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُغَايِرَةٌ لِمَا قَبْلَهَا وَحَذْفُ أَوْ يُوهِمُ أَنَّهَا قَيْدٌ فِيمَا قَبْلَهَا وَلَا مَعْنَى لَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُحَسِّي أَمْ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَيُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الْإِحْيَاءِ أَنَّ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمُغْنِيُّ عَنِ الْإِحْيَاءِ نَقَلَ بِالْمَعْنَى فَقَطْ نَعَمْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي مُخْتَصَرِّهِ لِصَاحِبِهِ بِأَوْ عِبَارَتِهِ وَيَمْتَنِعُ مِنَ الْإِجَابَةِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ أَوْ الْمَوْضِعُ أَوْ الْفِرَاشُ فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ كَانَ الدَّاعِي فَاسِقًا أَوْ ظَالِمًا أَوْ مُبْتَدِعًا أَوْ طَالِبًا بِذَلِكَ الْمُبَاهَاةَ أَمْ .

يَقْتَضِي الْوُجُوبَ إِذَا لَمْ تُسَنَّ لَهَا الْوَلِيْمَةُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الزَّوْجُ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ . • قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يُزَادُ فِي التَّصْوِيرِ الْخُ) هَلَّا جَعَلَ إِذْنَهُ فِي الْإِبْلَامِ عَنْهُ مُتَضَمِّنًا لِإِذْنِهِ فِي الدَّعْوَةِ خُصُوصًا مَعَ صَلَاحِيَّةِ الْقَرِيْنَةِ لِذَلِكَ وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ الْآتِيَةِ . • قَوْلُهُ: (طَالِبًا لِلْمُبَاهَاةِ الْخُ) قَدْ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ مَا فِيهِ بَلْ هُوَ مُتَّجَهٌ .

وتجب الإجابة إذ الذي يظهر أن الدعوة التي لا تجب إجابتها كالمعدم بل يجيب الأسبق فإن جاء معًا أجاب الأقرب رَجْمًا فدارًا فإن استَوَّها أقرع وظاهر قولهم أجاب الأقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيل إنه مندوب للتعاضد المسقط للوجوب لم يتعد وأن يكون الداعي مطلق التصرف فلا يجيب غيره وإن أذن له وليه لعضيانه بذلك نعم، إن أذن لعبده في أن يؤلمه كان كالحُر لكن إن أذن له في الدعوة أبطأ فيما يظهر نظير ما مر آنفاً ولو اتخذها الولي من مال نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور كما بحثه الأذرعِي وأن يكون المدعو حُرًا ولو سفيهاً أو عبداً بإذن سيده أو مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه أو أذن سيده أو مُبْعَضاً في نوبته وغير قاضٍ أي في محل ولايته لكن يُسنُّ له ما لم يخص بها بعض الناس إلا مَنْ كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باستمراره على ذلك قال . الماوردي والرويانِي والأولي في زماننا أن لا يجيب أحد الخبيث النيات والحق به الأذرعِي كل ذي ولاية عامة في محل ولايته وبحث استثناء أبعاضه ونحوهم أي فيلزمه إجابتهم؛ لأن حكمه لا ينفذ لهم وأن لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياءٍ بحسب القرائن كما هو ظاهر .

• قوله: (وتجب إلخ) عطف على يدعي إلخ. • قوله: (أجاب الأقرب إلخ) هذا الترتيب جاز في المندوب أيضاً اهـ ع ش. • قوله: (وجوب ذلك عليه) مُعْتَمَد اهـ ع ش. • قوله: (وجوب ذلك) أي ما ذكر من إجابة الأقرب ثم الأقرب وكذا ضمير أنه مندوب. • قوله: (وفيه ما فيه إلخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه إذ لو قيل إلخ. • قوله: (وفيه ما فيه) بل هو مُتَّجِه اهـ سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه. • قوله: (فلا يجيب غيره) أي فلا تجوز له الإجابة اهـ ع ش. • قوله: (وهو أب أو جد) خَرَجَ الأم الوصية فليُنظر اهـ سم عبارة ع ش قوله وهو أب إلخ يفيد أن الأم لو كانت وصية وأولمت من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك؛ لأن الأب والجد يَتِمَكَّنُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ إِدْخَالِ مَالِهِ فِي مِلْكِ المولى عليه بخلاف الأم ويؤخذ مما تقدم في تصوير وليمة المرأة أن غير الأب والجد إذا فعل الوليمة بإذن ممن طليث منه وجبت الإجابة على ما دعي له اهـ أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل. • قوله: (ولو سفيهاً) ظاهره ولو بغير إذن وليه ويتبني تقيده بما إذا لم يفت عليه ما يقصد من عمله اهـ ع ش. • قوله: (أو مُبْعَضاً إلخ) أي أو أذن سيده اهـ سم. • قوله: (وغير قاضٍ) عطف على حُرًا. • قوله: (لكن يُسنُّ) الأولى الثاني. • قوله: (ما لم يخص) أي القاضي وقوله بها أي بالإجابة اهـ سم. • قوله: (بإستمراره على ذلك) أي على التخصيص. • قوله: (أن لا يجيب) أي القاضي اهـ ع ش. • قوله: (كل ذي ولاية إلخ) ومنه مشايخ البلدان والأشواق اهـ ع ش. • قوله: (ويبحث إلخ) عبارة النهاية والأوجه استثناء إلخ. • قوله: (أبعاضه) أي القاضي. • قوله: (لأن حكمه إلخ) هذا التعليل لا يجري في قوله ونحوهم.

• قوله: (وهو أب أو جد) اخرج الأم الوصية فليُنظر. • قوله: (أو مُبْعَضاً في نوبته) أي أو أذن سيده. • قوله: (ما لم يخص) أي القاضي بها أي بالإجابة.



وَأَنْ (لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءَ) مَثَلًا بِالذَّعْوَةِ أَيَّ أَنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّخْصِصِ بِهِمْ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ أَوْ غَيْرِهِ لِغَيْرِ عُنْدٍ كَقِلَّةِ مَا عِنْدَهُ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ أَمَّا إِذَا خَصَّصَهُمْ لَا لِغِنَاهُمْ مَثَلًا بَلْ لِجَوَابِ أَوْ اجْتِمَاعِ حِرْزَةٍ أَوْ قِلَّةِ مَا عِنْدَهُ فَيَلْزَمُهُمْ كَغَيْرِهِمْ الْإِجَابَةُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ مُرَادُ الْمُخَرِّرِ بِقَوْلِهِ مِنْهَا أَنْ يَدْعُوَ جَمِيعَ عَشِيرَتِهِ وَجِيرَانِهِ أَغْنِيَاءَهُمْ وَفُقَرَاءَهُمْ دُونَ أَنْ يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُ مَا ذَكَرَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ فِي اشْتِرَاطِ التَّعْمِيمِ مَعَ فَقْرِهِ نَظَرًا قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِيرَانِ هُنَا أَهْلُ مَحَلَّتِهِ وَمَسْجِدِهِ دُونَ

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْزَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فَقَرَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ لَا لِنَحْوِ عَجْزٍ عَنْ تَعْمِيمِهِمْ أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ فَقَرَاءَ وَبَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوْغِرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فَقَرَاءَ جِيرَانَهُ أَوْ أَهْلَ حِرْزَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لِعَدَمِ كِفَايَةِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَاتَّرَ الْفُقَرَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَوُجُ اثْنَجَةِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ إِسْمَ وَقَوْلُهُ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ إِخْلَافًا لِصَرِيحِ الْمُغْنِي وَظَاهِرِ صَنِيعِ النِّهَايَةِ.

قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (الْأَغْنِيَاءَ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَنْ يَتَّجَمَلُ بِهِ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا إِدْعَ ش. قَوْلُهُ: (بِالذَّعْوَةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ غَيْرِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَهَذَا الَّذِي لِي التَّنْبِيَةُ. قَوْلُهُ: (كَقِلَّةِ مَا عِنْدَهُ) انْظُرْ مَا صَوَّرَهُ كَوْنُهُ يَخْصُصَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ أَغْنِيَاءَ لِنَحْوِ هَذَا الْعُدْرِ إِدْعَ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيَّ قَصْدُ التَّخْصِصِ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ أَيَّ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ إِخْلَافًا فَكَانَ الْأَوَّلَى لِذَلِكَ بِاللَّامِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمْ) أَيَّ الْأَغْنِيَاءَ. قَوْلُهُ: (أَوْ قِلَّةِ مَا عِنْدَهُ) أَيَّ وَاتَّفَقَ أَنَّ الَّذِينَ دَعَاهُمْ هُمُ الْأَغْنِيَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ تَخْصِصَهُمْ بِالذَّعْوَةِ ابْتِدَاءً إِدْعَ ش أَقُولُ وَبِذَلِكَ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرُ مَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ تَخْصِصِ الْأَغْنِيَاءِ حَيْثُ إِدْعَ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيَّ مِنَ الشُّرُوطِ. قَوْلُهُ: (فِي اشْتِرَاطِ إِخْلَافٍ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ نَظَرٌ وَالْجُمْلَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيَّ الْأَذْرَعِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ قَدْ يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْزَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فَقَرَاءَ أَوْ بَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوْغِرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فَقَرَاءَ جِيرَانَهُ أَوْ أَهْلَ حِرْزَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لِعَدَمِ كِفَايَةِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَاتَّرَ الْفُقَرَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَوُجُ اثْنَجَةِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أربعين داراً من كل جانب.

(تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة يُدعى إليها في الخبر السابق حالته مُقيدة لكون طعامها شر الطعام فلو دعا عاماً لم يكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فما ذكره في أن لا يخص مشكلاً اهـ وقد يجاب بأن جملة يُدعى بيان لكون الغالب في طعام الوليمة ذلك وأما وجوب الإجابة فمعلوم من القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصُدور ومن شأن التخصيص ذلك فأبطل سبب الوجوب الذي ذكره فالحاصل أن الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جيلوا عليه في إجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل.

(وأن يدعوه) بخصوصه كما مر (في اليوم الأول فإن أولم ثلاثة) من الأيام (لم تجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون شئها في الأول في غير العرس وقيل تجب واعتمده الأذرعى إن لم يدع في اليوم الأول أو دعي وامتنع لعذر ودعي في الثاني.

(وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل والوليمة في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسُمعة وظاهر أن تعدد الأوقات كتعدد اليوم وأنه لو كان لعذر كضييق منزل وجبت الإجابة مطلقاً.

• قوله: (بيان إلخ) أي استئناف بيان لبيان سبب السرية. • قوله: (ذلك) أي تخصيص الأغنياء.

• قوله: (بخصوصه) إلى قوله وقال في الإجابة في المعنى إلا قوله وهو دون إلى وقيل وإلى قول المشي وأن لا يكون في النهاية.

• قول (س): (ثلاثة) أي أو أكثر معني.

• قول (س): (لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويتعد العقد ثم بعد ذلك يهين طعاماً ويدعو الناس ثانياً فلا تجب الإجابة ثانياً اهـ ع ش أقول وهذا يخالف ما سيذكره الشارح في التنبيه. • قوله: (بل يستحب) أي قبول الدعوة. • قوله: (إن لم يدع) لعل المراد لا لنحو فقر فليراجع.

• قول (س): (في الثالث) أي وفيما بعده معني. • قوله: (وفي الثالث) أي وفيما بعده اهـ معني.

• قوله: (إنه لو كان) أي تعدد الأيام أو الأوقات اهـ كزدي. • قوله: (كضييق منزل) أي أو كثرة المدعوين معني أو قصد جمع المتناسبين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش. • قوله: (مطلقاً) أي في الثاني وما بعده عبارة الكزدي أي في الأيام والأوقات كلها اهـ.

• قوله: (وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصُدور إلخ) قد يقال القصد الموغز إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف أبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل.



(وَأَنْ لَا يُخْضِرَهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (لِخَوْفٍ) مِنْهُ (أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ) أَوْ لِيُعَاوَنَهُ عَلَى بَاطِلٍ بَلْ لِيَتَّقَرَّبَ  
وَالْتَوَدَّدَ الْمَطْلُوبُ أَوْ لِيُنْحَوِيَ عَلَيْهِ أَوْ صِلَاحِهِ وَوَزَعِهِ أَوَّلًا بِقَصْدِ شَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي  
الْإِحْيَاءِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِجَابَةِ الْاِقْتِدَاءَ بِالسُّنَّةِ حَتَّى يَثَابَ وَزِيَارَةُ  
أَخِيهِ وَاتِّكْرَامِهِ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْمُتَحَابِّينَ الْمُتَزَاوِرِينَ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِيَانَةَ نَفْسِهِ عَنْ أَنْ يُظَلَّ  
بِهِ كِبَرٌ أَوْ احْتِقَارٌ لِمُسْلِمٍ .

(وَأَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ) أَيَّ بِالْمَحَلِّ الَّذِي يَحْضُرُ فِيهِ (مَنْ يَتَأَذَى) الْمَدْعُوُّ (بِهِ) لِعِدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ  
لِحَسَدٍ ذَاكَ لِهَذَا دُونَ عَكْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ حُضُورُهُ يُحَرِّكُ حَسَدًا عِنْدَهُ لِمَنْ يَرَاهُ ثُمَّ  
وَلَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْحُضُورُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي أَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ مُنْكَرٌ (أَوْ لَا  
يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ) كَالْأَرَادِلِ وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ وَالرُّوْبَانِيِّ لَوْ كَانَ هُنَاكَ عَدُوٌّ لَهُ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ  
لَمْ يُؤْثَرِ فِي إِسْقَاطِ الْوَجُوبِ فَمَحْمُولٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَا يَتَأَذَى بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ  
مَعَ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ ظُهُورِ الْعِدَاوَةِ فَالْوَجْهَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ نَظِيرُ مَا ذَكَرْتَهُ  
فِي الْحَسَدِ وَلَيْسَ كَثْرَةُ الرِّخْمَةِ عُذْرًا إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَيْ لِمَدْخَلِهِ وَمَجْلِسِهِ وَأَمِنْ عَلَى نَحْوِ عِزِّهِ  
كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ وَلَا عُذْرَ .

• قَوْلُهُ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيَّ يَدْعُوهُ اهـ . قَوْلُهُ: (لِخَوْفٍ مِنْهُ) أَيَّ لَوْ لَمْ يَخْضِرْهُ اهـ مُغْنِي .  
• قَوْلُهُ: (أَنْ يَقْصِدَ) أَيَّ الْمَدْعُوُّ . قَوْلُهُ: (لِحَسَدٍ ذَاكَ) أَيَّ مَنْ يَتَأَذَى الْمَدْعُوُّ بِهِ لِهَذَا أَيَّ لِلْمَدْعُوِّ اهـ سَم .  
• قَوْلُهُ: (كَالْأَرَادِلِ) لَمْ أَرْ مَنْ بَيَّنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرَادِلِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَنْ قَامَ بِهِ مَذْمُومٌ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ  
يَصِلْ إِلَى رُتْبَةِ الْفِسْقِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَرْبَابِ الْحَرْفِ الدِّينِيَّةِ وَقَدْ يُسْتَأْنَسُ لَهُ بِقَوْلِ الْقَامُوسِ الرِّذْلُ الدُّونُ  
الْخَسِيسُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الطَّلَاقِ الْخَسِيسُ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ: (أَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ)  
إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَلَيْسَ . قَوْلُهُ: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ إِلَيْهِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي  
عِبَارَتُهُمَا وَلَا أَثَرَ لِعِدَاوَةِ بَيْنَهُ وَبَيَّنَّ الدَّاعِيَ اهـ قَالَ ع ش ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْعِدَاوَةِ اهـ .  
• قَوْلُهُ: (فَمَحْمُولٌ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ) انْظُرْ كَيْفَ يَصِحُّ  
هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ سَم لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطُّ لِتَأْتِي  
مِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ الْعِدَاوَةَ فِيهِ لِلْحَاضِرِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَيَّ قَوْلُهُ لَوْ كَانَ عَدُوُّ لَهُ .  
• قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِلَيْهِ) أَيَّ فِي قَوْلِهِ وَأَنْ لَا يُعْذَرَ بِمُرْخَصٍ جَمَاعَةِ إِلَيْهِ وَانْظُرْ مَا وَجْهَ عِلْمِ مَا ذَكَرَ  
مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ ثُمَّ ظَاهِرٌ كَلَامُهُ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْعِزِّ لَيْسَ عُذْرًا بِرَأْسِهِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ

• قَوْلُهُ: (أَوْ لِحَسَدٍ ذَاكَ لِهَذَا) اسْمُ الْإِشَارَةِ الْأَوَّلُ عَائِدٌ عَلَى مَنْ فِي الْمُثْنِ وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ فِي  
الشَّرْحِ . قَوْلُهُ: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ) وَافَقَهُمَا م ر فِي هَذَا . قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ) انْظُرْ كَيْفَ  
يَصِحُّ هَذَا لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطُّ لِتَأْتِي مِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ  
الْعِدَاوَةَ لِلْحَاضِرِ فِي قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ .

(و) أن (لا) يكون بمحل حضوره (مُنْكَرٌ) أي مُحَرَّمٌ ولو صغيرة كآنية نقد يُباشِرُ الأكل منها من غير الحيلة السابقة بخلاف مجرّد حضورها بناءً على ما يأتي في صورة غير مُنتَهية أنه لا يحرم دخول محلّها وكنظر رجل لامرأة أو عكسه وبه يُعلم أن إشراف النساء على الرجال عُذْرٌ وكآلة طرب مُحَرَّمة كذي وتر أو شغري وكالضرب على الصنني كما يأتي وكزمر ولو بشبابة وكطبل كوبة وكداعية لبذعة وكمن يضحك لفحش أو كذب أمّا مُحَرَّمٌ ونحوه بمّا مرّ بغير محلّ حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافق قول الحاوي إذا لم تُشاهد الملامي لم يضرّ سماعها كالتي بجواره ونقله الأذرع عن قضية كلام كثيرين منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام آخرين أنه لا فرق بين محلّ الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار أنه لا تجب الإجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظنّ بالمدعو وبه فارق الجار وفرق الشبكي أيضًا بأن في مفارقة داره ضررًا عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فإنه تعمّد الحضور لمحلّ المعصية بلا ضرورة.....

أولى من مجالسة من لا يليق مجالسته بل يظهر أن العلة في كون المجالسة المذكورة من الأغذار انخراص العرض؛ لأن الضرر في ذلك ليس راجعًا إلّا للعرض اهـ رشيد أي مُحَرَّمٌ إلى قول المثني ومن المنكر في النهاية إلّا قوله وكالضرب إلى وكزمر. هـ فؤد: (كآنية إلخ) وكخمر اهـ مغني. هـ فؤد: (بخلاف مجرّد حضورها) أي وجودها بمحلّ حضوره بلا مباشرة الأكل منها. هـ فؤد: (بناءً على ما يأتي إلخ) سيأتي أنه قضية المثني والخبر حُرْمَةُ دخول محلّها واعتماد الأذرع له وإطناؤه في تأييده فقضية ذلك حُرْمَةُ الدخول مع مجرّد حضور الآنية المذكورة إلّا أن يفرّق بأن الصور في نفسها مُحَرَّمة بخلاف الآنية اهـ سم حاصله منع البناء وبيان الفرق. هـ فؤد: (وبه يُعلم) أي بقوله كعكسه. هـ فؤد: (إن إشراف النساء على الرجال إلخ) أي ولو أمكنه التحرّز عن رؤيتهن له كغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة اهـ ع ش. هـ فؤد: (يضحك) من باب الأفعال. هـ فؤد: (لفحش) اللام بمعنى الباء كما عبّر به النهاية والمغني. هـ فؤد: (بمّا مرّ) أي معن يتأذى به المدعو أو لا يليق به مجالسته ومن عدم السعة وعدم الأمن على عرضه. هـ فؤد: (وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الإجابة لدار بجوارها مُنْكَرٌ نعم فزق الشبكي قد يفيد المنع اهـ سم وأقرّه الرشيد. هـ فؤد: (فإنه تعمّد الحضور إلخ) قضيته أنه لو حضر على ظنّ أنه لا مفسية بالمكان ثم تبين خلافه كان حضر مع المجتمعين في محلّ الدعوة ثم

هـ فؤد: (بخلاف مجرّد حضورها بناءً على ما يأتي في صور غير مُنتَهية أنه لا يحرم دخول محلّها) كذا شرح م ر وسيأتي أن قضية المثني والخبر حُرْمَةُ دخول محلّها واعتماد الأذرع له وإطناؤه في تأييده فقضية ذلك حُرْمَةُ الدخول مع مجرّد حضور الآنية المذكورة إلّا أن يفرّق بأن الصور في نفسها مُحَرَّمة بخلاف الآنية. هـ فؤد: (وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الإجابة لدار بجوارها مُنْكَرٌ نعم فزق الشبكي قد يفيد المنع.



وما قالاه هو الوجه الذي لا يَسُوغُ غَيْرُهُ وَيَسْلِمُ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْأَوَّلِينَ الْجُلُ بِمَعْنَى حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ عُذِّرَ بِمَنْعٍ مِنْ كَوْنِهِ مُقَرَّرًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ (فَإِنْ كَانَ) الْمُنْكَرُ (يَزُولُ بِحُضُورِهِ) لِنَحْوِ عِلْمٍ أَوْ جَاءَ (فَلْيَحْضُرْ) وَجُوبًا عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ لِيَحْضُلَ فَرْضِي الْإِجَابَةِ وَإِزَالَةِ الْمُنْكَرِ وَوُجُودُ مَنْ يُزِيلُهُ غَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ حُضُورِهِ نَهَايَهُمْ فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ فَإِنْ عَجَزَ لِنَحْوِ خَوْفٍ قَعْدَ كَارِهَا وَلَا

سَمِعَ الْآلَاتِ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ حَضَرَ أَصْحَابُ الْآلَاتِ بَعْدَ حُضُورِهِ لِمَحَلِّ الدَّعْوَةِ عَدَمُ وَجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ مِنْ سَوَاءِ الظَّنِّ بِالْمَذْعُورِ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَاهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيِّ وَالشُّبْكِيِّ مِنْ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ آلَاتِ اللَّهِ فِي مَحَلِّ الْحُضُورِ وَكَوْنِهَا فِي غَيْرِهِ مِنْ بُيُوتِ دَارِ الدَّعْوَةِ ع ش وَرَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخ) وَالْمُتَّجِهَ مَعَ هَذَا الْحَمْلِ سُقُوطُ الْوُجُوبِ لِمَشَقَّةِ الْحُضُورِ مَعَ ذَلِكَ اهـ سم . ٥ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ ثُمَّ عُذِّرَ) كَأَنَّ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ ضَرَرًا يُلْحَقُهُ إِنْ لَمْ يَخْضُرْ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَوُجُودُهُ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ . ٥ قَوْلُهُ: (لِيَحْضُلَ) أَيِ مِنَ التَّحْصِيلِ . ٥ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) نَعَتْ لِمَنْ أَوْ حَالٍ مِنْهُ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (لِلْإِجَابَةِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِلْإِزَالَةِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُجَرَّدِ لِحَوَاشِي سَم كَتَبَ سَم قَوْلُهُ يَتَأَمَّلُ بَيْنَ سَطْرَيْنِ تَحْتَ لِلْإِجَابَةِ وَفَوْقَ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ لَكِنْ رُجُوعَهُ إِلَى هَذَا الثَّانِي بَعِيدٌ مِنْ وَضْعِهِ وَإِنْ قُرِبَ مَعْنَى بَتَرَجِيحِهِ بَأَنَّ يُقَالُ كَيْفَ يَقُولُ وَلَا يَجْلِسُ الْخ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ مَفْرُوضٌ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْخُرُوجِ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَنَحْوِ الْخَوْفِ يُبَيِّحُ الْجُلُوسَ مَعَهُمْ أَيْضًا لَكِنْ يَرُدُّ هَذَا التَّوْجِيهَ قَوْلُهُ إِنْ أَمَكْنَ فَافْتَهُمُ فَالْحَقُّ أَنَّ يَتَأَمَّلُ وَاقِعٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِجَابَةِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ لِلْإِزَالَةِ اهـ وَرَجَعَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ إِلَى الثَّانِي عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَاشِي يَتَأَمَّلُ اهـ أَقُولُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّ الْكَلَامَ مَفْرُوضٌ فِي الْعَاجِزِ عَنِ الْخُرُوجِ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ عَدَمُ جُلُوسِهِ مَعَهُمْ وَيُجَابُ بِتَصَوُّرِهِ بِاتِّسَاعِ الْمَكَانِ بِحَيْثُ يَكُونُونَ فِي بَعْضِهِ فَيَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَمَعَهُ مَعَهُمْ مَجْلِسٌ وَاحِدٌ فَهُوَ حَاضِرٌ فِي مَجْلِسِ الْمُنْكَرِ فَلَا فَائِدَةَ فِي انْفِرَادِهِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ فَإِنَّ فِي جُلُوسِهِ مَعَهُمْ تَكْثِيرًا لِسَوَادِهِمْ وَخَشْيَةً مُحَادَثَتِهِمْ وَمُبَاسَطَتِهِمْ الْمُؤَذِّنَةِ بِتَقْرِيرِهِمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنْ لَمْ يَتَّهُوا وَجَبَ الْخُرُوجُ

٥ قَوْلُهُ: (وَيَسْلِمُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . ٥ قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخ) وَالْمُتَّجِهَ مَعَ هَذَا الْحَمْلِ سُقُوطُ الْوُجُوبِ لِمَشَقَّةِ الْحُضُورِ مَعَ ذَلِكَ . ٥ قَوْلُهُ: (لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ) يَتَأَمَّلُ أَقُولُ كَتَبَ قَوْلُهُ يَتَأَمَّلُ بَيْنَ سَطْرَيْنِ تَحْتَ لِلْإِجَابَةِ وَفَوْقَ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ لَكِنْ رُجُوعُهُ إِلَى هَذَا الثَّانِي بَعِيدٌ مِنْ وَضْعِهِ وَإِنْ قُرِبَ مَعْنَى بَتَوْجِيهِهِ بَأَنَّ يُقَالُ كَيْفَ يَقُولُ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ مَفْرُوضٌ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْخُرُوجِ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَنَحْوِ الْخَوْفِ يُبَيِّحُ الْجُلُوسَ مَعَهُمْ أَيْضًا لَكِنْ يَرُدُّ هَذَا التَّوْجِيهَ قَوْلُهُ إِنْ أَمَكْنَ فَافْتَهُمُ فَالْحَقُّ أَنَّ يَتَأَمَّلُ وَاقِعٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ كَأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ يَتَأَمَّلُ إِلَى أَنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ لِلْإِزَالَةِ فَقَطْ يُرِيدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلُ وَوُجُودُ مَنْ يُزِيلُهُ غَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

يجلس معهم إن أمكن ويُفَرَّق بين وجوب الإجابة وإزالة المنكر بشرطه الآتي في السير وعدم وجوب إزالة الرصد في الحج وإن قلَّز عليها بأن من شأن الحجيج أن لا تجتمع كلمتهم وما نعيمهم أن تشدُّ شوكتهم مع أن الأصل في الوجوب ثم التراخي وهنا الفوز فاحتيط للوجوب هنا أكثر .

(ومن المنكر فراش خرب) في دعوة اتَّخَذَتْ لِلرَّجَالِ وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي يُنَكِّرُ باعتقاد المدعو وبه عجز جمع من الشراخ وغيرهم ولا يُنافيه ما يأتي في السير أن العبرة في الذي يُنَكِّرُ باعتقاد الفاعل تخريبه؛ لأن ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود مُحَرَّم في اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور لذلك وأما الإنكار ففيه إضرار بالفاعل ولا يجوز إضراره إلا إن اعتقد تخريبه بخلاف ما إذا اعتقده المنكر فقط؛ لأن أحدًا لا يُعامل بقضية اعتقاد غيره فتأمله وإذا سقط الوجوب وأراد الحضور اغتبر حينئذ اعتقاد الفاعل فإن ارتكب أحدًا مُحَرَّمًا في اعتقاده لزم هذا المُتَبَرِّع بالحضور الإنكار فإن عجز لزمه الخروج إن أمكنه عملاً بكلامهم في السير حينئذ ثم رأيت غير واحد قالوا المنقول أنه لا يحرم الحضور

إلا إن خاف منه كأن كان في ليل وخاف فيقعد كارهاً بقلبه ولا يستمع لما يحرم استماعه وإن اشتغل بالحديث أو الأكل جاز له ذلك اهـ . قوله: (وما نعيمهم) أي من شأن ما نعيمهم اهـ رشدي . قوله: (في ذهوة) إلى قول المتن على سقف في النهاية إلا قوله وكان سببه إلى المتن . قوله: (اتَّخَذَتْ لِلرَّجَالِ) أي بخلاف دعوة النساء خاصة فليس بمنكر لما مر في باب أن الأصح جواز افتراشهن للحرير اهـ معني . قوله: (فسقط وجوب الحضور إلخ) جعل سقوط الوجوب منوطاً باعتقاد المدعو والوجه أنه منوط باعتقاد المدعو أو الفاعل أو هما فتأمل اهـ سم . قوله: (وإذا سقط الوجوب إلخ) لوجه أن المُعْتَبَر في سقوطه اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الإنكار اعتقاد الفاعل اهـ سم . قوله: (ثم رأيت غير واحد قالوا إلخ) وقول الشارح يعني المحلّي هنا ولو كان المنكر مختلفاً فيه كشرّب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على مُعْتَقِدِ تخريبه محمول على ما إذا كان المتعاطي له يَعتَقِدُ تخريبه أيضاً شرح م رأي أما إذا كان يَعتَقِدُ جله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل أنه إذا كان الفاعل يَعتَقِدُ حرمة حرم على مُعْتَقِدِ حرمة الحضور إلا لإزالته أو يَعتَقِدُ جله جاز لمُعْتَقِدِ الحرمة الحضور ولا يجب اهـ سم . وقوله: (محمول على إلخ) خلافاً للمعني حيث حمّله على إطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما أفتى به ابن الرُّفْعَةِ من أن الفرجة على الزينة حرام أي لما فيها من المنكرات اهـ قال السيّد عُمَرُ عبارة الروضة ثلاث ما في التُّخْفَةِ وعِبَارَةُ شَرَحِ الرُّوضِ تُشِيرُ بِالتَّأْوِيلِ المذكور في النهاية اهـ .

قوله: (فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطاً باعتقاد المدعو والوجه أنه منوط باعتقاد المدعو أو الفاعل أو هما فتأمل اهـ . قوله: (وإذا سقط الوجوب) الوجه أن المُعْتَبَر في سقوطه اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الإنكار اعتقاد الفاعل .



إلا إن اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما ذكرته التبيذ وغيره خلافاً لمن فرق . ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله عنه في شارب الحنفي : أحده وأقبل شهادته؛ لأن المعتمد في تعليقه أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون المرفوع إليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل أولى؛ لأن هذا محرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر؛ لأنه شأن المتكبرين قيل الأولى التعبير بفرض الحرير؛ لأنه المحرم دون الفراش؛ لأنه قد يكون مطويًا اه وهو غير صحيح؛ لأن فرش الحرير لا محرم مطلقاً بل لمن علم منه أنه يجلس عليه جلوساً محرماً على أن كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة.....

هـ قوله: (صريح فيما ذكرته) وهو قوله وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي يتكرر باعتماد المدعو قال الكزدي وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه. هـ قوله: (ولا ينافيه) أي قوله وسواء إلخ عبارة المغني فإن قيل هذا أي قول المصنف ومن المنكر إلخ يخالف قولهم في كتاب السير لا يتكرر إلا المجمع على تخريمه أجيب بأن الخلاف إنما يراعى إذا لم يخالف سنة صحيحة والسنة قد صححت بالتهني عن الإفتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا حد الشافعي - رضي الله تعالى عنه - شارب التبيذ المختلف فيه اه. هـ قوله: (أن الحاكم إلخ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رفع إليه مخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك الطمانينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليأمل اه سم أي قتبني تقييده بما مر آنفاً عن المغني. هـ قوله: (وكفرش الحرير) إلى قوله وعليها الوبر في المغني. هـ قوله: (وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود ثمر بقر وبها كما قاله الحلبي وغيره والحق به في الباب جلد فهذه في حزمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أغنى اه وكذا في المغني إلا قوله والحق إلى وكذا وقوله وكلب إلخ قال الرشدي قوله والحق به إلخ صريح هذا الصنيع أنه لا يحرم من جلود السباع إلا جلد التمر وجلد الفهد ولعل وجهه أنهما هما اللذان توجد فيهما العلة وهي أن استعمال ذلك شأن المتكبرين اه. هـ قوله: (لأن فرش الحرير لا يحرم إلخ) أي خلافاً لقول المغترض؛ لأنه المحرم اه رشدي.

هـ قوله: (وسواء فيما ذكرته التبيذ وغيره خلافاً لمن فرق إلخ) وقول الشارح يعني المحلي هنا ولو كان المنكر مختلفاً فيه كشرب التبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تخريمه مخمول على ما إذا كان المتعاطي له يعتد تخريمه أيضاً شرح م ر أي أما إذا كان يعتد حله فتجوز الحضور ولا يجب فالحاصل أنه إن كان الفاعل يعتد حرمته حرم على معتقد حرمته الحضور إلا لإزالته أو يعتد حله جاز لمعتد الحزمة الحضور ولا يجب. هـ قوله: (أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده إلخ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رفع إليه مخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك الطمانينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليأمل اه. هـ قوله: (جلود السباع إلخ) والحق به في الباب جلد فهذه في حزمة استعماله وكذا مغصوب أو مسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أغنى شرح م ر.

والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه يؤدّه قرينة السياق أنّه جلس عليه (وصورة حيوان) مُشْتَبِلَةٌ على ما لا يُمكنُ بقاؤه بدونه دون غيره وإن لم يكن لها نظير كفرس بأجنحة هذا إن كانت بمحل حضوره لا نحو باب وممر كما قالاه قلر على إزالتها أم لا ولزوم الإزالة مع القدرة معلوم فلا يؤدّ هنا ألا ترى أنّ من بطريقه مُحَرَّمٌ تَلَزُّمُهُ الإجابة ثم إن قلر على إزالته لزمته وإلا فلا فكذا هنا والحاصل أنّ المُحَرَّم من الصّور إن كان بمحل الحضور لم تجب الإجابة وحرم الحضور أو بنحو ممره وجبت إذ لا يُكره الدخول إلى محلّ هي بممره . وكان سببه أنّ في تعليقها ثم نوع امتهان فلم تكن كالتي بمحل الحضور وكانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما يذكره في المخذة إذ هما مترادفان (أو يشتر) علق إزنية أو منفعة ويُفرّق بين هذا وحلّ التضييب لحاجة بأن الحاجة تُزيل مفسدة النقد ثم لزوال الخلاء لا هنا؛

• قوله: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل اه سم . • قوله: (فتعين التعبير إلخ) قد يقال كيف يتعين مع أنّ كلّ من الفرش والفراش بمجرّده لا يَحْرُمُ وأنه كما صحّ الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصحّ الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً مُحَرَّمًا اه سم .  
 • قوله: (مُشْتَبِلَةٌ) إلى قوله وكان سببه في المُغْنِي إلّا قوله قلر إلى والحاصل . • قوله: (دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدي وفي العبارة مُسَامِحَةٌ لا تخفى اه ويُمكنُ رَفْعُ المُسَامِحَةِ بإزجاع الضمير لحيوان . • قوله: (هذا) أي سقوط وجوب الإجابة بوجود صورة حيوان . • قوله: (قلر إلخ) راجع لقوله لا نحو باب إلخ . • قوله: (مُحَرَّم) أي غير الصورة المذكورة . • قوله: (من الصّور) أسقطه النهاية وقال الرشيدي قوله والحاصل أنّ المُحَرَّم أنّ المُجْمَع على تحريمه بقرينة ما مرّ آنفاً اه . • قوله: (وحرم الحضور) أي إذا لم يقدر على إزالته كما علّم بما مرّ اه رشيدي . • قوله: (وكانت) عطفت على كانت بمحل إلخ . • قوله: (منصوبة) إلى قوله ويُفرّق في النهاية والمُغْنِي . • قوله: (لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التي بأيدينا بالباء وهو في النهاية بالتون وكذا بالتون في نسخة الكردي من الشارح عبارته قوله لما نذكره أي للدليل الذي نذكره فيها وهو الطرح على الأرض اه .  
 • قوله (سش) (أو ستر) بكسر المهملة بخطه اه مُغْنِي . • قوله: (بيّن هذا) أي تحريم تعليق الستّر المصوّر لمنفعة . • قوله: (لزوال الخلاء) فيه نظر اه سم .

• قوله: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل . • قوله: (فتعين التعبير بالفراش إلخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كلّ من الفرش والفراش في أنّ كلّاً بمجرّده لا يَحْرُمُ وفي أنّه كما صحّ الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصحّ الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً مُحَرَّمًا . • قوله: (دون غيره) الضمير راجع لما . • قوله: (هذا إن كانت بمحل حضوره إلخ) عبارة الرّوض فلو كان مُنْكَرٌ كفراش الحرير وصوّر الحيوان المرفوعة حرم الحضور إلخ قال في شرحه وأما مُجَرَّدُ الدخول فكلام الأصل يقتضي عدم تحريمه إلخ اه . • قوله: (لزمه) كذا في الرّوض . • قوله: (لزوال الخلاء) فيه نظر .



لأن تعظيم الصورة بارتفاع محلها باقي مع الانتفاع به (أو ثوب ملبوس) ولو بالقوة فيدخل الموضوع بالأرض كما قاله الأذرعي وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام قد سترت على صفة لها سترًا فيه الخيل ذوات الأجنحة فأمر بنزعها، وفي رواية قطفنا منه وسادة أو سادتين وكان عليه السلام يرتفق بهما، وهو صريح فيما قالوه هنا من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة فزالت وجعلت وسادة بعيدة؛ لأن ظاهر اللفظ أن الصور عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه أنها اشترت له عليه السلام ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابث واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد للمصورين، وأن البيت الذي فيه صورة أي وإن لم تحرم؛ لأن غايتها أنها كجنب أو إناء يؤل ما دام فيه لا تدخله الملائكة وقضية المتن والخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المغطاة وهو ما اعتمده الأذرعي لنقل البيان له عن عامة الأصحاب والذخائر عن الأكثرين والشامل عن أصحابنا ردًا بذلك قول الشرح الصغير الأكثرين على الكراهة.....

قوله: (به) أي محل الصورة. قوله: (ولو بالقوة) إلى قوله وذلك لما في النهاية.  
قوله: (ولو بالقوة) وفاقًا للنهاية وخلافًا للمعني عبارة الأوجه ما يقتضيه قول المصنف وثوب ملبوس من أنه إنما يكون منكراً في حال كونه ملبوساً خلافاً للأذرعي اه. قوله: (الموضوع إلخ) أي والمعلق. قوله: (من التفصيل) أي الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة. قوله: (ما في الخبر المتفق عليه) أي يبين المراد من قوله أنها اشترت إلى فامتنع. قوله: (ثم ذكر إلخ) عطف على امتنع إلخ. قوله: (وأن البيت إلخ) أي وذكر أن البيت إلخ اه كزدي. قوله: (أي وإن لم تحرم إلخ) خلافاً للشهاب الرملي اه ع ش أقول ويؤيده ما قاله الشهاب الرملي من عدم منع الصورة الممتنعة دخول ملائكة الرحمة محلها ارتفاعه عليه السلام بالوسادتين المذكورتين. قوله: (لا تدخله الملائكة) خبر أن البيت إلخ. قوله: (والخبر) أي خبر مسلم ويختل أن ال للجنس فيستعمل الخبر الثاني أيضاً. قوله: (قول الشرح الصغير إلخ) اعتمده النهاية والمعني عبارة الأول أما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم أن مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاستوئي اه وعبارة الثاني قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذي فيه هذه الصورة وكلام أضل الروضة يقتضي ترجيح عدم تحريمه وبالتحريم قال الشيخ أبو محمد وبالكراهة قال صاحب التقریب والصيدلاني ورجحه الإمام والغزالي في الوسيط وفي الشرح الصغير عن الأكثرين أنهم مالوا إلى الكراهة وصوبه الاستوئي وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الأنوار ولكن حكى في البيان عن

قوله: (وقضية المتن والخبر حرمة دخول إلخ) أما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم أن مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاستوئي شرح م ر.

وقول الإسنوي إنه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية .  
 (فرع): لا يؤثر حمل النقد الذي عليه صورة كاملة؛ لأنه للحاجة ولأنها مُنتَهَنَةٌ بالمعاملة بها  
 ولأن السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة حملهم لها وأما الدراهم  
 الإسلامية فلم تحدث إلا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله ﷺ .  
 (ويجوز) حضور محل فيه (ما) أي صورة (على أرض وبساط) يداس (ومخدة) ينام أو يتكأ عليها  
 وما على طبق وخوان وقضبة وكذا إبريق على الأوجه؛ لأن ما يوطأ أو يطرح مهان مبتذل وقد  
 يؤخذ منه أن ما رُفِعَ من ذلك للزينة مُحَرَّمٌ وهو مُحْتَمَلٌ إلا أن يقال إنه موضوع لما يُنتَهَنُ به  
 فلا نظر لما يعرض له ويُؤيده اعتبارهم التعليق في الشتر دون اللبس في الثوب نظراً لما أُعِدَّ له  
 كل منهما (ومقطوع الرأس) لزوال ما به الحياة فصار كما في قوله (وصور شجر) وكل ما لا  
 روح له كالقمرين؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما أذن لمصوريه.....

عامة الأضحاب التَّحْرِيمُ وبذلك عُلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الدُّخُولِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الْحُضُورِ خِلَافاً لِمَا فِيهِمَ الْإِسْنَوِيُّ  
 اهـ. قوله: (وقول الإسنوي إلخ) عطف على قول الشرح إلخ. هـ. قوله: (ويلحق بها) أي محل الصورة  
 المُعْظَمَةِ. هـ. قوله: (في ذلك) أي حرمة الدخول. هـ. قوله: (لا يؤثر) إلى قوله وكذا إبريق في النهاية وَلَفْظُهُ  
 أَنَّ الدَّنَائِرَ الرُّومِيَّةَ الَّتِي عَلَيْهَا الصُّورُ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي لَا يُتَكْرَرُ لِمُتَهَانِهَا بِالْإِثْفَاقِ وَالْمُعَامَلَةِ وَكَانَ السَّلْفُ  
 إلخ. هـ. قوله: (النقد الذي إلخ) وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن النقد المذكور لَا يَمْنَعُ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ  
 مَحَلَّهُ اهـ سم زاد ع ش وخالفه حج في الزواجير والأقرب ما في الزواجير؛ لأن العذر بالاحتياج إليه  
 وَعَدَمُ إِرَادَةِ تَعْظِيمِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى مُلَازِمَةِ الْحَيْضِ لِلْحَائِضِ وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ  
 حَائِضٌ اهـ وقوله في الزواجير أي والتخفة كما مر. هـ. قوله: (يتعاملون بها) أي بالتقود التي عليها صورة  
 كاملة. هـ. قوله: (أي صورة) إلى قوله وكذا إبريق في المعنى. هـ. قوله: (وخوان) بالكسر والضم لغة كما في  
 المختار اهـ ع ش. هـ. قوله: (وكذا إبريق إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ. هـ. قوله: (منه) أي التَّغْلِيلِ. هـ. قوله: (من ذلك)  
 أي الطبق وما معه.

هـ. قوله (سني): (ومقطوع الرأس) أي مثلاً كما عُلِمَ مما مر في الشرح اهـ رشيد عباره سم كقطع الرأس  
 هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كما سيأتي في الشرح وقضية ذلك أن فقد النصف الأسفل كفقْد الرأس؛  
 لأنه لا حياة للحيوان بدونه اهـ سم. هـ. قوله: (وكل ما لا روح) إلى قوله وخرج في النهاية وإلى قوله

هـ. قوله: (لا يؤثر حمل النقد الذي إلخ) وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن النقد المذكور لَا يَمْنَعُ دُخُولَ  
 الْمَلَائِكَةِ مَحَلَّهُ. هـ. قوله: (وكذا إبريق على الأوجه) خالفه م ر في شرحه فقال لا على نحو إبريق كما بحثه  
 الإسنوي لارتفاعه اهـ. هـ. قوله: (من ذلك) يشمل المخدة لكن التردد فيها هنا الذي أفاده قوله وهو  
 مُحْتَمَلٌ إلخ لا يوافق جزؤه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة إلخ.

هـ. قوله في (سني): (ومقطوع الرأس) كقطع الرأس هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كما سيأتي في قول الشارح



في ذلك. (ويحرم) ولو على نحو أرض وما مر من الفرق إنما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللغز وأن المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة نعم، يجوز تصوير لقب البنات؛ لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تُلَقَّبُ بها عنده عليه السلام رواه مسلم وحكمته تذريهن أمر التربية وخرج بحيوان تصوير ما لا رأس له فيجمل خلافاً لما شد به المتولي وكفقد الرأس فقد ما لا حياة بدونه نعم، يظهر أنه

وكفقد الرأس في المعنى إلا قوله بل هو كبيرة. • قوله: (في ذلك) أي تصوير الأشجار وما لا روح له. • قوله: (وما مر) مبتدأ خبره قوله إنما هو إلخ. • قوله: (إنما هو في الاستدامة) أي وما هنا في الفعل اه نهاية. • قوله: (كما مر) أي كفرس بأجنحة اه ع ش. • قوله: (لما فيه إلخ) تعليل للمتن. • قوله: (وأن المصورين إلخ) عطف على اللغز. • قوله: (فيجمل إلخ) خالف النهاية وفاقاً للمتولي. • قوله: (وكفقد الرأس) خبر مقدم لقوله فقد ما إلخ. • قوله: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامة وإن كان بحيث لا يتقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم وأقره الرشيد وفي سم أيضاً عن فتاوى الجلال السيوطي في جواب سؤال ما نصه أما كون ثقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم إلى الأحكام الخمسة ولا شك أنه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم؛ لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة؛ لأن المكروه ما ورد عنه نهي خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهي والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد إلقائه في الأرض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى.

وكفقد الرأس إلخ وقضية ذلك أن فقد النصف الأسفل كفقد الرأس؛ لأنه لا حياة بدونه للحيوان ويحتمل خلافه فليتأمل. • قوله: (خلافاً لما شد به المتولي) ووافق المتولي م ر. • قوله: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامة وإن كان بحيث لا يتقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرج عن المحاكاة.

(فرغ) في فتاوى الجلال السيوطي ما نصه مسألة ثقبيل الخبز هل هو بدعة وإذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن التماس في تنبيه الغافلين ومنها أي من البدع ثقبيل الخبز وهو بدعة لا يجوز وقد أفتى جماعة أنه يجوز دوسه ولا يجوز دوسه لكن دوسه خلاف الأولى وربما كرهه بعضهم وأما دوسه فهو بدعة وارتكاب البدع لا يجوز وانظر إلى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الأسود: (إني أعلم أنك لا تضر ولا تنفع ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك) هذا وهو الحجر الأسود الذي هو من باقوت الجنة وهو يمين الله في الأرض يضاف به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز ثقبيل الخبز لكن يستحب إكرامه ورفعته من تحت الأقدام من ثقبيل وقد ذكر في إكرام الخبز أحاديث لا أعلم فيها شيئاً صحيحاً ولا حسناً هذا ما نصه بحروفه فهل ما قاله هو الصحيح المعتمد أم لا الجواب أما كون ثقبيل

لا يضره فقد الأعضاء الباطنية كالكبِد وغيره؛ لأنَّ الملحظَ المُحاكاةُ وهي حاصِلَةٌ بدون ذلك ولا شيء لِمُصَوِّرٍ وقول الماوردي له أجرَةُ المثلِ ضعيفٌ بل شاذٌّ كما مرَّ ولا أرشٌ على كاسيره.

(ولا تسقط إجابة الصوم) لخبر مسلم به وفيه أمر الصائم بالصلاة أي الدعاء للرواية الأخرى «فإن كان صائماً دعا لهم بالبركة» أي لأهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لا سيما بالمأثور سنة للمفطر أيضاً فذكر الصائم هنا لعله لكونه منه أكد جبراً لهم إما فاتهم من بركة أكله ويحتمل أن المراد هنا الدعاء للآكلين جبراً لهم إما فاتهم من بركة صومه وفيه أيضاً أمر المفطر بالأكل قليل هو للوجوب في وليمة العرس وقيل سائر الولائم ويحصل بلقمة وصححه في شرح مسلم في موضع والأصح أنه مندوب ولا يكره لمن دعي وهو صائم أن يقول إني صائم أي إن أمين الرياء كما هو ظاهر.

(فإن شق على الداعي صوم نفل) ولو مؤكداً (فالفطر أفضل) لإمكان تدارك الصوم لنذب قضائه ولخبر فيه لكن قال البيهقي إسناده مظلم وفي الإحياء يُنذَبُ أن ينوي بفطره إدخال الشرور

❦ قوله: (ولا شيء) أي أجرَة إلى قوله أي لأهل المنزل في النهاية إلا قوله وقول الماوردي إلى ولا أرش.

❦ قول (س): (ولا تسقط إجابة الخ) واستثنى منه البلقيني ما لو دعا في نهار رمضان والمذعون كلهم مكلفون صائمون فلا تجب الإجابة إذ لا فائدة فيها إلا مجرد نظير الطعام والجلوس من أول النهار إلى آخره مشق فإن أراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية. ❦ قوله: (به) أي بعدم السقوط وقوله وفيه أي خبر مسلم. ❦ قوله: (لِلرواية الخ) راجع للتفسير وقوله فإن كان صائماً الخ بدّل من الرواية الأخرى.

❦ قوله: (هنا) أي في طلب الدعاء في خبر مسلم. ❦ قوله: (جبراً لهم) مفعول له لقوله دعا لهم بالبركة الخ أو لقوله لكونه أكد وقوله إما فاتهم الخ متعلق بجبراً لهم. ❦ قوله: (وفيه أيضاً) أي في خبر مسلم.

❦ قوله: (وينحصل) أي الأكل بلقمة عبارة المغني وأقله على الوجوب والتذب لقمة اه فلو أخره عن الأصح الآتي كان أولى. ❦ قوله: (والأصح) إلى قول المتن ويأكل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله لكن قال إلى أما إذا. ❦ قوله: (أنه مندوب) أي ولو في وليمة العرس اه نهاية.

❦ قول (س): (فالفطر أفضل) أي من إتمام الصوم ولو آخر النهار اه مغني. ❦ قوله: (إسناده مظلم) علامة

الخبر بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم إلى الأحكام الخمسة ولا شك أنه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم؛ لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهية؛ لأن المكروه ما ورد عنه نهى خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد إلقائه في الأرض من غير دوس مكروه لإحدى ورد في ذلك اه.



عليه أما إذا لم يَشُقَّ عليه فالإمساك أفضل وأما الفرض ولو مؤسعا فيحرم الخروج منه مطلقا .  
 (وياكل الغنيف) جوازاً والمراد به هنا كل من خضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم  
 تأكدت ضيافته وإكراهه من غير تكلف خروجاً من خلاف من أوجبها (مما قدم له بلا لفظ)  
 دعاه أو لم يدعه اكتفاءً بالقرينة إن انتظر غيره لم يجز قبل حضوره إلا بلفظ وأفهمت من حرمة  
 أكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظر فيه إذا قل واقتضى العرف أكل جميعه  
 والذي يتجده النظر في ذلك للقرينة القوية فإن دلت على أكل الجميع خل ولا امتنع وصرح  
 الشيخان بكراهية الأكل فوق الشبع وآخرون بحرمة ويجمع بحمل الأول على مال نفسه  
 الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه ما لم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فإطلاق  
 جمع عدم ضمانه يتعين حمله.....

عدم القبول وهذا في التجريح دون قولهم فيه كذاب اه ع ش . فؤد: (ولو مؤسعا) كندر مطلق اه  
 مغني . فؤد: (مطلقا) أي دعي أو لا شق الصوم على الداعي أو لا . فؤد: (جوازاً) إلى قول المثني ولا  
 يتصرف في النهاية إلا قوله ويظهر إلى قال ابن عبد السلام . فؤد: (نعم إن انتظر) إلى المثني في المغني  
 إلا قوله ويظهر إلى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قيل أو سيمستين . فؤد: (إلا بلفظ) أي ولم تدل  
 القرينة أنه حياء أو نحوه اه ع ش . فؤد: (إلا بلفظ) يتبني أو علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيّد  
 عمر . فؤد: (وأفهمت من) أي في قوله مما قدم إلخ . فؤد: (ونظر فيه إلخ) عبارة المغني قال ابن  
 الشُّهبة وفيه نظر إذا كان قليلاً يقتضي العرف أكل جميعه اه وهذا ظاهر إذا علم رضا مالِكِه بذلك اه .  
 فؤد: (خل) أي ولو كان كثيراً . فؤد: (وصرح الشيخان إلخ) عبارة المغني وصرح الماوردي بتحريم  
 الزيادة على الشبع أي إذا لم يعلم رضا مالِكِه وأنه لو زاد لم يضمن قال الأذرع وفيه وقفة اه وفي سم  
 والسيد عمر بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الرُّوض ما نصه وعبارة الكثر ولا يضمن وإن حرمت الزيادة  
 انتهت اه . فؤد: (فوق الشبع) وحد الشبع أن لا يعود جائعاً اه مغني . فؤد: (فوق الشبع) أي  
 المتعارف لا المطلوب شرعاً وهو أكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بأن يصير لا  
 يشتهي ذلك المأكول اه فتح اه سيّد عمر . فؤد: (بحمل الأول) أي القول بالكراهية وقوله الثاني أي  
 القول بالحرمة اه ع ش . فؤد: (على خلافه) أي بأن كان مال غيره أو ضره اه سم . فؤد: (ويضمنه)  
 أي ضمان المصوب اه ع ش . فؤد: (ما لم يعلم رضاه) الوجه حيثيذ عدم الحرمة إلا إن ضره خلافاً  
 لما قد يقتضيه صنيعه اه سم .

فؤد: (وصرح الشيخان بكراهية الأكل فوق الشبع إلخ) في شرح الرُّوض وصرح الماوردي وغيره  
 بتحريم الزيادة على الشبع وأنه لو زاد لم يضمن قال الأذرع وفيه وقفة انتهى وعبارة الكثر ولا يضمن  
 وإن حرمت أي الزيادة اه . فؤد: (والثاني على خلافه) أي بأن كان مال غيره أو ضره . فؤد: (ما لم  
 يعلم رضاه به) الوجه حيثيذ عدم الحرمة إلا إن ضره خلافاً لما قد يقتضيه صنيعه .

على علم رضا المالك؛ لأنه حينئذ كمال نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الأكل حيث قيل بحرمة قال ابن عبد السلام ولو كان يأكل قدر عشرة والمُصَنَّف جاهل به لم يجوز له أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الأكل لانتفاء الإذن اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له أكل لقم كبار مُسرِّعاً في مضغها وابتلاعها إذا قل الطعام؛ لأنه يأكل أكثره ويحرم غيره، ولا يرذبل أكل من نفيس بين يدي كبير خض به إذ لا دلالة على الإذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اهـ. وبه يُعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القويّة والعرف المطرّد ولو بنحو فلا تجوز الزيادة عليها والنصفة مع الرقعة فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به لإحياء وكذا يُقال في قران نحو تمرّتين بل قيل أو سمسمتين. (ولا يتصرف فيه) أي ما قدّم له (إلا بأكل) لنفسه؛ لأنه المأذون له فيه دون ما عداه كإطعام سائل أو هرة وكتصرفه فيه بنقله إلى محله أو بنحو بيع أو هبة نعم، له وإن لم يملكه خلافاً للزركشي؛ لأن المدار هنا على القرينة لا غير تلقيم من معه ما لم يفاوت بينهم فيحرم على ذي النفيس تلقيم ذي الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة أي إن خشي منها ضغينة كما هو واضح وأفهم المتن أنه لا يملكه وإنما هو إتلاف بإذن والمعتمد أنه يملكه بالازدياد أي يتبيّن به ملكه له قبيله فله الرجوع قبله

(أقول): كان قول الشارح ويظهر جريان إلخ ليس في نسخة المُحَشِّي وإلا لما احتاج إلى هذه القولة اهـ سيّد عمر. هـ فوّ: (على علم رضا المالك) ظاهر أن محله إذا صادقه على الرضا ثم يتردّد النظر فيما لو أكل الزائد غير ظان الرضا ثم تبين من مالكة أنه راض فمقتضى صنيع الشارح أن يضمّنه ويختمل عدم الضمان؛ لأن العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها وأما الإثم وعدمه فينأط بالعلم وعدمه ولعلّ هذا أقرب فيما يظهر اهـ سيّد عمر. هـ فوّ: (لأنه يأكل) عبارة المغني حتى يأكل إلخ. هـ فوّ: (فلا تجوز الزيادة عليها) أي على القرائن والعرف ومقتضاها. هـ فوّ: (والنصفة) عطف على القرائن. هـ فوّ: (مع الرقعة) بضمّ الراء وكسرها انتهى مختار اهـ ع ش. هـ فوّ: (إلا ما يخصه إلخ) لعلّ هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فرق ما يخصه من غير رضاهم سم أقول وهو كذلك بلا شك إذ مجرد التقديم لهم لا يكون مملّكا حتى يتساووا فيه اهـ سيّد عمر. هـ فوّ: (أي ما قدّم) إلى قوله وأفهم المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وكتصرفه فيه بنقله إلى محله. هـ فوّ: (كإطعام سائل أو هرة) أي إلا إن علم رضا مالكة به روض ومغني. هـ فوّ: (ما لم يفاوت) أي المالك اهـ رشيدّي. هـ فوّ: (فيحرم إلخ) واضح أن محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اهـ سيّد عمر. هـ فوّ: (دون عكسه) زاد النهاية ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اهـ قال ع ش قوله على خلاف ذلك أي فيهما اهـ. هـ فوّ: (ضغينة) أي كسر خاطير.

هـ فوّ: (إلا ما يخصه أو يرضون به) لعلّ هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فرق ما يخصه من غير رضاهم. هـ فوّ: (والمعتمد أنه يملكه بالازدياد إلخ) هل يختص



وقول الشرح الصغير بملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع أنه بملكه بوضعه في فيه رد بأنه سهو والمراد بالملك على القول به ملكه لغيبه لكن ملكاً مقيداً الامتناع نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز رده ابن الصباغ بأنه لا يجيء على أصلنا نعم، ضيف الذمي المشروط عليه الضيافة بملك ما قدم له اتفاقاً فله الارتحال به .

(وله) أي الضيف مثلاً (أخذ ما) يشمل الطعام والنقد وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده في شرح مسلم فتفطن له ولا تغتر بمن وهم فيه (يعلم) أو يظن أي بقربة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر (رضاه به)؛ لأن المدار على طيب نفس المالك فإذا قضت القرينة القوية به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال وإذا جوزنا له الأخذ فالذي يظهر أنه إن ظن الأخذ بالبدل كان قرضاً ضمناً أو بلا بدل توقف

• قوله: (ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمغني فقالا واللفظ للأول وأفهم كلامه عدم ملكه قبل الإزدياد فله الرجوع فيه ما لم يتلغه لكن المرجع في الشرح الصغير أنه بملكه بوضعه في فيه وصرح بترجيحه القاضي والإسنوي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وقال ع ش وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل سم حج اه. • قوله: (والمراد) إلى المشي في النهاية إلا قوله وقول جمع إلى نعم. • قوله: (ملكه لغيبه) كأنه احتراز عن ملك الإتياع دون ملك العين اه سيّد عمر أي كما جرى عليه المغني عبارته فالمراد أنه يملك أن يتبع بنفسه كالعارية لا أنه ملك العين اه. وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الأذرع ما نصه والوجه خلافه ولا فكيف يقارن مقابلته وهو قول الفقهاء أنه لا يملك وإنما هو إتلاف بإذن المالك اه. • قوله: (ملكاً مقيداً) أي بأن لا يتصرف فيه بغير الأكل اه شرح الروض. • قوله: (يجوز) أي نحو البيع. • قوله: (نعم) إلى المشي في المغني. • قوله: (أي الضيف) إلى التثنية في النهاية إلا قوله وإذا جوزنا إلى وعلم وقوله ونزع الأذرع إلى المشي. • قوله: (أو يظن) إلى قوله وإذا جوزنا في المغني. • قوله: (باختلاف الأحوال إلخ) وبحال المضيف بالدعوة فإن شك في وقوعه في محل المسامحة فالصحيح في أصل الروضة التحريم اه مغني. • قوله: (إن ظن الأخذ) أي الرضا بالأخذ. • قوله: (إن ظن الأخذ بالبدل إلخ) يتبني أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة أما إذا ظن الأخذ بالقيمة فيتبني أن يكون بيعاً وإذا كان الإتياع بعين يتبني أن يكون إجارة ثم الأولى أن

هذا المعتمد بالحرق؛ لأن الرقيق لا يملك. • قوله: (وقول الشرح الصغير إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما في الشرح الصغير أنه بملكه بوضعه في فيه شرح م وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل.

الملك على ما ظنه لا يقال قياس ما مر في توقف الملك على الازدياد أنه هنا يتوقف على التصرف فيه فلا يملكه بمجرد قبضه له؛ لأننا نقول الفرق بينهما واضح؛ لأن قرينة التقديم للأكل ثم قصرت الملك على حقيقته ولا يتم إلا بالازدياد وهنا المدار على ظن الرضا فأنيط بحسب ذلك الظن فإن ظن رضاه بأنه يملكه بالأخذ أو بالتصرف أو بغيرهما عيّل بمقتضى ذلك وعلم مما تقرر أنه يحرم التطفل وهو الدخول إلى محل الغير لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا إن تكرر منه للحدث المشهور أنه يدخل سارقاً ويخرج مغيراً وإنما لم يفسق بأول مرة للشبهة ولأن شرط كون السرقة فسقاً مساواة المسروق لرُبُع دينار كالمغصوب على ما فيهما ومنه أن يدعي ولو صوفياً مسلماً وعالمًا مدرّساً فيستصحب جماعته من غير إذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك وأما إطلاق بعضهم أن دعوته تتضمن دعوة جماعته فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل.

يقال كان قرضاً حكماً وعلى هذا القياس لا ضميناً ويتبني أنه لو ظن رضا المالك بدون قيمة أو أجره المثل ولم يرض المالك بذلك أن المدار على رضا المالك أخذاً بما مر فلا تغفل اه سيّد عمر.

❦ قوله: (على ما ظنه) أي الآتي تفصيله في قوله فإن ظن رضاه إلخ. ❦ قوله: (في توقف الملك إلخ) لعل في معنى من البياتية. ❦ قوله: (على حقيقته) أي الأكل وكذا ضمير لا يتم. ❦ قوله: (وهنا) الأولى تأخير عن المدار. ❦ قوله: (فأنيط) أي الملك. ❦ قوله: (أو بغيرهما) أي كالإتياع بالعين. ❦ قوله: (مما تقرر) أي في قوله؛ لأن المدار إلخ. ❦ قوله: (أنه يحرم) إلى قوله بل يفسق في المعنى. ❦ قوله: (يحرم التطفل إلخ) وقد ذكّر الإمام بالدعوة الخاصة أما العامة كأن فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل والطفلي مأخوذ من التطفل وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة فكان يقال له طفيل الأعراس اه معني. ❦ قوله: (وهو الدخول لمحل غيره) وكحزمة الدخول لأكل طعام الغير دخوله ملك غيره بلا إذن مطلقاً وإنما اقتصر على ما ذكر؛ لأنه مسمى التطفل ثم المراد بمحله ما يختص به بملك أو غيره ويتبني أن مثل ذلك ما لو وضعه في محل مباح كمسجد فيحرم على غير من دعاه ذلك اه ع ش.

❦ قوله: (بل يفسق بهذا) أي بتناول طعام الغير بالتطفل. ❦ قوله: (إن تكرر إلخ) قضيته أن المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرر اه سم. ❦ قوله: (أنه يدخل سارقاً) وعليه فلو دخل وأخذ ما يساوي ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا؛ لأنه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام فإنه مأذون له في الدخول للنفس فإن صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الإذن له في الدخول على ذلك الوجه اه ع ش. ❦ قوله: (مغيراً) أي متبهاً اه ع ش. ❦ قوله: (مساواة المسروق إلخ) مقتضى هذا أنه لو أكل ما يساوي ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرر اه سيّد عمر. ❦ قوله: (ومنه) أي من التطفل اه رشيد. ❦ قوله: (أن دعوته) أي نحو العالم.

❦ قوله: (إن تكرر) قضيته أن المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرر.



(وَيَجِلُّ) لَكِنَّ الْأُولَى التَّرْكَ (نَثْرُ سُكَّرٍ) وَهُوَ زَمْنِيَّةٌ مُفْرَقَةٌ (وغيره) كلوز ودنانير ودراهم ونازع الأذرع في جل نثرها بأن فيه إضاعة وإبداء رُبَّمَا يُؤْدِي لِلْقَتْلِ (في الإملاك) أي عقد النكاح وكذا سائر الولايم كالختان (تنبيه) قولهم الأولى التَّركُ بِحَثْمِلٍ أَنَّهُ خَاصٌّ بِخُصُوصِ النَّثْرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُتَوَلَّى وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ الْأُولَى تَقْدِيمُ حُلُوِّ لِحَاضِرِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَبِحَثْمِلٍ الْعُمُومُ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى مَقَالَةٌ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأُمَّ وَالْمَخْتَصِرَ صَرَّحَا بِأَنَّ الْوَلِيْمَةَ تَشْمَلُ الدَّعْوَةَ عَلَى الْأَمْلَاقِ وَهُوَ يَقْتَضِي نَذْبَ إِحْضَارِ طَعَامٍ لَا خُصُوصِ الْحُلُوِّ وَأَنَّ هَذَا غَيْرُ وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ أَيْ لِحُصُولِهِ وَلَوْ قُبِّلَ الْعَقْدُ وَتَلَّكَ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا إِلَّا بِتَمَامِ الْعَقْدِ كَمَا مَرَّ (وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ) لِخَبَرِ أَنَّهُ ﷺ حَضَرَ أَمْلَاكَ فِيهِ أَطْبَاقُ اللَّوْزِ وَالسُّكَّرِ فَأَمْسَكُوا فَقَالَ أَلَا تَنْتَهَبُونَ فَقَالُوا نَهَيْتَنَا عَنِ النَّهْبِ فَقَالَ إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ نُهْبَةِ الْعَسَاكِرِ أَمَّا الْغُرْسَانِ فَلَا تُخَذُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ فَجَاذَبْنَا وَجَاذَبْنَاهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ وَلِذَلِكَ انْتَصَرَ جَمْعُ لِلْكَرَاهَةِ وَأُطَالُوا لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّهْبِ لَكِنْ يَتَنَزَّلُ الْحَافِظُ الْهَيْثُمِيُّ فِي مَجْمَعِهِ أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ رَوَاهُ فِي الْكَبِيرِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ تَرَجَّمَهُمَا وَحَيْثُذِ فَلَا وَضَعَ فِيهِ وَلَا انْقِطَاعٌ وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ «سِلَالُ الْفَاكِهَةِ وَالسُّكَّرِ».....

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأُولَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ زَمْنِيَّةٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَعْنَى.  
• قَوْلُهُ (سَمِي): (فِي الْإِمْلَاقِ) بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُ حُلُوِّ الْخ) أَيْ بَلَا نَثَارِ. • قَوْلُهُ: (لَا خُصُوصُ الْحُلُوِّ) قَدْ يُقَالُ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الْحُلُوُّ أُولَى كَمَا تَقَدَّمَ قِيَاسًا عَلَى الْعَقِيقَةِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُسَنُّ هُنَا فِي الْمَذْبُوحِ مَا يُسَنُّ فِي الْعَقِيقَةِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّ هَذَا الْخ) عَطَفَ عَلَى نَذْبِ إِحْضَارِ الْخ وَالْإِشَارَةُ لِلدَّعْوَةِ عَلَى الْإِمْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي رِوَايَةِ الْخ فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ ﷺ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ الدَّلَالَةَ مَعَ أَنَّهُ لَا نَثْرَ فِيهِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَرِوَايَةُ الْكَبِيرِ الْآتِي تُفَسِّرُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فَيَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ مِمَّا نَصَّه قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَكُونَ الْأُولَى التَّرْكَ اهـ. • قَوْلُهُ: (فَجَاذَبْنَا) أَيْ النَّبِيَّ ﷺ وَكَذَا ضَمِيرُ النَّصْبِ فِي جَاذَبْنَاهُ. • قَوْلُهُ: (وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ) فِيهِ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ لَمْ يَقُلْ فِيهِ مَوْضُوعٌ إِنَّمَا قَالَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْوَضْعُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ يَتَنَزَّلُ قَوْلُنَا مَوْضُوعٌ وَقَوْلُنَا لَا يَصِحُّ بَوْنٌ كَبِيرٌ فَإِنَّ الْأَوَّلَ إِثْبَاتٌ لِلْكَذِبِ وَالْإِخْتِلَاقِ وَالثَّانِي إِخْبَارٌ عَنْ عَدَمِ الثُّبُوتِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْعَدَمِ وَهَذَا يَجِيءُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لَا يَصِحُّ أَوْ نَحْوَهُ انْتَهَى ع ش. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ) أَيْ الْحَافِظُ الْهَيْثُمِيُّ. • قَوْلُهُ: (تَرَجَّمَهُمَا) أَيْ فَسَّرَهُمَا. • قَوْلُهُ: (وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ سِلَالُ الْفَاكِهَةِ الْخ) أَيْ بَدَلَ أَطْبَاقِ اللَّوْزِ وَالسُّكَّرِ وَالسَّلَالُ بِكُسْرِ السِّينِ جَمْعُ سَلَةٍ وَهِيَ مَا يَوْضَعُ

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأُولَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ ﷺ الْخ) قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَكُونَ الْأُولَى التَّرْكَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِ خُصُوصُ النَّثْرِ.

فَأَنْتِزُ عَلَيْهِمْ وَأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خُطِبَ ﷺ وَأَنْكَحَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَمَرَ بِالتَّذْفِيفِ عَلَى رَأْسِهِ وَأَنَّهُ قَالَ وَلَمْ أَنْتَهِكُمْ عَنْ نُهْيَةِ الْوَلَايِمِ إِلَّا فَانْتَهَبُوا .

(وَيَجِلُّ التَّقَاطُحُ) لِلْعِلْمِ بِرِضَا مَالِكِهِ (وَمَرْكُهُ أُولَى) وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ وَأَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ نَعَمٌ، إِنْ عَلِمَ أَنَّ النَّائِزَ لَا يُؤْثِرُ بِهِ وَلَمْ يَقْدَحْ أَخَذَهُ فِي مُرُوءَتِهِ لَمْ يَكُنْ تَرْكُهُ أُولَى وَيُكْرَهُ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ بِإِزَارٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَوْ التَّقَطُّعُ أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ لِأَجَلِهِ فَوَقَعَ فِيهِ مَلَكُهُ بِالْأَخِذِ وَلَوْ صَبِيحًا وَإِنْ أَخَذَهُ قَبْلَ مَلَكِهِ سَيِّئُهُ فَإِنْ وَقَعَ بِجَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْسُطَ لَهُ فَسَقَطَ مِنْهُ قَبْلَ قَصْدِ أَخِذِهِ بِغَيْرِ زَالٍ اخْتِصَاصُهُ بِهِ وَلَا بَقِيَّ وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ عِنْدَ وَقْعِهِ بِجَجْرِهِ قَصْدُ تَمْلُكٍ وَلَا فِعْلٌ لِكَيْتِهِ أُولَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ مِنْهُ وَلَا يَمْلِكُهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي التَّحْجِيرِ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ بَاقٍ بِمِلْكِ النَّائِزِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي أَخْذِهِ مِمَّنْ هُوَ أُولَى بِهِ وَبِهَذَا يَتَضَيَّحُ الْحَاقِقُ سَفِيَّ أَرْضٍ أَوْ حَفَرَ حُفْرَةً لَا بِقَصْدِ

فِيهِ الْخُبْرُ وَغَيْرُهُ مِنْ نَحْوِ الطَّبَقِ يُقَالُ وَضَعَهُ فِي السَّلِّ وَالسَّلَّةِ أَيْ الْجُودَةِ . قَوْلُهُ: (فَأَنْتِزُ) أَيْ ﷺ .

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ الْإِنْثَارُ وَهُوَ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَأَنَّهُ قَالَ إِنْخَ مَغْطُوفَانِ عَلَى سِلَالِ الْفَاكِهَةِ إِنْخَ .

قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . قَوْلُهُ: (لَا يُؤْثِرُ بِهِ) أَيْ لَا يُخْصُصُ بِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ أَوْ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْهَوَاءِ . قَوْلُهُ: (بِالْأَخِذِ) الْأُولَى لِيَشْمَلَ الصُّورَةَ الْآخِرَةَ حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمَغْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ . قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيْ بَأَنَّ لَمْ يَسْقُطْ أَوْ سَقَطَ بَعْدَ قَصْدِ أَخْذِهِ هَذَا مُقْتَضَى صَنِيعِهِ فَلْيُرَاجَعْ . قَوْلُهُ: (بَقِيَّ) أَيْ اخْتِصَاصُهُ . قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى فَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ فَقَبِيَّ يَمْلِكُهُ أَيْ الْغَيْرِ وَجِهَانِ جَارِيَانِ فِيمَا لَوْ عَشَّشَ طَائِرٌ فِي يَمْلِكِهِ فَأَخَذَ فَرْخَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا دَخَلَ السَّمَكُ مَعَ الْمَاءِ فِي حَوْضِهِ وَفِيمَا إِذَا وَقَعَ الثَّلْجُ فِي يَمْلِكِهِ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا أَحْيَا مَا تَحْجَرَهُ غَيْرُهُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ فِي الصُّورِ كُلِّهَا الْمَلِكُ أَيْ لِلْأَخِذِ الثَّانِي كَالْإِحْيَاءِ مَا عَدَا صُورَةَ النَّارِ لِقُوَّةِ الْإِسْتِيلَاءِ فِيهَا . قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْلِكُهُ) أَيْ الْغَيْرُ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا أِذِنَ الْمَالِكُ مَلَكَهُ فَلْيَحْرُزْ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنَّ الْعِلْمَ بِالرِّضَا مِنَ الْمَالِكِ كَالْإِذْنِ وَوَاضِحٌ أَنَّ إِذْنَ مَنْ وَقَعَ فِي جَجْرِهِ وَعِلْمُهُ بِرِضَا مَبِيعٍ لِلْأَخِذِ وَتَمْلُكُهُ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ التَّحْجِيرِ وَالتَّارِ .

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِمَا فِي الْخَبَرِ فَجَادَبْنَا وَجَادَبْنَاهُ إِنْ صَحَّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ إِنْخَ . قَوْلُهُ: (أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ إِنْخَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَوْ بَسَطَ ذَيْلَهُ لَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ وَخَرَجَ وَقَوْعُهُ فِيهِ اتِّفَاقًا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بَلْ يَكُونُ أُولَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضَاهُ أَوْ سَقَطَ مِنْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْهُ وَإِذَا حَرَّمَ لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ كَأَخِذِ فَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ سَمَكٍ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ حَوْضَهُ أَوْ ثَلْجٍ وَقَعَ فِي يَمْلِكِهِ وَإِنَّمَا مَلِكُ الْمُخَيِّ مَا تَحْجَرَهُ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّ الْمُتَحْجَرِ غَيْرُ مَالِكٍ فَلَيْسَ الْإِحْيَاءُ تَصَرُّفًا فِي يَمْلِكِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ هَذِهِ الصُّورِ أَوْ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا .



الاصطياد فتوَحَّل أو وَقَعَ فيها صَيْدٌ والجاءَ سَمَكَةٌ لِبُزْكَةٍ كَبِيرَةٍ وَأَخَذَ صَيْدٌ مِنْ دَارِهِ الَّتِي لَمْ يُغْلَقْ بَابُهَا عَلَيْهِ بِالتَّحْجَرِ فِي أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ يَمْلِكُهُ أَخْذُهُ وَإِنْ أَيْتَمَ بِدُخُولِهِ مَلِكُهُ لَا بِالنَّشَارِ وَأَمَّا مَا أَوْفَقَهُ كَلَامُهُمَا هُنَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّحْجَرِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصَّيْدِ .

• قَوْلُهُ: (فَتَوَحَّلَ إلَخ) نَشَرٌ مُرْتَبِّ وَقَوْلُهُ فِيهَا إلَخ أَيِ الْأَرْضِ أَوِ الْحُفْرَةِ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِعْلَانِ .  
• قَوْلُهُ: (وَالْجَاءَ سَمَكَةٌ) أَيِ دُخُولُهَا . • قَوْلُهُ: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِقِهِمْ اهـ سَم . • قَوْلُهُ: (لَا بِالنَّشَارِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِالتَّحْجَرِ . • قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمَا إلَخ) .

(خَاتِمَةٌ) فِي آدَابِ الْأَكْلِ تُسَنُّ التَّسْمِيَةُ قَبْلَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَلَوْ مِنْ جُنْبٍ وَحَافِضٍ وَلَوْ سَمَى مَعَ كُلِّ لُقْمَةٍ فَهُوَ حَسَنٌ وَأَقْلَاهَا بِسْمِ اللَّهِ وَاكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ تُسَنُّ لِكُلِّ مِنْهُمْ فَإِنْ تَرَكَهَا أَوَّلَهُ أَتَى بِهَا فِي اثْنَانِهِ وَإِنْ تَرَكَهَا فِي اثْنَانِهِ أَتَى بِهَا فِي آخِرِهِ وَتُسَنُّ الْحَمْدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ ذَلِكَ وَيَجْهَرُ بِهِمَا لِيُقْتَدَى بِهِ فِيهِمَا وَتُسَنُّ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لِكِنَّ الْمَالِكَ يَتَيَدَّى بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَيَتَأَخَّرُ بِهِ فِيمَا بَعْدَهُ وَتُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ لِلِاتِّبَاعِ وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ وَالْحَدِيثُ غَيْرُ الْمُحَرَّمِ كَحِكَايَةِ الصَّالِحِينَ عَلَى الطَّعَامِ وَتَقْلِيلِ الْكَلَامِ أَوَّلَى وَتُسَنُّ لَفْعُ الْإِنَاءِ وَالْأَصَابِعِ وَأَكْلُ سَاقِطٍ لَمْ يَتَّجَسَّسْ أَوْ تَتَّجَسَّسَ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ تَطْهِيرَهُ وَطَهْرَهُ وَتُسَنُّ مُوََاكَلَةُ عَبِيدِهِ وَصِغَارِهِ وَزَوْجَاتِهِ وَأَنْ لَا يَخْصُصَ نَفْسَهُ بِطَّعَامٍ إِلَّا لِعَذِيرٍ كَدَوَاءٍ بَلْ يُؤْثِرُهم عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَقُومُ الْمَالِكُ عَنِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ يَأْكُلُ مَا دَامَ يَظُنُّ بِهِ حَاجَةً إِلَى الْأَكْلِ وَمِثْلُهُ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ . وَأَنْ يَرْحَبَ بِضَيْفِهِ وَيُكْرِمه وَيُحَمَّدَ اللَّهُ عَلَى حُصُولِهِ ضَيْفًا عِنْدَهُ وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا وَمُضْطَجِعًا وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِمَّا يَلِي غَيْرَهُ وَمِنْ الْأَعْلَى وَالْوَسْطِ وَتُسَنُّ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ الْفَاكِهَةِ مِمَّا يَتَّقَلُّ بِهِ فَيَأْخُذُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ وَيُكْرَهُ تَقْرِيبُ فَمِهِ مِنَ الطَّعَامِ بِحَيْثُ يَقَعُ مِنْ فَمِهِ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَذَمُّهُ لَا قَوْلُهُ لَا أَشْتَهِيهِ أَوْ مَا اغْتَذَتْ أَكْلَهُ وَيُكْرَهُ نَفْضُ يَدِهِ فِي الْقَضْعَةِ وَالشَّرْبِ مِنْ قَمِ الْقَرْيَةِ وَالْأَكْلُ بِالشَّمَالِ وَالتَّنْفُسُ وَالتَّفْنُخُ فِي الْإِنَاءِ وَالْبُزَاقُ وَالْمُخَاطُ حَالَ أَكْلِهِمْ وَقَرْنُ تَعْرِتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا كَعَبْتَيْنِ بغيرِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَتُسَنُّ لِلضَّيْفِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُضَيَّفِ كَأَنْ يَقُولَ أَكَلْ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ وَتُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَقُرْشٍ وَيُنْدَبُ أَنْ يَشْرَبَ بِثَلَاثِ أَنْفَاسٍ بِالتَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهَا وَالْحَمْدُ فِي آخِرِهَا وَيَقُولُ فِي آخِرِ الْأَوَّلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَيَزِيدُ فِي الثَّانِي رَبِّ الْعَالَمِينَ وَفِي الثَّالِثِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الْكُوزِ قَبْلَ الشَّرْبِ وَلَا يَتَجَسَّسَ فِيهِ بَلْ يَنْحِيهِ عَنْ فَمِهِ بِالْحَمْدِ وَيَزِدُّهُ بِالتَّسْمِيَةِ . وَالشَّرْبُ قَائِمًا خِلَافَ الْأَوَّلَى . وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ يَلْتَقِطَ فُتَاتَ الطَّعَامِ وَأَنْ يَقُولَ الْمَالِكُ لِضَيْفِهِ وَلِغَيْرِهِ كَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّ وَيُكْرَرُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ اكْتَفَى مِنْهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتٍ وَأَنْ يَتَخَلَّلَ وَلَا يَتَلَبَّعَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ بَلْ يَزِمُهُ وَيَتَمَضَّمُ بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْنِهَا فَإِنَّهُ يَتَلَعَهُ وَأَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ أَكْلِهِ اللَّحْمَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا مِنَ الْخُبْزِ

• قَوْلُهُ: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِقِهِمْ .

حَتَّى يَسُدَّ الْخَلَلَ وَأَنْ لَا يَشُمَّ الطَّعَامَ وَلَا يَأْكُلَهُ حَارًّا حَتَّى يَبْرُدَ وَمِنْ آدَابِ الضَّيْفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ  
صَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَأَنْ لَا يَجْلِسَ فِي مُقَابِلَةِ حُجْرَةِ النِّسَاءِ أَوْ سُتُرَتَيْهِنَّ وَأَنْ لَا يُكْثِرَ النَّظَرَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي  
يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّعَامُ وَمِنْ آدَابِ الْمُضَيَّفِ أَنْ يُشَيِّعَ الضَّيْفَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ وَيَتَّبِعِي لِلأَكْلِ أَنْ  
يُقَدَّمَ الْفَاكِهَةُ ثُمَّ اللَّحْمُ ثُمَّ الْحَلَاوَةُ وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْفَاكِهَةُ ؛ لِأَنَّهَا أَسْرَعُ اسْتِحَالَةً فَيَتَّبِعِي أَنْ تَقَعَ أَسْفَلَ  
الْمِعْدَةِ وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَائِدَةِ ثَقِيلَ وَسِيَّاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ اهـ  
مُغْنِي وَكَذَا فِي الْإِخْيَاءِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ

بفتح فشكون وأما بكسر فشكون فالتصيب وافتحيهما فاليمين (والنشوز) من نشز ارتفع فهو ارتفاع عن أداء الحق ومن لازم بيانهما بيان بقیة أحكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء؛ لأنه مقصود الباب .  
(يختص القسم) أي وجوبه (بزواج) حقيقة فلا يتجاوزهن للرجعية ولا للإماء ولو مستوليات كما أشعر به قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٠) أي فإنه لا يجب فيهن العذل الذي هو فائدة القسم لكن يندب أن لا يعطلهن وأن يسوي بينهن قيل كان ينبغي وتختص الزوجات بالقسم؛ لأن الباء إنما تدخل على المصور ا هـ . وحضره ليس في

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ

• قوله: (بفتح) إلى قوله قيل في النهاية . • قوله: (ومن لازم بيانهما بيان إلخ) ممنوع اه سم عبارة الرشيد في نظره لا يخفى ولو أجاب بأن القسم والنشوز من جملة أحكام عشرة النساء وأكثر الكلام الآتي فيهما فلذلك خصهما بالذكر لكان واضحاً على أن من المشهور أنه إذا ترجم لشيء وزاد عليه لا يضراً وقوله على أن من المشهور إلخ يأتي عن سم ما يدفع هذا الجواب . • قوله: (الاغتراض عليه بأنه إلخ) جرى عليه المعنى . • قوله: (بأنه كان ينبغي إلخ) إن كان حاصل الاغتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يتدفع بما ذكره على تقدير تمامه اه سم .  
• قول (س): (بزواج) أي يشتين منهن فأكثر ولو كن غير خرائر اه معني . • قوله: (حقيقة) إلى قوله قيل في المعنى . • قوله: (أن لا يعطلهن) أي الإماء اه ع ش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الإماء ووجهه واضح ثم رأيت منقولا اه . • قوله: (قيل كان إلخ) عبارة المعنى والنهاية إدخال الباء على المصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المصور فلا حاجة حيثيذ لدعوى بعضهم القلب في كلام المتن اه .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ

• قوله: (ومن لازم بيانهما بيان إلخ) عليه منع لو تنزل عنه لم يتدفع الاغتراض بالانبياء المذكور .  
• قوله: (بأن كان ينبغي إلخ) إن كان حاصل الاغتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يتدفع بما ذكره على تقدير تمامه .

مَحَلُّهُ وَتَخْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي لَفْظِ الْخُصُوصِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ فِي حَيْزِهِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا لَهُ الْخَاصَّةُ وَهُوَ الزَّوْجَاتُ هُنَا فَمِنْ ثَمَّ سَلَكَ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّضْمِينِ وَالتَّجَوُّزِ الْآتِيَيْنِ وَقَدْ بَضَمْتُ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَوْ يُجْعَلُ مَجَازًا مَشْهُورًا عَنْهُ لِنَدْخُلِ الْبَاءُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَقْصُورِ الَّذِي هُوَ الْخَاصَّةُ قِيلَ وَهَذَا أَعْرَبُ وَأَبْيَنُ وَأَغْلَبُ وَكَأَنَّ الْمَعْتَرِضَ اغْتَرَّ بِهَذَا لِكِنَّهُ لَمْ يَفِ بِالتَّعْبِيرِ عَنْهُ .

(وَمَنْ) لَهُ زَوْجَاتٌ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَبِيَّتَ عِنْدَهُنَّ كَمَا يَأْتِي نَعَمْ، إِنْ (بَاتَ) فِي الْحَضَرِ أَيْ صَارَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَالتَّعْبِيرُ بِبَاتٍ؛ لِأَنَّ شَأْنَ الْقِسْمِ اللَّيْلُ لَا لِإِخْرَاجِ مُكْتَبِهِ نَهَارًا عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَمْكُثَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ (عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ) بِقُرْعَةٍ أَوْ دُونِهَا وَإِنْ أَيْمَ فَلَيْسَ مُقْتَضَى عِبَارَتِهِ جَوَازَ الْمَبِيتِ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ وَلَا مَعْنَى بَاتٍ أَرَادَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ وَجُودَ الْمَبِيتِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ شَرْطًا لِلزُّومِ الْمَبِيتِ عِنْدَ الْبَاقِيَّةِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَبِهِ يَتَضَحُّ أَيْضًا انْدِفَاعُ مَا قِيلَ عِبَارَتُهُ تُوهِمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا بَاتَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ (لِزْمِهِ) فَوْرًا فِيمَا يَظْهَرُ هُنَا.....

• قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَصْلَ) أَيْ الْحَقِيقَةَ . • قَوْلُهُ: (لَهُ زَوْجَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مَعْنَى بَاتٍ فِي الْمُرْتَبِطِ إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْحَضَرِ . • قَوْلُهُ: (أَيْ صَارَ) أَيْ حَصَلَ لَهُ عَشْرٌ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَيْمَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ دُونِهَا فَقَطْ هَذَا سَم .  
• قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ) أَيْ وَلَا تَرَاوِضَ . • قَوْلُهُ: (وَلَا مَعْنَى بَاتٍ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ مُقْتَضَى الْخ .  
• قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخ) أَيْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْقَمُولِيُّ فِي النِّهَايَةِ . • قَوْلُهُ: (مَا قَبْلَ الْخ) الْقَائِلُ هُوَ الْأَذْرَعِيُّ وَعِبَارَتُهُ كَلَامُهُ أَيْ الْمُصَنِّفُ يُوهِمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ إِذَا بَاتَ عِنْدَهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَخْصِيصُ وَاحِدَةٍ بِالْبُدْءِ بِهَا إِلَّا بِالْقُرْعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا سَيَأْتِي هَذَا فَمُرَادُهُ بِالْقِسْمِ هُنَا كَمَا تَرَى ضَرْبُ الْقُرْعَةِ وَحَيْثُذِ الشَّرْحُ كَالْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ لَمْ يَتَوَارَدَا مَعَهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ نَعَمْ تَقَعُ الْمُنَاقَشَةُ مَعَ الْأَذْرَعِيِّ فِي أَنَّ الْقُرْعَةَ هَلْ تُسَمَّى قِسْمًا فَتَأْتِلُ هَذَا رَشِيدِي وَوَافِقَ الْمُرْتَبِطِ لِلْأَذْرَعِيِّ . • قَوْلُهُ: (عِنْدَ إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يُلْزِمُ شَيْئًا لِجَوَازِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا هَذَا سَم وَقَدْ مَرَّ جَوَابُهُ عَنْ الرَّشِيدِيِّ آتِفًا .

• قَوْلُهُ (لِزْمِهِ) أَيْ وَلَوْ عَيْنًا وَمَجْبُوبًا وَمَرِيضًا هَذَا مُعْنَى . • قَوْلُهُ: (فَوْرًا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ طَلَبٍ كَمَا

• قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَمْكُثَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُغَايِرَةَ هَذَا لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي شَرْحِهِ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا رَتَّبَ الْقِسْمَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَثَلًا وَكَانَ الْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعًا فَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُرْتَّبَ الْقِسْمُ كَذَلِكَ بَلْ ابْتَدَأَ بِالْإِقَامَةِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ نَهَارًا فَيُلْزَمُهُ أَنْ يَمْكُثَ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ مِثْلَ الْقَدْرِ الَّذِي مَكَّثَ فِيهِ عِنْدَهَا . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَيْمَ) رَاجِعٌ لِأَذْنِهَا فَقَطْ . • قَوْلُهُ: (عِنْدَ إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يُلْزِمُ شَيْئًا لِجَوَازِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا . • قَوْلُهُ: (فَوْرًا) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ طَلَبٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ .



وفيما مرّ لا سيما إن كان عَصَى بأن لم يُفْرِغ؛ لأنه حقٌّ لازمٌ وهو مُعَرَّضٌ لِلسُّقُوطِ بِالموتِ فَلَزِمَهُ الخُرُوجُ منه ما أمكنه وبهذا يُفَرَّقُ بينه وبين الحجِّ وذَيْنِ لم يعصِ به أن يَبِيتَ (عند مَنْ بقي) منهم تَسْوِيَةٌ بينهما للخبرِ الصَّحِيحِ إذا كان عند الرجلِ امرأتانِ فلم يعدلْ بينهما جاء يومُ القيامةِ وشِيقُهُ مائِلٌ أو ساقِطٌ وقد كان ﷺ على غايةٍ من العدلِ في القسمِ وقولُ الإصطخريِّ إنه كان تَبَرُّعًا منه لِعَدَمِ وجوبه عليه لقوله تعالى ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ (الأحزاب: ٥١) الآية خلافُ المشهورِ لكن اختاره السُّبُكِيُّ وخرج بنفي الحَضَرِ ما لو سافرَ وحده ونكحَ جديدةً في الطَّرِيقِ وباتَ عندها فلا يلزمه قضاءُ لِلْمُتَخَلِّفَاتِ والأولى أن يُسَوَّى بينهما في سائرِ الاستماعاتِ ولا يجبُ لِتَعَلُّقِهَا بِالمِثْلِ القَهْرِيِّ.....

يُصَرِّحُ به الفَرْقُ المذكورُ اه سمَّ عبارةً ع ش أي قَلو تَرَكَه كان كَبِيرَةً أَخَذًا مِنَ الْخَبَرِ الْآتِي اه وفيه أن الْخَبَرَ الْآتِي لَا يُقِيدُ وَجوبَ الْفَوْرِيَّةِ. ه قُود: (وَفِيْمَا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِمَا مَرَّ اه رَشِيدِي. ه قُود: (لَمْ يَغْصِ بِهِ) أي لِإِمْكَانِ التَّدَارُكِ فِيهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ سم وَسَيِّدُ عُمَرُ. ه قُود: (أَنْ يَبِيتَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ لِلظَّرْفِ وَفَاعِلٌ لِلزِّمَّةِ. ه قُود: (وَقَدْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي. ه قُود: (امْرَأَتَانِ) أي مَثَلًا اه ع ش. ه قُود: (وَشِيقُهُ مَائِلٌ إلخ) هو وَنَحْوُهُ مِمَّا أوردَ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ ﷺ يُحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ حَيْثُ لَا صَارِفَ اه ع ش. ه قُود: (خِلَافُ الْمَشْهُورِ) أي فَالْمُغْتَمَدُ أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ اه ع ش. ه قُود: (اخْتَارَهُ السُّبُكِيُّ) ضَعِيفٌ اه ع ش. ه قُود: (وَنَكَحَ جَدِيدَةً إلخ) هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَلَا قَلو اسْتَضْحَبَ بَعْضُ نِسَائِهِ فِي السَّفَرِ بَقَرَعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْبَاقِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي اه سم. ه قُود: (لِلْمُتَخَلِّفَاتِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ وَاحِدَةٌ مِنْ زَوَاجَاتِهِ فَيَقْسِمُ بَيْنَهَا وَيَبَيِّنُ الْجَدِيدَةَ مَا دَامَ فِي السَّفَرِ اه ع ش. ه قُود: (وَالأُولَى) إِلَى قَوْلِهِ سَيِّمَا فِي الْمُغْنِي. ه قُود: (وَلَا يَجِبُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي الْجَمَاعِ فَلِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهِيَ لَا تَتَأَثَّرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَا فِي سَائِرِ الْإِسْتِمَاعَاتِ وَلَا يُؤَاخَذُ بِمِثْلِ الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ إِسْنَادَهُ اه. ه قُود: (لِتَعَلُّقِهَا بِالمِثْلِ إلخ) وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبَ مَنَعَ الْإِسْتِخْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَمْتَنِعُ طَلْبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَضْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم أَقُولُ وَيُجَابُ بِاخْتِيَارِ الثَّانِي وَمَنْعِهِ لِلْوُجُوبِ لِمَشَقَّتِهِ عَلَى النَّفْسِ جِدًّا وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَفِي التَّنْذِيرِ جَمْعُ بَيْنِ مَضْلَحَتَيْهِمَا وَلَعَلَّ قَوْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةً إِلَيْهِ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

ه قُود: (لَمْ يَغْصِ بِهِ) أي لِإِمْكَانِ تَدَارُكِهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. ه قُود: (لِتَعَلُّقِهَا إلخ) وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبَ مَنَعَ الْإِسْتِخْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَمْتَنِعُ طَلْبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَضْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجاً من خلاف من أوجب التسوية فيها أيضاً.  
 (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداءً أو عند استكمال التوبة بالنسبة لهن (لم يأنه)؛ لأن  
 المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه.  
 (و) لكن (يستحب أن لا يعطلهن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت  
 تخصيصاً لهن لئلا يؤدي إلى فسادهن أو إضرارهن سيما إن كانت عنده سريرة جميلة أثرها  
 عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولي بذكره الإعراض عنهن وقوى الوجه المحرم  
 لذلك وقد لا يجوز الإعراض لعارض كأن ظلمها ثم بان منه المظلوم لهن فيلزمه أن يقضي  
 على ما بحثه القمولي وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب  
 المظلوم لهن فلا قضاء إلا إن أعادهن ولا تجب الإعادة لأجل ذلك على الأوجه؛ لأن  
 تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إخراج المتمتع بالحج ليصوم فيه.....

• قوله: (وكذا في التبرعات) أي لا تجب التسوية فيها بل تسنأه ع ش. • قوله: (أو عند استكمال التوبة  
 إلخ) عبارة المغني أو بعد استكمال توبة أو أكثره. • قوله: (من الجماع إلخ) متعلق بيعطلهن اه سم.  
 • قوله: (الوجه إلخ) نائب فاعل قوي وقوله لذلك أي الإعراض. • قوله: (على ما بحثه القمولي إلخ)  
 عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي اه قال الرشدي أي بأن يعيد المظلوم لهن حتى يقضي من  
 نوبهن إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافاً لما في  
 التلخفة لما بينه الشهاب سم في حواشيه من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب  
 الإعادة وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه. • قوله: (لأجل ذلك) أي  
 القضاء والجار متعلق بالإعادة أو بتجب الإعادة. • قوله: (نظير ما مر إلخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم

• قوله: (من الجماع) متعلق بيعطلهن. • قوله: (لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لياحيث أن يمنع  
 أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لإثبات الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرد الإعادة يجب  
 القضاء وإن لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتاً قبل الإعادة لتوقف بعدها المبيت  
 عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا إن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل  
 أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير  
 ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب الإكساب لأدائه ولا يقال إن الإكساب سبب الوجوب فلا يجب  
 لسبق الوجوب على الإكساب بل وجوب الإكساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين  
 المتقدم وجوبه فليتأمل فإنه ظاهر فالوجه وجوب الإعادة؛ لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب  
 كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو بتخصيل ما يتوقف عليه الخروج فتأمل بلطف  
 وإنصاف وليس هذا نظير مسألة المتمتع المذكورة؛ لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإخراج بالحج  
 بدليل أنه لو ترك الإخراج بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقاً فتدبر ولا تغفل.



قِيلَ قَوْلُ أَصْلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ الطَّلَبُ أَحْسَنُ إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ نَفَى الْإِثْمَ نَفْيَ الطَّلَبِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدِينِ قَبْلَ الطَّلَبِ لَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الدَّفْعِ وَإِذَا طُولِبَ أَثِمَّ أَه. وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ إِذْ الْأَصْلُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ أَنَّ مَا وَجِبَ يُطَالَبُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ بِهِ وَمَا لَا فَلَا فَهَمَا مُتَلَازِمَانِ إِبْطَانًا وَنَفْيًا وَمَسْأَلَةُ الدِّينِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ يُطَالَبُ بِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ وَمُضَيِّقٌ بَعْدَهُ فَإِنْ قُلْتَ لَنَا وَاجِبَاتٌ لَا يُطَالَبُ بِهَا إِلَّا عِنْدَ تَضْيِيقٍ وَقْتِهَا كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ قُلْتَ الْمُرَادُ أَنَّ الْوَاجِبَ صَالِحٌ لِلطَّلَبِ بِهِ وَتَوَقُّفُهُ عَلَى شَرْطٍ فِي الْبَعْضِ لِمَذْرُوكِ بِخُصِّهِ لَا يُؤَثِّرُ فِي التَّلَازُمِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْلَى الزَّوْجَةُ عَنْ لَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ عَتَبَارًا بِمَنْ لَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنْ يَنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا عُذْرَ فِي الْإِنْفِرَادِ سِيَّمَا إِنْ حَرَضَتْ عَلَى ذَلِكَ .

(وَتُسْتَحَقُّ الْقِسْمُ مَرِيضَةً) مَا لَمْ يُسَافِرْ بِهِنَّ وَتَتَخَلَّفُ لِأَجْلِ الْمَرَضِ فَلَا قِسْمَ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّتْ

الْإِحْرَامَ حَتَّى يَلْزَمَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . هـ فَوَدَّ: (قِيلَ إِنْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي . هـ فَوَدَّ: (أَحْسَنَ) أَيِّ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يَأْتُمُّ . هـ فَوَدَّ: (إِذْ يُلْزَمُ إِنْخ) لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمَ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمُجَرَّدُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْفِي ثُبُوتِ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَاتَّضَحَ بِذَلِكَ أَنَّ الرَّدَّ الْآتِي لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ أَه سَم . هـ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِنْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يُرَدُّ مُدْعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنَةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِيرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ أَه سَم .

هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ) أَيِ التَّعْبِيرَيْنِ . هـ فَوَدَّ: (فَهُمَا مُتَلَازِمَانِ) أَيِ الطَّلَبِ وَالْإِثْمِ . هـ فَوَدَّ: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْلَى) إِلَى قَوْلِهِ وَمُسَافِرَةٌ بِإِذْنِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ أَنْ لَا يُشَارِكَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَقَوْلُهُ وَلِحُرْمَةِ الْخُلُوةِ إِلَى قَالَ الرَّوْيَانِيُّ . هـ فَوَدَّ: (أَنْ لَا يُخْلَى الزَّوْجَةُ إِنْخ) أَيِ مِنَ الْمَبِيتِ .

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتُسْتَحَقُّ الْقِسْمُ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْذَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبُّبٌ فِي تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر أَه سَم وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمَجْذُومُ وَلَمْ

هـ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِنْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يُرَدُّ مُدْعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنَةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِيرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ . هـ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِنْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ نَفَى الْإِثْمَ نَفْيَ الطَّلَبِ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمَ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمُجَرَّدُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْفِي ثُبُوتِ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (وَتُسْتَحَقُّ الْقِسْمُ مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتُسْتَحَقُّ الْجُذُمَاءُ الْقِسْمُ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْذَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبُّبٌ فِي تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر .

التَّفَقُّة نَقْلُهُ الْبُلْقِينِي عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَبُهُ وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ (وَرْتَقَاءُ) وَقَرْنَاءُ وَمَجْنُونَةٌ لَا يُخَافُ مِنْهَا وَمُرَاهِقَةٌ (وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ) وَمُخْرِمَةٌ وَمَوْلَى أَوْ مُظَاهَرٌ مِنْهَا وَكُلُّ ذَاتِ عُذْرِ شَرْعِيٍّ أَوْ طَبْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِنْسَ لَا الْوَطْءَ وَكَمَا تَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُنَّ التَّفَقُّةَ (لَا نَاشِئَةً) أَيَّ خَارِجَةً عَنْ طَاعَتِهِ بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ تَمْنَعَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ تُغْلِقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ تَدَّعِي الطَّلَاقَ كَذِبًا وَمُعْتَدَّةٌ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ وَصَغِيرَةٍ لَا تُطَبِّقُ الْوَطْءَ وَمَجْجُوسِيَّةٌ وَمَغْجُوبَةٌ وَمَحْبُوسَةٌ وَأَمَةٌ لَمْ يَكْمُلْ تَسْلِيمُهَا وَمُسَافِرَةٌ بِإِذْنِهِ وَحَدَّهَا لِحَاجَتِهَا كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ بِالْمُعْتَدَّةِ وَالْمَجْجُوسِيَّةِ كَذَا وَقَعَ لِشَارِحٍ وَذَكَرَ الْمَجْجُوسِيَّةَ وَهَمَّ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى عَلَى مِثْلِهَا عَلَى مَا مَرَّ قَالَ الرَّوْبَانِيُّ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ زِنَاهَا حَلُّ لَهُ مَنَعٌ قَسْبِهَا وَحَقْرِهَا لِتَفْتَدِيٍّ مِنْهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ اهـ. وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي وَيَأْتِي أَوَّلُ الْخُلْعِ مَا يُصْرِّحُ بِهِ

يَتَيَسَّرُ لَهَا فَسَخُّ سَبَبِ الْجُدَامِ فَهَلْ يَكْتَفِي فِي دَفْعِ التُّشَوُّرِ مِنْهَا بِإِثْرَادِهَا عَنْهُ فِي جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ فَلَا تَكُونُ نَاشِئَةً بِذَلِكَ وَلَا بَعْدَ تَمَكُّينِهَا لَهُ مِنَ الْجَمَاعِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش.   
 ٥ قَوْلُهُ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) أَمَّا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا تُشَوُّرٌ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ لَهُ فَلَا يَجِبُ لَهَا قَسَمٌ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَإِنْ اسْتَحَقَّتِ التَّفَقُّةَ مُغْنِيٍّ وَسَم. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ تَمْنَعُهُ الْخ) أَيَّ بَلَا عُذْرِ لَهَا كَمَرَضٍ وَلَا فَهِيَ عَلَى حَقِّهَا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ مُغْنِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا) أَيَّ وَلَوْ بَنَحَوْ قُبْلَةً وَإِنْ مَكَّتْهُ مِنَ الْجَمَاعِ حَيْثُ لَا عُذْرَ فِي امْتِنَاعِهَا مِنْهُ فَإِنْ عُذِرَتْ كَانَ كَانَ بِهِ صُنَانٌ مَثَلًا مُسْتَحْكَمٌ وَتَأَذَّتْ بِهِ تَأَذِّيًّا لَا يُخْتَمَلُ عَادَةً لَمْ تُعَدَّ نَاشِئَةً وَتُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى كَذِبِهَا اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ تُغْلِقُ الْبَابَ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ ضَرْبُهَا لَهُ وَشَتْمُهَا فَلَا يُعَدُّ تُشَوُّرًا اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَمُعْتَدَّةٌ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نَاشِئَةً سَم وَرَشِيدِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَحْبُوسَةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ ظَلَمًا أَوْ حَبَسَهَا الزَّوْجُ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَمُسَافِرَةٌ بِإِذْنِهِ الْخ) لَمْ يَقُلْ وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَعْلُومَةِ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ عَدَمِ الْإِذْنِ بِالْفَحْوَى لِثَلَا يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِهِ الْمَارُّ بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ رَشِيدِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا نَفَقَةَ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ تَرْجِيحُ مُقَابِلِهِ اهـ وَهُوَ وَجُوبُ الْقَسَمِ

٥ قَوْلُهُ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) خَرَجَ مَنْ يُخَافُ مِنْهَا وَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَاشِيُّ حَيْثُ قَالَ نَعَمْ يُسْتَشْنَى صَوْرَتَانِ لَا قَسَمَ فِيهِمَا مَعَ اسْتِحْقَاقِ التَّفَقُّةِ إِحْدَاهُمَا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا لَا يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مَعَ أَنَّ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ تُشَوُّرٌ وَلَا امْتِنَاعُ الثَّانِيَّةِ وَذَكَرُ مَسْأَلَةِ الْمَرِيضَةِ السَّابِقَةِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمُعْتَدَّةٌ) عَطْفٌ عَلَى نَاشِئَةٍ. ٥ قَوْلُهُ: (وَذَكَرُ الْمَجْجُوسِيَّةِ وَهَمَّ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى الْخ) يَخْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الشَّارِحَ أَرَادَ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى مَجْجُوسِيَّةٍ بَعْدَ الدُّخُولِ وَتَخَلَّقَتْ فَلَا قَسَمَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ لِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ بِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ هِيَ فِي مَعْنَى الرَّجْعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّهُ لَا قَسَمَ لَهَا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّضَرُّعِ بِحُكْمِهَا وَلَا يَوْجِبُ أَنْ ذَكَرَهَا وَهَمَّ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي) كَذَا م ر.



وينبغي أن يكون محل الخلاف إذا ظهر زناها في عصمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران أو عاقل ولو مُراهقاً نعم، أئتمَّ جزؤه على وليه إن علم به أو قصّر كما هو ظاهر كذا عبّر به كثير وليس بقيد بل المُمَيِّز الممكن وطؤه كذلك بل بحث أن غيره لو نام عند بعضهن وطلب الباقيات بَيَّاتِه عندهن لَزِمَ وليه إجابتهن لذلك وسفيتها وإثمه عليه؛ لأنه مُكَلَّفٌ أما المجنون فإن لم يؤمن ضرره أو أذاه الوطء فلا قسم وإن أمن وعليه بقية دُورٍ وطلبته لَزِمَ الولي الطواف به عليهن كما لو نفعه الوطء أو مال إليه هذا كله إن أطبقَ جُثُونُهُ أو لم ينضبط وقت إفاقته وإلا راعى هو أوقات الإفاقة ووليّه أوقات الجُثُونِ بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضبط لو قسم لواحدة زمن الجُثُونِ وأفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجُثُونِ لِنَقْصِهِ وعلى محبوس وحده وقد مكن من النساء القسم ومن

ودفع التَّفَقُّعَ وغير ذلك ع ش. هـ قوله: (لا قبلها) أي فلا يجعل له ذلك قطعاً لِرِضاه به وقت العقد اه ع ش وقضية التعليل اختصاص القطع بما إذا علمه وقت العلم ولا يجري فيه الخلاف أيضاً فليراجع. هـ قوله: (والمستحق عليه القسم) إلى قوله ومنه أن لا يُشارك في المُغْنِي إلا قوله كذا عبّر إلى وسفيتها وقوله لم يؤمن ضرره أو. هـ قوله: (بل بحث أن) عبارة النهاية والأقرب أن. هـ قوله: (أن غيره) أي غير المُمَيِّز اه ع ش. هـ قوله: (وسفيتها) عطف على مُراهقاً والواو بمعنى أو. هـ قوله: (فإن لم يؤمن ضرره إلخ) كالصريح في أن من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولي الطواف به وإن كان عليه بقية دُورٍ وطلبته وكلام شرح الرُّوضِ أي والمُغْنِي كالصريح في اللزوم حيثيذ فليتأمل وليراجع اه سم. هـ قوله: (أو أذاه الوطء) أي بقول أهل الخبرة اه مُغْنِي. هـ قوله: (فلا قسم) عبارة المُغْنِي فإن ضرره الجماع بقول أهل الخبرة وجب على وليه منعه منه اه. هـ قوله: (وإن أمن) ظاهر المُغْنِي أنه ليس بقيد كما مر. هـ قوله: (وطلبته) مقتضى ما تقدّم في قوله فوراً عدم التوقف على الطلب إلا أن يقال ذاك في العاقل سيّد عَمَز وع ش. هـ قوله: (ولاً راضى إلخ) كذا نقله في المُغْنِي عن المُتَوَلَّى واستحسنه بعد نقله عن البغوي وغيره أنه بنفسه يقسم أيام الإفاقة وتلغو أيام الجنون اه سيّد عَمَز. هـ قوله: (بشرطه) أي السابق بقول وإن أمن وعليه بقية دُورٍ وطلبته. هـ قوله: (وعلى محبوس إلخ) ولو حبسه إحدَى زوجته على حقها فليس للأخرى أن تبيت معه كما أفتى به ابن الصبّاح اه مُغْنِي.

هـ قوله: (لزم وليه إلخ) اللزوم هو الأقرب شرح م ر. هـ قوله: (أما المجنون فإن لم يؤمن ضرره أو أذاه الوطء إلخ) كلام الشارح كالصريح في أن من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولي الطواف به وإن كان عليه بقية دُورٍ وطلبته وكلام شرح الرُّوضِ كالصريح في اللزوم حيثيذ فليتأمل وليراجع. هـ قوله: (ولاً راضى إلخ) هذا ما قاله المُتَوَلَّى واستحسنه الشيخان لكن جزم في الرُّوضِ بخلافه فقال وإن تقطع الجنون وانضبط فأيامه كالغيبه قال في شرحه فتطرح ويقسم في أيام إفاقته فعلم أنه لو أقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء وبه صرح الأصل نقلاً عن البغوي وغيره انتهى.

امتنعت منهن سقط حقها إن صلح محلها لسكنى مثلها ومنه أن لا يُشارك غيره في مزق من المرافق الآتية هذا هو الذي يُتَّجه من خلاف في ذلك. (فلان لم ينفرد بمسكن) وأراد القسم (دار عليهن) في يوتنهن توفية لحقهن. (وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المضي إليهن) صوتاً لهن. (وله دعاؤهن) لمسكنه وعليهن الإجابة؛ لأن ذلك حق فمتن امتنعت أي وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهي ناشزة إلا ذات خفير لم تعتد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردی واستحسنه الأذرعى وغيره لكن استغربه الروباني وإلا نحو معذورة بنحو مرض فيذهب أو يُزِيل لها مركباً إن أطاقت مع ما بقيها من نحو مطر.

(والأصح تخريم ذهابه إلى بعضهن ودعاء بعض) إلى مسكنه إما فيه من الإباحاش (إلا) بالقرعة أو (لغرض) ظاهر عرقاً له أو لها فيما يظهر (كقرب مسكن من مضي إليها أو خوف عليها) لنحو شباب سواء كان الخوف منه أم منها فإن اختلفا رجع لغيرهما فيما يظهر.....

• قوله: (ومنه) أي مما يُعتبر في صلاحية المحل. • قوله: (هذا إلخ) أي قوله وعلى مخبوس وخذه إلخ.  
• قوله (سني): (فلان لم ينفرد بمسكن) بأن لم يكن له مسكن بالكلية أو كان مشتركاً بينه وبين غيره من قريب أو غيره اه سيّد عمر. • قوله: (لمسكنه) إلى المشي في النهاية والمضي. • قوله: (وعليهن الإجابة) والأوجه أن مؤنة الإجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بحذف. • قوله: (ذات خفير) أي شرف اه ع ش.  
• قوله: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية والمضي كما قاله اه. • قوله: (لكن استغربه) عبارة النهاية والمضي وإن استغربه اه. • قوله: (نحو مغدورة بنحو مرض) كان ينبغي إسقاط أحد النحويين اه سيّد عمر. • قوله: (أو يُزِيل لها مركباً إلخ) وعليه مؤنثه سم أي ذهاباً وإياباً اه ع ش. • قوله: (بالقرعة) أي بالتراضي اه مضي. • قوله: (له إلخ) متعلق بغرض اه سم. • قوله: (فلان اختلفا) أي الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده. • قوله: (لغيرهما) نائب فاعل رجع.

• قوله: (وعليهن الإجابة؛ لأن ذلك حق) قد يقتضي إطلاق ذلك أن مؤنة الإجابة عليهن كان احتجن للركوب وليس بعيداً؛ لأنها مؤنة حق وجب عليهن أدائه وقد يدل عليه إطلاقه هنا مع قوله في المغدورة أو يُزِيل لها مركباً لكن قياس أنها مؤنة حق واجب أدائه أن يكون على المريضة إذا أطاقت المجيء هذا ولكن الأوجه أنها عليه في المريضة وغيرها أخذاً مما ذكره فيما لو تزوج رجل بتعز امرأة بزيّد أن عليها تسليم نفسها بتعز اعتباراً بمحل العقد وكذا نفقتها ومؤنة الطريق من تعز إلى عدن أي ومن زيّد إلى عدن عليها وحاصله أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه. • قوله: (له) متعلق بغرض وقوله دون غيرها متعلق بالمشي عليها أي تعلقاً معنوياً فهو حال من الهاء في عليها والمعنى حال كون من مضي إليها منقردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى وقوله لكونها علة لعذر.



دون غيرها فلا يحرم إذ لا إحاش حينئذ فمن امتنع بلا عذر لكونها ذات خفر على ما مر أو مرض وشق عليها الركب مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر فناشر قال الأذرعى لو كان الغرض ذهابه للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للأمن عليها اغتبر عكس ما في المتن والضابط أن لا يظهر منه ميل بالتفصيل والتخصيص اهـ. وقول المتن أو خوف عليها عطفًا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لا عكسه .  
(ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها وملكه وغيرهما وإن لم تكن هي فيه حال دعائهن فيما يظهر (ويدعوهن) أي الباقيات (إليه) بغير رضاهن لما مر فإن أجبن فلها المنع وحينئذ يصح عودة قوله إلا برضاها لهذه أيضًا بأن يجعلن قسمًا وهي قسمًا آخر .  
(وأن يجمع ضرّتين) أو حرّة وشرّية (في مسكن) متّجّد المرافق أو بعضها كخيمة في خضر ولو ليلة أو دونها لما بينهما من التباغض (إلا برضاها)؛ لأن الحق لهما ولهما الرجوع وإلا برضا الحرّة خلافًا فالشارح اعتبر رضا الشرّية أيضًا وللحرّة الرجوع.....

• قوله: (دون غيرها) متعلّق بقول المتن عليها أي تعلّقًا معنويًا فهو حال من الهاء في عليها والمعنى حال كون من مضى إليها متّحدة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى اهـ سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع إلى من مضى إليها يعني أن غيرها ليست متّصفة بواحد من هذين الوصفين بأن كانت بعيدة المسكن وعجوزة اهـ. • قوله: (لكونها إلخ) علة لعذر اهـ سم. • قوله: (قال الأذرعى) إلى قول المتن وله أن يرتّب في النهاية .  
• قول (سئ): (ويحرم أن يقيم إلخ) التّعبير بالإقامة يقتضي الدوام ويحتّ الزكشي أن الحكم كذلك لو مكّ آيًا لا على نية الإقامة وهو ظاهر اهـ معني. • قوله: (لما مر) أي من أن فيه إحاشا. • قوله: (فلها) أي لصاحبة المسكن. • قوله: (لهذه) أي لمسألة الإقامة بمسكن واحد وقوله أيضًا أي كمسألة جمع الضرّتين في مسكن وقوله بأن يجعلن إلخ تّصحيح لمرجع الضمير حينئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن. • قوله: (متّجّد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متّعدّد المرافق لكنّ قضيته قوله وأما إذا تعدّد المسكن إلخ خلافه اهـ سم. • قوله: (لأن الحق) إلى قوله وإن اتّحد علّقًا في المعنى. • قوله: (ولا برضا الحرّة) أي فقط ؛ لأن الشرّية لا يشترط رضاها ؛ لأن له جمع إمائه بمسكن وهي أمة اهـ معني .

• قوله: (وحيثّ يصحّ عود قوله إلا برضاها لهذه) ومرجع الضمير حينئذ بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بيّنه بقوله بأن يجعلن إلخ. • قوله: (متّجّد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متّعدّد المرافق لكنّ قضيته قوله وأما إذا تعدّد المسكن إلخ خلافه .  
• قوله في (سئ): (إلا برضاها) ولا اختيار برضا الوليّ والسيد ؛ لأن الحق لها دون الوليّ والسيد ولا برضا المولّية القاصرة كالمجنونة بل يجب على الوليّ فيما يظهر أن يطلب لها مسكنًا متّقدّمًا م ر .  
• قوله: (ولا برضا الحرّة) اعتمد م ر .

هنا أيضًا أمّا خيمة السفر فله جمعها فيها لفسر أفراد كل بخيمة مع عدم دوام الإقامة ومنه يؤخذ أنه لا يجمعها بمحل واحد من سفينة إلا إن تعذر أفراد كل بمحل ليصغر مثلًا وأمّا إذا تعدّد المسكن وانفرد كل بجميع مرافقه نحو مطبخ وحش وسطح ودرجته وبفر ماء ولاق فلا امتناع لهما حيث إن كانا من دار واحدة كعلو وسفل وإن اتحد أغلقا ودھليز فيما يظهر؛ لأن المراد أن لا يشتركا فيما قد يؤدي للخاصم ونحو الدھليز الخارج عن المسكنين لا يؤدي اتحاده إليه كاتحاد الممر من أول باب إلى باب كل منهما ويظهر أن اتحاد الرّحا في بلد اعتيد فيه أفراد كل مسكن برّحاً كاتحاد بعض المرافق؛ لأن الاشتراك فيها يؤدي للخاصم كما هو ظاهر ويكره وطء واحدة مع علم الأخرى به ولا تلزمها الإجابة؛ لأن الحياء والمروءة بآيانه ذلك ومن ثم صوّب الأذرعى التحريم .

(وله أن يرتب القسم على ليلة) ليلة وأولها هنا يختلف باختلاف ذوي الحرف فيعتبر في حق أهل كل جزيرة عادتهم الغالبة وأخبرها الفجر خلافاً.....

• قوله: (هنا) أي فيما إذا كان معها سرية أيضًا أي كما إذا كان معها سرّة . • قوله: (لفسر أفراد كل إلخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة لا يكلف التعدّد أيضًا مع ش . • قوله: (ومنه) أي من التعليل . • قوله: (إلا إن تعذر إلخ) لعل المراد بالتعذر التّعسر فليراجع . • قوله: (وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لا أنه لا بد أن يكون لكل منهما أي المسكنين سطح بدليل قوله الآتي كعلو وسفل؛ لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اه سم وأقره الرشيد . • قوله: (كعلو وسفل) والخبرة في ذلك للزوج حيث كانا لا يقيّن بهما مع ش . • قوله: (من أول باب) أي للمحل مع ش . • قوله: (ويكره إلخ) ظاهره كراهة التثريب وبه صرح المصنّف في تعليقه على التثيب اه معني وظاهر التعليل الآتي أن هذا الحكم لا يختص بالزوجات بل يجري في زوجة وسرية وفي سريات فليراجع .

• قوله: (مع علم الأخرى إلخ) بل يحرم إن قصد إيذاء الأخرى أو لزّم منه رؤية محرمة للعورة م ر اه سم عبارة الرشيد قوله مع علم الأخرى عبارة غيره بحضرة الأخرى اه ومن الغير المعني . • قوله: (ولا تلزمها الإجابة) ولا تصير ناشئة بالامتناع اه معني . • قوله: (ومن ثم صوّب الأذرعى إلخ) ويمكن الجمع بينهما بأن يكون محل التحريم إذا كانت إحداهما ترى عورة الأخرى اه معني زاد النهاية أو قصد به الإيذاء والأول على خلافه اه . • قوله: (وأولها) إلى قوله ثم رأيت الزركشي في النهاية إلا قوله ومنه إلى من عماده وقوله أي متبرّع . • قوله: (هنا) أي في القسم . • قوله: (وأخبرها الفجر) قضيته أن الآخر لا

• قوله: (فله جمعها إلخ) أي كما بحثه الزركشي . • قوله: (وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لا أنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتي كعلو وسفل؛ لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح . • قوله: (ويكره وطء واحدة مع علم الأخرى إلخ) بل يحرم إن قصد إيذاء الأخرى أو لزّم منه رؤية محرمة للعورة م ر .



للماسرجسي حيث خدّها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) ليُحصل المقصود بكلّ لكنّ الأولى تقديم الليلُ خروجاً من خلاف مَنْ عيّنه؛ لأنّه الذي عليه التواريخ الشرعية (والأصل) لمنّ عمله بالنهار (الليل)؛ لأنّ الله جعله سكناً (والنهار تبع) لأنّه وقت التردّد (فإنّ عمل ليلاً وسكناً نهاراً كحارس) وأتوني بفتح أوله وضّم الفوقية مع تشديدها وقد تخفّف وهو وقاد الحمام أو غيره نسبةً للآتون وهو أخذود الخباز والجصاص ذكره في القاموس (فعكسه) بعكس ما ذكر فإن كان يعمل تارة ليلاً وتارة نهاراً لم يَجْزِ نهاره عن ليله ولا عكسه أي والأصل في حقّه وقت السكون لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالظاهر أنّ محلّ السكون هو الأصل والعمل هو التبع وأنّه لا يُجزئ أحدهما عن الآخر ويتردّد

يختلف باختلاف الجرف وقد يتوقّف فيه فإنّه كما يختلف أحوال أهل الجرف في أوله كذلك تختلف في آخره اهـ ع ش . ٥ قوله: (للماسرجسي) بسين مفتوحة قراء ساكنة فجيم مكسورة فباء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المُقابلة على أصل الشارح وعِبارة النهاية للسرخسي بالخاء وحذف ما .  
 ٥ قوله: (لكنّ الأولى إلخ) كذا في المعني . ٥ قوله: (هيئته) أي تقديم الليل . ٥ قوله: (لأنّه الذي إلخ) متعلّق بعبارة المعني وجري عليه التواريخ الشرعية فإنّ أول الأشهر الليالي اهـ . ٥ قوله: (وقت التردّد) أي في طلب المعاش . ٥ قوله: (أو غيره) هذا تفسير الاتوني في أصل اللّغة وإلا فالمراد به هنا وقاد الحمام خاصّة أو نحوه بمنّ عمله ليلاً اهـ رشيد . ٥ قوله: (أخذود إلخ) أي حفيرة اهـ ع ش . ٥ قوله: (بعكس إلخ) كذا كُتب بالباء في أكثر نسخ الشرح وفي النهاية وكتب عليه الرشيد ما نصّه هو باللام أوله خلافاً لما يوجد في النسخ فهو علة أي فعلة العكس عكس العلة المذكورة في المعكوس اهـ عبارة المعني فيكون النهار في حقّه أضلاً والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعاشيه في الليل اهـ . ٥ قوله: (لم يَجْزِ نهاره إلخ) عبارة المعني لم يَجْزِ أن يقسم لإوادة ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولأخرى عكسه اهـ . ٥ قوله: (أي والأصل في حقّه) أي ولا يكفي جعل سكون ليل لإوادة وسكون نهار لأخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يَجْزِ نهاره إلخ اهـ سم . ٥ قوله: (فالظاهر أنّ محلّ السكون إلخ) مُعْتَمَد اهـ ع ش . ٥ قوله: (والعمل) بالجرّ عطفاً على السكون . ٥ قوله: (وأنّه لا يُجزئ أحدهما إلخ) مرّجع الضمير الأصل والتبع في قوله أنّ محلّ السكون هو الأصل إلخ وهذا ظاهر غني عن البيان وإنما المُحتاج للبيان

٥ قوله: (أي والأصل في حقّه وقت السكون) أي ولا يكفي جعل سكون ليل لإوادة وسكون نهار لأخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يَجْزِ نهاره إلخ وعِبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلاً وتارة نهاراً فليس له أن يقسم لإوادة ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولأخرى بالعكس على الأصح لتفاوت الغرض انتهى . ٥ قوله: (وأنّه لا يُجزئ أحدهما عن الآخر) المفهوم منه أنّ مرّجع ضمير التثنية في قوله أحدهما الأصل والتبع في قوله وأنّ محلّ السكون هو الأصل إلخ وهذا ظاهر غني عن البيان وإنما المُحتاج للبيان قدر التوبة هل هو يوم وليلة لكلّ على وجه أنّ الأصل محلّ السكون من

النَّظَرُ فَيَمْنُ عَمَلُهُ فِي بَيْتِهِ كَالِكِتَابَةِ وَالْخِيَاطَةِ وَظَاهَرُ تَمْثِيلِهِمْ بِالْحَارِسِ وَالْأَتُونِيِّ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ  
 بِهَذَا الْعَمَلِ فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ الْأَنْثَى وَهُوَ حَاصِلُ هَذَا كُلِّهِ فِي  
 الْحَاضِرِ أَمَّا الْمُسَافِرُ فَعِمَادُهُ وَقْتُ نُزُولِهِ مَا لَمْ تَكُنْ خَلْوَتُهُ فِي سَيْرِهِ فَهُوَ الْعِمَادُ كَمَا بَحَثَهُ  
 الْأَنْزَعِيُّ وَعِمَادُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ أَيْ وَقْتُ كَانَ وَأَيَّامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ كَذَا جَزَمَ بِهِ  
 شَارِحٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الَّذِي ضَعَفَاهُ فَعَلَى مَا مَرَّ مِنَ النَّظَرِ لِأَيَّامِ الْإِفَاقَةِ وَحَدِّهَا  
 وَالْجُنُونِ وَحَدِّهَا الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَغَيْرِهِ نَعَمْ، مَرَّ فِي غَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ أَنَّ الْإِفَاقَةَ لَوْ حَصَلَتْ فِي  
 نَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَضَى لِلْأُخْرَى قَدَرَهَا فَعَلَيْهِ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعِمَادَ هُنَا وَقْتُ الْإِفَاقَةِ وَقَضِيَّةٌ مَا فِي  
 الشَّامِلِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ مَنْ عِمَادُهُ اللَّيْلُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا لِجَمَاعَةٍ وَجَنَازَةٍ

قَدَرُ النَّوْبَةِ هَلْ هُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِكُلِّ عَلَى وَجْهِ أَنَّ الْأَصْلَ مَحَلُّ السُّكُونِ مِنْ بَعْضِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالتَّابِعِ  
 مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم. هـ قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ عَمَلُهُ الْخ) أَيْ لَيْلًا. هـ قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ  
 الْخ) أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ اهـ سم. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَفَقَّةٌ مَا إِذَا انْتَقَى النَّاسُ وَالتَّحَدُّثُ لَانْتِهَائِهِ  
 الْكُلِّيُّ بِدَوَامِ الْإِسْتِغَالِ بِعَمَلِ طَوَالَ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلَ أَوْ غَالِيَهُ بِإِسْتِغَالِهِ لَانْتِهَائِهِ  
 بَنَحْوِ مُطَالَعَةٍ وَتَأْلِيفٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَفْرَقَ نَوْمُهُ اللَّيْلَ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ  
 فِي جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ اهـ سم. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُسَافِرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِمَادُهُ فِي الْمَغْنِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (وَقْتُ نُزُولِهِ) مِنْ  
 لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ اهـ مُغْنِي عِبَارَةٍ سَمَ لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعَلَ نَوْبَةَ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ وَنَوْبَةَ نَهَارٍ  
 لِأُخْرَى وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ اهـ سم أقولُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ وَقْتُ  
 نُزُولِهِ وَإِنْ تَفَاوَتْ وَحَصَلَ لِوَاحِدَةٍ نِصْفُ يَوْمٍ وَلِلْأُخْرَى رُبُعُ يَوْمٍ مَثَلًا سَمَ وَع ش اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْعِمَادُ  
 الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَلَوْ لَمْ يَخْصُلِ الْخَلْوَةُ إِلَّا حَالَةَ السَّيْرِ كَأَنَّ كَانَ بِمَحْفَقَةٍ وَحَالَةَ النُّزُولِ يَكُونُ مَعَ  
 الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ خِيَمَةٍ كَانَ عِمَادُ قَسَمِهِ حَالَةَ سَيْرِهِ دُونَ حَالَةِ نُزُولِهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ النَّوْبَةُ فِي ذَلِكَ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَأَيَّامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ) أَيْ قَتَلُوا أَيَّامَ الْجُنُونِ كَأَيَّامِ الْغَيْبَةِ. هـ قَوْلُهُ: (شَارِحٌ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَنَقَلَهُ  
 عَنْ النَّصِّ اهـ سم. هـ قَوْلُهُ: (فَعَلَى مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحٍ لَا نَاشِئَةٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْجُنُونِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى  
 الْإِفَاقَةِ. هـ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي الْمَجْنُونِ الْغَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ.

بَعْضُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالتَّابِعِ مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ)  
 أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَفَقَّةٌ فِيمَا إِذَا انْتَقَى النَّاسُ وَالتَّحَدُّثُ لَانْتِهَائِهِ الْكُلِّيُّ  
 بِدَوَامِ الْإِسْتِغَالِ بِعَمَلِ طَوَالَ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلَ أَوْ غَالِيَهُ بِإِسْتِغَالِهِ لَانْتِهَائِهِ بَنَحْوِ  
 مُطَالَعَةٍ وَتَأْلِيفٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَفْرَقَ نَوْمُهُ اللَّيْلَ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ فِي  
 جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ. هـ قَوْلُهُ: (فَعِمَادُهُ وَقْتُ نُزُولِهِ) لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعَلَ نَوْبَةَ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ  
 وَنَوْبَةَ نَهَارٍ لِأُخْرَى وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ. هـ قَوْلُهُ: (كَذَا جَزَمَ بِهِ شَارِحٌ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ  
 وَنَقَلَهُ عَنِ النَّصِّ. هـ قَوْلُهُ: (الَّذِي ضَعَفَاهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَالَاهُ فِيمَا مَرَّ الَّذِي نَقَلَاهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى



واجابة دعوة وهو ضعيف وإنما ذلك ليالي الزفان فقط؛ لأنه يحرم عليه الخروج فيها  
لمندوب تقديمًا لواجب حقها كذا قاله لكن أطال الأذرعى وغيره في رده وأن المعتمد أنه لا  
حرمة أي وعليه فهي عذر في ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهما في الخروج لنحو  
جماعة فإن خص به ليلة واحدة منهن حرم .

(وليس للأول) وهو من عبادته الليل ويقاس به في جميع ما يأتي ومنه أن الدخول في العباد  
شرطه الضرورة وفي غيره تكفي الحاجة من عبادته النهار أو وقت النزول أو الشكون أو الإفاقة  
(دخول في نوبة على أخرى ليلًا) ولو لحاجة (إلا لضرورة كمرضاها المخوف) ولو ظنًا وإن طالت  
مدته وإن نظر فيه الأذرعى أو احتمالًا ليعرف الحال ومما يدفع تنظيره قول التهذيب وغيره لو  
مرضت أو ولدت ولا تمتهد لها قال الرافعي أو لها تمتهد كمحرم أي متبرع إذ لا يلزمه  
إسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي.....

• قوله: (وإنما ذلك) أي عدم الخروج ليالي الزفان أي فيها . • قوله: (كذا قاله) اعتمده المعنى عبارته  
تبيينه لا يختلف بسبب الزفان عن الخروج للجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشييع  
الجنائز مدة الزفان إلا ليلًا فيختلف وجوبًا تقديمًا للواجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وإن خالف فيه  
بعض المتأخرين وأما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وعده فإما أن يخرج في ليلة  
الجميع أو لا يخرج أصلًا فإن خص ليلة بعضهن بالخروج أتم . • قوله: (وعليه) أي ما اعتمده  
الأذرعى وغيره . • قوله: (فهي) أي ليالي الزفان . • قوله: (به) أي بالخروج لنحو جماعة . • قوله: (حرم)  
هل يجب قضاء القدر الذي قوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال أمه سم .  
• قوله: (ومنه) أي مما يأتي . • قوله: (من جماديه إلخ) نائب فاعل يقاس . • قوله: (ولو لحاجة) كعبادة  
معنى وأسنى .

• قوله (س): (كمرضاها المخوف) وشدة الطلق وخوف النهب والحريق أم معني . • قوله: (مدته) أي  
الدخول أم ع ش . • قوله: (وإن نظر فيه) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته . • قوله: (ليعرف  
الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف أم رشيد . • قوله: (ومما يدفع تنظيره إلخ) لعل وجه  
الدفع إطلاق التهذيب وغيره قولهما لو مرضت إلخ الشامل للطويل والقصير . • قوله: (إذ لا يلزمه إلخ)  
تعليل لقوله الآتي فله أن يديم إلخ أم ع ش أقول الظاهر أنه علة لقوله أي متبرع وأن الضميرين للمتعهد  
المحرم . • قوله: (فله أن يديم البيوتة إلخ) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت

وهذا حسن وهذا لا يقتضي تضعيف ما قاله البغوي الذي جزم به في الروض . • قوله: (حرم) هل يجب  
قضاء القدر الذي قوته في الخروج لتلك الباقيات الوجه القضاء إن طال . • قوله: (ولو لحاجة) قال في  
شرح الروض كعبادة . • قوله: (فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في  
جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا

وقياسه أن مسكن أحد أمن لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها إلا به جاز له البيئته عندها ما دام الخوف موجودا ويقضي نعم، إن سهل نقلها لمنزل لا خوف فيه لم يتعد تعيئه عليه ثم رأيت الزركشي نقل عن الشافعي واستظهره أن الخوف عليها من حريق أو نهب أو نحوه أي كفاجر كالمرض (وحيث) أي حين إذ دخل لضرورة كما هو صريح السياق . فقول شارح يحتمل إرادة هذا وضده والأمرين بعيد بل سهو (إن طال مكثه) عرقا وتقدير القاضي لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرقا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول.....

بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض ضرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذي يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر ولعل الوجه فيما لو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فأنزلت بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء ولو جمعهما مسكن واحد م س . قود: (وقياسه) أي ما في التهذيب وغيره . قود: (على نفسها) أي أو مالها وإن قل فيما يظهر م ع ش . قود: (لم يتعد تعيئه إلخ) معتمد م ع ش . قود: (أي حين) إلى قوله كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهر . قود: (وضده) وهو إرادة الدخول بلا ضرورة . قود: (والأمرين) أي الدخول لضرورة وضده . قود: (بعيد بل سهو) رده سم راجعه . قود: (وتقدير القاضي) أي حسين م معني . قود: (وغيره) أي تقدير غير القاضي . قود: (لكنه) أي كل من التقديرين . قود: (على تنفيس) أي

قضاء لذلك الزمن الذي بآته كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر ولو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فأنزلت عنه بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضيه ويحتمل القضاء ؛ لأنها تميزت بمبيته عندها وتأنسها به ولعله الوجه حيث جمعهما مسكن واحد .

قود: (فقول شارح) هو الزركشي . قود: (بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يتعد بحيث ظاهر وذلك ؛ لأن قول المصنف وليس للأول دخول إلخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومه جوازه لضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون في نحو لا عالم إلا زيد وحيث فعلى هذا تقدير رجوع قوله وحيث للدخول لغير ضرورة فقط أو لهما يكون راجعا لمنطوق ما قبله أو لمنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله لمنطوقه أو لهما إن لم يكن أقرب من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر ؛ لأنه الأصل لا سيما عند من يتكرر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دغوى السهو أو البعد ودغوى صراحة السياق ممنوعة فليتأمل فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما إن لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر للمعنى فالحمل عليهما أولى لإفادة ذلك حكمهما جميعا ؛ لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه أن اغتراضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتأمل .



ويظهر ضبط العُزف في ذلك بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدُخول لِتَفْقِدِ الأحوال عادةً فهذا القدر لا يقضيه مُطلقاً وما زاد عليه يقضيه مُطلقاً وإن فُرِضَ أن الضُرورة امتدَّت فوق ذلك وتعليلهم بالمُسامحة وعدمها ظاهرٌ في ذلك (قضى) من نوبتها مثله؛ لأنَّه مع الطول لا يُسمَحُ به وحقُّ الآدمي لا يسقط بالعذر (والا) يطلُّ مكثه عُزفاً (فلا) يقضي؛ لأنَّه يُتسامحُ به وقول الزركشي وبأنَّه سبق قلمٌ إذ الفرض أنَّه دخل لِضُرورةٍ وأنَّه الإثم إن تعدى بالدُخول وإن قلَّ مكثه ومع ذلك لا يقضي إلا إن طال مكثه خلافاً لما يُوهِّمه قوله وحينئذٍ إذ قضيته أنَّ شرط القضاء عند الطول كونُ الدُخول لِضُرورةٍ وأنَّه لغيرها يقضي مُطلقاً لِتعدُّيه وكذا يجب القضاء عند طول زَمَنِ الخُروج ليلاً ولو لغير بيت الضُرة وإن أكره لَكِنَّه هنا يقضيه عند فراغ النوبة لا من نوبة إحداهنَّ وعند فراغ زَمَنِ القضاء يلزمه الخُروج إن أَمِنَ لِنحو مسجدٍ وقد يجب القضاء عند القصر بأنَّ بُعد منزلها بحيث طال الزَمَنُ من الذهابِ والعودِ فيجب القضاء من نوبتها وإن قصر المكثُ عندها كذا جزمَ به شارحٌ وهو مُحتمَلٌ لَكِنَّ ظاهرَ تخصيصهم القضاء بزَمَنِ المكثِ خلافه.....

سعة وفُسحة. ة قوله: (ويظهر) عبارة النهاية والأوجه اه. ة قوله: (في ذلك) أي في طول المكث.  
 ة قوله: (فهذا القدر) أي ما من شأنه إلخ اه سم. ة قوله: (مطلقاً) فيه نظرٌ إذا طال اه سم أي على مُدة الضُرورة. ة قوله: (عليه) أي هذا القدر. ة قوله: (مطلقاً) ظاهره سواء وصله بما زاد أو لا فإذا طال فوق هذا القدر في الأصل ففي التابع بالاولى كما لا يخفى اه سم. ة قوله: (وإن فرض إلخ) غايه.  
 ة قوله: (فوق ذلك) أي ما من شأنه إلخ. ة قوله: (بالمسامحة) أي في قول المثني وإلا فلا وعدها أي فيما قبله ظاهرٌ في ذلك أي الضبط المذكور. ة قوله: (مثله) مفعول قضي. ة قوله: (ومع ذلك) أي من انحصار الإثم فيما ذكر. ة قوله: (قوله) أي المُصنِّف. ة قوله: (ولو لغير بيت الضُرة) لعلَّ الاولى إسقاط لفظة ولو. ة قوله: (لَكِنَّه هنا) أي في طول زَمَنِ الخُروج ليلاً اه سم أي إلى غير بيت الضُرة. ة قوله: (إن أَمِنَ) أي فإن لم يَأْمَنَ كَمَلِ اللَّيْلَة عندها والاولى له عَدَمُ التَّمَتُّعِ وعليه فينبغي قضاء بقيَّة اللَّيْلَة أيضاً حيث لم يتعزَّل عنها في مسكن آخر من البيت اه ع ش. ة قوله: (وهو مُحتمَلٌ) بل الوجه ومن ثمَّ أقره في النهاية وأما تغييرهم بالمكثِ فَلِلْغَالِبِ اه سيّدُ عُمَرُ واستقرَّبَ ع ش القضاء بعد فراغ التوبِ الآتي في

ة قوله: (فهذا القدر) أي ما من شأنه إلخ. ة قوله: (مطلقاً) فيه نظرٌ إذا طال. ة قوله: (مطلقاً) ظاهره سواء وصله بما زاد أو لا فإذا طال فوق هذا القدر قضي ما زاد عليه دونه وإذا لم يقض هذا القدر في الأصل ففي التابع بالاولى كما لا يخفى. ة قوله: (إذ الفرض إلخ) قد يمتنع أن الفرض ذلك عند الزركشي؛ لأنَّه جَوَزَ في قول المُصنِّف وحينئذٍ ما تقدَّم فيصِحُّ الحُكْمُ بالإثم نظرَ البعض تلك الإغتيارات وكأنَّه قال بشرطه ومع احتمالٍ مُحتمَلٍ صحيح لا يتأتَّى الحُكْمُ بسبقِ القلم فليُتأمل. ة قوله: (لَكِنَّه هنا) أي في طول زَمَنِ الخُروج ليلاً إلخ في الرُّوضِ وإن خرج أو أخرج مضطراً في ليلةٍ إحداهنَّ قضي من اللَّيْلَة الثانية

وَيُوجَّهُ بِأَنَّ زَمَنَ الْعَوْدِ وَالذَّهَابِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ قَضْدٌ تَخْصِيصٌ مُؤَثِّرٌ عُرْفًا نَعَمْ، قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فَرَاغِ التَّوْبِ أَنَّ زَمَنَهُمَا لَوْ طَالَ قَضَاءُ بَعْدَ فَرَاغِ التَّوْبِ وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَمِثْلُهُ أَوْلَى وَقِيلَ وَاجِبٌ .

(وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا) لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُتَسَامَخُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَامَخُ فِي اللَّيْلِ فَيَدْخُلُ (لَوْضِع) أَوْ أَخِذَ (مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ) كَتَسْلِيمِ نَفَقَةٍ وَتَعْرِيفِ خَيْرٍ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ عَنْ «عَائِشَةَ» كَانَتْ تَطْلُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيَسٍ حَتَّى يَنْلُغَ إِلَى الَّتِي هِيَ نَوْبُهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا . (وَيَنْبَغِي) أَيُّ يَجِبُ كَمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْبِرَاقِيَيْنِ (أَنَّ لَا يَطُولُ مُكُتُّهُ) عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى لَا وَاجِبٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْحَاجَةِ كَابْتِدَاءِ دُخُولِ لَغِيْرَهَا وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا صَرَّحَا بِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ وَقَعَ هُنَا تَابِعًا وَيُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ . (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمَا وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ صَرَّحَ آخَرُونَ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الطُّوْلِ وَنَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ وَجَمَعَ.....

الشارح وَلَعَلَّهُ هُوَ الْوَجْهُ . هـ قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ) أَيُّ خِلَافُهُ . هـ قَوْلُهُ: (فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ إلخ) لَعَلَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فِي صُورَةِ طَوْلِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا إِلَى غَيْرِ بَيْتِ الضَّرَةِ مِنَ الْقَضَاءِ إلخ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ زَمَنَهُمَا) أَيُّ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي ثُمَّ قَالَ وَيَنْعَصِي بِطَّلَاقٍ مَنْ لَمْ يُسْتَوَفَّ حَقُّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَقْتِهِ لِتَفْوِيْتِهِ حَقُّهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَهَذَا سَبَبٌ آخَرٌ لِكَوْنِ الطَّلَاقِ بَذْعِيًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَكُونَ الْعِصْيَانُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا بِغَيْرِ سُؤْلِهَا وَإِلَّا فَلَا . هـ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ مِثْلُ ذَلِكَ الْجُزْءِ الْفَائِتِ . هـ قَوْلُهُ: (لِحَاجَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَنْبَغِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ مَسِيَسٍ) أَيُّ الْجَمَاعِ كَمَا يَأْتِي أَهْ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ يَجِبُ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي الْأَوَّلِيَّةَ الْآتِيَةَ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ عَدَمِ طَوْلِ الْمُكُتِّ . هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيُّ وَالْمُغْنِي أَهْ سَم . هـ قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ إلخ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي .

بِقَدْرِهِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ أَوْلَى ثُمَّ خَرَجَ وَيَتَقَرَّدُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَسَا فَيَقِفُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَسْتَمْتِعَ انْتَهَى وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مِمَّا يُصْرَحُ بِطُلَانٍ مَا تَوَقَّعَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَقَفِّهِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ عَطَّلَ لَيْلَةً إِخْدَى زَوْجَتَهُ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ وَفَى الْآخَرَى لَيْلَتَهَا بِأَنَّ بَاتَ عِنْدَ الْآخَرَى لَيْلَتَهَا ثُمَّ بَاتَ مَا بَعْدَهَا بَنَحْوِ مَسْجِدٍ سَقَطَ حَقُّ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا لَهَا فَلَهُ أَنْ يَبِيتَ الثَّالِثَةَ عِنْدَ الْآخَرَى وَالصَّوَابُ الَّذِي يُصْرَحُ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ وَغَيْرُهُ امْتِنَاعُ بَيْتِهِ عِنْدَ الْآخَرَى قَبْلَ أَنْ يَوْفِيَ الْأَوَّلَى لَيْلَتَهَا . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ زَمَنَهُمَا) أَيُّ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى) اعْتَمَدَهُ م ر . هـ قَوْلُهُ: (لَا وَاجِبُ إلخ) مَشَى فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَلَى مَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ الصَّغِيرِ نَعَمْ إِنْ زَادَ الطُّوْلُ عَلَى الْحَاجَةِ عَصَى وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِمَا زَادَ أَيُّ إِنْ طَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا إِذَا طَالَ انْتَهَى . هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر .



بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها .  
(و) الصحيح (أن له ما سوى من وطء استمتاع) للخبر إذ الميسر فيه الجماع وبخث حرمة إن  
أقضى إليه إفضاء قويًا كما في قبلة الصائم ويفرق بأن ذات الجماع مُحَرَّمَةٌ إجماعًا ثم لا هنا؛  
لأنه إذا وقع وقع جائزًا وإنما الحرمة لمعنى خارج وهو حق الغير كما صرح به الإمام على أن  
في جله من أصله خلافًا فاحتيط ثم لذلك وليكونه مفسدًا للعبادة ما لم يحتط هنا (و) الصحيح  
(أنه يقضي) زمن إقامته إن طال (إن دخل بلا سبب) لتعديده .

• قوله: (بحمل الأول على ما إذا طال إلخ) صريح المثني السابق في الدخول في الأصل لضرورة القضاء  
في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين الأصل والتابع وعلى  
هذا يتحصل أنه إن لم يُطل فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي مطلقًا وإن كان في التابع  
فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي اه سم . • قوله: (والثاني على ما إذا طال إلخ) هل  
يقضي الجمع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط ؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضيه فالزيادة عليه لا  
تغير حكمه فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط الطول ؛ لأن  
المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الأقرب الأول . • قوله: (للخبر) أي  
المار آنفًا . • قوله: (فيه) أي الخبر . • قوله: (وبخث) إلى قوله حتى لو خرج في النهاية . • قوله: (خرمته)  
أي ما سوى وطء إلخ وقوله إليه أي الوطء . • قوله: (لا هنا) أي فليس مجمعًا عليه بل فيه وجه بالحل اه  
مغني وسيفيذه قول الشارح على أن إلخ . • قوله: (لأنه إذا وقع إلخ) أي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير  
قوله في جله إلخ . • قوله: (وإنما الحرمة إلخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع اه  
سم . • قوله: (زمن إقامته) إلى قوله وكذا في المغني . • قوله: (زمن إقامته) أي لا أنه يقضي الاستمتاع كما  
يقضيه كلامه اه مغني .

• قوله: (وجمع بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المثني السابق في الدخول في الأصل  
لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين  
الأصل والتابع وعلى هذا يتحصل أنه إن لم يُطل فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي  
مطلقًا وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي وهل يقضي الجميع أو ما  
زاد على مقدار الحاجة فقط ؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضيه فالزيادة عليه لا  
تغير حكمه فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط  
الطول ؛ لأن المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظر . • قوله: (ويُفرق بأن إلخ) في تأثير هذا  
الفرق نظر فتأمل . • قوله: (وإنما الحرمة إلخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع .

(ولا يجب تسوية في الإقامة) في غير الأصل كأن كان (نهارًا) أي في قدرها؛ لأنه وقت التردد وهو يَقل ويَكثر وكذا في أصلها على ما اقتضاه الإطلاق لَكِنْ الذي بحثه الإمام أخذًا من كلامهم امتناعه إن كان قصدًا وجري عليه الأذرعِي فقال لا أشك أن تخصيص إحداها بالإقامة عندها نهارًا على الدوام والانتشار في نوبة غيرها يُورث جحدًا وعداوة وإظهار تخصيص وميل أما الأصل فتجب التسوية في قدر الإقامة فيه حتى لو خرج في ليلة إحداها فقط ولو للجماعة حَرَم كما مر .

(وأقل نوب القسم ليلة) ليلة ونهار نهار في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضهما على الأوجه في النهار؛ لأنه يُنغص العيش ومن ثم جاز برضاها وعليه حملوا طوافه ﷺ على نسيائه في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها للاتباع ولقرب عهده بهن (وجوز ثلاثا) ثلاثا وليلتين وإن كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرّم بغير رضاها (علي المذهب) وإن تفرقن في البلاد لما فيها من الإيحاش والإضرار وقيل تكره ونص عليه في الأم وجري عليه الدارمي والرويانِي وبه يُقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدّم بزمن أصلاً وإنما هو إلى

• قوله: (كأن كان إلخ) أي الإقامة فكان الأولى التانيث ويَحْتَمَلُ أن الضمير لغير الأصل . • قوله: (وهو إلخ) أي التردد . • قوله: (وكذا في أصلها) أي الإقامة عطف على في قدرها . • قوله: (امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اهـ رشيدِي أقول مرجعه تفضيل بعض النساء بالإقامة عندها نهارًا المعلوم من المقام .  
• قوله: (ونهارًا) إلى قوله فَعَلِمَ سَهْوُ في الْمُغْنِي إلخ قوله ؛ لأنه الآن إلى المثني وإلى قوله ورد بأن الأول في النهاية . • قوله: (كما مر) أي قبيل قول المصنّف وليس للأول إلخ . • قوله: (ليلة ليلة) أي لمقيم عمله نهارًا اهـ مُغْنِي . • قوله: (في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط . • قوله: (على الأوجه في النهار) أي وقطعا في الليل . • قوله: (وعليه حملوا طوافه ﷺ إلخ) أو هو من خصائصه ﷺ اهـ ع ش عبارة السيد عمزوله محمل آخر بأن يخصص إطلاقهم منع التبعض بما إذا استمرّ أما إذا اتفق منه نادراً فينبغي أن لا يمتنع وقوفا مع ظاهر ما ورد ومنع التبعض اهـ . • قوله: (ولقرب إلخ) الأولى ولقرب إلخ كما في الْمُغْنِي . • قوله: (وإن تفرقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداها أزيد من ثلاث فإذا بات عند إحداها ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا سم على حجّ اهـ ع ش .

• قوله: (وكذا في أصلها) عطف على في قدرها . • قوله: (وإن تفرقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداها أزيد من ثلاث فإذا بات إحداها ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا .



الزوج. (والصحيح) فيما إذا لم يرضين في الابتداء بواحدة بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهما (للابتداء) في القسم بواحدة منهن تحريزا عن الترجيح من غير ترجيح فيبدأ بمن خرجت قرعتها ثم يقرع للباقيات وهكذا فإذا تمت التوبة راعى الترتيب من غير قرعة نعم، لو بدأ بواحدة ظلما أقرع للباقيات؛ لأن الأول لغو فإذا تم العدد أقرع للابتداء كما شمله المتن لما مر أن الأول لغو (وقيل بتخير) فيبدأ بمن شاء بلا قرعة؛ لأنه الآن لا يلزمه قسم ولو أراد الابتداء بما ليس قسما كدور ليلة فهل تجب قرعة فيه تردّد والذي يتجبه وجوبها ومر أن طوافه في ليلة محمول على أنه يرضاهن.

(ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسلمة على كناية فيحرم عليه ذلك؛ لأنه خلاف العذل المشروع له القسم (لكن لحرية مثلاً) تجب نفقتها أي من فيها رق بسائر أنواعها ولو مبنقة أي لها ليلتان وللأمة ليلة لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل لو جعل للحرية ثلاثاً وللأمة ليلة ونصفاً لم تجز فغلب سهو من أورد عليه أن كلامه يؤهم جواز ليلتين للأمة وأربع للحرية وذلك لخبر فيه مرسل اعتضد بقول علي كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وإنما سوى بينهما في حق الزفاف؛ لأنه لزوال الحياء وهما فيه سواء ويتصور كونها جديدة في الحر بأن تكون تحته حرة لا تصلح للاستمتاع فتكح أمة ومن عتقت قبل تمام

• قوله: (من غير قرعة) أي فلو أعاد القرعة جاز له ذلك على ما يشعر به قول المحلّي أي والمعني ولا يحتاج إلى إعادة القرعة ويوجه بأنه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم ثبوت حق لهن على الزوج فأشبه ما لو أراد المييت عند واحدة منهن من غير سبق قسم ويبعض الهوامش وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرعة فاحذره اهـ ع ش أقول القلب إلى ما في بعض الهوامش أميل وما ذكره من التوجيه قد يمنع فليراجع. • قوله: (لأن الأول لغو) انظر ما الداعي إليه مع أنه لا بد من الإقراع لما بعد الأولى وإن لم يكن الابتداء بها لغوا اهـ رشيدّي. • وقوله: (أقرع للابتداء) أي للابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها فهو مساو لقول الرّوض ثم أعادها للجميع اهـ رشيدّي وبه يتحل تردّد السيد عمر.

• قوله (سني): (ولا يفضل) أي بعض نسائه اهـ معني. • قوله: (تجب نفقتها) بأن تكون مسلمة للزوج ليلاً ونهاراً وحق القسم لها لسيدها فهي التي تملك إسقاطه اهـ معني. • قوله: (وذلك إلخ) تعليل لقول المتن لكن لحرية إلخ اهـ رشيدّي. • قوله: (مرسل) صفة خبر. • قوله: (بل لا يعرف له مخالف) فكان إجماعاً اهـ معني. • قوله: (بينهما) أي الحرية والأمة. • قوله: (ويتصور إلخ) عبارة المعني ويتصور اجتماع الأمة مع الحرية في صور منها أن يسبق نكاح الأمة بشروطه على نكاح الحرية ومنها أن يكون تحته حرة لا تصلح للاستمتاع ومنها أن يكون الزوج رقيقاً أو مبعوضاً وقول الشيخين ولا يتصور كون الأمة جديدة إلا في حق العبد جزئي على الغالب اهـ. • قوله: (ومن عتقت إلخ) عبارة المعني والرّوض مع شرحه فلو عتقت

• قوله: (ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرّات) عبارة الرّوض فإن عتقت في الأولى من ليلتي

نَوْبَهَا التَّحَقَّتْ بِالْحَرَائِرِ فَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِالْعَتَقِ إِلَّا بَعْدَ أَذْوَارٍ لَمْ تَسْتَحِقْ إِلَّا مِنْ حِينَ الْعِلْمِ قَالَ  
الْمَاوَزْدِيُّ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ الْقِيَاسَ خِلَافُهُ وَرُدُّهُ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْقِيَاسُ الْأَصَحُّ فِيمَا لَوْ  
رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فِي نَوْبِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الزَّوْجُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ جَهْلِ الزَّوْجِ  
هُنَا أَيْضًا وَإِلَّا فَالْوَجْهَ وَجُوبُهُ لَتَعَدُّهُ حِينَئِذٍ وَلَوْ بَاتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ اسْتَقَرَّ لِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ فِي  
مُقَابَلَتَيْهِمَا وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا فَيَقْضِيهَا إِنَّا هَا إِذَا عَادَتْ كَمَا بَأْتِي .  
(وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ) وَجُوبًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي إِذْنِهَا فِي النِّكَاحِ (جَدِيدَةٌ عِنْدَ زِفَافٍ) وَفِي عِصْمَتِهِ  
غَيْرُهَا.....

الْأَمَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنْ لَيْلَتِي الْحُرَّةِ وَكَانَتِ الْبُدَاءَةُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ مِنْ لَيْلَتِهَا لِلْعَتِيقَةِ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا إِنْ  
أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ لَهَا عَلَى لَيْلَةٍ وَإِلَّا فَلَهُ تَوْفِيَةُ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَإِقَامَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي  
الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَلَهُ إِتْمَامُهَا وَيَبِيتُ مَعَ الْعَتِيقَةِ لَيْلَتَيْنِ وَإِنْ خَرَجَ حِينَ الْعِتْقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتِ صَدِيقٍ أَوْ نَحْوِ  
ذَلِكَ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ لَمْ يَقْضِ مَا مَضَى مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا زَادَهَا لَيْلَةٌ لِاتِّحَاقِهَا  
بِالْحُرَّةِ قَبْلَ الْوَفَاءِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا وَلَا أَثَرَ لِعِتْقِهَا فِي يَوْمِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَإِنْ  
كَانَتِ الْبُدَاءَةُ بِالْأَمَةِ وَعَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ فَيُتِمُّهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا أَوْ عَتَقَتْ بَعْدَ تَمَامِهَا وَفِي الْحُرَّةِ  
لَيْلَتَيْنِ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا أَوْ قَوْلُهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الْبُدَاءَةُ إِلَخَ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ . ٥ قَوْلُهُ : (لَمْ تَسْتَحِقْ إِلَخَ) أَيِ  
الْإِتِّحَاقِ بِالْحَرَائِرِ وَلَوْ قَالَ لَمْ تَلْتَحِقْ كَانَ أَوْلَى . ٥ قَوْلُهُ : (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ . ٥ قَوْلُهُ : (وَالَا فَالْوَجْهَ  
إِلَخَ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ : (وَجُوبُهُ) أَيِ قَضَاءُ مَا مَضَى مِنَ الْأَذْوَارِ . ٥ قَوْلُهُ : (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا إِلَخَ)  
أَيِ بَعْدَ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ . ٥ قَوْلُهُ : (فَيَقْضِيهَا إِلَخَ) أَيِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدَّتْ  
أَهَ سَم . ٥ قَوْلُهُ : (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِلا قَضَاءٍ فِي النَّهَايَةِ . ٥ قَوْلُهُ : (بِالْمَعْنَى إِلَخَ) مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرِ أَهَ سَم  
وَهُوَ مَنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتُهَا بَوَاطِءَ فِي قَبْلِهَا أَهَ ع ش .

٥ قَوْلُهُ (سَيِّ): (عِنْدَ زِفَافٍ غَيْرُهَا) وَهُوَ حَنْطُ الْعُرُوسِ لِزَوْجِهَا أَهَ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ : (وَفِي عِصْمَتِهِ إِلَخَ) أَيِ  
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُهَا أَوْ كَانَتْ وَلَمْ يَبِيتْ عِنْدَهَا لَمْ يَثْبُتْ لِلْجَدِيدَةِ حَقُّ الزَّفَافِ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُ  
الرَّوْضَةِ لَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِي نِكَاحِهِ غَيْرُهُمَا وَجَبَ لَهُمَا حَقُّ الزَّفَافِ ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ  
أَرَادَ الْقِسْمَ وَإِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْأَقْوَى الْمُخْتَارُ وَجُوبُهُ مُطْلَقًا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

الْحُرَّةُ وَالْبُدَاءَةُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ لِلْعَتِيقَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَإِنْ أَتَمَّهَا بَاتَ مَعَ الْعَتِيقَةِ لَيْلَتَيْنِ لَا إِنْ خَرَجَ  
حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ الْعِتْقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا أَوْ فِي الْحُرَّةِ  
لَيْلَتَيْنِ انْتَهَى . ٥ قَوْلُهُ : (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا) أَيِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدَّتْ .

٥ قَوْلُهُ : (فَيَقْضِيهَا إِنَّا هَا إِلَخَ) نَقْلُهُ الرَّوْضُ عَنْ الْمُتَوَلَّى . ٥ قَوْلُهُ : (وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٌ عِنْدَ زِفَافٍ إِلَخَ) .  
(فَرَعٌ) زُفْتُ جَدِيدَةٌ وَلَهُ زَوْجَتَانِ قَدْ وَقَاهُمَا حَقُّهُمَا وَفِي الْجَدِيدَةِ أَيِ حَقُّهَا وَاسْتَأْنَفَ أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ  
الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالْقُرْعَةِ وَإِنْ بَقِيَ لَيْلَةٌ لِإِحْدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لَيْلَتَهَا ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ



يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٌ (بَسْبَع) وَلَاءٌ (بِلا قَضَاءٍ) وَقَوْلُهُ عِنْدَ ظَرْفٍ لِبَكْرٍ وَجَدِيدَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ فَخَرَجَ بِكَرٍّ عِنْدَ الْعَقْدِ ثَبَّتَ عِنْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا ثَلَاثٌ فَقَطْ وَبَكْرٌ جَدِيدَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرَ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الدُّخُولِ بَأَنِ اسْتَدْخَلَتْ مَاءً فَطَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ دَخَلَ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْآتِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ الْمُرَادُ بِالْجَدِيدَةِ مَنْ أَنْشَأَ عَلَيْهَا عَقْدًا حَتَّى لَوْ وَفَى لِلْجَدِيدَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ يَعُدَّ حَقُّ الزَّفَافِ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى النِّكَاحِ كَذَا جَزْمًا بِهِ وَقَالَ فِي التَّمَةِ لَا خِلَافَ فِيهِ هـ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا إِلَّا أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ أَنَّ الْمُرَادَ بِلا حَقَّ لَهَا أَيِ يَتَرْتَّبُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ السَّبْعَ قَبْلَ طَلَاقِهَا فَإِذَا لَمْ يُؤْفَها قَضَاهَا لَهَا (وَقَبَّتْ) بِذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْضًا عِنْدَ زِفَافٍ كَذَلِكَ (بِثَلَاثٍ) وَلَاءٌ بِلا قَضَاءٍ وَلَوْ أُمَةٌ فِيهِمَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «سَبْعَ لِبَكْرٍ وَثَلَاثَ لِلثَّبِّ» وَفِي رِوَايَةِ اللَّبْخَارِيِّ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ فِي نِكَاحِهِ غَيْرُهَا وَجُكْمُهُ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ الْجُكْمَةِ بِمَا ذُكِرَ وَزَيْدٌ لِلْبَكْرِ؛ لِأَنَّ حَيَاءَهَا أَكْثَرُ وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ وَالسَّبْعُ أَيَّامُ الدُّنْيَا وَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ وَأَرَادَ الْمَبِيتَ عِنْدَهُمَا وَجَبَ لَهَا

هـ قَوْلُهُ: (يُرِيدُ الْمَبِيتَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوَضِ يَبِيتُ هـ. قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا) أَيِ الْغَيْرِ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٌ) أَيِ أَفْهَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ فِي عِصْمَتِهِ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا هـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَلَاءٌ) سَبْعٌ مُخْتَرَزَةٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَبَكْرٌ جَدِيدَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَخَرَجَ بِجَدِيدَةٍ إلخ مَنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا بَعْدَ تَوْفِيَةِ حَقِّ الزَّفَافِ فَإِنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا لَا زِفَافَ لَهَا هـ. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَعْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِيَقَائِمَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا هـ بَلْ هَذَا التَّعْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ هـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُهُ وَبَكْرٌ جَدِيدَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ إلخ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا لَمْ يُؤْفَها) أَيِ السَّبْعِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَفَّاهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا فَلَا زِفَافَ لَهَا هـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْمَعْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى فَإِنْ أَقَامَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَنْ سَافَرَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ مَكْرُوهٌ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. هـ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْمَعْنَى) قَدْ خَلَّ فِيهَا مَنْ كَانَتْ ثُبُوتُهَا بِوَطْءٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ وَخَرَجَ مَنْ حَصَلَتْ ثُبُوتُهَا بِمَرَضٍ أَوْ وَثْبَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَفِي عِصْمَتِهَا غَيْرُهَا إلخ. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ الْبَكْرِ وَالثَّبِّ.

هـ قَوْلُهُ: (وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَالْجُكْمَةُ فِي الثَّلَاثِ وَالسَّبْعِ أَنَّ الثَّلَاثَ مُغْتَفَرٌ فِي الشَّرْعِ وَالسَّبْعَ عَدَدُ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَمَا زَادَ عَلَيْهَا تَكَرَّرًا هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ إلخ) وَلَوْ زُفَّتْ جَدِيدَةٌ وَلَهُ زَوْجَتَانِ وَفَّاهُمَا حَقَّهُمَا وَفَى الْجَدِيدَةَ حَقَّهَا وَاسْتَأْنَفَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمْعِ بِالْقُرْعَةِ

الْجَدِيدَةِ يَنْصَفُ لَيْلَةً أَيِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ ثُلُثَ الْقِسْمِ وَيَخْرُجُ لِلْمَسْجِدِ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَسْتَأْنَفُ الْقِسْمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ بِالسُّوِيَةِ رَوْضٌ. هـ قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَكْرٍ. هـ قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَعْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِيَقَائِمَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا انْتَهَى بَلْ هَذَا التَّعْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ.

حَقُّ الزَّفَافِ فَإِنْ زُفْتُ مُرْتَبَاً بَدَأَ بِالْأُولَى وَالْأُخْرَى مَكْرُوهَةٌ أَقْرَعَ وَلَا حَقَّ لِلرُّجْعِيَّةِ كَمَا تَقَرَّرُ  
بِخِلَافِ بَائِنٍ أَعَادَهَا وَمُسْتَفْرَشَةٌ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَمَّا لَوْ لَمْ يُوَالِ فَلَا تُحْسَبُ بَلْ يَجِبُ لَهَا  
سَبْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَةٌ ثُمَّ يَقْضَى مَا لِلْبَاقِيَّاتِ مِنْ نَوْبَتِهَا مَا بَاتَتْ عِنْدَهَا مُفْرَقًا .  
(وَيُسَنُّ تَخْيِيرُهَا) أَيِ الثَّيِّبِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ) لِلْأُخْرَيَّاتِ (وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ) أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا

وَأِنْ بَقِيََتْ لَيْلَةٌ لِإِحْدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لَيْلَتَهَا ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ يَنْصِفُ لَيْلَةً ؛ لِأَنَّهَا  
تَسْتَحِقُّ ثُلُثَ الْقِسْمِ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي بَاتَتْهَا عِنْدَ الْقَدِيمَةِ كَانَتْهَا بَيْنَ الْقَدِيمَتَيْنِ فَيُخْصَصُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ  
الْقَدِيمَتَيْنِ نِصْفَ لَيْلَةٍ فَيَكُونُ لِلْجَدِيدَةِ مَا ذَكَرَ وَيَخْرُجُ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةَ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ  
بَيْنَ الثَّلَاثِ بِالسُّوِيَّةِ اه رَوْضُ زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ كَانَ يُقْسَمُ لَيْلَتَيْنِ فَتَزَوَّجَ جَدِيدَةً فِي أَثْنَاءِ لَيْلَةٍ لِإِحْدَاهُمَا فَهَلْ  
يَقْطَعُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَيُقْسَمُ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ يُكْمَلُ اللَّيْلَةُ وَجِهَانِ فِي حِلْيَةِ الشَّاشِيِّ أَوْ جِهَتُهُمَا الْأُولَى اه .

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَكْرُوهٌ) أَيِ زِفَافُهُمَا مَعًا . • قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ فِي شَرْحِ بِلَا قَضَاءٍ . • قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ لَهَا)  
أَيِ الْجَدِيدَةِ . • قَوْلُهُ: (مَا لِلْبَاقِيَّاتِ) انْظُرْ مَا وَجْهَ ذِكْرِ مَا مَعَ مَا الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ مَا بَاتَتْ اه رَشِيدِيَّيْ عِبَارَةُ  
الْمُغْنِي وَقَضَى الْمَفْرُقَ لِلْأُخْرَيَّاتِ اه . • قَوْلُهُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) أَيِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كَمَا يَبَيِّنُهُ  
الشَّهَابُ سَمِ اه رَشِيدِيَّيْ عِبَارَةُ سَمِ ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ لَيْلَةً مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ثُمَّ أَبْدَ  
ذَلِكَ بِقَوْلِ الرَّوْضِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ فَإِنْ سَبَعَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنْ  
الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا اه وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ سَبْعًا اه وَعِبَارَةُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ آخِرًا مَا

• قَوْلُهُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ بَأَنَ يَبِيتُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةً مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى  
كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَزَعُ السَّبْعِ عَلَيْهِنَّ وَبَاتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَا خَصَّهَا بِالتَّوْزِيعِ فَقَطَّ  
لَزِمَ أَنَّ تِلْكَ أَيِ الْجَدِيدَةِ امْتَاَزَتْ عَلَى كُلِّ بَازِيْدٍ مِمَّا حَصَلَ لَهَا فَلَمْ يَحْصُلِ التَّسَاوِيُ وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ  
قَضَاءِ السَّبْعِ إِلَّا حُصُولُ التَّسَاوِيِ بَيْنَهُنَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ الطَّرْفُ الرَّابِعُ فِي الظُّلْمِ  
وَالْقَضَاءِ فَمَنْ نَحْتَهُ ثَلَاثَ فَطَافَ عَلَى امْرَأَتَيْنِ عِشْرِينَ لَيْلَةً فَلْيَقْضِ الْمَظْلُومَةُ عَشْرًا مُتَوَالِيَةً انْتَهَى وَقَضِيَّةُ  
ذَلِكَ أَنَّهُ يَبِيتُ فِي مَسَالَتِنَا عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا مُتَوَالِيَةً إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَاتَهُ إِنَّمَا وَالِي عَشْرَ الْمَظْلُومَةِ  
لَا تَفْرَادُهَا بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ قَوْلُ الرَّوْضِ عَقِبَ مَا سَبَقَ إِلَّا إِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً أَوْ قَدِمَتْ غَائِبَةٌ  
فَيَبْدَأُ بِحَقِّ الزَّفَافِ فَإِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْمَظْلُومَةِ قَسَمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَدِيدَةِ الْقَائِمَةِ بِالْقُرْعَةِ فَيَجْعَلُ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ  
الْقَائِمَةِ لَيْلَةً وَلِلْمَظْلُومَةِ ثَلَاثًا لَيْلَتَهَا وَلَيْلَتِي الْأُخْرَيَّتينِ ثَلَاثَ نَوْبٍ انْتَهَى وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَقُّ  
الزَّفَافِ وَحَقُّ الْمَظْلُومَةِ بَدَأَ بِحَقِّ الزَّفَافِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَّحِدْ مُسْتَحَقُّ الزَّفَافِ وَحَقُّ الظُّلْمِ فَلَوْ اتَّحَدَ كَانَ  
أَبَانَهَا قَبْلَ أَنْ يَوْفِيَهَا حَقَّهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ لَهَا حَقُّ الزَّفَافِ وَحَقُّ ظُلْمِهَا فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ  
وَقَدْ يُقَالُ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِالْبُدَاءَةِ بَايَهُمَا فَلْيُحَرِّزْ . • قَوْلُهُ: (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ فَإِنْ  
سَبَعَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ  
وَاحِدَةٍ سَبْعًا .



وتأنيًا بتخييره عليه السلام أم سلمة كذلك فاخترت التلث، رواه مسلم وبحث البلقيني أن محلّه إذا طلبت الإفاقة عندها كما طلبته أم سلمة وإلا كان الخيار له وفيه نظر نعم، إن خيرها فسكتت أو فوضت الأمر إليه تخير كما هو ظاهر فإن أقام السبع بغير اختيارها أو اختارت دون السبع لم يقض إلا الزائد على الثلاث؛ لأنها لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد فقط مطلقًا ويؤجّه بأنها لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد.

(ومن سافرت وحدها بغير إذنه) ولو لحاجته (ناشئة) فلا قسم لها نعم، لو سافر بها السيد وقد بات عند الحرّة ليلتين قضاها لها إذا رجعت على ما نقلناه وأقره لكن بالغ ابن الرفعة في رده

نصه أقول وكيفية القضاء أن يفرغ بينهما ويدور فالييلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضًا وفي الدور الثاني يبيت ليلتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضًا وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار إلى أن يتم السبع وتماؤها من أربعة وثمانين ليلة وذلك؛ لأنه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكره. هـ قوله: (أن محله) أي محل تخييرها اهـ رشدي. هـ قوله: (فإن أقام السبع بغير اختيارها إلخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدة أنها اختارت السبعة وانكرت ذلك صدقت؛ لأن الأصل عدم طلبها اهـ ع ش. هـ قوله: (لم يقض إلا الزائد على الثلاث) أي بخلاف ما إذا أقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اهـ سم زاد المصنف فإنها طمعت في الحق المشروع لغيرها فبطل حقه اهـ. هـ قوله: (في حق غيرها) أي حق شرع لغيرها فإن الخمس مثلاً لم تشرع لأحد اهـ ع ش. هـ قوله: (وهي) أي الغير. هـ قوله: (ولو زاد البكر إلخ) عبارة المصنف كما أن البكر إذا طلبت عشرًا وبات عندها مع أنه يمتنع عليه ذلك لم يقض إلا ما زاد لما ذكر أي من أنها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها اهـ. هـ قوله: (مطلقًا) أي سواء طلبت أم لا اهـ ع ش. هـ قوله: (ويؤجّه بأنها إلخ) في تقريبه تأمل وما قدمناه عن المصنف هو الظاهر. هـ قوله: (فلا قسم لها) إلى قول المتن وفي سائر الأسفار في النهاية إلا قوله وكذا لفرضيهما إلى المتن وكذا في المصنف إلا قوله لكن بالغ إلى وكذا وقوله وظاهر إلى المتن. هـ قوله: (قضاها) أي الليلة عبارة المصنف لم ينقط حقها من القسم وعلى الزوج قضاء ما فات عند التمكن؛ لأن الفوات حصل بغير اختيارها قاله المتولي وأقره اهـ. هـ قوله: (على ما نقلناه إلخ) عبارة

هـ قوله: (لم يقض إلا الزائد على الثلاث) أي بخلاف ما إذا أقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم. هـ قوله: (قضاها لها) هذا من جملة ما يصرح بأنه لو عطل ليلة إحدى زوجتيه مثلاً كان باتها في نحو مسجد بعد أن بات عند الأخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط هنا أولى منه فيما ذكره الشارح؛ لأنه إذا لم تسقط مع عدم حصول التقيوت من جهة الزوج بل من جهتها فعدم السقوط إذا حصل التقيوت من جهته أولى خلافًا لما توهمه جمع من المتفقهة من السقوط والصواب خلافه فيحرم أن يبيت بعد ذلك عند الأخرى قبل أن يبيت عند تلك ليلتها فتأمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط أيضًا في مسألتنا لظهور الفرق كما لا يخفى. هـ قوله: (قضاها لها إذا رجعت على ما نقلناه) أي؛ لأنها استحققتها

وكذا لو ارتحل لخراب البلد وارتحال أهلها واقتصرت على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لإشرافه على الانهدام (وبإذنه لغرضه بقضي لها)؛ لأنه المانع لنفسه منها (ولغرضها) كحج وكذا لغرضيهما على الأوجه تغليباً للمانع (لا) بقضي لها (في الجديد)؛ لأنها المفوتة بحقه وإذنه إنما يرفع الإثم فقط وخرج بوحدها ما لو سافرت معه بإذنه أو بلا إذن ولا نهي ولو لغرضها فإنها تستحقه.

النهاية كما نقله وأقره وهو المقتضى وإن بالغ ابن الرفعة في رده اهـ. قو: (لو ارتحلت) أي الزوجة لا بقيد كونها أمة اهـ ع ش. قو: (وارتحال أهلها) أي البلد. قو: (على قدر الضرورة) أفهم أنها لو سافرت بغير ضرورة بإذن الزوج لا يقضي لها ما استقر قبل سفرها لاختيارها له اهـ ع ش. قو: (وكذا لغرضيهما إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزكشي فيظهر أنها كحاجة نفسها وهو كما قال غيره ظاهر إذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه ولا قيلحق بخروجها لحاجته بإذنه أو سافرت وخذها بإذنه لحاجتهما معاً لم يسقط حقها كما قاله الزكشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم وامتناعها من السفر مع الزوج نُشوز ما لم تكن مغدورة بمرض ونحوه اهـ قال ع ش قوله من السفر مع الزوج أي ولو كان سفره مغبية وقوله ونحوه أي كشدّة حر أو برّد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه مجرد مفارقة أهلها وعشيرتها اهـ. قو: (تغليباً للمانع) وهو كون السفر لغرضها. قو: (ولا نهي) أخرج ما لو نهاها فلم تمثّل فيسقط حقها وإن قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اهـ سم زاد النهاية ويتبع أن محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فإن استمتع بها فيه أثجة وجوب ذلك اهـ قال ع ش هذا ظاهر فيما بعد الاستمتاع؛ لأن استمتاعه بها رضا بمصاحبتها له وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اهـ. قو: (فإنها تستحقه) لكتها تعصي اهـ مغني أي في الثانية.

باستيفاء الحرة حقها فلم سافر بها قبل تمام ليلتي الحرة فهل تسقط ليلتها بشماها أو يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه نظر ويمكن أن يجري فيه ما ذكره فيما لو كان تحت أربع فقسم لثلاث ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها فإنه يسقط حقها فلم عادت إلى الطاعة بعد الفجر لم يقضها أو قبله فهل عليه أن يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي يختمل وجهين الأصح نعم؛ لأن حقها جميع الليلة ولا نُشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والأقيس لا كما تسقط نفقتها المبنى عليها انقسم بنشوز بعض اليوم اهـ. قو: (على الأوجه) وعلى مقابله يقضي لها وهل غرضه ما لو أمرها بالسفر لحاجة أجنبي؛ لأن أمره إياها بذلك يقتضي رغبته فيه وإن عادت المصلحة للأجنبي فيه نظر والوجه أنه منه فعليه لو سافرت لذلك ولغرضها أيضاً قضى لها فليتاامل. قو: (ولا نهي) أخرج ما لو نهاها فلم تمثّل فيسقط حقها وإن قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر.



(وَمَنْ سَافَرَ لِثِقَلَةٍ حَرَمَ) عَلَيْهِ (أَنْ يَسْتَصِحِبَ بَعْضَهُنَّ) فَقَطْ وَلَوْ بِقُرْعَةٍ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُقِيمِ أَنْ يُخَصِّصَ بَعْضَهُنَّ بِقُرْعَةٍ فَيَقْضِي لِلْمُتَخَلِّفَاتِ وَلِمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مَعَ وَكِيلِهِ نَعَمْ، لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِصْحَابُ بَعْضِهِنَّ وَإِرْسَالُ بَعْضِهِنَّ مَعَ وَكِيلِهِ إِلَّا بِقُرْعَةٍ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا تَرْكُ الْكُلِّ كَمَا فِي الْبَسِيطِ عَلَى الْأَصْحَابِ لِانْقِطَاعِ أَطْمَاعِهِنَّ مِنَ الْوِقَاعِ كَالْإِهْلَاءِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَرْضَيْنَ (وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ) لَا لِثِقَلَةٍ.....

قوله (سئ): (وَمَنْ سَافَرَ لِثِقَلَةٍ) أَي وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا اهـ مُغْنِي. هـ قوله: (فَيَقْضِي إلخ) أَي وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ بِبَعْضِهِنَّ بِقُرْعَةٍ اهـ مُغْنِي. هـ قوله: (وَلِمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مَعَ وَكِيلِهِ) أَي وَلَوْ أَقْرَعَ كَمَا يُشِيرُ بِهِ صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضِ أَي وَالْمُغْنِي اهـ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِقُرْعَةٍ وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ وَفَائِدَةُ الْقُرْعَةِ اسْقَاطُ الْإِثْمِ لَا الْقَضَاءُ اهـ. هـ قوله: (مَعَ وَكِيلِهِ) الْمُرَادُ بِالْوَكِيلِ هُنَا الْمَحْرَمُ فَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا امْتَنَعَ السَّفَرُ مَعَهُ وَالْأَوْجَهُ الْإِكْتِفَاءُ بِالنِّسْبَةِ الثَّقَاتِ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ امْتَنَعَ إلخ أَي عَلَيْهِنَّ وَامْتَنَعَ عَلَى الزَّوْجِ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ اهـ. هـ قوله: (إِلَّا بِقُرْعَةٍ) وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آفَاقًا أَوْ تَرَاوِصَ. هـ قوله: (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إلخ) فَيَجِبُ أَنْ يَتَّقِلَهُنَّ جَمِيعًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ أَوْ يُطْلَقَهُنَّ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ قوله: (لَا يَنْقُطَعُ أَطْمَاعُهُنَّ إلخ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ امْتَنَعَ عَنِ الدُّخُولِ إِلَيْهِنَّ وَهُوَ حَاضِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُنَّ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ قوله: (وَظَاهِرُ إلخ) يَتَّبِعِي جَرَيَانَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ وَفِي قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ لَا يَجُوزُ بَلْ قَدْ يَدْعِي رُجُوعَهُ إِلَيْهِمَا أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ قوله: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إلخ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى الْمَارَّ آفَاقًا.

قوله (سئ): (وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ إلخ) لَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ مَعَ الشَّرْحِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مَعَ الْقُرْعَةِ لَا قَضَاءَ طَوِيلًا كَانَ أَوْ قَصِيرًا وَمَعَ عَدَمِهَا يَجِبُ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ وَكَذَا عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَّفَرِ هُنَا إلخ احْتِرَازًا عَن سَفَرِ الْمَغْصِيَةِ وَنَحْوِهِ لَا عَن الْقَصِيرِ أَيْضًا اهـ سَمِ وَيَأْتِي عَن ع ش مَا يُوَافِقُهُ. هـ قوله: (لَا لِثِقَلَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى قَالِ الْبُلْقِينِي.

قوله في (سئ): (وَمَنْ سَافَرَ إلخ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ غَيَّرْنَا نِيبَةَ الثَّقَلَةِ بِنِيبَةِ السَّفَرِ لِغَيْرِهَا فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَالْإِثْمُ بِذَلِكَ أَوْ يَسْتَمِيرُ حُكْمُهُمَا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْبَاقِيَاتِ وَجِهَانِ يَتَّبِعِي أَنْ يَغْتَزِلَ مَنْ هِيَ مَعَهُ م رِيَتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِ الشَّرْحِ الْآتِي وَإِنْ لَمْ يَيْتْ عِنْدَهَا قَالِ الزَّرْكَشِيُّ نَصُّ الْإِمَامِ يَقْتَضِي الْجَزْمَ بِالثَّانِي اهـ.

قوله: (وَلِمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مَعَ وَكِيلِهِ) أَي وَلَوْ أَقْرَعَ كَمَا يُشِيرُ بِهِ صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضِ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَا يَتَّقِلُ بَعْضَهُنَّ بِنَفْسِهِ وَبَعْضَهُنَّ بِوَكِيلِهِ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِدُونِهَا وَيَقْضِي لِمَنْ مَعَ الْوَكِيلِ وَلَوْ أَقْرَعَ اهـ.

قوله في (سئ): (وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ الطَّوِيلَةِ وَكَذَا الْقَصِيرَةِ فِي الْأَصَحِّ إِلَى آخِرِ الْمُثْنِ وَالشَّرْحِ) لَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ مَعَ الْقُرْعَةِ لَا قَضَاءَ طَوِيلًا كَانَ أَوْ قَصِيرًا وَمَعَ عَدَمِهَا يَجِبُ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ وَهَكَذَا عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَّفَرِ هُنَا كَوْنُهُ مُرْخَصًا

(الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب) غير المغرب للزنا كما سيأتي (بعضهن) واحدة أو أكثر (بقرعة) وإن كانت غير صاحبة التوبة للاتباع متفق عليه فإن استصحب واحدة بلا قرعة أئتم وقضى للباقيات من نوبتها إذا عادت وإن لم يئتم عندها إلا إن رضى فلا إثم ولا قضاء ولهن الرجوع قبل سفرها وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جدًا ثم رأيت الزركشي لما نقل عن الماوردي والرويان وغيرهما أن الرضا يكفي عن القرعة قال قال الماوردي فلو رجعت كان لهن إذا لم يشرع في الخروج فإن شرع وسار حتى جاز له القصر لم يكن لهن ذلك واستقر حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أو لا وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نوبتها بل إذا رجع وفأها إياها ويشتراط في السفر هنا كونه مَرخصًا لنص الشافعي أن هذا من رخصه ففي نحو سفر

• قول (سني): (الطويلة) أي الميعة للقصر وقوله وكذا القصيرة أي المباحة اه معني. • قوله: (غير المغرب إلخ) فاعل يستصحب عبارة المعني ويستثنى من إطلاق ما إذا زنى وغربه الإمام فإنه يمنع من استصحاب زوجة معه اه.

• قول (سني): (بقرعة) أي عند تنازعهن اه معني. • قوله: (وإن كانت إلخ) وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج غيرها وله تركها وقوله واحدة أي أو أكثر اه معني. • قوله: (قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا ينافي الآتي منه سم والأولى أن يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي إذا وصل إليها جاز له القصر لا المعنى المشهور فيطابق العبارة الثانية اه سيذكر وقوله والأولى إلخ هو عين ما قاله سم. • قوله: (وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل. • قوله: (قال البلقيني) إلى قوله ويشتراط في المعني. • قوله: (في السفر هنا) أي المسقط للقضاء للباقيات اه ع ش. • قوله: (كونه مَرخصًا) لعله احتراز به عن سفر المغصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة اه ع ش وم ر ويأتي عن سم ما يوافقه. • قوله: (أن هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر. • قوله: (ففي نحو سفر مغصية إلخ) يدخل في النحو سفر التزوة إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معينًا كان سار في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجد ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م ر اه سم.

احترازًا عن سفر المغصية ونحوه لا عن القصير أيضًا. • قوله: (وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا ينافي الآتي عنه. • قوله: (ففي نحو سفر مغصية إلخ) يدخل في النحو سفر التزوة إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معينًا كان سافر في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجد ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م ر.



معصية متى سافر ببعضهم أئتم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عيشتها القرعة له الإجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما يأتي أثناء النفقات وإن كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه إطلاقهم لكن فيه ما فيه.

(تنبيه) لا يفرغ هنا إلا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحقي القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي؛ لأنه يمكنه الاستنابة. (ولا يقضي) للمقيمات (مدة) ذهاب (سفره)؛ لأنه لم ينقل ولأن المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترفيها بصحبته (لأن وصل المقصد) بكسر الصاد أو غيره (وصار مقيماً) بنية إقامة أربعة أيام صحاح (قضى مدة الإقامة) إن لم يعتزلها فيها لامتناع الترخيص حينئذ فإن أقام بلا نية قضى الزائد على مدة إقامة المسافرين كما شمله المتن أيضاً ففيما إذا كان يتوقع الحاجة لا يقضي إلا ما زاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل أن كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقضيه ولا قضاء ولو كتب للباقيات يستخبرهن عند قصده الإقامة يتلد قضي من حين الكتابة (لا الرجوع في الأصح)؛ لأنه من بقية سفره المأذون له فيه فلا نظراً

• قوله: (أئتم إلخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معه إذا خرجت لها القرعة أو كانت متفردة اه ع  
• قوله: (مطلقاً) أي بقرعة وبدونها. • قوله: (وقضى للباقيات) يتبني إلا برضا من والجهة متفكة اه  
• قوله: (له) أي للسفر. • قوله: (وفي بحر إلخ) عطف على محجورة. • قوله: (وإن كان فاسقاً إلخ) تقدم عن ع ش اعتماد هذه الغاية. • قوله: (إلا بين الصالحات إلخ) كآته لإخراج المرضى اه سيّد  
• قوله: (بخلاف مستحقي القود إلخ) أي إن كان جماعة يستحقون قوداً فيفرغ بين جميعهم سواء الصالح لأخذ القود والعاجز عنه اه كزدي. • قوله: (يدخل فيها) أي في مستحقي القود. • قوله: (لأنه) أي العاجز عن استيفاء القصاص. • قوله: (للمقيمات) إلى قول المتن لا الرجوع في المعنى إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله كما شمله المتن أيضاً وإلى قوله كما بيّنته في النهاية إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله فإن أقام إلى قوله ففيما إذا وقوله لم أر إلى قوله ولو أقام. • قوله: (أو غيره) بالتصديق عطفاً على المقصد.

• قوله: (بنية إقامة إلخ) الظاهر أنه إنما قيد به لأجل قول المتن قضى مدة الإقامة؛ لأنه إذا صار مقيماً بلا نية لا يقضي إلا ما زاد على مدة الترخيص وحينئذ فالمراد بالإقامة الإقامة بالمعنى اللغوي اه رشيد  
• عبارة المعنى بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اه. • قوله: (لامتناع الترخيص إلخ) تعليل للمتن. • قوله: (ففيما إذا كان إلخ) عبارة المعنى فلو أقام لحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضي إلا إلخ. • قوله: (ولو كتب للباقيات إلخ) أي والصورة أنه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض اه رشيد  
• قوله: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق إذ قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتب إليهن يستخبرهن بيان أن الكتابة لا تغني عن القضاء لئلا يتوهم أنه

• قوله: (مطلقاً) يتبني إلا برضا من والجهة متفكة. • قوله: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق أن قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتب إليهن يستخبرهن بيان أن الكتابة لا

لِتَحْلُلِ إِقَامَةَ قَاطِعَةٍ لِلسَّفَرِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ أَثْنَاءَ السَّفَرِ إِقَامَةً طَوِيلَةً ثُمَّ سَافَرَ لِلْمَقْصِدِ لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ بَعْدَ تِلْكَ الْإِقَامَةِ لِعَيْنِ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرُّجُوعِ وَهُوَ أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ لِلشَّيْخَيْنِ لَمْ أَرْ مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ مُدَّةً ثُمَّ أَنْشَأَ سَفَرًا مِنْهُ أَمَامَهُ فَإِنْ كَانَ تَوَى ذَلِكَ أَوَّلًا فَلَا قَضَاءَ وَلَا فَإِنْ كَانَ سَفَرُهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ تَرْخِيصِهِ قَضَى وَلَا فَلَا كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَفِيهِ مَا يُؤَيِّدُ مَا رَجَحْتُهُ آيَفًا .

(وَمَنْ وَهَبَتْ حَقُّهَا) مِنَ الْقِسْمِ لِغَيْرِهَا (لَمْ يَلْزِمَ الزَّوْجَ الرِّضَا)؛ لِأَنَّ الْاِسْتِمْتَاعَ حَقُّهُ فَيَبِيْتُ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا (فَإِنْ رَضِيَ) بِالْهَبَةِ (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) مِنْهُنَّ (بَاتَ عِنْدَهَا) وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ (لَيْلَتِيهِمَا) لِلاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ سُودَةُ نَوْبَتَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَا يُوَالِيهِمَا إِنْ كَانَا

لِعُنْدِهِ بِهَا وَدَلَّيْتُهَا عَلَى تَلَا فِي أَمْرِهِمْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهُ هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا هـ سـ هـ قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ اهـ رَشِيدِي. هـ قُودُ: (لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ. هـ قُودُ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ الْقَضَاءِ. هـ قُودُ: (أَوْ لَا) لَعَلَّ الْمُرَادَ قَبْلَ وَصُولِ الْمَقْصِدِ وَيَحْتَمِلُ أَوَّلَ السَّفَرِ. هـ قُودُ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ إلخ. هـ قُودُ: (مَا يُؤَيِّدُ) وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ تَوَى ذَلِكَ أَوْ لَا فَلَا قَضَاءَ مَا رَجَحْتُهُ إلخ وَهُوَ الْقَضِيَّةُ الْمَارَّةُ. هـ قُودُ: (مِنْ الْقِسْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا رُجُوعَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا سَأَنْتَهُ عَلَيْهِ. هـ قُودُ: (فَيَبِيْتُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَهُ أَنْ يَبِيْتُ اهـ .

هـ قُودُ (سـ): (لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَ لِمُبْهَمَةٍ كَمَا خُذَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ قِيَسَوِي أَوْ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِيصُ فِيهِ نَظَرُ اهـ سـ هـ قُودُ: (بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتُهَا) مَحَلُّهُ مَا دَامَتْ الْوَاحِدَةُ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَبِيْتُ عِنْدَ الْمُؤَهَّبَةِ إِلَّا لَيْلَتُهَا مُغْنِي وَسُلْطَانٌ وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا حَاصِلُهُ اسْتَظْهَارُ أَنَّهُ لَوْ نَشَرَّتِ الْوَاحِدَةُ ثُمَّ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ يَعُودُ حُكْمُ الْهَبَةِ اهـ. هـ قُودُ: (لِلاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ إلخ) أَيِ لَاتِّبَاعِ فِعْلِهِ ۞ حِينَ وَهَبَتْ إلخ اهـ عـ شـ. هـ قُودُ: (وَلَا يُوَالِيهِمَا إلخ) هُوَ مُرَادُ الْمُتَرِّ بِقَوْلِهِ لَيْلَتُهُمَا أَيِ عَلَى

تُغْنِي عَنْ الْقَضَاءِ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لِعُنْدِهِ بِهَا وَدَلَّيْتُهَا عَلَى تَلَا فِي أَمْرِهِمْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهُ هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا. هـ قُودُ: (لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ إلخ) اعْتَمَدَ مـ رـ .

هـ قُودُ فِي (سـ): (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَتْ الْمُبْهَمَةُ كَمَا خُذَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ قِيَسَوِي أَوْ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِيصُ فِيهِ نَظَرُ .

هـ قُودُ فِي (سـ): (بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتِيهِمَا) قَالَ فِي الرُّوضِ مَا دَامَتْ الْوَاحِدَةُ فِي نِكَاحِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ مَا دَامَتْ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ كَانَ أَوَّلَى اهـ فَخَرَجَ مَا إِذَا نَشَرَّتِ الْوَاحِدَةُ لَكِنْ لَوْ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ فَهَلْ يَعُودُ حُكْمُ الْهَبَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمُؤَهَّبِ لَهَا إِنَّمَا سَقَطَ لِإِمْنَاعٍ وَقَدْ زَالَ أَوْ لَا يَعُودُ وَلَا بُدَّ مِنْ هَبَةٍ جَدِيدَةٍ فِيهِ



مُتَّفَرِّقَتَيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرٍ حَقٌّ مِنْ بَيْنَهُمَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَقَدَّمَتْ لَيْلَةُ الْوَاحِدَةِ وَأَرَادَ تَأْخِيرَهَا جَازَ لَهُ  
وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُؤَهَّبِ لَهَا بِرِضَاهَا كَمَا أَفْهَمَهُ التَّعْلِيلُ أَيْضًا (وَقِيلَ) فِي  
الْمُنْفَصِلَتَيْنِ (يُؤَالِيهِمَا) إِنْ شَاءَ

(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُنَّ) أَوْ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا (سَوَى) بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ .  
(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُ) (فَلَهُ التَّخْصِصُ) بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ صَارَ لَهُ فَيَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ مُرَاعِيًا مَا مَرَّ  
فِي الْمُوَالَاةِ (وَقِيلَ يُسَوَّى) فَيَجْعَلُ الْوَاحِدَةَ كَالْمَعْدُومَةِ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ يُؤَرِّثُ  
الْإِبْحَاشَ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْهَبَاتِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا  
الْمُؤَهَّبِ لَهَا وَجَازَ لِلْوَاحِدَةِ الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ فَيَخْرُجُ لَهَا إِذَا رَجَعَتْ أَثْنَاءَ لَيْلَتِهَا وَلَا قَضَى

حُكْمُهُمَا مِنَ التَّفْرِيقِ إِنْ كَانَتَا مُتَّفَرِّقَتَيْنِ بِدَلِيلِ الْقِيلِ الْآتِي أَهْ رَشِيدِي . هـ قَوْلُهُ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ  
رَجَعَتْ الْوَاحِدَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ م ر هـ سَم . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ وَهَبَتْ لَهُ الْخ) وَلَوْ وَهَبَتْ لَهُ  
وَلِبَعْضِ الزَّوْجَاتِ أَيْ الْمُعَيَّنِ أَوْ لَهُ وَلِلْجَمِيعِ قَسَمَ عَلَى الرُّءُوسِ كَمَا لَوْ وَهَبَ شَخْصٌ عَيْنًا لِجَمَاعَةٍ أَه  
نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَالتَّقْدِيمُ بِالْقُرْعَةِ أَه قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ قَسَمَ عَلَى الرُّءُوسِ أَيْ بَأَن يَجْعَلُ نَفْسَهُ بِرَأْسِ ثُمَّ  
يَخْصُصُ بِنَوْبَتِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ أَه عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَوْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا لَهُ وَلَهُنَّ فَيَتَّبِعِي  
التَّوْزِيعَ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ وَيَكُونُ هُوَ كَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ زِيَادِي وَسُلْطَانٌ فَلَوْ كُنَّ أَرْبَعًا كَانَ لَهُ الرَّبْعُ فَإِذَا جَاءَ  
لَيْلَةُ الْوَاحِدَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعَهَا بِالْقُرْعَةِ فَإِذَا بَقِيَ رُبْعُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْصُصَ بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ  
وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى كَمَلَتْ لَهُ لَيْلَةُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْصُصَ بِتِلْكَ اللَّيْلَةِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ حَلَبِي أَه .

هـ قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَهُ التَّخْصِصُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ  
فَقِيَاسُهُ أَنْ يَجُوزَ وَضْعُ الدَّوْرِ فِي الْإِتِّدَاءِ كَذَلِكَ بَأَن يَجْعَلُ لَيْلَةً بَيْنَ لَيَالِيهِنَّ دَائِرَةً يَتَّبِعُنَّ صَرْحَ بِهِ الْأَصْلُ  
انْتَهَى أَه سَم . هـ قَوْلُهُ: (مُرَاعِيًا مَا مَرَّ الْخ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَا يُؤَالِيهِمَا إِنْ كَانَتَا الْخ . هـ قَوْلُهُ: (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيْ مِنْ  
قَوْلِ الْمُتَنِّ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجَ الرِّضَا وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ . هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا  
الْمُؤَهَّبِ لَهَا) أَيْ بَلْ يَكْفِي رِضَا الزَّوْجِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَجَازَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ  
يُشْتَرَطْ الْخ لَكِنْ ذَكَرَهُ النَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِنَافِ . هـ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَالًا وَلَوْ

نَظَرَ وَيُظْهِرُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ صَرْحِ رُجُوعِ الْوَاحِدَةِ يَنْقَطِعُ بِهِ حَقُّ الْمُؤَهَّبِ لَهَا وَيَخْتِاجُ إِلَى هَبَةٍ جَدِيدَةٍ م  
ر . هـ قَوْلُهُ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ رَجَعَتْ الْوَاحِدَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ . هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ  
تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُؤَهَّبِ لَهَا بِرِضَاهَا الْخ) وَفِي هَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ مَا  
نَصَّهُ فِي شَرْحِ الْجَوْجَرِيِّ لَوْ رَضِيَ مَنْ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ بِتَقْدِيمِ اللَّيْلَةِ الْمُؤَهَّبَةِ وَتَأْخِيرِ حَقِّهِ جَازَ انْتَهَى أَقُولُ  
هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْوِيتُ حَقِّ رُجُوعِ الْوَاحِدَةِ لَوْ أَرَادَتْ فَقَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ عِلَلٍ مَنَعَ الْوَاصِلِ أَه  
مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا .

هـ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (فَلَهُ التَّخْصِصُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا

من حين الرجوع ولو أخذت على حقها عوضاً لزمها رده؛ لأنه ليس عينا ولا منفعة فلا يُقابل بمال لكن يقضي لها؛ لأنها لم تُسقط حقها مجانا ومَرَّ أن ما فات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضي وواضح أنه لا يصح هبة رجعية قبل رجعتها واستنبط الشنكي ممّا هنا ومن خلع الأجنبي جواز النزول عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حلّ بذل العوض مطلقا وأخذه إن كان النازل أهلا لها وهو حينئذٍ لإسقاط حق النازل فهو مجرّد افتداء وبه فارق منع بيع حق التجر وشبهه كما هنا لا يتعلق حق المنزول له بها أو بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل.....

لعذر. هـ فؤد: (ولو أخذت إلخ) كلام مستأنف عبارة المُنْفِي تبييه لا يجوز للواحية أن تأخذ على المُسامحة بحقها عوضا لا من الزوج ولا من الضرائر فإن أخذت لزمها رده واستحقت القضاء؛ لأنّ العوض لم يُسلم لها وإنما لم يجر أخذ العوض عن هذا الحق؛ لأنه ليس بعين ولا منفعة؛ لأنّ مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه اهـ. هـ فؤد: (ومرّ) أي قبيل قول المتن وتختص بكرر إلخ. هـ فؤد: (حلّ بذل العوض مطلقا) أي سواء كان النازل أهلا أم لا اهـ كزدي زادع ش على ما هو الظاهر من قوله وأخذه إن كان النازل أهلا والأقرب أن المراد بالإطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه ويكون قوله الآتي أو بشرط حصولها إلخ عطفا عليه وحينئذٍ فقوله بعد بل يلزم إلخ لمجرّد الانتقال فهو بمعنى الواو اهـ ع ش ويظهر أن قول الشارح أو بشرطه عطف على مقدّر والأصل بها مطلقا أو بشرط إلخ فقوله بل يلزم إلخ باقي على معناه وانتقال من قوله لا يتعلق حق المنزول له بها إلخ وقوله السابق مطلقا باقي على ظاهره كما جرى الكزدي عبارة المُنْفِي والذي استقرّ عليه رأيه أن بذل العوض فيه جائز وأخذه خلال لإسقاط الحق لا يتعلق حق المنزول له بها بل يتقّى الأمر في ذلك إلى ناظر الوظيفة بفعل ما يقتضيه المصلحة شرعا اهـ. هـ فؤد: (فهو) أي العوض اهـ ع ش. هـ فؤد: (مجرّد افتداء) أي ليس في مقابلة انتقال شيء من النازل للمبذول له بخلاف اشتراء نحو حق التحجير فإنّ العوض فيه في مقابلة حصول نحو حق التحجير من بائعه لمشتريه وبه يظهر انديفاع قول السيّد عمر ما نصّه قوله وبه فارق إلخ يتأمل ما وجه الفارق المأخوذ من كلامه نعم يمكن أن يفرّق بتأكّد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجير ولهذا لو تولاها آخر مع أهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجير المارّ في إحياء الموات فإنه يملكه الآخرون وإن أتم اهـ. هـ فؤد: (كما هنا) أي في مسألة القسم اهـ رشيد. هـ فؤد: (ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر إذا كان

جاز ذلك فقياسه أن يجوز وضع الدور في الإيتداء كذلك بأن يجعل ليلة بين ليا ليهن دائرة بينهما صرح به الأصل اهـ. هـ فؤد: (ومرّ) أي في الشرح قبيل قول المصنّف وتخص بكرر جديدة إلخ. هـ فؤد: (ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرّد النزول أما لو بذله على النزول والحصول له فينبغي الرجوع م ر.



حينئذ كما مر وفيما إذا نزل مجانا ولم يقصد إسقاط حقه إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل أن تقرر كهيبة لم تقبض وحينئذ لا يجوز للنّاظر تقرير غير النّازل حيث لا يجوز له عزله.

### فصل في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولواحقه

إذا (ظهر أمارات نشوزها) كخشونة جواب بعد لين وتعبيس بعد طلاقة وإعراض بعد إقبال (وعظها) نذبا أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والآخرة بالنار قال تعالى ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤] وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيحين إذا بائث المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح، (بلا فخر) ولا ضرب لاحتمال أن لا يكون نشوزا فلعلها تعتذر أو تثوب وحسن أن يستميلها بشيء والمراد نفى فخر بقوتها حقه من نحو قسم لحرمة حينئذ بخلاف فخرها في المضجع فإنه يجوز؛ لأنه

بذل العوض على مجرد النزول أما لو بذله على النزول والحصول له فينبغي الرجوع م ر اه سم أقول بقي ما لو أفهم النازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمنزول له خلافه فهل للمنزول له الرجوع بما بذله فيه نظر والظاهر عدم الرجوع؛ لأن المنزول له مقصر بعدم البحث اه ع ش . فؤد: (حينئذ) أي حين تولية غير المنزول له . فؤد: (كما مر) أي في الحوالة والوقف اه كزدي . فؤد: (له الرجوع إلخ) فيه نظر ويصح خلافه وسقوط حقه بمجرّد النزول مطلقا م ر اه سم على ح ع ش .

### فصل في بعض أحكام النشوز

فؤد: (في بعض أحكام النشوز) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجة إلى المتن وقوله ونارغ إلى المتن وقوله بأن يخشى منه مبيع يثم وقوله والفرق إلى التثنية وقوله فإن لم يمتنع إلى المتن . فؤد: (وسوابقه) أي ظهور الإمارات وقوله ولواحقه أي كبح الحكمن اه ع ش . فؤد: (كخشونة جواب) إلى قوله ولا لينحفة في المغي إلا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجة إلى المتن وقوله ولم نأخذ إلى المتن وقوله وهو كما إلى ولا على وجه . فؤد: (خبر الصحيحين) وفي الترمذي عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: «أبما امرأة بائث وزوجها راض عنها دخلت الجنة» اه مغي . فؤد: (لاحتمال أن لا يكون) أي ما ظهر منها . فؤد: (وحسن أن يستميلها إلخ) وفي الصحيحين «المرأة ضلع أخرج إن أقمنا كسرتها وإن تركناها استمنت بها على زوج فيها» اه مغي . فؤد: (بشيء) أي بإعطاء شيء . فؤد: (لأنه) أي الإضطجاع معها .

فؤد: (له الرجوع) فيه نظر ويصح خلافه وسقوط حقه بمجرّد النزول مطلقا م ر .

### فصل في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولواحقه

فؤد: (بخلاف فخرها في المضجع إلخ) انظره مع قول المتن الآتي في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتي على ما يقوئ حقه من القسم .

حَقُّه كَمَا مَرَّ. (فَإِنْ تَحَقَّقَ نُشُوزٌ) كَمَنْعِ تَمَتُّعٍ وَخُرُوجِ لِيغَيْرِ عَذْرِ (وَلَمْ يَتَكَرَّرْ وَغَطَّ وَهَجَرَ) نَذْبًا (فِي الْمَضْجَعِ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَيْ الْوُطْءُ أَوْ الْفِرَاشُ لِظَاهِرِ الْآيَةِ لَا فِي الْكَلَامِ لِحَرَمَتِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدُّهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحَ دِينِهَا لَا حَظَّ نَفْسِهِ وَلَا الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ لِجَوَازِ الْهَجْرِ بَلْ نَذْبَهُ لِعَذْرِ شَرْعِيٍّ كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ وَكَصْلَاحِ دِينِهِ أَوْ دِينِ الْهَاجِرِ وَمَنْ ثُمَّ هَجَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِفُوا وَنَهَى الصَّحَابَةَ عَنْ كَلَامِهِمْ، وَيُحْتَمَلُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ مِنْ مُهَاجِرَةِ السَّلَفِ .

(وَلَا يَضْرِبُ فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ تَأَكُّدِ الْجَنَاحَةِ بِالتَّكَرُّرِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ يَضْرِبُ) إِنْ شَاءَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ إِفَادَةَ الضَّرْبِ قِيلَ وَأَنْ لَا تَظْهَرَ عِدَاوَتُهُ لَهَا وَلَا تَعَيَّنَ رَفْعُهَا لِلْقَاضِي وَهُوَ مُتَّجِعٌ مَذْرُوعًا لَا تَقْلًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَلَمْ نَأْخُذْ بِهِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَاخْتَارُوا الْأَوَّلَ. (فَإِنْ تَكَرَّرَ ضَرْبٌ) إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ الْوُغْظِ وَالْهَجْرِ.....

• قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ الْخُحْ أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (كَمَنْعِ تَمَتُّعٍ الْخُحْ) وَلَوْ غَيْرَ الْجَمَاعِ لَا مَنَعَهَا لَهُ مِنْهُ تَذَلُّلًا وَلَا الشُّنْمَ لَهُ وَلَا الْإِيذَاءَ لَهُ بِاللِّسَانِ أَوْ غَيْرِهِ بَلْ تَأْتِي بِهِ وَتُسْتَحَقُّ التَّأْدِيبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَلَّى تَأْدِيبَهَا بِنَفْسِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَرْفَعُهَا إِلَى قَاضٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَتَمَتْ أجنبيًا أَهْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لِيغَيْرِ عَذْرِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لَا إِلَى الْقَاضِي لِطَلَبِ الْحَقِّ مِنْهُ وَلَا إِلَى اكْتِسَابِهَا التَّقَّةَ إِذَا أَعْسَرَ بِهَا الزَّوْجُ وَلَا إِلَى اسْتِغْنَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَوْجُهَا فَقِيهَا وَلَمْ يَسْتَفْتِ لَهَا أَهْ. • قَوْلُهُ: (أَيْ الْوُطْءُ أَوْ الْفِرَاشُ) أَيْ وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَقْوِيَةِ حَقِّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ النُّشُوزَ يُسْفِطُ حَقَّهَا مِنْ ذَلِكَ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَإِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْهَجْرِ فِي الْمَضْجَعِ إِثَارًا لِلْفِظِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ وَالشَّارِحُ إِنَّمَا فَسَّرَ الْمُرَادَ بِالْمَضْجَعِ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِظَاهِرِ الْآيَةِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (لَا فِي الْكَلَامِ) عَطْفٌ عَلَى فِي الْمَضْجَعِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْخُحْ) مُسْتَشْتَى مِنْ قَوْلِهِ لَا فِي الْكَلَامِ. • قَوْلُهُ: (لِجَوَازِ الْهَجْرِ الْخُحْ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدُّهَا الْخُحْ وَقَوْلُهُ وَكَصْلَاحِ دِينِهِ أَيْ وَكَانَ يَكُونُ فِي الْهَجْرِ صْلَاحٌ لِدِينِ الْمَهْجُورِ أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَاسِقٍ الْخُحْ) أَيْ وَإِنْ كَانَ هَجَرَهُ لَا يَقِيدُ تَرْكَهُ الْفِسْقَ أَوْ الْبِدْعَةَ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَجَرَهُ يَحْمِلُهُ عَلَى زِيَادَةِ الْفِسْقِ فَيَتَّبِعِي امْتِنَاعَهُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ خُلِفُوا) وَهَمَّ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَصَاحِبَاهُ مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَهَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ أَهْ أَسْنَى. • قَوْلُهُ: (مِنْ مُهَاجِرَةِ السَّلَفِ) أَيْ تَرَكَ بَعْضُهُمُ الْكَلَامَ لِبَعْضِ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ) أَيْ يَظُنُّ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى.

• قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ) فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ «وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعُظُّهُمْ» (النساء: ٣٤) فَإِنْ نُشِزَ فَاغْجُرُوهُمْ فِي الْمَضْجَعِ وَاضْرِبُوهُمْ وَالْخَوْفُ هُنَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْأَوَّلُ مَا بَقِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ الْمُرَادُ وَاضْرِبُوهُمْ إِنْ نُشِزَ وَاضْرِبُوهُمْ إِنْ أَصْرَزَ عَلَى النُّشُوزِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى) وَهِيَ مَا لَوْ ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ النُّشُوزِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ) أَيْ ظَنَّ إِفَادَةَ الضَّرْبِ.



والأولى العفو ولا يجوز ضرب مَذْمُومٍ أو مُبْرَحٍ وهو كما هو ظاهر ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مَبِيحٌ تَيْمُمٌ وإن لم تنزج إلا به فيحرّم المبرّح وغيره كما يأتي ويؤيد تفسيره للمبرّح بما ذكر قول الروياني عن الأصحاب يضرّ بها بمندبل مَلْفُوفٍ أو يبيده لا بسوط ولا بقصا اه قد يُنافية ما يأتي في سوط الحدود والتعازير إلا أن يُفَرَّقَ بأنه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خَفَّفَ فيه ما لم يُخَفَّفَ في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لينحو نحيفة لا تُطَبِّقُه وقد يُسْتَفْنَى عنه بالمبرّح ولا أن يتلغ ضرب حُرّة أربعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يُفِيدُ فيحرّم؛ لأنه عُقُوبَةٌ بلا فائدة وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم؛ لأنه مُشْتَقٌّ ولأن القصد ردها للطاعة كما أفاده قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَمْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤] ولو ادّعى أن سبب الضرب النشوز وأنكرت صدق كما بحثه في المطلب؛ لأن الشرع جعله وليا فيه ويُنَجِّه أنه إنما يُصَدَّقُ بيمينه والفرق بينه وبين الولي واضح وأن محلّه فيمن لم تُعلم جرائته.....

• قوله: (والأولى العفو) وهذا بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو؛ لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه مغني وأسنى. • قوله: (وإن لم تنزج إلخ) استئناف وقوله به أي المبرّح. • قوله: (ويؤيد إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي قول الروياني إلخ ما يأتي إلخ؛ لأنه لما كان إلخ على أن الوجه جواره بسوط وعصا هنا أيضا اه. • قوله: (والأولى العفو) جملة حالية. • قوله: (ولا على وجه) أي وإن لم يؤذع ش معطوف على قوله ضرب مَذْمُومٍ رَشِيدِي. • قوله: (وقد يُسْتَفْنَى عنه) أي عن قوله ولا لينحو نحيفة إلخ. • قوله: (وإنما ضرب) أي ضرب القاضي اه ع ش عبارة الرشيد بالبناء للمفعول كما هو واضح أي إنما جاز الضرب أي من الحاكم للحد إلخ اه. • قوله: (مطلقا) أي أفاد أم لا اه ع ش. • قوله: (ولم يجب الرفع هنا للحاكم إلخ) ويتبعي كما قال الزركشي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة ولا فيتعين الرفع إلى القاضي مغني ونهاية. • قوله: (صدق) أي بالنسبة لعدم مواخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية. • قوله: (وبين الولي) أي حيث يُصَدَّقُ بلا يمين. • قوله: (واضح) لعل وجهه ما قلنا عن

• قوله: (وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله) تبعه فيه م ر ثم ضرب عليه وقال هذا لا يصح؛ لأن الزوج لا يحد ولا يعزّر لحق الله اه فليتأمل هل لكلام الشارح محمل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم. • قوله: (صدق) أي بالنسبة لعدم مواخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة لها. • قوله: (صدق) ويفرق بينه وبين ما لو رمى عين إنسان وادّعى أنه نظر إلى حرمة في داره من نحو كوة وأنكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فإنه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتي في الضيال فيما لو اتفقا على الإطلاع واختلفا في تعمّد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة؛ لأن من شأنها الجراءة عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله

واستهتاره والا لم يصدق.

(تنبيه) قوله فإن تكرر تصريح بمفهوم قوله أولا ولم يتكرر بعد ذكر ما فيه من الزاجح ومقابلته فما قيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كأن أقيد ممنوع بل الأقعد ما فعله؛ لأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل.

(فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيته) إذا طلبته فإن لم يتأهل للحجر عليه الزم وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشوز كما هو ظاهر تأديتها لحقه كشتمه لِمَشَقَّة الرِّفْع للحاكم.

(فإن أساء خلقه وأذاها) بنحو ضرب (بلا سبب نهاه) من غير تعزير والقياس جوازه إذا طلبته لكن

المعني وشرح الرّوض أنّا. هـ قوله: (واستهتاره) أي كثرة أباطيله. هـ قوله: (والا لم يصدق) أي إلا بيّنه فإن لم يقمها صدقت في أنه تعدى بضربها فيعزّره القاضي اهـ ع ش. هـ قوله: (قوله: فإن تكرر) إلخ.

هـ قوله: (بعد ذكر إلخ) أي متعلّق بتصريح وقوله ما فيه أي في قوله ولم يتكرر. هـ قوله: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله الجلال المحلّي ووافقه المعني ووجهه سم رادّا على الشارح راجعه. هـ قوله: (فيها) أي الزيادة. هـ قوله: (لأن التصريح بالمفهوم إنما إلخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال إذ دغوى الحضر ممنوعة اهـ سم. هـ قوله: (إذا طلبته) إلى قوله وأيدّه إلخ في المعني إلا قوله ويؤيده إلى المثني وقوله وجوبا إلى المثني. هـ قوله: (فإن لم يتأهل للحجر عليه) عبارة المعني فإن لم يكن الزوج مكلفا أو كان مخجورا عليه اهـ. هـ قوله: (وله) أي للزوج. هـ قوله: (في ضربها للنشوز إلخ).

(فائدة): ليس لنا موضع بضرب المستحق من منعه حقه غير هذا والرقيق الذي يمتنع من حق سيده اهـ معني. هـ قوله: (تأديتها لحقه) وللزوج منع زوجته من عبادة أبويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والأولى خلافه معني وأسنى. هـ قوله: (كشتمه) صريح في أن الشتم ليس نشوزا اهـ سم.

هـ قوله (سني): (فإن أساء خلقه فأذاها إلخ) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره صخبها ليكره أو مرض أو

لاشتد ضرره وتعطل غرضه. هـ قوله: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله المحقق الجلال المحلّي وكان وجه الأفعدية التي أرادها ضعف الفائدة في الإخبار بجواز الضرب عند التكرار عقيب الإخبار بأن الأظهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة إليه للعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة؛ لأن الإخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرار عقيب الإخبار بعدم جوازه عند عدم التكرار محتاج إليه ومفيد فائدة أي فائدة ثم بجيء التصحیح ردّا لأحد شقّي ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والالتمام وهذا الترجيح في غاية الحسن والدقة فمنع الأفعدية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه إذ دغوى الحضر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وقوات حسن المقابلة كما يذكرك بالتأمل فيما أشرنا إليه فليتأمل المتأمل ولله در ذلك المحقق. هـ قوله: (كشتمه) صريح في أن الشتم ليس نشوزا.



أجاب الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِأَنْ إِسَاءَةَ الْخُلُقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَغْلِبُ وَالتَّعْزِيرُ عَلَيْهَا يُورَثُ وَخَشَنَ  
فَاقْتَصَرَ عَلَى نَهْيِهِ رَجَاءً أَنْ يَلْتَمِمْ الْحَالَ بَيْنَهُمَا وَيُؤَيِّدَهُ الْوِطَاءُ فِي الدُّبْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (فَلَنْ عَادَ) إِلَيْهِ  
(عَزَّوَه) بِطَلَبِهَا بِمَا يَرَاهُ (فَلَنْ قَالَ كُلُّ) مِنَ الزَّوْجَيْنِ (إِنْ صَاحِبَهُ مُتَعَدِّ) عَلَيْهِ (تَعْرِفُ) وَجَوَابًا فِيَمَا  
يُظْهِرُ إِنْ لَمْ يَظُنْ فِرَاقَهُ لَهَا وَلَمْ يَنْدَفِعْ مَا ظَنَّهُ بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّرِّ إِلَّا بِالتَّعْرِيفِ (الْقَاضِي الْحَالِ)  
بَيْنَهُمَا (بِثَقَةٍ) أَيْ وَلَوْ عَدْلًا رِوَايَةً فِيَمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا بَأْتِي عَنْ الزَّرْكَشِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي  
(يَخْبِرُهُمَا) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ بِمُجَاوَزَتِهِ لَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جَارٌ ثِقَةً أَسْكَنْهُمَا بِجَنْبِ ثِقَةٍ  
وَأَمَرَهُ بِتَعْرِيفِ حَالِهِمَا وَإِنْهَايَتِهَا إِلَيْهِ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَى ذَلِكَ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالرَّافِعِيِّ  
صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ دُونَ الْعَدْدِ وَبِهِ صَرَحَ فِي التَّهْذِيبِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ الظَّاهِرُ اعْتِبَارُ مَنْ  
تَسْكُنُ النَّفْسُ لِخَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ لَا الشَّهَادَةِ وَأَيْدَهُ غَيْرُهُ بَأْتِيَهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا صِبْغَةَ  
شَهَادَةٍ وَلَا نَحْوَ حُضُورِ خَصْمٍ. (وَمُنِغَ الظَّالِمِ) مَنْ ظَلَمَهُ بِنَهْيِهِ لَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِغَيْرِ تَعْزِيرٍ وَثَانِيًا

نَحْوَهُ وَيُعْرِضُ عَنْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُسَنُّ لَهَا اسْتِعْطَافُهُ بِمَا يَجِبُ كَانَ تَسْتَرْضِيهِ بِتَرْكِ بَعْضِ حَقِّهَا كَمَا  
تَرَكْتُ سَوْدَةَ تَوْبَتَهَا لِعَائِشَةَ فَكَانَ ﷺ يَقْسِمُ لَهَا يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ كَمَا أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ إِذَا كَرِهَتْ صُحْبَتَهُ لِمَا  
ذَكَرَ أَنْ يَسْتَعْطِفَهَا بِمَا تُحِبُّ مِنْ زِيَادَةِ الثَّقَةِ وَنَحْوِهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى .

• قول (سئس): (فَلَنْ عَادَ عَزَّوَه) وَأَسْكَنَهُ بِجَنْبِ ثِقَةٍ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنَ التَّعَدِّي عَلَيْهَا وَهَلْ يُحَالُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ  
قَالَ الْغَزَالِيُّ يُحَالُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْعَدْلِ وَلَا يَتَعَمَّدُ قَوْلُهُ فِي الْعَدْلِ وَإِنَّمَا يَتَعَمَّدُ قَوْلُهَا وَشُهُودُ  
الْقَرَائِنِ اهـ وَفَصَّلَ الْإِمَامُ فَقَالَ إِنْ ظَنَّ الْحَاكِمُ تَعَدِّيَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ تَحَقَّقَهُ أَوْ ثَبَّتْ  
عِنْدَهُ وَخَافَ أَنْ يَضْرِبَهَا ضَرْبًا مُبَرِّحًا لِكُونِهِ جَسُورًا حَالِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ عَدْلٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا  
وَاقْتَصَرَ عَلَى التَّعْزِيرِ لَرُبَّمَا بَلَغَ مِنْهَا مَبْلَغًا لَا يُسْتَلْزَكُ اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحِيلُولَةَ أَرَادَ الْحَالَ  
الْأَوَّلَ وَمَنْ ذَكَرَهَا كَالْغَزَالِيِّ وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَالْمُصَنِّفِ فِي تَقْيِيحِهِ أَرَادَ الْحَالَ الثَّانِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ  
شَيْخُنَا أَنَّ الْحِيلُولَةَ بَعْدَ التَّعْزِيرِ وَالْإِسْكَانِ اهـ مُعْنَى . • قوله: (إِنْ لَمْ يَظُنْ فِرَاقَهُ الْخ) كَانَ مُرَادُهُ بِهَذَا التَّقْيِيدِ  
أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ أَنَّ مُرَادَهُ فِرَاقَهَا وَأَنَّ الْحَالَ لَا يَلْتَمِمْ بَيْنَهُمَا يَسْعَى فِي فِرَاقِهِمَا بِغَيْرِ تَعْرِيفٍ فَلْيُرَاجَعْ اهـ  
رَشِيدِي . • قوله: (أَيْ وَلَوْ هَذَا رِوَايَةً) أَيْ كَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَقَوْلُهُ فِيَمَا يَظْهَرُ مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش . • قوله: (مَا بَأْتِي)  
أَيْ آتَا . • قوله: (أَسْكَنَهُمَا الْخ) أَيْ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ زِيَادَةُ الْمُؤْنَةِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ السُّكْنَى تَعُودُ عَلَيْهِ  
اهـ ع ش . • قوله: (لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَاكْتَفَى هُنَا بِثِقَةٍ وَاحِدَةٍ تَثْبِيلًا لِذَلِكَ  
مَنْزِلَةَ الرِّوَايَةِ لِمَا فِي إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْعُسْرِ اهـ .

• قول (سئس): (وَمُنِغَ الظَّالِمِ) أَيْ وَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ حَالُهُمَا مُنِغَ الظَّالِمِ مِنْهُمَا مِنْ عَوْدِهِ لِظُلْمِهِ اهـ مُعْنَى .

• قوله: (لَهُ) أَيْ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَبِتَّعْزِيرِهَا أَيْ الزَّوْجَةِ عَطْفٌ عَلَى بَنَهِهِ لَهُ .

• قوله في (سئس): (بِثَقَةٍ) أَيْ بِنَهْيِ ثِقَةٍ أَوْ بِسَمَاعِ خَيْرِ ثِقَةٍ أَوْ الْبَاءِ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا  
عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الْإِنْسَان: ١٦] عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ .

بالتعزير وبتعزيرها مطلقاً وكان الفرق أن له شبهة من حيث إن الشارع جعله ولياً عليها في التأديب فاحتبط له بخلافها فإن لم يمتنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرائته وتهوره أنه لو اختلى بها أفرط في إضرارها حال وجوباً بينه وبينها ابتداءً؛ لأن الإسكان بحجب الثقة لا يفيد حينئذ ثم رأيت الإمام قال إن ظن تعديه لم يحل وإن تحققه أو ثبت عنده وخاف أن يضربها ضرباً مبرحاً حال بينهما لئلا يبلغ منها ما لا تستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الأول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد التعزير والإسكان اهـ وإنما يتجده إن لم يعلم من الإسكان تولد ما مر .

(فإن اشتد الشقاق) أي الخلاف (بعت القاضي) وجوباً والمنازعة فيه مردودة بأن هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمؤكد على القاضي (حكماً) ويُسَنُّ كونه (من أهله وحكماً) ويُسَنُّ كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لا بُدَّ من حكمين ينظران في أمرهما بعد اختلاء حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما)؛ لأنهما رشيدان فلا يؤلى عليهما في حقهما إذ البضغ حقه والمال حقها (وفي قول) حاكمان (مؤليان من الحاكم) لتسميتهما في الآية حكمين وقد يؤلى على الرشيد كالمفليس ويُجاب بأن التولية على مال

❦ قوله: (مطلقاً) أي ولو في أول مرة اهـ ع ش . ❦ قوله: (فإن لم يمتنع) إلى قوله وإنما يتجده في المعنى إلا قوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فإن عاد عززه كما نقلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج ما سلف وفي الزوجة بالزجر والتأديب كغيرها اهـ . ❦ قوله: (حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اهـ معني . ❦ قوله: (أراد الأول) أي مجرد ظن تعدي الزوج وقوله أراد الثاني أي ما لو تحققه القاضي أو ثبت عنده وخاف أن يضربه ضرباً مبرحاً . ❦ قوله: (وهو إلخ) أي كلام الإمام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر إلخ . ❦ قوله: (وشيخنا قال إلخ) اعتمده المعنى والنهاية .

❦ قوله: (والإسكان) أي بجوار العدل اهـ ع ش . ❦ قوله: (وإنما يتجده ما قاله الشيخ إن لم يعلم إلخ) أي إلا حال بينهما ابتداءً وجوباً . ❦ قوله: (تولد ما مر) أي إفراطه في إضرارها إن ظن أي الحاكم . ❦ قوله: (الخلاف) زاد المعنى والعداوة بينهما بأن دام بينهما التساب والتضارب اهـ . ❦ قوله: (وجوباً) إلى قوله ولا يجوز لوكيل في المعنى . ❦ قوله: (لأنهما رشيدان إلخ) ولأن الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اهـ معني . ❦ قوله: (ويُجاب إلخ) يتأمل اهـ سم .

❦ قوله: (وبتعزيرها مطلقاً إلخ) كذا م ر .

❦ قوله في (سني): (فإن اشتد الشقاق) عبارة الروض وفحش وجب أن يتعت حكماً لها وحكماً له برضاها ليضلحها أو يفرقاً بطلقة إن عسر الإصلاح اهـ وقوله بطلقة قال في شرحه فقط . ❦ قوله: (ويُجاب إلخ) يتأمل فيه .



المُفْلِسِ لا ذاته وما هنا ليس كذلك (فعلى الأول يُشترط رضاها) بينهما (فيؤكل هو) حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل هي (حكمها بتدليل عوض وقبول طلاق به) ثم يفتلان الأصل من صلح أو تفريق فإن اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق وكالتهما بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أمينه من حرية وعدالة واهتداء للمقصود ويُسن ذكرتهما فإن عجزا عن توافقيهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لوكيل في طلاق أن يخالف؛ لأن وكيله وإن أفاده ما لا فوت عليه الرجعة ولا لوكيل في خلع أن يطلق مجانا.

• قوله: (وما هنا ليس كذلك) فيه أن التولية هنا في حقهما لا ذاتهما اسم. • قوله: (فيؤكل هو) أي إن شاء وقوله وتوكل هي أي إن شاءت نهاية ومعنى. • قوله: (أو تفريق) أي بطلقة فقط اه شرح الروض. • قوله: (فإن اختلف الخ) وإن أغمى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعلام الحكمين رأيه لم ينفذ أمرهما؛ لأن الوكيل يتعزل بالإغماء والجنون وإن أغمى على أحدهما أو جن قبل البعث لم يجر بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كما في سائر الوكلاء معني وشرح الروض وقولهما وإن أغمى على أحدهما الخ في النهاية مثله. • قوله: (اثنين) أي غيرهما اه معني عبارة النهاية أميين غيرهما اه. • قوله: (ولا يجوز لوكيل الخ) ولو قال لوكيله خذ مالي أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذا لو قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تصحيح البغوي وأقره وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كأن قالت خذ مالي منه ثم اختلعتني نهاية ومعني وأسنى. • قوله: (لأن وكيله الخ) الأولى؛ لأنه وإن أفاده موكله مالا الخ.



• قوله: (وما هنا ليس كذلك) فيه أن التولية هنا في حقهما لا ذاتهما. • قوله: (لأن وكيله الخ) أي الزوج.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

بِالضَّمِّ مِنَ الْخُلْعِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ النَّزْعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ لِبَاسٍ لِلْآخِرِ كَمَا فِي الْآيَةِ وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَقْدَثَ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ﴿فَإِنْ طَلَّقَ لَكُمْ﴾ [النساء: ١١] وَخَبَرُ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ وَقَدْ سَأَلَتْهُ زَوْجَتُهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى حَدِيثِهَا الَّتِي أَصَدَّقَهَا إِثْمًا خَذَ الْحَدِيثَ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ وَأَصْلُهُ مَكْرُوءَةٌ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ كَالطَّلَاقِ وَيَزِيدُ هَذَا بِنْدَبِهِ لِمَنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ عَلَى شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ بِعَوْدِ الصِّفَةِ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ مُبَاحٌ لِذَلِكَ لَا مَثْدُوبٌ عَلَى أَنَّ فِي التَّخْلُصِ بِهِ تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ فَتَقَطُّنَ لَهُ وَإِذَا فَعَلَ الْخُلْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُشْهَدْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

• قَوْلُهُ: (بِالضَّمِّ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَزِيدُ إِلَى وَإِذَا فَعَلَ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كُلَّ لِبَاسٍ لِلْآخِرِ) فَكَانَ بِمُفَارَقَةِ الْآخِرِ نَزْعَ لِبَاسِهِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُسْتَحَبُّ) أَيِ كَانَ كَانَتْ تُسَمَّى عِشْرَتَهَا مَعَهُ عَلَى مَا يَأْتِي وَقَضِيَّةُ اقْتِصَارِهِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَلَا حَرَامًا وَلَا مُبَاحًا أَهْ شِ أَقُولُ هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَالْوَجْهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُ هَذَا إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ كَانَ فِي التَّخْلُصِ بِهِ إلخ. • قَوْلُهُ: (هَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَمِثْلُهُ فِعْلٌ مَا لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ أَهْ شِ. • قَوْلُهُ: (لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ إلخ) أَيِ فَلَمَّا جَرَى الْخِلَافُ فِي أَصْلِ التَّخْلُصِ بِهِ انْتَقَى وَجْهَ الْإِسْتِحْبَابِ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِعَوْدِ الصِّفَةِ) أَيِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فِي النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بَعْدَ الْخُلْعِ يَعْنِي بِعَوْدِ النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بِذَلِكَ التَّغْلِيْقِ. • قَوْلُهُ: (تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ) أَيِ فِي فَضْلِ خِطَابِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَالتَّفْصِيلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصِّغَةُ لَا أَفْعَلَ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلَ تَخْلُصَ وَإِنْ كَانَتْ لَا فَعَلْنَ فَلَا أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ إلخ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي يَعْنِي فِي مُطْلَقِ مَا يَتَخَلَّصُ بِالْخُلْعِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (فَلْيُشْهَدْ إلخ) أَيِ نَذْبًا أَهْ شِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا أَعَادَهَا) أَيِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْخُلْعِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

• قَوْلُهُ: (هَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (وَإِذَا فَعَلَ الْخُلْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ وَهِيَ قَوْلُهُ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ إلخ. • قَوْلُهُ: (فَلْيُشْهَدْ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.



فيه وإن صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر أن اتفاقهما على مفيد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل فإن قلت فلم قبلت البينة هنا كما هو مقتضى أمره بالإشهاد لا ثم قلت يمكن توجيهه بأنها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم فكانت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شيخنا أفتى بعدم قبول بيئته وهو القياس ولا نظير لتفاوت التهمة . ولو منعها نحو نفقة لتخلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولاً بقصد ذلك وقع بائناً وعليه يحمل ما نقله عنه أنه يصح وبائناً بفعله في الحالين وإن تحقق زناها وكان الفرق أنه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان بعسر تخلص مثل ذلك منه بالحاكم لمشتته وتكرره نزل منزلة الإكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك فإنه ينجع فيه القاضي وغيره غالباً فلم يلحقوه بالإكراه ذلك هذا غاية ما يؤجبه به ذلك

• قوله: (ما مر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه كزدي .  
• قوله: (لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اه بحذف اللام والضمير مع الإضافة . • قوله: (للقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم ما نصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العضة الأولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المحث لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح اه . • قوله: (بعدم قبول الخ) أي هنا . • قوله: (ووقع رجعيًا) ضعيف اه ع ش . • قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مزجوح والمعتد أنه ليس بإكراه؛ لأنه إذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرخ م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم اه سم . • قوله: (وقع بائناً) أي لعدم الإكراه اه ع ش . • قوله: (وبائناً) إلى قوله وأما زعم في النهاية ما يوافقه . • قوله: (وبائناً بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه كزدي . • قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية سم ورشيدتي .

• قوله: (لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العضة الأولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المحث لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح . • قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مزجوح والمعتد أنه ليس بإكراه والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصاير؛ لأنه إذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرخ م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم .  
• قوله: (وإن تحقق زناها) كذا م ر . • قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية .

وقضية قولهم إنه لا يؤثر إضمار المبطل الأخذ بإطلاق صحته ووقوعه بائنا في الحالين كما اقتضاه ما نقلناه عن الشيخ وأما زعم أنه إكراه فيهما فتعبد؛ لأن شرطه أن لا يمكن التخلّص منه بالحاكم وهنا يمكن ذلك على ما تقرّر (هو فزلة بعوض) مقصود كميّة وقود لها عليه راجع للزوج أو سيّده ولو كان العوض تقديرا كأن خالعتها على ما في كفها عالمين بأنه لا شيء فيه فإنه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها أو بقيته ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن لو قال لزوجته قبل الدخول إن أبرأتني من مهر ك فانت طالق فأبرأته فإنه يصح الإبراء ويقع الطلاق؛ لأنها مالكة لكل المهر حال الإبراء وإذا صح لم يرتفع. وقال آخرون لا طلاق؛ لأن من لازمه رجوع النصف إليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الإبراء من كله ولأن المعلق بصفة يقع مقارنا لها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأئده بعضهم بأنه يصح خلعها المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر المثل لفساد نصف عوضه برجوعه به للزوج وإنجاب بمنع الملازمة لما مرّ أنها لو أبرأته ثم طلقها.....

• قوله: (وقضية قولهم إلخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ما سبق والميل إلى الإطلاق اه  
 • قوله: (إضمار المبطل) إن أراد أن قصده أن تختلج مبطل لكنه أضمره فلم يؤثر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل اه سم. • قوله: (الأخذ إلخ) خبر وقضية إلخ اه كزدي. • قوله: (في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه. • قوله: (مقصود) إلى قوله وزعم في النهاية. • قوله: (راجع) وصف ثانٍ لعوض اه رشدي. • قوله: (ولو كان إلخ) غاية. • قوله: (فإنه يجب مهر المثل) إذ قوله في كفها صلة إما أو صفة له غايته أنه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فتصير كاته خالعتها على شيء مجهول اه نهاية. • قوله: (ويقع الطلاق) أي ولا رجوع له عليها بشيء أي بشرط الصداق؛ لأنها لم تأخذ منه عوضا كما يأتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع ش ورشدي. • قوله: (وإذا صح إلخ) أي الإبراء اه سم. • قوله: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابه الآتي اه سم. • قوله: (من الإبراء إلخ) بيان للمعلق به. • قوله: (وأئده) أي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كزدي.

• قوله: (والمنجز) نعم الخلع. • قوله: (به) أي صداقها قبل الدخول اه ع ش. • قوله: (وإنجاب إلخ) أي عن قول الآخرين يرد دليله اه كزدي. • قوله: (بمنع الملازمة) أي المتقدمة في قوله؛ لأن من لازمه إلخ. • قوله: (لما مرّ) أي في كتاب الصداق في آخر فصل الشطير اه كزدي. • قوله: (أنها لو أبرأته إلخ)

• قوله: (وقضية قولهم إلخ) يتأمل موقعه. • قوله: (إضمار المبطل) إن أراد أن قصده أن تختلج مبطل لكنه أضمره فلم يؤثر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل. • قوله: (صحة ما أفتى به البلقيني إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (وإذا صح) أي الإبراء. • قوله: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابه الآتي. • قوله: (لما مرّ إلخ) هذا لا يفيد؛ لأنها ثم لم تأخذ شيئا وهنا ملكت



لم يرجع عليها بشيء وبأن معنى قولهم في تعاليق الطلاق الشرط علة وضعية والطلاق معلولها فيتقارنان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلولها أنه إذا وجد الشرط قارنه المشروط فهنا إذا وجد الإبراء قارنه الطلاق بمقتضى لفظه والتشطير إنما يوجد عقب الطلاق؛ لأنه حكم رتبته الشارع عليه وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر على أن جمعا على تقديمها بالزمان على معلولها واختاره الشنكي وغيره بل على الأول بينهما تقدم وتأخر من حيث الرتبة ويفرق بين ما هنا والخلع المنجز بأن البراءة وجدت في ضمنه وفي مسألتنا وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء له إما فزقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من مر كأن علق طلاقها على إبرائها زيدا عما لها عليه فإنه لا يكون خلعا بل يقع رجعا وزعم أن وقوعه في الدم رجعا يمنع كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود يرد بأن العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعا مانعا لكونه مقصودا لا

هذا لا يفيد؛ لأنها ثم لم تأخذ شيئا وهنا ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم. ه فوه: (لم يرجع عليها بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع إليه اه سم. ه فوه: (وبأن معنى إلخ) جواب عن قوله السابق؛ لأن المعلق بصفة إلخ اه رشيدى. ه فوه: (أنه إذا وجد إلخ) خبر أن معنى إلخ. ه فوه: (إنما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة اه سم. ه فوه: (لأنه حكم رتبته إلخ) فهو علة فيتقارنان اه سم. ه فوه: (وعقبه) أي الطلاق. ه فوه: (على تقديمها) أي العلة. ه فوه: (بل على الأول) هو قوله إذا وجد الشرط اه ع ش. ه فوه: (ويفرق إلخ) جواب عن قوله السابق وأبده بعضهم بأنه يصح إلخ ورد للتأييد إلخ. ه فوه: (بأن البراءة إلخ) قد يرد عليه أن البراءة وإن كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير إنما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل اه سم وأقره الرشيدى.

ه فوه: (أما فزقة) إلى قوله وزعم في النهاية. ه فوه: (لغير من مر) أي غير الزوج وسببه. ه فوه: (على إبرائها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على إبرائها له من صداقها أو غيره فإنه يقع بائنا ومنه ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج بأنه إن تزوج عليها أو غاب عنها أو نحو ذلك وأبرأته من ربيع دينار مثلا من صداقها أو غيره مما تستحقه عليه تكون طالقاً منه فحيث ثبت وجود المعلق عليه وأبرأته براءة صحيحة طلق بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجهول اه ع ش. ه فوه: (لمقصود) أي للتقيد به.

نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة. ه فوه: (لم يرجع عليها بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع إليه. ه فوه: (إنما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة. ه فوه: (لأنه حكم رتبته إلخ) فهو علة فيتقارنان. ه فوه: (بأن البراءة إلخ) قد يرد عليه أن البراءة وإن كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير إنما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل.

ليكونه عوضاً. ولو خالعهما على إبرائه وإبراء زئيد فأبرأتها براءة صحيحة فهل يقع بائناً نظراً لرجوع بعضه للزوج أو رجعيًا نظراً لرجوع البعض الآخر للأجنبي كلُّ مُحْتَمَلٍ والأوّل أقرب؛ لأنّ رجوعه لغير الزوج بِحْتَمَلٍ أنّه مانع للبيّثونة أو غير مقتضٍ لها فعلى الثاني البيّثونة واضحة وكذا على الأوّل إذ كونه مانعاً لها إنّما يَنْجُجُه إن انفرد لا إن انضم إليه مقتضٍ لها (بلفظ طلاق) أي بلفظ مُحْصَلٍ له صريح أو كناية ومن ذلك لفظ المُفَاداة الآتي ويكون لفظ الخلع الأصل في الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الأخص على الأعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده له بما مرّ.

وأركانه: زوج ومُلتَزِمٌ وبُضْعٌ وعوضٌ وصيغة.

(شرطه) أي الذي لا بُدّ منه لصحته فلا يُنافي كونه ركنًا (زوج) أي صدوره من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه)؛ لأنه طلاق فلا يصح بمن لا يصح طلاقه بمن يأتي في بابه.

(فلو خالع عبدًا أو محجورًا عليه بسفه) زوجته معها أو مع غيرها (صح).....

• قوله: (فهل يقع بائناً) كلامه هذا كالصريح في أن العوض هو إبراء الزوج وأنه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحيحة الإبراء اهـ سم. • قوله: (بعضه) أي بعض المبرأ عنه. • قوله: (والأوّل أقرب) اعتمدته م ر اهـ سم. • قوله: (لأن رجوعه) أي البعض الآخر. • قوله: (إنما يَنْجُجُه إلخ) قد يقال إنه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المُقْتَضَى. • قوله: (أي بلفظ مُحْصَلٍ) إلى قوله وإن كان بإذنه في النهاية إلا قوله ويوجّه إلى فإن لم يعلم وقوله ظاهرًا كما مرّ. • قوله: (مُحْصَلٌ له) أي للطلاق بمعنى حلّ العضمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اهـ ع ش. • قوله: (وبين ذلك) أي اللفظ المُحْصَلُ لِلطَّلَاق. • قوله: (من باب عطف الأخص على الأعم) يرادّ عليه أن عطف الأخص شرطه الواو سم ورشيدّي. • قوله: (أي الذي لا بُدّ منه إلخ) ويمكن أن يجاب أيضًا بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطنًا للمقصود الذي هو قوله يصح طلاقه على حدّ قوله تعالى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِتَهْلُوكٍ﴾ [النمل: ٥٥] والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعه في القابل الآتي حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على أن المقصود إنّما هو شرط الركن لا ذاته اهـ رشيدّي.

• قوله: (فلا ينافي) أي قوله وشرطه كونه أي الزوج. • قوله: (أي صدوره من زوج إلخ) هذا إنّما يَنَاسِبُ ما ذكرته آنفًا لا ما أول به الشارح المثنى فتأمل اهـ رشيدّي. • قوله: (لأنه طلاق) أي قَسَمَ منه. • قوله: (بمن يأتي) أي من صبيّ ومجنون ومكره اهـ معني. • قوله: (معها) أي مع زوجته ولو بوكيلها وقوله أو مع

• قوله: (فهل يقع بائناً) كلامه على هذا كالصريح في أن العوض هو إبراء الزوج وأنه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحيحة الإبراء. • قوله: (والأوّل أقرب) اعتمدته م ر. • قوله: (من باب عطف الأخص) يرادّ عليه أن عطف الأخص شرطه الواو.



ولو بأقل شيء وبلا إذن؛ لأن لكل منهما أن يُطلقَ مَجَانًا فيعوضُ أولى.  
(ووجب) على المختلِع (دفع العوض) العين أو الدين (إلى مولاه) أي العبد؛ لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم، المأذون له يُسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مُبْعَض خالِع في نوبته بناءً على دخول الكسب النادر في المهايأة فإن لم تكن مهايأة فما يخصُ حرَّيته (ووليّه) أي السفية كسائر أمواله فإن دفعه له فإن كان بغير إذنه ففي العين يأخذها الولي إن علم فإن قصر حتى تَلَفَت ضَمِنَهَا على أحد وجهين رُجِعَ ويُرْجَعُ بأن الخُلْعَ لما وقع بها دخلت في ملك السفية قهراً نظير ما تقرّر في السيّد فحينئذ تركها بيده بعد عليه تقصير أي تقصير فضمتها فإن لم يعلم بها وتلفت في يد السفية رجع على المختلِع بمهر المثل لا البذل أي؛ لأنه ضامنه ضمان عقيد لا يد وفي الدين يرجع الولي على المختلِع بالمُسَمَّى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلِع من السفية ما سلّمه فإن تَلَفَ في يده لم يُطالب به ظاهراً كما مرّ في الحجر وكذا في العبد لكن له مُطالبته إذا عتق نعم، لو قيّد أحدهما الطلاق بالدفع أي أو نحو إعطاء أو قبض أو إقباض كما هو ظاهر إليه جاز لها.....

غيرها أي مع الأجنبي اهـ ع ش . فؤد: (ولو بأقل شيء) إلى قوله نعم في المغني إلا قوله ويُرْجَعُ إلى فإن لم يعلم وقوله ظاهراً كما مرّ . فؤد: (لأنه) أي العوض ملكه أي مولى العبد . فؤد: (المأذون له) أي في الخُلْع اهـ ع ش ولعل المراد في التجارة فليُراجِع . فؤد: (وكذا المكاتب) أي كتابة صحيحة أخذاً من العلة اهـ ع ش . فؤد: (بناءً على دخول الكسب إلخ) أي وهو المُعْتَمَد اهـ ع ش . فؤد: (فما يخص إلخ) أي فيسلم له ما يخص إلخ ولو خالِع في نوبة السيّد فكلّ العوض للسيّد اهـ ع ش أي فيسلم له دون المُبْعَض . فؤد: (فإن دفعه) أي المُلتزم اهـ ع ش . فؤد: (فإن دفعه له) أي دفع العوض لكل من العبد والسيّد وقوله بغير إذن أي إذن كل من العبد والوليّ اهـ كزدي . فؤد: (فإن كان) أي الدفع للسفية بغير إذن أي الولي . فؤد: (ضممتها) أي الولي . فؤد: (رجع) أي الولي . فؤد: (وفي الدين) عطف على في العين . فؤد: (يرجع الولي على المختلِع إلخ) نعم إن بادر الولي فأخذه منه برئت كما في الشامل والبحر اهـ مغني زاد الأسنى ولعل وجهه أن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أدت في قبضه عما عليها فإذا قبضه الولي من السفية اعتد به اهـ . فؤد: (لم يُطالب به إلخ) عبارة المغني فلا ضمان في الحال ولا بعد رُشده وهل تبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الحاوي اهـ .

فؤد: (وكذا في العبد) راجع لقوله ففي العين يأخذها الولي إلى هنا كما هو صريح شرح الرّوض .  
فؤد: (لكن له مُطالبته إلخ) وظاهر أنها لو سلّمت العين للعبد وعلم به السيّد وتركها حتى تَلَفَت لم يضمها؛ لأن الإنسان لا يضمّن لنفسه اهـ أسنى وأقره سم . فؤد: (لكن له) أي للمختلِع . فؤد: (أو قبض أو إقباض) أي ودلت قرينة على أنه أراد التملك ليوافق ما سيأتي من أنه إذا علّق بأحدهما وقع بالأخذ باليد ولا يملك اهـ رشدي . فؤد: (جاز لها) لو قال للمختلِع لكان أولى ليشمل الأجنبي اهـ

أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ لِلدَّفْعِ إِلَيْهِ لِيَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ الدَّفْعِ لَيْسَ مَلِكُهُ حَتَّى تَكُونَ مُقْصَرَّةً بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مَلِكُهَا ثُمَّ يَمْلِكُهُ بَعْدُ . وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُهُ صَخٌّ فِي الْقَيْنِ فِي الْعَيْنِ وَالذَّيْنِ وَفِي السَّفِيهِ فِي الْعَيْنِ وَحِينَئِذٍ مَتَى لَمْ يُبَادِرِ الْوَلِيُّ إِلَى أَخْذِهَا مِنْهُ فَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ ضَمِينُهَا؛ لَأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي قَبْضِهَا وَأَمَّا الذَّيْنُ ففِي الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ عَنِ الدَّارِكِيِّ وَرَجَحَ الْحَنَاطِيُّ الْإِعْتِدَادَ بِهِ كَذَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا مَعَ الْحَنَاطِيِّ فِيمَا رَجَحَهُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ بَلْ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الدَّارِكِيَّ رَجَحَهُ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجْنَبِيٍّ أَيْ رَشِيدٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ فإِطْلَاقُ الْمَتْنِ الْآتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ تَوْكِيلُ سَفِيهِ فِي قَبْضِ الْعَوَظِ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ وَلِيُّهُ فِي الْقَبْضِ

سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ) وَعَلَى وَلِيِّهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى أَخْذِهِ مِنْهُ أَوْ نِهَائِيَّةٌ زَادَ الْأَسْنَى فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ حَتَّى تَلَفَ فَلَا غَرْمَ فِيهِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَعَلَى الْوَلِيِّ الْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ أَيْ فَإِنْ قَصَرَ ضَمِينَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْعَيْنِ أَوْ هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ لِلدَّفْعِ) أَيْ لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَخْلُصِهَا بِدُونِ الدَّفْعِ لَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِضْطِرَارِ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ ضَرُورَةٌ تَدْعُوهَا إِلَيْهِ أَوْ ع ش هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَمْلِكُهُ بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ الدَّفْعِ .

هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُهُ) إِلَى الْمَتْنِ سَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ التُّسْنُخِ وَرَاجَعَتْ نُسخَةُ تَلْمِيزِ الشَّارِحِ شَيْخِنَا الزَّمْزَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَرَأْتَهُ الْحَقُّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِنُسخَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تُكُنْ فِيهَا وَصَحَّحَ عَلَيْهَا أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ دَفَعَ الْعَيْنَ لِلْسَفِيهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . هـ قَوْلُهُ: (بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ إِلَيْهِ) صَنِيعٌ فِي شَرْحِ الرُّوضِ صَرِيحٌ فِي جَرَيَانِ الْوَجْهَيْنِ فِي قَبْضِ الْعَيْنِ أَيْضًا . هـ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْإِعْتِدَادُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي رَجَّحَهُ . هـ قَوْلُهُ: (حَيْثُ قَالَ) أَيْ الدَّارِكِيُّ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَعِبَارَةُ الْأَفْزَعِيِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالتَّلْخِصِ قَالَ الدَّارِكِيُّ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا تَبَرُّاً كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجْنَبِيٍّ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالثَّانِي لَا تَبَرُّاً؛ لِأَنَّ الْمَخْجُورَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْضِ فَلَا يُفِيدُ الْإِذْنَ شَيْئاً ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّ التَّرْجِيحَ لِلدَّارِكِيِّ أَوْ هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ رُجْحَانُ الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِ السَّفِيهِ الذَّيْنِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَبِهَذَا يُعْلَمُ . هـ قَوْلُهُ: (تَوْكِيلُ سَفِيهِ) حِكَايَةُ بِالْمَعْنَى وَلَفْظُ الْمَتْنِ الْآتِي تَوْكِيلُ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ . هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَأْذِنْ لَهُ) أَيْ لِلْسَفِيهِ .

هـ قَوْلُهُ: (وَفِي السَّفِيهِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي الدَّفْعِ إِلَى السَّفِيهِ الْإِعْتِدَادُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ وَبِرَأءِ الدَّافِعِ فِي الْعَيْنِ إِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ أَوْ عَلِمَ وَفِي الذَّيْنِ إِنْ أَذِنَ أَوْ بَادَرَ وَأَخْذَهُ مِنْهُ وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ فَرُعُ خُلْعِ الْعَبْدِ وَلَوْ مُدْبِرًا بَلَا إِذْنٍ جَائِزٌ وَالتَّسْلِيمُ إِلَيْهِ كَالسَّفِيهِ لَكِنَّ الْمُخْتَلِعَ يُطَالِيهِ بَعْدَ الْعِتْقِ بِمَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ أَوْ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا تَلَفَ فِي يَدِ السَّفِيهِ لَا يُطَالِيهِ بِهِ لَا فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ الرُّشْدِ إِلَى أَنْ قَالَ وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَوْ سَلَّمَتْ الْعَيْنَ لِلْعَبْدِ وَعَلِمَ بِهِ السَّيِّدُ وَتَرَكَهَا حَتَّى تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَضْمَنُ لِنَفْسِهِ أَوْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى بَرَاءَتِهَا فِي دَفْعِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِذَا عَلِمَ بِهَا قَبْلَ التَّلَفِ .



ولا جاز؛ لأنه إذا صح قبضه ذين نفسه بالإذن فذئب غيره كذلك بجامع أن ما في الذمة لا يترأ منه إلا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحاً بإذن وليه فليصح بإذنه أيضاً عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل أن الأصل فيه أن ما صححت مباشرته له بنفسه صح توكله فيه عن الغير وبهذا يُعلم أن تقييد جمع متأخرين منهم الشبكي صحة قبضه بما إذا كان العوض مَعِينًا أو علق الطلاق بنحو دفعه إليه بعيد من كلامهم وأن هذا التقييد إنما يُحتاج إليه فيما إذا لم يأذن له الولي كما تقرر أو على الوجه الثاني وهو أنه لا يُعتمد بقبضه ولو مع إذن الولي له فيه. وجزم به الدارمي فلا يترأ بتسليم العوض إليه مطلقاً إلا إذا بادر الولي فأخذه منه فيترأ حينئذ على المنقول المعتمد ووجهه الأذرعى بأن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أذنت في قبضه عَمَّا عليها فإذا قبضه الولي من السفية له اعتد به ويظهر أن هذه المبادرة لا تلزم الولي؛ لأنه لا ضرر على السفية ببقائه في يده؛ لأنها إن أخذته فواضح أو أخرته حتى تلف في يد السفية أو أتلّفه فهي المقصورة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع لإشارح هنا أنه مزج المتن بما صيره صريحاً في وجوب الدفع للسفية بإذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الأول؛ لأن فيه ورطة بقاءه في ذمة المختلِع على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا

• قوله: (وقد جعلوه) أي قبض السفية هنا أي في مخالطته مع زوجته. • قوله: (ويؤيد ذلك) أي قوله فليصح بإذنه إلخ وقال الكُردي أي الجواز اه. • قوله: (بنفسه) الأولى لنفسه باللام. • قوله: (وبهذا إلخ) أي برُجحان الإعتداد بقبض السفية بإذن وليه. • قوله: (فيما إذا لم يأذن إلخ) أي ومع الإذن يصح في الدين أيضاً. • قوله: (كما تقرر) أي بقوله نعم لو قيد أحدهما إلخ اه كُردي. • قوله: (أو على الوجه الثاني) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي. • قوله: (لا يُعتمد بقبضه) أي قبض السفية العوض عينا كان أو ديناً كما مرّ هو صريح شرح الرّوض. • قوله: (وجزم به) أي بالوجه الثاني. • قوله: (فلا يترأ) أي المختلِع تفريع على الوجه الثاني المزجج. • قوله: (بتسليم العوض) أي عينا أو ديناً كما مرّ عن شرح الرّوض. • قوله: (مطلقاً) أي إذن له الولي في القبض أو لا. • قوله: (ويظهر أن هذه المبادرة إلخ) أي على الوجه الثاني مطلقاً وأما على الوجه الأول الراجع فينبغي أخذاً من سابق كلامه ومن الرّوض مع شرحه مما يأتي أنفاً عن السيّد عَمَر تخصيصه بقبض الدين بلا إذن. • قوله: (لأنها إن أخذته إلخ) لعلّ الانسب تذكير الضمائر بإزجائها للولي. • قوله: (فيرجع وليه عليها إلخ) حاصل ما تقرر أن العوض إما أن يكون عينا أو ديناً فإن كان عينا وأذن الولي في الدفع له أو لم يأذن ولكنه تمكن من أخذها فلم يفعل حتى تلفت برئ المختلِع في الحالين وإن لم يأذن الولي ولم يتمكن من أخذها منه لم يترأ المختلِع بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وإن كان ديناً وأذن الولي في دفعه له أو لم يأذن ولكنه بادر في أخذه برئ المختلِع في الحالين فإن لم يأذن ولم يأخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلِع بالمسمى اه سيّد عَمَر وفي سم ما يوافقه.

وجوبه ثم رأيت شيخنا انتصر أيضا لترجيح الأول .  
 (وشرط قابله) أو مُلتَمِسِه من زوجة أو أجنبي ليصبح خُلْعُه من أصله التَّكْلِيفُ والاختيارُ  
 وبالمُسَمَّى وسيأتي أن الوكيل السَّفِيه إذا أضاف المال إليها يقع بالمُسَمَّى وقد ترى على  
 عبارته (إطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محجور عليه لِسَفِهه أو رِقْ؛ لأن الاختلاع التزام  
 للمال فهو المقصود منه.  
 (فلان اختلعت أمة) ولو مكاتبة على تناقض فيها والكلام في رشيده وإلا فكالسفیهة الحرّة فيما

• قوله: (ثم رأيت إلخ) كان الأولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فإطلاق المتن إلخ. • قوله: (لترجيح الأول) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي.

• قوله (سني): (قابله) أي الخلع ولو عبر بالباذل أو بالملتزم لشمل الملتمس وسليم من إيراد الوكيل  
 الآتي في الشرح انتهى سيّد عمر. • قوله: (أو ملتَمِسِه) إلى قوله فإن قلت في النهاية إلّا قوله وقول شيخنا  
 إلى المتن وكذا في المغني إلّا قوله وسيأتي إلى المتن وقوله والكلام في رشيده إلى المتن وقوله وقد  
 يُجاب إلى المتن. • قوله: (ليصبح خُلْعُه من أصله تكليف واختيار وبالمُسَمَّى إلخ) صريح في أنه لا  
 يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلع السفیهة خلافه فكان الاضوب إبقاء المتن  
 على ظاهره نعم يرد على المتن صحة خلع الأمة فليحرر اه رشيدي وقد يُجاب على بعد بأن المراد من  
 أصل الخلع الطلاق وبالمُسَمَّى العين المعينة في الخلع. • قوله: (وبالمُسَمَّى) عطف على قوله من أصله  
 اه سم أي وشرط قابله ليصبح اختلاعه بالمُسَمَّى إطلاق تصرفه اه ع ش. • قوله: (وسيأتي) أي قبيل  
 الفصل الآتي اه كزدي. • قوله: (أن الوكيل السفیهة) أي عن الملتزم المطلق التصرف اه ع ش.

• قوله: (وقد ترد) أي مسألة الوكيل السفیهة إذا أضاف إلخ. • قوله: (أو رِقْ) انظره مع وجوب المُسَمَّى  
 الدين في صورة الأمة الآتية اه سم وقد مر مثله عن الرشيدي مع جوابه آفًا. • قوله: (ولو مكاتبة)  
 المُعْتَمَد فيما لو خالعت المكاتبة بدينين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح  
 البهجة فلا مخالفة بين المكاتبة وغيرها إلّا في هذه الصورة م ر أما بالعين فهي مساوية لِمُتَمَحِّضَةِ الرِّقْ  
 في وجوب مهر المثل اه سم وسيأتي عن النهاية والمغني ما يوافق. • قوله: (ولاً) أي بأن تكون الأمة  
 غير رشيده. • قوله: (ولاً فكالسفیهة إلخ) قضيته أنه يقع رَجْعًا ولا مال وظاهره ولو بعين مالٍ للسيد إذن  
 لها في الاختلاع بها فليراجع اه سم أقول ويتبني وقوعه في هذه بائنا؛ لأن الملتزم للعوض في الحقيقة

• قوله: (وبالمُسَمَّى) عطف على قوله من أصله. • قوله: (أو رِقْ) انظره مع وجوب المُسَمَّى الدين في  
 صورة الأمة الآتية. • قوله: (ولو مكاتبة) المُعْتَمَد فيما لو خالعت المكاتبة بدينين بغير إذن السيد وجب  
 مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبة وغيرها إلّا في هذه الصورة م  
 ر أما بالعين فهي مساوية لِمُتَمَحِّضَةِ الرِّقْ في وجوب مهر المثل. • قوله: (ولاً فكالسفیهة الحرّة إلخ)  
 قضيته أنه يقع رَجْعًا ولا مال وظاهره ولو بعين مالٍ للسيد إذن لها في الاختلاع بها فليراجع.



يأتي وقول شيخنا ولو سفيهة أخذنا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشيدها وسفيها وهو مقتضى كلام الأم يتعين حملها على السفيهة المهيمة أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآيتين أما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بُد من عدم الحجر كما هو واضح (بلا إذن سيد) لها رشيد (بدن أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعوض نعم، إن قيد بتملكها العين له لم تطلق.

(وللزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتي واليسار (في صورة العين)؛ لأنه المراد حينئذ ولو خالفته بمال وشرطه لوقت العتي فسد ورجع بمهر المثل بعد العتي وتعجب منه الشنكي؛ لأنه شرط يوافق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بأنه ليس مقتضاه اختياراً وإنما يُحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) إن تقومت وإلا فمثلها (و) له (في صورة الدين المسمى)

هو السيد اه ع ش ويأتي عن المعني وشرح الروض ما يصرح بذلك أي الوقوع بائناً وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآيتين اه.

• قوله: (على السفيهة المهيمة) انظر ما ضابط الأمة السفيهة المخجور عليها. • قوله: (أو على صحته بالعين إلخ) وهو قضية صنيع الأسنى.

• قول (سني): (بدن) أي في ذمتها أو عين ماله أي السيد اه معني. • قوله: (أو مال غيره) أي عين مال أجنبي اه معني. • قوله: (أو عين اختصاص إلخ) إنما قيد بالعين لأجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى اه رشيد. • قوله: (كذلك) أي للسيد أو لغيره. • قوله: (بعوض) أي فاسد نهاية ومعني. • قوله: (نعم إن قيد إلخ) عبارة المعني محل ذلك إذا نجز الطلاق فإن قيده بتملك تلك العين لم تطلق اه. • قوله: (لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الإذن أما لو إذن لها السيد في الاختلاع بعين فالمشجّه أنها تطلق سم وع ش أقول وفي المعني وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك.

• قوله: (يتبعها به بعد العتي) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك سم على حج وسباني في الشارح أنها تخالف الأمة فيما لو اختلعت بدني بلا إذن إلخ وقوله بعد العتي أي كله اه ع ش. • قوله: (حيث) أي حين فساد العوض. • قوله: (ولو خالفته بمال إلخ) إن كانت الصورة أن المال دين كما هو المتبادر كان الأولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية اه رشيد أي كما فعل المعني. • قوله: (فسد) أي الشرط أو العوض.

• قول (سني): (وفي صورة الدين المسمى) أي إلا المكاتبه فمهر المثل كما مر عن سم وسباني عن

• قوله: (لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الإذن أما لو إذن لها السيد في الاختلاع بعين فالمشجّه أنها تطلق؛ لأنها مع الإذن يمكنها تملكه بالعين وإن لم تكن مالكة لها كما لو إذن لها سيدها في بيع العين. • قوله: (بعد العتي) شامل للمكاتبه وإن كانت تملك. • قوله: (وإنما يُحمل عليه للضرورة) هذا لا يُقيد مع كونه مقتضاه في حقها دائماً.

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويثبت به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) ويفسد المسمى ورجحه أصله وجرى عليه كثيرون؛ لأنها ليست أهلاً للالتزام.

(وإن أذن) السيد لها في الاختلاع (وعين عينا له) من ماله (أو قدر ديناً) في ذمتها كالف درهم (فامتثلت تعلق) الزوج (بالعين) في الأولى عملاً بإذنه نعم، إن أذن لها أن تخالغ برقتها وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح؛ لأن الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمورثه بموته لم تطلق إلا إذا قال إن ميت فانت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملاً بإذنه أيضاً فإن لم تكن مكتسبة ولا مأذونة ففي ذمتها تثبغ به بعد عتقها ويسارها وخرج بامتثلت ما لو زادت على

النهاية والمغني. هـ قوله: (التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتق أي كله اهـ ع ش. هـ قوله: (وإن أذن السيد لها إلخ) أي ولو كانت سفينة مغني وأسنى.

هـ قول (سني): (وعين له) أي للخلع عينا إلخ فإن قال لها اختلعي بما شئت فلا حرج فيها فلها أن تختلغ بمهر المثل وبأزيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة يديها اهـ أسنى.

هـ قول (سني): (أو قدر ديناً إلخ) قال الماوردي ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في الذمة أن تخالغ على عين يديها ويجوز العكس اهـ سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها إلخ ولو فعلت هل الحكم كما إذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار أو كما إذا أطلق الإذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما يديها من مال التجارة ويظهر الثاني فليراجع. هـ قوله: (فيمنعه) أي ملك المنكوحة يمنع وقوع طلاقها. هـ قوله: (طلاق زوجته المملوكة إلخ) أي الغير المدبرة مغني وروض ويقيده قول الشارح الآتي إلا إذا إلخ. هـ قوله: (بموته) أي المورث وكذا ضمير قال اهـ سم.

هـ قوله: (إلا إذا قال إلخ) عبارة المغني والأسنى؛ لأن ملك الزوج لها حالة موت أبيه يمنع وقوع الطلاق فلو كانت مدبرة طلق لعتقها بموت الأب اهـ. هـ قوله: (ومال تجارتها إلخ) عبارة المغني وبما في يديها من مال التجارة إن كانت مأذونة اهـ. هـ قوله: (في الثانية) مقابل لقوله في الأولى اهـ سم عبارة الرشيد في قوله في الثانية الأصوب حذفه اهـ ولعله لأن قول المتن في الدين يغني عنه. هـ قوله: (ولا مأذونة) أي في التجارة اهـ ع ش. هـ قوله: (وخرج بامتثلت ما لو زادت إلخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد ديناً وخالعت بعين ماله فهل الحكم كما إذا امتثلت فتعلق الزوج بالمقدر في ذمتها أو كما إذا أطلق السيد الإذن فتعلق بمهر مثلها في ذمتها فإن زاد المهر على المقدر تثبغ بالزائد بعد العتق واليسار

هـ قوله في (سني): (وإن أذن وعين عينا إلخ) قال في الروض فإن قال اختلعي بما شئت فلا حرج اهـ وفي شرحه ما يتعين مراجعته. هـ قوله: (أو قدر ديناً في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في الذمة أن تخالغ على عين يديها ويجوز العكس اهـ. هـ قوله: (بموته) الضمير فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الأولى.



المأذون فيه فإنها تُتَّبَعُ بالزَّائِدِ في الدِّينِ وَبَدَلِهِ في العَيْنِ بَعْدَ الْعِتْقِ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ اخْتِلَاعِهَا بِعَيْنٍ بَلَا إِذْنَ أَنْ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الْعَيْنِ الزَّائِدَةُ حِصَّتُهَا مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لَوْ وُزِعَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةِ الْعَيْنِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِيهَا قُلْتَ الْقِيَاسُ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا وَجُوبَ الزَّائِدِ بِأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعًا لِمَأْذُونٍ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ فِسَادُهُ فَوَجِبَ بَدَلُهُ .

(وَأِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ) بِأَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ دَيْنًا وَلَا عَيْنًا (الْقَتْنِيُّ مَهْرٌ مِثْلِي) أَيِ مِثْلِهَا (مَنْ كَسَبَهَا) الْمَذْكُورِ وَمَا بِيَدِهَا مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ كَمَا لَوْ أَطْلَقَهُ لِعَبْدِهِ فِي التَّكَاحِ فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ فَكَمَا مَرَّةً أَمَّا مُبْعُضَةٌ فَإِنْ اخْتَلَعَتْ بِمِلْكِهَا نَقَذَ بِهِ أَوْ بِمِلْكِ السَّيِّدِ فَكَمَا مَرَّةً فِي الْأُمَةِ أَوْ بِهِمَا أُعْطِيَ كُلُّ حَكْمِهِ الْمَذْكُورَ .

(وَأِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً) أَيِ مُحْجُورًا عَلَيْهَا بِسَفَاهَةِ الْإِلْفِ (أَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْإِلْفِ) أَوْ عَلَى هَذَا

وَيُظْهِرُ الْقَانِي فُلْتَرَا جَعَلَ . ٥ قَوْلُهُ: (وَيَبْدَلُهُ) أَيِ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ بِدَلِيلِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ اهـ سَمِ . ٥ قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَذْكُرْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا عَلِمَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَالْكَلَامُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِالْفِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَعَيَّنَتِ الْمَضْلُحَةُ إِلَى وَالْكَلَامُ . ٥ قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورِ) أَيِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْخُلْعِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَمَا بِيَدِهَا إِلَّا الْخ) أَيِ إِنْ كَانَتْ مَأْذُونَةٌ اهـ مُغْنِي أَيِ وَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهِ دَيْنٌ كَمَا مَرَّةً . ٥ قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّةً) أَيِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَّ عَيْنًا أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا فَرَادَتْ اهـ سَمِ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارَ عَلَى تَقْدِيرِ الدِّينِ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَالزِّيَادَةُ تُطَالَبُ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّةً فِي الْأُمَةِ) أَيِ فِي حَالَتِي الْإِذْنَ وَعَدَمِهِ اهـ سَمِ أَيِ فَتَبَيَّنُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ يَتَّبِعُهَا الزَّوْجُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ وَالْبَسَارِ عِنْدَ عَدَمِ إِذْنَ السَّيِّدِ فِي الْخُلْعِ وَيَتَّعَلَّقُ بِكَسْبِهَا وَبِمَالِ التِّجَارَةِ بِيَدِهَا عِنْدَ إِطْلَاقِهِ الْإِذْنَ وَبِالْمُعَيَّنِ عِنْدَ تَغْيِيهِ وَبِالْمُقَدَّرِ فِي ذِمَّتِهَا الْمُتَّعَلَّقُ بِكَسْبِهَا وَمَا بِيَدِهَا مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ عِنْدَ تَقْدِيرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بِهِمَا أُعْطِيَ كُلُّ الْخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَخُصُّ السَّيِّدَ هَلِ الْوَاجِبُ بَدَلُهُ أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ آتِفًا فِيمَا لَوْ زَادَتْ عَلَى مَأْذُونِهِ أَوْ بِنِسْبَتِهِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَمْ يُبَيَّنْ حُكْمَ مَا لَوْ اخْتَلَعَتْ بِدَيْنٍ هَلِ يُطَالَبُ بِجَمِيعِهِ وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَمْلِكُهُ أَوْ بِمِقْدَارِ حُرِّيَّتِهَا وَتَبْقَى حِصَّةُ الرُّقِّ إِلَى الْعِتْقِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَيْضًا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ الْأَقْرَبُ مِنَ التَّرَدُّدِ الْأَوَّلِ الشُّقُّ الْأَوَّلُ أَخَذًا مِنْ جَوَابِ السُّؤَالِ الْمَارِّ آتِفًا فِي الشَّارِحِ وَمِنْ التَّرَدُّدِ الثَّانِي الشُّقُّ الثَّانِي أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ شِ مِنْ أَنْ مُطَالَبَةُ الْأُمَةِ بَعْدَ عِتْقِ الْكُلِّ .

٥ قَوْلُهُ (سَمِ): (وَأِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ عَلِمَ سَفَاهَتَهَا أَمْ لَا اهـ ع ش وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ . ٥ قَوْلُهُ: (أَيِ مُحْجُورًا إِلَّا الْخ) أَيِ حَسًّا بِأَنْ بَلَغَتْ مُضْلِحَةً لِدِينِهَا وَمَالِهَا ثُمَّ بَذَرَتْ وَحَجَرَ عَلَيْهَا الْقَاضِي أَوْ شَرَعًا بِأَنْ بَلَغَتْ غَيْرَ مُضْلِحَةٍ لِأَحَدِهِمَا اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (بِالْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِلَفْظِ الْخُلْعِ كَانَ قَالَ خَالَعْتُكَ عَلَى الْإِلْفِ اهـ .

٥ قَوْلُهُ: (وَيَبْدَلُهُ) أَيِ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ بِدَلِيلِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ فَكَمَا مَرَّةً) أَيِ فِيهِمَا إِذَا عَيَّنَّ عَيْنًا أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا فَرَادَتْ . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمِلْكِ السَّيِّدِ فَكَمَا مَرَّةً) أَيِ فِي حَالَتِي الْإِذْنَ وَعَدَمِهِ .

(فَقِيلَتْ) أَوْ بِالْفِ إِنْ شِئْتَ فِشَاءَتْ فَوْزًا أَوْ قَالَتْ لَهُ طَلَّقْنِي بِالْفِ فَطَلَّقَهَا (طَلَّقْتَ رَجْعِيًّا) وَلَمَّا ذَكَرَ الْمَالِ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا الْوَلِيُّ فِيهِ لِعَدَمِ أَهْلِهَا لِاتِّزَامِهِ وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ صَرْفُ مَالِهَا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُخَشَّ عَلَى مَالِهَا مِنَ الزَّوْجِ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْخُلْعِ فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ أَغْنِي صَرْفَ الْمَالِ فِي الْخُلْعِ أَخْذًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَصِيِّ دَفْعُ جَائِرٍ عَنْ مَالِ مَوْلِيهِ إِذَا لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِشَيْءٍ فَإِنْ قُلْتَ هُوَ لَا يُوَثِّرُ بَيْنُونَةَ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُهُ قُلْتَ الْغَالِبُ فِي الْوَاقِعِ رَجْعِيًّا أَنَّهُ يَقُولُ إِلَى الْبَيْنُونَةِ فَكَانَ جَوَازُ ذَلِكَ مُحْصَلًا وَلَوْ ظَنَّا لِسَلَامَتِهَا مِنْ أَخْذِ مَالِهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِيهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَإِلَّا بَانَثُ وَلَا مَالٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ الطَّلَاقُ.....

• قَوْلُهُ: (أَوْ بِالْفِ إِنْ شِئْتَ) عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عَلَى الْفِ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ إِنْ شِئْتَ) أَيِ قَوْلِهِ لَعَنَ. • قَوْلُهُ: (حَمْلُهُ) أَيِ إِطْلَاقُهُمْ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهُ إِنْ شِئْتَ) كَانَ الظَّاهِرُ أَوْ أَمَكَّنْ دَفْعُهُ بِغَيْرِ الْخُلْعِ وَإِلَّا فَيَنْبَغِي إِنْ شِئْتَ قَتْلُ أَهْلِهَا وَشَيْدِي. • قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ) لَكِنْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا وَقَوْلُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ وَعَدَمِ مِلْكِ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا جَازَ الدَّفْعُ لِلضَّرُورَةِ سَمِ الْأَعْيُنِ فِي الشَّارِحِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَدْ يَقَالُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ أَيِ الْإِنْبِغَاءِ الْمَذْكُورِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الرَّجْعَةِ لِكُونِهِ عَامِيًّا يَتَخَيَّلُ أَنَّهَا بَانَثٌ مِنْهُ أَمَّا لَوْ كَانَ عَارِفًا بِالْحُكْمِ وَعُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مَعَ أَخْذِ الْمَالِ وَالْخُلْعِ الْمَذْكُورِ يُرَاجِعُهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ وَإِنْ اشْتَبَهَ أَمْرُ الزَّوْجِ فَمَحَلُّ تَرَدُّدٍ وَلَعَلَّ الْأَخْوَاطَ عَدَمُ جَوَازِ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْخَطَرُ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ الْمُسَبِّحِ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. • قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ إِنْ شِئْتَ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّنْظِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ الْوُجُوبَ عَلَى أَصْلِ مَا جَازَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ وَجَبَ أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (دَفْعُ جَائِرٍ إِنْ شِئْتَ) أَيِ بِمَالٍ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى أَهْلُ سَيِّدِي. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ هُوَ لَا يُوَثِّرُ بَيْنُونَةَ إِنْ شِئْتَ) أَيِ بَلْ لَا يَكُونُ رَجْعِيًّا فَقَدْ تَقَعَّ الرَّجْعَةُ بَعْدَهُ فَلَا يَحْصُلُ دَفْعُ الْمَالِ شَيْئًا وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ لَيْسَا فِي نُسْخَةِ الْفَاضِلِ الْمُحَشَّى وَإِلَّا لَمْ يُسْتَدْرَكْ بِقَوْلِهِ لَكِنْ يَنْبَغِي إِنْ شِئْتَ أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً أَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفِ فَقِيلَتْ إِنْ شِئْتَ. • قَوْلُهُ: (وَإِلَّا بَانَثٌ وَلَا مَالٌ) قَالَ الزَّكَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عَلِمَ الزَّوْجُ سَفَهَهَا وَإِلَّا فَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَقَعُّ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرَ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لَكِنْ الْمُنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ إِنْ شِئْتَ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ إِنْ شِئْتَ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَفِيهَا إِذَا عَلِمَ إِنْ شِئْتَ عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا بَعْدَ الدُّخُولِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَقِ إِنْ شِئْتَ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ صَوْرَةُ خُلْعِ السَّفِيهَةِ كَأَنَّ تَقَوْلَ خَالِغِي بِكَذَا أَوْ يَقُولُ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَالَ إِنَّ أَتْرَافِي مِنْ كَذَا فَاتَتْ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ فَلَا طَلَاقَ وَلَا بَرَاءَةَ؛

• قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي جَوَازُهُ) أَغْنِي صَرْفَ الْمَالِ فِي الْخُلْعِ شَرْحُ م ر لَكِنْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا وَقَوْلُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ وَمِلْكِ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا جَازَ الدَّفْعُ لِلضَّرُورَةِ فَلْيُحَرِّزْ.



بنحو إبرائها من صداقها وإلا لم يقع خلافاً للشبكي وإن أبرأته لا يترأ وفيما إذا علم أنه لا يصح التزامها المال وإلا لم يقع على ما شذ به الإمام وإن تبعه جمع لكن المنقول المعتمد أنه لا فرق لتقصيره ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو حكم بالأول حاكم نقض حكمه أخذاً من قول الشبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وإن تأهل لترجيحه وليست المراجعة كالسفيهية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقاً؛ لأن السفيهية متأهلة للالتزام بالرشد حالاً ولا كذلك الصبيّة . (فإن لم تقبل لم تطلق)؛ لأن الصبيّة تقتضي القبول نعم، إن نوى بالخلع الطلاق ولم يضمن التماس قبولها وقع رجعيًا كما يُعلم مما يأتي ولو علّق بإعطاء السفيهية فأعطته لم يقع على الأرجح عند البلقيني من احتمالين له.....

لأنه تعلّق على صفة ولم توجد انتهى اه كزدي . ٥ قوله: (بنحو إبرائها) أي السفيهية اه ع ش .  
 ٥ قوله: (خلافاً للشبكي) كذا في المغني وفي النهاية خلافه عبارته؛ لأن المعلق عليه وهو الإبراء لم يوجد كما أفتى به الشبكي واعتمده البلقيني وغيره وعبارة المغني وإن أفتى الشبكي بوقوع الطلاق إذ لا وجه له؛ لأن الصفة المعلق عليها وهي الإبراء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال ع ش قوله وهو الإبراء أي بمعنى إسقاط الحق وإن وجد لفظ الإبراء لعدم الإعتداد به اه . ٥ قوله: (بالأول) أي بعدم الوقوع في صورة الجهل . ٥ قوله: (وإن تأهل لترجيحه) صادق بما إذا علم موليه ذلك ورضي به وهو محل تأمل والحال أن الحكم في حد ذاته لا يتقضى لعدم مخالفته النص والقياس الجلي اه سيّد عمر .  
 ٥ قوله: (وليسست المراجعة إلخ) عبارة المغني وللحجر أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفه والمرض وأسقط الصبا والجنون؛ لأن الخلع منهما لغو ولو كانت المختلعة مميزة كما جرى عليه ابن المقرئ لانتفاء أهلية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والمجنونة بخلاف السفيهية وجعل البلقيني المميزة كالسفيهية اه . ٥ قوله: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت اه سم .  
 ٥ قول (شي): (فإن لم تقبل إلخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية مغني . ٥ قوله: (لأن الصبيّة إلخ) فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال لرشيدة ومخجور عليها بسفه خالفتكما بالف فقبلت إحداهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما؛ لأن الخطاب معهما يقتضي القبول منهما فإن قبلنا بآنت الرشيدة لصحة التزامها بمهر المثل للجهل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفيهية رجعيًا مغني ونهاية . ٥ قوله: (نعم) إلى قوله وعلله في النهاية إلا قوله رجح شيخنا احتمال الثاني .  
 ٥ قوله: (مما يأتي) أي في أوائل الفصل الآتي . ٥ قوله: (لم يقع على الأرجح إلخ) وهو كذلك اه مغني . ٥ قوله: (من احتمالين له إلخ) ولك أن تقول الأوجه أن يقال إن كان عالمًا بسفهها وبعدم صحة إعطائها تعين الاحتمال الثاني للقطع بعدم إرادة حقيقة الإعطاء وإن كان جاهلاً به تعين الاحتمال

٥ قوله: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت . ٥ قوله: (لم يقع على الأرجح عند البلقيني إلخ) اعتمده

لأنه يقتضي التملك ولم يوجد وُفُوقَ بينه وبين ما يأتي في الأمة بأن تلك يلزمها مهر المثل فهي أهلٌ للالتزام بخلاف السفية ورجح شيخنا احتمال الثاني وهو انسلاخ الإعطاء عن معناه الذي هو التملك إلى معنى الإقباض فتطلق رجعيًا وعَلَّله بتنزيل إعطائها منزلة قبولها هـ. وفيه نظر وإن قال إنه مقتضى كلام الشيخين؛ لأن الأصل في الإعطاء أنه يقتضي الملك وإنما خرجنا عنه في الأمة لما تقرر أن لها ذمة قابلة للالتزام بتدليل المغطي ولا كذلك السفية فأجربناها على القاعدة؛ لأن إعطاءها لا يقتضي ملكًا ولا بدلًا له ويُفَرَّقُ بين قبولها وإعطائها بأن اعتبار قبولها ليس بوجود تعليق محض يقتضي التملك بل لما فيه شائبة تعليق على ما لا يقتضي الملك بخلاف إعطائها فإن التعليق به محض ومُنزَّل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله منزلة وليس من التعليق منه قولها بذلت لك أو بذلت من غير لك صداقي على طلاقه فقال أنت طالق فيقع رجعيًا؛ لأن التعليق إنما تضمنه كلامها لا كلامه وحينئذ لا يبرأ وإن كانت رشيدة؛ لأن هذا البذل لغو؛ لأنه لا يستعمل إلا في الأعيان. وبفرض صحته في الدُّيُون

الأول؛ لأن الظاهر إرادة الحقيقة ثم يتبني أن محل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرد أحدهما على التعيين أما إذا أراد أحدهما على التعيين فيتبني أن لا يقع قطعًا عند إرادة التملك وأن يقع قطعًا عند إرادة الإقباض رجعيًا اهـ سيّد عَمَز. هـ قوله: (لأنه) أي الإعطاء اهـ سم. هـ قوله: (ولم يوجد) أي التملك. هـ قوله: (وفرق بينه) أي التعليق بإعطاء السفية. هـ قوله: (ويبين ما يأتي إلخ) أي في الفصل الآتي في شرح لكن يشترط إعطاء فورًا. هـ قوله: (لالتزامه) أي مهر المثل بدلًا عن المغطي ولو قال للالتزام كان أولى. هـ قوله: (وفيه نظر) أي في ترجيح الشيخ. هـ قوله: (يقتضي الملك) الأولى التملك. هـ قوله: (هـ) أي الأصل. هـ قوله: (على القاعدة) أي من عدم وقوع الطلاق إذا لم يوجد المعلق عليه. هـ قوله: (ولا بدلًا له) أي للمغطي. هـ قوله: (بين قبولها) أي السفية حيث وقع الطلاق فيه رجعيًا وإعطائها أي حيث لم يقع الطلاق فيه. هـ قوله: (ولم يوجد) أي الملك. هـ قوله: (تنزيله) أي إعطاء السفية منزلة أي قبولها. هـ قوله: (وليس من التعليق) إلى قوله ولك أن تحيل في النهاية إلا قوله بينه وقوله أو بذلت من غير لك وقوله وإن كانت رشيدة وقوله لغو إلى متضمن. هـ قوله: (منه) أي من الزوج اهـ سم أي والجار متعلق بالتعليق. هـ قوله: (من غير لك) أي بلا ذكر لفظة لك. هـ قوله: (فيقع رجعيًا) يتبني أن محله إن علم بفساد البراءة فإن جهله وقع بائنًا بمهر المثل كما في إن طلقني فأنت بريء من صداقي م ر اهـ سم وسبأتي عن النهاية مثله وفي الشارح خلافه. هـ قوله: (لأنه لا يستعمل إلخ) أي لغة أخذًا مما يأتي. هـ قوله: (صحته) أي استعمال البذل.

هـ قوله: (لأنه) أي الإعطاء. هـ قوله: (وليس من التعليق منه) أي من الزوج. هـ قوله: (فيقع رجعيًا) يتبني أن محله إن علم بفساد البراءة فإن جهله وقع بائنًا بمهر المثل كما في إن طلقني فأنت بريء من صداقي



هو مُتَضَمِّنٌ لِتَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ وَتَعْلِيْقِهِ يُبْطِلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَفْتَوْا بِمَا ذَكَرْتَهُ مَعَ تَعْرِضِ بَعْضِهِمْ لِكَوْنِ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ قَالَا بِوُقُوعِهِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لِكُنْهِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمَا وَبَعْضُهُمْ وَهُوَ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ شَارِحُ الْإِرْشَادِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي رَدِّ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فَقَالَ فِي حَاكِمِ حَكَمٍ بِالْبَيْتُونَةِ يُنْقَضُ حُكْمُهُ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِذِ الزَّوْجُ لَمْ يَرْبِطْ طَلَاقَهُ بِعَوْضٍ وَلَا عِبْرَةً بِكَوْنِهِ إِنَّمَا طَلَّقَ لِفُظِّهِ سُقُوطَ الصَّدَاقِ عَنْهُ بِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ التَّعْلِيْقِ بِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ بَعْدَ الْبَذْلِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ فَقَبِلْتُ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَقْ بِالْبَرَاءَةِ حَتَّى يَقْتَضِيَ فَسَادُهَا عَدَمَ الْوُقُوعِ بِلِ الْبَذْلِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ فَوَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَكِ أَنْ تَحْمِلَ كَلَامَ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ إِنْ صَحَّ عَنْهُمَا عَلَى مَا إِذَا نَوَّيَا بِذَلِكَ مِثْلَ الصَّدَاقِ وَجَعَلَاهُ عَوْضًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَقَعُ بَائِنًا بِلا شَكٍّ ثُمَّ إِنْ عَلِمَاهُ وَجَبَ وَلَا فَسَهْرُ الْمَثَلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَنْوِيَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْوُقُوعِ بَائِنًا حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ أَرَادَتْ بِذَلِكَ الْإِبْرَاءَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا إِذْ لَا تُسْتَعْمَلُ عُزْفًا إِلَّا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْبَذْلَ لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ مُرَادًا بِهِ الْإِبْرَاءَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي كَمَا بَأْتِي بَيَانُهُ آخِرَ الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فَوَاضِحٌ أَنَّ طَلَاقَهُ لَمْ يَقَعْ بِعَوْضٍ أَصْلًا فَلَا وَجْهَ إِلَّا وَقُوعُهُ رَجْعِيًّا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَصِحُّ.....

• قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا. • قَوْلُهُ: (لِكُنْهِ) أَيُّ بَعْضُهُمْ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ الْقَوْلِ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا إلخ. • قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ) عَطَفْتُ عَلَى بَعْضِهِمْ وَقَوْلُهُ لِلْمُبَالَغَةِ عَطَفْتُ عَلَى لِكَوْنِ إلخ.  
• قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْمَقَالَةُ) أَيُّ الْمَحْكِيَّةِ عَنْ ابْنِ عُجَيْلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَرْبِطْ طَلَاقَهُ بِعَوْضٍ) أَيُّ فَالَّذِي يَتَّبِعِي وَقُوعُهُ رَجْعِيًّا سَمِ عَلَى حَجِّهِ عَ ش. • قَوْلُهُ: (فَقَبِلْتُ) أَيُّ وَهِيَ رَشِيدَةٌ اه سم. • قَوْلُهُ: (وَقَعَ بَائِنًا إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر اه سم. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَصِحُّ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ كَمَا مَرَّ اه رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ مِثْلَ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَعْيَانِ سَمِ أَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِلا شَكٍّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَحَكُّمُ اه سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَلْحَظَ الشَّارِحِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَيَفْرَضُ صِحَّتُهُ إلخ مَعَ قَوْلِهِ اللَّاحِقِ إِذْ لَا يُسْتَعْمَلُ إلخ وَمَعَ تَوَافُقِهِمَا فِي النِّيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلَاهُ عَوْضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقَنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ اه سم. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَاهُ) أَيُّ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ وَجَبَ أَيُّ مِثْلُ الصَّدَاقِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ) أَيُّ الْإِبْرَاءِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا أَيُّ مِنْ لَفْظَةِ بَذَلْتُ. • قَوْلُهُ: (لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي) أَيُّ إِذَا الْإِبْرَاءُ إِسْقَاطُ وَالْبَذْلُ تَمْلِيكُ.

• قَوْلُهُ: (فَقَبِلْتُ) أَيُّ وَهِيَ رَشِيدَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَقَعَ بَائِنًا إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (مِثْلُ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَعْيَانِ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلَاهُ عَوْضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقَنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ.

إرادة ذلك به إغلبة استعماله فيه عرفاً فهو إبراء مُعْلَقٌ وهو لا يصح؛ لأنه حينئذ بمنزلة إبرائك من صدقي على طلاقى فقال أنت طالق وهذا إبراء باطل؛ لأنه مُعْلَقٌ بالطلاق وإذا بطل الإبراء لم يَتَقَّ عَوْضٌ يقتضي البيئونة وبسليم أنه ليس تعليقاً وأن على بمعنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عَوْضٌ هنا مُلتَزَمٌ أيضاً فلا يَتَيَوَّنُ وقد تقرر أن أطمعه فيه بلا لفظ يَدُلُّ عليه لا يُفِيدُهُ شيئاً فأتضح أنه لا وجه لما قاله ذاك الإمام إلا إن حِيلَ على ما ذكرته ومما يُعَيِّنُ ذلك ما يأتي عن ابن عُجَيْلٍ ثم أنه لو عُلِقَ بالبراءة فأتت بلفظ البذل لم يقع؛ لأنه لا يَحْتَمِلُهُ فهذا صريح في رد ما قاله هنا من البيئونة إن لم نَحْمِلْهُ على ما ذَكَرَ وأن الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة أنه لا يقع إلا رجعيًا فتأمل. ثم رأيت صاحب العُبابِ قال في فتاويه ما حاصله إن علم الزوج بما قالت أي بحكمه أنه لا مُعَاوَضَةٌ فيه فهو مبتدئٌ بطلاقٍ فيقع رجعيًا وإن ظن أنه وجد منها التماسَ بعوضٍ صحيح فيظهر فيه احتمالان؛ أقربهما عدم الوقوع؛ لأن جوابه يُقَدَّرُ فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلاً لم تَطْلُقْ إذ لا عَوْضٌ صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاقٍ فكأنه قال ابتداءً طَلَّقْتُكَ بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها إن طَلَّقْتَنِي فأتت بريء من صدقي فطلقتُ جاهلاً بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين عليه وجهله وهذا الاحتمال

• قوله: (إرادة ذلك) أي الإبراء به أي بالبذل. • قوله: (طلاقها بصحة براءتها) مُبْتَدَأٌ وخبر. • قوله: (وقد تقرر إلخ) أي بقوله ولا عبرة بكونه إلخ. • قوله: (على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا تَوَيَّا بَذَلَ مِثْلُ الصداق اه كُردِي. • قوله: (يُعَيِّنُ ذَلِكَ) أي أنه لا وجه لما قاله إلخ. • قوله: (ثم) أي في آخر الفصل الذي بعد هذا اه كُردِي. • قوله: (أنه إلخ) بَذَلَ مِنْ قَوْلِهِ مَا يَأْتِي إلخ. • قوله: (لأنه) أي البذل لا يَحْتَمِلُهُ أي الإبراء. • قوله: (على ما ذكر) أراد به قوله ما إذا تَوَيَّا بَذَلَ مِثْلُ الصداق اه كُردِي. • قوله: (وأن الوجه إلخ) عطف على قوله أنه لا وجه إلخ. • قوله: (هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذَكَرَ اه كُردِي. • قوله: (قال) أي في مسألة البذل. • قوله: (إعادة ذكر ذلك العوض) أي بَذَلَ الصداق اه كُردِي. • قوله: (لو قال كذلك) أي طَلَّقْتُكَ على بَذَلَ صَدَاقِكَ في جواب قولها اه كُردِي. • قوله: (جاهلاً) أي بحكم ما قاله من أنه لا مُعَاوَضَةٌ اه كُردِي. • قوله: (بل ولا التماس إلخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيذ عمر. • قوله: (ثم قال) أي صاحب العُباب. • قوله: (على ما اختاره البلقيني إلخ) أفتى شيخنا الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمدته النهاية عبارته والأوجه وقوعه بائناً إن ظن صحته ووقوعه رجعيًا إن ظن بطلانه ويُحْمَلُ كُلُّ عَلَى حَالِهِ اه.

• قوله: (على ما اختاره البلقيني إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياساً إفتائه بذلك موافقة ابن عُجَيْلٍ والحضرمي إذا كان الزوج جاهلاً إلا أن يَفْرُقَ بما فَرَّقَ به صاحب العُباب في فتاويه.



ضعيف؛ لأنه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفساد إنما هو في العوض فقط وفي مسألتنا لم تلتبس طلاقاً أصلاً اهـ وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدمته أن طلاقه لم يقع بعوض أصلاً ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يرويه قولنا السابق أنه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فإن قلت يُنافي إفتاء المذكور قوله في عبايه ويظهر أن بذلت صدقي على طلاقي كأبرأتك على الطلاق قلت لا يُنافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما.....

هـ قوله: (في هذه الصورة) أي في قولها إن طلقني فانت بريء إلخ. هـ قوله: (وفي مسألتنا لم تلتبس طلاقاً إلخ) فيه نظر سم والأمر كما قال إذ قولها بذلت صدقي إلخ ظاهر في الإلتباس اهـ سيّد حمز. هـ قوله: (وما وجه إلخ) أي صاحب العباب. هـ قوله: (لما ذكره) أي من التعليل بقوله؛ لأن جوابه مقدّر إلخ. هـ قوله: (أنه لم يربط طلاقه بعوض إلخ) أي فالذي يتبني وقوعه رجعيًا اهـ سم. هـ قوله: (إفتاء المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم. هـ قوله: (إن بذلت صدقي على طلاقي كأبرأتك إلخ) أي فبقع بائنا كما يأتي في آخر الفصل الآتي. هـ قوله: (قلت لا يُنافيه إلخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اهـ سم. هـ قوله: (لما يأتي إلخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المصدر بمسألة الأضحى اهـ سم.

هـ قوله: (وفي مسألتنا لم تلتبس إلخ) فيه نظر.

(فائدة) في فتاوى الشيوطي مسألة إذا قالت الزوجة إن طلقني فانت بريء من صدقي فهل يقع الطلاق رجعيًا أم يجب فيه مهر المثل كما لو كان العوض فاسدًا أم لا يقع الطلاق حملًا على أن تعليق الإبراء لا يصح الجواب إذا قالت إن طلقني فانت بريء من صدقي لم يحصل الإبراء؛ لأن تعليقه باطل وهل يقع رجعيًا ولا شيء أو بائنا ويلزمها مهر المثل وجهان جزم الرافعي والتووي بالاول في الباب الرابع من أبواب الخلع وجزمًا بالثاني نقلًا عن القاضي الحسين وأقره في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاستوئي في المهمات أن الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثًا وبه أجاب الفقهاء في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى. هـ قوله: (أنه لم يربط طلاقه بعوض) أي فالذي يتبني وقوعه رجعيًا. هـ قوله: (قلت لا يُنافيه إلخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي. هـ قوله: (لما يأتي) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المصدر بمسألة الأضحى.

(فائدتان) الاولى في فتاوى الشيوطي قالت له زوجته انت بشاهد لأبرئك وطلقني فاتي لها به فقالت أبرأتك فقال انت طالق ثلاثا فقال له قل إن شاء الله فقال إن شاء الله الجواب إن كانت تعلم القدر الذي لها عليه صحت البراءة وإلا لم تصح وأما الطلاق فإنه نجزه ولم يعلقه على البراءة فالظاهر وقوعه صحت البراءة أم لا ولا يتقعه قوله بعد ذلك إن شاء الله اهـ وأقول يتبني أنه لو قال أردت أنت طالق

فيه مبسوطاً ولو قال أنت طالق على صحة البراءة فإن أبرأت براءة صحيحة وقع وإلا فلا ويظهر أنه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك؛ لأن الباء هنا كما احتملت المعية المزدودة به قول المحب الطبري يقع بائناً كذلك على تأتي بمعنى مع فساوت الباء في ذلك ولو قالت بذلت صداقي على طلاقي وتخلي لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أخلي لك البيت وقع بائناً كما قاله جمع.

وهو ظاهر إن قبلت وإلا فلا وجه للبينونة وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يترأ من المهر وقال بعضهم يؤزغ المسمى على مهر المثل وقيمة البيت أي نظير ما مر في الوصية بمنفعة مجهولة؛ لأنها بذلت مهرها في مقابلة الطلاق والتخلية فوقع بما يقابله منه وفي إن أبرأتني من صداقك فقالت نذرت لك به قال جمع لا يقع شيء أي والنذر صحيح واستشكل بأن هبة الدين لمن عليه إبراء ورد بفقد صيغة البراءة أي والهبة المتضمنة لها ولا نظر لتضمن النذر لها

• قوله: (فيه) أي أبرأتك على الطلاق وقوله بما فيه أي فيما يأتي إلخ والباء متعلق بيأتي وقوله مبسوطاً حال مما فيه. • قوله: (يقع هنا) أي فيما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فأبرأت براءة صحيحة اهـ كزدي. • قوله: (في ذلك) أي احتمال المعية. • قوله: (إن قبلت) أي وهي رشيدة كما مر عن سم. • قوله: (فلا وجه إلخ) أي وجه مرضي وإلا فما مر في الاحتمال الثاني لصاحب الباب يجري هنا أيضاً. • قوله: (وعليها) أي البينونة اهـ سم عبارة السيد عمر لا يخفى أن هذا التفرغ إنما يتضح مع قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر أما مع النظر له فيظهر أنها تبين بالصداق لوجود أنت طالق على ذلك أي الصداق مع قبولها وقوله ولا أخلي لا تأثير له كما هو واضح اهـ. • قوله: (بما يقابله) أي الطلاق منه أي المسمى. • قوله: (وفي إن أبرأتني إلخ) أي فيما لو قال إن أبرأتني فأنت وقالت في جوابه نذرت إلخ والجار متعلق بقوله الآتي قال جمع إلخ.

ثلاثاً إن صححت البراءة أن يقبل للقرينة فلا يقع إن لم تصح وقوله ولا يتفعه إلخ وجهه أن شرط التعليق أن يقصده قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا. الثانية في فتاوى الشيوطي أيضاً مسألة رجل قال لزوجه إن أبرأتني من جميع ما يلزمني لك فأنت طالق فأبرأته منه ثم قال أنت طالق وبعد مضي قدر ثلاث كزوج قال أنت طالق ثلاثاً فهل تبين باللفظ الأول أو يقع رجعيًا وإذا قلتم بعدم البينونة لكون الإبراء لا يقبل التعليق فهل تبين بقوله أنت طالق الثانية التي قالها بعد الإبراء وهل يقع طلقان أو يقعاً رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب إن كان القدر المبرأ منه معلوماً صححت البراءة ووقع الطلاق بائناً ولم يلحق شيء بعد ذلك وإن كان مجهولاً لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قاله بعد أنت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله بعد أنت طالق ثلاثاً وقول السائل لكون الإبراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الإبراء بل هي من تعليق الطلاق على الإبراء فالإبراء معلق عليه لا معلق فليتهم اهـ. • قوله: (وعليها) أي البينونة.



أيضاً؛ لأنه تضمن بعيد كما هو ظاهر ومحل حيث لم ينو سقوط الدين عن ذمته وإلا بانث بذلك وبرئ.

(ويصح اختلاع المريضة مريض الموت)؛ لأن لها صرف مالها في شهواتها بخلاف السفينة (ولا يُحسب من الثلث إلا زائد على مهر مثل)؛ لأن الزائد عليه هو التبرع وليس على وارث لخروجه بالخلع عن الإرث ومن ثم لو ورث بثبوت عمومية مثلاً توقفت الزائد على الإجازة مطلقاً أما مهر المثل فأقل من رأس المال وفارقت المكاتبه بأن تصرف المريض أقوى ولهذا لزمته نفقة المؤسرين وجاز له صرف المال في شهواته بخلاف المكاتب ويصح خلع المريض الزوج بأقل شيء؛ لأنه يصح طلاقه مجاناً فأولى بشيء ولأن البضع لا تعلق للوارث به والأجنبي من ماله ويُعتبر من الثلث.....

• قوله: (ومحل) أي قول الجمع أنه لا يقع شيء. • قوله: (إذا لم ينو) أي من البراءة. • قوله: (لأن لها) إلى قوله والأجنبي في النهاية والمغني.

• قول (سني): (ولا يُحسب من الثلث إلخ) قال في الروض فإن خالعت بعيد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالمحابة ينصفه فإن احتمله الثلث أخذه وإلا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ أي المسمى ويأخذ مهر المثل إلا إن كان أي عليها دين مستغرق فتخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام اه سم. • قوله: (هو التبرع) أي المتبرع به. • قوله: (وليس) أي هذا الزائد أو التبرع على وارث أي تبرعاً عليه لخروجه أي الزوج لو ورث أي الزوج اه ع ش. • قوله: (مطلقاً) أي سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث أو أقل أو أكثر اه رشدي. • قوله: (وفارقت) أي المريضة اه ع ش.

• قوله: (المكاتبه) أي حيث جعلوا خلعتهم تبرعاً وإن كان بمهر المثل أو أقل مغني وسم عبارة ع ش أي حيث لم يعلق العوض بما في يده إن كان اختلاعها بغير إذن السيد اه. • قوله: (الزوج) وقوله بعد والأجنبي هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ع ش اه سم. • قوله: (لا تعلق للوارث به) عبارة المغني لا يبقى للوارث لو لم يخال ع اه. • قوله: (ويعتبر من الثلث) فإن لم يخرج من الثلث فما الحكم

• قوله في (سني): (ولا يُحسب من الثلث إلخ) قال في الروض فإن خالعت بعيد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالمحابة ينصفه فإن احتمله الثلث أخذه وإلا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل إلا إن كان دين مستغرق فتخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام.

• قوله: (وليس) أي التبرع. • قوله: (وفارقت المكاتبه) أي حيث لم يعتبروا مهر المثل فأقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبه تبرعاً. • قوله: (الزوج) وقوله: (بعد والأجنبي) هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ع ش.

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مُحَضَّرٌ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ اخْتِيجَ لِلإِجَارَةِ مُطْلَقًا قُلْتَ لَا؛ لِأَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ فِي مُقَابَلَةِ عِصْمَتِهِ الَّتِي فَكَّهَا فَإِنْ قُلْتَ فَهُوَ تَبَرُّعٌ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ فَلْيَنْظُرْ لِكُونِهَا وَارِثَةً لِلْأَجْنَبِيِّ قُلْتَ الْعَائِدَةُ إِلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ رَاضِيَةً بِهِ وَبِفَرْضِهِ فَعَدَمُ إِذْنِهَا لَمْ يُمْحَضِرْ التَّبَرُّعَ عَلَيْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا كِفْدَاءُ الْأَسِيرِ فِي أَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَى الْأَسِيرِ بَلْ عَلَى الْمَأْشُورِ لِكُنْهَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَضَّرٍ؛ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ مِنَ الْأَسِيرِ لَا مَقْصُودٌ فَكَذَا هُنَا فَتَأَمَّلْهُ وَنَظَرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِلَّا زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُقَوِّمٌ عَلَى الزَّوْجَةِ فَتَنْظَرُ لِقِيَمَتِهِ وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ فَلَمْ يَنْظُرْ لِذَلِكَ .

(و) يَصِحُّ اخْتِلَاعُ (رَجْعِيَّةٍ فِي الْأُظْهَرِ)؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ نَعَمْ، مَنْ عَاشَرَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا لَا يَصِحُّ خُلْعُهَا إِلَّا بِمَا كَمَا بَحَثْنَا فِي الزَّرْكَشِيِّ مَعَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ وَقُوعَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ فَلَا عِصْمَةَ يَمْلِكُهَا حَتَّى يَأْخُذَ فِي مُقَابَلَتِهَا مَا لَا كَمَا فِي قَوْلِهِ (بِالْيَمِينِ) بِخُلْعٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا لَا يَمْلِكُ بُضْعَهَا وَسَيُغْلَمُ بِمَا يَأْتِي أَنَّهُ بَعْدَ نَحْوِ وَطْءٍ فِي رِدَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ أَحَدٍ نَحْوِ وَثْنَيْنِ

أه سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرَ سَيِّدُ عُمَرَ وَهَمْ . هـ قَوْلُهُ: (وَارِثَةً) أَي الْأَجْنَبِيَّ أَه سَمْ . هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ أَمْ لَا . هـ قَوْلُهُ: (قُلْتَ الْعَائِدَةُ إلخ) يَخْتِاجُ لِتَأْمُلِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (فَعَدَمُ إِذْنِهَا إلخ) قَدْ يُقَالُ حَقِيقَةُ التَّبَرُّعِ لَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهَا عَلَى إِذْنِ الْمُتَبَرِّعِ عَلَيْهِ وَيُسَلِّمُهُ فَمَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ أَذِنَتْ لَهُ أَنْ يَخْتَلِعَهَا بِمَالِهِ نَعَمْ قَدْ يُفَرَّقُ أَي بَيْنَ الْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجِ وَالْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ بِأَنَّ الْعَائِدَةَ إِلَيْهَا مَنَفْعَةٌ لَا تَقْبَلُ الْإِشْتِرَاكَ أَه سَيِّدُ عُمَرَ . هـ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) أَي حَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ . هـ قَوْلُهُ: (إِنْ مَا هُنَا) أَي فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَرِيضِ . هـ قَوْلُهُ: (أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ إلخ) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذَا انْتِفَاعُ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ هُوَ نَفْسُ فَكِّهِ مِنَ الْأَسْرِ لَا أَمْرٌ آخَرُ تَابِعٌ لَهُ . هـ وَفَوْدُ: (نَظَرُوا) بِتَخْفِيفِ الظَّاءِ جَوَابُ سُؤَالٍ مَنَشُؤُهُ قَوْلُهُ وَيُغْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ أَي فِي اخْتِلَاعِ الْمَرِيضَةِ وَلَوْ غَبَرَ بِهِ كَانَ أَوْلَى وَقَوْلُهُ إِلَّا زَائِدًا إلخ لَعَلَّهُ مَفْعُولٌ قَوْلُهُ نَظَرَ وَلَا مَقُولٌ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَي فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ جِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ وَنَظَرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ إلخ أَي اغْتَبَرُوا الزَّائِدَ مِنَ الثَّلَاثِ ثُمَّ أَه كُرْدِي . هـ قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ) عَطْفٌ عَلَى قِيَمَتِهِ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ ع ش أَه سَمْ . هـ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيَصِحُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهُ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ خَالَعَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَلَوْ خَالَعَ إِلَى نَعَمْ . هـ قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ) أَي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (مَنْ عَاشَرَهَا) أَي الرَّجْعِيَّةُ مُعَاشَرَةُ الْأَزْوَاجِ بِلَا وَطْءٍ مُغْنِي وَأَسْنَى . هـ قَوْلُهُ: (جِدَّتْهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الرُّوضِ الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرُ أَه . هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ وَقُوعَهُ) أَي الطَّلَاقِ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَي الْخُلْعُ بَعْدَ نَحْوِ وَطْءٍ إلخ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ اسْتِدْخَالَ الْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ .

هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَالزَّائِدِ . هـ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ وَارِثَةً) أَي الْأَجْنَبِيَّ . هـ قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ) عَطْفٌ عَلَى قِيَمَةِ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ ش .



موقوف. (ويصح عوضه قليلاً وكثيراً دهنًا وعينًا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالغ الأعمى على عين لم تثبت نعم، الخلع على أن تعلمه بنفسها سورة من القرآن مُمتنع لما مر من تعذره بالفراق وكذا على أنه بريء من سكنها لحرمة إخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها فيهما مهر المثل وتُحمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الإسلام الخالصة فلا يقع بإعطاء مغشوش على ما صححناه ونوزعنا فيه. (ولو خالغ بمجهول) ككُوب من غير تعيين ولا وصف أو بمعلوم ومجهول أو بما في كفها....

• قوله: (موقوف) عبارة الرّوض مع شَرْحه والخلع في الرّدة مِنْهُمَا أو مِنْ أَحَدِهِمَا بعد الدخول موقوف فإن أسلم المرثد في العدة تبيّن صحة الخلع وإلا فلا لا تقطع النكاح بالرّدة وكذا لو أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما بعد الدخول ثم خالغ وقف فإن أسلم الآخر في العدة تبيّن صحة الخلع وإلا فلا اه. • قول (سبي): (هوضه) أي الخلع اه مغني. • قوله: (ومن ثم اشترط فيه) أي العوض شروط الثمن أي من كونه ممتولاً معلوماً مقدوراً على تسليمه اه مغني. • قوله: (على أن تعلمه) أي الزوج نفسه. • قوله: (من تعذره) أي التعلیم. • قوله: (وعليها فيهما) أي في الخلع على التعلیم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل أي وتبين اه ع ش. • قوله: (وتُحمل الدراهم إلخ) أي فيما إذا قال خالغتك على عشرة دراهم مثلاً كما هو واضح وانظر إذا لم يُعتمد المعاملة بالدراهم كما في هذه الأزمان اه رشيدى ومثل القلب إلى أنه يُحمل على غالب نقد البلد مطلقاً فليراجع. • قوله: (الخالصة) وهي المقدّر كل جزء منها بخمسين شعيرة وخمسين اه ع ش. • قوله: (فلا يقع بإعطاء مغشوش إلخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة أو الزائدة وإن غلب التعامل بها إلا إن قال المعلق أردتها واعتدت ولا يجب سؤاله فإن أعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلقت وإن اختلفت أنواع فضتها وله رده عليها ويطلب ببدله وإن غلبت المغشوشة وأعطتها له لم تطلق ولها حكم الناقصة فلو كان نقد البلد خالصاً فأعطته مغشوشاً تبلّغ نقرته المعلق عليه طلقت وملك المغشوشة بغشها لإحقاقه في جنب الفضّة فكان تابعاً كما مر في مسألة فعل الدابة جزم بذلك ابن المقرئ اه قال ع ش وقوله ولا يجب سؤاله أي عما أَرادَه بل يجب نقد البلد ما لم يقل أردت خلافه وتوافقه الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد أي أو من نقد البلد بالأولى لكنه لا يُطالب ببدلها بل يملكها وقوله وله رده إلخ مفهومه أنه لو لم يرده عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطلب ببدله أي من الدراهم الإسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة أي في أنها لا تطلق بها ويردّها عليها فهو من عطف العلة على المغلول اه وقال الرشيدى قوله ويطلب ببدله أي من الغالب وقوله ولها حكم الناقصة أي فيقبل قوله أردتها ولا تطلق إلا بإعطاء الخالصة من أي نوع وله أن يرده عليها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الرّوض اه.

• قوله: (ككُوب) إلى قوله وقد اختلف جمع في النهاية إلا قوله خلافاً إلى ومثل ذلك وقوله وتنظير

• قوله: (أو بمعلوم ومجهول) هلا بانث هنا بالمعلوم وجصة المجهول من مهر المثل أقول يجاب بأن

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كما مر (أو) نحو مفسوب أو (خمي) ولو معلومة وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد يُقصدُ والخلع معها (بأنث بمهر المثل)؛ لأنه عقد على منفعة يُضج فلم يفسد بفساد عوضه ورجع إلى مقابلته كالنكاح ومن صرح بفساده مُرادُه من حيث العوض (وفي قول بتدل الخمي) المعلومة نظير ما مر في الصداق على الضعيف أيضًا هذا حيث لا تعليق أو علق بإعطاء مجهول يُمكن مع الجهل بخلاف إن أبرأتني من صداقك ومثقتك مثلاً أو دينك فأنت طالق فأبرأته جاهلة به أو بما ضم إليه فلا تطلق؛ لأنه إنما علق بإبراء صحيح ولم يوجد كما في إن برئت خلافاً لمن فرق بينهما هنا أما الفرق باقتضاء الأولى مباشرتها للبراءة بلفظها أو مُرادفه دون نحو التذر ولا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو

شارح إلى وظاهر وقوله ومر في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومر في الضمان ما له تعلق بذلك.

• قوله: (ولا شيء فيه) الأولى الثاني. • قوله: (وإن علم) أي الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كفها.

• قوله: (كما مر) أي في شرح هو فرقة بعوض. • قوله: (نحو مفسوب) يعني عنه قوله الآتي أو غير ذلك إلخ. • قوله: (وهما مسلمان) سيذكر مختزلة. • قوله: (أو غير ذلك) أي غير الخمر. • قوله: (والخلع معها) أي أما مع الأجنبية فسباني ع ش وسم.

• قول (سباني) (بتدل الخمر) وهو قدرها من العصور اه معني. • قوله: (هذا حيث) إلى قوله أما الفرق في المعني. • قوله: (هذا) أي الخلاف اه ع ش عبارة المعني ومحل البيونة بالمجهول اه. • قوله: (إعطاء مجهول يُمكن إلخ) يتأمل المُراد به ويَحتمل أن يكون المُراد به ما في أصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال إن أعطيتني ثوباً صفتَه كذا فأنت طالق فأعطته ثوباً بتلك الصفة طَلقت اه سيّد عمر. • قوله: (يُمكن) أي الإعطاء وعبارة الأذرع محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعليق أو مُعلقاً بإعطاء المجهول ونحوه مما يتحقق إعطاؤه مع الجهالة أما إذا قال مثلاً إن أبرأتني من صداقك إلخ اه رشيد. • قوله: (أو دينك) عطف على صداقك. • قوله: (جاهلة به) أي الصداق أو الدين وقوله بما ضم إليه أي إلى الصداق. • قوله: (كما في إن برئت إلخ) أي كما لا تطلق فيما لو قال إن برئت من صداقك أو دينك فأنت طالق فأبرأته جاهلة به. • قوله: (لمن فرق إلخ) أي وقال بالوقوع في الأولى دون الثانية. • قوله: (لا نزاع فيه إلخ) نعم يتردد النظر في إن برئت هل يشمل براءة الاستيفاء حتى لو أعطاه الزوج أو أذاه عنه أجنبي طَلقت أو يقتصر على براءة الإسقاط؛ لأنها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الأول أقرب؛ لأن لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيّد عمر. • قوله: (ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة إلخ والكلام في المعلق كما هو الفرض أما لو طلقها على عدم الحضانة فقط أو على ذلك مع البراءة طَلقت وعليها مهر المثل ولا تسقط حضانتها كما مر فيما لو طلقها

شرط التوزيع أن يكون الجزء معلوماً ليتأتى التوزيع عليه إذ المجهول لا يُمكن فرضه ليُعلم مقابلته من مهر المثل فيتعذر معرفة حصته لذلك. • قوله: (والخلع معها) سباني مختزلة.



صَمَّ للبراءة إسقاطها لِحَضَانَةٍ وَلِدَهَا؛ لَأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِالإِسْقَاطِ وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَا يُشْتَرِطُ عِلْمُ الْمُبْرَأِ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ بِوَجْهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُخَفِّقُونَ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ وَغَلَطَ جَمْعًا أَخَذُوا كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَى إِطْلَاقِهِ . فَأَخَذَ جَمْعٌ بَعْدَهُمْ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ بَعْضُهُمْ وَأَطَالَ فِيهِ فَإِنَّ عِلْمَاءَهُ وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةٌ وَأَبْرَأَتُهُ رَشِيدَةٌ فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ وَقَعَ بَائِنًا فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ زَكَاةٌ فَلَا طَلَّاقَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مَلَكَوْا بَعْضَهُ فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ وَجَزْمٌ جَمْعٌ بِوُقُوعِهِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالْجَهْلِ بِهِ حَالًا وَإِنْ أَمَكَّنَ الْعِلْمُ بِهِ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ وَلَيْسَ كَقَارَضَتِكَ وَلَكِ سُدُسُ رُبْعِ عَشْرِ الرُّبْعِ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ فَكْفَى عِلْمُهُ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ نَاجِزَةٌ فَاشْتَرِطَ وَجُودُ الْعِلْمِ عِنْدَهَا فَانْدَفَعَ قِيَاسُهَا عَلَى ذَلِكَ وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ مَالُهُ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَاكَ إِمَّا مُعَيَّنٌ أَوْ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ وَهُوَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ وَلَوْ أَبْرَأَتُهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

عَلَى أَنْ لَا سَكْنَى لَهَا مِنْ ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ فَأَخَذَ جَمْعٌ إِلَى فَإِنَّ عِلْمَاءَهُ وَقَوْلُهُ وَأَبْرَأَتُهُ إِلَى وَقَعَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ) أَيِ جَهْلِ الزَّوْجِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ كَجَهْلِ الْمَرْأَةِ بِهِ قِيَمَتُهَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنْ ش. هـ. وَفِي سَمْعٍ عَنْ قَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الرَّاجِعَ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَبْرَأَتُهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْإِبْرَاءُ فِي الْمَجْلِسِ وَأَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقُدْرَةِ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يُشْتَرِطُ عِلْمُ الْمُبْرَأِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ مَنْ أَبْرَأَهُ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمُبْرَأُ بِكَسْرِهَا فَيُشْتَرِطُ عِلْمُهُ مُطْلَقًا هـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَوُغَلَطَ) أَيِ الزَّرْكَشِيِّ.

هـ. قَوْلُهُ: (بَعْدَهُمْ) أَيِ الْجَمْعِ الْمُخَفِّقِينَ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ عِلْمَاءَهُ) مُخْتَرَزٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ جَهْلَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ مِنْ ش. هـ. قَوْلُهُ: (فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ) انْظُرْ مَا قَضَيْتُهُ هـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (مَلَكَوْا بَعْضَهُ) أَيِ فَلَا تَصِحُّ الْبَرَاءَةُ مِنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ) أَيِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصُّفَّةَ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) أَيِ الْعِلْمُ فِي الْبَرَاءَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الرُّبْعِ. هـ. قَوْلُهُ: (قِيَاسُهَا) أَيِ الْبَرَاءَةِ عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْقِرَاضِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ الْخ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا مَرَّ.

هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ مَا هُنَاكَ) أَيِ فِيمَا مَرَّ مِمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِمَّا مُعَيَّنٌ) أَيِ كَتَقَدَّ وَاحِدٌ غَالِبٌ فِي الْبَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَاقِدَانِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا لَا مُعَاوَضَةَ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ

هـ. قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ) أَيِ الزَّوْجِ.

(فَائِلَةٌ) فِي قَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَلَاذَا أَبْرَأَتُهُ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا وَهَلْ يُشْتَرِطُ أَنْ تُبْرَأَ عَلَى الْفَوْرِ وَهَلْ يُشْتَرِطُ عِلْمُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْقُدْرِ الْمُبْرَأِ مِنْهُ الْجَوَابُ الرَّاجِعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقُوعُهُ بَائِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ وَبِشَرْطِ أَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ وَبِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقُدْرِهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِمَا الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي قَتَاوِيهِ.

الجهل بقدره فإن زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به ككونها  
مُجبرة لم تستأذن فكذلك وإلا صدق بيمينه وإطلاق الزيلعي تصديقه في البالغة محمول على  
ذلك ومَرَّ في الضمان ما له تعلق بذلك وفي الأنوار لو قال إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق  
وقد أقرت به لثالث فأبرأته ففي وقوع الطلاق خلاف مبنني على أن التعليق بالإبراء محض  
تعليق فيبترأ وتطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق بالإعطاء والأصح الثاني وعلى هذا فأقيس  
الوجهين الوقوع كانت طالق إن أعطيتني هذا المصوب فأعطته ولا يترأ الزوج وعليها له مهر  
المثل ا هـ. وقوله فيبترأ فيه نظر؛ لأن الفرض أنها أقرت به لثالث فكيف يترأ وقد يجاب بأنه يترأ

إسقاط السيد عن المكاتب ا هـ سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي  
بذراهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أرذت ما يقابلهما من الدراهم صح وإن جهلاه ويجري  
ذلك في سائر الديون؛ لأن الحط محض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نيّة الدائن ا هـ. قوله: (بقدره)  
أي الصداق. هـ. قوله: (لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر ولعل الأقرب  
تصديقها أيضًا ا هـ سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت إلخ أي الزوجة ولو غير مجبرة. هـ. قوله: (فكذلك)  
أي تصدق بيمينها ولا وقوع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أو لا  
مؤاخذه له بدعواه علمها بالمبرأ منه المقتضي لوقوع الطلاق فيه نظر وقضية ما يأتي عن سم في قوله  
لكن إن كذبها في إقرارها إلخ الثاني.

(فائدة): سئل شيخنا الزيادي عن قائل له امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه أبرأك الله فقال لها  
أنت طالق ثلاثاً فأجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث؛ لأنه تبرع به لم يعلقه على شيء ا هـ  
ش. هـ. قوله: (على ذلك) أي على ما إذا لم يدل الحال على جهلها. هـ. قوله: (وفي الأنوار) خبر مقدم لقوله  
لو قال إلخ. هـ. قوله: (وقد أقرت إلخ) أي قبل التعليق. هـ. قوله: (به) أي الصداق. هـ. قوله: (الوقوع) أي بائناً  
بدليل ما بعده ا هـ رشيد. هـ. قوله: (وقوله) أي الأنوار. هـ. قوله: (فيبترأ إلخ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها  
في إقرارها فاندفع التنظير فيه بأن الفرض أنها أقرت به لثالث فكيف يترأ شرعاً م ر وكان هذا الفرض لا  
يأتي في قوله الآتي ولا يترأ الزوج وحيث في الكلام نشئت ا هـ سم وعبارة السيد عمر وع ش قوله فيبترأ  
أي مع قطع النظر عن الإقرار بالمبرأ منه فالإقرار في المبنى عليه غير ملحوظ بالكلية كما هو واضح  
وحيث فلا إشكال في قوله فيبترأ وتطلق رجعيًا؛ لأن التفريع إنما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى  
خلافًا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة إلى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه ا هـ  
قوله وعلى الثاني أي أن التعليق بالإبراء خلع بعوض. هـ. قوله: (به) أي الصداق.

هـ. قوله: (فيبترأ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها في إقرارها فاندفع التنظير فيه بأن الفرض أنها أقرت به  
لثالث فكيف يترأ شرعاً م ر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الآتي ولا يترأ الزوج وحيث في الكلام  
نشئت.



بفرض كذبها في إقرارها ويَجْري ذلك فيما لو أَحَالَت به ثم طَلَّقَهَا على البراءة منه فأبرأته ثم طالبته المُخْتَالُ وأقام بحوائثها له قبل الإبراء يَتَنَّهُ فيَغْرُمُهُ إِيَّاه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دَلَّ عليه كلامهم أَنَّ الإبراء حيثُ أُطْلِقَ إنما يَنْصَرِفُ لِلصَّحِيحِ وَحِينَئِذٍ فَمَقْيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ حَالَ التَّعْلِيْقِ ذَنْنٌ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْهُ نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ التَّعْلِيْقُ عَلَى لَفْظِ الْبَرَاءَةِ وَقَعَ رَجْعًا وَفَارَقَ الْمَغْصُوبَ بِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قُبْدَ بِهِ وَالطَّلَاقُ عَلَى مَا فِي كَفِّهَا مَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ بِأَنَّهُ ذَكَرَ عَوَضًا غَائِبُهُ أَنَّهُ فَاسِدٌ فَرَجَعَ لِتَدَلِّ الْبُضْعُ بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ الْمُتَعْلَقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا لِمَوْجُودٍ يَصْحُحُ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ عُلِقَ بِإِبْرَاءٍ سَفِيهِةٍ فَأَبْرَأْتَهُ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ عَلِمَ سَفَهَهَا فَمَقْيَاسُهُ هُنَا عَدَمُ الْوُقُوعِ وَإِنْ عَلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا . وَقَدْ اخْتَلَفَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فِيمَا لَوْ أَصْدَقَ ثَمَانِينَ فَقَبِضَتْ مِنْهَا أَرْبَعِينَ ثُمَّ قَالَ لَهَا إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ فِي ذِمَّتِي وَهُوَ ثَمَانُونَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْهَا فَقِيلَ يَبْرَأُ وَتَبَيَّنَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْهَا وَقِيلَ

• قَوْلُهُ: (وَيَجْري ذَلِكَ) أَي مَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ لِثَالِثٍ . • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي الصَّدَاقِ . • قَوْلُهُ: (فَمَقْيَاسُ ذَلِكَ الْخ) مُعْتَمَدٌ هُنا عِبَارَةٌ سَمِعْتُ مِنْ رَوَّادِ عَدَمِ الْوُقُوعِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ عُلِقَ عَلَى إِبْرَائِهَا مِنْ صَدَاقِهَا وَقَدْ تَعَلَّقْتُ بِهِ الزَّكَاةُ لَكِنْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَاثِنًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُؤَاخِذَ بِذَلِكَ هُنا سَمِعْتُ . • قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَّقْ حَالَ التَّعْلِيْقِ الْخ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ نَجَزَ الطَّلَاقُ بِالْبَرَاءَةِ كَانَ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِكَ وَهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا يَجْهَلُهُ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَاثِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ حَيْثُ قِيلَتْ هُنا ع . • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْمَغْصُوبَ) أَي فِيمَا لَوْ عُلِقَ بِإِعْطَائِهَا لَهُ هُنا ع . • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قُبْدَ بِهِ) وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الْإِبْرَاءَ قُبْدَ بِالصَّدَاقِ الَّذِي لَمْ يَتَّقْ لَهَا فِيهِ حَقٌّ فَهُوَ كَتَفْيِيدِ الْإِعْطَاءِ بِالْمَغْصُوبِ الَّذِي لَيْسَ لَهَا فِيهِ ذَلِكَ فَتَدْبِرُ هُنا سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يَتَدَفَّعُ هَذَا الْإِشْكَالُ بِإِزْجَاعِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ الْخ إِلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَمَّا لُ الْفَرْقِ أَنَّ مَا قُبْدَ بِهِ الْإِعْطَاءَ مَوْجُودٌ بِخِلَافِ مَا قُبْدَ بِهِ الْإِبْرَاءَ . • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَي فِي مَبْنَحِ خُلْعِ السَّفِيهِةِ . • قَوْلُهُ: (فَمَقْيَاسُهُ الْخ) مُعْتَمَدٌ هُنا ع . • قَوْلُهُ: (هُنَا) فِي مَسْأَلَتِي الْإِقْرَارِ وَالْحَوَالَةِ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا) نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَاثِنًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُؤَاخِذَ بِذَلِكَ وَلَا يَبْرَأُ لِتَعْلُقِ حَقُّ الْغَيْرِ هُنا سَمِعْتُ . • قَوْلُهُ: (بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ) أَي الزَّوْجِ مِنْهَا أَي الزَّوْجَةِ وَجَانِبِهَا .

• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ الْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . • قَوْلُهُ: (فَمَقْيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ) اعْتَمَدَهُ م وَعَدَمُ الْوُقُوعِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ عُلِقَ عَلَى إِبْرَائِهَا مِنْ صَدَاقِهَا وَقَدْ تَعَلَّقْتُ بِهِ الزَّكَاةُ لَكِنْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ بَاثِنًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُؤَاخِذَ بِذَلِكَ . • قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . • قَوْلُهُ: (فَمَقْيَاسُهُ هُنَا عَدَمُ الْوُقُوعِ وَإِنْ عَلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا) نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَاثِنًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُؤَاخِذَ بِذَلِكَ وَلَا يَبْرَأُ لِتَعْلُقِ حَقُّ الْغَيْرِ .

لا براءة ولا طلاق؛ لأنه مُعَلَّقٌ على صفة هي البراءة من ثمانين ولم تُوجَد والبراءة إنما وَقَعَتْ منها في مُقَابِلَةِ الطَّلَاق ولم يُوجَد وقيل لا طلاق بذلك وتَصِحُّ البراءة؛ لأنها لم تُعَلَّقْ بِشَرِطٍ وأفتى الشيخ إسماعيل الحضرمي بالأول وهو الأوجه إن علم الحال وإن نُوزِعَ فيه؛ لأنَّ قوله الذي تَسْتَحِقُّهُ بِذِمَّتِي مع علمه بأنه لم يَبْقَ في ذِمَّتِهِ إلا أَرْبَعُونَ يَبِينُ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ وهو ثمانون باعتبار أصله لا غير ولا يُنَافِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ قَوْلُهُمْ لو أَضَافَ في خِلْفِهِ لَفْظَ الْعَقْدِ إِلَى نَحْوِ خَمْرٍ كَلَّا أَبَيْعُهَا لَمْ يَحْنَثْ بِبَيْعِهَا حَمَلًا لِلْمُطَلَّقِ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا كَذَلِكَ؛ لَأَنَّا حَمَلْنَا الْبَرَاءَةَ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ وهو فَرَاغُ ذِمَّتِهِ عَمَّا لَهَا وَأَوَّلْنَا مَا يُؤْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ أُعْطِيتَنِي ذَا الثَّوْبِ وَهُوَ هَزَوِيٌّ فَأَعْطَيْتَهُ مَزَوِيًّا لَمْ يَقَعْ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِخِلَافِ ذَاكَ اقْتَرَنَ بِهِ ذَلِكَ وَهُوَ الَّذِي إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا فَأَبْرَأَهُ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا بَعْدَ وَقُوعِهِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ كَهُوَ بِإِبْرَاءِ السَّفِيهِ . وَلَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ فَأَبْرَأْتَهُ بِرِيٍّ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ وَإِلَّا فَلَا كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ مَبْنَحِ التَّعْلِيْقِ بِالْأَوْقَاتِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَبْرَأْتَنِي وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَالَّذِي يُتَّجَهُ وَقُوعُهُ حَالًا وَجِدَتْ بَرَاءَةٌ أَوْ لَا مَا لَمْ يَقْصِدْ التَّعْلِيْقَ فَيَرْتَبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرِطٍ أَنْ تُطَلِّقَنِي فَطَلَّقَ وَقَعَ وَلَا يَتَرَأُّ لَكِنَّ الَّذِي فِي الْكَافِي وَأَقْرَهُ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ فِي

• قَوْلُهُ: (لَا تَه) أَيِ الطَّلَاقِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَالْبَرَاءَةُ الْمَغْطُوفُ عَلَى اسْمِ إِنْ تَشَرُّ مُشَوَّشٌ . • قَوْلُهُ: (لِلَّذَلِكَ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى صِفَةٍ إلخ . • قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلِ) أَيِ بِالْبَرَاءَةِ وَالْبَيِّنَةِ . • قَوْلُهُ: (بِاخْتِيَارِ أَصْلِهِ) أَيِ أَصْلِ الصَّدَاقِ . • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ التَّوْجِيهِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ الَّذِي إلخ . • قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ) أَيِ التَّنَافِي . • قَوْلُهُ: (نَحْوِ خَمْرٍ) أَيِ مِمَّا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ شَرْعًا . • قَوْلُهُ: (لِلْمُطَلَّقِ) أَيِ كَالْبَيْعِ هُنَا وَقَوْلُهُ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ أَيِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُنَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَيْعَ الْخَمْرِ لَا يَصِحُّ شَرْعًا . • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا هُنَا إلخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ . • قَوْلُهُ: (مَا يُؤْهِمُ إلخ) أَيِ قَوْلُهُ وَهُوَ ثَمَانُونَ . • قَوْلُهُ: (خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ خِلَافَ عُرْفِ الشَّرْعِ . • قَوْلُهُ: (وَيَفْرُقُ بَيْنَهُ) أَيِ يَبَيِّنُ قَوْلَهُ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ إلخ أَيِ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ . • قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ . • قَوْلُهُ: (إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا إلخ) أَيِ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ نَحْوِهِ مِنْ دِيُونِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ إِبْرَاءَهُ مِنْ ذَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِشَرِطِهِ اه سَيِّدُ عَمَرَ . • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ أَوْ لَا . • قَوْلُهُ: (وَقُوعُهُ حَالًا) أَيِ رَجْعِيًّا . • قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيْقَ) كَانَ مُرَادُهُ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ وَحَيْثُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي شَرِطٌ حُذِفَ جَوَابُهُ أَيِ وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَلَا طَلَّاقَ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ عَلَى مَا فِي الْكَفِّ فَإِنَّهُ مُعَلَّقٌ وَإِنْ كَانَ تَعْلِيْقُهُ بِفَاسِدٍ كَمَا مَرَّ اه سَيِّدُ عَمَرَ . • قَوْلُهُ: (فَيَرْتَبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ) أَيِ الْوُقُوعُ وَالْبَرَاءَةُ إِذَا وَجِدَتْ بَرَاءَةً صَحِيحَةً . • قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَنْوَارِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ وَقَعَ وَلَا يَتَرَأُّ وَقَوْلُهُ فِي أَبْرَأْتُكَ إلخ مُتَعَلَّقٌ بِالْخَبَرِ .



أبرأتك من صدقي بشرط الطلاق أو عليك الطلاق أو على أن تطلقني تبين ويترأ بخلاف إن  
طلقت ضررتي فأنت بريء من صدقي فطلق الضررة وقع الطلاق ولا براءة اهـ. ففرق بين  
الشرط التعليقي والشرط الإلزامي والذي يتجّه ما في الأنوار؛ لأن الشرط المذكور متضمن  
للتعليق أيضا فلتأت فيه الآراء المشهورة في إن طلقني فأنت بريء من مهري فطلق يقع رجعيًا  
قال الإسنوي وهو المشهور في المذهب يقع بائنا بمهر المثل ونقلاء عن القاضي واعتمده  
جمع مُحَقِّقُونَ يقع بائنا بالبراءة كطلقني بالبراءة من مهري وهو ضعيف جدًا والفرق بينه وبين  
ما نُظِرَ به واضح؛ لأن هذا معاوضة وذاك محض تعليق واعتماد الزر كشي الأول مع عليه  
بفساد البراءة والثاني مع جهله جارٍ على الضعيف فيما لو طلقها على ما في كفها ولا شيء فيه  
والمعتمد أنه لا فرق. والذي يتجّه ترجيحه من حيث المذكور الأول مطلقًا؛ لأن تعليق البراءة  
يُطِلُّها وهو لم يعلق على شيء وإيقاعه في مقابلة ما ظنّه من البراءة لا يُفيدُه لتقصيره بعدم  
التعليق عليه لفظًا بخلاف المطلق على ما في الكف وأفتى بعضهم في أنت طالق على صحة  
البراءة بأنها إذا أبرأته براءة صحيحة فورًا بانث لتضمنه التعليق والمعاوضة كأن أبرأتني وقد  
سئل الصلاح العلاني عن أنت طالق على البراءة فأفتى بأنه بائن أي إن وجدت براءة صحيحة  
وقال إنه وإن لم يره مسطورًا لكن القواعد تشهد له اهـ. وزيادة لفظ صحة لا تقتضي التغاير  
في الحكم فإن قلت التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك أنه لا تعليق فيه فإذا صححت

• قوله: (تبين ويترأ إلخ) خبر الذي في الكافي إلخ. • قوله: (ففرق) أي صاحب الكافي. • قوله: (بين الشرط  
التعليقي) أي الممثل له بمسألة طلاق الضررة وقوله والشرط الإلزامي أي الممثل له بالصورة الثلاث التي  
قِيلَها. • قوله: (لأن الشرط المذكور) أي الإلزامي الشامل لما في الأنوار وما في الكافي. • قوله: (أيضا) لعل  
المعنى كالشرط التعليقي لكن في هذا التشبيه تأمل. • قوله: (يقع رجعيًا) وقوله يقع بائنا بمهر المثل وقوله  
يقع بائنا بالبراءة بدل من الآراء المشهورة. • قوله: (وهو) أي الوقوع رجعيًا. • قوله: (ونقلاء) أي الوقوع بائنا  
بمهر المثل. • قوله: (وهو) أي الوقوع بائنا بالبراءة. • قوله: (بيته) أي إن طلقني فأنت بريء إلخ وقوله ما نُظِرَ  
به أي طلقني بالبراءة من مهري. • قوله: (الأول) أي الوقوع رجعيًا وقوله والثاني أي الوقوع بائنا بمهر  
المثل. • قوله: (جارٍ على الضعيف فيما لو طلقها إلخ) يُمكنُ الفرق اهـ سم. • قوله: (والمعتمد) أي فيما لو  
طلقها على ما في كفها إلخ وقوله أنه لا فرق أي بين العلم والجهل فيقع بائنا بمهر المثل. • قوله: (والذي  
يتجّه ترجيحه) أي في إن طلقني فأنت بريء إلخ. • قوله: (مطلقًا) أي علم بفساد البراءة أم لا. • قوله: (وهو  
إلخ) أي والحال أن الزوج. • قوله: (لتقصيره بعدم التعليق إلخ) أي بخلاف ما إذا قال أنت طالق على ذلك  
أي البراءة كما مر. • قوله: (وقال) أي الصلاح العلاني. • قوله: (وزيادة لفظ إلخ) جواب سؤال غني عن  
البيان. • قوله: (التغاير) أي بين صورتني إفتاء البعض وإفتاء الصلاح العلاني.

• قوله: (جارٍ على الضعيف فيما لو طلقها إلخ) يُمكنُ الفرق.

وَقَعَ رَجَعِيًّا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَإِنْ احْتَمَلَتْ السَّبَبِيَّةُ أَوْ غَلَبَتْ فِيهَا وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلتَّعْلِيقِ هِيَ مَعَ ذَلِكَ مُحْتَمِلَةٌ لِلْمَعْيَةِ فَتَنْظَرُوا لِهَذَا مَعَ ضَعْفِهِ لِتَأْيِيدِهِ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْيَثُونَةِ وَكَذَلِكَ عَلَى تَحْتِمِلِ الْمَعْيَةِ لِإِتْيَانِهَا بِمَعْنَاهَا نَحْوُ عَلَى حُبِّهِ ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الزمر: ١٧] فَكَانَ يَنْبَغِي النَّظْرُ فِيهَا لِذَلِكَ حَتَّى يَقَعَ رَجَعِيًّا قُلْتُ قَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بُعْدِ بَأْنِ تَبَادُرِ الْمَعْيَةِ مِنَ الْبَاءِ أَظْهَرُ مِنْهُ مِنْ عَلَى وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُتَزَمِّينَ لِجَوَابَةِ جَمِيعِ الْأَقْوَالِ لَمْ يَحْكُ خِلَافًا فِي كَوْنِ الْبَاءِ بِمَعْنَى مَعَ بِخِلَافِ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ فَإِنْ حَكَى فِيهَا خِلَافًا بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَةَ وَقَوْعُهُ رَجَعِيًّا كَمَا قَدَّمْتُهُ .

أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ بِنَحْوِ خَمْرِ فَيَصْخُحُ نَظْرًا لِاعْتِقَادِهِمْ فَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ قُسْطُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَأَمَّا الْخُلْعُ مَعَ غَيْرِهَا كَأَبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قِتْنًا أَوْ صَدَاقًا وَلَمْ يُصْرَحْ بِنِيَابَةِ وَلَا اسْتِقْلَالٍ فَيَقَعُ رَجَعِيًّا وَمَرَّ صَحَّتُهُ بِمَيْتَةٍ لَا دَمَ فَيَقَعُ رَجَعِيًّا كَكُلِّ عَوَضٍ لَا يُقْصَدُ وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُقْصَدُ لِأَغْرَاضٍ لَهَا وَقَعَ عُزْفًا كِلَا طَعَامِ الْجَوَارِحِ وَلَا كَذَلِكَ هُوَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يُقْصَدُ لِمَنَافِعَ كَثِيرَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَطِبَّاءُ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا تَأْفِهُهُ عُزْفًا فَلَمْ يَنْظُرُوا لَهَا وَكَذَا الْحَشَرَاتُ مَعَ أَنَّ لَهَا خَوَاصَّ كَثِيرَةً وَلَوْ خَالَعَ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ فَسَدَ وَوَجَبَ مَهْرُ

• فَوَدَّ: (أَوْ غَلَبَتْ) أَيِ السَّبَبِيَّةِ فِيهَا أَيِ الْبَاءِ وَهِيَ أَيِ الْحَالِ أَنَّ السَّبَبِيَّةَ . • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْبَاءِ مُبْتَدَأً وَقَوْلُهُ مَعَ ذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِهَا السَّبَبِيَّةَ إِنْ خَالَعَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ مُحْتَمِلَةٌ إِنْ خَبَرَهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنْ .  
• فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ . • فَوَدَّ: (النَّظْرُ فِيهَا) أَيِ لَفْظَةٍ عَلَى لِذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ .  
• فَوَدَّ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَيِ لِذَلِكَ الْفَرْقِ . • فَوَدَّ: (إِلَى أَنَّهُ) أَيِ كَوْنٍ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ . • فَوَدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَةَ إِنْ خَالَعَ) أَيِ فِي طَلَاقِكَ عَلَى صِحَّةِ بَرَاءَتِكَ أَوْ سَيِّدُ عَمْرٍ . • فَوَدَّ: (كَمَا قَدَّمْتُهُ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَصْخُحُ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ . • فَوَدَّ: (أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ نَقَصَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا الْحَشَرَاتُ إِلَى وَلَوْ خَالَعَ وَقَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُقَرَّقُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى أَوْ خَالَعَ . • فَوَدَّ: (قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ) شَامِلٌ كَمَا يُقَيَّدُ كَلَامُهُ بَعْدَ لِعَدَمِ قَبْضِ شَيْءٍ وَلِقَبْضِ الْبَعْضِ فَقَطُّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ بَعْدَ قَبْضِهِ كُلِّهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا أَوْ قَبْلَ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْهُ فَلَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهِ فَالْقِسْطُ هـ . • فَوَدَّ: (مَعَ غَيْرِهَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ . • فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قِتْنًا) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ عَلَى هَذَا الْخَمْرِ أَوْ الْمَغْصُوبِ أَوْ عَبْدًا هَذَا هـ . • فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصْرَحَ بِوَضْفِ نَحْوِ الْخَمْرِيَّةِ وَالْغَضَبِ وَالْأَوْقَعُ بِإِثْنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ سَمَ عَلَى حَجِّ هـ ش وَقَوْلُهُ وَالْأَيُّ كَانَ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَهُوَ فِي الْوَاقِعِ مَغْصُوبٌ . • فَوَدَّ: (فَيَقَعُ رَجَعِيًّا) أَيِ فِي الدَّمِ هـ ش . • فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيِ الْمَيْتَةِ . • فَوَدَّ: (هُوَ) أَيِ الدَّمِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ يُقْصَدُ . • فَوَدَّ: (وَكَذَا) أَيِ كَالدَّمِ فِي الْوُقُوعِ رَجَعِيًّا .

• فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصْرَحَ بِوَضْفِ نَحْوِ الْخَمْرِيَّةِ وَالْغَضَبِ وَالْأَوْقَعُ بِإِثْنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ .



المثل كما مرّ أو بصحيح وفايد معلوم صَحَّ في الصحيح وَوَجِبَ في الفاسد ما يُقَابِلُهُ من مهر المثل.

(ولهما التوكيل) في الخلع كما قدّمه في بابه لِكُنْه ذكره توطئة لقوله (فلو قال لوكيله خالغها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقوع الشقاق هنا فلا محابة وبه فارق بغ هذا من زيد بمائة كما مرّ. (وإن أطلق) كخالغها بمال وكذا خالغها بناءً على أن ذكر الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل) وله أن يزيد.

• قوله: (كما مرّ) أي في شرح ولو خالغ بمنجهول. • قوله: (ووجب في الفساد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة سم على حج أقول وكيفية أن تفرض مذكاة ويقسط عليها وعلى الصحيح اهـ ع ش. • قوله: (في الخلع) إلى قول المتن فإن نقص في المعنى وإلى قوله والحاصل في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى أو خالغ وقوله ويفرق إلى المتن. • قوله: (في بابه) أي التوكيل. • قوله: (لكنه ذكره) أي أعاده هنا.

• قوله (س): (خالغها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالغها بمهر المثل فهل هو كالتعيين أو كالإطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالغها بمال من صور الإطلاق؛ لأن مقدار المال مجهول فيها اهـ سبذ عزم أقول ولعله فيما إذا لم يشتهر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج ووكيله وناس غيرهما وإلا فالأقرب الأول فليراجع. • قوله: (من نقد كذا) ولو أطلق النقد وهو متعدد بلا غلبة في البلد فهل هو كالطلاق الآتي في المتن أو يأتي فيه ما مرّ في البيع من تعيين الاتع ثم التخير فليراجع. • قوله (س): (لم ينقص منها) أي ولم يخالغ بمؤجل ولا بغير ما عينه جنساً أو صفة فلو خالغ لم يقع طلاق كما يأتي اهـ ع ش. • قوله: (وله الزيادة إلخ) بقي ما لو نهاء عن الزيادة فهل يتطل الخلع كالبيع أو لا ويفرق فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بأن الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اهـ ع ش أقول بل الأقرب الأول كما في البجيرمي عن الماوردي. • قوله: (ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة وأما إذا كانت مجهولة فالأقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل إن كان من جنس ما سماه الزوج من النقد ولم ينقص عنه؛ لأنه لم يقو مقصوده وإن كان من غير جنسه أو دون ما سماه الزوج فيبغى عدم الوقوع لانقضاء العوض الذي قدره اهـ ع ش. • قوله: (أنه يقتضي المال) أي وهو الرجوع اهـ ع ش.

• قوله (س): (لم ينقص عن مهر) أي نقصاً فاجساً كما يأتي ولو قدّمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية إلخ اهـ ع ش أي ولم يخالغ بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنساً أو صفة كما يأتي. • قوله: (وله أن يزيد) أي من جنس المهر أو غيره اهـ معني.

• قوله: (صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله إلخ) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة.

(لأنَّ نَقَصَ فِيهِمَا) أَي فِي الْأُولَى أَي نَقَصَ كَانَ وَفَارَقَتْ الثَّانِيَةَ بِأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَخْرُجُ عَنْهُ بِأَيِّ نَقَصٍ بِخِلَافِ الْمُحْمُولِ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ وَيُؤَيِّدُهُ هَلْ يُصَرِّحُ بِهِ مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّهُ فِي بَغْه بِمِثَالِهِ لَا يَنْقُصُ عَنْهَا وَلَوْ تَأَيَّهَا بِخِلَافِ بَغْه لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ مَا لَا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ أَوْ خَالِغٌ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغَيْرِ الْجَنَسِ أَوْ الصُّفَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ نَقَصٌ فَاجِشْ أَوْ خَالِغٌ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (لَمْ تَطْلُقْ) لِلْمُخَالَفَةِ كَالْبَيْعِ (وَفِي قَوْلِ يَفْعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) كَالْخُلْعِ بِخَيْرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَتَبَعُوهُ وَفَارَقَتْ التَّقْدِيرَ بِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهِ صَرِيحَةٌ فَلَمْ يَكُنِ الْمَأْتِي بِهِ مَأْذُونًا فِيهِ .

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْكَيْلُهَا اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَا مَثَلًا) أَوْ نَقَصَ عَنْهَا (تَقَدَّرَ) لِتَوَاقُفِهِ الْإِذْنَ .  
(وَأَنْ زَادَ) أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ الْجَنَسِ أَوْ الصُّفَةِ كَغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا) أَوْ أَطْلَقْتَ فَزَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَأَضَافَ إِلَيْهَا هُنَا أَيْضًا (بِأَنْتَ وَهَلَزْمُهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

• قَوْلُهُ: (أَيُّ نَقَصٍ كَانَ) خَالَفَهُ الْمُغْنِي فَقَيَّدَ النِّقَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ بِالْفَاجِشِ . • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُقَدَّرَ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمَقْدَارَ فِي التَّعْيِينِ تَحْدِيدِيٌّ فَيَضُرُّ أَيُّ نَقَصٍ كَانَ وَفِي الْمُحْمُولِ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ الَّذِي هُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ تَقْرِيبيٌّ فَلَا يَضُرُّ فِيهِ إِلَّا الْفَاجِشُ . • قَوْلُهُ: (يُخْرَجُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِخْرَاجِ . • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْفَرْقُ . • قَوْلُهُ: (أَوْ خَالِغٌ الْخ) أَيِ فِي الْأُولَى عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ نَقَصَ وَكَانَ الْأَسْبَكُ أَنْ يَخَذِفَهُ وَيَزِيدَ فِي تَطْيِيرِهِ الْآتِي لَفْظَةً فِيهِمَا كَمَا فَعَلَ الْمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِيَةِ) عَطْفٌ عَلَى فِي الْأُولَى . • قَوْلُهُ: (أَوْ خَالِغٌ) أَيِ فِي الثَّانِيَةِ . • قَوْلُهُ: (أَوْ بَغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ جِنْسًا أَوْ صِفَةً .

• قَوْلُهُ (سُي): (يَفْعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فِيمَا لَوْ خَالِغٌ بِمُؤَجَّلٍ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ . • قَوْلُهُ: (كَالْخُلْعِ بِخَيْرٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِفَسَادِ الْمُسَمَّى عَنْ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَالْمَرْدُ أَهْ . • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْخ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ سَمَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَوْ خَالِغٌ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ .

• قَوْلُهُ (سُي): (تَقَدَّرَ) وَفِي تَسْلِيمِ الْوَكِيلِ الْأَلْفَ بِغَيْرِ إِذْنٍ جَلِيدٍ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمًا الْمَنْعُ نِهَاجَةً وَمُغْنِي قَالَ عَ شَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِّ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْعَيْنَ اعْتَدَّ بِهِ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ اسْتَقْلَ بِقَبْضِ الْمُعَيَّنِّ اعْتَدَّ بِقَبْضِهِ أَهْ .

• قَوْلُهُ (سُي): (فَقَالَ) أَيِ حِينَ الْإِخْتِلَاعِ . • قَوْلُهُ: (فَزَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ الْخ) وَيُظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ خَالِغٌ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ .

• قَوْلُهُ (سُي): (وَهَلَزْمُهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) سَوَاءٌ أَزَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ مُغْنِي وَاسْنَى وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ وَسَيَّاتِي أَنَّ لَهَا الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا زَادَ عَلَى مُسَمَّاها إِنْ غَرِمَتْهُ .

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ .

• قَوْلُهُ فِي (سُي): (وَهَلَزْمُهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَوَاءٌ زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ أَهْ .



على المعتمد؛ لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويُفَرَّق بين هذا وما مرَّ أن  
نَقَصَ وكيله عن مُقَدِّرِهِ يُلغِيهِ بأنَّ البُضْعَ مُقَوِّمٌ عليه ولم يَسْمَحْ به إلا بِمُقَدِّرِهِ بخلافها فإنَّ  
قَضْدَها التَّخْلُصُ لا غَيْرَ وهو حَاصِلٌ بِإِلْغَاءِ مُسَمَّاهُ ووجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها  
(الأكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمَّته)؛ لأنَّ الأكثر إنَّ كان المهرُ فهو الواجبُ عندَ فسادِ  
المُسَمَّى أو المُسَمَّى فقد رَضِيَتْ به وفي الروضة وغيرها حكايةُ هذا القولِ على غير هذا الوجه  
وصوِّبَتْ. (وإنَّ أضافَ الوكيلُ الخلعَ إلى نفسه) بأنَّ قال من مالي (فخلعَ أجنبيًّا) وسيأتي صحته  
(والمال) كله (عليه) دونها؛ لأنَّ إضافته لنفسه إعراضٌ عن التوكيل واستبدادٌ بالخلع مع الزوج.  
(وإنَّ أطلق) بأنَّ لم يُضِفْهُ لنفسه ولا إليها وقد نَوَّاهَا فقال اختَلَعْتُ فلانةَ بِأَلْفَيْنِ (فالأظهر أنَّ  
عليها ما سمَّته)؛ لأنها التزمت (وعليه الزيادة) لأنها لم ترضَ بها فكأنَّه اقتداها بما سمَّته وزيادة  
من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد عَلِمَ مِنَّا قَدَمَهُ في الوكالة أنَّ للزوج مُطالِبَةً  
الوكيل بالكلِّ فإذا غَرِمَهُ رجعَ عليها بقدر ما سمَّته.....

• قوله: (على المعتمد) مُقابِلُهُ ما في الحاوي الصغير أنَّ على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غَرِمَهُ لا  
يَرْجِعُ به عليها سم وسمِّدَ عَمَرَ وشرحَ الرُّوضِ. • قوله: (لأنَّه إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. • قوله: (على غير هذا  
الوجه) راجعُ النِّهَايَةِ والمُعْنَى.

• قول (سني): (وإنَّ أضافَ الوكيلُ) أو أطلقَ وَلَمْ يَتَوَّاهَا اهْ شَرَحَ الرُّوضِ وَهَذَا مُخْتَرَزُ قولِ الشَّارِحِ الآتِي  
وقد نَوَّاهَا اهْ سم. • قوله: (بأنَّ قال) إلى قوله والحاصلُ في المُعْنَى. • قوله: (إعراضٌ عن التوكيل) لو  
قال التوكيلُ أو الوكالةُ لَكَانَ أَنَسَبَ اهْ سَمِّدَ عَمَرَ. • قوله: (استبدادٌ) أي استِفْلَالٌ. • قوله: (وقد نَوَّاهَا) أي  
الزَّوْجَةُ احْتِرَازٌ عَمَّا إذا نَوَّى نَفْسَهُ أو لم يَتَوَّ أَحَدًا حَيْثُ يَصِيرُ خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ وَلَا طَلَبٌ عَلَيْهَا كَمَا جَزَمَ به  
الإمامُ نِهَايَةً. • قوله: (وقد نَوَّاهَا) الظَّاهِرُ أنَّ المُرَادَ بِالضَّمِيرِ الإِضَافَةَ وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّضَرُّيْحِ  
بِالإِضَافَةِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اهْ سَمِّدَ عَمَرَ وَيَأْتِي عَنْ سَمِّ مِثْلِهِ وَعَنْ شَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ  
مَا يُقَيِّدُ الْفَرْقَ. • قوله: (وهذا) أي قولُ المَثْنِ إِنَّ عَلَيْهَا مَا سَمَّته إلخ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي  
الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيِ فِي الْمَثْنِ أَلْفٌ لَكِنْ يُطَالَبُ بِمَا سَمَّاهُ؛ لَأَنَّهُ التَزَمَهُ بِعَقْدِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا سَمَّته  
إذا غَرِمَهُ لِلزَّوْجِ مُطالِبَتُهَا بِمَا لَزِمَهَا اه. • قوله: (أنَّ لِلزَّوْجِ مُطالِبَةً الوكيلِ) أي كما أنَّ له مُطالِبَةً كُلُّ بِمَا  
لَزِمَهُ. • قوله: (مُطالِبَةُ الوكيلِ إلخ) أي في صُورَةِ الإِطْلَاقِ اهْ رَشِيدِي.

• قوله: (على المعتمد) وَمُقَابِلُهُ ما في الحاوي الصغير أنَّ على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غَرِمَهُ  
لا يَرْجِعُ به عليها.

• قوله في (سني): (وإنَّ أضافَ الوكيلُ الخلعَ إلى نفسه) قال في شرح الرُّوضِ أو أطلقَ وَلَمْ يَتَوَّاهَا كَمَا  
اقتضاهُ كَلَامُ الإمامِ وَغَيْرِهِ اهْ وَهَذَا مُخْتَرَزُ قولِ الشَّارِحِ وَقَدْ نَوَّاهَا. • قوله: (وقد نَوَّاهَا) وَلَمْ يُبَيِّنْ مُخْتَرَزَهُ  
وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ حَبِطَ خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ وَجَمِيعُ الْمَالِ عَلَيْهِ دُونَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ.

والحاصل أنه فيما إذا امتثل مُقَدَّرُهَا أو نَقَصَ منه إن صرح بالوكالة عنها وإلا طُولِبَ أيضًا نعم، يرجع عليها بعد غُزْمِهِ ما لم ينو التبرُّع فإن لم يَمْتَثِلْ في المال بأن زاد على مُقَدَّرِهَا أو ذكر غير جنسِهِ وقال من مالها بوكالتها بانث بمهر المثل ولا يُطالَبُ به إلا إن ضَمِنَ فَبُيُسَمَّاهُ ولو أزيد من مهر المثل وإن تَرْتَبَ ضَمَانُهُ على إضافة فاسدة؛ لأنَّ الخُلْعَ لَمَّا اسْتَقْلَ به الأجنبي أثر فيه الضمان بمعنى الالتزام وإن تَرْتَبَ على ذلك بخلاف ضمان نحو الثمن ولها هنا الرجوع عليه

• قوله: (والحاصل) أي حاصل مسائل وكيل الزوجة. • قوله: (والحاصل) إلى قوله وقد يُشكَلُ لم يذكره شرح م ر بل اقتصر على ما كان مكان هذا ثم ضرب عليه الشارح اه سم. • قوله: (ولاً) أي بأن أطلق وقد نواها. • قوله: (طُولِبَ) أي ولا يُطالَبُ إلا إذا ضَمِنَ نهايةً ومُغْنِي. • قوله: (أيضاً) كما يُطالَبُ. • قوله: (ما لم ينو التبرُّع) أي بأن نوى حين الأداء الرجوع إليها أو أطلق. • قوله: (غير جنسِهِ) أي أو صِفَتِهِ. • قوله: (ولا يُطالَبُ إلخ) عبارة المُغْنِي والروض مع شرحه ولا يُطالَبُ وكيلها بما لزمها إلا إن ضَمِنَ كأن يقول على أتني ضامنٌ فَيُطالَبُ بما سَمَى وإن زاد على مهر المثل اه وعِبارَةُ الرَّشِيدِيَّ قوله ولا يُطالَبُ إلخ أي فيما صرح بوكالتها سواء امتثل ما سَمَّته أو زاد أو نقص اه. • قوله: (به) أي بمهر المثل أي في صورتني عَدَمِ الإمتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يُطالَبُ بالمُسَمَّى في صورتني الإمتثال والنقص مع التصريح بالوكالة كما مرَّ آنفاً. • قوله: (فَبُيُسَمَّاهُ) أي بانث بِمُسَمَّاهُ فليَتَأَمَّلْ اه سيّد عُمَرُ كما مرَّ آنفاً. • قوله: (على إضافة فاسدة) أي كأن أضاف الكلَّ إليها اه ع ش. • قوله: (لأنَّ الخُلْعَ إلخ) تعليل لقوله إلا إن ضَمِنَ فَبُيُسَمَّاهُ. • قوله: (لأنَّ الخُلْعَ لَمَّا اسْتَقْلَ به إلخ) مُقْتَضَى صَنِيعِهِ هنا أنه إذا أضاف إليها في صورة المُخَالَعة الآتية أنها تَبَيَّنَ بمهر المثل ويلزمها وإن زاد على مُسَمَّاهَا ولا تَرْجِعُ بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فَتَبَيَّنَ بِمُسَمَّاهُ وَيَجِبُ عليها منه بقدر مُسَمَّاهَا فليَتَأَمَّلْ اه سيّد عُمَرُ. • قوله: (ولأنَّ تَرْتَبَ) أي الضمان على ذلك أي الإضافة الفاسدة. • قوله: (ولها هنا) أي في مسألة الضمان عبارة

• قوله: (والحاصل إلى قوله وقد يُشكَلُ) لم يذكره م ر بل اقتصر على ما كان مكان هذا وضرب عليه الشارح أي وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين أن يتوبها وأن لا وردَ بِجَزْمِ إمامِهِ بأنه إذا لم يتوبها نَزَلَ الخُلْعُ عليه وصار خُلْعَ أَجْنَبِيٍّ ولا طَلَبَ عليها وقال إنه يَبَيَّنُ الإشكال فيه وسَيَأْتِي لِذَلِكَ تَبَيُّنٌ في نظرية هذه ولا يُطالَبُ وكيلها بما لزمها إلا إن ضَمِنَ كأن قال عليّ؛ لأنه ضامنٌ فَيُطالَبُ به؛ لأنَّ الخُلْعَ يَسْتَقِلُّ به الأجنبي فآثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وإن تَرْتَبَ على إضافة فاسدة ويؤخذ من قولهم لِتَضْرِبِجَهُ بالوكالة أن فائدة قولهم بوكالتها المذكور في المتن عَدَمُ مُطالَبَتِهِ حَيْثُ لا غير لما عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْكُلِّ وَأَنَّ التَّفْصِيلَ فِي الْإِثْرِ إِنَّمَا هُوَ يَبَيِّنُ الْإِضَافَةَ إِلَيْهَا أَوْ إِلَيْهِ وَالْإِطْلَاقِ سِوَاهُ أَذْكَرُ الْوَكَالَةِ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَى مَا مَرَّ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْوَكَالَةِ إلخ. • قوله: (ولا يُطالَبُ) هَلَا طُولِبَ؛ لأنَّ الْوَكِيلَ يُطالَبُ وَيُجَابُ بما يَأْتِي مِنَ الْفَرْقِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَأَجْنَبِيٍّ تَوَكَّلْتُهَا فَتَخَيَّرَ هِيَ. • قوله: (إلا إن ضَمِنَ إلخ) كذا في الرّوض.



بما زاد على مُسمَّها إن غرَّمته؛ لأنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَانِهِ أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي وَلَمْ يَنْوِهَا فخلَعَ  
أَجَنَّبِي فَيَلْزَمُهُ الْمُسَمَّى جَمِيعُهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاه وَلَوْ أَزِيدَ مِنْ  
مُسَمَّاهَا وَهِيَ بِمَا سَمَّته كَمَا لَوْ أَضَافَ لَهَا مُسَمَّاهَا وَلَهُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَإِنْ غَرَّمَ الْكُلَّ رَجَعَ عَلَيْهَا  
بِمُسَمَّاهَا وَفِيمَا إِذَا أَطْلَقْتَ التَّوَكِيلَ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ فَإِنْ سَمَّى أَزِيدَ لَزِمَهُ الزَّائِدُ فَإِنْ  
غَرَّمَ الْكُلَّ رَجَعَ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى.....

الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا غَرَّمَ فِي هَذِهِ أَيِّ مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ إِلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا  
سَمَّته فَقَطْ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا هـ. قَوْلُهُ: (لأنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ إلخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فِيمَا لَوْ زَادَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَخَمْسَةِ  
عَشَرَ عَلَى مُسَمَّاهَا كَعَشْرَةٍ وَنَقَصَ عَنْ مُسَمَّاه كَعَشْرِينَ فَإِنْ جَمِيعُ الزَّيَادَةِ عَلَى مُسَمَّاهَا لَيْسَتْ مُتَوَلَّدَةً مِنْ  
ضَمَانِهِ بَلْ إِنَّمَا هِيَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَهْرِ الْمَثَلِ وَمُسَمَّاه أَيِّ كَخَمْسَةِ هـ سَيِّدُ عُمَرَ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي)  
عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَقَالَ مِنْ مَالِهَا هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْوِهَا) أَيِّ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا هـ سَم هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهَا)  
أَيِّ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ  
فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْسِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا أَنْ ضَمِنَ  
وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاه وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّته وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ وَهَكَذَا  
فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ أَيِّ بَيْنَ نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ وَبَيْنَ التَّضَرُّعِ بِهَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ  
هـ سَم أَقُولُ وَأَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ شَرْحًا فِي الْمُنْهَجِ وَالرَّوْضِ فِي التَّعْلِيلِ بَأَنِّ صَرْفِ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ إِلَيْهِ  
مُمْكِنٌ هـ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ بِمَا سَمَّته) وَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي مُسَمَّاه الزَّائِدِ مِنَ الْجِنْسِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْتَبَرَ  
قِيمَتُهُ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى مُسَمَّاهَا أَوْ سَاوَتْهُ اقْتَصَرَ أَيِّ فِي مُطَالَبَتِهَا عَلَيْهِ أَيِّ مُسَمَّاهَا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْهُ أَخَذَ مِنْهُ  
أَيِّ مُسَمَّاهَا بِقَدْرِهَا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلزَّوْجِ مُطَالَبَتُهَا أَيْضًا كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ  
أَوْ يَقْتَصِرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى مُطَالَبَةِ الْوَكِيلِ وَيَكُونُ مَحَلُّ التَّخْيِيرِ الْمُشِيرِ بِهِ كَلَامُهُمْ عِنْدَ اتِّحَادِ  
الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ مُغَايِرٌ لِمَا التَّزَمَّتْهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ هـ سَيِّدُ عُمَرَ هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا سَمَّته) أَيِّ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِهِ.

هـ قَوْلُهُ: (لأنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَانِهِ) هَكَذَا إِلَى هُنَا كَانَ مُرَادُهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحَاصِلُ إِلَى هُنَا  
فَلْيُرَاجَعْ وَيَتَحَمَّلُ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ كَذَا فِي الرَّوْضِ وَهَذَا أَقْرَبُ فِي  
شَرْحِ الرَّوْضِ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَنْوِهَا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ أَضَافَ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ  
أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا فَهُوَ كَالْأَجَنَّبِيِّ إلخ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ لَمْ يَنْوِهَا مَعْنَاهُ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ  
نَوَاهَا) أَيِّ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ  
الشَّارِحِ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْسِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مِلْكِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا  
إِنْ ضَمِنَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمَا سَمَّاه وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّته وَإِنْ لَمْ  
يَضْمَنْ وَهَكَذَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَإِذَا غَرَّمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَيِّ  
مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ عَلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا سَمَّته فَقَطْ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا هـ.

ما تقرر من التفصيل في مطالبة الوكيل هنا ما مر في الوكالة من مطالب وكيل الشراء في الذمة مطلقاً إلا أن يفرق بأن أصل الشراء يمكن وقوعه له بخلافه هنا. (ويجوز) أي يجعل ويصح (وكيله) أي الزوج في الخلع (ذمياً) وحريراً وإن كانت الزوجة مسلمة؛ لأنه قد يخالف المسلمة فيما لو أسلمت أو تخلف ثم أسلم فإنه يحكم بصحة الخلع. (وعبدًا ومحجوراً عليه بسفه) وإن لم يأذن السيد والولي إذ لا عهدة تتعلق بوكيله بخلاف وكيلها على ما مر فيه (ولا يجوز) أي لا يصح (وكيل محجور عليه) بسفه ومثله العبد هنا أيضاً (في قبض العوض) العين والدن؛ لأنه ليس أهلاً له فإن فعل وقبض برئ المخالف بالدفع له وكان الزوج هو المضيغ لماله بإذنه في

• قوله: (ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبته حيث أضاف إلى مالها وصرح بوكالتها أن يضمن ولم يشرط ذلك فيما لو أطلق ولم يصف الخلع إليه ولا إليها لكانت نواها اه سم. • قوله: (مطلقاً) كان المراد سواء ضمن أو لا اه سم. • قوله: (إلا أن يفرق إلخ) ويفرق أيضاً بأنه ثم يصح يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر عليه في تغريبه بخلافه هنا اه سيد عمر. • قوله: (أي يجعل) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغني. • قوله: (لأنه) أي الكافر. • قوله: (وتخلف) أي وخالفها في حالة التخلف اه رشدي. • قوله: (بخلاف وكيلها إلخ) كانه إشارة إلى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسببها قريباً في الشرح حكم وكيلها إذا كان سفيهاً وأنه إذا أضاف المال إليها بانث ولزمها المال ولا يطالب الوكيل اه سم. • قوله: (على ما مر إلخ) أي آتياً. • قوله: (أي ولا يصح) يتبني ولا يجعل؛ لأنه تعاطي عقد فاسد اه سيد عمر. • قوله: (ومثله العبد إلخ) أي بلا إذن الولي والسيد قال في شرح الروض أما بالإذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كما مر عن الحنطلي انتهى اه سم وسببها في الشرح ما يوافقه.

• قوله: (برئ المخالف وكان الزوج إلخ) كذا نقلاه وأقرأه أيضاً لكن حمله الشبكي وابن الرفعة على عوض معين أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه وإلا لم يصح القبض إذ ما فيها أي الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح فإذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته نهايةً ومغني أقول ولو فصل بين كون المخالف عالماً بسفه فيبقى الحق في ذمته لتقصيره أو جاهلاً به فلا يبقى إذ لا تقصير منه وإنما التقصير من الزوج لكان له وجه وجبه اه سيد عمر قال ع ش قوله كذا نقلاه إلخ معتمد اه. • قوله: (وكان الزوج إلخ) عطف على برئ المخالف.

• قوله: (ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبته حيث أضاف إلى مالها وصرح بوكالتها أن يضمن ولم يشرط ذلك فيما إذا أطلق فلم يصف الخلع إليه ولا إليها لكانت نواها اه سم. • قوله: (مطلقاً) كان المراد سواء ضمن أو لا. • قوله: (بخلاف وكيلها إلخ) كانه إشارة إلى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسببها قريباً في الشرح حكم وكيلها إذا كان سفيهاً وأنه إذا أضاف المال إليها بانث ولزمها المال ولا يطالب الوكيل. • قوله: (ومثله العبد هنا) أي بلا إذن الولي والسيد قال في شرح الروض أما بالإذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كما مر عن الحنطلي اه. • قوله: (وكان الزوج هو المضيغ لماله) في نسخة



الدفع إليه فإن قلت ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح وقد علمت أن قبض السفينة باطل فكيف برئ منه المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته والقياس ببراءتها؛ لأن تلك العلة موجودة في قبضه منها بإذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا إذن الزوج للسفينة مثلاً كما إذن وليه له وولي له لو إذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطلي انتهت ويجوز أيضاً توكيلها كافراً وعبداً وفيما إذا أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة للزوج مطالبته بالمال بعد العتي ثم بعد غزوه يرجع عليها إن قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا.....

• قوله: (لأن تلك العلة) وهي قوله: لأنه ليس أهلاً له اه كزدي. • قوله: (لأن تلك العلة موجودة إلخ) قد يمنع وجودها مع إذن الولي اه سم. • قوله: (فكذا هنا) بل ما هنا أولى بذلك؛ لأن الولي ثم متعد بالإذن ومع ذلك اعتد به والزوج هنا غير متعد بتصرفه في ماله اه سيد عمر. • قوله: (الإطلاق) أي إطلاق براءة المخالغ الشامل للمعين وغيره ولما يأذن الولي ويدونه. • قوله: (اقتضاه كلام ابن الرفعة) كأنه اختلف كلامه إذ هذا المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر. • قوله: (مثلاً) أي أو العبد.

• قوله: (انتهت) أي عبارة الشيخ. • قوله: (ويجوز أيضاً) إلى قوله وكان الفرق في المعنى إلا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا قوله ويرجع السيد إلى لا سفيها. • قوله: (فيما إذا أطلق) أي العبد بأن لم يصفه له ولا لها اه ع ش زاد سم فإن أضافه إليها طويث به اه. • قوله: (بعد العتي) أي لكه فيما يظهر اه ع ش. • قوله: (إن قصد) أي عند الغرم. • قوله: (وكان الفرق إلخ) تطويل لا طائل تحته كما

بعده بإذنه في الدفع إليه الظاهر أن ما في هذه النسخة عوض بعده في الشرح إلى المتن فليأمل فإن قلت ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح وقد علمت أن قبض السفينة باطل فكيف برئ به المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته والقياس ببراءتها؛ لأن تلك العلة موجودة في قبضه منها بإذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا إذن الزوج للسفينة مثلاً كما إذن وليه له وولي له لو إذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطلي انتهت ويجوز أيضاً توكيلها كافراً وعبداً اه ما في هذه النسخة وقوله فيه؛ لأن تلك العلة موجودة إلخ قد يمنع وجودها مع إذن الولي اه. • قوله: (وولي له لو إذن له إلخ) نازع في شرح الروض بهذا في حمل السبكي الآتي الذي تبعه عليه في الروض فقال تبع في هذا السبكي وغيره والإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا إذن الزوج للسفينة مثلاً كما إذن وليه له وولي له لو إذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطلي اه ثم رأيت الشارح فيما سبق نازع أيضاً السبكي. • قوله: (وفيما إذا أطلق) أي بأن خالغ في الذمة ولم يصفه إليها فإن أضافه طويث به.

وما مر في توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصده للرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع أن المال هنا لما لم يتأهل مستحقه للمطالبة به ابتداءً وإنما تطرأ مطالبته به بعد العتي المجهول وقوعه فضلاً عن زمنه لو وقع كان أداؤه مُحْتَمَلاً لكونه عتاً التزمه ولكونه تبرعاً عليها ولا قرينة تُعَيِّنُ أحد هذين مع كون الأصل براءة ذمتها بما دفعه فاشترط لصارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فإن التعليق به عقيب الوكالة قرينة ظاهرة على أن أدائه إنما هو من جهتها فلم يُشترط لرجوعه قصد وبهذا يندفع تنظير بعضهم في اشتراط قصد الرجوع هنا ويُعْلَمُ ما في كلام شرح الروض هنا فتأمله ومع إذن السيد فيها يتعلق بكسبه ومال تجارته ويرجع السيد عليها هنا بما غرم وإن لم يقصد رجوعاً لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا أيضاً لجواز مطالبة القن عقب الخلع لا سفيهاً وإن إذن الولي فلو فعل وقع رجعيًا إن أطلق أو أضاف إليه فإن أضاف المال إليها بآث ولزمها المال وإنما صح هنا؛ لأنه لا ضرر فيه على السفه كذا ذكره وهو صريح في أنه لا يطالب فما قيل : «إنه يطالب ويرجع به عليها بعد غزبه» وهم.

(والأصح صحة توكيله امرأة لخلع) وفي نسخ بخلع فاللأم بمعنى الباء (زوجته أو طلاقها)؛ لأنه يجوز أن يفرض طلاق زوجته إليها وتوكيل امرأة تختلع عنها صحيح قطعاً ومر أنه لو أسلم

يظهر بالتأمل الصادق اه سيّد عمر ولم يظهر لي وجه عدم الفائدة. ه قوله: (وما مر) أي في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرّح بذلك قول المغني. ه قوله: (مستحقه) وهو العبد اه ع ش. ه قوله: (تطراً مطالبته) أي للمرأة اه ع ش. ه قوله: (لو وقع) أي العتي. ه قوله: (كان أداؤه إلخ) جواب لما. ه قوله: (هنا) أي في العبد. ه قوله: (ويُعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله أنه نازع في الاشتراط وقال إن الأوجه خلافه اه سم. ه قوله: (ومع إذن السيد) إلى قوله كذا ذكره في المغني إلا قوله لوجود القرينة إلى لا سفيهاً. ه قوله: (فيها) أي الوكالة. ه قوله: (إن أطلق) أي السفه بأن لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره أنه يقع رجعيًا وإن نواها عند الإطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرّح بذلك قول المغني ما نصّه وأما المخجور عليه بسفه فلا يصح أن يكون وكيلًا عنها وإن إذن له الولي إلا إذا أضاف المال إليها فتبين ويلزمها اه. ه قوله: (ولزمه المال) ورجع به عليها بعد غزبه كذا أطلقوه ويظهر أنه يجيء فيه ما مر في الوكيل؛ لأنه لا يطالب إلا إن طوّل اه وقولها ورجع إلخ كان في أصل الشارح ثم ضرب عليها وأبدله بقوله وإنما إلخ اه سيّد عمر عبارة ع ش قوله ورجع به إنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفه لا يغرم وعبرة حج وإنما صح هنا؛ لأنه لا ضرر فيه على السفه إلخ اه وقال الرشيد قوله ما مر في الوكيل يعني الوكيل في الشراء مثلاً لكن تقدّم قريباً الفرق بينه وبين وكيل الخلع فتأمل اه. ه قوله: (وفي نسخ) إلى الفصل في النهاية. ه قوله: (لأنه يجوز) إلى الفصل في المغني.

ه قوله: (ويُعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله أنه نازع في الاشتراط وقال إن الأوجه خلافه.



على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن .  
(ولو وكلا) أي الزوجان معاً (رجلاً) في الخلع وقبوله (تولى طرفاً) أرادته منهما مع الآخر أو  
وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)؛ لأن الخلع يكفي فيه اللفظ من جانب كما لو  
علق بالإعطاء فأعطته .

### فصل في الضيغة وما يتعلق بها

(الفرقة بلفظ الخلع) إن قلنا : إنه صريح، أو كناية ونواه به (طلاق) يُنقص العدد؛ لأن الله -  
سبحانه وتعالى في قوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] الآية ذكر حكم الافتداء المرادف  
له الخلع بعد الطلقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على  
أن الثالثة هي الافتداء كذا قالوه، ويروى الحديث الصحيح الآتي في ثالث فصل في الطلاق  
«أنه سئل عن الثالثة فقال: ﴿أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾» [البقرة: ٢٢٩] وحيث فيندفع جميع ما تقرر  
(وفي قول) نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع، أو المفاداة إذا لم يقصد به طلاقاً  
(فسخ لا ينقص) بالتخفيف في الأفسح (عدداً) فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير  
خضبر، واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرّر من البلقيني الإفتاء به،

هـ قوله: (لم يصح توكيله امرأة إلخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح توكيلها للاختيار في النكاح  
فكذا اختيار الفراق مغني وع ش . هـ قوله: (في طلاق بعضهن) أي مبهماً أما بعد تعيينهن للنكاح فيصح  
توكيلها في طلاقهن اهـ ع ش .

### فصل في الضيغة وما يتعلق بها

هـ قوله: (في الضيغة) إلى التثنية في النهاية إلا قوله كذا قالوه إلى المشي . هـ قوله: (وما يتعلق بها) أي  
كوفوع واحدة بثلاث الألف فيما إذا قالت له طلقني ثلاثاً بألف فطلق واحدة اهـ ع ش . هـ قوله: (فدل) أي  
الأسلوب المذكور . هـ قوله: (إذا لم يقصد به إلخ) إن كان هذا التقييد بناءً على كونه كناية المذكور بقوله  
السابق، أو كناية ونواه ففي المقابلة بين القولين باختيار هذا الشق نظراً؛ لأن كلا منهما على تقدير غير  
تقدير الأول، وإن كان بناءً على أنه صريح أيضاً ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظراً سم وإيجاب  
باختيار الثاني والتقييد لتعيين محل الخلاف لما سيأتي أنه إذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اهـ سبّد

### فصل في الضيغة، وما يتعلق بها

هـ قوله: (إذا لم يقصد به طلاقاً) إن كان هذا التقييد بناءً على كونه كناية المذكور بقوله السابق، أو كناية  
ونواه ففي المقابلة بين القولين باختيار هذا الشق نظراً؛ لأن كلا منهما على تقدير غير تقدير الأول، وإن  
كان بناءً على أنه صريح أيضاً ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظراً فليتأمل . هـ قوله: (إذا لم يقصد  
إلخ) أي بناءً على ما يأتي عن الإمام .

واستدلوا له بالآية نفسها؛ إذ لو كان الافتداء طلاقاً لما قال فإن طلقها، وإلا كان الطلاق أربعاً أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق يُنقص العدد قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الإمام عن المحققين القطع بأنه لا يصير طلاقاً بالنية كما لو قصد بالظهار الطلاق. (تنبيه) إن قلت: لم كان الفسخ لا يُنقص العدد والطلاق يُنقصه، وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت: يفرق بأن أصل مشروعية الفسخ إزالة الضرر لا غير، وهي تحصل بمجرد قطع دوام العشرة فاقترضوا به على ذلك؛ إذ لا دخل للعدد فيه، وأما الطلاق فالشارع وضع له عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاختيار لموجب وعديمه فقوض لإرادة الموقع من استيفاء عدده وعديمه (فعلى الأول) الأصح (لفظ الفسخ كناية) في الطلاق أي الفرقة بعوض المُعبر عنها بلفظ

عمر أي بقطع النظر عما يأتي عن الإمام وقوله الأول الأولى الآخر. هـ قوله: (بالآية نفسها) وهي قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِهٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اهـ ع ش. هـ قوله: (إذ لو كان الافتداء إلخ) قال البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختبار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] متعلق بقوله تعالى ﴿أَتَطَلَّقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تفسير لقوله تعالى ﴿أَوْ تَرْجِعْ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اغترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارة وبِعوض أخرى اهـ سم.

هـ قوله: (أما الفرقة) إلى قوله: لكن نقل في المعنى. هـ قوله: (أما الفرقة بلفظ الطلاق إلخ) مختار قول المصنف بلفظ الخلع. هـ قوله: (فطلاق يُنقص العدد إلخ) مُعْتَمِدُ اهـ ع ش. هـ قوله: (ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق) أي: أو اقترن به لفظ الطلاق كخالعتك على طلاقه بألف اهـ معني. هـ قوله: (بأنه إلخ) أي الخلع. هـ قوله: (لا يصير طلاقاً) أي بل هو فسخ اهـ ع ش. هـ قوله: (وهي) أي إزالة الضرر. هـ قوله: (به) أي بالفسخ وقوله على ذلك أي مجرد القطع. هـ قوله: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل اهـ سم، وقد يقال المعنى إن الشارع لم يضع للفسخ عدداً مخصوصاً حتى يتقص به. هـ قوله: (لكونه يقع إلخ) لا يخفى ما في هذا التعليل. هـ قوله: (فقوض لإرادة الموقع إلخ) يتأمل فيه.

هـ قول (س): (فعلى الأول) ما وجه التفرع، وقد يجاب بأن الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم، أو لأنه الصحيح فاقترص

هـ قوله: (إذ لو كان الافتداء طلاقاً إلخ) قال البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختبار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] متعلق بقوله ﴿أَتَطَلَّقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تفسير لقوله ﴿أَوْ تَرْجِعْ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اغترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارة وبِعوض أخرى اهـ. هـ قوله: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل.

هـ قوله في (س): (فعلى الأول) ما وجه هذا التفرع وقد يجاب بأن الفاء لمجرد العطف. هـ قوله: (فعلى الأول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم، أو؛ لأنه الصحيح فاقترص على الإهتمام به.



الْخُلْعُ فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ (وَالْمُفَادَاةُ) أَيُّ وَمَا اشْتَقُّ مِنْهَا (كَخُلْعٍ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَكَذَا الْآتِيَانِ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُورِدَهُمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ (وَلَفْظُ الْخُلْعِ) وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ (صَرِيحٌ) فِي الطَّلَاقِ؛ لَأَنَّهُ تَكَرَّرَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ لِإِرَادَةِ الْفِرَاقِ فَكَانَ كَالْمُتَكَرِّرِ فِي الْقُرْآنِ (وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً) بِحْتَاجٍ لِلْنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ صَرَائِحَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ الْفَاطِظِ تَأْتِي لَا غَيْرُ، وَأَطَالَ كَثِيرُونَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ ثَقُلًا وَدَلِيلًا.

عَلَى الْإِفْتِمَامِ بِهِ إِي سَمَ وَقَوْلُهُ الصَّحِيحُ الْأَوْفَقُ الْأَصَحُّ . هـ قَوْلُهُ: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةً وَلَوْ مَعَ الْمَالِ سَمَ عَلَى حَجٍّ إِي شَ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ صَنِيعُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ لَفْظُ الْفَسْخِ كَفَسَخْتُ نِكَاحَكَ بِكَذَا فَقَبِلْتُ كِنَايَةً فِيهِ إِذْ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ عُرْفًا فِيهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ بِلَا نِيَّةٍ إِي هـ . هـ قَوْلُهُ: (الْآتِيَانِ إلخ) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ، وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً . هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيُّ الْخُلْعِ.

هـ قَوْلُهُ (سَمَ): (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ ذِكْرِ الْمَالِ مَعَهُ، أَوْ لَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ إلخ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ أَنْتِ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ أَنْتِ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لِإِزْمٍ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لِإِزْمٍ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ إِي رَشِيدِي عِبَارَةً عَ شَ قَوْلُهُ: وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ إلخ صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَهُ الْمَالُ، أَوْ نَوَى وَيُشْكِلُ بِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ مِنْ أَنَّ الْمَصَادِرَ كِنَايَاتٌ وَيُصَرِّحُ بِأَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحِهِ، وَمِنْهُ صَرِيحٌ مُشْتَقٌّ مُفَادَاةٌ وَمُشْتَقٌّ خُلْعٌ إِي وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّ يُجْعَلَ قَوْلُهُ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ عَلَى الْخُلْعِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَهُ الْمَالُ، أَوْ نَوَى وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ كِنَايَةٌ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ إِي أَقُولُ: وَيُفْهَمُ أَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُهُ: الْآتِي لَوْ جَرَى مَا اشْتَقُّ مِنْ لَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ الْمُفَادَاةِ إلخ . هـ قَوْلُهُ: (حَمَلَةُ الشَّرْعِ) الْمُرَادُ بِهِمُ الْفُقَهَاءُ، وَقَوْلُهُ ثَلَاثَةُ الْفَاطِظِ إلخ، وَهُوَ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ إِي شَ .

هـ قَوْلُهُ: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةً وَلَوْ مَعَ الْمَالِ .

هـ قَوْلُهُ فِي (سَمَ): (وَالشَّرْحُ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ أَنْتِ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ أَنْتِ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لِإِزْمٍ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لِإِزْمٍ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَوَافَقَ فِي الرَّوْضِ الْمِنْهَاجِ حَيْثُ قَالَ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَكَذَا الْمُفَادَاةُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ إِنْ ذَكَرَ الْمَالُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ وَيَلْزَمُهَا بِهِ أَيُّ بِالْخُلْعِ بِلَا مَالٍ مِنَ الْقَبُولِ مِنْهَا بَعْدَ إِضْمَارِ الْيَتِمَاسِ جَوَابِهَا مَهْرُ الْمِثْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا طَرَادَ الْعُرْفِ بِجَرِيَانِ الْخُلْعِ بِعَوَضٍ فَيَرْجِعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ثُمَّ قَالَ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْخُلْعُ مَعَ الزَّوْجَةِ فَإِنْ كَانَ مَعَ اجْتَنَبِي فَلَا يَجِبُ مَهْرٌ بَلْ تَطْلُقُ مَجَانًا، وَكَذَا لَوْ خَالَعَ مَعَهُ بِخَمِيرٍ، أَوْ مَغْصُوبٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ مَيْتَةٍ كَمَا

(فعلی الأول) الأصح (لو جرى) وما اشتق من لفظ الخلع، أو المفاداة معها (بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الأصح) لأطراد العرف بجزأيه بمال فرجع عند الإطلاق لمهر المثل؛ لأنه المراد بالخلع بسجؤول، وقضيته وقوع الطلاق جزماً، وإنما الخلاف هل يجب عوض، أو لا؟ وانتصر له جمع محققون، وقالوا: إنه طريقة الأكثرين، والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية، وجمع جمع بحمل المتن أي من حيث الحكم لا الخلاف كما هو ظاهر للمتأمل على ما إذا نوى به التماس قبولها فقبلت فيكون حينئذ صريحاً لما يأتي أن نية العوض مؤثرة هنا فكذا نية التماس قبول ما دل عليه، وهو لفظ الخلع ونحوه مع قبولها والروضة على ما إذا نفى العوض ونوى الطلاق فيقع رجعيًا، وإن قبلت ونوى التماس قبولها، وكذا لو أطلق لفظ خالعك بنية الطلاق دون التماس قبولها، وإن قبلت فعلم أن محل صراحته بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس قبولها، وأن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وإن نوى به

• قول (س): (فعلی الأول) وهو صراحة الخلع اهـ معني أي والمفاداة. • قوله: (معها) أي مع الزوجة وسيدكر مختارته. • قوله: (لأطراد العرف) إلى قوله كما لو جرى في النهاية والمعني إلا قوله وانتصر إلى، والذي وقوله من حيث الحكم إلى على ما وقوله فعلم إلى خروج. • قوله: (وقضيته) أي قوله وجب مهر المثل اهـ ع ش. • قوله: (وانتصر له) أي للمتن، وما يقتضيه. • قوله: (والذي في الروضة إلخ) عطف على قوله، وقضيته إلخ. • قوله: (أنه عند عدم ذكر المال إلخ) يتبني وعدم نيته اهـ سم.

• قوله: (وجمع جمع بحمل إلخ) وهو جمع حسن اهـ معني. • قوله: (من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزماً لا الخلاف أي في وجوب مهر المثل اهـ كزدي. • قوله: (على ما إذا نوى به) أي بقوله خالعك مثلاً اهـ ع ش. • قوله: (فقبلت) أي: وإلا فلا يقع شيء كما يعلم مما يأتي، وكذا يقال فيما بعده اهـ رشدي. • قوله: (لما يأتي) لعل في قوله، وكذا لو أطلق إلخ بطريق المفهوم. • قوله: (هنا) أي في صراحة الخلع. • قوله: (عليه) أي العوض. • قوله: (مع قبولها) أي الزوجة والظرف متعلق بنية التماس إلخ. • قوله: (والروضة) عطف على المتن اهـ كزدي. • قوله: (على ما إذا نفى العوض) أي فقال خالعك بلا عوض اهـ معني. • قوله: (وكذا إلخ) أي يقع رجعيًا. • قوله: (لو أطلق) أي لم يثن العوض.

• قوله: (فعلم إلخ) وفي سم بعد كلام ما نصه فعلم أنه عند ذكر المال، أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية، وإن أضمر التماس جوابها وقبلت م ر اهـ. • قوله: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً إلخ) وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه لو جرى معها وصرح بالعوض، أو نواه وقبلت بانث، أو عرى

سباني اهـ. • قوله: (والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال) يتبني وعدم نيته. • قوله: (وجمع جمع بحمل المتن إلخ) كذا شرح م ر ووافق في الروض المنهاج حيث قال إلخ. • قوله: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وإن نوى به طلاقاً) وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه إن صرح بالعوض، أو نواه وقبلت بانث، أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأضمر التماس جوابها وقبلت وقع



طلاقاً، وخَرَجَ بِـ(مَعَهَا) ما لو جَرى مع أَجْنَبِيٍّ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًا كما لو جَرى معه بنحو خمرٍ .  
فإن قُلْتُ : ظاهرُ هذا أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ هنا إلى نِيَّةِ الطَّلَاقِ به، وحينئذٍ فيشكُلُ بما مرَّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ؛ إِذْ  
لا فَرْقَ في ذلك بينها وبين الأَجْنَبِيِّ قُلْتُ يُمَكِّنُ الفَرْقُ؛ لأنَّهُ معها مَحَلُّ الطَّلَعِ في المالِ فَعَدَمُ  
ذِكْرِهِ قَرِيبَةٌ تُقَرِّبُ الغَايَةَ من أَصْلِهِ ما لم يَضْرِفْهُ عن ذلك بالْنِيَّةِ، وأَمَّا معه فلا طَّلَعُ فلم تُقَمَّ قَرِيبَةٌ  
على صَرْفِهِ عن أَصْلِهِ من إِفَادَتِهِ الطَّلَاقَ، ويؤَيِّدُ ذلك جَعْلُهُم له بنحو خمرٍ مقتضياً لِمَهْرِ المِثْلِ  
مَعَهَا لا معه، وظاهرُ أَنَّ وكيلاً مثلها. (ويَصِحُّ) الخُلْعُ بِصَرَاحٍ الطَّلَاقِ.....

عن ذَلِكَ ونَوَى الطَّلَاقَ واضْمَرَ التِمَاسَ جَوَابِهَا وَقَبِلْتُ وَقَعَ بَإِثْنًا فَإِنْ لَمْ يُضْمِرْ جَوَابِهَا ونَوَى أَيِ الطَّلَاقِ  
وَقَعَ رَجْعِيًّا، وإلا فلا اهْ نِهَايَةً وقولُهُ : (وفيه نَظَرٌ) أَيِ في الحَمْلِ ع ش وقولُهُ : (والأَوْجَهُ إلخ) يَتَّبِعِي  
جَرَيَانُ هَذَا التَّفْصِيلِ في الأَجْنَبِيِّ وَيَحْتَضِرُ به مع م ر فَوَاقِقَ وقولُهُ : (بَإِثْنًا) أَيِ بِالْعَوَضِ المُصَرَّحِ به، أو  
المُتَوَيِّ إِنْ تَوَافَقَا سَمِوعَ ش وقولُهُ : (أو عَرَى عن ذَلِكَ) أَيِ ذِكْرِ المالِ ونِيَّتِهِ ع ش وقولُهُ : (وَقَبِلْتُ) أَيِ  
فَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ لَمْ يَقَعْ سَمِ وَرَشِيدِي وقولُهُ : (وَقَعَ بَإِثْنًا) أَيِ إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً وإلا فَرَجْعِيًّا وَيَقَعُ بِمَهْرِ المِثْلِ  
سَمِ وقولُهُ : (وإلا) أَيِ لَمْ يَتَوَافَقَا ع ش . فَوَدَّ : (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًا) هَذَا لا يَتَأْتِي في أَوَّلِ الأَقْسَامِ،  
وهو ما إِذَا صَرَّحَ بِالْعَوَضِ، أو نَوَاهِ وَوَقَعَ القَبُولُ اهْ رَشِيدِي عِبَارَةً ع ش وقولُهُ : (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إلخ) يَتَّبِعِي  
أَنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَالًا ولا نَوَاهِ بَلْ نَوَى الطَّلَاقَ فَقَطْ، وَإِنْ اضْمَرَ التِمَاسَ قَبُولِهِ وَقَبِلَ اهْ . وَتَقَدَّمَ  
عن سَمِ ما يُوَافِقُهُ . فَوَدَّ : (ظَاهِرُ هَذَا) أَيِ قولُهُ : (فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجَانًا إلخ) أَيِ الخُلْعِ . فَوَدَّ : (بِنَحْوِ  
خَمْرِ) أَيِ مع التَّصْرِيحِ بِوَصْفِ الخُمَرِيَّةِ اهْ سَمِ . فَوَدَّ : (هَنا) أَيِ فيما لو جَرى مع الأَجْنَبِيِّ . فَوَدَّ : (بِمَا  
مَرَّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ) لَعَلَّهُ على ما في الرُّوضَةِ اهْ سَمِ . فَوَدَّ : (يُمَكِّنُ الفَرْقَ إلخ) فيه نَظَرٌ والوجهُ الإِحتِياجُ هنا  
أَيْضًا اهْ سَمِ وَمَرَّ عن ع ش ما يُوَافِقُهُ . فَوَدَّ : (لَأنَّهَا) أَيِ الخُلْعِ مَعَهَا أَيِ الزَّوْجَةِ . فَوَدَّ : (إِلْغَاءُهُ) أَيِ  
الخُلْعِ مِنْ أَصْلِهِ، وهو الطَّلَاقُ . فَوَدَّ : (بِالنِّيَّةِ) أَيِ لِلطَّلَاقِ . فَوَدَّ : (وَأَمَّا مَعَهُ) أَيِ الأَجْنَبِيِّ .  
فَوَدَّ : (وُظَاهِرُ أَنَّ) إلى قولِهِ : (وَقَضِيَّةٌ هَذَا) في النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ : (وفي نُسخَةٍ) إلى المَثْنِ .  
فَوَدَّ : (وَيَصِحُّ الخُلْعُ) أَيِ الفَرْقَةُ بِعَوَضٍ اهْ سَمِ .

بَإِثْنًا فَإِنْ لَمْ يُضْمِرْ التِمَاسَ جَوَابِهَا ونَوَى وَقَعَ رَجْعِيًّا، وإلا فلا شَرْحُ م ر وقولُهُ : (بَإِثْنًا) أَيِ بِالْعَوَضِ  
المُصَرَّحِ به والمُتَوَيِّ إِنْ تَوَافَقَا فيه كما هو ظَاهِرُ وقولُهُ : (والأَوْجَهُ أَنَّهُ إلخ) يَتَّبِعِي جَرَيَانُ هَذَا التَّفْصِيلِ  
في الأَجْنَبِيِّ وَيَحْتَضِرُ به مع م ر فَوَاقِقَ وقولُهُ : (وَقَبِلْتُ) أَيِ فَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ لَمْ يَقَعْ وقولُهُ : (وَقَعَ بَإِثْنًا) أَيِ إِنْ  
كَانَتْ رَشِيدَةً، وإلا فَرَجْعِيًّا وَيَقَعُ بِمَهْرِ المِثْلِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَالًا ولا نَوَاهِ فَعَلِمَ أَنَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ المالِ، أو نِيَّتِهِ  
صَرِيحٌ وَعِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، وَإِنْ اضْمَرَ التِمَاسَ جَوَابِهَا وَقَبِلْتُ م ر . فَوَدَّ : (كما لو جَرى معه بنحو  
خَمْرِ) أَيِ مع التَّصْرِيحِ بِوَصْفِ الخُمَرِيَّةِ . فَوَدَّ : (ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إلخ) حَاصِلُ الفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ  
أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إلى ذَلِكَ، وفيه نَظَرٌ والوجهُ الإِحتِياجُ . فَوَدَّ : (بِمَا مَرَّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ) لَعَلَّهُ على ما في الرُّوضَةِ .  
فَوَدَّ في (سُيِّ) : (وَيَصِحُّ) لَيْسَ ضَمِيرُهُ لِلْفِظِ الخُلْعِ؛ إِذْ لا مَعْنَى لِقَوْلِنَا يَصِحُّ لَفْظُ الخُلْعِ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ

مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ، وَ (بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَ كَذَا عَلَى أَنَّهُ فُسْخٌ  
إِنْ نَوَى (وَبِالْعَجْمِيَّةِ) قَطْعًا لَانْتِفَاءِ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ اشْتَرَيْتُ)،  
أَوْ قِيلَتْ مَثَلًا (فِكُنَايَةُ خُلْعٍ)، وَهُوَ الْفُرْقَةُ بِعَوَاضِ بِنَاءٍ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفُسْخِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَاعِدَةِ

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي نَوَى، أَوْ لَا قُلْنَا هُوَ طَلَاقٌ، أَوْ لَا أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُوَ  
فُرْقَةُ بَلْفَظِ طَلَاقٍ أَه كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَقَضِيَّةُ هَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَفِي نُسخَةٍ  
إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلَهُ، أَوْ بِفَعْلٍ إِلَى، أَوْ بِإِشَارَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ فُسْخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ عَقِبَ  
قَوْلِ الْمُثَنِّ مَعَ النِّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فُسْخًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا  
فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ انْتَهَتْ أَه سَم وَأَصْرَحَ مِنْهَا فِي رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى إِلَى الْقَوْلَيْنِ مَعًا  
قَوْلُ الْمَعْنَى نَصُّهُ وَيَصِحُّ الْخُلْعُ عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ وَالْفُسْخِ بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ لِلطَّلَاقِ مِنْ  
الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ أَه.

• قَوْلُهُ (سُي): (بِالْعَجْمِيَّةِ) وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ نِهَابَةً أَي وَلَوْ مِنْ عَرَبِيٍّ ع ش.

• قَوْلُهُ (سُي): (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ إِنْخ) أَي قَوْلًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ  
الْقَبُولُ قَوْلًا، وَكَذَا قَوْلُ الزَّوْجِ بَعَثْتُكَ طَلَاقَكَ بِكَذَا وَقَوْلُ الزَّوْجَةِ بَعَثْتُكَ تَوْبِي مَثَلًا بِطَلَاقِي فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا  
كُنَايَةُ يُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِيهِمَا كِبَعَثْتُكَ نَفْسَكَ إِلَّا أَنْ يُجِيبَ الْقَائِلُ بِقِيلْتُ فَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ أَه رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ،  
وظَاهِرُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْقَائِلِ بِقِيلْتُ فِي بَعَثْتُكَ نَفْسَكَ أَيْضًا وَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ لِذَلِكَ أَه  
سَم. • قَوْلُهُ: (عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفُسْخِ) أَي عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ إِنْخ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا إِنْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى

فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لِلْخُلْعِ بِمَعْنَى الْفُرْقَةِ بِعَوَاضٍ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالرَّوْضَةِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ هَلْ هُوَ رَاجِعٌ  
لِلْخُلْعِ بِهَذَا الْمَعْنَى، أَوْ لِلْفُظِّ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ طَلَاقٌ، أَوْ فُسْخٌ تَأَمَّلْ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَلَى  
أَنَّهُ فُسْخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُثَنِّ مَعَ النِّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فُسْخًا  
عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ أَه وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ فَرَعَ يَصِحُّ  
الْخُلْعُ بِجَمِيعِ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ إِذَا جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فُسْخًا فَهَلْ لِلْكُنَايَاتِ فِيهِ مَدْخَلٌ  
وَجِهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، أَوْ الْفُسْخَ كَانَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى الْخُلْعَ عَادَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ  
فُسْخٌ أَمْ طَلَاقٌ أَه، وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ نِيَّةِ الْخُلْعِ فِيهَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ فُسْخٌ، أَوْ طَلَاقٌ  
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي صَرَاحِهِ أَيْضًا وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمِنْهَاجِ الْآتِي أَيْضًا وَقُلْنَا الْخُلْعُ طَلَاقٌ  
فَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ فِي (سُي): (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا إِنْخ) فِي الرَّوْضِ وَبَعَثْتُكَ نَفْسَكَ، أَوْ أَقْلْتُكَ لِأَيَّاهَا بِكَذَا مَعَ  
الْقَبُولِ قَوْلًا كُنَايَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَبُولُ قَوْلًا أَه، وَفِيهِ دَلَالَةٌ  
عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ كُنَايَةً ذَكَرُ بِكَذَا وَكَوْنُ الْقَبُولِ قَوْلًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِغْتِدَادِ لَا  
لِكَوْنِهِ كُنَايَةً ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ مُتَّصِلًا بِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا بَعَثْتُكَ طَلَاقَكَ وَبَعَثْتُكَ تَوْبِي بِطَلَاقِي بِشَرْطِ النِّيَّةِ



ما كان صريحاً في بابه؛ لأن هذا لم يجد نفاذاً في موضوعه فاستثنأه منها غير صحيح (وإذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة كطلقتك، أو خالعتك بكذا، وقلنا: الخلع طلاق) وهو الأصح (فهو معاوضة) لأخذه عوضاً في مقابلة البضع المستحق له (فيها شوب تعليق) لترتب وقوع الطلاق على قبول المال كترتب الطلاق المعلق بشرط عليه أما إذا قلنا فسخ فهو معاوضة محضة كالبيع (وله)، وفي نسخة فله، وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها)؛ لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبلت، أو اختلعت، أو ضمنت، أو بفعل كإعطائه الألف على ما قاله جمع متقدمون،.....

قال الزركشي والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فإنه لم يوجد نفاذه في موضوعه؛ إذ موضوعه المحل المخاطب اه فصاحب المعنى نظر إلى مفهوم القاعدة وصاحب التهمة نظر إلى منطوقها فتأمل اه سيد عمر. ه قوله: (لم يجد نفاذاً إلخ) أي؛ لأن لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بتمن مخصوص، وهو غير متصور هنا؛ لأن بيع الرجل لزوجته حرة كانت، أو أمة غير صحيح اه ع ش. ه قوله: (منها) أي القاعدة. ه قوله: (غير صحيح) أي وإن سلكه جمع كالزركشي والدميري اه نهاية. ه قوله: (وهو الأصح) عبارة النهاية والمعنى، وهو الأرجح اه. ه قوله: (مخضة إلخ) بوجه اه سم عبارة ع ش يتأمل وجه ذلك فإن العلة لشوب التعليق موجودة فيه فإنه لو لم تقبل المرأة لم يكن فسخاً اه أقول: وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المعنى عقب مخضة ما نصه من الجائزين؛ إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هو كابتداء البيع اه. ه قوله: (وفي نسخة فله إلخ) لعل وجه التفرع النظر لشوب المعاوضة والواو النظر لشوب التعليق فكأنه استندرك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر.

ه قوله (س): (ويشترط قبولها) أي المختلعة الناطقة اه معني. ه قوله: (المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية. ه قوله: (أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم. ه قوله: (أو بفعل إلخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى. ه قوله: (أو بفعل إلخ) لعله بفرض تسليمه وصحته مفروض فيما لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كخالعتك على أن تعطيني كذا إلخ وحيث يتضح لك ما في قوله، وقضية هذا إلخ بما سنشير إليه في الحاشية اه سيد عمر. ه قوله: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع ش قوله كما قاله جمع إلخ معتمد وقوله لكن ظاهر

فيهما اه قال في شرحه عقب هذا كيعتلك نفسك إلا أن يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه، وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك أيضاً وانظر لم لم يتعرض الشارح لذلك. ه قوله: (مخضة) بوجه.

ه قوله في (س): (ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح م ر. ه قوله: (أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ. ه قوله: (على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر.

أو بإشارة خرساء مُفهِمة، وقضية هذا أنه في إن أرضعت ولدي سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ، أو بالفعل فإن كان بالأول وقع حالاً، أو بالثاني فبعد رضاع السنة. وعلى الأول يُحتمل ما في فتاوى القاضي من وقوعه بنفس الالتزام، وعلى الثاني يُحتمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة، وفصل بعضهم فقال: إن لم تلزمه أجره رضاع ولده لفقره فهو محض تعليق بصيغة فيقع بعد السنة رجعيًا، وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة بائنًا، ويُفترق بين هذا، وإن دخلت الدار فانت طالق باللف فإنه يُشترط القبول لفظًا، ويقع عند الدخول باللف، وإن وجب تسليمه حالاً كما يأتي بأن هذه فيها شرطان مُتغايران فأوجبنا مقتضى كل منهما، وهو ما ذكر بخلاف تلك فإنه ليس فيها إلا شرط واحد لكن فيه شائبة مال فغلبننا الشرط تارة والشائبة أخرى (غير مُنفصل) بكلام أجنبي إن طال كما يأتي آخر الفصل، وكذا السكوت كما مر في البيع، ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا أيضًا (فلو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك باللف فقبلت بالفين وعكسه، أو طلقتك ثلاثًا باللف فقبلت واحدة بثلاث الألف فلفق) كما في البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال: طلقتك ثلاثًا باللف فقبلت

كلامهم إلخ، ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اهـ. فؤد: (أو بإشارة إلخ) عطف على بلفظ. فؤد: (وقضية هذا إلخ) محل تأمل؛ لأن الكلام هنا في صيغة المعاوضة؛ إذ هي التي يُشترط فيها القبول لا في صيغة التعليق؛ إذ لا يُشترط فيها كما سيأتي ولا يقع بها بل سيأتي أنه لا يقع في المُعلق إلا بوجود الصفة فلي تأمل وليراجع فإن الذي يظهر أن وجه الآراء في المسألة قول البعض المُتصل والفرق بينها وبين إذا دخلت إلخ أن قوله في تلك أنت طالق باللف صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظًا فورًا نظرًا لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظرًا للشرط ولعل هذا الفرق إن اتصفت، أو أوضح مما فرّق به الشارح ثم من الواضح أن إفتاء البعض الذي ذكره لا ينافي المُفصل في الحقيقة، وإن سكّت عن التخصيص وكونه يقع بائنًا تارة ورجعيًا أخرى اهـ سيد عمر. فؤد: (فيقع بعد السنة) هل يُشترط كون الرضاع في الحولين، أو لا يُشترط اهـ سيد عمر أقول: الظاهر الثاني.

فؤد: (وإن وجب تسليمه حالاً) قد يقال ما وجهه اهـ سيد عمر أقول: لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظي. فؤد: (بأن هذه) أي إن دخلت إلخ. فؤد: (بخلاف تلك) أي إن أرضعت إلخ اهـ سم. فؤد: (بكلام أجنبي) إلى المثني في المعنى إلا قوله: (كما يأتي آخر الفصل) وإلى قوله: (والإبراء) في النهاية إلا قوله: (لكن القياس) إلى المثني وقوله: (على تناقض). فؤد: (ركذا السكوت) أي الطويل اهـ معني.

فؤد (سئ): (ولو اختلف إيجاب وقبول) أي في المال كما يأتي اهـ ع ش.

فؤد (سئ): (فلغو) أي في المسائل الثلاث ويُفارق ما لو قال إن أعطيتني ألفًا فانت طالق فأعطته ألفين

فؤد: (بأن هذه) أي إن دخلت إلخ. فؤد: (بخلاف تلك) أي إن أرضعت إلخ.



واحدة بالألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب الألف؛ لأنهما لم يتخالفا هنا في المال المعتبر قبولها لأجله بل في الطلاق في مقابلته، والزوج مُستَقِلُّ به فوق ما زاده عليها، وبه يندفع ما قيل: قد يكون لها غرض في عدم الثلاث ليرجع له بلا مُحَلٍّ، ويُفَارِقُ ما لو باع عبدين بألف فقبل أحدهما بألف؛ لأن البائع لا يستقل بتملك الزائد.

(وإن بدأ بصيغة تعليق كمتى، أو متى ما) زائدة للتأكيد، أو أي وقت، أو زمن، أو حين (أعطيتي) كذا فانت طالق (لتعليق) من جانيبه فيه شوب معاوضة لكن لا نظر إليها هنا غالباً؛ لأن لفظه المذكور من صرائحه فلم يُنظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق إلا بعد تحقق الصفة، ولا يتطل بطرو جثونه عقبه، ولا (رجوع له) عنه قبل الإعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول لفظاً)؛ لأن صيغته لا تقتضيه (ولا الإعطاء في المجلس) بل يكفي وإن تفرقا عنه لدلالته على استغراق كل الأزمنة منه صريحاً فلم تقو قرينة المعاوضة على إيجاب الفور، وإنما وجب في قولها متى طلقنتي فلك ألف وقوعه فوراً؛ لأن الغالب على جانيها المعاوضة بخلافه وأفهم مثاله أن متى أي ونحوها إنما يكون للتراخي إثباتاً أما نفيًا كمتى لم تُعطني ألفاً فانت طالق فالفور فتطلق بمضي زمن يمكن فيه الإعطاء فلم تُعطه (وإن قال إن) بالكسر (أو إذا) ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي (أعطيتي فكذلك) أي لا رجوع له ولا يشترط .....

حيث يقع الطلاق بأن القبول جواب الإيجاب فإذا خالفه في المعنى لم يكن جواباً والإعطاء ليس جواباً، وإنما هو فعل فإذا أتت بالفتن فقد أتت بألف ولا اختيار بالزيادة قاله الإمام اهـ معني.

• قوله: (لأجله) أي المال، وكذا ضمير مقابلته. • قوله: (مستقل به) أي بالطلاق. • قوله: (ويُفَارِقُ ما لو باع إلخ) أي فإنه لا يصح اهـ معني. • قوله: (زائدة إلخ) أي لفظه ما. • قوله: (أو أي وقت) إلى قوله: (ثم رأيت) في المعنى إلا قوله: (ولا يتطل) إلى (ولا رجوع) وقوله: (ومثلها) إلى المتن. • قوله: (لا نظر إليها) الأولى التذكير. • قوله: (لأن لفظه) أي التعليق. • قوله: (لما فيه) أي التعليق، أو لفظه.

• قول (س): (في المجلس) أي مجلس التواجب، وهو كما في المحرر وأتمله المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول اهـ معني. • قوله: (وإن تفرقا إلخ) أي ولو طال الزمن جداً اهـ ش عبارة المعني فمتى وجد الإعطاء طلق، وإن زادت على ما ذكره ولو قيد في هذه بزمان، أو مكان تعين اهـ.

• قوله: (لدلالته) أي اللفظ اهـ معني. • قوله: (منه) أي الزوج والأولى إسقاطه كما فعله النهاية والمعني. • قوله: (وقوه) أي وقوع تطليقه وقوله: (بخلافه) أي جانيه وقوله: (فتطلق) أي رجعيًا اهـ ش. • قوله: (فلم تُعطه) لعل الأولى الواو بدل الفاء. • قوله: (كل ما) أي كل لفظ اهـ ش. • قوله: (كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا تدل على الزمن الآتي سم، وهو محل تأمل؛ لأنه حمل الآتي في كلام الشارح على المستقبل وليس بمُرَاد له، وإنما المراد الزمن الآتي يبيانه في كلامه، وهو الزمن العام

• قوله: (ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا أي لفظ إذا يدل على الزمن الآتي.

القبول لفظاً؛ لأنهما حرفا تعليق كمتى أما المفتوحة وإذا فالطلاق مع أحدهما يقع بائناً حالاً، وينبغي تقييده بالتخيوي أخذاً مما يأتي في الطلاق ثم رأيت شارحاً ذكره . وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها، ويؤججه بأن مقتضى لفظه أنها بذلك له ألفاً على الطلاق، وأنه قبضه لكن القياس أن له تخليفها أنها أعطته نظير ما مر في رسم القبالة (لكن يشترط) إن كانت حرة وألحق بها المبتغضة والمكاتبه سواء الحاضرة والغائبة عقب عليها (إعطاء على الفور) والمراد به في هذا الباب.....

المذلول لمتى وإذا ليست كذلك اه سيد عمر . ٥ قوله: (يقع بائناً حالاً) انظر هل هو في الظاهر والباطن، وإن لم تكن أعطته شيئاً، أو في الظاهر فقط مواخذة بإقراره لا غير اه رشيدتي أقول: ويتعين الثاني كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ وتقييد النهاية بظاهرها فيما يأتي . ٥ قوله: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له إلخ) قد يستشكل حيثيذ بينونة؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشي ولك أن تقول إنما يمنع إن كان منجزاً غير مرتبط بالطلاق وليس بمنع فله في ضمن خذ هذه الألف، أو ملكتك هذه الألف على أن تطلقني بل قول الشارح بذلك ألفاً إلخ يعين هذا الحمل وتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتي تملكاً منجزاً وقالت بل مرتبطاً بالطلاق ولعل الأقرب قبول قولها؛ لأنها أعرفت بما صدر منها ولأن الظاهر من حالها سيما في مثل مقام الشقاق ما ذكرته لا يقال إذا حمل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتي أغني ابتداءها بالطلب؛ لأننا نقول قد يذكر بعض فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الإشكال المذكور اه سيد عمر . ٥ قوله: (لا مال له إلخ) زاد النهاية ظاهراً اه وقال الرشيدتي، وكذا باطناً كما هو ظاهر؛ لأنها لم تلتزم له شيئاً فليراجع اه وتقدم أن قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ يفيد التقييد بالظاهر . ٥ قوله: (ويؤججه بأن إلخ) عبارة المعنى، وخرج بأن المكسورة المفتوحة فإن بها يقع الطلاق في الحال بائناً؛ لأنها للتعليل قاله الماوردي قال، وكذلك الحكم في إذ؛ لأنها لماضي الزمان اه . ٥ قوله: (لفظة) أي الزوج . ٥ قوله: (نظير ما مر إلخ) أي في باب الرهن اه كزدي . ٥ قوله: (إن كانت حرة) سيدكر مختارزه ثم هو إلى قوله سواء الحاضرة في المعنى . ٥ قوله: (والمكاتبه) قياس ما مر في المكاتبه من أنه إذا خالعهما على عوض بغير إذن سيدها ديتا كان، أو عينا بانث بمهر المثل أنه يراد عليها ما قبضه منها ولا يملكه ويستقر له في ذمتها مهر المثل اه ع ش . ٥ قوله: (والغائبة) المناسب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي اه سم . ٥ قوله: (عقب عليها) متعلق بإعطاء إلخ . ٥ قوله: (به) أي الفور .

٥ قوله: (وينبغي إلخ) كذا شرح م ر . ٥ قوله: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها) قد يستشكل حيثيذ بينونة؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل . ٥ قوله: (والغائبة) المناسب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي .



مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ السَّابِقُ بَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ كَلَامٌ، أَوْ سُكُوتٌ طَوِيلٌ عَزَافًا وَقِيلَ : مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا كَمَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْعَوَاضِ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي التَّعَجُّيلَ؛ إِذَا الْأَعَوَاضُ تَتَعَجَّلُ فِي الْمَعَاوِضَاتِ وَتَزَكَّتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي نَحْوِ مَتَى لَصَرَاحَتِهَا فِي التَّأخِيرِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ إِنْ؛ إِذَا لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى زَمَنِ أَصْلًا، وَإِذَا؛ لِأَنَّ مَتَى مُسَمَّاها زَمَنٌ عَامٌّ وَمُسَمًى إِذَا زَمَنٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَدَوَاتِ الْعُمُومِ اتِّفَاقًا؛ فَلِهَذَا الْإِشْتِرَاكِ فِي أَصْلِ الزَّمَنِ وَعَدَمِهِ فِي إِنْ اتَّضَحَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: مَتَى أَلْفَاكَ صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَتَى، أَوْ إِذَا شِثْتُ دُونَ إِنْ شِثْتُ؛ لِأَنَّهَا لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى زَمَنِ لَا تَصْلُحُ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ الَّذِي فِي مَتَى عَنِ الزَّمَانِ، وَمَحَلُّ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ إِنْ وَإِذَا فِي الْإِثْبَاتِ أَمَّا التَّفْيُ فَإِذَا لِلْفَوْرِ بِخِلَافِ إِنْ كَمَا بَأَتَى أَمَّا الْأَمَةُ فَمَتَى أَعْطَتْ طَلَّقَتْ، وَإِنْ طَالَ لِنَعْدُرِ إِعْطَائِهَا حَالًا؛ إِذَا لَا مَلِكَ لَهَا، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ التَّعْلِيْقُ بِإِعْطَاءِ نَحْوِ خَمْرِ اشْتَرَطَ الْفَوْرُ لِقُدْرَتِهَا عَلَيْهِ حَالًا، وَفِي الْأَوَّلِ إِذَا أَعْطَتْهُ مِنْ كَسِبِهَا، أَوْ غَيْرِهِ بَأَتَتْ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ، وَيَزُدُّهُ لِلْسَّيِّدِ، أَوْ مَالِكِهِ وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرُ الْمَثَلِ إِذَا عَتَقَتْ . وَالْإِبْرَاءُ فِيمَا ذُكِرَ كَالْإِعْطَاءِ فِي.....

• فَوَدَّ: (مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ) الْمُنَاسِبُ لِلْغَايَةِ أَنَّهُ مَجْلِسٌ عَلِمَ بِالنُّسْبَةِ لَهَا اه سم . • فَوَدَّ: (السَّابِقُ) أَي فِي شَرْحِ بَيِّنَاتِ الْخَمْرِ اه كُرْدِي . • فَوَدَّ: (بَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلْفَوْرِ . • فَوَدَّ: (طَوِيلٌ الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْكَلَامِ وَالسُّكُوتِ وَقَوْلُهُ بِمَا مَرَّ أَي بَأَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ مُخْتَارًا . • فَوَدَّ: (لَأَنَّ ذِكْرَ الْعَوَاضِ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِعْطَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَقَوْلُهُ لَصَرَاحَتِهَا أَي مَتَى اه ع ش . • فَوَدَّ: (فِي التَّأخِيرِ) أَي فِي جَوَازِ التَّأخِيرِ مَعَ كَوْنِ الْمُغْلَبِ فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ بِخِلَافِ جَانِبِ الزَّوْجَةِ كَمَا مَرَّ اه مُغْنِي . • فَوَدَّ: (لَهَا) أَي أَنَّ قَوْلَهُ وَإِذَا عَطَفَ عَلَى إِنْ . • فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا) أَي إِذَا . • فَوَدَّ: (فَلِهَذَا الْإِشْتِرَاكِ) أَي اشْتِرَاكِ إِذَا وَمَتَى . • فَوَدَّ: (صَحَّ أَنْ يُقَالَ) أَي فِي الْجَوَابِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهَا أَي إِنْ اه ع ش . • فَوَدَّ: (عَنِ الزَّمَانِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الَّذِي فِي مَتَى . • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ التَّسْوِيَةِ الْخ) أَي فِي الْفَوْرِيَّةِ . • فَوَدَّ: (أَمَّا الْأَمَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِبْرَاءُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ . • فَوَدَّ: (أَمَّا الْأَمَةُ) مُحْتَزَّزُ قَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ اه ع ش . • فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ) أَي الزَّمَنُ . • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي لِأَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ التَّعْدُرُ . • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ خَمْرِ) أَي بِإِعْطَائِهِ . • فَوَدَّ: (لِقُدْرَتِهَا الْخ) لِأَنَّ يَدَهَا وَيَدَ الْحُرَّةِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ، وَقَدْ تَشَمَّلَ يَدَهَا عَلَيْهِ اه مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَفِي الْأَوَّلِ) أَي غَيْرِ نَحْوِ الْخَمْرِ اه ع ش . • فَوَدَّ: (وَيَزُدُّهُ) أَي الزَّوْجُ مَا قَبَضَهُ مِنَ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ . • فَوَدَّ: (أَوْ مَالِكِهِ) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَكَفَى . • فَوَدَّ: (إِذَا أُعْتِقَتْ) أَي كُلُّهَا أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ اه ع ش . • فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِكَافٍ كَالْإِعْطَاءِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْهُ .

• فَوَدَّ: (مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ) الْمُنَاسِبُ لِلْغَايَةِ أَنَّهُ مَجْلِسٌ عَلِمَ بِالنُّسْبَةِ لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوَدَّ: (أَمَّا الْأَمَةُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . • فَوَدَّ: (وَيَزُدُّهُ لِلْسَّيِّدِ، أَوْ مَالِكِهِ) وَلَا يُنَافِيهِ مَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ الْأَمَةِ إِنْ أَعْطَيْتَنِي ثَوْبًا فَأَنْتِ طَالِقٌ حَيْثُ لَا تَطْلُقُ بِإِعْطَاءِ ثَوْبٍ لِعَدَمِ مِلْكِهَا لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ فِي حَقِّهَا لِكَوْنِهَا لَا تَمْلِكُ مَنُوطٌ بِمَا يُمَكِّنُ تَمْلِكَهُ انْظُرْ مَعَ مَسْأَلَةِ الْخَمْرِ إِذَا كَانَ اِغْتِيَارُ إِمْكَانِ التَّمْلِكِ فِي

إن أبرأتني لا بُدَّ من إبرائها فوزًا براءةً صحيحةً عَقِبَ عليها، وإلا لم يقع، وإفتاء بعضهم بأنه يقع في الغايبة مطلقًا؛ لأنه لم يُخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالِفٍ لِكَلَامِهِمْ، ومن ثم قال في الخادم في «فلانة طالق على ألف إن شاءت»: قياسُ البابِ اعتبارُ الفورية هنا لوجودِ المعاوضة أي فكذا الإبراء فيه معاوضة هنا، وزعم أنه إسقاطٌ فلا تتحقَّقُ فيه العوضيَّةُ ليس بشيء كما هو واضح على أنه مرَّ أن القولَ بأنه إسقاطٌ ضعيفٌ فعُلِمَ إن تصدَّقت عليك بصدقي على أن تُطلقني خُلِعَ أي إن أرادت جعلَ البراءة التي تضمَّنْها التَّصَدُّقُ عوضًا للإطلاق لا تعليقًا به كما عُلِمَ مِنَّا مرَّ فيشترطُ طلاقه على الفور لا يُقال: أرادَ ذلك المفتي التفرُّيعَ على الضعيف أنه رجعي؛ لأننا نقولُ فحينئذ لا فوزَ في غايبة ولا حاضرة، وفي إن أبرأت فلانا من دينك، أو أعطيتَه كذا يقع رجعيًا كما مرَّ فلا فورية، ويكفي التعليقُ الضمنيُّ ففي أنت طالق، وتماثل طلاقك ببراءتك لا بُدَّ من براءتها فوزًا على أحد وجهين يتَّجه ترجيحُه؛ لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلا بآخِرِهِ ثم رأيت الأصحَّ بحث أنه إن لم ينو به الشرط وقعَ حالًا، وإن نواه وصدَّقته تعلَّقَ به، وهو ظاهرٌ لكن اعترضه غيره بأن قضيتَه وقوعه حالًا عند الإطلاق والظاهر خلافه

• قوله: (إن أبرأتني) المناسب لما مرَّ في المتن كونه بكسر التاء. • قوله: (ولاً) أي بأن لم يوجد البراءة، أو فوزيتها، أو صحتها. • قوله: (لم يقع) أي الطلاق. • قوله: (وإفتاء بعضهم إلخ) مما يتعدُّ الإفتاء المذكورُ نصريحهم في البيع من غائب بأنه يشترطُ فيه القبولُ فوزًا مع أنه لا يُخاطبُ بالعوض اه سيد عمر. • قوله: (مطلقًا) أي وجدَ الفورية، أو لا. • قوله: (فغلبت الصفة) أي: التعليقُ على المعاوضة. • قوله: (اختيارُ الفورية) أي للمسيئة. • قوله: (وزعم أنه) أي الإبراء هنا. • قوله: (على أنه مرَّ) أي في الضمان اه كُرْدِي. • قوله: (فعُلِمَ إلخ) أي من قوله: والإبراء فيما ذَكَرَ كالإعطاء إلخ. • قوله: (أي إن أرادت جعلَ إلخ) سَكَتَ عن حالة الإطلاق وتظهر أنها ملحقَةٌ بهذه الصورة لا بقصدِ التعليق؛ لأنَّ ظاهرَ الصيغة المعاوضة اه سيد عمر. • قوله: (لا تعليقًا) عطفٌ على قوله: جعلَ البراءة إلخ وقوله: وبه أي الطلاق. • قوله: (كما عُلِمَ مِنَّا مرَّ) أي في شرح، وإن لم يُقبل لم تطلق اه كُرْدِي. • قوله: (طلاقه) أي تطبيقه. • قوله: (على الضعيف) أي في إن أبرأتني إلخ. • قوله: (أنه رجعي) بيانٌ للضعيف. • قوله: (وفي إن أبرأت إلخ) عطفٌ على قوله في إن أبرأتني. • قوله: (كما مرَّ) أي في شرح فُرْقَةٍ بعوض اه كُرْدِي. • قوله: (التعليقُ الضمنيُّ) قد يُقال إن ما هنا تعليقٌ مخض. • قوله: (الشرط) أي تعليق الطلاق بالبراءة. • قوله: (وقع إلخ) أي رجعيًا. • قوله: (تعلق) أي الطلاق به أي شرطُ البراءة. • قوله: (بأن قضيتَه) أي قوله إن لم ينو به الشرط وقعَ حالًا.

المالِ فلم تطلق في مسألة إن أعطيتني ثوبًا؛ إذ لا يمكنُ تملكه لجِهائِهِ فصارَ كإعطاءِ الحرَّةِ ثوبًا مفصوبًا، أو نحوه بخلاف إن أعطيتني ألفًا، أو هذا الثوبَ شرحُ م ر. • قوله: (وفي إن أبرأت إلخ) عطفٌ على قوله قبلَ ففي إن أبرأتني.



كانت طالق براءتك ولأن الكلام إذا اتصل وانتظم يرتبط بعضه ببعض اهـ. وهذا موافق لما ذكرته، ولو قال: إن أبرأتني فأنت وكيل في طلاقها فأبرأته برئ ثم الوكيل مخير فإن طلق وقع رجعيًا؛ لأن الإبراء وقع في مقابلة التوكيل وتعليقه إنما يفيد بطلان خصوصيه كما مر ولو قال: أنت طالق إلا إن أبرأتني من كذا لم تطلق على الأوجه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء، أو موت، وكذا إلا إن أعطيتني كذا مثل.

(وإن بدأت بطلب طلاق) كطلقتني بكذا، أو إن، أو إذا، أو متى طلقتني فلك علي كذا (فأجاب) ما الزوج (فمعاوضة) من جانبها لملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالية) لبذلها العوض له في مقابلة تخصيصه لغرضها، وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالية (فلها الرجوع قبل جوابه) كسائر الجعالات والمعاوضات (ويشترط فوراً لجوابه) في مجلس التواجب نظراً لجانب المعاوضة، وإن علقت بمتى بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد زوال الفورية حيل على الابتداء فيقع رجعيًا بلا عوض،.....

هـ قوله: (ولأن الكلام إلخ) عطف على قوله كانت طالق إلخ. هـ قوله: (وهذا) أي قول المفترض ولأن الكلام إلخ. هـ قوله: (لما ذكرته) أي في ترجيح اشتراط فورية البراءة. هـ قوله: (ولو قال إن أبرأتني إلخ) بسكون التاء اهـ سم. هـ قوله: (وتعليقه إلخ) أي التوكيل، أو هذا جواب عما يقال لما كان الإبراء في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقاً والتوكيل المعلق باطل وحاصل الجواب أن الباطل هو خصوص التوكيل وأما التعلق فيصيح لعموم الإذن اهـ كزدي. هـ قوله: (بطلان خصوصيه) أي خصوص كونه وكيلًا حتى يفسد الجعل المسمى إن كان فيرجع لأجرة المثل، وأما عموم كونه ماذوناً له في التصرف من قبل الموكل فلا يطله التعليق اهـ سيد عمر. هـ قوله: (كطلقتني بكذا) إلى قوله كرد عبي في المعنى إلا قوله وفارق الجمالة إلى ويحث وإلى قوله، أو بآت طالق طلقاً ونصفاً في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى المتن.

هـ قول (س): (فلها الرجوع إلخ) أي بلفظ يدل عليه كرجعت عما قلته، أو أبطلته، أو نقضته، أو فسخته اهـ ع ش. هـ قوله: (كما مر) أي في شرح ولا الإعطاء في المجلس. هـ قوله: (حيل على الابتداء إلخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق إن غير قال في شرح الروض ما نصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالإسلام، أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اهـ، ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشترطة سم على حج أقول: نعم الأقرب أنه كذلك لما ذكره اهـ ع ش.

هـ قوله: (ولو قال إن أبرأتني) هو بسكون التاء. هـ قوله: (حيل على الابتداء إلخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق إن غير قال في شرح الروض ما نصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالإسلام، أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اهـ ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم

وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالباً وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور، ولا يشترط توافق نظراً لشائية الجمالة فلو قالت : طلقني بألف فطلق بخمسمائة وقع بها كزوج عدي بألف فردّه بأقل (ولو طلبت) واحدة بألف فطلق نصفها مثلاً بانث بنصف المسمى، أو يدها مثلاً بانث بمهر المثل للجهل بما يقابل اليد، أو (ثلاثاً بألف)، وهو يملكهن عليها (فطلق طلقه بثله) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثله أم سكّت عنه، ولم ينو ذلك.....

❦ قوله: (وفارق الجمالة) أي حيث يستحق فيها الجعل، وإن تراخى العمل ع ش وسم. ❦ قوله: (بحث أنها لو صرحت) عبارة المغي نعم لو صرحت إلخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفور إن صرحت بالتراخي اه. ❦ قوله: (لو صرحت بالتراخي) أي كأن قالت إن طلقني ولو بعد شهر مثلاً اه ع ش. ❦ قوله: (وقع بها) على الصحيح؛ لأنه سامح ببعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه مغي. ❦ قوله: (بها) أي بالخمسمائة كذا في الروض اه سم. ❦ قوله: (فردّه بأقل) أي بأن نقص من ألف خمسمائة قبل أن يرد ولا فالجمالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الزوجة بدليل ما بعده اه رشدي.

❦ قوله (س): (ولو طلبت ثلاثاً إلخ).

(فرغ): لو قالت طلقني نصف طلق، أو طلق نصف، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيلت بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايه بخلاف نصفها، وإنما طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفني لفساد صيغتها السابقة عبات اه سم. ❦ قوله: (فطلق نصفها إلخ) لعله ما لم يرد به الكل أما إذا أراده به مجازاً فتبين بألف وعليه فهل يقبل قوله: فيه إذا دلت عليه القرينة، أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول: أخذنا مما مر عن شرح الروض أنه يقبل قوله: بيمينه. ❦ قوله: (أم سكّت عنه) أنهم أنه إذا ذكر ما يزيد

الوقوع لفوات الفورية المشترطة. ❦ قوله: (وفارق الجمالة) أي حيث جوزنا له التأخير. ❦ قوله: (وقع بها) أي بالخمسمائة كذا في الروض. ❦ قوله: (كزوج عدي بألف فردّه بأقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلو قال إن ردّدت أبقي فلك دينار فقال أرده بنصف دينار استحقّ الدينار فإن القبول لا أثر له في الجمالة قال الإمام واغترض بقولهم في طلقني بألف فقال بيمينه طلقت بها كالجمالة وقد يجاب بأن الطلاق لما توقف على لفظ الزوج أدير الأمر عليه اه.

(فرغ) لو قالت طلقني نصف طلق، أو طلق نصف، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيلت بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف اه، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايه بخلاف نصفها، وإن طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفني لفساد صيغتها السابقة عبات.



فيما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قيد مضر؛ إذ لو اقتصر على طلقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لأفهمه بالأولى، وأيضاً ففيه إيهام أنه إذا لم يعد ذكر المال وقع رجعيًا والأصح أنه بائن كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثليته)، أو طلقتين فطلقتان بثليته تغليباً لشوب الجمالة؛ إذ لو قال رد عبيدي الثلاثة، ولك ألف رد واحداً استحق ثلث ألف وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانيبه؛ لأنه تعليق فيه معاوضة، وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق، ولم يوجد، وأما من جانيبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة أيضاً كما مر وجعالة، وهذا لا يقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعليق فإنه يقتضيها أيضاً فاستوى، ولو أجابها ب أنت طالق، ولم يذكر عدداً ولا نواه وقعت واحدة فقط على الأوجه، أو ب أنت طالق طلقة ونصفها فهل يستحق ثلثي ألف، أو نصفها وجهان أصحهما الثاني نظراً للملفوظ لا للسراية؛ لأنه الأقوى وباختياره ويأتي ما له بذلك تعلق (وإذا خالع، أو طلق بعوض) ولو فاسداً (فلا رجعة) له؛ لأنها إنما بذلت المال لتمليك بضعتها كما أنه إذا بذل الصداق لا تمليك هي رفعة.

(فإن شرطها) كطلقتك، أو خالعتك بكذا على أن لي عليك الرجعة فقبلت، أو إن أبرأتني من

على الثلث كان قال طلقتك واحدة بألف، أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق، وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجابها به لسؤالها ع ش. هـ قوله: (ولم ينو ذلك) أي الابتداء. هـ قوله: (فيما يظهر إلخ) راجع إلى قوله يعني إلى هنا. هـ قوله: (الشراح اعترضوه بأنه إلخ) ومنهم المغي. هـ قوله: (أو طلقتين) إلى قوله نظراً للملفوظ في المغي إلا قوله وفارق إلى ولو أجابها. هـ قوله: (وفارق عدم الوقوع في نظيره إلخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلث ألف فلقوا هـ سم. هـ قوله: (والمعاوضة) عطف على (التعليق) وقوله التوافق عطف على (وجود الصفة). هـ قوله: (ولم يوجد) أي الصفة والتوافق اهـ رشيد. هـ قوله: (كما مر) أي في شرح ولا الإعطاء في المجلس. هـ قوله: (وهذا إلخ) أي الجعالة وقوله فغلب أي الجعالة على المعاوضة فالمجموع لا يقتضي الموافقة وقوله أيضاً أي كما يقتضي المعاوضة الموافقة وقوله فاستوى أي التعليق والمعاوضة في اقتضاء الموافقة اهـ كردي. هـ قوله: (وقعت واحدة) أي بثلث ألف اهـ ش زاد المغي ولو لم يملك عليها إلا طلقة استحق ألف؛ لأنه أفادها البيونة الكبرى اهـ. هـ قوله: (وباختياره) عطف على الأقوى اهـ سم. هـ قوله: (ويأتي) أي في الفصل الآتي بعد في شرح وقيل إن علمت الحال إلخ. هـ وقوله: (ولو فاسداً) إلى قوله ولأنه لما صرح في النهاية والمغي إلا مسألة البراءة. هـ قوله: (رفعة) أي البضع.

هـ قوله: (وفارق عدم الوقوع إلخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلث ألف فلقوا. هـ قوله: (وباختياره) عطف على الأقوى. هـ قوله: (كطلقتك إلخ) أي فقبلت وقوله، أو إن أبرأتني إلخ أي فأبرأته.

صَدَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَهُ رَجْعِيَّةً فَأَبْرَأَتْ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمَعَ أَخْذًا مِنْ فِتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ (فَرَجَعِيٍّ، وَلَا مَالَ) لَهُ؛ لِأَنَّ شَرْطِي الرِّجْعَةِ وَالْمَالِ أَيْ : أَوِ الْبَرَاءَةِ مُتَنَافِيَانِ فَيَتَسَاقَطَانِ وَيَبْقَى مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ يَقْتَضِي الرِّجْعَةَ وَلِأَنَّهُ لَمَّا صَرَّحَ بِرَجْعِيَّةٍ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ بِصِفَةِ الْبَرَاءَةِ لَا أَنَّهَا عِوَضٌ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْوُقُوعِ إِلَّا بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ، وَصَحَّتْهَا تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ، وَهِيَ تُنَافِي قَوْلَهُ: رَجْعِيَّةٌ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنَافِي، وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ (وَفِي قَوْلٍ : بِإِنَّ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ)؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْعِوَضِ،.....

• قَوْلُهُ: (فَأَبْرَأَتْ) يَتَّبَعِي أَنْ لَا يُعْتَبَرَ هُنَا قَوْرِيَّةٌ وَلَا عِلْمُ الزَّوْجَيْنِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ مَخْصُصٌ لَا مُعَاوَضَةً فِيهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ قُلْنَا بِمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ الْبَرَاءَةِ فَإِنْ قُلْنَا بِمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ حُصُولِهَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوَاضِحٌ اشْتِرَاطُ عَلَيْهِمَا، وَلَا يَتَّبَعِي أَنْ لَا يَقَعَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ الْبَرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّعْلِيلَ عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: اشْتِرَاطُ الْفَوْرِ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ مُسَلَّمٌ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيُشْتَرَطُ عَلَيْهِمَا مَعًا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ إلخ. • قَوْلُهُ: (فَيَتَسَاقَطَانِ إلخ) هَذَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْبَرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبَرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عِوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرِّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبَرَاءَةِ عِوَضًا فَالْإِلَازِمُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عِوَضًا لَا بُطْلَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوْجَهُ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يُنَافِي الْعِوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِاخْتِيَارٍ كَوْنُهُ عِوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِاخْتِيَارِهَا بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَعْقُولَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ شَرْ، وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ وَسَكَتُوا عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرُ فِيهَا بُطْلَانُ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الصِّيغَةِ الْمُعَاوَضَةُ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (وَصِحَّتْهَا تَسْتَلْزِمُ إلخ) قَدْ يُنَمَّعُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عِوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يَضُرُّهَا عَنْ الْعِوَضِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ التَّعْلِيلِ أَهْ سَمِ.

• قَوْلُهُ: (فَيَتَسَاقَطَانِ) هَذَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْبَرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبَرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عِوَضًا لَا مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرِّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبَرَاءَةِ عِوَضًا فَالْإِلَازِمُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عِوَضًا لَا بُطْلَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوْجَهُ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يُنَافِي الْعِوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِاخْتِيَارٍ كَوْنُهُ عِوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِاخْتِيَارِهَا بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَعْقُولَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ دِقَّةٍ، وَبِهِ يَظْهَرُ سُقُوطُ دَعْوَى أَنَّ الْقِيَاسَ فَسَادُ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُنَافِي شَرْطَ الرِّجْعَةِ فَيَتَسَاقَطَانِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَأَمَّا عِبَارَةُ الشَّارِحِ فَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْحَمَلِ عَلَى مَا قُلْنَا لَوْلَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي عَنْ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إلخ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْبَرَاءَةِ وَإِقْرَازِهِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ) قَدْ يُنَمَّعُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عِوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرِّجْعَةِ يَضُرُّهَا



ولو خالعتها بعوضٍ على أنه متى شاء رده، وكان له الرجعة بانث بمهرٍ مثل؛ لأنه رضي هنا بشقوط الرجعة ومتى سقطت لا تعود. (ولو قالت طلقني بكذا وارثت)، أو ارتد هو، أو ارتدا (فأجاب) ما الزوج فوراً بأن لم تتراخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء، وحينئذٍ نظراً (إن كان الارتداد قبل دخول، أو بعده وأصرت) هي، أو هو، أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانث بالردة ولا مال) ولا طلاق لا انقطاع النكاح بالردة في الحالين أما إذا أجاب قبل الردة فإنها تبين حالاً بالمال بخلاف ما لو وقعا معاً فإنها تبين بالردة، ولا مال كما بحثه الشبكي وغيره أي إن لم يقع إسلام، ويؤجبه بأن المانع أقوى من المقتضي فتبحث شارح وجوبه ضعيف، وإن جزم به شيخنا في شرح منهجه (وإن أسلمت) هي، أو هو، أو هما (فيها) أي العدة (طلقت بالمال) المُسمى؛ لأننا تبيننا صحة الخلع، ونحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضرب تغلغل) سكوت، أو (كلام يسير) ولو أجنبياً من المطلوب جوابه (بين إيجاب وقبول)؛ لأنه لا يُعد إعراضاً هنا.....

• قوله: (ولو خالعتها بعوض) إلى قوله بخلاف ما لو وقعا في المعنى وإلى قوله ويختل في النهاية.  
 • قوله: (بانث بمهرٍ مثل) نص عليه الشافعي معنى ونهاية.  
 • قوله (س): (وارثت) أي عقب هذا القول اه معني. • قوله: (فوزاً بأن لم تتراخ الردة إلخ) فلو تراخت الردة، أو الجواب اختلت الصيغة اه معني. • قوله: (ما لو وقعا) أي الجواب والردة ع ش ومعني.  
 • قوله: (كما بحثه الشبكي) اعتمدته النهاية لا المعنى. • قوله: (أي إن لم يقع إسلام) يتبني أنه فيما بعد الدخول، وإلا لم يؤثر الإسلام سم وع ش وسيد عمر. • قوله: (ويؤجبه) أي ما بحثه الشبكي من عدم وجوب المال. • قوله: (بأن المانع أقوى إلخ) ولك أن تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال، وإنما هي مقتضية لبيئونة بلا مال فلي تأمل والحاصل أنه وجد مقتضيان للبيئونة معاً أحدهما يقتضيها بمال والآخر بلا مال فعيل بمطلق البيئونة الذي هو مقتضيهما وثبوت المال الذي هو مقتضى أحدهما لتحقق المقتضى مع عدم المعارض، وإنما سقط المال في صورة تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيئونة التي لا تقتضي المال، وهي الردة على مقتضيه، وهو الخلع لا؛ لأن الردة مانعة من ثبوت المال وحينئذٍ فالذي يظهر أن الأوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رأيت في المعنى قال وهذا أوجه يعني ما في شرح المنهج اه سيد عمر، وقد يجاب بأن الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة من ثبوته. • قوله: (ضعيف) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى كما مر. • قوله: (وإن جزم به شيخنا في شرح منهجه) ووافق الشبكي في شرح الروض اه سم. • قوله: (من المطلوب إلخ) متعلق بتخلل الكلام.  
 • قوله: (هنا) أي في الخلع.

عن العوضيّة إلى مجرد التعليق. • قوله: (كما بحثه الشبكي) اعتمده م ر. • قوله: (أي: وإن لم يقع إسلام) يتبني أنه فيما بعد الدخول، وإلا لم يؤثر الإسلام، وإن جزم به شيخنا في شرح منهجه ووافق الشبكي في شرح الروض.

نَظَرًا لِشَائِبَةِ التَّعْلِيقِ، أَوْ الْجَعَالَةِ، وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الْكَثِيرَ يَضُرُّ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ، وَبِهِ صَرَحُوا فِي الْبَيْعِ، وَتَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا إِلَّا مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِهِ.

(فِرْع): نَقَلَ الْأَصْبَحِيُّ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ أَنَّ قَوْلَهَا خَالَعَتِكَ بِالْفِ لَغَوٌ، وَإِنْ قِيلَ؛ لَأَنَّ الْإِبْقَاعَ إِلَيْهِ دُونُهَا وَلَا يُنَافِيهِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ قَوْلَ الْخَوَارِزْمِيِّ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ لَوْ قَالَتْ أُبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ مِنْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي فَطَلَّقَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ بَائِتًا؛ لَأَنَّ الْقَبُولَ التَّزَامُ لِلطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا إِبْقَاعٌ مِنْهَا حَتَّى فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ تَعْلِيلُهُ الْمَذْكُورُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ: قَبِلْتُ فِي الْأَوَّلَى مُتَضَمِّنًا لِلتَّزَامِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهَا بِإِسْنَادِهَا الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهَا أَفْسَدَتْ صِبْغَتَهَا فَلَمْ يَتَّقَ صِبْغَةً صَحِيحَةً تَلْزُمُهَا بِخِلَافِهَا فِي الثَّالِثَةِ فَإِنَّ صِبْغَتَهَا مُلْزِمَةٌ فَصَحَّ جَعْلُ قَبُولِهِ التَّزَامًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا قَوْلُهُ: لَوْ قَالَتْ بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى صَحَّةِ طَلَاقِي فَقَالَ قَبِلْتُ وَقَعَ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَكِنْ يَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ عَلَى مَا إِذَا جَهِلَ أَحَدُهُمَا الصَّدَاقَ، وَالْأَوْقَعُ بَائِتًا فِي مُقَابَلَةِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا. وَالَّذِي يَنْتَجِيهِ أَنَّ مَحَلَّ مَا قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي الْأَوَّلَى مَا إِذَا تَوَثَّ جَعَلَ الْإِبْرَاءَ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ فَطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ.....

• قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِشَائِبَةِ التَّعْلِيقِ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، أَوْ الْجَعَالَةِ أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَوْشَعٌ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْخُلْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْخُلْعِ وَالْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا نُقِلَ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْ خُفِيَ تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ). • قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ أَوْ سَمَّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَةً أَوْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ أَرَادَ بِهَا مَا فِي الْخَوَارِزْمِيِّ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ وَالثَّانِيَةُ قَوْلُهُ: فَطَلَّقَ وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْعِمْرَانِيِّ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِنْ تَسْمِيَةِ الثَّالِثَةِ هُنَا ثَانِيَةً هُنَاكَ وَالثَّانِيَةُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا بِإِغْتِبَارِ انْتِصَامِ صُورَةِ الْعِمْرَانِيِّ إِلَى صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَلِذَا صَارَتِ الصُّورُ ثَلَاثًا وَمَا هُنَاكَ بِإِغْتِبَارِ صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَقَطْ أَوْ. • قَوْلُهُ: (تَعْلِيلُهُ إِنْ خُفِيَ) أَيِ الْخَوَارِزْمِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا إِنْ خُفِيَ) أَيِ الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ. • قَوْلُهُ: (تَلْزُمُهَا) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلصَّبْغَةِ وَالْبَارِزُ لِلزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلَى) أَيِ بَانَ عِلْمَاءُ. • قَوْلُهُ: (كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ) أَيِ الْمَارِّ أَيْضًا وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَيِ مِنْ مَسْأَلَتِيهِ. • قَوْلُهُ: (مَا إِذَا تَوَثَّ جَعَلَ الْإِبْرَاءَ إِنْ خُفِيَ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِطْلَاقُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ قَصْدُ الْعَوَضَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَتْ التَّعْلِيقَ بَانَ أَرَادَتْ بِالصَّبْغَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعْنَى إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ فَلِأَنَّهُ حَبِيزٌ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ.



بأن تَلَفَظَ به بخلاف ما إذا نَوَاهُ أيضًا؛ لأنَّ هذا في معنى تعليق الإبراء، وتعليقه باطل فلا عَوْضَ حيثُ كما مرَّ بيانه في الفصل الذي قبلَ هذا وفي الثانية ما إذا قال قِبلتَ بذلك ونَوَى به إيقاع الطَّلَاقِ في مُقَابَلَةِ الإبراء، وإلا فالتزام الطَّلَاقِ بغير لفظ صريح فيه ولا كناية مع النِّتْيَةِ لا يُوقِعُهُ وَيَجْزِي ما ذكرته في الأولى في صورة بذلها المذكورة إن قلنا فيما إذا كان الصَّدَاقُ دَيْنًا أن البذل يصح كونه كناية في الإبراء، وفيه نظر؛ لأنه إنما يُسْتَعْمَلُ في الأعيان لا غير؛ إذ حقيقة البذل الإعطاء، وحقيقة الإبراء الإسقاط، والنسبة بينهما الثبائن فلا يصح أن يُراد بأحدهما

في تلك، وأما قول الشارح بخلاف ما إذا نَوَاهُ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ بَلْ يَتَّبِعِي فِي الصُّورَةِ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِأَنْ مَا أَتَتْ بِهِ صِيغَةُ مُعَاوَضَةٍ لَا يَخْتِاجُ لِنِيَّةٍ مِنْهُ أَيْضًا كَمَا لَوْ قَالَتْ طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْعَوْضِ، وَلَمْ يَتَوَّهْ، وكذا قوله: لأنَّ هذا في معنى تعليق الإبراء المُقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ ما ذَكَرَ فِي حَالَةِ الإِطْلَاقِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَيْضًا؛ لأنَّ ما ذَكَرَهُ مُتَّاتٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهَا مَلَكْتُكَ كَذَا عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي فَإِنَّ التَّمْلِيكَ كَالِإِبْرَاءِ فِي كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ ظَاهِرَ الصِّيغَةِ الْمُعَاوَضَةِ، وَإِنْ تَضَمَّنَتْ التَّعْلِيْقَ كَسَائِرِ صِيغِ الْمُعَاوَضَةِ فَلَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ فَتَأْمُلُ وَانْصُفْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ.

• قوله: (بأن تَلَفَظَ بِهِ) أي بَعَلَى ذَلِكَ. • قوله: (أيضًا) أي كَالزَّوْجَةِ. • قوله: (لأنَّ هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نَوَاهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَفِي كَوْنِهِ فِي مَعْنَى ما ذَكَرَ نَظَرٌ بَلْ لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَوْ سَلِمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيْقُ الإِبْرَاءِ أَهْ سَم. • قوله: (وفي الثانية ما إذا إلخ) مُتَّجَةً جِدًّا إِلَّا قَوْلَهُ فِي مُقَابَلَةِ إلخ عَلَى ما حَرَّزْنَاهُ آتِفًا أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. • قوله: (ويَجْزِي ما ذكرته في الأولى إلخ) الذي قاله في الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَلَفَظَ بِهِ وَلَا يَخْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ الْبَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِبلتَ فَهَلَّا حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله فِي الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ أَهْ سَم. • قوله: (المذكورة) أي فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَهْ كُرْدِي. • قوله: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا الثَّبَائِنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الثَّبَائِنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ أَغْنَى الْإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِمَا بَلْ فِي لَفْظِ الْبَذْلِ هَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي وَلَا مَانِعٌ مِنَ الصَّحَّةِ وَلَوْ مَجَازًا كَمَا فِي كُلِّ مَجَازٍ ثَبَاتٍ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ مَعَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ تَأْمُلْ أَهْ سَم.

• قوله: (لأنَّ هذا في معنى تعليق الإبراء إلخ) قَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّهُ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِما ذَكَرَ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهَا وَلَا يَكْفِي ما جَرَى مِنْهَا أَوَّلًا لِعَدَمِ حُصُولِ الْإِبْرَاءِ بِهِ لِتَضَمُّنِهِ تَعْلِيْقَهَا، وفيه نظر. • قوله: (لأنَّ هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نَوَاهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَفِي كَوْنِهِ فِي مَعْنَى ما ذَكَرَ نَظَرٌ بَلْ لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَوْ سَلِمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيْقُ الإِبْرَاءِ. • قوله: (ويَجْزِي ما ذكرته في الأولى في صورة بذلها إلخ) الذي قاله فِي الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَتَلَفَّظَ وَلَا يَخْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ الْبَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِبلتَ فَهَلَّا حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله فِي الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ. • قوله: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا الثَّبَائِنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الثَّبَائِنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ أَغْنَى الْإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ

الآخر فإن قلت الإبراء تملك لا إسقاط فصَحَّ استعمال البذل فيه. قلت: كونه تملكاً إنما هو أمرٌ حكمي له لا أنه مَذْلُول لفظه على أن التحقيق أنه لا يُطْلَقُ القول بأنه تملك ولا بأنه إسقاط؛ لأنَّ لهم فروعاً راعوا فيها الأول وفروعاً راعوا فيها الثاني لكن لما كانت أكثر أطلق كثيرون عليه التملك فمَلَحَظَ ذينك ليس النَّظَرُ لِمَذْلُولِ اللَّفْظِ بل لِمَذْرُكِ ما يستعمل فيه، وأما مَذْلُولُهُ الْأَصْلِي فهو الإسقاط لا غير فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاةِ بينهما، ولو عُلِّقَ بالبراءة، فأتت بلفظ البذل لم يَكْفِ، وإن نَوَّه به؛ لأنه لا يَحْتَمِلُهُ قاله ابنُ عُجَيْلٍ وغيره ونَظَرَ فيه بأنه في معناه؛ ولذا قيل: إنه تملك للدين، ويُردُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ في معناه لما تقرَّر أن البذل إنما يُسْتَعْمَلُ في الأعيان لا غير، ومن ثمَّ لو قالت: بذلت صدقي على طلاق، وهو ذين فطَلَّقَ، ولم ينو بها جعل مثله عَوْضاً لِلطَّلَاقِ وَقَعَ رجعيًا كما مرَّ بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال: أنت طالق على صحة البراءة فلا تطلِّق حتى تُبرِّئه؛ لأنَّ البذل غير البراءة، فكان كلامه تعليقاً مُبْتَدَأً خِلَافاً لِمَنْ قال: يقع بقوله: أنت طالق، وما بعده لِمَجْرَدِ التَّأْكِيدِ؛ لأنه صَرَفَ لِلْفَظِّ عَنِ

• قوله: (إنما هو أمرٌ حكمي) أي يُحْكَمُ بأنه تملك اه كُرْدِي. • قوله: (لا أنه مَذْلُول لفظه) قد يَمْنَعُ اه سم. • قوله: (الأول) أي كونه تملكاً وقوله الثاني أي كونه إسقاطاً وقوله الأولى أي الفروع المزعى فيها التملك وقوله عليه أي الإبراء. • قوله: (فمَلَحَظَ ذينك) أي الرَّعَايَتَيْنِ. • قوله: (لِمَذْرُكِ ما يُسْتَعْمَلُ إلخ) بالإضافة. • قوله: (وأما مَذْلُولُهُ الْحَقِيقِيُّ فهو إلخ) قد يَمْنَعُ اه سم. • قوله: (فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاةِ إلخ) هذا مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْبَذْلِ فِي مَعْنَى مَجَازِيٍّ يَقْتَضِي الْإِسْقَاطَ كَقَطْعِ تَعْلُقِ الْبَاذِلِ بِذَلِكَ الْمَبْدُولِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ الْقَطْعَ لَا زِمَ لِذَلِكَ الْبَذْلِ فَإِنَّ مَنْ بَذَلَ لِغَيْرِهِ وَأَعْطَاهُ فَقَدْ انْقَطَعَ تَعْلُقُهُ بِذَلِكَ الْمَبْدُولِ اه سم. • قوله: (لأنه لا يَحْتَمِلُهُ) إنَّ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُفِذْ، أَوْ لَا مَجَازاً فَمَمْنُوعٌ اه سم. • قوله: (بأنه) أي البذل. • قوله: (إنما يُسْتَعْمَلُ إلخ) إنَّ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُفِذْ، أَوْ مُطْلَقاً فَمَمْنُوعٌ اه سم. • قوله: (جعل مثله إلخ) سَيَذْكَرُ مُحْتَزَّزَةً. • قوله: (بخلاف إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَطَلَّقَ ع ش اه سم. • قوله: (لو قال إلخ) أي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقي اه سم. • قوله: (لأنه إلخ) تَعْلِيلٌ لِرَدِّ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ.

فيهما بل في لَفْظِ الْبَذْلِ هَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي وَلَا مَانِعٌ مِنَ الصَّحَّةِ وَلَوْ مَجَازاً كَمَا فِي كُلِّ مَجَازٍ تَبَايَنَ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ مَعَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ تَأَمَّلْ. • قوله: (لا أنه مَذْلُول لفظه) قد يَمْنَعُ. • قوله: (فهو الإسقاط) قد يَمْنَعُ. • قوله: (فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاةِ بَيْنَهُمَا) هذا مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْبَذْلِ فِي مَعْنَى مَجَازِيٍّ يَقْتَضِي الْإِسْقَاطَ كَقَطْعِ تَعْلُقِ الْبَاذِلِ بِذَلِكَ الْمَبْدُولِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ الْقَطْعَ لَا زِمَ لِذَلِكَ الْبَذْلِ فَإِنَّ مَنْ بَذَلَ لِغَيْرِهِ وَأَعْطَاهُ فَقَدْ انْقَطَعَ تَعْلُقُهُ بِذَلِكَ الْمَبْدُولِ. • قوله: (لأنه لا يَحْتَمِلُهُ) إنَّ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُفِذْ، أَوْ مَجَازاً فَمَمْنُوعٌ لِكُنْهَ يَنْجِيهِ تَوْجِيهِ عَدَمِ الْكِفَايَةِ بِأَنْ يُرَاعَى فِي التَّعْلِيلَاتِ الْأَلْفَاظُ وَلَا يُكْتَفَى بِمَعَانِيهَا كَمَا يَأْتِي. • قوله: (إنما يُسْتَعْمَلُ) إنَّ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُفِذْ، أَوْ مُطْلَقاً فَمَمْنُوعٌ. • قوله: (بخلاف) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَطَلَّقَ ش. • قوله: (ما لو قال) أي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقي.



ظاهره لغير موجب، والنظائر التي استشهد بها لا تشهد له كما هو واضح للمتأمل أما إذا نوبها جعل مثله عوضاً فيقع بائناً إن علم، وإلا فيمهر المثل بخلاف ما لو جعلاه نفسه؛ لأن الدين ما دام ديناً لا يقبل العوضيّة، ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر، والنذر له بالمهر في إن أبرأتني مرّ حكمه والأوجه في إن نذرت لي بكذا فأنت طالق فنذرت له به أنه يقع بائناً وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته؛ إذ الإبراء قرينة أيضاً.

### فصل في الألفاظ الملزمة للعوض، وما يتبعها

لو (قال أنت طالق وعليك) كذا (أو) أنت طالق (ولي عليك كذا)، وظاهر أن مثل هذا عكسه كعليك كذا وأنت طالق وتوهم فرقي بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجوعاً قبلت أم لا ولا مال)؛ لأنه أوقع الطلاق مجاناً ثم أخبر أن له عليها كذا بذكر جملة خبرية معطوفة على جملة الطلاق غير صالحة للشرطيّة، أو العوضيّة فلم يلزمها لوقوعها ملغاة في نفسها، وفارق قولها طلقني، وعليّ أو لك عليّ ألف فأجابها فإنه يقع بائناً بالآلف بأن المتعلق بها من عقد الخلع هو الالتزام فحيل لفظها عليه، وهو ينفرد بالطلاق، فإذا خلا لفظه عن صيغة معاوضة حيل لفظه على ما ينفرد به نعم، إن شاع عرفاً أن ذلك للشرط كعليّ صار مثله.....

• قوله: (جعل مثله) أي الصداق الدين. • قوله: (إن علم) أي الصداق قدرًا وصيغة. • قوله: (ولاً) أي بأن جهل أحدهما الصداق. • قوله: (لو جعلاه) أي العوض نفسه أي نفس الصداق الدين. • قوله: (ولا يصح استعمال البذل إلخ) قد مرّ ما فيه. • قوله: (فيه) أي الدين. • قوله: (مرّ حكمه) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاّع المريضة اه سم. • قوله: (إذ الإبراء إلخ) أي ويقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة النذر

### فصل في الألفاظ الملزمة

• قوله: (في الألفاظ) إلى قوله ومثله أعطني في النهاية إلّا قوله ويؤخذ إلى وأنتى. • قوله: (لأنه أوقع) إلى قوله فإن قلت في المعنى إلّا قوله أي إن قصده به. • قوله: (أوقع الطلاق مجاناً إلخ) أي: أو أخبر أن إلخ ثم أوقع إلخ اه سم. • قوله: (فلّم يلزمها) أي الزوج الزوجة وقوله لوقوعها أي الجملة المعطوفة. • قوله: (على ما ينفرد به) أي على إيقاع الطلاق. • قوله: (أن ذلك) أي قول الزوج المذكور. • قوله: (كعليّ) أي كقوله طلقك على كذا اه معني. • قوله: (صار مثله) أي فإن قبلت بانث به وإلا فلا اه ع ش.

• قوله: (مرّ حكمه) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاّع المريضة.

### فصل في الألفاظ الملزمة للعوض، وما يتبعها

• قوله: (لأنه أوقع الطلاق مجاناً ثم أخبر إلخ) أو أخبر ثم أوقع. • قوله: (أو العوضيّة) قد يقال حيث لم تصلح للعوضيّة نافي قوله الآتي فإن قال أرذت إلخ إذا إرادة الشيء بما لا يصلح له لا اعتبار بها إلّا أن يراد عدم الصلاحية باعتبار الوضع.

أي إن قصد به، وليس بما تعارض فيه مذلولان لغوي وعرفي حتى يقدم اللغوي؛ لأن ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت إرادته له، وذلك في تعارض المذلولين ولا إرادة فقدم الأقوي، وهو اللغوي فإن قلت: هل يمكن توجيه إطلاق المتولي أن الاشتهار هنا جعله صريحاً فلا يحتاج لقصد. قلت نعم؛ لأن كون الاشتهار لا يلحق الكناية بالصريح إنما هو في الكنايات الموقعة أما الألفاظ الملزمة فيكفي في صراحتها الاشتهار ألا ترى أن بعثك بعشرة دنائير، وفي البلد نقد غالب يكون صريحاً فيه، وليس ذلك إلا لتأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته أولاً استشكال هذا بقولهم إذا تعارض مذلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي وأجراً قول ابن الرفعة: إن هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتهار أي وهو ضعيف ويؤخذ.....

• فؤد: (أي إن قصد به) يعلم منه أن مجرد الشبوح لا يصير صريحاً في الشرط وحيث فالفرق بين حالة الشبوح وعديمها أنه يقبل قوله: أرذت إلخ حيث شاع، وإن كذبت في الإرادة بخلاف ما إذا لم يشع اهـ ع ش زاد سم قيد بذلك ليندفع استشكاله المشار إليه بقوله وليس بما تعارض إلخ وسيصرح به اهـ عبارة السيد عمر هذا التقييد للولي العراقي في مختصر المهمات بحثه بعد أن استشكل إطلاق الشيخين ما نقله عن المتولي وأقره في هذه المسألة بأنه مناف لما قرراه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اهـ. • فؤد: (حتى يقدم اللغوي) أي ولا يلزم عليها مال. • فؤد: (وذلك) أي تقديم اللغوي. • فؤد: (ولا إرادة) هذا يقتضي تقييد تقديم اللغوي في مسألة تعارض المذلولين بما إذا لم يرذ غيره اهـ سم أي المشهور وإرادته من اللفظ. • فؤد: (فإن قلت إلخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه إطلاق المتولي بأن الاشتهار إلخ. • فؤد: (أن الاشتهار) أي اشتهار قول الزوج أنت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى الشرط. • فؤد: (الموقعة) أي للإطلاق مثلاً. • فؤد: (ألا ترى أن بعثك إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ ليس الدلالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أن الإلزام هنا إنما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله بعشرة دنائير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا أصل للإلزام فتأمل اهـ سم. • فؤد: (بما قررته أولاً) أي في قوله؛ لأن ما هنا شاع إلخ اهـ ع ش. • فؤد: (وأجراً) أي في قوله؛ لأن

• فؤد: (أي إن قصد به) قد يعكز على اختيار القصد أنه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الآتي فإن قال أرذت إلخ إلا أن يقال مع الاشتهار يكفي القصد، وإن لم تصدقه، وأما أن هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحاديهما في المعنى، أو الحكم تأمل. • فؤد: (أي إن قصد) قيد بذلك ليندفع استشكاله المشار إليه بقوله وليس بما تعارض إلخ وسيصرح بذلك. • فؤد: (ولا إرادة إلخ) هذا يقتضي تقييد تقديم اللغوي في مسألة تعارض المذلولين بما إذا لم يرذ غيره. • فؤد: (ألا ترى أن بعثك بعشرة دنائير إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ لا دالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أن الإلزام هنا إنما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله: بعشرة دنائير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا أصل للإلزام فتأمل. • فؤد: (وأجراً قول ابن الرفعة إلخ) قد



من ذلك أنه لو قال بعثك ولي عليك ألف واشتهر في الثمنية صَحَّ البيع به، وإن لم ينو، وأفتى أبو رزعة فيمن قال: أبرئيني وأنت طالق، وقصد تعليق الطلاق بالبراءة بأنه يتعلق بها أي لغلبة ذلك وتبادر التعليق منه ومثله أعطيني ألفاً وأنت طالق فيما يظهر وإطلاق الزر كشي الوقوع به بائناً كَرُدِّ عهدي وأعطيك ألفاً يُرَدُّ بأن هذا ليس نظير الجمالية؛ لأنه فيها ملتزم، وفي مسألتنا ملتزم وشتان ما بينهما أما إذا سبق طلبها بمال فيأتي (فإن قال أرذت به ما يراد بطلقتك بكذا)، وهو الإلزام (وصدقته) وقيلت (فكهم) لغة قليلة أي فكما لو قاله (في الأصح) فيقع بائناً بالمسمى؛ لأن المعنى حينئذٍ عليك كذا عوضاً أما إذا لم تُصدقه وقيلت فيقع بائناً مؤاخذه له

كَوْنِ الاشْتِهَارِ إلخ. هـ قوله: (من ذلك) أي مما قرره آخرًا. هـ قوله: (وأفتى أبو رزعة) عبارة النهاية والأوجه كما أفتى به العراقي إلخ. هـ قوله: (وقصد تعليق الطلاق إلخ) قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق فهل يُعتبر قولها أخذًا مما يأتي قريبًا في المتن، أو قوله: محل تأمل ولعل الأول أقرب اه سيد عمر أقول: ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بأنه يتعلق بها أي فإن أبرأته براءة صحيحة طَلَقْتُ، وإلا فلا ويُقبل ذلك منه وإن كذبت في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك في التعليق اه. هـ قوله: (أي لغلبة ذلك إلخ) قد يُشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والوقوف بتلك الدعوى إطلاق الزر كشي اه سم. هـ قوله: (ومثله أعطني) كذا في أصل الشارح بخطه وصوابه أعطيني اه سيد عمر. هـ قوله: (وإطلاق الزر كشي) أي عن قصد التعليق المذكور اه سم. هـ قوله: (وشتان ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام سم أقول: يدل للمقدمة المنوعة ما تقرر هنا في صدور ما ذكر منه، أو منها اه سيد عمر. هـ قوله: (فيأتي) أي أنفاً في المتن. هـ قوله: (وهو الإلزام) إلى قول المتن، وإن قال إن ضمنت في النهاية إلا قوله، وكذا إلى المتن. هـ قوله: (لغة قليلة) أي جرُّ الضمير بالكاف لغة إلخ. هـ قوله: (لو قال) أي طَلَقْتُك بكذا.

يُقال ما قرره أولاً حاصله أن الدافع اعتبار قيد الإرادة بدليل قوله وذلك في تعارض المذلولين ولا إرادة وقد بين عدم الحاجة إلى هذا القيد في جواب السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع ما قاله ابن الرُّفْعة فليُتأمل. هـ قوله: (أي لغلبة ذلك) قد يُشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والوقوف بتلك الدعوى إطلاق الزر كشي. هـ قوله: (وإطلاق الزر كشي) أي عن قصد التعليق المذكور.

هـ قوله: (وشتان ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام. هـ قوله في (س): (فإن قال أرذت إلخ) قال في شرح الرُّوض، وقضية هذا أن ذلك كناية كتنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولي عليك ألف فكناية في البيع اه وقد يُشكل كونه كناية بقوله الآتي، وإن سبق بآث بالمذكور؛ لأن ظاهره أنه مع السبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج إلا أن يُجاب أخذًا من كلام الشارح السابق رُدِّ كلام ابن الرُّفْعة بأن الكناية في الإلزام تُضريح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتهار. هـ قوله: (فكما لو قاله) أي قال طَلَقْتُك بكذا.

بإقراره ثم إن حلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمها له مال، ولا حلف ولزمها. وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء إن صدقته، أو كذبتة وحلف يمين الرد، ولا وقع رجعيًا ولا حلف؛ لأنه لما لم يقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك، ولم يردّه، ومرو أنه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول إرادته مع احتمال اللفظ لها إذ الواو تحتمل الحال فيتنقيد الطلاق بحالة إلزامه إياها بالمعوض فحيث لا إلزام لا طلاق قال: وهذا في الظاهر أما باطنًا فلا وقوع اهـ ويجاب عن إشكاله بأن العطف في مثل هذه الواو أظهر فقدّموه على الحالية نعم، لو كان نحويًا وقصدًا لم يتعد قبوله يمينه (وإن سبق).....

• قوله: (ولا حلف ولزمها) الأولى وحلف لزمها كما في المغني. • قوله: (حلف) أي يمين الرد اهـ ع ش. • قوله: (ولا وقع رجعيًا ولا حلف إلخ) إن كان بعد ردّها اليمين إليه ونكوله فواضح لكن الأولى حيثيذ التعليل بالنكول، وإن كان نفي الحلف ابتداءً كما هو ظاهر كلامه، وبه تصرّح عبارة شرح المنهج فما وجه كون يمينه يمين ردّ قلبيًا ثم رأيت المحشي سم قال قوله: (ولا إلخ أي: وإن لم يخلف وقع إلخ فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكل مع ما تقرّر اهـ، وقد يجاب عن الشارح بأن مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح؛ إذ لا يتوهم أحد توجه الحلف عليها حيثيذ حتى يصرّح بنفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارته إلا بهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة، وإن كان مستغنى عنه اهـ سيّد عمر ويوافقه قول الرشيدّي قوله: (ولا أي، ولا تصدّقه، ولم يخلف يمين الرد وقوله ولا حلف أي منها اهـ لا قول ع ش. • قوله: (ولا حلف) أي اليمين المردودة اهـ فيردّ إشكال سم بالتكرار. • قوله: (ومرو) أي آنفًا في المتن. • قوله: (قال) أي السبكي وقوله وهذا أي الوقوع رجعيًا فيما إذا كذبتة في الإرادة اهـ رشيدّي عبارة الكرديّ قوله: وهذا إشارة إلى قوله فيقع بائنًا مؤاخذه إلخ اهـ أي وقوله، (ولا وقع رجعيًا. • قوله: (فلا وقوع) أي إن كان صادقًا فليراجع اهـ سم، وهو ظاهر. • قوله: (في مثل هذه الواو) أي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة يتعدّ نحو أنت طالق. • قوله: (أظهر) فيه نظر اهـ سم. • قوله: (نحويًا) الظاهر أن المراد بكونه نحويًا كونه عارفاً بهذه المسألة، وإن لم يعرف ما عداها اهـ سيّد عمر. • قوله: (وقصدًا) أي الحالية اهـ ع ش.

• قوله: (إن صدقته) أي في تلك الإرادة. • قوله: (ولا) أي إن لم يخلف فانظر ولا حلف أي فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكل مع ما تقرّر. • قوله: (إما باطنًا فلا) أي إن كان صادقًا فليراجع. • قوله: (أظهر) فيه نظر.

• قوله في (سب): (وإن سبق إلخ) عبارة شرح البهجة، ومحلّه أيضًا إذا لم يسبق طلبها بعوض، وإلا فإن أبهته كطلّفتي بعوض فإن أجاب بمعين كطلّقتك ولي عليك ألف فمبتدئ فإن قبلت بانث به، وإلا لم يقع، أو بمبتهم بانث بمهر المثل، وإن عيسته فأجاب بذكره وقع به؛ لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي فمع ذكره أولى فإن ادعى قصد الابتداء صدق يمينه فيقع رجعيًا، أو قصد الجواب وكذبتة صدقت



ذلك طلبها بمال، وقصد جوابها، أو أطلق كما هو ظاهر (بأنث بالمدكور) في كلامها إن عينته؛ لأنه لو حذف وعليك لزم فمع ذكرها، أولى فإذا أبهتته وعينته فهو كالاتداء بطلقتك على ألف فإن قبلت بأنث بالألف، وإلا فلا طلاق، وإن أبهتته أيضا، أو اقتصر على طلقك بأنث بمهر المثل أما إذا قصد الابتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعيًا،.....

• قوله: (ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم. • قوله: (وقصد جوابها) أي وصدقته، وإن كذبت صدقت بيمينها لتفي العوض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم أن الإطلاق كقصد الجواب فيجري فيه ذلك أيضا. • قوله: (أو أطلق) يعني لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام اه كزدي.

• قوله: (وعليك) أي إلخ. • قوله: (فمع ذكرها) أي لفظة وعليك كذا. • قوله: (فإذا أبهتته وعينته إلخ) بقي ما لو عينته وأبهم هو كطلقتني بألف فقال طلقك بمال مثلا فيحتل أنه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والإبهام سم على حجة أي فإن قبلت بأنث بمهر المثل، وإن لم تقبل فلا وقوع اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول: الاحتمال المذكور متعين اه. • قوله: (أما إذا قصد الابتداء إلخ) مختار قوله السابق وقصد جوابها، أو أطلق المعتبر في كل من الصورتين الثلاث أغني موافقتهما في التعيين، أو الإبهام ومخالفتهما بهما كما يصرح به صنيع المصنف. • قوله: (أما إذا قصد الابتداء إلخ) عبارة المصنف محل البيونة فيما إذا سبق طلبها إذا قصد جوابها فإن قال قصدت ابتداء الطلاق وقع رجعيًا كما قاله الإمام وأقره قال والقول قوله: في ذلك بيمينه ولو سككت عن التفسير أي أطلق فالظاهر أنه يجعل جوابا اه. • قوله: (فيقع رجعيًا) معتمد خلافا لسم اه ع ش عبارة سم قوله: وحلف عبارة

بيمينها لتفي العوض ولا رجعة اه بحروفه فليأمل قوله آخرًا فيقع رجعيًا مع قوله السابق فيما إذا أبهت وأجاب بمعين أنها إن قبلت بأنث به، وإلا لم يقع مع أنه مبتدئ في صورتين مع سبق سؤاليها غاية الأمر أن ابتدائه هنا إنما ثبت بيمينه، وفي السابق محكوم بها شرعًا فلم كان رجعيًا هنا وبإثنا ثم إن قبلت وإلا لم يقع، ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق أنه مبتدئ وعبر الزركشي في شرح المنهاج فيه بأنه ابتداء إيجاب صحيح كقوله على ألف اه. ولا يخفى توجه هذا الإشكال على كلام الشارح؛ لأنه ذكر صورتين على وفق ما في شرح البهجة الأولى بقوله فإذا أبهت وعينته هو إلخ والثانية بقوله بيانا لمختار ما قيد به المثنى المفروض فيما إذا توافقا في التعيين بقوله أما إذا قصد الابتداء هذا مختار قوله قبل وقصد جوابها، أو أطلق. • قوله: (ذلك) مفعول وطلبها فاعل. • قوله: (فإذا أبهتته وعينته إلخ) بقي ما لو عينته وأبهم هو كطلقتني بألف فقال طلقك بمال مثلا ويحتل أنه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والإبهام. • قوله: (وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله: قصدت الابتداء ولها تخليفه قال في شرحه قال الأفرعي وهذا أي قبول قوله الإمام وتبعه عليه جماعة، وهو بعيد؛ لأن دعواه ذلك بعد التماسها وإجابتها فورًا خلاف الظاهر، وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر أن وقوعه رجعيًا إنما هو في الباطن أما في الظاهر فيقع بإثنا قال، وما ذكر هنا هو الوجه اللائق بمنصبيه ولا تغتر بمن تابعه على الأول فإنهم لم يظفروا بما حققه بعد اه.

وكذا في كل سؤال وجواب، واستبعده الأذرعى بأنه خلاف الظاهر. (وإن قال: أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمذهب أنه كطلقك بكذا فإذا قبلت) فوراً في مجلس التواجب بنحو قبلت، أو ضمنت (بأنه ووجب المال)؛ لأن على للشرط فإذا قبلت طلقت ودعوى أن الشرط في الطلاق يلغو إذا لم يكن من قضاياها كانت طالق على أن لا أتزوج عليك يُرد بأنه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجه. (وإن قال: إن ضمنت لي ألفاً فأنت طالق)، أو عكس (فضمنت) بلفظ الضمان؛ لأنه المعلق عليه وبُحِث إلحاق مُرادفه به، وهو التزمت (في الفور) أي مجلس

الروض ويُقبل قوله: قصدت الابتداء ولها تخليفه قال في شرحه قال الأذرعى وهذا أي قبول قوله ما قاله الإمام وتبعه عليه جماعة، وهو بعيد؛ لأن دعواه ذلك بعد التماسها وإجابتها فوراً خلاف الظاهر، وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر أن وقوعه رجعياً إنما هو في الباطن أما في الظاهر فيقع بائناً قال، وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الأول فإنهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى. • قوله: (وكذا إلخ) راجع إلى قوله أما إذا قصد الابتداء إلخ.

• قوله: (واستبعده الأذرعى إلخ) تقدم أيضاً عن سم عبارته قوله: فوراً إلى قوله وبُحِث في المعنى. • قوله: (ودعوى إلخ) عبارة المعنى؛ لأن على للشرط فجعل كونه عليها شرطاً فإذا ضمته طلقت هذا هو المنصوص في الأم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابلته قول الغزالي يقع الطلاق رجعياً ولا مال؛ لأن الصيغة شرط والشرط في الطلاق يلغو إلخ فإذا تغير المصنف بالمذهب ليس بظاهر؛ لأن المسألة ليس فيها خلاف مُحقق؛ لأن الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اهـ وعبارة السيد عمر أقول: ذهب حجة الإسلام إلى أن الطلاق فيما ذكر رجعياً ولا مال مُستدلاً بأنه معلق بشرط ليس من قضاياها وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فحاصل رد الشارح رحمته الله تعالى منع كلبية الكبرى وأن محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما في المثل التي مثل بها حجة الإسلام، ومنها أنت طالق على أن لا أتزوج عليك اهـ، وبه يتدفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمُدعى قاعدة كلبية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة اهـ. • قوله: (عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ، أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلي؛ إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجاً عليها اهـ سيد عمر، وقد يقال إنه بمنزلة في التأدي. • قوله: (هنا) أي أنت طالق على أن لا أتزوج عليك. • قوله: (أو عكس) أي كانت طالق إن ضمنت لي ألفاً اهـ معني.

• قوله (سني): (فضمنت) أي التزمت له الألف اهـ معني. • قوله: (بلفظ الضمان) يتبعني، أو مُرادفه؛ لأنه أقر البحث سابقاً وجزم به فيما يأتي في متى ضمنت اهـ سيد عمر. • قوله: (وبُحِث إلحاق مُرادفه إلخ) خلافاً للنهاية ووفقاً للمعنى عبارته.

• قوله: (يرد إلخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمُدعى قاعدة كلبية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة. • قوله: (بلفظ الضمان) كدام ر وقوله ومُرادفه أسقطه.



التَّوَجُّبِ (بِأَنْتَ وَلِزِمَهَا الْآلِفُ) لِيُجَوِّدَ الْعَقْدَ الْمُقْتَضِي لِلْإِلْزَامِ إِجْبَابًا وَقَبُولًا وَشَرْطًا، وَخَرَجَ بِلَفْظِ الضَّمَانِ غَيْرُهُ كَقَبِلْتُ، أَوْ شِئْتُ، أَوْ رَضِيتُ فَلَا طَلَّاقَ وَلَا مَالَ، وَكَذَا لَوْ أَعْطَتْهُ مِنْ غَيْرِ لَفِظٍ، وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي عَلَى كَذَا فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتُ كَانَ ابْتِدَاءً مِنْهُ فَلَا يَقَعُ إِلَّا إِنْ شَاءَتْ وَلَا مَالَ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمَنْتَ) لِي الْفَاءُ أَنْتَ طَالِقٌ فَمَتَى ضَمَنْتَ بِلَفْظِ الضَّمَانِ وَمُرَادِفِهِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَوَقَعَ لِشَارِحٍ هُنَا غَيْرُ ذَلِكَ فَاحْذَرْهُ (طَلَّقْتُ)؛ لِأَنَّ مَتَى لِلتَّرَاخِي وَلَا رُجُوعَ لَهُ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ ضَمَنْتَ دُونَ الْفَاءِ لَمْ تَطْلُقْ) لِعَدَمِ وجودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ (وَلَوْ ضَمَنْتَ الْفَيْنَ طَلَّقْتُ) بِالْفَاءِ لِيُجَوِّدَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فِي ضَمْنِهِمَا بِخِلَافِ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفَاءِ فَقَبِلْتُ بِالْفَيْنِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ صِيغَةً مُعَاوَضَةً تَقْتَضِي التَّوَافُقَ كَمَا مَرَّ وَإِذَا قَبِضَ الْآلِفُ الزَّائِدَةَ فَهِيَ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ. (وَلَوْ قَالَ طَلَّقْنِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمَنْتَ لِي الْفَاءُ فَقَالَتْ) فِي مَجَالِسِ التَّوَجُّبِ كَمَا اقْتَضَتْهُ الْفَاءُ (طَلَّقْتُ وَضَمَنْتَ، أَوْ عَكْسَهُ) أَيِ ضَمَنْتَ وَطَلَّقْتُ (بِأَنْتَ بِالْفَاءِ)؛ .....

(تَنْبِيْهٌ): هَلْ يَكْفِي مُرَادِفُ الضَّمَانِ كَالِإِلْزَامِ، أَوْ لَا الْمُتَّجِهَ الْأَوَّلُ قَالَ شَيْخُنَا، وَفِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِيُجَوِّدَ الْعَقْدَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قَالَتْ إِلَى الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَشَرْطُهُ) عَطَفٌ عَلَى الْعَقْدِ وَالضَّمِيرُ لِلطَّلَاقِ، أَوِ الْعَقْدِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي إلخ) وَيَقَعُ كَثِيرًا أَنَّهُ يَقُولُ لَهَا عِنْدَ الْخِصَامِ ابْرِينِي وَأَنَا أَطْلُقُكَ، أَوْ تَقُولُ هِيَ لَهُ ابْتِدَاءً ابْرَأْتُكَ، أَوْ ابْرَأَكَ اللَّهُ فَيَقُولُ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتِ طَالِقٌ، وَالَّذِي يَتَّبَاعُ فِيهِ وَقُوعُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا وَأَنَّهُ يُدَيِّنُ فِيمَا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ إِنْ صَحَّحَتْ بَرَاءَتُكَ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ شَاءَتْ) أَيِ قَبَعُ رَجْعِيًّا اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَمُرَادِفُهُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آيَفًا. هـ فَوَدَّ: (وَوَقَعَ لِشَارِحِ إلخ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ وَأَبْهَمَهُ تَأْدِيبًا فَإِنَّهُ وَقَعَ لَهُ هُنَا مَا نَصَّه وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْقَبُولُ لَفْظًا كَمَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ اهـ أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْطَاءِ فَاقْتَضَى الْإِكْتِفَاءَ بِفِعْلِ الْإِعْطَاءِ مَعَ أَنَّ مَنْصُوصَ أَصْلِ الرُّضْيَةِ خِلَافُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ قَوْلُهُ: وَلَا يُشْتَرَطُ إلخ يَعْنِي لَا يُشْتَرَطُ مَعَ قَوْلِهَا ضَمَنْتَ بَلْ يَكْفِي ضَمَنْتَ نَظَرًا لِلتَّعْلِيْقِ فَلَا يَكْفِي قَبِلْتُ وَخَذَهُ وَلَا غَيْرُ الضَّمَانِ كَالِإِعْطَاءِ نَعَمْ يَكْفِي مُرَادِفُهُ كَالِإِلْزَامِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ مَتَى) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، وَبِهِ فَارَقَ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا عُلِّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ السَّابِقِ.

هـ فَوَدَّ (سُيِّ): (وَإِنْ ضَمَنْتَ دُونَ الْفَاءِ تَطْلُقْ إلخ).

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ نَقَصْتُ، أَوْ زَادْتُ فِي التَّعْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا هُنَا اهـ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ طَلَّقْتُكَ بِالْفَاءِ فَقَبِلْتُ إلخ) أَيِ حَيْثُ لَا يَقَعُ طَلَّاقٌ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ تِلْكَ) أَيِ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفَاءِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ السَّابِقِ. هـ فَوَدَّ: (فِي مَجَالِسِ التَّوَجُّبِ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَجْلَهُ فِي أَنْ وَنَحْوِهَا بِخِلَافِ مَتَى فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قُوْرِيَّةٌ بَلْ مَتَى طَلَّقْتُ وَضَمَنْتَ يَتَّبِعِي وَقُوعُهُ بِالْآلِفِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ تَوَالِي اللَّفْظَيْنِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ حَتَّى لَوْ فَصَلْتُ بَيْنَهُمَا بَنَحْوِ نَوْمٍ لَا يَضُرُّ مَحَلَّ تَأَمُّلٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَنْتِهِ التَّنْبِيْهَ عَلَى عَدَمِ اغْتِبَارِ الْقُوْرِيَّةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ يُعْتَبَرُ اتِّصَالُهُ بِهِ إلخ

لأن أحدهما شرط في الآخر يُغْتَبَرُ اتِّصَالُهُ به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير، وبه فارق ما يأتي في الإيلاء (وإن اقتصرنا على أحدهما) بأن ضمنت، ولم تطلق، أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليهما، وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه؛ لأن ذلك عقد مستقل، ولا التزام المبتدأ؛ لأنه لا يصح إلا بالتذير بل التزام بقبول في ضمن معاوضة فلزم؛ لأنه وقع تبعاً لا مقصوداً وألحق بذلك عكسه، وهو إن ضمنت لي ألفاً فقد ملكك أن تطلقني نفسك واستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التعليق ويُجاب بما تقرر أن

اغتیار التوالی مطلقاً. ٥ قوله: (لأن أحدهما شرط في الآخر إلخ) ليتأمل في التعليل فإن المبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق؛ لأنه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر. ٥ قوله: (المعلق عليهما) أي بالمعنى اللغوي فوقع الطلاق معلق على تلفظها به وبالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحي فالمعلق عليه هو الضمان وتطبيقها نفسها معلق اه رشيد. ٥ قوله: (وليس المراد بالضمان هنا إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فانت طالق فضمته أثجة وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها، أو أداها عنها أحد فليتأمل وفاقاً لم ر اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها إن ضمنت لزيد ماله على عمرو فانت طالق فضمته فهو مجرد تعليق فإن ضمنت ولو على التراخي طلقت رجباً لعدم رجوع العوض للزوج، وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم؛ لأنه بعوض إلخ أي: وهو الضمان، وإنما كان عوضاً لصيرورة ما ضمته ديتاً في ذمتها يستحق المطالبة به اه ع ش عبارة السيد عمر في المغني ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمنت لك وقع رجباً كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب إلى هذا أميل؛ إذ ليس فيه غير مجرد توثيقه لا عوض مغاير لدينه، وإن صرح به الفاضل المحشي اه أقول: ولعل الوقوع بائناً الذي قاله المحشي سم وفاقاً لم ر وأقره ع ش هو الظاهر. ٥ قوله: (وهو إن ضمنت إلخ) وحقيقة العكس إن ضمنت لي ألفاً فطلقني نفسك فلعل التعبير بما ذكره بيان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صبغة الأمر وغيرها اه ع ش. ٥ قوله: (واستشكل إلخ) الظاهر أن الاستشكال متأت في الملحق والملحق به كما هو واضح ويُرشد إلى عموميه قوله: بعد ذلك ونوزع إلخ اه سيد عمر عبارة الكرددي قوله: واستشكل أي المثنى اه. ٥ قوله: (بما يأتي) أي في فصل تفويض الإنها ع ش.

٥ قوله: (وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فانت طالق فضمته أثجة وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها، أو أداها عنها أحد فليتأمل وفاقاً لم ر. ٥ قوله: (ويجاب بما تقرر إلخ) لا يقال



هذا وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ فَقَبِلَ التَّعْلِيْقُ وَاعْتَفِرَ لِكَوْنِهِ وَقَعَ تَبَعًا لَا مَقْصُودًا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي وَتُوزَعُ فِي الْإِلْحَاقِ بِأَنَّ مَعْنَى الْأُولَى التَّنْجِيزُ أَيِ طَلَّقْتُهَا بِالْفِ تَضَمَّنَتْ لِي وَالثَّانِيَةِ التَّعْلِيْقُ الْمُحَضَّرُ، وَنَظِيرُهُ صَحَّةٌ بِغُثِّكَ إِنْ شِئْتَ دُونَ إِنْ شِئْتَ بِغُثِّكَ أ. هـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِمَعْنَى مَرٍّ فِي الْبَيْعِ لَا يَأْتِي هُنَا كَيْفَ وَالتَّعْلِيْقُ ثُمَّ مُفْسِدٌ مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّ قَبُولَهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِئَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَالتَّعْلِيْقُ هُنَا غَيْرُ مُفْسِدٍ مُطْلَقًا فَاسْتَوَى تَقَدُّمُهُ وَتَأَخُّرُهُ. (وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالِهِ)، أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجْبِيئِهِ كَمَا أَنْ أُعْطِيتَنِي كَذَا.....

• قَوْلُهُ: (وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ) يَتَّبَعِي أَنْ يُزَادَ تَقَبُّلُ التَّعْلِيْقِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُعَاوَضَةٍ تَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْبَيْعَ مُعَاوَضَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُهُ أ. هـ. سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (فَقَبِلَ التَّعْلِيْقُ) قَدْ يُقَالُ يُعَارِضُهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ مَعَ تَأْتِي مَا ذَكَرَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. هـ. سَيِّدُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ الْمُعَارَضَةِ بِمَا مَرَّ مِنْهُ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (بِإِنْ مَعْنَى الْأُولَى) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (أَيِ طَلَّقْتُهَا بِالْفِ الْخ) كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْجُلِّ مَلَكَتْهَا الطَّلَاقَ بِالْفِ تَضَمَّنِيهِ لِي فَإِنَّ هَذَا مَعْنَى طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَضُرُّ تَعْلِيْقَهُ إِنَّمَا هُوَ التَّمْلِيْكُ لَا الطَّلَاقُ أ. هـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَالثَّانِيَةُ) أَيِ بِالْعَكْسِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرْقَ الْخ) أَيِ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّعْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِفَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضَمَنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وُجُودِ التَّعْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ وَاعْتِفَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. هـ. سَمِ، وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (لَا قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأُولَى أ. هـ. سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْلِيْقُ هُنَا الْخ) أَيِ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا قَدَّمَهُ فِيهَا أ. هـ. رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (بِإِعْطَاءِ مَالٍ) أَيِ مُتَمَوِّلٍ مَعْلُومٍ، وَإِلَّا وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرٍ الْيَمْلِ أ. هـ. بُجَيْرِمِي وَعِبَارَةٌ عَ شِ قُلُو عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ نَحْوِ حَبْتِي بَرٌّ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ بَائِنًا بِمَهْرٍ الْيَمْلِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجْبِيئِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَيِ وَالْمُعْنَى وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءُ وَالْمَجْبِيءُ انْتَهَتْ وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ

الْأَخْسَنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَا سَلَّمْنَا أَنَّ التَّمْلِيْكَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ لَكِنْ التَّعْلِيْقُ إِنَّمَا يُفْسِدُ خُصُوصَ التَّمْلِيْكِ وَيَتَقَى عُمُومُ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي التَّفْوِيضِ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِنَاءِ بِالتَّعْلِيْقِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْإِنَاءَ الْخُصُوصِ وَبَقَاءَ الْعُمُومِ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) أَيِ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّعْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِفَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضَمَنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وُجُودِ التَّعْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ وَاعْتِفَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (لَا قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأُولَى.

• قَوْلُهُ: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجْبِيئِهِ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءُ وَالْمَجْبِيءُ أ. هـ. وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى الْإِلْحَاقِ الْإِيْتَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِيْتَاءَ بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ وَوَرَدَ إِطْلَاقُهُ بِمَعْنَى التَّمْلِيْكِ فِي نَحْوِ ﴿وَهُ أَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ (النور: ٣٣) فَلَا إِشْكَالَ فِي الْحُكْمِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَأَمَّا الْمَجْبِيءُ

(فَوَضَعْتَهُ)، أو أكثر منه فوراً في غير نحو متى بنفسها، أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة  
دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به ويتمكن من أخذه لعقله وعدم مانع له منه  
(طَلَقْتَ) بفتح اللام أجود من ضَمُّها، وإن لم يأخذه؛ لأنه إعطاء عَوْفاً ولهذا يُقال: أعطيتَه، أو  
جِفتَه، أو آتيتَه به فلم يأخذه (والأصح دخولُه في ملكه) فهُوَ بِمَجْرَدِ الرُّضْع لِضَرُورَةِ دُخُولِ  
المُعَوِّضِ فِي مِلْكِهَا بِالْإِعْطَاءِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضِينَ يَتَقَارَنَانِ فِي الْمَلِكِ (وإن قال: إن آتيتني)، أو  
أَدَّيْتُ، أو سَلَّمْتُ، أو دَفَعْتُ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَقِيلَ كَالْإِعْطَاءِ) فِيمَا ذَكَرَ.....

على إلحاق الإيتاء ووجهه أن الإيتاء بمعنى الإعطاء وورد إطلاقه بمعنى التملك في نحو ﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾  
مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْتُكُمْ﴾ (النور: ٣٣) فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه، وأما المجيء فالحكم فيه  
بالدخول في ملكه مُشْكِلٌ؛ لآته لا يدلُّ على التملك اللهم إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا دَلَّتْ قَرِينَةٌ على  
إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إيتائه فإن كان مَصْدَرٌ آتى بالقصر فهو بمعنى المجيء، أو مَصْدَرٌ  
آتى بالمد فهو موافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكالإعطاء الإيتاء بالمد وقول الشيخ في شرح  
منهجه أن مثله المجيء يتبني حمله على وجود قرينة تُشعرُ بالتملك اه قال الرشيد في قوله: وكالإعطاء  
الإيتاء كأن يقول إن آتيتني مالا بالمد وأما الإيتاء كأن يقول إن آتيتني بمالٍ بالقصر فظاهر أنه مثل  
المجيء فيما يأتي فيه اه. هـ قوله: (فَوَضَعْتَهُ إلخ) بخلاف ما إذا أعطته عن المُعَلَّقِ عليه عَوْضًا، أو كان  
عليه مثله فتخاصاً لعدم وجود المُعَلَّقِ عليه اه. هـ مُعْنَى. هـ قوله: (أو أكثر منه) إلى قول المتن ولا يُشترط في  
النهاية إلا قوله، أو جِفتَه إلى المتن، وكذا في المُعْنَى إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ مَتْنِي. هـ قوله: (أو  
بوكيلها) عبارة المُعْنَى وَيَقَعُ بِالْإِعْطَاءِ وَكَيْلِهَا إِنْ أَمَرْتَهُ بِالْإِعْطَاءِ وَأَعْطَى بِحُضُورِهَا وَيَمْلِكُهُ تَنْزِيلًا  
لِحُضُورِهَا مَعَ إِعْطَاءِ وَكَيْلِهَا مَنَزِلَةً إِعْطَائِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْطَاهُ لَه فِي غَيْبِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُعْطِ حَقِيقَةً وَلَا  
تَنْزِيلًا اه. هـ قوله: (قاصدة دفعه إلخ) فإن قالت لم أقصد الدفع عن جهة التعليق، أو تعذر عليه الأخذ  
بحبس أو نحوه لم تطلق كما قال الشبكي نهاية ومُعْنَى. هـ قوله: (وَيَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ) هَلْ يَلْحَقُ تَمَكَّنُ  
وَكَيْلَهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْإِعْطَاءِ وَكَيْلِهَا بِحَضْرَتِهَا اه سِيدُ عَمْرٍو وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ.

هـ قول (سَي): (طَلَقْتَ) الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَوُقُوعِهِ الْإِبْصَارُ فِي مُلْزِمِ الْعَوَضِ وَمُلْتَزِمَتِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ  
عَيْنًا فَيَعْتَدُ بَوَضْعِ الْأَعْمَى بِالرُّضْعِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَقَعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ كَمَا لَوْ خَلَعَ عَلَى عَوَضٍ فَايِدِ اه ع  
ش. هـ قوله: (لأن العوضين إلخ) حِلَّةٌ لِعِلَّةِ قَوْلِهِ لِضَرُورَةِ دُخُولِ الْمُعَوِّضِ إلخ عبارة المُعْنَى؛ لِأَنَّ  
التَّغْلِيْقَ يَقْتَضِي وَقْعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْإِعْطَاءِ وَلَا يُمَكِّنُ إِبْقَاغَهُ مَجَانًا مَعَ قَصْدِ الْعَوَضِ وَقَدْ مَلَكَتْ زَوْجَتُهُ  
بُضْعَهَا فَيَمْلِكُ الْآخَرُ الْعَوَضَ عَنْهُ اه، وهي أظهر. هـ قوله: (فِيمَا ذَكَرَ) أي في اشتراط الفورية أي في غير

فالحكم فيه بالدخول في ملكه مُشْكِلٌ؛ لآته لا يدلُّ على التملك اللهم إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا دَلَّتْ  
قَرِينَةٌ على إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إيتائه فإن كان مَصْدَرٌ آتى بالقصر فهو بمعنى المجيء،  
أو مَصْدَرٌ آتى بالمد فهو موافق لشرح المنهج.



فيه (والأصح) أنه (كسائر التعليق فلا يملكه)؛ لأن الإقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الإعطاء يقتضيه عرقاً نعم، إن دلت قرينة على أن القصد بالإقباض التملك كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني، أو قال فيه: إن أقبضتني كذا لنفسي، أو لأصرفه في حوائجي كان كالإعطاء فيما يُقصد به فيعطى حكمه السابق. (ولا يُشترط للإقباض مجلس) تفرعاً على عدم الملك؛ لأنه صفة محضة (قلت ويقع رجوعاً) لما تقرر أن الإقباض لا يقتضي التملك (ويُشترط لتحقيق الصفة) في صيغة إن قبضت منك لا إن أقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختاراً كما هو ظاهر (بيده منها)، أو من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر أيضاً فلا يكفي وضعه بين يديه؛ لأنه لا يُسمى قبضاً ويُسمى إقباضاً (ولو مكرهه) وحينئذ يقع الطلاق رجوعاً هنا أيضاً (والله أعلم) لوجود الصفة، وهي القبض دون الإقباض؛ لأن فعل المكره لغو شرعاً،

نحو متى وملك المقبوض اه. معني. ه. قوله: (فيه) أي الإعطاء والتعليق به. ه. قوله: (بالإقباض) أي المعلق عليه. ه. قوله: (كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة أن قوله إن أقبضتني جواباً لسؤالها ظاهر في أن المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه. ع. ش. ه. قول (سئ): (مجلس) أي إقباض في مجلس التواجد اه. معني. ه. قوله: (تفرعاً) لعل الأولى الرفع. ه. قوله: (لأنه) أي الإقباض تغليب للمتن وقوله صفة مخضة أي لا معاوضة فيه. ه. قوله: (لا إن أقبضتني إلخ) وفاقاً للمعني وشرح المنهج وخلافاً للمحلي وعميرة وسم حيث اعتمدوا أن الإقباض كالقبض فيُشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكفي الوضع بين يديه ومال إليه السيد عمر واضطرب كلام النهاية فأوله موافق للمحلي وآخره موافق للشارح. ه. قوله: (بشرطية إلخ) انظر ما المراد بهما ثم رأيت في الكردبي ما نصه قوله: بشرطية أي شرطي الوكيل السابقين بقوله مختارة قاصدة دفعه إلخ اه. ويرد عليه أن ما ذكره شرط فيها سواء أعطت بنفسها، أو بوكيلها لا في وكيلها وأنه يناقض قول المصنف ولو مكرهه. ه. قوله: (فلا يكفي وضعه إلخ) وفاقاً للمعني وشرح المنهج ولظاهر النهاية. ه. قوله: (لأن إلخ) علة لقوله دون الإقباض. ه. قوله: (لأن فعل المكره لغو إلخ) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتي في الطلاق

ه. قوله: (لا إن أقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج من جملة كلام ما نصه واعلم أن في الرافعي ذكر مسألة الإقباض وقال إنها ليست كالإعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة إن قبضت منك وقال إنها مثل إن أقبضتني وقال عقب ذلك ويُشترط للقبض الأخذ باليد اه. ولم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويُشترط للإقباض الأخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في أن قوله ويُشترط للقبض راجع للمسألتين. أما مسألة القبض فظاهر، وأما مسألة الإقباض فلأن الإقباض يتضمن القبض فالتعليق على الإقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى، ولا لوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الأخذ باليد في الإقباض، وقد فهم المحلي رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله أعلم اه. ه. قوله: (لأن فعل المكره إلخ) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج ما

ومن ثم لا جنت به في نحو إن دخلت فدخلت مكرمة (ولو علق بإعطاء عبد) مثلاً (وصفه بصفة سلم)، أو غيرها ككونه كاتباً (فأعطته) عبداً (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو أعطته عبداً بها) أي الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف غيرها لفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم (وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيناً) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه يتخير؛ لأن الإطلاق يقتضي السلامة (فله) إمساكه ولا أرش له. وله (ردّه ومهر مثلي) بدله بناءً على الأصح أنه مضمون عليها ضمان عقد لا يد (وفي قول قيمته سليماً) بناءً على مقابله، وليس له طلب عبد سليم بتلك الصفة بخلاف ما لو لم يعلق بأن خالها على عبد موصوف، وقيل أنه وأحضرت له

أنه لو علق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعاً أنه يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه اه سم بحذف. ه قوله: (أو غيرها) إلى قول المتن إلا في المعنى وإلى قول الشارح هذا كله في الحرية في النهاية إلا قوله على أن التكرار إلى المتن. ه قوله: (طلقت بالعبد الموصوف إلخ) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو الموصوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق هنا، وهو مشكل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي سم أقول: قوله: والظاهر أنه إلخ الأمر كما قال كما يزيد إليه تعليلهم الآتي بل قد يقال ما هنا أولى بذلك مما يأتي؛ لأنه إذا اغتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه، وهو المجهول فكيف فيما يتصور ملكه، وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمر وع ش. ه قوله: (وإذا بان الذي إلخ) أشار بهذا إلى إصلاح المتن؛ إذ لو علم أنه معيب عند الأخذ لم يكن له رده كما لا يخفى، وظاهر أن ما حل به الشارح حل معنى، وإلا فلا يخفى أن قول المصنف معيياً مغلوط على مخدوف والتقدير، أو بها طلقت ثم إن كان سليماً فلا رده، أو معيياً فله رده اه رشدي.

ه قوله (سني): (فله رده إلخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسفه، أو فلس فلا رده؛ لأنه يفتقر العذر الزائد على السفه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا فلوليه أي السيد نهاية ومعنى. ه قوله: (على مقابله) أي مقابل الأصح من أن ضمانها ضمان يد.

يدفع هذا فقال سيأتي في الطلاق أنه لو علق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعاً أنه يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه. ه قوله: (طلقت) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو الموصوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق، وهو مشكل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي.

ه قوله (سني): (فله رده ومهر مثلي) ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسفه، أو فلس فلا رده؛ لأنه يفتقر للعذر الزائد على السفه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا فلوليه شرح م ر.



عبدًا بالصِّفة فقبضه ثم علم عِيته فله رَدُّه وأخذُ بَدَلِهِ سَلِيمًا بتلك الصِّفة؛ لأنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ قَبْلَ الإِعْطَاءِ بِالقَبُولِ عَلَى عَبْدٍ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ ذَاكَ (ولو قال) إِنْ أَعْطَيْتَنِي (عَبْدًا)، وَلَمْ يَصِفْهُ بِصِفَةٍ (طَلَقْتَ بَعِيدًا) عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، وَلَوْ مُدَبَّرًا لِوُجُودِ الْإِسْمِ وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لأنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ، وَهِيَ لَا يُنْزَلُ بِهَا مَجْهُولٌ فَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا يَأْتِي، وَاسْتَشْكِلَ بَأَنَّ هَذَا التَّعْلِيقَ إِنْ كَانَ تَمْلِيكًا لَمْ يَقَعْ؛ لأنَّ الْمَلِكَ لَمْ يُوجَدْ، أَوْ إِقْبَاضًا وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَكَانَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصِّبْغَةَ اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ مَلِكُهُ وَتَوَقَّفَ الطَّلَاقُ عَلَى إِعْطَاءِ مَا تَمْلِكُهُ، وَالثَّانِي مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ لَكِنْ لَهُ بَدَلٌ يَقُومُ مَقَامَهُ فَعَمِلُوا فِي كُلِّ بَإٍ بِمَا يُمَكِّنُ فِيهِ خَلْرًا مِنْ إِهْمَالِ اللَّفْظِ مَعَ ظُهُورِ إِمْكَانِ إِعْمَالِهِ (إِلَّا) قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بَعِيدَ الْعُمُومِ؛ لأنَّ النِّكَرَةَ فِي الْإِثْبَاتِ. وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَا عَامَّةٌ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْعُمُومُ عَلَى أَنَّ النِّكَرَةَ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.....

• قَوْلُهُ: (عَلَى عَبْدٍ فِي الذِّمَّةِ) أَيِ فَاسْتَقَرَّ الْعَبْدُ فِي الذِّمَّةِ، وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَّعَيْنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ التَّعْلِيقِ فَإِنَّمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهَا مُقَارِنًا لِلْإِعْطَاءِ فَكَانَ الْعَقْدُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا عَلَى الْمُعَيَّنِّ فَكَانَ قِيَاسُهُ الْبُطْلَانُ لَوْلَا أَنَّ الْخُلْعَ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ لَا يَقْسُدُ بَفْسَادِ الْعَوَظِ فَرَجَعَ إِلَى بَدَلِ الْبُضْعِ الشَّرْعِيِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ) لَكِنْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ يَمْلِكُهَا فَلَا يَكْفِي مُعَارًا كَمَا يُسْتَعَادُّ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَالضَّابِطُ مَنْ لَا يَصِحُّ بِعَمَالِهِ ع ش وَكُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْلِكُهُ) أَيِ الْعَبْدُ الْمُعْطَى أَه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْخ) أَيِ الْمُعَاوَضَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) أَيِ فِي الْمَثَلِ آتِيًّا. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ) أَيِ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَكَانَ فِي يَدِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَقَعَ رَجْعِيًّا. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصِّبْغَةَ) حِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ مِثْلُهَا عَنْ الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ نَحْوُهَا أَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ لِكِنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ مِلْكُهُ لِجَهْلِهِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى بَدَلِهِ وَحَيْثُ ثَبَتَ الْبَدَلُ ثَبَتَ الطَّلَاقُ بَائِتًا أَه. • قَوْلُهُ: (بَعِيدًا) مَنصُوبٌ بِالْإِغْرَابِ الْمَحْكِيِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى الرَّفْعَ بِحَذْفِ الْإِلْفِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الْعُمُومُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي هُنَا إِلَّا الْعُمُومُ الْبَدَلِيُّ لَا الشُّمُولِيُّ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ طَلَقَتْ بِكُلِّ عَبْدٍ أَيِ فَلَا تَطْلُقُ بَعْضُ الْعَبِيدِ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَقَالُ هَذَا الْعُمُومُ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ الْإِطْلَاقُ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعُمُومُ مُصَحَّحَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَالْإِطْلَاقُ مِثْلُهُ فَتَأَمَّلْ أَه رَشِيدِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ طَلَقَتْ بِأَيِّ عَبْدٍ كَانَ وَهَذَا الْعُمُومُ شُمُولِيٌّ لَا بَدَلِيٌّ. • قَوْلُهُ: (فِي خَيْرِ الشَّرْطِ) الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي خَيْرِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ لَا أَنْ فِي

• قَوْلُهُ: (فِي خَيْرِ الشَّرْطِ) يَتَّبَعِي أَنْ يَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي خَيْرِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ وَلَيْسَ فِي خَيْرِ إِنْ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ إِنْ فِي قَوْلِهِ إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا؛ إِذْ لَيْسَ مَعْمُولًا لِجَوَابِهِ وَلَا لِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ثُمَّ فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ مَعْمُولَ الْجَوَابِ دَاخِلٌ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ الْمُفِيدِ لِلْعُمُومِ لَكِنْ إِنَّمَا تَكُونُ النِّكَرَةُ لِلْعُمُومِ فِي خَيْرِ الشَّرْطِ

(مفصوياً)، أو مكاتبا، أو مشتركا، أو جانيا تعلق برقبته مال، أو موقوفا، أو مزهونا مثلا والضابط من لا يصح بيعها له (في الأصح) فلا تطلق به؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك، وهو متعلق فيما ذكر كالمفصوب ما دام مفصوبا بخلاف المجهول نعم، إن قال: مفصوبا طلقت به؛ لأنه

قوله إن أعطيتني عبدا؛ إذ ليس مفعولا لجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه أنه لو سلمنا أن مفعول الجواب دخل في حيز الشرط لكان إنما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ثم قال فظهر أن عموم النكرة في موضع الشرط ليس إلا عموم النكرة في حيز التقي اهـ اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكا بإطلاق غيره، وفيه ما فيه اهـ سم بحذف.

قول (س): (مفصوياً) هل المراد به عبد لغيرها مفصوب، وهو بيدها، أو المراد عبد لها مفصوب، وهو بيد الغاصب محل تأمل فإن قول الشارح كالمفصوب ما دام مفصوبا يومئ إلى الثاني وقوله نعم إن قال إلخ يومئ إلى الأول فإن الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها إعطاء له اللهم إلا أن يراد بالإعطاء ما يشمل الإعطاء بمحض الصيغة كأعطيتك وإن لم توجد حقيقة المتقدمة، أو يقال المراد بالمفصوب ما يعم القسمين فليتأمل وليراجع فإن هذه المباحث مع مزيد الإشكال متيرة بشرط الإجمال اهـ سيد عمر أقول: جزم سم بأن المراد الأول ولكن قول المعنى تبيي دخل في المفصوب ما لو كان عبدا لها، وهو مفصوب فأعطته للزوج فأنها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وإن بحث الماورد في الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن الغضب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الأذرع اهـ كالصريح في أن المراد ما يعم القسمين، وهو الظاهر. هـ فود: (أو جانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء، وفي المزهون بغير إذن المرتبه اهـ سيد عمر أقول: وإليه أشار الشارح بقوله الآتي ما دام مفصوبا. هـ فود: (بيعها له) الضمير الأول للزوجة والثاني للموصول عبارة النهاية من لا يصح بيعها له عن نفسها اهـ. هـ فود: (فيما ذكر) أي فيمن لا يصح بيعها له وقوله كالمفصوب إلخ تمثيل لا قياس عبارة

إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولانا خسرو في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الأمر نكرة قوله: الأمر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح فلول العبارة الاسم في سياق الشرط إلخ ما نصه فيه بحث؛ لأن النكرة لا نعم في سياق أي شرط كان بل إذا كان فيه معنى التقي مثل إن ضربت رجلا فكذا فإنه في معنى لا ضرب رجلا، وقد سبق تحقيقه في بحث ألفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير الكلام فظهر أن عموم النكرة في موضع الشرط ليس إلا عموم النكرة في موضع التقي اهـ اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكا بإطلاق غيرهم، وفيه ما فيه فليتأمل.

فود في (س): (مفصوياً) لا يقال محله إذا لم تقلد هي، أو هو على انتزاعه؛ لانا نقول هذا غلط؛ لأن المراد العبد الذي غصبته أما عبدا المفصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مفصوبا. هـ فود: (لأن الإعطاء يقتضي التملك) فاعثر ما يقبل التملك نظرا لصيغة الإعطاء، وإن لم يملكه كما تقدم فلا منافاة بينهما اهـ.



تعلق بصفة حيثد فيلزمها مهر المثل؛ لأنه لم يُطلق مَجَانًا، ولو أعطته عبدًا لها مفصوبًا طَلَّقَتْ به؛ لأنه بالدفع خرج عن كونه مفصوبًا (وله مهر مثل) راجع لما قبل إلا؛ لأنه لم يُطلق مَجَانًا، ولو عُلِّق بإعطاء هذا العبد المفصوب، أو هذا الحر، أو نحوه فأعطته بآث بمهر المثل كما لو عُلِّق بخمر هذا كله في الحرّة أمّا الأمة إذا لم يُعَيَّن لها عبدًا ففيها تناقض لهما، والأوجه منه وقوعه لمهر المثل كما لو عَيَّن.

(ولو ملك طَلقة) أو طَلقتين (فقط فقالت: طَلَّقْنِي ثلاثًا باللف فطلق الطلقة)، أو الطَلقتين (فله

النهاية مُتَعَلِّز في المفصوب إلخ. ٥ قوله: (ولو أعطته عبدًا لها إلخ) راجع لِمَسْأَلَةِ الْمُشْنِ اه سم وكتب عليه السيد عُمَرُ أيضًا ما نُصِّه إن كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح إلا أن تسميته حيثد مفصوبًا لا تخلو عن تجوز وإن كان قبل ما ذكر فمجل تأمل لتعليقهم فيما ذكر بامتناع البيع، وما دامت يد الغاصب مُسْتَوَلِيَةً عليه فيعه مُنْتَبِعُ اللّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ فيما إذا كان الزوج قاصرًا على اتزاعه وبالجُمْلَةِ فالمسألة مُخْتِاجَةٌ إِلَى التَّأَمُّلِ والمُراجَعَةِ اه ومر عن المُعْنِي ما يوافق ما تَرَجَّاهُ. ٥ قوله: (طلقت به) أي ويقع باثًا بمهر المثل قاله ع ش، وفيه وقفة ظاهرة إذ التعليل كالصریح في أنه يقع بالعبد المذكور بل ما مرّ أيضًا عن السيد عُمَرُ صريح فيه. ٥ قوله: (إذا لم يُعَيَّن لها عبدًا) أما إذا عَيَّنَ كَمَا أَنْ أُعْطِيتِي هذا العبد فآث طالق فأعطته له فطلق ويلزمها مهر المثل، ولم يَخْتَلِفْ كَلَامُهُمَا فِي هذه المسألة فالاحترار عنها لِذَلِكَ اه سيد عُمَرُ زاد سم والفرق شدة الجهالة في غير المُعْنِي مع عدم ملكه م ر اه.

٥ قول (سني): (ولو ملك طَلقة) راجع النّهاية والمُعْنِي وسم فإن فيها زيادة مسائل. ٥ قوله: (أو طَلقتين) إلى قوله ولو طَلَّقَهَا فِي النّهاية، وكذا في المُعْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ الطَلقتين.

٥ قوله: (ولو أعطته عبدًا إلخ) راجع لِمَسْأَلَةِ الْمُشْنِ. ٥ قوله: (والأوجه منه وقوعه بمهر المثل إلخ) ومقابلُه عدم الوقوع مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ فِي المُعْنِي مع عدم ملكه.

٥ قوله في (سني): (ولو ملك طَلقة فَقَطْ فقالت إلخ) قال في الرّوض ولو قالت طَلَّقْنِي ثلاثًا باللف فطلق واحدة باللف وثنتين مَجَانًا لم تقع الواحدة وَقَعَ الثّانِي مَجَانًا، وإن قال واحدة بثلاث الألف وثنتين مَجَانًا وَقَعَ الأولى فَقَطْ أي دون الثّنتين لِلْيُسُونَةِ، أو ثنتين مَجَانًا وواحدة بثلاث الألف وَقَعَ الثّلاثُ إن كانت مَدْخُولًا بها، وإلا فَالثّانِي ولو قال ثلاثًا واحدة باللف وَقَعَ الثّلاثُ بثلاثة اه وقوله لم تقع الواحدة وَقَعَ الثّانِي مَجَانًا قال في شرحه وهذا ما قاله الإمام وَمَنْ تَبِعَهُ وقال في الأصل إنه حسن مُنْجِهٌ بعد أن استبعد ما نقله عن الأصحاب من وقوع الأولى بثلاث الألف؛ لأنها لم تَرْضَ بِوَاحِدَةٍ إِلَّا به كالجمالية ولا تقع الأخرى لِلْيُسُونَةِ وقوله ولو قال ثلاثًا واحدة باللف وَقَعَ الثّلاثُ بثلاثة قال في شرحه وهذا ما قاله الأصحاب، وفيه كلام الإمام السّابِقِ فعلى قوله لا يقع الاثنان رَجْعِيَّانِ وكان اللَّائِقُ بِالْمُصَنِّفِ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى قَوْلِهِ كما مَشَى عَلَيْهِ فيما مرّ اه واعتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما في الرّوض في الموضعين لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ خَالَفَهَا فِي الْعَدِّ وَالْعَوَضِ، وَفِي الثّانِي خَالَفَ فِي الْعَوَضِ دُونَ

الألف)، وإن جهلت الحال؛ لأنه حصل غرضها من الثلاث، وهو البيئونة الكبرى (وقيل ثلثه)، أو ثلثاه توزيعاً للألف على الثلاث (وقيل إن علمت الحال فالف والاف ثلثه)، أو ثلثاه لو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الألف أخذاً من قولهم: لو أجابها ببعض ما سأله وزع على المسئول، أو الكل؛ لأن مقصودها من البيئونة الكبرى حصل هنا أيضاً كل محتمل، وقولهم في التعليل في بعض المسائل نظراً لما أوقعه لا لما وقع يؤيد الأول وينبغي.....

• قوله: (ولو طلقها بنصف الطلقة) أي فيما لو قالت طلقني ثلاثاً بالف، وهو يملك طلقة فقط.

• قوله: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه م ر ا ه سم واعتمده النهاية والمغني أيضاً فقالا وشمل كلامه ما لو وقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضاً، وهو الوجه عملاً بقولهم الماز أنه أفادها البيئونة الكبرى ا ه. • قوله: (نظراً لما أوقعه إلخ) مقول قولهم إلخ. • قوله: (يؤيد الأول) أي أن

العدد ثم قال في الروض، وإن قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق وطالق فإن لم يرد شيئاً، أو أراد بالأولى لم يقع غيرها، أو الثانية فالأولى رجعية في المذخول بها أي والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيئونة. وخرج بالمذخول بها غيرها فتبين بالأولى، أو الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعوض والأوليان بلا عوض، وإن أراد به الجميع أي: أو الأولى والثانية، أو الثالثة وقعت الأولى فقط بثلاث الألف ا ه قال في شرحه قال في الأصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل فيما إذا ابتدأ فقال أنت طالق وطالق وطالق بالف فقبلت قبولا مطاباً للإيجاب وكان المصنف حذفه لما قيل إن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل ا ه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فإن قال، أو في جوابها أنت طالق وطالق وطالق إحداهن بالف تعذر إرادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الأحوال التي ذكرها كما مر ا ه. • قوله: (ولو طلقها بنصف الطلقة إلخ) في الباب فضل لو قالت طلقني ثلاثاً بالف، وهو يملكها فإن أوقع الثلاث وقعن به، وإن، أوقع واحدة بثلثه، أو أطلق وقعت بثلثه، أو أكثر لم يقع، وإن، أوقع يتبين فله ثلثاه، أو طلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طلقة فله سدسه، أو، وهو يملك يتبين فإن أوقع واحدة فله ثلث الألف، أو وهو يملك واحدة فله كله وقوله، أو نصف طلقة فله سدسه وقوله، أو، وهو يملك يتبين إلخ هذا يؤيد أن له في مسألة الشرح السدس وقوله، أو، وهو يملك واحدة إلخ يؤيد أن له فيها الكل فليتأمل. قد يقال لا تأيد في هذا؛ لأن مسألة الشارح فيما إذا كان لا يملك إلا واحدة ومسألة الباب فيما إذا كان يملك الثلاث وفرق بين المسألتين وقد يقال أيضاً إن قوله، أو، وهو يملك واحدة فإن أوقعها إلخ لا تأيد فيه للثاني؛ لأن قوله فإن أوقعها يؤيد الأول؛ إذ مفهوم أوقعها أنه إذا لم يوقعها بأن وقعت كأن أوقع نصفها أنه ليس له الكل؛ إذ فرق بين الإيقاع والوقوع فليتأمل ويحرر ثم قال فرع لو قالت طلقني نصف طلقة، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بانث بمهر المثل أي لفساد صيغة المعاوضة ا ه. • قوله: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه م ر.



بناءً ذلك على ما يأتي أن قوله: نصف طَلقة هل هو من باب التعبير بالبعض عن الكل، أو من باب السراية فعلى الأول يستحق الألف؛ لأنه عليه أوقع الطلقة، وعلى الثاني لا؛ لأنه لم يُوقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهراً عليه فلا يستحق في مقابله شيئاً أما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مرّ وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فإن قلت القياس على هذا أنه يستحق النصف؛ لأنه لو لم يملك إلا طلقة وأوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها. قلت: نعم، القياس ذلك لو لا قولهم: الضابط أنه إن ملك العدد المسئول كله فأجابها به فله المسمى، أو ببعضه فله قسطه، وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول، أو حصل مقصودها بما أوقع فله المسمى، وإلا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما: وإلا إلى آخره صريح في أنه ليس له في مسألتنا إلا السدس؛ لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها، وإنما حصل بما وقع، وقد علمت من كلاميهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يُوزع على المسئول فحينئذ لم يجب له إلا السدس (ولو طلبت طلقة بالألف فطلق) بألف، أو لم يذكر الألف طلقت بالألف، أو (بمائة وقع بمائة).....

له السدس. • قوله: (بناءً ذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس، أو الكل. • قوله: (أما لو ملك الثلاث) مختار قول المتن طَلقة فقط. • قوله: (فيستحق بواحدة ثلثه) عبارة سم عن العباب فإن أوقع الثلاث وقعن به، وإن، أوقع واحدة بثلثه، أو اطلق وقعت بثلثه، أو بأكثر من ثلثه لم يقع، وإن أوقع ثنتين فله ثلثاه، أو طَلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طَلقة فله سدسه اه. • قوله: (كما مرّ) أي قبيل قول المتن وإذا خالع، أو طلق بموضع إلخ اه كزدي. • قوله: (وهذا) أي قوله: وبواحدة ونصف نصفه، وكذا الإشارة في قوله على هذا. • قوله: (لما قلناه إلخ) أي فيما لو طلقها نصف الطلقة، وهو يملك واحدة. • قوله: (أنه يستحق النصف) أي فيما لو طلقها نصف طَلقة، وهو يملك واحدة فقط.

• قوله: (يستحق الكل) أي كما في ملك الثلاث وإيقاعها وقوله فيستحق نصفه إلخ أي كما في ملك الثلاث وإيقاع واحدة ونصف. • قوله: (الضابط) إلى قوله ذكره الشيخان في النهاية. • قوله: (أو حصل) من التخصيل. • قوله: (صريح إلخ) قد يمنع صراحته فيما ذكر ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسألتنا وذلك؛ لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها ويكون هو سبباً فيه وهنا كذلك فتأمل اه سم وجرى على ذلك المعنى المعنى والنهاية كما مرّ آنفاً. • قوله: (بألف) إلى قول المتن ويصح في النهاية إلا قوله، وإن نازع فيها البلقيني وقوله، وقضية ما مرّ إلى المتن.

• قوله: (فيستحق بواحدة ثلثه) أي فلو أوقع واحدة بأكثر من ثلثه لم يقع كما مرّ عن العباب. • قوله: (صريح إلخ) قد يمنع صراحته فيما ذكر ويتمسك في لزوم كل المسمى في مسألتنا وذلك؛ لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها ويكون هو سبباً فيه وهنا كذلك فتأمل.

لِقُدْرَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ مَجَانًا فَبِعِوَضٍ، وَإِنْ قُلْ أُولَى، وَبِهِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ بِالْفِ فَقِيلَتْ بِوَأْتِ  
(وَقِيلَ بِالْفِ) حَمَلًا عَلَى مَا سَأَلْتَهُ. (وَقِيلَ: لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِلْمُخَالَفَةِ، وَفِي أَصْلِهِ قَالَتْ طَلَّقْنِي  
وَاحِدَةً بِالْفِ فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ زَادَ ذِكْرَ الْأَلْفِ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ أَيْ  
كَالْجَمَالَةِ وَحَذَفَهَا لِلْعِلْمِ مِنْ كَلَامِهِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَنْصُرْ الزِّيَادَةَ فِيهِ عَلَى مَا سَأَلْتَهُ (وَلَوْ  
قَالَتْ طَلَّقْنِي غَدًا) مَثَلًا (بِالْفِ) أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ (لَطَلَّقَ غَدًا، أَوْ قَبْلَهُ) غَيْرَ قَاصِدٍ  
الْإِبْتِدَاءَ (بِأَنْتَ)، وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعِوَضِ كَمَا لَوْ خَالَعَ بِخَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودُهَا وَزَادَ فِي  
الثَّانِيَةِ بِالتَّعْجِيلِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهَا الْبُلْقَيْنِي (بِمَهْرِ الْمَثَلِ) لِفَسَادِ الْعِوَضِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا مِنْهَا لَهُ فِي  
الطَّلَاقِ، وَهُوَ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي الذَّمَّةِ، وَالصَّبِيغَةُ بِتَصْرِيحِهَا بِتَأْخِيرِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَقْتُلُ  
التَّأْخِيرَ مِنْ جَانِبِهَا؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ الْمُعَاوَضَةُ، وَبِهَذَا فَارَقَتْ هَذِهِ قَوْلَهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي  
فَلَكَ أَلْفٌ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِبْجَابَةً لَهَا.....

• قَوْلُهُ: (لِقُدْرَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَالْجَمَالَةِ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ نَازَعَهَا  
الْبُلْقَيْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِهَذَا التَّغْلِيلِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْخِ أَيْ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ. • قَوْلُهُ: (وَحَذَفَهَا  
إِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَكَأَنَّ ذَلِكَ سَقَطَ مِنْ نُسخَةِ الْمُصَنِّفِ بِالْمُحَرَّرِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخِ  
الصَّحِيحَةِ وَحُكِيَ عَنْ نُسخَةِ الْمُصَنِّفِ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا إِنْخِ) أَوْ خُذْ هَذَا الْأَلْفَ عَلَى أَنَّ  
تُطَلَّقْنِي غَدًا كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ غَيْرَ قَاصِدٍ الْإِبْتِدَاءَ) سَبَدُكُ مُخْتَرَزُهُمَا.  
• قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعِوَضِ) أَيْ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ اهـ سَم.  
• قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ. • قَوْلُهُ: (بِجَعْلِهِ) أَيْ الْعِوَضِ وَقَوْلُهُ مِنْهَا أَيْ الزَّوْجَةِ لَهُ  
أَيْ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ أَيْ السَّلَمُ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ أَيْ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى  
الْعِوَضِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ جَانِبِهَا. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ قَوْلُهُ وَالصَّبِيغَةُ إِنْخِ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ إِنْخِ)  
لَمْ يَظْهَرْ مِمَّا ذَكَرَ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ وَلَعَلَّهُ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي إِنْ  
طَلَّقْتَنِي غَدًا إِنْخِ الطَّلَاقُ الْمَوْقِعُ فِي الْغَدِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ إِنْخِ فَإِنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِيهِ مَجِيءُ  
الْغَدِ، وَإِنْ كَانَ عَطَفَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ التَّغْلِيلَ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِنْخِ إِشَارَةٌ  
إِلَى مَا ذَكَرَ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوْعُهُ  
ثُمَّ إِنْ بَقِيَتْ قَابِلَةٌ لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسَمَّى، وَلَا فَلَا انْتَهَى اهـ سَم زَادَ السَّيِّدُ عُمَرُ مَا نَعَصَهُ  
وَسَكَتَ عَمَّا لَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْغَدِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ بِالْوُقُوعِ رَجْعِيًّا فِي نَظِيرِ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَلَّقْنِي  
غَدًا إِنْخِ أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَتْنِي وَغَيْرِهَا مَا لَمْ تُصْرَحْ بِالتَّرَاخِي فَإِنْ صُرِّحَتْ  
بِهِ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي إِيقَاعِهِ فِي الْغَدِ وَسَكَتَ أَيْضًا عَمَّا لَوْ قَالَ قَصَدْتُ الْإِبْتِدَاءَ،

• قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) خَرَجَ بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعِوَضِ) أَيْ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي  
شَرْحِ الرَّوْضِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى الْعِوَضِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْغَدِ) خَرَجَ قَبْلَهُ.



استحقَّ المُسَمَّى؛ لأنه ليس فيه تصريحٌ منها بتأخير الطلاقِ أما لو قصَدَ الابتداءَ وخَلَفَ إنَّ  
 اتَّهَمَ، أو طَلَّقَ بعده فيقعُ رجعيًّا؛ لأنها لو سأَلَتْه النَّاجِزَ بِعَوَضٍ فقال قصَدْتُ الابتداءَ صُدِّقَ  
 بِمِثْلِهِ فهذا أولى ولأنَّه بتأخيرهِ مبتدئٌ فإنَّ ذَكَرَ مَالًا اشْتَرِطَ قبولُها (في قولٍ بالمُسَمَّى) واعتَرَضَ  
 بأنَّ الصَّوابَ يَبْدَلُهُ؛ لأنَّ التَّفْرِيعَ إنما هو على فسادِ الخُلْعِ والمُسَمَّى إنما يكونُ مع صحته ويُرَدُّ  
 بأنَّ بَدْلَهُ مَهْرُ المِثْلِ فَيُتَّحَدُّ القَوْلَانِ فإنَّ قِيلَ بَدْلُهُ مِثْلُهُ، أو قِيمَتُهُ قُلْنَا إنما يَجِبُ هذا فيما إذا وَقَعَ  
 الطَّلَاقُ بالمُسَمَّى ثُمَّ تَلَفَ وكان وجه وجوبه مع الفسادِ على خلافِ القاعدةِ أَنَّ الفسادَ هنا  
 ليس في ذاتِ العَوَضِ ولا مُقَابِلَهُ بل في الزَّمَنِ التَّابِعِ فلم يُنْظَرْ إِلَيْهِ.  
 (وإنَّ قال إذا)، أو إنَّ (دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِالْفِ فَقَبِلْتُ) فَوَرَّا كما أفادَتْهُ الفاءُ (ودخلت) ولو

وظاهرُ أنَّه يُصَدِّقُ بِمِثْلِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. قَوْلُهُ: (استحقَّ المُسَمَّى) كان  
 يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ قَبْلَهُ لَفْظَ حَيْثُ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَحَلَفَ إِنْ اتَّهَمَ) جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ  
 الْمُتَعَاظِفَيْنِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ قَصَدْتُ إِنْخَ) أَي فَاجَبَهَا فَقَالَ إِنْخَ. قَوْلُهُ: (مُبْتَدِئِي) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي  
 خَالَفَ قَوْلَهَا فَكَانَ مُبْتَدِئًا اهـ. قَوْلُهُ: (يَبْدَلُهُ) أَي الْآلِفِ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا) أَي الْمِثْلُ، أو  
 الْقِيَمَةُ. قَوْلُهُ: (وَجْهٌ وَجُوبِهِ) أَي وَجُوبِ الْمُسَمَّى الْمَرْجُوحِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (مَعَ الْفَسَادِ) أَي فَسَادِ  
 الْخُلْعِ. قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجُوبُهُ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْفَسَادَ إِنْخَ) خَبَرٌ كَانَ.  
 قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَإِنْ قَالَ إِذَا إِنْخَ) وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي شَهْرًا بِالْفِ فَعَلَّ وَقَعَ مُؤَيَّدًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُؤَقَّتُ  
 بِمَهْرِ الْمِثْلِ لِفَسَادِ الصِّغَةِ بِالتَّاقِيَةِ اهـ مُغْنِي.  
 قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَقَبِلْتُ) أَي بَانَ قَالَتْ قَبِلْتُ، أو التَّرَمَّتْ وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهَا مَلِيحٌ، أو حَسَنٌ اهـ ع ش.  
 قَوْلُهُ: (فَوَرَّا) وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي كَذَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَوَرَّا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ مَا لَوْ دَخَلْتُ إِنْخَ.

قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَإِنْ قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْخَ) عِبَارَةُ الرَّوَضِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ وَذَكَرَ عَوَضًا  
 كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ غَدٌ، أو دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِالْفِ فَقَبِلْتُ فَوَرَّا، وكذا لو كان سؤَالِهَا أَي كَقَوْلِهَا عَلَّقُ  
 طَلَاقِي بَعْدَ، أو بِدُخُولِ الدَّارِ بِالْفِ فَعَلَّقُ طَلَّقْتُ بِالْمُسَمَّى عِنْدَ وَجُودِ الصِّغَةِ وَيَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى فِي  
 الْحَالِ، وكذا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْحَالِ لو قَالَتْ لَهُ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي فَلَكَ آثْفٌ فَقَالَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ فَأَنْتِ  
 طَالِقٌ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: فِي الْحَالِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَوْلُهُ فَقَالَ إِنْخَ مِنْ تَصَرُّفِهِ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ  
 الْمُسَمَّى فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ مُعَلَّقٌ بِمَجِيءِ الْغَدِ وَبِالطَّلَاقِ فَالْوَجْهُ حَذْفُ فِي الْحَالِ وَالتَّغْيِيرُ فِي  
 الْجَوَابِ بِقَوْلِ الْأَصْلِ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِبَابَةً لَهَا وَعَلَيْهِ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوُّهُ ثُمَّ إِنْ بَقِيََتْ قَابِلَةٌ  
 لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسَمَّى، وَإِلَّا فَلَا، وكذا يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أَي إِنْ بَقِيََتْ إِنْخَ فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ  
 الْمُصَنِّفُ اهـ وَقَوْلُهُ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ الْمُسَمَّى فِي الْحَالِ أَي بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ بَتَغْلِيْقِ  
 الطَّلَاقِ، وَقَدْ وَجَدَ. قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ) فِي دَعْوَى إِفَادَتِهَا لِإِيَاءِ بَحْثٍ، وَإِنْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ  
 الْمَحَلِّيَّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَذْخُولَ الْفَاءِ الْقَبُولَ وَالْمَذْخُولُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ فَهِيَ إِنَّمَا تُفِيدُ فَوْرِيَّةَ

على التراخي، وقضية ما مر في طَلَّقَتْ وضممت أن مثل ذلك ما لو دخلت ثم قبلت فوزاً، وهو مُتَّجِهٌ لكن ظاهر كلام شارح أنه لا بُدَّ من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن أن تقدم الدخول يُزيل فورية القبول، وليس كذلك بل قد لا يُزيلها (طَلَّقَتْ على الصحيح) لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقاً بائناً (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق كالمُنَجَّز ويلزمها تسليمه له حالاً كسائر الأعواض المطلقة، والمُعَوَّض تأخر بالتراضي لوقوعه في ضمن التعليق بخلاف المُنَجَّز يجب فيه تقارن العوضين في الملك، وقوله: بالمسمى لا يقتضي ترجيح الضعيف أنه لا يجب تسليمه إلا عند وجود الصفة خلافاً لمن زعمه؛ لأنه إنما ذكره كذلك لإفادة البيئونة كما قرزته (وفي وجهه، أو قول بمهر المثل)؛ لأن المعاوضة لا تقبل التعليق ويُرد

• قوله: (وهو مُتَّجِهٌ) آثره سم. • قوله: (لا بُدَّ من الترتيب إلخ) أي من تقدم القبول على الدخول فكان الأولى بين القبول والدخول.

• قوله (س): (طَلَّقَتْ إلخ) ويُستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملاً فانت طالق على مائة وهي حامل في غالب الظن فتطلق إذا أعطته وله عليها مهرٌ مثل حكاة الرافعي عن نص الإجماع نهايةً ومغني عبارة سم في الرّوض قال لإحليل إن كنت حاملاً فانت طالق بدينار فقبلت طَلَّقَتْ بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فسادِه بأن الحمل مجهول لا يمكن التوصل إليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضاً انتهى اه قال ع ش قوله: وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه، والذي يظهر أنه ليس بقيد، وقضية إطلاق الرّوض أن المدار على كونها حاملاً في نفس الأمر، وإن لم يظنه، وهو ظاهر فيما إذا لم يتحقق الحمل بعلامات قوية فإن تحقق بها فالأقرب وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهرٌ مثل أي ويرد المائة لها اه. • قوله: (حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول سم على حَجِّ أقول: وعليه فلو سلمته، ولم تدخل إلى أن ماتت فالقياس استرداد الألف منه ويكون تركة وأنه يفوز بالفوائد الحاصلة منه لإحدونها في ملكه فليراجع اه ع ش. • قوله: (خلافاً لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلي اه قلت الجلال المحلي لم يدع هذا، وإنما ذكر أنه ظاهر عبارة المصنف، وظاهر أن ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه. • قوله: (لأنه إلخ) أي المصنف.

• قوله: (لا تقبل التعليق) أي فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله التعليق وإذا فسد العوض

المجموع الصادي مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجاب بمنع تحقق فورية المجموع إذا تراخى أحد أجزائه فليتأمل.

• قوله في (س): (طَلَّقَتْ بالمسمى) في الرّوض في باب الطلاق. (فرغ) قال لإحليل إن كنت حاملاً فانت طالق بدينار فقبلت طَلَّقَتْ بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فسادِه بأن الحمل مجهول لا يمكن التوصل إليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضاً اه. • قوله: (حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول.



بأن هذه معاوضة غير محضية. (وبمعنى اختلاع أجنبي، وإن كرهت الزوجة)؛ لأن الطلاق يستعمل به الزوج، والالتزام ينشأ من الأجنبي؛ لأن الله - تعالى - سمي الخلع فداء كفداء الأسير، وقد يحمله عليه ما يعلمه بينهما من الشر وهذا كالحكمة، وإلا فلو قصدت بينهما أنه يتزوجها صبح أيضا لكنه يأتى فيما يظهر بل لو أعلمها بذلك فسق كما دل عليه الحديث الصحيح (وهو كاختلاعها لفظا) أي في ألفاظ الالتزام السابقة (وحكما) في جميع ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء صيغة معاوضة بشوب تعليق فله الرجوع قبل القبول نظرا لشوب المعاوضة وقول الشارح نظرا لشوب التعليق وهم، ومن جانب الأجنبي ابتداء معاوضة بشوب جعالة ففي طلقت امرأتي بألف في ذمتك فقبل وطلقت امرأتك بألف في ذمتي فأجابته تبين بالمسمى

وجب مهر المثل اه معني.

• قول (س): (اختلاع أجنبي) أي مطلق التصرف بلفظ خلع، أو طلاق اه معني. • قوله: (لأن الطلاق) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمعني إلا قوله وهذا كالحكمة إلى المتن. • قوله: (وقد يحمله) أي الأجنبي عليه أي الخلع ما يعلمه بينهما من الشر أي سوء المعاشرة وعدم إقامة حدود الله تعالى فصرف المال في ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم وقوله وهذا إشارة إلى الفرض الذي حمل الأجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الأجنبي لا حيلة لجوازه، وإلا لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كزدي.

• قوله: (فهو من الزوج إلخ) قد تقدم أنه إن بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة، أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الأول وسيعلم مما يأتي قريبا أنه قد يعلق على العوض من جهة الأجنبي فليأمل سم اه ع ش. • قوله: (وقول الشارح نظرا إلخ) أي بدل نظر الشوب المعاوضة اه ع ش. • قوله: (وهم) عبارة المعني والنهاية سبق قلّم وهي التي بالآدب على أن في بعض نسخ المحلي نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق في حاشيته اه سيد عمر. • قوله: (بشوب جعالة) فللأجنبي أن يرجع نظرا لشوب الجعالة معني ومحلي، وقد يقال قد تقرر أنه من جانبه معاوضة فيها شوب جعالة وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب المجيب فما وجه تخصيص الجعالة بالتعليق بقولهم نظرا إلخ مع أنه لو وقع التخصيص بالعكس لكان أنسب؛ لأن المعاوضة جعلت ملحوظة أصلا والجعالة تبعا كما يشعر به صنيعهم فليأمل اه سيد عمر، وقد يجاب بأن ذلك لمجرد المناسبة لما قبله. • قوله: (ففي طلقت إلخ) عبارة المعني فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت إلخ، أو قال الأجنبي للزوج

• قوله: (فهو من جانب الزوج) قد تقدم أنه إن بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة، أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الأول وسيعلم مما يأتي قريبا أنه قد يعلق على العوض من جهة الأجنبي فليأمل.

وَيُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهِ حَكْمًا نَحْوُ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ، أَوْ الْخَمْرِ، أَوْ قِنْ زَيْدٍ هَذَا فَيَقَعُ رَجْعِيًّا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِيهَا بِأَنَّ الْبُضْعَ وَقَعَ لَهَا فَلَزِمَهَا بَدَلُهُ بِخِلَافِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ خَالَغْتُهَا عَلَى مَا فِي كَفِّكَ فَقَبِلَ وَهِيَ بَعْلَمَانِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا فَخَالَغَ عَلَى ذَلِكَ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ فُسَادَ الْعَوْضِ جَاءَ ثُمَّ مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ذَا الْخَمْرِ مَثَلًا الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ عَوْضًا لِعَدَمِ حُصُولِ مُقَابِلٍ لَهُ. وَهَذَا لَا فُسَادَ فِي لَفْظِهِ بَلْ هُوَ لَفْظٌ مُعَاوَضَةٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي كَفِّهِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْتُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّيْغَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مِنَ الْعَوْضِ الْمُقَدَّرِ لَا الْفَاسِدِ وَيَأْتِي آخِرُ التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُصَرِّحُ بِهَذَا وَلَوْ خَالَغَ عَنْ زَوْجَتِي رَجُلٌ بِالْفِ صَحَّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِاتِّحَادِ الْبَاذِلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَعَا

طَلَّقَ الْخَ اهـ وَهِيَ لِظُهُورِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ فَقَبِلَ وَلِقَوْلِهِ فَأَجَابَهُ أَحْسَنُ. ٥ قَوْلُهُ: (نَحْوُ طَلَّقَهَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ صَوَّرَ أَحَدَهَا مَا لَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَخَالَغَ الْأَجْنَبِيَّ عَنْهُمَا بِالْفِ مَثَلًا مِنْ مَالِهِ صَحَّ بِالْأَلْفِ قَطْعًا، وَإِنْ لَمْ يُفْصَلِ الْخَ الثَّانِيَةَ لَوْ اخْتَلَعَتِ الْمَرْيُضَةُ عَلَى مَا يَزِيدُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّلَاثِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَفِي الْأَجْنَبِيِّ الْجَمِيعُ مِنَ الثَّلَاثِ الثَّلَاثُ لَوْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ طَلَّقَهَا عَلَى هَذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ الرَّابِعَةَ لَوْ سَأَلَتْ الْخُلْعَ بِمَالٍ فِي الْحَيْضِ فَلَا يَحْرُمُ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ) أَيِ بِخِلَافِ عَلَى ذَا الْعَبْدِ مَثَلًا، وَهُوَ مَغْصُوبٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهَا تَبِينُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ، أَوْ بِاسْتِثْلَالٍ فَخَالَغَ بِمَغْصُوبِ الْخَ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ الْمَثْنِ وَلَوْ خَالَغَ بِمَجْهُولٍ، أَوْ خَمْرٍ بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ نَحْوِ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ اهـ كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ وَقَوْلُهُ فَخَالَغَ الْخَ أَيِ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي نَحْوِ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْتُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّيْغَةِ، وَفِي بَعْضِهَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْتُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ وَهَذَا لَا يَظْهَرُ صِحَّتُهُ، وَفِي بَعْضِهَا يَقْتَضِي الْبَيْتُونَةَ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْبَيْتُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ وَقَوْلُهُ مَا مَرَّ أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ فِي شَرْحِ هُوَ فُرْقَةٌ بِعَوْضٍ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي آخِرُ التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُصَرِّحُ الْخَ) يَغْنِي قَوْلُهُ وَأَنَّ كُلَّ تَغْلِيْقٍ لِلطَّلَاقِ الْخَ وَهُوَ لَيْسَ تَضْرِيحًا بِمَا ذَكَرَهُ لَا يُقَالُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ إِنَّ صَحَّ الْخَ تَأْيِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ بِإِطْلَاقِهِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَجْنَبِيِّ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بِهَذَا الْخَمْرِ الْخَ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَبِالْجُمْلَةِ فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الْوُقُوعُ رَجْعِيًّا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَالَغَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَاقْتَى فِي النِّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَالَغَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْ مَالِهِ اهـ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (صَحَّ) أَيِ بِالْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ أَيِ لِحَصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا اهـ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (لِاتِّخَاذِ الْبَاذِلِ) وَهُوَ الْأَجْنَبِيُّ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِخِلَافِ الزَّوْجَتَيْنِ إِذَا اخْتَلَعَا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفْصَلَ مَا تَلْتَزِمُهُ كُلُّ مِنْهُمَا اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَعْنَا الْخَ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّفْصِيلِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَعَلَّ عَدَمَ الصُّحَّةِ بِالمُسَمَّى اهـ سَيِّدُ عُمَرُ



به ويحرّم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعها كما سيذكره، ومن خلع الأجنبية قول أمها مثلاً خالغها على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فيقع بائناً بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو؛ لأن لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك، وإن لم تثو نظير ما مر في البيع فلو قالت، وهو كذا لزمها ما سمته زاد، أو نقص؛ لأن المثلية المقدرة تكون حينئذ من حيث الجملة وينحو ذلك أفتى أبو زُرعة وأفتى أيضاً في والد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها، وعلى دزهم في ذمته فأجابته وطلقها على ذلك بأنه يقع رجعيًا كما هو المقرر في خلع الأب بصداق بنته والدزهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج الطلاق عليه فقط بل عليه، وعلى البرائة من منجم صداقها، ولم يحصل إلا بعض العوض وليس كالخلع بمعلوم ومجهول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل؛ لأنه لا يمكن إيجابه عليها لعدم سؤالها، ولا على أيها؛ لأنه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اهـ ملخصاً، وهو مع ما قدمه في تلك مشكل؛ لأنه حمل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم على تقدير مثله حتى أوقعه بائناً بمثله ولم يحيل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار للجواب بأن الأم لما

عبارة ع ش أي فإنه يقع بمهر المثل على كل منهما اهـ ويقيد أيضاً صنيع المغني . هـ قوله: (ويحرّم اختلاعه) أي الأجنبية . هـ قوله: (بمثل المؤخر) ظاهر أن محله حيث كانت عالمة بالمؤخر والآن فيبني وقوعه بمهر المثل اهـ سيد عمر وقوله كانت عالمة الأولى كانا عالمتين أي الزوج والسائلة . هـ قوله: (وإن لم تثو) بيناء المفعول أي لفظة مثل . هـ قوله: (فلو قالت) أي السائلة، (وهو الخ) أي المؤخر . هـ قوله: (لزمها ما سمته) أي والمؤخر باقي بحاله اهـ ع ش ومعلوم أنه كذلك باقي في الصورة الأولى . هـ قوله: (من حيث الجملة) لعل الأنسب من حيث الجنس، أو من حيث مطلق المالية فليتامل اهـ سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد هنا بالجملة المماثلة في مجرد كونه عوضاً وإلا فما سمته صادق بأن يكون ذهباً مثلاً، وما على الزوج فضة وابن المماثلة في هذه اهـ . هـ قوله: (والدزهم الذي الخ) جواب عما قد يقال لم لم يقع بائناً بالدزهم الذي في ذمة الوالد . هـ قوله: (من منجم صداقها) أي مؤخر صداقها . هـ قوله: (إلا بعض العوض) أي الدزهم . هـ قوله: (وليس كالخلع الخ) جواب سؤال غني عن البيان . هـ قوله: (حتى يجب الخ) أي ويقع بائناً . هـ قوله: (إيجاباً) أي مقابل المجهول . هـ قوله: (لهما) أي للزوج والوالد الزوجية . هـ قوله: (وليس له الخ) الواو حالة وضمير له للوالد، وبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والدزهم . هـ قوله: (وهو) أي إفتاؤه في مسألة الوالد . هـ وقوله: (في تلك) أي في مسألة الأم . هـ قوله: (ثم) يعني عنه ما قبله . هـ وقوله: (مثله) الأولى حذف الضمير . هـ قوله: (لكنه أشار للجواب بأن الأم الخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية وتقديرها مشروطاً بالقرينة بل ويقصد المثلية كما

هـ قوله: (لكنه أشار للجواب بأن الأم لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية

قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية، والأب لما لم يقل ذلك انصرف لعين الصداق لا لمثله، ومن ثم أفتى أيضاً فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدّها فطلقها واحتال من نفسه على نفسه لها، وهي محجوزة بأنه خلّع على نظير صداقها في ذمة الأب بدليل الحوالة المذكورة نعم، شرط صحة هذه الحوالة.....

اقتضاه كلام البلقيني الآتي اه سم، وقضيته أنه لو قصد والد الزوج رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ويزمهم جميعاً يقع الطلاق بائناً بمثل المؤجل ويزمهم، وظاهر أنه يصدق بيمينه في قصد الرجوع للجميع ثم رأيت قال السيد عمر ما نصه قوله: لما لم يقل إلخ قد يقال هلاً جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية محشي، وقد يقال بينهما فرق فإنه في الأول ظاهر في إفادة المثلية لانحصار تعلقه بمؤخر صداقها بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل تعلقه به هو الظاهر، وإن احتيل تعلقه بهما نعم إن قال الأب أرذت ذلك لا يتعد قوله اه. ه قوله: (لعين الصداق) أي عين مؤخر الصداق. ه قوله: (والتزم به) أي حاجة للالتزام مع إرادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج إليه فيما ذكر بل لحكاية صورة السؤال اه سيد عمر.

ه قوله: (فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأني أن يحتال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم. ه قوله: (واحتال من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه مختلاً من جهة البنت ومحالاً عليه من جهة دين الزوج فيستقل بالحوالة دين البنت إلى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويترأ منه كزدي. ه قوله: (من نفسه) أي نظراً للولاية. ه قوله: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حثيثاً على الأب شيء حتى تنأى الحوالة عليه فكيف تكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة سم، أو يقال لعل فرض المسألة وقوع ما ذكر بعد مواطاة

وتقديرها مشروطاً بالقرينة قبل ويقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا حمل عليها عند عدم القرينة، وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الإرشاد البيونة بما إذا خلّع الأب على صداقها والبراءة منه بما إذا ضمته، وإلا وقع رجعاً لكن قد يقال هلاً حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في، أوصيت بنصيب ابني ويعثك بما باع به فلان فرسه فليتأمل. ه قوله: (لما لم يقل ذلك) قد يقال هلاً جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية. ه قوله: (والتزم) أي حاجة للالتزام مع إرادة المثلية. ه قوله: (فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأني أن يحتال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه. ه قوله: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حثيثاً على الأب شيء حتى تنأى الحوالة عليه فكيف تكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة.



أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لِبَيْتِهِ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نَصْفِ ذَلِكَ لِشَقْوِ نَصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بَيِّنَتُونَتِهَا مِنْهُ فَيَبْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْآبِ نَصْفُهُ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ بِنَظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ التَّصَفُّ لَا غَيْرَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَ الْخُلْعَ بِنَظِيرِ التَّصَفِّ الْبَاقِي لِمَحْجُورَتِهِ لِبَرَاءَتِهِ حِينَئِذٍ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ دَيْنِ الزَّوْجِ أَهْـ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الضَّمَانَ يَلْزُمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ فَالْإِتْرَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ حَوَالَةً، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرِينَةِ مُخَالِفٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ نِيَّةِ ذَلِكَ لَكِنْ الْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

(تَبَيَّنَ) أَفْهَمَ قَوْلُهُمْ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْهُ مَعَ اسْتِثْنَائِهِمْ مِنَ الْحَكَمِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ أَهْرَأَنِي فَلَانَ مِنْ كَذَالِهِ عَلَيَّ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأَهُ وَقَعَ بَائِتًا، وَهُوَ الْوَجْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ مُحَضَّرٌ، أَوْ لِأَنَّ الْمُتَبَرِّئَ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي طَلَاقِهَا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ التَّعْلِيلَيْنِ فَاسِدٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ كُلَّ ذِي ذَوْقٍ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ لِلطَّلَاقِ عَلَى عَوَضٍ مِنْ

سَابِقَةٍ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فَالْقَرِينَةُ ذَكَرُ الْحَوَالَةِ مَعَ الْمَوَاطَاةِ السَّابِقَةِ أَهْ سَيَدُ عُمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ) مَعْنَاهُ أَنْ يُحِيلَ الزَّوْجُ بِالصَّدَاقِ لِأَجْلِ الْبَيْتِ عَلَى الْوَالِدِ عَنْ دَيْنِ الزَّوْجِ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَيَقْبَلُ الْوَالِدُ الْحَوَالَةَ فَيَسْتَقْبَلُ بِذَلِكَ دَيْنَ الْبَيْتِ إِلَى ذِمَّةِ الْوَالِدِ وَسَقَطَ عَنْهُ دَيْنُ الزَّوْجِ أَهْ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ لِبَيْتِهِ نَعَتْ لِيَضْمِيرِهِ بِهِ، وَفِيهِ تَوْصِيفُ الضَّمِيرِ وَلَوْ قَالَ بِمَا لِبَيْتِهِ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. هـ قَوْلُهُ: (فَطَرِيقُهُ) أَيِ الْخُلْعِ. هـ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) وَقَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي أَيِ قَبِيلِ الْفَصْلِ الْآتِي. هـ قَوْلُهُ: (فَالْإِتْرَامُ الْخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَالْإِتْرَامُ الْخ أَنَّهُ مِثْلُهُ مَعَ وُجُودِ الْحَوَالَةِ كَمَا فِي صُورَةِ السُّؤَالِ الْمَفْرُوضَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ إِذَا الظَّاهِرُ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ يُرَادُ عَيْنُ الصَّدَاقِ أَمَّا إِذَا أُرِيدَ مِثْلُهُ وَكَانَتْ ثُمَّ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ تَعَيَّنَتْ بَيِّنَتُونَتُهَا بِمِثْلِ الصَّدَاقِ لَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الصَّبْغَةِ مَا يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِهِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ إِنَّ لَمْ تَوْجَدْ بَدُونَ وَإِوَ لَكَانَ حَسَنًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (مَعَهَا) أَيِ مَعَ الْقَرِينَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ الْأَوَّلُ) أَيِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرِينَةِ أَهْ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخ) مَفْعُولُ أَفْهَمَ. هـ قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأَنِي الْخ) مِثْلُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْخ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأَنِي زَيْدٌ أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ فَيَقَعُ بَائِتًا بِالْأَلْفِ أَهْ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُخَاطَبْهُ) أَيِ الزَّوْجِ. هـ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ الرَّغْمِ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ) وَقَوْلُهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ الْخ أَيِ

هـ قَوْلُهُ: (فَالْإِتْرَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ هُنَا نَظِيرُ الصَّدَاقِ بِقَرِينَةِ الْحَوَالَةِ فِيمَا سَيَأْتِي نَفْسُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (فَالْإِتْرَامُ الْخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْخ) مِثْلُ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْخ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأَنِي زَيْدٌ أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ فَيَقَعُ بَائِتًا بِالْأَلْفِ.

الأجنبي، وقد صرحوا بأن العوض منه كهر منها وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال: خالفت زوجتي على ألف في ذمة زيد وكان غائباً فبلغه قبيل وقع بائناً به؛ لأن قبوله كسؤاله له فيه فكذا إيراؤه كسؤاله ولا بعد الخلع الصريح في ذلك أيضاً، وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الرجح منه لو طلق زوجته على أن تزوجه زيد بنته، وصداق بنته بضع المطلقه ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائناً وله مهر المثل على زيد كما أن لبنته على زوجها مهر المثل، وهذا صريح في بطلان ذمتك التعليق؛ لأن زيدا لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد له فيتزويجه له لجعل مختاراً لطلاقها ولزمت مهر المثل؛ لأن المطلق لم يطلق إلا في مقابل تسليم له، وهو بضع التي تزوجهها ولم يسلم له إما تقرر أنه يلزمه لها مهر المثل فعلم أن قبول العوض الذي ربط الطلاق به كسؤال الزوج به وأن كل تعليق للطلاق تضمن مقابلة البضع بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بقع الطلاق به بائناً ثم إن صح العوض فيه، وإلا فيمهر المثل على ما مر.

(ولو كملها) في الاختلاع (أن يختلعه له) أي لنفسه ولو بالقصد كما مر فيكون خلع أجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا نواها، وهو ظاهر، وما إذا أطلق، وهو ما صرح به الغزالي واعتراض

مفيد لتعليق الطلاق. هـ قوله: (لأن قائله) أي التعليق الثاني. هـ قوله: (كسؤاله) أي زيد له أي عن الزوج فيه أي الطلاق. هـ قوله: (ولا بعد الخلع) عطف على قوله بكلامهم. هـ قوله: (في ذلك) أي في أنه لو قال خالفت زوجتي إلخ عبارة الكردي أي في أن قبول الأجنبي كسؤاله له فيه فالإبراء كذلك اهـ. هـ قوله: (وصداق بنته إلخ) جملة حالبة مقيدة. هـ قوله: (ففعل) أي زوج زيد بنته من المطلق المذكور اهـ. هـ قوله: (وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعلي من غير احتياج إلى القبول لفظاً بل قوله الآن فيتزويجه له إلخ صريح في ذلك فليراجع. هـ قوله: (وهذا صريح إلخ) محل تأمل أما أولاً فلأن عبارة الروضة مصورة بصيغة المعارضة لا بصيغة التعليق، وأما ثانياً فلأنها محتملة؛ لأن تنزيل على أن يكون لفظه أنت طالق على أن يزوجه زيد بنته إلخ وأن تكون خطاباً لزيد كطلقت زوجتي على أن تزوجهي بتك إلخ فأنى يكون صريحاً في نفي الخطاب اهـ سيد عمر. هـ قوله: (أن قبول العوض إلخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء، أو التزويج، أو غيرهما وقوله بقع الطلاق إلخ خبر إن كل إلخ اهـ كردي. هـ قوله: (في الاختلاع) إلى قوله واعتراض الأذرع في المعنى وإلى قول المتن ولو اختلعه في النهاية إلا قوله خلافاً لبعضهم وقوله ويقرئ إلى فالمباشر. هـ قوله: (ولو بالقصد) عبارة المعنى بالتصريح، أو بالنية اهـ. هـ قوله: (كما مر) أي قبيل فصل الصيغة. هـ قوله: (إذا نواها) أي: أو صرح بالوكالة اهـ معني. هـ قوله: (وما إذا أطلق) أي قبع الخلع عنها والمال عليها ش؛ لأن منفعة الخلع لها

هـ قوله: (ولا بعد الخلع) عطف على بكلامهم. هـ قوله: (وما إذا أطلق) قال في شرح الروض؛ لأن



الأذرعِي له بجَزْمِ إمامه بخلافه مَرْدُودٌ بَأَن كَلَامَهُ فِيما بَعْدَ لَمْ يُخَالِفْهَا فِيهِ (وَلَا جَنْبِي تَوَكَّلْهَا) فِي اخْتِلَاعِ نَفْسِهَا بِمَا لِه، أَوْ بِمَا لِي عَلَيْهِ، وَكَذَا أَجَنْبِي آخَرَ فَإِنْ قَالَ لَهَا سَلِي زَوْجَكَ أَنْ يُطَلِّقَكَ بِالْف، أَوْ لِأَجَنْبِي سَلْ فَلَانًا أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ بِالْفِ اشْتَرَطَ فِي لُزُومِ الْإِلْفِ لَه أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ بِخِلَافِ سَلْ زَوْجِي أَنْ يُطَلِّقَنِي عَلَى كَذَا فَإِنَّهُ تَوَكَّلَ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ عَلَيَّ وَلَوْ قَالَ طَلِّقْ زَوْجَتَكَ عَلَى أَنْ أُطَلِّقَ زَوْجَتِي فَعَمَلًا بَانًا؛ لِأَنَّهُ خُلِعَ فَايِدًا؛ لِأَنَّ الْعِيُوضَ فِيهِ مَقْصُودٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ فَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ مَهْرٌ مِثْلُ زَوْجَتِهِ وَإِذَا وَكَّلَهَا الْأَجَنْبِي فِي الْخُلْعِ (فَتَخَيَّرُ هِيَ) بَيْنَ أَنْ تُخَالِيعَ عَنْهَا، أَوْ عَنْهُ بِالصَّرِيحِ، أَوْ النَّيَّةِ فَإِنْ أَطْلَقَتْ قَالَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ فَالظَّاهِرُ وَقُوعُهُ عَنْهَا قَطْعًا أَوْ أَيُّ نَظِيرٍ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِقَيْدِهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ تُسْتَقِيلُ بِهِ إِجْمَاعًا بِخِلَافِ الْأَجَنْبِي كَانَ جَانِبُهَا أَقْوَى فَمَنْ ثُمَّ قَطَعُوا بِوُقُوعِهِ لَهَا هُنَا.....

مُغْنِي وَشَرَحَا الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا لَه) أَيُّ الْمُعَيَّنِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا أَجَنْبِي) أَيُّ لِلْأَجَنْبِي تَوَكَّلَ أَجَنْبِي آخَرَ سَمِعَ وَع. ش. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَانًا قَالَ) أَيُّ الْأَجَنْبِي الْمَوْكَلُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَهَا سَلِي إلخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ، وَكَذَا وَقَوْلُهُ، أَوْ لِأَجَنْبِي سَلْ إلخ رَاجِعٌ لِمَا بَعْدَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَه) أَيُّ لِلْمَوْكَلِ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَيَّ) بِشَدِّ الْبَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ تَوَكَّلَ إلخ) أَيُّ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْخُلْعِ رَاجِعَةٌ إِلَيْهَا فَحَمَلَ سُؤَالَهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى التَّوَكُّلِ أَوْ ع. ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَقُلْ إلخ) غَايَةٌ. ٥ قَوْلُهُ: (فَعَمَلًا) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَلَاقٍ آخَرَ مِنَ الْبَادِي وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى أَنْ أُطَلِّقَ وَغَدَّ لَا إِيقَاعَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَعَلَيْهِ فَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيما إِذَا طَلَّقَ الْمُخَاطَبُ وَتَوَقَّفَ الْبَادِي عَنِ الطَّلَاقِ وَهَلْ يَقَعُ طَلَاقٌ، أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ الْإِتِّدَاءَ أَوْ سَيِّدَ عُمَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا الْعِيُوضَ إلخ) عِلَّةٌ لِلْمُقَيَّدِ فَقَطْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِذَا وَكَّلَهَا إلخ) دُخُولُ فِي الْمَثْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَنْ تُخَالِيعَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِقَيْدِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ وَقَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى قَوْلِهِ، وَإِلَّا فَالْمُبَاشِرُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِالصَّرِيحِ، أَوْ النَّيَّةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَهَذِهِ أَرْبَعٌ فَيُضَمُّ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهَا تَصِيرُ الصُّورُ خَمْسًا. ٥ قَوْلُهُ: (بِقَيْدِهِ) أَيُّ بَأَن لَمْ تُخَالِفْهُ فِيما سَمَاءُ الَّذِي حُمِلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ فِيما مَرَّ وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا إِذَا خَالَفَتْ فَهِيَ كَالْأَجَنْبِي بِالْأُولَى أَوْ رَشِيدِي.

مَنَفْعَةُ الْخُلْعِ لَهَا فَوَقَعَ لَهَا بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الْوَكَالَةِ فِي الشَّرَاءِ فَإِنْ فَايِدَتْهُ كَمَا تَكُونُ لِلْمَوْكَلِ تَكُونُ لِلْوَكِيلِ فَوُقُوعُهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِلْوَكِيلِ أُولَى؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ أَوْ هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ شِرَاءَ الْوَكِيلِ إِنَّمَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِ إِنْ نَوَاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى نَفْسَهُ، أَوْ أَطْلَقَ فَلْيَتَّبِعْ لَه لَكِنْ لَا يَتَّعَدُ أَنْ يَكُونَ الشَّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ الَّذِي أَذِنَ فِي الشَّرَاءِ بِهِ مُغْنِيًا عَنِ نِيَّةِ الشَّرَاءِ لَه فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: وَكَذَا أَجَنْبِي آخَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ فِي لُزُومِ إلخ) كَذَا شَرَحَ م. ر.

٥ قَوْلُهُ فِي (سُي): (فَتَخَيَّرُ هِيَ) فَلَوْ اخْتَلَعَتْ عَنْهُ بِمَا لِه فِي الْحَيْضِ فَهَلْ يَحِلُّ هَذَا الطَّلَاقُ كَمَا لَوْ اخْتَلَعَتْ لِنَفْسِهَا بِمَا لَهَا، أَوْ يَحْرُمُ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا سِوَى الرِّضَا لَمْ تَتَأَكَّدْ رَغْبَتُهَا بِبَذْلِهَا الْمَالِ مِنْ جِهَتِهَا فَهِيَ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا بِمَا لَهَا بِسُؤَالِهَا، وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا سَيَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ هُوَ الثَّانِي وَفَاقًا لِم. ر.

واختلفوا ثم كما مرّ وحيث صرح باسم الموكّل طولب الموكّل فقط ويُفَرَّق بينه وبين وكيل المشتري بأن العقد يُمكن وقوعه له ثم لا هنا كما مرّ وإلا فالمباشر فإذا غرم رجوع على موكّله إن وقع الخلع عنه، وإلا فلا.

(ولو اختلّع رجل بماله، أو مالهها (وصرح بوكالتها كاذباً) عليها (لم تطلق)؛ لأنه مَرْبُوطٌ بالتزام المال، ولم يلتزمه هو ولا هي نعم، إن اعترف الزوج بالوكالة، أو ادّعاها بآث بقوله: ولا شيء له (وأبوها كأجنبي فيخلّع بماله) يعني بمُعَيَّن، أو غيره صغيرة كانت، أو كبيرة (فلان اختلّع) الأب، أو الأجنبي (بمالها وصرح بالوكالة) منها كاذباً (أو ولاية) له عليها (لم تطلق)؛ لأنه ليس بوليّ في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مَرْبُوطٌ بالمال، ولم يلتزمه أحدٌ ولأنه ليس له صرف ماله في الخلع، ومن ثم لم يمتنع عليه.....)

• قوله: (واختلفوا ثم كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يُريد باختيار ما فهم الأذرعى سم على حجّ اه ع ش ورشيدى. • قوله: (وحيث صرح) بالبناء للمفعول اه سم عبارة المغني وحيث صرح الأجنبي، أو الزوجة بالوكالة فالمطالب بالموض الموكّل وإلا فالمطالب المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكّل حيث نوى الخلع، أو أطلق في الأولى اه مغني.

• قوله: (طولب الموكّل) أي فيما إذا كان في صيغة الموكّل ما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر، وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى. • قوله: (وبين وكيل المشتري) أي حيث طولب أيضاً اه سم. • قوله: (ولاً) أي: وإن لم يصرح باسم الموكّل اه سم. • قوله: (فإذا غرم) أي المباشر اه ع ش. • قوله: (بماله) إلى الفصل في النهاية. • قوله: (بماله) انظر مع هذا قوله الآتي، ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها، ولم تأذن اه سم عبارة الرشيدى هو مُشْكِلٌ ومُخَالِفٌ لما في شرح الرّوض وغيره والتعليل الآتي لا يوافق على أنه يناهى ما اقتضاه صنيعه في المسألة بعدها بالنسبة للأجنبي فليراجع اه وعبارة السيد عمّار قوله: ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله، وقد يتوقف فيه لتصاذهما على استحقاق الزوج له اه. • قوله: (نعم) إلى قوله قال البلقيني في المغني. • قوله: (أو ادّعاها) يعني عنه ما قبله. • قوله: (بآث بقوله) أي الزوج اه ع ش. • قوله: (أو الأجنبي) هو مُكْرَرٌ بالنسبة لما إذا خالغ وصرح بوكالتها كاذباً فقد ذكر قبل اه رشيدى. • قوله: (أو ولاية له) أي الأب. • قوله: (لأنه ليس بوليّ في ذلك) إذ الولاية لا تثبت له التبرّع في مالها اه مغني. • قوله: (ولأنه ليس له صرف مالها إلخ) تقدّم في أوائل الباب في شرح وإن

• قوله: (واختلفوا ثم كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يُريد باختيار ما فهم الأذرعى. • وفوّ: (وحيث صرح) هو بالبناء للمفعول. • وفوّ: (ويُفَرَّق إلخ) كذا شرح م ر. • وفوّ: (وبين وكيل المشتري) أي حيث طولب أيضاً. • وفوّ: (ولاً) أي: وإن لم يصرح باسم الموكّل. • وفوّ: (بماله) انظر مع هذا قوله، ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها، ولم تأذن.



بموقوف على مَنْ يَخْلَعُ؛ لأنها لم تملكه قبل الخلع (أو صرح (باستقلال) كاختلَعْتُها لنفسي، أو عن نفسي (فخلع بمفصوب)؛ لأنه غاصبت لِمَالِهَا فيقع بائناً، وإن علم الزوج وله عليه مهر المثل ولو لم يُصرَّح بأنه عنه ولا عنها.....

خالع سفيهة إلخ استثناء ما إذا خشي الولي على مالها من الزوج، ولم يمكن دفعه إلا بالخلو راجعة.  
 ٥ قوله: (بموقوف على مَنْ يَخْلَعُ) أي بأن قال الواقف وقفت هذا على النساء اللاتي يخلعن اه كزدي.

٥ قول (سني): (أو باستقلال فخلع بمفصوب) الإطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده، وهو ما لم يُصرَّح بأنه عنه ولا عنها يبين أن لا يذكر أنه من مالها فخلع بمفصوب، أو يذكر فرجعي كالصرح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل وحيث قد قولهم إن المخالعة من غير الزوجة بنحو المفصوب مع التصريح بنحو الغضب توجب الوقوع رجعياً محله ما لم يُصرَّح المخالعة بالاستقلال، وإلا وقع بائناً بمهر المثل، وما لم يضمه المخالعة، وإلا وقع كذلك أيضاً كما سيأتي وعبارة الروضة وشرجها مصرية بالوقوع بائناً عند التصريح بالاستقلال، وإن صرح بأنه من مالها وعبارة الإرشاد وشرجه الصغير للشارح مصرية بالوقوع بائناً عند الضمان، أو التصريح بالاستقلال، وإن أضاف المال إليها كقوله اختلعتها على عبدها ويدل على ذلك أيضاً كلام الروض سم على حج اه ع ش.

٥ قوله في (سني): (أو باستقلال فخلع بمفصوب) الإطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده، وهو ما لم يُصرَّح بأنه عنه ولا عنها يبين أن لا يذكر أنه من مالها فخلع بمفصوب، أو يذكر فرجعي كالصرح في أنه هنا لا فرق بينهما في الوقوع بائناً بمهر المثل وحيث قد قولهم إن المخالعة من غير الزوج بنحو المفصوب مع التصريح بنحو وصف الغضب توجب الوقوع رجعياً محله ما لم يُصرَّح المخالعة بالاستقلال وإلا وقع بائناً بمهر المثل، وما لم يضمه المخالعة، وإلا وقع كذلك أيضاً كما سيأتي وعبارة البهجة وشرجها مصرية بما ذكر أي من الوقوع بائناً عند التصريح بالاستقلال وإن صرح بأنه من مالها، وهي ما نصه أي الخلع الجاري من أبيها بشيء قال إنه من مالها ولا أظهر أنه فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلالاً رجعياً كخلع السفيه إلى أن قال فإن أبدى أي أظهر نيابة لم تطلق، أو استقلالاً بانث بمهر المثل عليه كما مر اه وعبارة الإرشاد وشرجه الصغير للشارح ويجب على أب ومثله الأجنبي في جميع أحكامه خالع زوج بته بمال حال كونه مستقلاً بالخلع بأن لم توكله ولا كان له عليها ولاية مهر المثل سواء أقال اختلعتها على هذا اللفظ، ولم يزد، أو زاد ولست بوكيل ولا ولي. وإن علم الزوج أن المال لهما، ولم يقل الأب، وعلى ضمانه؛ لأنه بالتصرف المذكور في مالها غاصبت له فصار خلعاً بمفصوب، وكذا إن أضافه أي المال إليها كقوله اختلعت بشي على عبدي مثلاً هذا سواء أصرح بالاستقلال وحيث لا يحتاج إلى ضمانه، أو لم يُصرَّح به لكن بشرط أن يضمه اه، وقد قيد الجوزجري قول الإرشاد المذكور، وكذا إن أضافه كعبدها بقوله إن صرح بالاستقلال واعترضه الشارح في شرجه الكبير بأنه

فإن لم يذكر أنه مالها فهو بمغصوب كذلك ولا وقع رجعيًا؛ إذ ليس له تصرف في مالها بما ذكر كما مر فاشبه خلع السفية كما لو قال بهذا المغصوب، أو الخمر؛ لأنه صرح بما مع التبرع المقصود له من الخلع، ولو اختلَعَ بصدائقها، أو على أن الزوج بريء منه، أو قال: طلقها وأنت بريء منه، أو على أنك بريء منه وقع رجعيًا، ولا يترأ من شيء منه نعم، إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الذك، أو قال علي ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الأب، أو الأجنبي قال البلقيني، وكذا لو أراد بالصدائق مثله وثم قرينة تؤيد كحوالة الزوج على الأب

• قوله: (فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي يقع بائنا إلخ اه سم. • قوله: (ولاً) أي كأن قال طلقها على عبدها اه معني. • قوله: (كما مر) أي آتياً. • قوله: (كما لو قال) أي الأب والأجنبي اه معني، وهو راجع إلى قوله، ولا وقع رجعيًا. • قوله: (المقصود) أي التبرع له أي الأب، أو الأجنبي. • قوله: (ولو اختلَعَ) أي أبوها اه مع ش عبارة الرشيد يعني الأب ومثله الأجنبي اه. • قوله: (بصدائقها) كأن قال له خالغها على مالها عليك من الصداق اه مع ش. • قوله: (نعم إن ضمن له الأب إلخ) وإن كان جواب الزوج بعد ضمان الذك إن برئت من صداقها فهي طالق لم تطلق؛ لأن الصفة المعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق لم يسقط بالخلع، وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنساً وقدرًا وصفة اه معني. • قوله: (إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الذك) كأن قال أحدهما ضمنت لك براءةك من الصداق اه كزدي. • قوله: (وكذا لو أراد إلخ) يعني في الصورة الأولى كما هو ظاهر ولا يخفى أن التشبيه في قوله، وكذا إنما هو لأصل الوقوع بائنا مع قطع النظر عما يلزمه فيهما، وإلا فهو في الأولى إنما يلزمه مهر المثل، وفي الثانية مثل الصداق اه رشيد.

يقتضي أنه لو قال خالغها على عبدها ولست بوكيل ولا ولي بائنا بمهر المثل ويؤده ما مر من أن الخلع بمغصوب من الأجنبي إنما يقتضي الوقوع رجعيًا اه وقد علمت أنه وافق الجوزجري في الصغير وأن كلامهم كالمصرح بذلك ثم رأيت في الصغير بعد أن قرر ما ذكره الإرشاد من أنه لو خالغها بنحو مغصوب، أو خمر بائنا بمهر المثل قال ما نصه بخلاف خلع الأجنبي بذلك إذا صرح بالمانع ككونه مغصوبًا ما لم يضمن، أو يصرح بالاستقلال أخذًا مما يأتي في خلع الأب المنزل منزلة الأجنبي بعبدها مثلاً، وقد صرح بذلك وقع رجعيًا اه. وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلى الجواب بما حاصله ذلك بعد أن استشكل المسألة ومما يدل على أن الأجنبي إذا صرح بالاستقلال وقع بائنا بمهر المثل قول الروض ما نصه فإن قال الأب، أو الأجنبي غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طلقها على عبدها، أو على هذا المغصوب، أو الخمر وقع رجعيًا اه فتبيده في الأجنبي أيضًا بقوله غير متعرض إلخ يدل على أنه إذا تعرض وقع بائنا فليتامل. • قوله: (فإن لم يذكر إلخ) يقتضي حيث خصصه بهذا القسم أنه فيما إذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بائنا. • قوله: (فهو) أي الخلع.



وقبول الأب لها بحكم أنها تحت حجره فيقع بائنا بمثل الصداق اهـ ومروا آيفاء، وفي الحوالة ما له تعلق بذلك.

### فصل في الاختلاف في الخلع، لو في عوضه

لو (ادعت خلعاً فأنكر) أو قال طال الفصل بين لفظين بأن سأله الطلاق بعوض طلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت: طلقني متصلاً فبنت، وقال بل متصلاً فلي الرجعة، أو نحو ذلك ولا يئنة (صدق يمينه)؛ لأن الأصل عدمه مطلقاً، أو في الوقت الذي تدعيه فيه فإن أقامت به يئنة ولا تكون إلا رجلين بانث، ولم يطالبها بالمال؛ لأنه ينكره مما لم يعدد ويعترف به.....

هـ قوله: (وفي الحوالة) عطف على آيفاء ومما مر آيفاء قبيل التثنية أن الوجه الإختفاء بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير المثل. هـ قوله: (ما له تعلق بذلك) وإن قالت هي له إن طلقني فأنت بريء من صداقي، أو فقد أبراءك منه فطلقها لم يبرأ منه وهل يقع رجعيًا، أو بائنا جرى ابن المقرى إلى الأول؛ لأن الإبراء لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد أن يقال طلق طمعا في شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالخمر فيقع بائنا بمهر المثل. وهذا ما جزم به ابن المقرى وأخير الباب وقال الزركشي تبعاً للبلقيني التحقيق المعتمد أنه إن علم الزوج عدم صحة تعليق الإبراء وقع الطلاق رجعيًا، أو ظن صحته وقع بائنا بمهر المثل، وقد أفتى بذلك أي بقول الزركشي الشهاب الرملي رحمه الله تعالى اهـ نهاية زاد المعني، وهو جمع حسن اهـ قال ع ش قوله: وقع بائنا بمهر المثل ومثله ما لو كان العوض مجهولاً كان قال له الأب ولك ما يرضيك، أو على ما دفعته لها وكان مجهولاً، أو نحوه ومثله أيضاً ما لو طلقها على إسقاط حقها من الحضانة وبقي ما لو خالعهما على رضاة ولده ستين مثلاً ثم مات الولد قبل مضي المدة فهل له الرجوع عليها بأجرة مثل ما يقابل ما بقي من المدة، أو بالقسط من مهر المثل باعتماد ما يقابل ما بقي من المدة فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن ما بقي من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اهـ.

### فصل في الاختلاف في الخلع

هـ قوله: (أو في عوضه) أي: وما يتبع ذلك كما لو خالع بالثب ونوباً نوعاً اهـ ع ش. هـ قوله: (أو قال طال) إلى قوله فإن لم يتب شئاً في النهاية إلا قوله، وفيه نظر إلى المتن. هـ قوله: (بدون ذكره) لعله ليترتب عليه ما يأتي من الاختلاف في كونه رجعيًا، أو بائنا، والافواضح أن من صور الاختلاف ما لو سأله بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلق متصلاً فقال بل متصلاً فلا يقع شيء لعدم إثباتها بشيء آخر بعد كلامه اهـ سيد عمر. هـ قوله: (أو نحو ذلك) أي كأن قال قصدت الاستئناف اهـ ع ش. هـ قوله: (ولا يئنة) راجع للمتن والشرح جميعاً. هـ قوله: (عدمه) أي الخلع وقوله مطلقاً أي لا متصلاً ولا متصلاً. هـ قوله: (به) أي أصل الخلع، أو اتصاله.

هـ وقوله: (كذلك أي يقع بائنا إلخ) اهـ.

على ما قاله الماوردي؛ لأن الطلاق لزمه، وهي مُعترفة به، وفيه نظر بل الذي يتجه أنه كمن أقر  
لشخص بشيء فأنكره ثم صدقه لا يَدْ من اعتراف جديد من المُقر.  
(وإن قال طَلَّقْتُكَ بكذا فقالت) لم تُطَلِّقني، أو طَلَّقْتَنِي (مَجَانًا) أو طَالَ الفصل بين لفظي  
ولفظك، أو نحو ذلك (بانت) بإقراره (ولا عوض) عليها إذا حلفت؛ لأن الأصل براءة ذمتها ما  
لم يُقم شاهدًا وبحلف معه، أو تُصدقه فيثبت المال وإذا حلفت ولا بيّنة له وجبت نفقتها  
وكسوتها زمن العدة ولا يرثها قال الأذرعِي والزركشي بل الظاهر أنها ترثه.

❦ قوله: (على ما قاله الماوردي) اعتمدته النهاية والمغني وعبارة سم سياتي في الحاشية عن الرّوض ما  
يدل على اعتماد ما قاله الماوردي اهـ. ❦ قوله: (مُعترف به) أي بالمال اهـ رشيدِي. ❦ قوله: (بل الذي يتجه  
إلخ) قد يقال الإقرار اعتضد بالبيّنة فاكتمت باعتراف المنكر بخلاف مسألة الإقرار فإن مُستندها الإقرار  
وقد ألغى حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردّد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجّع بدون إقامة البيّنة فهل يلحق  
بمسألة الإقرار نظرًا لما أشرنا إليه من الفرق، أو يُكتمت فيها أيضًا باعتراف المنكر كما يقتضيه فرق  
صاحب النهاية محل تأمل اهـ سيد عمر عبارته، وهو أي ما قاله الماوردي الأوجه وليس كمن أقر إلخ؛  
لأن ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مرّ نظيره في الشفعة اهـ أي بخلاف ذلك ويُفتقر في الضمني ما لا  
يُفتقر في غيره زيادي. ❦ قوله: (أنه) أي ما هنا، أو الزوجة والتذكير بتأويل المختلج ولا يصح رجوع  
الضمير للزوج كما هو ظاهر.

❦ قول (سني): (وإن قال طَلَّقْتُكَ بكذا إلخ) ولو قال سألت الطلاق بألف فأنكرت السؤال، أو ادعت  
طول الفصل بين الإيجاب والقبول صدقت يمينها في نفي العوض؛ لأن الأصل براءة ذمتها وعدم  
الطلاق في الوقت الذي يدّعيه اهـ مُغني. ❦ قوله: (لم تُطَلِّقني) إلى قوله، وإن اختلفا في المغني.  
❦ قوله: (ما لم يُقم إلخ) عبارة المغني فإن أقام بالعوض بيّنة، أو رجلاً وامرأتين، أو حلف معه، أو  
عادت واعترفت بعد يمينها بما ادّعا لزمها العوض اهـ. ❦ قوله: (وإذا حلفت ولا بيّنة له إلخ) صورة  
المسألة أن يُقر بأن المال مما يتم الخلع بدون قبضه فإن أقر بأنه خالعهما على تعجيل شيء لا يتم الخلع  
إلا بقبضه لم يلزمه شيء إلا بعد قبضه نص عليه في البويني، وهو ظاهر نهاية ومغني. ❦ قوله: (وجبت  
نفقتها إلخ) لأنها رَجَعَت في الصورة الثانية وغير مُطلقة أصلاً في الأولى اهـ بُجَيْرمي. ❦ قوله: (وكسوتها)  
أي وسكنها اهـ بُجَيْرمي. ❦ قوله: (زمن العدة) أي انقضاء العدة اهـ مُغني. ❦ قوله: (قال الأذرعِي إلخ)  
اعتمدته النهاية والمغني أيضًا. ❦ قوله: (بل الظاهر أنها ترثه) أي مُطلقًا فيما زاده الشارح، وفيما لو مات

### فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه

❦ قوله: (على ما قاله الماوردي) سياتي في الحاشية عن الرّوض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي.  
❦ قوله: (بل الذي يتجه إلخ) وهذا لا ينافي ما كتبناه في قول المُصنّف في الشفعة فيه خلاف سبق في  
الإقرار نظيره؛ لأن المعاوضة مخضة هناك لا هنا مـ.



(وإن اختلفا) أي المتخالفان الزوج، أو وكيله، وهي، أو وكيلها، أو الأجنبية (في جنس عوض، أو قدره)، أو نوعه، أو صفته، أو أجله، أو قدر أجله، أو في عدد الطلاق بأن قالت طلقنتي ثلاثاً باللف فقال بل واحدة باللف، أو سكنت عن العوض (ولا بينة) لأحدهما، أو لكل منهما بينة وتعارضتا بأن أطلقنا، أو أحدهما (تحالفا) كالمُتبايعين في كيفية الحليف ومن يتدأ به، ومن ثم اشترط أن يكون مدعاه أكثر فإن أقام أحدهما بينة قضي له (ووجب) بعد فسخيهما، أو فسخ أحدهما، أو الحايك للعوض (مهر مثل)، وإن كان أكثر مما ادعاه؛ لأنه بدل البضع الذي تعذر رده إليه، وأما البيئونة فواقعة بكل تقدير وأثر التحالف إنما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع قوله يمينه، ومن ثم لو قالت سألك ثلاثاً فطلقك واحدة فلك ثلثه فقال بل ثلاثاً فلي الألف طلقك ثلاثاً عملاً بإقراره وتخليف أنها لا تعلم أنه طلقها ثلاثاً وحينئذ له ثلث الألف نعم، إن أوقعهن وقال ما طلقناها قبل، ولم يطل فصل استحق الألف.

(ولو خالف باللف ونوعاً)، أو جنساً، أو صفة (لزم)، وإن كان من غير الغالب جعلاً للمنوي كالمفوط بخلاف البيع؛ لأنه يحتل هنا ما لا يحتل ثم فإن لم ينوي شيئاً وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل) مطلقاً للجهل بالعوض (ولو قال أرذنا) بالألف التي أطلقناها (ذناير فقالت بل) أرذنا (فراهم، أو فلوساً)، أو قال أحدهما أطلقنا وقال الآخر عينا نوعاً آخر (تحالفا

في العدة في مسألة المثني عبارة المغني ولا يرئها ولو مات هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الأذرعى اهـ. قوله: (أو الأجنبية) أي: أو وكيله. قوله: (أو سكنت عن العوض) أي والصورة أنهما متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسألة اهـ رشيدى. قوله: (بأن أطلقنا) أي الزمن الذي وقع فيه؛ إذ لا مرجح حينئذ، أو أطلقته إحداهما فكذلك لجواز أن يحمل المطلق على المقيد بخلاف ما إذا عينتاه فإنهما إن اتفقا فيه سقطتا وهذه وإردة على الشارح في تفسيره للتعارض اهـ سيد عمر عبارة المغني فإن كان لأحدهما بينة عمل بها، أو لكل منهما بينة واستويتا تاريخاً سقطتا فإن اختلفت تاريخهما قدمت السابقة اهـ. قوله: (ومن يتدأ به) لكن يتدأ هنا بالزوج ندباً اهـ ع ش. قوله: (للعوض) متعلق بالفسخ.

قوله: (إن أوقعهن) الأولى أوقعها. قوله: (جعلاً) بسكون العين اهـ سم. قوله: (فإن لم ينوي شيئاً) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغني، وإن لم ينوي شيئاً فغالب نقد البلد فإن لم يكن بها غالب فمهر مثل اهـ وهذه الزيادة كانت في أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اهـ سيد عمر. قوله: (يلزم) إلى قوله فعلم في النهاية إلا قوله على ما مر إلى التبيه. قوله: (مطلقاً) أي سواء نوي غالب نقد البلد، أو غيره وقال الكردى أي في جميع الأوقات اهـ. قوله: (للجهل إلخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنية اهـ مغني. قوله: (هيئاً) بتشديد الباء والتون اهـ سم. قوله: (آخر) الأولى حذفه.

قوله: (جعلاً) هو بسكون العين وقوله عينا نوعاً هو بتشديد الباء والتون وقوله، وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس إلخ هو بضم المثناة الفوقية.

على الأول) المعتمد كما لو اختلفا في الملفوظ ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بلا تحالف في) القول (الثاني) أما لو اختلفت نيتهما وتصادقا فلا فرقة، وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس بلا تصادق وتكاذب فتبين وله مهر المثل بلا تحالف، وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراده وكذبه الآخر فيما أراده فتبين ظاهرا ولا شيء له عليها لإنكار أحدهما الفرقة نعم، إن عاد المكذب وصدق.....

ه قوله: (على الأول المعتمد) وهو لزوم المنوي كالملفوظ وقوله ثم يجب إلخ أي بعد الفسخ اه  
 معني. ه قوله: (فلا فرقة) أي لعدم صحة العقد اه معني. ه قوله: (وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس) بضم المثناة فوقية اه سم. ه قوله: (بلا تصادق وتكاذب) أي بأن قال كل منهما لا أعلم ما نواه صاحبي اه ع ش عبارة سم قال في شرح الروض بأن لم يتعرض أحد منهما لجانب الآخر ثم علل قوله بلا تحالف بقوله: لأنه لا يدعي عليها معيئا حتى يخلف اه. ه قوله: (وأما لو صدق أحدهما الآخر إلخ) عبارة الروض، وإن صدقته في إرادة الدراهم أي الثمرة في طلقك على ألف، أو على ألف يزعم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث، أو عكسه أي بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبته بانث ظاهرا لا ينظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في الأولى إلا إن عاد وصدقها أي في الأولى، أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد وصدقها، أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما إذا اختلفت نيتهما وتصادقا، وقد تقدم أنه لا فرق حيثيذ فليتأمل ثم قضيته أن البيونة في الأولى باطنا أيضا، وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعوها فإطلاق الشارح ظاهرا اه سم.

ه قوله: (بلا تصادق وتكاذب) قال في شرح الروض بأن لم يتعرض أحد منهما لجانب الآخر ثم علل قوله بلا تحالف بقوله: لأنه لا يدعي عليها معيئا حتى يخلف اه. ه قوله: (وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراده إلخ) عبارة الروض، وإن صدقته في إرادة الدراهم أي الثمرة في طلقك على ألف، أو على ألف يزعم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث، أو عكسه أي بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبته بانث ظاهرا لا ينظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في الأولى إلا إن عاد وصدقها أي في الأولى، أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد وصدقها، أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما إذا اختلفت نيتهما وتصادقا، وقد تقدم أنه لا فرق حيثيذ فليتأمل. ه قوله: (فتبين ظاهرا إلخ) عبارة الروض، وإن صدقته في إرادة الدراهم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث، أو عكسه بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبته بانث مواخذه له بإقراره بقوله شرح روض ظاهرا لا ينظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفرقة هنا وإنكارها هناك اه، وقضيته أن البيونة في الأولى باطنا أيضا، وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعوها



استحق الزوج المسمى على ما مر وإذا أطلقت الدراهم في الخلع المنجز نزلت على غالب نقد البلد، أو المعلق نزلت على الدراهم الإسلامية كما مر.

(تنبيه) عليم بما مر ضبط مسائل الباب بأن الطلاق إما أن يقع بائناً بالمسمى إن صححت الصيغة والعوض، أو بمهر المثل إن فسدت العوض فقط، أو رجعيًا إن فسدت الصيغة، وقد نجز الزوج الطلاق، أو لا يقع أصلًا إن تعلق بما لم يوجد فعلم أن من علق طلاق زوجته بإبرائها إياه من صداقها لم يقع عليه إلا إن وجدت براءة صحيحة من جميعه فيقع بائناً بأن تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره، ولم يتعلق به زكاة خلافا لما أطل به الرمي أنه لا فرق بين تعلقها وعديمه، وإن نقله عن المحققين ونقله غيره عن أطباء العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين النقلين ولأن الإبراء لا يصح من قدرها، وقد علق بالإبراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وزعم أن الظاهر أنه إنما يقصد براءة مما تستحقه هي ليس في محله بل الظاهر أنه يقصد براءة ذمته من جميع ما فيها؛ إذ لو علم أن مستحق الزكاة يتعلق به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون النظر.....

• قوله: (استحق الزوج الخ) جزم بذلك الروض كما مر، وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردى ويفرق بين إقرار في ضمن معاوضة وبين غيره اه سم. • قوله: (المسمى) مر أيضا عن سم استشكله.

• قوله: (على ما مر) أي في شرح صدق يمينه وقوله كما مر أي في فصل ظهر أمارات نشوزها قبيل قول المصنف ولو خالغ بمجهول. • قوله: (تنبيه) إلى قوله فعلم في المغني. • قوله: (إن تعلق بما لم يوجد) أي كان علق بإبرائها، ولم يوجد، أو وجد، ولم يصح اه ع ش. • قوله: (فعلم) أي من المسألة الأخيرة. • قوله: (بأن تكون الخ) تفسير للبراءة الصحيحة. • قوله: (ولم يتعلق به زكاة الخ) واضح حيث صدر من جاهل بتعلق الزكاة، أو بمقدار ما تعلقت به الزكاة، أو بكيفية تعلق الزكاة أما إذا صدر من عالم بجميع ما ذكر حالا فظاهر أنه إنما يريد بالمهر ما هو لها وهو الباقي بعد مقدار الزكاة لعلمه بأن ما عداه للفقراء على سبيل الشربة فكيف تملك إسقاطه ويؤيد ما تقرّر ما تقدم في شرح ولو خالغ بمجهول في مسألة ما لو اصدقها ثمانين وقبضت منها أربعين ثم قال لها إن أبرأتني من صداقك، وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة بين العالم وغيره من المسألة المذكورة بالأولى؛ لأنه نص على قدر الأصل بقوله، وهو ثمانون ثم حيث اعتبر علمه فلا بد من النظر إلى علمها بناء على ما قرره هنا من أنه لا بد في البراءة هنا من علمها اه سيد عمر. • قوله: (وذلك) أي عدم صحة ما قاله الرمي.

• قوله: (من قدرها) أي الزكاة. • قوله: (يغفلون النظر) لعله من باب الإفعال، أو على حذف عن في الأوقيانوس يقال غفل عنه غفولا من الباب الأول إذا تركه وسها عنه وأغفله بمعنى غفل عنه اه.

فإطلاق الشارح ظاهر اه. • قوله: (استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض، وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردى ويفرق بين إقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره.

لهذا فيَقْعُون في مَفاسِدَ لا تُخَصِّي، وفي فتاوى أبي زُرْعَةَ في إن أبرأتني من صدائِكَ عليّ فأت طالقٌ فقالت له أبرأتك بِشَرَطِ علمهما وأن تُرِيدَ الإبراءَ من الصَّدَاقِ المُعَلَّقِ به فحينئذٍ يَقَعُ بائناً فإن قالت لم أرَ ذلك لم يَقَعْ اهـ. والذي يَظْهَرُ أن الشرطَ عَدَمُ الصَّارِفِ لا قَضْدُ ما ذَكَرَهُ؛ لأنَّ الجوابَ مُنْزَلٌ على السُّؤالِ كما صرحوا به ولو عُلِّقَ بالإبراءِ تَنَاولَ الإبراءُ عن الغيرِ وكالَهُ كما لو خَلَفَ لا يَبِيعُ بِحَنْثٍ ببيعِهِ عن غَيْرِهِ وكالَهُ ولو طُلِبَ منها الإبراءُ فَأَبْرَأَتْهُ بِرِأَةِ فائِدَةٍ فَتَجَزَّ الطَّلَاقُ وزعم أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَهُ لِظَنِّهِ صَحَّةَ البراءَةِ لم يَقْبَلْ على ما فيه مِنَّا يَأْتِي ولو قالت جعلت مهري على تمام طلاقِي كان كِنَايَةً في الإبراءِ كما قاله بعضُهم وكأنَّهُ لم يَنْظُرْ لِمَا فيه من تعليقِ الإبراءِ المُبْطِلِ لَهُ؛ لأنَّ المَدَارَ في الكِنَايَةِ على التَّيَّةِ والفَرَضُ أَنها لم تَنْوِ التعليقَ نَظِيرُ ما مرَّ آنفاً في بَدَلْتِ صَدَاقِي على طلاقِي ونَظَائِرِهِ، ولو قال إن أبرأتني من آخِرِ أَقْساطِ من صَدَاقِكَ كان لفظه مُخْتَمَلاً.....

• فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَي لِقَوْلِهِ بَل الظاهرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ إلخ. • فَوَدَّ: (في إن أبرأتني إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي يُشْتَرَطُ إلخ. • فَوَدَّ: (المُعَلَّقُ) أَي الطَّلَاقُ به أَي بالإبراءِ. • فَوَدَّ: (والذي يَظْهَرُ إلخ) رَدُّ لِلشَّرْطِ الثَّانِي مِنْ شَرْطِي الْفَتَاوَى. • فَوَدَّ: (ولو عُلِّقَ بالإبراءِ) أَي عَنِ الزَّوْجِ، أو غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ تَنَاولَ الإبراءَ عَنِ الْغَيْرِ إلخ بأنَّ كان مَنْ عُلِّقَ بِإِبْرَائِهِ وَكَيْلًا عَنِ الْغَيْرِ فِي الإبراءِ سِوَةِ الزَّوْجَةِ، أو غَيْرُهَا اهـ كُرِّدِي. • فَوَدَّ: (تَنَاولَ الإبراءَ عَنْ الْغَيْرِ إلخ) يَتَّبِعِي الْوُقُوعُ هُنَا رَجْعِيًّا حَيْثُ لَمْ يَوْكُلْ ذَلِكَ الْغَيْرَ فِي الْمُخَالَعَةِ بِالْبَرَاءَةِ سَمِ وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَوْكُلْ إلخ أَي: وَقَدْ وَكَّلَ فِي أَصْلِ الْبَرَاءَةِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَوْكُلْ فِيهَا أَيْضًا فَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْوُقُوعِ لِعَدَمِ صِحَّتِهَا وَالْمُتَبَايِرُ مِنَ الْبَرَاءَةِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهَا الصَّحِيحَةُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقْبَلْ إلخ) هَذَا يُشِيرُ بَأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ ظَاهِرًا وَأَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ مَحْمُولٌ عَلَى قَضْدِهِ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِيهِ لَمْ يَقَعْ بَاطِنًا، وَلَمْ يَبَيِّنِ الطَّلَاقُ الْوَاقِعَ هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ، أو بَائِنٌ وَأُظْهِرُ أَنَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ مَا يُصْرِّحُ بِالثَّانِي اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقْبَلْ) الْوَجْهَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِقَبُولِهِ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ وَقُوعَ الطَّلَاقِ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ اهـ سَمِ أَقُولُ: هَذَا شَامِلٌ لِصُورَةِ الإِطْلَاقِ، وَقَدْ مَرَّ مِرَارًا أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الصَّحِيحَةِ الْمُتَبَايِرَةِ. • فَوَدَّ: (مَا فِيهِ) أَي عَلَى نِزَاعٍ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بِمَا يَأْتِي أَي عَنْ ابْنِ عُجَيْنٍ وَإِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ وَالْأَضْبَحِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُمْ. • فَوَدَّ: (وَكأنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ لِمَا فِيهِ إلخ) الْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنَّمَا لَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَا ذَكَرَ لِكُونِهِ ضَمْنِيًّا فَلَا يَفْضُرُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَقَوْلِهَا أَبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي، أو بَدَلْتِ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا صِيغَةُ مُعَاوَضَةٍ لَا صِيغَةُ تَعْلِيْقٍ فَتَدْبِرُ وَتَأْمَلُ قَوْلَ الشَّارِحِ نَظِيرُ مَا مَرَّ إلخ مع ما مَرَّ فِي الصِّيغَةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (مُخْتَمَلاً) أَي مَعْنَيْنِ التَّبْعِيضِ وَالْيَبَانِ اهـ كُرِّدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَي ثَلَاثَةُ

• فَوَدَّ: (تَنَاولَ الإبراءَ عَنْ الْغَيْرِ وَكَالَهُ) يَتَّبِعِي الْوُقُوعُ هُنَا رَجْعِيًّا حَيْثُ لَمْ يَوْكُلْ ذَلِكَ الْغَيْرَ فِي الْمُخَالَعَةِ بِالْبَرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَقْبَلْ) بَلْ الْوَجْهَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِقَبُولِهِ لَا يَمْنَعْ ذَلِكَ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ م ر.



فإن جعل من الثانية بيانية اشترط إبراءه من القسط الأخير، أو تبعية اشترط إبراءه من الثلاثة الأخيرة لضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الآخر حقيقة في القسط الأخير والضرورة تتقدّر بقدرها فإن أطلق فالأوجه الأول والأحوط الثاني قاله بعضهم، وفيه نظر ظاهر؛ إذ لا فرق بين البيان والتبعض هنا عملاً بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الإبراء من الآخر حقيقة فليتنقذ الوقوع به لا غير ولو قال أبرئني وأعطيك كذا فأبرأته فلم يُعطها فأفتى ابن عَجِيل وإسماعيل الحضرمي بعدم صحة البراءة. وتبعهما أبو سُكَيْل فقال حيث حصل بينهما موطأة، أو تواعد، ولم يَفِ بالوعد لم يصح الإبراء وغيره فقال ما قالاه هو المعتمد؛ لأن معنى قولها أبرأتك أي بما وعدت وأئده بعضهم أيضاً بما في فتاوى الأصمعي أن من علّق الطلاق بما يقتضي الفورية فأبرأته لا فوزاً طائفة أنها طَلقت لم تصح البراءة كما أفتى به القاضي حُسَيْن، وهو كما أفتى أخذاً من نظائرها في الصلح اهـ. قال بعضهم وظنّها حصول الطلاق يُرجح أن مرادها أبرأتك في مقابلة طلاقي فتلقوا البراءة عند انتفائه وهذا كله منازع فيه بأنه لا نظر إلى الموطأة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الأوجه صحة البراءة مطلقاً في المسألتين؛ إذ لا عبرة عند الإتيان بصريحها بنية كونها في مقابلة الوعد، أو الطلاق وليس هذا

احتمالات إرادة البيان، أو التبعض والإطلاق. ٥ قوله: (فإن جعل) أي الزوج. ٥ قوله: (من الثانية بيانية) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صداقك اهـ سم. ٥ قوله: (أو تبعية) عطف على بيانية فالمعنى من أقسام أخيرة هي بعض صداقك اهـ سم. ٥ قوله: (فإن أطلق) أي لم يثر البيان ولا التبعض اهـ كُرْدِي. ٥ قوله: (إذ لا فرق بين البيان إلخ) أي والإطلاق. ٥ قوله: (الدال) أي لفظ من آخر. ٥ قوله: (وغيره) عطف على أبو سُكَيْل وقوله فقال أي الغير. ٥ قوله: (أي بما وعدت) الأولى أن يقول أبرأتك بما وعدت. ٥ قوله: (وأئده) أي ما قالاه. ٥ قوله: (أيضا) أي كأي سُكَيْل وغيره. ٥ قوله: (طلقت) أي بالإبراء المذكور فلو عبر بالمضارع كان أحسن. ٥ قوله: (وهو) أي الأمر كما أفتى أي القاضي حُسَيْن. ٥ قوله: (حصول الطلاق) أي بالإبراء المذكور. ٥ قوله: (هذه انتفائه) أي الطلاق. ٥ قوله: (وهذا كله إلخ) هو من كلام الشارح لا البعض والإشارة إلى قوله فأفتى ابن عَجِيل إلى قوله وهذا. ٥ قوله: (بأنه لا نظر إلخ) لا يخفى أنه لا يلاقي مسألة الأصمعي، وكذا قوله الاتي وليس هذا إلخ لا يلاقيه. ٥ قوله: (مطلقاً) أي وجد الموطأة والوعد بالإعطاء في المسألة الأولى، أو لا وجد ظن حصول الطلاق في المسألة الثانية، أو لا. ٥ قوله: (في المسألتين) وهما إفتاء ابن عَجِيل وإسماعيل بعدم صحة الإبراء وإفتاء الأصمعي بقوله لم يصح الإبراء اهـ كُرْدِي. ٥ قوله: (بصريحها) أي البراءة. ٥ قوله: (في مقابلة الوعد) أي في المسألة الأولى وقوله، أو الطلاق أي في المسألة الثانية. ٥ قوله: (وليس هذا) أي ما ذكر من الموطأة

٥ قوله: (فإن جعل من الثانية بيانية) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صداقك. ٥ قوله: (بيانية) يتأمل. ٥ قوله: (أو تبعية) فالمعنى من أقسام أخيرة هي صداقك.

بأولى من مواطاة المَحْلَلِ على الطَّلَاقِ ووَعْدِهِ بِهِ؛ إِذْ قَوْلُهَا أَهْرَأتُكَ نَاقِبَةً ذَلِكَ كَقَوْلِ الْوَلِيِّ زَوْجَتَكَ نَاقِبَةً ذَلِكَ فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِلنِّيَّةِ ثُمَّ بَلَّ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ الْمُخَالِفِ لَهَا فَكَذَلِكَ هُنَا بَلَّ أُولَى؛ لِأَنَّ التَّكَاحَ يُخْتَلَطُ لَهُ مَا لَا يُخْتَلَطُ لِلْإِبْرَاءِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ قَوْلِهَا بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى صَحَّةِ طَلَاقِي وَقَوَعُهُ رَجْعِيًّا وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ مَا جَرَى مِنْهَا التَّمَسُّسُ لِلطَّلَاقِ بِعَوَضٍ صَحِيحٍ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ مَعَ الصَّرِيحِ بِظَنٍّ يَمْتَنِعُ خِلَافَهُ، وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حَالَةَ ظَنِّ التَّمَسُّسِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ يُقَدَّرُ فِيهِ إِعَادَةُ ذِكْرِ الْعَوَضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى الْعَوَضِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَمْ تَطْلُقْ؛ إِذْ لَا عَوَضَ هُنَا صَحِيحٌ وَلَا فَائِدَةٌ أَه. وَمَرَّ مَالَهُ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ فَرَاجَعَهُ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ قَائِلُهُ لِتَوَقُّفِ الصُّحَّةِ عَلَى اللَّفْظَيْنِ بِخِلَافِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالطَّلَاقِ، وَهِيَ تَسْتَقِيلُ بِالْإِبْرَاءِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الثَّمَنِ ثُمَّ وَقَعَ فِي صِبْغَةٍ صَحِيحَةٍ مُلْزِمَةٍ وَذِكْرَ مُقَابِلِ الْبِرَاءَةِ، أَوْ الطَّلَاقِ لَمْ يَقَعِ هُنَا كَذَلِكَ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى الْقَرِينَةِ.....

وَالْوَعْدُ الْمَذْكُورَيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (إِذْ قَوْلُهَا إِنْخ) حِلَّةٌ لِلنِّيَّةِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيُّ مُقَابَلَةِ الْوَعْدِ، أَوْ الطَّلَاقِ. هـ قَوْلُهُ: (نَاقِبَةً ذَلِكَ) أَيُّ الطَّلَاقِ الْمَوْعُودِ. هـ قَوْلُهُ: (بَلَّ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ إِنْخ) أَيُّ وَصَحُّوا النِّكَاحَ ثُمَّ أَه كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْوَجْهَ إِنْخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ وَقَوَعُهُ بَإِتْنَا قَالَ الْمُحْشَى لَوْ طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بِذَلِكَ فَهَلْ تَبَيَّنَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا تَبَيَّنَ إِذَا طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بَعْدَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي أَه أَقُولُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي النَّهَايَةِ فِيمَا سَبَقَ أَه سَيِّدُ عُمَرُ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ حُصُولِ الْبِرَاءَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ لَا سَبَبًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ إِنْخ) أَيُّ إِنْفَا فِي قَوْلِهِ وَهَذَا كُلُّهُ مُنَازَعٌ فِيهِ بَأَنَّهُ إِنْخ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْعَوَضِ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ بِذَلِكَ الصَّدَاقِ. هـ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُّ كَلَامُ الزَّاعِمِ. هـ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيُّ قِيلَ فَضِلَ الْأَلْفَاظِ الْمُلْزِمَةِ أَه كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قُدِّرَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ إِنْخ) كَانَ خُلَاصَةً هَذَا الْفَرْقِ هُوَ أَنَّ إِعْمَالَ جِبَارَةِ الْمُكَلَّفِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أُولَى مِنْ إِعْمَالِهَا وَإِعْمَالُهَا فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى تِلْكَ الْمُلَاحَظَةِ فَتَعَيَّنَتْ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِعْمَالَ بِدُونِهَا بِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الطَّلَاقِ الْمُتَجَرِّزِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ الْمُتَجَرِّزِ فَتَأَمَّلْ أَه سَيِّدُ عُمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ) أَيُّ فِي لَفْظِ الْبَادِي مِنَ الْمُتَعَالِقَيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقُدَّرَ وَالضَّمِيرُ لِلْفَرْقِ أَيُّ قُدَّرَ فِي كَلَامِ الْمُجِيبِ مِنَ الْمُتَعَالِقَيْنِ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْبَادِي مِنْهُمَا. هـ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْبَيْعِ) أَيُّ فِيمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ مَثَلًا بِعْتُكَ هَذَا بِالْأَلْفِ فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ وَسَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْأَلْفِ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَعَلِّقٌ بِقُدَّرَ الْمُقَيَّدِ بِالظَرْفِ الْأَوَّلِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْجَوَابَ) أَيُّ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ. هـ قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ مُقَابِلَ الْبِرَاءَةِ) أَيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ، أَوْ الطَّلَاقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَجْهَ إِنْخ) لَوْ طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بِذَلِكَ فَهَلْ تَبَيَّنَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا تَبَيَّنَ إِذَا طَلَّقَ نَاصِحَةَ الْبِرَاءَةِ بَعْدَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي.



القاضية به؛ لأنها لا تؤثر في الفاسد حتى تقلبه صحيحاً، وإنما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إذا قويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة يتبادر منها صرفها لها عن موضعها كما لو قال طَلَّقْتُ ثم قال ظَنَنْتُ أَنْ ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فإنه إن وقع بينهما خصام قبل ذلك في طَلَّقْتُ أهو صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا بحث، وإلا حيث وبأني قريباً أَنَّ القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافي ما هنا؛ لأنَّ ذاك في قرينة لفظية. وما هنا في قرينة حالية فاندفع ما لبعضهم هنا وليس هذا كمن أقر بطلاق، أو عتق مع قرينة؛ لأنَّ الإقرار لكونه إخباراً عن حق سابق تؤثر فيه القرينة ما لا تؤثر في الإنشاء ولو قال أنت طالق إن أخرت دعتك إلى آخر السنة لم تطلق الآن مضت السنة، ولم تطالبه؛ إذ المراد بالتأخير التزامه لا مجرد قولها أخرت خلافاً لابن الصلاح فإن أراد بالتأخير ضروره مؤجلاً فأجلته بالنذر وقع وإلا فلا وزعم أنه بالنذر لا يسمى تأجيلاً ممنوع ولو قال إن أبرأتني من مهرك، وهو عشرة فأبرأته منه فبان أقل مما ذكره، أو أكثر فالذي يظهر الوقوع في الأولى؛ لأنَّ الشرط علمهما، وقد صرحوا بأن الإبراء من الأكثر يستلزمه من الأقل فصار لشمول كلامه له كأنه يعلمه دون الثانية؛ لأنه حينئذ جاهل به ومع جهله به لا وقوع؛ لأنَّ الطلاق بالإبراء معاوضة، وهي لا بُدَّ فيها من علميهما بالعوض وإطلاق الوقوع هنا، أو عدمه غلط فاحذره ومسألة، وهو ثمانون.....

• قوله: (القاضية به) أي بقصد المقابلة. • قوله: (كما لو قال طَلَّقْتُ) أي في جوابِ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ وقوله ثم قال ظَنَنْتُ إلخ أي فإخباري بطلَّقْتُ كان مبنياً على الظن المذكور وقوله وقد أفتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتي باقية في عصمتي. • قوله: (ولاً) أي: وإن لم توجد القرينة القوية. • قوله: (وبأني قريباً) أي في مبحث صرائح الطلاق. • قوله: (ولا ينافيه) أي ما يأتي قريباً ما هنا أي قوله: وإنما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إلخ؛ لأنَّ ذاك أي ما يأتي قريباً. • قوله: (وليس هذا) أشار به إلى قوله ولو قال أبرأتني وأعطيك كذا إلخ اه كُردِي. • قوله: (مع قرينة) أي كان أقر بذلك عقب الأداء المتبين فساده فلا يقع الطلاق، أو العتق لقرينة أنه إنما رتب ذلك الإقرار على ظن صحة الأداء. • قوله: (ولم تطالبه) أي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة. • قوله: (التزامه) أي التأخير إلى مضي السنة بأن لا تطالبه إليه. • قوله: (مؤجلاً) أي بسنة. • قوله: (ولاً فلا) أي: وإن لم تؤجله بالنذر فلا يقع الطلاق، وإن أخرته، ولم تطالبه إلى مضي السنة. • قوله: (في الأولى) أي في صورة تبين النقص وقوله دون الثانية أي في صورة تبين الكثرة. • قوله: (لأنه) أي الزوج حينئذ أي حين تبين الكثرة جاهل به أي بالمهر. • قوله: (وإطلاق الوقوع هنا إلخ) أي الشامل لصورتَي الأقل والأكثر. • قوله: (ومسألة، وهو ثمانون إلخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسألة الثمانين أنه فيما نحن فيه وظن نفسه على إيقاع الطلاق في مقابلة مهرها وقد حصل له، وإن أخطأ في ظن أنه عشرة، وفي تلك لم يحصل له

السابقة غير هذه فتأمله ولو كان لها في ذمته معلوم ومجهول فقال إن أبرأتني من جميع ما في ذمتي فأنت طالق فأبرأته من المعلوم وحده، أو منهما فقياس ما مر عن القاضي حسين أنه لا يبرأ عن المعلوم؛ لأنها إنما أبرأت في مقابلة الطلاق، ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة ويأتي ذلك فيما لو طلقها ثلاثاً علّق طلاقها بالإبراء فأبرأته ظاناً أنها في عضمته.

البراءة من مهرها الذي سمح بالطلاق في مقابله؛ لأن بعضه مقبوض، ومن ثم لو علم الحال وقع كما تقدم عن الشارح؛ لأن علمه قرينة على أن مراده التعليق على الباقي، وإن كان لفظه مطلقاً اه سيد عمر. (السابقة) أي في شرح، وفي قول يبدل الخمر. قول: (فقياس ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله: لم يصح البراءة كما أفتى به القاضي حسين اه كزدي. قول: (وقياس ما مر عن غيره) وهو قوله: فليكن الأوجه إلخ اه كزدي الأولى، وهو قوله: وهذا كله منازع فيه بأنه لا نظر إلى المواطأة والوعد كسائر العقود. قول: (ويأتي ذلك) أي ما ذكر من القياسين.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الطَّلَاقِ

هُوَ لُغَةٌ حُلُّ الْقَيْدِ وَشَرْعًا حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْآتِي وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ بِلِ سَائِرِ الْجَمَلِ، وَهُوَ إِذَا وَاجِبٌ كَطَّلَاقِ مُوَلٍّ لَمْ يُرْذِ الوَطْءُ وَحَكَمَيْنِ رَأْيَاهُ . أَوْ مَنْدُوبٌ كَانَ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمِيلِ إِلَيْهَا أَوْ تَكُونُ غَيْرَ عَفِيفَةٍ مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ بِهَا وَمَنْ ثُمَّ أَمَرَ ~~بِهَا~~ مَنْ قَالَ لَهُ إِنَّ زَوْجَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَا مِسِ أَيَّ لَا تَمْنَعُ مَنْ يُرِيدُ الْفُجُورَ بِهَا عَلَى أَحَدِ أَقْوَالٍ فِي مَعْنَاهُ بِإِمْسَاكِهَا خَشْيَةً مِنْ ذَلِكَ، وَيُلْحَقُ بِخَشْيَةِ الْفُجُورِ بِهَا حُصُولُ مَشَقَّةٍ لَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الطَّلَاقِ

• قول (سنن): (الطلاق) اسمٌ مَصْدَرٍ لَطَلَّقَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَمَصْدَرُهُ التَّطْلِيقُ وَمَصْدَرٌ لَطَلَّقَ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ .  
• قوله: (هو لغة) إلى المتن في النهاية لإِقْوَالِهِ: (وَمِنْ ثُمَّ) إِلَى (أَوْ سَبِيَّةُ الْخُلُقِ) .  
• قوله: (حُلُّ الْقَيْدِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَيْدِ مَا يَشْمَلُ الْجَسَدِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ لِيَكُونَ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ وَالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ . اهـ وَشَيْدِي . • قوله: (وَالْأَصْلُ فِيهِ) أَيَّ فِي الطَّلَاقِ وَوُقُوعِهِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ . • قوله: (وَحَكَمَيْنِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ حَيْثُ دَامَا عَلَى الْوَكَالَةِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَكُلٌّ فِيهِ . اهـ ع ش . • قوله: (كَانَ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ إِلَيْهَا) يَتَّبَعِي وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا تَوَثَّرَ مُعَاشَرَتِهِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْفُرْقَةِ وَتَسَمَّحَ بِمَا قَدْ يَقَعُ مِنْ تَقْصِيرِ مُسَامَحَةٍ بَاطِنِيَّةٍ . اهـ مَيْدُ عُمَر . • قوله: (مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ بِهَا) أَيَّ فُجُورَ غَيْرِهِ بِهَا فَلَا يَكُونُ مَنْدُوبًا ؛ لِأَنَّ فِي إِنْقَائِهَا صَوْنًا لَهَا فِي الْجُمْلَةِ بَلْ يَكُونُ مُبَاحًا، وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ فُجُورَ غَيْرِهِ بِهَا لَوْ طَلَّقَهَا وَاتَّبَعَاءُ ذَلِكَ عَنْهَا مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ حُرْمَةُ طَلَاقِهَا إِنْ لَمْ يَتَّذَّرْ بِإِنْقَائِهَا تَأْذِيًا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً . اهـ ع ش .  
• قوله: (بِإِمْسَاكِهَا إِلَيْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَمَرَ إِلَيْهَا) . • قوله: (خَشْيَةً مِنْ ذَلِكَ) فِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ: (لَا تَرُدُّ يَدَ لَا مِسِ) أَفَادَ أَنَّ كَوْنَهَا تَخَتُّ لَمْ يَمْنَعُ وَقُوعَ ذَلِكَ سَمًى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَخْشَ إِلَيْهَا) أَنَّهُ يَخْشَى وَقُوعَ الْفُجُورِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ، وَالْحَمْلُ عَلَى هَذَا بَعِيدٌ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي تَرْكِ الطَّلَاقِ عَلَى هَذَا التَّحْدِيدِ بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْشَى حُصُولَ فُجُورٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ لِمَا يَعْلَمُهُ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ مَزِيدِ الْمِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ . وَيَتَسَلَّمَ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ مَا فِيهِمُ الْمُحْشَى فَقَدْ يَكُونُ فِي إِنْقَائِهَا تَقْلِيلٌ لِلْفُجُورِ الْمُتَوَقَّعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الطَّلَاقِ)

• قوله: (خَشْيَةً مِنْ ذَلِكَ) فِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ لَا تَرُدُّ يَدَ لَا مِسِ أَفَادَ أَنَّ كَوْنَهَا تَخَتُّ لَمْ يَمْنَعُ وَقُوعَ ذَلِكَ .

بفراقها تؤدي إلى مبيح نيتهم وكون مقامها عنده أمتنع لفجورها فيما يظهر فيهما أو سبب الخلق أي بحيث لا يضبر على عشرتها عادة فيما يظهر، وإلا فمتى توجد امرأة غير سبب الخلق . وفي الحديث «المرأة الصالحة في النساء كالغراب الأعصم» كناية عن نذرة وجودها إذ الأعصم، وهو أبيض الجناحين وقيل الرجلين أو أحدهما كذلك أو يأمره به أحد والدنه أي من غير نحو تعنت كما هو شأن الحمقى من الآباء والأمهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فيما يظهر أو حرام كالبدعي أو مكروه بأن سليم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق، وإثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه لا حقيقته لمنافاتها لجعله ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صوره الإمام بما إذا لم يشتهها أي شهوة كاملة لئلا ينافي ما مر في عدم الميل إليها ولا تسمع نفسه بمؤنتها من

في الجملة ولا ينافي قوله : المذكور؛ لأن المراد أن ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على تقدير فراقه لها اهـ سيد عمر أقول وما فهمه المحشي هو الظاهر المتبادر ولذا جزم به ع ش كما مر، وأما قوله : بل الظاهر أنه إلخ مع بعده عن القيام بقيده قول الشارح الآتي، ويلحق إلخ فيصير مكرراً .  
 • قوله : (تؤدي إلى مبيح نيتهم) لا يتعد أن يكتفى بأن لا تحتل عادة سم اهـ ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الأمر كما قال . اهـ . • قوله : (وكون مقامها إلخ) عطف على قوله حصول مشقة إلخ . • قوله : (أو سبب الخلق) عطف على قوله غير عفيفة . • قوله : (لا يضبر على عشرتها إلخ) بيناء المفعول ولو قيل لا يضبر الزوج على عشرتها بأن يحصل له منها مشقة لا تحتل عادة لم يكن بعيداً؛ لأن المدار على ضرره وعذبه فليتأمل، وعلى الأول لو علم من نفسه الصبر يتبني عدم التذب صيانة لها عن ضرر الغير . اهـ . سيد عمر . • قوله : (ولاً) أي : وإن لم يقيد بالحبيثة المذكورة . • قوله : (كذلك) أي نادر الوجود خبر : (إذ الأعصم) . • قوله : (أو يأمره به إلخ) عطف على قوله يعجز إلخ . • قوله : (أو مكروه) قد يقتضي أنه فيما إذا خشي الفجور في الصورة السابقة وفيما إذا كان بقاؤها عنده أمتنع لفجورها يكون مكروهاً لا غير ولو قيل بالحزمة في صورتين إذا غلب على ظنه ذلك لم يتعد . اهـ . سيد عمر وتقدم عن ع ش ما يوافقه . • قوله : (وإثبات بغضه) مبتدأ خبره قوله : (المقصود منه إلخ) . • قوله : (لا حقيقته) ما المانع أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا، وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالجل؛ لأنه يطلق، ويراد به الجائر سم . اهـ . ع ش . • قوله : (صورة) أي : الطلاق المباح .  
 • قوله : (لئلا ينافي ما مر) أي : في قوله كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل إليها أي : فما مر فيما إذا انتفت الشهوة بالكلية، وما هنا فيما إذا انتفى كمالها وبقي أصلها .

• قوله : (تؤدي إلى مبيح نيتهم) لا يتعد أن يكتفى بأن لا تحتل عادة . • قوله : (لا حقيقته) ما المانع أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا، وهذا صادق في المكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالجل؛ لأنه يطلق، ويراد به الجائر .



غير تمتع بها، وأركانها زوج وصيغة وقصد على ما يأتي فيه ومحل ولاية عليه (يشترط لثبوته) أي لصحة تنجيزه أو تعليقه كونه من زوج أمّا وكيله أو الحاكم في المولي فلا يصحّ منهما تعليقه، ويُعلم هذا مما قدمه أول الخلع ومما سيذكره أنه لا يصحّ تعليقه قبل النكاح (التكليف) فلا يصحّ تعليق ولا تنجيز من نحو صبي ومجنون ومغنى عليه ونائم لرفع القلم عنهم لكن لو علّقه بصفة فوجدت وبه نحو مجنون وقّع، والاختيار فلا يقع من مكره كما سيذكره (إلا السكران)، وهو من زال عقله بمسكر تعدّيًا، .....

• قوله: (ومحل) أي: زوجة. • وقوله: (عليه) أي: المحل. اه. ع ش عبارة الرشيدي قوله: ولاية عليه كأنه أخرج به غير المكلف إذ ليس له ولاية الطلاق. اه. • قوله: (أي لصحة تنجيزه) إلى قوله: (ويُعلم مما مر) في النهاية. • قوله: (فلا يصحّ منهما) إلى قوله: (ويُعلم مما مر) في المغني.

• قوله: (منهما) أي: الوكيل والحاكم. اه. ع ش عبارة السيد عمر قوله: فلا يصحّ منهما تعليقه شاملاً لما إذا كان الوكيل وكيلًا في التعليق، وما وجه المنع منه حيث قد قلح حرز ثم رأيت في أصل الروضة أنه لا يصحّ التوكيل في تعليق الطلاق، وإن أريد به مجرد التعليق؛ لأنه ملحق بالإيمان، وهي لا يدخلها الوكالة. اه. • قوله: (ويُعلم هذا) أي: كون الطلاق من زوج. اه. ع ش. • قوله: (مما قدمه أول الخلع) وهو قوله: شرطه زوج. • قوله: (ومما سيذكره إلخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر. اه. رشيدي عبارة السيد عمر قال الفاضل المحشي فيه نظر ظاهر. اه. ولعل وجه النظر أن وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص أن لا يقع إلا من زوج؛ لأنه إذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولاية، ويمكن أن يجاب بأن قوله: (هذا إشارة) إلى اختيار كونه من زوج في التنجيز والتعليق لا إلى قوله: (أما وكيله إلخ) ثم رأيت في المغني ما نصّه فإن قيل أمّل المصنّف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره إلا فيما سيأتي في المولي يطلّق عليه الحاكم أجيب بأنه أحاله على ما صرح به في الخلع وعلى ما سيذكره من أنه لا يصحّ تعليقه قبل ملك النكاح، وهو يعيّن حمل عبارة الشارح على ما أجبت. اه. • قوله: (ومغنى عليه ونائم) ذكرهما يقتضي حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم، وإن أئتم بنومه؛ لأن إثمه به بالخارج لا لذاته. اه. سم. • قوله: (لو علّقه) أي: في حالة التكليف.

• قول (سني): (إلا السكران) استثناء من المفهوم، وهو قوله: (فلا يصحّ تعليق ولا تنجيز من نحو صبي إلخ). • قوله: (تعدّيًا) شمل ذلك الكافر، وإن لم يعتد حُرمة شرب الخمر؛ لأنه مخاطب بفروع الشريعة، وأخرج به غير المتعدّي كمن أكره على شرب مسكر أو لم يعلم أنه مسكر أو شرب دواء مُجنّنًا

• قوله: (ومما سيذكره إلخ) فيه نظر ظاهر. • قوله: (ومغنى عليه ونائم إلخ) ذكر المغنى عليه والنائم يقتضي حمل التكليف على ما يشمل التمييز، وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم، وإن أئتم بنومه؛ لأن إثمه به لخارج لا لذاته.

وهو المراد به حيث أطلق وسيد كر أن مثله كل من زال عقله بما أثم به من نحو شراب أو دواء فإنه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الأصح أي مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذي هو شرط التكليف ونفوذ تصرفاته له وعليه الدال عليه إجماع الصحابة عليهم السلام على مؤاخذته بالقذف من باب خطاب الوضع، وهو رنط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه؛ لتعديده، والحق ما له بما عليه طرد الباب وبه يندفع ما لبعضهم هنا من إيراد التائم والمجنون على أن خطاب الوضع قد لا يعمهما ككون القتل سببا للقصاص، والنهي في **﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾** [نساء: ٤٣] لمن في أوائل النشأة لبقاء عقله فليس من محل الخلاف بخلاف من زال عقله سواء أصار زقا مطروحا أم لا، ومن أطلق عليه التكليف أراد أنه بعد صخوه مكلف بقضاء ما فاتته أو أنه يجري عليه أحكام المكلفين، ولا لزوم صحة نحو صلاته وصومه، ويغفل

لحاجة فلا يقع طلاقه مغني وع ش. هـ. قوله: (وهو المراد به إلخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا، وإن لم يزل عقله. اهـ. رشدي. هـ. قوله: (فإنه إلخ) أي: السكران. هـ. قوله: (ونفوذ إلخ) مبتدأ. هـ. قوله: (الدال عليه) أي: النفوذ نعت له. هـ. قوله: (إجماع إلخ) فاعل الدال. هـ. قوله: (على مؤاخذته) متعلق بالإجماع. هـ. قوله: (من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ. هـ. قوله: (رنط الأحكام) أي: كوقوع الطلاق وقوله: (بالأسباب) أي: كالتلفظ بالطلاق. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (تغليظا إلخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه إلخ. هـ. قوله: (والحق إلخ) جواب سؤال غني عن البيان. هـ. قوله: (وبه) أي: التغليظ. اهـ. كزدي. هـ. قوله: (من إيراد التائم والمجنون) وجه الإندفاع أنه، وإن تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليهما كالإثلافات لكن لم يلحق ما لهما بما عليهما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بهما في جميع ما عليهما بل في نحو الإثلافات خاصة كما أشار إليه بالعلاوة في كلامه. اهـ. رشدي. هـ. قوله: (ككون القتل سببا للقصاص) أي فالتائم والمجنون إذا قتل لا قصاص عليهما مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي فحيث دخل التخصيص في شأنهما بعد وجوب ذلك القصاص أمكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (والنهي إلخ) جواب عن السؤال بأنه كيف يقال إن السكران لا يتعلق به التكليف مع أنه خوطب بالنهي في الآية، وحاصل الجواب أن المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا. اهـ. رشدي. هـ. قوله: (النشوة) هو بثليث التور وبالواو بخلاف النشأة بالمهمز فإنه يقال نشأ نشأة إذا حيا ورثا وشب كذا في القاموس. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (بخلاف من زال إلخ) يعني أن الخلاف فيه. اهـ. كزدي. هـ. قوله: (ومن أطلق عليه) أي السكران. اهـ. ع ش عبارة الرشدي يشير به إلى أنه لا خلاف في الحقيقة بين الأئمة في كونه غير مكلف لكن هذا لا يناسب تغييره بالأصح فيما مر الصريح في ثبوت الخلاف. اهـ. وعبرة البجيرمي أي فليس في المسألة خلاف معنوي فمن قال ليس مكلفا عنى أنه ليس مخاطبا بخطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال إنه مكلف أراد أنه مكلف حكما أي يجري عليه أحكام المكلفين. اهـ. هـ. قوله: (ولا لزوم إلخ) أي: وإن أراد حقيقة



مِمَّا مَرَّ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ جُنُونَ لَمْ يَتَوَلَّدَ عَنِ الشُّكْرِ بِهِ وَقَعَ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا الشُّكْرُ غَالِبًا. (وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (بَصْرِيحِهِ)، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ إِجْمَاعًا وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي تَالِيِ بَالْتَاءٍ بِمَعْنَى طَالِقٍ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً وَاطْرَدَتْ لُغَتُهُمْ بِذَلِكَ كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلٌ

التَّكْلِيفِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ الْإِنْخ. هـ فَوَدُ: (بِه) أَيِ: بِالشُّكْرِ مُتَعَلِّقٌ بِاتِّصَالِ. هـ فَوَدُ: (وَيَقَعُ الطَّلَاقُ) أَيِ: مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةٍ عَ شِ أَيِ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَلَوْ سَكْرَانًا. اهـ. هـ فَوَدُ: (وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي تَالِيِ الْإِنْخ).

(فَزَعُ): لَوْ قَالَ أَنْتَ دَالِقٌ بِالذَّالِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَالِيِ بَالْتَاءٍ؛ لِأَنَّ الذَّالَ وَالطَّاءَ مُتَقَارِبَانِ فِي الْإِبْدَالِ إِلَّا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْأَلْسِنَةِ كَاشْتِهَارِ تَالِيِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ مَعَ فَقْدِ النِّيَّةِ.

(فَزَعُ): لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ بِالقَافِ الْمَعْقُودَةِ قَرِيبَةً مِنَ الْكَافِ كَمَا يَلْفِظُ بِهَا الْعَرَبُ فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهَا كَافًا صَرِيحَةً فَقَالَ طَالِكٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَالَ تَالِقٌ بِالتَّاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهُ بَعْدُ الشُّهُورَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَدَالِقٍ بِالذَّالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَالتَّاءُ وَالْقَافُ وَالْكَافُ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ أَيِ إِبْدَالُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ.

(فَزَعُ): لَوْ أَبْدَلَ الْحَرْفَيْنِ فَقَالَ تَالِكٌ بِالتَّاءِ وَالْكَافِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّهُ أَوْجَعُ مِنْ جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ قَالَ دَالِكٌ بِالذَّالِ وَالْكَافِ فَهُوَ أَوْجَعُ مِنْ تَالِكٍ مَعَ أَنَّ لَهُ مَعَانٍ مُحْتَمَلَةً مِنْهَا الْمُطَابَقَةُ لِلتَّعْرِيمِ وَمِنْهَا الْمُسَاحَقَةُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَأَقْوَاهَا تَالِقٌ ثُمَّ دَالِقٌ وَفِي رُتْبَتِهَا طَالِكٌ ثُمَّ تَالِكٌ، وَهِيَ أَبْعَدُهَا وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا أَيِ تَالِكٌ لَا تَكُونُ كِنَايَةً طَلَاقٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي كُتُبِ الْحَقِيقَةِ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدُ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ إِنَّهُ كِنَايَةٌ سَوَاءٌ كَانَتْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا. اهـ. وَنَقَلَ سَمِ عَنِ الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ، وَأَقْرَهُ وَكَذَا أَقْرَهُ عَ شِ وَالرَّشِيدِيُّ. هـ فَوَدُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ: التَّاطِقُ بِتَالِيِ. هـ فَوَدُ: (مِنْ قَوْمٍ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً الْإِنْخ) وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي لِسَانِهِ عَجْزٌ خَلَقِيٌّ عَنْ النُّطْقِ بِالطَّاءِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي حَقِّهِ قَطْعًا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِيُّ.

هـ فَوَدُ: (كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَثَرَتْ جَمْعَةُ الطَّلَاقِ بَلْ أَوْلَى بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللُّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ "مَرَبِّيَّةٌ لِشُمُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ". اهـ. سَمِ. هـ فَوَدُ: (وَالْإِنْخ) أَيِ: بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْمِ أَوْ لَمْ يَطْرُدْ لُغَتُهُمْ بِذَلِكَ. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِنْخ) عِلَّةُ الْمَحْذُوفِ مَفْهُومٌ مِمَّا قَبْلَهُ أَيِ لَا لُغَوُ؛ لِأَنَّ الْإِنْخ.

هـ فَوَدُ: (كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَبِثَتْ كَثَرَتْ جَمْعَةُ الطَّلَاقِ بَلْ أَوْلَى بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللُّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ كَمَا يَأْتِي بِشُمُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ.

في اللغة، ويُؤيِّده إفتاء بعضهم فيمن خَلَفَ لا يأكل البيْظَ بالظاء المُشالَةِ بأنَّه بحثٌ بنحو  
يَنْضِ الدُّجَاجُ إنَّ كان من قومٍ ينطقون بالمُشالَةِ في هذا أو نحوه وليس من هذا قولُ قومٍ طَلَّقَ  
بفتح اللام لا أَفْعَلَ كذا بل هو لَفَوٌ كما هو ظاهرٌ كطالتي لا أَفْعَلَ كذا بل أولى بخلاف علي  
طَلَّقَ لا أَفْعَلَ كذا فإنَّ الظاهرَ أنَّه كنايةٌ (بلا نية) لإيقاع الطلاق من العارِفِ بمَذْلُولٍ لفظه فلا  
يُنافية ما يأتي أنَّه يُشترَطُ قَصْدُ لفظِ الطلاقِ لِمَعْنَاهُ فلا يكفي قَصْدُ حُرُوفِهِ فقط كأنَّ لَقْنَهُ  
أعجمي لا يعرفُ مَذْلُولَهُ فَقَصَدَ لفظه فقط أو مع مَذْلُولِهِ عندَ أهله . وسيُعلَّمُ من كلامه أنَّ  
الإكراهَ يَجْعَلُ الصَّرِيحَ كِنَايَةً (وبكناية)، وهي ما يحْتَمِلُ الطَّلَاقُ وغيره، وإنَّ كان في بعضها  
أظهرٌ كما قاله الرافعي (مع النية) لإيقاعه ومع قَصْدِ حُرُوفِهِ أيضًا فإنَّ لم ينوِ لم يقع إجماعًا

• قوله: (وليس من هذا) أي: مما يُقْبَدُ الطَّلَاقُ. • قوله: (بخلاف علي طَلَّقَ) قد يُقالُ ما الوجه في كَوْنِ  
عَلِي طَلَّقَ كِنَايَةً وَعَلِي الطَّلَاقُ صَرِيحٌ، ويُجابُ بأنَّ كلامه هنا في طَلَّقَ بفتح اللام لا بسكونها. اهـ.  
سَيَدُ عُمَرُ.

• قول (سني): (بلا نية) فلو قال لم أتو به الطلاق لم يقبل وحكى الخطابي فيه الإجماع ودين فيما بينه  
وبين الله عز وجل. اهـ. مُعْنَى. • قوله: (إيقاع الطلاق) مُتَعَلِّقٌ بِنِيَّةٍ. • قوله: (إيقاع الطلاق) إلى المتن  
في المُعْنَى، وإلى قوله: (إلا أن يجاب) في النهاية. • قوله: (من العارِفِ) مُتَعَلِّقٌ بقول المتن، ويقع  
بصريحه إلخ فقوله: أتت طالتي مثلاً فيه ثلاثة أشياء قَصْدُ التَّطَلُّقِ بحُرُوفِهِ وقَصْدُ كَوْنِهِ مُسْتَعْمَلًا في مَعْنَاهُ  
وقَصْدُ إيقاع الطلاق به فَقَصْدُ الإيقاع لا يُشترَطُ، وهو الذي يُحتَاجُ إليه في الكناية، وقَصْدُ اللَّفْظِ  
بالحروف لا بُدَّ منه مُطْلَقًا واستحضارُ مَعْنَاهُ شَرْطٌ أيضًا فالشَرْطُ قَصْدُ أَنْ يَتَطَلَّقَ بِاللَّفْظِ مُسْتَعْمَلًا له في  
مَعْنَاهُ. اهـ. كُرْدِي. • قوله: (كان لَقْنَهُ إلخ) أي: لَفْظُ الطَّلَاقِ وكان صَرَفُهُ العارِفِ بمَذْلُولِهِ عَنْ مَعْنَاهُ  
واستعمله في معنى آخر على ما فيه من التفصيل. اهـ. رَشِيدِي. • قوله: (وسيُعلَّمُ إلخ) عبارة المُعْنَى نَعَم  
المُكْرَهَ إذا نَوَى مع الصريح الوقوع وقع، وإلا فلا. اهـ. • قوله: (وإن كان في بعضها أظهر) أي: فلا بُدَّ  
من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فإنَّ ظاهره ليس إلا الطلاق، واحتمال غيره ضعیفٌ كَلَفْظِ  
الطلاق إذا خوطبت به الزوجة فإنَّ الظاهر منه هو الفراق، وأما احتمال الطلاق من الوثاق فضعيفٌ.  
اهـ. رَشِيدِي. • قوله: (ومع قَصْدِ حُرُوفِهِ إلخ) إنَّ حُيْلَ على ظاهره لِيُخْرِجَ صُدُورُهَا مِنَ النَّائِمِ فَلَيْسَ فيه  
كَبِيرُ فائِدَةٍ بل هو مُسْتَعْنَى عَنْهُ، وإنَّ حُيْلَ على قَصْدِ حُرُوفِهِ وَمَعْنَاهُ كما يَدُلُّ عليه السِّياقُ فهو حَبِيْذٌ  
يَقْتَضِي تَعَدُّدَ الْقَصْدِ فِيهَا، وكلامُ المُعْنَى مُصَرِّحٌ به فَلْيَحْرُزْ وَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. اهـ. سَيَدُ عُمَرُ وقد  
يُقالُ إنَّ قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ لإخراج العجمي إذا لَقِنَ دال الطلاق، وهو لا يعرفُ مَعْنَاهُ، وقَصْدُ الإيقاع  
في الكناية لإخراج مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ سِوَاهُ قَصْدِ الْإِخْبَارِ بِالْفِرَاقِ أو لا وسواء استحضَرَ مع معنى الفراق  
معنى آخر أو لا ثم قوله: وكلامُ المُعْنَى إلخ وكذا كلامُ الشارحِ والنهاية فيما يأتي صريحٌ فيه وتَقَدَّمَ عَنْ  
الْكُرْدِيَّ لِإِضَاحِ تَأَمُّ بِتَدْفِيعِ بِهِ الْأَوْهَامَ.



سواء الظاهرة المقترن بها قرينة كانت بائن يثبوتة محرومة لا تحلين لي أبداً وغيرها كلست بزوجتي إلا إن وقع في جواب دعوى بإقرار به، وإنما أفاد ضم صدقة لاتباع لتصديق صراحته في الوقف؛ لأن صرائحه لا تنحصر بخلاف الطلاق، وأيضاً فيثبوتة إلى آخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لاتباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرفعة أن السكران لا ينفذ طلاقه بها لتوقفه على النية، وهي مستحيلة منه فمحل نفوذ تصرفه السابق إنما هو بالصراح فقط، ولك أن تقول شرط الصريح أيضاً فصد لفظه .....

• قوله: (سواء الظاهرة إلخ) وفقاً للنهاية والمغني. • قوله: (سواء الظاهرة) عبارة الرّوض مع شرحه: فرغ: لا يلحق الكناية بالصريح سؤال المزاة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه؛ لأنه قد يقصد خلاف ما يشعر به القرينة، واللفظ في نفسه مختل ولا يلحقها به مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله أنت علي حرام كطلقتك كأن قال متى قلت لامرأتي أنت علي حرام فلاني أريد به الطلاق ثم قال لها أنت علي حرام فلا يكون صريحاً بل يكون ابتداءً لاحتمال تغيير نية. اهـ. • قوله: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند حاكم سم أقول الظاهر أنه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بأنه زوجها لتطلب نفقتها مثلاً عند غير حاكم فقال لست بمزوجة كنتي كان إقراراً بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي. اهـ. ع ش. • قوله: (فإقرار به)، ويترتب عليه وقوع الطلاق ظاهراً، وأما باطناً فإن كان صادقاً حرمت عليه، وإلا فلا مال لم يثر الطلاق به. اهـ ع ش. • قوله: (ولأن صرائحه إلخ) جواب سؤال ظاهر البيان.

• قوله: (صدقة) هو بالنصب اهـ سم. • قوله: (لأن صرائحه إلخ) يتأمل. اهـ. سم أي: في تقريبه.

• قوله: (بخلاف لاتباع) الأولى صدقة لاتباع. • قوله: (وقد يؤخذ من ذلك) أي: قول المتن: (مع النية) ما بحثه إلخ عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة، وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها إلخ مردود، كما اقتضاه إطلاقهم بأن الصريح يعتبر فيه قصد لفظه لمعناه إلخ، والقلب إلى ما قاله ابن الرفعة أميل. اهـ سيد عمر. • قوله: (لتوقفه) أي: الطلاق بالكناية. • قوله: (السابق) أي: في شرح إلا السكران. • قوله: (ولك أن تقول إلخ) وأيضاً فهو مؤاخذ بإقراره فإذا أقر أنه نوى أخذناه، وأوقفنا عليه الطلاق. اهـ. سم وسبأتي مثله عن الرشيد وع ش. • قوله: (قصد لفظه إلخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لا حقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية ما لم يقر بأنه نوى، وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله: المراد بهذا الشرط إلخ لا يخلو عن شيء فإنه لو كان المراد ما ذكره لنفذ طلاق الأعجمي الملقن إذا لم يعرف بمعناه ولم يرز به غيره إذ لا صارف حيثيذ، وأيضاً

• قوله: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند الحاكم. • قوله: (صدقة) هو بالنصب.

• قوله: (لأن صرائحه إلخ) يتأمل. • قوله: (ولك أن تقول إلخ)، وأيضاً فهو مؤاخذ بإقراره فإذا أقر أنه نوى أخذناه، وأوقفنا عليه الطلاق. • قوله: (قصد لفظه إلخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لا حقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية ما لم يقر بأنه نوى، وهو مراد ابن

مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَالسُّكْرَانُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ قَضْدُ ذَلِكَ أَيْضًا فَكَمَا أَوْقَعُوهُ بِهِ وَلَمْ يَنْظُرُوا لِذَلِكَ فَكَذَا هِيَ وَكُونُهَا يُشْتَرِطُ فِيهَا قَضْدَانِ وَفِيهِ قَضْدٌ وَاحِدٌ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ الْمُلَاحَظَةَ أَنَّ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ اقْتَضَى الْوُقُوعَ عَلَيْهِ بِالصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ، وَهَذَا بَقِيْنُهُ مَوْجُودٌ فِيهَا فَاتَّجَهَ إِطْلَاقُهُمْ لَا مَا بَحْثُهُ، وَإِنْ أَقَرُّوهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الصَّرِيحَ مُوقَّعٌ ظَاهِرًا بِمُجَرَّدِ لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتَفْصَالٍ وَلَا تَحَقُّقٍ قَضْدٍ بِخِلَافِ الْكِنَايَةِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَحَقُّقِ الْقَضْدِ فَافْتَرَقَا، وَشَرَطُ وَقُوعِهِ بِصَّرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ رَفَعَ صَوْتَهُ بِحَيْثُ يُسَمِعُ نَفْسَهُ لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ وَلَا عَارِضَ وَلَا يَقَعُ بِغَيْرِ لَفْظٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَرَأَى مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقُوعَ التَّنْفِيسَانِي.

(تَنْبِيْهُ) أَطْلَقُوا فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي الَّذِي لَيْسَتْ فِي جَوَابِ دَعْوَى أَنَّهُ كِنَايَةٌ فَشَمِلَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَسْتُ بِزَوْجَتِي وَعَلَيْهِ فَإِنْ تَوَى مَعْنَى فَأَنْتَ طَالِقٌ الَّذِي هُوَ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَجُودِ الْمُتَعَلِّقِ

فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْقَضْدِ كَمَا يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَتِهِ وَالتَّأَمُّلِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . هـ . قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى عَلَى الثَّانِي . هـ . قَوْلُهُ : (فَكَمَا أَوْقَعُوهُ) أَيِ : طَلَاقِ السُّكْرَانِ أَيْ الصَّرِيحِ وَقَوْلُهُ : لِذَلِكَ أَيْ لِلِاسْتِحَالَةِ . هـ . قَوْلُهُ : (فَكَذَا هِيَ) أَيِ : الْكِنَايَةِ فَيَقَعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدِ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ بَأَن يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ تَوَى سَوَاءً أَخْبَرَ فِي حَالِ السُّكْرِ أَوْ بَعْدَهُ . اهـ . ع ش عبارة الرَّشِيدِي وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ تَوَى إِمَّا فِي حَالِ سُكْرِهِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحُكْمِ بِالْوُقُوعِ بِالْكِنَايَاتِ وَحَيْثُذِ فَإِنَّمَا أَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ بِإِقْرَارِهِ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ : (يُشْتَرِطُ فِيهَا) أَيِ : الْكِنَايَةِ . هـ . قَوْلُهُ : (وَفِيهِ) أَيِ : الصَّرِيحِ . هـ . قَوْلُهُ : (فَاتَّجَهَ إِطْلَاقُهُمْ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . هـ . قَوْلُهُ : (وَشَرَطُ وَقُوعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَرَأَى مَالِكٌ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . هـ . قَوْلُهُ : (لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ) يَشْمَلُ شَدِيدَ السَّمْعِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ أَوْ الْمَدَارُ كَمَا فِي الْمُغْنَى عَلَى الْمُعْتَدِلِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ، وَيَظْهَرُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ قَبِلَ الْإِغْتِدَالَ فِي الْمُغْنَى احْتِرَازًا عَنْ ثِقَلِ السَّمْعِ فَقَطُّ لَا عَنْ جِدَّتِهِ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

هـ . قَوْلُهُ : (وَقُوعَ التَّنْفِيسَانِي) أَيِ : الْوُقُوعَ بِنَيْتِهِ بَأَن يُضْمِرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ طَلَّقْتُكَ أَمَّا مَا يَخْطُرُ لِلنَّفْسِ عِنْدَ الْمُشَاجَرَةِ أَوْ التَّضَجُّرِ مِنْهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَطْلِيْقِهِ لَهَا فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ أَصْلًا . اهـ ع ش . هـ . قَوْلُهُ : (تَنْبِيْهُ : أَطْلَقُوا إِلَيْهِ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّنْبِيْهِ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِي مَعَ مَا يَأْتِي عَنْ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِغْتِاقُ كِنَايَةُ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غَبِتَ عَنْهَا سَنَةٌ . اهـ . سَمِ أَيِ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ كَوْنَهُ إِقْرَارًا فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ سَنَةً . هـ . قَوْلُهُ : (وَعَلَيْهِ إِلَيْهِ) أَيِ : الشُّمُولِ . هـ . قَوْلُهُ : (عِنْدَ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنَى .

الرَّفْعَةِ . هـ . قَوْلُهُ : (تَنْبِيْهُ : أَطْلَقُوا إِلَيْهِ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّنْبِيْهِ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِي مَعَ مَا يَأْتِي عِنْدَ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِغْتِاقُ كِنَايَةُ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غَبِتَ عَنْهَا سَنَةً .



عليه وقع، وإلا فلا، ويؤجبه بأن نفى الزوجية في هذا التركيب قد يراد به النفي المترتب على الإنشاء الذي نواه. وقد يراد به نفى بعض آثار الزوجية كترك إنفاقها أو وطئها فاحتاج لنية الإيقاع، ومثله إن فعلت كذا ما أنت لي بزوجة أو ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذينك، والفرق أن هذا اشتهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الأول مجرّد دعوى على أن قائله غفل عما يأتي أن الاشتهاز ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أفتى في إن شكاني أخوك لست لي بزوجة بأنه إن قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلقها فإن نوى الفورية ففانت طلقت، وإلا لم تطلق إلا بالياس انتهى ملخصاً. وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذي قبله تبين وهم افتاء بعضهم في: فما تصلحني لي زوجة بإطلاق الجنب والصواب قول شيخه الفتى إن نوى الطلاق طلقت، وإلا فلا كُلت بزوجتي نعم، نُقل عنهما في ما عاد زوج بنتي يكون زوجها أنهما أطلقا الجنب

- قوله: (ويؤجبه) أي: الشمول. • قوله: (في هذا التركيب) وهو إن فعلت كذا فلست بزوجتي.
- قوله: (النفي) أي: نفي الزوجية. • قوله: (ومثله) أي: هذا التركيب. • قوله: (لذينك) أي: نفي الزوجية ونفي بعض آثارها. • قوله: (أن هذا) أي: إن فعلت كذا فلست بزوجتي. • قوله: (إلا ذلك) أي: الطلاق قصير صريحاً وقوله: بخلاف الأول أي: قوله: لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى أي يُحتمل لذينك فهو كناية. اهـ كُردّي. • قوله: (مجرّد دعوى) خبر قوله والفرق. • قوله: (على أن قائله) أي: الفرق المذكور. • قوله: (هنا يأتي) أي: في قول المصنف قلت الأصح أنه كناية وقوله: على الضعيف الآتي أي قبيل ذلك. • قوله: (أو أنه يطلقها) عطف على قوله أنها طالق عند إلخ أي أن الزوج يطلقها عند حصول الشكوى. اهـ كُردّي. • قوله: (فإن نوى الفورية) أي: أنه يطلقها عقب حصول الشكوى. • قوله: (ففانت طلقت إلخ) انظر ما وجهه فإن الظاهر أن التطلق على الاحتمال الثاني مجرّد وعيد لا يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح الآتي والصواب إلخ. • قوله: (إلا بالياس) أي: بموت أحدهما. اهـ كُردّي. • قوله: (وبه) أي: إفتاء البلقيني. • قوله: (كالذي إلخ) أي: ما مرّ أول التبيه.
- قوله: (في فما تصلحني إلخ) أي: في إن فعلت كذا فما إلخ. • قوله: (بإطلاق الجنب) أي: سواء نوى الطلاق أو لا. • قوله: (قول شيخه) أي: شيخ البلقيني. • قوله: (نعم نُقل عنهما) أي: عن البلقيني وشيخه. اهـ كُردّي. • قوله: (في ما عاد زوج بنتي إلخ) أي فيما لو حلف بالثلاث ما عاد زوج إلخ كما يأتي في أدوات التعليق ما يصرّح به. اهـ كُردّي عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته ما عاد يكون لها زوجها ولم يطلق الزوج عقب حليفه وقعت خلافاً لمن أطلق وقوعهن محتجاً بأن معناه إن بقي لها زوجها؛ لأن هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك إن أراد انتفاء نكاحه بأن يطلقها، وإلا فلا أخذاً من قولهم في لست بزوجتي إنه كناية، ويجري ذلك في إن فعلت كذا ما تصلحني أو تعودين لي زوجة. اهـ.

كما أطلقه الثاني في ما عادَ تكوينين لي بزوجية والذي يُتَّجِه أنه كناية؛ لأن لفظَ عادَ وقَعَتْ زائدة ومَرَّ في هذه بدونها أنها كناية، وأما زَعُمُ أَنَّ زيادةَ عادَ تُوجِبُ الصَّراحَةَ فلا يخفى بُغْذُهُ بل سُذُودُهُ وَعَجِيبُ قولِ الفتَى ما عادَ يكونُ زوجها لها معناه إن بقي لها زوجها . انتهى فتأملهُ .  
(وصريحه الطلاق) أي ما اشتقُّ منه إجماعًا (وكذا) الخُلْعُ والمُفَاداةُ وما اشتقُّ منهما على ما مرَّ فيهما، ولو قال خالعتك على مذهب أحمدَ ووُجِدَتْ شروطُ الخُلْعِ الذي يكونُ فسخًا بها عنده لم يكن ذلك قرينةً صارفةً لصراحةِ الخُلْعِ في الطلاقِ عندنا خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه وفارقَ ما يأتي في أنت طالق، وهو يُجْلِّها من وثاقٍ بابه استعملَ اللَّفْظَ حينئذٍ في معناه اللَّغَوِيَّ فلم يَضُرِّهِ عن مَذْلُولِهِ بالكُلِّيَّةِ بخلافه هنا فهو كانت طالق طلاقاً لا يقعُ فعَلِمَ أَنَّ القرينةَ المُخالِفةَ

• قوله: (كما أطلقه) أي: الجِثَّتِ الثاني أي الشَّيْخُ . اهـ . كُرْدِي . • قوله: (والذي يُتَّجِه إلخ) انظر ما وجهه ولَعَلَّهُ أَنَّ المعنى فيه إن نَوَى بما ذَكَرَ الحِلْفَ أنه لا يَبْقَى بَشْتُهُ مع زَوْجِها بل يكونُ سَبِيًّا في طلاقِها . اهـ . ع ش وقد مرَّ آتِفاً عن الشَّارِحِ ما يُفِيدُ ما يَقْرُبُ منه . • قوله: (وقَعَتْ زائدة) الأولى التَّذْكِيرُ .  
• قوله: (ومَرَّ) أي: آتِفاً قُبِيلَ قولِهِ والفرقُ إلخ . • قوله: (في هذه) أي: ما عادَ تكوينين لي بزوجية ولم يَتَعَرَّضْ لِلَّتِي قَبْلَها؛ لأنه سَبِصْرُخُ في الأدواتِ بأنها كناية أيضاً . • قوله: (بدونها) أي: لَفْظَةُ عادَ .  
• قوله: (معناه إن بقي لها زوجها) أي: فعَلَى هذا المعنى يَقَعُ مُطْلَقاً كما يأتي في مَبْحَثِ الأدواتِ . اهـ . كُرْدِي . • قوله: (انتهى) أي: قولُ الفتَى . • قوله: (أي ما) إلى قولِهِ: (ولو قال خالعتك) في النِّهايةِ والمعنى . • قوله: (أي ما اشتقُّ منه) أي: أو نَفْسِهِ في أوقَعْتَ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ ونَحْوَهُ مِمَّا يَأْتِي . اهـ . رَشِيدِي . • قوله: (الخُلْعُ والمُفَاداةُ وما اشتقُّ إلخ) قد يُوهِمُ أَنَّ المَصْدَرَ فيهما مِنَ الصَّرِيحِ وواضحٌ أنه لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَتَّبِعِي أَنَّ يَقُولَ وكذا ما اشتقُّ مِنَ الخُلْعِ والمُفَاداةِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . وقولُهُ: (وواضحٌ أنه إلخ) في إطلاقِهِ نَظَرَ أَخْذاً مِمَّا مرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَمِنْ قولِ الشَّارِحِ الآتِي وَلِلْفَظِ الطَّلَاقِ وما اشتقُّ منه أَمِثْلُهُ تَأْتِي نَظَائِرُها في البَقِيَّةِ . ثُمَّ قال عَطْفاً على قولِ المتنِّ: (كَطَلَقْتُكَ): ما نَصَّهُ وأوقَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَهُ أو الطَّلَاقَ وكذا وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَهُ أو الطَّلَاقَ على الأوجهِ وَعَلَى الطَّلَاقِ إلخ فَأَفَادَ أَنَّ نَظَائِرَ هذه الصِّيغِ مِنَ الخُلْعِ والمُفَاداةِ مِثْلُها . • قوله: (على ما مرَّ إلخ) أي: في بابِ الخُلْعِ . • قوله: (ولو قال خالعتك إلخ) أي: مِنْ غيرِ تَقْلِيدِ صَحِيحٍ لأحمدَ سَمِ على حَجٍّ . اهـ . ع ش . • قوله: (صارفة إلخ) أي: إلى الكِنَايةِ . • قوله: (ما يأتي) أي: في شَرْحِ وتَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ إلخ مِنْ أنه يَخْرُجُ عَنِ الصَّرِيحِ إلى الكِنَايةِ . • قوله: (بأنه) أي الزوجَ اسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ، وهو أَنْتَ طَالِقٌ حينئذٍ أي وَقْتُ حَلِّها مِنَ الوثاقِ في مَعْنَاهِ اللَّغَوِيِّ، وهو إطلاقُها مِنَ الوثاقِ . • قوله: (بخلافه هنا) قد يَمْنَعُ أنه هُنَا خَرَجَ عَنِ مَذْلُولِهِ بِالْكُلِّيَّةِ إِذِ الفسخُ حَلٌّ لِلْعِصْمَةِ . اهـ . سَمِ أقولُ، وإلى ذلك المنعِ أشارَ الشَّارِحُ بِالْعِلَاوَةِ الآتِيَةِ . • قوله: (فهو) أي: خالعتك على مذهبِ أحمدَ . • قوله: (كانت طالق) فيه نَظَرٌ بل يَتَنَبَّهُ فَرَقُ . اهـ . سَمِ .

• قوله: (ولو قال خالعتك إلخ) أي: مِنْ غيرِ تَقْلِيدِ صَحِيحٍ لأحمدَ . • قوله: (بخلافه هنا) قد يَمْنَعُ أنه هُنَا خَرَجَ عَنِ مَذْلُولِهِ بِالْكُلِّيَّةِ إِذِ الفسخُ حَلٌّ لِلْعِصْمَةِ . • قوله: (فهو كانت طالق إلخ) فيه نَظَرٌ بل يَتَنَبَّهُ فَرَقُ .



يُوضَع اللَّفْظُ لَفَوْ كَقَوْلِهِ لِمَوْطُوءَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَاقًا بَائِنًا تَمْلِكِينَ بِهِ نَفْسَكَ فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَقَعُ رَجْعًا وَلَا نَظَرَ لِقَوْلِهِ بَائِنًا إِلَى آخِرِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَوْضُوعِ الصَّيْغَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ غَيْرُ قَرِينَةٍ إِذِ الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ فِي أَنَّ كَلًّا فِيهِ حُلٌّ قَيْدِ الْعِصْمَةِ وَتَرْتُّبُ عَدَمِ نَحْوِ نَقْصِ الْعَدِيدِ، وَسُقُوطِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْوُطْءِ عَلَى الْفَسْخِ فَقَطْ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ . وَكَذَا (الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ) بِفَتْحِ السَّيْنِ أَيِ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا (عَلَى الْمَشْهُورِ) لَاشْتِهَارِهِمَا فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ وَوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ تَكَرُّرِ الْفِرَاقِ فِيهِ، وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ بِمَا تَكَرَّرَ وَمَا لَمْ يَرِدْ مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ بِمَا وَرَدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ فِي الْإِسْتِذْكَارِ عَنْ ابْنِ خَيْرَانَ وَمَحَلُّ هَذَيْنِ فِيمَنْ عَرَفَ صَرَاحَتَهُمَا أَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا الطَّلَاقَ فَهُوَ الصَّرِيحُ فِي حَقِّهِ فَقَطْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يُتَّبَعُهُ غَيْرُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَهُوَ مُتَّبَعٌ فِي نَحْوِ أَعْجَمِيٍّ لَا يَدْرِي مَذْلُولٌ ذَلِكَ وَلَمْ يُخَالِطْ أَهْلَهُ مُدَّةً يُظَنُّ بِهَا كَذِبُهُ، وَلَا فَجْهَلُهُ بِالْصَّرَاحَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْجَهْلَ بِالْحَكْمِ لَا يُؤَثِّرُ، وَإِنْ عُذِرَ بِهِ وَذَكَرَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّ

• فَوَدَّ: (لِمَوْطُوءَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا لَمْ يَحْكَمْ فِيمَا ذَكَرَ بِالْبَيِّنَةِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَخْصُلُ شَرْعًا بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ إِمَّا بِطَّلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بِعَوَضٍ أَوْ مَعَ اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ وَوَضْفُهُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَا يَكُونُ بَائِنًا فِي الشَّرِيعَةِ بِالْبَيِّنَةِ مُغَيَّرًا لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . فَوَدَّ: (إِذَا الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ إلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْخُلْعَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ طَّلَاقٌ جَزْمًا، وَإِلَّا فَهُوَ مَحَلُّ الْقَوْلَيْنِ طَّلَاقٌ أَوْ فَسْخٌ فَلَوْ كَانَا مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى فَمَا مَوْقِعُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . فَوَدَّ: (وَتَرْتُّبُ إلخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ . فَوَدَّ: (وَسُقُوطِ الْمَهْرِ) عَطْفٌ عَلَى عَدَمِ نَحْوِ إلخ . فَوَدَّ: (قَبْلَ الْوُطْءِ) مُتَعَلِّقٌ بِسُقُوطِ إلخ . فَوَدَّ: (عَلَى الْفَسْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(تَرْتُّبِ إلخ) . فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ إلخ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْنَعُ صَرْفَ الْقَرِينَةِ الْحُلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ . اهـ . سَم . فَوَدَّ: (بِفَتْحِ السَّيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَطَالِقٌ بَعْدَ إِنْ فَعَلْتَ إلخ) فِي النِّهَايَةِ . فَوَدَّ: (أَيِ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) فِيهِ تَغْيِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ . فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: الْقُرْآنِ . فَوَدَّ: (وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْإِلْحَاقِ . اهـ . ع . فَوَدَّ: (وَمَا لَمْ يَرِدْ إلخ) أَيِ: وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَرِدْ إلخ . فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ هَذَيْنِ) أَيِ: الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ أَيِ صَرَاحَتَهُمَا . فَوَدَّ: (إِذَا عَلِمَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ . فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّبَعٌ) أَيِ: كُلُّ مِنْ قَوْلِ الْإِسْتِذْكَارِ وَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ . اهـ . ع . فَوَدَّ: (مَذْلُولٌ ذَلِكَ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ . فَوَدَّ: (أَهْلُهُ) أَيِ: مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْفِرَاقَ وَالسَّرَاحَ كَالطَّلَاقِ . فَوَدَّ: (وَلَا فَجْهَلُهُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ بَاطِنًا وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْمُؤَاخَذَةِ بِهِ بَاطِنًا لَمْ يَتَّعَدْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ أَضْلًا فَكَانَ كَالْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى . اهـ . ع . فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ إلخ) ظَاهِرٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ . فَوَدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا) أَيِ: الصَّرَاحَةِ يَغْنِي لَا يُخْرِجُ الصَّيْغَةَ مِنَ الصَّرَاحَةِ إِلَى الْكِنَايَةِ .

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْنَعُ صَرْفَ الْقَرِينَةِ الْحُلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ .

العبرة في الكُفَّارِ بالصَّريحِ والكناية عندهم لا عندنا؛ لأننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في طلاقهم ومَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ قُبِيلَ فَصَلَّيْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلِلْفِظِ الطَّلَاقِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ أُمُثْلُهُ تَأْتِي نَظَائِرُهَا فِي الْبَقِيَّةِ (كَطَلَّقْتُكَ) وَطَلَّقْتَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْهَا وَمِنْهَا بَعْدَ طَلَّقِي نَفْسَكَ، وَكَطَلَّقْتَ هُنَا الطَّلَاقُ لَا زِمَ لِي وَطَالِقٌ بَعْدَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَزَوْجُكَ طَالِقٌ، وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا، وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ طَالِقٍ فَقَطْ أَوْ طَلَّقْتَ فَقَطْ ابْتِدَاءً فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَاهَا كَمَا نَقْلَاهُ عَنْ قَطْعِ الْقُقَالِ، وَأَقْرَاهُ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً تَرْبِطُ الطَّلَاقَ بِهَا (وَأَنْتَ) طَوَالِقٌ لِكُنْهُ صَرِيحٌ فِي طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ كَأَنْتَ كُلُّ طَالِقٍ أَوْ نَصْفُ طَالِقٍ، وَأَنْتَ (طَالِقٌ)، وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ فَيَقَعْنَ وَفَاقًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ وَغَيْرِهِ وَخِلَافًا لِلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَلَا نَظَرَ لِكُونِهِ لَا يَقَعُ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَنْ يَمْنَعُ وَقَوْعَ الثَّلَاثِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّ قَائِلِيهِ لَا يُرِيدُونَ بِهِ إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي الْإِبْقَاعِ. وَمَنْ ثُمَّ لَوْ

• قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ الْخ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَفِيهِ وَفْقَةٌ ظَاهِرَةٌ وَسَكَتَ الْمُعْنَى عَلَى إِطْلَاقِ الْمَاوَزْدِيِّ فَقَالَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ إِنْ مَا كَانَ عِنْدَ الْمُشْرِكِينَ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ أَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الصَّريحِ، وَإِنْ كَانَ كِنَايَةً عِنْدَنَا وَمَا كَانَ عِنْدَهُمْ كِنَايَةً أَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْكِنَايَةِ، وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا عِنْدَنَا؛ لِأَنَّا نَعْتَبِرُ عُقُودَهُمْ فِي شُرُكِهِمْ فَكَذَا طَلَّاقُهُمْ. اهـ، وَهُوَ وَجِيهٌ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا) أَيُّ: إِلَى حَاكِمِنَا، وَأَمَّا الْمُعْنَى فَيُجِيبُ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا يَتَعَقَّدُونَ أَنَّهُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (فِي الْبَقِيَّةِ) أَيُّ: فِي الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْمُفَادَاةِ. • قَوْلُهُ: (وَطَلَّقْتَ مِنْهُ الْخ) سَيَأْتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِعْتِنَاءُ كِنَايَةً أَنَّ صَرَاحَةَ هَذَا ضَعِيفٌ فَيُقْبَلُ الصَّرْفُ بِالنِّيَّةِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قِيلَ لَهُ الْخ) الضَّمِيرُ لِلزَّوْجِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. اهـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ أَنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْهَا) فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ طَلَبٌ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: طَلَّقْتَ بِغَيْرِ ذِكْرِ مَفْعُولٍ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً كَمَا يَأْتِي وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ سَبَقَ مُشَاجَرَةٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْهَا) أَيُّ: وَنَحْوَهُ كَهَلْ هِيَ طَالِقٌ أَوْ طَلَّقَتْهُ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) عَطَفَ عَلَى مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (الطَّلَاقُ لَا زِمَ لِي) أَيُّ: وَلَوْ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى، وَيُقْبِذُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي شَرْحِ يَا طَالِقُ. • قَوْلُهُ: (وَطَالِقٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَطَلَّقْتَ الْخ)، وَيُحْتَمَلُ عَلَى قَوْلِهِ: (الطَّلَاقُ الْخ) وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ إِنْ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: (وَطَالِقٌ) فَقَطْ أَخَذًا بِمَا بَعْدَهُ، وَمِمَّا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي قَرِيبًا الْخ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَدَعِينِي. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُّ: قَوْلُهُ: (طَالِقٌ بَعْدَ إِنْ فَعَلْتَ الْخ). • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ طَالِقٍ فَقَطْ) أَيُّ: بِدُونِ ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ وَحُرُوفِ النِّدَاءِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ طَلَّقْتَ فَقَطْ) أَيُّ بِدُونِ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ. اهـ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهَا) أَيُّ: الزَّوْجَةُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ بِهَا الْآتِي. • قَوْلُهُ: (صَرِيحٌ فِي طَلْقَةٍ) أَيُّ: فَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْهَا وَقَعَ مَا نَوَاهُ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا الْخ) لَيْسَ بِغَايَةٍ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مِنْهَا) أَيُّ: سَائِرِ الْمَذَاهِبِ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (لَا يَقَعُ الْخ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ قَائِلِيهِ الْخ) أَيُّ: لَفْظُ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، وَهَذَا عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: (وَلَا نَظَرَ الْخ) وَقَوْلُهُ: (إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي الْإِبْقَاعِ) أَيُّ شِدَّةُ الْعِنَايَةِ بِتَشْجِيرِ الطَّلَاقِ.



قَصَدَ أَحَدَ التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا قَبْلَ مِنْهُ كَمَا بَاتِي (وَمُطْلَقَةً) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَمُفَارَقَةً وَمُسْرُوحَةً (وَبِأَنَّ طَالِقًا) لِمَنْ لَيْسَ اسْمُهَا ذَلِكَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، وَبِأَنَّ مُفَارَقَةً، وَبِأَنَّ مُسْرُوحَةً، وَأَوْقَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ وَكَذَا وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَعَلَى الطَّلَاقِ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ . وَكَذَا قَوْلُهُ : الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي أَوْ طَلَاكَ لَا زِمَ لِي .....

هـ قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَي: عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَعَدِّدَةِ بِهَا . اهـ . ع ش . هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ مِنْهُ) أَي: فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ أَضْلًا حَيْثُ كَانَ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَنْ لَا يَقُولُ بِوُقُوعِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا عَلَيْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (كَمَا بَاتِي) أَي: فِي أَوَّلِ فَضْلِ تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ .

هـ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَمُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى طَالِقٍ . هـ قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَلَّلُوهُ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى الْآخَرَةِ: (لَا أَفْعَلُ الْخ) . هـ قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) أَي: الْمَفْتُوحَةِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ مُطْلَقَةٌ بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ طَلَّقَ بِالتَّشْدِيدِ كَانَ كِنَايَةً طَلَا فِي حَقِّ التَّخْوِي وَغَيْرِهِ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ مَحَلُّ التَّطْلِيقِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بُدَّ فِي وَقُوعِهِ مِنْ صَرْفِهِ بِالنِّتَةِ إِلَى مَحَلِّهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ . اهـ . نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا الْخ) أَي: وَهُوَ كِنَايَةٌ .

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِرَّوْجَتِهِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بِيَدِكَ طَلْقَيْنِ فَقَالَتْ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ هَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ ؟ . وَاجْتَنَابًا عَنْ بَآئِهِ لَا صَرِيحٌ وَلَا كِنَايَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ فَلَا تَمْلِكُهَا هِيَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ . اهـ .

هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الطَّلَاقِ) أَي: فَلَهُ صَرِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجِّ أَيِ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قَيَّدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَمَا أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ بَدَلَهُ وَانْتَشَى عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اِغْتَبَرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَا فَعَلْتَهُ لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا بِالتَّرْكِ م ر . اهـ . وَسَنَذْكُرُ فِي فَضْلِ قَالَ طَلَّقْتُكَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْوُقُوعِ . اهـ . ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ أَقُولُ قَوْلَ الْمُحَشِّي لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا بِالتَّرْكِ لَمْ يَبَيَّنْ أَنَّهُ يَخْنَثُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ لَا يَخْنَثُ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي قُبِيلَ فَضْلِ لَوْ عَلَّقَ بِحَمْلِ الْخِ مَا يَقْتَضِي مَا اسْتَظْهَرْتَهُ . اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الطَّلَاقِ) بِخِلَافِ طَلَاكَ عَلَى كِنَايَةٍ وَفَارَقَ عَلَى الطَّلَاقِ بِاحْتِمَالِ طَلَاكَ فَرَضَ عَلَى مَعَ عَدَمِ اسْتِثْنَائِهِ بِخِلَافِ عَلَى الطَّلَاقِ . اهـ . مُعْنَى . هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي الْخ) إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيقِ . اهـ . نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيقِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى التَّعْلِيقِ كَمَا دَخَلَتْ الدَّارُ فَالطَّلَاقُ لَا زِمَ لِي لَا يَكُونُ صَرِيحًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُ وَالْإِيمَانُ لَا تُعْلَقُ . اهـ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمٍ عَنْ م ر ، وَإِنَّمَا يُوَافِقُهُ قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ مَا نَصَّهُ كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى بَقَوْلِهِ إِذَا خَلَا الْخِ إِلَى أَنَّ شَرْطَ الْجَنَابَةِ بِهِ حَالًا أَنْ لَا يُعْلَقَهُ بِشَيْءٍ فَإِنْ عُلِّقَ أَيِ خَلَفَ بِهِ عَلَى شَيْءٍ كَانَ قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ أَوْ قَالَ

هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الطَّلَاقِ) إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قَيَّدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَمَا أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ بَدَلَهُ وَانْتَشَى عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اِغْتَبَرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَا فَعَلْتَهُ لَمْ يَخْنَثْ إِلَّا بِالتَّرْكِ م ر .

أو واجب علي لا أفعل كذا على المنقول المعتمد كذا أطلقوه كما أطلقوا أن بالطلاق أو الطلاق لا أفعل أو ما فعلت كذا لغو وغللوه بأن الطلاق لا يخلف به لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذر، وهو العتق يلزمني أو والعتق لا أفعل أو ما فعلت كذا ذكروا ما قد يخالف ما هنا، وعند تأمل ما يأتي ثم إن العتق لا يخلف به إلا عند التعليق أو الالتزام أو نية أحدهما يعلم أنه لا مخالفة فتأمل ولا تغتر بمن بحث جريان ما هناك هنا إذ يلزم عليه أن الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يكون حكمه كالعتق يلزمني لا أفعل كذا وليس كذلك، ويفرق بأن العتق عهد الحلف به كما تقرر فلم يتعين، وأجزاء الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يفهم الحلف به، وإنما المعهود فيه إيقاعه منجزاً وعند المعلق به فلم يُجز عنه غيره ولو جمع بين ألفاظ الصريح

الطلاق يلزمني لا أفعل أو لأفعلن كذا فلا يقع عليه إلا بوجود الصفة كما هو واضح. اهـ. وعلى هذا فقول الشارح الآتي لا أفعل كذا الزاجع لما بعد، وكذا إلخ ليس بقيد، وهو صريح صنيع الروض والمغني كما أشرنا إليه. هـ قوله: (أو واجب علي إلخ) لا فرض علي نهاية ومغني وروض أي فليس بصريح ولكنه كناية ع ش. هـ قوله: (لغو) حيث لا نية. اهـ. نهاية. هـ قوله: (في نظير ذلك) أي: نظير الطلاق يلزمني إلخ وبالطلاق إلخ. هـ قوله: (الآتي في التذر) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يثنو التعليق فلو، وإن نواه تخير ثم إن اختار العتق أو عتق العين إلخ أجزاء مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدي حر ففعله عتق قطعاً. اهـ. سم. هـ قوله: (وعند تأمل إلخ) ظرف ليغلم الآتي. اهـ. كزدي. هـ قوله: (ثم) أي: في التذر. هـ قوله: (بمن بحث إلخ) مرآفاً عن النهاية ما يوافق. هـ قوله: (يكون حكمه كالعتق إلخ) أي: في عدم التعيين، وأجزاء الكفارة. هـ قوله: (كما تقرر) أي: آفاً في قوله: (إن العتق لا يخلف به إلا عند التعليق إلخ). هـ قوله: (فلم يتعين) أي: العتق. هـ قوله: (فلم يُجز عنه) أي: عن الطلاق. هـ قوله: (ولو جمع بين ألفاظ إلخ) كأن يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف، وأما مع العطف فلا يتعد أنه كتكرار طالق مع العطف فليراجع.

هـ قوله: (لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذر إلخ) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يثنو التعليق فلو، وإن نواه تخير ثم إن اختار العتق أو عتق العين إلخ أجزاء مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدي حر ففعله عتق قطعاً وقوله: العتق أو عتق فتي فلان أو والعتق يلزمني ما فعلت كذا لغو، لأنه لا تعليق فيه ولا التزام إلخ. اهـ. وقد هو يحتمل التعليق قوله: وقد هو كذا بخطه وظاهر أنه سقط من قلبه يقال بين قد، وهو أي إن كنت فعلت كذا لزمني عتقه. في فتاوى السيوطي مسألة رجل طلق امرأته واجدة ثم خرج من عندها فلقية شخص فقال ما فعلت بزواجك فقال طلقته سبعين فهل يقع عنه الثلاث؟. الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه له بإقراره.

(مسألة): رجل قال لزوجته الطلاق يلزمني ثلاثاً إن أذيتني يكون سبب الفراق بيني وبينك فاختلست له نصف فضة فما يقع عليه؟. الجواب يطلقها حيثئذ طلقه فير من حليفه فإن لم يفعل وقع عليه الثلاث.



الثلاثة بنية التأكيد لم يتكرز وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يُحتمل على ما إذا نوى الاستئناف أو أطلق .  
(فرع): يقع من كثير علي الطلاق من فرسي أو سيفي مثلاً وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق أنه ظاهرًا كنايةً وباطناً صريح ما لم ينو .....

هـ قوله: (الثلاثة) أي: السابقة في المتن . هـ قوله: (وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق إلخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي أغني صيغة الطلاق كنايةً فإن نوى بها طلاق زوجته وقع، وإلا فلا؛ لأن قصد هذه الزيادة أخرجها عن الصراحة، وإذا لم يقصد بها كذلك فالصيغة على صراحيتها سم على حج . اهـ . ع ش ورشيدتي وفي النهاية والمغني والروض والعباب ما يوافقه . هـ قوله: (مما يأتي) أي: أتينا عن الروضة . هـ قوله: (ما لم ينو إلخ) قيد للمعطوف

(مسألة): شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الحالف أولاً ثم كتب الآخر، الجواب إن لم يكن أضل الورقة مكتوبة بخط المخلف عليه ولا كان بينه وبينه في هذه الواقعة تواطؤ ولا علمه أنه يكتب فيها لم يخفى، وإلا حيث .

(مسألة): فيمن قال لزوجته تكوني طالقاً هل تطلق أم لا لاحتimal هذا اللفظ الحال والاستقبال، وهل هو صريح أو كناية، وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فمتى يقع أمضي لحظة أم لا يقع أضلاً؛ لأن الوقت منهم؟ . الجواب: الظاهر أن هذا اللفظ كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلق أو التعليق احتاج إلى ذكر المعلق عليه، وإلا فهو وعد لا يقع به شيء . ثم بحث باحث في المسألة الأخيرة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره، وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك؛ لأنه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن كالمعلق على مضي زمان فقلت لا؛ لأنه لم يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلاً، وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل، وهو تكوني فإنه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة عليهما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النحاة إن الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا إنه وضع للحدث والزمان، وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النحاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالأولى كدلالة الفعل على الحدث، والثانية كدلاليته على الزمان، والثالثة كدلاليته على انفعال، وصرح ابن هشام الخضراوي بأن دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن، ودلالات التضمن والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والأقارب ونحوها بل لا يعتمد فيها إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع، والدلالة اللفظية تثبت ما قلناه من أن هذه الصيغة وعد فإن قيل لفظ السؤال تكوني بحذف التوین قلت لا فرق فإنه لغة وعلى تقدير أن يكون لحنًا فلا فرق في وقوع الطلاق بين المغرب والملحون بمثل ذلك فإن نوى بذلك الأمر على حذف اللام أي لتكوني فهو إنشاء فتطلق في الحال بلا شك . اهـ . هـ قوله: (وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق إلخ) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرخحك إلى موضع كذا وفارقتك في المنزل فكنايةً ظاهرًا، ويُقبل باطنًا إن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه . اهـ . وعبر في الروض بدل قوله

من فرسي قبل فراغ لفظ اليمين فحيث يكون كناية تتوقف على النية سواء في ذلك العامي وغيره، وهذا أصوب من إفتاء غير واحد بإطلاق عدم الوقوع كانت طالق من العمل، ويؤد بأن هذا مقيد بما قلناه أيضا على أن الأذرع بحث فيمن لا تعمل كبت نبيل أنه يقع وكالتعليق بالمحال، ويؤد بأن شرط التعليق ما ذكرناه من نيته قبل فراغ لفظه فهو مما قلناه، وفي الروضة عن المتولي، وأقره ما حاصله في أنت طالق من وثاق أنه إنما يخرج عن الصريح إلى الكناية في ظاهر الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا بد أن يعزم على الإتيان بالزيادة قبل فراغ طالق فحيث إن نوى الإيقاع به وقع، وإلا فلا بخلاف ما إذا بدت له تلك الزيادة بعد الفراغ فإنه يقع مطلقا وكذلك نية الزيادة في التذيين لا بد أن توجد قبل فراغ طالق أيضا، ويأتي في الاستثناء ما يوافق ذلك وفي الأنوار لو قال نسائي طواقي، وأراد أقاربه لم تطلق زوجته، ويحتمل حمله على الباطن. أما في الظاهر فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طالق و) أنت (الطلاق في الأصح) ....

فقط. قوله: (من فرسي) أي: ونحوه. قوله: (فحيث) أي: حين إذ قصد نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين. قوله: (في ذلك) أي: التفصيل المذكور وكذا قوله: وهذا إلخ. قوله: (ويؤد) أي: قوله: (كانت طالق من العمل بأن هذا) أي: عدم الوقوع في المقيس عليه مقيد بذلك أي بما إذا قصد إثبات من العمل قبل الفراغ مما قبله ولم يتو به طلاق زوجته. قوله: (إنه يقع) ظاهره مطلقا. قوله: (وكالتعليق إلخ) عطف على كانت طالق إلخ. قوله: (ويؤد إلخ) أي: قوله: (كالتعليق إلخ). قوله: (من نيته إلخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته. قوله: (فحيث) أي: حين وجود ذلك العزم. قوله: (وقع إلخ) أي ظاهرا وباطنا. قوله: (ولا) أي: وإن لم يتو إيقاع الطلاق. وقوله: (مطلقا) أي: نوى الإيقاع أو لا. قوله: (وكذلك نية الزيادة إلخ) مكرّر مع قوله أما فيما بينه وبين الله إلخ. قوله: (ذلك) أي: قوله: (وكذلك نية الزيادة إلخ). قوله: (أنه لا يقبل منه إلخ) يتبني إلا مع قرينة سم على حج. ع ش. قوله: (وكذا يقال) أي: يحتمل على الباطن. قوله: (ذكرها) أي: صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طواقي.

فكناية إلخ بقوله كناية إن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لا إن بدا له بعد فقال من وثاق أي أو نحوه. اه. قوله: (يكون كناية إلخ) عبارة الرّوض وقوله: أنت طالق من وثاق أو من العمل وسرّحتك إلى كذا وفارقتك في المنزل كناية إن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لا إن بدا له بعد فقال من وثاق أي أو نحوه. اه. أي فلا يكون كناية بل صريحا وحاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أغني صيغة الطلاق كناية إن نوى بها طلاق زوجته وقع، وإلا فلا؛ لأن قصد هذه الزيادة أخرجه عن الصراحة، وإن لم يقصد كذا فالصيغة على صراحته. اه. قوله: (فالوجه أنه لا يقبل إلخ) يتبني إلا مع قرينة.



بل هما كِنَايَتَانِ كَانِ فَعَلْتَ كَذَا فِيهِ طَلَاؤُكَ أَوْ فَهُوَ طَلَاؤُكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُضْدَرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوْشَعًا وَكَذَا أَنْتَ طَالٍ تَرْخِيمُ طَالِيٍّ شُدُودًا مِنْ وَجْهِهِ وَاعْتِمَادُ صَرَاحَتِهِ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ يَصْلُحُ تَرْخِيمًا لِطَالِبٍ وَطَالِعٍ وَلَا مُخَصَّصَ إِلَّا النِّيَّةُ، وَكَذَا أَنْتَ طَلِّقَةٌ أَوْ نَصْفُ طَلِّقَةٍ أَوْ أَنْتَ وَطَلِّقَةٌ أَوْ مَعَ طَلِّقَةٍ أَوْ فِيهَا وَلَكِ طَلِّقَةٌ أَوْ الطَّلَاقُ وَعَلَيْكَ الطَّلَاقُ وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ وَمِمَّا مَرَّ فِي صِبْغَةِ النِّكَاحِ أَنَّ الْخَطَأَ فِي الصَّبْغَةِ إِذَا لَمْ يُجْلُ بِالْمَعْنَى لَا يَضُرُّ كَهُوَ بِالْإِعْرَابِ وَمِنْهُ مَا لَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِقَوْلِهِ أَتَنْ أَوْ أَتَمَّا طَالِيٍّ، وَأَنْ تَقُولَ لَهُ طَلَّقْنِي فَيَقُولَ هِيَ مُطَلِّقَةٌ فَلَا يُقْبَلُ إِرَادَةُ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ تَقْدَّمَ سُؤْلِهَا بِضَرْفِ اللَّفْظِ إِلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرُ رَجْعٍ لِنِيَّتِهِ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَالِيٍّ، وَهِيَ غَائِبَةٌ، وَهِيَ طَالِيٍّ، وَهِيَ حَاضِرَةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَوْ قَالَ مَا كَذْتُ أَنْ أَطْلُقَكَ كَانَ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ وَكَانَهُ إِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ لِلْقَوْلِ وَالْمَرْجُوحُ عِنْدَ كَثِيرِينَ أَنَّ نَفِيَّ

قوله: (بل هما) إلى قوله: (وكانه إنما لم ينظر) في النهاية. هـ قوله: (كنائتان) كذا في المعنى.  
قوله: (لأن المضدر إلخ) هذا ظاهر فيما في المتن. اهـ. رشيدي. هـ قوله: (من وجوه) منها عَدَمُ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّاءِ وَعَدَمُ النَّدَاءِ. اهـ. سم. هـ قوله: (واختيماد صراحتيه) رَجَحَهَا فِي الرُّوْضِ، وَأَقْرَأَهُ فِي شَرْحِهِ. اهـ. سم. هـ قوله: (بأنه يصلح إلخ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاحِيَّةَ لَا تَوْجِبُ الْكِنَايَةَ، وَيَكْفِي فِي تَخْصِيصِهِ بِتَرْخِيمِ طَالِيٍّ قَصْدُ أَنْ تَرْخِيَمَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ فَقَوْلُهُ : وَلَا مُخَصَّصَ إِلَّا النِّيَّةُ إِنْ أَرَادَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ فَالْحَضَرُ مَمْنُوعٌ أَوْ نِيَّةُ تَرْخِيمِ طَالِيٍّ فَمَا زَعَمَهُ سَاقِطٌ. اهـ. سم.  
قوله: (أو فيها) أي: الطَّلِيقَةُ عَطْفٌ عَلَى مَعَ طَلِّقَةٍ. هـ قوله: (وعلم مما تقرّر) أي في نحو أَنْتَ طَالِيٍّ حَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةً. اهـ. ع ش. هـ قوله: (كهو) أي: كَالْخَطَأِ. هـ قوله: (ومنه) أي: الْخَطَأُ فِي الصَّبْغَةِ. هـ قوله: (وَأَنْ تَقُولَ لَهُ إلخ) يُتَأَمَّلُ فِيهِ. اهـ. سم إِذَا مَا ذَكَرَ فِيهِ الْبَفَاتُ لَا خَطَأً. هـ قوله: (فلا يقبل إرادة غيرها) أي: غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالتَّوْبَادَرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ يُدَيِّنُ بِلِ قَوْلِهِ : لِأَنَّ تَقْدَّمَ سُؤْلِهَا إلخ ظَاهِرٌ فِيهِ فَإِنَّ الصَّرْفَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (وكانه إنما إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ لَوْ قَالَ مَا كَذْتُ إلخ نَظَرَ فِيهِ الْغَزَيُّ بِأَنَّ التَّنْفِيَّ الدَّخِلَ عَلَى كَاذَ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَخَذْنَاهُ لِلْفَرْقِ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ الْمَعْنَى مَا قَارَبْتَ أَنْ أَطْلُقَكَ، وَإِذَا لَمْ يُقَارَبْ طَلَاؤُهَا كَيْفَ يَكُونُ مُقَرَّبًا بِهِ، وَإِنَّمَا

قوله: (من وجوه) منها عَدَمُ الْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّاءِ وَعَدَمُ النَّدَاءِ. هـ قوله: (واختيماد صراحتيه) رَجَحَهَا فِي الرُّوْضِ، وَأَقْرَأَهُ فِي شَرْحِهِ. هـ قوله: (بأنه يصلح إلخ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاحِيَّةَ لَا تَوْجِبُ الْكِنَايَةَ، وَيَكْفِي فِي تَخْصِيصِهِ بِتَرْخِيمِ طَالِيٍّ قَصْدُ أَنْ تَرْخِيَمَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ. فَقَوْلُهُ : وَلَا مُخَصَّصَ إِلَّا النِّيَّةُ إِنْ أَرَادَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ فَالْحَضَرُ مَمْنُوعٌ أَوْ نِيَّةُ تَرْخِيمِ طَالِيٍّ فَمَا زَعَمَهُ سَاقِطٌ.  
قوله: (وَأَنْ تَقُولَ لَهُ طَلَّقْنِي فَيَقُولَ هِيَ مُطَلِّقَةٌ فَلَا يُقْبَلُ إلخ) يُتَأَمَّلُ كَتَبَ الْمُحَشِّي يُتَأَمَّلُ بِإِزَاءِ السَّطْرِ الَّذِي فِيهِ، وَأَنْ تَقُولَ إلخ وَقِيلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَمِنْهُ مَا لَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِقَوْلِهِ أَتَنْ أَوْ أَتَمَّا طَالِيٍّ فَانْظُرْ هَلْ قَوْلُهُ : يُتَأَمَّلُ رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلَيْنِ أَوْ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَلِذَا أَثْبَتَهُ وَخَذَهُ فِي التَّجْرِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَأَدَّ لَيْسَ إِثْبَاتًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ وَفَاقًا لِكَثِيرِينَ أَيْضًا أَوْ رِعَايَةً لِلْعُرْفِ فَإِنَّ أَهْلَهُ يَفْهَمُونَ مِنْهُ  
 الْإِثْبَاتَ. (وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ) وَلَوْ بِمَعْنَى أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ (بِالْعَجْمِيَّةِ)، وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ (صَرِيحٌ عَلَى  
 الْمَذْهَبِ) لِشَهْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا عِنْدَهُمْ فِي مَعْنَاهَا شَهْرَةُ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا أَمَّا تَرْجُمَةُ الْفِرَاقِ  
 وَالسَّرَاحِ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ أَصْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنُقِلَ عَنْ جَمْعِ الْجَزْمِ بِهِ لَكِنَّ  
 الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَالرُّوْيَانِيِّ، وَأَقْرَأَهُمَا أَنَّهَا كِنَايَةٌ لِبُعْدِهَا عَنِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَا  
 يُنَافِي تَأْثِيرَ الشُّهْرَةِ هُنَا عَدَمَهُ فِي أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَوْضُوعٌ لِلطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ  
 بِخِلَافِ ذَاكَ، وَإِنْ اشْتَهَرَ فِيهِ وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا صَرَفُ هَذِهِ الصَّرَائِحِ عَنْ مَوْضُوعِهَا بِنِيَّةِ كَقَوْلِهِ  
 أَرَذْتُ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ مُفَارَقَتِهَا لِلْمَنْزِلِ أَوْ بِالسَّرَاحِ التَّوَجُّعَ إِلَيْهِ أَوْ أَرَذْتُ غَيْرَهَا فَسَبَقَ لِسَانِي  
 إِلَيْهَا نَعَمْ، إِنْ قَالَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يُجْلِيهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ الثَّانِي كَالآنَ فَارَقْتُكَ وَقَدْ وَدَّعَهَا عِنْدَ سَفَرِهِ أَوْ  
 الثَّلَاثُ كَأَسْرَحِي عَقِبَ أَمْرِهَا بِالتَّكْبِيرِ لِمَحَلِّ الزَّرَاعَةِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا قَبْلَ ظَاهِرِهَا وَلَوْ  
 قَالَ طَاءَ أَيْفَ لَمْ قَافَ فَهَلْ هُوَ مِنْ تَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَةً أَوْ لَغْوٌ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَقْرَبُ  
 الثَّانِي، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ بِأَنَّ مُفَادَ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَجِّمِ بِهِ وَعِنَهُ وَاحِدٌ بِخِلَافِهِ هُنَا .....

يَكُونُ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ، وَهُوَ بِاطِلٌ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: نَظَرَ فِيهِ  
 الْغَزْيِيُّ إلخ مُعْتَمَدٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِكَثِيرِينَ) أَي: آخَرِينَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَعْنَى أَحْسَنَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ  
 طَاءَ) فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَعْنَى أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ.  
 اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ طَاءَ) فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا  
 الْعَرَبِيَّةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنَّ قِيلَ تَخْصِيصُ الْمُصَنِّفِ التَّرْجُمَةَ بِالْعَجْمِيَّةِ قَاصِرٌ فَإِنَّ غَيْرَ الْعَجْمِيَّةِ مِنَ اللُّغَاتِ  
 كَذَلِكَ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمُحَرَّرِ بِسَائِرِ اللُّغَاتِ أَجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالْعَجْمِيَّةِ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ.  
 اهـ. قَوْلُهُ: (هَنَهُمْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عِنْدَ أَهْلِهَا. قَوْلُهُ: (الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ اقْتِصَارُ  
 الْمُصَنِّفِ عَلَى الطَّلَاقِ قَدْ يُفْهَمُ أَنَّ تَرْجُمَةَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ كِنَايَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ  
 الرُّوضَةِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوْضِهِ لِلْخِلَافِ فِي صَرَاحَتِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ فَضَعُفًا بِالتَّرْجُمَةِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي إلخ) جَوَابٌ مَنْشُؤُهُ قَوْلُهُ: الشُّهْرَةُ إلخ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا إلخ) وَدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (صَرَفُ هَذِهِ الصَّرَائِحِ إلخ) أَي: بِلَا قَرِينَةٍ. قَوْلُهُ: (أَرَذْتُ  
 إِطْلَاقَهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَرَذْتُ بِالطَّلَاقِ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُفَارَقَةَ الْمَنْزِلِ أَوْ فِرَاقًا بِالْقَلْبِ أَوْ  
 بِالسَّرَاحِ تَسْرِيحَهَا إِلَى مَنْزِلِ أَهْلِهَا أَوْ أَرَذْتُ غَيْرَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَلَمْ يَكُنْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ  
 قَرِينَةً كَمَا لَوْ قَالَ إلخ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِالسَّرَاحِ) عَطَفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْمُغْنِيِّ.  
 قَوْلُهُ: (غَيْرِهَا) أَي: غَيْرَ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَي: كَطَلَّقْتُكَ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: الثَّانِي  
 وَالثَّلَاثِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ) أَي: لِيُجُودَ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَي: كِنَايَةُ الطَّلَاقِ.

قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ.



فإن مفاد الحروف المقطعة الحروف المنتظمة، وهي التي بها الإيقاع فاختلف المفادان فإن قلت قضية هذا ترجيح الثالث قلت لو قيل به لم يتعد لكن ذلك اللفظ الموقع مفهوم مما نطق به فصيح قصد الإيقاع به. (وأطلقك، وأنت مطلقة) بشكون الطاء (كناية) لعدم اشتهاه، وأنتي بعضهم في تكرير طالقي من غير نية ولا شرط بأنه لغو فلا يقع به شيء حالاً ولا مآلاً وقوله: من غير نية غير صحيح؛ لأن لفظ طالقي وحده لغو، وإن نوى أنت والإيقاع فكذا مكرره (ولو اشتهر لفظ للطلاق كالحلال) بالضم بناء على الأصح عند البصريين أن الاسم المحكي في حالة الرفع حرّكه حرّكة حكاية لا إعراب فيتقدّر الإعراب فيه في الحالات الثلاث فمن قال هنا بالرفع إنما يأتي على مقابل الأصح أنها حرّكة إعراب .....

قوله: (فإن مفاد الحروف المقطعة الحروف المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة. اه. سم.  
قوله: (فاختلف المفادان) أي: مفاد المقطعة ومفاد المنتظمة. قوله: (قضية هذا) أي: الفرق أو اختلاف المفادين ترجيح الثالث أي كونه لغواً. قوله: (قلت لو قيل به لم يتعد لكن إلخ) لا يخفى بعده فلعل الأقرب أنه لغو وفي قول المحشي بل مفادها إلخ إشارة ما إليه. اه. سيد عمر. قوله: (الموقع) بكسر القاف. قوله: (وقوله: من غير نية) أي المفهم لوقوع الطلاق مع النية. قوله: (لأن لفظ طالقي إلخ) أي المبتدأ به بخلاف المسبوق بنحو هل أنا طالقي كما مر.

قوله (سني): (ولو اشتهر) أي عرفاً وقوله: كالحلال أي عليّ حرام. اه. مغني. قوله: (بالضم) إلى قول المتن: (أغربي) في النهاية. قوله: (أن الاسم المحكي) نازع فيه الشهاب سم بما حاصله أن هذا إنما يتم إن كان المحكي لفظ الحلال وخذه وليس كذلك، وإنما المحكي جملة الحلال عليّ حرام وحيث قد حرّكة الجزء الأول باقية على إعرابها، وأطال في ذلك فراجع. اه. رشيد. قوله: (في حالة الرفع) الأولى إسقاطه. قوله: (فمن قال هنا بالرفع إنما يأتي إلخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم

قوله: (المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة. قوله: (أن الاسم المحكي إلخ) إقائيل أن يقول إنما يكون هذا من الاسم المحكي في حالة الرفع لو كان مجرور الكاف لفظ الحلال وخذه، وهو ممنوع بل مجرورها جملة الحلال عليّ حرام؛ لأنه أريد لفظها فصارت بمنزلة المفرد والمعنى كهذا الكلام أو اللفظ؛ لأن المقصود التمثيل للفظ المشتبه للطلاق، وهو مجموع حلال الله عليّ حرام وحيث قد ضم لفظ الحلال ضم إعراب لوقوعه مبتدأ في هذه الجملة لا حكاية وليس مبنياً على مقابل الأصح ولا محتاجاً إلى النظر إلى أن التقدير كقولك بل مما يرد هذا التقدير أن القول المقدّر إن أريد به المعنى المضدري لم يصح التمثيل إلا بغاية التكليف؛ لأن القول بالمعنى المضدري ليس لفظاً حتى يصح التمثيل به للفظ؛ لأن المراد به الملفوظ، وإن أريد به اسم المفعول وجب أن يكون ما بعده بدلاً منه قبلزم تقدير القول وتأويله، وإبدال المذكور منه مع الاستغناء عن ذلك بالإقتصار على المذكور الذي هو المقصود فليأمل. قوله: (فمن قال هنا بالرفع إلخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم مما

أو أنه نظر إلى أن التقدير هنا كقولك الحلال إلخ فالكاف داخل على قول محذوف كما هو شائع سائغ (أو خلل الله علي حرام) أو أنت علي حرام أو حرمتك أو علي الحرام أو الحرام يلزمني (فصریح في الأصح) لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم (قلت الأصح أنه كناية، والله أعلم)؛ لأنه لم يتركز في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة، وأنت حرام كناية اتفاقاً

مما مر. اه. سم. ه. فود: (أو أنه نظر إلخ) عطف على قوله على مقابل الأصح. ه. فود: (كما هو إلخ) أي حذف القول. ه. فود: (أو أنت علي حرام) إلى قوله: (والذي يتبعه) في المعنى.

ه. قول (سني): (فصریح في الأصح) عند من اشتهر عندهم كما قاله الرافعي تبعاً للمراوزة قلت الأصح المنصوص عليه الاكثرون كناية مطلقاً. اه. معني. ه. فود: (لم يتركز في القرآن إلخ) يوهم اشتراط التكرار فيما ورد في القرآن وليس بمراد، عبارة المعنى؛ لأن الصريح إنما يؤخذ من ورود القرآن به

مر. في فتاوى الشيوطي بسط كبير فيمن قال لزوجه أنت تاللق ناوياً به الطلاق هل يقع به طلاق؟. قال: فأجبت الذي عندي أنه إن نوى به الطلاق وقع سواء كان عامياً أو فقيهاً ولا يقال إنه بمنزلة ما لو قال أنت تاللق فإنه لا يقع به شيء؛ لأن حرف التاء قريب من مخرج الطاء، ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الألفاظ فأبدلت التاء طاء في قولهم طرث يده وتُرث أي سقطت وضرب يده بالسيف فأطرها، وأثرها أي قطعها وأبدلت التاء طاء في نحو مضطفي ومضطر ثم أيد الوقوع من المنقول بمسألة ما إذا اشتهر لفظ للطلاق كالحلال علي قال ولا يظن أحد اختصاصه بلفظ الحلال علي حرام ونحوه وإنما ذكر هذه على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتهر في بلد أو فريق استعماله في الطلاق، وهذا اللفظ اشتهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النووي وصریح عند الرافعي وأما في حق غيرهم من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك في لسانهم فكناية ولا يأتي قوله: بأنه صريح قال، وأما من قال إن تالقا من التلاق، وهو معنى غير الطلاق فكلامه أشد سقوطاً من أن يتعرض لردّه فإن التلاق لا يبنى منه وصف على فاعل ثم أيد أيضاً بما في الروضة، وأصلها عن زيادات العبادي ولو قال أنت طال وترك القاف طلقت حملاً على الترخيم وقال البوشنجي ينبغي أن لا يقع، وإن نوى فإن قال يا طال ونوى وقع؛ لأن الترخيم إنما يقع في النداء فأما في غير النداء فلا يقع إلا نادراً في الشعر. اه. وإبدال الحرف أقرب من حذفه بالكلية قال الإسوي في الكوكب ولم يبين الرافعي المراد بهذه التية فيحتمل أن المراد بها نية الطلاق، وأن المراد بها نية الحذف من طالق قلت فإن أريد الأول كان كناية أو الثاني كان صريحاً ثم قال: فصل فإن لم يتو به الطلاق فله حالان: أحدهما أن يتو به الصرف عن الطلاق ولا شك أنه لا يقع شيء ولو قيل بأن ذلك يقبل من الفقيه ويدين فيه العامي لم يكن بعيداً، وهذا لا يتأتى على القول بأنه كناية؛ لأن الكناية لا تدين فيها، وإنما يتأتى إن جعلناه صريحاً الثاني أن لا يتو شيئاً بل يطلق، والوقوع في هذه الحالة في حق العامي باطناً له وجه مأخذه الصراحة أو الشبه بالصراحة، وأما ظاهراً إن نوى بل ينبغي أن لا يجزم به وفي حق الفقيه محل توقف.



كتلك عند مَنْ لم تَشْتَهَرْ عندهم والذي يُتَّجَع على الأولِ مُعاملةَ الحَالِفِ بِمُزِفٍ بَلَدِهِ ما لم يَطْلُ مقامه عند غيرهم، وبألف عادتْهم. (وكنائمه) أي الطَّلَاقِ أَلْفَاظٌ كثيرةٌ بل لا تنحصرُ (كَانَتْ خَلِيَّةً) أي من الزوج فعيلةٌ بمعنى فاعلةٍ (برئة) أي منه (بئة) أي مقطوعةُ الرُّضلةِ إذ البتُّ

وتكرُّره على لسانِ حَمَلَةٍ الشَّرْعَ وَلَيْسَ المذكورُ كذلك. اهـ. وهي سَالِمَةٌ عَنِ الإِيْهَامِ. هـ فَوَدُ: (عَلَى الأولِ) أي: ما صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ المَرْجُوحُ. هـ فَوَدُ: (وَيَأْلَفُ عَادَتَهُمْ) أي: فَيُعْتَبَرُ حَالُهُمْ فِيهِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدُ: (أي الطَّلَاقِ) إلى قولِهِ: (كُلِّي واشْرِي) في الْمُغْنِي إِيَّاهُ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) إلى الْمُتَنِ وقَوْلُهُ: (طَلَّقْتَ نَفْسِي) وقَوْلُهُ: (تَجَرَّدِي، الزَّيْمِي أَهْلَكَ، أَنْتِ وَلِيَّةُ نَفْسِكَ).

هـ فَوَدُ (سَنِي): (كَانَتْ خَلِيَّةً إلخ) لو قال لِرِزْوَجَتِهِ تَكُونُ طَالِقًا هَلْ تَطْلُقُ أَوْ لَا لِحْتِمَالِ هَذَا اللَّفْظِ الْحَالِ وَالِاسْتِثْبَالَ، وَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ طَلَّقَتْ أَوْ التَّغْلِيْقُ احتاجَ إلى ذِكْرِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَغْدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ سَمٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْلَقًا عَلَى شَيْءٍ، وَإِلَّا كَقَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ تَكُونُ طَالِقًا وَقَعَ عِنْدَ وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا كَوْنِي طَالِقًا فَصَرِيحٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ حَالًا، وَكَذَا تَكُونِي عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْأَمْرِ كَمَا قَالَ ع ش. اهـ. بُجَيْرِمِي عَلَى الْمُتَهَجِّجِ. هـ فَوَدُ: (مِنَ الزَّوْجِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي مِنِّي وَكَذَا يَقْدَرُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيمَا بَعْدَهُ. اهـ.

(فَرَعُ): أَمَّا لَوْ قَالَ عَلَيَّ التَّلَاقُ بِالتَّاءِ فَهُوَ كِنَايَةٌ قَطْعًا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ الْعَامِّيِّ وَالْفَقِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَالِيٍّ أَنْ تَالِقًا لَا مَعْنَى لَهُ يُحْتَمَلُ وَالتَّلَاقُ لَهُ مَعْنَى مُحْتَمَلٌ.

(فَرَعُ): وَلَوْ قَالَ أَنْتِ دَالِقٌ بِالدَّالِّ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ وَالطَّاءَ أَيْضًا مُتَقَارِبَانِ فِي الْإِبْدَالِ إِلَّا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْأَلْسِنَةِ كَاشْتِهَارِ تَالِيٍّ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ مَعَ فَقْدِ النِّيَّةِ.

(فَرَعُ): وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ قَرِيبَةً مِنَ الْكَافِ كَمَا يَلْفِظُ بِهَا الْعَرَبُ فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهَا كَافًا صَرِيحَةً فَقَالَ طَالِكٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَالَ تَالِقٌ بِالتَّاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهُ بَعْدُ الشُّهُورَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَدَالِقٌ بِالدَّالِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ يُحْتَمَلُهُ وَالتَّاءُ وَالْقَافُ، وَالْكَافُ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ وَقُرِئَ ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [الحكمة: ١١١] وَقُشِطَتْ.

(فَرَعُ): فَلَوْ أَبْدَلَ الْحَرْفَيْنِ فَقَالَ تَالِكٌ بِالتَّاءِ وَالْكَافِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّهُ أَوْضَعُ مِنْ جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ مُحْتَمَلٌ وَلَوْ قَالَ دَالِكٌ بِالدَّالِّ وَالْكَافِ فَهُوَ أَوْضَعُ مِنْ تَالِيٍّ مَعَ أَنَّ لَهُ مَعَانِيَ مُحْتَمَلَةً مِنْهَا الْمُطَاوِلَةُ لِلْغَرِيمِ وَمِنْهَا الْمُسَاحَقَةُ يُقَالُ تَدَالَكْتَ الْمَرْأَتَانِ أَيْ تَسَاحَقَتَا فَيَكُونُ كِنَايَةً قَذْفٍ بِالمُسَاحَقَةِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَأَقْوَاهَا تَالِقٌ ثُمَّ دَالِقٌ وَفِي رُبِّيَّهَا طَالِكٌ ثُمَّ تَالِكٌ ثُمَّ دَالِكٌ، وَهِيَ أَبْعَدُهَا وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ كِنَايَةً طَّلَاقٍ أَصْلًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي كُتُبِ الْحَقِيقَةِ قَالَ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَفِي الْفَتَاوَى رَجُلٌ قَالَ لَامَرَاتِهِ أَنْتِ تَالِقٌ أَوْ تَالِغٌ أَوْ طَالِغٌ أَوْ تَالِكٌ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ أَنَّهُ يَقَعُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ وَقَصَدَ أَنْ لَا يَقَعُ وَلَا يُصَدَّقَ

القطع وتنكير هذا لغة والأشهر أنه لا يُستعمل إلا مُعرِّفاً بأل مع قطع الهمزة . (بتلة) أي متروكة  
النكاح ومنه (نهي عن التبتل) ومثلها مثلة مَنْ مَثَلَ به جَدَعَه (بائِن) من البين، وهو الفُرقة، وإن  
زاد بعده يَتُونَةُ لا تَحْلِينَ بعدها إلَيَّ أبداً كما مرَّ (اعتدِي استبرئي رَحِمَكَ) ولو لغير موطوءة  
طَلَّقْتَ نفسي (الحقي) بكسرِ ثَم فَتَحْ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ (بَاهِلِكَ) أي؛ لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ (حَبْلُكَ عَلَى  
غَارِبِكَ) أي خَلَيْتُ سَبِيلَكَ كما يُخْلَى البعيرُ بِالقَاءِ زِمَامِهِ فِي الصَّخْرَاءِ عَلَى غَارِبِهِ، وهو ما تَقَدَّمَ  
من الظَّهْرِ وَارْتَفَعَ عَنِ الْعُنُقِ (لا أَنَدَهُ) أي أَزْجُرُ (سَرَبَكَ) بفتح فسكون، وهو الإِبِلُ وما يُزْعَى من  
المالِ أي تَرَكْتُكَ لا أَهْتُمُ بِشَأْنِكَ أَمَّا بِكسرِ فسكون فهو قَطِيعُ الظُّبَاءِ وَتَصِيحُ إِرَادَتِهِ هُنَا أَيْضاً  
(اعْزُبِي) بِمُهْمَلَةٍ مُعْجَمَةٍ أي تَبَاعَدِي عَنِّي (اعْزُبِي) بِمُعْجَمَةٍ فَرَاءِ أي صَبِرِي غَرِيبةً أجنبيَّةً مِنِّي  
(دَعِينِي) أي ائْزُكِينِي (وَدَعِينِي) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ مِنَ الْوَدَاعِ أي؛ لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ (وَنَحْوُهَا) مِنْ كُلِّ  
مَا يُشْعِرُ بِالْفُرْقَةِ إِشْعَاراً قَرِيباً كَتَجَرْدِي تَزُودِي اخْرُجِي سَافِرِي تَقْنَعِي تَسْتَرِي بَرِثْتِ مِنْكَ الزَّمِي  
أَهْلَكَ لا حَاجَةَ لِي بِكَ أَنْتَ وَشَأْنُكَ أَنْتَ وَلِئِنَّ نَفْسِكَ وَسَلَامَ عَلَيْكَ قَوْلُ الْمُحْشِي أَمَّا ظَاهِرُهَا

• فَوَدَ: (مع قطع الهمزة) أي على خلاف القياس . اهـ . ع ش . • فَوَدَ: (عن التبتل) أي: التَّعَرُّبُ بِلَا  
مُقْتَضٍ لَهُ . اهـ . ع ش . • فَوَدَ: (ومثلها) أي: بتلة في الكناية . وقوله: (مثلة) بضم فسكون . وقوله:  
(جَدَعَهُ) أي قَطَعَ آتِفَهُ . • فَوَدَ: (بائِن) وَحَرَامٌ . اهـ . رَوْضٌ . • فَوَدَ: (كما مرَّ) أي: فِي شَرْحِ وَصَرِيحِهِ  
الطَّلَاقِ إلخ . • فَوَدَ: (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقِيلَ عَكْسُهُ وَجَعَلَهُ الْمُطَرِّزِيُّ خَطَأً . اهـ وَعِبَارَةُ  
الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ عَكْسُهُ نَقْلَ الزِّيَادِيِّ عَنِ الْمُطَرِّزِيِّ أَنَّهُ خَطَأً وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَطَأً إِلَّا إِنْ قَصَدَ  
بِهِ مَعْنَى الْأَوَّلِ أَمَّا لَوْ قُدِّرَ لَهُ مَفْعُولٌ كَلَفِظَ نَفْسِكَ فَلَا خَفَاءَ أَنْ لَا يَكُونُ خَطَأً فَتَأَمَّلْ . اهـ .  
• فَوَدَ (سَنِي): (بَاهِلِكَ) سَوَاءٌ كَانَ لَهَا أَهْلٌ أَمْ لَا . اهـ . مُغْنِي . • فَوَدَ: (أي: لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ  
الْمَتَنِ اعْتَدِي إلخ . • فَوَدَ: (كما يُخْلَى البعيرُ إلخ) أي: لِيَزْعَى كَيْفَ شَاءَ . اهـ . مُغْنِي . • فَوَدَ: (وهو الإِبِلُ  
إلخ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ السَّرْبُ الْمَاشِيَةُ كُلُّهَا . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . • فَوَدَ: (أي: صَبِرِي) مِنْ صَارَ .  
• فَوَدَ: (أي: لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَتَنِ: (دَعِينِي إلخ) أَوْ لِقَوْلِهِ: (لا أَنَدَهُ سَرَبَكَ إلخ) .  
• فَوَدَ (سَنِي): (وَنَحْوُهَا) مِنَ النُّحُوذِ أَذْهَبِي بِمُسَخَّمَةٍ، وَيَا مُلَطَّمَةً وَمِنْهُ مَا لَوْ خَلَفَ شَخْصٌ بِالطَّلَاقِ عَلَى  
شَيْءٍ فَقَالَ شَخْصٌ آخَرٌ، وَأَنَا مِنْ دَاخِلٍ بِمَعْنَى كَيْفَ فِي حَقِّ الثَّانِي . اهـ . ع ش .  
• فَوَدَ: (كَتَجَرْدِي وَتَجَرُّعِي) أي: كَأَسِّ الْفِرَاقِ وَذَوْقِي أَي مَرَارَتِهِ، وَيَا بَشِي إِنْ أَمَكْنَ كَوْنُهَا بِشْتَهٍ، وَإِنْ  
كَانَتْ مَعْلُومَةُ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ وَتَزَوَّجِي وَانكِحِي، وَأَخْلَلْتُكَ أَي لِلْأَزْوَاجِ وَفَتَحْتَ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ أَي  
أَوْقَعْتَهُ وَوَقَعْتَكَ؛ لِأَهْلِكَ أَوْ لِلنَّاسِ أَوْ لِلْأَزْوَاجِ أَوْ لِلْأَجَانِبِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

قضاء، وَيُصَدِّقُ دِيَانَةً إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ قَبْلَ أَنْ يَتَلَفَّظَ وَقَالَ إِنْ أَمْرَانِي تَطْلُبُ مِنِّي الطَّلَاقَ وَلَا يَتَّبِعُنِي لِي أَنْ  
أُطْلَقَ فَاتْلَفَظُ بِهَا قَطْعاً لِعِلَّتِهَا وَتَلَفَّظَ وَشَهِدُوا بِذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَا يُحْكَمُ بِالطَّلَاقِ وَكَانَ فِي الْإِتِّدَاءِ يُفَرَّقُ  
بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ كَمَا هُوَ جَوَابُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا قُلْنَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . اهـ .



إِلَخْ هَكَذَا فِي النَّسَخِ وَهِيَ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فَلْتَحَرَّزْ، وَكُلِّي وَاشْرَبِي خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِمَا، وَأَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ فِي قَمِيصِكَ وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ لَا فَيْكَ وَسِيذُكَ أَنْ أَسْرَكَكَ مَعَ فُلَانَةٍ وَقَدْ طَلَّقْتَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ بَائِنٌ وَنَوَى طَلَاقَهَا كِنَايَةً وَخَرَجَ بِنَحْوِهَا نَحْوُ قَوْمِي أَغْنَاكَ اللَّهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَعَلَّ اللَّهُ يَسُوقُ إِلَيْكَ الْخَيْرَ بَأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِهِ؛ لِأَنَّ تَرْجِيَّ سَوْقِ الْخَيْرِ يُسْتَعْمَلُ فِي تَرْجِيٍّ حُصُولِ زَوْجٍ وَلَا كَذَلِكَ الْغِنَى، أَحْسَنَ اللَّهُ جِزَاءَكَ أَغْزَلِي أَيِ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ بِخِلَافِ أَغْزَلِي بِالْمُهْمَلَةِ أَيِ نَفْسِكَ عَنِّي فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ أَقْعَدِي، وَفِي عُتْوَانِ الشَّرَفِ لَابْنِ الْمُفَرِّي أَنَّهُ قُتِلَ نِكَاحُكَ كِنَايَةً، وَوَافَقَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ النَّاشِرِيُّ وَخَالَفَهُ الْوَجِيهِيُّ النَّاشِرِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ أَمَّا قُتِلَ نِكَاحُكَ فِكِنَايَةٌ بَلَا شَكٍّ. انْتَهَى. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوَجَةَ الْأَوَّلَ إِذَا لَا فَرْقَ مَعَ نِيَّةِ الْإِيْقَاعِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمُبْتَنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قُطْعِ نِكَاحِكَ وَقَطْعَتِهِ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ كَانَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدِّ عَلَى الْأَوَجَةِ فَإِنَّ نَوَى الطَّلَاقِ وَحْدَهُ وَقَعَ أَوْ وَالْعَدِّ وَقَعَ مَا نَوَاهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا فِي أَنْتِ وَاحِدَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قِيلَ لَهُ هَلْ هِيَ طَالِقٌ فَقَالَ ثَلَاثًا كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ آخِرِ فَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ طَالِقٌ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى أَنْتِ بَأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ هُنَا لَفْظِيَّةً عَلَى تَقْدِيرِهَا وَالطَّلَاقُ لَا يَكْفِي فِيهِ مُحَضُّ النِّيَّةِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ وَقُوعَ كَلَامِهِ جَوَابًا يُؤَيِّدُ صِحَّةَ نِيَّتِهِ بِهِ مَا ذَكَرَ فَلَمْ تَتَمَحَّضْ النِّيَّةُ لِلْإِيْقَاعِ وَكَطَالِقٍ مَا لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ قَالَ جَعَلْتُهَا ثَلَاثًا فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، .....

• فَوَدَّ: (وَكُلِّي) أَيِ: زَادَ الْفِرَاقَ. • وَفَوَدَّ: (وَاشْرَبِي) أَيِ: زَادَهُ. اه. شَرْحُ الرُّوضِ. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ: كُلِّي وَاشْرَبِي. • فَوَدَّ: (لَا فَيْكَ) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بَارَكَ اللَّهُ لِي فَيْكَ، وَهُوَ يُشْعِرُ بِرَغْبَتِهِ فِيهَا مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ نَوَاهُ عَ ش. • فَوَدَّ: (وَنَوَى طَلَاقَهَا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلِذَا خَذَفَهُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ قَوْمِي إِلَخْ) أَيِ: فَلَيْسَ كِنَايَةً. اه. عَ ش. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ: أَغْنَاكَ اللَّهُ. • فَوَدَّ: (أَحْسَنَ اللَّهُ جِزَاءَكَ أَغْزَلِي) وَنَحْوِهِمَا مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ كَمَا أَحْسَنَ وَجْهَكَ وَتَعَالَى وَاقْرَبِي. اه. شَرْحُ رَوْضِ. • فَوَدَّ: (أَقْعَدِي) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ: غَيْرُ الْوَجِيهِ النَّاشِرِيِّ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ: بِقَوْلِ الْغَيْرِ أَمَّا قُتِلَ إِلَخْ. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ: أَنَّ قُتِلَ نِكَاحُكَ كِنَايَةً. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: بِمَادَّةِ قُتِلَ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ: الْخِلَافُ وَرُجْحَانُ الْكِنَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَطَعَ الْبَقْوِي) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ: فِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ. اه. عَ ش. وَضَمِيرُ مِثْلِهِ لِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ. • فَوَدَّ: (فِي هَذَا الْبَابِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. اه. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ: قَوْلُهُ: ثَلَاثًا فِي جَوَابِ هَلْ هِيَ طَالِقٌ وَبَيِّنَ قَوْلَهُ طَالِقٌ أَيِ ابْتِدَاءً. • فَوَدَّ: (لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) أَيِ: وَإِنْ كَرَّرَهُ مِرَارًا. اه. عَ ش. • فَوَدَّ: (وَكَطَالِقٍ) أَيِ: الْمُبْتَدَأُ بِهِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرُجُوعِهِ أَنْتِ طَالِقٌ أَوَّلًا وَثَانِيًا وَثَالِثًا أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنْتِ

وإن نوى على المعتمد لما قرزته، وقطع البغوي بوقوع الثلاث إن نواها ينبغي حملُه بفرض  
اعتماده على ما إذا وصلها بلفظ الطلاق إذ لو قال أنت طالق ثم قال ثلاثاً وقد فصل بينهما  
بأكثر من سكتة التنفس والعمى لغا فهذا أولى وعلى الاتصال يُحمل إفتاء ابن الصلاح بأنه إن  
قصّد بكلامه ثانياً أنه من تيمّة الأول وبيان له وقعن كما لو قال أنت ثلاث ونوى الطلاق  
الثلاث نعم، أطلق شيخنا في فتاويه الوقوع فإنه سئل عمن حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم  
بعد ذلك قال ثلاثاً ثم فعل المحلوف عليه فأجاب بأنه إن نوى الثلاث في تعليقه أو أراد بقوله  
ثلاثاً أنه تيمّة للتعليق وتفسير له أو نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث، وإلا فواحدة . انتهى .  
فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره، وفيه نظر كقوله أو نوى به إلى آخره إذ كيف يؤثر التيمّة  
بلفظ مبتدأ ليس بصريح ولا كناية إذا لم يقترب به ما يدل عليه والحاصل أن الذي ينبغي  
اعتماده أنه متى لم يفصل في ثلاثاً بأكثر مما مرّ أثر مطلقاً ومتى فصل بذلك، ولم تنقطع  
نسبته عنه عرفاً كان كالكناية فإن نوى أنه من تيمّة الأول وبيان له أثر، وإلا فلا، وإن انقطعت  
نسبته عنه عرفاً لم يؤثر مطلقاً كما لو قال لها ابتداء ثلاثاً وفارق ما مرّ في جعلتها ثلاثاً بأن هذا  
كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تيمّة الأول فلم يؤثر مطلقاً على ما مرّ قال بعضهم ولو  
قالت له بذلت صداقي على طلاقي فقال طالق ولم يدع إرادة غيرها طلقت كما أشار إليه  
الشيخان قبيل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ . انتهى . وأراد قولهما لو قيل لمن

طالق طلاقاً أولاً وطلاقاً ثانياً وطلاقاً ثالثاً . اهـ . ع ش . قوله : (وإن نوى) أي : الطلاق ثلاثاً . قوله : (لما  
قرزته) أي : في قوله بأنه لا قرينة هنا لفظية إلخ . قوله : (فهذا أولى) أي : قوله : (جعلتها ثلاثاً) .  
قوله : (بكلامه ثانياً) وهو جعلتها ثلاثاً . قوله : (وقعن) أي : الثلاث . قوله : (في تعليقه) أي :  
بمينه . قوله : (وفيه نظر) أي : في قوله أو أراد بقوله ثلاثاً إلخ . قوله : (أو نوى به) أي : بقوله ثلاثاً .  
قوله : (بما مرّ) أي : من سكتة التنفس والعمى .  
قوله : (مطلقاً) أي : نوى أنه من تيمّة الأول أو لا وكذا الإطلاقان الآتيان آنفاً . قوله : (بذلك) أي :  
بأكثر من سكتة التنفس والعمى . قوله : (ولم تنقطع نسبته إلخ) من ذلك ما وقع السؤال عنه أن شخصاً قال  
عن زوجته بحضور شاهد هي طالق فقال له الشاهد لا تكفي طلقة واحدة فقال ثلاثاً ثم أخبر عن نفسه  
بأنه أرذت وقوع الثلاث فيقعن ؛ لأن قوله ثلاثاً حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفاً عن لفظ  
الطلاق . اهـ . ع ش . قوله : (ولاً) أي : وإن لم يثب أنه من تيمّة الأول . قوله : (وفارق) أي : ثلاثاً حيث  
فصل فيه بأنه متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفاً إلخ ما مرّ في جعلتها ثلاثاً أي من أنه متى فصل  
عما قبله بذلك لغا سواء انقطع نسبته عنه عرفاً أم لا . قوله : (على ما مرّ) أي : آنفاً من اعتماد التفصيل  
بين الاتصال وعدمه . قوله : (غيرها) أي : غير الزوجة . قوله : (وأراد) أي : البغض بقوله كما أشار إليه  
الشيخان إلخ . قوله : (قيل) أي : ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق .



أنكر شيئاً امرأتك طالق إن كنت كاذباً فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتي قبل؛ لأنه لم يؤخذ منه إشارة إليها ولا تسمية، وإن لم يدع إرادة غيرها طلقت. انتهى ويتأمل به يعلم تنافي مفهومين ما أردت، وإن لم يدع في حالة الإطلاق لكن وجه غيرهما ما قاله آخرًا بأن الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل، ويؤخذ منه الطلاق عند الإطلاق، وهو متجه لما مر في شرح كطقتك أن الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحاً لكن ليضعفه قبل الصرف بالنية أخذاً بما قاله هنا وبه يلتزم أطراف كلاميهما، ويعلم أنه لا متمسك لذلك القائل فيما قاله؛ لأن فيه ما صيره صريحاً بخلافه في بذلت إلى آخره فلا يقع به شيء كما أفهمه ما سبق من إلغاء طالق ما لم يسبقه ما يصح تنزيله عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق، وأما بذلت إلخ فلا يتضح فيه ذلك فتأمل. ولو قال متى طلقته فطلاقي معلق على إعطائها لي كذا ثم طلقها وقع؛ لأنه إذا وقع لا يعلق، وإلا لزم صحة قصده أنه إذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مذكوله وليس كذلك نعم، إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الإيقاع قبل ظاهراً لا اعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة. (والاعتاق) أي كل لفظ صريح له أو كناية (كناية طلاق وعكسه) أي كل لفظ للإطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منهما على إزالة ما يملكه

- قوله: (ويتأمل به) أي: قول الشيخين المذكور يعلم تنافي مفهومين إلخ أي: لأن قبول قوله ما أردت طلاق امرأتي يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا أراد غير الزوجة أو أطلق وقولهما، وإن لم يدع إرادة غيرها إلخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها أو أطلق. • قوله: (ما أردت) أي: إلى آخره.
- وقوله: (وإن لم يدع) أي: إلى آخره. • وقوله: (في حالة الإطلاق) متعلق بقوله: (تنافي إلخ).
- قوله: (لكن وجه غيرهما إلخ) حاصله أن مفهوم الثاني معتبر دون الأول. اهـ. كزدي. • قوله: (ما قاله آخرًا) فهو وإن لم يدع إلخ. • قوله: (ويؤخذ منه) أي: من ذلك التوجيه قال الكزدي أي من الترتيب. اهـ. • قوله: (أن الظاهر المذكور) أي: بقوله بأن الظاهر ترتب كلامه إلخ. • قوله: (يصير) من التفصيل. • قوله: (طالق) بضم الحكاية. • قوله: (ليضعفه) أي: نحو طالق المذكور. • قوله: (بالنية) أي: بنية الزوج غير الزوجة. • قوله: (هنا) أي: قبيل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ. • قوله: (وبه إلخ) أي: بقوله لكن وجه غيرهما إلى هنا قال الكزدي أي بالتوجيه. اهـ. • قوله: (لأن فيه) أي: ما قاله ما صيره أي طالق. • قوله: (بخلافه) أي: طالق. • قوله: (ما سبق) أي: في شرح كطقتك. • قوله: (ذلك) أي: التنزيل. • قوله: (والأ) أي: وإن وقع معلقاً. • قوله: (صحة قصده) أي: تأثير هذا القصد.
- قوله: (في هذه الصورة) أي: فيما لو قال طلقته بعد أن قال متى طلقته. • قوله: (بالقرينة إلخ)، وهو قوله: متى طلقته إلخ. • قوله: (أي كل لفظ) إلى قوله: (وينح) في المعنى، وإلى قوله: (أي وبانقضاء العدة) في النهاية إلا قوله: (قال) إلى وقوله: (بأنث). • قوله: (أي كل لفظ صريح له أو كناية إلخ) فقوله: (إزوجته اغتقتك أو لا ملك لي عليك إن نوى به الطلاق طلقت، وإلا فلا. اهـ. معني.
- قوله: (صريح له إلخ) الأولى له صريح إلخ.

نعم، أنا منك حرٌّ أو أعتقت نفسي لعبدٍ أو أمةٍ أو اعتدّي أو استبرئتي رجمك لعبدٍ لغوّ، وإن نوى العتق لعدم تصوّر معناها فيه بخلاف نظائرها هنا إذ على الزوج حَجْرٌ من جهتها، والحاصل أن الزوجية تشملهما والرق يختص بالمملوك وبحث الحُسباني في نحو تَقْنَع وتَسْتَرُ لعبدٍ أنه غير كناية لبُعْد مخاطبته به عادة والأذرعِي في نحو أنت لله، وبها مولاي ومولاتي لا يكون كناية هنا قال فيحمل ما أطلقوه على الغالب لا أن كل كناية ثم كناية هنا أي كما عُلِمَ في عكسه وقوله: بَأَنْتِ مِنِّي أو حُرِّمْتَ عَلَيَّ كناية في الإقرار به وقوله: لَوْلِيَّهَا زَوْجُهَا إقرار بالطلاق أي وبانقضاء العدة كما هو ظاهر .....

• قوله: (نعم أنا منك إلخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع، وإن كان الحكم صحيحاً. اهـ. سيّد عمر عبارة الحلبي قوله: أنا منك حرٌّ الأولى طالق. اهـ. وعبارة المغني وقوله: لِرَقِيقِهِ طَلَّقْتُكَ أو أَنْتَ خَلِيٌّ أو نَحْو ذلك إن نوى به العتق عتق، وإلا، فلا نعم قوله: لعبدٍ اعتدّي أو استبرئتي رجمك لغوّ لا يُعْتَقُ به، وإن نواه لاستحالة ذلك في حقه وقوله: لعبدٍ أو أمةٍ أنا منك حرٌّ أو أعتقت نفسي لغوّ لا يُعْتَقُ به، وإن نواه بخلاف الزوجية؛ لأن الزوجية تشمل الجانيين بخلاف الرق فإنه مختص بالمملوك. اهـ.

• قوله: (معناها) أي: الصنيع المذكورة فيه أي العتق. • قوله: (هنا) أي: في الطلاق. • قوله: (إذ على الزوج إلخ) لا يخفى أنه إنما يناسب الصيغتين الأولىين لا الأخيرتين فالمُنَاسِبُ ما مرَّ عن المغني آنفاً.

• قوله: (تشملهما) أي: الزوج والزوجة فصحت إضافته لكل منهما. اهـ. ع ش. • قوله: (والرق يختص إلخ) أي: فلم يصح إضافته التخلّص منه للسيد. • وقوله: (لعبدٍ) أي: أما لأمته فكناية عتق. اهـ.

ع ش. • قوله: (الحُسباني) بقاء فسین مُهْمَلَتَيْنِ بقاء وعبارة النهاية الحُسباني بقاء مُعْجَمَةٌ بقاء فُسَيْن مُعْجَمَةٌ. • قوله: (أنه غير كناية لبُعْد إلخ) قد يتوقّف فيه فيما إذا كان العبدُ أَمْرَدَ جَمِيلاً؛ لأنه بالحرية يَمْتَنِعُ على سيّده ما كان يسوغ له من نظره إليه فيقرب حبثه إرادة العتق بهذا اللفظ، وهو تَقْنَع ونحوه، ولا بُعْد في مخاطبته به والحالة هذه أو كان الخطاب من سيّدته. اهـ. سيّد عمر أقول وقد يذفع التوقّف بقول الشارح عادة. • قوله: (والأذرعِي) أي: ويحث الأذرعِي. • قوله: (لا يكون) أي: أنه لا يكون إلخ. • قوله: (هنا) أي: في الطلاق. • قوله: (قال) أي: الأذرعِي. • قوله: (ثم) أي: في العتق وقوله: كما عُلِمَ أي عَدَمُ الكَلِيَّةِ والحمل على الغلبة من قوله نعم إلخ. • قوله: (وقوله) أي: السيد بَأَنْتِ إلخ عطف على نحو أنت لله إلخ فهو ممّا بَحَثَه الأذرعِي كما هو صريح صنيع النهاية. • قوله: (كناية) أي: أنه كناية إلخ. اهـ. ع ش. • قوله: (به) أي: العتق ولا يخفى أنه إنما يظهر إذا كان القول المذكور من السيد كما أشرنا إليه لا من السيّد نظير ما مرَّ عن الحُسباني فليراجع. • قوله: (وقوله) أي: الزوج وظاهر صنيع النهاية عطف على نحو أنت لله إلخ فهو ممّا بَحَثَه الأذرعِي أيضاً. • قوله: (لوليها) أي: خطاباً لولي الزوجية. • قوله: (إقرار بالطلاق) كأن الفرق بين قوله لوليها: زوجنيها وقوله لها: تزوّجي حيث كان أي الثاني كناية فيه أي الإقرار أن الولي يملك تزويجها بنفسه بخلافها فليراجع. اهـ. رشيد ولا يخفى أن الفرق المذكور لا يتأتى بالنسبة إلى قوله لوليها: زوجنيها.



وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ، وَإِلَّا لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ مُوَآخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا وَلَعَلَّ سُكُوتَهُمْ عَنْ ذَلِكَ لِهَذَا، وَلَهَا تَزْوُجِي وَلَهُ زَوْجُيْهَا كِنَايَةً فِيهِ وَمَرُؤُفِيَّةٌ التَّفْوِيضُ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِذَا . وَلَوْ قِيلَ لَهُ يَا زَيْدُ فَقَالَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ كَذَا فِي الرُّوْضَةِ وَفِيهَا فِي امْرَأَةٍ مَنْ فِي السُّكَّةِ طَالِقٌ، وَهُوَ فِيهَا أَنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ اعْتِمَادُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَكَمِينَ دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى إِذْ لَا عُمُومَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا عُمُومَ فِيهِ بَدَلًا وَلَا شُمُولًا بِخِلَافِ مَنْ فَإِنَّ فِيهَا الْعُمُومَ الشُّمُولِيَّ فَشَمِلَهَا لَفْظُهُ فَلَمْ يَحْتَاجَ لِنَيْسِهَا بِخِلَافِهِ فِي .....

• فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: كَوْنُهُ إِقْرَارًا بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي عَنْ ذَلِكَ . • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ) أَي: فِي التَّطْلِيقِ . • فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَي: لِيَتَوَقَّفَ الْإِقْرَارُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى عَدَمِ تَكْذِيبِ الْمَرْأَةِ .  
• كُرْدِي: • فَوَدَّ: (وَلَهَا) أَي: لِلزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ: (وَلَهُ الْخ) أَي: لِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ لِوَلِيِّهَا الْخ . • فَوَدَّ: (كِنَايَةً فِيهِ) أَي: الْإِقْرَارُ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ إِنْ كَانَ كَاذِبًا وَأَخَذْنَاهُ بِهِ ظَاهِرًا لَمْ تَحْرُمَ بَاطِنًا بِخِلَافِ كِنَايَةِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ إِذَا نَوَاهُ حُرِّمَتْ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا . • ع ش . • فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَجِيءُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ .

• فَوَدَّ: (لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ) مُعْتَمِدًا . • ع ش . • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا فِي الدَّرْسِ، وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا أَغْلَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ الْبَابَ ثُمَّ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْتَحَ لَهَا أَحَدٌ وَغَابَ عَنْهَا ثُمَّ رَجَعَ وَفَتَحَ هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ لَا هُوَ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَلَمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ . • ع ش . • فَوَدَّ: (وَفِيهَا) أَي: الرُّوْضَةُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ: إِنَّهَا تَطْلُقُ . • فَوَدَّ: (فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْخ) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ امْرَأَةٌ الْخ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ فِيهَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ النَّاطِقَ بِهِ فِي السُّكَّةِ . • فَوَدَّ: (إِنَّهَا تَطْلُقُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَا تَطْلُقُ . • ع ش . • فَوَدَّ: (إِنَّهَا لَا تَطْلُقُ) هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَعِبَارَةُ حُجِّ تَطْلُقُ . • ع ش . • فَوَدَّ: (وَقَالَ سَمِ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي الرُّوْضَةِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوْضَةِ لَيْسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي كِتَابِي قَيْضِ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ . • ع ش . • فَوَدَّ: (دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى) وَلَوْ قَالَ فِيهِ إِذَا الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ فِي خِطَابِهِ لَكَانَ وَاضِحًا . • ع ش . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقًا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ . • ع ش .

• فَوَدَّ (شَرِّحَ): (فِي الرُّوْضَةِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوْضَةِ لَيْسَ فِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي كِتَابِي قَيْضِ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقًا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ .

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ .

الأولى فاحتاج إليها على أن لك أن تمنع تخريج ما هنا على تلك القاعدة الأصولية كما لا يخفى على من تأمل فحوى كلامهم عليها وملحظ الخلاف فيها، وأفتى ابن الصلاح في إن غبت عنها سنة فما أنا لها بزواج بأنه إقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبة السنة فلها بعدها ثم بعد انقضاء عدتها تزوج غيره وأبو زُرعة في الطلاق ثلاثاً من زوجتي تفعل كذا بأنه إن نوى إيقاعه بتقدير عدم الفعل وقع؛ لأن اللفظ يحتمله بتقدير كائن أو واقع علي ولا فلا وبه يتأيد ما أفتيت به في الطلاق منك ما تزوجت عليك أنه كناية بتقدير الطلاق واقع علي منك إن تزوجت عليك إذ هذا يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً فهو نظير ما قاله أبو زُرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثاً فكناية، ويفرق بينه وبين ما مر في جعلتها ثلاثاً بأن ذلك أراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثاً، وهو متعذر فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فإن سؤالها قرينة، وكذا زوجتي الحاضرة طالق، وهي غائبة. (وليس الطلاق كناية ظاهراً وعكسه)، وإن اشتركا في إفادة التحريم لإمكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نافذاً في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره وفيها كلام مهم

• قوله: (عليها) أي: تلك القاعدة والجار متعلق بكلامهم وقوله: وملحظ إلخ عطف على فحوى إلخ. • قوله: (وأفتى ابن الصلاح) إلى قوله: (وأبو زُرعة) في النهاية إلا قوله في الظاهر. • قوله: (إن غبت عنها إلخ) هذا قريب من نحو إن فعلت كذا ما أنت بزوجة لي المتقدم في البيئ المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتأمل وجه تغاير الحكم. اه. سم عبارة ع ش قد يقال تعريف الإقرار بأنه إخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكر؛ لأنه حين الإخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك إخباراً عن الطلاق بعدها فكان الأقرب أنه كناية في الطلاق كما قدمناه عن حج في نحو إن فعلت كذا فلست لي بزوجة. اه. • قوله: (في الظاهر) انظر ما الحكم في الباطن إذا قصد به إنشاء التعليق. اه. رشيدى أقول وتقدم في التشبيه أنه كناية طلاق حيثيذ قبحمل على الباطن لثلاً يتافياً. • قوله: (وأبو زُرعة إلخ) عطف على ابن الصلاح. • قوله: (ولو طلبت) إلى المتن في النهاية.

• قوله: (فكناية) الظاهر أنه كناية في الطلاق والعدد فليراجع. اه. رشيدى. • قوله: (وبين ما مر في جعلتها ثلاثاً) أي: من أنه لا يقع به شيء، وإن نوى على المعتقد اه ع ش. • قوله: (واحدة) مفعول الواقع وقوله: (ثلاثاً مفعول جعل إلخ). • قوله: (وكذا إلخ) أي: كناية. • قوله: (وهي غائبة) جملة حالبة. • قوله: (وإن اشتركا) إلى قوله وفيها كلام في المعنى، وإلى قوله: (والحاصل) في النهاية إلا قوله: (وفيها كلام) إلى (وسباني). • قوله: (أن ما كان صريحاً إلخ) قضية الإقتصار في التعليل على ما ذكر وقوله الآتي وسباني إلخ أن كلاً من كناية الطلاق والظاهر يكون كناية في الآخر، وهو ظاهر؛ لأن

• قوله: (إن غبت عنها سنة فما أنا لها بزواج) هذا قريب من نحو إن فعلت كذا ما أنت بزوجة لي المتقدم في التشبيه المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتأمل وجه تغاير الحكم.



يُثَبِّتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ فِي بَابِ الْمُسَاقَاةِ وَسَيَأْتِي فِي أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرِ أُمِّي أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِظَهَرِ أُمِّي طَلَاقًا آخَرَ وَقَعَ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعًا فَمَحَلُّ مَا هُنَا فِي لَفْظِ ظَهَارٍ وَقَعَ مُسْتَقِلًّا (فَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ) أَوْ نَحْوَ يَدِكَ (عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ حَرْمَتُكَ) أَوْ كَالْخَمْرِ أَوْ الْمَيْتَةِ أَوْ الْخِزِيرِ (وَنَوَى طَلَاقًا)، وَإِنْ تَعَدَّدَ (أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ) مَا نَوَاهُ لِقِتْضَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا التَّحْرِيمَ فَجَازَ أَنْ يُكْتَفَى عَنْهُ بِالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي هَذَا الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ؛ لِأَنَّ إِبْجَابَهُ لِلْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ إِذْ هُمَا مِنْ قَبِيلِ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَمَذْلُولُ اللَّفْظِ تَحْرِيمُهَا، وَأَمَّا إِبْجَابُ الْكَفَّارَةِ فَحَكْمٌ رَتَّبَهُ الشَّارِعُ عَلَيْهِ عِنْدَ قَضِيٍّ التَّحْرِيمِ أَوْ الْإِطْلَاقِ لِذَلِكَ عَلَى التَّحْرِيمِ لَا عِنْدَ قَضِيٍّ طَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ إِذْ لَا كَفَّارَةَ فِي لَفْظِهِمَا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَوْضِعَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ يَصُدَّقُ بِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِكُنْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اشْتِهَارُ اسْتِعْمَالِهِ فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ فَقَطْ فَجُعِلَ صَرِيحًا فِيْمَا اشْتَهَرَ فِيهِ وَكِنَايَةً فِيْمَا لَمْ يُشْتَهَرَ فِيهِ، وَمَا فِي الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِمَوْضِعِهِ (أَوْ نَوَاهُمَا) أَيِ الطَّلَاقِ وَالظُّهَارِ مَعًا (تَخَيَّرَ وَتَبَتَّ مَا اخْتَارَهُ) مِنْهُمَا لَا هُمَا لِتَنَاقُضِهِمَا إِذِ الطَّلَاقُ يَرْفَعُ النِّكَاحَ، وَالظُّهَارُ يُثَبِّتُهُ (وَقِيلَ طَلَاقٌ)؛ لَأَنَّهُ أَقْوَى لِإِزَالَتِهِ الْمَلِكِ (وَقِيلَ ظَهَارٌ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ.

(نَبِيَّةٌ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِخْتِيَارُ هُنَا بِالنِّيَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا إِنَّمَا تُؤَثِّرُ عِنْدَ مُقَارَنَتِهَا لِلْفِظِّ مُحْتَمَلٍ، وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ إِذْ لَا لَفْظَ عِنْدَهَا بِخِلَافِ نِيَّتِهِمَا فَإِنَّمَا قَارَنْتِ أَنْتِ حَرَامًا، وَإِذَا قُلْنَا لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ فَهَلْ فِيهِ كِنَايَةٌ وَصَرِيحٌ أَوْ لَا وَالَّذِي يُتَجَنَّبُ تَصَوُّرُهُمَا فِيهِ فَالْأَوَّلُ كَجَعْلَتُكَ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ وَالثَّانِي

الْأَلْفَاظُ الْمُحْتَمِلَةُ لِلطَّلَاقِ مُحْتَمِلَةٌ لِلظُّهَارِ وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الْبُعْدَ عَنِ الْمَرَاةِ الْمُشِيرُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا يَكُونُ بِكُلِّ مِنَ الطَّلَاقِ وَالظُّهَارِ. اهـ. ع ش أقول، وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْخَ).

• قَوْلُهُ: (فَمَحَلُّ مَا هُنَا) أَيِ قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَعَكْسُهُ). • قَوْلُهُ: (أَوْ كَالْخَمْرِ إِنْخَ) عِبَارَةٌ مُغْنِي وَالْأَسْنَى فِي شَرْحِ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ أَوْ الْخَمْرِ أَوْ الْخِزِيرِ أَوْ الدَّمِ فَكَقَوْلُهُ: أَنْتِ حَرَامٌ عَلَيَّ فِيْمَا مَرَّ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِغْذَارَ فَلَا شَيْءَ بِهِ عَلَيْهِ. اهـ. وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: (أَوْ كَالْخَمْرِ إِنْخَ) عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أَوْ حَرْمَتُكَ).

• قَوْلُ (سَنِي): (طَلَاقًا) رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا، وَإِنْ تَعَدَّدَ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: مَا فِي الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا هُمَا) أَيِ: الْكَوْنُ صَرِيحًا وَالْكَوْنُ كِنَايَةً. • قَوْلُهُ: (تَحْرِيمُهَا) أَيِ: الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ: اللَّفْظِ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّ مَوْضِعَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ يَصُدَّقُ إِنْخَ) أَيِ: فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا بِالِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ. • قَوْلُهُ: (فِيْمَا لَمْ يُشْتَهَرَ فِيهِ) أَيِ: الطَّلَاقِ أَوْ الظُّهَارِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا فِي الْقَاعِدَةِ إِنْخَ) أَيِ: وَمَا هُنَا مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَوْضِعِهِ الْغَيْرِ الْمُشْتَهَرِ. • قَوْلُهُ: (مَعًا) سَبَدُّكَ مُخْتَرَزَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ) كَالْكِتَابَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: النِّيَّةُ هُنَا أَيِ فِي الْإِخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نِيَّتِهِمَا) أَيِ: الطَّلَاقِ وَالظُّهَارِ.

• قَوْلُهُ: (كِنَايَةٌ فِي اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ) تَأْمَلْ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْإِخْتِيَارُ مُدَّةً فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ حَيْثُ يُدْخِلُ فَتُحَسَبُ الْعِدَّةُ

كاخترتك للظهار أو اخترت الظهار ولو اختار شيئاً لم يَجْزُ له الرجوع عنه إلى غيره كما هو ظاهر لما تقرر أنه لا بُدَّ من لفظ أو نحوه وحيث يُقارَنه وقوع معناه فلم يُتَصَوَّر الرجوع عنه وبه يُفَرَّق بين هذا ومن رأى ما شك فيه أهو مني أم مذي؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ ثُمَّ بالعمل بأحكام ما اختاره، ومَجْرُؤُ العمل لا يقتضي المنع من غيره بعد إذا وَجَدَ رجوع عنه إليه، أما لو نواهما مُتَرَتِّبَيْنِ أي بناءً على أنَّ نية الكناية يكفي قرنها بجزء من لفظها فيتخير، ويثبت ما اختاره أيضاً على ما رجحه ابنُ المُقَرِّي لَكِنَّ القياس ما رجحه في الأنوار من أنَّ المنويَّ أولاً إنَّ كان الظهار صحاً معاً أو الطلاق، وهو بائن لفا الظهار أو رجعي وَقِفَ الظهار فإن راجع صار عائداً ولزمته الكفارة، وإلا فلا فإن قُلْتُ يُؤَيِّدُ الأولُ أَنَّ الطلاق لا يقع إلا بآخر اللفظ فحيث لا فرق بين تَقَدُّمِ الظهار وتأخيره قُلْتُ ممنوع بل يَتَبَيَّنُ بآخره وقوع المنويين مُتَرَتِّبَيْنِ كما أوقعهما

من حيث يُؤَيِّدُ وقوعه باللفظ الأول حتى لو انقضت العدة قَبْلَ اختيارِ الطلاقِ اعتد بها ولم تَعُدَّ. اهـ. سَيَدُ عُمَرُ أقول قياسُ حُسابِ عِدَّةِ الْمُبْهَمَةِ مِنَ التَّعْيِينِ حُسابُ العِدَّةِ هُنَا مِنَ الإِخْتِيَارِ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (كاخترتك للظهار إلخ) أي: فهو صريح في اختيارِ الظهار. قوله: (وبه يُفَرَّقُ إلخ) أي: بكونِ الإِخْتِيَارِ هُنَا بَنَحْوِ اللَّفْظِ. قوله: (أما لو نواهما) إلى قوله: (واغترض البلقيني) في النهاية. قوله: (مُتَرَتِّبَيْنِ) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَكَانَ الظاهرُ مُتَرَتِّبَيْنِ. اهـ. سَيَدُ عُمَرُ. قوله: (يكفي قرنها بجزء إلخ) مُعْتَمَدُ اهـ ع ش. قوله: (فيتخير، ويثبت ما اختاره أيضاً إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالرَّوَضُ. قوله: (لَكِنَّ القياس إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. سم. قوله: (ما رجحه في الأنوار من أنَّ المنوي إلخ)، وهذا ما قاله ابنُ الحَدَّادِ، وهو المُعْتَمَدُ. اهـ. نهاية. قوله: (صحاً معاً) أي: فَيَتَخَيَّرُ، وَيُثَبِّتُ ما اختاره. قوله: (يؤيد الأول) وهو ما رجحه ابنُ المُقَرِّي مِنَ التَّخْيِيرِ وَثُبُوتِ ما اختاره. اهـ. ع ش. قوله: (ممنوع إلخ) لِيَاجِثَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هذا الممنوع بآته لا جائز أن يقع الطلاق قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لأنَّ ما قَبْلَ الآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُنُهُمَا حَيْثُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فَقَوْلُهُ: بل يَتَبَيَّنُ إلخ إنَّ ارَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ ارَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَهُ لَزِمَ

قوله: (لَكِنَّ القياس ما رجحه في الأنوار) اعْتَمَدَهُ م ر. قوله: (ممنوع إلخ) لِيَاجِثَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هذا الممنوع بآته لا جائز أن يقع الطلاق قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لأنَّ ما قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُنُهُمَا حَيْثُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فَقَوْلُهُ: بل يَتَبَيَّنُ إلخ إنَّ ارَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ ارَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَهُ لَزِمَ تَقَارُنُهُمَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ لَكِنَّ تَرْتُّبَهُمَا فِي النِّيَّةِ يَقْتَضِي تَغْلِيْبَ حُكْمِ السَّابِقِ فِيهِمَا فَفِي وَقُوعِهِمَا تَرْتُّبٌ حُكْمِيٌّ أَوْ يَلْتَزِمُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ صِغَةً كَامِلَةً بِشَرْطِ ذِكْرِ الْآخِرِ وَفِيهِ مَا فِيهِ.



وحينئذ فيتعين الثاني فتأمل . واعتراض البلقيني الثاني بأن الظهار ليس موقوفاً بل صحيح ناجز ثم بئى عليه اعتراضاً على صحة الرجعة وكونها عوداً وكونه لغواً وقد علمت أن ما ادعاه من نفوذه فلا يقول عليه ولا على ما بناء عليه . (أو نوى (تخريم غيرها) أو نحو فرجها أو وطئها (لم تخرم) لما روى النسائي أن ابن عباس سأل من قال ذلك فقال كذبت أي ليست زوجتك عليك بحرام ثم تلا أول سورة التحريم (وعليه) في غير نحو رجعية ومعتدة ومخرمة (كفارة يمين) أي مثلها حالاً، وإن لم يطأ كما لو قاله لأخته أخذاً من قصة مارية رضيها التازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها أي، وهي مارية أم ولده إبراهيم فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه فأنزل الله ﴿لَا تَحْرِمُوا مَا آخَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [التحريم: ١١] الآية ومعنى ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحريم: ٢] أي أوجب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الأيمان وبخث الأذرع حرمة هذا لما فيه من الإيذاء والكذب يرده تصريحهما أول الظهار بكرأته

تقارنهما في الوقوع مع الآخر اللهم إلا أن يقول إنهما، وإن تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما في النية يقتضي تغليب حكم السابق منهما ففي وقوعهما ترتب حكمي أو يلتزم أن ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه . اهـ . سم . فؤد : (فيتعين الثاني) أي : ما رجحه في الأنوار المعتمد . اهـ . ع ش . فؤد : (واعتراض البلقيني الثاني) أي : ما رجحه في الأنوار ومحط الاعتراض قول الأنوار أو رجعي وقف الظهار إلخ . فؤد : (ثم بئى عليه اعتراضاً) إلى قوله : (وقد علمت) مغلط بثوب الإجمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا أن قوله وكونها إلخ وقوله : وكونه معطوفان على صحة الرجعة وضمير الأول للرجعية والثاني للعود والله أعلم . فؤد : (وقد علمت) لعل من انحصار الثقل فيما رجحه ابن المقرئ وما رجحه الأنوار وقوله : فلا يقول عليه ؛ لأنه ليس من أصحاب الوجوه . فؤد : (أو نحو فرجها) إلى قول المتن : (وعليه) في النهاية ، وإلى قوله : (وبخث الأذرع) في المعنى إلا قوله : (على الأشهر) إلى (حرمها على نفسه) .

فؤد : (أو نحو فرجها إلخ) عبارة المعنى أو فرجها أو وطئها قال الماوردی أو رأسها . اهـ . فؤد : (من قال ذلك) أي : امرأتی علی حرام . فؤد : (في غير نحو رجعية إلخ) انظر ما المراد بالنحو وقد اقتصر المعنى وشرح المنهج على مذخولة . فؤد : (ومعتدة) أي : عن شبهة . فؤد : (مخرمة) بكسر الراء المخففة . فؤد : (أي مثلها) إلى المتن في النهاية . فؤد : (أي مثلها) لأن ذلك ليس بيمين ؛ لأن اليمين إنما تنعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته . اهـ معني . فؤد : (كما لو قاله إلخ) أي : أنت علي حرام أو نحوه مما مر . اهـ معني . فؤد : (فيها) أي : قصة مارية ذلك أي أول سورة التحريم .

فؤد : (وبخث الأذرع) مبتدأ خبره قوله : (يرده إلخ) . فؤد : (حرمة هذا) أي : تخريم نحو عین الحليلة . اهـ . ع ش . فؤد : (تصريحهما إلخ) اعتمد المعنى . فؤد : (بكرأته) أي : تخريم نحو عین الحليلة .

بل نازع ابن الرُّفعة فيها بما بيَّنه الزَّر كشيء بأنه ~~فعله~~ فعله، وهو لا يفعل المَكْرُوه . ويُردُّ بأنه يفعلُه لبيان الجواز فلا يكون مَكْرُوهًا في حقِّه لوجوبه عليه وفارق الظَّهَار بأنَّ مُطْلَقَ التحريم بجامع الزوجية بخلاف تعدد التحريم المُشابه لِتَحْرِيمِ الأُمِّ فكان كذبًا فيه عِنَادٌ لِلشَّرْعِ فمن ثمَّ كان كبيرة فضلًا عن كونه حرامًا، والإبلاء بأنَّ الإبذاء فيه أتمُّ، ومن ثمَّ تَرْتَبُ عليه الطَّلَاق والرَّفْعُ لِلْحَاكِمِ وغيرهما ولو قال؛ لأربع أثنى عليَّ حرامَّ بلا نية طلاقٍ ولا ظهارٍ فكفارة واحدة كما لو كثره في واحدة، وأطلق أو بنية التأكيد، وإنَّ تعدد المجلس كاليمين (وكذا) عليه كفارة (إنَّ لم يكن له نية في الأظهر)؛ لأنَّ لفظ التحريم ينصرف شرعًا لإيجاب الكفارة (والثاني) هو (لَقْن)؛ لأنَّه كناية في ذلك وخرج بأنَّ عليَّ حرامَّ ما لو حَذَفَ عليَّ فإنه كناية هنا فلا تجب الكفارة فيه إلا بالنية .....

• قوله: (فيها) أي: الكراهة. • قوله: (ويُردُّ) أي: يزاع ابن الرُّفعة. • قوله: (وفارق) أي: نحو أنت عليَّ حرامَّ. اه. ع ش. • قوله: (فيه عِنَادٌ إلخ) الجملة صفة كذبًا. • قوله: (فمن ثمَّ كان) أي: الظَّهَارُ.  
• قوله: (والإبلاء) عطف على الظَّهَار. • قوله: (ولو قال إلخ) والانسب تأخيرُه عن قول المُصَنِّف وكذا إنَّ لم يكن له نية في الأظهر كما في المُعْنَى. • قوله: (ولو قال؛ لأربع إلخ) عبارة المُعْنَى. تبيهاً لو حرَّم كُلُّ ما يَمْلِكُ وله نساء وإماء لزمته الكفارة كما عَلِمَ ممَّا مرَّ، ويكفيه كفارة واحدة كما لو حَلَفَ لا يُكَلِّمُ جَمَاعَةً وكَلَّمَهُمْ ومثله ما لو قال لأربع زوجات أثنى عليَّ حرامَّ كما صرَّح به في الرُّوضَةِ هنا ولو حرَّم زَوْجَتَهُ مَرَاتٍ فِي مَجَالِسٍ أو مَجَالِسٍ وَتَوَى التَّأَكِيدَ وكذا إنَّ أَطْلَقَ سَوَاءَ كَانَ فِي مَجْلِسٍ أو مَجَالِسٍ كما في الرُّوضَةِ فِي الْأَوَّلَى، وَبَحَثَهُ شَيْخُنَا فِي الثَّانِيَةِ كَفَاهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وإنَّ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتْ بَعْدَ الْمَرَّاتِ كما في الرُّوضَةِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبَحَثَهُ الزَّر كشيء فِي الْأَوَّلَى. اه. • قوله: (عليه كفارة) إلى قول المتن: (وإشارة ناطق) فِي النَّهَايَةِ. • قوله: (وكذا عليه إلخ) عبارة المُعْنَى وكذا لا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وإنَّ كُرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ فِي الْحَالِ أَيِ مِثْلِهَا كَمَا مَرَّ وَلَا يُلْحِقُ الْكِنَايَةَ بِالصَّرِيحِ مَوَاطَاةً كَالْتَوَاطُّؤِ عَلَى جَعْلِ قَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَطَلْقِكَ بَلْ يَكُونُ كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ وَلَا سُؤَالَ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ وَلَا قَرِينَةً مِنْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ. اه. • قوله: (ينصرف شرعاً إلخ) لا يخفى ما فيه والانسب ينصرف لِتَحْرِيمِ الْعَيْنِ أو نَحْوِهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • قوله: (في ذلك) أي: فِي تَحْرِيمِ الْوُطْءِ. • قوله: (فإنَّه كناية هنا) أي: فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ. اه. أَسْنَى وَالْأَوَّلَى فِي تَحْرِيمِ الْوُطْءِ. • قوله: (إلا بالنية) أي: لِلْيَمِينِ. ومثْلُ أَنْتَ حَرَامٌ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الْحَرَامُ وَلَمْ يَتَوَبَّ بِهِ طَلَاقًا فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ وَفِي فَتَاوَى الْإِدِّ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. اه. ع ش وقوله: (طَلَاقًا) الْمُنَاسِبُ يَمِينًا.

• قوله: (كما لو كثره في واحدة، وأطلق) عبارة الرُّوضِ، وإنَّ أَطْلَقَ فَقَوْلَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْجَهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ كَمَا فِي تَكَرُّرِ الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى. اه. أَيِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ. • قوله: (أو بنية التأكيد) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ إِلَّا إِنَّ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ فَلَا يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ بَلْ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَرَّاتِ، وَمِثْلُهُ كَمَا قَالَ الزَّر كشيء وَغَيْرُهُ مَا لَوْ نَوَاهُ مَعَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ، وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُهُ كَاضِلُهُ خِلَافُهُ. اه.



(وإن قاله؛ لأتمته ونوى عتقا ثبت) قطعاً؛ لأنه كناية فيه إذ لا مجال للطلاق والظهار فيها (أو) نوى (تحریم عينها أو لا نية) له (فكالزوجة) فيما مرّ فتلزمه الكفارة ثم لا كفارة في محرمة أبداً وكذا معتدة ومزوجة ومزودة ومحرمة ومجوسية على الأوجه بخلاف نحو نفساء وحائض وصائمة لقرب زوال ما ينعين ومن ثم لو نوى بتحريرها تحریم وطئها لهذا العارض لم يلزمه شيء (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام عليّ) أو نحوه (فلنق) لا شيء فيه لتعذره فيه بخلاف الحليلة لإمكانه فيها بطلاق أو عتق. (وشرط) تأثير (نية الكناية اقترانها بكل اللفظ)، وهو أنت بائن كما قاله الرافعي كجماعة واعترض بأن الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ

• قول (سني): (وإن قاله) أي: أنت عليّ حرام أو نحوه مما مرّ. اهـ. معني. • قوله: (إذ لا مجال للطلاق إلخ) علة لمقتدر عبارة المعني أو طلاقاً أو ظهاراً إلخ إذ لا مجال إلخ.

• قول (سني): (أو تحریم عينها) أو نحوها مما مرّ، وهي حلال له. اهـ. معني. • قوله: (فيما مرّ) إلى قوله: (ومن ثم) في المعني. • قوله: (محرمة أبداً) بنسب أو رضاع أو مصاهرة نهاية ومعني.

• قوله: (ومجوسية) أي: ووثنية ومستبراة معني، وأسنى. • قوله: (على الأوجه) وفقاً لشرح المنهج وخلافاً للنهاية في المحرمة وسكت عنها المعني والأسنى وقال البجيرمي قول شرح المنهج أوجههما لا ضعيف في المحرمة؛ لأن الأصح فيها وجوب الكفارة. اهـ. أقول، وهو المناسب لما يأتي من التعليل بقرب زوال المانع. • قوله: (نحو نفساء إلخ) كالمصليّة. • قوله: (لهذا العارض) أي: نحو النفاس. • قوله: (لتعذره) أي: التحريم فيه أي في نحو الثوب مما ليس بيضع. • قوله: (بخلاف الحليلة) أي: الزوجة، وأمة هي حلال له. • قوله: (وهو أنت بائن) قال في المعني: تنبيه: اللفظ الذي يعتبر قرناً النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي لكن مثل له الرافعي بقريتها بآنت من أنت بائن مثلاً وصوب في المهمات الأول والأوجه الإكفاء بما قاله الرافعي؛ لأن أنت، وإن لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزء منها؛ لأن معناها المقصود لا يتأدى بدونه. اهـ. وقد يقال بل هو جزء حقيقة؛ لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة مجموع أنت بائن لا بائن فقط، وأيضاً فتعريف الكناية بضدق على المجموع إذ هي ما يَحْتَمِلُ المراد وغيره ولا شك أن المجموع هنا كذلك وإن فرض أن أنت لا يَحْتَمِلُ غير الخطاب إذ الكلام كما هو ظاهر في الدلالة التركيبية فتأمل. وقد يقال لفظ بائن قد يراد به خصوص المطلقة، وقد يراد به عموم المفارقة الذي هو المعنى اللغوي ولا يتخصص بأحدهما إلا بالإرادة فليَحْمَلْ كلام الماوردي على ذلك وكلام الرافعي على قصد الإيقاع بالمجموع مقترناً بأوله أو بأي جزء منه على الخلاف، وهذا وإن لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم إلى الصريح والكناية فيه رمز إليه وبه يندفع التعارض والتناقض. اهـ سيد عمر. • قوله: (كما قاله) أي: تفسير اللفظ بآنت بائن.

• قوله: (واعترض إلخ) عبارة شرح الروض واللفظ الذي يعتبر قرناً النية به هو لفظ الكناية كما صرح به

• قوله: (بطلاق أو عتق) قد يقال هو ممكن في المذكورات أيضاً بإرادة الملك بنحو البيع إلا أن يفرق

الكناية كبائين دون أنت؛ لأنها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية، ويُرد بأنها لما لم تستقل بالإفادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد (وقيل يكفي) اقترانها (بأوله) استصحاباً لحكمها في باقيه دون آخره؛ لأن انعطافها على ما مضى بعيد ورجحه كثيرون واعتمده السنوي وغيره وزعم بعضهم أن الأولى سبق قلم ورجح في أصل الروضة الاكتفاء بأوله وآخره أي بجزء منه كما هو ظاهر، ويظهر أن يأتي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظاً كالكناية ولو أتى بكناية ثم بعد مضي قدر العدة أوقع ثلاثاً ثم زعم أنه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة للتخليل اللازم له ولو أنكر نيتها صدق يمينه وكذا وارثه أنه لا يعلمه نوى فإن نكل خلفت هي أو وارثها أنه نوى؛ لأن الاطلاع على نية ممكن بالقرائن.

الماوردي والرويانى والبندنجي فمثل الماوردي لقريتها بالأول بقريتها بالبائين والآخران بقريتها بالخاء من خلية لكن مثل له الرافعي تبعاً لجماعة بقريتها بآنت من آنت بائن وصوب في المهمات الأول؛ لأن الكلام في الكنايات، وهو ظاهر لكن أثبت ابن الرفعة في المسألة وجهين، وأيد الاختفاء بها عند آنت والأوجه الاختفاء بذلك؛ لأن آنت، وإن لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزء منها؛ لأن المعنى المقصود لا يتأدى بدونه. اهـ بحذف. هـ قوله: (فلا تحتاج لنية) كان المناسب أخذاً مما مر عن المعنى وشرح الروض فلا يكفي اقتران النية به. هـ قوله: (بأن بائن) كذا في أصله رحمه الله وكأنه على الحكاية وقوله: كانت كذا في أصله رحمه الله، وهو على تأويله بالكلمة. اهـ. سيد عمر.

هـ قوله: (استصحاباً) إلى قوله: (ويظهر) في المعنى. هـ قوله: (دون آخره) يعني ما عدا أوله. اهـ رشدي. هـ قوله: (أن الأولى) أي: اشتراط الاقتران بكل اللفظ. هـ قوله: (ورجح في أصل الروضة إلخ) عبارة النهاية لכן الرجوع في الروضة كأصلها الاختفاء بأوله إلخ فالحاصل الاختفاء بها قبل فراغ لفظها، وهو المعتد. اهـ. وعبارة المعنى والذي رجحه ابن المقرئ، وهو المعتد أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو وسطه أو آخره؛ لأن اليمين إنما تغتبر بتمامها. اهـ. هـ قوله: (بجزء منه) أي: من اللفظ. هـ قوله: (ثم زعم) أي: قال. اهـ. ع ش. هـ قوله: (لم يقبل)، ويتبعني تذيئه؛ لأنه إن سبق منه ذلك فلا وقوع لانقضاء العدة قبل تطليقها ثلاثاً. اهـ. ع ش. هـ قوله: (لرفعه إلخ) صلة يقبل.

هـ وقوله: (الموجبة إلخ) صفة للثلاث. هـ وقوله: (اللازم) صفة للتخليل. هـ وقوله: (له) أي: للزاعم المذكور نظراً، لظاهر إيقاعه الثلاث، وقال الكوردي والضمير في له يرجع إلى مضاف مخذوف عن الثلاث، وهو الوقوع. اهـ. هـ قوله: (ولو أنكر نيتها) أي الكناية وكان الأولى تذكير الضمير، وإزجاءه للطلاق كما في النهاية. هـ قوله: (أنه) أي: الوارث لا يعلمه إلخ وتظهر فائدة ذلك في العدة. اهـ. ع ش. هـ قوله: (فإن نكل) أي الزوج أو وارثه. هـ قوله: (أنه نوى) أي فلا يرث منها إذا كان الطلاق بائناً.

لإمكان أن يراد بهذا اللفظ الطلاق أو العتق لا نحو البيع. هـ قوله: (في الخطاب) قضيته أن الكلام في نية الخطاب وفيه نظر. هـ قوله: (ولو أتى بكناية إلخ) كذا شرح م ر.



(وإشارة ناطق بطلاق لفق، وإن نواه، وأفهم بها كل أحد (وقيل كناية) ليُحصول الإفهام بها كالكتابة، ويُرَدُّ؛ لأن تفهيم الناطق إشارته نادر مع أنها غير موضوعية له بخلاف الكتابة فإنها حروف موضوعية للإفهام كالعبارة نعم، لو قال أنت طالق، وهذه مُشيرًا لزوجته له أخرى طَلَّقْتُ؛ لأنه ليس فيه إشارة محضة هذا إن نواها أو أطلق على الأوجه؛ لأن اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمالٍ لغيره احتمالاً قريباً أي وهذه ليست كذلك وخرج بالطلاق غيره فقد تكون إشارته كعبارته كهي بالأمان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له أيجوز كذا فأشار برأيه مثلاً أي

• قول (سني): (وإشارة ناطق بطلاق) كأن قالت له زوجته طَلَّقَنِي فأشار بيده أن اذهبي وقوله: (بطلاق) خرج به إشارته لمحل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتي طالق مُشيرًا لإحدهما، وقال أرذت الأخرى فإنه يُقبل كما رجَّحه في زيادة الروضة. اهـ. مُغْنِي. قُود: (وإن نواه) إلى قول المتن: (ويُعْتَدُّ) في النهاية. قُود: (وإن نواه إلخ) غاية. قُود: (له) أي: للتفهم. قُود: (حروف موضوعية إلخ) لا يخفى ما فيه من المُسامحة. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أي فالمراد دوال حروف إلخ. قُود: (نعم لو قال إلخ) قد يقال لا حاجة إلى هذا الاستدراك؛ لأن الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشي أشار لذلك ولقظه في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ.

• قُود: (مُشيرًا) أي: بقوله: وهذه. قُود: (طَلَّقْتُ) أي: الأخرى. اهـ. ع ش أي، وأما المُخاطبة فتطلق مُطلقاً. قُود: (هذا) أي: وقوع الطلاق بقوله: وهذه بذلك القول. قُود: (إن نواها) أي: الأخرى. قُود: (في ذلك) أي: في قصد طلاق الأخرى. قُود: (مع احتمال إلخ) الظاهر أنه إنما أتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للتبعية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الإطلاق التي تحتها. اهـ. رَشِيدِي والأوجه أنه إنما أتى بها لتوجيه ما أفهمه قوله: هذا إن نواها إلخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها. قُود: (احتمالاً قريباً إلخ) محل تأمل ثم رأيت لفاضل المحشي قال قوله: أي وهذه ليست كذلك في قُرْب هذا نظر. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. وأجاب الرَشِيدِي بما نصه: الظاهر أن المراد بقُرْب هذا الاحتمال أنه لا يحتاج في هذا التقدير إلى تعسف وليس المراد أنه يفهم منه عند الإطلاق فهما قريباً الذي فهمه الشهاب سم حتى نظر في كون هذا قريباً فتأمل. اهـ. قُود: (كهي) أي الإشارة بالأمان أي للكافر. قُود: (ونحوه) وهو الإذن في الدخول مثلاً فإشارة الناطق لا يُعْتَدُّ بها إلا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله:

إشارة لِنَاطِقٍ تُغَيِّرُ فِي الإِذْنِ وَلَا فَتَأْمَلُ مَا ذَكَرُوا  
اهـ بَجِيرَمِي عبارة ع ش أي كالإجازة والإذن في دخول الدار. اهـ. قُود: (فلو قيل له) أي للمُغْنِي

• قُود: (نعم لو قال إلخ) في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم.

• قُود: (نعم لو قال أنت طالق، وهذه إلخ) ظاهره، وإن جعل هذا من عطف الجملي بأن قدر خبر الاسم الإشارة أي طالق؛ لأن ما قبله قرينة على المُقَدِّر أخذًا بما قدَّمه الشارح قبيل قول المُصَنِّف والإغناء كناية. قُود: (أي وهذه ليست كذلك)، في قُرْب هذا نظر.

نعم، جاز العمل به ونقله عنه. (ويُعتد بإشارة آخرس في العقود) كبيع، وهبة (والخلول) كطلاق وفسخ وعتي والأقارب والدعاوى وغيرها، وإن أمكنته الكتابة للضرورة نعم، لا تصح بها شهادته ولا تبطل بها صلاته ولا يحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فإن فهم طلاقه) وغيره بها (كل أحد فصريحة، وإن) لم يفهما أحد أو (اختص بفهمه) أي الطلاق منها (فطنون) أي أهل فطنة وذكاء (فكناية)، وإن انضم إليها قرائن ومرو أول الضمان ما قد يخالف ذلك مع ما فيه وذلك كما في لفظ الناطق وتعرف نيته فيما إذا أتى بإشارة أو كتابة بإشارة أو كتابة

مثلاً. هـ قوله: (كبيع) إلى قوله: (نعم) في النهاية، وإلى قول المتن: (فإن فهم) في المغني إلا قوله: (وغيرها) وقوله: (للضرورة). هـ قوله: (والأقارب إلخ) عطف على العقود. هـ قوله: (وغيرها) لعله إنما أتى به لقوله الآتي نعم لا تصح إلخ. هـ قوله: (للضرورة) علة لقول المتن، ويُعتد إلخ، وإنما لم تقدم الكتابة على الإشارة؛ لأن كلا منهما يحتاج لنية فلا مرجح لإحداهما على الأخرى. اهـ. ع ش. وقد يقال: إن الكتابة أوضح من الإشارة، وإنما موضوعه للإفهام بخلاف الإشارة كما مر. وعبرة البجيري عن الحلبي قوله: (للضرورة)؛ لأنه ليس كل أحد يفهم الكتابة، ولا فقد يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة. اهـ. هـ قوله: (ولا يحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام أنه يحث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه في الإيمان. اهـ. سم وفي البجيري عن العزيزي التصریح بذلك المفهوم.

هـ قول (سنن): (فصريحة) إشارته لا تحتاج لنية كأن قيل له كم طلق زوجتك فأشار بأصابعه الثلاث. اهـ. مغني. هـ قوله: (وإن لم يفهما أحد) قد يقال هي حيثيذ بمثابة لفظ الناطق الذي لا يحتمل الطلاق، وهو لا يقع به الطلاق، وإن نواه فليتاامل الفرق بينهما. اهـ. سيد عمر أقول: وإليه يشير سكوت النهاية والمغني عن هذه الزيادة، ويصرح بذلك قول ع ش. ما نصبه قوله: أي أهل فطنة إلخ، ويتبني أن يأتي هنا ما قيل في السلم من أنه يشترط لكون الإشارة كناية أن يوجد فطنون يفهمونها غالباً في أي محل اتفق للأخرس فيه تصرف بالإشارة فلو فهمها الذين في غاية الفطنة وقل أن يوجدوا عند تصرف الآخرس لم تكن الإشارة كناية بل تكون كالتي لم يفهما أحد، ويتبني أيضاً الإكتفاء بفطن واحد فالجمع في كلامه ليس بقيد. اهـ.

هـ قول (سنن): (فكناية) تحتاج لنية.

(تثنية): تفسير الآخرس صريح إشارته في الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهراً إلا بقريئة. اهـ. مغني. هـ قوله: (وذلك كما إلخ) راجع لكل من قول المتن: (فإن فهم إلخ)، وإن اختص إلخ. هـ قوله: (وتعرف نيته) إلى قوله: (وفي الثاني) في النهاية إلا قوله: (وكذا من رجا) إلى (والذي يشجه) وقوله: (في الأول). هـ قوله: (بإشارة إلخ) متعلق باتى وقوله الآتي: (بإشارة

هـ قوله: (ولا يحث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام أنه يحث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه في الإيمان عند قول المصنف أو لا يكلمه إلخ. هـ قوله: (بإشارة) قال ذلك



أخرى وكأنهم اغتفروا تعريفه بها مع أنها كناية ولا اطلاع لنا بها على نيته ذلك للضرورة،  
وتعبري بما ذكر أعظم وأولى من قول المتولي، ويُعتَبَرُ في الآخر أن يَكْتَبَ مع لفظ الطلاق  
إني قصدت الطلاق وسيأتي في اللعان أنهم ألحقوا بالآخر من اغتقل لسانه ولم يُزَجَّ بُزؤه  
وكذا من رُجِيَ بعد مُضي ثلاثة أيام فهل قياسه هنا كذلك أو يُفَرَّقُ والذي يُتَّجِه في الأول  
الإلحاق بل الآخر شمله وفي الثاني يُحْتَمَلُ الإلحاق قياساً ويُحْتَمَلُ الفرق بأنه إنما ألحق  
به ثم لا احتياجه للعان أو اضطراره إليه ولا كذلك هنا. (ولو كَتَبَ ناطقاً) أو آخرس (طلاقاً، ولم  
ينوه فلفظ) إذ لا لفظ ولا نية (وإن نواه) ومثله كل عقد وحل وغيرهما ما عدا النكاح ولم يتلفظ

إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعْرِفٍ. اهـ. سم. قوله: (تعريفه بها) أي: بالإشارة أو الكتابة الثانية. هـ. قوله: (ولا اطلاع لنا  
بها) الجار الثاني مُتَعَلِّقٌ بِنَيْةِ ذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْهُ. هـ. قوله: (بما ذكر) أي: إذا أتى بإشارة أو كتابة  
إلخ. هـ. قوله: (هنا كذلك) أي: أنه هنا إلخ. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (أو يفرق) أي: فيتنظر إفاقته، وإن طال  
اغتياله. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (ويُحْتَمَلُ الفرق بأنه إلخ) قد يقال وقد يُحْتَاجُ أو يُضْطَرُّ إلى نَحْوِ الطَّلَاقِ  
وَالْبَيْعِ فَالْإِلْحَاقُ أَقْرَبُ. اهـ. سِيدُ غَمَرٍ، وهو الظاهر وقال ع ش والمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ حَيْثُ لَمْ  
يَتَعَرَّضْ لِهَذَا أَيْ الثَّانِي أَنَّهُ حَيْثُ رُجِيَ بُزْؤُهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ انْتَهَزَ طَالَ زَمَنُ اغْتِيَالِهِ أَوْ قَصُرَ. اهـ.

هـ. قول (سنن): (ولو كَتَبَ إلخ) أي: على ما يثبت عليه الخط كَرَقٍ وَثَوْبٍ وَحَجَرٍ وَخَشَبٍ لَا عَلَى نَحْوِ  
مَاءٍ كَهَوَاءٍ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْكَتَبُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ نَحْوِهَا كِنَايَةٌ لَا عَلَى الْمَاءِ  
وَالْهَوَاءِ وَنَحْوِهَا. اهـ. هـ. قوله: (أو آخرس) إلى قول المتن: (وإن لم تكن) في النهاية وكذا في المعنى  
إلا قوله: (وقيل) إلى (وخرج) وقوله: (وإن لم تفهمنها).

هـ. قول (سنن): (طلاقاً) ونحوه مما لا يفتقر إلى قبول كالإعتاق والإبراء والعفو عن القصاص كان كَتَبَ  
زَوْجَتِي أَوْ كُلَّ زَوْجَةٍ لِي طَالِقٌ أَوْ عَبْدِي حُرٌّ. اهـ. مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوضِ أَيْ وَسَائِرِ  
التَّصَرُّفَاتِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَمَا فِي شَرْحِهِ. اهـ. أَيْ فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنْ يَكْتُبَ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ كُلُّ عَقْدٍ إلخ  
عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ طَلَاقاً.

هـ. قول (سنن): (فلغو) أي: ويقبل قوله: في ذلك يمينه كما تقدم في قوله قريباً ولو أنكز نيته إلخ. اهـ.  
ع ش. هـ. قوله: (ومثله إلخ) أي: الطلاق. هـ. قوله: (وغيرهما) أي: كالإقرار والدعوى أخذاً مما مر في  
الإشارة. هـ. قوله: (ولم يتلفظ إلخ) عطف على نواه.

مرتين والأولى مُتَعَلِّقَةٌ بِأَيِّ وَالثَّانِيَةُ بِتَعْرِفٍ.

هـ. قوله في (سنن): (ولو كَتَبَ ناطقاً إلخ) عبارة الرُّوضِ، وإن قرأه أي ما كتبه حال الكتابة أو بعدها  
فَصَرِيحٌ فَلَوْ قَالَ قَرَأْتُهُ حَاكِياً بِلَا نِيَّةٍ صَدَقَ بِيَمِينِهِ. اهـ. فقراءته عند عدم قصد الحكاية صريح ثم قال في  
الرُّوضِ وفائدته أي قوله المذكور إذا لم يقارن الكتب النية أنه إن قارنها طَلَّقْتُ وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ  
وَمِثْلُهُ أَيْ الطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَ الْعِتْقُ وَالْإِبْرَاءُ وَالْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ أَيْ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَمَا فِي

بما كتبه (فالأظهر وقوعه) لإفادتها حينئذ، وإن تلفظ به ولم ينو عند التلفظ ولا الكتابة، وقال: إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق يمينه (فإن كتب إذا بلغك كتابي فأنت طالق) ونوى الطلاق (فإنما تطلق ببلوغه) إن كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بأن أمكن قراءتها، وإن انمخت؛ لأنها المقصود الأصلي بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فإن انمحق سطر الطلاق فلا وقوع وقيل إن قال كتابي هذا أو الكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروياني عن الأصحاب وخرج بكتب ما لو أمر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف ما لو أمره بالكتابة أو كناية أخرى وبالنية .....

• قوله: (لإفادتها حينئذ إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه؛ لأن الكتابة طريق في إلهام المراد وقد اقتصرت بالنية فإن قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فإن قال قرائه حاكيا ما كتبه بلا نية طلاق صدق يمينه. وفائدة قوله هذا إذا لم يقارن الكتب النية، وإلا فلا معنى لقوله. اه. • قوله: (وقال إنما قصدت إلخ) بخلاف ما لو قصد الإنشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المحلي أيضا. اه. ع ش.

• قوله: (صدق إلخ) أي: إن أنكرت الزوجة.

• قول (سني): (إذا بلغك) أو وصل إليك أو أتك.

(فرغ): لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فأنت طالق فبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فإن ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق يمينه فإن أقامت بينة بأنه خطه لم تسمع إلا برؤية الشاهد للكتابة وحفظه عنده لوقت الشهادة. اه. • مغني وفي النهاية ما نصه أما لو قال إذا جاءك خطي فأنت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق، وإن لم يكن فيما بقي ذكر الطلاق. اه. • قوله: (كهذه الصيغة) أي إذا بلغك كتابي إلخ. • قوله: (بأن أمكن) تصوير لقوله إن كان فيه إلخ. • قوله: (من السوابق) كالسئلة والحمدلة. • وقوله: (واللواحق) كالصلاة والسلام عليه ﷺ. • قوله: (فإن انمحق إلخ) أي ولم يبق أثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته. • قوله: (وقيل إن قال كتابي هذا إلخ) أي وقد انمحق غير سطر الطلاق. اه. ع ش. • قوله: (وخرج بكتب) أي في قول المتن: (ولو كتب ناطق إلخ). • قوله: (ما لو أمر غيره) أي: بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق. • وقوله: (ونوى هو) أي: الأمر عند كتابة الغير. اه. ع ش. • قوله: (لو أمره بالكتابة أو كناية أخرى إلخ) يرد عليه أن هذا توكيل في التعليق ومرة أنه لا يصح إلا أن يقال مراده أمره بالكتابة بطلاق منجز والغرض منه التنبيه على أنه يشترط كون النية من

شرح. • قوله: (فإن كتب إذا بلغك كتابي إلخ) في الروض، وإن علق ببلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً، وقراءة بعض الكتاب إن علق بقراءته كوصول بعضه إن علق بوصول، وإن علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت. اه. • ويتبعني إذا علق بوصول الكتاب وبوصول نصفه أن تطلق طلقتين. • قوله: (بخلاف ما لو أمره بالكتابة إلخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع أنه تعليق والتوكيل في التعليق لا يصح



فامثّل ونوى، ويقولُه فانت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع، وإن نوى إذ لا يكون للكناية كناية كذا حكاه ابن الرُّفعة عن الرافعي وردوه بأن الذي فيه الجزم بالوقوع تبعاً لجمع مُتَقَدِّمين قال الأذرعِي، وهو الصحيح؛ لأننا إذا اعتبَرنا الكتابة قدَرنا أنه تَلَفَظَ بالمكثوب (وإن كتب إذا قرأت كتابي، وهي قارئة فقرائه) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مر، وإن لم تفهمها أو طالعنها وفهمتها، وإن لم تَلَفَظْ بشيء منها كما نقل الإمام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المُعَلِّقِ عليه، ويظهر أنه لا فرق هنا بين ظن كونها أُمِّيَّةً وعدمه؛ لأن اللَّفْظَ لا ينصرفُ عن حقيقته إلا عند التَّعَذُّرِ ومَجْرُودُ ظَنِّه لا يضرِفُه عنها. (وإن قرئ عليها فلا) طلاق (في الأصح) لعدم قراءتها مع إمكانها، وإنما انعزل القاضي في نظير ذلك؛ لأن العادة في الحُكَّام أن يقرأ عليهم المكاتبُ فالقصدُ إعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا، وأيضاً فالعزل لا يصح

الآتي بالكناية كناية أو غيرها ولا يخفي التَّيُّ من أحدهما والكناية من الآخر. اه. ع ش. فَوَدَ: (فامثّل ونوى) أي قارئة يقع. اه. ع ش. فَوَدَ: (ويقوله إلخ) عطف على بكتب إلخ. فَوَدَ: (وردوه) أي ابن الرُّفعة. فَوَدَ: (بأن الذي فيه) أي: في كلام الرافعي. فَوَدَ: (وهو الصحيح) مُعْتَمَد. اه. ع ش. فَوَدَ: (وإن كتب إلخ) في الرُّوضِ، وإن علق بيلوغ الطلاق فسليم موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب إن علق بقراءته كوصول بعضه إن علق بوصول، وإن علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طَلَقْتُ بوصول الكتاب طَلَقْتَيْنِ. اه. سم. فَوَدَ: (أي صيغة الطلاق إلخ) أي: وإن لم تقرأ الجميع. فَوَدَ: (وإن لم تفهمها إلخ) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الآتية. فَوَدَ: (أو طالعنها) عطف على قرأته. فَوَدَ: (وإن لم تَلَفَظْ إلخ) نعم لو قال الزوج إنما أردت القراءة باللفظ قبل قوله: فلا تطلق إلا بها. اه. نهاية. فَوَدَ: (لوجود المُعَلِّقِ عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الإمام. فَوَدَ: (ويظهر أنه لا فرق إلخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسبت القراءة أي أو عميت ثم قرئ عليها فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَطْلُقْ أو عِلِمَ أنها غير قارئة ثم تعلّمت ثم قرأته فَيَتَّبِعِي أَنْ تَطْلُقْ. اه. سم وقوله: ولو علم إلخ في النهاية مثله. فَوَدَ: (ويظهر أنه لا فرق إلخ) الذي يتبادر إلى الفهم أن مراد الشارح التَّعْيِيمُ في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني، وإن ظن كونها أُمِّيَّةً خلافاً لما يقتضيه صنيع المُحَشِّي، وإن كان ما أفاده المُحَشِّي أوجه. اه. فَوَدَ: (هنا) أي: في وقوع الطلاق. اه. ع ش والاولى في اشتراط قراءتها. فَوَدَ: (فلا طلاق) أي: وإن ظن أنها حال التعليل أُمِّيَّة. اه. ع ش.

كما تقدّم في الوكالة. فَوَدَ: (ويظهر إلخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسبت القراءة ثم قرئ عليها فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَطْلُقْ أو عِلِمَ أنها غير قارئة ثم تعلّمت ثم قرأته فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَطْلُقْ أيضاً.

تعليقه فتعين إرادة إعلانه به بخلاف الطلاق (وإن لم تكن قارئة فقرأ عليها طلقت) إن علم حالها؛ لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الاطلاع ومنه يؤخذ أنها لو تعلمت وقرأته، وأن القارئ لو طالعها، وأخبرها بما فيه طلقت؛ لأن القصد الاطلاع وقد وجد فإن لم يعلم لم تطلق إلا إن تعلمت وقرأته .

### فصل في تفويض الطلاق إليها

ومثله تفويض العتي للقرن (له تفويض طلاقها) يعني المكلفة لا غيرها (إليها) إجماعاً بنحو طلقتي نفسك إن شئت، وبحث أن منه قوله لها طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثاً لكنه كناية فإن نوى التفويض إليها، وهي تطلق نفسها طلقت، .....

• قوله: (إن علم حالها) كذا في النهاية والمعني. • قوله: (ومنه) أي: التعليل. • قوله: (لو تعلمت إلخ) ولو علقه بقراءتها عالماً بأنها غير قارئة ثم تعلمت، ووصل كتابه هل تكفي قراءة غيرها الظاهر الإكتفاء. اهـ. نهاية قال ع ش قوله: ثم تعلمت إلخ المتبادر من هذا الصنيع أنه إذا قرأته بنفسها طلقت وقوله: الظاهر الإكتفاء أي: وإن قصد قراءتها بنفسها فلا يدين. اهـ. • قوله: (وأن القارئ إلخ) عطف على قوله إنها إلخ وكان الأولى أو بدل الواو عبارة النهاية قال الأذرعى مفهومه أي قول المصنف فقرأ عليها إلخ اشتراط قراءته عليها فلو طالعها أي الغير وفهمه أو قرأها أي الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصاً، ويحتمل أنه يكتفى بذلك إذ الغرض الاطلاع على ما فيه. اهـ. قال ع ش قوله: لم تطلق مغمدة وقوله: ويحتمل أنه يكتفى بذلك أي في الوقوع، وهو مغمدة حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع، وهو موافق للإحتمال الأول. اهـ. • قوله: (فإن لم يعلم) أي: حالها سم ونهاية أي كونها قارئة. اهـ. ع ش.

### (فصل: في تفويض الطلاق إليها)

• قوله: (في تفويض الطلاق) إلى قول المتن: (وهو تمليك) في النهاية. • قوله: (بغني المكلفة لا غيرها) كذا في المعني. • قوله: (بنحو طلقتي نفسك إن شئت) لو كتب لها طلقتي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اهـ سم. • قوله: (ويبحث إلخ) عبارة النهاية والأوجه إلخ. • قوله: (فقال أنت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فإنه صريح؛ لأنها أتت بما تضمنه قوله: طلقيني. اهـ. ع ش. • قوله: (لكنه كناية) أي: منه ومنها رشيدي وع ش. • قوله: (وهي) أي: ونوت الزوجة.

• قوله: (إن علم حالها) أي بخلاف ما إذا لم يعلم حالها على الأقرب في الروضة، وأصلها وسيأتي الجزم به في كلامه. • قوله: (فإن لم يعلم) أي حالها.

### (فصل في تفويض الطلاق إليها إلخ)

• قوله: (بنحو طلقتي نفسك إن شئت) لو كتب لها طلقتي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر. • قوله: (ويبحث إلخ) اعتمده م ر. • قوله: (طلقت)، وهذا بخلاف ما لو قال الأجنبي وكلتك أن تطلق



والا فلا ثم إن نوى مع التفويض إليها عددًا فسيأتي (وهو تمليك) للطلاق (في الجديد)؛ لأنه يتعلق بفرضها فساوى غيره من التمليكات (فيشترط لوقوعه تطبيقها فورًا)، وإن أتى بنحو منى على المعتمد بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه، وإيقاعه؛ لأن التطبيق هنا جواب التمليك فكان كقبوله وقبوله فوري، وهذا معنى قولهم؛ لأن تطبيقها نفسها متضمن للقبول وقول الزركشي عدوله عن شرط قبولها إلى تطبيقها يقتضي تعيينه، وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قال إن تطبيقها يتضمن القبول، وهو يقتضي الاكتفاء بقولها قبلت إذا قصدت به التطبيق، وأن حقها أن تقول حالًا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطبيق على الفور. انتهى. بعيد جدًا بل الصواب تعيينه وكلاهما لا يخالف ذلك إما قرزته في معناه.....

• قوله: (والا) أي: بأن لم يتويا أو أحدهما ما ذكر. • قوله: (فسيأتي) عبارة النهاية وقع، والا فواحدة، وإن ثلثت كما يأتي ولو فوض طلاق امرأته إلى رجلين فطلق أحدهما واحدة والآخر ثلثًا فالأوجه كما قال البندنجي أنه يقع واحدة. اه. قال ع ش قوله: وقع ظاهره أن ما نواه يقع بقولها ذلك، وإن لم تنو وذكر دون ما نواه فليحرز. اه. أقول سيأتي في أواخر الفصل أنه يقع في الأولى واحدة وفي الثانية ما نواه، وإليه يشير قول الشارح فسيأتي وقول النهاية كما يأتي. • قوله: (لأنه) أي التفويض.

• قول (سني): (فوزًا) نعم لو قال وكلتكم في طلاق أنفسكم لم يشترط الفور. اه. معني. • قوله: (وإن أتى بنحو منى إلخ) خالفه النهاية والمعني فاعتمدًا عدم اشتراط الفورية في نحو منى. • قوله: (لأن التطبيق إلخ) تعليل لقول المصنف فيشترط لوقوعه تطبيقها إلخ. اه. رشيد أقول الظاهر أنه تعليل للفورية فقط. • قوله: (فكان) أي: التطبيق كقبوله أي التمليك. • قوله: (وهذا معنى إلخ) لا يخفى بعده والظاهر أن المراد بقولهم المذكور أن قوله طلقي نفسك معناه بناء على الجديد ملكتك تطبيق نفسك فقولها في جوابه طلقت إلخ معناه قبلت وطلقت كما إن أغتقت في البيع الضمني معناه ذلك فليتأمل نعم كلامه رحمه الله توجية مستقل. اه. سيد عمر. • قوله: (لأن تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم أو بدل منه. • قوله: (لكلام الشرح) لعل المراد به الشرح الكبير. • قوله: (وهو) أي: قولهما إن تطبيقها يتضمن القبول. • قوله: (وأن حقها إلخ) عطف على قوله: (الاكتفاء) إلخ. • قوله: (انتهى) أي: قول الزركشي.

• قوله: (بعيد) خبر وقول الزركشي إلخ. • قوله: (ذلك) أي: تعيين التطبيق. • قوله: (لما قرزته) أي في قوله: (لأن التطبيق هنا إلخ). • وفوه: (في معناه) أي كلاهما. • وفوه: (أن هذا إلخ) بيان لما قرزته.

زوجتي فقال طلقك ونوى تطبيقها فلا يقع؛ لأن النكاح لا يتعلق به بخلاف الزوجة كما نقل ذلك الدميري عن المتولي وسيأتي ذلك مع البحث فيه في كلام الشارح قبيل فصل خطاب الأجنبية.

• قوله: (وإن أتى بنحو منى) كطلقي نفسك متى شئت منى على المعتمد وقيل إن علق بمنى شئت لم يشترط فورًا وجزم به في التثنية وجري عليه ابن المقرئ والأصفهاني والحجازي وصاحب الأنوار ونقله في التهذيب عن النص، وهو المعتمد شرح م ر.

أَنَّ هَذَا التَّضَمُّنَ أَوْجِبَ الْفَوْرِيَّةَ لَا الْاِكْتِفَاءَ بِمَجْرَدِ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ التَّطْلِيقَ وَقَوْلُهُ: وَأَنْ حَقَّقَهَا إِلَى آخِرِهِ يُنَافِي مَا قَبْلَهُ لَا سِيَّما قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالَه أَوَّلًا أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَبْلَتْ إِلَّا إِنْ نَوَتْ بِهَا التَّطْلِيقَ فَكَيْفَ يَنْحَثُ هُنَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَوْ الْاِكْتِفَاءَ بِقَبْلَتْ فِي الْفَوْرِيَّةِ ثُمَّ تَطْلُقُ بَعْدُ فَالصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالَه فِي الْكُلِّ نَعَمْ، لَوْ قَالَ طَلَّقَ نَفْسَكَ فَقَالَتْ كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيقِي لِنَفْسِي ثُمَّ قَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ يَسِيرُ قَالَه الْقِفَالُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ كَمَا مَثَّلَ بِهِ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالْأَجْنَبِيِّ يَضُرُّ مُطْلَقًا كَسَائِرِ الْعُقُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَذْرَعِي وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَضَّرٌ تَمْلِيكَ وَلَا عَلَى قَوَاعِيدِهِ فَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْيَسِيرُ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا كَالْخُلْعِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي الْكِفَايَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ يَقْبَلُ التَّعْلِيلَ فَجَازَ أَنْ يُتَّسَمَعَ فِي تَمْلِيكَه بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ أَيِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوُحِّدَتْ أَوْ عَكُسَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا بَأْتِي، وَإِنْ كَانَ

• وفود: (هذا التضمن) أي تضمن تطبيقها القبول. • وفود: (لأنه) أي: (الاكتفاء إلخ). • وفود: (وإن قصدت به) أي: بالقبول. • وفود: (وقوله: إلخ) أي: الزركشي لعله معطوف على قوله: (الصواب إلخ). • وفود: (ينافي ما قبله إلخ) المنافاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق. • وفود: (فكيف ينحث هنا الجمع بينهما) قلنا أولاً فالحكم بأن حقا الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلاق؛ لأنه حيث يذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما أولى، وهو المراد بأن ذلك حقا فحاصل الكلام أنه يكفي القبول مع قصد التطلاق لكن الأولى التصريح بالتطبيق أيضا فأي منافاة في ذلك، وأما ثانياً فهو أي الزركشي لم يثبت الجمع بل نقله عن مفتضى كلام الشرح والروضة؛ لأن قوله: وأن حقا عطف على الاكتفاء. • وفود: (أو الاكتفاء بقبلت إلخ) قلنا أراد أي الزركشي يبحه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة. فحاصل كلامه أن كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق، وأن الظاهر خلافه من أن اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فأي منافاة مخدورة في ذلك فلي تأمل. اه. سم. • وفود: (نعم) إلى قوله: (قَالَ الْقِفَالُ) فِي الْمَعْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ قَوْلُهُ) فِي النِّهَايَةِ. • وفود: (نعم لَوْ قَالَ إِنْخ) اسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَيُسْتَرْطُ إِنْخ). • وفود: (وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَضْلَ إِنْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّهُ فَضْلٌ يَسِيرٌ مُقْتَضِرٌ عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ مُشْعَرٌ إِشْعَارًا ظَاهِرًا بِأَنْ مَدَارَ الْإِغْتِفَارِ عَلَى كَوْنِهِ يَسِيرًا لَا عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ أَيْضًا، وَإِلَّا لَتَعَيَّنَ ذِكْرُهُ فِي التَّعْلِيلِ فَتَدْبِرُهُ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • وفود: (فَالَّذِي يُتَّجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِيكَاتِ) فِي الْمَعْنَى.

• وفود: (ينافي ما قبله إلخ) أقول المنافاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق. • وفود: (فكيف ينحث هنا الجمع بينهما) قلنا أما أولاً فالحكم بأن حقا الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلاق؛ لأنه حيث يذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما



قياسُ البيع أن لا يقع شيء. (فإن قال) لمطلقة التصرف لا لغيرها نظير ما مر في الخلع (طلق) نفسك (بألف فطلقت بانث ولزمها الألف)، وإن لم تقل بألف كما اقتضاه إطلاقه، ويكون تملكك بعوض كالبيع وما قبله كالهبة (وفي قول توكيل) كما لو فوض طلاقها لأجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فوز) في تطبيقها (في الأصح) نظير ما مر في الوكالة ولو أتى هنا بمتى جاز التأخير قطعاً (وفي اشتراط قبولها) على هذا القول أيضاً (خلاف التوكيل) ومراراً أن الأصح منه أنه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها)؛ لأن كلاً من التملك والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله، ويزيد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضاً فلو طلقت .....

• قوله: (لمطلقة التصرف) إلى قوله: (فإن قلت) في النهاية والمغني. • قوله: (لا لغيرها) أي: أما غير مطلقة التصرف فينبغي أنها إذا طلقت تطلق رجعيًا، ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في أول الخلع. اه. ع ش. • قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الروياني ولو قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت نفسي بألف يزعم قال القاضي الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف يزعم اه. سم عن شرح الروضة. • وقوله: (يقع الطلاق) أي: رجعيًا. اه. ع ش. • قوله: (وما قبله كالهبة) أي: والذي تقدم في أول الفصل بقوله بنحو طلقي نفسك إن شئت فهو كالهبة عبارة المغني فإن لم يذكر عوضاً فهو كالهبة. اه. • قوله: (ولو أتى هنا) أي: على هذا القول. اه. سم. • قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان التوكيل بصيغ العقود كوكلتك أو لا كبح. • قوله: (بل عدم الرد) أي: بل الشرط عدم الرد. اه. رشدي.

• قول (سني): (قبل تطبيقها) أي: قبل الفراغ من تطبيقها فيصبح الرجوع مع تطبيقها. اه. ع ش عبارة الخطيب في هامش المغني ولو قارن الرجوع التطلق لم تطلق؛ لأن الأصل بقاء العزيمة. اه. • قوله: (بعده) أي: القبول. • قوله: (فلو طلقت إلخ) عبارة المغني فإذا رجع ثم طلقت لم يقع علقت

أولى، وهو المراد بأن ذلك حقه فحاصل الكلام أنه يكفي القبول مع قصد التطبيق لكن الأولى التصريح بالتطبيق أيضاً فأي منافاة في ذلك، وأما ثانياً فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة؛ لأن قوله: (وأن حقه) عطف على (الاكتفاء) أي: وهو أي: كلام الشرح والروضة يقتضي الاكتفاء بما ذكر، ويقتضي أن حقه إلخ وقوله: أو الاكتفاء بقبلت إلخ قلنا أراد بيحبه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه أن كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق، وأن الظاهر خلافه من أن اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فأي منافاة مخدورة في ذلك فليتأمل. • قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الروياني ولو قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت نفسي بألف يزعم قال القاضي الطبري الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف يزعم شرح روضة. • قوله: (هنا) أي: على هذا القول.

قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ لَمْ يَنْفُذْ. (ولو قال إذا جاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي) نَفْسَكَ (لَهَا عَلَى) قَوْلِ (التَّمْلِيكِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُهُ، وَيَصَحُّ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ لِمَا مَرَّ فِيهِ أَنَّ التَّعْلِيْقَ يُعْطِلُ خُصُوصَهُ لَا عُمُومَ الْإِذْنِ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا جَازٌ يُنَافِي قَوْلَهُمْ فِي الْوَكَالَةِ لَا يَجُوزُ قُلْتَ نَعَمْ، لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِجَازٍ هُنَا نَفَذَ فَقَطْ فَلَا يُنَافِي حَرَمَتَهُ وَبَلَا يَجُوزُ ثُمَّ أَنَّهُ يَأْتِي بِه بِنَاءٌ عَلَى حَرَمَةِ تَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ فَلَا يُنَافِي صَحَّتَهُ وَمَنْ عَبَّرَ ثُمَّ بَلَا يَصَحُّ مُرَادُهُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُ الْإِذْنِ، وَإِنْ صَحَّ مِنْ حَيْثُ عُمُومُهُ. (ولو قال ابْنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ ابْنَتْ وَتَوَيَا) أَيِ هُوَ التَّفْوِيضُ بِمَا قَالَه، وَهِيَ الطَّلَاقُ بِمَا قَالَتْه (وَقَعَ)؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ مَعَ النِّيَّةِ كَالصَّرِيحِ (وَالَا) يَنْوِيَا مَعًا بِأَنَّ لَمْ يَنْوِيَا أَوْ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ (فَلَا) يَقَعُ الطَّلَاقُ لِوُقُوعِ كَلَامٍ غَيْرِ التَّوَاوِي لَفَوَا (ولو قال طَلَّقِي) نَفْسَكَ (فَقَالَتْ ابْنَتْ) نَفْسِي (وَتَوَتْ أَوْ) قَالَ (أَبْنِي وَتَوَيْ فَقَالَتْ طَلَّقْتُ) نَفْسِي (وَقَعَ) كَمَا لَوْ تَبَايَعَا بِلَفْظِ صَرِيحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَكِنَايَةٍ مَعَ النِّيَّةِ مِنْ آخَرٍ وَقَوْلٌ مُجَلِّي لَفْظُ الطَّلَاقِ هُنَا كِنَايَةٌ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا مَعَ النِّيَّةِ ضَعِيفٌ وَذِكْرُ نَفْسِي فِي ذَلِكَ هُوَ مَا فِي أَصْلِهِ وَالرَّوَضَةُ فَإِنْ حَذَفَاهَا مَعًا مِنَ الْكِنَايَةِ وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ فَوَجْهَانِ وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ .....

بُرْجُوعِهِ أَمْ لَا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ) أَيِ: وَلَكِنَّهُ بَعْدَهُ فِي الْوَاقِعِ وَلَوْ تَنَازَعَا فِي أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الرُّجُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ تَفْصِيلُ الرَّجْعَةِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفُذْ) أَيِ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (يُعْطِلُ خُصُوصَهُ) أَيِ: التَّوَكِيلِ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا إِنْخ) أَيِ: حَيْثُ قَالُوا هُنَا لَهَا عَلَى قَوْلِ التَّمْلِيكِ وَجَازٌ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيلِ اهـ كُرْدِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي وَظَاهِرٌ أَنَّ الضَّمَايِرَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ جَازٌ وَمَا بَعْدَهُ إِنَّمَا تَرْجِعُ لِعَقْدِ التَّوَكِيلِ الَّذِي أَتَى بِهِ الْمَوْكُلُ، وَقُلْنَا بِأَنَّهُ يُقْسِدُ خُصُوصَهُ لَا عُمُومَهُ فَالْزَدُ عَلَيْهِ بِمَا يَأْتِي أَيِ فِي النِّهَايَةِ غَيْرُ مُلَاقٍ لِكَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الشَّارِحِ) فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ تَبَايَعَا) إِلَى (وَذِكْرُ نَفْسِي إِنْخ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ)، وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَوْلٌ مُجَلِّي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَذِكْرُ نَفْسِي إِنْخ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا تُرَدُّ) إِلَى (وَخَرَجَ) وَقَوْلُهُ: (وَلَهَا فِي الْأَوَّلَى إِنْخ). هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا قَالَه) أَيِ: بِأَبْنِي نَفْسَكَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: وَتَوَتْ هِيَ. هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا قَالَتْه) أَيِ: بِأَبْنَتْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَذِكْرُ نَفْسِي) الْأَوَّلَى وَذِكْرُ النَّفْسِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَصْحُهُمَا الْوُقُوعُ إِذَا تَوَتْ

هـ. قَوْلُهُ: (يُعْطِلُ خُصُوصَهُ إِنْخ) قَدْ يَكُونُ الشَّارِحُ الْمُحَلِّي أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ إِنْخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَرَضُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فِي الْإِخْتِيَارِ فَلَمَّا قَالَ الرُّوْضُ قَرَعَ قَالَ لَهَا نَاوِيًا لِلتَّفْوِيضِ اخْتَارِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ أَوْ اخْتَارِي فَقَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَتَوَتْ وَقَعَ، وَإِنْ تَرَكَ النَّفْسَ مَعًا فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ تَوَتْ نَفْسُهَا وَالثَّانِي أَنَّهُ يَقَعُ إِذَا تَوَتْ نَفْسُهَا وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَإِنْ كَرَّرَ اخْتَارِي، وَأَرَادَ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً أَيِ يَقَعُ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَإِنْ أَرَادَ



أنه يكفي نيتها لنفسها سواء أنوى هو ذلك أم لا، وأفهم كلامه أنه لا يشترط توافق لفظيهما صريحاً ولا كناية إلا إن قيد بشيء فيتبع. (ولو قال طلقي نفسك) (ونوى ثلاثاً فقالت طلقت ونوتهن)، وإن لم تعلم نيته كما هو ظاهر بأن وقع ذلك منها اتفاقاً خلافاً لتقييد شارح له بقوله عقيب ونوتهن بأن علمت نيته الثلاث (فثلاث)؛ لأن اللفظ يحتمل العدد وقد نواه (والا) بنويها ذلك أصلاً أو نواه أحدهما (فواحدة) تقع لا أكثر (في الأصح)؛ لأن صريح الطلاق كناية في العدد فاحتاج لنيته منهما نعم، فيما إذا لم ينو واحد منهما لا خلاف وكذا إذا نوت هي فقط ولو نوت فيما إذا نوى ثلاثاً واحدة أو اثنتين وقع ما نوته اتفاقاً؛ لأنه بعض المأذون فيه وقد لا ترد هذه الثلاثة على عبارته بأن يجعل قوله: (والا) نفيًا لنية شيء من جهتها كما دل عليه السياق وضابط ذلك أنهما متى تخالفا في نية العدد وقع ما توافقا فيه فقط .....

نفسها كما قاله البوشنجي والبعوي قال الأذاعي، وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به. اهـ. زاد المعني وجري عليه شيخنا في شرح البهجة. اهـ. قوله: (سواء أنوى هو ذلك إلخ) فلا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفي إيني حيث نوى به التطبيق. اهـ. ع ش.  
 ٥ قوله: (وأفهم كلامه إلخ) عبارة المعني، وأفهم كلام المصنف أن التخالف في الكناية أو الصريح كاختاري نفسك فقالت أبتها أو طلقي نفسك فقالت سرختها لا يفرض من باب أولى نعم إن قال لها طلقي نفسك بصريح الطلاق أو بكناية أو بالتسريح أو نحو ذلك فعذلت عن المأذون فيه إلى غيره لم تطلق لمخالفتها صريح كلامه. ٥ قوله: (إلا إن قيد بشيء) أي: من صريح أو كناية. اهـ ع ش.  
 ٥ قوله: (بأن علمت إلخ)، ويدفع المخالفة بحمل بأن على معنى كان. اهـ. ٥ قوله: (ذلك أصلاً) أي: العدد وقوله: أو نواه أي العدد أحدهما أي فقط سم. ٥ قوله: (لا خلاف) أي: في وقوع الواحدة معني وع ش. ٥ قوله: (وكذا) أي: لا خلاف في وقوع الواحدة إذا نوت إلخ. ٥ قوله: (وكذا إذا نوت هي فقط) صنيعة يقتضي أن في هذه الصورة خلافاً. ٥ قوله: (واحدة إلخ) مفعول نوت. ٥ قوله: (هذه الثلاثة) أي: التي لا خلاف فيها، وهي ما قبل وكذا وقوله: ولو نوت إلخ وقوله: على عبارته أي قوله، وإلا إلخ الصادق على هذه الثلاثة المقتضية لجريان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة في الشق الثاني من الثالث.  
 ٥ قوله: (بأن يجعل إلخ) أي: كما فعله المحقق المحلي لكونه هو محل الخلاف وقوله: من جهتها أي فقط. اهـ. رشيد. ٥ قوله: (السياق) ما هو. اهـ. سم. ٥ قوله: (وضابط ذلك إلخ) أي: تخالفهما في نية

عذداً وقع أو أطلق وقع بعدد اللفظ إن لم تخالفه فيهما، وإلا وقع ما اتفقا عليه. اهـ. ٥ قوله: (أنه يكفي نيتها) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشي فيما لو أسقط المفعول فقال طلقت أن مقتضى كلامهم أنه لا يقع، وإن نوى، وأن القفال صرح بذلك إلا أن يفرق بين ما وقع جواباً كما هنا وغيره وقد يقال إن كان جوابها مع إسقاط النفس في كلامه أيضاً ففي تأثيره نظر. ٥ قوله: (بأن علمت) تحمل بأن على معنى كان. ٥ قوله: (كما دل عليه السياق) ما هو.

وخرج بقوله ونوى ثلاثاً ما لو تلفظ بهن فإنها إذا قالت طَلَّقْتُ ولم تذكر عدداً ولا نَوَتْه تَقَعُ الثلاثُ. (ولو قال ثلاثاً فَوَحَّدَتْ) أي قالت طَلَّقْتُ نفسي واحدة (أو عكسه) أي وَحَّدَتْ فثَلَّثَتْ (فواحدة) تَقَعُ فيهما لدخولها في الثلاث التي فَوَضَّها في الأولى ولعدم الإذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طَلَّقْ زوجتي، وأطلق فطَلَّقَ الوكيل ثلاثاً لم يقع إلا واحدة ولها في الأولى أن تُشَيَّ وتُثَلَّثَ فوزاً راجعاً أو لا وسيأتي في مَبَحَثِ الناسي قبول قولها في الكناية لم أنو، وإن كَذَّبَهَا خلافاً للماوردي . .

### فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق

منها أنه يُشْتَرَطُ في الصيغة عند غرض صارفها .....

العدد. هـ قوله: (وخرج) إلى قوله: (وسياتي) في المعنى إلا قوله: (ومن ثم) إلى (ولها في الأولى). هـ قوله: (لدخولها) أي: الواحدة وكذا ضمير عليها. هـ قوله: (ولها في الأولى) أي: فيما لو قال ثلاثاً فَوَحَّدَتْ عبارة المعنى: تشبهات: لها في الأولى بعد أن وَحَّدَتْ راجعاً أو لم يُراجِعْها أن تزيد التشبيبات الباقيتين على الواحدة التي أوقعتها فوزاً إذ لا فرق بين أن تَطْلُقَ الثلاث دفعةً وبين قولها طَلَّقْ واحدةً وواحدةً ولا يَقْدَحُ تَخْلُلُ الرجعة من الزوج ولو طَلَّقَتْ نفسها عبثاً ونَوَتْ فصَادَفَتْ التفويض لها ولم يَطُلِ الفضل بينهما طَلَّقَتْ، ولو قال جَعَلْتُ كُلَّ امرٍ لي عَلَيْكَ بَيْدِكَ كَانَ كِنَايَةً في التفويض إليها وليس لها أن تَطْلُقَ نفسها ثلاثاً ما لم يتوهم هو ولو قال طَلَّقْ نفسك ثلاثاً إن شئت فطَلَّقْتُ واحدةً أو واحدةً إن شئت فطَلَّقْتُ ثلاثاً طَلَّقْتُ واحدةً كما لو لم يذكر المشيئة، وإن قَدَّمَ المشيئة على العدد فقال طَلَّقْ نفسك إن شئت واحدةً فطَلَّقْتُ ثلاثاً أو عَكْسُهُ لَغَا لِصِرورة المشيئة شرطاً في أصل الطلاق والمعنى طَلَّقْ نفسك إن اخترت الثلاث فإن اخترت غير هذه لم يوجد الشرط بخلاف ما لو أخرها فإنها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فَوَضَّتْ إِلَيْكَ أن تَطْلُقْ نفسك ثلاثاً فإن شئت فافعلي ما فَوَضَّتْ إِلَيْكَ وذلك لا يَمْنَعُ نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يَدْخُلُ فيه والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قَدَّمَها على الطلاق أيضاً فقال إن شئت طَلَّقْ ثلاثاً أو واحدةً كَانَ كما لو أخرها عن العدد. اهـ. ووافقه النهاية في الأوليين من صور المشيئة الثلاث دون الأخيرة فجَعَلَهَا لَغْواً كالثانية واستظهر ع ش ما قاله شيخ الإسلام والمعنى من أنها كالأولى.

### (فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق)

هـ قوله: (في بعض شروط) إلى قوله: (وجعل البلقيني) في النهاية. هـ قوله: (منها) أي: من شروط الصيغة فيه مع قوله الآتي في الصيغة تكراراً فالأخصر الأولى، ويُسْتَرَطُ في الصيغة إلخ. هـ قوله: (عند غرض صارفها) لا حاجة إلى هذا التقييد لما قَدَّمَهُ أَوَّلُ الباب من أن قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ شَرَطُ مُطْلَقاً وغاية الأمر أنه إذا وَجَدَ صارف مما يأتي احتيج حبيذ مع هذا القصد إلى قصد الإيقاع لوجود هذا الأمر

### (فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق)



لِما يَأْتِي فِي النَّدَاءِ لَا مُطْلَقًا لِما يَأْتِي فِي الْهَزْلِ وَاللَّعِبِ وَنَحْوِهِ صَرِيحَةٌ كَانَتْ أَوْ كِنَايَةٌ قَصْدُ لَفْظِهَا مَعَ مَعْنَاهُ بِأَنْ يَقْصِدَ اسْتِعْمَالَهُ فِيهِ وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِقَصْدِهِمَا فَحِينَئِذٍ إِذَا (مَرَّ بِلِسَانِ نَائِمٍ) أَوْ زَائِلٍ عَقْلٍ بِسَبَبٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ، وَلَا فَكَالَسُكْرَانٍ فِيمَا مَرَّ (طَلَاقٌ لَفًا)، وَإِنْ أَجَاذَهُ، وَأَمْضَاهُ بَعْدَ يَقْظَتِهِ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ كَانَ نَائِمًا أَوْ صَبِيًّا أَيْ، وَأَمَكْنَ وَمِثْلُهُ مَجْنُونٌ عَهْدٌ لَهُ جُنُونٌ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَنَازَعَهُ فِي الرُّوْضَةِ فِي الْأُولَى أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ عَلَى النَّوْمِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى الْأَخِيرِينَ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ لَمْ أَقْصِدِ الطَّلَاقَ وَالْعَتَقَ ظَاهِرًا لِتَلَفُّظِهِ بِالصَّرِيحِ مَعَ تَيَقُّنٍ تَكْلِيفُهُ فَلَمْ يُمَكِّنْ رَفْعَهُ، وَهَذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ تَكْلِيفُهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ فَقَبِلَ دَعْوَاهُ الصُّبَا أَوْ الْجُنُونُ بِقَيْدِهِ قِيلَ كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْ هَذَا بِاشْتِرَاطِهِ التَّكْلِيفَ أَوَّلَ

الصَّارِفِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. رَشِيدِي، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الصَّرِيحَ الْمُقَارِنَ لِلصَّارِفِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْكِنَايَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَصْدَيْنِ وَلَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ يُقِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْأَصَحِّ فَلْيُراجِعْ. هـ فَوَدَّ: (لِما يَأْتِي فِي النَّدَاءِ) أَيْ: مِنْ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَقْبَلُ الصَّرْفَ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا بِإِرَادَةِ مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ لَا مُطْلَقًا لِما يَأْتِي فِي الْهَزْلِ إلخ أَيْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ مِنَ اللَّفْظِ فَقَطْ دُونَ الْمَعْنَى وَقَعَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ. كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (قَصْدُ لَفْظِهَا) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُشْتَرَطُ. هـ فَوَدَّ: (لِقَصْدِهِمَا) أَيْ: اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. اهـ. ع ش.

هـ فَوَدَّ (سَنِي): (بِلِسَانِ نَائِمٍ)، وَإِنْ أَيْمَ بَنَوِيهِ؛ لِأَنَّ إِثْمَهُ بِهِ لِخَارِجٍ لَا لِذَاتِهِ سَمِ وَع ش. هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ أَجَاذَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ اسْتِيقَاضِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ أَجْزَتَهُ أَوْ أَوْقَعَتْهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ أَجَاذَهُ إلخ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: أَجْزَتَهُ كِنَايَةً فَيَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا أَرَادَ إِثْنَاءَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ الْآنَ. اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَقْلِ صَرِيحٍ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدِ عَقْلِهِ. اهـ. سَم. هـ فَوَدَّ: (عَهْدٌ لَهُ جُنُونٌ) أَيْ: سَابِقٌ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) مُعْتَمَدٌ فِي مُدَّعِي الصُّبَا وَالْجُنُونِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا قَالَ الرُّوْيَانِيُّ، وَإِنْ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ فِي تَصْدِيقِ النَّائِمِ نَظَرٌ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ. اهـ. سَم. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ) أَيْ: التَّرَاغُ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَخِيرِينَ) أَيْ: مُدَّعِي الصُّبَا وَمُدَّعِي الْجُنُونِ أَيْ عَلَى تَصْدِيقِهِمَا بِالْيَمِينِ. هـ فَوَدَّ: (عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ) أَيْ: الْمُطْلَقُ أَوْ الْمُغْتَبَى وَقَوْلُهُ: ظَاهِرًا أَيْ، وَأَمَّا بَاطِنًا فَيَنْفَعُهُ وَلَعَلَّهُ حَيْثُ قَصَدَ هَدَمَ الطَّلَاقِ أَمَّا لَوْ أُطْلِقَ فَلَا؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقَعُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الصَّرِيحَ إلخ تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ وُجُودِ الصَّارِفِ فَلْيُراجِعْ. هـ فَوَدَّ: (ظَاهِرًا) قَبْلُ لِلْقَبُولِ وَقَوْلُهُ: لِتَلَفُّظِهِ عِلَّةٌ لِنَفْيِ الْإِشْكَالِ. هـ فَوَدَّ: (بِقَيْدِهِ) أَيْ: إِمْكَانِ الصُّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (قَبْلَ كَانَ مُسْتَغْنِيًا إلخ) وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (عَنْ هَذَا) أَيْ: مَا فِي الْمَتْنِ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدِ عَقْلِهِ. هـ فَوَدَّ: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ.

الباب انتهى . ويُجاب بأن هذا وما بعده كالشرح لذلك على أنه يُستفاد منه هنا فائدة، وهي عدم تأثير قوله أجزأته ونحوه؛ لأنَّ اللَّغْو لا يَنْقَلِبُ بالإجازة غيرَ لَغْوٍ ولا يُستفاد هذا من قوله يُشْتَرَطُ لِتَفْوِذِهِ التَّكْلِيفُ فتأمل. (فلو سبقَ لِسَانُهُ بِطَلَاقٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ) تأكيدٌ لِفَهْمِهِ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالسَّبْقِ (لَهَا) كَلْفُو اليمينِ ومثله تَلَفُّظُهُ بِهِ حَاكِيًا وَتَكْرِيرُ الْفَقِيهِ لِلْفِظَةِ فِي تَصْوِيرِهِ وَدَرْسِهِ (وَلَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا) فِي دَعْوَاهُ سَبْقَ لِسَانِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِمَا يَمْنَعُ الطَّلَاقَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ وَلِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْغَالِبِ مِنْ حَالِ الْعَاقِلِ (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) كَمَا يَأْتِي فِيْمَنِ التَّفْ بِلِسَانِهِ حَرْفٌ بَآخِرٍ فَيُصَدَّقُ ظَاهِرًا فِي السَّبْقِ لِظُهُورِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكَ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ طَلَّبْتُكَ وَلَهَا قَبُولُ قَوْلِهِ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ إِنْ ظَنَنْتَ صِدْقَهُ بِأَمَارَةٍ وَلَيْمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ .....

• قوله: (وَمَا بَعْدَهُ إلخ) فيه تأمل. • قوله: (لأنَّ اللَّغْو إلخ) تَوْجِيهٌ لِلِاسْتِفَادَةِ. • قوله: (وَلَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ يُشْتَرَطُ إلخ) أي: لِأَنَّ عَدَمَ التَّفْوِذِ يَصَدَّقُ بِالْوَقْفِ كَتَصَرُّفَاتِ الْمُزْتَدِّ فِي زَمَنِ الرَّدَّةِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. • قول (سني): (مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ) أي: لِحُرُوفِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ. اه. مُغْنِي. • قوله: (تَاكِيدٌ) أي: قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ تَاكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ. • قوله: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) فِي الْمُغْنِي. • قوله: (وَمِثْلُهُ إلخ) لَعَلَّهُ فِي كَوْنِهِ لَغْوًا فَقَطْ لَا فِي أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا إِذَا مَا ذَكَرَ مِنَ الْحِكَايَةِ وَالتَّصْوِيرِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِبْقَاعِ. • قوله: (حَاكِيًا) أي: لِكَلَامِ غَيْرِهِ. اه. مُغْنِي أَي أَوْ لِمَا كَتَبَهُ هُوَ كَمَا مَرَّ. • قوله: (لِلْفِظَةِ) أَي: الطَّلَاقِ. • قوله: (أَوْ غَيْرُهُ) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَي لِتَقْرِيْبِهِمَا صِدْقَهُ فِيمَا قَالَهُ. اه. ع ش. • قوله: (كَمَا يَأْتِي إلخ) وَكَانَ دَعَاها بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ الْحَيْضِ إِلَى فِرَاشِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ الْآنَ ظَاهِرَةٌ فَسَبَقَ لِسَانُهُ وَقَالَ أَنْتِ الْيَوْمَ طَالِقَةٌ. اه. مُغْنِي. • قوله: (فِيْمَنِ التَّفْ) أي: انْقَلَبَ. • قوله: (فَيُصَدَّقُ ظَاهِرًا إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. • قوله: (أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ) أي: فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ وَلَوْ غَيْرَ يَنْتَفَعُهُ كَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ أَمْ لَا. اه. ع ش. • قوله: (وَكَذَا) أَي: يُصَدَّقُ بَاطِنًا مُطْلَقًا. اه. رَشِيدِي. • قوله: (ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ طَلَّبْتُكَ إلخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلَا يَقْبَلُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. اه. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي. • قوله: (وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكَ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّشْبِيهَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ مُطْلَقًا بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. • قوله: (وَلَهَا قَبُولٌ) أَي: وَيَجُوزُ لَهَا إلخ. اه. ع ش. • قوله: (هُنَا) أَي: فِي دَعْوَى نَحْوِ سَبْقِ اللِّسَانِ بِلا قَرِينَةٍ. • قوله: (وَلَيْمَنْ ظَنَّ إلخ) أَي: يَجُوزُ لَهُ إلخ. اه. ع ش. • قوله: (وَلَيْمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ نَظَرٌ. اه. أَي بَل

• قوله: (أَوْ غَيْرُهُ) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً. • قوله: (وَلَيْمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ. • قوله: (وَلَيْمَنْ ظَنَّ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ هُنَا وَذَكَرَ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ



بخلاف ما إذا علمه وجعل البلقيني في فتاويه من القرينة ما لو قال لها أنت حرام علي وظن أنها طلقت به ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً ظاناً وقوع الثلاث بالعبارة الأولى فإنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به بانياً على الظن المذكور انتهى، ويأتي في الكتابة في اعتقك أو أنت حر عقيب الأداء المتبين فساداً أنه لا يفتق به لقرينة أنه إنما رتبته على صحة الأداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأتك فقال نعم، طلقتها ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فلا يقبل منه إلا بقرينة . انتهى . وفيه تأكيد لما قاله

يتبني أن ليس له الشهادة عليه مع الظن كما أنه ليس له تلك مع العلم سم ومغني انظر هل يقال أخذاً من هذا أنه يجب على المرأة الظان صدقه قبله . هـ قوله: (بخلاف ما إذا علمه) أي: سبق اللسان ونحوه بقرينة ظاهرة فتحرّم عليه الشهادة . اهـ . ع ش عبارة الرشيدي أي فلا يجوز له الشهادة فالمخالفة بالنسبة إلى ما أفهمه قوله: ولمن ظن صدقه إلخ من أن له أن يشهد . اهـ . عبارة الكردّي قوله: بخلاف ما إذا علمه مفهوم قوله ولمن ظن إلخ يعني يجوز لمن ظن صدقه أن لا يشهد عليه بالطلاق، ويجوز له أن يشهد عليه به أيضاً بخلاف ما إذا علم صدقه فإنه لا يجوز له أن يشهد عليه به أصلاً . اهـ . وكل من هاتين مخالفاً لما مرّ عن سم والمغني . هـ قوله: (فقال لها) أي: بقصد الإخبار كما يأتي، ويظهر أن الإطلاق بلا قصد شيء من الإخبار والإنشاء كقصد الإخبار فليراجع . هـ قوله: (ظاناً إلخ) مجرد تأكيد لما قبله . هـ قوله: (بما أخبر به إلخ) خرج ما لو قصد به الإنشاء وسيشير إليه . اهـ . سم . هـ قوله: (بانياً إلخ) حال من فاعل أخبر . هـ قوله: (في اعتقك إلخ) أي: فيما إذا قال السيد عقيب أداء مكاتبه النجوم اعتقك أو أنت حر ثم تبين فساداً . هـ قوله: (أنه لا يفتق به إلخ) فاعل يأتي . هـ قوله: (قالوا إلخ) أي: أصحابنا . هـ قوله: (ونظير ذلك) أي: قوله اعتقك إلخ اهـ كردّي . هـ قوله: (ثم قال ظننت إلخ) أي: وكان قلبي نعم طلقتها مبنيّاً على هذا الظن . هـ قوله: (أن ما جرى بيننا) أي: بينه وبين الزوجة من نحو طالقي وخذه ابتداء . هـ قوله: (وقد أفتيت) أي: بعد ذلك القول بخلافه أي الظن المذكور . هـ قوله: (فلا يقبل منه إلخ) قد يقال ما وجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسألة البلقيني فتدبره . اهـ . سيد عمر عبارة سم انظر قوله: فلا يقبل منه، مع قوله: ونظير ذلك إلا أن يكون التنظير باختيار ما أفهمه هذا . اهـ . وقد يجاب عن كل منهما بأن مراد الشارح بالقرينة ثبوت سبق أمر بينهما محتمل للطلاق ثم رأيت قول الشارح في آخر باب الخلع ما نصّه كما لو قال طلقت ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فإنه إن وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أمر صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يخفى، وإلا حينئذ . اهـ . وهو صريح فيما قلت . هـ قوله: (انتهى) أي: ما يأتي .

أنه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق أنه سبق لسانه إليه لم يكن له أن يشهد عليه بمطلق الطلاق وكان ما هنا فيما إذا ظنوا وما هناك فيما إذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا انظر . اهـ . أي بل يتبني أن ليس له الشهادة عليه هنا أيضاً . هـ قوله: (بما أخبر به بانياً) خرج ما لو قضى به الإنشاء وسيشير إليه . هـ قوله: (فلا يقبل منه) انظره مع قوله ونظير ذلك إلا أن يكون التنظير باختيار ما أفهمه هذا وانظر قوله إلا

الْبُلْقِينِي؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ ظَنَّهُ الْوُقُوعَ بَأَنْتَ حَرَامٌ عَلَيَّ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلْإِخْبَارِ ثَانِيًا عَنْ حَقِيقَتِهِ كَمَا جَعَلُوا الْأَدَاءَ قَرِينَةً صَارِفَةً لَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَعْتَقْتُكَ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَإِفْتَاؤُهُ بِمَا رَتَّبَ عَلَيْهِ كَلَامَهُ قَرِينَةً صَارِفَةً لَهُ كَذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلَ التَّوَسُّطِ عَنْ ابْنِ رَزِينٍ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِهَا فَأَخْبِرَ بِأَنَّ عَقْدَهُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ فَخَرَجَ بِدُونِهَا ثُمَّ بَأَنْتَ صَحَّةُ عَقْدِهِ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَلَمْ يُغْدَرْ فِي ذَلِكَ قُلْتَ يُفَرِّقُ بِأَنَّ الْإِخْبَارَ يُبْطِلُ الْعَقْدَ أَمْرًا أَجْنَبِيًّا عَنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فَلَمْ يَصْلُحْ قَرِينَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقْتَى فِي الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فَأَخْبِرَ بِالثَّلَاثِ عَلَى ظَنِّ صَحَّةِ الْإِفْتَاءِ فَبِأَنَّ عَدَمَ صَحَّةِ الْإِفْتَاءِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ هُنَا وَبِتَسْلِيمِ أَنَّ الْإِخْبَارَ يُبْطِلُ الْعَقْدَ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ يَتَعَيَّنُّ حَمْلُ ذَلِكَ الْمَخْبِرِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمِمَّنْ يُعْتَمَدُ عِنْدَ النَّاسِ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِخْبَارَهُ قَرِينَةً كَمَا بَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِ فَعَلَّ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مُكْرَهًا عَلَيْهِ مَعَ فُرُوعٍ أُخْرَى لَهَا تَعْلُقُ بِمَا هُنَا فَإِنْ قُلْتَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الْقَرِينَةَ تُفِيدُ إِنَّمَا يَتَأْتَى فِيمَا إِذَا أَخْبَرَ مُسْتَعِدًّا إِلَيْهَا أَمَّا إِذَا أُنْشِأَ إِيقَاعًا ظَانًا أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَإِنَّهُ يَقَعُ وَلَا يُفِيدُهُ ذَلِكَ الظَّنُّ شَيْئًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَأْتِي فِي، وَهُوَ يَظُنُّهَا

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ: الْبُلْقِينِي. • قَوْلُهُ: (عَنْ حَقِيقَتِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ عَنْ حَقِيقَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَإِفْتَاؤُهُ بِمَا رَتَّبَ عَلَيْهِ الْإِخْبَارَ) جَعَلَ الْإِفْتَاءَ قَرِينَةً يُخَالِفُ قَوْلَهُ: (لَا بِقَرِينَةٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَرِينَةً عَلَى وَجُودِ الْإِفْتَاءِ. اهـ. سم، وَاجَابَ عَنْهُ السَّيِّدُ عُمَرُ بِمَا نَصَّهُ: يَظْهَرُ أَنَّهُ أَيِ ضَمِيرِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ، وَإِفْتَاؤُهُ الْإِخْبَارَ لَيْسَ إِشَارَةً إِلَى الْإِفْتَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ وَقَدْ أَقْبَيْتُ السَّابِقَ إِنَّمَا بَلْ إِبْتِدَاءُ كَلَامٍ حَاصِلُهُ أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْقَرَائِنِ مَا لَوْ وَقَعَ مِنْهُ لَفُظٌ مُحْتَمِلٌ لِلطَّلَاقِ فَاسْتَقْنَى فِيهِ فَأَقْتَى بِالْوُقُوعِ فَأَخْبَرَ بِالطَّلَاقِ مُعْتَمِدًا عَلَى الْإِفْتَاءِ السَّابِقِ. ثُمَّ أَقْتَى بِعَدَمِ الْوُقُوعِ بِاللَّفْظِ السَّابِقِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ صَحَّةِ الْإِفْتَاءِ الْأَوَّلِ فَلَا نَوْقِعَ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ الثَّانِي أَيْضًا إِذَا قَالَ إِنَّمَا أَرَدْتُ الْإِخْبَارَ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ، وَهِيَ الْإِفْتَاءُ السَّابِقُ تَدُلُّ لَهُ فَلَا يَرُدُّ عَلَى الشَّارِحِ مَا أَوْرَدَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَمْلِ الْإِفْتَاءِ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي ضَمْنِ وَقَدْ أَقْبَيْتُ الْإِخْبَارَ وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِفْتَاءَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ مُتَأَخِّرٌ عَنْ قَوْلِهِ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا فَاتَى بِصَلْحٍ قَرِينَةً لِلْإِخْبَارِ بَلْ وَلَوْ فَرَضَ تَقْدِيمُهُ لَا يَصْلُحُ أَيْضًا لِلْقَرِينَةِ بَلْ يُؤَيِّدُ الْوُقُوعَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ وَقَوْلُهُ: عَلَى حَمْلِ الْإِفْتَاءِ الْإِخْبَارَ صَرَّحَ بِهَذَا الْحَمْلِ الْكُرْدِيُّ قَبْرًا أَيْضًا بِمَا ذَكَرَ. اهـ. • قَوْلُهُ: (يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ مَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ أَوْ قَوْلُهُمْ وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْإِخْبَارُ. • قَوْلُهُ: (وَبِتَسْلِيمِ أَنَّ الْإِخْبَارَ) لَعَلَّ تَسْلِيمَ هَذَا مَعَ الْحَمْلِ الْآتِي هُوَ الْمُتَعَيَّنُّ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا أُنْشِأَ إِيقَاعًا الْإِخْبَارَ) يُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِهِ هُنَا وَمِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ الْإِنْشَاءَ فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ وَنَظَائِرِهَا يَقَعُ ظَاهِرًا اتِّفَاقًا، وَأَمَّا الْوُقُوعُ بِاطْنًا فَفِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي. اهـ سَبَدُ عُمَرُ أَيِ فِي مَسْأَلَةِ ظَنِّهَا أَجْنَبِيَّةٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا هُنَا فِي قَصْدِ الْإِنْشَاءِ مَعَ ظَنِّ عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَأَمَّا لَوْ قَصَدَ الْإِنْشَاءَ بِدُونِ ذَلِكَ الظَّنِّ فَيَقَعُ ظَاهِرًا وَباطِنًا بِاتِّفَاقٍ. • قَوْلُهُ: (ظَانًا أَنَّهُ لَا يَقَعُ) أَيِ: بِهَذَا الْإِيقَاعِ لِظَنِّهِ حُصُولِ الْبَيْنُونَةِ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ أَوَّلًا.

بِقَرِينَةٍ مَعَ قَوْلِهِ، وَإِفْتَاؤُهُ بِمَا رَتَّبَ عَلَيْهِ كَلَامَهُ قَرِينَةً الْإِخْبَارَ (وَإِفْتَاؤُهُ الْإِخْبَارَ) جَعَلَ الْإِفْتَاءَ قَرِينَةً يُخَالِفُ



أَجْنَبِيَّةٌ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقَيْنِي مِنْ هَذَا قُلْتُ مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مِنَ الْأَوَّلِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْبُلْقَيْنِي بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَانِيًا عَلَى الظَّنِّ الْمَذْكُورِ. (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا وَقَالَ) لَهَا (يَا طَالِقُ وَقَصَدَ النَّدَاءَ) لَهَا بِاسْمِهَا (لَمْ تَطْلُقْ) لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِذَلِكَ عَنْ مَعْنَاهُ مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ فِي صِدْقِهِ (وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ) بَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا تَطْلُقُ (فِي الْأَصَحِّ) حَمَلًا عَلَى النَّدَاءِ لِتَبَادُؤِهِ وَغَلَبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا عِنْدَ النَّدَاءِ أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ طَلَّقَتْ كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَّاقَهَا، وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَضَبَطَ الْمُصَنِّفُ يَا طَالِقُ بِالسُّكُونِ لِغَيْدِ أَنَّهُ فِي يَا طَالِقُ بِالضَّمِّ لَا يَقَعُ أَيْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ يُرْشِدُ إِلَى إِرَادَةِ الْعَلَمِيَّةِ .....

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا إِنْخ) وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَّهُ الْمَنْعُ. اهـ. سَمِ أَقُولُ قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّرْحِ الْآتِي لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا إِنْخ. • قَوْلُهُ: (لَهَا بِاسْمِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أَوْ)، وَهُوَ يَظُنُّهَا فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ) يَغْنِي عَنْهُ مَا بَعْدَهُ بِدُونِ الْعَكْسِ فَالْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ وَكَوْنُ اسْمِهَا كَذَلِكَ قَرِينَةٌ تُسَوِّغُ تَصْدِيقَهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى النَّدَاءِ) وَلِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الطَّلَاقَ وَاللَّفْظُ هُنَا مُشْتَرَكٌ وَالْأَصْلُ دَوَامُ النِّكَاحِ اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى النَّدَاءِ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَارَضَ ذَلِكَ أَيْ النَّدَاءُ قَرِينَةٌ تُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الطَّلَاقِ كَانَ يَقَعُ هَذَا النَّدَاءُ فِي أَثْنَاءِ مُخَاصَمَةٍ وَشِقَاقٍ لِتَرْجُحِ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ أَوْ مَحَلِّهِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا ذَكَرَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيُراجِعْ وَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ قَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ لِتَبَادُؤِهِ وَغَلَبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ إِنْخ. • قَوْلُهُ: (أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِي عَالِمِ بَهْجَرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) أَيْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَّاقَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَ النَّدَاءَ وَالطَّلَاقَ فَهَلْ هُوَ مِنْ بَابِ اجْتِمَاعِ الْمَانِعِ وَالْمُقْتَضِي حَتَّى يَغْلِبَ الْمَانِعُ، وَهُوَ النَّدَاءُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ مِنْ قَبِيلِ اجْتِمَاعِ الْمُقْتَضِي وَغَيْرِهِ فَيُغْلِبُ الْمُقْتَضِي فَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ النَّدَاءَ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذَا لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ النَّدَاءَ أَوْ أَطْلَقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ السُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ إِلَيْهِ شَيْئًا اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَ مَا فِيهِ إِلَى ثَقُلٍ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ حُكْمَ هَذِهِ الصِّيغَةِ،

قَوْلُهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَرِينَةً عَلَى وُجُودِ الْإِنْشَاءِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا إِنْخ) لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَّهُ الْمَنْعُ. • قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ النَّدَاءَ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذَا لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ النَّدَاءَ أَوْ أَطْلَقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ السُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ عَلَيْهِ شَيْئًا اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَ مَا فِيهِ إِلَى ثَقُلٍ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْخ) يَتَأَمَّلُ

وفي يا طالقاً بالنصب يتعين صرّفه إلى التّطليق أي مُطلقاً، وينبغي في الحالين أن لا يرجع لدعوى خلاف ذلك . انتهى . وردّ بأنّ اللّحن لا يؤثّر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتّجه حمل كلامه على نحويّ قصّد هذه الدّقيقة، والقرن المُسمّى حرّاً فيه هذا التّفصيل . (فإن كان اسمها طارِقاً أو طالِياً) أو طالِياً (فقال يا طالق وقال أرذت النداء) باسمها (فالتّف الحرف) بلساني (صدّق) ظاهراً لظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طلّقت وقضيته أنه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملاً بظاهر الصّيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة

وإن لم يرد العِلْمِيَّة ؛ لأنها نكرة مقصودة . اهـ . سم ، وأقره الرّشيدِي وقد يجاب بما مرّ من تبادلٍ وغلبة النداء لها باسمها . هـ قوله : (وفي يا طالقاً بالنصب يتعين إلخ) قد يقال مُجرّد يا طالقاً بالنصب لا يقتضي التّطليق إذ ليس شبيهاً بالمُضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصِلُهُ أنه إذا لم يقصد به مُعيّن فالزّوجة غير مُسمّاة في هذه الصّيغة ولا مقصودة بها تعيّنُها فقد يتّجه أن يقال إن لم يقصد بهذه الصّيغة الزّوجة فلا وقوع ، وإن قصّدها فكما لو لم ينصب فقوله : في الحالين إلخ المُتّجه منعه . اهـ سم ، وأقره الرّشيدِي وقد يجاب بأنّ الزّوجة مقصودة بها بقرينة التّخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من أفراد الصّيغة ثم قوله : فقد يتّجه إلخ خلاف موضوع المسألة من الإطلاق . هـ قوله : (حمل كلامه) أي : الزّكشي من عدم الوقوع مع الضّم ومن الوقوع مع النصب مُطلقاً فيهما . اهـ . ع ش . هـ قوله : (والقرن إلخ) الأولى تقدّمه على قوله قال الزّكشي إلخ . هـ قوله : (أو طالِياً) أي : ونحوه من الأسماء التي تُقارب حروف طالق . اهـ . مُعني . هـ قوله : (ظاهراً لظهور القرينة) كذا في المُعني وفي البجيريّ والقرينة قُرب المخرج والأمر الذي ادّعاء مانعاً من وقوع الطّلاق النّفاً الحرف أي انقلابه إلى الآخر . اهـ .

هـ قوله : (فإن لم يقل ذلك) أي : أرذت النداء . اهـ . ع ش . هـ قوله : (وقضيته) أي : قوله فإن لم يقل إلخ . هـ قوله : (إنه لو مات إلخ) قد يُفرّق بأنّ عدم دعوى الحيّ ما ذكرَ ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقيب ما ذكر من أن الأصل بقاء العِصمة . اهـ . سيّد عمر ولا يخفى بَعْدُهُ . هـ قوله : (حكم عليه بالطلاق) أي : من وقت الصّيغة على المُعتمِد اهـ ع ش . هـ قوله : (عملاً إلخ) تعليل لقوله فإن لم يقل ذلك طلّقت وقوله : ومنه يؤخذ أي من هذا التّعليل . هـ قوله : (في هذا) أي : في الحكم بوقوع الطّلاق ما لم

هذا الكلام مع كون البناء على الضّم حكم هذه الصّيغة ، وإن لم يرد العِلْمِيَّة ؛ لأنها نكرة مقصودة . هـ قوله : (وفي يا طالقاً بالنصب يتعين إلخ) قد يقال مُجرّد يا طالقاً بالنصب لا يقتضي التّطليق إذ ليس شبيهاً بالمُضاف لعدم اتّصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة . وحاصِلُهُ أنه نداء لم يقصد به مُعيّن فالزّوجة غير مُسمّاة في هذه الصّيغة ولا مقصودة بها بعينها فقد يتّجه أن يقال إن لم يقصد بهذه الصّيغة الزّوجة فلا وقوع ، وإن قصّدها فكما لو لم ينصب فقوله : في الحالين إلخ المُتّجه منعه . هـ قوله : (وردّ بأنّ اللّحن إلخ) قد يقال إنّما يكون لحنًا إن قصّد به مُعيّن ، وإلا فهو نكرة غير مقصودة وحكمها النصب فلم يحل على المُعَيّن حتّى كان لحنًا .



ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصّرف بالقرينة، وإن وجدت القرينة، وهي مسألة حسنة. (ولو خاطبها بطلاق) معلق أو منجز كما شمله كلامهم ومثله أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر، وإنما أثرت قرائن الهزل في الإقرار؛ لأنّ الاعتبار فيه اليقين ولأنّه إخبار بتأثيرها بخلاف الطلاق والأمر به فيهما (هازيلاً أو لا عباً) بأن قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهراً وباطناً إجماعاً وللخبر الصحيح ثلاث جذه من جذ وهزلهن جذ الطلاق والتكاح والرجعة، وخصت لتأكيد أمر الإيضاح، وإلا فكل التصرفات كذلك وفي رواية «والعتق» وخصت لتشوف الشارع إليه ويكون اللّعب أعمّ مطلقاً من الهزل عرفاً إذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه، وإن رادفه لغة كذا قال شارح وجعل غيره بينهما تغايراً ففسر الهزل بأن يقصد اللفظ دون المعنى واللّعب بأن لا يقصد شيئاً وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوع باطناً ومن ثم قالوا لو قال لها أنت طالق وقصد لفظ الطلاق دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدّين في قوله ما قصدت المعنى (أو، وهو يظنها اجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم) أو ناسياً أن له زوجة كما نقله عن النص، وأقره وقال الزركشي ينبغي تخريبه على جنث الناسي، .....

يقل أرذت خلافة. اهـ ع ش. هـ قوله: (وإن وجدت إلخ) غايه لقوله إن مثله في هذا كل من إلخ.  
 هـ قوله: (كما شمله) أي: ما ذكر من المعلق والمنجز. اهـ ع ش. هـ قوله: (ومثله) أي: مثل خطابه إياها بالطلاق. هـ قوله: (لمن يطلقها إلخ) أي: لا لمن يطلقها لما مر في شرح قول المصنف يشترط لتفويده من أنه لا يصح التعليق من الوكيل. هـ وقوله: (يتأثر بها) أي: بالقرائن. اهـ ع ش. هـ قوله: (فيهما) أي: التعليلين. هـ قوله: (وقع ظاهراً) إلى قوله: (وفي رواية) في المعنى إلا قوله: (إجماعاً).  
 هـ قوله: (وخصت) أي: الثلاثة في الحديث وقوله: كذلك أي هزلها وجدها سواء وقوله: وفي رواية إلخ يُحتمل أنه بدل الرجعة، ويحتمل أنه زائد على الثلاثة وعليه فالتقدير: والعنق كهذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعلّقه بالإيضاح وشبهه بها في التأكيد. هـ وقوله: (إذ الهزل إلخ) علة لكون الهزل أخصّ وقوله: يختص بالكلام أي واللّعب قد يكون بغيره. هـ وقوله: (عطفه) أي: اللّعب. هـ وقوله: (عليه) أي: الهزل. اهـ ع ش وقد يراد عليه أن عطف العام من خصائص الواو. هـ قوله: (بأن لا يقصد شيئاً) كقولها في معرض دلال وملاعبة أو استهزاء طلقني فيقول لا عباً أو مستهزئاً طلقك اهـ معني. هـ قوله: (وفيه نظر) أي: فيما جعله الغير وقوله: لا بد منه مطلقاً أي سواء في ذلك الهزل واللّعب وغيرهما وقوله: ومن ثم أي من أجل أنه لا بد من قصد اللفظ. اهـ ع ش أي مطلقاً. هـ قوله: (ومن ثم قالوا إلخ) يتأمل وجه التأييد؛ لأن عبارتهم الآتية كما في حال الهزل ولو كانت كما في حال اللّعب لكان التأييد واضحاً، وأما الهزل فالقائل المذكور يعتبر فيه قصد اللفظ. اهـ سيّد عمر وقد يجاب المؤيد مفهوم قولهم وقد قصد لفظ الطلاق والمشار إليه قول الشارح إذ قصد اللفظ إلخ لا ترادفهما. هـ قوله: (وقع) أي: ظاهراً وباطناً. اهـ ع ش. هـ قوله: (كما نقله عن النص) اعتمدته النهاية والمعني. هـ قوله: (على جنث الناسي) أي: فيما لو

وهو مُتَّجِعَةٌ (وَقَعَ) ظاهراً لا باطناً كما اقتضاه كلامُ الشيخين وجزم به بعضهم لكن نقل الأذرعِي ما يقتضي خلافه واعتمده وذلك؛ لأنه خاطب مَنْ هي محلُّ الطَّلَاقِ، والعبرة في العقود ونحوها بما في نفس الأمر، وقضية هذا الوقوع باطناً لكن عارضه ما عُهِدَ من تأثير الجهل في إبطال الإبراء من المجتهول المشابه لهذا نعم، في الكافي أن مَنْ قال ولم يعلم له زوجة في البلد إن كان لي في البلد زوجة فهي طالقٌ وكانت في البلد فعلى قولِي حنث الناسي قال البلقيني، وأكثر ما يُلَمَّحُ في الفرق بينهما صورة التعليق. انتهى. ويُردُّ بأنه إن نظرَ لأنه كالناسي فلا فرق بين التعليق وغيره فالذي يُتَّجَعُ أنه يأتي هنا ما يأتي في الجمع .....

حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَتَسِيَّ الحِلْفَ فَعَلَهُ حَيْثُ قِيلَ فِيهِ بِالْحِنْثِ، وإن كان الرَّاجِعُ عَدَمَ الْحِنْثِ. اه. ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وهو مُتَّجِعَةٌ) قد يُقالُ لو أَتَجَعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجْنِيَّةٌ مُحْشَى أَي لِمَكَانٍ تَخْرِيجُهُ عَلَى حِنْثِ الْجَاهِلِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ فَوَدَّ: (لا باطناً) وفاقاً لِلْمُعْنَى وَخِلَافاً لِلنَّهْيَةِ. ٥ فَوَدَّ: (كما اقتضاه) أي عَدَمَ الْوُقُوعِ بَاطِناً، وهو الظاهر. اه. مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (لكن نقل الأذرعِي) عبارة الْمُعْنَى، وإن قال الأذرعِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْوُقُوعُ بَاطِناً. اه. ٥ فَوَدَّ: (وذلك؛ لأنه إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ. ٥ فَوَدَّ: (وقضية هذا) أي التَّغْلِيلِ. ٥ فَوَدَّ: (نعم) إلى قوله: اه في النِّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (ولم يَعْلَمَ إلخ) حَالِيَّةٌ. ٥ فَوَدَّ: (فعلى قولِي حِنْثِ النَّاسِي إلخ) أي وَالرَّاجِعُ مِنْهُمَا عَدَمُ الْوُقُوعِ لَكِنْ صَاحِبُ الْكَافِي يَقُولُ بِالْحِنْثِ فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَكَذَا فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي أَنَّهُ إِنْ قَالَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ دُونَ مُجَرَّدِ التَّغْلِيلِ لَمْ يَقَعْ، وَلَا وَقَعَ. اه. ع ش. ٥ فَوَدَّ: (في الفرقِ بَيْنَهُمَا) أي بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ وَمَا فِي الْكَافِي كَرْدِي وَع ش. ٥ فَوَدَّ: (صورة التعليق) أي فَلَا يَقَعْ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي لَوْجُودِ التَّغْلِيلِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ فَإِنَّهُ لَا تَغْلِيلَ فِيهَا إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يُلَاحِظُ مَا مَرَّ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ: وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَّلَاقٍ مِنْ قَوْلِهِ مُعَلَّقٍ أَوْ مُتَّجِعٍ. اه. ع ش. ٥ فَوَدَّ: (ما يَأْتِي فِي الْجَمْعِ إلخ) أي فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصِدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ أَيْ لَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ قَصِدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَأَن يَقْصِدَ بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّغْلِيلِ عَلَيْهِ حِنْثٌ وَبَيِّنَ الشَّارِحُ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّغْلِيلِ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ عَلَى

٥ فَوَدَّ: (وهو مُتَّجِعَةٌ) قد يُقالُ لو أَتَجَعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجْنِيَّةٌ.

٥ فَوَدَّ فِي (نَسِي): (وَقَعَ) أَي ظَاهِراً وَبَاطِناً كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (صورة التعليق)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ إِنْ حَلَفَ عَلَى إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ مُعْتَمِداً عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَزْدُودٌ كَذَا شَرْحُ م ر وَأَقُولُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ حَاصِلُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ إلخ لَكِنَّهُ يُنَافِي فِي رَدِّ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ قَتَائِلُهُ. ٥ فَوَدَّ: (ما يَأْتِي فِي الْجَمْعِ إلخ) أي فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصِدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ أَيْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ قَصِدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي



بين كلام الشيخين قبيل قوله أو بفعل غيره ممن يُبالي بتعليقه، ويُفَرَّق بين ما هنا وعدم وقوعه خلافاً للإمام على مَنْ طلب من الحاضرين أو الحاضرات شيئاً فلم يُعطوه فقال طَلَّقْتُكُمْ ثلاثاً وامرأته فيهم ولا يعلمها بأنه هنا لم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم يُوقِعُوا عليه شيئاً. (ولو لَفَظَ عَجَمِيَّ به) أي الطلاق (بالعربية) مثلاً إذ الحكم يُعْمُ كُلُّ مَنْ تَلَفَّظَ به بغير لُغَتِهِ (ولم يعرف معناه لم يقع) كُمُتَلَفَّظَ بكلمة كُفِّرَ لا يعرف معناها، ويُصَدَّقُ في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مُخَالِطاً؛ لأهل تلك اللغة بحيث تقضي العادة بعلمه به لم يُصَدَّقَ ظاهراً، ويقع عليه (وقيل إن نوى معناها) عند أهلها (وقع)؛ لأنه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بأن المجهول لا يصح قصده. (ولا يقع طلاق مُكْرَه) بباطل ولا يُنافيه ما يأتي في التعليق من أن المُعَلَّقَ بفعله لو فعل مُكْرَهاً بباطل.....

مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فَرَأَجَعَهُ. اهـ. سم أي في فصل أنواع من التعليق. هـ قوله: (بين كلام الشيخين) أي: بين أطراف كلاميهما. هـ قوله: (ويُفَرَّق) إلى قول المتن: (ولا يقع طلاق مُكْرَه) في النهاية والمُعْنَى. هـ قوله: (بين ما هنا) أي: ما في المتن من الوقوع في مسألة ظنّها أَجْنَبِيَّةٌ. هـ قوله: (على مَنْ طلب إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ. هـ قوله: (ولا يَعْلَمُهَا) أي: ومثله ما لو عَلِمَ بها كذا في النهاية ونقله الفاضل المُحَسِّي عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ قَرِينَةَ الْمَقَامِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَعَدَمُ الْعِلْمِ فِي كَلَامِهِمْ مَخْضُ تَضْوِيرٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ فِي حَادِثَةِ رُفِعَتْ إِلَى الْإِمَامِ فَأَقْنَى فِيهَا بِالْحِنْثِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قوله: (بأنه هنا لم يقصد إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ مَا ذَكَرَ لِلتَّضَجُّرِ أَوْ عَدَمِهِ حَيْثُ أَرَادَ بِطَلَّقْتُكُمْ فَارْتَمَتْ مَكَانَكُمْ أَوْ أَطْلَقَ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (معناه الشرعي)، وهو قَطْعُ عِصْمَةِ النِّكَاحِ.

هـ قول (سن): (لم يقع) أي: وإن قصد به معناه عند أهله. اهـ. ع ش عبارة المُعْنَى، وإن قصد به قَطْعُ النِّكَاحِ كما لو أَرَادَ الطَّلَاقَ بِكَلِمَةٍ لَا مَعْنَى لَهَا. اهـ. هـ قوله: (ويُصَدَّقُ في جهله إلخ) أي: ولا يقع باطناً إن كَانَ صَادِقاً. اهـ. ع ش. هـ قوله: (لم يُصَدَّقَ ظاهراً)، وَيُذَيِّنُ. اهـ. مُعْنَى. هـ قوله: (ويقع عليه) أي: ظاهراً. اهـ. ع ش. هـ قوله: (بباطل) عبارة النهاية بغير حق. اهـ. زَادَ الْمُعْنَى خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بغير حق يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ هِيَ أَنَّ شَخْصاً كَانَ يَتَنَادَّى الْجِرَاءَةَ لِشَخْصٍ فَتَسَاجَرَ مَعَهُ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَا يَخْرُثُ لَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَشَكَاهُ لِشَاذِ الْبَلَدِ فَأَكْرَمَهُ عَلَى الْجِرَاءَةِ لَهُ فِي تِلْكَ

نَفْسِ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ حَيْثُ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّعْلِيْقِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ عَلَى مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَرَأَجَعَهُ.

هـ قوله: (ولا يَعْلَمُهَا) أي: أَوْ يَعْلَمُهَا م ر. هـ قوله: (أن المُعَلَّقَ بفعله) أي: على التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ إلخ.

أو بحق لا جَنَثَ خلافاً لجمع؛ لأنَّ الكلامَ هنا فيما يحصلُ به الإكراه على الطَّلَاقِ فاشترطَ تعديُّ المُكْرِه به لِتُعْذَر المُكْرَه وثُمَّ في أنَّ فعلَ المُكْرِه هل هو مقصودٌ بالحليف عليه أو لا كالنَّاسي والجاهل والأصحُّ الثاني فلا يَتَقَيَّدُ بحق ولا باطل وبهذا يُتَّجَه ما اقتضاه كلامُ الرَّافِعِي من عدمِ الجَنَثِ في إنَّ أخذتَ حَقَّكَ مِنِّي فأكرَهه السُّلْطَانُ حتى أعطى بنفسه واندفع قولُ الزَّرْكَشِيِّ المُتَّجَه خلافاً؛ لأنَّه إكراهٌ بحق كطلاقِ المُولي ووجه اندفاعه أنَّ قوله مِنِّي يقتضي أنَّ فعله مقصودٌ بالحليف عليه كفعلِ الأخذِ وقد تقرر أنَّ الفعلَ المُكْرَه عليه غيرُ مقصودٍ بالحليف عليه أكرَهه بحق أو باطل والمُولي ليس مِنَّا نحن فيه؛ لأنَّ الشرعَ أكرَهه على الطَّلَاقِ نفسه وما نحن فيه الإكراه على خارج عنه جعله الحالف سبباً له عند الاختيار لا الإكراه...

السَّنة، وهَذِهِ إنَّ لم يَحْرُثْ له بالضربِ ونحوه، وهو أنَّه لا يَحْنُثُ؛ لأنَّ هذا إكراهٌ بغيرِ حقٍّ ولا يُشْتَرَطُ تَجْدِيدُ الإكراهِ مِنَ الشَّاذِّ المذكورِ بل يَكْفِي ما وَجَدَ منه أوْلاً حَيْثُ أَكْرَهه على الفعلِ جَمِيعَ السَّنةِ على العادةِ بل لو قال له احْرُثْ له جَمِيعَ السَّنِينَ وكانَ حَلَفَ أَنَّهُ لا يَحْرُثْ له أضلاً لا في تلكَ السَّنةِ ولا في غيرها لم يَحْنُثْ ما دامَ الشَّاذُّ مُتَوَلِّياً تلكَ البلدةَ وَعَلِمَ أَنَّهُ إنَّ لم يَحْرُثْ عاقِبَه بِخلافٍ ما لو استأجره لِعَمَلٍ فَحَلَفَ أَنَّهُ لا يَفْعَلُهُ فَأُكْرَهَ عليه فَإِنَّهُ يَحْنُثُ؛ لأنَّ هذا إكراهٌ بحقٍّ. اهـ. ع ش. قوَّة: (أو بحق لا جَنَثَ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي. قوَّة: (لا جَنَثَ) أي: على ما يَأْتِي والذي أَقْبَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فيما لو كانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقاً على صِفَةٍ أَتَاهَا إنَّ وَجَدْتَ بِإِكْرَاهٍ بغيرِ حقٍّ لم يَتَحَلَّ بِهَا كما لم يَقْعُ بِهَا أو بحقٍّ حَيْثُ وَاثَحَلْتُ م ر. اهـ. سم. قوَّة: (تَعْذِي المُكْرَه) بِكُسْرِ الرَّاءِ به أي الطَّلَاقِ لِتُعْذَر المُكْرَه أي على الطَّلَاقِ. قوَّة: (إنَّ فَعَلَ المُكْرَه) بِفَتْحِ الرَّاءِ أي المُعَلَّقُ عليه الطَّلَاقُ. قوَّة: (أو لا) أي: وإنما المقصودُ بالحليفِ بِالفعلِ بِالِاخْتِيَارِ. قوَّة: (المُتَّجَه خلافاً) أي: خِلافَ عَدَمِ الجَنَثِ. اهـ. كُرْدِي. قوَّة: (وَوَجَهَ اندِفَاعِهِ إلخ) حاصِلُهُ أنَّ قولَه مَتَى صَبِرَ فَعَلُهُ، وهو إِعْطَاؤُهُ بِنَفْسِهِ مَخْلُوقاً عليه وفَعَلُهُ إذا كانَ مَخْلُوقاً عليه لا يَتَنَاوَلُهُ ما صَاحَبَهُ إكْرَاهٌ مُطْلَقاً وقولُهُ: وقد تَقَرَّرَ أنَّ الفِعْلَ المُكْرَهَ إلخ فلو كانَ الإكْرَاهُ لِلْأَخْذِ على الأخْذِ فَيَجْرِي فيه ما يَأْتِي في قولِ الْمُصَنِّفِ أو بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ إلخ كما هو ظاهِرٌ. اهـ. سم. قوَّة: (والمُولي ليس إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ. قوَّة: (لأنَّ الشرعَ إلخ) سَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على المَرْجُوحِ. قوَّة: (وما نحنُ فيه)، وهو ما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ. قوَّة: (على خارج عنه) أي الطَّلَاقِ وكذا ضَمِيرُ سَبَبِائِهِ.

قوَّة: (لا جَنَثَ) أي: على ما يَأْتِي والذي أَقْبَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فيما لو كانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقاً على صِفَةٍ أَتَاهَا إنَّ وَجَدْتَ بِإِكْرَاهٍ بغيرِ حقٍّ لم يَتَحَلَّ بِهَا كما لم يَقْعُ بِهَا أو بحقٍّ حَيْثُ وَاثَحَلْتُ م ر. قوَّة: (وَوَجَهَ اندِفَاعِهِ إلخ) حاصِلُهُ أنَّ قولَه مَتَى صَبِرَ فَعَلُهُ، وهو إِعْطَاؤُهُ بِنَفْسِهِ مَخْلُوقاً عليه وفَعَلُهُ إذا كانَ مَخْلُوقاً عليه لا يَتَنَاوَلُهُ ما صَاحَبَهُ إكْرَاهٌ مُطْلَقاً. قوَّة: (وقد تَقَرَّرَ أنَّ الفِعْلَ المُكْرَهَ عليه إلخ) فلو كانَ الإكْرَاهُ لِلْأَخْذِ على الأخْذِ فَيَجْرِي فيه ما يَأْتِي في قولِ الْمُصَنِّفِ أو بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ إلخ كما



لِما تَقَرَّرَ أَنَّ الفِعْلَ المُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَ صَرَحَ بِمَا ذَكَرْتَهُ فَقَالَ إِنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ هُنَا الْأَخْذُ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي وَالْإِمَامُ أَقْرَهُ عَلَيْهِ وَالزَّرْكَشِيُّ قَالَ نَحْنُ لَا نَرَى ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي الْأَخْذُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ . انتهى . وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيمَا رَأَاهُ إلْغَاءُ لِقَوْلِهِ مِنِّي الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَوْعِ اخْتِيَارِهِ فِي الإِعْطَاءِ إِذْ مَنْ أَخَذَ مِنْ مُكْرَهٍ لَا يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الإِطْلَاقِ وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ، وَيُؤْخَذُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا فَاجْبِرَهُ الْقَاضِي عَلَى كَلَامِهِ لَا يَحْتُثُّ بِهِ .....

• قَوْلُهُ: (لِما تَقَرَّرَ) أَي: آتِيفًا فِي قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي . اهـ كُرْدِي . • قَوْلُهُ: (أَنَّ الفِعْلَ المُطْلَقَ) أَي: الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ . • قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: الفِعْلُ بِالِاخْتِيَارِ . • قَوْلُهُ: (مَا بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَطَلَّاقِ الْمُؤَلِّي، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَي بَيْنَ نَفْسِ الطَّلَاقِ وَالْخَارِجِ عَنْهُ . اهـ . • قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ قَوْلَهُ مِنِّي يَقْتَضِي أَنَّ فِعْلَهُ إلخ . اهـ . كُرْدِي . • قَوْلُهُ: (لَا نَرَى ذَلِكَ) أَي: اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْأَخْذِ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي . • قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ إلخ) مَمْنُوعٌ . اهـ . سَمَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ لَكَ أَنَّ تَقُولَ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّدِّ فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنَّ يَوْجَهُ مَا ذَكَرَ بِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهَا التَّغْلِيْقُ عَلَى أَخْذِ الْآخِذِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّغْلِيْقُ بِالْإِعْطَاءِ بِقَرِينَةٍ أَنَّهُ إِنَّمَا تُقَالُ فِي مَقَامِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ وَالْعِلَاقَةُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ غَالِبًا نَعَمْ إِنَّ فُرْضَ ادِّعَاؤِهِ إِرَادَةَ الْحَقِيقَةِ قَبْلَ كَمَا هُوَ . اهـ . وَقَوْلُهُ: لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ إلخ فِيهِ وَقْفَةٌ . • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ إلخ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ كَرْهًا . اهـ . سَمَ . • قَوْلُهُ: (فَاجْبِرَهُ الْقَاضِي عَلَى كَلَامِهِ إلخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَلِاجْبَارِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَلِإِذَا اجْبِرَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءٌ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجْبَرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِاجْبَارِ الْقَاضِي تَوْعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَبْسِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَشَرْطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ إلخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامِ . اهـ . أَقُولُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ

هُوَ ظَاهِرٌ . • قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ إلخ) مَمْنُوعٌ . • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَهُ مِنْهُ كَرْهًا . • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا فَاجْبِرَهُ الْقَاضِي إلخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَلِاجْبَارِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَلِإِذَا اجْبِرَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءٌ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجْبَرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِاجْبَارِ الْقَاضِي تَوْعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَبْسِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ فَلْيَحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ وَشَرْطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ إلخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامِ .

لَكِنْ مَحَلُّهُ فِيمَا فَعَلَهُ لِدَاعِيَةِ الْإِكْرَاهِ، وَهُوَ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ أَمَّا الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَيَحْتَثُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكْرَهًا عَلَيْهِ فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْتَثُّ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُكْرَهَ بَيَاطِلُ لَا يَحْتَثُّ فزعم بعضهم أَنَّ إَجْبَارَ الْقَاضِيَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِمَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْصُرِ الْقَاضِيَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَفُسِّرَهُ كَثِيرُونَ بِالْإِكْرَاهِ كَأَنَّهُ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ أَوْ انْعَلَقَ عَلَيْهِ رَأْيُهُ وَمَنْعُوا تَفْسِيرَهُ بِالْغَضَبِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضَبَانِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنْهُمْ وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ خَلَفَ لَيَطَّأَنَّهَا قَبْلَ نَوْبِهِ فَغَلَبَهُ التَّوَمُّ بِحَيْثُ لَمْ يَسْتَطِيعَ رَدُّهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتِمَّكَنَ مِنْهُ

فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ إِنْخَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِإِجْبَارِ الْقَاضِيَ هُنَا الْجَبْرُ الْجَسَدِيُّ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَّ قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ إِنْخ. ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلُّهُ فِيمَا فَعَلَهُ إِنْخ) وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَلِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُزُوجَتِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لِعَدَمِ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ م. ر. ه. سَمَّ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَخْذًا بِمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. أَنَّ إِجْبَارَ الْقَاضِيَ عَلَى أَنْ يُكَلِّمَهُ مَتَى لَاقَاهُ عَلَى الْمُعْتَادِ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْحَيْثُ بِغَيْرِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَلَا يُشْتَرَطُ حَيْثُ يُجَدِّدُ الْإِجْبَارَ.

ه. قَوْلُهُ: (مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ)، وَهُوَ التَّكَلُّمُ مَرَّةً ه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ثَقَّلَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي عَنْ الْجَمَالِ الرَّمَلِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا، وَكَذَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ إِنْ حُكِمَ عَلَى الْمَوْلَى بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَمْ يَقَعْ، وَيُظْهَرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ إِجْبَارُ الْقَاضِيَ بِمُجَرَّدِ الْحُكْمِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ إِجْبَارًا شَرْعِيًّا وَلَا جَسَدِيًّا، وَإِنْ كَانَ بِتَهْدِيدٍ بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي فَلَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ جَسَدِيٌّ. ه. سَيِّدُ عَمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ إِنْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَيِ الْمُكْرَهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَفُسْرَةٌ) أَيِ: الْإِغْلَاقِ. ه. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِنْخ) إِبْثَابٌ لِلاتِّفَاقِ. ه. قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى بِهِ) أَيِ: بِوُقُوعِ طَلَاقِ الْغَضَبَانِ وَقَوْلُهُ: وَلَا مُخَالَفَ إِنْخ أَيِ فَكَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ: الْإِكْرَاهِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ). ه. قَوْلُهُ: (فَغَلَبَهُ التَّوَمُّ) أَيِ: وَلَوْ قَبْلَ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ.

ه. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلُّهُ فِيمَا فَعَلَهُ إِنْخ) وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ لَمْ يَوْجَدْ فَلَا يَشْمَلُهُ الْحُكْمُ فَلِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحْرَمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُزُوجَتِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لِعَدَمِ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ فَلَوْ آجَرَ نَفْسَهُ لِعَمَلٍ دَاخِلِ الدَّارِ، وَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ قُوَّتُ الْبِرِّ



قَبْلَ غَلْبَتِهِ لَهُ بَوَاجِهِ، أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقِّ كَطَلَّقَ زَوْجَتَكَ، وَلَا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي فَيَقَعُ مَعَهُ وَكَذَا فِي  
إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلْمَوْلَى بِشَرْطِهِ الْآتِي وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ، وَأَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا بَيَّنَّاهُ فِي  
شَرْحِ الْإِرْشَادِ نَعَمْ، لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقِ زَوْجَةٍ نَفْسِهِ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ أُبْلَغَ فِي الْإِذْنِ وَكَذَا إِذَا نَوَى  
الْمُكْرَهَ الْإِبْقَاعَ لِكُنْهِ الْآنَ غَيْرُ مُكْرَهٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ (فَلَا ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ بَأْنٍ) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ  
(أَكْرَهَ) عَلَى طَلَاقِ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ مُبْهِمًا فَعَمِينَ أَوْ مُعَيَّنًا فَأَبْهَمَ أَوْ (عَلَى ثَلَاثٍ فَوَخَذَ أَوْ صَرِيحًا أَوْ

• وَقَوْلُهُ: (بَوَاجِهِ) أَيُّ: فَإِنْ تَمَكَّنَ وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى غَلَبَهُ التَّوَمُّ حَيْثُ وَظَاهِرُ التَّغْيِيرِ بِالتَّمَكُّنِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ  
الْحِنْثِ الْفَوْتُ لَوْ جُودَ مَنْ يَسْتَحْيِي مِنَ الْوَطْءِ بِحُضُورِهِمْ عَادَةً كَمُحَرَّمَةٍ وَزَوْجَةٍ لَهُ أُخْرَى، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ  
الْحِنْثِ وَجُعِلَ ذَلِكَ عُذْرًا أَوْ يُرَادُ بِالتَّمَكُّنِ التَّمَكُّنُ الْمُعْتَادُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَتَّعَذَّ. اهـ. ع ش وقوله: لو قيل  
إلخ ظاهر لا يتبني العدول عنه إلا بتقيل. • قوله: (وكذا في إكراه القاضي إلخ) أي: فلفظ بها عبارة  
المعنى وصور الطلاق بحق جمع بإكراه القاضي المولى بعد مدة الإيلاء على طلاقه واحدة فإن أكرهه على  
الثلاث فلفظ بها لغا الطلاق؛ لأنه يفسق بذلك، ويتعزل به. فإن قيل المولى لا تأمره بالطلاق عينا بل به  
أو بالقيمة ومثل هذا ليس إكراهًا يمنع الوقوع كما لو أكرهه على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فأتى  
بأحدهما فإنه يتفاد أجيب بأن الطلاق قد يتعين في بعض صور المولى كما لو أولى، وهو غائب فمضت  
المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكيلها إلى قاضي البلد الذي فيه الزوج وطالبه فإن القاضي يأمره بالقيمة  
باللسان في الحال وبالمسير إليها أو بحملها إليه أو الطلاق فإن لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان  
ذلك ثم قال أسير إليها الآن لم يمكن بل يجبر على الطلاق عينا هكذا أجاب به ابن الرفعة، وهو إنما  
يأتي تفريعا على مرجوح، وهو أن القاضي يكره المولى على القيمة أو الطلاق والأصح أن الحاكم هو  
الذي يطلق على المولى الممتنع كما سيأتي في باب إكراه أضلا حتى يخترز عنه بغير حق. اهـ.

• قوله: (نعم) إلى قوله: (ويظهر) في المعنى.  
• قوله: (زوجة نفسه) أي المكره بكسر الراء وقوله: نوى المكره بفتح الراء. • قوله: (هي بمعنى كأن)  
والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيرا. اهـ. نهاية.  
• قول (سنن): (أكرهه) بضم الهمزة. اهـ. معنى.  
• قول (سنن): (فوَخَذَ) ظاهره، وإن لم يملك إلا واحدة، وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما  
أكرهه عليه. اهـ. سم.

على نفسه باختياره. • قوله: (كطلق زوجتك، ولا قتلتك بقتلك أبي) هذا يدل على أن المراد بالإكراه  
بحق ما يعم كون المكره به حقا لا خصوص كون نفس الإكراه حقا فإنه ليس له الإكراه على الطلاق،  
وإن استحق قتله.

• قوله في (سنن): (فوَخَذَ) ظاهره، وإن لم يملك إلا واحدة، وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول  
عما أكرهه عليه.

تعليق فكنتي أو نجزأ أو على) أن يقول (طلقت فسرخ أو بالعكوس) أي على واحدة فثلث أو كناية فسرخ أو تنجزر فعلق أو تسريح فطلق (وقع)؛ لأنه مختار لما أتى به، ويظهر أن نيته استعمال لفظ الطلاق في معناه كاف هنا، وإن لم يقصد الإيقاع؛ لأن الشرط أن يطلق لداعي الإكراه ومن قصد ذلك غير مطلق لداعيه بل هو مختار له فما أفهمه قولهم نوى الإيقاع .....

• قول (سنن): (فكنتي) أي: ونوى. اه. معنى عبارة سم قوله: فكنتي في هذه المسألة تأمل؛ لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكناية بدون النية لا أثر لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله: وقع، وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اختيار مخالفة المكره بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق الثاني ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية. اه.

• قول (سنن): (فكنتي) بالتخفيف عبارة المختار الكناية أن يتكلم بشيء، ويريد غيره وقد كُتِبَ بكذا عن كذا وكثرت أيضا كناية فيهما وكناه أبا زيد وبأبي زيد تكنية كما تقول سماء. اه. فجعل التكنية بمعنى وضع التكنية، والكناية بمعنى التكلم بكلام يريد به غير معناه ولعل هذا بحسب اللغة، وأما عند أهل الشرع فهي لفظ يحتمل المراد وغيره فيحتاج في الإعتداد به لنية المراد لإخفائه فهي نية أحد محتملات اللفظ لا نية معنى مغاير لمذلوله. اه ع ش.

• قول (سنن): (فسرخ) بتشديد الزاء أي قال سرختها أو وقع الإكراه بالعكوس لهذه الصور بأن أكره على واحدة فثلث إلخ وقع أي الطلاق في الجميع. اه. معنى وظاهر كلامهم ظاهراً وباطناً وسواء كان المكره بفتح الزاء عالماً بتأثير الإكراه أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول إلى الأخف كالعدول من الثلاث إلى الواحدة بعلم تأثير الإكراه لم يتعد فليراجع. • قوله: (لأنه مختار لما أتى به) عبارة المعنى؛ لأن مخالفته تُشعرُ باختياره فيما أتى به. اه. وقضيتها كقول الشارح الآتي؛ لأن الشرط أن يطلق إلخ أنه يدين باطناً فليراجع. • قوله: (كاف هنا) أي: في الوقوع لا اختياره حيثيذ. اه. سم. • قوله: (لأن الشرط) أي شرط منع الإكراه الوقوع. • قوله: (ومن قصد ذلك) أي: لفظ الطلاق بمعناه. • قوله: (فما أفهمه قولهم نوى الإيقاع) عبارة الرّوض مع شرحه ولو أكره فقصّد الإيقاع وقع فسريح لفظ الطلاق عند

• قوله في (سنن): (فكنتي) في هذه المسألة تأمل؛ لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكناية بدون النية لا أثر لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله: وقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وتخصيص قولهم هذا بالصريح كما قد يتوهم من بعض الألفاظ كقوله في شرح الرّوض عقيب قول الرّوض ولو أكره فقصّد الإيقاع وقع فسريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية. اه. لا وجه له فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اختيار مخالفة المكره بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق الثاني، ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية. • قوله: (كاف هنا) أي: في الوقوع لا اختياره حيثيذ.



أَنَّ نِيَّةَ غَيْرِهِ لَا تُؤَثِّرُ كَمَا فِي الْكِنَايَةِ غَيْرَ مُرَادٍ لِقَوْلِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يُطْلَقَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ الْبَيِّنَةِ.

(نَبِيَّةُ) الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِّيِّ فَلَوْ حَلَفَ لَيْطَانُ زَوْجَتَهُ اللَّيْلَةَ فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ لَتَصَوْمَنَّ غَدًا فَحَاضَتْ فِيهِ أَوْ لَيَبِيعَنَّ أَمَتَهُ الْيَوْمَ فَوَجَدَهَا حُبْلَى مِنْهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْدًا حَقَّهُ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَعَجَزَ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي وَجِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْجَنْثِ هُنَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ مَشْهُورٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ وَتَبِعَهُ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ فَأَفْتَوْا بِعَدَمِ الْجَنْثِ وَبَعْضُهُمْ أَوَّلَ كَلَامِ الْمُزْنِيِّ وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ الْإِيمَانِ . . . . .

الْإِكْرَاهُ كِنَايَةٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ، وَبُسْتَنَى الْمُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ فَصَرِيحُهُ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِ إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا اهـ قَالَ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا فَالْشَّرْطُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمُكْرَهَ نِيَّتُهُ وَلَوْ صَرِيحًا. اهـ. وَعِبَارَةُ فَتْحِ الْمَعِينِ لَا طَّلَاقَ لِمُكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ بِمَحْذُورٍ فَلِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهَ الْإِيقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أَكْرَهَ بِحَقِّ اهـ، وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ فِي الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ نِيَّةَ غَيْرِهِ) يَعْني نِيَّةَ مَعْنَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِدُونِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ بِهِ. هـ قَوْلُهُ: (الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ أَنْ يَخْلِفَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَجِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحِنْثٌ مَنْ خَلَفَ). هـ قَوْلُهُ: (فَلَوْ حَلَفَ لَيْطَانُ الْخ) أَي: وَبَيَّرَ مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ ذَلِكَ بِإِدْخَالِ الْحَشْفَةِ فَقَطُّ مَا لَمْ يُرْذَ بِالْوَطْءِ قَضَاءُ الْوَطْرِ وَقَوْلُهُ: فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَيْضَ كَانَ مَوْجُودًا وَقَدْ حَلَفَ فَلَوْ حَلَفَ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ ثُمَّ حَاضَتْ فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ وَطْئِهَا قَبْلَ الْحَيْضِ وَلَمْ يَفْعَلْ حِنْثٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ بِأَنْ طَرَأَ الدَّمُ عَقِبَ الْحَلْفِ لَمْ يَحْنُثْ كَمَا مَرَّ فَيَمْنُ غَلَبَهُ النَّوْمُ وَكَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا فَتَلِفَ الطَّعَامُ بَعْدَ مَجِيءِ الْغَدِ فَلِإِنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْأَكْلِ وَلَمْ يَأْكُلْ حِنْثٌ، وَإِلَّا فَلَا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ وَجَدَهَا مَرِيضَةً مَرَضًا لَا تُطِيقُ مَعَهُ الْوَطْءَ فَلَا جَنْثٌ وَتُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: بِأَنْ طَرَأَ الدَّمُ الْخ أَي أَوْ وَجَدَ عِنْدَهَا مَنْ يَسْتَحِي مِنَ الْوَطْءِ بِحُضُورِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْهُ آتِفًا. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لَيَبِيعَنَّ أَمَتَهُ الْيَوْمَ) لِيَتَأَمَّلَ مَا لَوْ تَعَذَّرَ بَيْعُهَا لِعَدَمِ وَجْدَانِ مُشْتَرٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ الْوُقُوعِ قِيَاسًا عَلَى مَسْأَلَةِ النَّوْمِ السَّابِقَةِ آتِفًا بِجَامِعِ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْ رَاغِبًا لَا بَغْيٍ فَاجِسٍ وَلَا يَتَعَدُّ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَسَيَاتِي عَنْ ع. ش. فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْفِ عَلَى قَضَاءِ الْحَقِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ قَوْلُهُ: (حُبْلَى مِنْهُ) أَي: أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِشُبْهَةٍ تَوْجِبُ حُرْيَةَ الْحَمْلِ. اهـ. ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْدًا الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا مُقْتَضَى كَوْنِ الْإِكْرَاهِ فِيهِ شَرْعًا فَإِنَّ الْمُتَبَادَّرَ كَوْنُهُ حِسِّيًّا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (فَعَجَزَ عَنْهُ) الْمُتَبَادَّرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جُمْلَتِهِ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَكْثَرِهِ وَلَمْ يَوْفِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَجْزِ هُنَا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ الْوَفَاءَ فِي جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَرَ فَلَمْ يُؤَدِّ ثُمَّ أَغْسَرَ بَعْدَ فَلِإِنَّهُ يَحْنُثُ لِتَقْوِيَتِهِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّهَابُ حَجَّ فِي آخِرِ الطَّلَاقِ. اهـ. ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ) أَي إِلَى الْخِلَافِ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَبِعَهُ) أَي الرَّافِعِيُّ. هـ قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي) أَي بَيَانُ التَّأْوِيلِ.

وَحَيْثُ مَنْ خَلَفَ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ وَقَدْ كَذَبَ فَلَمْ يَعْصِهِ إِنَّمَا هُوَ لِخَلْفِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ قَضًا وَمَنْ  
ثُمَّ لَوْ خَلَفَ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ فَصَلَّاهُ حَيْثُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ بِالْمَعْصِيَةِ أَوْ أَتَى بِمَا  
يَعْمُهَا قَاصِدًا دُخُولَهَا أَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ مُفَارَقَةِ الْغَرِيمِ فَإِنْ ظَاهَرَ الْخِصَامِ  
وَالْمُشَاحَّةَ فِيهَا أَنَّهُ أَرَادَ لَا يُفَارِقُهُ، وَإِنْ أَعْسَرَ حَيْثُ بِخِلَافٍ مَنْ أَطْلَقَ وَلَا قَرِينَةً فَيُحْتَمَلُ عَلَى  
الْجَائِزِ؛ لِأَنَّهُ الْمُمْكِنُ شَرْعًا، وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَمِنْهُ أَنَّ بِحَلْفٍ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا بِسَارِهِ فَبِإِنْ  
إِعْسَارِهِ فَلَا يَحْتُثُّ بِمُفَارَقَتِهِ وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ مَا يَعْمُ الْحَرَامَ حَيْثُ بِتَرْكِهِ لِلْحَيْضِ كَمَا لَوْ خَلَفَ  
لَا يَفْعَلُ عَامِدًا، وَلَا نَاسِيًا وَلَا جَاهِلًا وَلَا مُكْرَهًا فَيَحْتُثُّ مُطْلَقًا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ خَلَفَ لَا  
يُصَلِّي لِغَيْرِ قِبْلَةٍ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؛ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ حَيْثُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِيْجَابَ  
الشَّرْعِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ مُنْزَلُ مَنْزِلَةِ الْإِكْرَاهِ كَمَا تَقَرَّرَ قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي  
حَلْفٍ يَتَضَمَّنُ الْحَثَّ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلْفِ كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَسْأَلَتُنَا الْحَلْفُ فِيهَا

• قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ مَنْ خَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهُ شَرْعًا عَلَى تَرْكِ  
الْمَعْصِيَةِ فَكَيْفَ حَيْثُ مَعَ ذَلِكَ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ إلخ) خَبَرٌ وَحَيْثُ مَنْ إلخ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ)  
أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهُ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (خَصَّ يَمِينَهُ  
إِلخ) كَلَّا أَصَلَّى الظُّهْرَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَتَى بِمَا يَعْمُهَا إلخ كَلَّا أَصَلَّى فِي هَذَا الْيَوْمِ قَاصِدًا بِذَلِكَ  
دُخُولَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي مُطْلَقِ الصَّلَاةِ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (قَاصِدًا دُخُولَهَا) أَي: الْمَعْصِيَةَ قَالَ السَّيِّدُ  
عُمَرُ مُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَصْدِ مَعَ الْعُمُومِ وَمُقْتَضَى قَرْيَةِ الْآتِي خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.  
• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ أَرَادَ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنَّمَا خَلَفْتُ لِظَنِّي بِسَارِهِ لَمْ يَحْتُثُّ إِذَا فَارَقَهُ بِلَا اسْتِيفَاءٍ سَيِّمًا  
إِذَا أَظْهَرَ لِمَا ادَّعَاهُ سَيِّمًا كَقَوْلِهِ وَجَدْتُ مَعَكَ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ دِرَاهِمَ أَخَذْتُهَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا فَذَكَرَ الْمَدِينُ أَنَّهُ  
تَصَرَّفَ فِيهَا، وَابْتَدَأَ ذَلِكَ بِطَرِيقِهِ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْسَرَ) غَايَةٌ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ) جَوَابُ حَيْثُ  
خَصَّ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ إلخ) أَي: فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ  
أَوَّلَ التَّثْبِيهِ. • قَوْلُهُ: (بِتَرْكِهِ) أَي: الْوُطْءِ. • قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: الْبَعْضُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: تَنْزِيلَ  
الْإِيْجَابِ الشَّرْعِيِّ مَنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ الْجِسْمِيِّ. • قَوْلُهُ: (كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ) أَي: فِي أَوَّلِ التَّثْبِيهِ.  
• قَوْلُهُ: (وَمَسْأَلَتُنَا) أَي: الْحَلْفُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ مَنْ خَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهُ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛  
لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ) هَلِ الْإِكْرَاهُ الْجِسْمِيُّ فِي هَذَا  
كَالشَّرْعِيِّ حَتَّى يَتَقَيَّدَ عَدَمُ الْجَنْثِ بِالْإِكْرَاهِ الْحَاكِمِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَجْرِ السَّابِقَةِ وَفِي مَسْأَلَةِ الْأَدَاءِ الْآتِيَةِ قُبِيلَ  
الْمَتَنِ عَنْ إِفْتَاءِ كَثِيرِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْلِفْ عَلَى الْمَعْصِيَةِ خُصُوصًا أَوْ عُمُومًا بِخِلَافٍ مَا إِذَا  
خَلَفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ بَأَنَّ خَلَفَ عَلَى تَرْكِ الْأَدَاءِ الَّذِي وَجَبَ أَوْ الْكَلَامِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ.  
• قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهُ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ.



يَتَضَمَّنُ مَنَعَ نَفْسِهِ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلِفِ وَلَمْ يَقُولُوا بِأَنْ إِجْبَابَ الشَّرْعِ فِيهِ مُنْزَلٌ مَنْزِلَةُ الْإِكْرَاهِ بَلْ صَرَحُوا فِي لَا أَفَارِقُكَ فَأَقْلَسَ ففَارَقَهُ مَخْتَارًا حَيْثُ، وَإِنْ كَانَ فِرَاقُهُ لَهُ وَاجِبًا وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِلْإِسْنَوِيِّ ذَلِكَ ادَّعَى أَنَّ كَلَامَهُمَا مُتَنَاقِضٌ. انْتَهَى. وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَثِّ وَالْمَنَعِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ كَمَا مَنَعَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي حَثَّ نَفْسَهُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ أَلْزَمَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ فِي الثَّانِي فَهُوَ مُكْرَهٌ فِيهِمَا وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ إِثْبَاتٌ، وَهُوَ لَا عَمُومَ فِيهِ فَلَمْ يَتَنَاوَلَ الْيَمِينَ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ بِالنَّصِّ. وَالثَّانِي فِيهِ نَفْيٌ، وَهُوَ لِلْعَمُومِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ كَالْتَكْرِهَةِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا ففِيهِ الْحَلِفُ عَلَى كُلِّ جُزْئِيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمُفَارَقَةِ بِالْمُطَابَقَةِ فَصَارَ حَالِفًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ هُنَا قَضْدًا فَحَيْثُ كَمَا مَرَّ فِي لَيَعَصِيَنَّ اللَّهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْفَرَضَ فَتَعْلِيقُ بِمُسْتَحِيلٍ، وَإِلَّا فَاجْتِهَادُهُ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فِي الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُسْتَحِيلِ الشَّرْعِيِّ فِي شَيْءٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَمُخْتَمَلٌ بَلْ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ انْبِهَامَ جِهَةٍ غَيْرِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ حَالَةَ الصَّلَاةِ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ بِأَنَّهَا غَيْرُ الْقِبْلَةِ وَعِلْمُهُ بَعْدُ لَا يَنْفِي جَهْلَهُ حَالَةَ الْفِعْلِ وَالْعِبْرَةُ بِهَذَا دُونَ مَا بَعْدُ وَمَا قَبْلُ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ وَاحِدَةٌ لَا غَيْرَ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْجَهْلِ إِنَّمَا هُوَ بِجَهْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفِعْلِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِعَيْنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ، وَجَعَلَ الْجَلَالَ الْبُلْقِينِي مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يَقُولُوا) أَيِ: الْأَصْحَابِ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ: اخْتِصَاصُ ذَلِكَ التَّنْزِيلِ بِالْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ كَلَامَهُمَا) أَيِ: كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ فِي تَيْنِكَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الْبَعْضِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْنًا حَقَّهُ، وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ بِصُورَةٍ إِنْ لَمْ أَقْضِهِ الْإِنْخَ فَرَزَّوَجَتِي طَالِقٌ وَمِنَ الثَّانِي حَلَفَ لَا يُصَلِّي الْإِنْخَ، وَهُوَ صَادِقٌ بِصُورَةٍ إِنْ صَلَّيْتُ الْإِنْخَ فَرَزَّوَجَتِي طَالِقٌ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ نَفْيٌ وَالثَّانِي إِثْبَاتٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالْأَوَّلِ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ أَيِ بَلْفِظٍ لَا قَضِيَنَّ وَمُرَادُهُ بِالثَّانِي لَا أَفَارِقُكَ فَأَقْلَسَ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْبَعْضُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ لِإِثْبَاتِ مَا اخْتَارَهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَعِبَارَةُ سَمِ وَالْكُرْدِي قَوْلُهُ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَيِ الْحَثِّ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَيِ الْمَنَعِ. اهـ. • فَوَدَّ: (فَقِيهِ) أَيِ: فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (إِنْ أَرَادَ) أَيِ: بِغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَوْلُهُ: الْفَرَضُ أَيِ الْغَيْرِ الْفَرْضِيِّ الْإِحْتِمَالِيِّ وَقَوْلُهُ: فَتَعْلِيقُ بِمُسْتَحِيلٍ أَيِ؛ لِأَنَّ كُلَّ جِهَةٍ يُصَلِّي إِلَيْهَا بِالْإِجْتِهَادِ يَصِحُّ أَنْ يُفَرِّضَ أَنَّهَا قِبْلَةٌ فَلَا يُمَكِّنُ فَرَضُ أَنَّهَا غَيْرُ قِبْلَةٍ. • فَوَدَّ: (وَالْإِنْخ) أَيِ: بِأَنَّ أَرَادَ الْغَيْرَ الْحَقِيقِيَّ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ: قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ الْفَرَضَ الْإِنْخَ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا الثَّانِي) أَيِ: قَوْلُهُ: (وَالْإِنْخ). اهـ. كُرْدِي وَكَانَ الْإِتْسَابُ تَذْكَيرَ الْأَوَّلِ أَوْ تَأْنِيثَ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) أَيِ: لِتَحَقُّقِ احْتِمَالِ الْقِبْلَةِ وَعَدَمِهَا.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ الْحَثِّ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ: الْمَنَعِ.

إن لم أَدْخُل الدَّارَ فأنْت طَالِقٌ، وهي لِغَيْرِهِ أَي الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْتَوْعٌ مِنْ دُخُولِهَا شَرْعًا، وَيُرْوَدُ أَنَّ هَذَا خَلْفٌ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ قَضْدًا فَلَا إِكْرَاهَ فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنُّ رِضَاهُ بِدُخُولِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي فأنْت طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ كَانَ إِكْرَاهًا مَعَ رَدِّ مَا لِلزَّرْكَشِيِّ فِيهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ إِجْبَارَ الْحَاكِمِ عَلَى فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ أَي إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ لِقَوْلِهِمْ: لَوْ خَلَفَ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُغْلَظَةً وَخَلَفَهَا جِنْتٌ لِإِمْكَانِ التَّخْلُصِ مِنْهَا بِإِدَاءِ الْمُدْعَى بِهِ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ يُجْبَرَ عَلَى الْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى التَّوَكُّلِ فَتَرْكُهُ تَقْصِيرٌ فَيَحْتَجُّ بِهِ قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنُ خَلَفَ بَعْتِي عَبْدِي الْمُقَيَّدُ أَنَّ قَيْدَهُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ وَخَلَفَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فَشَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ الْقَيْدَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ فَحُكِمَ بِعَقْبِهِ

• فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَي: الدَّارُ لِغَيْرِهِ أَي غَيْرِ الْحَالِفِ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (أَي الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ الْخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ خَلَفَ عَلَى شِرَاءٍ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَاثْتَمَعَ مَالُكُهَا مِنْ بَيْعِهَا وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ، وَيُظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الشُّرَاءُ وَلَوْ بَازِيْدٌ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ إِنْ أَرَادَ الْخُلُوصَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. وَقَوْلُهُ: (مِنْ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الْحِسِّيِّ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ خَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ زَيْدًا الْخَ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ بَازِيْدٌ الْخَ أَي: إِنْ رَضِيَ بِالْبَيْعِ بِذَلِكَ مَالِكُ السِّلْعَةِ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخَ) تَغْلِيلٌ لِلْجَعْلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَيُرْوَدُ) أَي: ذَلِكَ الْجَعْلُ. • فَوَدَّ: (فَلَا إِكْرَاهَ الْخ) يَقَعُ الطَّلَاقُ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) يَعْنِي مَسْأَلَةَ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ وَمَسْأَلَةَ لَا أَفَارُكَ. • فَوَدَّ: (مَا قَالَهُ) أَي كَوْنَهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ فَلَا جِنْتٌ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخَ) أَي: فِي شَرْحٍ وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَاهٍ. • فَوَدَّ: (بِمَا حَاصِلُهُ الْخَ) مُتَعَلِّقٌ لِلرَّدِّ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَي: لِلْحَالِفِ. • فَوَدَّ: (عَنْهُ) أَي: عَنْ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِمْ الْخَ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: (أَي إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخَ). • فَوَدَّ: (وَخَلَفَهَا) أَي: الْقَاضِي الْيَمِينُ الْمُغْلَظَةُ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَي: مِنَ الْيَمِينِ الْمُغْلَظَةِ. • فَوَدَّ: (بِإِدَاءِ الْمُدْعَى بِهِ الْخَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِاطِّلَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ قُطَاعِ الطَّرِيقِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخَ) أَي: مِنْ أَجْلِ التَّغْلِيلِ بِذَلِكَ الْإِمْكَانِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي الْخَ. • فَوَدَّ: (لَا بُدَّ الْخَ) أَي: فِي عَدَمِ الْجِنْتِ أَنْ يُجْبَرَ أَي الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (فَتَرْكُهُ) أَي: التَّوَكُّلُ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: بِالْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ.

• فَوَدَّ: (قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنُ خَلَفَ الْخَ) أَي: قَالَا فِي تَغْلِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ حَصَلَ الْخَ حَالٌ كَوْنِ هَذَا التَّغْلِيلِ مَقُولًا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ. • فَوَدَّ: (بِعِثْقِي عَبْدِي الْخَ) سَيَّاتِي بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلِفِ بِعِثْقِهِ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (الْمُقَيَّدُ) صِفَةُ عَبْدِهِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ قَيْدَهُ الْخَ) مَفْعُولٌ خَلَفَ. • فَوَدَّ: (وَخَلَفَ الْخَ) أَي: بِعِثْقِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (فَحَكَمَ) أَي: الْقَاضِي.

• فَوَدَّ: (فَيَمْنُ خَلَفَ بِعِثْقِي عَبْدِي الْخَ) وَسَيَّاتِي آيْنًا بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلِفِ بِعِثْقِهِ. • فَوَدَّ: (وَخَلَفَ) أَي: بِعِثْقِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ.



ثُمَّ خَلَّهَ فَوَجَدَ وَزَنَهُ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ فَلَا شَيْءَ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ؛ لِأَنَّهُ خَلَّ  
مَخْتَارًا لِيُظَنَّهُ عِتْقَهُ بِالشَّهَادَةِ وَقَدْ بَانَ خَطْوُهُ مَعَ تَقْصِيرِهِ فَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ إِذَا كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا  
يَجْلَهُ حَتَّى يَجْلَهُ الْحَاكِمُ، وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ . انتهى . فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ هُنَا حَاكِمٌ حَكَمَ عَلَيْهِ بِخَلِّهِ  
فَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا نَحْنُ فِيهِ قُلْتَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ خَلَّهَ لَا جَنْثَ؛ لِأَنَّهُ لَا  
مَنْدُوحَةٌ حِينَئِذٍ وَمِثْلُ خَلِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ أَلْزَمَ السَّيِّدُ بِخَلِّهِ وَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ،  
وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَكَمِ عَلَيْهِ بِالتَّقْصِيرِ مَعَ ظَنِّهِ الْعِتْقَ بِالشَّهَادَةِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِجَهْلِ الْحَكَمِ كَمَا يَأْتِي  
بَسْطُهُ آخِرَ الْبَابِ وَلَا بِالْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا نُسِبَ فِيهِ إِلَى تَقْصِيرٍ وَالْمُرَادُ بِالْحَلِفِ بَعْتُهُ  
تَعْلِيْقُهُ عَلَيْهِ لِمَا يَأْتِي فِي التَّنْذِيرِ فِي وَالْعِتْقِ أَوْ الْعِتْقِ يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا أَنَّهُ لَفَوْ بِشَرْطِهِ، وَتَرَدَّدَ  
بَعْضُهُمْ فِي أَنَا حَيْثُ أَلْحَقْنَا حَكَمَ الْحَاكِمِ بِالْإِكْرَاهِ هَلْ يُشْتَرَطُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَلَا  
أَتْرَلُهُ فِي ظَالِمٍ لَا يُمْتَثِلُهُ وَالَّذِي يُتَّجَهَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ فَعَلَ ذَلِكَ

• وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ خَلَّهَ إلخ) أَي: السَّيِّدُ الْحَالِفُ. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ إلخ) جَوَابُ: (مَنْ خَلَّفَ بِعِتْقِ حَبِيْبِهِ  
إلخ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ إلخ) مَقُولٌ قَالَا. • قَوْلُهُ: (خَطْوُهُ) أَي: الظَّنُّ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُعْذَرُ  
إلخ) قَدْ يُقَالُ مَسْأَلَةُ الْقَيْدِ هَذِهِ تُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّوَسُّطِ عَنِ ابْنِ رَزِينَ قَدْ بَيَّنَّاهُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.  
• قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ) أَي: الْحَالِفِ فِي الْحَلِفِ الْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا نَحْنُ فِيهِ) أَي: الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ  
الَّذِي فِيهِ مَنْدُوحَةٌ عَنِ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مَفْهُومُهُ) أَي: مَفْهُومُ قَوْلِ ابْنِ الصَّبَّاحِ إِذَا كَانَ مِنْ حَقِّهِ  
أَنْ لَا يَجْلَهُ حَتَّى يَجْلَهُ الْحَاكِمُ. • قَوْلُهُ: (لَا جَنْثَ) أَي: لَمْ يَخْنَثْ. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ خَلِّهِ) أَي: الْحَاكِمِ فِي  
عَدَمِ الْجَنْثِ وَكَذَا التَّصْمِيمُ الْمُسْتَرَرُّ فِي الزَّمِّ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا حِجْرَةَ إلخ) قَدْ يُمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجَنْثَ هُنَا  
لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (بِجَهْلِ الْحُكْمِ) أَي: حُكْمِ الْحَلِفِ، وَهُوَ الْجَنْثُ أَيِ  
الْعِتْقِ بِفِعْلِهِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْحَلِفِ إلخ) أَي: فِيمَا نَقْلَاهُ عَنْ ابْنِ  
الصَّبَّاحِ. • قَوْلُهُ: (تَعْلِيْقُهُ) أَيِ الْعِتْقِ عَلَيْهِ أَيِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (فِي التَّنْذِيرِ) أَي: فِي أَوَائِلِ بَابِهِ.  
وَقَوْلُهُ: فِي وَالْعِتْقِ إلخ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّنْذِيرِ وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ أَيِ الْحَلِفِ فِي قَوْلِهِ وَالْعِتْقِ لَا أَفْعَلُ أَوْ الْعِتْقُ  
يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ، وَهُوَ عَدَمُ نِيَّةِ التَّعْلِيْقِ. • قَوْلُهُ: (قُدْرَتُهُ) أَي: الْحَاكِمِ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي:  
لِحُكْمِ الْحَاكِمِ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَهَ إلخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ فَإِنْ  
فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ إلخ إِذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرَضِ عَلَى هَذَا  
التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ لِدَاعِيَةِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا حِجْرَةَ بِجَهْلِ الْحُكْمِ) قَدْ يُمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجَنْثَ هُنَا لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ.  
• قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَهَ إلخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ  
الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ إلخ إِذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرَضِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ  
لِدَاعِيَةِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي هَذَا

لِدَاعِيَةِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قُدْرَةِ الْحَاكِمِ عَلَى إِجْبَارِهِ عَلَيْهِ جِسًا لَوْ امْتَنَعَ، وَإِنْ لَا وَبِمَا تَقَرَّرَ عِلْمٌ صَحَّةُ مَا أَفْتَى بِهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَدَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمَا فِي مَوَاضِعَ أَنْ مَنْ خَلَفَ لَا يُؤْذِي مَا عَلَيْهِ فَحَكَمَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِأَدَائِهِ لَا يَحْنُثُ، وَيَأْتِي فِي الْإِيمَانِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ. (وَشَرْطُ) حُصُولِ (الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ (عَلَى تَحْقِيقِ مَا) أَيِ مُؤْذٍ غَيْرِ مُسْتَحِقِّ (هَذِهِ) الْمُكْرَهَةِ (بِهِ) عَاجِلًا سِوَاءَ أَكَانَتْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ (بِوَلَايَةِ أَوْ تَقْلِبِ) أَوْ فَرَطِ هُجُومٍ (وَعَجْزِ الْمُكْرَهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ (عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَالِاسْتِغَاثَةِ (وَعَلَّاهُ) بِقَرِينَةٍ عَادَةٍ مِثْلًا (أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ) أَيِ فَعَلَ مَا خَوْفُهُ بِهِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَخَرَجَ بِغَيْرِ مُسْتَحِقِّ قَوْلُهُ : لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ قُوَّةٌ طَلَّقَهَا، وَلَا اقْتَصَصْتَ مِنْكَ كَمَا مَرَّ وَبِمَاجِلًا لِأَقْتُلَنَّكَ غَدًا فَيَقَعُ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ الْمُطَرِدَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَهُ الْآنَ تَحَقَّقَ الْقَتْلُ غَدًا كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَيُوجِّهُ بِأَنْ بَقَاءَهُ لِلْغَدِ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْإِلْجَاءُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَشَجِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ بِمَا يَحْسَبُهُ مُهْلِكًا أَيِ فَبَانَ خِلَافُهُ وَلِلْإِمَامِ فِيهِ احْتِمَالَانِ مِنَ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ صَلُّوا لِسَوَادِ ظَنُّوهُ عَدُوًّا قَالَ فِي الْبَسِيطِ لَعَلَّ الْأُوجَةَ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ سَاقِطُ الْاِخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَظَنٍّ فَاسِيدٌ. انْتَهَى. فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا عِبْرَةَ بِالْظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ هُنَا بِكُونِهِ مُلْجَأً ظَاهِرًا، وَهَذَا كَذَلِكَ وَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ مَحَلُّهَا فِيمَا يُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ وَنَحْوُهُ دُونَ مَا نَبِطَ الْأَمْرُ فِيهِ بِالظَّاهِرِ كَمَا هُنَا. (وَبِحُصُلِ) الْإِكْرَاهِ (بِخَوْفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ) كَصَفْعَةٍ لِذِي مُرُوءَةٍ فِي

هَذَا السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ جِسًا. اه. سم. قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَجَهَّ إِلَيْهِ).  
 قَوْلُهُ: (حُصُولِ الْإِكْرَاهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ) فِي الْمُرْتَبِ فِي الْقَوْلِ: (أَوْ فَرَطِ هُجُومٍ)، وَإِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْمُكْرَهَةُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ: عَاجِلًا أَيِ تَهْدِيدًا عَاجِلًا.  
 قَوْلُ (سَنِي): (بِوَلَايَةِ) مِنْهُ الْمَشِيدُ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَنَزِّمِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ فَرَطِ هُجُومٍ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ. اه. سم. وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطَهُ الْمُرْتَبِ.  
 قَوْلُ (سَنِي): (عَلَّاهُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ فَعَلَ إِلَيْهِ) بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ تَفْسِيرٌ لِحَقَّقَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُرْتَبِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ. اه. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتْنِ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةٌ. قَوْلُهُ: (وَبِمَاجِلًا إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (لَأَقْتُلَنَّكَ إِلَيْهِ) أَيِ: قَوْلُهُ: ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ إِلَيْهِ) غَايَةُ لِلثَّانِي فَقَطْ. قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتِضَاهُ) أَيِ: الْعُمُومُ الْمَذْكُورُ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي يَوْجُهُ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ بَقَاءَهُ) أَيِ: الْأَمْرِ. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ) فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِلَافِ إِلَيْهِ) أَيِ: نَاشِئَانِ مِنَ الْخِلَافِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ) أَيِ: سُقُوطِ اخْتِيَارِهِ. قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ) أَيِ: مَا اخْتَارَهُ الْبَسِيطُ.  
 قَوْلُهُ: (مُلْجَأًا) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ الْكُسْرُ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (كَصَفْعَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَقْلَهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُرْتَبِ. قَوْلُهُ: (كَصَفْعَةٍ) أَيِ: ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْيَدِ وَفِي هَذَا التَّمَثِيلِ نَظَرٌ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ  
 السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ جِسًا. قَوْلُهُ: (أَوْ فَرَطِ إِلَيْهِ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ.



الملا كما يصرح به قول الدارمي وغيره أن اليسير في حق ذي المروعة إكراه (أو حبس) طويل كما في الروضة وغيرها أي عرفاً وبحث الأذرعني نظير ما قبله، وهو أن القليل لذي المروعة إكراه (أو إتلاف مال) وقول الروضة ليس بإكراه محمول على قليل كتخويف مؤبر بأخذ خمسة دراهم كما في جلية الروياني ونقله في الروضة عن الماسزجسي وقال عن الماوزدي أنه الاختيار واختاره جمع متأخرون، وهذا أولى من تصويب الأذرعني وغيره ما في المتن بإطلاقه، وظاهر كلامهم هنا أنه لا عبرة بالاختصاص، وإن كثر، ويؤيده أنه لا عبرة هنا بالمال لأنه مع أنه خير من الاختصاص، وإن كثر، ويظهر ضبط المؤبر المذكور بمن تقضي العادة بأنه يسمح ببذل ما طُلب منه ولا يُطلق، ويؤيده قول كثيرين: إن الإكراه بإتلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس، وأحوالهم (ونحوها) من كل ما يؤثر العاقل الإقدام على

فيمن يناسب ذلك، وإلا فالصفة الشديدة لذي مروعة في الملا كذلك. اهـ. عبارة المغني، ويختلف الإكراه باختلاف الأشخاص والأسباب المكره عليها فقد يكون شيء إكراهاً في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر إلى أن قال والحبس في الوجه إكراه، وإن قل كما قاله الأذرعني والضرب اليسير في أهل المروآت إكراه اهـ. قوله: (أن اليسير) أي: الضرب اليسير. قوله: (ويحث الأذرعني إلخ) جزم به النهاية والمغني. قوله: (وهو) أي: النظير أن القليل أي الحبس القليل. قوله: (لذي المروعة إكراه) خرج به غيره فالقيل في حقه ليس إكراهاً، وإن ترتب عليه ضرر له في الجملة كاحتياجه لكسب يضره على نفسه أو عياله فلا نظر له؛ لأنه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به. اهـ. ع ش.

قوله (سني): (أو إتلاف مال) أي: أو أخذه منه بجامع أن كلاً تقويت على ماله ومنه أي الإتلاف حبس دوابه حبساً يؤدي إلى التلف عادة. اهـ. ع ش وقوله: أو أخذه إلخ قد يقال المراد بالإتلاف هنا ما يشمل ما أشار إليه الشارح بقوله بأخذ خمسة دراهم. قوله: (هن الماوزدي) عبارة الروضة والروياني. اهـ. سيد عمر. قوله: (أنه الاختيار) أي: القليل في حق المؤبر ليس بإكراه. قوله: (وهذا أولى إلخ) أي: محل كلام الروضة على القليل. قوله: (وإن كثر) محل تأمل إذ المدار هنا على ما تقضي العادة بمسامحته بما طُلب منه دون أن يطلق فتأمل. اهـ. سيد عمر أقول بل قد يدعى أن إتلاف اختصاص يتأثر به داخل في قول المتن: (ونحوها). قوله: (ويظهر ضبط المؤبر إلخ) يشمل ما لو كان منشأ عدم السماع خسة النفس لا قلة المال وليس بعيد؛ لأن المدار على التأذي المخصوص. اهـ. سيد عمر أقول، ويفيد ذلك الشمول قول النهاية أو إتلاف ما ليس يتأثر به فقول الروضة: إنه ليس بإكراه محمول على مال قليل لا يبالى به كتخويف مؤبر أي سخي بأخذ خمسة دراهم. اهـ.

قوله (سني): (ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولايته؛ لأن عزله ليس ظُلماً بل مطلوب شرعاً بخلاف متوليه بحق فينبغي أن التهديد بعزله منه كالتهديد بإتلاف المال. اهـ. ع ش وفي البجيرمي عن البرماوي ما نصه ومنه قول المرأة لزوجها طلقني، وإلا أطعنك سماً مثلاً وغلب على ظنه ذلك. اهـ. قوله: (من كل ما يؤثر) إلى قوله: (بخلاف قول آخر) في النهاية إلا قوله: (محرم).

الطلاق دونه كالاستخفاف بواجبه بين المأ والتهديد بقتل بعض معصوم، وإن علا أو سفل وكذا رجم محرم على أحد وجهين يظهر ترجيحه، ويظهر أيضا أنه يلحق بالقتل هنا نحو جرح وفجور به بل لو قال له طلق زوجتك، ولا فجرت بها كان إكراهًا فيما يظهر أيضًا بخلاف قول آخر - ولو نحو ولده خلافا للأذرعى ومن تبعه - له طلق، ولا قتلت نفسي أو كفرت (وقيل بشرط قتل) لنحو نفسه؛ لأنه الذي ينسلب به الاختيار (وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوف) لإفضائها إلى القتل (ولا تشرط التورية) في الصيغة كأن ينوي بطلقت الإخبار كاذبًا أو إطلاقها من نحو قيد أو يقول عقبها سيرا إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلاهما على ما زعم أن المشقة بالقلب تنفع وجه ضعيف ولا في المرأة (بأن ينوي غيرها)؛ لأنه مجبر على اللفظ فهو منه كالعدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كعبارة أو ذهنية (وقع) لإشعاره بالاختيار، ومن

- قوله: (كالاستخفاف) قال ابن الصباغ إن الشتم في حق أهل المروءة إكراه. اه. • بجبرمي.
- قوله: (والتهديد بقتل بعض إلخ) عبارة المغني والتهديد بقتل أضله، وإن علا أو فرعه، وإن سفل إكراه بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف الناس. اه. • قوله: (وكذا رجم)، ويتبعني أن مثله الصديق والخادم المحتاج إليه. اه. ع ش. • قوله: (به) أي: بمن ذكر من الزوج وبعضه وزججه.
- قوله: (فجرت بها) أي: حالاً. اه. • نهاية. • قوله: (قول آخر) من إضافة المضمر إلى فاعله.
- قوله: (ولو نحو ولده) خلافاً للنهاية والمغني عبارة الأول ما لم يكن نحو فرع أو أصل فإنه يكون إكراهًا كما يحته الأذرعى أي في صورة القتل، وهو ظاهر. اه. قال ع ش: وأما صورة الكفر فليست إكراهًا؛ لأنه يكفر حالاً بقوله ذلك. اه. • قوله: (ولو نحو ولده) قد يقال حصول الإكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله بإثلاف نحو عشرة دراهم م ر. اه. سم عبارة المغني ولا يحصل الإكراه بطلاق زوجتك، ولا قتلت نفسي كذا أطلقوه قال الأذرعى، ويظهر عدم الوقوع إذا قاله من لو هدد بقتله كان مكرهاً كالولد. اه. وهو حسن. اه. • قوله: (في الصيغة) إلى قول المتن: (وقيل) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وما أوهمه إلى ولا في المرأة. • قوله: (سيرا) أي: بحيث يسمعه المكره. اه. • مغني.
- قوله: (ولا في المرأة) عطف على في الصيغة. • قوله: (لأنه مجبر إلخ) تعليل لعدم اشتراط التورية.
- قوله: (فهو) أي: اللفظ منه أي: المكره. • قوله: (كعبارة إلخ) مثال للعذر.
- قول (سنن): (وقع) ولو قال له اللصوص لا تترك حتى تخلف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحدًا كان إكراهًا على الحليف فلا وقوع بالإخبار نهاية ومغني زاد الأول بخلاف ما لو خلف لهم أي من غير سؤال منهم، وإن علم عدم إطلاقه إلا بالحليف لعدم إكراهه على الحليف. اه. وزاد الثاني ولو أكره ظالم شخصًا على أن يدلّه على زيد مثلاً أو ماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخله حتى يخلف له بالطلاق

• قوله: (ولو نحو ولده) قد يقال حصول الإكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله بإثلاف نحو عشرة دراهم م ر.



ثُمَّ لَزِمَتِ الْمُكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ. (وَمَنْ أَلِمْ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ) نَحْوِ (شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ) أَوْ وَثْبَةٍ (تَقْذُ طَلَاقَهُ وَتَصَرُّفُهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلًا وَفَعْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ) كَمَا مَرَّ فِي السَّكَرَانِ بِمَا فِيهِ وَاحْتِاجٌ لِهَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ وَلِبَيَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَأْتُمْ كُفْرُهُ عَلَى شُرْبِ خَمْرٍ وَجَاهِلٍ بِهَا، وَيُصَدَّقُ بِبَيِّنَةٍ فِيهِ لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُغْتَذَرْ فِيهَا بِظَهَرٍ وَكُمْتَنَاوِلِ دَوَاءٍ يُزِيلُ الْعَقْلَ لِلدَّوَايِ أَيْ الْمُنْخَصِرِ فِيهِ فِيَمَا بِظَهَرٍ فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ مَا دَامَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ لَمَّا يَصْدُرُ مِنْهُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ يُسْتَفْسَرُ فَإِنْ ذَكَرَ إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا فَذَاكَ فَإِنْ أَكْثَرَ النَّاسَ يَظُنُّ مَا لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ إِكْرَاهًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ الْعَارِفِ أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ أَهْلَ الْمَذْهَبِ مُخْتَلِفُونَ فِيَمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ تَفْصِيلِ مَا بِهِ الْإِكْرَاهُ ثُمَّ إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ كَحَبْسِ صُدُقِ بَيِّنَةٍ، وَلَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ الْمُفْصَلَةِ وَكَذَا فِي زَوَالِ الْعَقْلِ يُصَدَّقُ لِقَرِينَةٍ مَرَضٍ وَاعْتِبَادِ صَرْحٍ، وَلَا فَالْبَيِّنَةُ، وَلَهُ أَنْ يُحْلَفَ الزَّوْجَةُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ (وَفِي قَوْلٍ لَا) يَنْفَذُ مِنْهُ ذَلِكَ لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ: «أَبُكَ جُنُونٌ فَقَالَ لَا فَقَالَ أَشْرَبْتَ الْخَمْرَ فَقَالَ لَا

فَحَلَفَ بِهِ كَاذِبًا أَنَّهُ لَا يُعْلِمُهُ طَلَّقْتُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ بَلْ خُبِرَ بَيِّنَةً وَبَيِّنَ الدَّلَالَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (لَزِمَتْ) أَيْ التَّوَرُّعَ. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ فِي السَّكَرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيْ الْمُنْخَصِرِ فِيهِ فِيَمَا بِظَهَرٍ). هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُغْتَذَرْ فِيهَا بِظَهَرٍ) وَقَوْلَهُ: (أَيْ الْمُنْخَصِرِ فِيهِ فِيَمَا بِظَهَرٍ). هـ. فَوَدَّ: (وَيُصَدَّقُ بِبَيِّنَةٍ فِيهِ) أَيْ: فِي الْجَهْلِ بِهَا. اهـ. ع ش عبارة الْمُنْفِي فِي الْجَهْلِ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. اهـ. قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيَمَا يُصَدَّقُ ظَاهِرُ حَالِهِ، وَلَا قَيْعُدُ تَصْدِيقُ مَنْ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُدْمِنٌ اسْتِعْمَالَهَا وَاضْطِنَاعَهَا. اهـ. فَوَدَّ: (لِلدَّوَايِ) وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ ظَانًّا أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فَلَا يَشْتَرِطُ لِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ تَحَقُّقِ التَّمَعُّقِ. اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ إِلَى قَوْلِهِ، وَالْحَاصِلُ زَادَ الْمُنْفِي عَقِبَهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ: فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي) أَيْ: الَّذِي يَعْلَمُ الْقَاضِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِيَمَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاهُ لَا فِي أَصْلِ الْمَذْهَبِ فَقَطْ وَلَعَلَّ تَفْسِيرَهُ بِهَذَا الدَّافِعِ لَا غَيْرَاضِ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ تَضْعِيفِهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. هـ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ: فِيَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ. هـ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ: بَيْنَ الْعَارِفِ وَغَيْرِهِ. هـ. فَوَدَّ: (مِنْ تَفْصِيلِ الْخ) صِلَةُ قَوْلِهِ لَا بُدَّ سَمَ وَكُرْدِي. هـ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ: الْإِكْرَاهِ. هـ. فَوَدَّ: (مِنْ الْبَيِّنَةِ) أَيْ: عَلَى الْإِكْرَاهِ. هـ. فَوَدَّ: (الْمُفْصَلَةِ) أَيْ: لِمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ. هـ. فَوَدَّ: (لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِكْرَاهِ وَزَوَالِ الْعَقْلِ وَكَذَا الْجَهْلِ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ.

هـ. فَوَدَّ: (مِنْ تَفْصِيلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَدَأَ.

فقام رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمره أن الإسكار يسقط الإقرار وأجيب بأن هذا في حدود لله تعالى التي تُذَرُّ بالشبهات وفيه نظر إذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته حتى إقراره بالزنا فالأولى أن يُجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر مُتَعَدِّيًا بل يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ~~يَكُونُ~~ جَوَزَ أَنْ ذَلِكَ لِشُكْرِ بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ فَسَأَلَهُ عَنْهُ (وَقِيلَ) يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ (فِيمَا عَلَيْهِ) فَقَطْ كَالطَّلَاقِ دُونَ مَالِهِ كَالنِّكَاحِ وَفِي حَدِّ الشُّكْرَانِ عِبَارَاتُ الْأَصَحِّ مِنْهَا أَنَّهُ يُزَجُّ فِيهِ لِلْعُرْفِ بِأَنْ يَصِيرَ بِحَيْثُ لَا يُخَيَّرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْتِاجُ لِذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ يَنْفُذُ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ صَارَ مُلْقًى كَالزُّقِّ كَمَا مَرَّ. (وَلَوْ قَالَ رُبْعُكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ) الشَّائِعُ أَوْ الْمُعَيَّنُ قَالَ الْمُتَوَلَّى حَتَّى لَوْ أَشَارَ لِشَعْرَةٍ مِنْهَا بِالطَّلَاقِ طَلَّقْتَ (أَوْ كَيْدِكَ أَوْ شَعْرِكَ) أَوْ شَعْرَةٍ مِنْكَ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى الْمَذْكُورِ (أَوْ ظَفْرِكَ) أَوْ سِنِّكَ أَوْ يَدِكَ وَلَوْ زَائِدًا (طَالِقٌ وَقَعَ) إجماعًا فِي الْبَعْضِ وَكَالْعَتَقِ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ فُرِقَ نَعَمْ، لَوْ انْفَصَلَ نَحْوُ أُذُنِهَا أَوْ شَعْرَةٍ مِنْهَا فَأَعَادَتْهُ فَثَبَّتَ ثُمَّ قَالَ أَذُنُكَ مَثَلًا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الزَّائِلَ الْعَائِدَ كَالَّذِي لَمْ يَمْضَ وَلَآنَ نَحْوُ الْأُذُنِ يَجِبُ قَطْعُهَا كَمَا يَأْتِي فِي الْجِرَاحِ ثُمَّ الطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْرِي لِلْبَاقِي وَقِيلَ هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ فَفِي إِنْ دَخَلْتَ فَيَمِينُكَ طَالِقٌ فَقَطَعْتَ ثُمَّ دَخَلْتَ يَقَعُ عَلَى الثَّانِي فَقَطْ (وَكَذَا دُمُكَ) طَالِقٌ يَقَعُ

• قوله: (فاستنكهه) أي: شَمَّ رَائِحَةَ فَمِهِ. اه. ع. ش. • قوله: (أَنَّ الْإِسْكَارَ إلخ) بَيَانٌ لِمَا سَمِعَ ع. ش. • قوله: (التي تُذَرُّ) أي: تُدْفَعُ وَقَوْلُهُ: إِذْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إلخ مُتَعَدِّ. اه. ع. ش. • قوله: (عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْتِاجُ لِذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ) أي: بِالنَّسْبَةِ لِلتَّفَوُّذِ، وَإِنْ اِحْتِجَّ إِلَيْهِ لِلتَّغْلِيْقِ بِالشُّكْرِ. اه. سَمِعَ عِبَارَةَ الْكُرْدِيِّ أَي عَلَى الْمَذْهَبِ بَلْ يُخْتِاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الشُّكْرِ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّ بِهِ وَفِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ سَكِرْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ. اه. • قوله: (وَإِنْ صَارَ إلخ) غَايَةُ مَفْسَّرَةٍ لِقَوْلِهِ مُطْلَقًا. • قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. • قوله: (الشَّائِعُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ السَّمَنِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ شَعْرَةٍ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (كَالظِّلِّ) إِلَى الْمَتَنِ. • قوله: (الشَّائِعُ) كَرُبْعِكَ أَوْ بَعْضِكَ. • وقوله: (الْمُعَيَّنُ) كَيْدِكَ أَوْ رِجْلِكَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْضَائِهَا الْمُتَّصِلَةِ بِهَا. اه. مُغْنِي. • قوله: (أَوْ سِنِّكَ إلخ) أي: الْمُتَّصِلِ بِهَا فِي الْجَمِيعِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَوْ انْفَصَلَ إلخ. اه. ع. ش. • قوله: (لَمْ يَقَعْ) كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. • قوله: (وَلِأَنَّ نَحْوَ الْأُذُنِ) أي: الْمُتَّحِمَّةَ بَعْدَ الْفَضْلِ. • قوله: (يَجِبُ قَطْعُهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَّهَا الْحَيَاءُ وَقَعَ الطَّلَاقُ لَامْتِنَاعِ قَطْعِهَا حَيْثُئِذٍ. اه. ع. ش. • قوله: (فَفِي إِنْ دَخَلْتَ إلخ) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ صُورَةُ الْإِطْلَاقِ أَمَّا إِذَا أَرَادَ يَمِينُكَ ذَاتَكَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ مَجَازًا فَيَقَعُ فِيمَا ذَكَرَ قَطْعًا ثُمَّ رَأَيْتَ كَلَامَ الْفَاضِلِ الْمُحْشَى فِيمَا يَأْتِي يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ إِذَا الْقَوْلُ الثَّانِي لَا يَتَأْتِي مَعَ الْإِطْلَاقِ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ مِنَ الْإِرَادَةِ.

• قوله: (أَنَّ الْإِسْكَارَ إلخ) بَيَانٌ لِمَا. • قوله: (عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْتِاجُ) أي: بِالنَّسْبَةِ لِلتَّفَوُّذِ وَإِنْ اِحْتِجَّ لَهُ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّغْلِيْقِ بِالشُّكْرِ.



به الطَّلَاق (على المذهب)؛ لأنَّ به قوامَ البدنِ كَرُطُوبَةِ البدنِ، وهي غيرُ العَرَقِ وكالروحِ والتَّنَفُّسِ بِشُكُونِ الفاءِ بخلافه بفتحها كالظَّلِّ والصُّخْبَةِ والصُّحَّةِ (لا فضلةَ كَرَبِيقٍ وعَرَقٍ) على الأصحِّ؛ لأنَّ البدنَ ظَرْفٌ لهما فلا يَتَعَلَّقُ بهما جِلٌّ يُتَصَوَّرُ قَطْعُهُ بِالطَّلَاقِ قِيلَ الدَّمُ مِنَ الْفَضَلَاتِ فلم يُوجَدْ شرطُ العَطْفِ بلا . انتهى . ويُردُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ فَضْلَةٌ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ فِي تَعْلِيلِهِ وَلَوْ أَضَافَهُ لِلشَّخْمِ طَلَّقَتْ بِخِلَافِ السَّمَنِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ، وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا وَصَوَّبَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ، وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الشَّخْمَ جِزْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجِلُّ وَعَدَمُهُ وَالسَّمَنُ وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْمَعَانِي كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مَعْنَى لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهَ فِي

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْبَدْنَ ظَرْفٌ لَهَا) أَي لَيْسَ لَهَا اتِّصَالٌ لِلْبَدَنِ اتِّصَالٌ خِلْفَةٌ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُمَا . اهـ .  
• قَوْلُهُ: (شَرْطُ الْعَطْفِ)، وَهُوَ التَّبَايُنُ . • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْخِ)، وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى رُبْعِكَ وَجُمْلَةٍ وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الْمَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وَهُوَ جَائِزُ الْوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ وَبِأَنَّ الدَّمَ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزِلَةً غَيْرَ الْفَضْلَةِ وَبُنِيَ الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِ كَرَبِيقٍ وَعَرَقٍ نَعْنًا لِفَضْلَةٍ، وَالْمَعْنَى لَا كَفَضْلَةٍ مُتَصِفَةٍ بِأَنَّهَا كَرَبِيقٌ وَعَرَقٌ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِهِ قِيَامُ الْبَدَنِ كَالْبَوْلِ وَنَحْوِهِ فَتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّارِحُ وَمِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّهَابُ سَمِ . اهـ .  
• قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَضَافَهُ) أَي: الطَّلَاقُ . • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ السَّمَنِ) خَالَفَهُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ فَقَالَا وَالشَّخْمُ وَالسَّمَنُ جُزْءَانِ مِنَ الْبَدَنِ فَيَقَعُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ مَنِهَا الطَّلَاقُ . اهـ . قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا يُسَمُّونَهُ الْأَطْبَاءُ بِالسَّمَنِ بِالْيَاءِ فَهُوَ جِزْمٌ كَالشَّخْمِ فَيَقَعُ قَطْعًا أَوْ الْكُونُ مُتَصِفًا بِهِ فَهُوَ مَعْنَى فَلَا يَقَعُ قَطْعًا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَلَعَلَّهَا مَحَلُّ الْخِلَافِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ أَوْ جِزْمٌ . اهـ . وَهُوَ حَسَنٌ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا وَصَوَّبَهُ الْخِ) وَجِزْمٌ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي، وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَايَةً قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَوْجَهُ أَيِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّخْمِ وَالسَّمَنِ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ . اهـ .  
• قَوْلُهُ: (كَالسَّمْعِ الْخِ) وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَالْمَلَاخَةِ وَالْحَرَكَةِ . اهـ . مُعْنَى . • قَوْلُهُ: (مَعْنَى) خَبِرَ قَوْلُهُ: (وَالسَّمَنُ) وَمَا بَيْنَهُمَا اغْتِرَاضٌ . • وَقَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: الْجِلُّ وَعَدَمُهُ . • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضَيْتُهُ) فِي النِّهَايَةِ .

• قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْخِ) يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى رُبْعِكَ وَجُمْلَةٍ وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الْمَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وَهُوَ جَائِزُ الْوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ . • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْخِ) وَبِأَنَّهُ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزِلَةً غَيْرَ الْفَضْلَةِ وَبُنِيَ الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَوَّى كَثِيرُونَ بَيْنَهُمَا) هُوَ الْأَوْجَهُ م .  
• قَوْلُهُ: (وَالسَّمَنُ وَمِثْلُهُ سَائِرُ الْمَعَانِي كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مَعْنَى) هُوَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ وَالسَّمَنُ لَيْسَ مَعْنَى بَلْ هُوَ زِيَادَةُ لَحْمٍ فَيَكُونُ كَاللَّحْمِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِأَنَّهُ زِيَادَةُ لَحْمٍ أَنَّهُ لَحْمٌ زَائِدٌ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ بِمَعْنَى الزَّائِدِ أَوْ الْمَزِيدِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِظُهُورِ أَنَّ السَّمَنَ لَيْسَ نَفْسَ اللَّحْمِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الزِّيَادَةَ بِمَعْنَاهَا الظَّاهِرِ فَيَكُونُ بِالْمَعْنَى الْمَصْدَرِيِّ فَهُوَ مَعْنَى قَطْعًا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ اللَّحْمَ مُتَعَلِّقُهُ لَكِنْ هَذَا لَا

حياتك أنه لا يقع به شيء إلا إن قصد بها الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحي و كذا إن أطلق على الأوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني أن عقلك طالق لغو؛ لأن الأصح عند المتكلمين والفقهاء أنه عرض وليس بجوهر وقضيته أنه لا جنث في الروح على القول بأنها عرض، وهو متجه الجنث في العقل بناء على أنه جوهر وفيه نظر؛ لأنه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمع وما ذكر معه (وكذا مني) ومنه الجنين (ولبن في الأصح)؛ لأنهما مهيئان للخروج كالفضلات بخلاف الدم. (ولو قال لمقطوعة يمين يمينك طالق لم يقع)، وإن التصقت كما مر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك طالق والتعبير بالبعض عن الكل السابق

قوله: (بخلاف ما لو أراد المعنى إلخ) أي: فلا تطلق. اه. ع ش. قوله: (وكذا إن أطلق إلخ) خلافاً للمعنى. قوله: (وهو متجه) أي: على ذلك القول لكانه غير مسلم. اه. كزدي. قوله: (والجنث) عطف على أنه لا جنث أي وقضيته الجنث في العقل إلخ. اه. كزدي. قوله: (لا يتعلق به) أي: العقل وقوله: مطلقاً أي عرضاً كان أو جوهرًا. قوله: (ومنه الجنين) أي: من المني عبارة المعنى ولا بالجنين؛ لأنه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق. اه. قوله: (لأنهما مهيئان) إلى قوله: (لكن العرف) في النهاية والمعنى. قوله: (كما مر نظيره) أي: قبيل قول المصنف وكذا دمك.

قوله (سني): (على المذهب المنصوص) لفقدان الذي يسري منه الطلاق إلى الباقي كما في العتق والطريق الثاني يخرج على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير بالبعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا. اه. قوله: (ذكرك إلخ) أي: أو لحيثك نهاية ومعنى قال ع ش قوله: أو لحيثك طالق أي فإنه لا يقع ومحلّه حيث لم يكن لها لحيّة، وإن قلت. اه.

يخرجه عن كونه معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء، والسمن كذلك؛ لانا نقول يراد هذا أنهم صرحوا في معان متعلقها الأجزاء بعدم الوقوع كالحركة فإن متعلقها الجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزءاً لا معنى كلامهم في الزيادات حيث جعلوا السمن من الزيادات المتصلة فإنه ظاهر في أنه جزء إلا أن يكون على التسمع أو بناء على أن المراد بالزيادات ما هو أعم من المعاني ولهذا عدوا من المتصلة نحو الصنعة مع أنها معنى قطعاً، وإيجاب ضمانه في الغضب وقولهم: إن العائد منه غير الزائل لا يقتضي أنه جسم؛ لأن الضمان يتعلق بالمعاني كما هو مقرر ثابت وكذا العود والزوال على أن ذلك معقول أيضاً بالنسبة للمتعلق. قوله: (وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوي في تعليقه شرح م ر. قوله: (لأنه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام أن الروح بناء على أنها جوهر يتعلق بها الحل فإن كان وجهه أن البدن بدونها ميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك، وإن قلنا إنها عرض، وإن كان وجهه غير ذلك فليحترز. قوله: (والتعبير بالبعض إلخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا يتفه والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي.



ضَعْفُهُ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي وَقِيْدَهُ الرُّوْيَانِي بِمَا إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْكُتِفِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَعَ لِكِنْ الْعُرْفُ الْمُطَرَّدُ أَنَّهَا مَتَى قُطِعَتْ مِنَ الْكُوعِ سُمِّيَتْ مَقْطُوعَةً الْيَمِينِ، وَيَذُلُّ لَهُ «فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» فِي قِرَاءَةِ شَاذَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ اكْتَفَوْا بِقَطْعِ الْكُوعِ لِفَعْلِهِ وَقَالَ لَهُ وَرَدُّوا قَوْلَ الظَّاهِرِيَّةِ تُقْطَعُ مِنَ الْكُتِفِ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَفْتَى فِي أَتَشِيكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ التَّشْرِيحِ الرَّجْمُ عَصْبَانِي لَهُ عُتُقُ طَوِيلٌ فِي أَصْلِهِ أَتَشِيَانِ كَذَكَرِ

• قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ إلخ) فِيهِ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِلَفْظِ الْبَعْضِ لَا يَتَنَبَّهُ، وَأَنَّ التَّجَوُّزَ لَا يَسْتَدْعِي وَجُودَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّعْبِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتُ، وَإِنْ كَانَ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (وَقِيْدَهُ) أَي: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي الْمَتَنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَصَوْرُ الرُّوْيَانِي الْمَسْأَلَةُ بِمَا إلخ. • قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ فِي الْمَقْطُوعَةِ مِنَ الْكُفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبِدَّ حَقِيقَةٌ إِلَى الْمُنْكَبِ. اهـ. وَعِبَارَةُ سَمٍ وَقَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهَا الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ. اهـ. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَيَقْتَضِي وَاقِعَهُ فِي الْمَقْطُوعِ مِنَ الْكُفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْبِدَّ هَلْ تَطْلُقُ إِلَى الْمُنْكَبِ أَوْ لَا. اهـ. قَالَ ع ش وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا تَطْلُقُ إِلَى الْمُنْكَبِ فَمَتَى بَقِيَ مِنْ مُسَمًى الْبِدَّ جُزْءٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِإِضَافَتِهِ لَهُ، وَإِنْ قُلْ. اهـ. وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ لَكَ أَنَّ تَقُولَ الْبِدَّ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً إِلَى الْمُنْكَبِ لَكِنَّهَا اسْمٌ لِلْمَجْمُوعِ لَا لِكُلِّ جُزْءٍ فَإِذَا قُفِدَ جُزْءٌ مِنْهَا فَقَدْ قُفِدَ الْمُسَمًى فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْكُلِّ عَقْدًا وَنَحْوَهُ لَا فِيمَا إِذَا كَانَ حَلًّا وَنَحْوَهُ كَمَا هُنَا.

• قَوْلُهُ: (وَيَذُلُّ لَهُ) أَي: لِلْعُرْفِ. • قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي: مَعَ وَجُودِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. • قَوْلُهُ: (أَفْتَى فِي أَتَشِيكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (فِي أَتَشِيكَ إلخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَقَالَ اللَّهُ وَكَانَ الظَّاهِرُ فِي أَتَشِيكَ إلخ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أَي: لِأَنَّهُ حِكَايَةُ لِقَوْلِ الْمُطَّلَقِ أَتَشِيكَ طَالِقٌ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ طَلَّقَ إِخْدَى أَتَشِيَهَا طَلَّقْتُ إلخ، وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. • قَوْلُهُ: (فِي أَصْلِهِ أَتَشِيَانِ) نَعْتُ ثَانٍ لِعَصْبَانِي.

• قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِاسْمِ الْبَعْضِ لَا بِالْبَعْضِ فَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ يُعَبَّرُ بِلَفْظِهِ. وَالثَّانِي أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالْمَجَازُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ وَجُودُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَحَلِّهِ وَلِهَذَا حَكَمْنَا بِالتَّجَوُّزِ وَالْعِتْقِ فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُولَدَ لِمِثْلِهِ الْمَعْرُوفِ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا ابْنِي فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ بُنُوُّهُ لَهُ مُتَنَبِّهَةٌ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّعْبِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتُ إِذَا كَانَتْ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ إلخ) قَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهِ الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ.

مقلوب والوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولاً فلتصريحهم بأنه لا بُد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بلبلة القدر استناداً لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها أنثيين لم يُعلم ولم يُظن ظناً قوياً ذلك إذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريع لا يُقبل في مثل ذلك؛ لأن مبناه على الحدس والتخمين، وأما ثانياً فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايته أنهم رأوا ثم ما هو على صفة الأنثيين فسَمُوهُما بذلك والتسمية ليست لهما، وإنما هي؛ لأهل اللغة فإن تعذرُوا فأهل العرف العام لقول الشيخين إن الأصحاب إلا الإمام والغزالي يُقدِّمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي أي بقيده المعلوم مما سأذكره في الأيمان، وأهل اللغة لم يعرضوا لتيك الأنثيين فدل على أنه لا وجود لهما عندهم وعلى أنهما لا يُسميان بأنثيين ولا خُصيتين ولا يُخصَّتين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلاً عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك، وإلا لما خصوا وجوب الدية في الأنثيين بأنثى الذكر الصريح في أن ما للأنثى من صورتَيْهما لا يُسمى باسميهما، وإلا لوجب فيهما نصف ما وجب في أنثى الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم، إن أراد المعلق بأنثيين اصطلاح أهل التشريع فلا شك في الوقوع ولعل هذا مراد من أطلق الوقوع، وإلا فكلامه في غاية السقوط كما عُلِمَ مما تقرر ثم رأيت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع، ويتعين حمله على ما قرزته. (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطبيقها) .....

• قوله: (وقول أهل التشريع لا يُقبل إلخ) عطف على قوله لم يرد به إلخ. • قوله: (إذ مبناه على الحدس) محل تأمل بل مبناه على الاختيار والمشاهدة. اه. سيّد عمر. • قوله: (فسَمُوهُما) الأولى فسَمُوهُ نظراً لما. • قوله: (أي بقيده إلخ)، وهو أن لا يكون أشهر من اللغة. • قوله: (والألمأ خصوا إلخ) قد يمنع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص؛ لأن الغالب عدم تأتي الجنائية عليهما لاستيطانيهما أو لأن ما في الباطن لا دية فيه، وإن وجب في نظيره مما في الظاهر. اه. سم. • قوله: (بأنثى الذكر) كذا في أصله رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الآتي في أنثى الذكر، وقد يقال ينبغي أن تُراد سنة للباء الثانية. اه. سيّد عمر. • قوله: (إن أراد إلخ) ظاهره بل صريح صنيعه عدم الوقوع عند الإطلاق خلافاً لظاهر النهاية كما مر. • قوله: (المعلق) الأولى المطلق بالطاء بدل العين. • قوله: (فلا شك في الوقوع) أقول الأمر كما قال نظراً لما أسلفناه من المناقشة، وإن كان هذا مناقياً لما قدّمه في قوله أما أولاً إلخ فليأمل. اه. سيّد عمر. • قوله: (على ما قرزته) أي: على ما إذا لم يرد اصطلاح أهل التشريع.

• قوله (سن): (ونوى تطبيقها) متضمن لأمريّن نيّة الطلاق، وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم

• قوله: (والألمأ خصوا إلخ) قد تمنع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص؛ لأن الغالب عدم تأتي الجنائية عليهما لاستيطانيهما أو لأن ما في الباطن لا دية فيه، وإن وجب في نظيره مما في الظاهر. • قوله في (سن): (ونوى تطبيقها) لا يخفى أن نيّة تطبيقها تتضمن أمرين نيّة الطلاق، وإضافته إليها فلهذا



أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت)؛ لأن عليه حَجْرًا من جهتها إذ لا ينكح معها نحو أختها ولا أربعا سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤون فصَحَّ حملُ إضافة الطلاق إليه على جُلِّ السببِ المقتضي لهذا الحجر مع النية وقوله : منك وَقَعَ في الروضة وغيرها قال السنوي، وهو غير شرط ومن ثم حَذَفَهَا الدارمي ثم إن اتَّخَذَتْ زوجته فواضِح، وإلا فَمَنْ قَصَدَهَا وَمَرَّ الفرقُ بين هذا وقوله لِعَبْدِهِ أَنَا مِنْكَ حُرٌّ (وإن لم يَنْوَ طلاقاً) أي إيقاعه (فلا) يَقَعُ عليه شيء؛ لأنه بإضافته لِغَيْرِ مَحَلِّه خرج عن صِراحته فاشْتَرَطَ فيه قَصْدُ الإيقاع؛ لأنه صار كنايةً كما تقرر (وكذا إن لم يَنْوَ إضافته إليها)، وإن نَوَى أَصْلَ الطلاقِ أو طلاقَ نفسه خلافاً لِجَمْعِ لَا تَطْلُقُ (في الأصح)؛ لأنها المَحَلُّ دونه، واللَّفْظُ مُضَافٌ له فلا بُدَّ من نية صارفة تجعلُ الإضافة له إضافة لها ولو فَوَضَّ إليها طلاقها فقالت له أنت طالق فقد مَرَّ في فصلِ التَّفْوِيزِ. (ولو قال أنا منك) مَرَّ أَنَّهُ غيرُ شرط (بائناً) أو نحوها من الكِنَايَاتِ (اشترط نية) أَصْلَ (الطلاق)، وإيقاعه كسائر

بِالْأَمْرَيْنِ بقوله : (وإن لم يَنْوَ طلاقاً فلا إلخ). اه. سم. هـ قوله : (أي إيقاع الطلاق) إلى قوله : (وفي التَّجَمُّعِ) في النِّهَايَةِ إلَّا قوله : (ومَرَّ الفرقُ) إلى المتنِ وقوله : (كما قال الزركشي) إلى المتنِ، وإلى الفصلِ في الْمُغْنِي إلَّا مَا ذَكَرَ وقوله : (ولو فَوَضَّ) إلى المتنِ وقوله : (قيل) إلى المتنِ وقوله : (وظاهرُ كلامه إلى إلخ). هـ قوله : (لأن عليه حَجْرًا من إلخ)؛ لأن المَرَاةَ مُقَيَّدَةً والزَّوْجَ كَالْقَيْدِ عَلَيْهَا، والحلُّ يُضَافُ إلى القَيْدِ كما يُضَافُ إلى الْمُقَيَّدِ قِيَالُ حَلِّ فَلَانِ الْمُقَيَّدِ وَحَلِّ الْقَيْدِ عَنْهُ. اه. مُغْنِي. هـ قوله : (على جُلِّ إلخ) صِلَةُ حَمَلٍ. اه. ع. ش. هـ قوله : (السببُ المقتضي)، وهو عِصْمَةُ النِّكَاحِ. هـ قوله : (ولَا فَمَنْ قَصَدَهَا) سَكَتَ عَنْ صُورَةٍ عَدَمِ قَصْدِ مُعَيَّنَةٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَهُ التَّغْيِينُ كَمَنْ طَلَّقَ إِخْدَى زَوْجَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُغْنِي الصَّرِيحَةَ فِيهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ سَمِ يُعْلَمُ مِنْهَا أَيُّ مِنَ الْمَتَنِ تَوَقَّفُ الْوُقُوعِ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الْوُقُوعِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيَّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِضَافَةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. اه. هـ قوله : (ومَرَّ الفرقُ) أي : في شَرْحِ وَالْإِغْتِاقِ كِنَايَةً. هـ قوله : (وقوله : لِعَبْدِهِ أَنَا إلخ) أي حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً فِي الْعِتْقِ. هـ قوله : (لَا تَطْلُقُ) الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ عَقِبَ وَكَذَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. هـ قوله : (فَقَدْ مَرَّ إلخ)، وَهُوَ أَنَّهُ كِنَايَةً. هـ قوله : (فِي فَضْلِ التَّفْوِيزِ) أي : فِي أَوَّلِهِ. هـ قوله : (مَرَّ أَنَّهُ إلخ) أي : لَفْظُ مِنْكَ.

صَرَّحَ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ بِالْأَمْرَيْنِ بقوله، وإن لم يَنْوَ طلاقاً فلا إلخ.

هـ قوله في (سنن) : (وكذا إن لم يَنْوَ) أي مَعَ اللَّفْظِ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصَحِّ يُعْلَمُ مِنْهُ تَوَقَّفُ الْوُقُوعِ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيَّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِضَافَةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. هـ قوله : (فِي فَضْلِ التَّفْوِيزِ) أي : فِي أَوَّلِهِ. هـ قوله : (مَرَّ) أي : قوله : مِنْكَ.

الكنيات (وفي) نية (الإضافة) إليها (الوجهان) في أنا منك طالق والأصح اشتراطها قبل لا حاجة لهذه لفهجهما بالأولى مما قبلها . انتهى . ويُرد بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ المنوي هنا أصل الطلاق والإيقاع والإضافة وثم الأخيران فقط أي نية إيقاع الطلاق المملووظ، وإضافته إليها فإن قلت صرح في أصل الروضة بأن نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاستويا قلت استواؤهما بهذا التقرير لا يمنع حسن التصريح، فاعلم المفيد لذلك. (ولو قال استبرئ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد له بتصوير الشرح الصغير (رجمي منك) أو أنا معتد منك (فلنق)، وإن نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التثنية لو قال لآخر طلق امرأتي فقال له طلقك، ونوى وقوعه عليها لم تطلق؛ لأن التكاح لا تعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج . انتهى . وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفوض إليه تلك الصيغة مع النية، وأن لا وفيه نظر إذا فوضها إليه؛ لأن قطع التكاح حينئذ له به تعلق (وقيل إن نوى طلاقها وقع)؛ لأن المعنى استبرئ الرجيم التي كانت لي منك .

- قوله: (والأصح اشتراطها) فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقع، وإلا فلا لما مر . اهـ . معني .
- قوله: (لفهجهما بالأولى)؛ لأن النية إذا شرطت في التصريح، وهو أنا منك طالق ففي الكناية، وهو أنا منك بائن أولى . اهـ . معني .
- قوله: (ويُرد بمنع إلخ) عبارة المعني اللهم إلا أن يقال إنما ذكرها تمييزاً بين الكناية القريبة والبعيدة، وهي استبراء رجمه الذي تضمنه قوله: (ولو قال استبرئ إلخ) . اهـ .
- قوله: (بهذا التقرير) أي: بطريق الاستلزام . • قوله: (المفيد) أي: التصريح لذلك أي اشتراط الأمور الثلاثة .
- قوله: (فقال له) أي: قال الآخر للزوج .
- وقوله: (به) أي: بالآخر .
- قوله: (إذا فوضها) أي: تلك الصيغة مع النية .

- قوله: (ويُرد بمنع إلخ) في هذا الرد بحث؛ لأن ما أبداه من الفرق لا يُنافي عدم الحاجة والفهم مما تقدم .
- قوله: (الأخيران) هذا يقتضي أن نية أصل الطلاق غير نية الإيقاع، وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطبيقها أي إيقاع الطلاق عليها، وأما ما ذكره في جواب السؤال الذي أورده فلا يخفى ما فيه على المتأمل .

• قوله: (وإن نوى به الطلاق) ظاهره، وإن نوى إضافته إليها، ويدل له حكاية الوجه الآتي .



### فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه

(خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع، ويصح جرده لكنه يوهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصوير لا غير (بنكاح) كأن تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله؛ لأجنبية إن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) إجماعاً في المنجز وللخير الصحيح لا طلاق إلا بعد نكاح، وحمله على المنجز يرده خبر الدارقطني يا رسول الله إن أمي عرضت علي قرابة لها فقلت هي طالق إن تزوجتها فقال ﷺ: «هل كان قبل ذلك ملك»

### (فصل: في بيان محل الطلاق)

هـ قوله: (في بيان محل الطلاق) إلى قوله: (ولو حكم) في النهاية. هـ قوله: (والولاية عليه) أي: محل الطلاق.

هـ قوله (سنن): (خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فرفع إلى قاض شافعي ففسخه قال العبادي انفسخت اليمين وقال الهروي ليس ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال اليمين فإن اليمين الصحيحة لا تنسخ. اهـ. معني. هـ قوله: (بالرفع) أي: عطفاً على خطاب إلخ وقوله: ويصح جرده أي عطفاً على طلاق لكنه أي الجر. هـ قوله: (يوهم إلخ) يفيد أن الحاصل مجرد إيهام لا أنه يخرج غير الخطاب صريحاً ووجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله إلخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجه الكلام نحو الغير وتعليقه به. انتهى. اهـ. ع ش. هـ قوله: (أصل الخطاب) أي: الشامل لكل من المنجز والمعلق. هـ قوله: (كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في المثال الأول. هـ قوله: (لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع لا موقع، وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث. اهـ. سيّد عمر عبارة البجيرمي على المنهج آخره أي الحديث عن الدليل العقلي؛ لأنه ليس نصاً في المدعى؛ لأنه يحتمل نفى إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو مذهبنا، ويحتمل نفى وقوعه فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده. اهـ. أقول وقد يقال لا موقع لإشكال السيّد عمر مع قول الشارح وحمله على المنجز إلخ الدافع له على أن نفى الشارح فرع إمكانه وقوع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحمل كلامه ﷺ على نفه. هـ قوله: (قرابة) أي: ذات قرابة أو هو بمعنى قريبة وقوله: ملك أي زوجته وقوله: لا بأس أي بنكاحها. اهـ. ع ش.

### (فصل: في بيان محل الطلاق والولاية عليه)

هـ قوله: (لكنه يوهم اشتراط الخطاب إلخ) يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله إلخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على إرادة خطاب بل توجه الكلام نحو الغير وتعليقه به.

قُلْتُ لَا قَالَ: «لَا بَأْسَ» وخبره أيضا سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن رجلٍ قال يومَ اتَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ فَبِهِ طَالِقٌ فَقَالَ: «طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ» ولو حكم بصحة تعليق ذلك قبل وقوعه حاكم يراه يُقَضُّ؛ لأنه إفتاء لا حكم إذ شرطه إجماعا كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى مُلْزِمَةٍ وقيل الوقوع دعوى مُلْزِمَةٍ وقيل الوقوع لا يُتَصَوَّرُ ذلك نعم، نُقِلَ عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا يُنْقَضُ حكمٌ بذلك صَدَرَ بِمَنْ يَرَى ذلك كما هو واضح وتعليق العتي بالملك باطل كذلك. (والأصح صحة تعليق العبد لثالثه كقوله إِنْ عَتَقْتُ) فأنت طالق ثلاثا (أو إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ) أي الثلاث (إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلْتُ بَعْدَ عَتَقِهِ)؛ لأنه مَلَكٌ أَصْلَ الطَّلَاقِ فَاسْتَبْعَ وَلَآنَ مَلِكُ النِّكَاحِ مُفِيدٌ لِتِلْكَ الثَّلَاثِ بِشَرِطِ الْحُرِّيَّةِ وَقَدْ وَجَدَ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ الدُّخُولَ لَفِظُ الْعَتَقِ لَمْ تَقَعْ الثَّالِثَةُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بَآخِرِ الصَّبْغَةِ يَتَبَيَّنُ مَلَكُهُ مِنْ أَوَّلِهَا فَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ بَآخِرُ لَفِظِ الْعَتَقِ يَتَبَيَّنُ وَقَوْعُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَذَلِكَ بِسُتْلَزِمٍ مَلَكُهُ لِلثَّلَاثِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَهُوَ مُقَارِنٌ لِلدُّخُولِ فِي صَوْرَتِنَا فَلْيَقَعْ فِيهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ إِنْ صَارَ قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ أَوْ مَعَهُ عَتِيقًا. (وَيُلْحَقُ الطَّلَاقُ رَجْعِيَّةً)؛ لأنها فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ هُنَا وَفِي الْإِرْثِ وَصَحَّةِ الظُّهَارِ وَالْإِبْلَاءِ وَاللُّعَانِ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ عَنْهَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (لَا مُخْتَلَعَةٌ) لَا نَقْطَاعَ

- قَوْلُهُ: (يَوْمَ اتَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ إلخ) مَقُولٌ قَالَ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَقَوْعِهِ) أَيِ: الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ ظَرْفُ الْحُكْمِ.
- قَوْلُهُ: (يَرَاهُ) أَيِ: صِحَّةِ ذَلِكَ التَّعْلِيْقِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ الْحَنْفِيَّةُ إلخ) رَاجِعٌ لِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ.
- قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ مَلِكًا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَتَقِ هُنَا مَعْنَاهُ لَا لَفْظُهُ. • قَوْلُهُ: (فَلْيَقَعْ) أَيِ: كُلُّ مِنَ الثَّلَاثِ فِيهِمَا أَيِ فِي الْبُعْدِيَّةِ وَالْمَعِيَّةِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلْتَقَعْ فِيهَا بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ وَحَذْفِ الْمِيمِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلْتَقَعْ فِيهَا نَظَرٌ مَا فَائِدَةُ عَدَمِ وَقْعِ الثَّالِثَةِ لَوْ قَبِلَ بِهِ فَإِنَّهُ اسْتَوْفَى مَا لِلْأَرْقَاءِ قَبْلَ الْعَتَقِ فَلَا تَعْوِذُ لَهُ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ. اه. ع ش. وَقَدْ يُقَالُ يَظْهَرُ فَايِدَتُهُ فِي التَّعَالِيْقِ. • قَوْلُهُ: (صَرَّحَ بِذَلِكَ إلخ) مُعْتَمِدٌ اه. ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُ إلخ) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِدْلَالِ. اه. ع ش. • قَوْلُهُ: (فِي خَمْسِ آيَاتٍ) أَيِ: فِي أَحْكَامِهَا. اه. سَمِ زَادَ ع ش وَمِثْلُ هَذِهِ الْخَمْسِ غَيْرُهَا مِنْ حُرْمَةِ نِكَاحِ نَحْوِ أَخِيهَا فِي عَدَّتِهَا وَوُجُوبِ التَّقَةِ وَالسُّكْنَى لَهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّافِعِيُّ لِعَدَمِ وَجُودِ مَا يَشْمَلُهَا مِنَ الْآيَاتِ. اه.
- قَوْلُهُ (سَنِي): (لَا مُخْتَلَعَةٌ) أَيِ: بَآئِنَةٌ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُنْهَجُ وَالرَّوَضُ.

- قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ بِسُتْلَزِمٍ إلخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يُلْتَفَتُ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُولَ يُقَارَنُ عَلَيْهِ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا فَلْيُرَاجِعْ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ بَابِ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَلْيُنْظَرْ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَاكَ وَمَا هُنَا حَيْثُ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ. • قَوْلُهُ: (فِي خَمْسِ آيَاتٍ) أَيِ: فِي أَحْكَامِهَا.



عَصَمَتَهَا بِالْكَلِيَّةِ فِي تِلْكَ الْخَمْسِ وَغَيْرِهَا وَخَبِرَ «الْمَخْتَلَعَةُ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، مَوْضُوعٌ وَوَقْفُهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ ضَعِيفٌ. (وَلَوْ عُلِّقَ) أَيِ الطَّلَاقِ الصَّادِقُ بِثَلَاثٍ وَدُونِهَا (بِدُخُولِ) مَثَلًا (فَبَانَتْ) قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ بَعْدَهُ بِفَسْخٍ أَوْ خُلْعٍ (لَمْ نَكَحْهَا لَمْ دَخَلْتُ لَمْ يَقَعْ) إِنْ دَخَلْتُ فِي الْبَيْتُونَةِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنَاوَلَتْ دُخُولًا وَاحِدًا وَقَدْ وَجَدْتُ فِي حَالَةٍ لَا يَقَعُ فِيهَا فَانْحَلْتُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عُلِّقَ بِكُلِّمَا طَرَفُهَا الْخِلَافُ الْآتِي لِاقْتِضَائِهَا التَّكْرَارَ (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِيهَا بَلْ بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ هُنَا أَيْضًا (فِي الْأَطْهَرِ) لِمَتَنَاعِ أَنْ يُرِيدَ النِّكَاحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْلِيْقُ طَلَاقٍ قَبْلَ نِكَاحٍ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُرِيدَ الْأَوَّلَ وَقَدْ ارْتَفَعَ (وَفِي) قَوْلِ (ثَالِبٍ يَقَعُ) إِنْ بَانَتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي النِّكَاحِ الثَّانِي مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَتَعَوَّدُ بِصِفَتِهَا، وَهِيَ التَّعْلِيْقُ بِالْفِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَانَتْ بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ طَلَقَاتٍ جَدِيدَةٌ هَذَا إِذَا عُلِّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقٍ .....

• قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيِ: أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُمَكِّنُ حُصُولَهُ فِي الْبَيْتُونَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حُصُولُ الصِّفَةِ فِي الْبَيْتُونَةِ كَمَا وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَأَبَانَهَا ثُمَّ نَكَحْهَا لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قَطْعًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرِّوَضَةِ، وَأَصْلُهَا. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُطْءِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِطَلَاقٍ أَوْ فَسْخٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ إِمَّا بِعَوَضٍ أَوْ بِالثَّلَاثِ. اهـ. وَهِيَ أَقِيدُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا، وَبِهِ يَتَّطَلُّ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ الصِّغَةُ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ إلخ أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ الصِّغَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ دَخَلْتُ إلخ) ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ الذَّكْرِيِّ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهَا وَعَبَّرَ الرِّوَضُ وَالْمُنْهَجُ بِالْوَاوِ. • قَوْلُهُ: (الْخِلَافُ الْآتِي) أَيِ: فِي قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ إلخ). اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (لِمَتَنَاعِ أَنْ يُرِيدَ إلخ) أَيِ: شَرْعًا. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ ارْتَفَعَ) أَيِ: الْأَوَّلُ. • قَوْلُهُ: (فَتَعَوَّدُ بِصِفَتِهَا) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ بِالثَّانِيَةِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ بِرِعَايَةِ لَفْظِ الْبَاقِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَهْمَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِثْلُهَا التَّقْيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَتَخَلَّصْ). • قَوْلُهُ: (هَذَا إِذَا عُلِّقَ إلخ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ إِفَادَةِ الْخُلْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُثَبِّتِ كَالدُّخُولِ كَائِنْ إِذَا عُلِّقَ بِالْفِعْلِ الْمُطْلَقِ الْغَيْرِ الْمُؤَقَّتِ أَمَّا إِذَا عُلِّقَ بِالْفِعْلِ الْمُؤَقَّتِ فَلَا يَمُكِّنُ الْخُلْعَ فِي الْمَتْنِ دُونَ الْمُثَبِّتِ كَمَا سَيُحَقِّقُهُ. اهـ. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ عُلِّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَمَا دَخَلْتُ فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَالْإِحْتِجَاجَ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ. اهـ. رَشِيدِي وَع ش وَسَيَاتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ

• قَوْلُهُ: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا وَبِهِ يَتَّطَلُّ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ الصِّغَةُ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ إلخ أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ الصِّغَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ. • قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ عُلِّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَمَا دَخَلْتُ فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَالْإِحْتِجَاجَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أما لو خَلَفَ بالطلاق الثلاث أنها تَدْخُلُ الدَّارَ مثلاً في هذا الشهر أو أنه يقضيه أو يُعْطِيهِ ذِيْنَهُ في شهر كذا ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد تَمَكُّنِها من الدُّخُولِ أو تَمَكُّنِهِ مِمَّا ذَكَرَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَضَى الشَّهْرُ ولم تُوجَدْ الصِّفَةُ فَأُفْتِيَ ابنُ الرُّفْعَةِ أولاً بالتَّخْلُصِ ووافقَهُ صاحباهُ النُّورُ أبو الحَسَنِ البَكْرِيُّ والنَّجْمُ القَمُولِيُّ . ثُمَّ رَجَعَ وَبَيَّنَ لهما أَنَّهُ خَطَأً، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ .....

وَالزِّيَادِيُّ أَنَّ الْخُلْعَ يَخْلُصُ فِي الصَّبِيحِ كُلِّهَا مُطْلَقًا . ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ إلخ) بَانَ قَالَ إِنْ لَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ . كُرْدِيُّ . ٥ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذَكَرَ) أَيِ: قَضَاءِ الدِّينِ أَوْ إِعْطَائِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَزَوَّجَهَا) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَيُطْلَاغِيهِ . اهـ . ع . ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ) أَيِ: الدُّخُولَ أَوْ قَضَاءِ الدِّينِ أَوْ إِعْطَاؤَهُ وَخَرَجَ مَا إِذَا وَجِدْتَ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا جَنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر اهـ سَمِيعٌ وَع . ش . وَرَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (فَأُفْتِيَ ابْنُ الرُّفْعَةِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنَّهُ يَخْنُثُ كَمَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَوَافَقَهُ الْبَاجِي ، وَأُفْتِيَ بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالشَّيْخُ أَيْضًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . قَالَ ع . ش . قَوْلُهُ: خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيِ حَجٍّ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ فِي أَوَّلِ الْخُلْعِ عَنْ الْبُلْقِينِيِّ . اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (بِالتَّخْلُصِ) أَيِ: فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . اهـ . ع . ش . ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ خَطَأً) أَيِ: الْإِفْتَاءُ بِالتَّخْلُصِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ إلخ) أَيِ: وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضَى الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . سَمِيعٌ . ٥ قَوْلُهُ: (تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ إلخ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَتَجَبَّ عَدَمُ الْوُقُوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذَا لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحُصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّوْمِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرِّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نُنْظَرُ بِهِ . اهـ . سَمِيعٌ وَع . ش .

٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَوْجَدْ) خَرَجَ مَا إِذَا وَجِدْتَ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا جَنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إلخ) أَيِ: وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضَى الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ ، وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ قَبْلَ الْخُلْعِ) أَقُولُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَتَجَبَّ عَدَمُ الْوُقُوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذَا لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحُصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّوْمِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرِّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نُنْظَرُ بِهِ الْوُقُوعُ فَإِنْ قُلْتَ قَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الرِّغِيفِ إِذَا أَتَلَفَهُ قَبْلَ الْغَدِ يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُ فَكَذَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُ بِالْخُلْعِ قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّهُ هُنَاكَ يُمَكِّنُ الْوُقُوعُ لَوْ جُودَ الزَّوْجِيَّةُ بَعْدَ مَضَى الْإِمْكَانِ مِنَ الْغَدِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِانْتِفَاءِ الزَّوْجِيَّةِ وَقْتُ التَّمَكُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي بَابِ الْإِيمَانِ قَبْدَ التَّمَكُّنِ فَقَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرِّغِيفِ كَمَا لَوْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَيْسَافِرُونَ فِي هَذَا الشَّهْرِ ثُمَّ خَالَعَ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ قَبْلَ الْخُلْعِ لِتَقْوِيَتِهِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ . اهـ . وَعَلَى هَذَا لَوْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا فِي



قَبْلَ الْخُلْعِ وَيُطْلَا بِهِ وَوَاقِفَهُ الْبَاجِي وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهَا تَمَكَّنَتْ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ تَفْعَلْ وَبَحَثَ مَعَهُ السُّبْكِيُّ مُخْتَبِجًا لِلتَّخْلُصِ، وَهُوَ لَا يَلْوِي إِلَّا عَلَى عَدَمِهِ وَهُمْ مَعذُورُونَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِيهِ مَا يَشْهَدُ لِلتَّخْلُصِ كَمَا لَمْ تَخْرُجِي هَذِهِ اللَّيْلَةَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ الْخُلْعَ فِيهَا، وَإِنْ أَعَادَ عَقْدَهَا لَيْلًا وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ التُّفَاحَتَيْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَنَظَائِرِهِمَا وَلِعَدَمِهِ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَتَصْلِيَتِ الظُّهْرِ الْيَوْمَ فَحَاضَتْ فِي وَقْتِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنْ فِعْلِهِ وَلَمْ تَفْعَلْهُ أَوْ لَتَشْرِبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ فَانْصَبَ بَعْدَ إِمْكَانِ شُرْبِهِ أَوْ لَيَأْكُلَنَّ ذَا عَدَا فَتَلَفَ فِيهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ وَحَاصِلُ كَلَامِ السُّبْكِيِّ الَّذِي تَجْتَمِعُ بِهِ تِلْكَ الْمَسَائِلُ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّنَافِي بَعْدَ بَخْثِهِ مَعَ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِيمَا رَجَعَ إِلَيْهِ وَصَوَّبَهُ وَمَعَ الْبَاجِي أَنَّ الصَّبِيغَةَ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ تُخْلَصُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِقُ بِالْعَدَمِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْآخِرِ وَقَدْ صَادَفَهَا بَائِتًا وَلَيْسَ لِلْيَمِينِ هُنَا إِلَّا

• قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (وَيُطْلَا بِهِ) أَي: الْخُلْعُ مِنَ عَطْفِ اللَّازِمِ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ أَيْ لَتَبِينَ وَقَوْعِ الثَّلَاثِ قَبْلَهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: الْبَاجِي، وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَابْنِ الرَّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ مَعَهُ) أَي: الْبَاجِي وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي: الْبَاجِي. اهـ. كُرْدِي وَصَنِيعُ الْمُغْنِي صَرِيحٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ لَابْنِ الرَّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (لَا يَلْوِي) أَي: لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى عَدَمِهِ أَيْ عَدَمِ التَّخْلُصِ. اهـ. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَهُمْ) أَي: ابْنُ الرَّفْعَةِ وَصَاحِبَاهُ وَالْبَاجِي وَالسُّبْكِيُّ وَقَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ فِي الْإِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ. اهـ. كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: اللَّيْلَةَ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ التُّفَاحَتَيْنِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَسْأَلَةٌ مَا لَوْ قَالَ لَزَوَجَتِهِ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي هَذِهِ التُّفَاحَةَ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ لِأَمَّتِهِ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي التُّفَاحَةَ الْآخَرَى فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَالْتَبَسْنَا فَخَالَعَ وَبَاعَ فِي الْيَوْمِ ثُمَّ جَدَّدَ وَاشْتَرَى حَيْثُ يَتَخَلَّصُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَنَظَائِرِهِمَا) أَي: مَسْأَلَةُ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي إلخ وَمَسْأَلَةُ التُّفَاحَتَيْنِ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلِعَدَمِهِ) أَي: عَدَمِ التَّخْلُصِ عَطْفٌ عَلَى لِلتَّخْلُصِ. • قَوْلُهُ: (لَا أَفْعَلُ) أَي: إِنْ لَا أَفْعَلُ. اهـ. كُرْدِي، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَلَوْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لَسَلِمَ مِنْ إِشْكَالٍ سَمٍ وَوَاقِفَ الْغَالِبِ فِي بَابِ الْإِكْتِفَاءِ. • قَوْلُهُ: (بِالْعَدَمِ) أَي: عَدَمِ الْفِعْلِ الْمُقَيَّدِ بِزَمْنِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ أَيِ الْعَدَمِ إِلَّا بِالْآخِرِ أَيْ بَعْدَ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ الزَّمَنِ وَقَدْ صَادَفَهَا أَيْ الْآخِرُ الزَّوْجَةُ. • قَوْلُهُ: (بَائِتًا) أَي: مِنْ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ خَالَعَهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ مَثَلًا. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْيَمِينِ إلخ) أَرَادَ بِهِ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي مِنَ الصَّبِيغِ.

الشَّهْرِ الْأَوَّلِ فَخَالَعَ قَبْلَهُ فَلَا حِنْثَ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ جَدًّا، وَيَتَعَيَّنُ امْتِنَاعُ اسْتِمْتَاعِهِ بِهَا بِمُجَرَّدِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ وَلَمْ يُعْلَمَ مَا يَنْفَعُهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ مَا يَنْفَعُهُ وَلِأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْفِعْلُ بَعْدَ الْخُلْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ بَرِّهِ وَاسْتَمَرَ الْخُلْعُ، وَإِلَّا بَانَ قَبْلَهُ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

جهة جنث فقط؛ لأنها تعلقت بسلب كلّي هو العدم في جميع الوقت وبالوجود لا نقول  
 حصل البر بل لم يحنث لعدم شرطه . وكلام الشيخين أواخر الطلاق في إن لم تخرجي الليلة  
 من هذه الدار، وإن لم تأكلي هذه التفاحة اليوم نفعه الخلع صريح في أنه ينفعه في صورتنا؛  
 لأنها عين صورتيهما المذكورتين، وإن كانت لأفعلن ومثلها التقي المشير بالزمان كماذا لم  
 أفعل كذا لم يتخلص؛ لأن الفعل مقصود منه، وهو إثبات جزئي وللمين جهة بر هي فعله  
 وجهة جنث بالسلب الكلّي الذي هو تقيضه والجنث يتحقق بمناقضة اليمين وتفويت البر فإذا  
 التزم ذلك بالطلاق وقوته بخلع من جهته حيث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين في  
 لاكلن ذا الطعام غدا صريح في ذلك انتهى وزعم أن كلام صاحب البيان وغيره يخالف ذلك  
 مزدود وقد بسطت ما في ذلك في شرح الإرشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنه  
 وتحريره فراجع وصوب البلقيني وتبعه الزركشي ما رجع عنه ابن الرفعة من التخلص .....

• قوله: (في جميع الوقت) أي: المقدّر. • قوله: (وبالوجود إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله: وليس  
 للمين إلخ. • قوله: (وبالوجود إلخ) هذا إنما يظهر في إن لم أفعل دون لا أفعل كما هو ظاهر إذ بالوجود  
 فيه يحصل الجنث كما أن قوله قبله؛ لأنها تعلّق بالعدم إلخ يظهر في إن لم أفعل دون لا أفعل كما هو  
 ظاهر إذ التعلّق فيه إنما هو بالوجود كما هو ظاهر فلعل هذا الكلام بالنظر لأن لم أفعل، وأما لا أفعل  
 فعلى العكس منها في ذلك فليتأمل. اهـ. ولعل هذا مبني على حمل لا أفعل على معنى وبالطلاق  
 الثلاث لا أفعل، وأما إذا حمل على ما مر عن الكردّي أي إن لا أفعل فزوجتي طالق ثلاثا فلا فرق بين  
 المثالين. • قوله: (لعدم شرطه)، وهو السلب الكلّي أي وشتان ما بينهما. اهـ. كردّي. • قوله: (في إن لم  
 تخرجي إلخ) متعلّق بقوله: (نفعه الخلع) والجملة بدل من كلام الشيخين إلخ وقوله: (صريح إلخ)  
 خبره. • قوله: (في صورتنا) أراد بها قوله لا أفعل أو إن لم أفعل. اهـ. كردّي. • قوله: (وإن كانت إلخ)  
 عطف على قوله إن كانت لا أفعل إلخ وقوله: لأفعلن أي وبالطلاق لأفعلن. • قوله: (كماذا) أقول ومثل  
 إذا كل أداة شرط غير إن. اهـ. ع ش. • قوله: (يتحقق بمناقضة اليمين) أي: يحصل بمناقضة إلخ. اهـ.  
 ع ش. • قوله: (فإذا التزم ذلك) أي: البر أو الفعل بالطلاق كأن قال علي الطلاق الثلاث لأدخلن الليلة  
 الدار أو إذا لم أدخل الليلة الدار فانت طالق ثلاثا. اهـ. كردّي. • قوله: (في ذلك) أي: عدم التخلص في  
 لأفعلن. • قوله: (وصوب البلقيني وتبعه الزركشي إلخ)، وهذا هو المعتمد؛ لأنه ظاهر إطلاق كلام  
 الأصحاب. اهـ. معني، وإليه يميل كلام سم قال ع ش واعتمده شيخنا الزيادي في أول الخلع أنه

• قوله: (وبالوجود إلخ) هذا إنما يظهر في إن لم أفعل دون لا أفعل كما هو ظاهر إذ بالوجود فيه يحصل  
 الجنث كما إن قوله قبله؛ لأنها تعلّق بالعدم إلخ إنما يظهر في إن لم أفعل دون لا أفعل إذ التعلّق فيه  
 إنما هو بالوجود كما هو ظاهر فلعل هذا الكلام بالنظر لأن لم أفعل، وأما لا أفعل فعلى العكس منها في  
 ذلك فليتأمل.



مُطْلَقًا وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَلَا كَلَنَ ذَا الطَّعَامِ غَدًا فَتَلَفَ فِيهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ بَاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِي هَذِهِ، وَهُنَا لَمْ يَسْتَحِلْ مَعَ الْخُلْعِ لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ فَإِذَا مَضَى الزَّمَنُ الْمَجْعُولُ ظَرْفًا وَلَمْ يَفْعَلِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ يَتَوَنَّتْهَا بِالْخُلْعِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْفَعْلِ فِي حَيَاتِهَا ثُمَّ مَاتَتْ لَا حَنْثَ بَعْدَ فَرَاغِ الشَّهْرِ لِعَدَمِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْحَنْثِ قُبَيْلَ الْمَوْتِ انْتَهَى، وَوُرِدَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ النَّظَائِرِ بِخِلَافِ مَا تَقَرَّرَ. وَقَوْلُهُ: لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ بَعْدَ الْخُلْعِ مَعَ صَحْتِهِ لَا يُسَمَّى بَرًّا؛ لِأَنَّ هَذِهِ عِصْمَةٌ أُخْرَى وَقَوْلُهُ: لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ

يَخْلُصُهُ الْخُلْعُ فِي الصَّبِيغِ كُلِّهَا مُطْلَقًا. اهـ. عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ عِنْدَ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّ الْخُلْعَ يَخْلُصُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ فِي إِثْبَاتِ مُقَيَّدِ بَرٍّ وَعِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ يَخْلُصُ فِي التَّقْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ وَلَوْ غَيْرَ مُقَيَّدِ بَرٍّ وَعِنْدَ شَيْخِنَا م ر أَنَّهُ يَخْلُصُ فِيمَا عَدَا الْإِثْبَاتِ الْمُقَيَّدِ بَرٍّ تَأْمَلْ. اهـ. عِبَارَةُ الْإِمْدَادِ فَالْصَّبِيغُ أَرْبَعُ اثْنَانِ يُقَيَّدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وَهُمَا الْحَلِفُ عَلَى التَّقْيِ كَلَّا أَفْعَلُ كَذَا وَالْحَلِفُ عَلَى الْإِثْبَاتِ مُعَلَّقًا بِمَا لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالزَّمَانِ كَمَا لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَاثْنَانِ لَا يُقَيَّدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وَهُمَا الْحَلِفُ عَلَى الْإِثْبَاتِ مُعَلَّقًا بِمَا يُشْعِرُ بَرٍّ كَمَا لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَالْحَلِفُ بِلَا فَعْلَ وَنَحْوِهَا. اهـ. وَبِذَلِكَ تَعَلَّمَ مَا فِي قَوْلِ الْحَلَبِيِّ وَعِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ إِنْخ. هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ الصَّبِيغَةُ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ أَوْ لَا فَعَلَنْ. اهـ. كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا هُنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا تَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ إِنْخ وَنَظَائِرُهَا سَوَاءٌ كَانَتْ الصَّبِيغَةُ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ أَوْ لَا فَعَلَنْ. هـ. قَوْلُهُ: (حَنْثٌ) أَي: حَيْثُ حَنْثٌ. هـ. قَوْلُهُ: (بَاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفَرَّقَ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي: مَسْأَلَةِ لَا كَلَنَ ذَا الطَّعَامِ غَدًا إِنْخ. هـ. قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ) أَي: نَحْوِ الدُّخُولِ الْمُعَلَّقِ بِوُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ الطَّلَاقِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَفْعَلْ إِنْخ) الْأَوَّلَى كَوْنُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَاتَتْ) أَي: قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: كَلَامُ الْبُلْقِينِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي: تَضْوِيبُ الْبُلْقِينِيِّ التَّخْلُصَ مُطْلَقًا. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ النَّظَائِرِ) قَدْ يُقَالُ تَشْتُّ النَّظَائِرِ لِلْمَذْرُوكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَا زِمٌ بَلْ لَا تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى لَا انْتِغَاءِ النَّظِيرَةِ حَيْثُ فَلْيَتَأْمَلْ. اهـ. سم. هـ. قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: بِحَاصِلِ كَلَامِ السُّبْكِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى بَرًّا) فِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِيحِهِمْ أَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْيَمِينَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ تَبَعًا لَهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي مَسْأَلَةِ مَا لَوْ عَلَّقَ بِتَقْيٍ فَعَلٍ غَيْرِ التَّطْلِيقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَهَا، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ طَلَاقًا وَلَوْ بَإِثْنًا أَنَّهَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ وَحَيْثُ فَلَا بُعْدَ فِيمَا ذَكَرَ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَنَعُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزِمُ إِنْخ. اهـ. سم.

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ النَّظَائِرِ) قَدْ يُقَالُ تَشْتُّ النَّظَائِرِ لِلْمَذْرُوكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَا زِمٌ بَلْ لَا تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى لَا انْتِغَاءِ النَّظِيرَةِ حَيْثُ فَلْيَتَأْمَلْ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى بَرًّا) فِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِيحِهِمْ أَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْيَمِينَةِ كَمَا صَرَّحَ

الطلاق لا ينفعه؛ لأن تفويت محل الطلاق يستلزم تفويت محل البر بل هو عنه كما هو واضح والفرق بين ما هنا والموت ظاهر إذ مع الموت لا ينسب لتفويت البتة؛ لأن النفوس جُبلت على استبعاد وقته بخلاف غيره ولو خلف بالثلاث لا يفعل كذا ثم خلف بها لا يخالف ولا يؤكل فيه فخالعها فقبل يقع الثلاث وغلط بأنه إذا خالع بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور إن الشرط والجزاء يتقارنان في الزمن لا يجري هنا؛ لأن بينهما هنا ترتباً زمنياً؛ ...

• قوله: (بل هو هيئة) فيه بحث؛ لأن محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر، وهو الفعل في لأفعلن، وهما متباينان قطعاً ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد أرادته البلقيني بمحل البر فالكلام عليه يمنع أنه محل البر حقيقة لو ثم لا يفيد فتأمل. اهـ. سم. • قوله: (إذ مع الموت لا ينسب لتفويت البتة إلخ)، وأطال سم في ردّه. • قوله: (ولو خلف بالثلاث) إلى قوله: (لفرقهم) في النهاية إلا قوله: (فقبل) إلى (بانت)، وإلا أنه أسقط لفظة ولو من قول الشارح ولو قبل فعل المخلف عليه، وأنه أبدل قوله القياس بقوله يُحتمل. • قوله: (ثم خلف بها) أي: بالثلاث ثانياً وكذا لو خلف بها ابتداءً أنه لا يخالف ثم خالع لم يحنث لما ذكره من التعليل فما ذكره تصوير لا غير. اهـ. ع ش.

• قوله: (ولا يؤكل فيه) أي: في الخلع. اهـ. ع ش. • قوله: (وغلط) بيناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع. • قوله: (فلا يقع إلخ) كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى. اهـ. نهاية. • قوله: (المعلق به) أي: الطلاق المعلق بالخلع. • قوله: (لأن بينهما ترتباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا؛ لأن الشرط منافي للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل. اهـ.

بذلك تبعاً لهم شيخ الإسلام في شرح الروض في مسألة ما لو علّق بتقي فعل غير التخليق كالضرب فضرّبها، وهي مطلقاً طلاقاً ولو باناً أنه تنحل اليمين وحيث فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله؛ لأن تفويت محل الطلاق يستلزم تفويت محل البر. • قوله: (بل هو هيئة) فيه بحث؛ لأن محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر، وهو الفعل في لأفعلن، وهما متباينان قطعاً ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد أرادته البلقيني بمحل البر فالكلام عليه يمنع أنه محل البر حقيقة لو ثم لا يفيد فتأمل. • قوله: (لا ينسب لتفويت) فيه نظر؛ لأن تركه مع التمكن تفويت فكيف لا ينسب له وقوله: لأن النفوس إلخ لا ينافي التفويت ونسبته، وكما أن النفوس جُبلت على ما ذكر جُبلت على استبعاد تلف الرغبة مثلاً قبل الغد ولم يمنع ذلك لينسب التفويت على أنهم صرّحوا في مسألة الرغبة بالحنث إذا مات الحالف في الغد بعد تمكنه من أكّله وفيما لو خلف ليقتضين حقه غداً فمات فيه بعد التمكن منه ولم يقضيه وليس ذلك إلا لأنه قوت البر فقد نسبوه مع الموت المستبعد بالجيلة لتفويت البر فليتأمل. • قوله: (فقبل يقع الثلاث إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الوقوع شرح م ر.

• قوله: (لأن بينهما ترتباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله: لا يجري هنا إلخ بقوله لا يفيد هنا؛ لأن الشرط منافي للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل.



لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات فحلف  
بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المخلوف عليه عيئت فلانة لهذا  
الحلف تعيئت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده  
توزيع العدد؛ لأن المفهوم من حليفه إفادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك. (ولو طلق)  
حر (دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج)، وإصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعاً إذا لم يكن  
زوج ووفقاً لقول أكابر الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالفتهم واستدل له البلقيني  
بقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٠]؛ لأنه لم يفرق

سم. هـ قوله: (لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع إلخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخلع  
ليئوبتها به، وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع. وحاصله أنه  
امتنع وقوع الثلاث قطعاً للدور، وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لانقضاء  
الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور. اهـ. ع ش. هـ قوله: (ولو كان له زوجات إلخ) سكتب  
عن العباب وفتاوى شيخنا الرملي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره. اهـ. سم. هـ قوله: (ولو  
ينو إلخ) الواو للحال اهـ ع ش. هـ قوله: (ولو قبل فعل المخلوف عليه) هذا يقيد كما يصرح بذلك في آخر  
باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعيئه في مية أو بائن بعد التعليق؛  
لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتد، وهو واضح فإن يمينه انعقدت مطلقاً فلا فرق في  
التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم ما يصفه قوله: وله أن يعيئه إلخ تقدم في فصل  
شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز تعيينه في مية  
ومبانية بعد وجود الصفة. اهـ ع ش. هـ قوله: (تعيت) أي: وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل  
المخلوف عليه. اهـ. ع ش. هـ قوله: (وليس له إلخ) أي: لا ظاهراً ولا بائناً فلا يدين، وهذا ظاهر حيث  
أطلق وقت الحلف أي كما هو الغرض أما لو قال أرذت الحلف من بعضهن أو توزع الثلاث عليهن  
فقياس ما يأتي فيما لو قال؛ لأربع أو قعت عليكن أو يتيكن الثلاث الطلقات، وقال أرذت يتيكن أو  
عليكن بعضكن إلخ أنه يدين. اهـ ع ش. هـ قوله: (قبل الحنث) أي: قبل فعل المخلوف عليه.

هـ قوله: (توزيع العدد) أي: بأن يجعل الثلاث مثلاً موزعة على الأربع فتطلق كل طلقة. اهـ ع ش.

هـ قوله: (رفعها) أي: البيئونة الكبرى وقوله: بذلك أي التوزيع. هـ قوله: (إذا لم يكن زوج) أي: إن لم  
تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله: إذا كان أي الزوج. اهـ. ع ش. هـ قوله: (ولم يعرف لهم)  
الواو للحال والضمير للأكابر وضمير منهم للصحابة. هـ قوله: (واستدل له) أي: لإطلاق ما في المتن أو  
للسق الثاني منه.

هـ قوله: (ولو كان له زوجات إلخ) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرملي في فصل  
شك في طلاق مما يتعلق بذلك.

بين أن تزوج آخر، ويدخل بها قبل الثالثة، وأن لا فاقضى ذلك أن لا فرق (وإن ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعاً وغير الحر في الثنتين كهو فيما ذكر في الثلاث. (وللعبد) أي من فيه رق، وإن قل (طلقتان فقط)، وإن تزوج حرة؛ لأنه المالك للطلاق فيعطى الحكم به ويخبر الدارقطني مرفوعاً «طلاق العبد يثنان» وقد يملك الثالثة بأن يطلق ذمي يثنان ثم يحارب ثم يسترق فله زدها بلا محلل اعتباراً بكونه حراً حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط؛ لأنه لم يستوف عدد العبد قبل رقه (وللحر ثلاث)، وإن تزوج أمة إما مر وقد صرح أنه **«سئل عن قوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) أين الثالثة فقال: «أو تترجى يا حسن» (البقرة: ٢٢٩)»**. (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثاً إجماعاً إلا ما شذ به الشافعي (ويوارثان) أي من طلق مريضاً والمطلقة (في عدة) طلاق (رجعي) إجماعاً (لا بائني) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضاً (ثلاثة) بشروط ليس هذا محل ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة؛ لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبيّة في مرض موته فورئها عثمان **«فصلحت من ربع الثمن على ثمانين ألفاً قبل دنائير وقيل ذراهم؛ لأنه قد قصد جزماتها فغويمل بتقيض قصده كما لا يرث القاتل، وإذا قصد به الفراز على الجديد كره»**

• قوله: (أي من فيه رق) إلى قول المتن: (ثلاثة) في المعنى إلا قوله: (إلا ما شذ به الشافعي).  
 • قوله: (لأنه إلخ) علة لمقدر أي: وإنما لم يعتبر حرية الزوجة؛ لأنه إلخ أي الزوج. • قوله: (ثم يحارب) أي: نقض العهد. اه. أسنى عبارة المعنى ثم التحق بدار الحرب. اه. • قوله: (فله إلخ) أي: في حال الرق وقوله: ولو كان أي الذمي الذي استرق. اه. ع ش. • قوله: (طلقها إلخ) أي: قبل الرق. • قوله: (لأنه لم يستوف إلخ) أي: بخلاف ما مرّ آنفاً. • قوله: (لما مر) أي: في قوله: (لأنه المالك إلخ). • قوله: (سئل عن قوله تعالى إلخ) ولما كان السؤال ناشئاً عنه نُسب إليه أو المعنى سئل سؤالاً ناشئاً عنه أو عن بمعنى بعد كما في قوله تعالى: **«لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ» (الانشقاق: ١١٩) أي: بعد طبق. اه. بغير ممي. • قوله: (ابن الثالثة) أي: فقيل أين إلخ. • قوله: (إلا ما شذ إلخ) أي: إلا قولاً شذ إلخ استثناء عما تضمنه قوله: إجماعاً أي لاتفاق أقوال مجتهدي الأمة عليه. • قوله: (من طلق مريضاً إلخ) الأولى الزوجان.**

• قول (سني): (ثلاثة) إنما عبر به دون يتوارثان تبييناً على أنها لو ماتت لا يرثها، وهو كذلك. اه. معني. • قوله: (بشروط إلخ) أحدها: كون الزوجة وارثة فلو أسلمت بعد الطلاق فلا. ثانيها: عدم اختيارها فلو اختلعت أو سألت فلا. ثالثها: كون البينة في مرض مخوف ونحوه ومات بسببه فإن برئ منه فلا. رابعها: كونها بالطلاق لا بلعان وقسح. خامسها: كونه منشأ لخروج ما إذا أقر به. سادسها: كونه منجزاً. اه. معني. • قوله: (وبه) أي: بالقديم. • قوله: (طلق امرأته إلخ) أي: طلاقاً بائناً. اه. زيادي. • قوله: (من ربع الثمن) أي: لأن زوجاته كن أربعاً. اه. ع ش. • قوله: (به) أي:



نظير ما مرّ في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فرازا منها والقياس التحريم لفرقهم بين تردّد الشافعي هنا وجزمه ثمّ بنفع الحيلة بأنّ هذا حقّ آدميّ معيّن أي أصالة فاحتيط له ويقول أصالة اندفع إيراد ما إذا انحصر مستحقّوها وبأنّ المريض محجور عليه فمُنِعَ من إسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثمّ .

### فصل في تعدّد الطلاق بنية العدد فيه لو ذكره، وما يتعلّق بذلك

(قال طلقك أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصّرائح (وتوى عددا) يثنّين أو ثلاثا (وقع) ما نواه ولو في غير موطوءة؛ لأنّ اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوقع قطعاً واستشكّل بأنّه لو نذر الاعتكاف وتوى أياها ففي وجوبها وجهان قال الزركشي وكأنّ الفرق أنّ الطلاق تَدْخُلُهُ الكناية بخلاف الاعتكاف . انتهى . وليس بشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يُتَّبَعُ في الفرق أنّ التَّعَدُّدَ في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف

بطلاقها الفراز أي من إزتها . قوله: (كثرة الخ) مُعْتَمَدٌ . اهـ . ع ش . قوله: (بنفع الحيلة) تنازع فيه تردّد وجزم . وقوله: (بأن هذا) مُتَعَلِّقٌ لفرقهم والإشارة إلى الإزث .

### (فضل: في تعدّد الطلاق)

قوله: (وما يتعلّق بذلك) أي: من قصد التأكيد أو الاستئناف وغير ذلك . اهـ . ع ش .  
قوله (سني): (قال طلقك الخ) أي: لو قال شخص لزوجته ولو نائمة أو مجنونة طلقك الخ . اهـ .  
مُغْنِي . قوله: (أو نحو ذلك) إلى قوله: (واستشكّل) في المُغْنِي ، وإلى قوله: (ولو قال أنثما) في النهاية  
إلا قوله: (واستشكّل) إلى المتن . قوله: (أو نحو ذلك الخ) أي: وإن لم يُخاطبها كقولها هذه طالق .  
اهـ . مُغْنِي . قوله: (جواز تفسيره به) أي: تفسير اللفظ بالعدد أي بالمضدّر العدديّ كأن يقال أنت طالق  
ثلاث تطليقات فإنّ ثلاث تطليقات تفسير لطالقي . اهـ . كُرْدِي . قوله: (واستشكّل) أي: كَوْنُ الْوُقُوعِ  
قَطْعِيًّا . قوله: (بل ليس بصحيح) يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَهَ عَدَمُ الصَّحَةِ بِأَنْ مَا ذَكَرَ نَذْرُ اغْتِكَافٍ لَا اغْتِكَافٍ وَالتَّنْذِرُ  
صِغَةُ التَّيَزَامِ يَدْخُلُهَا الصَّرِيحُ وَالْكِنَايَةُ سَيَدُ عُمَرُ وَسَم . قوله: (والذي يُتَّبَعُ في الفرق الخ) قد يُناقش في  
هذا الفرق بأنّه لا خفاء أنّ معنى كونه نوى أياها أنّه نوى الإغتِكَاف في تلك الأيام والإغتِكَاف في تلك  
الأيام غير خارج عن حقيقة الإغتِكَاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتأمل . اهـ . سم أقول

### (فضل: في تعدّد الطلاق الخ)

قوله: (بل ليس بصحيح الخ) يُحْتَمَلُ أَنْ وَجَهَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ أَيْضًا تَدْخُلُهُ الْكِنَايَةُ فِي الْعَدَدِ فِي  
الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ لَوْ نَذَرَ اغْتِكَافَ يَوْمٍ وَتَوَى مَعَ لَبَلَيْهِ لَزِمَهُ اغْتِكَافُهَا أَيْضًا . قوله: (والذي يُتَّبَعُ في الفرق أنّ  
الخ) قد يُناقش في هذا الفرق بأنّه لا خفاء أنّ معنى كونه نوى أياها أنّه نوى الإغتِكَاف في تلك الأيام  
والإغتِكَاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الإغتِكَاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق  
فليتأمل .

الشرعية؛ لأن الشارع لم يربطها بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقته الشرعية فكان المنوي هنا داخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فإنه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في النذر. (وكذا الكناية) إذا نوى بها عدداً وقع للخبر الصحيح (أن رُكناً طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت إلا واحدة فحلفه عليه السلام على ذلك وردها إليه) دل على أنه لو أراد ما زاد عليها وقع، وإلا لم يكن لاستخلافه فائدة ونية العدد كنية أصل الطلاق فيما مر من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه.

(فرع): قال أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب ففيه خلاف .....

الأولى في المناقشة أن يقال إن حقيقة الطلاق الشرعية العدد خارج عنها أيضاً إذ هي ليست إلا حل عضمة النكاح، والعدد من عوارضها كسائر المعنويات، وهذا كله على سبيل التزويل أن كلامهم المستشكل مفروض في الإعتكاف والحق أنه مفروض في نذره كما أسلفناه آنفاً. اهـ. سيّد عمر وقد يجاب بأن المراد من عدم خروج التعدد عن الحقيقة الشرعية أن يكون له في الشرع عدد معين لا يتجاوز عنه كما أفاده التعليل، وهذا موجود في الطلاق دون الإعتكاف. هـ فوه: (لم يربطها) الأولى تذكير ضمير المفعول. هـ فوه: (للخبر الصحيح أن رُكناً إلخ) كأن مبنى الاستدلال أن المراد بكونه طلقاً البتة أنه طلقها بصيغة البتة فليتأمل. اهـ سم، وأقره ع ش ورشيد و عقيب السيد عمر بما نصه ولك أن تقول إن الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من أن الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية، ولعله أشار إلى ذلك بقوله فليتأمل. والأولى أن يقال إن ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم أنه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يلفظ به أنه يقع والحديث حينئذ واضح الدلالة على ذلك، وإن جوز أن يكون تطلق رُكناً بلفظ صريح إذ لا فرق بين الكناية إلا في إفادة حل العضمة فإن الأول نص فيه والثاني محتمل، وأما ما نواه من العدد فهما متساويان في عدم إفادته فحينئذ صَحَّ اغتيار إرادته مع أحدهما صحَّ من الآخر. اهـ. وهذا وجيه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح في أن ما ذكر دليل على خصوص الكناية. هـ فوه: (البتة) أي طلاقاً مبتوتاً. اهـ. ع ش عبارة الكردي يعني بلفظ البتة. اهـ. هـ فوه: (دل) أي تخليفه عليه السلام على أنه أراد الواحدة فقط. هـ فوه: (فيما مر) أي في أوائل الباب في مبحث الكناية. هـ فوه: (قال أنت طالق ثلاثاً إلخ) لو لم يزد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى تبعاً لابن الصباغ اهـ نهاية أقول هذا الإفتاء محل تأمل فينبغي أن يأتي فيه الثلاثة الاحتمالات فيما لو نوى التثنية فإن نوى التثنية وقطع العلائق وقعت واحدة، وإن نوى التثنية لا تطلق إلا إن اتفقت المذاهب المعتد بها على أنها بمن يقع عليها الطلاق حال التلفظ به،

هـ فوه: (للخبر الصحيح أن رُكناً إلخ) كأن مبنى الاستدلال أن المراد بكونه طلقاً البتة أنه طلقها بصيغة البتة فليتأمل. هـ فوه: (ثلاثاً) لو لم يزد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي تبعاً لابن الصباغ شرح م ر.



مَرَّ والذي يُشَجِّه أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِذَلِكَ شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّنْجِيزِ وَقَطَعَ الْعَلَائِقَ وَحَسَمَ تَأْوِيلَاتِ الْمَذَاهِبِ فِي رَدِّ الثَّلَاثِ عَنْهَا وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ نَوَى التَّعْلِيقَ بِأَنْ قَصَدَ إِيقَاعَ طَلَاقٍ أَتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ عَلَى وَقُوعِهِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا إِنْ أَتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ الْمَعْتَدُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا مِمَّنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ حَالَةَ التَّلَفُّظِ بِهَا، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ، وَالثُّبَادُ الْأَغْلَبُ مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ قَصْدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ نَمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِذَلِكَ وَلَوْ قَالَ أَتَشَاءُ طَالِقَانِ ثَلَاثًا، وَأَطْلَقَ وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَانِ أَوْ بَنِيَّةٍ أَنْ كُلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنَّ كُلَّ طَلْقَةٍ تُوزَعُ عَلَيْهِمَا طَلْقَتَانِ كُلُّ ثَلَاثًا كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ فِي أَنْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَمْ تَعْلَمْ نِيَّتَهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا يُفِيدُ الطَّلَاقَ الْمُوجِبَ لِلْبَيْتُونَةِ الْكُبْرَى . انتهى .

وَإِنْ أَطْلَقَ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْعَجَبُ مِنَ الْفَاضِلِ الْمُحْسِنِ حَيْثُ نَقَلَ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورَ وَلَمْ يَتَّعِظْهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَيُّ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ السَّائِلُ فِي سُؤَالِهِ إِلَّا إِلَيْهَا فَاقْتَصَرَ فِي الْجَوَابِ عَلَى مُوَرِّدِ السُّؤَالِ وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ فِي الْإِفْتَاءِ كَثِيرًا فَلَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْحُكْمِ بِذَلِكَ .  
 اهـ . سَيِّدُ حَمَرٍ . هـ فَوَدَّ: (مَرَّ) أَيُّ فِي مَبْنَحِ الصَّرَائِحِ . هـ فَوَدَّ: (والذي يُشَجِّهُ الْخُ).

(فَرَعَ): فِي الرَّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . اهـ . وَفِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَتَيْتَ حَلْفَ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلَقَ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مُوجِبِ الثَّلَاثِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش .

هـ فَوَدَّ: (مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ) أَيُّ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ . هـ فَوَدَّ: (قَصْدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّنْجِيزِ الْخُ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ أَيُّ فَيَقَعُ الثَّلَاثُ . هـ فَوَدَّ: (وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَانِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ قَالَ لِرُزْجَتِهِ أَتَشَاءُ طَالِقَانِ ثَلَاثًا أَوْ أَنْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَى أَنْ كُلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنَّ كُلَّ طَلْقَةٍ تُوزَعُ عَلَيْهِمَا طَلْقَتَانِ كُلُّ ثَلَاثًا فَإِنْ أَطْلَقَ أَتَجَّهَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا أَوْجَبَ الْبَيْتُونَةَ الْكُبْرَى، وَيُحْتَمَلُ وَقُوعُ طَلْقَتَيْنِ عَلَى كُلِّ وَرَجَحَهُ بَعْضُهُمْ . هـ فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ الْخُ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . م ر اهـ سَم . هـ فَوَدَّ: (فَقَالَ فِي أَنْتَ وَضَرْتُكَ طَالِقٌ الْخُ) أَيُّ: وَمِثْلُهُ أَتَشَاءُ طَالِقَانِ ثَلَاثًا . هـ فَوَدَّ: (مَا يُفِيدُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

هـ فَوَدَّ: (والذي يُشَجِّهُ الْخُ) كَذَا شَرَحَ م ر .

(فَرَعَ): فِي الرَّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَتَيْتَ حَلْفَ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلَقَ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مُوجِبِ الثَّلَاثِ . اهـ . هـ فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ م ر .

وفي الجزم بكون هذا هو المفهوم من هذه دون الأولى نَظَرُ ظاهر بل الوجه أنه مُحْتَمَلٌ له ولِمُقَابِلِهِ بناءً على أن الإجمال بعد التفصيل هل يُنْزَلُ على الكل التفصيلي أو الإجمالي. والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الأول، وهنا أصل بقاء العِصْمَةِ يُؤَيِّدُ الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كالف فتعَيَّنَ وقوع طَلَقَتَيْنِ فقط عند الإطلاق في الصورتَيْنِ وسيأتي لذلك مزيد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثاً إلا نصفاً، وأطلق يقع طَلَقَتَانِ أي إلا نصفهن يُؤَيِّدُ الثاني إلا أن يُفْرَقَ على بُعد بأن الاستثناء هنا أفهم أنه لم يُرِدْ البيئونة الكبرى بخلافه في مسألتنا. (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب كما بخطه وكذا لو حَذَفَ طالق كما بحثه الزركشي وغيره وكلام الشيخين يدل عليه (ونوى عددًا فواحدة) هي التي تقع دون المنوي؛ لأن اللفظ لا يحتمله (وقيل) يقع (المنوي) كله مع النصب

• قوله: (يكون هذا) أي الطلاق الموجب للبيئونة الكبرى. • قوله: (من هذه) أي: أنت وضررتك طالق دون الأولى يعني الطلقتين فلا تفهمان من هذه أصلاً وكان الأولى دون الأولى. • قوله: (أنه) أي: قوله أنت وضررتك طالق وكان الأولى الثاني وللكردي هنا تكلفات مبناها حمل الأولى على الضيغة الأولى، وهي أنتما طالقان ثلاثاً. • قوله: (محتمل له) أي: للإطلاق الموجب للبيئونة الكبرى ولمقابله أي للطلقتين. • قوله: (بناءً على أن الإجمال) أي قوله: ثلاثاً بعد التفصيل أي قوله: أنت وضررتك وقوله: على الكل التفصيلي أي على كل من الزوجتين أو الإجمالي أي على مجموعيهما وقوله: الثاني أي الكل الإجمالي، وقوله: على الأول أي الكل التفصيلي. • قوله: (كما يأتي) أي: في أوائل السودة. • قوله: (فتعين إلخ) خلافاً للنهاية كما مر. • قوله: (يؤيد الثاني) أي: وقوع طَلَقَتَيْنِ فقط في الصورتين. • قوله: (بخلافه) أي: بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه. • وهي أحسن. • قوله: (بالنصب) إلى قوله: (ولو قال يثبتين) في النهاية إلا قوله: (أو أراد بواجدة التوحد) وكذا في المعنى إلا قوله: (نعم) إلى المتن وقوله: (بعد نية) إلى المتن. • قوله: (وكذا لو حذف طالق إلخ) هل يشترط نية الإيقاع كما يأتي في نظيره. • سم أقول هو كذلك بلا شك بل ربما يدعي عود كلام الشارح الآتي إليه أيضاً. • سيد عمر. • قوله: (لو حذف طالق) أي: ونصب واحدة. • معني. • قوله: (عليه) أي: على حذف طالق. • ع ش. • قوله: (لأن اللفظ إلخ) أي: لفظ واحدة.

• قول (سني): (وقيل المنوي) معتمد. • ع ش. • قوله: (مع النصب إلخ) عبارة المعنى في شرح فواحدة والرفع والجرو والسكون كالنصب في هذا وفيما سيأتي وتقدير الرفع على أنه خبر والنصب على أنه صفة لمصدر مَحذوف والجرو على أنت ذات واحدة فحذف الجار، وأبقى المجرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف أصبحت قال خير أي بخير أو يكون المتكلم لحن واللعن لا يغير الحكم عندنا

• قوله: (وكذا لو حذف طالق إلخ) عليه هل يشترط نية الإيقاع كما يأتي في نظيره. •



فالجُرُّ والرفْعُ والشُّكُونُ أولى ومعنى واحدة مُتَوَحِّدة بالعدد المنوي، وهو المعتمد في أصل الروضة نعم، إن أرادَ طَلقةً مُلَفَّقةً من أجزاء ثلاث طَلقات أو أرادَ بواحدة التَّوَحُّدَ وَقَعْنَ عليهما (قُلْتُ ولو قال) أنت طالق واحدة أو (أنت واحدة) بالرفع أو الجرُّ أو الشُّكُونُ (ونوى) بعد نيّة الإيقاع في أنت واحدة لما مرَّ أنها من الكنايات (عدداً فالمنوي) يقع حملاً للتَّوَحُّدِ على التَّوَحُّدِ والتَّفَرُّدِ عن الزوج بالعدد المنوي (وقيل) تَقَعُ (واحدة والله أعلم)؛ لأنَّ لفظ الواحدة لا يحتمل العدد ولو قال يَتَيْنِ ونوى ثلاثاً ففي التَّوَشُّيحِ يظهرُ مَجِيءُ الخلافِ فيه هل يقع ما نواه

والشُّكُونُ على الوقف. اه. وقوله: صِفَةُ لِمَضَدِرِ إلخ هذا على ما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ، وأما على كلام القيلِ الْمُعْتَمَدِ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ النَّصْبِ على الحالِ كما يأتي. هـ قوله: (أولى) خَبَرٌ فالجرُّ إلخ. هـ قوله: (ومعنى واحدة إلخ) أي: على القيل، وأما على الأصحَّ فَمَعْنَاهُ طَلقةً واحدةً. اه. كُرْدِيٌّ. هـ قوله: (ومعنى واحدة مُتَوَحِّدة) بهذا يُعْلَمُ أَنَّ هذا لا يُشْكِلُ على ما تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وذلك؛ لأنَّ هُنَا ما قامَ مَقَامَ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدة بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سم. هـ قوله: (مُتَوَحِّدة) أي: مِنِّي. اه. مُعْنَى. هـ قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالرَّوَضِ. هـ قوله: (وَقَعْنَ) الأولى وَقَعَ المنوي. هـ قوله: (عليهما) أي القولين. اه. ع ش.

هـ قوله (سني): (ولو قال أنت واحدة إلخ) وفي الرُّوضِ فإن قال أنت بائِن ثلاثاً ونوى الطَّلَاقَ لا الثلاث وَقَعْنَ، وإن نوى واحدة فَهَلْ يُنْظَرُ إلى اللَّفْظِ أو النِّيَّةِ وَجِهَانِ. اه. وفي شَرْحِهِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذِكْرُ الثَّلَاثِ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالُ فَالْثَّنَانِ كَذَلِكَ انْتَهَى. اه. سم. هـ قوله: (بالرفع إلخ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ اعْتِبَارُ الْمُنَوِّيِّ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ. اه. مُعْنَى. هـ قوله: (بَعْدَ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ) يَفْتَضِي عَدَمَ إِجْزَاءِ الْمَعِيَةِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَوْجَهَ بِأَنَّ الْعَدَّةَ عَارِضٌ لِلْإِيقَاعِ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ مَغْرُوضِهِ وَلَوْ رُبَّةً. اه. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَالَ ع ش قوله: بَعْدَ نِيَّتِهِ أَيَّ أَوْ مَعَهَا. اه. وهذا هو الظَّاهِرُ.

هـ قوله: (ففي التَّوَشُّيحِ يَظْهَرُ مَجِيءُ الْخِلَافِ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَعَمْ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ أَيَّ وَقُوعِ الثَّلَاثِ بِأَنَّهُ يَصِحُّ إِرَادَةُ الْإِجْزَاءِ فَالْأَصَحُّ مَا فِي التَّوَشُّيحِ. اه. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَالرَّاجِعُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا نَوَى الثَّلَاثَ بَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ يَتَيْنِ فَكَانَ يُرِيدُ رَفْعَ مَا وَقَعَ. اه. هـ قوله: (هل يقع ما نواه) مُعْتَمَدٌ. اه. ع ش.

هـ قوله: (ومعنى واحدة مُتَوَحِّدة إلخ) بهذا يُعْلَمُ أَنَّ هذا لا يُشْكِلُ على ما تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وذلك؛ لأنَّ هُنَا ما قامَ مَقَامَ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدة بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيْضًا.

هـ قوله في (سني): (ولو قال أنت واحدة) قال في الرُّوضِ فإن قال أنت بائِن ثلاثاً ونوى الطَّلَاقَ لا الثلاث وَقَعْنَ أَوْ أَنْتِ بائِن ثلاثاً ونوى واحدة فَهَلْ يُنْظَرُ إلى اللَّفْظِ أو النِّيَّةِ وَجِهَانِ قال في شَرْحِهِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذِكْرُ الثَّلَاثِ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالُ فَالْثَّنَانِ كَذَلِكَ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ. اه. هـ قوله: (يَظْهَرُ مَجِيءُ الْخِلَافِ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

أو إثتان . انتهى . وهو بعيد؛ لأن الواحدة قد مر إمكان تأويلها بالتوحيد، وهنا لا يظهر تأويل الثنتين بما يصدق بالثلاث ولو قال يا مائة أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لتضمن ذلك إنصافها بإيقاع الثلاث بخلاف أنت كمائة طالق لا يقع إلا واحدة حملاً للتشبيه على أصل الطلاق دون العدد؛ لأنه المتيقن وبخلاف أنت طالق واحدة ألف مرة؛ لأن ذكر الواحدة ينفي ما بعدها، وإنما لم يحتمل هنا على أن المراد بها التوحد حتى لا يُنافيها ما بعدها؛ لأن هذا خلاف المتبادر من لفظها وإنما حملناها عليه فيما مر لاقتراح نية الثلاثة به المخرجة له عن مدلوله فتأمل ولو قال طلقك ثلاثين أو طلاق فلانة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقياسها الأولى؛ لأنها اليقين لاحتمال ثلاثين جزءاً من طلقة وفيه نظر ظاهر بل الأوجه خلافه إذ المتبادر الظاهر ثلاثين طلقة ولا يُعضده قول أصل الروضة في أنت طالق كالف إن نوى عدداً فثلاث، وإلا فواحدة؛ لأن التشبيه فيه مُحتمل للأمرين على السواء فليس واحد منهما متبادراً منه . ولو قال عدد ألوان الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك إلا إن

• قوله: (ولو قال يا مائة) إلى قوله: (فتأمل) في النهاية والمغني . • قوله: (طالق) راجع لقوله يا مائة أيضاً . • قوله: (بخلاف أنت كمائة) أي: ولم ينو عدداً بدليل قوله الآتي، وإنما حملناها عليه إلخ .  
• قوله: (وبخلاف أنت طالق إلخ) أي: ولم ينو عدداً روض ومغني، ويُفيده قول الشارح، وإنما حملناها إلخ . • قوله: (ينفي ما بعدها) فيه تأمل مُحشي سم وكان وجهه أن الواحدة مُلَفَّقة من ألف . اهـ .  
سَيَدُ عُمَرُ عبارة النهاية والمغني يُمنع لحوق العدد . اهـ . قال ع ش قوله: يُمنع لحوق العدد ظاهره، وإن نوى العدد والظاهر خلافه . اهـ . ومر عن الروض والمغني، ويأتي عن سم أنفاً ما يوافق .  
• قوله: (وإنما حملناها عليه) أي: التوحد وقوله: فيما مر أي في قول المصنف ولو قال أنت واحدة ونوى عدداً . اهـ . ع ش . • قوله: (لاقتراح نية الثلاث به إلخ) قضيته أنه لو نوى هنا الثلاث وقعت بالأولى . اهـ . سم . • قوله: (ولو قال إلخ) ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو اكتملها ولم ينو الثلاث فواحدة . اهـ . مغني . • قوله: (أو طلاق فلانة ثلاثين) كذا في أصله رحمه الله تعالى . اهـ . سَيَدُ عُمَرُ .  
• قوله: (ولا يُعضده) أي: ما قاله بعضهم . • قوله: (ولاً فواحدة) هذا هو العاصد الموهوم .  
• قوله: (مُحتمل للأمرين) أي: التشبيه في أصل الطلاق والتشبيه في عدده . • قوله: (فليس واحد منهما إلخ) أي: والأصل بقاء العضة . • قوله: (ولو قال عدد إلخ) عبارة المغني والنهاية ولو قال أنت طالق أو أنا من الطلاق فواحدة إن لم ينو عدداً بخلاف قوله أنواعاً من الطلاق أو أجناساً منه أو أصنافاً فإن الظاهر

• قوله: (وهنا لا يظهر إلخ) نعم يمكن توجيهه بإرادة الآخر م . • قوله: (وقع الثلاث) كذا م .  
• قوله: (لا يقع إلا واحدة) كذا م . • قوله: (ينفي ما بعدها) فيه تأمل . • قوله: (لاقتراح نية الثلاث به) قضيته أنه لو نوى هنا الثلاث وقعت بالأولى . • قوله: (ولو قال عدد ألوان الطلاق) قال في الروض فصل قال أي ولا نية له أنت طالق مئة الدنيا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالموحدة أو أطوله وقعت واحدة . اهـ . ولو قال أنت طالق مئة السموات وقعت واحدة فقط كما في الأنوار ومثله أنت



علم أن له صفات من بدعة وشبهة، ولا وتوحيد وتثليث وغيرها أو عدد الثراب فواحدة عند جمع بناء على أنه اسم جنس إفرادي أو عدد الرمل ثلاث؛ لأنه اسم جنس جمعي قال ابن العباد وكذا الثراب؛ لأنه شمع ثرابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بأن هذا لم يشتهر فيه وبه يتأيد ما قاله الأولون، ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في أنت طال بالترخيم، وإن نواه؛ لأنه لا يقع في غير التداء إلا ضرورة نادرة فعلينا أن للثيرة دخلا في عدم الوقوع فأولى في عدم العدد ولو قال أنت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجا بأن التقدير طلاقا متعددا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في محله ومما يبطله ما تقرر في أنت طالق بعدد الثراب فإنه يقع، وإنما الخلاف في الواقع ولو سلم له أن التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضا، وغاية ما وجّه به إنما ينتج أنه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث، ويبلغ الباقي ومن ثم خالفه غير واحد، وأطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعلم هل له ريش أو لا يؤده قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شجرة على جسد إبليس القياس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعليقا على صفة فيقال شككنا فيها بل هو تنجيز طلاق وربط للعدد بشيء شككنا فيه فتوقع أصل الطلاق وتلغي العدد فإن الواحدة ليست بعدد وضوبه الزركشي ونقله عن غير واحد. ولو قال بعدد ضراطه

كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طلقتي ثلاثا فقال أنت طالق ولم يثر عددا فواحدة ولو طلقها طلقة رجمية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء. اهـ.

• قوله: (أو عدد الثراب) إلى قوله: (ويؤيده) وفي النهاية. • قوله: (أو عدد الثراب فواحدة) وفاقا للروض والمغني والنهاية. • قوله: (أو عدد الرمل إلخ) ولو قال أنت طالق بعدد أنواع الثراب أو أكثر الطلاق بالمثلثة أو كله وقع الثلاث روض ومغني. • قوله: (لأنه شمع ثرابة) أي: والحق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع. اهـ. سيد عمر. • قوله: (بأن هذا) أي: ثرابة. • قوله: (ما قاله الأولون)، وهو وقوع الواحدة في عدد الثراب. • قوله: (ما تقرر في أنت طالق إلخ) أي: من أن الثراب اسم جنس إفرادي على الراجح لا عدد له. • قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: وتعليل عدم الوقوع إلخ. اهـ. سم. • قوله: (وغاية ما وجّه) أي: البعض عدم الوقوع. • قوله: (قول الروضة) إلى قوله: (فإن الواحدة) في المغني، وإلى قوله: (ولو خاصمته) في النهاية. • قوله: (وليس هذا) أي قوله: (أنت طالق بعدد كل شجرة إلخ). اهـ. مغني.

• قوله: (ولو قال بعدد ضراطه) أي: إبليس ولو قال طلاق أنت يا داهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط

طالق بلء الثيوب الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمل خلافا لما في العباب من وقوع الثلاثة، ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الآثار المذكورة م. ر. • قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: (وتعليل عدم الوقوع) إلخ.

وَقَعَ ثَلَاثًا؛ لَأَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ وَفِي الْكَافِي لَوْ قَالَ بَعْدِي سَمَكٌ هَذَا الْحَوْضُ، وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ وَقَعْتُ وَاحِدَةً كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٌ أَيْ أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَنْوَ عِدَّةً وَلَوْ قَالَ بَعْدِي شَعْرٌ فَلَانٍ وَكَانَ مَاتَ مِنْ مُدَّةٍ وَشَكُّ أَكَّانَ لَهُ شَعْرٌ فِي حَيَاتِهِ أَمْ لَا وَقَعَ ثَلَاثًا عَلَى الْأَوْجِهَ لَاسْتِحَالَةِ خُلُوعِ الْإِنْسَانِ عَادَةً عَنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا ذَكَرَهُ الْقُمُولِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا

كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَعَلِّقٌ بِدَاهِيَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ كُلَّمَا حَلَلْتَ حَرُمْتَ فَوَاحِدَةً أَوْ عِدَّةً مَا لَاحَ بَارِقٌ أَوْ عِدَّةً مَا مَشَى الْكَلْبُ حَافِيًا وَعِدَّةً مَا حَرَّكَ ذَنْبَهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ بَرْقٌ وَلَا كَلْبٌ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. نِهَابَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَنَوَى وَاحِدَةً مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ وَقَعَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ وَقُوعٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ وَعَوْدُ الْمَشِيئَةِ إِلَى ثَلَاثًا أَنْ يَقَعَ هُنَا وَاحِدَةً عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ فَيُجْعَلُ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَصِلًا بِدَاهِيَةٍ وَقَوْلُهُ: كُلَّمَا حَلَلْتَ إلخ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَضَى بِلَفْظِ حَرُمْتَ الطَّلَاقِ وَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَفِيهِ وَقْفَةٌ ثُمَّ رَأَيْتَ ابْنَ حَجٍّ صَرَّخَ فِي فَضْلِ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا بِتَكَرُّرٍ وَطَّلَاقٍ عِنْدَ الْقَضَاءِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ) أَيْ: سَوَاءٌ اخْتَبَرَ ذَلِكَ بِالْبَحْثِ عَنِ الْحَوْضِ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَحْثٌ وَلَا تَفْتِيشٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعٍ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٍ إلخ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ) أَيْ: وَزَنْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ بَعْدِي شَعْرٌ إلخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَغْظَمَ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْبَرَهُ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلَهُ أَوْ أَغْرَضَهُ أَوْ أَشَدَّهُ أَوْ نَحْوَهَا وَقَعْتُ وَاحِدَةً فَقَطْ. اهـ. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمَغْنِي أَوْ أَقَلُّ مِنْ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَقَعَ طَلْقَتَانِ. اهـ. قَالَ ع ش وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَقَعْتُ وَاحِدَةً فَقَطْ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمِثْلُهُ مِلَّةَ الْبُيُوتِ الثَّلَاثَةِ فَيَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطْ كَمَا وَجَدَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ، وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا مَسْأَلَةُ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م. ر. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي قَبُولِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ إلخ)

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا، ذَكَرَهُ الْقُمُولِيُّ وَغَيْرُهُ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِنًا فَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَاطَبَقَ كَفَّهُ وَقَالَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَأَنْتَ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدَهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّنُ كَمَا لَوْ قَالَ حَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ أَجْنَبِيَّةً اسْمُهَا ذَلِكَ بَلِ الضَّمِيرُ أَغْرَفُ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمِ. اهـ. وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ إلخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَوْ قَالَ عَلِيُّ الطَّلَاقِ مِنْ ذِرَاعِي مَثَلًا وَقَصَدَ بِقَوْلِهِ مِنْ ذِرَاعِي قَبْلَ الْفَرَاغِ مِمَّا قَبْلَهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ لَا جِنْتَ، وَإِنْ فَعَلَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّبِيغَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِلَّةٍ لَاحْتِيَاجِهَا إِلَى قَوْلِهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا بَلِ هِيَ فِي مَعْنَى التَّغْلِيْقِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ) قَدْ يُشْكَلُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فَمَا الْفَرْقُ



يُنَافِيهِ مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ فَيَمُنُّ لَهُ امْرَأَتَانِ فَقَالَ مُشِيرًا إِلَى إِحْدَاهُمَا امْرَأَتِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ الْآخَرَى مِنْ طَلَاقِ الْآخَرَى وَحَدَّاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ. (وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَمَاتَتْ) أَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ أَمْسَكَ شَخْصٌ فَاهُ (قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ) أَوْ مَعَهُ (لَمْ يَقَعْ) لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الطَّلَاقِ قَبْلَ تَمَامِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ إِمْسَاكَهُ اخْتِيَارًا

قَدْ يُشَكِّلُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَسِّنِيُّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنْ كَانَ اسْتِشْكَالُهُ عَلَى الْوُقُوعِ ظَاهِرًا فَالْفَرْقُ وَاضِحٌ أَوْ عَلَى الْوُقُوعِ بَاطِنًا فَمُتَّجِهٌ مَا قَالَهُ. اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ) سُئِلَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْوَرَعُ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْعُجَيْلِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ لِرُزُوجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَالْقَى عَجُورَةً بِيَدِهِ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ وَتَوَى الْعَجُورَةَ فَهَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ فَاجَابَ نَفَعْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِعِلْمِهِ بِقَبُولِهِ. قَوْلُهُ: وَجَرَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ السَّيِّدُ السَّنْهُودِيُّ قَالَ الرَّاجِعُ مَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ؛ لِأَنَّ إلقاءَ الْعَجُورَةِ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي الطَّلَاقِ مِنَ الْوُثَاقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُكُنِ الْعَجُورَةُ فِي يَدِهِ بَلْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَثَلًا وَقَالَ أَرَدْتُ الْعَجُورَةَ لَا الزَّوْجَةَ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا يُقْبَلُ فَالْحَاصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ إِرَادَةِ الْإِضْبَاعِ، وَإِرَادَةِ الْعَجُورَةِ حَالَ إلقاءِهَا. انْتَهَى. ابْنُ زِيَادٍ وَقَوْلُ السَّنْهُودِيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُكُنِ الْعَجُورَةُ بِيَدِهِ أَوْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَلَمْ يُلقِهَا إِلَى الْأَرْضِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ: أَصَحُّهُمَا لَا يُقْبَلُ تَقَدَّمَ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِنًا فَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَاطْبَقَ كَفَّهُ وَقَالَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَأَنْتَ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدَهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا؟ فَاجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّنُ كَمَا لَوْ قَالَ خَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَجْنِيَّةَ اسْمِهَا ذَلِكَ بَلِ الضَّمِيرُ أَغْرَفُ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمِ. انْتَهَى وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمٌ عَلَى خَجٍّ. اهـ. ع شِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَالَ ابْنُ خَجٍّ وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا. انْتَهَى. وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَلَى الشَّارِحِ أَنَّهُ يُقْبَلُ بَاطِنًا وَكَذَا نَقَلَهُ سَمٌ عَنْ قَضِيَّةٍ فَتَاوَى وَالِدِ الشَّارِحِ وَعَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ طَلَاقِ الْآخَرَى الْخ) بَيَانٌ لِمَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ارْتَدَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَظَاهِرٌ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ).

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُ) فِيهِ شَيْءٌ بِالنِّسْبَةِ لِصُورَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمْسَكَ مَعَ تَمَامِ النُّطْقِ بِالْقَافِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَيْسَ الْإِنْسَانُ مَعَ تَمَامِ لَفْظِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الطَّلَاقِ الْخ) هَذَا تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتَنِ فَقَطُّ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَوْ إِنْ لَمْ وَقَالَ قَصَدْتَ الشَّرْطَ لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا إِلَّا إِنْ مُنِعَ الْإِثْمَامُ كَانَ وَضَعُ غَيْرِهِ يَدَهُ فِي فَمِهِ

مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ.

هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ الْخ) انْظُرْ لَوْ صَرَّحَ بِالْعَصَا فَقَالَ الْعَصَا طَالِقٌ ثَلَاثًا فَإِنْ التَزَمَ الْوُقُوعُ كَانَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَوْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فَقَدْ صَحَّ إِخْرَاجُ الطَّلَاقِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَهَلَّا قِيلَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَاطِنًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَبْلَ النُّطْقِ بِقَابِ طَالِقٍ كَذَلِكَ (أَوْ) مَاتَ مَثَلًا (بَعْدَهُ قَبْلَ) قَوْلِهِ (ثَلَاثًا) أَوْ مَعَهُ كَمَا فُهِمَ بِالْأُولَى (ثَلَاثًا) يَقَعْنَ عَلَيْهِ لِقَضِيهِ لَهْنٌ حِينَ تَلْفُظُهُ بَأْتِ طَالِقٌ وَقَصْدُهُنَّ حِينَئِذٍ مُوقِعٌ لَهْنٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُظْ بِهِنَّ كَمَا مَرَّ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ نَوَى الثَّلَاثَ عِنْدَ تَلْفُظِهِ بَأْتِ طَالِقٌ، وَإِنَّمَا قَصْدُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ بِالتَّلَفُظِ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِهُنَّ عِنْدَ أَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنَّمَا قَصْدُ أَنَّهُ إِذَا تَمَّ نَوَاهُنَّ عِنْدَ التَّلَفُظِ بِلَفْظِهِنَّ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ فَقَطْ وَلَوْ قَصْدُهُنَّ بِمَجْمُوعِ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالْحُسْبَانِيِّ فَهَذَا مَحَلُّ الْأَوْجُهِ وَالْأَقْوَى وَقَوْعٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمَجْمُوعِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَتَمَّ (وَقِيلَ) يَقَعُ (وَاحِدَةٌ) لِقُوعِ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا (وَقِيلَ لَا شَيْءَ) إِذِ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ لَا يَتَّبِعُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَرَادَ إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ قَالَه عَازِمًا عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا فَوَاحِدَةٌ.

(تَنْبِيْهُ) قِيلَ ثَلَاثًا تَمِيِزٌ وَرَدَّهَ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ جَهْلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِمَضْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ طَلَاقًا ثَلَاثًا كَضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدًا أَيْ ضَرْبًا شَدِيدًا وَفِي الرَّدِّ بِذَلِكَ مُبَالَغَةٌ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ عَرَبِيٌّ إِذْ فِيهِ تَفْسِيرٌ لِلإِبْهَامِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَلَوْ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا نَعَمْ، الْحَقُّ أَنَّ الثَّانِيَّ أَظْهَرَ وَالْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا، وَأَمْثَالِهِ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَرَّرَ.

وَحَلَفَ قَبْلَ ظَاهِرٍ لِلْقَرِينَةِ. اهـ. مُغْنِي وَنَهَايَةٌ وَفِي عِشْرَةِ قَوْلِهِ: لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا إِنْ قِيَاسُهُ أَنَّ مَا وَقَعَ كَثِيرًا عِنْدَ الْمُشَاجَرَةِ مِنْ قَوْلِ الْحَالِفِ عَلَى الطَّلَاقِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا إِلَّا أَنْ يُنْتَجَعَ مِنَ الْإِثْمَامِ كَوَضْعِ غَيْرِهِ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَلَا وَقَوْعٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْفَمِ مَا لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ الْحِلْفَ، وَأَنْ إِعْرَاضَهُ عَنْهُ لِعَرَضٍ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. اهـ. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ: فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ. فَوَدَّ: (أَوْ مَاتَ مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَصْدُهُنَّ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ) إِلَى الْمَتْنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ) فِي النَّهْيَةِ. فَوَدَّ: (قَبْلَ قَوْلِهِ إِنْ) أَيْ: قَبْلَ تَمَامِهِ. فَوَدَّ: (أَوْ مَعَهُ) أَيْ: مَعَ تَمَامِ قَوْلِهِ: ثَلَاثًا. فَوَدَّ: (لَهْنٌ) أَيْ: لِلثَّلَاثِ.

فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ تَلْفُظُهُ بَأْتِ طَالِقٌ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمَتْنِ قُلْتُ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةٌ وَنَوَى إِنْ. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَصْدُهُنَّ بِمَجْمُوعِ إِنْ) قَدْ يُقَالُ إِنْ وَجَدَ هَذَا الْقَصْدُ قَبْلَ التَّلَفُظِ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ إِلَى حَالِ التَّلَفُظِ بَأْتِ طَالِقٌ فَمُتَّجَةً، وَإِنْ قَارَنَ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ أَنْتِ طَالِقٌ فَمَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ قُوَّةَ كَلَامِهِمْ تُفِيدُ أَنَّ الْمَدَارَ فِي التَّثْلِيثِ بَأْتِ طَالِقٌ عَلَى نِيَّتِهِ لَا عَلَى خُصُوصِ نِيَّتِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (مَحَلُّ الْأَوْجُهِ) أَيْ: الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَمَّ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا فِي الْمَتْنِ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الرَّدِّ) فِي الْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (قَالَه عَازِمًا) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّضْرِيحِ مَمْنُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَنَبَيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَاَنْظُرْهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَأَمْثَالِهِ) أَيْ: كَضَرَبْتُ زَيْدًا

فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّضْرِيحِ مَمْنُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَنَبَيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَاَنْظُرْهُ.



(وإن قال أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بشكوت بأن يكون فوق سكتة التنفس والعمى أو كلام منه أو منها مثلاً، وإن قل، وهل يفرق هنا بين الأجنبي وغيره كالبيع أو لا؛ لأن ما هنا أضيّق بدليل ما تقرر في الشكوت فإنه لا يُعتبر ثم بما يُعتبر به هنا بل بالعرف الأزيد من ذلك كل مُحتمَل، والفرق أوجه؛ لأن ما هنا فيه رفع للصریح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما يأتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الأجنبي وغيره مع قولهم إن ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مُشكِكَل فإنها قد تشكلم بكلمة زمن سكوتة بقدر سكتة التنفس والعمى والذي يثنجه حينئذ أن هذا لا يضر، وأن المدار إنما هو على سكوتة أو كلامه لا غير (فثلاث) يقفن وإن قصد التأكيد لبغده مع الفصل؛ ولأنه معه خلاف

شديداً وقوله: واضح، وهو أن الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مُبهم فَقَصَدَ تفسيره بخلاف ما مثل به فإن الضرب فيه يقع للماهية ولا تكثر فيها، وإنما التكثر فيما توجد فيه، وهو إنما يَتميز بالصفة. اه. ع. ش.

• قول (سني): (وإن قال إلخ) أي: المذخول بها. اه. معني. • قوله: (أو أنت طالق إلخ) إلى قوله: (والغني) في المعني، وإلى قوله: (وهل يفرق) في النهاية إلا قوله: (مثلاً). • قوله: (بينهما) يعني بين الأولى وما بعدها فتأمل. اه. رشيدتي وفي بعض النسخ بينها بلا ميم أي بين الثلاثة، وهي ظاهرة. • قوله: (فوق سكتة التنفس) يأتي في التبيه الثاني ضابطه. • قوله: (مثلاً) أي أو من غيرهما. • قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. اه. سم. • قوله: (أو لا) أي: فيمنع هنا الفصل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التأكيد. • قوله: (فإنه) أي: السكوت وقوله: ثم أي في البيع. • قوله: (بل بالعرف إلخ) سيأتي في التبيه أن ما هنا مضبوط بالعرف أيضاً. • قوله: (من ذلك) أي: مما يُعتبر هنا به. • قوله: (والفرق) أي: بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع. • قوله: (فيه رفع للصریح) قد يقال والبيع كذلك. اه. سم وقوله: للصریح، وهو وقوع الطلاق بكل من الجمل الثلاث استقلاً. • قوله: (فاحتيط له أكثر) أي: فجعل الفصل بالكلام مطلقاً مانعاً عن تأثير قصد التأكيد فوقع الثلاث معه، وإن قصد التأكيد. • قوله: (ثم رأيت ما يأتي إلخ) أي: فالأوجه الفرق هنا بين الأجنبي وغيره كما في البيع. • قوله: (أن ما هنا) أي: الاتصال بين الألفاظ هنا. • قوله: (ثم قولهم أو منها) أي: وقولهم مثلاً. • قوله: (والذي يثنجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حجة. اه. ع. ش. عبارة الرشيدتي قوله: منه أو منها كذا في التخصة قال سم إن كلامها لا يضر، وإن كثر وفي نسخة من الشارح حذف أو منها كأنه لما قاله سم. اه. • قوله: (يقفن) إلى قول الشارح فإن قلت في النهاية والمعني. • قوله: (ولأنه) أي: التأكيد معه أي الفصل.

• قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. • قوله: (فيه رفع للصریح) قد يقال والبيع كذلك. • قوله: (والذي يثنجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق.

الظاهر ومن ثم لو قصد دين، نعم، يُقبل منه قصد التأكيد والإخبار في مُعلق بشيء واحد كرهه، وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لا جئت أيضًا بخلاف ما إذا قصد الاستثناء (والا) يتخلل فصل كذلك (فإن قصد تأكيدًا) للأولى أي قبل فراغها أخذًا مما يأتي في الاستثناء ونحوه بالأخيرتين (فواحدة)؛ لأن التأكيد معهود لغةً وشرعًا فإن قلت الجملة الثانية إن كانت خبرية لزم انتقاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الإنشائية أو إنشائية وقع إثتان قلت يختار الأول، ويمنع لزوم ما ذكر؛ لأن المراد باتحاد الجنس هنا اتحاده لفظًا إذ الكلام في التأكيد اللفظي والجملتان هنا خبريتان لفظًا فاتحد الجنس وصح قصد التأكيد، وأن يختار الثاني، ويمنع وقوع طلقين؛ لأن نية التأكيد بالثانية صيرت معناها هو عين معنى الأولى فلا دلالة لها على إيجاب غير الأولى أصلًا، ولا لزم أن لا تأكيد فإن قلت يلزم من

• قوله: (لو قصد) أي: التأكيد. اه. ع. ش. • قوله: (في مُعلق بشيء إلخ) أي: كأن دخلت الدار فأتيت طالق إن دخلت الدار فأتيت طالق. اه. مُعني وع. ش. • قوله: (في مُعلق بشيء) ولو قال إن دخلت الدار أتيت طالق بحذف الفاء كان تعليقًا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر أنه لو ادعى إرادة التجيز عجل به. اه. نهاية. • قوله: (بل لو أطلق هنا) أي: فيما إذا طال الفصل لكن سيأتي له في باب الإيلاء أنه يتعدّد في صورة الإطلاق إذا اختلف المجلس فلعل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرر. اه. رشيد. • قوله: (أخذًا مما يأتي في الاستثناء إلخ) قد يُمنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُفرّق بأن في نحو الاستثناء رفعًا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد، ولا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثر فيما بعد الأولى بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليأمل سم على حج. اه. ع. ش. • قوله: (بالأخيرتين) متعلق بقصد تأكيدًا.

• قوله: (قلت يختار إلخ) في بعض النسخ هنا وفيما يأتي نختار ونمنع بصيغة التكلم. • قوله: (وإن يختار الثاني) عطف على يختار الأول فكان حقه حذف أن إلا أن يكون المعنى، ويجوز أن يختار أو ولنا أن نختار. • قوله: (لها) أي: للثانية وقوله: على إيجاب غير الأولى أي إيجاب معنى غير معنى الأولى وفي بعض النسخ غير الأول وكتب عليه الكردي ما نصه قوله: غير الأول أي غير المعنى الأول وقوله: ولا إلخ معناه، وإن دل على إيجاب غير الأول لزم أن لا تأكيد مع أنه قصد بها التأكيد. اه.

• قوله: (أخذًا مما يأتي في الاستثناء ونحوه) قد يُمنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُفرّق بأن في نحو الاستثناء رفعًا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد، ولا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثر فيما بعد الأول بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليأمل.



التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع؛ لأن ملحظ التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذ قصد ثانياً بذلك اللفظ ازداد قوة واعتناء به من اللفظ فإفادة الثانية هذا يمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج الشبكي أجاب باختيار أنها إنشائية ولا يلزم ما ذكر بأنها إنشائية للتأكيد فشارك الأولى في أصل الإنشاء، وافترقتا فيما أنشأناه . انتهى . وما ذكرته أجود، وأوضح ومن ثم لم يأت فيه النظر الذي قيل في كلام التاج كما يُعرف بتأمل ذلك كله (أو استثنافاً لثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تأكيده بالنية (وكذا إن أطلق في الأظهر) عملاً بظاهر اللفظ، وعجبت قول الزركشي هذا مُشكِلٌ بقولهم لا بُد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر في سبق اللسان، وفي «يا طالق لمن أسماها طالق». انتهى . وهو غفلة عما مر أنه لا يُشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كما في الأخيرة، وهنا لا صارف للفظ عن مذكوله فائتر، ويأتي هذا التفصيل كما أشرت إليه فيما مر في تكرير الكناية كبائين وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مُسَرَّحةً وكانت طالق بائن اعتدي وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام ومن تبعه ووفقاً للإسنوي قال كما أطلقه الأصحاب

• قوله: (بالمعنى المذكور) أي: بكون معنى الثانية عين معنى الأولى. • قوله: (باختيار أنها) أي: الثانية. • قوله: (ولا يلزم ما ذكر) أي: فقال مانعاً للزوم وقوع يثنين. • قوله: (بأنها إلخ) متعلق بقوله ولا يلزم إلخ باختيار المعنى فإنه في قوة ومنع لزوم ما ذكر أو بجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض قرائنها إلخ، وهو غني عن التكليف. • قوله: (وافترقتا فيما أنشأناه) أي: فإن الأولى أنشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيد الوقوع. • قوله: (انتهى) أي: جواب الشبكي. • قوله: (وما ذكرته إلخ) يعني قوله: لأن نية التأكيد بالثانية إلخ. • قوله: (النظر الذي قيل إلخ) لعله أن التأكيد ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على إعادتها بالمعنى الأول وأيضاً يلزم على جوابه انتفاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد المعنيين.

• قوله (سني): (وكذا إن أطلق) أي بأن لم يقصد تأكيداً ولا استثنافاً فيقع ثلاث قال الزركشي، ويتبعني أن يلحق بالإطلاق ما لو تعذر مرجعته بموت أو جنون أو نحوه اهـ، وهو ظاهر. اهـ. معني.

• قوله: (هذا مُشكِلٌ بقولهم لا بُد إلخ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستثناف وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه. اهـ. سم. • قوله: (عما مر) أي: في فصل بعض شروط الصيغة. • قوله: (في الأخيرة)، وهي يا طالق إلخ. • قوله: (ويأتي) إلى المتن في النهاية والمعني لإا قوله: (قال الإسنوي) إلى (وللبلقيني). • قوله: (هذا التفصيل) أي: الذي في المتن. اهـ. كزدي. • قوله: (فيما مر) أي: في مبحث صريح الطلاق في شرح يا طالق. • قوله: (في تكرير الكناية) متعلق بقوله يأتي. • قوله: (كبائين) مثال للكناية وكان الأنسب تكريره كما في النهاية والمعني مثلاً لتكرير الكناية. • قوله: (وفي اختلاف اللفظ) أي: صريحاً كان أو كناية أو إياهما. • قوله: (وفي التكرير فوق ثلاث) فيصيح إرادة التأكيد

• قوله: (هذا مُشكِلٌ بقولهم لا بُد إلى قوله. اهـ.) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستثناف

وكلام ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه أي؛ لأنه لم يُصرِّح به إنما قال إن العرب لا تؤكد فوق ثلاث قال الإسنوي وبسليبه فالخروج عن الممتنع النحوي لا أثر له كما أوضحوه في الإقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بحاصل ما ذكرته . انتهى . وللبلقيني قال ولا ينبغي أن يُتخيل أن الرابعة تقع بها طلقة لفراغ العدد؛ لأنه إذا صحَّ التأكيد بما يقع لولا قصد التأكيد فلأن يؤكد بما لا يقع عند عدم قصد التأكيد أولى (وإن قصد بالثانية تأكيد الأولى وبالثالثة استئنافاً أو عكس) أي قصد بالثانية استئنافاً وبالثالثة تأكيد الثانية (فيثان) عملاً بقضيه (أو قصد بالثالثة تأكيد الأولى) أو بالثانية استئنافاً، وأطلق الثالثة أو بالثالثة استئنافاً، وأطلق الثانية (فثلاث) يقع (في الأصح) لتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملاً بقضيه وبظاهر اللفظ .

(تنبيه) قد يُشكل وقوع الثلاث في أنت طالق طالق بما مرَّ أنه لو قال طالق ونوى أنت أو أنت ونوى طالق لا يقع به شيء، والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت، .....

بالرابعة مثلاً فلا يقع بها شيء . اهـ . ع ش . فؤد: (وكلام ابن عبد السلام إلخ) ظاهر صنيعه أنه من مقول الإسنوي . فؤد: (في امتناعه) أي: التأكيد بالرابعة . فؤد: (وبسليبه) أي: صراحة كلام ابن عبد السلام في الامتناع . فؤد: (وللبلقيني إلخ) عطف على قوله للإسنوي . فؤد: (أن يتخيل إلخ) أي: تخيلاً ناشئاً عن قول ابن عبد السلام إن العرب لا تؤكد إلخ . فؤد: (أن الرابعة) أي: مثلاً وقوله: تقع بها طلقة أي: وإن قصد بها التأكيد . فؤد: (لفراغ العدد) أي: عدم التأكيد . اهـ . كزدي . فؤد: (لأنه إلخ) علة لعدم الإثفاء . فؤد: (بما يقع) أي: به طلقة، وهو الثانية والثالثة وقوله: بما لا يقع إلخ يعني به نحو الرابعة . فؤد: (أي قصد) إلى قوله: (وعملاً بقضيه) في النهاية والمغني . فؤد: (أي قصد بالثانية استئنافاً إلخ) وليس هذا عكس صورة المتن؛ لأنها مذكورة في قوله أو بالثالثة تأكيد الأولى وبالثانية الاستئناف . اهـ . مغني . فؤد: (أو قصد بالثالثة إلخ) عطف على قوله وبالثالثة تأكيد الثانية .

فؤد (سني): (أو بالثالثة تأكيد الأولى إلخ) ينبغي التذيين هنا أخذاً بما مرَّ، ويأتي سم وع ش عبارة شرح الروض نعم يدين كما صرح به الأصل . اهـ . فؤد: (لتخلل الفاصل إلخ) راجع لصورة المتن وقوله: وعملاً بقضيه إلخ لصورتني الشارح . فؤد: (بما مرَّ أنه إلخ) قد يقال ما مرَّ حيث لا قرينة، وهنا قرينة واضحة على التقدير، وهي تقدم أنت والمخدوف لقرينة كالمذكور كما هو مقرر ومشهور وقدمه في الكلام على الصيغة سيّد عمر وسم . فؤد: (لو قال طالق ونوى أنت) هو محل الاستدلال .

وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه .

فؤد في (سني): (وبالثالثة تأكيد الأولى) ينبغي التذيين هنا أخذاً بما مرَّ، ويأتي .



ويُرَدُّ بَمَنْعِ الاحتياج لهذا التقدير؛ لأنَّ هذا من باب تعدُّد الخبر لشيء واحد لقرينة عدم قصد التأكيد فإن قلت قال الرضوي ما تعدَّد لفظًا لا معنى ليس من تعدُّد الخبر في الحقيقة نحو زَيْدٌ جائِعٌ؛ لأنَّهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للأول . انتهى . وعليه فليس هنا تعدُّد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا وما قاله الرضوي واضح؛ لأنَّه مُصَرَّحٌ بأنَّ المعنى لم يتعدَّد فيما ذكره وما هنا مُتَعَدَّدُ المعنى إذ كلُّ من الطَّلَقات الثلاث له معنى مُغايرٌ لما قبله شرعًا؛ لأنَّ الشَّارِعَ حَصَرَ المُزِيلَ لِلْعِصْمَةِ فِيهِنَّ فَكُلُّ مِنْهُنَّ لَهُ دَخْلٌ فِي إِزَالَتِهَا فَكَانَ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِزَالَةِ مَا لَيْسَ فِي الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ مَا لَيْسَ فِي الثَّانِيَةِ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ تَأْكِيدًا آتٍ بِأَخْبَارٍ ثَلَاثَةٍ مُتَّغَايِرَةٍ عَنْ مُتَّعَدِّدٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ مَا فِي مِثَالِ الرُّضَوِيِّ فَتَأَمَّلْهُ .

(نسبة آخر) صريح كلامهم في نحو أنت طالق طالق طالق وأطلق وقوع الثلاث، وإن فصل بأزيد من سكتة التنفس والعِي وحينئذ فهل لهذا الأزيد ضابط أو لا لم أر فيه شيئًا وظاهر كلامهم الثاني، وهو مُشْكِلٌ إذ يلزم عليه أن مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةٍ مَثَلًا قَالَ طَالِقٌ أَنَّهُ يَقَعُ بِالثَّانِي طَلْقَةً وَالَّذِي يُتَّجَهُ ضَبْطُ ذَلِكَ الْأَزِيدِ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُنْسَبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ عَرَفًا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعِ بِالثَّانِي شَيْءٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ انْقِطَاعُ نِسْبَتِهِ عَنْهُ فَلَمْ يُمَكِّنْ حَمْلَهُ عَلَيْهِ وَالْعَجَبُ مِنَ النُّحَاةِ فِي تَعَدُّدِ الْخَبَرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَضْبِطُوا ذَلِكَ بِزَمَنِ أَيْضًا فَلَزِمَهُمْ مَا لَزِمَ الْفُقَهَاءَ مِمَّا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْهُ . (وإن قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث) لتساويهما في الصفة، وهل مثله قصد مطلق التأكيد حملًا لكلامه على الصورة

• قوله: (لأن هذا) أي: أنت طالق طالق طالق . • قوله: (قلت ممنوع) إلى قوله: (فتأمل) أقول تسليم أنه ليس من تعدُّد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك يرفع الإشكال رأسًا فالتسليم لا يضرها شيئًا فتأمل . والحاصل أن كلاً من تعدُّد الخبر واتحاده يقتضي اتحاد المخبر عنه فلا تقدير هناك . اهـ . سم .

• قوله: (معنى مُغاير إلخ) محل تأمل بل كلُّ منها مذكولُه ذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بِانْجِلَالِ الْعِصْمَةِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَحُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَحَالٌ مِنْ أَحْوَالِهَا خَارِجٌ عَنْ مَذْذُولِ اللَّفْظِ وَحَقِيقَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سُبْدُ

عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمُغَايِرَةَ فِي الْحُكْمِ تَكْفِي فِي التَّعَدُّدِ . • قوله: (وأطلق) الأولى حذفه وحذف الواو من قوله، وإن فصل . • قوله: (والعجب من النُّحَاة إلخ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمَا يَتَّعَجَّبُ مِنْهُ وَلِزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ مَمْنُوعٌ . اهـ . سم . • قوله: (في الصفة) كذا في نسخ الشارح والنهاية ولعله من تحريف التامخ، وأصله

• قوله: (ويُرَدُّ بَمَنْعِ الاحتياج إلخ) ما المانع من أن يُرَدَّ أيضًا بأنَّ هنا قرينة لفظية على التقدير، وهي أول الكلام، والتقدير للقرينة اللفظية مُعْتَبَرٌ كَمَا قَدْ مَه فِي الْكَلَامِ عَلَى الصِّغَةِ . • قوله: (قلت ممنوع) إلى قوله: (فتأمل) أقول تسليم أنه ليس من تعدُّد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك يرفع الإشكال رأسًا فالتسليم لا يضرها شيئًا فتأمل . والحاصل أن كلاً من تعدُّد الخبر واتحاده يقتضي اتحاد المخبر عنه فلا تقدير هناك . • قوله: (والعجب من النُّحَاة إلخ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمَا يَتَّعَجَّبُ مِنْهُ وَلِزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ

الصَّحِيحَةُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فَلَا يُضَرَفُ بِمُخْتَمَلٍ كُلِّ مُخْتَمَلٍ (لَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي) وَلَا بِالثَّالِثِ فَلَا يَصِحُّ ظَاهِرًا لِاخْتِصَاصِهِ بِوَاوِ الْعَطْفِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْمُغَايِرَةِ، أَمَّا بِاطْنًا فَيُذَيِّقُ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَثَلَاثَ نَظِيرٍ مَا مَرَّ وَخَرَجَ بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ وَالْعَطْفُ بِغَيْرِهَا وَحَدَهُ أَوْ مَعَهَا كَثْمٌ وَالْفَاءُ فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأْكِيدِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَكَرَّرَهُ مُتَوَالِيًا أَوْ لَا فَإِنْ قَصَدَ تَأْكِيدَ الْأَوَّلَى ..

فِي الصَّيْغَةِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (كُلُّ مُخْتَمَلٍ) أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ صِحَّتُهُ حَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الصُّورَةِ الصَّحِيحَةِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ احْتَمَلَ عَدَمَ الْوُقُوعِ عُيِّلَ بِهِ؛ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ. اهـ. ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَا بِالثَّالِثِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَحَدَهَا أَوْ مَعَهَا). هـ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ فِي الْأَظْهَرِ. اهـ. مُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَإِنْ كَرَّرَ الْخَبَرَ بِعَطْفٍ كَانَ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ بِالْوَاوِ كَمَا مَثَّلَ أَوْ الْفَاءِ أَوْ ثُمَّ صَحَّ قَصْدُ تَأْكِيدِ الثَّانِي بِالثَّالِثِ إلخ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأْكِيدِ إلخ) وَفِي الْعُبَابِ فِي صَوْرِ مَنَاهَا أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نَصَّهُ، وَكَذَلِكَ الْأَوَّلَى بِالْآخِرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّقُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثَةِ قُبِلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِقَبُولِ التَّأْكِيدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٍ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي سَوَاءً قَصَدَ تَأْكِيدَ الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا قَالَ سَمِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُذَيِّقَ. اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا إلخ) لَعَلَّهُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ عِنْدَ عَدَمِ التَّوَالِيِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ لِمَا قَدْ مَنَاهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ رَشِيدِي عِبَارَةٌ سَمِ وَفِي الرَّوْضِ، وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَدْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَوْ طَالَ فَضْلُ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسٌ قَالَ الشَّارِحُ وَشَبِلَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّأْكِيدَ أَوْ أُطْلِقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَاهُ فِي الْإِبْلَاءِ لَوْ كَرَّرَ يَمِينَ الْإِبْلَاءِ، وَأُطْلِقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ. اهـ. إِذْ حَاصِلُ مَا هُنَا حَبِيْثٌ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ. اهـ.

مَمْنُوعٌ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأْكِيدِ مُطْلَقًا) عِبَارَةٌ الرَّوْضِ وَتَطْلُقُ ثَلَاثًا بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ فَطَالِقٌ لِلْمُغَايِرَةِ. اهـ. وَفِي الْعُبَابِ فِي صَوْرِ مَنَاهَا أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نَصَّهُ، وَكَذَلِكَ الْأَوَّلَى بِالْآخِرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّقُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّالِثَةِ قُبِلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِقَبُولِ التَّأْكِيدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٍ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأْكِيدِ مُطْلَقًا) يَتَّبِعِي أَنْ يُذَيِّقَ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَكَرَّرَهُ مُتَوَالِيًا إلخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ آخِرَ الْإِبْلَاءِ لَوْ كَرَّرَ يَمِينَ الْإِبْلَاءِ، وَأَرَادَ التَّأْكِيدَ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صُدِّقَ كَنَظِيرِهِ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَيَتَّبِعِي تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ بِأَنَّ التَّجْزِيزَ إِنْشَاءً وَالْإِبْلَاءُ وَالتَّغْلِيْقُ يَتَعَلَّقَانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّأْكِيدُ بِهِمَا أَلْتَقَى أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتْ وَلَوْ أُطْلِقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَكْفِيهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ. اهـ. وَفِيهِمَا فِي هَذَا



أَوْ أَطْلَقَ فَطَلَّقَهُ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءَ ثَلَاثَ كَمَا مَرَّ وَكَذَا فِي الْيَمِينِ إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِيٍّ كَالظُّهَارِ وَالْيَمِينِ الْغُمُوسِ لَا بِاللَّهِ فَلَا تَتَكَرَّرُ مُطْلَقًا لِإِنِّاءِ حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْمُسَامَحَةِ، (وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَوْطُوءَةٍ) وَمِثْلُهَا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مَنْ فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا مَاؤُهُ الْمُخْتَرَمُ (فَلَوْ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا فَطَلَّقَهُ بِكُلِّ حَالٍ) تَقَعُ فَقَطْ لِيَبْتَنِيَنَّهَا بِالْأُولَى وَفَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا .....

وَعِبَارَةٌ عَ ش، وَهَذَا أَيُّ مَا ذَكَرَهُ الرَّوْضُ وَشَرَحَهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُقِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ حَلَفَ الْخَ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ: نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ) أَيُّ: أَوْ قَصْدُ الْإِخْبَارِ وَقَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ أَيُّ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَخَلَّلَ فَضْلٌ ثَلَاثَ نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي شَرْحِ وَتَخَلَّلَ فَضْلٌ ثَلَاثَ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي الْيَمِينِ الْخ) هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ الْأَعْمِ عَلَى الْأَخْصِ إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الدُّخُولِ أَوْ عَطْفِهِ مُبَايِنٍ بِالتَّكْيِيدِ بِقَوْلِهِ إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِيٍّ إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ عَلَى صِفَةِ مَنْحُضَةٍ لَا تَعْلُقُ فِيهَا بِحَقِّ أَضْلًا وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: لَا بِاللَّهِ الْخ. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِيٍّ الْخ) وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَكْفِيهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ. اهـ. س. هـ قَوْلُهُ: (لَا بِاللَّهِ) أَيُّ: لَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا تَتَكَرَّرُ) أَيُّ: الْكَفَارَةُ مُطْلَقًا أَيُّ، وَلَوْ قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ. اهـ. ع ش.

هـ قَوْلُ (سَمِيٍّ): (وَهَذِهِ الصُّورُ) أَيُّ: السَّابِقَةُ كُلُّهَا فِي مَوْطُوءَةٍ أَيُّ زَوْجَةٍ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِ مُخَالَعَةٍ. اهـ. مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ) فِي النِّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. هـ قَوْلُهُ: (الَّتِي دَخَلَ فِيهَا الْخ) أَيُّ: وَلَوْ فِي الدُّبْرِ. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ أَنْتَ الْخ) إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْفَرْقُ لَوْ كَانَ كَلَامُهُمْ فِي قَوْلِهِ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُصَوِّرًا بِمَا إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ بِأَنْتَ طَالِقٌ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَزَمَ عَلَى اثْنَيْنِ بِثَلَاثٍ لِإِفَادَةِ التَّثْلِيثِ نَظِيرَ مَا حَقَّقَهُ الْبُوشَنُجِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَبْتَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَسَيَّاتِي عَنْ سَمِ تَوْجِيهِ آخَرُ.

الْبَابُ، وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَدْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَوْ طَالَ فَضْلٌ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسٌ قَالَ الشَّارِحُ وَشَمِلَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّكْيِيدَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ فَخَالَفَ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمَا فِيهَا نَقْلًا عَنْ بَابِ الْإِبْلَاءِ إِذَا حَاصِلُ مَا هُنَا حَبِيتُذْ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ قَالَ لَهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلِّقَةً، وَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلِّقَتَيْنِ فَدَخَلْتَ طَلِّقَتَيْنِ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَقَعُ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ الْعَاطِفَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ. اهـ. وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ التَّعَدُّدِ إِذَا كَرَّرَ التَّغْلِيْقَ، وَأَطْلَقَ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْمُعْلَقِ هُنَاكَ وَاخْتِلَافِهِ هُنَا نَعَمْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ قِيَاسُ عَدَمِ التَّعَدُّدِ هُنَاكَ وَقَوْعُ طَلِّقَتَيْنِ فَقَطْ هُنَا إِذْ لَمْ يَخْتَلِفِ التَّغْلِيْقَانِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِطَلِّقَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْإِخْتِلَافُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَيُصَرِّفُ عَنْ التَّكْيِيدِ.

بأنه تفسير لما أراده بأن طالق فليس مغايرًا له بخلاف العطف والتكرار. (ولو قال لهذه) أي غير الموطوءة (إن دخلت) الدار مثلاً (فأنت طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق إن دخلت (فدخلت فثنتان) بقمان (في الأصح) لوقوعيهما معاً مقترنتين بالدخول ومن ثم لو عطف بشئ أو الفاء أو قلنا بالضعيف أن الواو للترتيب لم يقع إلا واحدة ولو قال لها أنت طالق أحد عشر ثلاثاً؛ لأنهما مزوجا وصارا ككلمة واحدة أو أحدًا وعشرين فواحدة للعطف (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو) طلقة (معها طلقة) وكمع فوق وتحت كما رجع شراح الحاوي وغيرهم (فثنتان) بقمان معاً وفارق أنت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة

• قوله: (بأنه) أي: لفظ ثلاثاً. • قوله: (تفسير لما أراده إلخ) هذا هو ما أراده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي إلخ ودعوى أن هذا تضريح بما زعمه وهم قطعاً؛ لأن المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بأن ثلاثاً تفسير لا يدل فضلاً أنه يصرح على أنه تمييز فمناً التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد، والمبين هو المفسر ولذا عبروا به أيضاً في التمييز كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبين إلخ سم على حجج اهـ رشيدى. • قوله: (لما أراده إلخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثاً حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثاً إرادتها بما قبلها سم على حجج. اهـ. ع ش. • قوله: (أي غير الموطوءة) إلى قول المتن: (ولو قال لموطوءة) في المعنى إلا قوله: (أو قلنا) إلى (لم يقع).

• قول (سني): (فثنتان) يتبعني أخذاً مما مر أن يدين هنا إذا قصد التأكيد. • قوله: (بقمان) الأولى هنا وفي نظائره الآية الثانية. • قوله: (ولو قال لها إلخ) ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق طلقة، وإن دخلت الدار فأنت طالق طلقت ثلاثاً، وإن كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثاً إذخالا للطرفين، ويقارن نظيره في الإقرار حيث لم يدخل الأخير بأن الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكر أو أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثاً أيضاً؛ لأن ما

• قوله: (بأنه تفسير لما أراده) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثاً حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثاً إرادتها بما قبلها. • قوله: (بأنه تفسير لما أراده إلخ) هذا هو ما أراده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي في شرح فلو قالهن لغيرها ودعوى أن هذا تضريح بما زعمه وهم قطعاً؛ لأن المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة، والبيان والتفسير واحد فالحكم بأن ثلاثاً تفسير لا يدل فضلاً على أنه يصرح على أنه تمييز فمناً التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد، والمبين هو المفسر ولذا عبروا به أيضاً في التمييز كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبين إلخ. • قوله: (كما رجع شراح الحاوي) لكن في الروض خلافه فلا يقع في غير الموطوءة فيهما إلا واحدة.



لاحتِمَالِ الْمَعْيَةِ هُنَا لِغَيْرِ الطَّلَاقِ اِحْتِمَالًا قَرِيبًا (وَكَذَا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ فِي الْأَصَحِّ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمَا يَمْعَانِ مَعًا كَأَنَّ طَالِقَ طَلَّقَتَيْنِ. (وَلَوْ قَالَ) أَنْتَ طَالِقٌ (طَلَقَ قَبْلَ طَلَقِهِ أَوْ) طَلَقَ (بَعْدَهَا طَلَقَ فِثْنَانِ) يَمْعَانِ مُرْتَبًا (فِي مَوْطُوءَةٍ) الْمُنْجِزَةُ أَوَّلًا ثُمَّ الْمُضْمَنَةُ، وَيُذَيِّنُ وَإِنْ قَالَ أَرَذْتَ أَنِّي سَأُطَلِّقُهَا (وَطَلَقَ فِي غَيْرِهَا) لَيَبْنُوْنَهَا بِالْأُولَى (فَلَوْ قَالَ طَلَقَ بَعْدَ طَلَقِهِ أَوْ قَبْلَهَا طَلَقَ فَكَذَا) يَمْعُ ثِنْتَانِ فِي مَوْطُوءَةٍ مُرْتَبًا الْمُضْمَنَةُ أَوَّلًا ثُمَّ الْمُنْجِزَةُ وَقِيلَ عَكْسُهُ وَبَلَّغُوا قَوْلَهُ قَبْلَهَا كَأَنَّ طَالِقَ أَمْسٍ يَلْغُو أَمْسٍ، وَيَمْعُ حَالًا وَوَاحِدَةً فِي غَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا مَرَّ نَعَمْ، يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي قَوْلِهِ أَرَذْتَ قَبْلَهَا طَلَقَ مَمْلُوكَةٍ أَوْ ثَابِتَةٍ أَوْ أَوْقَعَهَا زَوْجٌ غَيْرِي وَعُرِفَ عَلَى مَا يَأْتِي فِي طَالِقِ أَمْسٍ فَلَا يَمْعُ إِلَّا وَاحِدَةً فِي مَوْطُوءَةٍ. (وَلَوْ قَالَ) أَنْتَ طَالِقٌ (طَلَقَ فِي طَلَقِهِ، وَأَرَادَ مَعَ) طَلَقَ (فَطَلَّقَتَانِ) وَلَوْ فِي غَيْرِ

بَيْنَ بَمَعْنَى مِنْ بَقَرِيْنَةٍ إِلَى كَمَا نَقَّلَهُ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الرُّوضَةِ أَوْ مَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ فَوَاحِدَةٌ نِهَآيَةٌ وَشَرَحَ الرُّوضِ زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا طَلَقَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا. اهـ. وأقره ع ش.

• قول (سنن): (وَكَذَا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ إلخ) وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَ رَجْعِيَّةً لَمْ تَطْلُقْ كَذَا حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنْ قَتَاوَى الْقَاضِي أَوْ حَكَاهُ فِي التَّهْذِيبِ عَنِ الْمَذْهَبِ وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمَا يَمْعَانِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي يَمْعُ عَلَيْهِ ثِنْتَانِ مَعًا فِي مَعَ وَمَعَهَا فَقَطْ لَا فِي فَوْقَ وَتَحْتَ، وَأَخَوَاتُهُمَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي فِي رَوْضِهِ تَبَعًا لِلْمُتَوَلَّى. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَأَخَوَاتُهُمَا أَيِ مِنْ بَقِيَّةِ أَسْمَاءِ الْجِهَاتِ. اهـ. • قوله: (الْمُنْجِزَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ عَكْسُهُ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ قَالَ بَعْضُ طَلَقَةٍ) فِي النِّهَآيَةِ. • قوله: (وَيُذَيِّنُ) أَيِ: فِي الصُّورَتَيْنِ. اهـ. ع ش. • قوله: (إِنْ قَالَ أَرَذْتَ) الْأُولَى إِنْ أَرَادَ. • قوله: (وَوَاحِدَةً فِي غَيْرِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثِنْتَانِ فِي مَوْطُوءَةٍ.

• قول (سنن): (فِي الْأَصَحِّ) أَيِ: فِيهِمَا. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: مِنْ بَيِّنَاتٍ غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ بِالْأُولَى. • قوله: (نَعَمْ يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ إلخ) ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا فَهَلْ يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَيُذَيِّنُ إِنْ قَالَ إلخ وَقَدْ يُفَرِّقُ بِقُرْبٍ هَذَا وَفِيهِ مَا فِيهِ سَمِ أَمْرًا، وَيُؤَيِّدُ الْفَرْقَ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قوله: (يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي قَوْلِهِ إلخ) كَذَا نَقَّلَا عَنْ ابْنِ كَيْجٍ، وَأَقْرَأَهُ فَلْيَقْبِذْ بِهِ إِطْلَاقَ الْمُصَنَّفِ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (فَلَا يَمْعُ إِلَّا وَاحِدَةً فِي مَوْطُوءَةٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَمْعُ فِي غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ شَيْءٌ حَبِيْثٌ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ قَطْعًا فَالْأُولَى إِسْقَاطُ لَفْظِ فِي مَوْطُوءَةٍ لِإِيْهَامِهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

• قوله: (وَوَاحِدَةً فِي غَيْرِهَا) تِلْكَ الْوَاحِدَةُ هِيَ الْمُنْجِزَةُ لَا الْمُضْمَنَةُ فِي نَحْوِ طَلَقَ قَبْلَهَا طَلَقَ لِلدُّوْرِ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلِيْقَةً قَبْلَهَا قَالَ فِي الْأَصْلِ أَوْ بَعْدَهَا كُلُّ تَطْلِيْقَةٍ طَلَّقْتَ الْمُنْسُوسَةُ ثَلَاثًا مَعَ تَرْتِيبٍ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَبَاقِي الثَّلَاثِ وَطَلَّقْتَ غَيْرَهَا وَاحِدَةً أَمَّا فِي بَعْدَهَا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي قَبْلَهَا فَلِأَنَّ الْوَاقِعَ إِنَّمَا هُوَ الْمُنْجِزُ لَا الْمُضْمَنُ لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ الدُّوْرُ. اهـ. • قوله: (نَعَمْ يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ) ظَاهِرٌ فَهَلْ يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَيُذَيِّنُ إِنْ قَالَ إلخ وَقَدْ يُفَرِّقُ بِقُرْبٍ هَذَا وَفِيهِ مَا فِيهِ.

موطوعة لإصلاحية اللفظ له قال تعالى ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ (الامرئ: ٣٨) أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة)؛ لأنه مقتضى الأولين والأقل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الأحوال الثلاثة يوضح أنه إذا قصد المعية يقع إثنان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة تؤمما من كاتبها اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للمحرر والشرح وليس كما تؤمما إذ محل هذه أيضا ما لم يقصد المعية، وإلا وقع بها إثنان كما قاله الزركشي تبعا لشيخه الإسوي والبلقيني؛ لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كنصف طلقة ونصف طلقة لكن رده شيخنا في شرح منتهجه بأن لا نسلم أنه لو قال هذا المقدّر يقع إثنان، وإنما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرّر طلقة مع العطف المقتضي للتغاير بخلاف مع فإنها إنما تقتضي المصاحبة، وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها. انتهى. وقد يجاب بأن هذا إنما يتجّعه عند الإطلاق أما عند قصد المعية التي تُفيد ما لا تُفيده الظرفية، وإلا لم يكن لقصدتها فائدة فالظاهر المتبادر منه أن كل جزء من طلقة؛ لأن تكرّر الطلقة المضاف إليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مرّ في شرح قوله في الإقرار ولو

• قوله: (يوضح أنه إلخ) علة للتفسير بالثلاث عبارة المعنى ولو قال أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرّد كل نصف من طلقة فطلقة بكل حال مما ذكر من إرادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء؛ لأن الطلاق لا يتجزأ.

(تنبيه): لفظة نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنّف بغير خطه، وهو الصواب كما ذكرت في المحرر والشرح إذ لا يستقيم قوله: بكل حال بدونها؛ لأنه يقع عند قصد المعية طلقتان وعلى إثباتها لو أراد نصفًا من كل طلقة فطلقتان كما في الاستقصاء، ولو قال طلقة في نصف طلقة فطلقة إلا أن يريد المعية فإثنان. اهـ. • قوله: (اعتراض ما بخطه) مفعول تؤمما. • قوله: (إذ محل هذه) أي: ما كتبه أيضا أي مثل ما بخط المصنّف. • قوله: (رده شيخنا إلخ) ووافقه المعنى كما مرّ آنفا. • قوله: (المقتضي) أي العطف. • قوله: (بأن هذا) أي: قوله فإنها إنما إلخ. • قوله: (التي تُفيد ما لا تُفيده الظرفية إلخ) مُسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما أنه في صورة الظرفية يقع النصف أصالة والباقي سريّة وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة أصالة وقوله: فالظاهر المتبادر إلخ ممنوع. اهـ. سيّد عمر. • قوله: (لقصدها) أي: المعية. • قوله: (منه) أي: من المقدّر المذكور. • قوله: (أن كل جزء) أي: نصف. • قوله: (كل منهما) أي: النصفين. اهـ. ع ش.

• قوله: (وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة) قال في شرحه سواء أراد المعية، وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو أطلق؛ لأن الطلاق لا يتجزأ. اهـ. وقال في قوله أو نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرّد كل نصف من طلقة. اهـ. وقصده أنه لو أراد ذلك اختلف الحكم، وهو ظاهر في إرادة المعية فيقع طلقتان دون غيرها فليراجع.



قال دزهم في عشرة ما يوضح هذا، ويبيّن أن نية المعية تُفيد ما لا يُفيده لفظها كما صرحوا به ثم مع استشكله والجواب عنه فراجعه فإنه مهم. (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقين وقصد معية ثلاث) يقف ولو في غير الموطوعة لما مرّ (أو) قصد (ظرفاً فواحدة)؛ لأنها مقتضاه (أو) حساباً وعرفه فثتان)؛ لأنهما موجباه عند أهله (فإن جهله وقصد معناه) عند أهله (فطلقة) لبطلان قصد المجهول (وقيل إثنان)؛ لأنهما موجباه وقد قصد (وإن لم ينو شيئاً فطلقة) عرفه أو جهله؛ لأنها اليقين (وفي قول إثنان إن عرف حساباً)؛ لأنه مدلوله وفي ثالث ثلاث لتلفظه بهن ولو قال لا أكتب معك في شهادة ولم ينو أنه لا يجتمع خطاهما في ورقة برّ بأن يكتب أولاً ثم رقيقه؛ لأن الأول لا يُسمى حينئذ أنه كتب مع الثاني بخلاف العكس، ويُقاس بذلك نظائره نعم، يظهر فيما استدامته كابتدائه نحو لا أقعد معك أنه لا فرق بين تقدّم الحالف وتأخّره. (ولو

هـ قوله: (لما مرّ) أي: في شرح قوله: (طلقة في طلقه إلخ). اهـ. كُردي. هـ قوله: (لأنها) أي: الطلقة اليقين أي وما زاد مشكوك فيه. هـ قوله: (ولو قال إلخ) أي حلف. هـ قوله: (برّ بأن يكتب أولاً إلخ) كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى. اهـ. نهاية قال الرشيدّي اعلم أن السيوطي أفتى في هذه المسألة بنظير ما قاله والد الشارح لكن بزيادة قيود وربما يؤخذ بعضها مما في فتاوى والد الشارح ولفظ فتاويه أغني السيوطي مسألة: شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الحالف أولاً ثم كتب الآخر الجواب إن لم يكن أضل الورقة مكتوباً بخط المخلف عليه ولا كان يثته ويثته تواطؤ في هذه الواقعة ولا علم أنه يكتب فيها لم يخش، وإلا حينئذ. اهـ. وهذا يخالفه قول ع ش قوله: بأن يكتب أولاً إلخ أي ولو بعد تواطئه مع رقيقه على أنه يكتب بعده. اهـ. هـ قوله: (بخلاف العكس) أي: بأن يكتب بعده. اهـ. ع ش. هـ قوله: (ويُقاس بذلك نظائره) وليس من نظائره كما لا يخفى لا آكل مع فلان مثلاً، ويقع كثيراً لا اشتغل مع فلان والظاهر أن المرجع في ذلك العرف فما عدّه العرف مُستغلاً معه يخش وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الجرف. اهـ. رشيدّي. هـ قوله: (نحو لا أقعد معك إلخ) لكن يشترط أن يعدّ مجتمعا معه عرفاً بأن يجلسا بمحل يختص به أحدهما أما لو جمعهما مسجد أو قهوة أو حمام لم يخش أخذاً مما ذكره في الأيمان فيما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحد هذه المذكورات نعم ينبغي أنه إن قصد جلوسه معه ولو بمجرّد الجلوس في المسجد ونحوه حينئذ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (بين تقدّم الحالف إلخ) أي: قعوده.

هـ قوله في (سني): (ولو قال طلقة في طلقين) قال في الرّوض وشرّحه ولو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث ثلاث إدخالاً للطرفين، ويُفارق نظيره في الضمان والإقرار بأن الطلاق مَحْصُورٌ في عدد والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكر وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال أنت طالق ما بين الواحدة إلى الثلاث؛ لأن ما بين بمعنى أن معرفته إلى أو قال أنت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة؛ لأن الصّادقة بالبيّنة تجعل الثلاث بمعنى الثالثة. اهـ. وينبغي وقوع إثنين في من واحدة إلى اثنين م ر.

قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي طلقة (فطلقة إجماعاً)؛ لأنه لا يتبعض (أو نصفني طلقة فطلقة)؛ لأنها مجتموعهما ورجح الإمام في نحو بعض أنه من باب التعبير ببعض عن الكل، وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية، وهو الأصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً إلا نصف طلقة فعلى الثاني يقعن، وهو الأصح؛ لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليباً للتخريم وفي طلقني ثلاثاً بال ألف فطلق واحدة ونصفاً يقعن إثنان، ويستحق ثلثي الألف على الأول ونصفه على الثاني، وهو الأصح اعتباراً بما أوقعه لا بما سرى عليه كما مر (إلا أن يريد كل نصف من طلقة) فيقع إثنان عملاً بقضيه (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة)؛

• قوله: (أو نصف أو ثلثي طلقة) إلى قوله: (ويظهر فائدة الخلاف) في النهاية، وإلى قول المتن: (إلا أن يريد) في المعنى. • قوله: (لأنه) أي: الطلاق.

• قول (سني): (أو نصفني طلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاءها على طلقة. اهـ. معني.

• قوله: (وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن محل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة فمن السراية قطعاً أو الكل فمن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فإن المتبادر الحقيقة نعم يشكك حيث أن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول بالمجاز حيث لا يقال ينبغي أن يناط الحكم بالقرينة فإن وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للمجاز حمل عليه، وإلا حمل على الحقيقة؛ لأنها الأصل المتبادر ولا نظر لإرادته؛ لأننا نقول هذا متجة صناعة إلا أن إطلاقهم ينافيه ألا ترى لقولهم في أنت طالق طلقة في طلقة إن أراد المعية إلخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع أنه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكلية ولتضريحهم السابق في مبحث الصيغة أن اللحن لا يضر وترك القرينة في المجاز كاللحن. نعم يتردد النظر في نحو المسألة الآتية في كلام الشارح، وهي طلقني ثلاثاً بال ألف فطلق واحدة ونصفاً وقال أرذت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا الألف؛ لأنه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب إلا النصف؛ لأننا لا نثبت له شيئاً بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتامل ولعل الأقرب الثاني؛ لأن الأصل براءة ذمتها عما زاد. اهـ. سيد عمر. • قوله: (فعلى الثاني يقعن) أي: وعلى الأول لا. اهـ. سم أي: فتقع إثنان فقط. • قوله: (وفي طلقني ثلاثاً إلخ) عطف على قوله في ثلاثاً إلا إلخ. • قوله: (يقعن إثنان) أي: على القولين. • قوله: (كما مر) أي: في باب الخلع في فصل الألفاظ الملزمة للمعوض. • قوله: (فيقع إثنان) إلى قول المتن: (ولو قال نصف) في النهاية. • قوله: (ولم يرد ذلك) عبارة المعنى ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من طلقة، وإلا وقع عليه طلقتان قطعاً. اهـ. وقد يقال ما ذكره من المراد لا يختصم اللفظ وحق المقام إذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقتين، وإلا إلخ فليراجع.

• قوله: (فعلى الثاني يقعن) أي: وعلى الأول لا. • قوله: (ولم يرد ذلك) أي: كل نصف من طلقة.



لأنها نصفهما وحمله على نصف من كل ويكمل بعيد، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما لو أقر بنصف هذين يكون مُقَرَّراً بنصف كل منهما بأن الشُّيُوع هو المُتَبَادِرُ من الأعيان، ويُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لو قال على نصف دِرْهَمَيْنِ لِرَمَّةٍ دِرْهَمٌ اتِّفَاقًا وَلَمْ يَجْرِ فِيهِ الْخِلَافُ هُنَا (وَلِلَّامَةِ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ) وَلَمْ يُرَدْ ذَلِكَ طَلْقَتَانِ تَكْمِيلًا لِلنَّصْفِ الزَّائِدِ وَحَمْلُهُ عَلَى كُلِّ نَصْفٍ مِنْ طَلْقَةٍ لِيَقَعَ ثَلَاثٌ أَوْ الْغَاءُ النَّصْفِ الزَّائِدِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَشْتَمِلُ عَلَى تِلْكَ الْأَجْزَاءِ فَتَقَعُ طَلْقَةٌ بَعِيدٌ، وَإِنْ اعْتَمَدَ الْبُلْقَيْنِي الثَّانِي (أَوْ نَصْفَ طَلْقَةٍ وَثَلَاثَ طَلْقَةٍ طَلْقَتَانِ) لِإِضَافَتِهِ كُلِّ جُزْءٍ إِلَى طَلْقَةٍ وَعَطْفِهِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي التَّعَايُرَ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حَذَفَ الْوَاحِدَ وَقَعَتْ طَلْقَةٌ فَقَطْ لِيُضَعِفَ اقْتِضَاءُ الْإِضَافَةِ وَحَدَّهَا لِلتَّعَايُرِ وَلَوْ قَالَ خَمْسَةَ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ أَوْ سَبْعَةَ أَثْلَافِ طَلْقَةٍ فَثَلَاثٌ (وَلَوْ قَالَ نَصْفٌ وَثَلَاثَ طَلْقَةٍ فَطَلْقَةٌ) لِيُضَعِفَ اقْتِضَاءُ الْعَطْفِ وَحَدَّهُ لِلتَّعَايُرِ وَمَجْمُوعُ الْجُزْأَيْنِ لَا يَزِيدُ عَلَى طَلْقَةٍ بَلْ عَدَمُ ذِكْرِ طَلْقَةٍ إِثَرُ كُلِّ جُزْءٍ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَجْزَاءَ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ. (وَلَوْ قَالَ؛ لِأَرْبَعٍ أَوْ قَعْتُ عَلَيْكُنَّ أَوْ يَنْكُنَّ طَلْقَةً أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَقَعَ عَلَى كُلِّ طَلْقَةٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا يُصَيِّهُمَا عِنْدَ التَّوْزِيعِ وَاحِدَةً

• قَوْلُهُ: (بِنَصْفِ هَذَيْنِ) شَامِلٌ لِلدَّرْهَمَيْنِ كَذَا قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنِيُّ فَإِنْ أَرَادَ مَخْصَصَ التَّشْبِيهِ عَلَى الشُّمُولِ فَلَا كَبِيرَ جَدْوَى فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِغْتِرَاضَ فَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي فِي غَيْرِ الْمُعَيَّنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.  
• قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَعْيَانِ) أَيِ: الْمُعَيَّنَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ: الْفَرْقُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُرَدْ ذَلِكَ) أَيِ: كُلِّ نَصْفٍ مِنْ طَلْقَةٍ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْغَاءُ النَّصْفِ إلخ) عَطْفٌ عَلَى وَحْمَلِهِ إلخ. • قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيِ الْإِلْغَاءِ.  
• قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ نَصْفَ طَلْقَةٍ وَثَلَاثَ طَلْقَةٍ طَلْقَتَانِ وَلَوْ قَالَ إلخ) حَاصِلُ مَا ذُكِرَ فِي أَجْزَاءِ الطَّلْقَةِ أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَ لَفْظَ طَلْقَةٍ مَعَ الْعَاطِفِ وَلَمْ تَزِدْ الْأَجْزَاءُ عَلَى طَلْقَةٍ كَانَتْ طَالِقٌ نَصْفَ طَلْقَةٍ وَثَلَاثَ طَلْقَةٍ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ طَلْقَةً، وَإِنْ اسْقَطَ لَفْظَ طَلْقَةٍ كَانَتْ طَالِقٌ رُبْعٌ وَسُدُسٌ طَلْقَةٍ أَوْ اسْقَطَ الْعَاطِفَ كَانَتْ طَالِقٌ ثَلَاثَ طَلْقَةٍ رُبْعٌ طَلْقَةٍ كَانَ الْكُلُّ طَلْقَةً فَإِنْ زَادَتْ الْأَجْزَاءُ كِنِصْفٍ وَثَلَاثَ وَرُبْعٍ طَلْقَةٍ كَمُلَ الزَّائِدُ مِنْ طَلْقَةٍ أُخْرَى، وَوَقَعَ بِهِ طَلْقَةٌ مُغْنِي وَنِهَآيَةً وَسَم. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ خَمْسَةَ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَزِدْ الْمُكَرَّرُ عَلَى أَجْزَاءِ طَلْقَتَيْنِ كَخَمْسَةِ أَثْلَافٍ أَوْ سَبْعَةِ أَرْبَاعٍ طَلْقَةٍ وَإِنْ زَادَ كَسَبْعَةِ أَثْلَافٍ أَوْ تِسْعَةِ أَرْبَاعٍ طَلْقَةٍ فَثَلَاثٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَوَاحِدَةٌ عَلَى مُقَابِلِهِ. اهـ. بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ قَالَ نَصْفٌ وَثَلَاثَ إلخ) وَلَوْ قَالَ نَصْفَ طَلْقَةٍ وَنَصْفَهَا وَنَصْفَهَا فَثَلَاثٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِالنَّصْفِ الثَّالِثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي فَطَلْقَتَانِ. اهـ. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا إلخ) وَلَوْ قَالَ خَمْسًا أَوْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا فَطَلْقَتَانِ مَا لَمْ يُرَدْ التَّوْزِيعُ أَوْ تِسْعًا فَثَلَاثٌ مُطْلَقًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَا لَمْ يُرَدْ التَّوْزِيعُ أَيِ تَوْزِيعِ كُلِّ طَلْقَةٍ فَبَقِيَ ثَلَاثٌ

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (أَوْ نَصْفَ طَلْقَةٍ وَثَلَاثَ طَلْقَةٍ طَلْقَتَانِ وَلَوْ قَالَ إلخ) الضَّابِطُ أَنَّهُ كَرَّرَ لَفْظَ الطَّلْقَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَعَطَفَ تَعَدُّدَ الطَّلَاقِ بِعَدَدِ الْأَجْزَاءِ، وَلَا فَإِنْ زَادَتْ الْأَجْزَاءُ عَلَى الطَّلْقَةِ تَعَدَّدَ أَيْضًا بِحَسَبِهِ، وَلَا فَلَ.

أو بعضها فتكمل (فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في إثنين وثلاث أو أربع ثلاث) عملاً بقضيه بخلاف ما إذا أطلق ليغديه عن الفهم ولهذا لو قيل أقسم هذه الدراهم على هؤلاء الأربعة لا يفهم منه قسمة كل منها عليهم قال أبو زُرعة وكان بعض أهل المضرب أخذ من هذا في أنثما طالقاً ثلاثاً، وأطلق أنه يقع على كل إثنين توزيعاً للثلاث عليهما والأقرب عندي وقوع الثلاث على كل منهما كما هو مقتضى اللفظ إذ هو من الكلّي التفصيلي فيرجع ثلاث لجميعيهما لا مجموعيهما. انتهى. وفيه وقفة بل الأول هو الأقرب إلى اللفظ، ويُعَضِّدُه أصل بقاء العضمة فلم يقع إلا المُحَقَّقُ كما مرَّ، ويُؤَيِّدُ ذلك قوله: فيمن خلف أن امرأته ليست بمضرب، وهي بالقاهرة ومضرب تطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الإقليم كله، وهي منه فإن لم يُرَدَّ شيئاً بُني على أن حمل المشترك على معنيته احتياطاً كما نقله البيضاوي أو عموم كما نقله الآمدي فعلى الأول لا يقع شيء للشك بخلافه على الثاني لتناول لفظه له (فإن قال أرذت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهراً في الأصح)؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة أما باطناً فيدَّيْنُ وعليكن كذلك لكن جزماً على ما فيه ولو أوقع بينهن ثلاثاً ثم قال أرذت إيقاع إثنين على هذه وقسمة الأخرى على الباقيات قيل.

وقوله: ثلاث مطلقاً أي أراد التوزيع أو لا. اهـ. فوَدُ: (من هذا) أي: مما في المتن. فوَدُ: (والأقرب عندي إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني كما مرَّ. فوَدُ: (فيترجع ثلاث) أي: في أنثما طالقاً ثلاثاً لجميعيهما أي لكل من الزوجتين. فوَدُ: (وفيه) أي: فيما استقرَّ به أبو زُرعة. فوَدُ: (كما مرَّ) أي: في أول الفصل. فوَدُ: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التأييد ممنوع؛ لأن مضرب على القول الأول مجمل؛ لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المشتى كأنثما فإنه ظاهر في الحكم على كل من فرديه. اهـ. سم. فوَدُ: (قوله) أي: أبي زُرعة اهـ كُرْدِي. فوَدُ: (وهي بالقاهرة) أي: ولم يُرَدَّ أحدهما. اهـ. سَيِّدُ عُمَر. فوَدُ: (مضرب تطلق إلخ) مقول القول. فوَدُ: (على كل البلد) أي: مجموع البلد وكان الأولى حذف لفظة كل. فوَدُ: (المعروفة) أي: في زمن الشارح وزمنا فقوله: وليست القاهرة أي مضرب القديمة المعروفة في زمن الشافعي رضي الله تعالى عنه.

فَوَلَّ (سنن): (بعضهن) مَبْهُمَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَوْ مُعَيَّنًا كَفَلَانَةٍ وَفَلَانَةٍ. اهـ. مُغْنِي. فوَدُ: (لأنه خلاف) إلى المتن في النهاية والمغني. فوَدُ: (قيل) وعليه لو أوقع بين أربع أربعاً ثم قال أرذت على إثنين طلقين دون الأخرتين لحق الأولين طلقان طلقان عملاً بإقراره ولحق الأخرتين طلقة طلقة لئلا يتعطل الطلاق في بعضهن ولو قال أوقعت بينكن سدس طلقة ورُبْعَ طلقة وثُلُثَ طلقة طلقن ثلاثاً؛ لأن تغاير الأجزاء وعطفها مشعر بقسمة كل جزء بينهما ومثله كما رجحه الشيخ رحمه الله تعالى ما

فَوَدُ: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التأييد ممنوع؛ لأن مضرب على القول الأول مجمل؛ لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المشتى كأنثما فإنه ظاهر في الحكم على كل من فرديه.



(ولو طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا أَوْ أَنْتَ كَهَيِّ) أَوْ جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَهَا أَوْ مِثْلَهَا (فَلِنْ نَوَى) الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ (طَلَّقْتُ، وَالْأَفْلَاحُ)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَلَوْ طَلَّقَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ امْرَأَةً ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةً أَوْ مَعَ الْعَدِيدِ فَطَلَّقَتَانِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُصُهَا وَاحِدَةً وَنِصْفَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَإِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ لِوَاحِدَةٍ .....

لَوْ قَالَ أَوْقَعْتُ يَتَنَكَّنُ طَلَقَةً وَطَلَقَةً وَطَلَقَةً نِهَابَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَلِحَقِّ الْأَخْرَيْنِ إِنْ خُيِّرَ أَيُّ بَحْسَبِ الظَّاهِرِ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ أَرَادَ يَتَنَكَّنُ بَعْضُهُنَّ . اهـ .

فَوَلَّى (سَنِي): (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أَيُّ: إِخْدَى زَوْجَاتِهِ .

فَوَلَّى (سَنِي): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا إِنْ خُيِّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطَلَّقَتْ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّدْ صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَّازُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ . اهـ . سَمِعْتُ ع ش . فَوَلَّى: (أَوْ جَعَلْتُكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ: (وَكَذَا) فِي الْمُعْنَى، وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ . فَوَلَّى: (فَلِنْ نَوَى الطَّلَاقَ) أَيُّ: الْمُنْجَزُ كَمَا يَأْتِي . فَوَلَّى: (وَلَوْ طَلَّقَ إِنْ خُيِّرَ)، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ ثَلَاثٍ طَلَّقَهُنَّ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَرَادَ أَنَّهَا شَرِيكَةٌ كُلُّ مَنْهَنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا أَوْ أَنَّهَا مِثْلُ إِخْدَاهُنَّ طَلَّقَتْ طَلَقَةً وَاحِدَةً وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَتَوَكَّدْ وَاحِدَةً وَلَا عَدَدًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا كَمَا إِخْدَاهُنَّ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ، وَأُظْهِرَ مِنْ تَقْدِيرِ تَوْزِيعِ كُلِّ طَلَقَةٍ وَلَوْ أَوْقَعَ بَيْنَ ثَلَاثٍ طَلَقَةً ثُمَّ أَشْرَكَ الرَّابِعَةَ مَعَهُنَّ وَقَعَ عَلَى الثَّلَاثِ طَلَقَةً طَلَقَةً وَعَلَى الرَّابِعَةِ طَلَقَتَانِ إِذْ يَخْصُصُهَا بِالشَّرِكَةِ طَلَقَةً وَنِصْفًا . اهـ . مُعْنَى: (فَلِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَكَّدْ ذَلِكَ فَيَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعْتُ عِبَارَةً ع ش قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ يَتَنَبَّيْ أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَقِّقُ وَمَا زَادَ مَشْكُوكٌ فِيهِ . اهـ . فَوَلَّى: (فَلِنْ زَادَ إِنْ خُيِّرَ) عِبَارَةً الْمُعْنَى وَلَوْ طَلَّقَ إِخْدَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ حِصَّتَهَا مِنَ الْأُولَى طَلَقَةً وَنِصْفُ الثَّالِثَةِ طَلَقَةً؛ لِأَنَّهُ حِصَّتَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلَقَةً . اهـ زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعْتُ مَا نَصَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا نَوَى الشَّرِكَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ الْمُشْتَوْرِ لِلْمُزْنِيِّ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَنْتِ شَرِيكَتُهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ الْعَدَّةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَكَّدْ فَالْأَوَّلُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لَمْ يَتَوَكَّدْ ذَلِكَ وَقُرْعُ وَاحِدَةٍ وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ . اهـ . وَسَيَأْتِي عَنِ النِّهَايَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ .

فَوَلَّى: (فِي هَذَا الطَّلَاقِ) مَفْعُولٌ زَادَ وَقَوْلُهُ: لِوَاحِدَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِزَادَ عِبَارَةً ع ش قَوْلُهُ: لِوَاحِدَةٍ أَيُّ لَامْرَأَةٍ

فَوَلَّى فِي (سَنِي): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا إِنْ خُيِّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطَلَّقَتْ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّدْ صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَّازُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ . اهـ . فَوَلَّى: (فَلِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ) كَذَا م . ر . فَوَلَّى: (فَلِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ) عِبَارَةً شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَيُّ الْقَاضِي أَبُو الْعَلِيِّ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمُزْنِيِّ فِي الْمُشْتَوْرِ لَوْ طَلَّقَ إِخْدَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلَقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ حِصَّتَهَا مِنَ الْأُولَى طَلَقَةً وَنِصْفُ الثَّانِيَةِ طَلَقَةً؛ لِأَنَّهُ حِصَّتَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلَقَةً عَلَى مَا يَأْتِي إِيضًا ذَلِكَ قَرِيبًا ثُمَّ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ امْرَأَةٍ

ثم لأخرى طَلَّقَت الثانيةُ ثِنْتَيْنِ والثالثةُ واحدةً نصُّ عليه هذا في التنجيزِ فلو عَلَّقَ طلاقَ امرأته بدخولٍ مثلاً ثم قال ذلك لأخرى رُجِعَ فإن قصَدَ أن الأولى لا تَطْلُقَ حتى تَدْخُلَ الأخرى لم يُقْبَل؛ لأنه رُجوعٌ عن التعليقِ، وهو لا يَجُوزُ أو تعليقُ طلاقِ الثانيةِ بدخولِ الأولى أو بدخولها نفسها صَحَّ إلحاقاً للتعليقِ بالتنجيزِ (وكذا لو قال آخرُ ذلك لامرأته) فإن نَوَى طَلَّقَت، وإلا فلا؛ لأنه كنايةٌ ولو قال أنت طالقٌ عَشْرًا فقالت يكفيني ثلاثٌ فقال البواقي لِضَرَّتِكَ لم يقع على

ثانيةٍ بأن كانَ مُتَزَوِّجًا ثلاثًا فقال لِلأولى أنتِ طالقٌ ثلاثًا ثم قال لِلثانيةِ اشْرَكَتْكَ مع فلانة في هذا الطلاقِ ثم قال لِلثالثةِ اشْرَكَتْكَ مع الثانيةِ في طلاقِها. اهـ. قوله: (ثم لأخرى) أي: قال لأخرى اشْرَكَتْكَ معها أي مع الثانيةِ، وهو واضحٌ، وأما إذا قاله مُشِيرًا لِلأولى أيضًا فَيَنْبَغِي أن يَقَعَ ثِنْتَانِ. اهـ. سَيَدُ عُمَرَ. قوله: (طَلَّقَت الثانيةُ إلخ) أي لأنه يَخْصُهَا بِالِإِشْرَاكِ بِنِصْفِ الثَلَاثَةِ فَتَكْمُلُ ثِنْتَيْنِ. اهـ. ع ش. قوله: (طَلَّقَت الثانيةُ ثِنْتَيْنِ إلخ) هذا مَحْمُولٌ على ما إذا نَوَى تَشْرِيكَ الثانيةِ معها في العَدَدِ، وإلا فواحدةٌ فيها أيضًا. اهـ. نِهَايَةٌ قال ع ش قوله: (والإلخ) أي: بأن قَصَدَ التَّشْرِيكَ في أَصْلِ الطَّلَاقِ أو أَطْلَقَ. اهـ. أقولُ وَقَضِيَّةٌ ما مرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وأقرَّه سَمِ أَنَّهُ لا حَاجَةَ إلى تلكِ النِّيَّةِ مع ذِكْرِ في هذا الطَّلَاقِ فَمَتَى وَجَدَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ النِّيَّةِ أو الذِّكْرِ يَقَعُ ثِنْتَانِ، وإن فَقِدَا مَعًا تَقَعُ واحدةٌ. قوله: (ثم قال ذلك) أي: اشْرَكَتْكَ معها. اهـ. مُغْنِي. قوله: (أو تَعْلِيْقُ إلخ) عَطَفٌ على قوله: (أن الأولى إلخ). قوله: (أو بدخولها إلخ) أي: أو قَصَدَ تَعْلِيْقَ طَلَاقِ الثانيةِ بدخولها إلخ، وإن أَطْلَقَ فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ على هذا الأخير. اهـ. مُغْنِي.

قوله (سني): (وكذا لو قال إلخ) أي: وكذا لو طَلَّقَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ وقال رَجُلٌ آخَرُ ذلك لامرأته كَقَوْلِهِ اشْرَكَتْكَ مع طَلْقَةِ هذا الرَّجُلِ أو جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَها فإن نَوَى طَلَاقَها طَلَّقَت إلخ. (تَنْبِيْهُ): ما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فيما إذا عَلِمَ طَلَاقَ التي شَوْرَكَتْ فإن لم يَعْلَمْ كما لو قال طَلَّقَت امرأتي مِثْلَ ما طَلَّقَ زَيْدٌ، وهو لا يَنْدَرِي كَمْ طَلَّقَ زَيْدٌ وَنَوَى عَدَدَ طَلَاقِ زَيْدٍ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لا يَقَعُ قال الزَّرْكَشِيُّ ومُرَادُهُ العَدَدُ لا أَصْلُ الطَّلَاقِ، وهو ظَاهِرٌ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (فقالت يكفيني ثلاثٌ إلخ) بِخِلَافِ ما لو قالت يكفيني واحدةٌ فقال والباقي لِضَرَائِرِكَ طَلَّقَت هي ثلاثًا والضرائرُ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ إن نَوَى

طَلْقَها ثلاثًا فَهَلْ تَطْلُقُ واحدةً أو ثلاثًا أو ثِنْتَيْنِ وَجِهَ الْمَذْهَبُ ثَالِثُها. انْتَهَى. قال وَتَرْجِيحُهُ أي الوجه الثالثُ مِنْ زِيادَتِهِ أَخْذًا مِنْ جَزْمِ الْجُزْجَانِيِّ بِهِ فِي تَحْرِيرِهِ وَمِنْ كَلَامِ الْقَاضِي أَبِي الطَّبَّيبِ السَّابِقِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَحَلُّهُ إِذَا نَوَى الشَّرِيكَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ الْمُشَوْرِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قال: ثم قال لِلثانيةِ أَنْتِ شَرِيكَتُها في هذا الطَّلَاقِ، وكذا قال في الثَّالِثَةِ لَكِنَّ الْقَاضِيَّ اسْتَقَطَّهُ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ العَدَدَ بِخِلَافِ ما إذا لم يَذْكُرْ ذلك ولم يَنْوِهِ فَالْأَوْجَهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لم يَنْوِ ذلك وَقَوْعُ واحدةٍ، وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ. اهـ. قوله: (فقالت يكفيني ثلاثٌ إلخ) بِخِلَافِ ما لو قالت يكفيني واحدةٌ فقال والباقي لِضَرَائِرِكَ فَتَطْلُقُ هي ثلاثًا والضرائرُ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ م ر.



الضرة شيء؛ لأن الزيادة على الثلاث لغو كما قاله هنا نعم، إن نوى به طلاقها طلقت ثلاثاً أخذاً مما قد مناه في الكناية.

(فرع): جلس نساؤه الأربع صفّاً فقال الوسطى منكّن طالق وقّع على الثانية أو الثالثة فيعني من شاء منهما؛ لأن المفهوم من الوسطى الاتحاد ومن ثم نص في مكاتب عليه أربع نجوم فقال سيده ضغوا عنه أو سطها على أن الوارث يتخير بين الثاني والثالث وزعم أن الوسطى من يستوي جانباها فلا وسطى هنا ممنوع؛ لأن ذلك بالنظر للحقيقة وما هنا المعتبر فيه العرف قال القاضي فإن قال من كان منكّن الوسطى فهي طالق وقّع عليهما انتهى. وفيه وقفة؛ لأن قوله من، وإن شملتهما لكن قوله فهي يقتضي التوحيد فليكن كالأولى ولعل ما قاله مبني على الضعيف في الأولى أنه يقع عليهما أو متعلقات فللقاضي احتمالان لا يقع شيء، ويقع على واحدة، ويعنيها، وهو الوجه لما مر أن الوسطى لا تناول إلا واحدة لكنها هنا مبهمة في الكل إذ كل منهن تسمى وسطى فليعني واحدة منهن قال فإن قال من كان منكّن الوسطى فهي طالق احتمل أن يقع على الكل انتهى. وهو مبني على ما مر عنه مع التوقف فيه.

شرح م ر. هـ. سم قال ع ش قوله: إن نوى فإن لم يتو وقّع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الشئتين الباقيتين عليهن وما زاد عليهما لغو لما مر من أن الزائد على الثلاث لا يقع ما لم يتو به الإيقاع. هـ. قوله: (الاتحاد) أي: التوحيد.

هـ. قوله: (قال القاضي إلخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكل بالمسألة السابقة فإن المفرد المحلى باللام للعموم إلا أن يقال إن من نص في العموم بخلاف المحلى باللام فإنه محتمل. هـ. سيد عمر.

هـ. قوله: (من كان منكّن إلخ) كذا في أصله بخطه وتوجيه تذكير الضمير باختيار لفظ من وقوله: (فهي يقتضي التوحيد) قد يمنع الإقتضاء؛ لأن من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه سم، وهذا المنع في غاية الاتجاه بل يصح أفراد الضمير مع ملاحظة معنى من؛ لأن المرجع كل فرد لا مجموع الأفراد ألا ترى أنك تقول أي رجل يأتيني فله درهم ولا تقول فلهم درهم فتأمل. هـ. سيد عمر. هـ. قوله: (أو متعلقات) عطف على صفّا. هـ. سم. هـ. قوله: (وهو الوجه) أي: الوقوع على واحدة.

هـ. قوله: (قال) أي القاضي. هـ. قوله: (فإن قال من كان منكّن إلخ) أي: ومن متعلقات. هـ. قوله: (على ما مر عنه) أي عن القاضي آنفاً. هـ. قوله: (مع التوقف) أي: لأن قوله: من، وإن شملت الكل لكن قوله: (فهي يقتضي التوحيد فليكن كالأولى).

هـ. قوله: (فهي يقتضي التوحيد) قد يمنع الإقتضاء؛ لأن من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه. هـ. قوله: (أو متعلقات) عطف على صفّا.

## فصل في الاستثناء

(يصح الاستثناء) لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب، وهو: الإخراج بنحو لا كاستثني وأخط كما مر في الإقرار، وكذا التعليق بالمشيئة وغيرها من سائر التعليقات كما اشتهر شرعاً فكل ما يأتي من الشروط ما عدا الاستغراق عام في النوعين (بشرط اتصاله) بالمستثنى منه عرفاً بحيث يعد كلاماً واحداً، واحتج له الأصوليون بإجماع أهل اللغة وكانهم لم يعتدوا بخلاف ابن عباس فيه لشذوذه بفرض صحته عنه (ولا يضر في الاتصال .....)

## فصل في الاستثناء

هـ قوله: (لوقوعه في القرآن) إلى التثنية في النهاية. هـ قوله: (وكذا) أي: كالاستثناء التعليق إلخ عبارة النهاية: ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعياً التعليق بالمشيئة إلخ، وعبارة المعنى ثم الاستثناء على ضربين ضرب يزفع العدة لا أصل الطلاق كالاستثناء بـ لا أو إحدى أخواتها، وضرب يزفع أصل الطلاق كالتعليق بالمشيئة، وهذا يسمى استثناء شرعياً لاشتهاره في العرف قال بعض المحققين: وسميت كلمة المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق بما لا يعلمه إلا الله اهـ. هـ قوله: (ما عدا الاستغراق) أي: وأما هو فيشترط عدمه في النوع الأول أعني الإخراج بنحو لا، وأما النوع الثاني أعني التعليق بالمشيئة وغيرها فيكون مستغرقاً غالباً اهـ كزدي. هـ قوله: (بخلاف ابن عباس إلخ) فإنه حكى عنه جواز انفصال الاستثناء إلى شهر وقيل سنة، وقيل أبداً.

## (فصل في الاستثناء)

قال في الأنوار وللإستثناء شروط إلى أن قال: الخامس: أن يسمع غيره، وإلا فالقول قولها في نفي وحكم بالوقوع إذا حلفت اهـ ثم قال: ولو قال: أنت طالق إن شاء الله أو إذا شاء الله أو متى شاء الله أو إن لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله، أو إلا أن يشاء الله لم يقع الطلاق، ولكن بشروط إلى أن قال: الثامن أن يسمع غيره، وإلا فلا يصدق وحكم بوقوعه إذا حلفت اهـ ثم قال في بحث التعليق إذا علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كمجيء الشهر أو لا يتحقق كدخول الدار إلى أن قال: وللتعليق شروط إلى أن قال: الثالث أن يذكر الشرط بلسانه فإن نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق، ولا يشترط أن يسمعه غيره فلو قال قلت: أنت طالق إن كلمت زيداً وأنكرت الشرط صدق بيمينه، وقد مر اهـ ويقول فيما تقدم من الإستثناء، وإلا فالقول قولها إلخ وبين المشيئة، وإلا فلا يصدق إلخ مع قوله هنا صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والأوليين حيث أنكرت المرأة ذلك أي من أصله بخلاف ما إذا أنكرت لا من أصله بأن أنكرت سماعها له، ووجهه أن ما ادعاه هنا ليس رافعاً للطلاق بل مخصص له بخلاف الأولين فإن ما ادعاه فيهما رافع للطلاق من أصله، ويحتمل أن يفرق بتأمل بأن أصل الطلاق في الأخيرة إنما علم من اعترافه قال م ر ولو ادعى الاستثناء فادعت الزوجة عدمه فالقول قولها أو أنها لم تسمعه فالقول قوله، وكذا الشهود اهـ. هـ قوله: (في النوعين) أي: الاستثناء



(سَكْتَةُ نَفْسٍ وَعَمِّي) ونحوهما كغروض سُعالٍ وانقطاع صوتٍ، والسُّكُوتُ لِلتَّذْكَرِ كما قالاه في الأيمان، ولا يُنافيه اشتراطُ قَصْدِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ حَالًا ثُمَّ يَتَذَكَّرُ الْعَدَدَ الَّذِي يَسْتَتْنِيهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ يَسِيرُ لَا يُعَدُّ فَاصِلًا عُرْفًا بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ قُلَّ لَا مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، وَقَدْ قُلَّ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا زَانِيَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ. فَإِنْ قُلْتَ: صَرَحُوا بِأَنَّ الْإِتِّصَالَ هُنَا أَبْلَغُ مِنْهُ بَيْنَ إِجْبَابِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مِثْلُهُ قُلْتَ مَمْنُوعٌ بَلْ لَوْ سَكَتَ ثُمَّ عَبَثًا يَسِيرًا عُرْفًا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ زَادَ عَلَى سَكْتَةِ نَحْوِ التَّنَفُّسِ بِخِلَافِهِ هُنَا (قُلْتَ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) وَالْحَقُّ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَأَنَّ طَالِقًا بَعْدَ مَوْتِي، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِنَا: وَكَذَا التَّعْلِيْقُ إِلَى آخِرِهِ (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛

❏ قَوْلُ (سَكْتَةُ نَفْسٍ إلخ) أَي: بِالنَّسْبَةِ لِحَالِ الشَّخْصِ نَفْسِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَطْلُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ كَذَا فِي هَامِشِ الْمُغْنِيِّ وَسَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا يُوَافِقُهُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: قَوْلُهُمْ: وَالسُّكُوتُ لِلتَّذْكَرِ اه ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ إلخ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ بَلْ قَدْ يَقْصِدُ مُعَيَّنًا ثُمَّ يَنْسَى ثُمَّ يَتَذَكَّرُ سَبْدُ عُمَرَ وَسَم. ❏ قَوْلُهُ: (إِجْمَالًا إلخ) يُقْبَدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ إلخ إجمالاً لَا تَفْصِيلَهُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمُغْنِيِّ. ❏ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّارِحِ مَعًا. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا ذَكَرَ يَسِيرُ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ سُعَالٍ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا اه سم على حَجِّ اه ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (يَا زَانِيَةً) انْظُرْ وَجْهَهُ أَنْ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيقِهَا سَم عَلَى حَجِّ اه ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي تَقَرَّرَ) أَي مِنْ تَفْصِيلِ مَا يَضُرُّ وَمَا لَا يَضُرُّ فِي الْإِتِّصَالِ هُنَا.

❏ قَوْلُ (سَكْتَةُ نَفْسٍ إلخ) وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكْفِي التَّلَفُّظُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ اه مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَي: بِالْإِسْتِثْنَاءِ. ❏ وَقَوْلُهُ: (كَأَنَّ طَالِقًا بَعْدَ مَوْتِي) أَي: إِذَا نَوَى أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ قَبْلَ فَرَاغِ طَالِقٍ اه ع ش. ❏ قَوْلُ (سَكْتَةُ نَفْسٍ إلخ) (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) هَذَا إِنْ أَخَّرَ الْإِسْتِثْنَاءَ فَإِنْ قَدَّمَهُ كَأَنَّ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نَوَاهُ قَبْلَ

وَالْتَّعْلِيْقِ بِالْمَشِينَةِ إلخ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: السُّكُوتُ. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ إجمالاً إلخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ قَصْدَهُ تَفْصِيلًا ثُمَّ يُنْشِئُ عَيْنَ مَا قَصَدَهُ فَيَحْتَاجُ لِلتَّذْكَرِ. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا ذَكَرَ يَسِيرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ، وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ: نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ سُعَالٍ، وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا اه. ❏ قَوْلُهُ: (يَا زَانِيَةً) انْظُرْ وَجْهَهُ أَنْ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيقِهَا.

❏ قَوْلُهُ فِي (سَكْتَةُ نَفْسٍ إلخ) (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: إِنْ أَخَّرَهُ، وَإِلَّا فَقَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ اه وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُهُ بَلِ التَّلَفُّظُ بِهِ، وَلَوْ اشْتَرَطَ أَنْ يَقْصِدَ حَالَ الْإِثْبَانِ بِهِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا يَأْتِي لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ.

لأنه رافع لبعض ما سبق فاحتيج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ اليمين إجماعاً على ما حكاه غير واحد لكنه معترض بأن فيه وجهاً راجحه جمع وحكاة الروياني عن الأصحاب أما إذا اقترنت بكلمة فلا خلاف فيه أو بأوله فقط أو آخره فقط أو أثناءه فقط فيصح كما شمل ذلك كله المتن، ويظهر أن يأتي في الاقتران هنا بآنت من أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو إن دخلت ما مر في اقترانها بآنت من أنت بائن فإن قلت : لم لم يجر الخلاف المار في نية الكناية هنا؟ قلت يمكن الفرق بأن المستثنى صريح في الرفع فكفى فيه أدنى إشعار به بخلاف الكناية فإنها ليضعف دلالتها على الوقوع تحتاج إلى تأكيد أقوى، وهو اقتران النية بكل اللفظ على ما مر ثم رأيت الشيخين نقلاً عن المتولي وأقره فيمن قال : أنت طالق ونوى إن دخلت أنه إن نوى ذلك أثناء الكلمة فوجهان كما في نية الكناية انتهى. وهو يقتضي أن يأتي هنا ما مر في الكناية لكنه يشكل على المتن فإنه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ، وهنا باكتفاء مقارنة النية لبعضه، ولا مخلص عن ذلك إلا بما فرقت به، وإنما الحق .....

التلفظ به أو يقصد حال الإتيان به إخراجاً مما بعده ليرتبط به اه حلي عبارة سم قوله : قبل فراغ اليمين قال في الإرشاد : إن أخره أي الاستثناء عن الصيغة، وإلا فقبل التلفظ به فيما يظهر اه والأوجه أنه لا يشترط قصده قبل التلفظ به، ولو اشترط أن يقصد حال الإتيان به أنه استثناء مما يأتي لكان له وجه وجيه اه. قوله : (فيصح كما شمل إلخ) كذا في المعنى. قوله : (أو إن دخلت) عطف على إلا واحدة.

قوله : (ما مر) أي : من الخلاف ورجحان الكفاية. قوله : (في اقترانها) أي : نية الإيقاع. قوله : (في نية الكناية) متعلق بالمار، وقوله : هنا متعلق بلم يجر إلخ. قوله : (على ما مر) أي : من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكتفاء الاقتران بالبعض مطلقاً. قوله : (ذلك) أي : إن دخلت. قوله : (ما مر في الكناية) أي : من الخلاف اه ع ش. قوله : (لكنه يشكل) أي : ما مر عن الشيخين. قوله : (ثم) أي : في الكناية، وقوله : باقتران نيتها أي باقتران نية الكناية، وقوله : وهنا أي في الاستثناء. قوله : (إلا بما فرقت به) قد يقال عنه : مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله، وإنما الحق إلخ فليتأمل على أن قول المتن : (قبل فراغ إلخ) ليس صريحاً في الاكتفاء بالمقارنة بالبعض غاية الأمر أنه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة لكل فيجوز أن يريد الثاني، ويكون التقييد بقبل الفراغ لمجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فقوله : وهنا باكتفاء إلخ أي : وصرح هنا باكتفاء إلخ ممنوع منعا لا شبهة فيه فليتأمل سم على حج اه رشدي. قوله : (وإنما الحق) أي : في اشتراط مقارنة

(فرغ) : لو قال حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله فالوجه أن يقال : إن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة منهما، وإن قصد عود الثاني فقط طلق الأولى فقط خلافاً لظاهر الروض ويمكن حمل كلامه على ما إذا قصد عود الثاني فقط م ر. قوله : (ولا مخلص عن ذلك إلا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله : (وإنما الحق) فليتأمل على أن قول المتن



ما ذكرناه بالكناية؛ لأنَّ الرِّفْعَ فيه على القولِ به بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ مثلها بخلاف ما هنا فتأملْه (وَيُشْتَرَطُ) أَيضًا أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَاهُ وَلَوْ بَوَاحٍ وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسَهُ إِنْ اعْتَدَلَ سَمْعُهُ،

النِّيَّةُ بِكُلِّ اللَّفْظِ . هـ فَوَدَّ: (ما ذكرناه) أي: عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ اهـ ع ش . هـ فَوَدَّ: (لأنَّ الرِّفْعَ فيه) أي: فيما ذَكَرناه اهـ ع ش . هـ فَوَدَّ: (بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ مثلها) أي: الكِنَايَةُ فيه مُنَاقِشَةٌ؛ لَأَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْكِنَايَةِ لَيْسَ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ، وَلَا لِأَثَرِ الطَّلَاقِ التَّفْسَانِيِّ بَلْ بِهَا مَعَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ الرِّفْعِ فيما ذَكَرَ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: مَا نَحْنُ فِيهِ أَوْلَى بِإِغْتِيَارِ الْإِفْتِرَانِ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنَ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اغْتَبَرَ فِي النِّيَّةِ الْمَشْرُوطَةَ مَعَهَا انْضِمَامُ لَفْظِ فَفِي النِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى فَمُرَادُهُ الْمِثْلُ فِي الْجُمْلَةِ الصَّادِقُ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمُمَثِّلِ بِهِ لَا الْمِثْلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . هـ فَوَدَّ: (هنا) أي: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بَنَحْوِ الْآ . هـ فَوَدَّ (سَيِّدُ عُمَرَ): (وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ اسْتِغْرَاقِهِ الْإِلْحَ).

(تَنْبِيْهُ): أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمُسْتِغْرَاقِ صِحَّةُ نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَيْثُ رَفَعْتَ الْمَشِئَةَ جَمِيعَ مَا أَوْقَعَهُ الْحَالِفُ، وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْتِغْرَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَرَجَ بِالنَّصِّ فَيَقْبَلُ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ الْمُسْتَشْتَى عَلَى الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ كَأَنْتَ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نِهَائَةً وَمَعْنَى . هـ فَوَدَّ: (ولو بَوَاحٍ) إِنْ أَرَادَ أَيُّ وَجْهِ كَانَ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلْيُبَيِّنْ وَيَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ الْقَصْدُ مِنَ التَّغْلِيْقِ أَوْ التَّخْصِيصِ الْمُطْلَقِ لَا خُصُوصُ مَعَانِيهِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ فِي الْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ، وَأَكْثَرُ الْعَوَامِ يَفْهَمُونَ هَذَا الْمُجْمَلُ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ شَخْصًا لَقَرَنَ هَذَا اللَّفْظَ ثُمَّ اسْتَفْسِرَ عَنْ مَعْنَاهُ فَلَمْ يُفْصِحْ عَنْهُ بِوَجْهِ لَمْ تُرْتَبْ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ الْإِلْحَ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ: الْخَامِسُ مِنْ شُرُوطِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهِ، وَحُكْمُ الْوُقُوعِ إِذَا حَلَفْتَ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَلَكِنْ بِشُرُوطِ ثَابِتِهَا أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُصَدِّقُ وَحُكْمُ بَوَاحٍ إِذَا حَلَفْتَ ثُمَّ قَالَ: وَلِلتَّغْلِيْقِ شُرُوطُ: ثَالِثُهَا أَنْ يَذْكَرَ الشَّرْطَ بِلِسَانِهِ فَإِنْ نَوَى بَقْلِهِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الظَّاهِرِ وَحُكْمُ بِالطَّلَاقِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُ فَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَأَنْكَرْتَ الشَّرْطَ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ مَرَّ اهـ فَفَرَّقَ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِغَيْرِ الْمَشِئَةِ كَالدُّخُولِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّغْلِيْقِ بِالْمَشِئَةِ عِبَارَةً ع ش قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِالْصِّفَةِ وَبَيْنَ الْمَشِئَةِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ التَّغْلِيْقَ بِالْصِّفَةِ لَيْسَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ بَلْ مُخَصَّصٌ لَهُ بِخِلَافِ التَّغْلِيْقِ بِالْمَشِئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ مَا ادَّعَاهُ فِيهِمَا رَافِعٌ لِلطَّلَاقِ مِنْ أَصْلِهِ ثُمَّ مَحَلُّ عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الْمَشِئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا أَنْكَرْتَهُمَا الْمَرْأَةُ وَحَلَفْتَ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَى سَمَاعُهَا فَاتَّكَرَّهَ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ مُجَرَّدَ انْكَارِ السَّمَاعِ لَا يَسْتَدْعِي عَدَمَ الْقَوْلِ مِنْ أَصْلِهِ وَمِثْلُ مَا

قَبْلَ فَرَاغِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ صَادِقَةٌ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْجَمِيعِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَصَدِّقُ أَيْضًا بِالْبَعْضِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْمُقَارَنَةُ لِلْجَمِيعِ، وَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِقَبْلِ الْفَرَاغِ لِمَجْرَدِ الْإِحْتِرَازِ عَمَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا لِقَصْدِ شُمُولِ الْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ فَقَطْ فَقَوْلُهُ وَهَذَا بِإِكْتِفَاءِ أَيٍّ وَصَرَّحَ هُنَا بِإِكْتِفَاءِ الْإِلْحَ مَمْنُوعٌ مَنَعًا لَا شُبْهَةً فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولا عارض، ولا لم يقبل وأن لا يجمع مفرق، ولا يفرق مجتمّع في مُسْتَنَى أو مُسْتَنَى منه أو فيهما لأجل الاستغراق أو عدمه (وعدم استغراقه) فالمُسْتَفْرَقُ كَثَلَانِ إِلَّا ثَلَاثًا باطلًا إجماعًا فيقع الثلاث (ولو قال: أنت طالق ثلاثًا إلا اثنتين وواحدة فواحدة) لما تقرر أنه لا يجمع مفرق لأجل الاستغراق بل يفرّد كل بحكمه كما هو شأن المتعاطفات، ومن ثمّ طلّقت غير موطوءة في طالق وطلاق واحدة، وفي طلقين اثنتين وإذا لم يجمع المفرق كان المعنى إلا اثنتين لا يقمان فتقع واحدة فيصير قوله وواحدة مُسْتَفْرَقًا فيبطل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناءً على

قبل في المزاة يأتي في الشهود انتهى اهـ. قوله: (ولاً لم يقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل عدم القبول ظاهرًا في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دُيِّنَ، وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة إذ الفرض وجودها كما يدل عليه قوله: ويُسْتَرَطُ أيضًا إلخ لا يتقص عن مجرد الإرادة إن لم يزد عليه اهـ سم عبارة الرشيد قوله: (ولاً لم يقبل أي ظاهرًا كما هو قضية التعبير بلم يقبل اهـ وعبارة ع ش قوله: (ولاً لم يقبل أي ظاهرًا ويدّين ومثله في هذا الشرط أي إسماع الغير التعليل بالمشيئة بخلاف التعليل بصفة أخرى نحو إن دخلت الدار فإنه لا يُسْتَرَطُ فيه إسماع الغير حتى لو قال قلت: إن دخلت فأنكرت صدق يمينه اهـ وهذه كلها مخالفة لما في المعنى عبارته: ويُسْتَرَطُ أيضًا في التلّفظ بالاستثناء إسماع نفسه عند اعتدال سنده فلا يكفي أن يتوّه بقلبه، ولا أن يتلفظ به من غير أن يسمع نفسه فإن ذلك لا يؤثر ظاهرًا قطعًا، ولا يدّين على المشهور اهـ. قوله: (وأن لا يجمع مفرق إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه، ولا يجمع المغطوف والمغطوف عليه في المُسْتَنَى منه لإسقاط الاستغراق، ولا في المُسْتَنَى لإثباته، ولا فيهما لذلك اهـ. قوله: (لما تقرر إلخ) عبارة الأسنى؛ لأن المُسْتَنَى إذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ إلا ما حصل به الاستغراق، وهو واحدة اهـ. قوله: (ومن ثمّ) أي: من أجل أفراد كل بحكمه. قوله: (وفي طلقين اثنتين) عطف على قوله: (في طالق وطلاق واحدة) وذكره استطرادًا. قوله: (وإذا لم يجمع المفرق) أي: المُسْتَنَى المفرق. قوله: (فيصير قوله وواحدة) أي: المغطوف على اثنتين. قوله: (مُسْتَفْرَقًا) أي: للواحدة الباقية بعد

قوله: (ولاً لم يقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل الذي سوى بيته ويين الاستثناء فيما عدا الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرًا في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دُيِّنَ وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة؛ إذ الفرض وجودها كما يدل عليه قوله: ويُسْتَرَطُ أيضًا أن لا يتقص عن مجرد الإرادة إذ لم يزد عليه.

قوله في (سنن): (وعدم استغراقه إلخ) قال في الرّوض، وقوله: مُسْتَأْنِفًا أنت طالق وطلاق إلا طلقة كقوله أنت طالق ثلاثًا إلا طلقة قال في شرحه فيقع طلقان تبع في هذا أصله، وهو مبني على جواز جمع المفرق والأصح خلافه فالأصح يقع ثلاث إلغاءً للاستثناء لاستغراقه، وكذا إن أطلق لذلك، ولو قال بدل مُسْتَأْنِفًا مؤكّدًا لسلم من ذلك ثم قال في الرّوض: وقوله: أي فيما ذكر إلا طالقًا كقوله: إلا



الجمع فيكون مُستغْرِقًا فيَبْطُلُ من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة إلا واحدة ثلاث)؛ لأنه إذا لم يُجمع لأجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مُستثناة من الواحدة، وهو مُستغْرِقٌ فيَبْطُلُ ويقع الثلاث (وقيل ثتان) بناءً على الجمع في المُستثنى منه.

(تنبيه) من المُستغْرِقِ كُلُّ امرأَةٍ لي طالق غيرك، ولا امرأة له سواها صرح به الشبكي وسبقه إليه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعني القفال قيده بما إذا لم يَقُلْه على سبيل الشرط؛ لأنه حينئذ استثناء، وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال: أنت طالق إلا أنت، ومن ثم قال في الروضة عن القفال: لو قال كُلُّ امرأَةٍ لي طالق إلا امرأة وليس له امرأة سواها طَلَّقَتْ وأطلق الإسوي عدم الوقوع، وقيدته غيره بما إذا كانت قرينة، والذي يَتَّبِعُه ترجيحه أنه يقع ما لم يُرَدَّ أن غيرك صفة أُخِرَتْ من تقديم، وهو مراد القفال بإرادة الشرط أو تَقَمُّ قرينة

الإسثناء. • قوله: (فيكون) أي: مجموع المُستثنى. • قوله: (إذا لم يُجمع) أي: المُستثنى من المُفْرَقِ. • قوله: (كانت الواحدة إلخ) قد يقال: قضية قاعدة رجوع المُستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مُستثناة من الثنتين أيضًا، وقضية ذلك أن الواقع ثتان لا ثلاث؛ لأن إسثناءها من الثنتين صحيح مُخْرِجٌ لواحدة، وكذا يقال في نظائر ذلك سم أقول: ما قاله مُتَّبِعُه معنى لا نقلاً نعم لو قال قَصَدْتُ الإسثناء من المجموع يتبعني أن يقبل اه سيد عمر، ويمكن أن يجاب عن إشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة بالإسثناء الصحيح الغير المُستغْرِقِ. • قوله: (من المُستغْرِقِ: كُلُّ امرأةٍ لي إلخ) قال الرشيدى: ما نصه النسخ أي نسخ النهاية هنا مُخْتَلِفَةٌ، وفي كلها خلل، وحاصل ما قاله الشبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن حجر أنه إن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا إن قصد الإسثناء سواء قصد الصفة أو أطلق، وإن أخره عنه وقع إلا إن قصد أنه صفة أُخِرَتْ من تقديم سواء قصد الإسثناء أو أطلق، ووجه ظاهره ما ويأتي عن سم ما يوافق أي الحاصل. • قوله: (ولا امرأة إلخ) حال من فاعل قال المخذوف اختصاراً. • قوله: (قيدته) أي: كونه من المُستغْرِقِ، ووقوع الطلاق به بما إذا لم يَقُلْه على سبيل الشرط أي إذا لم يُرَدَّ أن غيرك صفة أُخِرَتْ عن تقديم اه ع ش. • قوله: (حينئذ) أي: حين إذا لم يَقُلْه كذلك. • قوله: (وهو) أي: الإسثناء. • قوله: (لا يصح) أي: يقع الطلاق. • قوله: (وقيدته) أي: عدم الوقوع. • قوله: (بما إذا كانت قرينة) أي: على إرادة الصفة. • قوله: (إنه يقع) أي: الطلاق. • قوله: (وهو) أي: أن غيرك صفة إلخ اه سم. • قوله: (أو تَقَمُّ إلخ) عطف على يرد المجزوم بلم.

طَلَّقَتْ اه. • قوله: (كانت الواحدة مُستثناة من الواحدة إلخ) قد يقال: قضية قاعدة رجوع المُستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مُستثناة من الثنتين أيضًا، وقضية ذلك أن الواقع ثتان لا ثلاث؛ لأن إسثناءها من الثنتين صحيح مُخْرِجٌ لواحدة، وكذا يقال في نظائر ذلك. • قوله: (وهو) أي: أن غيرك صفة مراد القفال إلخ.

على إرادتها كأن خاطبته بتزويجتي علي؟ فقال : كل إلخ ويؤجّه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فأوقعنا به قصد الاستثناء أو أطلق؛ لأنه حيث لا قصد للصفة، ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء، وقول الإسنوي: الأصل بقاء العضمة يرد بأنهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم، ولم يلتفتوا للأصل المذكور ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر من هذا اللفظ قول الرضي حمل غير على إلا أكثر من العكس، وقول الرافعي عن الجمهور في له علي دزهم غير داني بالرفع يلزمه خمسة دوايق عند الجمهور؛ لأنه السابق إلى فهم أهل العرف، وإن أخطأ في الإعراب انتهى. وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يرد بأن هذا لا انتظام فيه بل يعدّ كلاماً مفكلاً عرقاً بخلاف: كل امرأة لي طالق غيرك، وإذا كان منتظماً عرقاً فالكلام لا يتم إلا بآخيره، وقول الإسنوي إن الخوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهواً فإن الذي ..

• قوله: (ذلك) أي: الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها. • قوله: (فأوقعنا إلخ) أي: الطلاق. • قوله: (قصد الاستثناء إلخ) أي: سواء قصد إلخ. • قوله: (ولا قرينة) أي: للصفة. • قوله: (وقول الإسنوي) أي: في الاستدلال على ما ادّعاء من عدم الوقوع مطلقاً. • قوله: (ومما يؤيد الحمل إلخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وأن الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير، وحملها على إلا أكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضي لا يفيد ذلك، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر اسم. • قوله: (عن الجمهور) يعني عنه قوله الآتي: (هذا الجمهور). • قوله: (وزعم أن إلخ) كقوله الآتي: (وقول الإسنوي: إن إلخ) عطف على جملة، وقول الإسنوي إلخ. • قوله: (انتهى) أي: قول الرافعي. • قوله: (يرد) أي: الزعم. • قوله: (بأن هذا) أي: أنت طالق غير طالق. • قوله: (مفكلاً) أي: متناقضاً. • قوله: (وإذا كان إلخ) أي: كل امرأة لي طالق إلخ. • قوله: (وقول الإسنوي إلخ) أي: في تأييد دعواه السابقة.

• قوله: (ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر إلخ) لك أن تتعجب من التأييد في نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وإنما الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة، وما ذكره عن الرضي لا يفيد ذلك، وكأنه توهم أن هذا معنى ما ذكر عن الرضي، وهو عجيب كما لا يخفى، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر نعم يمكن أن ينازع فيه بأنه اعتمد فيه على متفاهم أهل العرف، وهذا يناسب الإقرار لبنايه على العرف بخلاف الطلاق؛ لأن المقدم فيه الوضع اللغوي إلا أن يرد هذا بأن الإقرار قد يعول فيه على الوضع اللغوي أيضاً فليأمل.



في عبارته تقديم سواك على طالق، وهي: خطب امرأة فامتنعت؛ لأنه متزوج فوضع امرأته في المقابر ثم قال: كل امرأة لي سوي التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أي إلا أن ينوي الاستثناء نصب أو لا وفارق غيرك صفة غيرك استثناء بأن الأولى تُفيد الشكوت عما بعدها كجاء رجل غير زائد فزائد لم يثبت له مجيء، ولا عدمه والثانية تُفيد لما بعدها ضد ما قبلها، ولا فرق في الحالين أعني تقديم غير وتأخيرها بين الجزر وقسميته؛ لأن اللحن بفرض تأتبه هنا لا يؤثر، ولا بين النحوي وغيره، ولا بين غير وسوي، وإذا صرح الخوارزمي في سوي بما مر مع قول جمع إنها لا تكون صفة فغير المثقف على جواز كونها صفة أولى. (وهو أي الاستثناء بنحو إلا (من نفي إثبات وعكسه) أي من الإثبات نفي خلافا لأبي حنيفة فيهما وسيأتي في الإيلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك سنة إلا مرة، ولا أشكوه إلا من حاكم الشرع، ولا أبيت إلا ليلة حاصلها عدم الوقوع فراجع ذلك فإنه دقيق مهم، .....

• قوله: (في عبارته) أي: الخوارزمي. • قوله: (وهي) أي: عبارة الخوارزمي خطب امرأة إلخ أي لو خطب رجل امرأة إلخ. • قوله: (لأنه إلخ) أي: الخاطب والجار متعلق بامتنعت. • قوله: (سوي التي في المقابر) أي: وهي حية أم رشيدي. • قوله: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك إلخ) يتحصل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن طالق، ولا يقع عند التقديم أم سم. • قوله: (أي إلا أن ينوي إلخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجهما منه أم سم أي وفاقا للنهاية عبارته: ومن المستغفر كل امرأة لي طالق غيرك، ولا امرأة له سواها كما صرح به الشبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل امرأة لي سوي التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير، ولا فرق في الحالين إلخ أم قال ع ش قوله كل امرأة لي طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو أخر غير سواء أقامت قرينة على إرادة الصفة أم لا، وقضية ما يأتي في الطلاق السنّي والبدعي خلافا ثم ساق قول الشارح، والذي يتجه ترجيحه إلى وقول السنّي الأصل إلخ وأقره. • قوله: (أي الاستثناء) إلى قوله: (وفي لا أفعله) في النهاية. • قوله: (في نحو لا أطوك إلخ) أي وترك الوطء مطلقا، وكذا الباقي سم على حجة أم ع ش. • قوله: (إلا من حاكم إلخ) أي: إلى حاكم إلخ. • قوله: (حاصلها عدم الوقوع) أي: حاصل القاعدة عدم وقوع الجنث في هذه الصور الثلاث أم كزدي. • قوله: (عدم الوقوع) أي: بترك الوطء أو الشكاية أو المبيت أم رشيدي عبارة ع ش قوله

• قوله: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك إلخ) يتحصل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير (غيرك أو سواك) عن (طالق)، ولا يقع عند التقديم. • قوله: (أي إلا أن ينوي إلخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجهما منه. • قوله: (في نحو لا أطوك سنة إلا مرة إلخ) أي: وترك الوطء مطلقا، وكذا الباقي.

ومنه إن لم يكن في الكيس إلا عشرة دراهم فانت طالق فلم يكن فيه شيء فلا تطلق، وفي لا أفعله إلا إن جاء ولدي من سفره فمات ولده قبل مجيئه ثم فعله تردد، وسيأتي في تلك القاعدة أن الثابت بعد الاستثناء هو نقيض الملقوظ به قبله، والذي قبله هنا الامتناع مطلقاً، ونقيضه التخيير بعد مجيء الولد بين الفعل وعدمه فإذا انتفى مجيئه بقي الامتناع على حاله، وقضيته حثه بفعله بعد موته مطلقاً، وأما إفتاء بعضهم في هذه بأنه إن كان أعلم ولده باليمين ومات قبل تمكنه من المجيء لم يقع، وإلا وقع فتبيد جداً بل لا وجه له كما هو ظاهر بأدنى تأمل (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقة فثان)؛ لأن المعنى ثلاثاً بغير إلا اثنتين لا يقعان إلا واحدة تقع (أو أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فثان)؛ لأنه لما عقب المستغرق بغيره .....

حاصلها إلخ أي؛ لأن الاستثناء من المنع المقدّر فكأنه قال: أمتنع نفسي من وطئك سنة إلا مرة فلا أمتنع نفسي منها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اهـ. قوله: (ومنه) أي: من حاصل القاعدة قاله الكردي ولك إزجاع الضمير إلى النحر. قوله: (فلا تطلق) يتبني مراجعة ذلك فإنه مشكل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتأمل سم على حجج اهـ ع ش ورشيدتي أقول: وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره ثم من مئة الزوجة عليه بإتفاقها له أو ليس بينه وبين زوجته موافقة، وإنما يمنعه من تطبيقها العجز عن مؤنة العدة فالمراد منه تعليق الطلاق بوجود ما لا ينقص عن العشرة في الكيس فإذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق التعليق عليه الطلاق فلا يقع. قوله: (وفي لا أفعله إلخ) وقع السؤال كثيراً عمن حلف بالطلاق أنه لا يكلم فلاناً إلا في شر ثم تخصماً وكلمه في شر هل يحنث إذا كلمه بعد ذلك في خير، والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحنث لأن جلال يمينه بكلامه الأول؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد اهـ نهاية. قوله: (تردد) مبتدأ مؤخر خبره، وفي لا أفعله إلخ. قوله: (الامتناع مطلقاً) أي: مات الوالد أم لا. قوله: (مطلقاً) أي: عن التقييد الآتي في إفتاء بعضهم. قوله: (وقضيته حثه إلخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع زيد فمات زيد، وآخر حلف أن لا يسافر إلا في مركب فلان فأنكسرت مركبه، ولم تعمّر فقضيته الحنث إذا سافر بعد موت زيد أو في غير المركب المعينة اهـ ع ش. قوله: (لأن المعنى) إلى قوله كما مر في المعنى والنهاية. قوله: (لأن المعنى إلخ) عبارة المعنى؛ لأن المشتكى الثاني

قوله: (فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) يتبني مراجعة ذلك فإنه مشكل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتأمل. قوله: (وقضيته حثه) أي: بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل: ثم فعله. قوله في (سني): (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقة فثان أو ثلاثاً) ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا اثنتين وقع طلقة كما في الروض وغيره إلغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به، وبذلك يعلم أنه



خرج عن الاستغراق نظراً للقاعدة المذكورة أي ثلاثاً تقع إلا ثلاثاً لا تقع إلا اثنتين بقعان (وقيل ثلاث)؛ لأن المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلقه) إلغاء للمستغرق وحده (أو أنت طالق) (خمسة إلا ثلاثاً فثتان) اعتباراً للاستثناء من الملفوظ؛ لأنه لفظ فاتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتباراً له بالملوك فيكون مستغرقاً فيبطل (أو أنت طالق) (ثلاثاً إلا نصف طلقه)

مُسْتَقْرَقٌ مِنَ الْمُسْتَقْرَقِ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الْمُسْتَقْرَقُ فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدَةً اهـ .

• قوله: (خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِغْرَاقِ) أي فلا يلغو . • قوله: (نَظَرًا لِلْقَاعِدَةِ الْخ) وهي قول المصنف: وهو من نفي إثبات وعكسه ع ش وكزددي . • قوله: (لأن المستغرق إلخ) وهو المستثنى الأول . • قوله: (إلغاء للمستغرق إلخ) أي: وإزجاءً للإستثناء الثاني الصحيح إلى أول الكلام اهـ معني . • قوله: (اختياراً للإستثناء إلخ) عبارة المعني بناء على الأصح من أن الإستثناء ينصرف إلى الملفوظ؛ لأنه لفظ إلخ وقيل: ثلاث بناء على مقابل الأصح من أن الإستثناء ينصرف إلى الملوك؛ لأن الزيادة عليه لغو فلا عبرة بها اهـ . • قوله: (فيكون مستغرقاً) قد يستشكل ما هنا بما مر في كل امرأة لي طالق غيرك، ولا امرأة له غيرها حيث جعلوه مستغرقاً، ولا يتم إلا بالنظر للمملوك، وأما بالنظر للملفوظ فلا استغراق فليتأمل اهـ سيد عمر، وقد يجاب بأن صيغة العموم لا تقتضي التعدد الخارجي بل، ولا وجود فرد في الخارج فتصدق مع وجود فرد في الخارج كما فيما مر .

• قوله (سني): (إلا نصف طلقه) قد يقال ينبغي أن يكون محله ما إذا لم يرد بالنصف الجميع مجازاً، وإلا لا يقع إلا ثتان فليتأمل اهـ سيد عمر، وقوله: (ولا لا يقع إلخ، أي: ظاهراً وباطناً، وإن لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عنه عن قريب .

يلغى المستغرق، وإن كان في الأخذ به تغليظ فتأمله، وفيه أغني الروض أو ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فطلقتان اهـ هي مسألة المتري فلا حاجة لذكرها، وهو من طرز ما ذكر، وفيه أيضاً: ولو أتى بثلاث إلا واحدة إلا واحدة قيل: ثلاث، وقيل: ثتان اهـ قال في شرحه وقياس ما مر في التي قبلها أي قوله وبثلاث إلا اثنتين إلا اثنتين طلقه تزجيج هذا أي الثاني، وهو ظاهر اهـ وكان المراد الحمل على استثناء الواحدة من الواحدة لا من الباقي بعد الاستثناء الأول كالحمل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبلها ثم قال في الروض: فلو قال: أنت طالق اثنتين إلا واحدة أو واحدة فقيل: ثتان وقيل: واحدة اهـ قال في شرحه: وهذا أي الثاني أوجه إن جعل الاستثناء من الإثبات نفي كذا بخطه، والصواب نفي بالتصديق وبالعكس إنما يكون في الاستثناء الصحيح لا في المستغرق آخر الكلام اهـ فليراجع شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الأصل ولو قال: ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة فقيل: ثتان، وقيل: واحدة وقال الحناطي: ويحتمل وقوع الثلاث إلى أن قال في شرحه والأوجه الثاني اهـ .

(فرغ): لو قال: أنت طالق ثلاثاً غير واحدة بنصب غير وقع فطلقتان أو بضمها قال الماورددي والرويانى قال أهل العربية يقع ثلاث؛ لأنه حيث نعت لا استثناء قالوا: وليس لأصحابنا فيه نص فإن كان المطلق من أهل العربية فالجواب ما قالوه، أو من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين

أو إلا أقله، ولا نية له على ما في الاستقصاء (فثلاث على الصحيح) تكميلاً للنصف الباقي في المستثنى منه، ولم يعكس؛ لأن التكميل إنما يكون في الإيقاع تغليباً للتخريم فإن قال إلا نصفاً روجع فإن أراد نصف طُلقة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فيثنتان كما مرّ أول الفصل الذي قبل هذا. (ولو قال: أنت طالق إن) أو إذا أو متى مثلاً (شاء الله) أو أراد أو رضي أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيئته (أو) قال: أنت طالق (إن) أو إذا مثلاً (لم يشأ الله وقصد التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين، ولم يفصل بينهما وأسمع نفسه كما مرّ (لم يقع) أما في الأول فللخبر الصحيح «من حلف ثم قال إن شاء الله فقد استثنى»، وهو عام للطلاق

• قوله: (أو إلا أقله إلخ) أي: فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الرّوض بعد نقل كلام الاستقصاء: والسابق إلى الفهم أن أقله طُلقة فتطلق طلقتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعنى بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الرّوض: وهذا أي وقوع طلقتين أوجه اه.  
• قوله: (على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه م ر اه سم عبارة النهاية كما في الاستقصاء اه.  
• قوله (سني): (فثلاث على الصحيح) وإن نوى بأقل الطلاق في إلا أقله طُلقة واحدة فيثنتان اه ع ش.  
• قوله: (أو إذا أو متى) إلى قوله: (وفي خبر لأمي موسى) في النهاية. • قوله: (إن أو إذا إلخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كتأخيرها عنها كأن شاء الله أنت طالق ولو فتح همزة إن أو أبدلها بإذا أو بما كانت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة أو إذا شاء الله أو ما شاء الله. طلقت في الحال طُلقة واحدة؛ لأن الأولين للتغليل، والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الأول النحوي وغيره معني ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الأول إلخ إنما قيد بالأول، فإن توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد حرفي المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف الأخيرين فإن توهم عدم الفرق فيهما بعيد فلم يحتاج للتصيص عليه اه. • قوله: (بالمشيئة) في الأول ويعلمها في الثاني اه معني. • قوله: (قبل فراغ اليمين) فإن قصده بعد الفراغ وقع الطلاق اه معني. • قوله: (كما مر) راجع لقوله: قبل فراغ اليمين، ولم يفصل إلخ ورجعه الكردي إلى إسماع نفسه فقط. • قوله: (أما في الأول) أي التعليق بالمشيئة. • قوله: (وهو عام إلخ) شامل

لأصحابنا قال الأذرعى: ويتبني أن يستفسر العامي ويعمل بتفسيره شرح روض. • قوله: (أو إلا أقله إلخ) أي: فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الرّوض بعد نقل كلام الاستقصاء: والسابق إلى الفهم أن أقله طُلقة فتطلق طلقتين اه. • قوله: (على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه م ر. • قوله: (لأن التكميل إنما يكون في الإيقاع) فإن قلت: يؤخذ من ذلك أنه لو قال واحدة ونصفاً إلا واحدة ونصفاً وقع طُلقة؛ لأن النصف يكمل في الإيقاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكانه قال طلقتين إلا طُلقة، وأنه لو قال: طلقتين ونصفاً إلا طلقتين ونصفاً وقع طُلقة لما ذكر فكانه قال ثلاثاً إلا طلقتين ونظير ذلك ما في الرّوض مما نصّه وهل يقع بثلاث إلا طلقتين ونصفاً ثلاث أو واحدة وجهان قال في شرحه أقيسها الثاني اه قلت أخذ ما ذكر ممنوع بناء على أنه لا يجمع المفرق لا في المستثنى،



وغيره، وفي خبر أبي موسى الأصفهاني «مَنْ أَعْتَقَ أَوْ طَلَّقَ وَاسْتَشْنَى فَلَهُ ثَنِيَاءٌ وَعَلَّلَهُ أَصْحَابُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ بِأَنَّهُ يَمْتَنِي مَشِيئَةً جَدِيدَةً، وَمَشِيئَتُهُ تَعَالَى قَدِيمَةً فَهِيَ كَالْتَعْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ زَيْدٍ، وَقَدْ كَانَ شَاءَ فِي الْمَاضِي، وَالْفُقَهَاءُ بِأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَعَالَى لَا تُغْلَمُ لَنَا، وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ صَحَّةِ هَذَا دُونَ الْمُسْتَفْرَقِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْرَقَ يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ هَذَا وَأَجَابَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْحَادِثَاتِ، وَتُصَيِّرُ الْحَادِثَ عِنْدَ حُدُوثِهِ مُرَادًا، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعْلِيْقُ بِذَلِكَ التَّعْلِيْقِ الْمُتَجَدِّدِ ثُمَّ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيُّ إِنْ شَاءَ طَلَاكَ ثَلَاثًا لَا نَصِرَافِ اللَّفْظِ لِجُمْلَةِ الْمَذْكُورِ . وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيُّ طَلَاكَ الَّذِي عُلِّقَتْهُ لَا مُطْلَقًا فَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ مَا لَوْ قَالَ بَعْدَ أَحَدٍ هَذَيْنِ التَّعْلِيْقَيْنِ طَلَّقْتُكَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ قَضِيَّةَ مَا عُلِّلَ بِهِ الْفُقَهَاءُ وَقَوَّعَهُمَا؛ لِأَنَّهُ بِطَلَاقِهِ لَهَا عِلْمٌ مَشِيئَتُهُ تَعَالَى لِطَلَاقِهَا وَوَجْهٌ عَدَمُ إِبْرَادِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ.....

اه ع ش . هـ فَوَدُ: (فَلَهُ ثَنِيَاءٌ) كَذَا ضَبَطَهُ الشَّارِحُ فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ يَعْنِي بِضَمِّ فُسُكُونٍ فَفَتَحَ فَقَصَرَ، وَفِي الْقَامُوسِ: الثَّنِيَاءُ بِضَمِّ فُسُكُونٍ كُلُّ مَا اسْتَشْنَيْتَهُ كَالثَّنَوَى اه . هـ فَوَدُ: (وَعَلَّلَهُ) أَيُّ: قَوْلُهُ: (فَقَدْ اسْتَشْنَى) قَالَ الْكُرْدِيُّ وَلَكَ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (بِلَانِهِ) أَيُّ التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (فَهُوَ) أَيُّ: التَّعْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (وَالْفُقَهَاءُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (الْمُتَكَلِّمُونَ) . هـ فَوَدُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيُّ: بِكُلِّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ . هـ فَوَدُ: (بَيْنَ صَحَّةِ هَذَا) أَيُّ: التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ اه . هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ هَذَا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالتَّعْلِيْقُ بِالمَشِيئَةِ مُنْتَظِمٌ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيُّ كَمَا إِذَا سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ قَصَدَ التَّبَرُّكُ إلخ، وَقَدْ لَا يَقَعُ كَمَا إِذَا قَصَدَ التَّعْلِيْقُ اه . هـ فَوَدُ: (عَنِ الْأَوَّلِ) أَيُّ: تَعْلِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ . هـ فَوَدُ: (أَيُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إلخ) الْأَوَّلَى حَذَفُ أَيُّ وَتَأْخِيرُ مَعْنَى إِلَى هُنَا بِأَنْ يَقُولَ: مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ إلخ . هـ فَوَدُ: (أَيُّ طَلَاكَ إلخ) أَيُّ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ إلخ . هـ فَوَدُ: (لَا مُطْلَقًا) رَاجِعٌ إِلَى الصَّوَرَتَيْنِ قَبْلَهُ اه كُرْدِيُّ . هـ فَوَدُ: (التَّعْلِيْقَيْنِ) أَيُّ: تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَتَعْلِيلِ أَصْلِ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . هـ فَوَدُ: (طَلَّقْتُكَ) أَيُّ: وَتَوَى ثَلَاثًا فِي الْأَوَّلَى وَأَطْلَقَ فِي الثَّانِيَةِ . هـ فَوَدُ: (نَظَرًا إلخ) هُوَ عِلَّةٌ لِيَرِدَ اه سَم . هـ فَوَدُ: (وَقَوَّعَهُمَا) أَيُّ: الطَّلَاقَيْنِ الْمُتَجَرِّزِ وَالمُعْلَقِ بِالمَشِيئَةِ اه كُرْدِيُّ . هـ فَوَدُ: (أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ اه سَيِّدُ عُمَرَ .

وَلَا فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَإِنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ وَقُوعُ طَلَّقَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى لِرُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهَا لِلْمَعْطُوفِ مَعَ اسْتِغْرَاقِهِ وَثَلَاثٌ فِي الثَّانِيَةِ لِذَلِكَ، وَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِ الْمُتَنِ السَّابِقِ أَوْ ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً ثَلَاثٌ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ مَا ذُكِرَ عَنِ الرَّوْضِ لِعَدَمِ تَفْرِيقِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ قَوْلِ الرَّوْضِ: وَكَذَا أَيُّ يَقَعُ طَلَّقَتَانِ بِوَاحِدَةٍ وَنِصْفٍ إِلَّا وَاحِدَةً اه نَعَمْ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ ظَاهِرَ الرَّوْضَةِ فِي هَذِهِ وَقُوعُ طَلَّقَةٍ، وَلَا يَخْفَى قِيَاسُهُ فِي الْأَوَّلَى . هـ فَوَدُ: (نَظَرًا) هُوَ عِلَّةٌ لَلِإِبْرَادِ .

الطلاق المعلق عليه، وأما في الثاني فلاستحالة الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى، وهذا يناسب الأول ولأن عدم المشيئة غير معلوم أيضاً، وهذا يناسب الثاني لا يقال: يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة الذي هو الشرط اللازم من تحققه وقوع الطلاق؛ لأننا نقول: لو وقع لانتفت الصفة؛ إذ لا يقع إلا بمشيئة الله تعالى، وبانتفائها ينتفي المعلق بها وإيضاحه أنه لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم مشيئته فلا يقع لانتفاء المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه إما بين الشرط والجزاء من التضاد وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا، وكذا إن أطلق خلافاً للإسنوي وكون اللفظ للتعليق لا ينافي اشتراط قصده كما أن الاستثناء للإخراج واشترط فيه ذلك ولو قال: أنت طالق إن شاء الله، وإن لم يشأ أو شاء أو لم يشأ أو إن

• قوله: (المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته اه سم. • قوله: (وأما في الثاني) أي: التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله أما في الأول اه كزدي. • قوله: (يناسب الأول) أي: تغليب المتكلمين.  
• قوله: (أيضاً) أي: كالمشيئة. • قوله: (يناسب الثاني) أي: تغليب الفقهاء. • قوله: (يلزم من عدم الوقوع إلخ) أي فلزم من عدم الوقوع الوقوع، وهو محال اه سم. • قوله: (الذي إلخ) نعت لعدم إلخ.  
• وقوله: (اللازم إلخ) نعت للشرط اه سم. • قوله: (لو وقع) أي: الطلاق. • قوله: (لا انتفت الصفة) أي: المعلق بها، وهي عدم المشيئة اه كزدي. • قوله: (ينتفي المعلق بها) وهو الطلاق. • قوله: (وإيضاحه) أي: المعارضة بقوله: لو وقع لانتفت الصفة إلخ. • قوله: (لا انتفاء المعلق عليه) وهو عدم المشيئة.  
• قوله: (وخرج) إلى قوله: (خلافاً للإسنوي) في المعنى وإلى المتن في النهاية. • قوله: (ما إذا سبق إلخ) أي: فيقع في هذه الصور اه ع ش. • قوله: (لو لم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي ما نعه يتبغي قراءته بفتح الباء اه أقول ويصح الضم أيضاً أخذاً من قول الشارح الآتي فعات، ولم تعلم مشيئته إلخ. • قوله: (أو لم يعلم إلخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع اه سم. • قوله: (وكذا إن أطلق إلخ) قد يقال: لو توسط فقبل في صورة الإطلاق إن آخر التعليق يقع؛ لأنه أتى بصيغة جازمة وشك في رافعها والأصل عدمه، وإن قدم لا يقع؛ لأن الظاهر حبيذ إنما هو التعليق، وإن لم يرده لم يتعد فليأمل اه سيد عمر أقول: ويوجه إطلاقهم بنظر ما قدمه الشارح في التثنية من أن ظاهر اللفظ الاستثناء إلخ. • قوله: (ذلك) أي: نية الإخراج اه ع ش. • قوله: (ولو قال: أنت طالق إلخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث هو مجموع اه سيد عمر أي؛

• قوله: (المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته. • قوله: (يلزم من عدم الوقوع إلخ) أي: فلزم من عدم الوقوع الوقوع، وهو محال. • قوله: (الذي) هو نعت لعدم، وقوله: (اللازم نعت للشرط). • قوله: (أو لم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح البهجة ما نعه يتبغي قراءته بفتح الباء اه. • قوله: (أو لم يعلم إلخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع.



شاء أو إن لم يَشَأْ في كلام واحد طَلَّقْتَ (وكذا يمنع) التعليق بالمشيئة (انعقاد تعليق) كانت طَالِقٌ إن دَخَلْتَ إن شاء الله لعموم الخبر السابق و كالتخيير بل أولى (وعتق) تنجيذا وتعليقا (ويمين) كوالله لأفعلن كذا إن شاء الله (ونذر) كعلني كذا إن شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذَكَرَ من كل عقد وحل وإقرار ونية عبادة. (ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع في الأصح)؛ لأن النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة حال النداء، ولا يُقال في الحاصل: إن شاء الله بخلاف أنت كذا فإنه قد يُستعمل للقرب من الشيء كأنك واصل أو صحيح للمُتَوَقَّع قُرب وصوله أو شفاؤه، وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله وأنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله يرجع

لأنه تعليق بمُسْتَحِيل فلا يَقَع. هـ قوله: (في كلام واحد إلخ) أي: لأنه كأنه قال: أنت طالق على أي حالة وَجَدْتَ امرأه شراً، وفيه تأكيد لما مرَّ آنفاً عن السَّيِّدِ عَمْرٍ. هـ قوله: (وكذا يمنع التعليق إلخ) أي عند قصد التعليق مُغْنِي وسم. هـ قوله: (التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضي في الْمُغْنِي إلّا قوله لعموم الخبر السابق، وقوله: الاسم وإلى الفضل في النهاية إلّا قوله: فهو كأنك طالق إلى قال. هـ قوله: (ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق يَضُرُّ النية اه سم.

هـ قول (سني): (ولو قال: يا طالق إلخ) فَرَعَ لو قال: حَفْصَةُ طالق وعَمْرَةُ طالق إن شاء الله فالوجه أن يُقال إن قصدَ عَوْدَ الاستِثْناءِ إلى كُلِّ مِنَ الْمُتَعاطِفَيْنِ أو أطلق لم تطلق واحدة منهم، وإن قصدَ عَوْدَهُ لِلثَّانِي فَقَطْ طَلَّقْتَ الْأُولَى فَقَطْ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوضِ اه نهاية وَجَرَى الْمُغْنِي على ظاهر الرُّوضِ من أن الإطلاق كَقَصْدِ عَوْدِهِ لِلثَّانِي فَقَطْ فَتَطْلُقُ الْأُولَى فَقَطْ. هـ قوله: (لأن النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة إلخ) لعل أو للتويع في التعبير عبارة الْمُغْنِي نظرًا لصورة النداء المُشِيرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حالته، والحاصل لا يعلّق بخلاف أنت طالق فإنه إلخ. هـ قوله: (ولا يُقال) الواو حالّة، وقوله: في الحاصل أي في الشيء المُتَحَقِّقِ اه كُرْدِي. هـ قوله: (بخلاف أنت كذا إلخ) عبارة الْمُغْنِي والاشئ بخلاف أنت طالق فإنه كما قال الرافعي قد يُستعمل عند القُربِ منه وتَوَقُّعِ الحُصُولِ كما يُقال للقريب من الوصول أنت واصل وللمريض المُتَوَقَّعِ شفاؤه قريبًا أنت صحيح فيستظم الاستِثْناءُ في مثله فَعَلِمَ أن يا طالق لا يقبل الاستِثْناءُ اه. هـ قوله: (وفي يا طالق أنت طالق إلخ) ولو قال: أنت طالق واحدة وثلاثا أو وثنتين إن شاء الله فواحدة لاختصاص التعليق بالمشيئة بالآخيرة أو ثلاثا وواحدة إن شاء الله فثلاث أو واحدة

هـ قوله: (وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أي: مع قصد التعليق. هـ قوله: (ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق يَضُرُّ النية. هـ قوله: (وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله) في الرُّوضِ ولو قال: أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله طَلَّقْتَ واحدة، وفي عكسه ثلاثا أي لاختصاص المشيئة بالآخر كالاستِثْناءِ المُستَفْرِقِ ثم قال أو واحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا إن شاء الله لم تطلق قال في شرحه لعمود المشيئة إلى الجميع لإحذف العاطف اه وبحث م ر عَوْدَهُ لِلْجَمِيعِ مع العاطف أيضًا على القاعدة المعروفة من العود للجميع، وحمل ما ذكر الرُّوضُ وغيره على ما إذا قصد التخصيص بالآخر فليأمل.

الاستثناء لغير النداء فيقع واحدة قال القاضي: ومحل ذلك كله فيمن ليس اسمها طالقاً، ولا لم يقع شيء أي ما لم يقصد الطلاق (أو) قال (أنت طالق إلا أن يشاء الله فلا) يقع شيء (في الأصح) إذ المعنى إلا أن يشاء عدم تطبيقك، ولا اطلاع لنا على ذلك نظير ما مر وانتصر جمع للمقابل بأنه الذي عليه الجمهور؛ لأنه أوقعه وجعل الخلاص بالمشيئة، وهي غير معلومة فهو كانت طالق إلا أن يشاء زائد فمات، ولم تعلم مشيئته قال الأذرعى ومحل الخلاف إذا أطلق فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا أفعل كذا .....

ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله لم تطلق لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالموت فإن مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اهـ شرح الروض زاد النهاية والمغني أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم، ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب؛ إذ اليوم هنا كالعمر فيما مر، ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فمات زيد أو جن قبل المشيئة لم تطلق، وإن خرس فأشار طلق أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق؛ لأن لهم مشيئة، ولم يعلم حصولها، وكذا إذا علق بمشيئة بهيمة؛ لأنه تغلق بمسحيل اهـ.

هـ قوله: (ومحل ذلك إلخ) أي ما في المتن، وما في الشرح.

هـ قوله (سني): (أو أنت طالق إلا أن يشاء الله) قد يقال إذا أراد إلا أن يشاء طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلّي والخطيب قدرا إطلاقك هذا، والحاصل أن الحكم لا يختلف، وإنما المعنى يختلف فإن قدر المفعول طلاقك صار في قوة أنت طالق إن لم يشأ الله، وإن قدر عدم طلاقك صار في. قوة أنت طالق إن شاء الله فتأمل اهـ سيّد عمر. هـ قوله: (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات إلخ) أي فإنه يقع الطلاق، هذا صريح هذا الكلام وصريح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرجه، وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت مشيئته، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله انتهى سم، وقوله: مع قول الروض وشرجه إلخ تقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه. هـ قوله: (ولم تعلم مشيئته) أي وجوداً وعدماً. هـ قوله: (فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشيء الذي إذا ذكره اعتمد قوله فإنه لم يظهر فرق بين توجيهي الأصح ومقابلته في أن المعنى

هـ قوله: (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات، ولم تعلم مشيئته) أي: فإنه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصريح به في القوت حيث قال كما لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد، ولم تعلم مشيئته فإنه يقع الطلاق اهـ فانظر ذلك مع قول الروض وشرجه: وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فيتأني فيه ما ذكر إن لم يشأ زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال: إلا أن يشاء الله، ويفارق الجنث في نظيره في الإيمان بأن الجنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال: والجنث ثم يؤدي إلى رفع براءة الذمة بالشك؛ لأننا نقول: النكاح جعلي، والبراءة شرعية، والجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الزهن اهـ.



إلا أن يسبقني القضاء أو القدر ثم فعله وقال : قصدت إخراج ما قدر منه عن اليمين لم يحث.

### فصل

شك في أصل طلاق منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع إجماعاً (أو في عدد) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل)؛ لأنه اليقين (ولا يخفى الوجود) في الصورتين، وهو الأخذ بالأسوأ للخبر الصحيح «دع ما يربك إلى ما لا يربك»، ففي الأول يرجع أو يجدد إن رغب، وإلا فليُنجز طلاقها لتحل لغيره يقيناً، وفي الثاني يأخذ بالأكثر فإن كان الثلاث لم ينكحها إلا بعد زوج،

إلا أن يشاء عدم طلاقك، وغاية الأمر أن الأصح يقول : لما كان الطلاق معلقاً على عدم المشيئة، ولا اطلاع لنا عليه منعا الوقوع للشك فيه، ومقابلته يقول : قوله : أنت طالق صريح في الوقوع، وقوله : إلا أن يشاء رفع له، ولم نعلم به فعملنا بالأصل اهـ ع ش . هـ قوله : (إلا أن يسبقني إلخ) أي : إلا إن قدر - سبحانه وتعالى - عليّ بفعله اهـ ع ش .

### (فصل : في الشك في الطلاق)

وما يتبع ذلك من نحو الإفراق بين الزوج والعبد قال النهاية والمغني والشك في الطلاق كما سيأتي ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسيها اهـ .  
 هـ قول (شك) أي : تردد رجحان أو غيره اهـ مغني . هـ قوله : (منجز) إلى التثنية في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله فإن أراد إلى، وفيما إذا شك، وقوله : لتحل لغيره يقيناً، والواو في ولتعود وفي وبالثلاث . هـ قوله : (دع ما يربك إلخ) بفتح الباء أفصح من ضمها اهـ سيد عمر عبارة البجيرمي قوله «دع ما يربك إلى ما لا يربك» بفتح الباء فيهما أفصح وأشهر من ضمها، وقوله : «إلى ما لا يربك» متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يربك اهـ أي أو بقوله : (يربك) على طريق التضمنين . هـ قوله : (ففي الأول) أي : الشك في أصل الطلاق . هـ قوله : (يرجع) أي : في غير البائن أو يجدد أي : في البائن لعدم الرطء أو للخلع أو لانقضاء العدة . هـ قوله : (ولا فليُنجز طلاقها إلخ) ظاهره أنه تحل لغيره لا يقيناً بدون طلاق آخر، وفيه نظر؛ لأنه محكوم بزواجيتها ظاهراً ومشكوك في حلها للغير فليُتأمل سم على حج اهـ رشدي . هـ قوله : (وفي الثاني) أي الشك في العدد . هـ قوله : (فإن كان) أي الأكثر .

### (فصل)

هـ قوله : (ولا فليُنجز طلاقها لتحل لغيره يقيناً) ظاهره أنها تحل لغيره لا يقيناً بدون طلاق آخر، وفيه نظر؛ لأنها محكوم بزواجيتها ظاهراً ومشكوك في حلها للغير يقيناً مفهومه أنه لو لم يطلق ثلاثاً حلت لغيره لا يقيناً، وفيه أنه إن لم يطلق مطلقاً أتجه أنها لا تحل لغيره مطلقاً؛ لأنه محكوم بزواجيتها شرعاً بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره، وإن طلق دون ثلاث حلت لغيره يقيناً، وقوله : ولتعود إلخ مفهومه أنه لو لم يطلق ثلاثاً لم تعد له بعده يقيناً، وفيه أنه إن لم يطلقها أصلاً عادت له يقيناً؛

فإن أراد عودها له بالثلاث أوقعهن عليها، وفيما إذا شك هل طلق ثلاثاً أم لم يطلق أصلاً الأولى أن يطلق ثلاثاً لتجلى لغيره يقيناً ولتعود له بعده يقيناً وبالثلاث.  
(تنبيه) ذكرهم ثلاثاً هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهن على الثلاث فتأمل (ولو قال إن كان ذا الطائز غراباً فأنت طالق وقال آخر إن لم يكن) أي هذا الطائز غراباً (فامرأتي طالق وجهل) حاله (لم يحكم بطلاق أحد) منهما؛ لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فإن قالهما رجل لزوجتي طلق أحدهما) .....

• قوله: (أوقعهن عليها) أي: إن كان الطلاق رجبياً كما هو ظاهر اهـ رشيدى. • قوله: (الأولى أن يطلق ثلاثاً لتجلى لغيره إلخ.) كذا قاله الماوردى قال أبو علي الفارقي: هذا الكلام باطل؛ لأن جلها لغيره يبين لا يتوقف على الثلاث؛ إذ لو طلقها واحدة وانقضت عدتها حلت لغيره يبين، وإنما التعليل الصحيح أن يقال: أن يطلق ثلاثاً حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثاً من غير اطلاع على كلام الفارقي اهـ رشيدى. • قوله: (ولتعود له يقيناً) يطرؤه كلام الفارقي المتقدم كما نبه عليه الأذرعى اهـ رشيدى، وفي سم استشكله بمثل ما تقدم أيضاً، وفي المغني ما يوافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الإشكال بقوله: تنبيه ذكرهم إلخ.  
• قوله: (هنا) أي: في قولهم: الأولى أن يطلق ثلاثاً إلخ. • قوله: (لا يتوقف كل منهن إلخ) أي إذ العجل لغير يقيناً، والعود له بعده يقيناً لا تتوقفان على الثلاث كما مر.

• قوله (سن): (وقال آخر إلخ) ولو حلف كل من شخصين أنه يطعن طحيته مثلاً قبل الآخر فالحيلة في عدم جثتهما أن يخطئا ويخطئا معاً فلا يحنث واحد منهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما عن الآخر الباطلي اهـ بجيرمي. • قوله: (إن لم يكنه) مسمى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النحاة على الانفصال اهـ مغني. • قوله: (لم يحكم بطلاق أحد منهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اهـ ش.

• قوله (سن): (فإن قالهما رجل إلخ).

(فرع): حلف وحنث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفنى شيننا الشهاب الرملي بأنه يجنب زوجته إلى تبين الحال، ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً ويؤيده أنه

لأنها إن كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجيته، وإن كان وقع عليه حلت له بعده؛ لأن الفرض أنها تزوجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خفاء في عودها له يقيناً، وإن طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقيناً سواء أكان وقع عليه الطلاق أو لا؛ لأنه طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها، ولا إشكال في عودها يقيناً مع ذلك، وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فليتأمل.



بقينا إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه إن أمكن علمه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للمطلقة  
منهما وعبر غير واحد بقوله: والبيان لزوجه أي أن يظهر لهما الحال لتعلم المطلقة من غيرها  
فلا تنافي بين العبارتين، ويلزمه أيضا اجتنابهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه  
بحث، ولا بيان كما بحثه الأذرع وغيره، وكذا إن كان الطلاق رجعيا كما يأتي؛ لأن  
الرجعية زوجة.

(تبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعيين لا بيان أن محل الفرق بينهما إن  
جميعا، وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق أحدهما بعينها) كأن  
خاطبتها به أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوب الأمر ....

في مسألة المتن، وهي ما لو طلق أحدهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستفاد  
من قوله: ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يتعد وجوب الاجتهاد عليه، وكذا المبادرة به إن كان  
الطلاق بائنا كما في المسألة المذكورة مراه سم على حج اه ع ش. قوله: (بقينا) إلى التبيه في النهاية  
والمعنى لإقوله: وعبر إلى قوله: ويلزمه. قوله: (إذ لا واسطة) أي بين التقي والإثبات اه معني.

قوله (سني): (ولزمه البحث والبيان) يتبني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدار بهما اه سم.  
قوله: (هـ) أي: عن الطائر. قوله: (أما إذا لم يمكنه ذلك) أي: علم الطائر، عبارة النهاية فإن أس  
منه اه. قوله: (فلا يلزمه بحث، ولا بيان) أي: ولا يجوز له قربان واحدة منهما اه ع ش عبارة السيد  
عمر وظاهره وجوب الاعتزال اه. قوله: (وكذا إلخ) أي: لا يلزمه بحث، ولا بيان إن كان الطلاق  
رجعيا لكن يجب الاعتزال اه نهاية. قوله: (إن كان الطلاق رجعيا) أي: ما بقيت العدة. قوله: (كما  
يأتي) أي: في شرح وعليه البدار بهما. قوله: (تبيه يؤخذ إلخ) في هذا التبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما  
يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع  
على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلقة عليها ابتداء فإذا علمت الصفة  
تعيينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليتأمل سم على حج اه ع ش ورشيدتي. قوله: (مع ما  
يأتي له) أي: في قوله: ويلزمه البيان في الحالة الأولى إلخ. قوله: (إن هذا إلخ) بيان لما يأتي، وقوله:  
أن محل إلخ نائب فاعل يؤخذ، وقوله: يتنهما أي لفظي البيان والتعيين. قوله: (كان خاطبها به) إلى  
قول المتن: (ولو قال رتب) في النهاية، وكذا في المعنى لإقوله: ولا مجال للاجتهاد هنا، وقوله:  
واستشكل إلى أما إذا. قوله: (الأمر) نائب فاعل وقف.

قوله في (سني): (ولزمه البحث والبيان) يتبني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدار بهما.  
قوله: (تبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان إلخ) في هذا التبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع  
الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر  
أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلقة عليها ابتداء فإذا علمت الصفة تعيينت المطلقة فما هنا

من وطء وغيره عنهما (حتى يذكُر) المطلقَة أي يتذكُرهما؛ لأن إحداهما حرمت عليه يقينا، ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يُطلب بيان) للمطلقَة (إن صدقناه في الجهل) بها؛ لأن الحق لهما فإن كذبناه وبادرت واحدة، وقالت: أنا المطلقَة طوَلَبَ يَمِينٍ جازمة أنه لم يُطلقها، ولم يُقنع منه بنحو نسب، وإن احتمل فإن نكل خلفت وقضي لها، فإن قالت الأخرى ذلك فكذلك. (ولو قال لها ولأجنبية) أو أمة (إحداكما طالق، وقال قصدت الأجنبية) أو الأمة (قُبِلَ) قوله (في الأصح) بيمينه لِتَرَدِّدِ اللَّفْظِ بينهما فصحت إرادتها واستشكل بما لو أوصى بطبل من طبوله فإنه ينصرف للصحيح، ويُردُّ بأنهما على حد واحد؛ لأن ذاك حيث لا نية له، وهنا إذا لم تكن له نية ينصرف لزوجته أما إذا لم يقل ذلك فتطلق زوجته نعم، إن كانت الأجنبية مطلقَة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجته على ما بحثه الاستوِيَّ لِيَصْدُقَ اللَّفْظُ عليهما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما لو أعتق عبده ثم قال له ولعبد له آخر أحدكما حر لا يُعتق الآخر، وأما إذا قال ذلك لزوجته ورجل أو دابة فلا يُقبَلُ قوله قصدت .....

• قوله: (من وطء إلخ) بيان للأمر. • قوله: (عنهما) أي: الزوجتين والجار متعلق بوقف.

• قوله (نسب): (حتى يذكُر) بتشديد الدال المعجمة كما ضبطه بعضهم نهاية ومغني. • قوله: (ولم يُقنع) ببناء المفعول.

• قوله (نسب): (ولو قال لها ولأجنبية إلخ) وجه دخول هذا، والذي بعده في الترجمة أن فيهما شكا بالنسبة إلينا اهـ رشيد. • قوله: (أو أمة إلخ) عبارة المغني وأمه مع زوجته وفاسدة النكاح مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة. اهـ. • قوله: (للصحيح) أي: للطبل الصحيح بأن يُنزَل على الطبل الحلال اهـ رشيد. • قوله: (لأن ذلك) أي: انصراف الطبل للصحيح، وقوله: هنا أي في مسألة المتن. • قوله: (أما إذا لم يقل) إلى قوله نعم يُغني عنه ما قبله. • قوله: (على ما بحثه الاستوِيَّ) عبارة النهاية والمغني كما بحثه إلخ. • قوله: (وكما لو إلخ) عطف على قوله: لِيَصْدُقَ اللَّفْظُ إلخ. • قوله: (لو أعتق عبده إلخ) أي: أو أعتق غيره عبدا له إلخ اهـ ع ش. • قوله: (وأما إذا قال ذلك إلخ) ولو قال: إن فعلت كذا فأحداكما طالق ثم فعله بعد موت إحداهما أو بينوتها وقع الطلاق على الباقية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال لأُم زوجته: ابتك طالق ثم قال: أرذت البنت التي ليست زوجتي صدق، ولو قال: نساء العالمين طوايق لم تطلق زوجته إن لم يتر طلاقها اهـ نهاية زاد المغني ولو قال لعبدية: أحدكما حر فمات أحدهما تعين العتق في الحي اهـ. • قوله: (ورجل) ينبغي أن يكون الخشي كالرجل؛ لأنه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني. • قوله: (فلا يُقبَلُ قوله إلخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا، ولا باطنا سم وع ش، وقال السيّد عمَر: قول المحشي قياس مسألة العصا إلخ هذا جارٍ على

من باب البيان لا التغيين فليأمل. • قوله: (فلا يُقبَلُ قوله إلخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا، ولا باطنا.



أحد هذين؛ لأنه ليس محلاً للطلاق. (ولو قال) ابتداءً أو بعد سؤال طلاق (زَيْنَب طَالِق) وهو اسم زوجته واسم أجنبية (وقال: قصدت الأجنبية فلا) يُقْبَلُ (على الصحيح) ظاهراً بل يُدْهِنُ لاحتماله، وإن بُعد إذ الاسم العلم لا اشتراك، ولا تناوُل فيه وضماً فالطلاق مع ذلك لا يتبادر إلا إلى الزوجة بخلاف أحد فإنه يتناولها وضماً تناوُلًا واحدًا فأثرت نية الأجنبية حينئذ، وهل يأتي بحث الاستنوي هنا فيقبل منه تعيين زَيْنَب التي عُرف لها طلاق منه أو من غيره أو يُفَرَّقُ بأن التبادر هنا لزوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل مُحْتَمَل، وهل ينفع تصديق الزوجة في مسألة المتن قيل نعم، والأوجه لا ولو قال: زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجته زَيْنَب بنت محمد طَلقت إلغاء للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده ما مر من صحة زوجتك بنتي زَيْنَب، وليست له إلا بنت اسمها فاطمة؛ لأن البتية لا

طريقة الشارح في مسألة العصا، وأما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرملي أي: وعن شرح الرُّوض فقياسه القبول هنا باطنًا فكان ينبغي له أن يثبت عليه اهـ، وقوله: وأما على ما نقله فيها عن شيخه إلخ وتقدم هناك عن الرشيد أي أنه نقل أيضًا عن الجمال الرملي. هـ قوله: (أحد هذين) أي: الرجل أو الذابة. هـ قوله: (ابتداء) إلى قوله: (وهل يأتي) في النهاية. هـ قوله: (واسم أجنبية) أي: أجنبية لم يتكخها نكاحاً فاسداً، وإلا قبل كما في الرُّوض اهـ سم، وفي النهاية والمُعني عقب كلام الرُّوض المذكور ما نصه نعم يظهر أن محله حيث لم يعلم بفساد نكاحها، وإلا فهي أجنبية فيدين، ولا يقبل ظاهراً اهـ.

هـ قوله: (ظاهراً بل يدين) وفقاً للنهاية والمُعني. هـ قوله: (لاحتماله) علة للتدوين، وقوله: إذ الاسم إلخ علة لما في المتن اهـ رشيد. هـ قوله: (مع ذلك) أي: مع التصريح باسم زوجته اهـ مُعني.

هـ قوله: (بخلاف أحد) الأولى إحدى. هـ قوله: (وهل يأتي بحث الاستنوي إلخ) اعتمد أي الإتيان المُعني والنهاية. هـ قوله: (فيقبل منه تعيين زَيْنَب إلخ) قياس بحث الاستنوي أنه لا يتصرف لزوجته، وإن لم يصدر منه تعيين إلا أن يفرق سم على حج اهـ ع ش عبارة الرشيد لا يخفى أن الذي تقدم عن بحث الاستنوي أنه ينزل على الأجنبية في حال الإطلاق، ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء أصل الزوجية وحيث فالتصريح هنا مخالف لما يقتضيه بحث الاستنوي اهـ. هـ قوله: (التي عُرف لها إلخ) أي أو ماتت اهـ مُعني. هـ قوله: (وهل ينفع) إلى قوله: ويؤيده في النهاية. هـ قوله: (في مسألة المتن) أي: قوله: (ولو قال) زَيْنَب طَالِق وقال: قصدت إلخ اهـ ع ش وزوجته إلخ جملة حالة.

هـ قوله: (زَيْنَب بنت محمد) أي: أو بنت أحمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي إلخ اهـ ع ش.

هـ قوله: (ما مر) أي: في النكاح. هـ قوله: (وليس له إلخ) هذا ونظيره الآتي جملة حالة.

هـ قوله: (واسم أجنبية) أي: أجنبية لم يتكخها نكاحاً فاسداً، وإلا قبل كما في الرُّوض ويبحث بعض الفضلاء تقييد القبول بما إذا لم يعلم فساد نكاحها، وإلا لم يقبل ظاهراً ويدين اهـ. هـ قوله: (فيقبل منه تعيين زَيْنَب إلخ) قياس بحث الاستنوي أنه لا يتصرف لزوجته، وإن لم يصدر منه تعيين إلا أن يفرق.

اشتراك فيها بخلاف الاسم فإتاء بعضهم بعدم الوقوع نظراً للخطأ في الاسم غير صحيح نعم، قولهم: البنتية لا اشتراك فيها مرادهم به البنتية المضافة إليه وليس له إلا بنت واحدة فلا يُنافيه ما لو قال لأم زوجته: بئتك طالق وقصد بئتها الثانية فإنه يُقبل أي نظير ما تقرر في إحداهما. (ولو قال لزوجته: إحداهما طالق وقصد مُعَيَّنة) منها (طَلَقْتُ)؛ لأن اللفظ صالح لكل منهما (والا) بقصد مُعَيَّنة بل أطلق أو قصد مُبْهَمَةً أو طلاقهما معاً كما يأتي وصرح به العبادي، وهو مراد الإمام بقوله: لا يَطْلُقَانِ (فإحداهما) يقع عليها الطلاق مع إبهامها (ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية) لِثَغْلَمِ الْمُطْلَقَةِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْفِرَاقِ (وتغزلان عنه إلى البيان أو

• قوله: (فلا يُنافيه) أي: ما مرَّ. • قوله: (الثانية) أي: التي لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ. • قوله: (فإنه يُقبل) وفاقاً لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • قوله: (نظير ما مرَّ إلخ) قَصِيئُهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ هُنَا يَمِينُهُ أَيْضًا. • قوله: (لأن اللفظ صالح) إلى قوله فإن قلت: في النهاية إلا قوله: (وإن نازع فيه البلقيني)، وكذا في المغني إلا قوله: (وَصَرَّحَ بِهِ الْعَبَادِيُّ)، وقوله: (قال ابن الرُّفْعَةِ)، وقوله: (وهو مُتَّجِهٌ الْمُنْذَرُكُ) إلى (وعليه لو اسْتَمْتَهَلَ). • قوله: (كما يأتي) أي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ، ولو مَاتَتْ. • قوله: (بقوله لا يَطْلُقَانِ) عبارةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ الْآتِي وَلَوْ مَاتَتْ قَالَ أَيُّ الْإِمَامِ فَإِنْ تَوَاهَمَا فَالْوَجْهُ أَنَّهُمَا لَا تَطْلُقَانِ اهـ. • قول (سنن): (في الحالة الأولى) هي قَصْدُ وَاحِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وقوله: في الثانية هي الصُّورَةُ الْمُنْتَرِجَةُ فِي قَوْلِهِ: وَالْأ.

• قول (سنن): (وتغزلان) بِمُتَّأَةٍ فَوْقِيَّةٍ بِخَطِّهِ فَالضَّمِيرُ لِزَوْجَتِهِ اهـ مُغْنِي.

• قوله في (سنن): (والا فإحداهما) قال في الْعُبَابِ خَاتِمَةٌ مَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَحَيْثُ، وَلَهُ زَوْجَاتٌ طَلَّقَتْ إِحْدَاهُمَا ثَلَاثًا فَلْيُعَيَّنَتْ، وَلَيْسَ لَهُ إِيقَاعُ طَلْقَةٍ فَقَطْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ لِإِقْتِضَائِ يَمِينِهِ الْبَيْنُونَةَ الْكُبْرَى اهـ أي: وَلَيْسَ لَهُ أَيْضًا إِيقَاعُ طَلْقَتَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ وَأُخْرَى عَلَى وَاحِدَةٍ فَلَوْ كَانَتْ إِحْدَى زَوْجَاتِهِ لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ فَالْوَجْهُ جَوَازُ تَعْيِينِهَا لِلطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فَيَقَعُ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ، وَتَبَيَّنَ بِهَا وَيُلْغُو الْبَاقِي وَلَوْ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا أَوْ بَانَ قَبْلَ التَّعْيِينِ فَالْوَجْهُ جَوَازُ تَعْيِينِهَا لِلثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ مِنْ حِينَ اللَّفْظِ فَيَتَبَيَّنُ بَيْنُونَتُهَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَالْبَيْنُونَةُ فَلَوْ عَلَتْ الثَّلَاثُ لِإِحْدَى زَوْجَاتِهِ أَيْ كَمَا جَاءَ زَيْدٌ فَاِخْدَى زَوْجَاتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا بِصِفَةٍ وَوُجِدَتْ فَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي فَتَاوِيهِ: جَوَازُ تَعْيِينِ الْمَيِّتَةِ وَالْمُبَانَةِ إِنْ كَانَ مَوْتُهَا أَوْ إِبَانَتُهَا بَعْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ لَا قَبْلَهَا وَلَوْ حَلَفَ بِطَلْقَتَيْنِ كَمَا قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ طَلْقَتَيْنِ مَا أَفْعَلُ كَذَا وَحَيْثُ، وَلَهُ زَوْجَاتٌ يَمْلِكُ عَلَى كُلِّ طَلْقَتَيْنِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُعَيَّنَ إِحْدَاهُمَا بَلْ لَهُ تَوَزُّعُ الطَّلْقَتَيْنِ عَلَى اثْنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ فِي ذَاتِهَا لَا تَقْتَضِي الْبَيْنُونَةَ الْكُبْرَى، وَإِنْ اتَّفَقَ هُنَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ أَنَّهُ لَوْ أَوْقَعَ الطَّلْقَتَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ حَصَلَتْ الْبَيْنُونَةُ الْكُبْرَى تَامِلٌ وَتَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ فَضْلِ خِطَابِ الْأَجَنَبِيَّةِ جَوَازُ تَعْيِينِ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ لِلْحَلْفِ قَبْلَ الْجَنَاحِ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّعْيِينَ وَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَنِ الْمُعَيَّنَةِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فَعَلْتُ كَذَا،



التعيين) لاختلاط المحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين إن طلبناه أو أحدهما لرفع حبيسه المفارقة منهما فإن آخر بلا عذر أئتم وعزز إن امتنع، وإن نازع فيه البلقيني هذا في البائن أما الرجعي فلا يجب فيه بيان، ولا تعيين ما بقيت العدة؛ لأن الرجعية زوجة أما إذا لم يطالبها قال ابن الرفعة فلا وجه لإيجابه؛ لأنه حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال، وقد أوجبناه، وهو مخرج المذكر لكن صريح كلامهم خلافه ويؤجبه بأن بقاءهما عنده ربما أوقعه في محذور لتشوف نفس كل إلى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استمهل أمهل ثلاثة أيام على الأوجه (و) عليه (نفقتهما) وسائر مؤنهما (في

قوله: (إن طلبناه إلخ) ضعیف اه ع ش. قوله: (إن طلبناه) أي: البيان أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المغني ومال إليه سم والسيد عمر كما يأتي. قوله: (هذا) أي: قول المتن: (ويلزمه البيان إلخ). قوله: (ما بقيت العدة) فإن انقضت لزمه في الحال نهاية ومغني. قوله: (أما إذا لم يطالبها) أي: ولا أحدهما اه مغني. قوله: (لم يطالبها) الظاهر تأنيث الفعل كما في النهاية والمغني. قوله: (فلا وجه لإيجابه إلخ) جزم به المغني. قوله: (لإيجابه) أي: البيان أو التعيين ويختل أن الضمير للبدار. قوله: (لكن صريح كلامهم خلافه) أي: فيجب البيان أو التعيين في البائن حالاً، وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتد اه ع ش. قوله: (ويؤجبه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو ببلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فإن ما ذكره منتف مع وجوب الانعزال، والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي اه. قوله: (قبل الدخول) الأولى حذفه. قوله: (وعليه لو استمهل إلخ) أي: على وجوب البيان أو التعيين فوراً وجد الطلب منهما أو من أحدهما أم لا قال ع ش. قوله: (وعليه لو استمهل إلخ) قضيته أنه لو استمهل لم يمهل فيما لو طالبناه أو أحدهما، ويتبعي إمهاله أيضاً حيث أبدى عذراً اه وفيه تأمل. قوله: (على الأوجه) عبارة المغني والاسنى قال الاسنوي وقضيته ذلك أنه لو استمهل لم يمهل وقال ابن الرفعة يمهل ويمكن حمل

والذي يظهر وقوع واحدة؛ لأنها المعلقة، وقوله: علي الطلاق لتأكيد هذا التعليق ثم رأيت م ر وافق على وقوع واحدة.

(فرغ): حلف وحيث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يجنب زواجه إلى تبين الحال، ولا نحكم بطلاقها بالشك اه وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً، ويؤيده أنه في مسألة المتن، وهي ما لو طلق أحدهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها مع عدم تعيينها للحيث، ويستفاد من قوله: ولا نحكم بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يتعد وجوب الاجتهاد عليه، وكذا المباعدة به إن كان الطلاق بائناً كما في مسألة المتن المذكورة م ر، وقد يفرق بتحقيق صديق اليمين بها. قوله: (ويؤجبه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو ببلده ويمكن أن يؤجبه بأن إمساك الأجنبية إمساك الزوجات أي إمساكاً مثل إمساك الزوجات ممتنع، ولا يتميز إمساكها عن إمساك الزوجات إلا بالبيان أو التعيين، وإلا فإمساك الزوجات

الحال) فلا يؤخر إلى التعيين أو البيان لِحَبْسِهما عنده حَبْسُ الزوجات، وإن لم يُقَصِّر في تأخير ذلك، وإذا بَيَّنَّ أو عَيَّنَّ لم يَسْتَرِدَّ منهما شيئاً ويقول في فلا إلى آخره عُلِمَ الجواب عن قول شارح لم أفهم ما أراد بالحال. (ويقع الطلاق) في قوله: إحداكما طالق (باللفظ) جزماً إن عَيَّنَّ، وعلى الأصح إن لم يُعَيَّنَّ (وقيل: إن لم يُعَيَّنَّ) لا يقع إلا (عند التعيين) ولا لوقوع لا في محل، ويُردُّ بمنع هذا التلازم، وإنما التلازم وقوعه في محل مُبْتَهَم، وهو لا يُؤَثِّر؛ لأنه إبهام تُغْلَمُ عاقبته بالتعيين؛ لأنه يَتَبَيَّنُّ به أن لفظ الإيقاع يُحْمَلُ عليه من حينه ألا ترى أنه لا يحتاج وقته للفظ إيقاع جديد، وتُغْتَبَرُ العِدَّة من اللفظ أيضاً إن قَصَدَ مُعَيَّنَةً، وإلا فمن التعيين، ولا بدع في تأخير حُسبانها عن وقت الحكم بالطلاق ألا ترى أنها تجب في النكاح الفاسد بالوطء، ولا تُحَسَّبُ إلا من التفريق فإن قلت: ما الفرق بين الوقوع وبينها؟ قلت يُفَرَّقُ بأن الوقوع لا يُنافي الإبهام المُطْلَق؛ لأنه حكم الشرع بخلافها فإنها أمرٌ جَسِيٌّ، وهو لا يُمَكِّنُ وقوعه مع ذلك الإبهام؛ لأن الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحده بخصوصها، ولا في نفس الأمر (والوطء ليس بياناً) لئني قَصَدَها قطعاً؛ لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا بيانه فإن بَيَّنَّ الطلاق في الموطوءة حُدَّ في

الأول على ما إذا عَيَّنَّ، ولم يدع نسياناً؛ إذ لا وجه للإمهال حَيْثُ ذِكرُ الثاني على ما إذا أَبْهَمَ أو عَيَّنَّ وادَّعى أنه نَسِيَ اهـ. فؤد: (وإن لم يُقَصِّر إلخ) كأن كان جاهلاً أو ناسياً اهـ. فؤد: (هن قول شارح) وهو ابن التقيب اهـ. فؤد: (جزماً إن عَيَّنَّ إلخ) عبارة المُعَيَّنِ ويقع الطلاق في المُعَيَّنَةِ المُبَيَّنَّة باللفظ جزماً، وفي المُبْتَهَمَةِ على الأصح؛ لأنه جَزَمَ به ونَجَزَه فلا يجوز تأخيرهُ إلا أن محله غير مُبَيَّنَّ أو غير مُعَيَّنٍ فَيُؤَمَّرُ بالتَّيْسِينِ أو التَّعْيِينِ اهـ. فؤد: (لوقوع لا في محل) أي: والطلاق شيء مُعَيَّنٌ فلا يقع إلا في محل مُعَيَّنٍ نهايةً ومُعَيَّنٍ. فؤد: (بمنع هذا إلخ) عبارة النهاية والمُعَيَّنِ بأنه ممنوع منهما إلى التَّعْيِينِ كما مرَّ فلولاً ووقوع الطلاق قبله لم يُمنع منهما اهـ. فؤد: (أنه) أي: التَّعْيِينِ. فؤد: (أيضاً) أي: كالطلاق. فؤد: (إلا من التفريق) أي: من القاضي أو باجتنابه عنها بأن لم يَجْتَمِعْ معها كأن سافر وغاب مدة العِدَّة اهـ. فؤد: (بين الوقوع) أي: وقوع الطلاق وبينها أي: العِدَّة. فؤد: (قلت يُفَرَّقُ إلخ) أقول قد يُفَرَّقُ بأن ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى، وأما ما فُرِّقَ به فَيَتَّبَعِي التَّأْمُلُ فيه اهـ. فؤد: (فإنها أمرٌ جَسِيٌّ) فيه نظر اهـ. فؤد: (ولا في نفس الأمر) عطف على مُقَدِّرِ أي لا في الظاهر، ولا في نفس الأمر. فؤد: (لئني قَصَدَها) عبارة النهاية والمُعَيَّنِ: والوطء لإحداهما ليس بياناً في الحالة الأولى أن المُطْلَقَةَ الأخرى اهـ. فؤد: (لأن الطلاق) إلى المتن في النهاية والمُعَيَّنِ.

فؤد: (فإن بَيَّنَّ الطلاق) تَفْرِيعٌ على المتن، عبارة المُعَيَّنِ والنهاية في شرح، وقيل: تَعْيِينٌ والمُعْتَمَدُ الأول وعليه قِيَطَالِبُ البيان والتَّعْيِينِ فإن بَيَّنَّ إلخ. فؤد: (حُدَّ إلخ) أي: لا غترافه بوطء أجنبية بلا شبهة

مُنْجَبٌ عليها. فؤد: (قلت يُفَرَّقُ إلخ) أقول: قد يُفَرَّقُ بأن ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى، وأما ما فُرِّقَ به فَيَتَّبَعِي التَّأْمُلُ فيه. فؤد: (فإنها أمرٌ جَسِيٌّ) فيه نظر.



البائن، وَلَزِمَهُ الْمَهْرُ لِعُذْرِهَا بِالْجَهْلِ أَوْ فِي غَيْرِهَا قَبْلَ فَإِنْ ادَّعَتْ الْمُوطُوءَةَ أَنَّهُ ارَادَهَا حَلْفَ فَإِنْ نَكَلَ وَخَلَفَتْ طَلَّقَتْ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَلَا حَدَّ لِلشُّبْهَةِ (وَلَا تَعْيِينًا) لِلْمُوطُوءَةِ لِلنِّكَاحِ لِمَا مَرَّ وَكَمَا لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِالْوَطْءِ، وَيَلْزِمُهُ الْمَهْرُ لِلْمُوطُوءَةِ إِذَا عَيَّنَّهَا لِلطَّلَاقِ (وَقِيلَ تَعْيِينًا) وَنُقِلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ كَوَطْءِ الْمُبِيعَةِ زَمَنَ الْخِيَارِ إِجَازَةً أَوْ فُسْخَ وَكَوَطْءِ أَحَدَى أَمْتَيْنِ قَالَ لِهَمَا : إِحْدَاكُمَا حُرَّةٌ وَرَدُّوهُ بِأَنَّ مَلِكَ النِّكَاحِ لَا يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ فَلَا يُتَدَارَكُ بِهِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْبَيْعِ. (وَلَوْ قَالَ) فِي الطَّلَاقِ الْمُعَيَّنِّ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ فَبَيَّانٌ (مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ هَذِهِ الْمُطْلَقَةُ فَبَيَّانٌ) لَهَا أَوْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ فَهُوَ بَيَّانٌ لِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ إِرَادَتِهِ السَّابِقَةِ (أَوْ) قَالَ مُشِيرًا إِلَيْهِمَا (أَرَدْتَ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بِلِ هَذِهِ) أَوْ هَذِهِ مَعَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَأَشَارَ لِوَاحِدَةٍ هَذِهِ وَأَشَارَ لِأُخْرَى (مُحْكِمًا بِطَلَاqِهِمَا) ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِطَلَاqِ الْأُولَى ثُمَّ بِطَلَاqِ الثَّانِيَةِ فَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَا رُجُوعُهُ بِذِكْرِ بِلِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ أَمَّا بَاطِنًا فَالْمُطْلَقَةُ الْمُنَوَّيَّةُ فَإِنْ نَوَاهُمَا لَمْ يَطْلُقَا بِلِ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُمَا بِأَحْدَاكُمَا لَا يُعْمَلُ بِهَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا نَوَاهُ فَبَقِيَ عَلَى إِبْهَامِهِ حَتَّى يُبَيَّنَ وَيُفْرَقُ .....

مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. هـ قَوْلُهُ: (فِي الْبَائِنِ) أَيِ: بِخِلَافِ الرَّجْعِيَّةِ لَا حَدَّ بَوَاطِنِهِ لَهَا مُعْنَى وَنَهَايَةٍ أَيِ وَيُعْرَضُ إِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ، وَيَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ عَ ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي غَيْرِهَا) أَيِ: غَيْرِ الْمُوطُوءَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ) أَيِ: مَهْرُهُمَا. هـ قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ ثَبَتَ بِظَاهِرِ الْبَيْعِ أَوْ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ (وَلَا تَعْيِينًا) أَيِ: فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِغَيْرِ الْمُوطُوءَةِ نَهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ لِلطَّلَاقِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ: لَيْسَ بَيَّانًا. هـ قَوْلُهُ: (وَيَلْزِمُهُ الْمَهْرُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهْلُوكِ وَالْأَسْنَى وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ: وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ لِلطَّلَاقِ الْمُوطُوءَةُ وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا لِمَا مَرَّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضِ وَأَصْلُهُ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّهُ يُحَدُّ كَمَا فِي الْأُولَى لِلِاخْتِلَافِ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ لِغَيْرِ الْمُوطُوءَةِ أ. هـ قَوْلُهُ: (إِجَازَةً إِنْخ) أَيِ هُوَ إِجَازَةٌ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ فُسْخٌ مِنَ الْبَائِعِ. هـ قَوْلُهُ: (فِي الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ مَاتَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ قَالَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ اسْتَمَرَ الْإِبْهَامُ. هـ قَوْلُهُ: (فِي الطَّلَاقِ الْمُعَيَّنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِيمَا إِذَا طُلِبَ مِنْهُ بَيَّانُ مُطْلَقَةٍ مُعَيَّنَةٍ نَوَاهَا أ. هـ قَوْلُهُ: (الْمُعَيَّنِ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا الْمُبْهَمُ إِنْخ. هـ قَوْلُهُ: (لَهَا أَوْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ مَاتَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ هَذِهِ مَعَ هَذِهِ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَيُفْرَقُ إِلَى وَخَرَجَ. هـ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ إِنْخ) إِنْ قِيلَ بِلِ هُوَ مُحْتَمِلٌ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدَةٌ مُضَافٌ قَبْعُ خُصُوصِ الصَّبِيغَةِ الدَّالِّ عَلَى الْفَرْدِ دُونَ مَا زَادَ مَا نَعِيَ مِنْ ذَلِكَ أ. س. هـ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُبَيَّنَ) يَعْنِي يُعَيَّنَ أَوْ رَشِيدِي، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ

هـ قَوْلُهُ: (وَيَلْزِمُهُ الْمَهْرُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي الْأُولَى أَيِ: وَهِيَ مَا لَوْ عَيَّنَ الطَّلَاقُ فِيمَنْ وَطَّئَهَا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي أَنَّهَا طَلَّقَتْ بِاللَّفْظِ أَوَّلًا لَكِنْ جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّهُ يُحَدُّ فِيهَا أَيْضًا وَالْأَوَّلُ، وَالْفَرْقُ لَا يَنْحُ أ. هـ قَوْلُهُ: (الْمُعَيَّنِ) يَأْتِي مُحَرَّرُهُ. هـ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ) إِنْ قِيلَ بِلِ هُوَ مُحْتَمِلٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُفْرَدَةٌ مُضَافٌ قَبْعُ قُلْتُ

بين هذا وما مر في هذه مع هذه بأن ذاك من حيث الظاهر فناسب التغليظ عليه، وهذا من حيث الباطن فعلمنا بقضية النية الموافقة لللفظ دون المخالفة له، وخرج بما ذكر هذه ثم هذه أو فهذه فتطلق الأولى فقط لانفصال الثانية عنها، وهو مرجع قوي فلم ينظر معه لتضمن كلامه للاعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال : هذه أو هذه استمر الإبهام، وأما المبهمة فالمطلقة هي الأولى مطلقاً؛ لأنه إنشاء اختيار لا إخبار وليس له اختيار أكثر من واحدة. (ولو مائتا أو إحداهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بائن (بقية مطالبته) أي المطلق بالبيان أو التعيين فهو مضدر مضاف للمفعول، ويلزمه ذلك فوراً (لبيان) حكم (الإرث)، وإن لم يرث إحداهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفاقاً في البيان ولأنه قد ثبت في إحداهما بقينا فيوقف من مال كل أو المية نصيب زوج إن توارثا فإذا بين أو عين لم يرث من مطلقه بائناً بل من الأخرى نعم، إن نازعه ورثها .....

الموضوع الطلاق المعين فحقه التعبير بالبيان. ٥ قوله: (بين هذا) أي: قوله: (أما بائناً فالمطلقة المنة فإن نواهما لم تطلقا إلخ). ٥ قوله: (بما ذكر) أي: بالعطف بالواو ويل، وقوله: هذه ثم هذه إلخ أي العطف بشئ أو الفاء. ٥ قوله: (أو هذه بعد هذه إلخ) أو هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالمشار إليها أولاً هي المطلقة أم معني. ٥ قوله: (طلقت الثانية) أي: المشار إليها ثانياً. ٥ قوله: (وأما المبهمة إلخ) قسم قوله في الطلاق المعين أم ع ش. ٥ قوله: (مطلقاً) أي: سواء عطف بالواو أم بغيرها أم معني. ٥ قوله (سني: قبل بيان) أي: للمعينة وتعيين أي للمبهمة. ٥ قوله: (والطلاق بائن) إلى قوله: (هذا ما مشياً) في النهاية، وكذا في المعني إلا قوله: (وإن لم يرث) إلى: (لأنه ثبت). ٥ قوله: (بائن) أي: أو رجمي، وقد انقضت العدة كما هو واضح أم سيد عمر. ٥ قوله: (بالبيان) جزماً أو التعيين على المذهب لبيان حال الإرث؛ لأنه قد ثبت إرثه إلخ أم معني، وهذا أحسن من صنع الشارح الآتي اتفاقاً. ٥ قوله: (وإن لم يرث إحداهما إلخ) هذا لا يتأتى إذا ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدتي. ٥ قوله: (لكونها كتابية) أي: ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فإن بين أو عين في المسلمة لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المسلمة أم ع ش. ٥ قوله: (ولأنه إلخ) عطف على قوله اتفاقاً إلخ أم رشيدتي. ٥ قوله: (فيوقف إلخ) مستأنف أم رشيدتي. ٥ قوله: (نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان أم سم عبارة المعني والروض مع شرحه ثم إن نوى معينة فبين في واجدة فلورثة الأخرى تخليفه أنه لم يردها بالطلاق فإن نكل خلفوا، ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى إذا كانت مية؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار، وإن خلف طالبوه بكل المهر إن دخل بها، وإلا طالبوه بنصفه في أحد وجهين يظهر ترجيحه؛ لأنهم بزعمهم المذكور يتكرون استحقاق النصف، وإن عين في المبهمة فلا اغتراض

خصوص الصيغة الدال على الفردي دون ما زاد مانع من ذلك. ٥ قوله: (وإن لم يرث إحداهما إلخ) هذا لا يأتي إذا ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط. ٥ قوله: (نعم إن نازعه إلخ) هذا إنما يظهر في البيان.



وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ خَلْفُوا، وَلَمْ يَرِثْ. (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء مات قبله أم بعده أم أحدهما قبله والأخرى بعده أو لم تُمُتْ واحدة منهما أم مات أحدهما دون الأخرى (فالأظهر قبول بيان وارثه)؛ لأنه إخبارٌ يُمكنُ وقوفُ الوارث عليه بخبر أو قرينة (لا) قبول (تعيينه)؛ لأنه اختيارٌ شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا ما مشيا عليه هنا، والذي اقتضاه كلامهما في الروضة وأصلها أنه يقوم مقامه في التعيين أيضا وفصل القفال فقال إن مات قبلهما لم يُعَيَّنْ وارثه، ولم يُبَيَّنْ إذ لا غرض له في ذلك؛ لأن ميراث زوجة من رُبْع أو ثُمْن يُوقَفُ بكل حال

لِوَرَثَةِ الْآخَرَى عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَرَثَةُ الْمُطَلَّقةِ يَعْنِي الْمُيَسَّنةَ لِلطَّلَاقِ فَلَهُمْ تَخْلِيْفُهُ أَتَاهَا الْمُطَلَّقةُ، وَقَدْ أَقْرَأَ لَهُ بِإِثْبَاتِ لَا يَدْعِيهِ وَادَّعَوْا عَلَيْهِ مَهْرًا اسْتَقَرَّ بِالْمَوْتِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا اهـ وقولهما: وَإِنْ خَلَفَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَإِنْ عَيَّنَ الْخُ فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أَنَّهُ لَمْ يُرْذَمَا اهـ سم.

هـ قَوْلُهُ (سَمِ): (فَالْأَظْهَرُ قَبُولُ بَيَانِ وَارِثِهِ الْخُ) فَإِنْ تَوَقَّفَ الْوَارِثُ فِي التَّبَيُّنِ بَانَ قَالَ: لَا أَعْلَمُ وَمَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ وَقَفَ مِنْ تَرَكَّتِهِ مِيرَاثُ زَوْجَةٍ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَضْطَلِحَا أَوْ تَضْطَلِحَ وَرَثَتُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا، وَإِنْ مَاتَا قَبْلَهُ وَقَفَ مِنْ تَرَكَّتِهِمَا مِيرَاثُ زَوْجٍ، وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ، وَقَدْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا قَبْلَهُ ثُمَّ الْآخَرَى بَعْدَهُ وَقَفَ مِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنْ تَرَكَّتِهَا أَيِ الْأُولَى وَقَفَ مِيرَاثُ الزَّوْجَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ تَرَكَّتِهِ حَتَّى يَحْصُلَ الْإِضْطِلَاحُ ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّ الْوَارِثُ الطَّلَاقَ فِي الْمَيَّةِ مِنْهُمَا أَوَّلًا قَبْلَ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ لِجُرْمَانِهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ وَلِشَرِكَةِ الْآخَرَى فِي إِزْتِهِ، وَقَبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ، أَوْ بَيَّنَّ فِي الْمَتَاخِرَةِ، أَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً فَلِوَرَثَتِهِمَا فِي الْأُولَى أَوْ لَهَا فِي الثَّانِيَةِ تَخْلِيْفُهُ عَلَى الْبَيِّنَةِ أَنْ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا وَلِوَرَثَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِلنِّكَاحِ تَخْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَنْ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا، وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَيِ وَارِثِ الزَّوْجِ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ أَيِ وَرَثَةِ الزَّوْجَةِ بِطَلَاقِ الْمَتَاخِرَةِ لِلتَّهْمَةِ بِجَرِّهِ التَّفَعُّ بِشَهَادَتِهِ اهـ رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ وَرَثَةِ الزَّوْجِ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ فَلَانَهُ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ لَانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَا قَبْلَهُ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُمَا فَبَيَّنَّ الْوَارِثُ وَاحِدَةً فَلِوَرَثَةِ الْآخَرَى تَخْلِيْفُهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الزَّوْجَ طَلَّقَ مَوْرَثَتَهُمْ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (هَذَا مَا مَشِيَ عَلَيْهِ الْخُ) اعْلَمْ أَنَّ الْمُحَقِّقَ الْمَحَلِّيَّ وَصَاحِبِي الْمَغْنَى وَالنِّهَايَةِ أَقْرَأُوا مَا فِي الْمَتَنِ وَسَاقُوا مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ وَأَصْلِهَا مَسَاقِ الْأَقْوَالِ الضَّعِيفَةِ اهـ سَبَدُ عُمَرَ.

هـ قَوْلُهُ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أَيِ: لَمْ يُرْذَمَا. هـ قَوْلُهُ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَإِنْ خَلَفَ قَالَ فِي الرُّوضَةِ طَالِبُوهَ بِكُلِّ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ، وَلَا فَهَلْ يُطَالِيُونَهُ بِالْكُلِّ لِأَغْيَرِافِهِ أَتَاهَا زَوْجَةٌ أَمْ يَنْصِفُهُ لِزَعْمِهِمْ أَتَاهَا مُطَلَّقةٌ أَيِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَجِهَانِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَفَ وَرِثَ نِصْفَ الْمَهْرِ أَوْ رُبْعَهُ فَلَا يُطَالِيُونَهُ إِلَّا بِمَا زَادَ عَلَى إِزْتِهِ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيُدْفَعُ النَّظَرُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِمُطَالَبَتِهِمْ بِكُلِّ الْمَهْرِ أَوْ بِنِصْفِهِ مُطَالَبَتُهُمْ بِنِصْفِهِمْ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْرَبُ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ثَانِيَهُمَا لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ فَهَمْ يُتَكْرَرُونَ اسْتِحْقَاقَ النِّصْفِ اهـ.

إلى الصُّلح خَلَفَ زَوْجَةً أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَعْيِينِ أَحَدَاهُمَا لِلطَّلَاقِ وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا كِتَابِيَّةً وَالْأُخْرَى وَالزَّوْجُ مُسْلِمِينَ وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ لَا إِزْثَ. (وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ) ذَا الطَّائِرِ (غَرَابًا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ، وَإِلَّا) يَكُنْ غَرَابًا (فَعَبْدِي حُرٌّ وَجَاهِلٌ) حَالِ الطَّائِرِ وَقَعَ إِحْدَاهُمَا مُبْهَمًا وَحِينَئِذٍ (مُنِعَ مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَمَنْ التَّمَتَّعَ بِهَا (إِلَى الْبَيَانِ) لِلْعَلَمِ بِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِلَى الْبَيَانِ، وَلَا يُؤْجَرُ الْحَاكِمُ وَإِذَا قَالَ حِينَئِذٍ فِي الطَّلَاقِ طَلَّقْتُ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ فَذَاكَ، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَادَّعَى الْعَتَقَ خَلَفَ السَّيِّدُ فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْعَبْدُ، وَحُكِمَ بَعْتُهُ أَوْ فِي الْعَتَقِ عَتَقَ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ فَكَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ وَنَكَلَ خَلَفَتْ وَحُكِمَ بِطَلَاقِهَا (فَإِنْ مَاتَ لَمْ يُقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ حَتَّى يَسْقُطَ إِزْثُهَا، وَيُرْقَى الْعَبْدُ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عَكَسَ

• قَوْلُهُ: (وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِلْبِعْرَاقِيِّينَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَنَارِخَ) إِلَى (وَيَبْحَثُ).  
 • قَوْلُهُ: (وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ) أَيِ: وَمَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ اهـ سم. • قَوْلُهُ: (لَا إِزْثَ) أَيِ: لِلْيَاسِ مِنْ تَعْيِينِ الْمُطْلَقَةِ؛ إِذَا الْفَرَضُ أَنَّهُ مَاتَ، وَالتَّعْيِينُ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْوَارِثِ اهـ ع ش عبارة السَّيِّدِ عُمَرُ أَيِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَعَيَّنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ وَأَضْلَاهَا كَذَا قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَمَا تَرَجَّاهُ مُتَعَيِّنٌ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ، وَفِيمَا إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا فِي أَضْلٍ الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ شَهْوَةٍ فَلَا دَخَلَ لِلْوَارِثِ ثُمَّ الْحَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ قَوْلُهُ هَذَا مَا مَثَبَا إِنْ هَذَا الصَّنِيعُ يُؤَيِّدُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَفِيمَا إِنْ كَانَ مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَتْنِ نَعَمْ كَانَ الْآلِيقُ بِالْشَّرْحِ أَنَّ يَنْبَغِي عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْحَاقِ مَا مَرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ أَقُولُ: وَكَذَا صَنِيعُ النِّهَايَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَتْنِ.  
 • قَوْلُهُ: (أَيِ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يُؤْجَرُ الْحَاكِمُ)، وَقَوْلُهُ: (وَنَارِخَ) إِلَى (وَيَبْحَثُ). • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِنْ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ: وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، وَكَذَا الْعَبْدُ حَيْثُ لَا كَسْبَ لَهُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤْجَرُ الْحَاكِمُ) أَيِ: لِيَتَّفِقَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ أَيِ: وَلَوْ أَرَادَ التَّكْسِبَ لِنَفْسِهِ فَلَيْسَ بِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ بَقَاءُ الرُّقِّ حَتَّى يَثْبُتَ مَا يُزِيلُهُ فَلَوْ اكْتَسَبَ بِإِذْنِ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ بِدُونِهِ قَيْتَبْنِي أَنْ يَتَّفِقَ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا بَاقٍ عَلَى الرُّقِّ فَكَانَ لِلْسَّيِّدِ، وَالتَّفَقُّعُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَإِمَّا عَتِيقٌ فَالْمَالُ لَهُ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ التَّفَقُّعِ يَوْفَقُ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْحَالُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْعَبْدُ. • قَوْلُهُ: (وَحُكِمَ بَعْتُهُ) أَيِ: وَالطَّلَاقِ اهـ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش أَيِ فَتَطْلُقُ الْمَرْأَةُ بِاغْتِرَافِهِ وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ بِحَلْفِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْعَتَقِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَحُكِمَ بِطَلَاقِهَا) أَيِ: وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ أَيْضًا ع ش وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَإِنْ مَاتَ) أَيِ: قَبْلَ بَيَانِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُرْقَى الْعَبْدُ) عَطْفٌ عَلَى يَسْقُطُ إِنْ. • قَوْلُهُ: (لَوْ عَكَسَ) أَيِ: بِأَنَّ بَيْنَ الْحَثِّ فِي الْعَتَقِ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَأُبْهِمَتِ الْمُطْلَقَةُ) أَيِ: وَمَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ. • قَوْلُهُ: (لَا إِزْثَ) أَيِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَعَيَّنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ



قِيلَ قَطْعًا لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ وَنَازَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَأَطَالَ ثَقْلًا بِمَا يَرُدُّهُ أَنْ مَنْ حَفِظَ وَمَعْنَى بِمَا يَرُدُّهُ أَنْ إِضْرَارَهُ لِنَفْسِهِ هُوَ الْغَالِبُ فَلَا نَظَرَ إِلَى تَصَوُّرِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَضُرُّهُ، وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَخْذًا مِنَ الْعِلَّةِ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ، وَإِلَّا أَفْرَعَ نَظَرًا لِحَقِّ الْعَبْدِ فِي الْعَتَقِ وَالْمَيِّتِ فِي الرُّقِّ لِيُؤْفَى مِنْهُ دَيْنُهُ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ نَظَرُوا هُنَا إِلَى التُّهْمَةِ كَمَا ذَكَرَ، وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ فَالْأَظْهَرُ قَبُولُ بَيَانِ وَارِثِهِ؟ قُلْتُ لِأَنَّهَا هُنَا أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ فِي كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ، وَأَيْضًا فَهَذَا طَرِيقٌ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِهِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْقُرْعَةُ فَتُمْنَعُ غَيْرُهُ مَعَ التُّهْمَةِ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ (بَلْ يُفْرَغُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَرَاةِ) رَجَاءُ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ لِلْعَبْدِ لِتَأْثِيرِهَا فِي الْعَتَقِ،

• قَوْلُهُ: (لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ) أَيِ: بِشَرِيكَهِ الْمَرَاةِ فِي التَّرِكَةِ وَإِخْرَاجِهِ الْعَبْدَ عَنْهَا اهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ عَكَسَ قَبْلَ الْخ. • قَوْلُهُ: (ثَقْلًا) تَمَيِّزٌ مُخَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ وَالْأَصْلُ وَنَازَعَ فِي ثَقْلِهِ أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَجَازِيٌّ، وَالْأَصْلُ نِزَاعًا ثَقْلًا. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَرُدُّهُ) أَيِ: بِثَقْلِ يَرُدُّهُ أَنْ مَنْ حَفِظَ الْخ، وَهُوَ الْوَارِثُ فَإِنَّهُ مُثَبَّتٌ لِلْعَتَقِ، وَالْمُنْكَرُ الْغَيْرُ الْحَافِظُ نَافٍ لَهُ، وَالْمُثَبَّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي اهْ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (أَنْ مَنْ حَفِظَ) أَيِ: حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ. • قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى بِمَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثَقْلًا بِمَا الْخ. • قَوْلُهُ: (إِلَى تَصَوُّرِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَضُرُّهُ) أَيِ: كَكَوْنِ الزَّوْجَةِ كِتَابِيَّةً، وَالزَّوْجُ مُسْلِمٌ، وَمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ الْبُلْقِينِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) مُعْتَمِدٌ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنَ الْعِلَّةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ اهْ سَم. • قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَيِ: قَوْلُهُمْ: لَوْ عَكَسَ قَبْلَ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا حَدَّثَ الدَّيْنُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَانَ حَقَرٌ بَثْرًا عُدْوَانًا فَتَلَفَ بِهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبَعْدَ تَعْيِينِ الْوَارِثِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَفْرَعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاعَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يُرَقُّ وَيُؤْفَى مِنْهُ الدَّيْنُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُحَرِّزْ اهْ سَم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْقُرْعَةَ تُؤَثِّرُ فِي الرُّقِّ لَكِنْ سَيَأْتِي قَرِيبًا خِلَافَهُ اهْ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ سَيَأْتِي الْخ أَقُولُ: يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِغَيْرِ مَا هُنَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَم مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِمَ نَظَرُوا هُنَا الْخ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبَلُوا بَيَانَ الْوَارِثِ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا الْخ أَيِ حَيْثُ قَبِلُوا بَيَانَهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ فِي تَبْيِيهِهِ وَاجِدَةً مِنْهُمَا كَكَوْنِهَا كِتَابِيَّةً، وَالْأُخْرَى مُسْلِمَةً اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ: الْخ) أَيِ: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الْوَارِثُ الْمَيِّتَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ اهْ سَم. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: التُّهْمَةُ. • قَوْلُهُ: (أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ الْخ) وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَهُ بِأَنَّ الْبَعْضَ الْمَذْكُورَ كَذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (فَتُمْنَعُ غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرَ ذَلِكَ الطَّرِيقِ اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (رَجَاءُ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْصَرِفُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يَقْبَلُ) إِلَى الْمَتْنِ.

وَأَصْلُهَا. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَفْرَعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاعَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يُرَقُّ وَيُؤْفَى مِنْهُ الدَّيْنُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُحَرِّزْ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ الْخ) أَيِ: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الْوَارِثُ الْمَيِّتَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ.

وإن لم تؤثر في الطلاق كما تُقبل شهادة رجل وامرأتين في السرقة للمال دون القطع (فإن قرع) أي خرجت القرعة له (عق) من رأس المال إن علق في الصخرة، وإلا فمن الثلث إذ هو فائدة القرعة وتربث هي إلا إذا صدقت على أن الحث فيها، وهي بائن (أو قرعت لم تطلق) إذ لا مدخل للقرعة في الطلاق، وإنما دخلت في العتق للنص لكن الورع أن تترك الإرث (والأصح أنه لا يرق) بفتح فيكسر كما بخطه؛ لأن القرعة لم تؤثر فيما خرجت عليه ففي غيره أولى فيبقى الإبهام كما كان، ولا يتصرف الوارث فيه خلافاً للعراقيين قال صاحب المعين : ومحل الخلاف في الظاهر أما في الباطن فيملك التصرف فيه قطعاً، وفي غير نصيب الزوجة منه أما نصيبها فلا يملكه قطعاً.

### فصل في بيان الطلاق السني والبدعي

(الطلاق سني)، وهو الجائز (وبدعي)، وهو الحرام .....

• قوله: (إذ هو) أي: العتق. • قوله: (إذا صدقت على الحث) عبارة المعنى إذا ادعت أن الحث فيها اه. • قوله: (لكن الورع إلخ) يظهر أنها إذا أرادت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تمليك منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً، وإن أوهم قوله أن تترك خلافه ثم قضيت هذا الصنيع أنها تربث لكن الورع تركه، وعبارته من الروض، وإن خرجت لهن يعني الزوجات استمر الإشكال ووقف إزتهن، والأولى لهن تركه للورثة انتهى وأقره شارحه، وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فإنه تعقب بنحو ذلك تغيير أصل الروضة حيث قال: وإن خرجت القرعة على المرأة لم تطلق لكن الورع إلخ فليراجع ثم رأيت في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج ما نصه قوله: والورع إلخ يوهم أن لها الآن سبيلاً إلى الميراث، وليس مراداً فإن الإشكال مستمر كما صرح به البرلسي، ويمكن أن يقال معنى ترك الميراث أن تعرض عنه وتهب حصتها لبقية الورثة ليتمكنوا من أخذ الجميع، ولا يوقف لها شيء فليتأمل اه. وفي حاشية الزبادي على ذلك ما نصه: ويمكن حمل كلام الشارح على صورة خروج القرعة على العبد انتهى اه سيد عمر أقول: وقد يمنع ما ادعاه من أن قضيت هذا الصنيع إلخ قول الشارح الآتي فيبقى الإبهام إلخ فتأمل. • قوله: (فيبقى الإبهام كما كان) ولا تعاد القرعة اه أسنى. • قوله: (ولا يتصرف الوارث فيه) ويتبني عدم وجوب الثقة عليه؛ لأننا لم نتحقق دخوله في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش. • قوله: (فيملك التصرف فيه إلخ) الأولى فيملك قطعاً التصرف في غير نصيب الزوجة منه أما إلخ.

### (فصل: في بيان الطلاق السني والبدعي)

• قوله: (وهو الجائز) إلى قوله: (فعليه) في النهاية وإلى قوله: (بخلاف معلق) في المعنى إلا قوله: (أو حاكم عليه)، وقوله: (لكن بحثاً) إلى (وطلاق متخيرة)، وقوله: (بينكاح أو شبهة)، وقوله: (وإن

### (فصل: في بيان الطلاق السني والبدعي)



فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين المشهور خلافه فعليه طلاق الحكمين إذا رآها  
ومول، أو حاكم عليه بعد مطالبتها به لوجوبه حيث، ولو في الحيض لكن بحثا في المولي بأنه  
الملجئ لها إلى الطلب مع تمكنه من الفتيحة وطلاق متخيرة إذ لم يقع في طهر مُحَقَّق، ولا  
حيض مُحَقَّق، ومختلعة في نحو حيض ومعلق طلاقها بصفة وجدت فيه كما يأتي وصغيرة  
وآيسة وغير موطوءة، ومن ظهر حملها منه بِنكاح أو شبهة لا سنة فيه، ولا بدعة (ويحرم  
البذعي) لإضرارها أو إضرارها أو الولد به كما يأتي (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) مُنَجَّر، وإن  
سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) أو نفاس ممشوسة .....

سبقه إلى المتن، وقوله: (وقد علم ذلك)، وقوله: (ولغير ابن حمر) إلى (ولتضررها)، وقوله:  
(يوجد زمن البذعة قطعاً). ٥ قوله: (فلا واسطة بينهما) أي السني والبذعي اه ع ش. ٥ قوله: (على أحد  
الاصطلاحين إلخ) الأولى هذا أحد الاصطلاحين، والمشهور خلافه فعليه إلخ عبارة المُنْغِي، وفيه  
اصطلاحان أحدهما، وهو اضبط يتقسم إلى سني وبذعي وجري عليه المصنف حيث قال: الطلاق  
سني وبذعي وثنائهما، وهو أشهر يتقسم إلى سني وبذعي ولا ولا فإن طلاق الصغيرة والآيسة  
والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المذخور بها لا سنة فيها، ولا بدعة.

(تثنية): قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولي وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رآها،  
ومندوب كطلاق زوجة غير مستقيمة كمسبنة الخلق أو كانت غير عفيفة، ومكروه كمستقيمة الحال،  
وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا يهواها، ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحرام  
كطلاق البذعي كما قال ويحرم البذعي اه. ٥ قوله: (فعليه) أي: المشهور. ٥ قوله: (طلاق الحكمين  
إلخ) مبتدأ خبره قوله لا سنة فيه إلخ. ٥ قوله: (أو حاكم عليه) أي: على المولي اه سم. ٥ قوله: (بأنه إلخ)  
الباء سببية اه سم. ٥ قوله: (وطلاق متخيرة) عطف على طلاق الحكمين، وقوله: (ومختلعة إلخ)،  
وقوله: (ومعلق إلخ)، وقوله: (وصغيرة إلخ) عطف على متخيرة. ٥ قوله: (كما يأتي) أي: أنفا قيل  
قول المتن وقيل. ٥ قوله: (منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج، ولا فتحتاج إلى عطف شبهة  
على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه لسلّم عن التكلف. ٥ قوله: (بنكاح أو شبهة) وسباني  
حمل الزنا في الحاشية اه سم. ٥ قوله: (به) أي: الطلاق تنازع فيه المضمران، وقوله: كما يأتي أي في  
شرح: ولم يظهر حمل.

٥ قول (سني): (طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي، وهي تعتد بالأقراء  
انتهى، وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث ينهاية ومغني وسم. ٥ قوله: (وإن سبقه إلخ)

٥ قوله: (فعليه) أي: على المشهور، ٥ وقوله: (عليه) أي: على المولي. ٥ قوله: (بأنه الملجئ) الباء  
سببية. ٥ قوله: (بنكاح أو شبهة) وسباني حمل الزنا في الحاشية.

٥ قوله في (سني): (طلاق رجعي) وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث ينهاية. ٥ قوله: (وإن سبقه  
طلاق في طهر قبله) لعله مبني على أنه إذا طلق في العدة استؤنف.

أي موطوءة ولو في الدُّبُر أو مُسْتَدْخِلَةٌ مائه المُخْتَرَم، وقد علم ذلك إجماعاً ولخبر ابن عمر  
الآتي ولتَضَرُّرِها بطول العِدَّة؛ إذ بَقِيَّةُ دِمِهَا لَا تُحْسَبُ مِنْهَا، ومن ثَمَّ لَا يَحْرُمُ فِي حَيْضٍ حَامِلٍ  
عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ جِلَّهُ فِي أُمَةٍ قَالَ لَهَا سَيِّدُهَا إِنَّ طَلَّقَكَ الزَّوْجُ الْيَوْمَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ  
فَسَأَلَتْ زَوْجَهَا فِيهِ لِأَجْلِ الْعَتَقِ فَطَلَّقَهَا؛ لِأَنَّ دَوَامَ الرُّقِّ أَضَرُّ بِهَا مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، وَقَدْ لَا  
يَسْمَحُ بِهِ السَّيِّدُ بَعْدُ أَوْ يَمُوتُ وَكَالْمُنْجَزِ مُعْلَقٌ بِمَا يُوجَدُ زَمَنَ الْبِدْعَةِ قَطْعًا أَوْ يُوجَدُ فِيهِ  
بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ مُعْلَقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ فِيهِ فَوُجِدَ فِيهِ لَا بِاخْتِيَارِهِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ لَكِنْ  
يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حَكْمُ الْبِدْعِيِّ مِنْ نَذْبِ الرَّجْعَةِ وَغَيْرِهِ (وَقِيلَ: إِنْ سَأَلَتْهُ لَمْ يَحْرُمَ) .....

لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي الْعِدَّةِ اسْتَوْفَيْتَ اه سم أي: وهو ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ آنِفًا. ه فَوَدَّ: (أي  
مُوطُوءَةً) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. ه فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَدْخِلَةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ سَمَ عَلَى خَجٍّ  
وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّضْرِيحَ بِهِ عِبَارَتُهُ أَوْ اسْتَدْخَلْتُ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ  
قَبْلَهُ أَوْ الدُّبُرِ اه ع ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ هَلْ الْإِسْتِدْخَالُ فِي الدُّبُرِ كَالْوَطْءِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ  
الْمُفَسِّرِ الْآتِي بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ انْتَهَى، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِسْتِدْخَالَ كَالْوَطْءِ انْتَهَى.

ه فَوَدَّ: (وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحْرُمُ الْإِنِّ، وَإِلَّا فَاسْمُ الْبِدْعَةِ مَوْجُودٌ، وَلَوْ مَعَ عَدَمِ  
الْعِلْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه رَشِيدِي. ه فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ: الْمُطْلَقَةِ فِي الْحَيْضِ، ه فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ: الْعِدَّةِ.  
ه فَوَدَّ: (عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ مِنْ وَطْءٍ زِنَا حَرَمَ وَسَيَّاتِي حُكْمُ ذَلِكَ  
فِي قَوْلِهِ: وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زِنَا اه ع ش. ه فَوَدَّ: (وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ الْإِنِّ) وَهُوَ حَسَنٌ اه  
مُغْنِي عِبَارَةُ ع ش مُعْتَمَدٌ اه. ه فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: الطَّلَاقِ. ه فَوَدَّ: (وَكَالْمُنْجَزِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي  
وَاحْتِرَازَنَا بِالْمُنْجَزِ عَنِ الْمُعْلَقِ بِدُخُولِ الدَّارِ مَثَلًا فَلَا يَكُونُ بَدْعِيًّا لَكِنْ يُنْتَظَرُ لَوَقْتِ الدُّخُولِ فَإِنْ وَجَدَ حَالَ  
الطُّهْرِ فَسُنِّيٌّ، وَإِلَّا فَبِدْعِيٌّ لَا إِثْمَ فِيهِ هُنَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَةَ بِاخْتِيَارِهِ إِثْمَ  
بِإِقَاعِهِ فِي الْحَيْضِ كَأَنْشَاءِ الطَّلَاقِ فِيهِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا  
يُخَالِفُهُ اه. ه فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مُعْلَقِ الْإِنِّ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ مَا يَأْتِي آنِفًا عَنِ الْمُغْنِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ.

ه فَوَدَّ (سَنِي): (إِنْ سَأَلَتْهُ) أَيِ: الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ نِهَابَةً وَمُغْنِي وَهَلْ سُؤَالُهَا لِذَلِكَ مُحْرَمٌ؟ الظَّاهِرُ لَا  
سَيِّدُ عُمَرُ.

ه فَوَدَّ (سَنِي): (لَمْ يَحْرُمَ) وَلَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِاخْتِيَارِهَا فَأَنْتَ بِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ  
فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُوَ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا بِسُؤَالِهَا أَوْ قَبْضِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ اه مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ أَيِ حَيْثُ كَانَ يُعْلَمُ  
وُجُودُ الصِّفَةِ حَالَ الْبِدْعِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ مُعْتَمَدٌ اه وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ: قَوْلُهُ أَيِ حَيْثُ

ه فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَدْخِلَةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. ه فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مُعْلَقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا  
يُعْلَمُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالطَّلَاقِ الْمُعْلَقُ بِصِفَةٍ صَادَقَتْ زَمَنَ الْبِدْعَةِ بَدْعَةٌ لَكِنْ لَا إِثْمَ فِيهِ أَوْ زَمَنَ  
السُّنَّةِ سُنِّيٌّ فَالْعِبْرَةُ بِكَوْنِهِ بَدْعِيًّا أَوْ سُنِّيًّا بِوَقْتِ وَجُودِ الصِّفَةِ لَا بِوَقْتِ التَّعْلِيْقِ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيْثُ، وَلَا  
نَدَّمَ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَةَ بِاخْتِيَارِهِ إِثْمَ بِإِقَاعِهِ فِي الْحَيْضِ اه.



لِرِضَاهَا بِالتَّطْوِيلِ وَالْأَصَحِّ التَّحْرِيمُ؛ لَأَنَّهَا قَدْ تَسَأَلَهُ كَاذِبَةً كَمَا هُوَ شَأْنُهُنَّ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا فِيهِ لَمْ يَحْرُمَ كَمَا قَالَ (وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ) أَيِ الْحَيْضِ بِعَوَضٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ بَذْلَهَا الْمَالَ يُشِيرُ بِاضْطِرَارِهَا لِلْفِرَاقِ حَالًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ كَمَا قَالَ (لَا) خُلْعُ (أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ خُلْعَهُ لَا يَقْتَضِي اضْطِرَارَهَا إِلَيْهِ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعِيَ) أَوْ فِي أَوْ عِنْدَ مَثَلًا (أَجْرٍ حَيْضِكَ) أَوْ قَارَنَ آخِرَ صِبْغَةٍ طَلَاقِهِ آخِرَهُ (فُسْنِيٍّ فِي الْأَصَحِّ) لَا سَتَعْقَابَهُ الشَّرْعُ فِي الْعِدَّةِ (أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (مَعِ) وَمِثْلُهَا مَا ذَكَرَ (أَجْرٍ طَهْرِ) عَيْتَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) فَبِذَعِي عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ. (و) ثَانِيَهُمَا (طَلَاقٌ فِي طَهْرِ وَطِئٍ فِيهِ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ وَكَالْوَطِئِ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ الْمُخْتَرَمِ إِنْ عَلِمَهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ (مَنْ) قَدْ تَحَبَّلَ) لِعَدَمِ صِفَرِهَا وَيَأْسِهَا (وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي قَبْلَ أَنْ

كَانَ يَعْلَمُ إِنْ هَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا فَاِطْلَاقُ التَّحْرِيمِ مُشْكِلٌ أَهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِرِضَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهَا قَدْ تَسَأَلَهُ) فِي الْمُرْتَبِطِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَلَوْ وَطِئَ الْخُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلَتْهُ عَلَيْهِ. هـ قَوْلُهُ: (لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا الْخُ) أَيِ: كَانَ دَفَعَتْ لَهُ عَوَضًا أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى ذَلِكَ أَهـ ع شـ. هـ قَوْلُهُ: (أَيِ الْحَيْضِ) أَيِ: وَالتَّغَاسِ أَهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ) وَلَوْ أَذْنَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي أَنْ يَخْتَلِعَهَا. يَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ كَانَ بِمَالِهَا فَكَاخْتِلَاعِهَا، وَلَا فَهوَ كَاخْتِلَاعِهِ مُعْنَى وَنِهَايَةُ قَالَ ع شـ قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ بِمَا أَيِ إِنْ كَانَ الْإِذْنُ فِي اخْتِلَاعِهَا بِمَالِهَا، وَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مُحَقِّقٌ لِرَغْبَتِهَا أَهـ. هـ قَوْلُهُ: (لَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ) أَيِ: فَيَحْرُمُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى الْمَغْصِيَةِ وَاضْطِرَارًا بِالْغَيْرِ أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ خُلْعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَحْتَثُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ) فِي الْمُرْتَبِطِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَ مَثَلًا)، وَقَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ)، وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ) إِلَى: (لَأَنَّهُ قَدْ يُسْتَدُّ). هـ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيِ: فِي أَوْ عِنْدَ أَهـ ع شـ.

هـ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) قَدْ يُقَالُ: مَا فَائِدَةُ هَذَا الْقَيْدِ، وَعِبَارَةُ أَضْلِ الرُّوضَةِ كَالْمَنْهَاجِ، وَعِبَارَةُ مَثْنِ الرُّوضِ: وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَائِدَتُهُ أَنْ لَا يَتَكَرَّرَ مَا هُنَا مَعَ مَا بَعْدَهُ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ: الْإِسْتِدْخَالَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّ الْعِلْمَ قَيْدٌ لِلْحُرْمَةِ لَا لِلتَّسْمِيَةِ بِالْبِذَعِيِّ. هـ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ) نَائِبٌ فَاعِلٍ وَطِئَ أَهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ صِفَرِهَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُرْتَبِطِ: وَخَرَجَ بِمَنْ قَدْ تَحَبَّلَ الصَّغِيرَةُ وَالْأَيْسَةُ فَإِنَّهَا لَا سُنَّةَ، وَلَا بِذَعَةَ فِي طَلَاقِهَا أَهـ أَيِ عَلَى الْإِضْطِلَاحِ الْمَشْهُورِ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَأْسِهَا) هَلِ الْعَقِيمُ الَّتِي تَكَرَّرَ تَزْوُجُهَا لِلرِّجَالِ ذَوِي النَّسْلِ، وَلَمْ تَحَبَّلْ مِنْهُمْ كَالْأَيْسَةِ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا مُمْتَنِعٌ عَادَةً أَوْ لَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَظَنَّةِ الْحَمْلِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ حَمْلِهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ السَّابِقِينَ لِمَانِعٍ غَيْرِ الْعَقْمِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الزَّوْجِ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْعَقْمَ

هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ) نَعَمْ إِنْ خَالَعَ الْأَجْنَبِيُّ بِإِذْنِهَا بِمَالِهَا فَكَخُلْعِهَا بِخِلَافِهِ بِمَالِهِ وَلَوْ بِإِذْنِهَا م ر.

يُجَامِعُ وَلَا أَنَّهُ قَدْ بَشَتْهُ نَدْمُهُ إِذَا ظَهَرَ حَمْلٌ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ بَسَمَحَ بِطُلَاقِ الْحَائِلِ لَا الْحَامِلِ، وَقَدْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ رَدُّهَا فَيَتَضَرَّرُ هُوَ وَالْوَلَدُ، وَمَنْ الْبِدْعِيُّ أَيْضًا طَلَّاقُ مَنْ لَهَا عَلَيْهِ قِسْمٌ قَبْلَ وَفَائِهَا أَوْ اسْتَرْضَائِهَا وَبَحْثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَنَّ سُؤَالَهَا هُنَا مُبَيِّحٌ وَوَاقِفُهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ بَحْثُ الْقَطْعِ بِهِ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ لِتَضَمُّنِهِ الرِّضَا بِاسْقَاطِ حَقِّهَا وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلُ عِدَّةٍ، وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زِنَا وَوَطَّئَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ فَفِيهِ تَطْوِيلٌ عَظِيمٌ عَلَيْهَا كَذَا قَالَاهُ هُنَا وَمَحَلُّهُ فَيَمْنٌ لَمْ تَحِضْ حَامِلًا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا مَنْ تَحِضُ حَامِلًا فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَحْرُمُ طُلَاقُهَا فِي طَهْرِ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ إِذْ لَا تَطْوِيلَ حِينَئِذٍ فَاذْفَعْ مَا أَطَالَ بِهِ فِي التَّوَشِيحِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِمَا ثُمَّ فَرَضَهُمْ ذَلِكَ فَيَمْنٌ نَكَحَهَا حَامِلًا مِنْ زِنَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا لَوْ زَنَتْ هِيَ فِي نِكَاحِهِ فَحَمَلَتْ جَازَ لَهُ طُلَاقُهَا، وَإِنْ طَالَتْ عِدَّتُهَا لِعَدَمِ صَبْرِ النَّفْسِ عَلَى

فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ. هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَفَائِهَا إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ (بِطُلَاقِ). هـ قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ ابْنُ الرَّفْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلُ عِدَّةٍ) تَعْقِبُهُ النَّهَايَةُ بِمَا نَصَّهُ: لَكِنْ كَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ اهـ وَقَالَ ع ش. قَوْلُهُ: لَكِنْ كَلَامُهُمْ إِنْخ مُعْتَمِدٌ أَيُّ فَالطَّرِيقُ أَنْ تُسْقِطَ حَقُّهَا مِنَ الْقِسْمِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ سُؤَالَهَا) أَيُّ بِغَيْرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَاذْفَعْ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ). هـ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ نَكَحَ إِنْخ) أَيُّ: طَلَّاقُ مَنْ نَكَحَ إِنْخ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِنْخ) أَيُّ: كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ حَمْلُ الزِّنَا حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ حُسِبَ زَمَنُ الْحَمْلِ قُرْءًا حَيْثُ حَاضَتْ بَعْدَهُ فَلَا وَجْهَ لِكُونِهِ بِدْعِيًّا اهـ حَلَبِيُّ عِبَارَةٌ ع ش بَعْدَ إِطَالَتِهِ فِي اسْتِشْكَالِ تَعْلِيلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَتَأْيِيدِ إِشْكَالِهِ بِكَلَامِ سَم فِي كِتَابِ الْعِدَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ لِبَعْضِهِمْ أَنَّ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَيْضٌ أَمَّا مَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ فَلَا يَحْرُمُ طُلَاقُهَا؛ لِأَنَّ مُدَّةَ حَمْلِهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا طَهْرٌ مُخْتَوِشٌ بِدَمِينٍ فَتُحْسَبُ لَهَا قُرْءًا اهـ. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيُّ: وَالتَّفَاسِ اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيُّ: مَا قَالَاهُ هُنَا. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْقَيْدُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كَوْنِهَا حَامِلًا، وَالطَّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا سَم عَلَى حَجٍّ، وَهَذَا الْقَيْدُ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ اهـ رَشِيدِي وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُغْنِيَّ اسْقَطَهُ أَيْضًا. هـ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمَا) أَيُّ: الشَّيْخَيْنِ.

هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ سُؤَالَهَا) أَيُّ: بِغَيْرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ، وَإِطْلَاقُهُمْ يُخَالِفُهُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيُّ: لِأَنَّ الرَّجْمَ مَعْلُومُ الشُّغْلِ فَلَا مَعْنَى لِلشُّرُوعِ فِي الْعِدَّةِ مَعَ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا دَلَالََةَ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَإِنَّمَا شَرَعَتْ فِيهَا مَعَهُ إِذَا حَاضَتْ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَرَاءَةِ لِحَمْلِ الزِّنَا فَلَمْ يَنْظَرْ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِ الْحَيْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) تَأَمَّلْ هَذَا الْقَيْدَ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كَوْنِهَا حَامِلًا، وَالطَّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا.



عِشْرَتَهَا حِينَئِذٍ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ بَلْ ظَاهِرٌ وَلَوْ وَطِئَتْ زَوْجَتَهُ بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ حَرَمَ طَلَاقِهَا حَامِلًا مُطْلَقًا لِتَأْخِرِ الشُّرُوعِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَذَا لَوْ لَمْ تَحْمِلْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَدَّمْنَا عِدَّةَ الشُّبْهَةِ عَلَى الضَّعِيفِ. (فَلَوْ وَطِئَ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا) مِنْ غَيْرِ وَطِئِهَا ظَاهِرًا (بِذَعِي فِي الْأَصَحِّ) لِاحْتِمَالِ غُلُوقِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَطِئِ، وَبَقِيَّةُ الْحَيْضِ مِمَّا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْبِذْعِيَّ عَلَى الْأَصْطِلَاحِ الْأَوَّلِ أَنَّ يُطْلَقَ حَامِلًا مِنْ زِنَا لَا تَحِيضُ أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ يُعْلَقُ طَلَاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ بِأَخْرِ طَهْرٍ أَوْ يُطْلَقُهَا مَعَ آخِرِهِ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَ آخِرِهِ أَوْ يُطْلَقُهَا فِي طَهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ أَوْ يُعْلَقُ طَلَاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضِهِ أَوْ وَطِئَهَا فِي حَيْضٍ أَوْ يَنْفَاسٍ قَبْلَهُ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ وَلَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ طَلَّقَ مَعَ آخِرِهِ أَوْ عُلِّقَ بِهِ وَالسُّنِّيُّ طَلَاقُ مَوْطُوءَةٍ وَنَحْوِهَا تَعْتَدُ بِأَقْرَأِ تَبَدُّثِهَا عَقِبَهُ لِحِبَالِهَا أَوْ حَمْلِهَا مِنْ زِنَا، وَهِيَ تَحِيضُ وَطَلَّقَهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُخْتَمَلٌ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ إِضْرَارٌ مُنِيعٌ مِنْهُ وَعَدَمُ صَبْرِ النَّفْسِ عَلَى الْعِشْرَةِ يُتَدَارَكُ بِاجْتِنَابِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ فَلَعَلَّ الْأَوْجَهَ الْأَخْذُ بِإِطْلَاقِهِمْ أَمَّ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطْلُبْ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ عَنِ النَّهْيَةِ وَلَا لَكَانَ يَغْزُوهُ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ ظَاهِرٌ) غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ؛ إِذَا الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ تَضَرُّرُهَا لَا تَضَرُّرُهُ أَمَّ نِهْيَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ مُعْتَمَدًا. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَطِئَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا لَوْ لَمْ تَحْمِلْ فِي الْمُنْفِيِّ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاكَ كَانَتْ تَحِيضُ أَمْ لَا أَمَّ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (فِي الْعِدَّةِ) أَي: عِدَّةُ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ وَطِئِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) فِي الْمُنْفِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَمَنْ طَلَّقَ بِذَهْيَا) فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ وَطِئَهَا. • قَوْلُهُ: (بِمَا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ) أَي: أَوَّلًا وَهَيْئَتُهُ لِلخُرُوجِ أَمَّ مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَتَنِ وَالشَّرْحِ.

• قَوْلُهُ: (الْأَوَّلِ) أَي: الْإِنْقِسَامُ إِلَى سُنِّيٍّ وَبِذَعِيٍّ، عِبَارَةُ النَّهْيَةِ الْمَشْهُورَةُ أَمَّ أَي: الْإِنْقِسَامُ إِلَى سُنِّيٍّ وَبِذَعِيٍّ، وَلَا، وَلَا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصَوَّبُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ يُطْلَقَ حَامِلًا) أَي: وَقَدْ نَكَحَهَا حَامِلًا.

• قَوْلُهُ: (لَا تَحِيضُ) أَي: فِي مَدَّةِ الْحَمْلِ فَقَطْ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ) أَي: مُطْلَقًا تَحِيضُ أَوْ لَا أَمَّ حَلْبِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ يُعْلَقُ طَلَاقُهَا) أَي: الْحَائِلُ، وَكَذَا الضَّمَايِرُ الْآتِيَةُ. • وَقَوْلُهُ: (مَعَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ الطَّهْرِ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ نَحْوِ الْحَيْضِ. • قَوْلُهُ: (بِمُضِيِّ بَعْضِهِ) أَي: الطَّهْرِ الَّذِي وَطِئَهَا فِيهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى الطَّهْرِ لَكِنْ بِدُونِ قَيْدِ وَطِئَهَا فِيهِ، وَهَذَا التَّكْلُفُ أَخْرَجَنَا إِلَيْهِ الْقَلْبُ الْآتِي أَيْضًا. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ وَطِئَهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى وَطِئَهَا فِيهِ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ إلخ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي طَهْرٍ وَطِئَهَا إلخ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: (فِي حَيْضٍ أَوْ يَنْفَاسٍ إلخ)؛ إِذَا يَصِيرُ التَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ أَوْ يُطْلَقُهَا فِي طَهْرٍ وَطِئَهَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ إلخ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَأَضَلَّ الْعِبَارَةُ لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَبَ قَوْلَهُ: (أَوْ يَطْوُهَا فِي طَهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ) إِلَى (أَوْ يُطْلَقُهَا فِي طَهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ) فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَالَ هُنَا: وَيُطْلَقُهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ يُعْلَقُ طَلَاقُهَا بِهِ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. • قَوْلُهُ: (لِحِبَالِهَا) أَي: عَدَمَ حَمْلِهَا أَمَّ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (حَرَمَ طَلَاقِهَا حَامِلًا إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض، ولم يطلها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه، ولا وطئها في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل خلعها) نظير ما مر في الحائض وقيل بحرمة؛ لأن المنع هنا لإعارة الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويجاب بأن الحرمة هنا ليست لإعارة الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذه العوض تتأكد داعية الفراق، ويتعد احتمال الندم، وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين خلع الأجنبي وغيره (و) (طلاق من ظهر حملها) لزوال الندم.

(تنبيه) وقع تردد في طلاق وكيل بدعي لم ينص له عليه والوجه وفقاً لجمع منهم البلقيني وقوعه كما يقع من موكله. (ومن طلق بدعياً سن له) ما بقي الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما بحثه في الروضة ويؤيده ما مر .....

• قول (سني): (ويحل خلعها) أي: الموطوءة في الطهر نهاية ومغني أي والموطوءة في الحيض، وقد طهرت. • قوله: (بل العلة مركبة من ذلك إلخ) الأخصر الأوضح بل لذلك مع ندمه. • قوله: (مركبة من) الأولى حذفه. • قوله: (وبه يعلم إلخ) أي: بالجواب المذكور. • قوله: (وقوعه إلخ) أي: مع الحرمة كما هو ظاهر، وهل الحكم كذلك لو نهاه عن البدعي محل تأمل، وقد يؤخذ من قوله: لم ينص إلخ أنه لا يقع ويتبني أن يقطع به، لأنه حيثئذ تصرف غير ماذون فيه اه سيد عمر عبارة ع ش ثم إن علم أي الوكيل كونه بدعياً أتم، وإلا فلا اه.

• قول (سني): (ومن طلق بدعيًا) أي: ولم يستوف عدد الطلاق نهاية ومغني. • قوله: (ما بقي الحيض) إلى المتن في المغني وإلى قول المتن: (ولو قال لحائض) في النهاية إلا قوله: (ومر) إلى المتن.

• قوله: (ما بقي الحيض إلخ) عبارة المغني ما لم يدخل الطهر الثاني إن طلقها في طهر جامعها فيه أما إذا طلقها في الحيض فالى آخر الحيضة التي طلقها فيها اه وقوله: جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله. • قوله: (لانتقالها إلخ) علة لقوله لا فيما بعد إلخ.

• قول (سني): (الرجعة) أي: أو التجديد إن كان الطلاق بائناً به بغيره عن الشوري عن الإمداد.

• قوله: (ويكره تركها إلخ) وجري المغني والأسنى على عدم الكراهة. • قوله: (ويؤيده) أي: ما بحثه

• قوله: (وبه يعلم أنه لا فرق هنا إلخ) لا يقال فيه نظر؛ لأن أخذ العوض، وإن بعد احتمال الندم أو دفعه لم يدفع احتمال ضرر الولد مع أنه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل العلة مركبة إلخ؛ لأن كونه جزء العلة لا يمنع التسوية بين خلع الأجنبي وغيره لانتفاء جزئها الأضر لا يقال: لو نظرنا لضرر الولد حرّم خلعها أيضاً؛ لانا نقول: دفع ضررها مقدّم على دفع ضرر الولد؛ لأنه إنما نظر إليه تبعاً ولأنه غير حاصل في الحال، وقد لا يحصل بخلاف ضررها. • قوله: (ويكره تركها كما بحثه في الروضة) وفيه نظر، ويتبني كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الإبداء، وكان المصنف يعني صاحب



أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ بِمَقَامِ النَّهْيِ عَنِ التَّرِكِ كَفُسْلِ الْجُمُعَةِ وَمَرُّ فِي الْقِسْمِ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ مَظْلُومَةً فِيهِ لَا تَلَزُمُهُ إِعَادَتُهَا لِلْقَضَاءِ لَهَا، وَقَدْ يَشْمَلُهَا الْمَتْنُ (لَمْ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرِ) لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِعُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ» وَأَلْحَقَ بِهِ الطَّلَاقُ فِي الطَّهْرِ، وَلَمْ تَجِبِ الرِّجْعَةُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ فِي فَلْيُرَاجِعْهَا أَمْرٌ لِابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى أَمْرِ عُمَرَ فَالْمَعْنَى فَلْيُرَاجِعْهَا لِأَجْلِ أَمْرِكَ لِكُونِكَ وَالِدَهُ، وَاسْتِفَادَةُ النَّذْبِ مِنْهُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْقَرِينَةِ، وَإِذَا رَاجَعَ ارْتَفَعَ الْإِثْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا؛ لِأَنَّ الرِّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّوْبَةِ تَرْفَعُ أَصْلَ الْمَعْصِيَةِ، وَبِهِ فَارَقَ دَفْنَ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ قَاطِعٌ لِدَوَامِ ضَرَرِهِ لَا لِأَصْلِهِ لِأَنَّ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ رَفَعُ الرِّجْعَةَ

الرَّوْضَةُ مِنَ الْكِرَامَةِ. هـ. وَقَوْلُهُ: (إِنَّ الْخِلَافَ إلخ) أَي: حَيْثُ كَانَ قَوِيًّا إِمَّا ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الرِّجْعَةَ فِي مَعْنَى النِّكَاحِ، وَهُوَ لَا يَجِبُ إِمَّا. هـ. قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ) دَلِيلٌ لِسَنِّ الرِّجْعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَي: بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ: (الطَّلَاقُ فِي الطَّهْرِ) أَي: الَّذِي وَطِئَ فِيهِ إِمَّا ع. ش. أَي أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَجِبِ الرِّجْعَةُ) أَي خِلَافًا لِمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِمَّا. هـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا إلخ) لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ مِائَتَيْنِ» إِمَّا مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِكُونِكَ وَالِدَهُ) أَي: فَيَكُونُ الْوُجُوبُ لِأَجْلِ أَمْرِ الْوَالِدِ إِمَّا مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (ارْتَفَعَ الْإِثْمُ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهَا) أَي: أَمَّا الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّهِ - تَعَالَى، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ رَشِيدِي وَع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ إِمَّا سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ دَفْنَ الْبُصَاقِ إلخ)، وَقَدْ يُقَالُ: دَفَنُ الْبُصَاقِ وَاجِبٌ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِزَالَةِ فَلَإِذَا تَقَرَّرَ وَجُوبُ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ أَفَادَ أَنَّ الْحَاصِلَ بِالرِّجْعَةِ أَبْلَغُ مِنَ الْحَاصِلِ بِأَحَدِهِمَا فَهِيَ أَوْلَى بِالْوُجُوبِ فَمَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ: وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ إلخ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: الْوُجُوبُ فِي مَسْأَلَةِ الْبُصَاقِ مَاخُودٌ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ إِمَّا سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ) فِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَضَرَّرَتْ، وَلَا بُدَّ إِمَّا سَم. هـ. قَوْلُهُ: (يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ إلخ) الْإِنْدِفَاعُ بِمَا سَيِّدُكَرُهُ لَا بِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِمَّا سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ سَم يَتَأَمَّلُ إِنْدِفَاعَهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ فَهَمَ بِمَا ذَكَرَهُ أَنْ دَفَعَ التَّحْرِيمَ لَمْ

الرَّوْضِ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَالَهُ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا وَالِاسْتِنَادِ إِلَى الْخَبَرِ، وَرُدُّ بَآئِهِ لَا نَهْيَ فِيهِ إِمَّا. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الرِّجْعَةَ قَاطِعَةٌ لِلضَّرَرِ مِنْ أَصْلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ بِهِ قَدْ حَصَلَ) وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَضَرَّرَتْ، وَلَا بُدَّ. هـ. قَوْلُهُ: (يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ إلخ) يَتَأَمَّلُ إِنْدِفَاعَهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ فَهَمَ مَا ذَكَرَهُ أَنْ رَفَعَ التَّحْرِيمَ لَمْ يَتَحَصَّرْ لِحُصُولِهِ بِالتَّوْبَةِ فَلَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنْ هَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

للتخريم كالتوبة يَدُلُّ على وجوبها إذ كَوْنُ الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه، وقضية المتن حصول المقصود بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل أن يطأها لارتفاع أضرار التطويل، والخبر أنه يُنْسِكُها حتى تَطْهَرُ ثم تحيض ثم تَطْهَرُ لِيَتِمَّكَنَ من التمتع بها في الطهر الأول ثم يُطَلَّقَ في الثاني وإقلاً يكون القصد من الرجعة مُجَرَّدُ الطلاقِ وكما يُنْهَى عن نكاح قصده به ذلك فذلك الرجعة، ولا تنافي؛ لأن الأول لبيان حصول أصل الاستيجاب والثاني لبيان حصول كماله. (ولو قال لحائض مفسوسة أو نفساء أنت طالق للبذعة) أو للخرج أو طلاق البذعة أو الخرج (وقع في الحال) لوجود الصفة (أو)

يَتَخَصَّرُ أي في الرجعة لحصوله بالتوبة إلا أن هذا يقتضي وجوب أحد الأمرين اهـ. فؤد: (إذ كَوْنُ الشيء بمنزلة الواجب إلخ) فيه ما فيه؛ لأن مسألة الرجعة بتسليم عدم التصرف مقيسة بقياس الأولى كما عُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فؤد: (قبل أن يطأها) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَّاقِهَا. فؤد: (لِيَتِمَّكَنَ من التمتع إلخ) هو وجه أمره صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا ذَكَرَ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي والثاني لبيان حصول كماله اهـ رَشِيدِي. فؤد: (والخبر) أي: وقضية الخبر. فؤد: (كما يُنْهَى إلخ) أي: المُحَلَّل.

فؤد: (ولا تنافي) أي: بَيِّنَ قَضِيَّتِي الْمَتْنِ وَالْخَبَرَ. فؤد: (لأن الأول لبيان إلخ) قد يُقَالُ: الأول لا استيجاب فيه بالكلفة فَإِنَّ الْإِسْتِجَابَ حَصَلَ بِالرَّجْعَةِ ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَفَارِقَ فِي الطَّهْرِ وَيَبَيِّنَ أَنْ يُنْسِكَ فَالْفِرَاقُ فِيهِ لَيْسَ مَدْبُوبًا نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْفِرَاقَ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَخِّرَهُ إِلَى الطَّهْرِ الثَّانِي فَالْأُولَى حَبِيزٌ أَنْ يَقُولَ: لَأَنَّ الْأَوَّلَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَالثَّانِي لِبَيَانِ الْإِسْتِجَابِ نَعَمْ لَوْ قَالَ الشَّارِحُ: لَأَنَّ الْأَوَّلَ لِبَيَانِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنَ اسْتِجَابِ الرَّجْعَةِ وَالثَّانِي لِبَيَانِ حُصُولِ كَمَالِ الْمَقْصُودِ مِنْ اسْتِجَابِهَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فؤد: (مفسوسة) أي: مَوْطُوءَةٌ إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لِلْخُرُجِ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ إِلَى الْمَتْنِ. فؤد: (أو نفساء) ومعلوم أنها لا تكون إلا مفسوسة فلهذا لم يُقَيِّدْهَا كَالْحَائِضِ، وَقَدْ يُنْتَعَجُ بِجَوَازِ كَوْنِ الْحَمْلِ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النَّفَاسِ بَدْعِي مُطْلَقًا.

فؤد (سني): (وقع في الحال) أي: وَإِنْ كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْحَيْضِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَي: وَلَا يُقَالُ إِنَّهَا لَا

فؤد: (وقضية المتن حصول المقصود إلخ) قال في الرُّوضِ فَإِنْ رَاجَعَ، وَابْدَعَهُ لِحَيْضٍ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِي الطَّهْرِ مِنْهُ أَي لَثَلَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّجْعَةِ مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ وَكَمَا يُنْهَى عَنِ النِّكَاحِ لِمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ يُنْهَى عَنِ الرَّجْعَةِ لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ كَانَتْ أَي أَوْ رَاجَعَ، وَكَانَتْ الْبِدْعَةُ لِعَطْفِ جَامِعِهَا فِيهِ أَي: أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حَمْلُهَا، وَوُطِئَ بَعْدَ الرَّجْعَةِ فَلَا بَأْسَ بِطَلَّاقِهَا فِي الطَّهْرِ الثَّانِي، وَلَا أَي بَأْسَ لَمْ يُرَاجَعْهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ أَوْ رَاجَعَ فِيهِ، وَلَمْ يَطْأَهَا اسْتَحَبَّ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِيهِ أَي فِي الطَّهْرِ الثَّانِي لَثَلَا تَكُونُ الرَّجْعَةُ لِلطَّلَاقِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ طَلَّقَ غَيْرَ مَنْ لَمْ تَسْتَوِفْ دَوْرَهَا مِنَ الْقِسْمِ بِخِلَافِ مَنْ طَلَّقَ هَذِهِ لِلزُّومِ الرَّجْعَةِ لَهُ لِيُوقِيَهَا حَقَّهَا اهـ.

فؤد في (سني): (ولو قال لحائض أنت طالق للبذعة إلخ) قال ابن قاضي عَجَلُونِ فِي التَّصْحِيحِ وَحَيْثُ



أنت طالق (للسنة ف) لا يقع إلا (حين تظهر) فيقع عقب انقطاع دميها ما لم يطأ فيه فحتى  
تحيض ثم تظهر. (أو) قال (لئن) أي لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت  
طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أجني بشبهة حملت منه كمسه لما مر أنه  
بذعي (وإن مس) أو استدخلت مائه (ف) لا يقع إلا (حين تظهر بعد حيض) لشرعها حيث في  
حالة السنة (أو) قال لها : أنت طالق (للبذعة ف) يقع (في الحال إن مس) أو استدخلت مائه  
(فيه) أو في حيض قبله، ولم يظهر حملها لوجود الصفة (والا) تمس فيه، ولا استدخلت مائه،  
وهي مذخول بها (ف) لا يقع إلا (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دميها ثم إن انقطع قبل أقله بأن  
أن لا طلاق وذلك لدخولها في زمن البذعة نعم، إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع  
بتغيب الحشفة فيلزمه التزاع فوراً، وإلا فلا حد، ولا مهر إن كان الطلاق بائناً؛ لأن استدامة  
الوطء ليست وطئاً، وكذا لو وطئها غيره بشبهة لما مر فيها، هذا كله فيمن لها سنة وبذعة إذ  
اللام فيها ككل ما يتكرر، ويتعاقب ويتنظر للتأقبت .....

تطلق إلا إذا مضى أقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشدي. فؤد: (فبقي عقب انقطاع دميها) أي : ولا  
يتوقف على الإغتسال بنهاية ومغني. فؤد: (ما لم يطأ فيه) أي : في الدم اه رشدي.

فؤل (سني): (وإن مس) أي : ولم يظهر حملها اه مغني. فؤد: (أو قال لها) أي لئن في طهر اه  
مغني.

فؤل (سني): (فيه) أي : في هذا الطهر، ولا تمس فيه أي في هذا الطهر، ولا في حيض قبله اه مغني  
أي أو ظهر حملها. فؤد: (وهي مذخول بها) تقدم ما يغني عنه اه رشدي. فؤد: (أي بمجرد) إلى  
المتن في المغني إلا قوله: بتغيب الحشفة إلى هذا كله. فؤد: (إن انقطع إلخ) أي : ولم يعد. اه  
مغني. فؤد: (وذلك إلخ) راجع لما في المتن. فؤد: (والا) أي : بأن لم يتزاع ش و رشدي.

فؤد: (إن كان الطلاق بائناً) عبارة شرح الرّوض : وإن كان الطلاق بائناً اه سيد عمر. فؤد: (لأن  
استدامة الوطء إلخ) عبارة شرح الرّوض : لأن أوله مباح اه رشدي. فؤد: (لما مر فيها) الذي مر أنه  
إنما يكون بذعياً إن حملت من الغير، وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك اه سم عبارة السيد  
عمر قوله : لو وطئها غيره بشبهة أي وحملت منه كما مر اه. فؤد: (هذا كله) أي : قول المصنف : ولو  
قال لحائض إلخ. فؤد: (إذ اللام) أي : لام للبذعة أو للسنة فيها أي من لها سنة وبذعة أي في  
طلاقها. فؤد: (ككل ما يتكرر إلخ) أي كالسنة والشهر الفلاني اه كردي.

حمل قوله للسنة أو للبذعة على الحالة المتظرة فقال أرذت الإيقاع في الحال قبل ؛ لأنه غير متهم كما  
قاله ونقله بعد ذلك عن المتولي أنه لو قال لها زمن البذعة : أنت طالق طلاقاً سنياً أو زمن السنة طلاقاً  
بذعياً، ونوى الوقوع في الحال لم يقع ؛ لأن اللفظ ينافي النية فيعمل به ؛ لأنه أقوى اه وسباني ذلك في  
الشرح قريباً. فؤد: (لما مر فيها) الذي مر أنه إنما يكون بذعياً إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم

أما مَنْ لا سُنَّةَ لها، ولا بدْعَةَ فيقَعُ حالًا؛ لأنَّ اللَّامَ فيها لِلتَّعْلِيلِ، وهو لا يقتضي حُصولَ المُعْلَلِ به، ومن ثَمَّ وَقَعَ حالًا في أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضا زَيْدٍ أو قُدومِهِ، وإنَّ كَرِهَ أو لم يَقْدَمْ. (ولو قال) ولا نِيَّةَ له (أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَهُ حَسَنَةُ أو أَحَسَنُ الطَّلَاقِ أو أَجْمَلُهُ) أو أَفْضَلُهُ أو أَكْمَلُهُ أو أَعَدَلُهُ ونحوَ ذلك (فك) قوله أَنْتِ طَالِقٌ (لِلسُّنَّةِ) فيما مَرَّ فلا يَقَعُ في حالِ بدْعَةٍ؛ لأنَّ الأولى بالمدح ما وافقَ الشَّرْعَ أما إذا قال: أَرَدْتُ البِدْعَةَ ونحوَ حَسَنَةٍ لِنَحْوِ سُوءِ خُلُقِها فَيُقْبَلُ إنَّ كانَ زَمَنَ بدْعَةٍ؛ لأنَّهُ غَلِظَ على نَفْسِهِ لا زَمَنَ سُنَّةٍ بل يُدْهِنُ وفارِقَ إلغاءِ نِيَّتِهِ الوُقوعُ حالًا في قوله لِذاتِ

❦ قوله: (أما مَنْ لا سُنَّةَ لها إلخ) كَصَغِيرَةٍ مَمْسُوسَةٍ وَكَبِيرَةٍ غَيْرِ مَمْسُوسَةٍ اهـ مُعْنِي. ❦ قوله: (لأنَّ اللَّامَ فيها لِلتَّعْلِيلِ) فإنَّ صَرَحَ بالوقتِ بأنَّ قال: يَوْفَتِ السُّنَّةُ، أو يَوْفَتِ البِدْعَةُ قال في البسيط وأقراء: إنَّ لم يَتَوَ شَيْئًا فالظَّاهِرُ الوُقوعُ في الحالِ، وإنَّ أَرَادَ الثَّابِتَ بِمُتَنَظَّرٍ فَيَحْتَمِلُ قَبُولَهُ اهـ نِهائِيَّةُ قال الرَّشِيدِيُّ: قوله فإنَّ صَرَحَ إلخ أي فِيمَنْ لا سُنَّةَ لها، ولا بدْعَةَ، وقوله: فَيَحْتَمِلُ وَقوعُهُ أي: وَيَكُونُ في نَحْوِ الآيَةِ مُعَلِّقًا على المُحالِ، وبِهَذَا يَتَدَفَّعُ تَوَقُّفُ الشَّيْخِ في الحاشِيَةِ اهـ عِبارةُ المُعْنِي: ولو قال في الصَّغِيرَةِ ونَحْوِها: أَنْتِ طَالِقٌ يَوْفَتِ البِدْعَةُ أو يَوْفَتِ السُّنَّةُ وَتَوَيَّ التَّعْلِيلُ قَبْلَ تَضَرُّعِهِ بالوقتِ، وإنَّ لم يَتَوَ وَقَعَ الطَّلَاقُ في الحالِ اهـ. ❦ قوله: (لِرِضا زَيْدٍ) وفي أَصْلِ الرُّوضَةِ: لو ادَّعَى إرادةَ التَّوَقُّفِ يُقْبَلُ باطِنًا، ولا يُقْبَلُ ظاهِرًا على الأَصَحِّ، وفي مُخْتَصَرِ المُهِمَّاتِ لِلوَلِيِّ العِراقِيِّ نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ البُلْقِينِيِّ أَنَّ الشَّيْخَ أبا حامِدٍ جَزَمَ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ ظاهِرًا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَجَزَمَ المُعْنِي بما في الرُّوضَةِ مِنْ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ ظاهِرًا، وَيُذَيَّنُ.

❦ قوله: (أو قُدومِهِ إلخ) (فروع) لو قال: أَنْتِ طَالِقٌ بِرِضا زَيْدٍ أو بِقُدومِهِ فَكَقَوْلِهِ إنَّ رَضِيَ أو قَدِمَ تَعْلِيلُ أو لِمَنْ لها سُنَّةٌ وبِدْعَةٌ: أَنْتِ طَالِقٌ لا لِلسُّنَّةِ فَكَقَوْلِهِ لِلْبِدْعَةِ أو لا لِلْبِدْعَةِ فَكَالسُّنَّةِ أو لِمَنْ طَلَّقَها بِدْعِي إنَّ كُنْتُ في حالِ السُّنَّةِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فلا طَلَّاقَ، ولا تَعْلِيلَ ولو قال لها في حالِ البِدْعَةِ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقًا سُنِّيًّا الآنَ أو في حالِ السُّنَّةِ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقًا بِدْعِيًّا الآنَ وَقَعَ في الحالِ لِلإِشارةِ إلى الوقتِ وَيَلغُو اللفْظُ، ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ إنَّ قَدِمَ فُلانٌ، وَأَنْتِ طَاهِرٌ فإنَّ قَدِمَ، وهي طَاهِرٌ طَلَّقْتَ لِلسُّنَّةِ، وإلا فلا تَطْلُقُ لا في الحالِ، ولا إذا طَهَّرْتَ نِهائِيَّةً وَمُعْنِي. ❦ قوله: (ولا نِيَّةَ لَهُ) إلى قولِ المتنِّ: (أو سُنَّةً) في النِّهايةِ، وكذا في المُعْنِي إلَّا قولَهُ: (وهي في زَمَنِ سُنَّةٍ) إلى (في زَمَنِ بدْعَةٍ).

❦ قولُ (سني): (فكالسُّنَّةِ) ولو خاطَبَ بقوله: لِلسُّنَّةِ، وما أَلْحَقَ به أو لِلْبِدْعَةِ، وما أَلْحَقَ به مَنْ لَيْسَ طَلَّقَها سُنِّيًّا، ولا بِدْعِيًّا كالحامِلِ والآيَةِ وَقَعَ في الحالِ وَيَلغُو ذِكْرُ السُّنَّةِ والبِدْعَةِ اهـ مُعْنِي.

❦ قوله: (ونحوَ ذلك) الواوُ هُنا، وفي نَظِيرِهِ الآتي بِمَعْنَى أو كما عَبَّرَ به المُعْنِي. ❦ قوله: (فيما مَرَّ) فإنَّ كَانَتْ في حَيْضٍ لم يَقَعْ حَتَّى تَطْهَرَ أو في طَهْرٍ لم تُمَسَّ فيه وَقَعَ في الحالِ أو مُسَّتْ فيه وَقَعَ حينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ اهـ مُعْنِي. ❦ قوله: (أما إذا قال إلخ) مُحْتَرِزُ قوله: ولا نِيَّةَ لَهُ. ❦ قوله: (إنَّ كانَ) أي: قولُ الزَّوْجِ المذكورِ. ❦ قوله: (وفارِقَ) أي: اغْتِيَارَ النِّيَّةِ والتَّذْيِينِ هُنا.

الْوُقوعُ بِمُجَرَّدِ وَطْئِهِ لِلشَّكِّ. ❦ قوله: (وفارِقَ إلغاءِ نِيَّتِهِ الوُقوعُ إلخ) هذا الفَرْقُ يَقْتَضِي إلغاءَ نِيَّةِ الوُقوعِ حالًا في قوله لِلسُّنَّةِ، وهي في حالِ بدْعَةٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ في الحاشِيَةِ قَرِيبًا خِلَافَهُ فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ السُّنَّةِ



بذعة طلاقاً سنياً ولذات سنة طلاقاً بذعياً بأن نيته هنا لا توافق لفظه، ولا بتأويل بعيد أي؛ لأن الشئ والبذعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرّفهما عنها بها فلغث لضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فإنها توافق؛ لأن البذعي قد يكون حسناً و كاملاً مثلاً لوضف آخر كسوء خلقيها. (أو قال لها: ولا نية له أنت طالق) (طلقة قيحة أو أقبح الطلاق أو أفحشه) أو أسمجه؛ إذ السبج القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها: أنت طالق (للبذعة) فيما مر؛ لأن الأولى بالذم ما خالف الشرع أما لو قال: وهي في زمن سنة أرذت قبحه لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً؛ لأنه غلط على نفسه أو في زمن بذعة أرذت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت وقوعه حال السنة دئناً. (أو قال ولا نية له لذات سنة وبذعة: أنت طالق طلقة) (سنة بذعية أو حسنة قيحة وقع في الحال) لتضاد الوصفين فالغيا، وبقي أصل الطلاق وقيل: لأن أحدهما واقع لا محالة فلو قال ذلك لمن لا سنة لها، ولا بذعة وقع على الأول حالاً دون الثاني أما لو قال: أرذت حسنها من حيث الوقت وقبحها من حيث العدد فإنه ثلاث أو عكسه قيل، وإن تأخر الوقوع في الأولى؛ لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع، .....

• قوله: (ولا بتأويل إلخ) أي: لا ظاهراً، ولا إلخ اه ع ش. • قوله: (فلم يمكن صرّفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما اسم وأقره السيد عمر. • قوله: (أو قال لها) أي: لزوجه اه معني. • قوله: (فيما مر) فإن كانت في حبس أو في طهر مسّت فيه وقع في الحال، وإلا فحين تحيض اه معني. • قوله: (أرذت قبحه) أي: أرذت بذلك طلاق السنة ونحو قيحة لقبحه في حقي لنحو حسن عشرتها. • قوله: (أن طلاق مثل هذه) أي: حسنة الخلقي والعشرة في السنة أي في حالها أقبح أي في حقي. • قوله: (أو قال، ولا نية له) إلى قوله: (ولو قال) في الأسنى إلا قوله: (وقيل) إلى (فلو قال)، وقوله: (على الأول دون الثاني)، وقوله: (أو عكسه)، وقوله: (في الأولى)، وكذا في المعني وشرح المنهج إلا قوله فلو قال إلى أما لو قال، وقوله: أو عكسه وإلى قول المتن: (ولا يخرم) في النهاية إلا ما ذكرته في الأسنى.

• قول (سنى): (سنة بذعية إلخ) أي: أو لا للسنة، ولا للبذعة اه معني. • قوله: (على الأول) أي: من التعليلين. • قوله: (أما لو قال إلخ) أي: في قوله لذات الأقران سنة بذعية أو حسنة قيحة أسنى ومعني. • قوله: (فإنه ثلاث) عبارة المعني حتى يقع الطلاق الثلاث اه. • قوله: (قيل) أي: ويقع عليه الثلاث اه ع ش. • قوله: (في الأولى) يَحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِقِيلِ إِشَارَةً إِلَى التَّصْوِيرِ بِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبِذَعَةٍ احْتِرَازًا عَمَّنْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ إِنْ لَكِنَّ الْمُبَادَرُ تَعَلُّقُهُ بِقَوْلِهِ: تَأَخَّرَ الْوُقُوعُ وَأَنَّ الْمُرَادَ

وطلاقاً سنياً، وقد يفرق بقرّب التأويل في السنة وبعده في طلاقاً سنياً. • قوله: (فلم يمكن صرّفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما. • قوله: (في الأولى) يَحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِقِيلِ إِشَارَةً إِلَى التَّصْوِيرِ بِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبِذَعَةٍ احْتِرَازًا عَمَّنْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ إِنْ لَكِنَّ الْمُبَادَرُ تَعَلُّقُهُ

ولو قال: ولا نية له ثلاثاً بعضهن للسنّة وبعضهن للبدعة اقتضى التشطير فيقع إثنتان حالاً،  
والثالثة في الحالة الأخرى .....

بالأولى قوله أما لو قال أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ وبالثانية قوله أو عكسه وحيث قد ينظر في التشديد بقوله في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية أيضاً لتأخر إحدى الصفتين المفسر بهما، وبيان ذلك أن قوله: أو عكسه يُحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدّد فإنه واحدة وقُبْحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، ويُحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدّد لكونها ثلاثاً أي لأمر اقتضى حسن كونه ثلاثاً، وقُبْحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع، واعلم أنه في الروضة وغيرها لم يُقيد بالأولى مع التعليل بما ذكره فإن كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعين الاحتمال الثاني فليحرر اه سم أقول: إن ما ذكره أولاً من احتمال تعلّقه بقيل إشارة إلى التصوير إلخ موافق لصنيع النهاية كما مرّ لكن قضية صنيع المغني وشرح المنهج والروض كما مرّ أنه متعلّق بقيل وأن المراد بالأولى قوله: أما لو قال أي في قوله لذات الأقرء سنة بدعية إلخ أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ احترازاً عن لبس كذلك وبقوله: عكسه المراد به الاحتمال الأول، أي: الحسن من حيث العدّد فإنه واحدة، والقبح من حيث الوقت فإنه زمان الحيض، وأن التعليل بقوله: لأن ضرر إلخ راجع للصورة الأولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة بقوله: أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بأن كانت في حال السنّة كما هو قضية صنيع النهاية والمغني وشرح المنهج حيث أسقطوا قوله أو عكسه كما مرّ والله أعلم. هـ فوه: (ولو قال: ولا نية له ثلاثاً) ولو قال: أنت طالق خمساً بعضهن للسنّة وبعضهن للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال أخذاً بالتشطير والتكميل أو طالق طلقين طلقة للسنّة وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال، وفي المستقبل طلقة أو طلقك طلاقاً كالثلج أو كالتار وقع حالاً ويلغو التشبيه المذكور اه بنهاية زاد المغني والروض: ولو قال: أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنّة وسكت، وهي في حال السنّة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقين للسنّة والبدعة وقع الطلقتان في الحال اه. هـ فوه: (اقتضى التشطير) أي: إذا كانت ذات أقرء، وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومغني.

بقوله: تأخر الوقوع، وأن المراد بالأولى قوله أما لو قال أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ وبالثانية قوله: أو عكسه وحيث قد ينظر في التشديد بقوله: في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية أيضاً لتأخر إحدى الصفتين المفسر بهما، وبيان ذلك أن قوله: أو عكسه يُحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدّد فإنه واحدة، وقُبْحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، ويُحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدّد لكونه ثلاثاً أي لأمر اقتضى حسن كونه ثلاثاً وقُبْحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع، واعلم أنه في الروضة وغيرها لم يُقيد بالأولى مع التعليل بما ذكره فإن كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعين الاحتمال الثاني فليحرر.



فإن أراد غير ذلك عُيِّلَ به ما لم يُرَدَّ طَلْقُهُ حَالاً وَثَنَيْنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ يُدَيَّنُ. (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لأن (عُونِمِرَ العجلاني لَمَّا لَا عَنْ امْرَأَتِهِ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَهُ ﷺ بِحَرَمَتِهَا عَلَيْهِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فَلَوْ حُرِّمَ لَنَهَاهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ مُعْتَقِدًا بَقَاءَ الزَّوْجِيَّةِ، وَمَعَ اعْتِقَادِهَا بِحُرْمِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْمُخَالِفِ، وَمَعَ الْحَرَمَةِ بِجِبِّ الْإِنْكَارِ عَلَى الْعَالِمِ، وَتَعْلِيمِ الْجَاهِلِ، وَلَمْ يُوجَدْ فَذَلَّ عَلَى أَنْ لَا حَرَمَةَ، وَقَدْ فَعَلَهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَفْتَى بِهِ آخَرُونَ، وَقِيلَ: بِحُرْمِ ذَلِكَ أَمَّا وَقُوعُهُنَّ مُعْلَقَةٌ كَانَتْ أَوْ مُنْجَزَةٌ فَلَا خِلَافَ فِيهِ يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْ شَنَعَ أَئِمَّةُ الْمَذَاهِبِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهِ، وَقَالُوا: اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ لَا يُغْتَبَأُ بِهِ فَأَفْتَى بِهِ وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَخَذَلَهُ، وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنَّتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى أَنَاةٍ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) .....

• قوله: (فإن أراد غير ذلك إلخ) عبارة المُعْنَى وَشَرَحَ الرَّوضُ فَإِنْ قَالَ أَرَدَتْ إِيقَاعَ طَلْقَةٍ فِي الْحَالِ وَطَلَقَتَيْنِ فِي الْحَالِ الثَّانِي صُدِّقَ بَيِّنَتُهُ، وَلَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ بَعْضِ كُلِّ طَلْقَةٍ فِي الْحَالِ وَقَعَ الثَّلَاثُ فِي الْحَالِ بِطَرِيقِ التَّكْمِيلِ اهـ. • قوله: (غير ذلك) أي: غير التشطير اهـ كُرِّدِي. • قوله: (الثلاث) إلى قوله: (وأما خبر مسلم) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ). • قوله: (لأن عُونِمِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْتَ خَيْرٌ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ)، وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ حَجِيبٌ) إِلَى: (وَقَالَ). • قوله: (عُونِمِرَ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ أَلْفٍ فَلْيُحَرِّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْوَضْعِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ. • قوله: (بحرمتها عليه) أي: بآنها بآث باللعان اهـ مُعْنَى. • قوله: (لأنه أوقعه إلخ) بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا ذَكَرَ دَلِيلُ الزَّامِيِّ لَا تَحْقِيقِي. • وقوله: (وقد فعله إلخ) لَا حُجَّةَ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ بِاجْتِمَاعِ مِنْهُمْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • قوله: (ومع اعتقادها) أي: بقاء الزوجية والتأنيث باختيار المضاف إليه. • قوله: (وتعليم الجاهل) عَطَفَ عَلَى الْإِنْكَارِ. • قوله: (ولم يوجد) أي: الْإِنْكَارُ وَالتَّعْلِيمُ. • وقوله: (فذل) أي: عَدَمُ وَجُودِهِمَا. • قوله: (أما وقوعهن) أي: الثَّلاثِ اهـ ع ش. • قوله: (فلا خلاف فيه يعتد به إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَهُوَ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ، وَلَا اغْتِيَارَ بِمَا قَالَه طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ مِنْ وَقُوعِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَإِنْ اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إلخ. • قوله: (اختارته) أي: مَا قَالَه الْمُخَالِفُ مِنْ وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ اخْتَارَ الْخِلَافَ اهـ. • قوله: (وأما خبر مسلم إلخ) عبارة المُعْنَى وَاحْتَجَّجُوا بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُمَا كَانَ الطَّلَاقُ إلخ وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ أَجِيبُ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ أَحَدُهُمَا إلخ. • قوله: (واحدة) خَبَرٌ كَانَ. • قوله: (قد استعجلوا ما كانوا فيه على أناة) أي: قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ أَي: مُهْلَةٌ اهـ كُرِّدِي. • قوله: (على أناة) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا اهـ س م. • قوله: (فلو أمضيناه عليهم) جَوَابُ

• قوله: (فإن أراد غير ذلك) أي: كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا ثِنْتَانِ حَالاً وَوَاحِدَةً فِي الْآخَرَى. • قوله: (على أناة) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا.

فجوابه أنه فيمن يفرق اللفظ فكأنوا أولاً يُصدّقون في إرادة التأكيد لِدِيَانَتِهِمْ فَلَمَّا كَثُرَتِ  
الأخلاقُ فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال الشنكي  
كالمُصنّف هذا أحسن الأجوبة انتهى، وهو عجيب. فإن صريح مذهبنا تصديق مُريد التأكيد  
بشرطه، وإن بَلَغَ في الفسق ما بَلَغَ بل قال بعض المُحقّقين: أحسنها أنهم كانوا يعتادونه طَلْقَةً  
ثم في زَمَنٍ عَمَرَ استعجلوا وصاروا يُوقِعُونَهُ ثَلَاثًا فَعَامَلَهُمْ بِقَضِيَّتِهِ، وأوقع الثلاث عليهم فهو  
إخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن تَغْيِيرِ حَكَمٍ في مسألة واحدة انتهى، وأنت خبيرٌ بعدم

لو مَحذوفُ أي لَكَانَ حَقًّا اه كُردِي. ❦ فَوَدَّ: (فَجَوَابُهُ إلخ) عبارة شَرَحَ مُسْلِمٌ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَابِهِ  
فَالْأَصَحُّ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَتَوَكَّدَا، وَلَا  
اسْتِثْنَاءًا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ طَلْقَةٍ لِقَلَّةِ إِرَادَتِهِمُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِذَلِكَ فَحُمِلَ عَلَى الْغَالِبِ الَّذِي هُوَ إِرَادَةُ التَّأْكِيدِ،  
فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ النَّاسِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ وَغَلَبَ مِنْهُمْ إِرَادَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ  
بِهَا حُمِلَتْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الثَّلَاثِ عَمَلًا بِالْغَالِبِ السَّابِقِ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ اه وَلَا يَخْفَى  
أَنَّهُ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَسَالِمٌ عَنْ إِشْكَالِهِ الْآتِي. ❦ فَوَدَّ: (فَجَوَابُهُ) أَي: خَبَرٌ مُسْلِمٌ أَنَّهُ أَي خَبَرٌ مُسْلِمٌ اه  
كُردِي. ❦ فَوَدَّ: (يُصَدِّقُونَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ اه سم. ❦ فَوَدَّ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لِأَنَّ  
الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ الْأَجَوِبَةِ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقِ الشَّافِعِيُّ السَّيِّدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِيهِمَا أَدَّى إِلَيْهِ  
اجْتِهَادُهُ مِنْ عَدَمِ التَّصَدِيقِ، وَلَا يُقَالُ هُوَ إِجْمَاعٌ فَيَلْزَمُ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ بَلْ هُوَ  
اجْتِهَادٌ مِنَ السَّيِّدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَكَتَ عَلَيْهِ مَنْ سَكَتَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى  
خِلَافِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم. ❦ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ عَدَمُ الْفَضْلِ. ❦ فَوَدَّ: (إِنَّهُمْ كَانُوا  
يَعْتَادُونَهُ إلخ) مَعْنَاهُ كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُوَقِعُونَهُ الْآنَ دَفْعَةً إِنَّمَا كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يُوَقِعُونَهُ  
وَاحِدَةً فَقَطْ وَاعْتَمَدَ هَذَا الْجَوَابُ الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ الْبُخَارِيُّ الْحَقْفِيُّ، وَقَالَ: إِنَّ النَّصَّ مُشِيرٌ إِلَى هَذَا  
مِنْ لَفْظِ الْإِسْتِعْجَالِ يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ لِلنَّاسِ أَنَاةٌ أَي مُهْلَةٌ فِي الطَّلَاقِ فَلَا يُوَقِعُونَ إِلَّا وَاحِدَةً وَاحِدَةً  
فَاسْتَعَجَلَ النَّاسُ وَصَارُوا يُوَقِعُونَ الثَّلَاثَ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ إِيْقَاعَ الثَّلَاثِ  
دَفْعَةً وَاحِدَةً كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَقَعُ وَاحِدَةً وَهَكَذَا فِي الزَّمَنِ الثَّانِي قَبْلَ التَّنْفِيزِ فَمَا الَّذِي اسْتَعَجَلُوهُ  
اه مُعْنِي وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَنْتَ خَبِيرٌ إلخ. ❦ فَوَدَّ: (يَعْتَادُونَهُ إلخ) أَي: اغْتَادُوا التَّطْلِيقَ  
وَاحِدَةً اه سم. ❦ فَوَدَّ: (يُوَقِعُونَهُ ثَلَاثًا) يَعْنِي يُوَقِعُونَ الثَّلَاثَ دَفْعَةً وَاحِدَةً. ❦ فَوَدَّ: (فَهُوَ إلخ) أَي: خَبَرٌ

❦ فَوَدَّ: (يُصَدِّقُونَ) هُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ. ❦ فَوَدَّ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ  
أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ الْأَجَوِبَةِ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقِ الشَّافِعِيُّ السَّيِّدَ عُمَرَ فِيهِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ مِنْ  
عَدَمِ التَّصَدِيقِ، وَلَا يُقَالُ هُوَ إِجْمَاعٌ فَيَلْزَمُ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ بَلْ هُوَ اجْتِهَادٌ مِنَ  
السَّيِّدِ عُمَرَ سَكَتَ عَلَيْهِ مَنْ سَكَتَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ فَوَدَّ: (إِنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَادُونَهُ طَلْقَةً) أَي: اغْتَادُوا التَّطْلِيقَ وَاحِدَةً.



مُطَابَقَتُهُ لِلظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْ كَلَامِ عَمْرِ لَا سِيَّما مَعَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّلَاثُ إِلَى آخِرِهِ فَهُوَ تَأْوِيلٌ  
بَعِيدٌ لَا جَوَابَ حَسَنٌ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَحْسَنَ، وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ عَمَرَ لَمَّا اسْتَشَارَ  
النَّاسَ عَلِمَ فِيهِ نَاسِخًا لِمَا وَقَعَ قَبْلَ فَعِيلٍ بِقَضِيَّتِهِ، وَذَلِكَ النَّاسِخُ إِمَّا خَبَرٌ بَلَّغَهُ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَهُوَ  
لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ نَحْوٍ، وَمَنْ ثُمَّ أَطْبَقَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ، وَإِخْبَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِبَيَانِ أَنَّ النَّاسِخَ إِنَّمَا  
عُرِفَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ مِنْ وَفَاتِهِ وَقَالَ السُّبْكِيُّ وَابْتَدَعَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمَنْ ثُمَّ  
قَالَ الْعِزُّ بْنُ جَمَاعَةَ: إِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ التَّعْلِيلُ بِالطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ لَمْ يَجِبْ  
بِهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ بِمِيقَانٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ، وَمَعَ عَدَمِ حُرْمَةِ ذَلِكَ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى مِنَ  
التَّفْرِيقِ عَلَى الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ لِيُتِمَّكَ تَدَارُكُ نَدَمِهِ إِنْ وَقَعَ بِرَجْعَةٍ أَوْ تَجْدِيدٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا:  
الثَّلَاثُ مَا لَوْ أَوْقَعَ أَرْبَعًا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ  
إِنَّهُ يُعَزَّرُ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُؤَيِّدُهُ بِأَنَّهُ تَعَاطَى نَحْوَ عَقْدِ فَايِدٍ، وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ  
وَنُوزِعَ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ (أَوْ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ وَفَسَنَ) فِي

ابْنِ عَبَّاسٍ إلخ. هـ قوله: (والأحسنُ عندي أن يُجابَ بأن إلخ) أطالَ شرحُ مُسْلِمٍ فِي رَدِّ الْجَوَابِ بِأَنَّ ذَلِكَ  
كَانَ ثُمَّ نُسِخَ إِلَى أَنْ قَالَ مَا نَصُّهُ: فَإِنْ قِيلَ فَلَعَلَّ النَّسْخَ إِنَّمَا ظَهَرَ لَهُمْ فِي زَمَنِ عُمَرَ قُلْنَا هَذَا غَلَطٌ أَيْضًا؛  
لأنه يَكُونُ قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْخَطَأِ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ لَا يَشْتَرِطُونَ  
انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ هـ قوله: (وهو) أي الإجماع هـ قوله: (قال السُّبْكِيُّ) إلى قوله:  
وخرج) فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أي ابْنُ تَيْمِيَّةَ) إِلَى فَقَالَ وَدَخَلَ فِي حِكَايَةِ كَلَامِ السُّبْكِيِّ  
بِمَا نَصُّهُ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُنْجَزًا أَوْ مُعَلَّقًا، وَقَدْ وَجِدَتْ صِفَتُهُ خَلْفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ خَلْفٍ قَالَ  
السُّبْكِيُّ إلخ. هـ قوله: (إنه إلخ) أي: ابْنُ تَيْمِيَّةَ. هـ قوله: (فقال إلخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ ابْتَدَعَ إلخ.  
هـ قوله: (على وجه اليمين) أي: بِأَنَّ قَصْدَ الْحَثِّ أَوْ الْمَنْعِ أَوْ تَحْقِيقِ الْخَبَرِ. هـ قوله: (ولم يقل بذلك)  
عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهَذِهِ بَذْعَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ إلخ. هـ قوله: (ومع عدم حُرْمَةِ ذَلِكَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ  
وَكَمَا لَا يَحْرُمُ جَمْعُهَا لَا يُكْرَهُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ يُسْنُّ الْإِقْتِصَارُ عَلَى طَلْقَةٍ فِي الْقُرْءِ لِذَاتِ الْأَقْرَاءِ، وَفِي  
الشَّهْرِ لِذَاتِ الْأَشْهُرِ لِيُتِمَّكَ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ التَّجْدِيدِ إِنْ نَدِمَ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُفَرِّقِ الطَّلَاقَ  
عَلَى الْأَيَّامِ، وَيُفَرِّقِ عَلَى الْحَامِلِ طَلْقَةً فِي الْحَالِ وَيُرَاجِعْ، وَأُخْرَى بَعْدَ النَّفَاسِ وَالثَّالِثَةُ بَعْدَ الطُّهْرِ مِنَ  
الْحَيْضِ هـ قوله: (ما لو أوقع أربعًا) أي: فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ هـ كُرْدِي. هـ قوله: (فإنه يَحْرُمُ) وَقَوْلُهُ: (إنه  
يُعَزَّرُ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِيُّ فِيهِمَا عِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَعْزِيرَ م ر هـ. هـ قوله: (كما مرَّ)  
أَي فِي الْبَيْعِ هـ كُرْدِي. هـ قوله: (واقْتَصَرَ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ:  
وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةَ فِي التَّفْرِيقِ، وَقَوْلُهُ: (فإن قلت) إِلَى: (ولَهُ لَا تُمَكِّنُكَ)، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيُذَيِّنُ) فِي  
النِّهَايَةِ.

هـ قوله: (فإنه يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُعَزَّرُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَعْزِيرَ م ر.

الصُّورَتَيْنِ (بتفريقها على أقراء لم يُقبل) ظاهراً؛ لأنه خلاف ظاهر لفظه من وقوعهن دَفْعَةً فِي الْأُولَى، وكذا في الثانية إن كانت طاهراً وإلا فحين تَطَهَّرَ، وعندنا لا سُنَّةٌ فِي التَّفْرِيقِ (إلا مِمَّنْ يَعْتَقِدُ تَغْرِيمَ الْجَمْعِ) أي جمع الثلاث في قرء واحد كالمالكِي فإذا رَفَعَ لِشَافِعِي قبله ظاهراً في كُلِّ مِنْ تَيْنِكَ الصُّورَتَيْنِ خِلَافاً لِمَنْ خَصَّهُ بِالثَّانِيَةِ؛ لأنَّ ظاهر حاله أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مُحَرِّماً فِي مُعْتَقِدِهِ (الأصح أَنَّهُ) أي مَنْ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ (يَذْهَبُ)؛ لأنَّهُ لَوْ وَصَلَ مَا يَدْعِيهِ بِاللَّفْظِ لَانْتِظَمَ وَمَعْنَى التَّذْيِينِ أَنَّ يُقَالُ لَهَا حُرْمَتٌ عَلَيْهِ ظاهراً وليس لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ صِدْقُهُ بِقَرِينَةٍ أَوْ وَحِيدَةٍ يَلْزُمُهَا تَمَكُّيْنُهُ، ويَحْرُمُ عَلَيْهَا التَّشْوِزُ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا الْقَاضِي مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِتَصَدِيقِهَا كَمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمُعِينِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ أَقْرَبْتُ لِرَجُلٍ بِالزَّوْجِيَّةِ فَصَدَّقَهَا لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَذَّبَهَا الْوَلِيُّ وَالشُّهُودُ فَهَلَّا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَأَنَّا نَحْنُ لَمْ نَعْلَمْ مَا نَعْنَى يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ فِي التَّفْرِيقِ، وَهُنَا عَلِمْنَا مَا نَعْنَى ظاهراً أَرَادَا رَفَعَهُ بِتَصَادُقِهِمَا فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ، وَلَهُ لَا تُمَكِّنُكَ مِنْهَا، وَإِنْ خَلَّتْ لَكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ صَدَقْتَ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ الطَّلَبُ، وَعَلَيْهَا الْهَرَبُ، وَلَوْ اسْتَوَى عِنْدَهَا صِدْقُهُ وَكِذْبُهُ كَرِهَ لَهَا تَمَكُّيْنُهُ، وَإِنْ ظَنَنْتَ كِذْبَهُ حَرَّمَ عَلَيْهَا تَمَكُّيْنُهُ، وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ بِحُكْمِ قَاضٍ بِتَفْرِيقٍ، وَلَا بَعْدِيهِ تَعْوِيلاً عَلَى الظَّاهِرِ فَقَطْ لِمَا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ نُفُوذِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بَاطِناً إِذَا وَافَقَ ظَاهِرَ الْأَمْرِ بَاطِنَهُ، وَلَهَا إِذَا كَذَّبَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ بَعْدَ الْعِدَّةِ مَنْ لَمْ يُصَدَّقْ

• فَوَدَّ: (وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةٌ فِي التَّفْرِيقِ) فِي هَذَا لِنَقْيِ أَذْنِي شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: هُوَ خِلَافُ الْأُولَى مِنَ التَّفْرِيقِ اهـ سَمِ اقُولُ: وَمُخَالَفَتُهُ ظَاهِرَةٌ مَعَ مَا قَدَّمْنَا هُنَاكَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا رَفَعَ الشَّافِعِيُّ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْائِيَّةُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَوْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الصُّورَتَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافاً إلَخ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ خَلَبَ إلَخ) تَأَمَّلْ هَذَا الْحَضَرَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ اسْتَوَى إلَخ وَالْعِبَارَةُ الْجَامِعَةُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ صِدْقُهُ وَجَبَ تَمَكُّيْنُهُ، وَإِنْ شَكَّكَتْ عَلَى السُّوِيَّةِ كَرِهَ، وَإِنْ ظَنَنْتَ الْكِذْبَ حَرَّمَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ) عَطْفٌ عَلَى لَهَا اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا إلَخ) أَي: مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنَى التَّذْيِينِ وَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُهُ إِلَى تِمَامِ الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (بِحُكْمِ قَاضٍ إلَخ) أَي: لَوْ فُرِضَ قَاضٍ يَرَى قَبُولَهُ وَتَمَكُّيْنَهُ مِنْهَا ظَاهِراً، وَحُكْمَ بَقْبُولِهِ وَتَمَكُّيْنِهِ اهـ سَمِ وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (تَعْوِيلاً عَلَى الظَّاهِرِ) أَي: ظَاهِرِ الْحُكْمِ، وَهَذَا عِلَّةٌ لِتَغْيِيرِ هَذِهِ إلَخ. • فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي إلَخ) عِلَّةٌ وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ إلَخ. • فَوَدَّ: (إِذَا كَلَبَتْهُ) أَي: غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا كَذِبُهُ.

• فَوَدَّ: (وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةٌ فِي التَّفْرِيقِ) فِي هَذَا لِنَقْيِ أَذْنِي شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى مِنَ التَّفْرِيقِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ خَلَبَ إلَخ) تَأَمَّلْ هَذَا الْحَضَرَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ اسْتَوَى إلَخ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ) عَطْفٌ عَلَى لَهَا. • فَوَدَّ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ بِحُكْمِ قَاضٍ) لَوْ فُرِضَ قَاضٍ يَرَى قَبُولَهُ وَتَمَكُّيْنَهُ مِنْهَا ظَاهِراً أَوْ حُكْمَ بَقْبُولِهِ وَتَمَكُّيْنِهِ.



الزوج لا مَنْ صَدَّقَهُ ولو بعد الحكم بالفرقة. (وَيُذَيِّنُ مَنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ) لِمَا مَرَّ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى ذَلِكَ ظَاهِرًا إِلَّا لِتَخْلِيْفِ خَصْمِهِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْيَمِينَ لَوْ رُدَّتْ خَلَفَ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ، وَقَبِلَ مِنْهُ ظَاهِرًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ أَنَّهُ كَالْإِقْرَارِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ تَصَدِّيقَهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ، وَخَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُذَيِّنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ جُمْلَةً فَيُنَاقِي لَفْظَهَا مُطْلَقًا، وَالنِّكَاحُ لَا تَوَثُّرُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ التَّعْلِيْقَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تُخَصِّصُهُ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ أَوْقَعَ الثَّلَاثَ: كُنْتُ طَلَّقْتُ قَبْلَ ذَلِكَ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ رَفْعَ الثَّلَاثِ مِنْ أَصْلِهَا، وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَحْوِ كَأَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ، وَأَرَادَ إِلَّا فَلَانَةً أَوْ أَنْتَ طَالِقُ ثَلَاثًا، وَأَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً بِخِلَافِ نِسَائِي .....

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ إلخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ لَا مَنْ صَدَّقَهُ أَي: وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْكِحَهُ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْفُرْقَةِ أَي: خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ أَهْلُ رَشِيدِي.

• قَوْلُ (نِسِي): (وَيُذَيِّنُ) أَي: أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ أَهْلُ مُعْنَى.

• قَوْلُ (نِسِي): (مَنْ قَالَ إلخ) سَوَاءٌ قَالَهُ مُتَّصِلًا لِلْيَمِينِ أَوْ مُتَفَصِّلًا عَنْهَا أَهْلُ ش. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُذَيِّنُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ) أَي: الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أَي: إِنَّمَا فِي شَرْحِ أَنَّهُ يُذَيِّنُ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُذَيِّنُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلَى) فِي الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ كُلِّ وَجْهِ. • قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مُنَاقَاةِهَا لِلْفَرْقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

• قَوْلُهُ: (فَائِنَهَا) أَي: بَقِيَّةُ التَّعْلِيْقَاتِ أَهْلُ ش. • قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَمِيعٌ وَعَ ش.

• قَوْلُهُ: (مَا لَوْ قَالَ إلخ) عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَمِيعٌ عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: وَلَعَلَّهُ إلخ يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي النِّكَاحِ فِي مَبْنَحِ شَاهِدِيهِ فِي شَرْحِ أَوْ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ إلخ) أَي: ادَّعَى إِرَادَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ. • قَوْلُهُ: (كَأَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ إلخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمُعَيَّنِ م ر أَهْلُ سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نِسَائِي) وَالْفَرْقُ أَنَّ أَرْبَعَتُكُنَّ لَيْسَ مِنَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَهُ عَدَدٌ مَخْصُورٌ، وَشَرْطُ الْعَامِّ عَدَمُ الْحَضَرِ بِاعْتِبَارِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَنِسَائِي، وَإِنْ كَانَ مَخْصُورًا فِي الْوَاقِعِ لَكِنْ لَا دَلَالَةَ لَهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ عَلَى عَدَدٍ أَهْلُ ش.

• قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) أَي: وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا لَوْ قَالَ إلخ عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. • قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَحْوِ إلخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ

وبالثاني نية من وثاق؛ لأنه تأويل وصرف لللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأردت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو إن لم يشأ أو إلا واحدة بعد ثلاثاً أو إلا فلانة بعد أربعين لم يدّين، أو ما يُقيدُهُ أو يضرُّهُ لمعنى آخر أو يُخصِّصُهُ كأردت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائي دُين، وإنما ينفعه قصده ما ذكر باطناً إن كان قبل فراغ اليمين فإن حدث بعده لم يُفذه كما مر في الاستثناء ولو زعم أنه أتى به وأسمع نفسه، فإن صدقته فذاك، وإلا خلفت وطلقت كما لو قال عدلان حاضران: إنه لم يأت بها؛ لأنه نفى محصور، ولا يُقبل قولها، ولا قولها لم نسمعه أتى بها بل يُقبل قوله: يمينه؛ لأنه لم يكذب أي أما لو كذب صريحاً فإنه يحتاج للبيّنة، ولو خلف مشيراً لتفيس ما قيمة هذا دزهم، وقال تونت بل أكثر صدق ظاهراً كما أتى

• قوله: (وبالثاني) وهو بقية التعليقات اهـ ع ش. هـ قوله: (نية من وثاق) وهل مثله علي الطلاق، وأراد من ذراعي مثلاً، أو يُفرَّق فيه نظر، وقد أجاب م ر. على البديهي بأنه لا يدّين فيه كما في إرادة إن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكليّة فليُتأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكليّة أيضاً سم على حجّ اهـ ع ش. عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصّها: الحق أنه لا يظهر تفاوت بين من ذراعي وبين من وثاق اهـ. هـ قوله: (والحاصل إلخ) عبارة الرّوض والضابط أنه إن فسّر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو يُخصِّصه بعدد كطلقتك ثلاثاً، وأراد إلا واحدة أو أربعين، وأراد إلا فلانة فلا يدّين انتهت اهـ. رشيدى. هـ قوله: (وإنما ينفعه إلخ) كذا في المغني.

• قوله: (ولو زعم) أي: قال: وقوله: أنه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها اهـ قال ع ش قوله: إنه أتى بها إلخ أي بالمشينة خرج به ما لو قال أتيت بقولي إن دخلت الدار أو نحوها فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قدّمناه في الاستثناء عن سم اهـ وأقره الرشيدى. هـ قوله: (ولاً) أي: بأن أنكرت أنه أتى به اهـ سم.

• قوله: (كما لو قال عدلان إلخ) انظر: التشبيه راجع لماذا؟ وهل الصورة أن العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط اهـ رشيدى أقول الظاهر أن مرجع التشبيه قوله خلفت إلخ وأن الصورة أنهما شهدا عند القاضي، والمعنى يثبت الطلاق عند الإنكار بالحلف كما يثبت بشهادة عدلين حاضرين أنه إلخ.

• قوله: (قولها) أي: الزوجة، ولا قولها أي العدلين. هـ قوله: (لأنه إلخ) عبارة النهاية أنه إلخ بإسقاط اللام. هـ قوله: (لم يكذب) بناء المفعول من التفعيل، وكذا قوله كذب. هـ قوله: (ما قيمة هذا دزهم) هو المخلف عليه.

ويؤيده ما تقدّم في باب الإقرار من صحة الاستثناء من المعين م ر. هـ قوله: (وبالثاني نية من وثاق إلخ) هل مثله علي الطلاق وأراد من ذراعي مثلاً أو يُفرَّق؟ فيه نظر، وقد أجاب م ر على البداهة بأنه لا يدّين فيه كما في إرادة إن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكليّة فليُتأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكليّة. هـ قوله: (ولاً) أي: بأن أنكرت أنه أتى به.



به أبو زُرْعَةَ؛ لأنَّ اللَّفْظَ بِحَتْمِهِ، وإنَّ قامت قرينة على أنَّ مراده بل أقلُّ؛ لأنَّ النِّتَّةَ أقوى من القرينة. (ولو قال: نسائي طوائق أو كلُّ امرأة لي طالق، وقال أرذت بعضهنَّ فالصَّحيح أنَّه لا يقبل ظاهراً)؛ لأنَّه خلاف ظاهر اللَّفْظِ من العموم بل يُدَيِّنُ لاحتماله (إلا بقرينة بأنَّ) أي كأنَّ

❦ قول (نسائي: (بعضهنَّ) يُشعرُ بفرض المسألة فيمن له غيرُ المُخاصِمةِ فلو لم يكن له غيرها طَلَّقَتْ كما بَحَثَ بعضهم أي الزَّركَشِيُّ قياساً على ما لو قال كلُّ امرأة لي طالق إلا عَمْرَةَ، ولا امرأة له غيرها فإنَّها تَطْلُقُ كما في الرُّوضَةِ وأصلها عن فتاوى القفال وأقرَّاه بخلاف قوله: النِّساء طوائق إلا عَمْرَةَ، ولا امرأة له غيرها، والفرق أنَّه في هذه الصُّورة لم يُصِفِ النِّساءَ لِنَفْسِهِ اهـ مُغْنِي ومثله في النِّهاية إلا أنَّه زاد عَقِبَ وأقرَّاه قوله لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها اهـ. وفي سم بعد إطلاقه في الرَّدِّ على الزَّركَشِيِّ ما نُصِّه وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كما تبيَّن فالوجه فيها خلافُ هذا الذي قاله الزَّركَشِيُّ وأنَّه لا فرق فيها بين ذي الزَّوجة وذي الزَّوجات، وقال ع ش قوله: لكن ظاهر إطلاقهم إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ.

❦ قول (نسائي: (فالصَّحيح أنَّه لا يقبل ظاهراً إلا بقرينة) هذا التَّفْصِيلُ يَجْرِي في كُلِّ مَوْضِعٍ قلنا: إنَّه يُدَيِّنُ فيه كما صرَّحوا به فيما إذا قال طلاقاً من وثاقٍ إنَّ كانَ حلَّها منه قَبْلَ، وإلا فلا اهـ مُغْنِي. ❦ قوله: (لأنَّه

❦ قوله في (نسائي: (وقال أرذت بعضهنَّ) قال الزَّركَشِيُّ: تَصْوِيرُهُمُ الْمَسْأَلَةَ بقوله: أرذت بعضهنَّ صَرِيحٌ في أنَّ الفرض فيما إذا كانَ له زَوْجَةٌ غيرُ المُخاصِمةِ فلو لم يكن له وأراد الاستثناء فينبغي أن تَطْلُقَ كما لو قال كلُّ امرأة طالق إلا عَمْرَةَ، ولا امرأة له سواها فإنَّها تَطْلُقُ كما تَقْلَاهُ عَنْ فَتَاوَى الْقِفَالِ قال: بخلاف النِّساء طوائق إلا عَمْرَةَ ولا امرأة له سواها، والفرق أنَّه لم يُصِفْهُنَّ إِلَى نَفْسِهِ وَأَقْرَاهُ وَيُحْتَمَلُ هُنَا الْوُقُوعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمَمْلُوكِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَّاقَ عَمْرَةَ فَكَأَنَّهُ اسْتِثْنَاهَا مِنْ نَفْسِهَا، وهو باطل اهـ كَلَامُ الزَّركَشِيِّ وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَافِرُهُ، وقال: أرذت غيرُ المُخاصِمةِ أنَّه قال أرذت بقولي نسائي طوائق أو كلُّ امرأة لي فقوله طالق إنما رَبَطَهُ بقوله: نسائي أو كلُّ امرأة لي طالق بَعْدَ تَقْيِيدِهِ نِيَّةً بِغَيْرِ الْمُخاصِمةِ فَهُوَ نَظِيرُ مَا قَالَ السُّبْكِيُّ فِي قَوْلِ ذِي الزَّوْجَةِ الْوَاحِدَةِ نِسَائِي أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ لِي غَيْرِكَ طَالِقٌ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَغْنَى غَيْرِكَ عَلَى قَوْلِهِ طَالِقٌ مِنْ أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْبِطِ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ: نِسَائِي أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ لِي إِلَّا بَعْدَ تَقْيِيدِهِ بِغَيْرِ الْمُخاطَبَةِ غَايَةً الْأَمْرَ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا الْقَيْدِ بَلْ نَوَاهُ فَاحْتِجَّ فِي قَبُولِهِ ظَاهِراً إِلَى قَرِينَةٍ وَهُنَاكَ صَرَّحَ بِهِ فَعَمِلَ بِهِ مُطْلَقاً بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِّرَ أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ فَقَالَ: كُلُّ نِسَائِي أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ غَيْرِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كما تبيَّن فالوجه فيها خلافُ هذا الذي قاله الزَّركَشِيُّ وأنَّه لا فرق فيها بين ذي الزَّوجة وذي الزَّوجات على أنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَاهُ بِأَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ وَأَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ غَيْرَ الْمُخاصِمةِ بِقَوْلِهِ نِسَائِي أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ بَلْ أَطْلَقَ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِقَوْلِهِ طَالِقٌ نَوَى حَيْثُ إِسْتِثْنَاءَ الْمُخاصِمةِ، وهذا هو نَظِيرُ مَا نَظَرَّ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

❦ قوله في (نسائي: (فالصَّحيح أنَّه لا يقبل ظاهراً).

(خاصته وقالت) له (تزوجت) علي (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها أخذًا مما يأتي (كل امرأة لي طالق، وقال أرذت غير المخاصمة) يظهر صدقه حينئذ، وقيل: لا يقبل مطلقًا، ونقله عن الأكثرين ومثل ذلك ما لو أرادت الخروج لِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فقال: إن خرجت الليلة فانت طالق فخرجت لغيره، وقال لم أقصد إلا منعها من ذلك المُعَيَّنِ فيقبل ظاهرًا للقربة وما في الروضة في الإيمان أنه لو قيل له: كَلِمَ زَيْدًا اليومَ فقال: لا كلمته ونوى اليوم قبل ظاهرًا أي للقربة أيضًا وبه يفرق بينه وبين قولها لو قال لا أدخل دار زيد، وقال أرذت ما يسكنه دون ما يملكه لم يقبل ظاهرًا أي لعدم القربة ومَرَّ أَنَّهُ لو قال: وهو يجعلها من وثاق أنت طالق وقال أرذت من وثاق لم يقع عليه شيء للقربة وقيد المتولي مسألة الروضة بما إذا وصل خليفه بكلام السائل، وإلا لم تنفعه النية أي لأنه لا قرينة حينئذ، ويظهر ضبط الطول والقصر بالعرف، وأنه هنا أوسع منه بين إيجاب البيع وقبوله ثم ما ذكر إنما هو في القرينة اللفظية كما

خلاف إلى قوله: (وما في الروضة) في النهاية. ٥ قوله: (مما يأتي) أي: أيضًا عن المتولي. ٥ قوله: (ونقله عن الأكثرين) وحينئذ فما رجحناه هنا مخالف لما التزمه الرافعي من تصحيح ما عليه الأكثرون، ولا يحسن تغييره بالصحيح اهـ معني. ٥ قوله: (ومثل ذلك إلخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجانب فحلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلى عليه، ولا على غيره ثم جليت تلك الليلة على النساء ثم قال: أرذت بلفظ غيره الرجال الأجانب قبل قوله أي ظاهرًا بيمينه، ولم يقع بذلك طلاق كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى للقربة الحالية، وهي غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها اهـ نهاية وفي سم نحوه. ٥ قوله: (وما في الروضة إلخ) عطف على قوله: (ما لو أرادت إلخ). ٥ قوله: (كلم) قضية قوله الآتي، وقيد المتولي إلخ أنه بحذف أداة الاستفهام أي أَكَلَمُ زَيْدًا. ٥ قوله: (وبه) أي: بقوله أي للقربة أيضًا، وقوله: بينه أي بين قول الروضة المار، وقوله: (وبين قولها) أي: الروضة. ٥ قوله: (ومر) أي: في شرح وترجمة الطلاق بالعجمية صريح على المذهب. ٥ قوله: (حينئذ) أي: حين عدم الاتصال. ٥ قوله: (وأنه) أي: العرف أو ما ذكر من الطول والقصر. ٥ قوله: (ثم ما ذكر) أي: تأثير القرينة والعمل بها. ٥ قوله: (إنما هو في القرينة اللفظية) أي: يتم ذلك فيمن يجعلها من وثاق فإن القرينة حالة بلا شك بل قد يَنَازَعُ في مسألة الأخب في كون القرينة لفظية فليتأمل ومما يمنع التقييد باللفظية مسألة جلاء زوجته المحكية في النهاية عن إفتاء والده اهـ سيد عمر عبارة سم قوله: ومنه ما لو قال إلخ انظر ما اللفظية في هذا اهـ.

(فرغ): زوجة أريد جلوتها على الرجال فحصلت غيره الأب أو الزوج فحلف أنها لا تجلى عليه، ولا على غيره وقال أرذت غيره من الرجال فأفتى شيخنا الشهاب الرملي بقبول دعواه ظاهرًا فلا يحنث بجلوتها على النساء لقربة غيره المقتضية إرادة الرجال.



تري، ومنه ما لو قال لها إن رأيت من أختي شيئاً، ولم تُخبريني به فإنه يُحْمَلُ على مُوجِبِ الرِّبَةِ أَمَّا الْقَرِينَةُ الْحَالِيَةُ كَمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى صَدِيقِهِ، وَهُوَ يَتَغَدَّى فَقَالَ: إِنَّ لَمْ تَتَغَدَّ مَعِي فَأَمْرَاتِي طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالْيَأْسِ، وَإِنْ اقْتَضَتْ الْقَرِينَةُ أَنَّهُ يَتَغَدَّى مَعَهُ الْآنَ ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَخَالَفَهُ الْبَغَوِيُّ فَقَبِلَهُ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ قِيلَ: وَهُوَ أَفْقَهُ انْتَهَى وَيَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ التَّعْلِيقِ بِالْحَمْلِ عَنِ الرُّوْضَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَعَنِ الْأَصْحَابِ مَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَأَنَّهُ مُسْتَشْكَلٌ وَمِمَّا يُرْجَعُ الثَّانِي النَّصُّ فِي مَسْأَلَةِ التَّغَدِّي عَلَى أَنَّ الْحِلْفَ يَتَقَيَّدُ بِالتَّغَدِّي مَعَهُ الْآنَ.

(فرع): أَقَرُّ بِطَلَاقٍ أَوْ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ أَنْكَرَ أَوْ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ عُذْرًا لَمْ يُقْبَلْ، وَلَا كَظَنَّتْ وَكِبَلِي طَلَّقَهَا فَبَانَ خِلَافُهُ أَوْ ظَنَّتْ مَا وَقَعَ طَلَاقًا أَوْ الْخُلْعَ ثَلَاثًا فَاتَّيَتْ بِخِلَافِهِ، وَصَدَّقَتْهُ أَوْ أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةٌ قُبِلَ.

### فصل في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها

إذا (قال: أنت طالق في شهر كذا أو في (غُرته أو في (أوله) أو في رأسه .....

• قوله: (كما إذا دخل على صديقه، وهو يتغذى إلخ) قد يقال: قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وأن المراد أن اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحيثيذ فهذا ليس مما نحن فيه من أنه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهراً إلا بقريضة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله: (قيل ثم ما ذكر إلخ) فتأمل اه سم. • قوله: (ما يؤيد) أي الثاني. • قوله: (ما يؤيد الأول) هو قوله: لم يقع إلا باليأس اه ع ش. • قوله: (أقر) إلى الفصل في النهاية. • قوله: (ثم أنكز) أي أضل الطلاق. • قوله: (كظنت وكبلي) إلى قوله: (ثلاثاً) يعني فأقررت على ذلك الظن. • قوله: (فأتيت بخلافه) أي بأن ما وقع لم يكن طلاقاً، أو الخلع لم يكن ثلاثاً فكان الظن فاسداً فالإقرار كذلك اه كزدي. • قوله: (وصدقته) أي صدقت الزوج فيما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الوكيل أو خلاف ظنه. • وقوله: (أو أقام به) أي بالخلاف المذكور اه كزدي.

### فصل: في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها

• قوله: (ونحوها) أي غيرها والمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْأَزْمِنَةِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا فِي مُجَرَّدِ أَنْ كَلَامًا مُسْتَقِلًّا، وَلَا فَلَا مُشَابَهَةَ بَيْنَ الزَّمَانِ وَالطَّلَاقِ فِيمَا لَوْ قَالَ: إِنَّ طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَوْ قَالَ: وَمَا يَتَّبِعُهُ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اه ع ش. • قوله: (أو في رأسه) أو دخوله أو مجيئه أو ابتدائه أو استقباله أو أول أجزائه نهاية ومعني.

• قوله: (ومنه ما لو قال إلخ) انظر ما اللَّفْظِيَّةُ فِي هَذَا. • قوله: (كما إذا دخل على صديقه، وهو يتغذى فقال) قد يقال قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وأن المراد أن اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحيثيذ فهذا ليس مما نحن فيه من أنه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهراً إلا بقريضة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله: (قيل ثم ما ذكر إلخ) فتأمل.

### (فصل: في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها)

(وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءٍ) ثَبَتَ فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَوْنُهُ (مِنْهُ) وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَوَّلَ الصَّوْمِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْبَلَدِ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ لَا مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ ثُمَّ مَنُوطٌ بِذَاتِهِ دُونَ غَيْرِهَا فَنَيْطُ الْحُكْمِ بِمَحَلِّهَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مَنُوطٌ بِحَلِّ الْعِصْمَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فُرُوعِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ الَّذِي هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْحَلِّ، وَذَلِكَ لِصِدْقِ مَا عُلِّقَ بِهِ حِينَئِذٍ حَتَّى فِي الْأَوَّلَى؛ إِذِ الْمَعْنَى فِيهَا إِذَا جَاءَ شَهْرٌ كَذَا وَمَجِيئُهُ يَتَحَقَّقُ بِمَجِيئِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ كَمَا لَوْ عُلِّقَ بِدُخُولِ دَارٍ يَفْقَعُ بِحُصُولِهِ فِي أَوَّلِهَا فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ دُيِّنَ. (أَوْ) قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ (فِي نَهَارِهِ)

• قول (سني): (بِأَوَّلِ جُزْءٍ) أَي: مَعَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. • قوله: (ثَبَتَ فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ) فَلَوْ عُلِّقَ بِبَلَدِهِ، وَانْتَقَلَ إِلَى أُخْرَى، وَرَأَى فِيهَا الْهِلَالَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي تِلْكَ لَمْ يَفْقَعِ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِغُ أَهْ مُعْنَى وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ إِنْ كَذَا فِي النِّهَايَةِ قَالَ ع ش قوله: وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ إِنْخ مُعْتَمِدٌ أَه. • قوله: (عَلَى مَا بَحَثَهُ إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا بَحَثَهُ إِنْخ. • قوله: (كَوْنُهُ) فَاعِلٌ ثَبَتَ وَالضَّمِيرُ لِأَوَّلِ جُزْءٍ. • قوله: (وَعَلَيْهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. • قوله: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ. • قوله: (بَيِّنَةٌ) أَي: تَحَقُّقُ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِذَا عُلِّقَ بِهِ الطَّلَاقُ حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ مَحَلُّ التَّعْلِيْقِ. • قوله: (لَا مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى إِلَيْهِ. • قوله: (إِنَّ الْحُكْمَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ وَجُوبُ الصَّوْمِ. • قوله: (بِدَايَةِ) يَعْنِي الصَّائِتَ أَه رَشِيدِي. • قوله: (فَنَيْطُ الْحُكْمِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ ثُبُوتُ أَوَّلِ الشَّهْرِ. • قوله: (بِخِلَافِهِ هُنَا) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: بِخِلَافِ حَلِّ الْعِصْمَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فُرُوعِي إِنْخ. • قوله: (الَّذِي هُوَ السَّبَبُ) صِفَةُ التَّعْلِيْقِ. • قوله: (وَذَلِكَ) أَي: قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءٍ) أَه ع ش. • قوله: (لِصِدْقِ مَا عُلِّقَ بِهِ حِينَئِذٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ لِتَحَقُّقِ الْإِسْمِ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ أَه. • قوله: (حَتَّى فِي الْأَوَّلَى) هِيَ قَوْلُهُ فِي شَهْرِ كَذَا أَه ع ش. • قوله: (يَفْقَعُ) أَيِ الطَّلَاقُ بِحُصُولِهِ أَيِ الدُّخُولِ فِي أَوَّلِهَا أَيِ الدَّارِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمِيرِ. • قوله: (فَإِنْ أَرَادَ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فِي شَرْحِ قَبْعِجَزُ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ فَإِنْ أَرَادَ وَسَطَهُ أَوْ آخِرَهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ أَرَادَ مِنَ الْأَيَّامِ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غُرَّتَهُ دُيِّنَ لَاحْتِمَالٍ مَا قَالَهُ فِيهِمَا وَلِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ غُرَّرَ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا، وَإِنْ قَالَ أَرَذْتَ بَغْرَتَهُ أَوْ بِرَأْسِهِ الْمُتَشَفَّفَ مَثَلًا لَمْ يُدَيِّنْ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ مَثَلًا، وَهُوَ فِيهِ طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَ: وَهُوَ فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ أَوْ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَطَلَّقْتُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ الْقَابِلِ أَه. • قوله: (مَا بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: مَا بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فِيمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ فَلَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِغَيْرِ الْأَوَّلِ، وَعِبَارَةُ سَمِ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ

• قوله: (فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ إِنْخ) كَذَا م ر. • قوله: (فَكَانَ الْفَرْقُ إِنْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَفْنَى عَنِ الْفَرْقِ بَاتْنَهُمَا سَوَاءً؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ سَبَبُ الطَّلَاقِ فَاعْتَبِرَ مَحَلَّهُ، وَاعْتِبَارُ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ لَوْجُوبُ الْمُسْتَقْبَلِ الْوَاقِعِ فِي الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قوله: (فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ) صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَقَدْ قَالَ: فِي أَوَّلِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فِي مِثْلِ هَذَا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلتَّذْيِينِ حِينَئِذٍ.



أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر أول يوم منه) لأن الفجر لغة أول النهار، وأول اليوم وبه يعلم أنه لو قال لها: أنت طالق يوم يقدم زيد فقدّم قبيل الغروب بأن طلاقها من الفجر على الأصح عند الأصحاب، وقياسه أنه لو قال متى قدم فأنت طالق يوم خميس قبل يوم قدومه فقدّم يوم الأربعاء بأن الوقوع من فجر الخميس الذي قبله وترتيب أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حينئذ، ونظيره ما لو قال: أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فيتبيّن وقوعه من تلك المدة، ولا عدة عليها إن كان بائناً أو لم يعاشرها، ولا إزث لها، وأصل هذا قولهم في: أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر بشرط الوقوع قدومه بعد مضي أكثر من شهر من أثناء التعليق فحينئذ يتبيّن وقوعه قبل شهر من قدومه فتعذّد

الآخر، وقد قال في أوله: ولعله غير مراد في مثل هذا إذ لا وجه للتدوين حينئذ اه أقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال: أنت طالق في أول الشهر ثم قال: أرذت بالأول النصف الأول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلاً فينبغي تذييله لاحتماله اللفظ لما قاله اه ع ش عبارة الرشيدي قوله فأراد ما بعد ذلك لعله خصوص الأولى اه. فوه: (لأن الفجر) إلى قوله: (ولو قال في آخر يوم)، ولم يزد في النهاية. فوه: (وبه يعلم إلخ) أي: بالتعليل. فوه: (وقياسه) أي: قوله: أنت طالق يوم يقدم زيد إلخ. فوه: (فقدّم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس سم على حج أي فيتبيّن الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه اه ع ش. فوه: (الذي قبله) أي: حيث مضى لها خميس قبل قدومه وبعد التعليق، وإلا فلا وقوع اه. فوه: (ونظيره) أي: المقيس اه ع ش.

فوه: (فعاش أكثر من ذلك) ينبغي أن يراد أن الأكثر من أثناء التعليق أخذاً بما يذكره آيها اه سم. فوه: (من تلك المدة) أي: ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق، وظاهره، وإن طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبيّن به وقوع الطلاق قبل الوطء فإن تبين بعد الوطء أنه وقع بعد الطلاق كان وطء شبهة اه ع ش. فوه: (ولا جنة عليها إلخ) أي: حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته، وإلا فتشغل إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجعيًا وتكمل عدة الطلاق إن كان بائناً اه رشيدي زاد ع ش وفي سم على حج، ومعلوم أن عدة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عدة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تشغل إلى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه. فوه: (وأصل هذا) أي: قوله: أنت طالق قبل موتي إلخ اه ع ش. فوه: (من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يقارن التعليق

فوه: (فقدّم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس. فوه: (فعاش أكثر من ذلك) ينبغي أن يراد الأكثر من أثناء التعليق أخذاً بما يذكر آيها. فوه: (ولا جنة عليها إن كان بائناً إلخ) ومعلوم أن عدة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عدة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تشغل إلى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال. فوه: (من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة.

من حيث؛ لأنه هَلَقَ بَرَمَنَ بينه وبين القُدومِ شهرَ فاعْتَبِرَ مع الأكثرية الصّادقة بآخر التعليق فأكثر  
ليقع فيها الطلاق، وقولهما : بعد مُضي شهرٍ من وقت التعليق مُرادهما بوقت التعليق آخره  
فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود، ولو قال إلى شهر وقع بعد شهر  
مؤبداً إلا أن يُريد تنجيزه وتوقيته فيقع حالاً ومثله إلى آخر يومٍ من عُمرِي، وبه يُعلم أنه لو قال:  
أنت طالق آخر يومٍ من عُمرِي طَلَقْتَ بطلوع فجر يومٍ موته إن مات نهاراً، وإلا فيفجر اليوم  
السابق على ليلةٍ موته وتقدير ذلك في اليوم الأخير من أيام عُمرِي إذ هو من إضافة الصفة  
للموصوف قال بعضهم أخذاً من كلام الجلال البلقيني : ومحل هذا إن مات في غير يوم  
التعليق أو في ليلةٍ غير الليلة التالية ليوم التعليق وإلا وقع حالاً انتهى، .....

فَتَحَقَّقُ الصِّفَةُ سَمِ عَلَى حَجِّ اِه ع ش . ه فَوْدُ : (فَاعْتَبِرْ) أَي : الشَّهْرُ رَشِيدِي وَكُرْدِي . ه فَوْدُ : (بِأَخِرِ  
التَّعْلِيْقِ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّادِقَةِ بِعَنِي يَصْدُقُ عَلَى الْجُزْءِ الَّذِي هُوَ زَمَنُ التَّلْفِظِ بِأَخِرِ التَّعْلِيْقِ وَعَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ  
الْجُزْءِ أَنَّهُ أَكْثَرِيَّةٌ لِلشَّهْرِ أَي يَصِيرُ الشَّهْرُ مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ ، وَاعْتِبَارُ تِلْكَ الْأَكْثَرِيَّةِ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا  
لِيَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ اِه كُرْدِي . ه فَوْدُ : (وَقَوْلُهُمَا إِنْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ اعْتِبَارِ الْأَكْثَرِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى  
الشَّهْرِ . ه فَوْدُ : (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرِ إِنْخ) أَي : فَهُوَ تَعْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنْ  
رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَتُهُ سَنَةٌ اِه سَم . ه فَوْدُ : (مُؤَبِّدًا) أَي : وَإِنْ كَانَ إِلَى  
تَقْتَضِي أَنْ الطَّلَاقَ مُعَيَّنٌ بِأَخِرِ الشَّهْرِ ، وَأَنَّهُا تَعُودُ بَعْدَهُ إِلَى الزَّوْجِيَّةِ اِه ع ش . ه فَوْدُ : (فَيَقَعُ حَالًا) أَي :  
وَمُؤَبِّدًا ابْضَاعَ ش وَرَشِيدِي . ه فَوْدُ : (وَمِثْلُهُ) أَي : قَوْلُهُ إِلَى شَهْرِ اِه ع ش . ه فَوْدُ : (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ  
إِنْخ) تَقْدِيرُهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آتِيًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمرِي أَي فَيَقَعُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ :  
وَمِثْلُهُ اِه سَم . ه فَوْدُ : (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي : بِقَوْلِهِ : وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمرِي . ه فَوْدُ : (وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ إِنْخ)  
أَي : تَأْوِيلُهُ بَأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ أَيَّامِ اِه ع ش . ه فَوْدُ : (فِي ذَلِكَ إِنْخ) خَبَرٌ وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ .  
ه فَوْدُ : (مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ) وَهِيَ آخِرُ إِلَى الْمُوصُوفِ ، وَهُوَ يَوْمٌ اِه سَم . ه فَوْدُ : (وَمَحَلُّ هَذَا إِنْخ) مَقُولُ  
قَالَ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ طَلَقْتُ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمٍ مَوْتِهِ إِنْخ . ه فَوْدُ : (وَلَا وَقَعَ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي

ه فَوْدُ : (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرِ إِنْخ) أَي : فَهُوَ تَعْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ  
لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَتُهُ إِلَى سَنَةٍ . ه فَوْدُ : (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمرِي) تَقْدِيرُهُ  
أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آتِيًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمرِي أَي : فَيَقَعُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ .  
ه فَوْدُ : (مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ) أَي : وَهُوَ (آخِرُ) إِلَى الْمُوصُوفِ أَي : وَهُوَ (يَوْمٌ) . ه فَوْدُ : (وَمَحَلُّ هَذَا إِنْخ)  
بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّعْلِيْقِ فَقَدْ يُقَالُ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ فَيَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلُهُ الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ الْمَاضِي ، وَقَدْ يُقَالُ بِخِلَافِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَاهِلٌ بِمَوْتِهِ فَلَيْسَ قَضَاهُ إِلَّا  
التَّعْلِيْقُ بِمَجِيءِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمرِهِ ، وَقَدْ بَانَ بِمَوْتِهِ اسْتِحَالَتُهُ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَسْبِقُ  
الْلَفْظَ . ه فَوْدُ : (وَلَا وَقَعَ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّعْلِيْقِ وَفِي الْوُقُوعِ حَالًا نَظَرٌ ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ  
الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ ، وَالطَّلَاقُ لَا يَسْبِقُ الْلَفْظَ ، وَقَدْ يُقَالُ : يَجْرِي فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ؛ لِأَنَّهُ



ومُراده أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ وَقُوعُهُ مِنْ حِينَ التَّلَفُّظِ، وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ لِمَوْتِي أَوْ مِنْ مَوْتِي لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ لاسْتِحَالَةِ الْإِيقَاعِ وَالْوُقُوعِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نِيَّةً لَهُ فَالَّذِي أَفْتِيَتْ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي أَوْ مِنْ مَوْتِي، وَمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ مَوْقِعٍ وَعَدَمِهِ، وَلَا مُرْجَعٍ لِأَحَدِهِمَا مِنْ تَبَادُؤٍ وَنَحْوِهِ يَتَعَيَّنُ عَدَمُ الْوُقُوعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ ثَابِتَةً بَيِّنِينَ فَلَا تُرْفَعُ بِمُحْتَمَلٍ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى آخِرِ عِزِّي يَمُوتُ مِنِّي كَمَا اعتادته طائفة فهو كقولهِ: (مع موتي) فلا وَقُوعٌ بِهِ كَمَا يَأْتِي أَوْ (آخِرَ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِي) أَوْ (مِنْ أَجْزَاءِ عُمْرِي) وَقَعَ قُبَيْلَ مَوْتِهِ أَيْ آخِرَ جُزْءٍ يَلِيهِ مَوْتُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ حَالًا فَقَدْ صَرَحُوا فِي أَنْتَ طَالِقٌ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَضَتِكَ بِأَنَّهُ سُنِّيٌّ لاسْتِعْقَابِهِ الشُّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ، وَأَجَابَ الرُّوْيَانِيُّ عَمَّا يُقَالُ: كَيْفَ يَقَعُ مَعَ أَنَّ الْوُقُوعَ عَقِبَ آخِرِ جُزْءٍ، وَهُوَ وَقْتُ الْمَوْتِ بِأَنَّ حَالَةَ الْوُقُوعِ هِيَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ لَا عَقِبَهُ لَسَبَقَ لَفْظُ التَّعْلِيْقِ هُنَا فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى التَّعْقِيبِ بِخِلَافِهِ فِي: أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عَقِبَ اللَّفْظِ لَا مَعَهُ

لَيْلَةُ التَّعْلِيْقِ، وَفِي الْوُقُوعِ حَالًا حَيْثُ نَظَرُ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَسْبِقُ اللَّفْظَ اهـ سَم. أَقُولُ: قَوْلُ الشَّرْحِ: وَلَا تَخْتَهُ صَوْرَتَانِ أَنْ يَقُولَهُ نَهَارًا، وَيَمُوتَ فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ، أَوْ يَقُولَهُ نَهَارًا، وَيَمُوتَ فِي اللَّيْلَةِ التَّالِيَةِ لَهُ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا قُلْنَا: يَتَبَيَّنُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ مِنْ وَقْتِ التَّعْلِيْقِ لَا يُقَالُ: إِنَّ الطَّلَاقَ سَبَقَ اللَّفْظَ بَلْ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِصِبْغَتِهِ لَكِنْ تَأَخَّرَ تَبَيُّنُهُ عَنْ وَقْتِهِ أَمَا لَوْ قَالَ لَيْلًا وَمَاتَ فِي بَقِيَّتِهَا فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ ذَلِكَ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا وَقُوعَ لِعَدَمِ وُجُودِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْيَوْمُ وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى الْيَوْمُ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا وَقُوعَ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَمُرَادُهُ) أَيْ: الْبَعْضُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى آخِرَ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي فَحُكْمُهُ الْوُقُوعُ فِيهِ أَوْ مِنْ مَوْتِي فَعَدَمُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (فَالَّذِي أَفْتِيَتْ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: طَلَّقْتُ بِغُرُوبِ شَمْسٍ يَلِي ذَلِكَ التَّعْلِيْقَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ أَفْتَى بِعَدَمِ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بِغُرُوبِ شَمْسٍ يَلِي إلخ بَلْ قَدْ يُقَالُ فِي آخِرِ الْيَوْمِ الَّذِي عَلَّقَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ مُطْلَقِ الْأَيَّامِ، وَهُوَ وَجِبَةٌ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ هُوَ خَجَّ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَوْقِعٍ وَعَدَمِهِ) نَشْرُ مُرْتَّب. هـ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ) أَيْ: كَالْقَرِينَةِ الْخَارِجِيَّةِ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: فِي التَّشْبِيهِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ آخِرَ جُزْءٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (خِلَافًا) إِلَى (فَقَدْ). هـ قَوْلُهُ: (أَوْ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِي) وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: آخِرَ عُمْرِي كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحُوا إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لِتَضْرِيحِهِمْ إلخ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ: الْعَقِبُ.

بِمَعْنَاهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ فَلْيُحَرِّزْ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَالَّذِي أَفْتِيَتْ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ إلخ) وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ وَقَعَ بِغُرُوبِ شَمْسٍ أَوَّلِ يَوْمٍ يَلْقَاهُ أَيْ لَوْجُودِ مُسَمًّى الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَفْتَى بِعَدَمِ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا شَرَحُ م ر.

لاستحالة ولو قال قبل أن أضربك أو نحوه مما لا يقطع بوجوده فضررها بأن وقوعه قال جمع عقيب اللفظ ورده شيخنا بأن الموافق لقولهم في أنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق وقول الشيخين فحينئذ يقع مستندا إلى حال اللفظ أقرب إلى الأول بل ظاهر فيه لقولهما مستندا إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلى اللفظ وعليه يفرق بين هذا وما قاس عليه بأن التعليق ثم بأزمنة متعاقبة كل منها محدود الطرفين فتقيد الوقوع بما صدقه فقط وهنا بفعل، ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ.

• قوله: (لاستحالته) أي: الوقوع مع اللفظ. • قوله: (ولو قال قبل أن أضربك إلخ) قال في الروض: وإن قال: أنت طالق قبل موتي وقع في الحال انتهى اه سم. • قوله: (مما لا يقطع بوجوده) أخرج قبل طلوع الشمس اه سم. • قوله: (فضررها) أي: بعد التعليق ولو بزمن طويل، ومفهوم قوله: فضررها أنه لو لم يضرها لم يقع؛ لأن المعنى إن ضربتك فانت طالق قبل الضرب، ولم يوجد الضرب فلا وقوع اه ع ش. • قوله: (قال جمع إلخ) معتمد اه ع ش. عبارة السيد عمر أقول يؤيده ما نقله الشيخان عن القفال في: أنت طالق قبل موتي من الوقوع في الحال بخلاف قبل موتي بضم القاف مع ضم الباء أو إسكانها، وقيل موتي فإنه لا يقع إلا في آخر جزء من عمره نعم يشكل على ما قاله ذلك الجمع بل وعلى مسألة الموت ما استند إليه شيخ الإسلام ولا يجدي في الفرق ما أفاده الشارح رحمه الله تعالى؛ إذ التعليق في المسألة المذكورة ليس بمحدود بل بمطلق مضاف لمحدود، وهو مع ذلك صادق بكل زمن من الأزمنة السابقة بلا شك فليتأمل اه سيد عمر. • قوله: (وقوعه إلخ) خبر أن الموافق إلخ.

• قوله: (لقولهما مستندا إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلخ) وقد يقال: قولهما مستندا إلى حال اللفظ، ولم يقولوا وقع في حال اللفظ يؤيد الثاني اه سم. • قوله: (وعليه) أي: على الأول، وهو ما قاله الجمع يفرق بين هذا أي نحو قبل أن أضربك. • قوله: (وما قاس) أي: شيخنا والضمير في بما صدقه يرجع إلى الوقوع اه كزدي أقول: والظاهر المتعين أن الضمير راجع إلى الزمن المحدود، وهو كامل الرجب. • قوله: (ولا زمن له إلخ) على أن قوله أولا مما لا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما

• قوله: (ولو قال قبل أن أضربك أو نحوه إلخ) قال في الروض، وإن قال: أنت طالق قبل موتي وقع في الحال اه. • قوله: (مما لا يقطع بوجوده إلخ) أخرج قبل طلوع الشمس. • قوله: (عقب اللفظ) قد يقتضي أنه لو اتصل موته بآخر اللفظ بلا فاصل أنه لا يقع، وفيه نظر، ويؤيد النظر ما تقدم في: أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بغير شهر فقط بعد تمام التعليق من أنه يقع مع آخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع أنه لم يسبق زمان الوقوع فليراجع فإن ما قاله الروياني مشكل، وما ادعاه من الاستحالة ممنوع، وكذا يقال في قوله الآتي قال جمع عقيب اللفظ. • قوله: (لقولهما مستندا إلى حال اللفظ، ولم يقولوا إلى اللفظ) وقد يقال قولهما مستندا إلى حالة اللفظ، ولم يقولوا وقع في حال اللفظ



(أو) أنت طالق (آخره) أي شهر كذا أو انبلاخه أو نحو ذلك (ف) يقع (بآخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) منه، وهو أول جزء منه ليلة سادس عشرة؛ لأن منه إلى آخره يسمى آخره، ويؤد بمنع ذلك. (ولو قال ليلاً إذا مضى يوم) فانت طالق (ف) تطلق (بغروب شمس غده) إذ به يتحقق مضي يوم (أو) قاله (نهاراً) بغد أوله (ففي مثل وقته من غده) يقع الطلاق؛ لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً أو متفرقاً، ولا ينافيه ما مر أنه لو نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته؛ لأن النذر موسع يجوز إيقاعه أي وقت شاء والتعليق محمول عند الإطلاق على أول الأزيمة المتصلة به اتفاقاً ولأن الممنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه، ومن ثم لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال أثناءه علي أن اعتكف يوماً من هذا الوقت، وهذا هو نظير ما هنا بجامع أن كلاً حصل الشروع فيه عقب اليمين أما لو قاله أوله بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله فتطلق

قاس عليه؛ لأن الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده اهـ ع ش. هـ قوله: (أي شهر كذا) إلى قول المتن: وبه يقاس في النهاية. هـ قوله: (منه ليلة إلخ) الاخصر الأوضح من ليلة إلخ. هـ قوله: (لأن منه إلى آخره) لعل هنا سقطة من الكاتب، والأصل: لأن أول جزء منه إلخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكلف في توجيهه أن اسم إن محذوف أي؛ لأنه أي النصف الآخر منه أي من أوله إلى آخره يسمى أو أن من بمعنى أول والضمير إن راجعان إلى النصف الآخر عبارة النهاية والمغني إذ كله آخر الشهر اهـ وهي ظاهرة. هـ قوله: (يمنع ذلك) عبارة المغني بسبق الأول إلى الفهم.

(تنبيه): لو علق بآخر أول آخره طلق بآخر جزء منه، وإن علقه بأول آخره طلق بأول اليوم الأخير منه أو علق بانتهاء الشهر طلق بآخر الشمس الخامس عشر، وإن نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الأول طلق بطلوع فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا طلق عند زواله أو علق بما بين الليل والنهار طلق بالغروب إن علق نهاراً، وإلا فبالفجر اهـ بحذف، وقوله: لو علق بآخر أول إلخ في النهاية مثله. هـ قوله: (بغد أوله) سيذكر مختارزه بقوله: أما لو قال أوله إلخ. هـ قوله: (في جميعه) أي جميع النهار. هـ قوله: (ولا ينافيه) أي: التعليل. هـ قوله: (المتصلة به) أي: بالتعليق. هـ قوله: (ثم) أي: في نذر الإعتكاف. هـ قوله: (لو دخل فيه) أي: الإعتكاف. هـ قوله: (أثناءه) أي: اليوم. هـ قوله: (وهذا) أي: قوله: ومن ثم لو دخل إلخ اهـ ع ش. هـ قوله: (ما هنا) أي: في تعليق الطلاق. هـ قوله: (عقب اليمين) فيه تغليب اهـ رشيد. هـ قوله: (بأن فرض انطباق آخر التعليق إلخ) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه سم على حج اهـ رشيد زادع ش أي فلا يقع إلا بمضي جزء من اليوم الثاني اهـ عبارة السيد عمر قوله بأن فرض إلخ وهذا كما قال الزركشي: إذا تم التعليق، واستغفبه أول النهار، وأما لو ابتدأ أول

يؤيد الثاني. هـ قوله: (بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه.

بغروب شمسِهِ، ولو قال: أنت طالق كل يوم طَلَقَة طَلَقْتَ في الحالِ طَلَقَة، وأخرى أَوَّلَ الثاني وأخرى أَوَّلَ الثالث، ولم يُتَنَظَّرْ فيهما مُضَيٌّ ما يَكْمُلُ به ساعاتُ اليومِ الأول؛ لأنه هنا لم يُعْلَقْ بِمُضَيِّ اليومِ حتى يُغْتَبَرَ كماله بل باليومِ الصَّادِقِ بأَوَّلِهِ وَلِظُهُورِ هذا تَعَجُّبٌ من استشْكَالِ ابنِ الرُّفْعَةِ له. (أو) قال إذا مَضَى (اليوم) فأنت طالق (فلان قاله نَهَارًا) أي أَثْنَاءَهُ، وإن بَقِيَ منه لَحْظَةٌ (فِبِغْرُوبِ شَمْسِهِ)؛ لأنَّ أَلِ المَهْدِيَّةِ تَصْرِفُهُ إلى الحَاضِرِ منه (والا) يَقْلَهُ نَهَارًا بل لَيْلًا (لَهَا) فلا يَقَعُ به شيءٌ إِذْ لا نَهَارَ حتى يُحْمَلَ على المَعْهُودِ والحَمْلُ على الجِنْسِ مُتَعَذِّرٌ لا قِصْدَ لِقَاضِيَةِ التَّعْلِيْقِ بِفَرَاغِ أَيَّامِ الدُّنْيَا، فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لا يُحْمَلُ على المَجَازِ لِتَعَذُّرِ الحَقِيقَةِ قُلْتَ: لأنَّ شَرَطَ الحَمْلِ على المَجَازِ في التَّعَالِيْقِ ونَحْوِهَا قِصْدُ الْمُتَكَلِّمِ له، أو قَرِينَةُ خَارِجِيَّةٌ تُعَيِّنُهُ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما هنا وخرج بِمُضَيِّ اليومِ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ .....

النَّهَارِ فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ قَبْلَ تَمَامِهِ فلا يَقَعُ بِغْرُوبِ شَمْسِهِ اهـ أي بل بِمُضَيِّ قَدْرِ زَمَنِ التَّعْلِيْقِ مِنْ غَدِهِ اهـ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (طَلَقْتَ في الحالِ إلخ) أي إِنْ كَانَ قَالَهُ نَهَارًا، وَلَا فَلا تَطْلُقُ إِلَّا بِمَجِيءِ الْغَدِ اهـ ع ش.  
 ٥ قَوْلُهُ: (وَأُخْرَى أَوَّلَ الثَّانِي إلخ) وفي الْمَطْلَبِ عَنِ الْعَبَادِيِّ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ تَطْلُقُ وَاحِدَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ آخِرَ النَّهَارِ وَأَوَّلَهُ فَتَطْلُقُ طَلَقَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُمَا فِي الْأَوَّلَى إِذَا طَلَقْتَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَمَكْنَ سَحَبُ حُكْمِهَا عَلَى آخِرِهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِيَةِ كَذَا فِي الْخَادِمِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.  
 (فَرَعَ): لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَفْضَلِ سَاعَاتِ النَّهَارِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بِمُضَيِّ النَّهَارِ نَظِيرُ مَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَقَدْ قَالُوا فِيهِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِأَوَّلِ اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ بِهَا يَتَحَقَّقُ إِدْرَاكُهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَلَوْ حَصَلَ مِنْهُ التَّعْلِيْقُ فِي أَثْنَاءِ الْعَشْرِ الْآخِرِ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ إِلَّا بِمُضَيِّ مِثْلِهِ مِنَ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُتَنَظَّرْ فِيهِمَا) أي: الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيِ بَلْ أَوْقَعْنَا الطَّلَاقَ أَوَّلَهُمَا اهـ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (الصَّادِقِ) أي: الْمُتَحَقِّقِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ إِذَا مَضَى) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَبِهِ يُقَاسُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (فَلِإِنْ قُلْتَ: ) إِلَى (وَخَرَجَ). ٥ قَوْلُهُ: (وَلِإِنْ بَقِيَ مِنْهُ لَحْظَةٌ) وَإِنْ أَرَادَ الْكَامِلَ دُيِّنَ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (وَالْحَمْلُ عَلَى الْجِنْسِ مُتَعَذِّرٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَحَقُّقُ الْجِنْسِيَّةِ فِي كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ صِدْقُ التَّعْلِيْقِ بِمُضَيِّ يَوْمٍ وَاحِدٍ بَعْدَ اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ) أَيِ بَأَنَّهُ يُرَادُ بِالْيَوْمِ اللَّيْلَةُ بِعَلَاقَةِ الصُّدْيَةِ أَوْ مُطْلَقُ الْوَقْتِ فَتَطْلُقُ بِمُضَيِّ اللَّيْلَةِ أَوْ مُضَيِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْوَقْتُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّعْلِيْقُ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ قَرِينَةُ خَارِجِيَّةٌ إلخ) أَيِ: قِيُحْمَلُ اللَّفْظُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ

٥ قَوْلُهُ: (لِإِقْتِضَائِهِ التَّعْلِيْقَ بِفَرَاغِ أَيَّامِ الدُّنْيَا) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَحَقُّقُ الْجِنْسِيَّةِ فِي كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ صِدْقُ التَّعْلِيْقِ بِمُضَيِّ يَوْمٍ وَاحِدٍ بَعْدَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَصْدُقُ مَعْنَى الْجِنْسِ مَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُنَا) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ الْحَقِيقَةِ قَرِينَةُ فَلِإِنَّهُمْ عَذَّوْا الْإِسْتِحَالَةَ مِنَ الْقَرَائِنِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجِيَّةً، وَقَرِينَةُ الْمَجَازِ فِي التَّعَالِيْقِ وَنَحْوِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا



أَوْ الشَّهْرَ أَوْ السَّنَةَ أَوْ هَذَا الْيَوْمَ أَوْ الشَّهْرَ أَوْ السَّنَةَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حَالًا وَلَوْ لَيْلًا سِوَاءَ أَنْصَبَ أَمْ لَا؛  
لأنَّ أَوْقَعَهُ وَسَمَّى الزَّمَنَ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَلَعَنَتِ التَّسْمِيَةَ (وبه) أَي بِمَا ذَكَرَ (يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ) فِي  
التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ لَكِنْ لَا يَتَأْتِي هُنَا الْإِفَاءُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوْ السَّنَةُ

الْحَقِيقَةُ قَرِينَةٌ فَإِنَّهُمْ عَدُّوا الْإِسْتِحَالَةَ مِنَ الْقَرَائِنِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَتْ خَارِجِيَّةٌ، وَقَرِينَةُ الْمَجَازِ فِي  
التَّعَالِيْقِ وَنَحْوِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا خَارِجِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ سَم، وَقَوْلُهُ: هَلَّا إِنْخَ لَعَلَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ  
وَتَسْلِيمِ أَنْ أَلْ حَقِيقَةً فِي الْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَعَلَيْهِ فَلَا  
يَخْفَى مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. ه قَوْلُهُ: (أَوْ الشَّهْرَ) أَوْ شَعْبَانَ أَوْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ  
اه نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرَ رَمَضَانَ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِدُخُولِ  
شَهْرِ رَمَضَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ  
طَالِقٌ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ شَعْبَانَ يَقَعُ حَالًا مُطْلَقًا اه عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ انْظُرْ مَا وَجْهُهُ،  
وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مَا يُخَالِفُهُ اه. ه قَوْلُهُ: (أَنْصَبَ إِنْخَ) أَي مَا ذَكَرَ مِنَ الْيَوْمِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. ه قَوْلُهُ: (فِي  
التَّعْرِيفِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَآيَةِ، وَفِيهَا، وَفِي الْمُعْنَى وَاسْمُ هُنَا مَسَائِلُ رَاجِعُهَا. ه قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ) إِلَى الْفَرْعِ  
فِي الْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ: تَنْبِيْهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ مَضِيِّ مُدَّةٍ مِنَ التَّعْلِيْقِ هَلْ تَمَّ الْعَدْدُ أَوْ لَا عَمِلَ بِالْيَقِيْنِ، وَحَلَّ لَهُ  
الْوُطْءُ حَالِ التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَضِيِّ الْعَدَدِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ وَلَوْ عَلِقَ بِمُسْتَحِيلٍ عُرْفًا  
كَصُعُودِ السَّمَاءِ وَالطَّيْرَانِ وَإِخْيَاءِ الْمَوْتَى أَوْ عَقْلًا كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضُّدَيْنِ أَوْ شَرْعًا كَتَسْخِيقِ رَمَضَانَ لَمْ  
تَطْلُقِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْجُزِ الطَّلَاقُ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ عَلَى صِفَةٍ، وَلَمْ تَوْجِدْ اه.

خَارِجِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ يُتَأَمَّلُ مِنَ الْقَرَائِنِ. ه قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ  
قَالَ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ وَقَعَ بِانْقِضَاءِ الْهَلَالِيِّ وَإِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ فَهُوَ بَاقِي شُهُورِ تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ إِذَا مَضَتْ  
شُهُورٌ فَبِمَضِيِّ ثَلَاثَةٍ أَوْ عَلِقَ بِمَضِيِّ السَّاعَاتِ فَبِمَضِيِّ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً أَوْ سَاعَاتٍ فَبِمَضِيِّ ثَلَاثِ اه  
وَمَا ذَكَرَهُ فِي السَّاعَاتِ هُوَ مَا قَالَهُ الْجَبَلِيُّ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا  
بِمَضِيِّ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، لَكِنْ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ بِمَضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ، وَقِيَاسُهُ سَاعَاتُ  
أَنْ تَطْلُقَ هُنَا بِمَضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ سَاعَاتِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَعَ اعْتِبَارِ سَبْقِ اللَّيْلِ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَتْ الْآيَامُ فَفِيهِ  
نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَوْلِهِمْ: وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ قُبَيْلَ الرَّجْعَةِ أَوْ حَلَفَ لَيَصُومَنَّ الْآيَامَ فَلْيَصُمْ ثَلَاثًا قَالَ فِي شَرْحِهِ  
حَمَلًا عَلَيْهَا لَا عَلَى أَيَّامِ الْعُمُرِ انْتَهَى الْوُقُوعُ هُنَا بِمَضِيِّ الثَّلَاثِ لَكِنْ قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُقُوعُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ  
السَّاعَاتُ بِمَضِيِّ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيُحَرِّزْ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَى لَيْلٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّ  
ثَلَاثِ لَيَالٍ كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ؛ إِذَا اللَّيْلُ وَاحِدٌ بِمَعْنَى جَمْعٍ وَوَاحِدُهُ لَيْلَةٌ مِثْلُ تَمْرِ  
وَتَمْرَةٍ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى لَيَالٍ فَرَادَا فِيهَا الْبَاءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ انْتَهَى وَلْيُنْظَرْ فِيمَا لَوْ قَالَ إِذَا مَضَى اللَّيْلُ هَلْ  
يَنْصَرِفُ لِللَّيْلَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا فَيَخْتُلُ بِمَضِيِّ الْبَاقِي مِنْهَا؛ لِأَنَّ لَيْلًا وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ إِلَّا أَنَّهُ بِدُخُولِ أَلْ  
يُحْمَلُ عَلَى الْجِنْسِ وَيَنْصَرِفُ لِلْمَعْنَى فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ اغْتَبَرَ الثَّلَاثُ فِي الْآيَامِ وَالنِّسَاءِ فِي لَا  
اتَزَوَّجُ النِّسَاءَ مَعَ دُخُولِ لَامِ الْجِنْسِ.

بانتضاء باقيهما، وإن قل فإن أراد الكامل دُئِنَ، وفي إذا مضى شهرٌ إن وافق قوله أي آخر قوله أخذًا مما مرَّ آنفاً عن الروياني ابتداءً بمضيه، وإن نقص، وإن لم يوافقهُ فإن قاله ليلاً وقع بمضيه ثلاثين يوماً، ومن ليلة الحادي والثلاثين بقدر ما كان سبق من ليلة التعليق أو نهاراً فكذا ذلك لكن من اليوم الحادي والثلاثين بعد التعليق ومَحَلُّهُ إن كان في غير اليوم الأخير، وإلا ومضى بعده شهرٌ هلالِيٌّ كفى نظير ما مرَّ في السَلَم، وفي إذا مضت سنة بمضيه اثني عشر شهراً هلالِيَّةً فإن انكسر الشهر الأول حُسِبَ أحد عشر شهراً بالأهلة وكُمِلَتْ بقية الأول ثلاثين يوماً من الثالث عشر، والسنة للعريَّة نعم، يُدَيَّنُ مُرَبِّدٌ غيرها.

(فرع): حَلَفَ لا يُقِيمُ بِمَحَلٍّ كذا شهراً فأقامه مُفَرَّقاً حَيْثُ عَلَى ما يَأْتِي فِي الْأَيْمَانِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ طَلَقْتَ بِأَوَّلِ الْقَعْدَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ أَوَّلُهَا وَقِيلَ أَوَّلُهَا ابْتِدَاءُ الْمُحَرَّمِ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ. (أو) قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ) أَوِ الشَّهْرَ الْمَاضِي أَوِ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ (وَقَصَدَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَبْدَأً إِلَيْهِ) أَيْ أَمْسٍ أَوْ نَحْوِهِ (وَقَعَ فِي الْحَالِ)؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ حَالاً، وَهُوَ مُمْكِنٌ وَأَسْنَدَهُ لِزَمَنِ سَابِقٍ، وَهُوَ غَيْرُ مُمْكِنٍ فَأُلْغِيَ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَ أَنْ يَقَعَ أَمْسٍ أَوْ أُطْلِقَ أَوْ تَعَذَّرَتْ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ قُلْ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي لَحِظَةً أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (دُئِنَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا فِي إِذَا مَضَى الْيَوْمُ سَم عَلَى حَجِّ أَمْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَفِي إِذَا مَضَى شَهْرٌ إلخ) بِمُضِيهِ إلخ عَطَفَ عَلَى فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوِ السَّنَةُ بِانْتِزَاعٍ بَاقِيَهُمَا إلخ. • فَوَدَّ: (عَنْ الرُّوْيَانِيِّ) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَغْزُ مَا مَرَّ آنِفًا قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ الْيَوْمِ إلخ لَمْ يَغْزُهُ إِلَى أَحَدٍ، وَأَمَّا مَا مَرَّ قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ آخِرَهُ إلخ فَمَعَ بَعْدَهُ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَظْهَرَ الْاِخْتِذَافُ. • فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً) مَفْعُولٌ وَافَقَ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيهِ صِلَةٌ يَقَعُ أَمْ سَم أَيْ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى أَنْ وَافَقَ إلخ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ: مَحَلُّ تَكْمِيلِ الشَّهْرِ بِمَا ذَكَرَ أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيْ: قَوْلُهُ إِذَا مَضَى شَهْرٌ أَنْتَ طَالِقٌ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الْآخِرِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي غَيْرِ الْآخِرِ مِنَ الشَّهْرِ فَإِنْ عَلَّقَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوِ اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الشَّهْرِ كَفَى بَعْدَهُ شَهْرٌ هِلَالِيٌّ أَمْ. • فَوَدَّ: (وَفِي إِذَا مَضَتْ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَفِي إِذَا مَضَى شَهْرٌ إلخ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيهِ إلخ صِلَةٌ يَقَعُ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. • فَوَدَّ: (وَالسَّنَةُ لِلْعَرِيَّةِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْتَبَرُ السَّنَةُ الْعَرِيَّةُ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ غَيْرَهَا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ظَاهِرًا لِتُهْمَةِ التَّأخِيرِ وَيُدَيَّنُ نَعَمْ لَوْ كَانَ بِبِلَادِ الرُّومِ أَوْ الْفُرْسِ فَيَتَّبِعِي قَبُولَ قَوْلِهِ أَمْ. • فَوَدَّ: (أَوِ الشَّهْرَ الْمَاضِي) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَى الْمُتَنِّ.

• فَوَدَّ: (وَهُوَ إلخ) أَيْ: الْإِسْتِنَادُ أَمْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَكَمَا لَوْ قَصَدَ إلخ) أَيْ: وَكَذَا يَقَعُ حَالاً لَوْ قَصَدَ إلخ سَم وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَأَنْ قُلْ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي لَحِظَةً. • فَوَدَّ: (دُئِنَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا فِي إِذَا مَضَى الْيَوْمُ. • فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً) مَفْعُولٌ وَافَقَ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيهِ صِلَةٌ يَقَعُ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (وَكَمَا لَوْ قَصَدَ إلخ) أَيْ: وَكَذَا يَقَعُ حَالاً لَوْ قَصَدَ الطَّلَاقُ فِيهِ لَا يُقَالُ الطَّلَاقُ فِيهِ مِنْ لَزِمَ أَنَّهُ نِكَاحٌ آخَرُ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ



مُراجَعَتُهُ لِنَحْوِ مَوْتٍ أَوْ خَرَسٍ، وَلَا إِشَارَةً لَهُ مُفْهِمَةً (وَقِيلَ: لَفَقَ) نَظَرًا لِإِسْنَادِهِ لِغَيْرِ مَمْكِنٍ وَتُرَدُّ بِأَنَّ الْإِنَاطَةَ بِالْمَمْكِنِ أَوْلَى الْأَتَرَى إِلَى مَا مَرَّ فِيهِ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَنَّهُ يُلْفَى قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ وَيَلْزَمُهُ الْأَلْفُ (أَوْ قَصْدُهُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ، وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ) مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ (صَدَقَ بِثَمَنِهِ) لِقَرِينَةٍ الْإِضَافَةِ إِلَى أَمْسٍ ثُمَّ إِنَّ صَدَقَتَهُ فَالْعِدَّةُ بِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ، وَلَمْ تُكْذِّبْهُ فَمِنْ حِينَ الْإِقْرَارِ (أَوْ) قَالَ أَرَدْتُ أَنِّي (طَلَّقْتُ) هَا أَمْسٍ (فِي نِكَاحٍ آخَرَ) فَبَائِنٌ مِنِّي ثُمَّ جَدَّدَتْ نِكَاحَهَا أَوْ أَنَّ زَوْجًا آخَرَ طَلَّقَهَا كَذَلِكَ (فَلِنْ عُرِفَ) النَّكَاحُ الْآخَرُ، وَالطَّلَاقُ فِيهِ وَلَوْ بِإِقْرَارِهَا (صَدَقَ بِثَمَنِهِ) فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ (وَالَا) يُعْرَفُ ذَلِكَ (فَلَا) يُصَدَّقُ، وَيَقَعُ حَالًا لِيُغْدِ دَعْوَاهُ هَذَا مَا جَرَّهَا عَلَيْهِ هُنَا، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَلِلْإِمَامِ احْتِمَالٌ جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ تَبَعًا لِتُسْخِخِ أَصْلُهَا السَّقِيمَةِ أَنَّهُ يُصَدَّقُ لِاحْتِمَالِهِ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا أَوْ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنْ كَانَ نَهَارًا فَبِالْغُرُوبِ أَوْ لَيْلًا فَبِالْفَجْرِ.

(نَبِيَّةٌ) مَا تَقَرَّرَ فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ مِنْ الْوُقُوعِ حَالًا عَمَلًا بِالْمَمْكِنِ، وَهُوَ الْوُقُوعُ بِأَنْتَ طَالِقٌ وَالْغَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَمْسٍ يُوَافِقُهُ الْوُقُوعُ حَالًا فِي أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي الْغَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ لَا فِي زَمَنِ الْغَاءِ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ لَا فِي زَمَنِ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مُخَالِفًا لِمَنْ سَبَقُوهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا

• قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) أَي: بِأَنَّ يُلْفَى الطَّلَاقُ مِنَ الْإِنَاطَةِ بِالْمُحَالِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُلْفَ فِي الْأَوَّلَى.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ قَصْدُهُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ) أَي: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجُ إِثْنَاءَ طَلَاقِهِ لَا حَالًا، وَلَا مَاضِيًا بَلْ قَصْدَ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا أَمْسٍ فِي هَذَا النِّكَاحِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: فَبَائِنٌ مِنْهُ ثُمَّ نَكَحَتْهَا.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرًا قَيِّدَيْنِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَفْلَا.

• قَوْلُهُ: (وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) وَالصَّوَابُ مَا فِي الْكِتَابِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِمَا فِي الْكِتَابِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَابْنُ الْقَوِي وَالْمُتَوَلَّى وَالرَّوْيَانِيُّ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّوَابِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي) قَالَ مَرَّرَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا إِذَا لَمْ تُكُنْ لَهُ إِرَادَةٌ كَمَا قَالَ الصَّبْرِيُّ وَأَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ لَهُ إِرَادَةٌ بِأَنَّ قَصْدَ إِثْبَانِهِ بِقَوْلِهِ: قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي قَبْلَ تَمَامِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فَلَا وَقُوعَ بِهِ انْتِهَى، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْسٍ وَنَحْوِهِ إِذَا قَالَ أَرَدْتُ إِيقَاعَهُ فِي الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَقَعُ حَالًا عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْإِرَادَةُ قَبْلَ فَرَاغِ لَفْظِ الطَّلَاقِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّقْيِيدِ فِي أَمْسٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا عُلِّقَ بِمُحَالٍ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي، وَإِمَّا أَنْ يَتِمَّحَلَ الْفَرْقُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَبْدُ عُمَرَ.

• قَوْلُهُ: (لِمَنْ سَبَقُوهُ) أَي: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ الشَّيْءِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: بَعْضُهُمْ.

لَا حَتَمًا فَنَسَخَ أَوْ تَبَيَّنَ فَسَادُ الْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَنْقُولُ إِلَّا) اعْتَمَدَهُ مَرَّرَ.

زَمَنٌ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: لَا فِي زَمَنٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ حُكْمُهُ، وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، وَلَا بَدْعَةَ لَهَا وَلِلشَّهْرِ الْمَاضِي فَيَقَعُ فِيهِمَا حَالًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ مَلَحَظُ الْوُقُوعِ هُنَا حَالًا أَنَّ اللَّامَ فِيمَا لَا يُنْتَظَرُ لَهُ وَقْتُ لِلتَّعْلِيلِ فَهُوَ كَأَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُعْلَلَ بِإِلْغَاءِ الْمُحَالِ أَيْضًا كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ فِي لِلشَّهْرِ الْمَاضِي، وَمَنْ ثَمَّ قَاسَ شَيْخُنَا الْوُقُوعَ حَالًا فِي أَمْسٍ عَلَى الْوُقُوعِ حَالًا فِي لِلْبِدْعَةِ، وَلَا بَدْعَةَ لَهَا، وَلَمْ يُبَالِ بِمَا أَفَادَتْهُ اللَّامُ لِمَا ذَكَرْتُهُ، وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ طَلَاقًا أَثَرُ فِي الْمَاضِي فَيَقَعُ حَالًا، وَيَلْفُو قَوْلُهُ أَثَرُ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ، وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ غَدًا، وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً سُنِّيَّةً بِدْعِيَّةً، وَهِيَ فِي حَالِ الْبِدْعَةِ إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ اجْتِمَاعُهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ. وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقُ الرَّابِعَةُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَقِيَاسُ كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي عَدَمُ الْوُقُوعِ وَيَلْحَقُ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ فَيَقَعُ صَبِيحَةَ الْغَدِ وَيَلْفُو ذِكْرُ أَمْسٍ؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِالْغَدِ وَبِالْأَمْسِ،.....

• قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي صَوَرَتَيْنِ لِلْبِدْعَةِ وَلِلشَّهْرِ الْمَاضِي. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الصَّوَرَتَيْنِ.  
• قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا يُعْلَلُ بِكَوْنِ الْآزِمِ لِلتَّعْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ) أَي: التَّعْلِيلُ بِإِلْغَاءِ الْمُحَالِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِإِلْغَاءِ الْمُحَالِ مَعَ وُجُودِ الْآزِمِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرْتُهُ) أَي: فِي الْجَوَابِ الْمَارِ آنِفًا. • قَوْلُهُ: (أَثَرُ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّأثيرِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلُهُ: غَدًا) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ وَمَعَ ذَلِكَ فَوَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا أَرَادَ إِيْقَاعَ طَلَاقٍ وَاحِدٍ فِيهِمَا أَمَّا إِذَا أَرَادَ إِيْقَاعَ طَلْقَتَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدَةً فَلَا اسْتِحَالَةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ نَحْوِ بَيِّنَةٍ قَائِلَةٍ بِأَنْ يَقَعَ ثَمَّ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ بِأَيِّهِمَا تُلْحَقُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا تُلْحَقُ بِالْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَبَدِ عُمَرَ، وَفِي الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا فَوَاحِدَةٌ تَقَعُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ فِي الْغَدِ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْيَوْمَ طَالِقٌ غَدًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِلَّا ذَلِكَ، وَكَذَا يَقَعُ وَاحِدَةٌ فَقَطْ فِي الْحَالِ لَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ نِصْفَهَا الْيَوْمَ وَنِصْفَهَا الْآخَرَ غَدًا؛ لِأَنَّ مَا آخَرَهُ تَعَجَّلَ فَإِنْ أَطْلَقَ نِصْفَيْنِ بَانَ أَرَادَ نِصْفَ طَلْقَةِ الْيَوْمِ وَنِصْفَ طَلْقَةِ غَدًا فَطَلْقَتَانِ إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَ بِالْأُولَى، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَرَذْتُ الْيَوْمَ طَلْقَةً وَغَدًا أُخْرَى كَمَا فَهِمَ بِالْأُولَى، وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا الْيَوْمَ طَلَّقْتُ طَلْقَةً غَدًا فَقَطْ أَيِ لَا فِي الْيَوْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُعْلَقٌ بِالْغَدِ، وَذَكَرَهُ الْيَوْمَ بَعْدَهُ كَتَعَجَّلَ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ، وَهُوَ لَا يَتَعَجَّلُ أَه.  
• قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: آنِفًا. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أَي: فِيهِمَا أَه سَم. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ الْإِنِّ) وَلَوْ قَالَ نَهَارًا: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَمْسٍ أَوْ أَمْسٍ غَدًا بِالإِضَافَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ غَدًا أَمْسٍ وَأَمْسٍ غَدًا هُوَ الْيَوْمُ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا وَقَعَ غَدًا فِي الْأُولَى وَحَالًا فِي الثَّانِيَةِ مُعْنَى وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ.

• قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أَي: فِيهِمَا.



ولا يُمكن الوقوع فيهما، ولا الوقوع في أمس فتعين الوقوع في غدٍ لإمكانه، وحاصل هذا إلغاء المحال والأخذ بالممكن فهو كما مر في أنت طالق أمس، ويُخالف هذه الفروع كلها عدم الوقوع أصلاً نظراً للمحال في أنت طالق بعد موتي أو معه، وفي أنت طالق مع انقضاء عدتك، وفي أنت طالق طَلقة بائنة لِمَنْ يملك عليها الثلاث كما قاله القاضي أو رجعية لِمَنْ لا يملك عليها سوى طَلقة أو لغير موطوءة كما قاله القاضي أيضاً قال في التهذيب وهو المذهب، وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار فلا تطلق بمجيء الغد، ولا بدخول الدار؛ لأنه علقه بمجيء الغد فلا يقع قبله، وإذا جاء الغد فقد فات اليوم أو الآن أي فلم يُمكن إيقاعه بوجه، وفي أنت طالق إن جمعت بين الضدين أو

قوله: (ولا يُمكن الوقوع فيهما) يُعلم ما فيه مما مر آنفاً اه سيّد عمر ويظهر بالتأمل أنه لا يجري هنا نظير ما مر آنفاً. قوله: (وحاصل هذا) أي: ما ذكر في أنت طالق أمس غداً أو غداً أمس إلخ.  
 قوله: (فهو) أي: حُكم أنت طالق أمس غداً إلخ. قوله: (لِمَنْ يملك إلخ) أي: خطأ بالزوجة يملك إلخ. قوله: (كما قاله القاضي) راجع إلى قوله: (وفي أنت طالق طَلقة بائنة إلخ). قوله: (أو رجعية إلخ) عطف على بائنة. قوله: (كما قاله القاضي) راجع إلى قوله: (أو رجعية إلخ). قوله: (وهو المذهب) أي: ما قاله القاضي. قوله: (أو إذا دخلت إلخ) كذا في أصله وَلِلَّهِ تَعَلُّ لَكِنْ لَا بِخَطِّهِ فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ النَّاسِخِ أَوْ يُقَالُ: أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَلَا فَهوَ مُشْكِلٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَدَخَلْتَ فِيهِ أَنْ لَا تَطْلُقِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ اقْتِصَارُهُ فِي التَّغْلِيلِ عَلَى قَوْلِهِ: (لأنه علقه إلخ) نَعَمْ قَدْ يُقَالُ حِينَئِذٍ لَا فَايِدَةً لِيَزِيدَ: وَلَا بِدُخُولِ الدَّارِ؛ إِذْ لَا دُخْلَ لَهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْفَاضِلَ قَالَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ أَوْ الْيَوْمَ إلخ مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ هَذَا أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَدَخَلْتَ الدَّارَ فِي الْيَوْمِ وَأَيُّ مَانِعٍ مِنَ الْوُقُوعِ عِنْدَ دُخُولِ الدَّارِ انْتَهَى، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ إِذَا جَاءَ الْغَدُ رَاجِعٌ إِلَى الْيَوْمِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ رَاجِعٌ إِلَى الْآنَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ دُخُولَ الدَّارِ الْمُعْلَقَ بِهِ يَسْتَحِيلُ وَقَوْعُهُ الْآنَ بَلْ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَهَذَا مَسْأَلَتَانِ وَالتَّشْرُوعُ عَلَى عَكْسِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ، وَقَوْلُهُ: لَأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِمَجِيءِ الْغَدِ أَيْ مَثَلًا فِي مَسْأَلَتِهِ، وَهِيَ رِبْطُ الطَّلَاقِ بِالْيَوْمِ اه سيّد عمر أقول: ويُنافي هذا الجواب قول الشارح الآتي فقد فات اليوم أو الآن نَعَمْ يُصْرِّحُ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْجَوَابُ صَنِيعُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، عِبَارَتُهُمَا: وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ السَّاعَةَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ لَعَا كَلَامُهُ فَلَا تَطْلُقِ، وَإِنْ وَجِدْتَ الصُّفَّةَ؛ لَأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِوُجُودِهَا فَلَا يَقَعُ قَبْلَهُ وَإِذَا وَجِدْتَ فَقَدْ مَضَى الْوَقْتُ الَّذِي جَعَلَهُ مَحَلًّا لِلْإِقَاعِ اه وبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي تَغْيِيرِ الشَّارِحِ مِنَ الْخَفَاءِ وَالتَّعْقِيدِ. قوله: (بِمَجِيءِ الغد، ولا بدخول الدار إلخ) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: وَلَوْ بَعْدَ مَجِيءِ الْغَدِ أَوْ دُخُولِ الدَّارِ؛ لَأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِمَجِيءِ الْغَدِ أَوْ دُخُولِ الدَّارِ فَلَا يَقَعُ قَبْلَهُ، وَإِذَا جَاءَ الْغَدُ أَوْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَقَدْ فَاتَ الْيَوْمَ.

قوله: (وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار إلخ) مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ هَذَا أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَدَخَلْتَ الدَّارَ فِي الْيَوْمِ فَأَيُّ مَانِعٍ مِنَ الْوُقُوعِ عِنْدَ دُخُولِ الدَّارِ.

نُسِخَ رَمَضَانُ أَوْ تَكَلَّمْتُ هَذِهِ الدَّائِبَةُ فَلَا يَقَعُ نَظَرًا لِلْمُحَالِ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ. وَالْحَاصِلُ مِنْهُ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ حَالًا فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْأُولَى، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِيهَا لِلْمُحَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَقَعِ فِي الصُّورِ الْأُخْرَى التَّسْعِ نَظَرًا لِلْمُحَالِ فِيهَا، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ تِلْكَ وَهَذِهِ بِإِبْدَاءِ مَعْنَى أَوْجَبَ إِلْغَاءَ الْمُحَالِ فِي جَمِيعِ تِلْكَ وَمَعْنَى آخَرَ أَوْجَبَ النَّظَرَ لِلْمُحَالِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ عُسْرًا أَوْ تَعَذُّرًا لِمَنْ أَمَرَ النَّظَرَ فِي مُذَرِّكَ كُلِّ مَنْ تِلْكَ، وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا الْإِشْكَالُ لَا يَتَوَجَّهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ الْمُبَدَّدَةَ بَعْضُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُحَالَ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ، وَبَعْضُهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ، وَالْإِشْكَالُ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَهَا كَمَا ذَكَرْتُ بَلْ الْإِشْكَالُ مُتَوَجَّهٌ وَمَا ذَكَرْتُ مَمْنُوعٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْخِينَ قَائِلِينَ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالْمُحَالِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ مَعَ قَوْلِهِمَا فِي أَمْسٍ وَنَحْوِهِ بِالْوُقُوعِ إِلْغَاءَ لِلْمُحَالِ فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُحَالَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ لِقَوْلِهِمْ قَدْ يَكُونُ الْقَصْدُ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِهِ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ فَرْقٍ بَعْضُهُمْ بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ لَفْظٌ صَرِيحٌ فِي التَّعْلِيْقِ فَمَنْعَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِ الثَّانِي قُلْتُ لَا يَطْرُقُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ وَقَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَلَا فِي زَمَنِ وَنَحْوِهَا مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ أَوْ طَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ فِي صَوْرَتَيْهِمَا السَّابِقَتَيْنِ فَهَذَا تَنْجِيزٌ فِي الْكُلِّ رُبَطٌ بِمُحَالٍ فَالْغَيِّ تَارَةً، وَلَمْ يُلْغَ أُخْرَى. فَإِنْ قُلْتُ: عَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي وَمَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ بِقَوْلِهِمْ لَمْ يَقَعِ لِمُصَادَفَتِهِ الْبَيْثُونَةُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ نَحْوِ هَذَيْنِ

• قَوْلُهُ: (بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ وَالْعَادِيِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: وَيُخَالِفُ هَذِهِ الْفُرُوعَ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْخ) لِيَتَأَمَّلَ مَعَ مَا سَيَأْتِي الْمُقْتَضِي لِلْوُقُوعِ فِي جَمِيعِهَا هَذَا سَيَدُ عَمَرُ أَقُولُ: مَا سَيَأْتِي فِي الْوُقُوعِ الْمُطْلَقِ الشَّامِلِ لِلْحَالِي وَالْإِسْتِغْبَالِيِّ، وَمَا هُنَا فِي خُصُوصِ الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ فَأَخْرَجَ بِقَيْدِ الْأَكْثَرِ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِمَا، وَفِي صَبِيحَةِ الْغَدِ. • قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ) الْأَضْوَابُ إِسْقَاطُ الْهَاءِ أَوْ زِيَادَةُ وَاوِ الْجَمْعِ أَوْ تَاءِ التَّكْلُمِ. • قَوْلُهُ: (التَّسْعِ) أَيِ: بَعْدَ قَوْلِهِ: وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّدَّتَيْنِ الْخ صُورَةً وَاحِدَةً. • قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرْتُ) أَيِ: مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الصُّورِ الْأُولَى وَالْأُخْرَى. • قَوْلُهُ: (إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ) أَيِ: لَا فِي التَّجْزِيزِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا الْخ) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ الْخ أَيِ حَيْثُ يَقَعُ فِيهِ صَبِيحَةُ الْغَدِ هـ سـ. • قَوْلُهُ: (مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ الْخ) خَيْرٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ الْخ فَهَذَا أَيِ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (فَالْغَيِّ تَارَةً) أَيِ: فِيمَا قَبْلَ مِثْلٍ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُلْغَ الْخ أَيِ فِي مَدْخُولٍ مِثْلٍ. • قَوْلُهُ: (عَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي الْخ) أَيِ: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي مَوْتِي الْخ وَلَوْ عَبَّرَ بِهَذَا وَحَذَفَ قَوْلَهُ الْآتِي لَمْ يَقَعْ لَكَانَ أَوْلَى.

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ هَذَا) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِي الْأَوَّلِ وَحَيْثُ فِي الثَّانِي صَبِيحَةُ الْغَدِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ.



ونحو أمس فإن وقوعه هنا لا يُصادف البيثونة قلت لا يطرُد ذلك أيضًا؛ لأن قياسه أن لا يقع في: قبل أن تُخلقي لمصادفته عدم وجودها بالكلية، وهو أولى بالرعاية من مُصادفة البيثونة وأيضًا فالتعليل بمُصادفة البيثونة إنما هو بيان لوجه المُحالِية، وهي لا تنحصر في ذينك فليس القصد به إلا بيان وجه الإحالة، وإلا فأكثر صور المُحال الذي منع الوقوع ليس فيها مُصادفة بيثونة فإن قلت: البحث بين الأصحاب في منع المُحال بأقسامه الثلاثة للوقوع إنما هو في التعليق به كما أُطبقت عليه عباراتهم، والتعليل إنما يكون بمستقبل فالحقنا به كل تنجيز فيه الرُبط بمستقبل كمع موتي أو بعده أو مع انقضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الرُبط بأن رُبط بماضٍ أو حالٍ أو لم يُرُبط بماضٍ، ولا مُستقبل فإنه لا ينظر للمُحال فيه كأمس وقبل أن تُخلقي، ولا في زمنٍ ولشهرٍ الماضي وطلاقًا أثر في الماضي وطلقة سنية بذعية قلت الفرق بذلك ممكن لكن يرد عليه اليوم غدًا حيث الغوا غدًا مع أنه مُستقبل، ويُجاب بأن إلغائه هنا لمُعارضة ضده له، وهو اليوم الأقوى لكونه حاضرًا فقدّمنا مقتضاه ثم ما قلناه في هذه الصور الأولى الإحدى عشرة بأسرها، وهو إلغاء المُحال؛ لأنها غير مُستقبلية. وأما الصور الأخرى فالمُستقبل منها صريحًا بعد موتي في ومعه ومع انقضاء عدتك والآن إذا جاء الغد أو دخلت وغلب التعليق هنا على الآن؛ لأنه أقوى لما تقرّر أن الأصل في منع المُحال أن يكون مُعلّقًا، وبه فارق ما مرّ آنفاً في اليوم غدًا من إلغاء غدًا دون اليوم، وإن جمعت بين الضدين، وما بعده نعم، تبقى طلقة بائنة وطلقة رجعية والطلقة الرابعة فهذه ألغى المُحال فيها مع أنها ليست

- قوله: (هنا) أي: في نحو أمس. • قوله: (ذلك) أي: الفرق. • قوله: (لأن قياسه) أي: ذلك الفرق.
- قوله: (وهي لا تنحصر) أي: المُحالِية. • قوله: (في ذينك) أي: مع موتي ومع انقضاء عدتك.
- قوله: (به) أي: التعليل بمُصادفة البيثونة. • قوله: (ولأكثر صور إلخ) أي: ولو قصد بذلك ظاهره من التعليل حقيقة لما اطرّد فإن أكثر صور إلخ. • قوله: (الذي منع) صفة المُحال. • قوله: (إنما هو) أي: البحث.
- قوله: (به) أي: بالتعليل. • قوله: (بذلك) أي: بالتعليل بالمُحال حقيقة أو حكمًا.
- قوله: (لمُعارضة إلخ) خبر إن. • قوله: (وهو) أي: الضد. • قوله: (لكونه حاضرًا) علة لقوله: الأقوى. • قوله: (وهو) أي: ما قلناه إلخ، وقوله: لأنها إلخ خبر ما قلناه إلخ. • قوله: (وأما الصور الأخرى) أي: التسع. • قوله: (بعد موتي إلخ) خبر فالمُستقبل إلخ. • قوله: (هنا) أي: في الآن إذا جاء الغد أو دخلت الدار. • قوله: (لأنه) أي: التعليق. • قوله: (لما تقرّر إلخ) علة لليلة. • قوله: (في منع المُحال) أي: الوقوع فهو من إضافة المضدر إلى فاعله. • قوله: (مُعلّقًا) أي: به على الحذف والإيصال.
- قوله: (وبه) أي: بالتعليل. • قوله: (ما مرّ آنفاً إلخ) وهو قوله: وهو اليوم الأقوى إلخ.
- قوله: (وإن جمعت إلخ) عطف على قوله: بعد موتي إلخ. • قوله: (فهذه ألغى المُحال إلخ) يتأمل مع

• قوله: (فهذه ألغى المُحال فيها) يتأمل مع أن الذي قدّمه فيها هو عدم الوقوع.

بمستقبل، وقد يُجاب بأن هذه ألحقت بالمستقبل؛ لأنَّ المُتبادِرَ منها أنت طالقَ طَلقة إن كانت رجعيةً، وكذا الباقي المقتضي لإطلاق ما وقع به التناقض فقط، فحينئذ اتجه الفرق بين تلك المسائل الإحدى عشرة الأولى والتسع الأخيرة فتأمل ذلك كله فإنه مُهِمٌّ، ولم يتعرضوا في شيء منه لما يشفي، ولا تَبَهُوا على تخالف في شيء من تلك الفروع لِغيره مع ظهور المخالفة كما عَلِمْتَ فإن قلت: أي معنى أوجب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم: في تعليق عدم الوقوع بالمحال لأنَّ المُعلَقَ قد يُقصد بالتعليق به منع الوقوع فعلمنا من هذا أنَّ المستقبل يُقصد به ذلك فإثر عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد أهل العرف به ذلك فلم يؤثّر في عدم الوقوع. (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كمن

أن الذي قدّمه فيها هو عدم الوقوع اه سم. أي ومع أنه لا معنى لاستدراكه عما قبله، ولا يلاقيه الجواب الآتي ثم رأيت قال عبد الله بأقشیر قوله ألغى المحال ينبغي أن يُقرأ ألغى بالبناء لِلفاعلِ وفاعله المحال أي ألغى المحال الطلاق فلا يرد قول المحشي إنها لا طلاق فيها فكيف ألغى المحال فيها وكأنه قرأه مجهولاً والمحال نائب فاعل اه وهذا حسن، وإن كان خلاف الظاهر. ٥ قوله: (المقتضي إلخ) صفة للمُتبادِر اه كُردي. ٥ قوله: (ما وقع به التناقض فقط)، وهو بائنة ورجعية والرابعة. ٥ قوله: (العرف المفهوم من قولهم: إلخ) قد يقال قولهم: المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم، وقد يمنع الشمول ما مرّ في الشارح إنّما من أن التعليق إنّما يكون في المستقبل. ٥ قوله: (لأنَّ المُعلَقَ إلخ) بدل من قولهم: أو مقول له. ٥ قوله: (بالتعليق به) أي: بالمحال. ٥ قوله: (عدم الوقوع) أي: فيه. ٥ قوله: (لا يقصد أهل العرف به إلخ) قد يمنع اه سم. ٥ قوله: (كثيرة) إلى قول المتن: ولا تكرر أفي النهاية من غير مخالفة إلا

٥ قوله: (العرف المفهوم من قولهم إلخ) قد يقال: قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره. ٥ قوله: (لا يقصد أهل العرف به ذلك) قد يمنع.

٥ قوله في (سنن): (وأدوات التعليق من كمن دخلت إلخ) سئل شيخنا الشهاب الرملي عما لو قال: أنت طالق لو لا دخلت الدار وأجاب بأنه إن قصد امتناعاً وتخفيضاً عَمِلَ به، وإن لم يقصد شيئاً أو لم يُعرف قصده لم يقع طلاق حملاً على أن لو لا الامتناعية بالرفع خبر إن أي هي الامتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولأن الأصل بقاء العضمة فلا وقوع بالشك ولأن الامتناعية قد يلبيها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله، وقد تلي الفعل غير مفهومة تخفيضاً انتهى وليس في كلامه إفساح فيما إذا قصد تخفيضاً بوقوع الطلاق مُطلقاً أو إذا لم تدخل الدار، وقد يدل استدلاله بقوله حملاً على أن لو لا الامتناعية إلخ، وقوله: ولأن الأصل بقاء العضمة فلا وقوع إذا قصد التخفيض وإلّا لو لم يقع عند قصد التخفيض لم يكن في تفصيله فائدة لإثبات عدم الوقوع حيثيذ سواء أراد الامتناع أو التخفيض أو لم يرد شيئاً أو جهلت إرادته لكن يُحتمل أن ذلك غير مُراد له بل المراد عدم الوقوع مُطلقاً كما هو صريح الكوكب للإسنوي.



دَخَلْتُ الدَّارَ مِنْ نِسَائِي فَهِيَ طَالِقٌ (وَإِنْ) كَمَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، وَكَذَا طَلَّقْتُكَ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي طَلَّقْتُكَ إِنْ دَخَلْتُ وَمَنْ زَعَمَ وَقَوْعَهُ هُنَا حَالًا، وَفِي الْأُولَى عِنْدَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي (وَإِذَا) وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى

فِيمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ . هـ قَوْلُهُ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي إلخ) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتْنِ إِنْ سَمِيَ أَيُّ وَكَانَ الْأُولَى الْقَلْبَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي .

هـ قَوْلُهُ (نِسَاءً): (وَإِنْ) وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا .

(تَنْبِيْهُ): فِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ أَنَّ التَّغْلِيْقَ يَكُونُ بَلَا فِي بَلَدٍ عَمَّ الْعُرْفُ فِيهَا كَقَوْلِ أَهْلِ بَغْدَادَ أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ إِنْ كَانَ مُغْنِي عِبَارَةً سَمِ فِي الرُّوْضِ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لُغَتُهُ بِهَا أَيُّ بَلَا مِثْلُ إِنْ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْدُّخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَ لُغَتُهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لُغَتُهُ بَلَا مِثْلُ إِنْ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي انْتَهَى إِنْ سَمِيَ عَلَى حَجِّهِ إِنْ سَمِيَ هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) أَيُّ: بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ إِنْ سَمِيَ هـ قَوْلُهُ: (بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي إلخ) أَيُّ: فِي الْفَرْعِ الَّذِي فِي آخِرِ الْفَضْلِ إِنْ كُرِدِي عِبَارَةً عَ شَيْءٍ أَيُّ فِي آخِرِ هَذَا الْفَضْلِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ قَصِدَ بِذَلِكَ التَّغْلِيْقَ عَلَى مُجَرَّدِ الْفِعْلِ طَلَّقْتُ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ، وَإِنْ قَصِدَ تَغْلِيْقَ التَّطْلِيْقِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَقْصِدْ قَوْلًا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنَ التَّطْلِيْقِ، وَإِنْ قَصِدَ الْوَعْدَ عَمِلَ بِهِ فَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ سَمِيَ هـ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيُّ: التَّفْصِيلُ هـ قَوْلُهُ: (وَمَنْ زَعَمَ وَقَوْعَهُ إلخ) لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُ التَّغْلِيْقُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاقِ مِنْ طَلَّقْتُكَ، وَهُوَ وَاضِعٌ حَيْثُذِ، وَهَذَا أُولَى مِنَ التَّخْطِئَةِ سَيِّمًا وَيَتَعَدُّ كُلُّ الْبَعْدِ مِمَّنْ يَنْسُبُ إِلَى الْعِلْمِ أَنْ يَرَى الْوُقُوعَ عِنْدَ قَصْدِ التَّغْلِيْقِ بِشَرْطِهِ إِنْ سَمِيَ عُمَرُ هـ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِي تَقْدِيمِ طَلَّقْتُكَ عَلَى الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: وَفِي الْأُولَى أَيُّ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْهُ هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: غَيْرَ قَائِلٍ بِجَرَيَانِ التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ إِنْ سَمِيَ عُمَرُ .

هـ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا إلخ) وَقَدْ سُئِلَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَوْ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصِدَ امْتِنَاعًا أَوْ تَحْضِيضًا عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ لَمْ يُعْرِفْ قَصْدَهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ حَمَلًا عَلَى أَنْ لَوْ لَا امْتِنَاعِيَّةً لِتَبَادُرِهَا إِلَى الْفَهْمِ عُرْفًا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ بِالشَّكِّ إِنْ نَهِيَ

هـ قَوْلُهُ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتْنِ هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ .

هـ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ إلخ) وَفِي الرُّوْضِ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لُغَتُهُ بِهَا أَيُّ بَلَا مِثْلُ إِنْ أَيُّ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْدُّخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَتْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لُغَةُ الزَّوْجِ بَلَا مِثْلُ إِنْ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ فِي أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي إِنْ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِالْدُّخُولِ .





تقوم قرينة خارجية تقتضي الفوز فلا يتعد العمل بها (إلا) إن قال (أنت طالق إن شئت) أو إذا شئت فإنه يُعتبر الفوز في المشيئة بناءً على الأصح أنه تمليك بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها إن شاءت وخطاب غيرها فلا فوز فيه، وفي إن شئت وشاء زيد يُعتبر فيها لا فيه (ولا) يقتضين (تكرراً) للمعلق عليه بل إذا وجد مرة انحلت اليمين لدلائلهم على مجرد وقوع الفعل الذي في خيرهم، وإن قيد بالأبد كأن خرجت أبداً إلا بإذني فأنت طالق؛ لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلما) فإنها للتكرار وضماً واستعمالاً.

(فرع): قال: أنت طالق إن لم تتزوجي فلانا طَلَّقْتَ حالا كما يأتي بما فيه أو إن لم تتزوجي فلانا فأنت طالق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دَوْرَ فَمَنْ أَلْغَاهُ أَوْقَعَهُ، وَمَنْ صَحَّحَهُ لَمْ

فوز: (فلا يتعد العمل بها) مُعْتَمِدٌ أَي حَيْثُ نَوَى مُقْتَضَاهَا وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ أَحَدُ شِئْنِ وَالْأَوَّلَى حَيْثُ لَمْ يَتَوَخَّافْ مُقْتَضَاهَا إِنْ قَبِلَ الْإِطْلَاقَ. فوز: (أو إذا شئت) إلى الفرع في النهاية والمغني.

فوز: (أنه) أي: التعلّق بالمشيئة. فوز: (وخطاب غيرها) أي: كَأَنَّ شَاءَ زَيْدٍ. فوز: (يُعتبر) أي: الفوز. فوز: (فيها) أي: الزوجة لا فيه أي زيد. فوز: (ولا يقتضين إلخ) أي: إِنْ عُلِقَ بِمُشَبَّهٍ وَسَيَّانِي التَّعْلِيقُ بِالتَّقْيِ أَهْ مُغْنِي. فوز: (بل إذا وجد مرة إلخ) عبارة المغني بل إذا وجد مرة واحدة في غير نسيان، ولا إكراه انحلت اليمين، ولم يؤثر وجوده ثانياً اهـ. فوز: (انحلت اليمين إلخ) فلو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد، ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالقاً ثم سكن بهما في بلدة انحلت يمينه؛ لأنها تعلقت بسكنى واحدة؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد إلا أن تأخذه يد عادية فأخذه واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً اهـ نهاية قال ع ش قوله: واستخدمته مدة أي: وإن قلت اهـ.

فوز (سني): (إلا كلما) قال في شرح الإرشاد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلما ويرد بمنه؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعاً للعموم وكما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلاف لما يوهمه كلامه في شرح الروض اهـ، وهو كما قاله فلو قال: كلما دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طَلَّقْتَ ثلاثاً أو أيتكن فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طَلَّقْتَ واحدة؛ إذ لا تكرار اهـ سم. فوز: (وقال آخرون فيه دور) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مانعاً من الطلاق مع أن

فوز في (سني): (إلا كلما) قال في شرح الإرشاد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلما، ويرد بمنه؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعاً للعموم كما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلاف لما يوهمه كلامه في شرح الروض اهـ، وهو كما قال فلو قال: كلما دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طَلَّقْتَ ثلاثاً أو أيتكن فهي دخلت طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طَلَّقْتَ واحدة؛ إذ لا تكرار. فوز: (وقال آخرون: فيه دور) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مانعاً من الطلاق مع أن

يُوقَفُ، وفي تخصيص الدور بهذه نظر بل يأتي في الأولى إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى على أن الذي يُتَّجه أن هذا من باب التعليق بما يتوَلَّى للمُحال الشرعي؛ لأنه حثٌّ على تزويجه المُحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالاً نظير الأولى فتأمل، ولو حلف ليرسم عليه لم يتوقف البرُّ على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما أفتى به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك؛ لأن حقيقة الترسيم تختص بالحاكم، وأما الترسيم من المشتكي فهو طلبه، ولا يُغني مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه، وهو أن يُوكَّلَ به مَنْ يُلَازِمُه حتى يؤمِّنَ من هربه قبل فصل الخصومة، ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته ما عاد يكون لها زوجاً، .....

التَّزْوِجُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الطَّلَاقِ لاسِتِحَالَتِهِ بِدُونِهِ، وَالطَّلَاقُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّزْوِجِ إِسْمًا، وَإِنَّمَا قَالَ كَانَ إِخْرَجَ إِذْ لَا دَوْرَ حَقِيقَةٍ كَمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ التَّزْوِجَ الْمَوْقُوفَ تَزْوِجَ فُلَانٍ، وَالتَّزْوِجَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ تَزْوِجَ الزَّوْجِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِهَذِهِ) أَيُ بِصُورَةٍ تُقَدِّمُ الشَّرْطَ. ٥ وَقَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيُ: فِي صُورَةٍ تُقَدِّمُ الْجُزْأَ.

٥ قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَيُ الثَّانِيَّةُ فَكَانَ الْأُولَى الثَّانِيَّةُ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ إِيخْرَجَ) أَيُ: تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِالتَّزْوِجِ الْمُحَالِ. ٥ وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ حَثٌّ إِيخْرَجَ) أَيُ: فَهُوَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيْقُ لِلطَّلَاقِ لِلتَّزْوِجِ الْمُحَالِ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اِغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَوُجُودُ الْبِرِّ فِي حَالَةِ الْبَيْنُونَةِ كَافٍ حَبِيْثٌ فَمَقْيَاسُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَقَعٍ عِنْدَ الْيَاسِ مِنْ قَضِيَّةٍ كَلَامِيَّهَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بَلَا تَزْوِجَ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِسْمًا، وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا إِيخْرَجَ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ لَا يَخْفَى أَنَّهُ خَالٍ عَنِ الْفَائِدَةِ وَعِبَارَةٌ عَمَّا فِي نَظِيرِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَعْنَى التَّخْصِيصِ الْحَثُّ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِكَ كَذَا وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ عِنْدَ عَدَمِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ عَدَمُ فِعْلِهَا إِلَّا بِالْيَاسِ إِنْ أَطْلُقَ وَيَتَحَقَّقُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ الَّذِي قَصَدَهُ إِنْ أَرَادَ وَقْتًا مُعَيَّنًا. ٥ قَوْلُهُ: (لَا مِنَ الدَّوْرِ) عَطَفَ عَلَى مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ. ٥ قَوْلُهُ: (يَتَوَقَّفُ إِيخْرَجَ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ بِفَرْضِ اِغْتِمَادِهِ حَيْثُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْ ذِي شَوْكَةٍ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ إِسْمًا. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيُ: طَلَبُ التَّرْسِيمِ مِنَ الْحَاكِمِ، وَتَرْسِيمُهُ بِالْفِعْلِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يُغْنِي إِيخْرَجَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ. ٥ قَوْلُهُ: (هَنْ تَرْسِيمِهِ) مُتَعَلِّقٌ لِيُغْنِي) وَالضَّمِيرُ لِلْحَاكِمِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ إِيخْرَجَ) وَقَعِ السُّؤَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتُ زَوْجَتِهِ وَأَرَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتَهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَاخَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ

التَّزْوِجُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الطَّلَاقِ لاسِتِحَالَتِهِ بِدُونِهِ، وَالطَّلَاقُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّزْوِجِ.

٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اِغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ وَوُجُودُ الْبِرِّ فِي حَالِ الْبَيْنُونَةِ كَافٍ، وَحَبِيْثٌ فَمَقْيَاسُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَقَعِ عِنْدَ الْيَاسِ عَنْ قَضِيَّةٍ كَلَامِيَّهَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بَلَا تَزْوِجَ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنْ زَوْجَ بَنْتِهِ إِيخْرَجَ) وَقَعِ السُّؤَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ



ولم يُطْلَقِ الزَّوْجُ عَقِبَ خَلْفِهِ وَقَعْنَ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ وَقَوَّعَهُنَّ مُخْتَبِجًا بِأَنْ مَعْنَاهُ إِنْ بَقِيَ لَهَا زَوْجًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْتَهُ بَلْ يُؤَيِّدُهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ انْتِفَاءً نِكَاحِهِ بِأَنْ يُطْلَقَهَا، وَلَا فَلَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا مَا تُصْبِحِينَ أَوْ تُعَوِّدِينَ لِي بِزَوْجَةٍ. (وَلَوْ قَالَ) لِمَوْطُوعَةٍ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي كُلِّمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَنْتَ طَالِقٌ كُلُّمَا خَلَلْتَ حُرْمَتَ وَقَعْتَ وَاحِدَةً إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِتَكَرُّرِ الْحَرَمَةِ تَكَرُّرَ الطَّلَاقِ فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ أَوْ (إِذَا طَلَّقْتُكَ) أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَّاقَكَ مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ) بِهَا بِنَفْسِهِ دُونَ وَكَيْلِهِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ (أَوْ عَلَّقَ) طَلَّاقَهَا (بِصِفَةِ فُوجِدَتْ

الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ أُخْتَهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَنْ مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقْ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعِيَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّامِسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْبَتِي بِمَا قُلْتَهُ سَمِ عَلَى خَجِ أَقُولُ وَهَلْ يَبْرُ بِخُرُوجِهَا عَنْ عِصْمَتِهِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ حَيْثُ أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الْعِصْمَةِ الْكَامِلَةِ الْمُبِيحَةِ لِلْمَوْطُوعَةِ أَمَّا ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُطْلَقِ الزَّوْجُ) أَيِ: زَوْجِ الْبَيْتِ عَقِبَ خَلْفِهِ أَيِ الْأَبِ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ: وَقَعِ الثَّلَاثِ أَمْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ: كَانَ قَصْدُ نَحْوِ عَدَمِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ أَوْ أَطْلَقَ. قَوْلُهُ: (فَلَا) أَيِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلُهُ: وَمَحَلُّ ذَلِكَ إلخ. قَوْلُهُ: (لِمَوْطُوعَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ) إِلَى الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (لِمَوْطُوعَةٍ) يَمْلِكُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ طَلْقَةٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي مَمْسُوسَةٍ، وَلَوْ ذَكَرَ التَّقْيِيدَ هُنَا لَيُفْهَمَ مِنْهُ التَّقْيِيدُ فِي الْآتِي لَكَانَ أُولَى أَمْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِمَوْطُوعَةٍ إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ عِنْدَ وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوعَةً عِنْدَ التَّغْلِيْقِ كَمَا سَيَأْتِي أَمْ سَيُذْ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (كُلُّمَا خَلَلْتَ إلخ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِالْجِلِّ مَعَ أَنَّهَا تَحْرُمُ بِالطَّلَاقِ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا أَمْ سَيُذْ عُمَرُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِلِّ زَوَالُ الْعِصْمَةِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَّاقَكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ) إِلَى الْمَتَنِ: وَقَوْلُهُ: عِنْدَمَا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيِ كَذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَّاقِي. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ هَوَاضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتَنِ: طَلَّقَهَا أَمْ سَمِ.

عِنْدَهُ أُخْتُ زَوْجَتِهِ وَأَرَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتَهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَاحَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ طَلَّاقَ أُخْتِهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَنْ مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقْ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعِيَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّامِسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْبَتِي بِمَا قُلْتَهُ وَذَكَرَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ التَّخْلِيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْنَى التَّرِكَ فَمَعْنَى إِنْ خَلَيْتَ أَوْ مَا خَلَيْتَ إِنْ تَرَكْتَ أَوْ مَا تَرَكْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ قَالَ فِي بَابِ الْإِيمَانِ أَوْ لَا أَخْلَيْكَ تَفْعَلِي كَذَا حُمِلَ عَلَى نَفْيِ تَمَكِّيْنِهِ مِنْهُ بِأَنْ يَعْلَمَ بِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى مَنَعِهِ مِنْهُ أَمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ هَوَاضٍ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتَنِ: (طَلَّقَ).

فَطَلَقَتَانِ تَقَعَانِ عَلَيْهَا إِنْ مَلَكَهُمَا وَاحِدَةٌ بِالتَّطْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ أَوْ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجِدَتْ وَآخَرَى بِالتَّعْلِيقِ بِهِ؛ إِذِ التَّعْلِيقُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيقٌ، وَقَدْ وَجِدَا بَعْدَ التَّعْلِيقِ الْأَوَّلِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عُلِّقَ طَلَاقُهَا أَوَّلًا بِصِفَةٍ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ لَمْ يَقَعْ الْمُعْلَقُ بِالتَّطْلِيقِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِّقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا شَيْئًا، وَلَوْ قَالَ لَمْ أَرِذْ بِذَلِكَ التَّعْلِيقِ بَلْ إِنَّكَ تَطْلُقُنِي بِمَا أَوْقَعْتَهُ دُئِنَ أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ وَمَوْطُوءَةٌ طَلَّقْتَ بِعَوَضٍ وَطَلَاقُ الْوَكِيلِ فَلَا يَقَعُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ لِيَبْتَنِيَنَّهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَلِعَدَمِ وَجُودِ طَلَاقِهِ فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يَقَعْ غَيْرُ طَلَاقِ الْوَكِيلِ وَتَنَحَّلَ الْيَمِينُ بِالْخُلْعِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ طَلَاقٌ لَا فُسْخَ (أَوْ) قَالَ (كُلَّمَا وَقَعَ طَلَاقِي) عَلَيْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ) هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ (فَثَلَاثٌ فِي مَمْسُوسَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبُرِ وَمُسْتَدْخِلَةٍ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ، وَلَا نَظَرَ لِحَالَةِ التَّعْلِيقِ لِاقْتِضَائِهِ كُلَّمَا التَّكَرَّرَ فَتَقَعُ ثَانِيَةً بِوُقُوعِ الْأُولَى وَثَالِثَةً بِوُقُوعِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يُعَبَّرْ بِوُقُوعِ بَلْ بِأَوْقَعَتْ أَوْ بِطَلَّقْتُكَ طَلَّقْتَ ثِنْتَيْنِ فَقَطْ لَا ثَالِثَةً؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَقَعَتْ لَا أَنَّهُ أَوْقَعَهَا (وَفِي غَيْرِهَا) عِنْدَمَا ذُكِرَ (طَلَّقَهُ)؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ

• قَوْلُهُ: (أَوْ التَّعْلِيقُ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى التَّنْجِيزِ. • قَوْلُهُ: (بِالتَّعْلِيقِ بِهِ) أَيِ: بِالتَّطْلِيقِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا التَّعْلِيقُ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَآخَرَى إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى التَّطْلِيقِ بِالتَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجِدَتْ. • قَوْلُهُ: (تَطْلِيقٌ) أَيِ: وَلِإِقَاعٍ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ التَّعْلِيقِ فَلَيْسَ بِتَطْلِيقٍ، وَلَا لِإِقَاعٍ، وَلَا وَقُوعٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ وَجِدَا) أَيِ: التَّعْلِيقُ وَالصِّفَةُ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ إِلَيْهِ) وَوَضَحَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي إِلَيْهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ طَلَّقَتَيْنِ فِي هَذِهِ أَيْضًا أَمَّا سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُخْدِثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا شَيْئًا) لِأَنَّ وَجُودَ الصِّفَةِ وَقُوعَ لَا تَطْلِيقَ، وَلَا لِإِقَاعٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ: بِقَوْلِهِ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ إِلَيْهِ) حَقُّ التَّغْيِيرِ أَمَّا طَلَاقُ غَيْرِ مَوْطُوءَةٍ وَطَلَاقُ مَوْطُوءَةٍ بِعَوَضٍ. • قَوْلُهُ: (وَطَلَاقُ الْوَكِيلِ) وَلَوْ قَالَ لَهَا: مَلَكَتُكَ طَلَاقُكَ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا فَهُوَ كَطَلَاقِ الْوَكِيلِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا طَلَّقْتُهَا كَمَا رَجَّحَهُ الْمَاوَزْدِيُّ أَمَّا مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَتَنَحَّلَ الْيَمِينُ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إِلَيْهِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ أَمَّا سَم. • قَوْلُهُ (سَمِي): (فِي مَمْسُوسَةٍ) يَخْتَمِلُ تَعْلُوقُهُ بِثَلَاثٍ فَيَفْهَمُ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بِالْأُولَى كَمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيِ: مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنْ وَقُوعِ ثِنْتَيْنِ فِي الْأُولَى وَثَلَاثٍ فِي الثَّانِيَةِ مَحَلَّهُ فِي مَمْسُوسَةٍ، وَفِي غَيْرِهَا طَلَّقَهُ فِيهِمَا أَمَّا سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ إِلَيْهِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِمَّنْ مَمْسُوسَةٍ وَمُسْتَدْخِلَةٍ سَمَ وَسَيِّدُ عُمَرَ وَعَ ش. • قَوْلُهُ: (لِاقْتِضَائِهِ كُلَّمَا إِلَيْهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْتَ ثِنْتَيْنِ) أَيِ إِنْ طَلَّقَ بِنَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَمَّا سَيِّدُ عُمَرَ أَيِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ. • قَوْلُهُ: (عِنْدَمَا ذُكِرَ) أَيِ: عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ انْظُرْ مَا فَائِدَتُهُ.

• قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إِلَيْهِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. • قَوْلُهُ: (عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِمَّنْ مَمْسُوسَةٍ وَمُسْتَدْخِلَةٍ.



بالأولى. (ولو قال وتحت) نسوة (أربع إن طَلَّقت واحدة) من نسائي (فبعد) من عبيدي (حر، وإن) طَلَّقت (ثنتين فعبدان) حران (وإن طَلَّقت ثلاثاً فثلاثة) أحرار (وإن) طَلَّقت (أربعاً فأربعة) أحرار (فطلق أربعاً معاً أو مرتباً عتق عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة بالرابعة وتعيين المعتقين إليه، وبحث ابن النقيب وجوب تمييز من يُعتَق بالأولى ومن بعدها إذا طَلَّق مُرتَّباً لِيَتَّبِعَهُم كسبهم من حين العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو بثم لم يُعتَق فيما إذا طَلَّق معاً إلا واحدة أو مُرتَّباً إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة؛ لأنها ثانية الأولى، ولا يقع شيء بالثانية؛ لأنها لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين، ولا بالرابعة؛ لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة، ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعليق كأن في ذلك إلا كلما كما قال (ولو علق بكلمة) في كل مرة أو في المرتين الأولتين، وتصويرهم بها في الكل إنما هو ليتجري الأوجه المُقابلة للصحيح أي من جملتها عتق عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الأولى.

• قول (سني): (ولو قال) أي: من له عبيد اه معني. • قوله: (بالأولى) أي: بطلاقها، وكذا نظائره الآتية. • قوله: (واثنان بالثانية) الانسب بالثنتين، وكذا الكلام في الثالثة والرابعة؛ إذ لا تمايز في صورة المعية، وفي صورة لترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن يؤول بأن المراد ما به يتبين الحكم اه سيد عمر. • قوله: (وتعيين المعتقين إليه) أي: وإن كان من يعينه صغيراً أو زميئاً اه ع ش.

• قوله: (ويبحث ابن النقيب) عبارة المعني والأسنى في شرح فخمسة عشر على الصحيح. (تنبيه): تعيين العبيد المحكوم بعقوبتهم إليه قال الزركشي أطلقوا ذلك ويجب أن يُعَيَّن ما يعتق بالواحدة وبالثنتين وبالثلاث وبالأربع فإن فائدة ذلك تظهر في الانكساب إذا طَلَّق مُرتَّباً لا سيما مع التباعد وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه.

• قوله: (ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو ومن بما بعدها. • قوله: (لأنها ثانية الأولى) كان الظاهر أن يقول لوجود صفة تطليق ثنتين بعد الأولى بها اه رشيد عيبارة المعني: ولو عطف الزوج بثم ومثله الفاء لم يضم الأول والثاني للفضل بثم فلا يُعتَق بطلاق الثانية والرابعة شيء؛ لأنه لم يُطلق بعد الأولى ثنتين، ولا بعد الثالثة أربعاً اه وعبارة الكردّي قوله ثانية الأولى أي بعد الأولى اه. • قوله: (صفة اثنين) يعني صفة طلاق ثنتين.

• قول (سني): (ولو علق بكلمة) أي: كقول من له عبيد وتحت نسوة أربع كلما طَلَّقت واحدة من نسائي الأربع فعبد من عبيدي حر وهكذا إلى آخر التعليقات الأربعة ثم يُطلق النسوة الأربع معاً أو مُرتَّباً اه معني. • قوله: (في كل مرة) إلى: (التنبيه) في المعني وإلى قول المتن: (ولو علق بثني فعل) في النهاية. • قوله: (الأولتين) اللغة الفصحى الأولتين كما عبّر به النهاية. • قوله: (من جملتها) أي: تلك الأوجه. • قوله: (يكفي فيه) أي: في عتق عشرين. • قوله: (وجودها) أي: كلما.

(تنبيه) ما هذه تُسمى مَضَرَّة ظَرْفِيَّة؛ لأنها نابت بِصِلَتِهَا عن ظَرْفِ زَمَانٍ كما يَثُوبُ عنه المَضَرُّ الصَّرِيحُ والمعنى كُلُّ وَقْتٍ فَكُلُّ مَنْ كُلَّمَا مَنصُوبٌ عَلَى الظَرْفِيَّةِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا هُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَوَجْهُ إِفَادَتِهَا التَّكَرُّارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ النَّظَرُ إِلَى عَمُومِ مَا؛ لِأَنَّ الظَرْفِيَّةَ مُرَادٌ بِهَا الْعَمُومُ وَكُلُّ أَكْذَنَةٍ (فَخَمْسَةَ عَشَرَ) عَبْدًا يُغْتَقُونَ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ تَكْرُرَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَرْبَعِ وَاحِدَةٌ فِي نَفْسِهَا وَصِفَةُ الثَّانِيَيْنِ لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا عُدَّ بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ ثَانِيًا بِذَلِكَ الْاعْتِبَارِ فَالثَّانِيَةُ عُدَّتْ ثَانِيَةً لِانْضِمَامِهَا لِلأُولَى فَلَا تُعَدُّ الثَّالِثَةُ كَذَلِكَ لِانْضِمَامِهَا لِلثَّانِيَةِ بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ فَإِنَّهَا ثَانِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّالِثَةِ، وَلَمْ تُعَدُّ قَبْلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ لَمْ تَتَكَرَّرْ، وَبِهَذَا اتَّضَحَ أَنَّ كُلَّمَا لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِلَّا فِي الْأَوَّلَيْنِ؛

• قَوْلُهُ: (تُسَمَّى مَضَرَّةً) فِيهِ نَظَرٌ سَمِىَ فِي تَسْمِيَّتِهَا مَضَرَّةً اهـ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ ع ش قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِهَا مَضَرَّةً بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَهِيَ نَائِيَةٌ عَنْهُ لَا عَنْ الْمَضَرِّ اهـ وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَالْمَعْنَى كُلُّ وَقْتٍ هَذَا تَفْسِيرٌ لِكَوْنِهَا ظَرْفِيَّةً فَقَطْ كَمَا لَا يَخْفَى، وَمِنْ ثَمَّ تَوَقَّفَ سَمِىَ فِي كَوْنِهَا مَضَرَّةً، وَلَا تَوَقَّفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ سَبْكِهَا بِالْمَضَرِّ لِوُضُوحِهِ فَالْحُلُّ الْمَوْفِيُّ بِالْمُرَادِ أَنْ يُقَالَ: وَقْتُ تَطْلُقِ امْرَأَةُ عَبْدٍ حُرٍّ، وَهَكَذَا قَتَائِلُ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِصِلَتِهَا) أَيِ: مَعَهَا، وَقَوْلُهُ: مَقَامَهُ أَيِ الْوَقْتِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ إِفَادَتِهَا إلخ) لِيَتَأَمَّلَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَلِ الْعَمُومُ مِنْ كُلِّ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (أَكْذَنَةٌ) أَيِ: الْعَمُومِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْقَاعِدَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَا عُدَّ مَرَّةً بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ أُخْرَى بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ فَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّانِيَةِ ثَانِيَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا أُخْرَى ثَانِيَةً، وَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّالِثَةِ ثَالِثَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا ثَالِثَةً فَيَعْتَقُ وَاحِدَ بَطْلَاقٍ الْأُولَى وَثَلَاثَةَ بَطْلَاقٍ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدٌ وَطَلَاقٌ ثَلَاثٌ وَسَبْعَةٌ بَطْلَاقٍ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدٌ وَطَلَاقٌ اثْنَتَيْنِ غَيْرِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَطَلَاقٌ أَرْبَعَةٌ فَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّمَا عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَحَادٍ وَاثْنَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ مَعَهُ) فِي الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (تَكَرَّرَتْ) أَيِ: وَجِدَتْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِيمَا يَأْتِي، وَإِلَّا فَتَكَرَّرُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا أَرْبَعَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عُمَرَ فِيمَا يَأْتِي أَيْنَا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا التَّكَرُّارُ ذَكَرُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَأَقْلُ مَرَاتِهِ أَنْ يَذْكَرَ الشَّيْءَ مَرَّتَيْنِ فَلَمْ يَخْصُلْ تَكَرُّارُ الثَّانِيَيْنِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَتَأَمَّلْهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ فَكَانَ مُرَادُهُم بِالتَّكَرُّرِ مُطْلَقُ الذِّكْرِ لَا الْمَعْنَى الْمَعْرُوفُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: ثَانِيَةً. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ تُعَدِّ) أَيِ: الثَّالِثَةُ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: ثَانِيَةً. • قَوْلُهُ: (وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ) مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: لَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ اهـ سَمِىَ أَيِ وَالْمُسَوِّغُ الْإِضَافَةُ أَيِ وَصِفَةُ ثَلَاثَةٍ إلخ. • قَوْلُهُ: (الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ: التَّعْلِيقَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (مَا هَذِهِ تُسَمَّى مَضَرَّةً) فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ لَمْ تَتَكَرَّرْ) ثَلَاثَةٌ مُبْتَدَأٌ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ.



لأنهما المتكرران فقط فإن أتى بها في الأولى فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر، ولو قال: إن صليت ركعة فعبّد حرّاً، وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون؛ لأنها مجموع الأحاد من غير تكرار فإن أتى بكلما عتق سبعة وثمانون؛ لأنه تكرر معه صيغة الواحد تسعاً وصيغة الاثنين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر، ومجموعها ثمانية، وصيغة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعهما ستة وصيغة الأربعة مرة في الثامنة وصيغة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره، ومن ثم لم يشترط كلماً إلا في الخمسة الأول، وجملة هذه اثنان وثلثون تُضمّ لخمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار فإن قال ذلك بكلما إلى عشرين وصلى عشرين عتق ثلاثمائة وتسعة وثلثون، ولا يخفى توجيهه بما تقرر وحاصله أن صيغة الواحدة وجدت عشرين والاثنين عشراً والثلاثة ستة والأربعة خمسة والخمسة أربعاً والستة ثلاثاً والسبعة اثنين، وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تكرر فيه فيؤخذ ألفاظ أعددته ويضمّ مجموعها إلى ما مرّ. (ولو علق بنفي فعل فالمذهب أنه إن علق بأن كان لم تدخل) الدار فانت طالق أو أنت طالق إن لم تدخل (وقع عند اليأس من الدخول) .....

• قوله: (أو مع الأخيرين) وقوله: (في الثاني) الأنسب تأنيهما. • قوله: (ثلاثة عشر) أي: لنقص تكرار الشّتين. • وقوله: (فائني عشر) أي: لنقص تكرار الواحد فلم يحسب إلا مرة فنقص ثلاث اه سيّد عمر. • قوله: (لأنها مجموع الأحاد إلخ) بأن يضمّ واحد إلى اثنين فثلاثة ثم الثلاثة إلى ثلاثة فيستة ثم الستة إلى أربعة فعشرة ثم العشرة إلى خمسة فخمسة عشر ثم الخمسة عشر إلى ستة فواحدًا وعشرين ثم الواحد والعشرون إلى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثمانية والعشرون إلى ثمانية فيستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون إلى تسعة فخمسة وأربعين ثم الخمسة والأربعون إلى عشرة فتبلغ خمسة وخمسين اه سيّد عمر بزيادة توضيح. • قوله: (صفة الواحد تسعاً) أي: لأن التكرار بعد الأول. • وقوله: (وصيغة الاثنين أربعاً) والأولان لا تكرر فيهما اه سيّد عمر. • قوله: (في الرابعة إلخ) بيان لمحل التكرار، وقوله: ومجموعها ثمانية أي لما تقدّم من أن ما عدّ باختيار لا يعدّ ثانياً بذلك الإختيار اه ع ش. • قوله: (تضمّ لخمسة وخمسين) أي فتحصل سبعة وثمانون. • قوله: (وحاصله) أي: التوجيه. • قوله: (وما بعدها) مبتدأ خبره قوله لا تكرر فيه. • قوله: (الفاظ أعددته) أي: ما بعد العشرة ويضمّ مجموعها، وهو مائة وخمسة وخمسون إلى ما مرّ أي مجموع المتكررات، وهو مائة إلا ما سأنبه عليه وأربعة وثمانون فالحاصل حيتّذ ثلاثمائة وتسعة وثلثون الذي قدّمه اه سيّد عمر.

• قوله (سني): (وقع عند اليأس إلخ) ومحل اختيار اليأس ما لم يقل أرذت إن دخلت الآن أو اليوم فإن

• قوله (في سني): (وقع عند اليأس من الدخول) ومحل اختيار اليأس ما لم يقل: أرذت إن دخلت الآن أو اليوم فإن أرادته تعلق الحكم بالوقت المثوي كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له:

كَأَن مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُحْكَمُ بِالْوُقُوعِ قَبْلَ الْمَوْتِ أَي إِذَا بَقِيَ مَا لَا يَسَعُ الدُّخُولَ، وَلَا أَتَرَ هُنَا لِلْجُنُونِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الْمَجْنُونِ كَهُوَ مِنَ الْعَاقِلِ وَلَوْ أَبَانَهَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ وَاسْتَمَرَّتْ إِلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ دَخُولٌ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ لِانْجِلَالِ الصُّفَةِ بِدَخُولِهَا لَوْ وَجَدَ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصُّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْبَسِيطِ وَأَيْدٍ بِالْحِنْثِ بِتَلْفٍ مَا خَلَفَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ غَدًا فَتَلَفَ فِيهِ قَبْلَ أَكْلِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ بَعْدَ الْبَيْتُونَةِ مُمْكِنٌ هُنَا

أَرَادَهُ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوَقْتِ الْمُنَوِيِّ كَمَا صَرَّحَا بِهِ فِي نَظِيرِهِ فَيَمْنُ دَخَلَ عَلَى صَدِيقِهِ فَقَالَ لَهُ تَعَدَّ مَعِيَ فَاثْتَمَعَ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاثْمَرَاتِي طَالِقٌ وَنَوَى الْحَالَ شَرَحُ م ر ا ه س م . قَالَ ع ش . قَوْلُهُ وَنَوَى الْحَالَ أَي أَوْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ عَلَى مَا مَرَّ فَلَانَهُ يَحْنُثُ فَلَوْ لَمْ يَتَوَذَّرْ ذَلِكَ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَهُوَ قُبَيْلَ الْمَوْتِ بِزَمَنِ لَا يُمَكِّنُ الْغِذَاءَ مَعَهُ فِيهِ ا ه . أَقُولُ قَوْلُهُ وَمَحَلُّ اغْتِيَابِ الْيَاسِ سَبْدُ كُرْهُ الشَّرْحِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ . ه قَوْلُهُ: (كَأَن مَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي إِنْ لَمْ أُطْلَقْ) فِي النِّهَايَةِ وَالْيَاسُ (التَّشْبِيهِ) فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ)، وَقَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ)، وَقَوْلُهُ: (وَأَيْدٍ) إِلَى (وَفِي إِنْ لَمْ أُطْلَقْ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْحِنْثُ)، وَقَوْلُهُ: (إِنْ دَخَلْتَ الْآنَ الْخ) لَعَلَّ صَوَابَهُ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الْآنَ الْخ . ه قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَبَانَهَا الْخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ كَأَن مَاتَ الْخ . ه قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ) بَأَنَّ مَضَى زَمَنٍ يُمَكِّنُهَا فِيهِ الدُّخُولُ ا ه ع ش . ه قَوْلُهُ: (لِانْجِلَالِ الصُّفَةِ الْخ) يَعْنِي لَوْ وَجَدَ الدُّخُولُ حَالَ الْبَيْتُونَةِ لَانْحَلَّتِ الصُّفَةُ فَلَمْ يَحْصُلِ الْيَاسُ بِالْبَيْتُونَةِ ا ه كُرْدِي . ه قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ .

ه قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا، وَإِنْ زَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطٌ وَأَنَّ الصُّوَابَ وَقُوعَهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ الْخ ا ه سَبْدُ عُمَرَ . ه قَوْلُهُ: (وَالصُّوَابُ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعَلَّقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُجِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسَلِّمًا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ أَي كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا أَي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيْتُونَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَلَا تَغْلِيظَ وَلِهَذَا صَرَّحَا بِمِثْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ التُّفَاحَتَيْنِ وَنَحْوِهَا ا ه س م . ه قَوْلُهُ: (فِي الْبَسِيطِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِالْبَاءِ لَكِنَّهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُرْغَبِ بِالْوَاوِ بَدَلُ الْبَاءِ . ه قَوْلُهُ: (وَأَيْدٍ) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَالْمُرْغَبُ أَبُو زُرْعَةَ فِي تَحْرِيرِهِ ا ه رَشِيدِي . ه قَوْلُهُ: (يَأْكُلُهُ) أَي الرِّغِيفِ . ه قَوْلُهُ: (بَأَنَّ الْعَوْدَ) صَوَابُهُ بَأَنَّ الدُّخُولَ ا ه

تَعَدَّ مَعِيَ فَاثْمَتَعَ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاثْمَرَاتِي طَالِقٌ وَنَوَى الْحَالَ شَرَحُ م ر . ه قَوْلُهُ: (وَالصُّوَابُ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعَلَّقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُجِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسَلِّمًا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ كَيْفَ يَتَأْتِي حَمْلُهُ عَلَى هَذَا مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيْتُونَةِ فِي قَوْلِهِ: وَالصُّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيرِ الشُّبْكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصُّفَةُ إِنْ لَمْ كَانَ الْخُلْعُ مَخْلَصًا مِنَ الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ، وَعَلَى هَذَا الْحَمْلِ كَلَامُ



فلا يَفُوتُ البرَّ باختياره بخلافه ثم، وفي إن لم أَطْلُقْكَ فأنت طالق يحصل اليأس بموت أحدهما وينحو جُنُونُهُ الْمُتَّصِلُ بالموت فيقع قُبَيْلُ الموت، ونحو الجُنُونِ حينئذٍ أي يحنث لا يبقى زَمَنٌ يُمكنُ أَنْ يُطْلَقَها فيه بخلاف مُجَرَّدِ الجُنُونِ لِتَوَقُّعِ الإفاقة والتطليق بعده وبالفسخ المُتَّصِلُ بالموت أيضًا فيقع قُبَيْلُ الفسخ؛ لأنَّ الفرض أَنه رجعي فلا يقع اليأس قُبَيْلَهُ لِلدَّوْرِ بخلاف مُجَرَّدِ الفسخ؛ لأنَّه قد يُجَدِّدُ نِكَاحَها ويُنْشِئُ فيه طلاقًا فتَحُلُّ اليمين؛ إذ لا يختصُّ ما به البرَّ والحنثُ هنا بحالة النكاح فإن لم يُجَدِّدْهُ أو جَدَّدَ، ولم يُطْلَقْ بآنٍ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الفسخ.

رَشِيدِي، وفيه أَنَّ المراد بالعود أن تعود الزوجة إلى ما تَرَكَتْها من الدخول وتَفَعَّلَها فَمَالَ التَّغْيِيرُينِ واحدٌ، وإنَّ كَانَ التَّغْيِيرُ بالدخول واضحًا. هـ قوله: (فلم يَفُوتْ) أي: الزَّوْجُ. هـ قوله: (ثم) أي: في مسألة الأكل. هـ قوله: (يَنُحَوِّ جُنُونُهُ) هو ظاهرٌ في نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ له لا لأحدهما اه سم عبارة الرُّوضِ والمُعْنَى بآنٍ يَمُوتُ أَحَدُهُما أو يُجَنِّ الزَّوْجُ جُنُونًا مُتَّصِلًا إلخ ثم قال المُعْنَى وشرح الرُّوضِ وكالْجُنُونِ الإغماء والخَرَسُ الذي لا كِتَابَةَ لِصَاحِبِهِ، ولا إشارةً مُفهِمَةً اه. هـ قوله: (وبالفسخ) عطفٌ على يَمُوتُ أَحَدُهُما عبارة المُعْنَى فإن فُسِّخَ النكاح أو انْفُسَخَ أو طَلَّقَها وكيْلُهُ وماتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ تَجْدِيدِ النكاح أو الرَّجْعَةِ أو بَعْدَهُ، ولم تَطْلُقْ تَبَيَّنَ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الانْفِصَاحِ إنَّ كَانَ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ رَجْعِيًّا إذ لا يُمكنُ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ المَوْتِ لِقَوَاتِ المَحَلِّ بالانْفِصَاحِ، وإنَّ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِلًا لم يَقَعْ قُبَيْلُ الانْفِصَاحِ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ تَمْنَعُ الانْفِصَاحَ قَبْلَ الدَّوْرِ إذ لو وَقَعَ الطَّلَاقُ لم يَقَعِ الانْفِصَاحُ فلم يَحْصُلِ اليأس فلم يَقَعِ الطَّلَاقُ فإن طَلَّقَها بَعْدَ تَجْدِيدِ النكاح أو عَلَّقَ بِنَفْسِي فَعَلِ غَيْرَ التَّطْلِيقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَها، وهو مَجْنُونٌ أو هِيَ مُطْلَقَةٌ انْحَلَّتِ اليمينُ اه زادَ الأَسَنَى واغْتَبَرَ طَلَاقُ وَكِيلِهِ؛ لأنَّه لا يَفُوتُ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ طَلَاغِهِ هو اه. هـ قوله: (لِلدَّوْرِ) إذ لو وَقَعَ بَطَلَ الفسخ فلم يَتَّسَ قَبْلَ لَعَدَمِ اليأس قَبْلَ زَمَنٍ مِنْ وَقَعِهِ عَدَمٌ وَقَوْعُهُ اه سم. هـ قوله: (إذ لا يَخْتَصُّ ما به البرَّ والحنثُ هنا بحالة النكاح) أي: النكاح الذي وَقَعَ فيه التَّعْلِيقُ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى البرِّ أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّلَاقَ فِي النكاحِ الْمُجَدِّدِ أَفَادَ انْحِلَالَ اليمينِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الحِنْثِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ فِعْلَ المَخْلُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَ الخُلْعِ لا حِنْثُ بِهِ فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ عِبَارَةَ المُعْنَى أي وَالْأَسَنَى فَلِإِنَّ البرَّ لا يَخْتَصُّ بِحَالِ النكاحِ اه سَيَدُ عُمَرُ عِبَارَةً سَمِ قَوْلُهُ: وَالْحِنْثُ رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قد يَوجَدُ بَعْدَ الفِرَاقِ ما يُؤَثِّرُ الوُقُوعَ قَبْلَهُ اه. هـ قوله: (بأنَّ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الفسخِ) وظاهرُ أنَّ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الفسخِ لا يُؤَثِّرُ مع الفسخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ إذ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدٌ بَعْدَ طَلَاقِ

الشَّيْخَيْنِ، ولا إشكالَ عَلَيْهِ، ولا تَغْلِيظَ؛ وَلِهَذَا صَرَّحًا بِمِثْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّفَاحِثَيْنِ وَنَحْوِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (وَيَنُحَوِّ جُنُونُهُ) هو ظاهرٌ في نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ، وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ لأحدهما. هـ قوله: (لِلدَّوْرِ) إذ لو وَقَعَ بَطَلَ الفسخِ فلم يَتَّسَ قَبْلَ لَعَدَمِ اليأس قَبْلَ زَمَنٍ مِنْ وَقَعِهِ عَدَمٌ وَقَوْعُهُ اه. هـ قوله: (والحنثُ) رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قد يُوجَلُ بَعْدَ الفِرَاقِ ما يُؤَثِّرُ الوُقُوعَ قَبْلَهُ. هـ قوله: (أو جَدَّدَ، ولم يُطْلَقْ بآنٍ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الفسخِ) وظاهرُ أنَّ وَقَوْعُهُ قُبَيْلُ الفسخِ لا يُؤَثِّرُ مع الفسخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ؛ إذ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدٌ بَعْدَ

(تنبيه) ما تقرر أن مَنْ عُلِّقَ بنفي فعل كالدُّخُولِ فُوجِدَ في حالِ الجُنُونِ انْحَلَّتِ الصِّفَةُ حتى لا يقع الطَّلَاقُ قُبَيْلَ نحوِ الجُنُونِ لِعَدَمِ اليَأْسِ به هو ما نُقْلَاهُ هنا عن الغزاليِّ وأقرَّاه واعتَرَضَا بأنَّهما ناقضاه كالغزاليِّ في الإِبْلَاءِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ المَجْنُونِ ليس له قَصْدٌ صَحِيحٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الوجْهَ اختلافُ المُلْحَظَيْنِ؛ لِأَنَّ المَدَارَ هنا على ما به يَتَحَقَّقُ اليَأْسُ ومع نحوِ الجُنُونِ لم يَتَحَقَّقْ حتى يقع قُبَيْلَهُ لِإِمْكَانِ فعلِ المُعْلَقِ عليه بعدَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ ما تقرر أن الدُّخُولَ لو وُجِدَ، وهي بَائِنٌ انْحَلَّتِ اليَمِينُ فلا تَطْلُقُ قُبَيْلَ البَيْتُونَةِ فكما اعتَبَرُوا الصِّفَةَ هنا مع البَيْتُونَةِ لِأَجْلِ مَنَعِ الوُقُوعِ قبلها فكذا يُعْتَبَرُ مع نحوِ الجُنُونِ لِذَلِكَ فتأملْهُ (أو) عُلِّقَ (بغيرها) كإِذَا وسَائِرِ ما مَرَّ (ف) تَطْلُقُ (عند مَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الفِعْلُ) وفَارَقَتْ إِنْ بَاتَها لِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ من غيرِ إِشْعَارٍ لَهَا بِزَمَنِ بِخِلَافِ البَقِيَّةِ كإِذَا فَإِنَّهَا ظَرَفُ زَمَانٍ كَمَتَى فَتَنَاولَتْ الأَوَاقَاتِ كُلَّهَا فَمَعْنَى إِنْ لَمْ تَدْخُلِي إِنْ فَاتَكَ الدُّخُولُ، وفَوَاتُهُ بِالْيَأْسِ، ومعْنَى إِذَا لَمْ تَدْخُلِي: أَيِ وَقْتُ فَاتَكَ الدُّخُولُ فَوَقَعَ بِمَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الدُّخُولُ فَتَرَكَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا لِإِكْرَاهٍ أَوْ نَحْوِهِ وَيُقْبَلُ ظَاهِرًا قَوْلُهُ

ثم فَسَخَ، وهو صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فَائِدَةُ الوُقُوعِ نَقْصُ العَدَدِ اه سم. ه فَوَدَّ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ لَا أَثَرَ لِفِعْلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، وَلَا جُنْثٍ؛ لِأَنَّ المَجْنُونِ فِي مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ اليَمِينِ قُلْتَ مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيْقٍ سَمِ أَقُولُ: يَتَّبَعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَصْدِ مُجَرَّدِ التَّعْلِيْقِ وَبَيْنَ قَصْدِ اليَمِينِ بِأَنْ أَرَادَ بِهِ المَنَعَ أَلَا تَرَى تَغْيِيرَهُمْ بَرٍّ وَجُنْثٍ وَانْحَلَّتِ اليَمِينُ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ التَّصْوِيرَ بِالتَّعْلِيْقِ الْمُجَرَّدِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. ه فَوَدَّ: (فَكَذَا يُعْتَبَرُ) الضَّمِيرُ لِلصِّفَةِ فَكَانَ الْاَوَّلَى الثَّانِيَّةَ.

ه فَوَدَّ: (وَسَائِرِ ما مَرَّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيْقُ الْمَذْكُورُ بِصِيغَةٍ كُلَّمَا فَمَضَى قَدْرٌ مَا يَسَعُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَبْنِ بِالْاَوَّلَى، وَإِلَّا فَتَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ وَحِينَ أَوْ حَيْثُ أَوْ مَهْمَا أَوْ كُلَّمَا لَمْ أَطْلُقْكَ كَقَوْلِهِ: إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فِيمَا مَرَّ اه. ه فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا زَمَنًا) فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمُتَنِيِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى وَيُقْبَلُ، وَقَوْلُهُ: (هَلَى مَا اقْتَضَاهُ) إِلَى وَفَرَّقَ، وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ). ه فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ إلخ) يَرَدُّ عَلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ مَنْ الشَّرْطِيَّةِ اه رَشِيدِي أَقُولُ: وَفِي صَنِيعِ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ كَمَا مَرَّ آتِفًا مَا يُخْرِجُ نَحْوَ مَنْ مِمَّا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ. ه فَوَدَّ: (فَوَقَعَ) الْاِتِّسَابُ وَفَوَاتُهُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَالْاَسْنَى. ه فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا إلخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَأْتِي اه سم، وَقَوْلُهُ: مَنَعَهَا لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَثُّهَا. ه فَوَدَّ: (لِإِكْرَاهٍ) أَيِ: عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ. ه فَوَدَّ: (وَيُقْبَلُ ظَاهِرًا إلخ)

طَلَاقٍ ثُمَّ فَسَخَ، وهو صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فَائِدَةُ الوُقُوعِ نَقْصُ العَدَدِ. ه فَوَدَّ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ: وَلَا أَثَرَ لِفِعْلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، وَلَا جُنْثٍ؛ لِأَنَّ المَجْنُونِ فِي مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ اليَمِينِ قُلْتَ: مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيْقٍ. ه فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا إلخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَأْتِي.



أَرَدْتُ بِإِذَا مَعْنَى إِنْ لَا زَمَنًا مَخْصُوصًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ وَعَلَيْهِ فُرُقٌ بَأَنَّهُ ثُمَّ أَرَادَ بِلَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعٌ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِخِلَافِهِ هُنَا، وَفِيهِ مَا فِيهِ وَبَأَنَّ مَعْنَى إِذَا أَوْ غَيْرَهُ كَالْتَقْيِدِ بَزَمَنِ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ غَلِظَ عَلَى نَفْسِهِ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ) إِذَا وَ (أَنْ) دَخَلَتْ أَوْ إِذَا، وَأَنْ (لَمْ تَدْخُلْ بِفَتْحٍ) هَمْزَةٌ (أَنْ وَقَعَ فِي الْحَالِ)؛ لِأَنَّ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ وَمِثْلَهَا إِذْ لِلتَّعْلِيلِ فَالْمَعْنَى لِلدُّخُولِ أَوْ عَدَمِهِ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ وَجُودِ الدُّخُولِ وَعَدَمِهِ كَمَا مَرَّ فِي لِرِضَا زَيْدٍ هَذَا فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ أَمَّا فِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّامَ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَاهَا لِلتَّوْقِيتِ كَانَتْ طَالِقًا إِنْ جَاءَتْ السُّنَّةُ أَوْ الْبِدْعَةُ أَوْ لِلْسُّنَّةِ أَوْ لِلْبِدْعَةِ فَلَا

عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِإِذَا مَعْنَى إِنْ قَبْلَ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ يَقُومُ مَقَامَ الْآخَرِ، وَإِنْ أَرَادَ بِأَنَّ مَعْنَى إِذَا قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ غَلِظَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِغَيْرِ إِنْ وَقْتًا مُعَيَّنًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا دُونَ لَاحْتِمَالٍ مَا أَرَادَ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ أَرَادَ بِإِذَا مَعْنَى إِنْ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ أَرَادَ بِلَفْظٍ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعٌ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِخِلَافِهِ هُنَا اهـ. قَوْلُهُ: (لَا زَمَنًا مَخْصُوصًا) كَأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا إِذَا قَالَ أَرَدْتُ بِإِذَا لَمْ تَدْخُلْ أَيْ فِي غُرَّةِ رَمَضَانَ وَلَعَلَّ وَجْهَ قَوْلِهِ الْآتِي، وَفِيهِ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا شَامِلَةٌ لِلْأَوْقَاتِ أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِيَّةِ فَالْوَقْتُ الْمُعَيَّنُ مِنْ بَعْضِ مَا صَدَقَاتِهَا، وَإِنْ تَجَوَّزَ بِهَا فِي مُلَاحَظَةِ خُصُوصِ التَّعْيِينِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي اسْتِعْمَالِهَا بِمَعْنَى إِنْ تَجَرِيدَهَا عَنْ خُصُوصِ الظَّرْفِيَّةِ، وَاسْتِعْمَالِهَا فِي مُطْلَقِ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ، وَفِي إِرَادَةِ الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْمُطْلَقِ فِي الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ ضَرْبٌ آخَرُ مِنَ التَّجَوُّزِ فَمَا الدَّاعِي لِتَجَوُّزِ أَحَدِهِمَا وَمَنْعِ الْآخَرِ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فِيهِ إِخْرَاجٌ لِلْفَرْقِ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْمُتَبَادُّرَةِ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَتَّادِرِ الْأَوَّلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي كَمَا يُقْبِذُهُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الرَّوْضِ. قَوْلُهُ: (وَفُرُقٌ) أَيْ: يَتَيَّنُ إِرَادَةُ مَعْنَى إِنْ وَالزَّمَنِ الْمَخْصُوصِ.

قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِإِذَا الْخ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ اللَّامَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (هَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَحَلُّ كَوْنِهَا أَيْ أَنْ لِلتَّعْلِيلِ فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَلَا كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ السُّنَّةُ أَوْ الْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ جَاءَتْ وَاللَّامُ فِي مِثْلِهِ لِلتَّوْقِيتِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ أَوْ لِلْبِدْعَةِ، وَهَذَا مُتَعَيَّنٌ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ اهـ وَمَا قَالَهُ فِي أَنَّ جَاءَتْ مَمْنُوعٌ قَالَ شَيْخُنَا وَلَيْتُنْ سُلِّمَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ فِي إِنْ جَاءَتْ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ مُطْلَقًا اهـ وَكَذَا فِي سَمِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَا قَالَهُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ.

قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ) أَيْ: فِي غَيْرِ إِرَادَةِ التَّوْقِيتِ بِاللَّامِ الْمُقَدَّرَةِ قَبْلَ إِنْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اللَّامَ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَاهَا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْمُقَدَّرَةَ قَبْلَهَا لِلتَّوْقِيتِ أَيْ عِنْدَ إِرَادَتِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ.

قَوْلُهُ: (كَأَنَّ طَالِقًا أَنْ جَاءَتْ الْخ) قَدْ يَتَبَادَّرُ مِنْهُ أَنَّهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّاقِيتِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى التَّاقِيتِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَّرُ مِنْهُ كَمَا أَنَّ التَّعْلِيلَ هُوَ

قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إِذَا). قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنَ التَّعْلِيلِ: وَمَحَلُّ كَوْنِهَا أَيْ: أَنْ لِلتَّعْلِيلِ فِي غَيْرِ التَّوْقِيتِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَلَا كَمَا لَوْ قَالَ:

تَطْلُقُ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ (قُلْتُ إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي)، وَهُوَ مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ إِنْ وَأَنْ (فَتَعْلِيْقُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِنْ وَجَدْتَ الصُّفَةَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ قَصْدُهُ لِلتَّعْلِيْقِ، وَلَوْ قَالَ النَّحْوِيُّ: أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ طَلَّقْتُكَ بِالْفَتْحِ طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ وَاحِدَةً بِإِقْرَارِهِ وَأُخْرَى بِإِيقَاعِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ عَلَى الْمَعْتَمَدِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَكَذَا ثَانِيَةٌ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَيُخَالَفُ هَذَا التَّفْصِيلَ قَوْلُهُمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ أَنَّهُ يَقَعُ حَالًا حَتَّى مِنْ غَيْرِ النَّحْوِيِّ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنِ التَّعْلِيلِ بِالمَشِيئَةِ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكُلِّيَّةِ فَاشْتَرَطَ تَحَقُّقَهُ، وَعِنْدَ الْفَتْحِ لَمْ يَتَحَقَّقْ

الْمُبَادَرُ مِنْ نَحْوِ لِرِضَا زَيْدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ مِمَّا مَرَّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ.  
❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَنْ لَا يُفَرِّقُ إِنْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّحْوِيِّ مَنْ يَنْدَرِي الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ النَّحْوِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ عَرَبِيٌّ سَلِمَتْ لُغَتُهُ مِنَ الدَّخِيلِ بِالْأَوَّلَى أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) فِي الْمُغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ) أَيِ: فِي الْحَالِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَم. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ إِنْخ) اعْتَمَدَ النِّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِذَا طَلَّقْتَ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ إِنْخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُخَالَفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا مَرَّ) فِي الْمُغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْخ) أَوْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ النَّحْوِيِّ) لَا يَتَعَدُّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ سَم. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: الْمَارُّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِنْخَ قَصْدُهُ إِنْخَ وَالْفَرْقُ الْآتِي فِي الشَّارِحِ وَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى.  
❦ قَوْلُهُ: (بَأَنِ التَّعْلِيلِ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيْقُ أَهْ سَم. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى بَأَنَ حَمَلَ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيْقِ

أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ السُّنَّةُ وَالْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ لَأَنْ جَاءَتْ وَاللَّامُ فِي مِثْلِهِ لِلتَّوْقِيتِ كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ أَوْ لِلْبِدْعَةِ، وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ وَمَا قَالَهُ فِي: لَأَنْ جَاءَتْ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ فِي أَنْ جَاءَتْ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ مُطْلَقًا أَه. ❦ قَوْلُهُ: (طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ) أَيِ: فِي الْحَالِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ. ❦ قَوْلُهُ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ النَّحْوِيِّ) لَا يَتَعَدُّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ فَلْيُرَاجِعْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُجَابُ بَأَنَ حَمَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيْقِ يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِ الطَّلَاقِ أَضْلًا بِخِلَافِ إِنْ دَخَلَتْ الدَّارُ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ أَجَابَ فِي الْخَادِمِ بَأَنَ الْأَوَّلَ لَا يَغْلِبُ فِيهِ الطَّلَاقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يَنْصَرِفُ لِلتَّعْلِيلِ بِهِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي يَغْلِبُ فِيهِ التَّعْلِيْقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعَالِمِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِ أَه.

❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ) أَقُولُ: هَذَا الْفَرْقُ يَنْتَفِضُ بِإِذْ شَاءَ زَيْدٌ وَأَنْ شَاءَ زَيْدٌ بِفَتْحٍ أَنْ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْحَالِ مُطْلَقًا كَمَا فِي إِذْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْ شَاءَ اللَّهُ مَعَ أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِمَشِيئَةِ زَيْدٍ لَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكُلِّيَّةِ بَلْ يُخَصِّصُهُ كَالْتَّعْلِيْقِ بِنَحْوِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ زَيْدٍ تُتَصَوَّرُ، وَيَسْهُلُ الرُّقُوفُ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (بَأَنِ التَّعْلِيلِ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيْقُ.



فوقع مُطلقًا بخلاف التعليق بغيرها فإنه لا يرفع ذلك بل يُخصّصه كما مرّ فاكْتَفَى فيه بالقرينة وحاصله أنه احتيط لذلك لقوته ما لم يُختط لهذا لِضَعْفِهِ.

(فرع): لا يصح تعليق الطلاق المُعلّق خلافًا لما وقع - للعلم - البُلْقِينِي لِوُضُوحِ أَنَّ ما علّقَه بالشرط يعلّق به وحده فلا يُقبل شركة فيه، ومن ثم قال بعض تلاميذته: لو حكم به حاكم لم ينفذ ولو قال إن فعلت كذا طلقك أو طلقك إن فعلت كذا كان تعليقًا لا وعدًا فتطلق باليأس

إلخ وأيضًا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح يتصرف للتعليل مُطلقًا بخلاف الأول فإنه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربية وغيره اهـ. قوله: (مطلقًا) أي: سواء كان الزوج نحويًا أو غيره. قوله: (بخلاف التعليق إلخ) أقول هذا الفرق يُتَقَضُّ بإذ شاء زيد وأن شاء زيد بفتح أن فإن الطلاق يقع في الحال فيهما مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم البمين بالكلية بل يُخصّصه كالتعليق بنحو الدخول اهـ سم. أي فالمعول عليه الفرق المار عن المعنى والأسنى. قوله: (بالقرينة) أي: ككون الزوج غير نحوّي. قوله: (وحاصله إلخ).

(فرع): لو قال: أنت طالق طالقًا لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقين إذ التقدير إذا صيرت مُطلّقة فانت طالق ومحلّه ما لم تبين بالمنجزة، وإلا لم يقع سواها نعم إن أراد إيقاع طلاق مع المنجزة وقع إثنان أو أنت طالق إن دخلت الدار طالقًا فإن طلقها رجعيًا فدخلت وقعت المُعلّقة أو دخلت غير طالق لم تقع المُعلّقة، وقوله: إن قدمت طالقًا فانت طالق وطالق تعليق طلقين بقُدومها مُطلّقة فإن قدمت طالقًا وقع طلقان وكالدخول، وإن قال: أنت إن كلمتك طالقًا وقال بعده نصبت طالقًا على الحال، ولم أتم كلامي قبل منه فلا يقع شيء، وإن لم يقله لم يقع شيء أيضًا إلا أن يريد ما يراؤ عند الرفع فيقع الطلاق إذا كلمها وغابته أنه لحن بنهاية وروض مع شرحه. قوله: (لوضوح إلخ) علة لعدم الصّحة. قوله: (ومن ثم) أي: لِوُضُوحِ ذلك. قوله: (لو حكم به) أي: بالصّحة. قوله: (ولو قال إلخ) أي: ولم يثر شيئًا أخذًا من قوله فإن نوى إلخ. قوله: (كان تعليقًا) أي: لإنشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتطلق باليأس إلخ. قوله: (فتطلق باليأس) يتبني مراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عن يمتد، أخذ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذكره فيها إذ ليس في هذا التصوير ما يقتضي الوقوع باليأس وأيضًا فقوله فإن نوى أنها إلخ إن كان تفصيلًا لما قبله فلا مطابقة

قوله: (كان تعليقًا لا وهذا) مُحَصَّل ما في الدميري عن السبكي أنه عند الإطلاق محمول على الوعد في الصورة الأولى وعلى التعليق في الصورة الثانية، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما مع أن كلاً منهما في حيز الشرط؛ لأن المُتَقَدِّم أيضًا شرط، أو دليله فله حكمه. قوله: (فتطلق باليأس من التطبيق) يتبني مراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عن يمتد أخذ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذكره فيها؛ إذ ليس في هذا التصوير ما يقتضي الوقوع باليأس، وأيضًا فقوله: فإن نوى أنها تطلق إلخ إن كان تفصيلًا لما قبله فلا مطابقة بينهما؛ لأن هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق باليأس مثلاً مع أنه لا طلاق مُطلقًا في بعض صورته، وإن كان مُبايِنًا لما قبله اقتضى حمل قوله: طلقك فيما قبله على معنى

من التعليل فإن نوى أنها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه أو أنه يطلقها عقبه وفعل وقع، وإلا فلا نعم، يظهر في إن أبرأتني طلقك ما جرى عليه غير واحد أنه وعد وفارق بأن مقابلة الطلاق

بينهما؛ لأن هذا التفصيل ليس فيه اختيار الطلاق باليأس مطلقاً مع أنه لا طلاق مطلقاً في بعض صورته، وإن كان مبيناً لما قبله اقتضى حمل قوله طلقك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع باليأس، وهو غير متصور مطلقاً ولو كان التصوير هكذا على الطلاق إن فعلت كذلك طلقك استقام مع أنه يتكرر حيث مع ما يأتي سم، وقوله: فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض لذلك الخلاف، ولا بعد أن يقال إن قصد بقوله طلقك إنشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه أو الوعد فهو بالخيار بين تنجيزه وعدمه، وإن أطلق فهو محل نظر؛ لأنه تعارض هنا أمران كون مقتضى اللفظ وظاهره الوعد، وكون قصد الحث أو المنع يقتضي الحمل على الإنشاء، وقد يرجع الأول بأصل بقاء العضمة، والله أعلم ثم ظهر توجيه ل عبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشي حاصله أن قوله: فتطلق باليأس إلخ تفريع على القول بأنه وعد الذي حكاه غير مرتض به. وقوله: فإن نوى إلخ تفصيل لما اختاره من أنه تعليق وحاصله أنه تعليق لإنشاء الطلاق أو للوعد به كما قرر، غايته أن كلامه غير مفصح عن حالة الإطلاق اه سيد عمر أقول لا يخفى بعد هذا التوجيه فإن قول الشارح نعم يظهر إلخ، وقوله: ويفرق إلخ كالصريح أو صريح في أن أول كلام الشارح مفروض عند الإطلاق وأن قوله فإن نوى إلخ مقابل له بل لا يصح تفريع قوله: فتطلق باليأس إلخ على القول بأنه وعد؛ إذ الوعد لا يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض أن يحمل أول كلام الشارح على الإطلاق، ويجعل قوله: فتطلق باليأس إلخ مفرعاً على التعليق، وقوله: فإن نوى إلخ مقابل لما قبله من الإطلاق، ويدفع قول سم، وهو غير متصور مطلقاً بأن المعنى ولو قال إن فعلت إلخ، ولم يثر شيئاً كان تعليقاً لإنشاء الطلاق بلا فور على الفعل فتطلق باليأس من التعليل فإن نوى إلخ، وهذا لا غبار عليه والله أعلم ثم رأيت قال عبد الله بأقشير ما نصه قوله فتطلق باليأس مفرع على تعليقاً أي حيث أطلق، وقوله: فإن نوى أي بأن فصل تفريع عليه أيضاً، وإلا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند اليأس فما عزي للسيد فيه نظر اه وقال ع ش ما نصه وحاصله أنه إن قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلق بمجرّد الدخول، وإن قصد تعليق التعليل على الفعل، ولم يقصد فوراً لم تطلق إلا باليأس من التعليل، وإن قصد الوعد حمل به فإن طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه. قوله: (فإن نوى إلخ) مقابل للإطلاق المحمول عليه ما قبله كما مر. قوله: (وفعل) أي: طلق. قوله: (والأ) أي: وإن لم يطلق. قوله: (نعم يظهر إلخ) استدراك على حمل قوله المذكور عند الإطلاق على التعليق لا الوعد. قوله: (ما جرى إلخ) فاعل يظهر.

مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل، وذلك يقتضي الوقوع باليأس، وهو غير متصور مطلقاً، ولو كان التصوير هكذا على الطلاق إن فعلت كذا طلقك استقام مع أنه يتكرر حيث مع ما يأتي. قوله: (فإن نوى إلخ) إن كان تفصيلاً لما قبله فليُنظر قوله: فتطلق باليأس؛ إذ لم يذكر فيه حالة تقتضي



بالإبراء مألوف شائع فحِيلَ لفظه على ما هو المُتبادِرُ منه، وهو الوعدُ بخلافه في غيره فإنَّ قَصْدَ المنع أو الحثَّ المقصودُ من الشرطِ غالبًا يَصْرِفُ اللَّفْظَ إليه ويمنعه من انصرافه للوعدِ المُنافي لذلك غالبًا، ولو قال: إنَّ خَرَجْتَ حَصَلَ الطَّلَاقُ لم يقع به شيءٌ على ما أفتى به بعضهم زاعمًا أنه غيرُ تعليق، وفيه نظرٌ بل الذي يَتَّبِعُه أَنَّ مَحَلَّهُ إنَّ لم ينو به التعليق، وإلا وَقَعَ بالخروج بل لو قيل: إنه صريحٌ في التعليق باعتبارِ معناه المُتبادِرِ منه فلا يحتاجُ لِنَيَّْةٍ لم يَتَّعَد. ولو قال: عليَّ الطَّلَاقُ إنَّ طَلَبْتَ الطَّلَاقَ طَلَّقْتُكَ فإنَّ قَصْدَ تعليق طلاقها بطلبها فطلبته فأبى طَلَّقْتُ، وإنَّ لم يقصد ذلك بل إنه يُطَلِّقُهَا عَقِبَ طَلَبِهَا فلم يَفْعَلْ فكَذَلِكَ أو بعدَ طَلَبِهَا لم تَطْلُقْ إلا باليأس، ولو قال: هي طالقٌ إنَّ لم أو إلا أنَّ أو بشرط أنَّ أو على أنَّ لا تَتَزَوَّجَ بِفُلَانٍ طَلَّقْتُ وَلَغا ما شَرَطَهُ ذكره ابنُ أبي الصَّيْفِ والعاِمِرِيُّ والأَزْرَقِيُّ وغيرُهم كعبدِ الله بنِ عُجَيْلٍ ونَقَلَهُ عن مَشايخه وقاسمه العاِمِرِيُّ على أنت طالقٌ على أنَّ لا تحتجبي عَنِّي وغيره على أنَّ لم تصعدي السَّمَاءَ فانت طالقٌ بجامع استحالة البرِّ .....

• قُودُ: (لَفْظُهُ) أي: اللَّفْظُ المذكورُ لِلزَّوْجِ. • قُودُ: (بِخِلَافِهِ) أي: لَفْظُ الزَّوْجِ في غيره أي غير الإبراء. • قُودُ: (فَإِنْ قَصْدُ المنع إلخ) عِلَّةُ إِقْوَالِهِ بِخِلَافِهِ في غيره. • قُودُ: (غَالِبًا) لِإِخْرَاجِ قَصْدِ مُجَرَّدِ التَّعْلِيْقِ. • قُودُ: (يَصْرِفُ اللَّفْظَ إلخ) خَبَرٌ إنَّ. • قُودُ: (إِلَيْهِ) أي: المنع أو الحثُّ. • قُودُ: (الْمُنَافِي) أي: الوعدُ لِذَلِكَ أي قَصْدُ المنع أو الحثُّ. • قُودُ: (إِنْ مَحَلُّهُ) أي: عَدَمُ الْوُقُوعِ. • قُودُ: (فَلَا يَخْتِاجُ) أي: الْوُقُوعُ بِالْخُرُوجِ لِنَيْتِهِ أي التَّعْلِيْقِ. • قُودُ: (فَإِنْ قَصْدُ إلخ) كَأَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَ الْقَصْدِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِنْ طَلَبْتَ الطَّلَاقَ أَوْقَعْتَهُ عَلَيْكَ فَالْحَلْفُ عَلَى تَعْلِيْقِ إِيقَاعِهِ بِالطَّلَبِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْقَصْدِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا طَلَّقْتُكَ عَقِبَ الطَّلَبِ أَوْ بَعْدَهُ اه سم. • قُودُ: (فَأَبَى) قَضِيَّةٌ أَوَّلُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. • قُودُ: (طَلَّقْتُ) أي: حَالًا.

• قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ إلخ) أي: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِلَفْظِهِ الْمَذْكُورِ تَعْلِيْقَ طَلَاقِهَا عَلَى طَلَبِهَا لَمْ يَقَعْ بِمُجَرَّدِ طَلَبِهَا ثُمَّ إِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يُطَلِّقُهَا بَعْدَ طَلَبِهَا قَوْرًا وَمَضَى بَعْدَ طَلَبِهَا زَمَنٌ أَمْكَنَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِيهِ، وَلَمْ يُطَلِّقْهَا طَلَّقْتُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ قَوْرًا لَمْ تَطْلُقْ عِنْدَ يَأْسِهِ مِنْ طَلَاقِهَا انْتَهَى فَنَاوَى الشَّهَابُ الرَّمْلِيَّ اه سَيِّدُ عُمَرَ. • قُودُ: (فَكَذَلِكَ) أي: طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ. • قُودُ: (بِالْيَاسِ) أي: مِنَ التَّطْلِيْقِ بِالْمَوْتِ أَوْ نَحْوِ الْجُنُونِ أَوْ الْإِنْفِسَاحِ بِقَيْدِهِمَا فَيَقَعُ الطَّلَاقُ قُبَيْلَ الْمَوْتِ أَوْ نَحْوِ الْجُنُونِ أَوْ الْإِنْفِسَاحِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى زَمَنٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِيهِ. • قُودُ: (طَلَّقْتُ) أي: فِي الْحَالِ. • قُودُ: (وغيره) أي: وَقَاسَمَهُ غَيْرُ الْعَاِمِرِيِّ.

الطَّلَاقُ بِالْيَاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَفْصِيلًا فَلْيَنْتَظِرْ قَوْلَهُ: فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ؛ إِذْ لَمْ تَظْهَرْ قَرِينَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ. • قُودُ: (فَإِنْ قَصْدُ إلخ) كَأَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَ الْقَصْدِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِنْ طَلَبْتَ الطَّلَاقَ أَوْقَعْتَهُ عَلَيْكَ بِالْحَلْفِ عَلَى تَعْلِيْقِ إِيقَاعِهِ بِالطَّلَبِ، وَعِنْدَ عَدَمِ الْقَصْدِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا طَلَّقْتُكَ عَقِبَ الطَّلَبِ أَوْ بَعْدَهُ.

إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّزْوُجُ بِهِ، وَهِيَ زَوْجَةٌ وَعِنْدَ اسْتِحَالَتِهِ يَقَعُ حَالًا وَقِيلَ عِنْدَ الْيَأْسِ وَخَالَفَهُمُ التَّوَرُّ  
الْأَصْبَحِيُّ فَأُتِيَ بِأَنِّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِقَوَاتِ الصُّفَةِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَعَنِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُجَيْلٍ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَقْبَى فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ لِيَزُوجْكَ الْأَوَّلَ بِأَنِّهَا  
لَا تَطْلُقُ رَجَعْتَ إِلَيْهِ أَمْ لَا وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ زَادَ الْأَزْرَقُ وَعَلَيْهِ مَتَى تَزَوَّجْتَ بِهِ لَزِمَهَا لِلْمُعْلَقِ مَهْرُ  
الْمَثَلِ قِيَاسًا عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ. وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقِ أَمَتِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ  
عَتَقْتَ فَإِنْ تَزَوَّجْتَ صَحَّ، وَلَزِمَهَا قِيَمَتُهَا، وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُسْتَحَقٌّ لَهُ أَيْضًا  
فَإِذَا فُوتَتْهُ أَيُّ بِقَوَاتِ شَرْطِهِ لَزِمَهَا عَوَضُهُ، وَهُوَ مَهْرٌ مِثْلُهَا أَنْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّهُ  
عَهْدٌ تَأْثِيرُ شُرُوطِ السَّيِّدِ فِيهَا بَعْدَ الْعِتْقِ كَأَنْ تَخْدُمَ وَلَدَهُ أَوْ فُلَانًا سَنَةً بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ،  
وَسِرُّهُ أَنَّ الْعِتْقَ إِحْسَانٌ فَمُكِّنٌ مِنْ اشْتِرَاطِ مَا يَنْفَعُهُ بَعْدَهُ، وَلَا كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فَتَأْمَلْهُ، وَلَوْ قَالَ:  
إِنْ كَلَّمْتُ رَجُلًا وَأَطْلَقَ شَيْلَ الْمَحَارِمِ كَمَا تُقَالُ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَقَضِيَّةٌ مَا فِي الرُّوْضَةِ فِي إِنْ  
رَأَيْتَ مِنْ أُخْتِي شَيْئًا، وَلَمْ تُخْبِرْنِي بِهِ مِنْ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مُوجِبِ الرِّيْبَةِ أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى  
الْأَجَانِبِ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكَلَ الْأَزْرَقُ .....

❦ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّزْوُجُ إلخ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَي: إِنْ لَمْ تَزَوَّجْ بِفُلَانٍ لَكِنْ تَقْدَمُ  
أَنْ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ اه سم. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ عِنْدَ الْيَأْسِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا يَحْكِيهِ عَنِ  
التَّوَرِّ الْأَصْبَحِيِّ فَلَمْ يَلَمْ لَمْ يَقُلْ وَوَافِقُهُ التَّوَرُّ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِقَوَاتِ الصُّفَةِ) وَهِيَ التَّزْوُجُ بِفُلَانٍ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ  
الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ) وَهُوَ فُلَانٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْإِمَامِ إلخ) أَي: نُقِلَ عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) أَي: مَا قَالَهُ  
ابْنُ أَبِي الصَّنِيفِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْوُقُوعِ حَالًا وَلَفَرْوِيَةِ الشَّرْطِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: الْأَوَّلُ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ إلخ)  
يَبَيِّنُ لِمَا فِي الْبَحْرِ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَزِمَهَا إلخ) أَي: لِوَارِثِ الْمُوصِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَالُ) أَي: فِي الْفَرْقِ  
بَيْنَهُمَا. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْبُضْعَ إلخ) عِلَّةٌ لِتَقْيِ الْقَوْلِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (مُسْتَحَقٌّ لَهُ) أَي: لِلزَّوْجِ.  
❦ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ مُسْتَحَقَّةٌ لِسَيِّدِهَا. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِذَا فُوتَتْهُ) أَي: الزَّوْجَةُ الْبُضْعَ بِالتَّزْوُجِ  
بِفُلَانٍ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ) أَي: فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَسِرُّهُ) أَي: تَأْثِيرُ شُرُوطِ  
السَّيِّدِ بَعْدَ الْعِتْقِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَمُكِّنٌ) أَي: السَّيِّدُ. ❦ قَوْلُهُ: (اسْتَشْكَلَ الْأَزْرَقُ الْأَوَّلَ إلخ) وَيُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ مَا  
فِي النِّهَايَةِ مِمَّا نَصَّه وَلَوْ طَلَبَ مِنْهُ جَلَاءَ زَوْجَتِهِ عَلَى رِجَالِ أَجَانِبٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا لَا تُجْلَى  
عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ جُلِبَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بَلْفَظٍ غَيْرِي الرِّجَالُ الْأَجَانِبَ قُبِلَ  
قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَلَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ طَلَاقٌ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ، وَهِيَ غَيْرَتُهُ عَلَى  
زَوْجَتِهِ مِنْ نَظَرِ الْأَجَانِبِ لَهَا اه وقال ع ش. قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ إلخ قَضِيَّتُهُ الْحُكْمُ بِالْوُقُوعِ حَيْثُ لَمْ  
يَقُلْ ذَلِكَ كَانَ مَاتَ، وَلَمْ تَعْرِفْ لَهُ إِرَادَةً، وَقَضِيَّةٌ مَا سَبَّحُوكُهُ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ فِي

❦ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُمَكِّنُهَا التَّزْوُجُ بِهِ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَكِنْ تَقْدَمُ أَنْ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ  
بِحَالِ النِّكَاحِ.



الأول بأنه يُعْلَمُ بالمادة أن المراد الأجنبي، ولو قال: إن لم أخرج من هذه البلدة بزووجه لما يجوز القصر فيه، وإن رجع حالاً نعم، قال القاضي في إن لم أخرج من مَزَوْرُوذ لا بُدَّ من خروجه من جميع القرى المضافة إليها انتهى، وكأنه؛ لأن مَزَوْرُوذ اسم للجميع، ويقع من كثيرين لا على الطلاق ما تفعلين كذا وعرفهم أنهم يستعملونه لتأكيد النفي فلا داخلة تقديرًا على فعل يُفسره الفعل المذكور أي لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له، وإن لم يقصد ذلك التأكيد عملاً بمذلول اللفظ في عرفهم.

### فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها

إذا (علق) الطلاق (بحمل) كأن كنت حاملاً فأنت طالق (فإن كان بها حمل ظاهر) بأن ادعته وصدقها أو شهد به رجلان بناءً على أنه يُعْلَمُ، وهو الأصح فلا تكفي شهادة النسوة به .....

التعليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تُفِيده عَدَمُ الوقوع؛ لأن القرينة المذكورة تقتضي أن المراد بالغير الأجانب فليتأمل اهـ. قوله: (الأول) أي: ما نُقِلَ عن الأصحاب. هـ قوله: (اسم للجميع) أي للبلد والقرى المنسوبة إليها لا لخصوص البلد. هـ قوله: (ويقع من كثير) إلى قوله: وإن لم يقصد نقله النهاية عن إفتاء والده وأقره. هـ قوله: (عملاً بمذلول اللفظ إلخ) يؤخذ من هذا التوجيه أن ما ذكر عند الإطلاق فإن قصد أنها لا يقع عليها الطلاق إن فعلت لم يقع عليه شيء بفعلها، ويُقبل ذلك منه ظاهراً لاحتمال اللفظ لما ذكره اهـ ع ش.

### (فصل: في أنواع من التعليق بالحمل والولادة)

هـ قوله: (في أنواع) إلى قول المتن فإن ولدت في النهاية. هـ قوله: (وغيرها) كالتعليق بالمشيئة وبفعله أو فعل غيره اهـ ع ش.

هـ قوله (سن): (خلق بحمل إلخ) ولو علق بالحمل وكانت حاملاً بغير آدمي ففيه نظر والوجه الوقوع؛ لأن الحمل عند الإطلاق يشمل غير آدمي سم على حَجٍّ ويتبني أن يزجج لأهل الخبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره فإن ولدت لأقل ما هو معتاد عندهم طُلُقَتْ، وإلا فلا اهـ ع ش. هـ قوله: (بأن ادعته) إلى قوله: (لأنه من ضرورات الولادة) في المعنى عبارته.

(تنبية): المراد بظهور الحمل أن تدعيه الزوجة ويصدقها الزوج على ذلك أو يشهد به إلخ.

هـ قوله: (بناءً على أنه يُعْلَمُ) أي: يُظَنُّ ظناً غالباً بدليل ما يأتي. هـ قوله: (فلا تكفي شهادة النسوة) أي: ولو أربعا؛ لأن الطلاق لا يقع بذلك مُعْنَى وع ش.

### (فصل: في أنواع من التعليق بالحمل إلخ)

هـ قوله في (سن): (خلق بحمل إلخ).

(فرغ): لو علق بالحمل وكانت حاملاً بغير آدمي ففيه نظر والوجه الوقوع؛ لأن الحمل عند الإطلاق يشمل غير آدمي اهـ.

كما لو علق بولادتها فشهدن بها لم تطلق، وإن ثبت النسب والإرث؛ لأنه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم، قياس ما مر أول الصوم أنه لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الأصح عندهما أنه إذا وجد ذلك (وقع) حالاً لوجود الشرط واعتراضاً بأن الأكثرين على أنه ينتظر الوضع؛ لأن الحمل، وإن علم لا يتيقن ويؤد بأن للظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب، وكون العزيمة ثابتة يمين لا يؤثر في ذلك؛ لأنهم كثيراً ما يزيلونها بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى أنه لو علق بالحيض وقع بمجرّد رؤية الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضي يوم وليلة أُجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم، وإن احتمل كونه دم فساد (والا) يظهر حمل خل له الوطء؛ لأن الأصل عدم الحمل نعم، يندب تركه حتى يستبرئها .....

• قوله: (كما لو علق) أي: الطلاق. • قوله: (لأنه) أي: ثبوت النسب والإرث اهـ ع ش عبارة الرشدي  
أي لأن المذكور اهـ. • قوله: (ولو شهدن بذلك) أي: الحمل اهـ ع ش وقال الكردي أي الحمل الظاهر  
اهـ وهو الظاهر. • قوله: (ثم الأصح عندهما إلخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط  
في كلام المصنف اهـ رشدي. • قوله: (إذا وجد ذلك) أي: التصديق أو شهادة رجلين اهـ رشدي.  
• قوله: (وقع حالاً) أي: ظاهراً فلو تحقق بعد انقضاء الحمل بأن مضي أربع سنين من التعليق، ولم تلد  
تبيّن عدم وقوعه وعلى هذا فلو ادعت الإجهاض قبل مضي الأربع فالاقترب أنها لا تقبل؛ لأن الأصل  
عدم إجهاضها والعزيمة مُحَقَّقة اهـ ع ش. • قوله: (وإن علم) أي: غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اهـ  
رشدي. • قوله: (بأن للظن المؤكد) أي: بأن استند إلى شيء اهـ ع ش. • قوله: (لا يؤثر إلخ) خبر وكون  
العزيمة إلخ. • قوله: (يظهر حمل إلخ) عبارة المُعْنَى أي: وإن لم يكن بها حمل ظاهر لم يقع حالاً  
وينظر حيث إن ولدت إلخ. • قوله: (خل له الوطء) إلى المتن في المُعْنَى. • قوله: (نعم يندب إلخ) كذا  
في الرّوض كاضله ثم قال كاضله، وإن قال إن أخبلك فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل  
وكلما وطئها وجب استيرائها انتهى قال في شرحه قال في المهمات، وهو ممنوع فقد تقدّم قريباً أنه لا  
يجب انتهى اهـ سم واعتمد النهاية والمُعْنَى ما في الرّوض وأضله ورداً على السنوي بالفرق بأن ما تقدّم  
فيما إذا كان قبل الوطء، وهذا فيما بعد الوطء الذي هو سبب ظاهر في حصول الحمل اهـ. • قوله: (حتى  
يستبرئها) فلو وطئها قبل استيرائها أو بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا الحد  
نهاية ومُعْنَى روض مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل إلخ، وكذا الحكم في كل موضع قيل  
فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً من أنه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به

• قوله: (نعم يندب تركه حتى يستبرئها) كذا في الرّوض كاضله ثم قال كاضله: وإن قال إن أخبلك أي  
فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل أي وكلما وطئها وجب استيرائها اهـ قال في شرحه، وهو  
ممنوع فقد تقدّم قريباً أنه لا يجب. • قوله: (حتى يستبرئها) قال في الرّوض وشرحه فلو وطئها قبل



بقرء احتياطاً (فإن ولدت لدون ستة أشهر) أو لستة أشهر فقط بناءً على اعتبار لحظة للعلوق  
ولحظة للوضع فتكون الستة حيثئذ ملحقه بما دونها (من التعليق) أي من آخره أخذاً مما مر في  
أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بأن وقوعه) لتحقيق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة

المهر لا الحد، وكذا لو حرم الوطء للتردد في الوقوع ثم تبين الوقوف يجب المهر لا الحد للشبهة  
اهـ. فؤد: (بقرء احتياطاً) عبارة المغني والنهاية والروض والإستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون  
بخصية أو بشهر والإستبراء قبل التعليق كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل اهـ.

فؤل (سنن): (فإن ولدت إلخ) ويترجى شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من  
فيها، ومن محل الشق للبطن؛ لأن المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حنج ولو قبل بعدم  
الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريق المعتاد لم يتعد اهـ ع ش. وما نقله عن سم  
أقرب.

فؤل (سنن): (فإن ولدت إلخ) فإن ولدت ولداً كاملاً أما إذا ألفت لدونها أي الستة الأشهر علقه أو  
مضغنة يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اهـ مغني وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك  
القيء؛ لأن إلقاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اهـ سيد عمر أقول، وقد يراد هذا التوجيه ما  
يأتي في شرح أو ولدت فانت طالق. فؤد: (أو لستة أشهر فقط) خلافاً للنهاية كما يأتي. فؤد: (بناءً  
على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلى آخره فإذا كان بين آخر  
التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن الظاهر من التعليق  
اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل اهـ وسباني في التبيه الجواب عنه بما حاصله أن  
ما ذكرنا نادر، وإنما النظر للغالب. فؤد: (فتكون الستة) أي: الأشهر. فؤد: (أي من آخره) إلى التبيه  
في النهاية. فؤد: (أخذاً مما مر) أي: أول الفصل الذي قبل هذا الفصل، وقوله: لما مر أي أول  
الوصية اهـ كزدي.

استبرائها أو بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى، وقوله: بقرء قال في  
الروض وشرجه والإستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون بخصية أو بشهر والإستبراء قبل التعليق  
كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتأخير بخلاف العدة واستبراء  
المملوكة انتهى.

فؤد في (سنن): (فإن ولدت لدون ستة أشهر إلخ).

(فرغ): هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لو شقت فخرج الولد من  
الشق أو خرج الولد من فيها فيه نظر وصحة الشمول عند الإطلاق؛ لأن المقصود من الولادة انفصال  
الولد فليتأمل. فؤد: (بناءً على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلخ  
فإذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن  
الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل.

حدوثه لما مرَّ أن أقله ستة أشهر ونزاع ابن الرُّفعة فيه بأنَّ السُّنة مُعتبرةٌ لحياته لا لِكَمالِهِ؛ لأنَّ الرُّوحَ تُنفَخُ فيه بعدَ الأربعةِ كما في الخبرِ مَرْدُودٌ بأنَّ لفظَ الخبرِ «ثمَّ يأمرُ اللهَ الملكَ فينفخُ فيه الرُّوحَ» وثُمَّ تقتضي تراخيَّ النَّفخِ عن الأربعةِ من غيرِ تعيينِ مُدَّةٍ له فأنيطَ بما استنبطه الفقهاءُ من القرآنِ أنَّ أَقلَّ مُدَّةِ الحملِ ستةُ أشهرٍ (أو) وَلَدَتُهُ (لأكثرَ من أربعِ سنين) من التعليقِ وَطِئَتْ أم لا (أو بينهما) أي السُّنة والأربعِ سنين (وَوَطِئَتْ) بعدَ التعليقِ أو معه من زوجٍ أو غيره (وَأمكنَ حدوثَهُ به) أي بذلك الوطءِ بأنَّ كانَ بينه وبين وضعِهِ ستةُ أشهرٍ (فلا) طلاقٌ فيهما للعلمِ بعده عندَ التعليقِ في الأولى ولجوازِ حدوثِهِ في الثانيةِ من الوطءِ مع أَصلِ بقاءِ العِصمةِ (والأ) توطأُ بعدَ التعليقِ أو وَطِئَتْ وولدتَ لِدونِ ستةِ أشهرٍ من الوطءِ (فالأصحُّ وَقوعُهُ) لِتَبَيُّنِ الحملِ ظاهراً ولهذا ثَبَتَ نَسَبُهُ منه، وقولُ ابنِ الرُّفعةِ ينبغي الجزمُ بِالْوُقُوعِ باطِّناً إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأْهَا بعدَ الحَلِفِ مَرْدُودٌ بِأنَّهُ ظَنُّ أَنَّ التعليقَ على أَنَّ الحملَ منه وليس كذلك بل على مُطْلَقةِ منه أو من غيره كما يقتضيه المتن.

(تنبيه) ما ذكرته في السُّنة من إلحاقها بما دونها لأنه لا بُدَّ معها من زيادةٍ لَحْظَةٍ هو ما انتصر له

• قوله: (ونزاع ابن الرُّفعة إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ ونَزَعَ ابنُ الرُّفعةِ فيما إذا وَلَدَتُهُ لِدونِ ستةِ أشهرٍ مع قيامِ الوطءِ وقال إنَّ كمالَ الولدِ وَنَفَخَ الرُّوحُ فيه يَكُونُ بعدَ أربعةِ أشهرٍ كما شَهِدَ به الخبرُ فَإِذَا آتَتْ به لِحْصَةُ أَشْهُرٍ مَثَلًا احْتَمَلَ العُلُوقُ به بعدَ التَّعليقِ قال: والسُّنةُ الأشهرُ مُعتبرةٌ لِحَيَاةِ الولدِ غَالِيًا وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأنَّهُ لَيْسَ في الخبرِ أَنَّ نَفَخَ الرُّوحُ يَكُونُ بعدَ الأربعةِ تَحْدِيدًا فَإِنَّ لَفْظَهُ ثمَّ يأمرُ اللهَ إلخَ وَيُجَابُ أيضًا بِأنَّ المُرَادَ بالولدِ في قولِهِمْ: أو وَلَدَتُهُ الولدُ التَّامُّ. • قوله: (من التَّعليقِ) إلى قوله: (وقولُ ابنِ الرُّفعةِ) في المُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ: (أو معه). • قوله: (أي السُّنة) كذا في أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِحَذْفِ أَشْهُرٍ اه سَيِّدُ عُمَرَ.

• قوله: (أو غيره) بِشُبْهَةِ أو زِنَا. • قوله: (لِلْعَلْمِ بَعْدِهِ إلخ)؛ لأنَّ الحملَ لا يَكُونُ أَكْثَرَ من أربعِ سنينَ اه مُغْنِي. • قوله: (توطأُ بعدَ التَّعليقِ إلخ) عبارةٌ المُغْنِي بأنَّ لم توطأُ أَصْلًا بعدَ التَّعليقِ أو وَطِئَتْ بَعْدَهُ مِنْ زَوْجٍ أو بِشُبْهَةِ أو زِنَا، وَلَمْ يُمَكِّنْ حُدُوثُ الحملِ مِنْ ذَلِكَ الوطءِ بِأنَّ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الوُضْعِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. • قوله: (ولهذا ثَبَتَ نَسَبُهُ إلخ) أي: في غيرِ الزِّنَا. • قوله: (إنَّهُ لَمْ يَطَّأْهَا) أي: ولا غيره وَتَرَكَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فلا حَاجَةَ لِزَدِّهِ اه سم. • قوله: (بأنَّهُ ظَنُّ) أي: ابنُ الرُّفعةِ. • قوله: (منهُ) أي: الزَّوْجِ. • قوله: (بل على مُطْلَقِهِ) أي: مُطْلَقِ الحملِ. • قوله: (من إلحاقها بما دونها) وقولُهُ: وما فَسَّرْتُ به ضَمِيرَ بَيْنَهُمَا إلخَ خَالَفَ النِّهَايَةَ فِيهِمَا عِبَارَتَهُ وَعُلِمَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ أَنَّ السُّنَةَ مُلْحَقَةٌ بِمَا قَوْفُهَا والأربعُ بما دونها كما مرَّ في الوصايا اه. • قوله: (لا بُدَّ معها) أي: السُّنةُ الأشهرُ مِنْ زِيَادَةِ لَحْظَةٍ أَي لِلْعُلُوقِ.

• قوله: (مَرْدُودٌ بِأنَّ لَفْظَ الخبرِ إلخ) قال في شَرَحِ الرُّوضِ وَيُجَابُ أيضًا بِأنَّ المُرَادَ بالولدِ في قولِهِمْ: أو وَلَدَتُهُ الولدُ التَّامُّ اه. • قوله: (إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأْهَا) أي: ولا غيره وَتَرَكَ ذَلِكَ لأنَّ الغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فلا حَاجَةَ لِزَدِّهِ.



الإسنوي وغيره أخذوا من قولهم: في العِدَّة لا بُدَّ من لَحْظَةٍ لِلْعُلُوقِ وَلَحْظَةٍ لِلْمَوْضِعِ وَمَا فَسَّرَتْ بِهِ ضَمِيرٌ بَيْنَهُمَا الْمَقْتَضَى لِلْحَاقِ الْأَرْبَعِ بِمَا فَوْقَهَا هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَوَجَّهُوهُ بِأَنَّهَا إِذَا أَتَتْ بِهِ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْحَلِفِ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْحَلِفِ حَامِلًا، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعٍ سِنِينَ، وَأَمَّا مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مِنَ الْحَاقِ السُّتَّةِ بِمَا فَوْقَهَا وَالْأَرْبَعِ بِمَا دُونَهَا فَهُوَ، وَإِنْ اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا لَكِنْ بَعْضُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ، وَقَدْ مَرَّ رَدُّهُ، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ بِالْغَالِبِ فَمَا صَرَحُوا فِيهِ بِاللَّحْظَةِ وَاضْطَحَّ، وَمَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِقَرِينَةٍ ذَكَرَهَا فِي نَظِيرِ مَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ، وَيُوجَّهُ النَّظَرُ لِلْغَالِبِ هُنَا بِأَنَّ مَدَارَ التَّعَالِيْقِ حَيْثُ لَا لُغَةً مُنْضَبِطَةً عَلَى الْغَرْفِ، وَأَهْلُهُ إِنَّمَا يَعْتَبِرُونَ مَا يَغْلِبُ وَقَوْعُهُ دُونَ مَا يَنْدُرُ فَإِنْ قُلْتَ: حَكَمُوا فِي تَوَامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرٌ، وَلَمْ يُقَدِّرُوا لَحْظَةً، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا هُنَا قُلْتَ لَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ لِمَا قَرَّرْتَهُ عَلَى أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّهُ كَوْنُهُ حَمْلًا آخَرَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَطْءٍ بَعْدَ وَضْعِ الْأَوَّلِ فَإِذَا وَضَعَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَضْعِ الْأَوَّلِ يَسْقُطُ مِنْهَا مَا يَسَعُ الْوَطْءَ فَيَكُونُ الْبَاقِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَصْوِيرَهُ بِاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ حَالَ وَضْعِ الْأَوَّلِ قَالَ: وَتَقْيِيدُهُمْ بِالْوَطْءِ فِي قَوْلِهِمْ يُعْتَبَرُ لَحْظَةً لِلْوَطْءِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَالْمُرَادُ الْوَطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالْحَكْمِ هُنَا بَلْ يُقَالُ يُمَكِّنُ الْوَطْءَ حَالَةَ الْوَضْعِ انْتَهَى، وَمَا ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ مَا يَزِيدُهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْسُّتَّةِ وَالْأَرْبَعِ وَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْحَاقَ السُّتَّةَ أَوْ الْأَرْبَعِ بِالدُّوْنِ عَدًّا لِلَّحْظَةِ مِنْهَا أَوْ بِالْفَوْقِ لَمْ يَعُدَّهَا مِنْهَا مَعَ اعْتِبَارِهَا فَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا هُنَا

• قَوْلُهُ: (وَمَا فَسَّرَتْ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا ذَكَرْتَهُ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَلَا زَادَتْ) أَي: بِضَمِّ زَمَنِ التَّعْلِيْقِ إِلَى الْأَرْبَعِ. • قَوْلُهُ: (مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا) مِنْهُ ظَاهِرُ الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ بَيْنَ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَثَرَتْ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَمْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْعِبْرَةَ) عَطَفَ عَلَى رَدِّهِ. • قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ) أَي: فِيهِ وَلَوْ حَذَفَ كَلَامُهُمْ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. • قَوْلُهُ: (مَا هُنَا) أَي: مِنَ الْحَاقِ السُّتَّةِ بِمَا فَوْقَهَا أَمْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (لِمَا قَرَّرْتَهُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَمَا سَكَنُوا إلخ. • قَوْلُهُ: (الْوَطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي إلخ) الْأَوَّلَى مَا يَشْمَلُ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ إلخ. • قَوْلُهُ: (عَدًّا لِلَّحْظَةِ مِنْهَا) أَي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِتِّدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ فِتَائِلِهِ أَمْ سَم. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: مِنَ السُّتَّةِ أَوْ الْأَرْبَعِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا إلخ) دَعَايَ عَدَمِ الْإِخْتِيَارِ فِيهَا نَظَرًا أَمْ

• قَوْلُهُ: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ) مِنْهُ ظَاهِرُ الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنْهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ بَيْنَ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَثَرَتْ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ. • قَوْلُهُ: (عَدًّا لِلَّحْظَةِ مِنْهَا) أَي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِتِّدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَلَا زَادَتْ مُدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ فِتَائِلِهِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا إلخ) دَعَايَ عَدَمِ الْإِخْتِيَارِ فِيهَا

إمكان استدخالها المنى، وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى أنه لا نظراً لذلك لئذرة الحمل منه جداً. (وإن قال إن كنت حاملاً بذكرى) أو إن كان يبطئك ذكرى (ف) أنت طالق (طلقة أو) هي بمعنى الواو؛ لأن الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يعلم من آخر كلامه إن كنت حاملاً بحمل (أنثى) أو إن كان يبطئك أنثى (ف) أنت طالق (طلقتين فولدتهم) أي ذكرًا وأنثى، وإن كان عند التعليق نطفة، ووضفها حينئذ بالذكورة أو الأنوثة صحيح؛ لأن

سم. قوله: (لذلك) أي: إمكان استدخال المنى، وقوله: منه أي من استدخال المنى.

فوق (سني): (وإن قال إن كنت حاملاً إلخ) ولو قال إن كنت حاملاً أو إن لم تكوني حاملاً فانت طالق، وهي ممن تحبل حرم وطؤها قبل الاستبراء؛ لأن الأصل والغالب في النساء الحيال والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لإظهار الحال فتحسب الحيضة أو الشهر من العدة التي وجبت بالطلاق فتبطلها، ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمه على موجبها فإن ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق إن ولدت لدون ستة أشهر أو لدون أربع، ولم توطأ لتبين أنها كانت حاملاً عند التعليق لا إن وطئت وطناً يمكن كونه منه؛ لأن الظاهر حيالها حينئذ وحديث الولد من هذا الوطء، ولا إن ولدت لأربع سنين فأكثر من التعليق لتحقق الحيال عنده فإن وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مطلقاً منه لزمه المهر لا الحد للشبهة في الحال أما إذا لم تكن ممن تحبل كأن كانت صغيرة أو آيسة فتطلق في الحال اهـ مغني زاد النهاية والأسنى ولو قال لها إن لم تحبلي فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني اهـ أي بنحو الموت قال ع ش أي ما لم يرد الفور كسنة أو تقم قرينة على إرادته، وإلا فيقع عند قوأت ما أراده أو دلت القرينة عليه اهـ. قوله: (أو إن كان يبطئك ذكرى) إلى قوله: (وهن ابن القاصر) في النهاية والمغني إلا قوله: (كما لو خلق) إلى (فإن ولدت أحدهما). قوله: (هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله؛ لأن الفرض إلخ لا يفيد إذ الجمع بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو، وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنثى مغطوفاً على قال إن كنت إلخ وليس كذلك بل هو مغطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول أو لإقسام متعلق المقول قالوا إنها في التقسيم أجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع أقسامه في التعليق فليتأمل فصورة لفظ المتعلق هكذا إن كنت حاملاً بذكر فانت طالق طلبة أو أنثى فطلقتين اهـ سم. قوله: (من آخر كلامه) أي: من قوله فولدتهم إلخ. قوله: (ووضفها) الأولى تذكير الضمير بإرجاعه إلى الحمل.

نظر. قوله: (هي بمعنى الواو إلخ) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله الآتي؛ لأن الفرض إلخ لا يفيد إذ الجمع بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو، وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنثى مغطوفاً على قال إن كنت حاملاً بذكر وليس كذلك بل هو مغطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول أو لإقسام متعلق المقول قالوا إنها في التقسيم أجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع أقسامه في التعليق فليتأمل فصورة لفظ المتعلق هكذا إن كنت حاملاً بذكر فانت طالبة أو أنثى فطلقتين. قوله: (بمعنى الواو) فيه ما تقدم في الحاشية السابقة.



التَّخْطِيطُ يُظْهِرُ مَا كَانَ كَامِنًا فِي النُّطْفَةِ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا وَبَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (وَقَعَ ثَلَاثٌ) لِيَتَحَقَّقَ الصُّفَتَيْنِ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِكَلَامِهَا لِرَجُلٍ وَبِهِ لَأَجَنِّي وَبِهِ لِطَوِيلٍ فَكَلِمَتُ مَنْ فِيهِ الصُّفَاتُ الثَّلَاثُ، وَكَمَا يَأْتِي فِي رُمَانَةٍ وَنَصْفِ رُمَانَةٍ فَإِنْ وَلَدَتْ أَحَدَهُمَا فَمَا عَلَّقَ بِهِ أَوْ خُشِيَ فطُلُقَهُ حَالًا وَتَوَقَّفَ الثَّانِيَةَ لِاتِّضَاحِهِ وَتَنْقِضِي الْعِدَّةِ فِي الْكُلِّ بِالْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّهَا طُلُقَتْ بِاللَّفْظِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي إِنْ وَلَدَتْ، وَعَنْ ابْنِ الْقَاصِّ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا خُشِيَ أَمَرَ بِرَجْعَتِهَا وَاجْتِنَابِهَا حَتَّى يَتَضَحَّ أَنْتَهَى، وَيُظْهِرُ أَنَّ أَمْرَهُ بِاجْتِنَابِهَا نَذْبٌ لَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجُلَّ وَعَدَمُ وَقُوعِ الثَّلَاثِ (أَوْ) قَالَ (إِنْ كَانَ حَمْلُكَ) أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ (ذَكَرًا فَطُلُقَهُ أَوْ) بِمَعْنَى الْوَائِظِ نَظِيرُ مَا مَرَّ (أَنْثَى فَطُلُقْتَيْنِ) فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الصَّبِيغَةَ تَقْتَضِي الْحَضَرَ فِي أَحَدِهِمَا فَمَعَهَا لَمْ يَحْصُلِ الشَّرْطُ وَلَوْ تَعَدَّدَ الذَّكَرُ أَوْ الْأُنْثَى وَقَعَ مَا عَلَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ ذَلِكَ الْحَضَرَ فِي الْجَنَسِ لَا الْوَحْدَةَ، وَلَوْ وَلَدَتْ خُشِيَ وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ أَوْ مَعَ ذَكَرٍ وَبَانَ ذَكَرًا فَطُلُقَهُ أَوْ أَنْثَى فَلَا طَلَاقَ أَوْ مَعَ أَنْثَى وَبَانَ أَنْثَى فَطُلُقْتَيْنِ أَوْ ذَكَرًا فَلَا طَلَاقَ. (أَوْ) قَالَ (إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ) طُلُقَتْ بِوِلَادَةٍ مَا يَتَّبِثُ بِهِ الْإِسْتِيلَادُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهِ بِشَرَطِ انْفِصَالِ جَمِيعِهِ فَلَوْ انْفَصَلَ بَعْضُهُ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ انْفِصَالِ كُلِّهِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَإِذَا عَلَّقَ بِذَلِكَ (فَوَلَدَتْ ائْتَيْنِ مُرْتَبًا طُلُقَتْ بِالْأَوَّلِ) وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا (بِالثَّانِي) إِنْ كَانَ بَيْنَ وَضْعِهِ وَوَضْعِ الْأَوَّلِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، .....

• قَوْلُهُ: (مَعًا أَوْ مُرْتَبًا إِنْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَتَنِ فَوَلَدَتْهُمَا. • قَوْلُهُ: (لِيَتَحَقَّقَ الصُّفَتَيْنِ) أَيِ: الْحَمْلِ بِذَكَرٍ وَالْحَمْلِ بِأُنْثَى. • قَوْلُهُ: (مَنْ فِيهِ الصُّفَاتُ إِنْ) أَيِ رَجُلًا طَوِيلًا أَوْ جَنِيًّا. • قَوْلُهُ: (أَوْ خُشِيَ فَطُلُقَهُ إِنْ) أَوْ أَنْثَى وَخُشِيَ فَيُشْتَانِ وَتَوَقَّفَ الثَّالِثَةُ لِتَبَيُّنِ حَالِ الْخُشْيِ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش فَإِنْ بَانَ ذَكَرًا وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ حَالًا أَوْ أَنْثَى لَمْ يَزِدْ عَلَى الطَّلُقَتَيْنِ أَه. • قَوْلُهُ: (فِي الْكُلِّ) أَيِ فِي جَمِيعِ صَوَرِ التَّغْلِيْقِ بِالْحَمْلِ. • قَوْلُهُ: (أَمَرَ بِرَجْعَتِهَا) أَيِ: دَفْعًا لِضَرَرِ طَوِيلِ مَنَعِ تَزْوُجِهَا إِلَى الْإِتِّضَاحِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ وَلَدَتْ خُشِيَ وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الْوَائِظِ وَنَظِيرُ مَا مَرَّ) فِيهِ مَا تَقَدَّمَ أَه سَم. • قَوْلُهُ: (مَا عَلَّقَ بِهِ) أَيِ: بِالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ) أَيِ: أَيْفًا. • قَوْلُهُ: (وَبَانَ ذَكَرًا إِنْ) وَقَوْلُهُ: (وَبَانَ أَنْثَى إِنْ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصُّفَّةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ أَه سَم وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُعْنَى وَالنَّهَآيَةِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي وَقَفَ الْحَكْمُ فَإِنْ بَانَ إِنْ. • قَوْلُهُ: (بِوِلَادَةٍ مَا يَتَّبِثُ بِهِ الْإِسْتِيلَادُ إِنْ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ بِانْفِصَالِ مَا تَمَّ تَضْوِيرُهُ وَلَوْ مَيِّتًا وَسَقَطًا أَه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ وَسَقَطًا لَا يُشَكِّلُ هَذَا بَمَا فِي الْجَنَائِزِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ أَشْهُرِهِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش إِذْ لَا مُلَازِمَةَ بَيِّنِ اسْمِ الْوِلَادَةِ وَاسْمِ الْوَلَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ)؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ لَمْ تَوْجَدْ حَالِ الزَّوْجِيَّةِ أَه مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ: الْوِلَادَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ إِنْ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِنْ طُلُقَ الزَّوْجُ، وَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ سَوَاءً كَانَ مِنْ حَمْلٍ

• قَوْلُهُ: (وَبَانَ ذَكَرًا إِنْ) وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: (وَبَانَ أَنْثَى إِنْ) بَقِيَ لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصُّفَّةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ.

وكذا إن كان من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول، وأتت بالثاني لأربع سنين فأقل أما لو ولدتهما معاً فيقع الطلاق بأحدهما، ولا تنقضي العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعيهما. (وإن قال كلما ولدت) ولذا فانت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) واحد مرتين .....

الأول بأن كان الخ أم من حمل آخر بأن وطئها الخ. ٥ قوله: (وكذا إن كان من حمل آخر الخ)؛ لأن عدة الطلاق ووطء الشبهة لشخص واحد فتداخلتا بحيث تداخلتا انقضت بالحمل مع ش. ٥ قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) بأن كان الطلاق رجعيًا؛ لأن وطء حبيذ وطء شبهة أم حلي. ٥ قوله: (بعد ولادة الأول) قضيته أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر ثم قوله بعد ولادة الأول أي قبل مضي عدة أم سم.

٥ قوله: (لأربع سنين) ولا لم يكن من هذا الوطء حتى يتسبب إليه وتنقضي به العدة أم سم. ٥ قوله: (أما لو ولدتهما معاً) أي بأن تم انفصالهما، وإن تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال أم حلي. ٥ قوله: (ولذا) عبارة الرّوض أو كلما ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معاً طلقت ثلاثاً أم. وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثاً إذا ولدت ثلاثة معاً؛ لأنه ولادة واحدة سم على حج أم ع ش. أقول وسيصرّح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لأربع.

٥ قول (سني: (من حمل) وفي تجريد المزج إذا قال كلما ولدت ولذا فانت طالق فولدت ثلاثة

٥ قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) قضيته أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر. ٥ قوله: (بعد ولادة الأول) وقبل مضي عدة. ٥ قوله: (وأنت بالثاني لأربع سنين)، ولا لم يتمكن من هذا الوطء حتى يتسبب إليه وتنقضي به العدة. ٥ قوله: (وإن قال كلما ولدت ولذا الخ) في الرّوض أو كلما ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معاً طلقت ثلاثاً أم وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثاً إذا ولدت ثلاثاً معاً؛ لأنه ولادة واحدة.

(فرغ): علق بالولادة فولدت حيواناً غير آدمي فهل تطلق يتبني نعم؛ لأنها ولادة، وهو ولد م ر.

٥ قوله في (سني: (ثلاثة من حمل) في الرّوض وشرجه في باب العدة. (فرغ): لو علق طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم بأخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني ولحقها فإن كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني إن كان بائناً؛ لأن العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما إذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد إلى أربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح، وكذا لا يلحقه الثاني إن كانت رجعية بناء على أن السنين الأربع تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة، وإن لم يلحقه لاحتمال وطء شبهة منه بعد الفراق إذا ادعته أخذاً مراً، وإن كان ما ولده ثلاثة انقضت عدتها بالثالث إن كان بينه وبين الأول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة، وإن كان بين الأول والثالث ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والأول دونها لحقها دون الثالث، وإن كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الأصل وانقضت عدتها بالثاني، وإن كان بين الثاني والأول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها، وكذا إن كان ما بين كل منهم وتاليه ستة أشهر انتهى سفته مع طوله؛ لأن فيه إضاح المقام، ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل الخ فتأمل.

٥ قوله في (سني: (من حمل) قال الرزكشي الثالث أي من التبيهات تقيده بالحمل مع أن حكم الحملين



(وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ) عَمَلًا بِمُقَضِيَةٍ كُلَّمَا (وَانْقَضَتْ) عِدَّتُهَا (بِالثَّالِثِ) لِتَبَيُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ (وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ) أَوْ وَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا فَوَاحِدَةً بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ، وَهُوَ وَقْتُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِبرَاءَةِ الرَّجْمِ بِهِ، وَمُقَارَنَةُ الْوُقُوعِ لَانْقِضَائِهَا مُتَعَذِّرٌ؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ حِينَئِذٍ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي لَمْ يَقَعْ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَطَلَّقَهَا لَمْ يَقَعِ الْمُعْلَقَةُ لِمُصَادَفَتِهَا الْبَيْتُونَةَ وَلَوْ

مُتَعَايِينَ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَالثَّالِثُ حَمْلٌ حَادِثٌ لَا يُلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَيَتَأَمَّلُ فَتَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمْلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا سَمِ عَلَى حَجِّهِ اهـ ع شـ .

• قوله (سني): (وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمْلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِفَرَاغِ الرَّجْمِ بِوِلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وِلَادَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجْمِ حَتَّى يُنَافِيَ الْفَرَاغُ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمْلَيْنِ فِي رَجْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمْلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمْلًا آخَرَ فَتَنْقَضِي بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ فَتَقْيِيدُ الْمَتْنِ بِالْحَمْلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ اهـ سـ .

• قوله: (أَوْ وَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ أَوْ آتَتْ بِوَلَدٍ ثُمَّ بَآخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلِحَقَّاهُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ لَمْ يُلْحَقْهُ الثَّانِي بِإِنَّا كَانَتْ أَوْ لَا وَانْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ، وَإِنْ لَمْ يُلْحَقْهُ لَاحْتِمَالِ وَطْءٍ بِشُبُهَةٍ مِنْهُ بَعْدَ الْفِرَاقِ إِذَا ادَّعَاهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ انْتَهَى اهـ سـ . • قوله: (لِمَا مَرَّ) أَي: أَيْنَا فِي شَرْحِ أَوْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ . • وقوله: (به) أَي: بِالْوِلَادَةِ .

• وقوله: (انْفِصَالُهُ) أَي: الْوَلَدِ . • وقوله: (وَمُقَارَنَةُ الْوُقُوعِ إلخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ . • قوله: (لِبرَاءَةِ الرَّجْمِ بِهِ) أَي: دُونَ مَا قَبْلَهُ اهـ سـ . • وقوله: (وَمُقَارَنَةُ الْوُقُوعِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ مُتَعَذِّرٌ . • وقوله: (ولهذا) أَي: لِلتَّعَذُّرِ . • وقوله: (ولو قال إلخ) حُطِفَ عَلَى لَوْ قَالَ: أَنْتَ إلخ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَوْ قَالَ إلخ .

إِذَا كَانَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَاحِقًا لِلزَّوْجِ كَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ انْتَهَى، وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ عَقَّبَتْهُ أَيِ الْوَلَدِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ بَآخَرَ يُلْحَقُ الزَّوْجَ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ، وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ إِذَا قَالَ كُلَّمَا وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً مُتَعَايِينَ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَالثَّالِثُ حَمْلٌ حَادِثٌ لَا يُلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَتَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمْلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا .

• قوله في (سني): (مِنْ حَمْلٍ وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمْلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِفَرَاغِ الرَّجْمِ بِوِلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وِلَادَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجْمِ حَتَّى يُنَافِيَ الْفَرَاغُ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرٌ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمْلَيْنِ فِي رَجْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمْلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمْلًا آخَرَ فَتَنْقَضِي بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ وَحِينَئِذٍ فَتَقْيِيدُ الْمَتْنِ بِالْحَمْلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ . • قوله: (لِبرَاءَةِ الرَّجْمِ بِهِ) أَي: دُونَ مَا قَبْلَهُ .

ولدت أربعة كذلك طلقت ثلاثا وانقضت عدتها بالزابع أما لو ولدتهم مَعَ فيقع الثلاث (وتعذر بالأقراء) فإن لم يقل هنا ولذا ونواه فكذلك، وإلا وقعت واحدة فقط. (ولو قال لأربع) حوايل (كلما) وكذا أي على ما جرى عليه جمع لكن الأوجه اختصاص الأحكام الآتية بكلما دون غيرها ولو أي لأنها، وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار ولذلك تنم في شرح الإرشاد (ولدت

• قوله: (كذلك) أي: من حمل واحد مرتين. • قوله: (أما لو ولدتهم) أي: الثلاثة أو الأربع.  
• قوله: (مَعَ) أي: بأن يخرجوا في كيس واحد مع ش فإن لم يقل هنا أي فيما لو ولدتهم مَعَ سم وسيد عمر. • قوله: (فكذلك) أي: يقع الثلاث. • قوله: (والأ) أي: بأن لم يقل هنا ولذا، ولم يثرو.  
• قوله: (وقعت واحدة) أي: لعدم تكرر المعلق عليه، وهو الولادة. • قوله: (حوايل) أي: منه نهاية ومغني قال ع ش والرشيدي إنما قيد به لقول المصنف فيما يأتي وانقضت عدتهما بولادتهما، وإلا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد اه. • قوله: (على ما جرى عليه جمع) واقفهم المغني. • قوله: (لكن الأوجه إلخ) وفاقا للنهاية. • قوله: (لأنها، وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم؛ لأنه إذا قال أيتكن ولدت فصواحبها طوائق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها؛ لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموماً شمولياً فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صواحبها فإذا ولدن مَعَ وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل ما لم ينشأ عن دلالة الأدلة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضي لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أو قال أيتكن لم أطاها اليوم فصواحبها طوائق فإن لم يطا فيه طلق ثلاثاً ثلاثاً إلخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو أيتكن ولدت فصواحبها طوائق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلقاً واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكلما طلق ثلاثاً فتأمل بل قضية ذلك أن غير أي من صيغ العموم كمن ولدت منك كذلك أيضاً، ولا مانع من التزامه فليتأمل اه سم وعبارة المغني ثبته تصويره بكلما تبع فيه المحرر والروضة، وهو يوم

• قوله: (فإن لم يقل هنا) أي: فيما لو ولدتهم مَعَ. • قوله: (لأنها، وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) أقول عدم إفادة أي التكرار لا شك أنه الصواب، وإن أفادت العموم إذ التكرار غير العموم وأحدهما لا يستلزم الآخر لكن لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم؛ لأنه إذا قال أيتكن ولدت فصواحبها طوائق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها؛ لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموماً شمولياً فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صواحبها فإذا ولدن مَعَ وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل ما لم ينشأ عن دلالة الأدلة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضي لتعدد التعليق ويدل على ذلك بل يصرح به قول الروض ما نصه أو قال أيتكن لم أطاها اليوم فصواحبها طوائق فإن لم يطا فيه طلق ثلاثاً ثلاثاً إلخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما



واحدة) منكراً (فصراحياً طوائق فولدنا معاً) أو ثلاثاً معاً ثم الرابعة، وقد بقيت عدتُهن إلى ولادتها (طلقن ثلاثاً ثلاثاً)؛ لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كل على من عداها طُلقة طُلقة لا على نفسها ويعتدّن جميعاً بالأقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فبالوضع وكرّر ثلاثاً لِقلاً يُتوهم أنه لمجموعهن (أو) ولَدَنَ (مُرتباً طُلقت الرابعة ثلاثاً) بولادة كل من الثلاث طُلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الأولى) تطلق ثلاثاً (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة؛ لأنه وَلِدَ بعدها ثلاث، وهي فيها. والطلاق الرجعي لا ينفي الصُحبة والزوجة إذ لو حلف بطلاق نِسائه أو زوجاته أو طلقهن دخلت فيهن وتعتد بالأقراء، ولا تستأنف للطُلقة الثانية والثالثة بل تبني على ما مضى من عدتها (و) طُلقت (الثانية طُلقة) بولادة الأولى (و) طُلقت (الثالثة طُلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يلحقهما طلاق من بعدهما ما لم يُلدا توأمين ويتأخرا ثانيهما بولادة الرابعة فتطلقان ثلاثاً ثلاثاً وسيدكر أن شرط انقضاء العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الأولى وتطلق الباقيات طُلقة طُلقة)؛ لأن من علّق طلاقهن بولادتها خرجن عن كونهن صواحب لها ويرد، وإن قيل عليه الأكثر بمتنع ما

اشترط أداة التكرار قال ابن التقيب وليس كذلك فإن التعليق بأن كذلك فلو مثل بها كان أحسن اهـ.  
 قول (سن): (فولدن معاً إلخ) ويُعتبر انفصال جميع الولد ولو سقطاً كما مر فإن أسقطت ما لم يئن فيه خلق آدمي تاماً لم تطلق اهـ نهاية. قول: (أو ثلاث معاً) إلى قول المتن: (وقيل) في النهاية والمغني.  
 قول: (وقد بقيت إلخ) أي: ولا لم تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اهـ سم. قول: (في الصورة الثانية) أي: قوله أو ثلاث معاً ثم الرابعة إلخ. قول: (إنه أي الثلاث لمجموعهن) أي: بتوزيع الثلاث على الأربع وتكميل المنكسر. قول: (وهي فيها) أي: في العدة. قول: (دخلت) أي الرجعية فيهن أي النساء أو الزوجات. قول: (وتعتد) أي: الأولى بالأقراء أو الأشهر نهاية ومغني.  
 قول (سن): (والثالثة طُلقتين) أي: إن بقيت عدتها عند ولادة الثانية لما يفيد قوله وانقضت إلخ.  
 قول: (طلاق من بعدهما) عبارة النهاية والمغني طلاق بولادة من بعدهما اهـ. قول: (لحوقه بالزوج) فيه شيء لما عليم مما مر عن الرّوض وشرجه من انقضاء العدة بالولد، وإن لم يلحق الزوج إلا أن يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة، وإن لم يلحق بذلك اهـ سم. قول: (لأن من علّق إلخ) عبارة النهاية

يفيد مجرد العموم في نحو أيكن ولدت فصواحبها طوائق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طُلقة واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكُلما طُلقت ثلاثاً فتأمل بل قضية ذلك أن غير أي من صيغ العموم كمن ولدت منكراً كذلك أيضاً، ولا مانع من التزامه قليلاً. قول: (وقد بقيت عدتُهن إلى ولادتها) أي: ولا لم تقع الثالثة على البقية إذ لا صُحبة لهن. قول: (لحوقه بالزوج) فيه شيء لما عليم مما مر في الرّوض وشرجه من انقضاء العدة بالولد، وإن لم يلحقه الزوج إلا أن يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة، وإن لم يلحق بذلك.

عُلِّلَ به كما مر (وإن ولدن إثنان معاً ثم إثنان معاً) وعدة الأولين باقية (طلقت الأوليان ثلاثاً ثلاثاً) واحد بولادة من معها وإثنان بولادة الأخيرتين أما إذا لم تبق عدة الأوليين لبولادة الأخيرتين فلا يقع على من انقضت عدتها إلا طلقة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على الضعيف السابق (و) طلقت (الأخريان طلقتين طلقتين) بولادة الأوليين، ولا يقع على كل منهما بولادة من معها شيء لانقضاء عدتيهما بولادتهما. وإن ولدن إثنان مرتباً ثم إثنان معاً طلقت الأولى ثلاثاً والثانية طلقة والأخريان طلقتين أو إثنان معاً ثم إثنان مرتباً طلقت الأوليان والرابعة ثلاثاً ثلاثاً والثالثة طلقين أو واحدة ثم ثلاثاً معاً طلقت الأولى ثلاثاً ومن بعدها طلقة طلقة أو واحدة ثم إثنان معاً ثم واحدة طلقت الأولى والرابعة ثلاثاً ثلاثاً والثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتهما والتعليق بالحيض أو برؤية الدم يقع الطلاق فيه برؤية أو علم أول دم يطرأ بعد التعليق ويمكن كونه حيضاً ثم إن انقطع قبل أقله بأن أن لا طلاق ومر أنها لو ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقع عملاً بالظاهر وكالحيض فيما ذكر أنه في التعليق لا بد من ابتدائه، ولا تكفي استدامته الطهر وسائر الأوصاف قال في أصل الروضة إلا أنه سيأتي في كتاب الأيمان أن استدامة الركوب واللبس لبس وركوب فليكن كذلك في الطلاق انتهى. وقضيته أنه يأتي

والمعنى وتطلق الباقيات طلقة طلقة بولادة الأولى؛ لانهن صواحبها عند ولادتها لا شريك الجميع في الزوجية حيثئذ وبطلاقهن انقضت الصلابة بين الجنع فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى، ولا ولادة بعضهن في حق بعض الأول ورد بأن الصلابة لا تنفي بالطلاق الرجعي إلخ. هـ قوله: (كما مر) أي: أيضاً بقوله والطلاق الرجعي إلخ. هـ قوله: (على كل إلخ) لعل الأولى على واحدة منهما. هـ قوله: (وإن ولدن إثنان) إلى قوله: (ومراتبها) في النهاية والمعنى. هـ قوله: (طلقت الأولى ثلاثاً) أي: إذا بقيت عدتها إلى ولادة الرابعة. هـ قوله: (أو إثنان معاً) أي: وقد بقيت عدتهما إلى ولادة الرابعة. هـ قوله: (أو واحدة) أي: وعدتها باقية إلى ولادة الرابعة. هـ قوله: (أو واحدة ثم إثنان معاً إلخ) وما ذكر في المتن والشرح ثمانين صور وضابطها أن إيقاع الثلاث على كل واحدة هو القاعدة إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق طلقة فقط أو عقب إثنين فقط فتطلق طلقين فقط اهـ معني زاد النهاية وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثاً اهـ. هـ قوله: (يطراً) أخرج الدوام اهـ سم. هـ قوله: (ويمكن كونه حيضاً إلخ) لعله راجع للتعليق برؤية الدم أيضاً ثم رأيت في النهاية ما نصه ولو علق طلاقها برؤية الدم حمل على دم الحيض فيكفي العلم به كالهلال فإن فسر بغير دم الحيض وكان يتعجل قبل حيضها قبل ظاهراً، وإن كان يتأخر عنه فلا اهـ. هـ قوله: (ومر) أي: في أول الفصل. هـ قوله: (وكالحيض) خبر مقدم لقوله الطهر. هـ قوله: (إنه في التعليق إلخ) بيان لما ذكر. هـ قوله: (فليكن) أي: استدامة الركوب واللبس كذلك أي كابتدائهما. هـ قوله: (وقضيته) أي: كلام أصل الروضة.



هنا التفصيل الآتي ثم إن ما يُقدَّر بمُدَّة تكون استدامته كابتدائه وما لا فلا لِكُنْ قضية فرق المتولّي بين الرُّكوب والحَيْض بأن استدامة الرُّكوب باختيارها بخلاف استدامة الحَيْض أنّه لا يأتي هنا ذلك التفصيل وأنّه لا تكون هنا الاستدامة كالاتداء إلا في الاختياري لا غير وكان هذا هو مراد البلّغيني بقوله الأقوى في الفرق أنّ نحو الحَيْض مُجرّد تعلّق لا حَلْف فيه أي؛ لأنّه ليس باختيارها فعملنا بقضية أداة التعليق من اقتضائها لإيجاد فعل مُستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الرُّكوب فإنّ التعليق به يُسمّى حَلْفًا أي؛ لأنّه باختيارها فأمكّن فيه الحثّ والمنع فأتى فيه تفصيل الحَلْف أنّ استدامته كابتدائه، وله فرق آخر يُوافق إطلاق الأصحاب أنّ الاستدامة هنا ليست كالاتداء مُطلقًا لِكُنْ كلام أصل الروضة المذكور يُخالف هذا فمن ثمّ كان الأوجه فرقه الأول والحقّ بذلك من حَلْف لا يُسافر ليلد كذا فيبحث ظاهرًا بمُفارقته لِعُمران بَلَدِه قاصِدًا السّفر إليها ثمّ إنّ لم يصل إليها بأنّ لا طلاق، وقد يُفَرَّق بأنّ الغالب في الدّم في زَمَنٍ إمكانيه أنّه حَيْض، ولا كذلك السّفر على أنّ الذي يُتّجه في صورته أنّه لا يقع إلا عند بلوغ البلد إذ لا يُسمّى مُسافرًا إليها إلا حينئذٍ بخلافه في مسألتنا فإنّه بمُضي يوم و ليلة يتبيّن وقوعه من أول الحَيْض وحينئذٍ فلا جامع بين المسألتين فإنّ علّق به في أثناءه لم يقع حتى تَطهر ثمّ يتدبّرها الحَيْض فإنّ قال حيضة لم تطلّق إلا بتمام حيضة آتية بعد التعليق. (وتصدّق) المرأة (بيمينها في حَيْضها)، وإنّ خالفت عاداتها (إذا علّقها) أي طلاقها (به) .....

• قوله: (ثمّ) أي: في الأيمان. • وقوله: (ما يُقدَّر إلخ) بيان للتفصيل. • قوله: (وكان هذا) أي: من أنّه لا يكون استدامة إلخ. • قوله: (إنّ نحو الحَيْض) أي: التعليق به. • قوله: (ليست كذلك) أي: لإيجاد فعل إلخ. • قوله: (استدامته إلخ) بيان للتفصيل. • قوله: (وله) أي: للبلّغيني. • قوله: (هنا) أي: في الطلاق. • قوله: (مطلقًا) أي: في الاختياري وغيره. • قوله: (فرقه الأول) أي: وإن اقتضى التخصيص بالاختياري بناء على أنّه أراد ما أشار إليه المتولّي اه سم. • قوله: (والحقّ بذلك) أي: بالتعلّق بالحَيْض. • قوله: (بأنّ لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الإسلام اه سم. • قوله: (في صورته) أي: السّفر. • قوله: (وقوعه) أي: الطلاق. • قوله: (فإن علّق به) أي: بالحَيْض. • قوله: (فإن قال) إلى قوله: (وسبائي) في النهاية والمُعني حيضة أي: إنّ حِضت حيضة فانت طالق. • قوله: (وإن خالفت عاداتها) أقول ما لم تكن آيسة فإنّ كانت كذلك لم تُصدّق؛ لأنّ ما كان من خوارق العادات لا يُعول عليه إلا إذا تحقّق وجوده، وهي هنا ادّعت ما هو مُستحيل عادة فلا يُقبل منها وبه يُعلّم ما في قول سم على منهج. (فرغ): لو ادّعت الحَيْض ولكن في زَمَنٍ اليأس فالظاهر تضديقها لقولهم إنّها لو حاضت رجعت العدة من الأشهر إلى الأقراء برّاه ع ش.

• قوله: (فمن ثمّ كان الأوجه فرقه) أي: وإن اقتضى التخصيص بالاختياري بناء على أنّه أشار إليه المتولّي. • قوله: (بأنّ لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الإسلام.

أي الحيض فادعته وكذبها؛ لأنها مؤتمنة عليه لكن لثبوتها فيه لنحو كراهية الزوج خلقت  
وسياتي ما يُعلم منه أن هذا لا يُخالف القاعدة المشار إليها فيما يأتي وحاصلها أنه متى علق  
بوجود شيء يُمكن إقامة الزوجة البيّنة عليه فادعته وأنكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده  
وأنكرت فإن لم يتعلق بفعله وفعلها كأن لم يدخل زبد الدار صدق أيضا لأصل بقاء النكاح،  
وإن كان الأصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسياتي عنه تناقض فيه، وإن تعلق  
بأحدهما فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه غالبا كالحب والنية صدق صاحبه بيمينه أي في  
وجوده وعدمه كما هو ظاهر، ومنه كما في الكافي أن يُعلق بضربه لها فضرب غيرها فأصاها  
وادعى أنه إنما قصد غيرها فيصدق بيمينه؛ لأنه أعلم بقصده بل لا يُمكن علمه من غيره لكن  
نقلنا عن البغوي كما يأتي في الأيمان بزيادة أنه لا يُقبل كما تلزمه الدية، وإن قال ذلك. وله  
احتمال بالقبول، وهو أقوى مذكرًا، ولا حجة في لزوم الدية؛ لأن باب الضمان أوسع إذ لا  
يتوقف على قصد، ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويتميز الجزم به عند القرينة  
بصدقه نظير ما في الروضة وغيرها أنه لو أفتى فقيهة عاميًا بطلاق فأقر به ثم بان خطأ الفقيه ..

• قوله: (أي الحيض) ومثله كل ما لا يُعرف إلا منها كحبها وبغضها ونيتها نهاية ومغني.  
• قوله: (وكذبها) وأما إذا صدقها الزوج فلا تخلف اهـ مغني. • قوله: (وسياتي) أي: قبيل قول المتن،  
ولا تُصدق فيه. • قوله: (فيما يأتي) أي: في قول المتن وتصدق بيمينها إلى قوله: وإن كذب واحدة اهـ  
كردّي. • قوله: (وحاصلها) أي: القاعدة. • قوله: (فادعته وأنكر إلخ) مقتضى هذه القاعدة أن يُصدق هو  
بيمينه في مسألة الحيض؛ إذ يُمكن إقامة البيّنة عليه كما صرحوا به مع أنها تُصدق فيه كما في المتن اهـ  
سم أقول وأشار الشارح إلى جوابه بقوله السابق آتيا وسياتي ما يُعلم إلخ. • قوله: (أو بتفنيه) عطف على  
بوجود شيء. • قوله: (وفعلها) الأولى إبدال الواو بأو. • قوله: (وسياتي عنه) أي: عن المصنف.  
• قوله: (فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه إلخ) في إدخال هذا تحت القسم المُعتبر فيه إمكان إقامة  
البيّنة عليه ما لا يخفى فتأمل اهـ سم. • قوله: (أي في وجوده إلخ) في إدخاله تحت قوله أو بتفنيه تأمل.  
• قوله: (ومنه) أي: مما لا يُعرف إلا من جهة صاحبه، وقوله: أن يُعلق بضربه إلخ في جعله من أفراد  
المعلق بتفني شيء تسمع. • قوله: (وإن قال ذلك) أي: إنه إنما قصد غير ذلك. • قوله: (وهو) أي:  
احتمال القبول. • قوله: (الجزم به) أي: باحتمال القبول. • قوله: (أنه لو أفتى إلخ) بيان لما في الروضة.

• قوله: (فادعته وأنكر صدق بيمينه) مع أن الحيض يُمكن إقامة البيّنة عليه كما صرحوا به أي مع أنها  
تُصدق بيمينها إذا علق طلاقها به كما في المتن وكان مقتضى هذه القاعدة أنه يُصدق هو بيمينه.  
• قوله: (فإن لم يُعرف إلا من جهة صاحبه) في إدخال هذا تحت القسم المُعتبر فيه إمكان إقامة البيّنة  
عليه ما لا يخفى فتأمل.



لم يُؤَاخِذْ بذلك الإقرار للقرينة فإنه إنما بناء على ظن الوقوع المعذور به، وإن عُرِفَ من خارج كأن لم أتفق عليك اليوم فسيأتي آخر هذا الفصل ومتى لزمه اليمين فتكل هو أو وارثه خلعت هي أو وارثها وطلقت، وفيما إذا علق بما لا يعلم إلا من الغير كمحبته أو عديها فادعاء الزوج وأنكر الغير خلعت هي لا الغير قال البلقيني وأخطأ من خلعه؛ لأنه نظير ما ذكره فيمن علق طلاقها بحيض غيرها أي من حيث إن الغير لا يحلف (لا في ولايتها) فلا تصدق فيها إذا علق طلاقها بها فادعائها وقال بل الولد مستعار (في الأصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة إقامة البينة عليها بخلاف الحيض فإن قيامها به متعسر إذ الدم المشاهد يُحتمل كونه دم استحاضة، وهو مرادهما هنا بتعذره فلا ينافي قولهما في الشهادات تُقبل الشهادة به فإن قلت: الذي مر في القاعدة أن ما يمكن إقامة البينة به لا يصدق مدعيه كالزنا فأى فرق بينه وبين الحيض فإن كلا يمكن إقامة البينة به مع التعسر بل ربما يقال إنها بالزنا أعسر منها بالحيض، ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط ببينة قلت: يفرق بأن الحيض مع مشاهدة خروجه من الفرج يشبه بالاستحاضة من كل وجه فلا مميّز فيه إلا القرينة الخفية والزنا مع مشاهدة غيبة الحشفة في الفرج لا يشبه بغيره فكانت الشهادة بالحيض أعسر.

• قوله: (لم يؤاخذ) أي: العاتى. • قوله: (على ظن الوقوع) أي: المستند إلى إفتاء الفقيه بالوقوع.  
• قوله: (وإن عُرِفَ إلخ) عطف على قوله: (إن لم يُعرف إلخ). • قوله: (فسيأتي إلخ) جواب، وإن عُرِفَ إلخ. • قوله: (كمحبته) المفهوم أنه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاء الزوج؛ لأنه حينئذٍ مُعْتَرَفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذُ بِهِ، ولا حاجة لحليفها إذا أنكر الغير بل لا وجه له فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاء الزوج ظاهره أي ما علق به فيرد عليه اعتراض المحشي فيتعين تأويله بأن المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق اه ولك دفع الاعتراض من أصله بأن المراد بقوله: ما لا يعلم إلخ ما يشمل وجوده وعدمه بقرينة قوله كمحبته إلخ فقوله: فادعاء أي وجوده فيما إذا علق بعدمه أو عدمه فيما إذا علق بوجوده. • قوله: (فلا تصدق) إلى المتن في النهاية وإلى قوله: (فإن قلت) في المغني.  
• قوله: (مستعار) أي: مثلاً نهاية ومغني.

• قول (سني): (في الأصح) محل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به أما في لحوق الولد به فلا تصدق قطعاً بل لا بد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكرين نهاية ومغني أي أو رجل وامرأتين ع ش. • قوله: (وهو) أي: التعسر. • قوله: (فلا ينافي قولهما إلخ) وقد يقال أخذاً بما يأتي أنه لا تعارض؛ لأن ما هنا ثبوت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما هناك ثبوت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض اه مغني. • قوله: (لا يشبه إلخ) فيه نظر بل قد يشبه بوطء الشبهة وبوطء

• قوله: (كمحبته) المفهوم أنه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاء الزوج؛ لأنه حينئذٍ مُعْتَرَفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذُ بِهِ، ولا حاجة لحليفها إذا أنكر الغير بل لا وجه له فليتأمل. • قوله: (لا يشبه) فيه نظر بل قد يشبه

(ولا تُصَدَّقُ فيه) أي الحيض إذا كان من غيرها مُطْلَقًا أو من نفسها إذا كان (في تعليق) طلاق (غيرها) به كأن حَضَّتْ فَضْرَتُكَ طَالِقٌ فَادَّعَتْهُ وَكَذَّبَهَا فَيُصَدَّقُ وهو عَمَلًا بِأَصْلِ تَصْدِيقِ الْمُتَكَبِّرِ لَا هِيَ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ، وَهِيَ مِنَ الْغَيْرِ مُتَمَتِّعَةٌ وَفَارَقَ تَصَدِيقُهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينِهَا فِي نَحْوِ الْمُحَبَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِطُلَاقِ غَيْرِهَا إِنْ خَلَفَتْ بِإِمْكَانِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحَيْضِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ الْمُحَبَّةِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ أَنَّهَا فَعَلَتْ كَذَا فَقَالَتْ لَمْ أَفْعَلْهُ صُدِّقَ فِي دَعْوَاهِ أَنَّهَا فَعَلَتْهُ، وَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِخِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّهِ فَرَّغُمْ بَعْضُهُمْ تَصَدِيقُهَا بِيَمِينِهَا هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَزَعَمُ أَنَّهَا نَظِيرَةٌ إِنْ لَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ الْيَوْمَ فَإِنَّهَا تُصَدَّقُ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا لِمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْمَحْضِ وَالتَّنْجِيزِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الظَّنِّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنْ تَصَدِيقُهَا فِي عَدَمِ الدُّخُولِ سَيَأْتِي آخِرَ الْفَصْلِ مَا يُنَافِيهِ، وَفِي قَوَاعِدِ التَّاجِ السُّبْكِيِّ مَا حَاصِلُهُ لَا أَعْرِفُ مَسْطُورًا فِي إِنْ عَلِمْتَ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ عَلِمْتَ إِلَّا بَحْثَ أَخِي بَهَاءِ الدِّينِ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ أَحَدَ قَيْدَي الْعِلْمِ الْمُطَابَقَةِ الْخَارِجِيَّةِ فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا فِيهِ لِإِمْكَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ خَارِجٍ وَقُوعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ اهـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي نَحْوِ إِنْ عَلِمْتَ دَخُولَ زَيْدٍ الدَّارَ لَا فِي نَحْوِ إِنْ عَلِمْتَ مَحَبَّتَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرٍهَا فَأَبْرَأْتَهُ ثَمَّ ادَّعَى جَهْلُهَا بِهِ وَقَالَتْ بَلْ أَعْرِفُهُ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا أَنَّهَا تَعْلَمُ قَدْرَهُ وَصِفَتَهُ حَالِ الْبَرَاءَةِ وَلَوْ طَلَبَ تَجَرِبَتَهَا بِذِكْرِ

زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا سِرًّا كَمَا فِي وَاقِعَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمُغِيرَةِ اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ) أَيِ: الْحَيْضِ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: سَوَاءَ عَلَّقَ بِهِ طُلَاقَ نَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا اهـ كُرِّدِي أَيِ كَانَ حَاضَتْ ضَرَّتُكَ فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ فَادَّعَتْهُ الْمُخَاطَبَةُ وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِحَيْضِ نَفْسِهَا. ٥ قَوْلُهُ: (فَادَّعَتْهُ) أَيِ: قَالَتْ حَضَّتْ اهـ مُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مِنَ الْغَيْرِ مُتَمَتِّعَةٌ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِذَا خَلَفَتْ لَزِمَ الْحُكْمُ لِلْإِنْسَانِ يَمِينٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ خَلَفْتَ) أَيِ: الْغَيْرُ. ٥ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ: فِي شَرْحِ فَعَلَهُ نَاسِبًا أَوْ مُكْرَمًا. ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ خَلَفَ) بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَحَدَ قَيْدَي الْعِلْمِ الْمُطَابَقَةِ الْخَارِجِيَّةِ) أَيِ مُطَابَقَةِ الْعِلْمِ لِلْمَعْلُومِ فِي خَارِجِ الذَّهْنِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ فَلِأَنَّهُمْ حَدَّدُوا الْعِلْمَ بِالْجُزْمِ الثَّابِتِ الْمُطَابِقِ لِلْخَارِجِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِيهِ)، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ أَيِ قَيْدُ الْمُطَابَقَةِ لِمَا فِي الْخَارِجِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: تَعْلِيلُهُ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ أَيِ الْيَقِينِ لَا مَا يَعُمُّ الظَّنَّ وَالْإِعْتِقَادَ اهـ سَم.  
 ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَلَبَ الْخُ) غَايَةً.

بَوَاطِءِ الشُّبْهَةِ وَيُوطِءُ زَوْجَةً تَزَوَّجَهَا سِرًّا كَمَا فِي وَاقِعَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْغَيْرَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلِأَنَّهَا تُصَدَّقُ الْخُ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ عَرَفَ مِنْ خَارِجِ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا أَهْرِفُ مَسْطُورًا فِي إِنْ عَلِمْتَ كَذَا) أَيِ وَالْمُرَادُ الْيَقِينُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ لَا مَا يَعُمُّ الظَّنَّ وَالْإِعْتِقَادَ.



قدره فلم تذكره لاحتمال طرور النسيان عليها ويفرق بين هذا وتجربة قن اختلاف المعتق وشريكه في صنعة فيه حال الاعتاق وقبل مضي زمن يمكن تعلمها فيه بأن نسيان الصنعة لا يمكن في هذا الزمن القريب بخلافه في مسألتنا. (ولو قال) لزوجتيه (إن حضمتا فأنثما طالقان فرعمتاه) ولو فوراً بأن ادعنا طروره عقب لفظه فاندفع ما قيل مقتضاه أنهما لو قالتا فوراً حضمتا الآن أو قبل واستمر قبلنا وليس كذلك؛ لأن التعليق يقتضي حضماً مستأنفاً، وهو يستدعي زمناً اهـ ووجه اندفاعه أن هذا معلوم من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء إنما هو لإفهامها عدم القبول عند التراخي أولاً وصدقهما طلقنا وبالتوقف على تصديقه يعلم أنه استعمل الزعم في حقيقته، وهو ما لم يقيم عليه دليل، وإلا لم يحتج لتصديقه (و) إن (كذبهما صدق بينهما، ولا يقع) طلاق واحدة منهما؛ لأن طلاق كل واحدة منهما معلق.....

• قوله: (في صنعة إلخ) أي: في وجودها. • قوله: (حال الإعتاق) متعلق بتجربة قن، وقوله: وقبل مضي زمن إلخ عطف تفسير عليه ولو حذف لإعاطف فجعل الأول متعلقاً بصنعة فيه والثاني بتجربة قن كان أولى.

• قوله (سني): (ولو قال إن حضمتا إلخ) ولو قال إن حضمتا خيضة أو ولدتما ولدًا فأنثما طالقان لغت لفظه الخيضة أو الولد ويتقى التعليق بمجرّد خيضيها أو ولديهما فإذا طعنتا في الحيض أو ولدنا طلقنا أما إذا قال ولدًا واحدًا أو خيضة واحدة فهو تعليق بمحال فلا يقع به طلاقٌ مُعْنَى ونهاية. • قوله: (فاندفع) أي بقوله بأن ادعنا إلخ. • قوله: (ما قيل إلخ) وافقه المعنى عبارته عطف زعمته بالفاء يشعر بأنهما لو قالتا فوراً حضمتا قبلان وليس مرادًا بل لا بُدَّ من حيض مستأنف، وهو يستدعي زمناً اهـ. • قوله: (إن هذا) أي: قوله بأن ادعنا إلخ، وقوله: في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي إلخ اهـ كزدي. • قوله: (وذكر الفاء إلخ) من نيمة وجه الإندفاع فهو إما بالتصّب عطفًا على اسم إن أو بالرفع على أنه استئناف بياني.

• قوله: (وذكر الفاء إلخ) ليتأمل انتظام التركيب فكان إن ساقطة قبل عدم اهـ سيّد عمر أقول يُغنيك عن احتياج السقطة جعل أولى مفعولاً مطلقاً مجازياً للإفهام أي إفهاماً أولوياً. • قوله: (أولى) انظر ما وجه الأولوية. • قوله: (وصدقهما) عطف على زعمته، وقوله: طلقنا جواب لو في المتن. • قوله: (يعلم أنه استعمل الزعم إلخ) خالفه النهاية والمعنى فقالا واستعمال الزعم في القول الصحيح مخالف لقول الأكثر إنه يستعمل فيما لم يقيم دليل على صحته أو أقيم على خلافه اهـ. • قوله: (طلاق واحدة) إلى

• قوله في (سني): (ولو قال إن حضمتا إلخ) قال في الرّوض ولو قال إن حضمتا خيضة أو ولدتما ولدًا فأنثما طالقان لغت لفظه الخيضة أو الولد قال في شرحه فإذا طعنتا في الحيض أو ولدنا طلقنا ثم قال في الرّوض فإن قال ولدًا واحدًا فتعلق بمحال قال في العباب ويتّجه مثله في خيضة واحدة، ولم أره اهـ.

• قوله: (والألم يفتخ إلخ) في هذه الملازمة بحث ظاهر؛ لأن عدم استعماله في حقيقته بعد تسليم أن حقيقته ما ذكره صادق مع عدم الدليل؛ لأن معناه حيثيذ الذغوى، وهي أعم مما معه دليل.

بشرطين ولو يثبت بقوليهما والأصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم، إن أقامت كل بيئة بحيضها وقع على ما في الشايل ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة إذ لا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ما مرّ آنفاً في الحمل والولادة، ومن ثم توقف ابن الرفعة في إطلاق الشايل ورد الأذرع عليه بأن الثابت بشهادتهن الحيض وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردود بأنه لو كان كذلك لما تأتى ما مرّ في الولادة والحمل نعم، يمكن حمل كلام الشايل والأذرع على ما قدمته ثم إن ثبت الحيض بشهادتهن أولاً فيحكم به ثم يعلق عليه (وإن كذب واحدة طلقت فقط) إذا خلفت لثبوت الشرطين في حقها حيض ضررتها باعترافه وحيضها بخلفها، ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه. (ولو قال إن أو إذا أو متى طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً) في موطوءة أو غيرها أو واحدة أو اثنتين في غير موطوءة أو إن طلقت ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع المنجز فقط)، وهو الثلاث في الأخيرة لا المعلق إذ لو وقع لَمَنَعَ وقوع المنجز وإذا لم يقع لم يقع المعلق لِبطلان شرطه، وقد يتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب نظير ما مرّ في أخ أقرّ باين للميت يثبت نسبه، ولا يرث ولأن الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نفيه.....

قوله: (نعم يمكن) في النهاية والمغني إلا قوله: (ولم يثبت بقوليهما)، وقوله: (ويتعين) إلى (توقف ابن الرفعة). هـ قوله: (بشرطين) أي: خبثتها وخبث ضررتها. هـ قوله: (ولم يثبت) أي: وجود الشرطين. هـ قوله: (ويتعين إلخ) مبني على أن الحيض يثبت بشهادة الرجال، وفي المغني أي والنهاية خلافه فليراجع وتوقف ابن الرفعة يؤيد ما ذكره المغني، وإلا فلا وجه له اه سيّد عمر. هـ قوله: (ورد الأذرع إلخ) مبتدأ خبره قوله مردود. هـ قوله: (إذا خلفت) إلى المتن في النهاية والمغني. هـ قوله: (إذا خلفت) وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله لهما من حاضت منكما فصاحبها طالق وأدعاه وصدق أحدهما وكذب الأخرى لثبوت حيض المصدقة بتضديق الزوج بنهاية ومغني. هـ قوله: (إذ لم يثبت إلخ) عبارة المغني والنهاية إذ لم يثبت حيض ضررتها إلا يمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الحالف اه. هـ قوله: (في غير موطوءة) ما مفهومه فليحرز. هـ قوله: (إن طلقك ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال اه سم.

هـ قول (سني): (فطلقها) أي: طلقه أو أكثر اه مغني. هـ قوله: (لا المعلق) إلى قوله: (كما يأتي) في النهاية والمغني إلا قوله: (وأطبق إلى منهم). هـ قوله: (لمنع وقوع المنجز) أي: لزيادته على المملوك اه مغني أي في مسألة المتن وما زاده الشارح آخرًا ولحصول البينة فيما زاده أولاً. هـ قوله: (وإذا لم يقع لم يقع المعلق إلخ) أي: وقوعه محال. هـ قوله: (نسبه، ولا يرث) أي: لا يرث. هـ قوله: (ولأن الطلاق إلخ) عطف على قوله إذ لو وقع إلخ عبارة المغني ولأن الجمع بين المعلق والمنجز مُمتنع ووقوع أحدهما

هـ قوله: (أو إن طلقت ثلاثاً فانت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال.



ونقله ابن يونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما يأتي، وقد ألفت في الانتصار له وأنه الذي عليه الأكثرون خلافا لما زعمه من يأتي كتابا حافلا سئنته الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسألة الشريعية (وقيل ثلاث) واختار أئمة كثيرون متقدمون المنجزة وطلقان من الثلاث المعلقة إذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به. وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق أمس مستندا إليه حيث قالوا إنه اشتمل على ممكن ومستحيل فالفينا المستحيل وأخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه الشبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نضرة الدور الآتي (وقيل: لا شيء) يقع من المنجز، ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والأكثرين وعدوا منهم عشرين إماما وعبارة الأذرع هو المنشوب للأكثرين في الطريقين وعزاه الإمام إلى المعظم والعمراني إلى الأكثرين انتهت قالوا، وهو مذهب زيد بن ثابت ورجحه الغزالي أولا ثم ثالثا كما دل عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة إبطاله ورأينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور وأقمت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد

غير متتابع والمنجز أولى بأن يقع؛ لأنه أقوى من حيث إن المعلق يقتصر إلى المنجز، ولا يتعكس اهـ.  
 • قوله: (ونقله) أي: الوجه الذي في المتن اهـ معني. • قوله: (منهم ابن سريج) أي: من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعه، ولا يخفى ما فيه فإن ابن سريج متقدم على الغزالي بكثير فكان الأولى تقديم قوله منهم إلخ على قوله وأطبق كما عبر به النهاية أي والمعني اهـ سيد عمر.  
 • قوله: (واختاره) إلى قوله: (وعدوا منهم) في النهاية. • قوله: (إذ بوقوع المنجزة إلخ) هذا أصح توجيهين هنا وعليه يشترط أن تكون مذخولا بها؛ لأن وقوع طلقين بعد طلق لا يتصور إلا في المذخور بها اهـ معني. • قوله: (لحصول الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتأمل اهـ سم. • قوله: (على ممكن) وهو وقوع الطلاق، وقوله: ومستحيل، وهو استناده إلى أمس. • قوله: (من المنجز) الأولى لا المنجز. • قوله: (للدور)؛ لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق اهـ معني. • قوله: (في الطريقين) أي طريق العراقيين وطريق المراويزة. • قوله: (قالوا) لعل الضمير للأذرع والإمام والعمراني ويحتمل أنه للجماعة. • قوله: (من جملة الحور إلخ) الحور نقصان والكور الزيادة، وفي الحديث «وأعوذ بك من الحور بعد الكور» هكذا في صحيح مسلم بالنون، وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى النقص يعني أعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتمايهما أي من أن يتقلب

• قوله: (لحصول الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتأمل.

الاجتهاد إلى الفتوى بتبيينه وترجيحه وكان قولهم: إنه استقر رأيه على الإبطال ناشئ عن عدم رؤيتهم لهذا الأخير من كلامه واشتهرت المسألة بابن سريج؛ لأنه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها لتصريحه في كتابه الزيادات بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرعى قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى من نقل عنه عدم وقع شيء وقول القاضي وابن الصباغ خطأ من نسب إليه تصحيح الدور أطال الإسوي وغيره في تصحيح الدور بما ردذته عليهم ثم كيف. وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الإجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها، ومن ثم قال ابن الرفعة عن شيخه العبادي خطأ القائل به خطأ ظاهراً والبلقيني كابن عبد السلام ينقض الحكم به؛ لأنه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به حاكم مقلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالمعدم ويؤيده قول الشنكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الروياني ومع اختيارنا له لا وجه لتعليمه للقوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم؛ لأن الطلاق صار في ألسنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الضريف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو محبت هذه المسألة وابن سريج بريء مما ينسب إليه فيها، وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد

حائناً من السراء إلى الضراء، ومن الصحة إلى المرض اه من البحر العميق من كتب الأضناف.

• قوله: (استقر رأيه) أي: الغزالي. • قوله: (واشتهرت المسألة) إلى قوله: (والمثقول عن الشافعي) في النهاية إلا قوله: (ثم رأيت) إلى (ويؤيد رجوعه) وقوله: (وقول القاضي) إلى (وقد نسب) وقوله: (قال ابن الرفعة) إلى (والبلقيني)، وقوله: (ويأتي) إلى (قال). • قوله: (ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى إلخ) أي: لأنه إذا رجع فالتاقل عنه مخطئ اه رشيدى. • قوله: (وقول القاضي إلخ) عطف على تخطئة الماوردى. • قوله: (ثم) أي في التاليف السابق اسمه آنفاً. • قوله: (ينقض الحكم به إلخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده فيه مما ينقض الحكم به اه سم.

• قوله: (ويؤيده) أي: ما قاله البلقيني وابن عبد السلام. • قوله: (قال الروياني إلخ) عبارة المغني ولما اختار الروياني هذا الوجه قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسألة في هذا الزمان، وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع، وهو الظاهر، وإن نقل عن البلقيني والزركشي الجواز اه.

• قوله: (لا وجه لتعليمه للقوام) أي: لا يجوز ذلك، وهو المعتمد اه ع ش. • قوله: (ويؤيد الأول) أي: عدم جواز التعليم للقوام. • قوله: (وابن سريج إلخ) من جملة مقول ابن الصلاح.

• قوله: (ينقض الحكم به إلخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده فيه مما ينقض الحكم به.



مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ الْقَوْلُ بِصَحَّةِ الدُّورِ بَعْدَ السُّبُكَةِ إِلَّا السُّبُكَةَ ثُمَّ رَجَعَ، وَلَا الْإِسْنَوِيَّ، وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ مَنْقُوضٌ بِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى وَقْعِهِ، وَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ خَرَقَ الْقَائِلُ بِهِ الْإِجْمَاعَ وَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي صَحَّةِ الدُّورِ هُوَ فِي الدُّورِ الشَّرْعِيِّ أَيْ كَالسَّابِقِ قُبَيْلَ الْعَارِثَةِ. وَأَمَّا الدُّورُ الْجَعْلِيُّ فَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ قَطُّ أَنْتَهَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ جَمْعِ الْقَائِلُونَ بِالنَّصِّ نَسْبُهُ إِلَى كِتَابِ الْإِنْصَاحِ وَتَبَيَّنَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فَلَمْ يَجِدْهُ فِيهِ نَعَمْ، يَتَنَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ اعْتَمَدَ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامٍ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ بِالْخُطْبَةِ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَقَعَ التَّعَارُضُ فِيهَا بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَثُرَتْ التَّصَانِيفُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاسْتَدَلَّ كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى مُدْعَاهُ بِأَدِلَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ثُمَّ وَقَفَ الشَّيْخَانِ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَعَ تَحْقِيقِهِمَا وَالاعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْمَذْهَبِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْدِلَا عَنِ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُنْجَزِ ثُمَّ تَلَاهُمَا عَلَى ذَلِكَ غَالِبُ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ كَثِيرُونَ مِنْ مُعْتَمِدِي الدُّورِ وَشَرَطُ صَحَّةِ تَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِهِ مَعْرِفَةُ الْمُقْلَدِ لِمَعْنَى الدُّورِ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي، وَلَا أَرَى حَقًّا إِلَّا قَوْلَ هَؤُلَاءِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَفَقِّهِةِ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الدُّورِ، وَلَا مَا فِيهِ مِنَ الْغُورِ فَضْلًا عَنِ الْعَوَامِّ وَعَلَى صَحَّةِ الدُّورِ فَلَوْ أَقْرَأَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْهُ تَعْلِيْقُهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِهِ لَمْ تُقْبَلْ لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ. (وَلَوْ قَالَ إِنَّ ظَاهِرَتِ مِنْكَ أَوْ آلِيَّتُ أَوْ لَاعِنْتُ أَوْ فَسَخْتُ) النِّكَاحَ (بَعِيْكَ) مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَ الْمُعْلَقُ بِهِ) مِنَ الظُّهَارِ وَمَا بَعْدَهُ (فَهِيَ

• فَوَدَّ: (بِه) أَيْ: بَعْدَ الْوُقُوعِ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: مَا قَالَه الدَّارَقُطْنِيُّ. • فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: كِتَابِ الْإِنْصَاحِ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ وَقَفَ الْخ) أَيْ أَطْلَقَاهُ. • فَوَدَّ: (مَعَ تَحْقِيقِهِمَا الْخ) لَعَلَّ الْأَسْبَكَ أَنْ يَزِيدَ الرَّاوِ هُنَا وَيُسْقِطَ قَوْلَهُ الْآتِي وَمَعَ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ تَلَاهُمَا) أَيْ تَبَيَّنَ الشَّيْخَيْنِ عَلَى ذَلِكَ أَيْ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُنْجَزِ. • فَوَدَّ: (وَشَرَطُ صَحَّةِ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّ الْمُقْلَدَ يَكْفِيهِ اعْتِقَادُ عَدَمِ الْوُقُوعِ مُسْتَنَدًا إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ بَعْدِهِ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ مُنْشَأِ عَدَمِ الْوُقُوعِ فَمَرْتَبَةُ الْمُجْتَهِدِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْمَذْكُورِينَ الْإِحْتِرَازَ عَنْ عَامِّي لَقِنْ لَفْظُهُ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ فَوَاضِحٌ غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالدُّورِ بَلْ هُوَ فِي كُلِّ طَّلَاقٍ كَمَا تَقَدَّمَ اه سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ الْخ فِيهِ مِثْلُ مَا قَدَّمَهُ بِلَا فَرْقٍ.

• فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي الْخ) هَذَا مِنْ جُمْلَةٍ إِفْتَاءٍ لَهُ مَبْسُوطٍ فِي نُصْرَةِ تَصْحِيحِ الدُّورِ اه سَيِّدُ عُمَرَ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ أَقْتَوَا بِوُقُوعِ الْمُنْجَزِ وَرَعَا الْخ وَوَافَقَ فِي الرُّوْضِ عَلَى وَقُوعِ الْمُنْجَزِ وَعِبَارَتُهُ وَالْمُخْتَارُ وَقُوعُ الْمُنْجَزِ انْتَهَتْ قُبْحَتُمُ اخْتِلَافُ رَأْيِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ لِمُخْتَارِ أَيْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَرَعِ الَّذِي أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِهِ فِي الْإِفْتَاءِ اه سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخ أَيْ احْتِمَالًا بَعِيدًا. • فَوَدَّ: (مِنْ الْغُورِ) أَيْ الدَّقَّةُ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَمْ يَصُدَّرْ الْخ) أَيْ بَأَنَّهُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْهُ الْخ فِرَارًا عَنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَقَوْلُهُ: تَعْلِيْقُهُ أَيْ التَّعْلِيْقُ بِهِ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِصَالِ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَقَامَ الْخ أَيْ فِرَارًا عَنْ وَقُوعِ الْمُنْجَزِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ بِهِ) أَيْ بِصُدُورِ التَّعْلِيْقِ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَفِيهِمَا هُنَا فَوَائِدُ نَفِيسَةٌ.

صحته) أي المعلق به من الظهار وما بعده (الخلاف) السابق فإن الغينا الدور صَحَّ جميع ذلك،  
والا فلا (ولو قال إن وطئك) وطئًا (مباحًا فانت طالق قبله)، وإن لم يقل ثلاثًا (ثم وطئ) ولو في  
نحو حيض؛ لأن المراد المباح لذاته فلا يُنافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع  
به شيء خلافًا للأذرعِي؛ لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بأن عدم الوقوع هنا  
لعدم الصفة، وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعًا) للدور إذ لو وقع لخرج الوطء عن كونه مُباحًا،  
ولم يقع، ولم يأت هنا ذلك الخلاف؛ لأن محله إذا انسَدَّ بتصحيح الدور باب الطلاق أو غيره  
من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا.

(تنبيه) ليس إقاضي الحكم بصحة الدور كما عُلِمَ مما مرَّ نعم، إن اعتقد صحته بتقليد قائله  
وصحَّحناه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضي الوقوع، وإلا كان حكمًا قبل وقته  
ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه فحكم بإلغائها لم يكن حكمًا بإلغائها ثانية لو وقعت فإن تعرض  
في حكمه لذلك فهو سفة وجَهِلٌ لإبراده الحكم في غير محله فعُلِمَ أنه لا يصح الحكم

• قوله: (فإن الغينا الدور إلخ) عبارة المُنْفِي فعلى الأول الراجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة  
وقوعه وعلى الثالث يلغوان جميعًا، ولا يأتي الثاني هنا اهـ. • قوله: (ولو في نحو حيض) وبقي ما لو قال  
لها إن وطئك وطئًا مُحَرَّمًا فانت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق أم لا فيه نظر والأقرب الأول اهـ  
ع ش. • قوله: (فخرج الوطء) أي: خرج عن كونه من أفراد مسألتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور، وإن  
وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اهـ رشيدِي. • قوله: (وفارق ما يأتي إلخ) المراد  
أنه إن وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته، وإن وطئ في غيره فكذلك لكن للدور  
فعُلِمَ أنه لا يلحقها طلاق مطلقًا، وإن اختلف جهة عدم الوقوع اهـ ع ش. • قوله: (ما يأتي) هو قول  
المُصَنِّف لم يقع قطعًا اهـ كُرْدِي. • قوله: (لعدم الصفة) وهي الوطء المباح لذاته اهـ ع ش. • قوله: (ذلك  
الخلاف) إشارة إلى قول المُصَنِّف ففي صحته الخلاف اهـ كُرْدِي. • قوله: (وذلك غير موجود هنا)؛ لأن  
التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم يَسُدَّ عليه باب الطلاق اهـ مُغْنِي. • قوله: (وصحَّحناه) أي: التقليد.

• قوله: (ولو وجد ما يقتضي إلخ) انظر صورته وكان المراد بذلك أنه لو قال إنسان إن طلقك فانت  
طالق قبله ثلاثًا ثم طلقها طلاقًا أو علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بإلغائها للدور لم يكن هذا الحكم  
حكمًا بإلغائها ثانية لو وقعت كأن يكون الطلاق مُعَلَّقًا أيضًا على صفة أخرى اهـ سم، وفيه تأمل ولك  
تصويره بالتعليق بكُلِّما. • قوله: (للك) أي لإلغائها طلاقًا ثانية لو وقعت.

• قوله: (ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه إلخ) انظر صورته وكان المراد بذلك أنه لو قال إنسان إن  
طلقك فانت طالق قبله ثلاثًا ثم طلقها طلاقًا أو علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بإلغائها للدور لم  
يكن هذا الحكم حكمًا بإلغائها ثانية لو وقعت كأن يكون الطلاق مُعَلَّقًا أيضًا على صفة أخرى.



بصحة الدور مطلقاً بحيث لو أوقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين، وإنما يصح إن حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره. (ولو علقه) أي الطلاق (بمشيتها خطاباً) كانت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فانت طالق (اشترطت) مشيتها، وهي مكلفة أو سكرانة باللفظ منجزة لا معلقة، ولا مؤقتة أو بالإشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أرذت، وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم، ومن ثم قال البوشنجي في إثباتها بشئت بدل أرذت في جواب إن أرذت لا يقع ومخالفة الأنوار له فيها نظراً (على فوري) بها، .....

• قوله: (ولأنما يصح) أي: ما قاله بعض المحققين. • قوله: (لا الموجب) بفتح الجيم. • قوله: (لما يأتي إلخ) ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فإنه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحققي الحكم بمنع رجوع الأصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه أو بصحتها لم يمنع ذلك ولو حكم حنفي بصحة التذبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المذبر أو بموجبه منه إلخ. • قوله: (أي الطلاق) إلى قوله: (بخلاف ما إذا أكره) في النهاية.

• قول (لنبي): (خطاباً) أي: وهو مخاطب لها اه معني. • قوله: (أو سكرانة) أي: آئمة بسكرها اه معني. • قوله: (باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعولة. • قوله: (أو بالإشارة) عطفت على باللفظ عبارة المعني لو علق بمشيئة آخرس فأشار إشارة مفهومة وقع أو ناطق فخرس فكذلك على الأصح اه. • قوله: (بأن نحو أرذت إلخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيد عمر أقول لم يظهر لي وجه توقيفه في انتظامه فإنه من قبيل زيد، وإن كثر ماله لكنه بخيل، وقد بسط المطول في توجيه حسنه وفصاحته. • قوله: (وإن رادفه) أي: لفظ شئت. • قوله: (على اختيار المعلق عليه) أي: وهو لفظ المشية اه معني. • قوله: (في إثباتها إلخ) أي: في حكمه أو في جواب السؤال. • قوله: (لا يقع) مفعول قال إلخ. • قوله: (ومخالفة الأنوار له) أي: للبوشنجي. • قوله: (فيها) أي: المخالفة. • قوله: (بها) أي: بالمشية

• قوله في (لنبي): (ولو علقه بمشيئتها إلخ) في الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقكما إن شئتما فشاءت إحداهما لم تطلق لعدم مشيئتهما أو شاء كل منهما طلاقها أي طلاق نفسها دون ضررتها ففي وقوعه تردد أي وجهان أحدهما نعم؛ لأن المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثاني، وهو الأوجه لا؛ لأن مشيئة كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضررتها اه واعلم أن كلا منهما لا بد في مشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررتها ليست تملكها فيكفي وجودها على التراخي بالنسبة لضررتها وحينئذ فقوله: وهو الأوجه لا محله إذا اقتصر كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضررتها ولو متراخياً طلقنا فعلم أن طلاقهما قد يكون بعد مشيئتين من كل منهما إثنان على الفور وهما مشيئة كل

وهو مجلس التواجب في الفور نظير ما مر في الخلع لأنه استدعاء لجوابها المنزلة  
القبول ولأنه في معنى تفويض الطلاق إليها، وهو تملك كما مر نعم، لو قال متى أو أي وقت  
مثلاً شئت لم يشترط فور (أو غيبة) كزوجتي طالق إن شاءت، وإن كانت حاضرة سامعة (أو  
بمشيئة أجنبي) كأن شئت فزوجتي طالق (فلا) يشترط فور في الجواب (في الأصح) ليغدي  
التمليك في الأول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم، إن قال إن شاء زيد لم  
يشترط فور جزماً ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المعلق بمشيئته) من زوجة أو  
أجنبي (شئت) ولو سكراناً أو (كارهاً) للطلاق (بقوله وقع) الطلاق ظاهراً وباطناً؛ لأن القصد  
اللفظ الدال لا في الباطن لخبائثه (وقيل لا يقع باطناً) كما لو علقه بحيضها فأخبرته كاذبة ورد  
بأن التعليق هنا على اللفظ، وقد وجد، ومن ثم لو وجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع إلا إن قال  
إن شئت بقلبك قال في المطلب، ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع بلا رضا، ولا إكراه بل

ويغني عنه قوله مشيئتها عقب المتن. ٥ قوله: (وهو مجلس التواجب) إلى قول المتن: (وقيل) في  
المعنى. ٥ قوله: (وهو مجلس التواجب إلخ) أي: بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي، ولا سكوت طويل  
أدع ش. ٥ قوله: (لأنه) أي التعليق بالمشيئة. ٥ قوله: (استدعاء لجوابها إلخ) عبارة المعنى استيانه لرغبتها  
فكان جوابها على الفور كالقبول في العقد اهـ.

٥ قول (لست): (أو بمشيئة أجنبي) أي: خطاباً اهـ معني. ٥ قوله: (مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج  
بإتياء الخطاب اهـ. ٥ قوله: (نعم إن قال إلخ) عبارة المعنى أما إذا علقه بمشيئة أجنبي غيبة كأن شاء زيد  
إلخ ولو علقه بمشيئتها خطاباً وبمشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد إعطاء لكل  
منهما حكمه لو انفرد اهـ. ٥ قوله: (ولو سكراناً) الواو فيه للحال، وقضية سياقه أن الخلاف في الكاره  
الذي صار معطوفاً على هذا جار فيه أيضاً فليراجع اهـ رشيد.

٥ قول (لست): (كارهاً إلخ) قد يوجه بأن الكراهة لا تنافي الإرادة فالإرادة الباطنية أيضاً متحققه في هذه  
الحالة، وهذا أحسن من قولهم: لأن القصد اللفظ إلخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حيث فيما لو سبق  
اللفظ على لسانه من غير قصد فإن الإرادة الباطنية أيضاً متقية حيث والقلب إلى عدم الوقوع باطناً  
أميل، وإن اقتضى قولهم: لأن القصد إلخ خلافه فليأمل اهـ سيد عمر. ٥ قوله: (لخبائثه) قد يشكل بما  
يأتي قريباً فيما لو علق بمحببتها له أو رضاها عنه فليأمل سم وحلي.

طلاق نفسها وثنان على الفور أو التراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الأخرى ولو وجدت مشيئة  
واحدة من كل منهما على الفور مطلقه غير مقيدة بنفسها طلقاً، وفي شرح م ر لو قال لامرأته  
طلقك إن شئتاً فشاءت إحداهما لم تطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضررتها ففي وقوعه  
وجهان أو جههما لا؛ لأن مشيئة كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها، وهي على ضررتها اهـ.  
٥ قوله: (لخبائثه) قد يشكل بما يأتي قريباً فيما لو علق بمحببتها له أو رضاها عنه فليأمل.



يُقَطَّعُ بِعَدَمِ جِلِّهِ بَاطِنًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [نساء: ٢٩] وَحَمَلُهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى نَحْوِ بَيْعٍ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ رَغْبَةٍ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَرِهَ لِمَحَبَّتِهِ لِلْمَبِيعِ، وَأَمَّا بَاعُهُ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ أَوْ ذَنْبٍ فَيَجِلُّ بَاطِنًا قَطْعًا كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ وَلَوْ عُلِّقَ بِمَحَبَّتِهَا لَهُ أَوْ رِضَاهَا عَنْهُ فَقَالَتْ ذَلِكَ كَارِهَةً بِقَلْبِهَا لَمْ تَطْلُقْ كَمَا بَحَثَ فِي الْأَنْوَارِ أَيُّ بَاطِنًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْمَشِيقَةَ وَالْإِرَادَةَ غَيْرُ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ. (وَلَا يَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ) لَا (صَبِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمَا مُلْغَاةٌ فِي التَّصَرُّفَاتِ كَالْمَجْنُونِ (وَقِيلَ يَقَعُ بِـ) مَشِيقَةٍ (مُعَيَّنٍ)؛

• قَوْلُهُ: (وَحَمَلُهُ) أَيُّ: مَا فِي الْمَطْلَبِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ حَقِيقَةَ الرِّضَا مُحَقَّقَةٌ وَالرَّغْبَةُ الْمَذْكُورَةُ مُنْتَشِزَةٌ وَالْحَامِلُ عَلَيْهَا بِخِلَافِهَا فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فَإِنَّهَا مُتَنَبِّةٌ فِيهِمَا أَهْ سَبَدُ عُمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَدَّعَى أَنَّ الرِّضَا النَّاشِئَ عَنِ الرَّغْبَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي الشَّرْعِ.  
• قَوْلُهُ: (إِذَا كَرِهَ) أَيُّ: الْبَيْعَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ عُلِّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا تَغْلِيلُهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهَذَا بِنَاءٌ) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) وَقَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ: الزَّوْجِ وَيُحْتَمَلُ الطَّلَاقُ. • قَوْلُهُ: (فَقَالَتْ ذَلِكَ) أَيُّ: أَخِيَّتُكَ أَوْ رَضِيتَ عَنْكَ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ: بَحَثُ الْأَنْوَارِ أَوْ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيلِ بِالْمَشِيقَةِ وَالتَّغْلِيلِ بِالرِّضَا.

• قَوْلُهُ (سَبَدُ عُمَرَ): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ) وَلَوْ عُلِّقَ بِمَشِيقَةٍ نَاقِصٍ بِصَبِيٍّ أَوْ جُنُونٍ فَشَاءَ قَوْلًا بَعْدَ كَمَالِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةً شَرْعِيَّةً وَالْعِبْرَةُ بِحَالِ التَّغْلِيلِ حَتَّى لَوْ عُلِّقَ الطَّلَاقُ بِالْمَشِيقَةِ وَكَانَتْ الصَّبِيَّةُ صَرِيحَةً فِي التَّرَاخِي وَكَانَ الْمُعْلَقُ بِمَشِيقَتِهِ غَيْرَ مُكَلِّفٍ وَشَاءَ بَعْدَ تَكْلِيْفِهِ لَمْ يَقَعْ أَهْ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَهْ وَفِي سَمْعٍ عَنِ الشَّرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مَا نَعْنَاهُ وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفُّظًا بِالْمَشِيقَةِ بَأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَعْنَى أَوْ بَيَانٌ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ قَوْلًا فَالْمُتَّجِهُ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (بِمَشِيقَةٍ) كَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَحَلُّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةِ الْمُغْنِي وَنُسْخَةِ النِّهَايَةِ جَعَلَ مَجْمُوعَ بِمَشِيقَةٍ مِنَ الْمَتْنِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ سَبَدُ عُمَرَ.

• قَوْلُهُ (سَبَدُ عُمَرَ): (وَقِيلَ يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ مُعَيَّنَةٍ) فَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ غَيْرِهِ جَزْمًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّوضِ وَأَصْلُهَا نَعَمْ إِنْ قَالَ لِمَجْنُونٍ أَوْ لِصَغِيرٍ إِنْ قُلْتُ: شِئْتَ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ فَقَالَ شِئْتَ طَلَّقْتَ أَهْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ فِي (سَبَدُ عُمَرَ): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيقَةٍ صَبِيٍّ، وَلَا صَبِيَّةٍ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَإِنْ كَمَلَا قَوْلًا عِنْدَ التَّنْطِقِ بِهِ عَلَى الْأَوَجِّ الَّذِي أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ دُونَ كَلَامِ أَصْلِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْحَاوِي غَيْرُ بَعِيدٍ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِمَا فِي التَّصَرُّفَاتِ أَهْ وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفُّظًا بِالْمَشِيقَةِ بَأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَعْنَى أَوْ بَيَانٌ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ قَوْلًا فَالْمُتَّجِهُ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ تَغْلِيلِ شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْمَارِّ قَالَ فِي الرُّوضِ.

(فَرَعُ): عُلِّقَ بِمَشِيقَةِ الْمَلَائِكَةِ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَشِيقَةً، وَلَمْ يُعْلَمْ حُصُولُهَا قَالَ، وَكَذَا بِمَشِيقَةِ بَهِيمَةٍ أَوْ لَا تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ، وَكَذَا لَوْ عُلِّقَ بِمَشِيقَةِ جَنِّيٍّ أَوْ الْجِنِّ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ

لأن لها منه دخلاً في اختياره لأبونه ويرد بوضوح الفرق إذ ما هنا تملك أو يشبهه ومحل الخلاف إن لم يقل إن قلت: شئت وإلا وقع بمشيئته؛ لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفاً يقتضي الملك أو شبهه هذا هو الذي يتجه في تعليقه، وأما تعليقه بأن المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة فهو إن لم يرد به ذلك مشكلاً؛ لأنه، وإن لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لما مر أنه لا يعتبر غيره (ولا رجوع له قبل المشيئة) نظراً إلى أنه تعليق ظاهر، وإن تضمن تملكاً كما لا يرجع في التعليق بالإعطاء، وإن تضمن معاوضة. (ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلاقاً فشاء طلاقاً) أو أكثر (لم تطلق)؛ لأنه استثناء من أصل الطلاق كانت طالق إلا أن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئاً في حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طلاقاً) إذ التقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع بالإخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهراً إرادته هذا؛ لأنه غلظ على نفسه كما لو قال أرذت بالاستثناء عدم وقوع طلاقاً إذا شاءما فتقع طلقتان وبأني قريباً حكم ما لو مات أو شك في نحو مشيئته. (ولو علق الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار، وقد قصد حث نفسه أو منعها

• قوله: (لأن لها) أي: المشيئة منه أي المميز دخلاً إلخ عبارة المغني؛ لأن مشيئته معتبرة في اختيار أحد أبونه اه. • قوله: (إذ ما هنا تملك) كذا في أصله وكتب الله تعالى ولو قال تملك لكان أنسب اه سيّد عمر. • قوله: (بمشيئته) أي: المميز اه سم وتقدم عن المغني أنفاً ما يفيد أن التميز ليس بقيد هنا. • قوله: (فهو) أي: التعليل الثاني. • وقوله: (ذلك) نائب فاعل لم يرد والإشارة إلى التعليل الأول. • قوله: (مشكلاً) خبر فهو. • قوله: (وإن لم يقل ذلك) أي: إن قلت شئت. • قوله: (لما مر) أي: في شرح وقيل لا يقع باطناً. • قوله: (نظراً إلى أنه) إلى قول المتن: (ولو علق) في النهاية والمغني. • قوله (سني): (ولو قال إلخ).

(فرغ): ولو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق إذ لهم مشيئة، ولم يعلم حصولها، وكذا بمشيئة بهيمة أي لا تطلق؛ لأنه تعليق بمسحيل مغني ونهاية زاد سم عن الرّوض ما نصّه ولو علق بمشيئة جنّي أو الجن لم تطلق كما هو ظاهر؛ لأن لهم مشيئة كما هو ظاهر، ولم تعلم اه. • قوله: (أو أكثر) لعل محله حيث لم يرد المعلق التوحيد اه سيّد عمر. • قوله: (كما لو قال إلخ) أي: فيقبل؛ لأن فيه تغليظاً فإن لم يشأ شيئاً وقع الثلاث ولو قال: أنت طالق واحدة إلا أن يشاء فلان ثلاثاً فشاءها لم تطلق، وإن لم يشأ أو شاء واحدة أو ثنتين وقع واحدة اه مغني. • قوله: (إذا شاءها) كذا في أصله وكتب الله تعالى، وقد يقال الأولى شاء أي عدم وقوعها اه سيّد عمر أي كما عبر به المغني.

• قوله: (لو مات) أي: أو جن.

• قوله (سني): (بفعله) أي: وجوداً أو عدماً كما يفيد كلامهم فيما يأتي.

لهم مشيئة كما هو ظاهر، ولم تعلم. • قوله: (والأ وقع بمشيئته) أي: المميز.



بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرّد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً كما اقتضاه كلام ابن رزين (فعله ناسياً للتعليق أو مكرهاً) عليه بباطل أو بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلافاً للزركشي وغيره كما مرّ بما فيه أو جاهلاً بأنه المعلق عليه، ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير أن تُخبر من خلف زوجها أنها لا تخرج إلا بإذنه بأنه إذن لها، وإن بان كذبه كما قاله البلقيني وبه يُنظر في قول ولده الجلال لو خلف لا يأكل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان

• قوله: (بخلاف ما إذا أطلق) سيأتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين أنه لا وقوع في الإطلاق والوجه أن ما هنا كذلك وفقاً لمراسم على حجة امره ع ش عبارة البجيرمي قوله ولو علّقه بفعله أي وقصد حث نفسه أو منعها، وكذا إن أطلق على المتخبر وفقاً لشيخنا م ر وخلافاً لابن حجة بخلاف ما إذا قصد التعليق المجرد بمجرّد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً شوبري. • قوله: (باطل أو حق) تقدّم في مبحث الإكراه أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق معلقاً بصفة أنها إن وجدت بإكراهه بغير حق لم تتحلّ بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت شرح م ر اه سم.

• قوله: (كما مرّ) أي: عند قول المصنّف ولا يقع طلاق مكره بباطل اه سم. • قوله: (أو جاهلاً) إلى قوله: (وعجيب) في النهاية. • قوله: (أو جاهلاً بأنه المعلق عليه) كذا في المغني. • قوله: (ومنه) أي: من الجهل. • قوله: (إن تُخبر) بيناء المفعول وقوله: من خلف إلخ نائب فاعله، وقوله: بأنه إلخ متعلّق به. • قوله: (وإن بان كذبه) أي: كذب الخبر أو المخبر المفهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقيني ومثله ما لو خلف أنها لا تُعطى شيئاً من أمتعة بيتها إلا بإذنه فأفتى إليها من طلب منها قائلًا: إن زوجك إذن لك في الإعطاء فبان كذبه اه ع ش. • قوله: (وبه يُنظر إلخ) النظر فيه لا يخلو عن نظر سم كان وجهه أن مسألة الوالد فيها جهل بالمخلوف عليه؛ لأنها فعلة على ظنّ أنه غير المخلوف عليه بخلاف مسألة الولد فإن فيها فعل المخلوف عليه مع العلم إلا أنه أفتى به لظنه انحلال اليمين بموت الزوجة لكن سيذكر

• قوله: (بخلاف ما إذا أطلق) سيأتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين أنه لا وقوع في الإطلاق والوجه أن ما هنا كذلك وفقاً لمراسم. • قوله: (باطل أو بحق) تقدّم في مبحث الإكراه أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق معلقاً بصفة أنها إن وجدت بإكراهه بغير حق لم تتحلّ بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت شرح م ر. • قوله: (كما مرّ بما فيه) أي عند قول المصنّف، ولا يقع طلاق مكره بباطل، ولا يُنافيه ما يأتي في التعليق من أن المعلق بفعله لو فعل مكرهاً بباطل أو بحق لا حثّ خلافاً لجمع؛ لأن الكلام فيما يحصل به الإكراه على الطلاق فاشترط تعدي المكره به ليُعذر المكره وثم في أن فعل المكره هل هو مقصود بالحلف عليه أو لا كالتاسي والجاهل والأصح الثاني فلا يتقيّد بحق، ولا باطل وبهذا يتّجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الحث في إن أخذت حَقك مِنِّي فأكرهه السلطان حتى أعطى بنفسه واندفع قول الزركشي المتّجه خلافه؛ لآله إكراهه بحق كطلاق المولى إلخ. • قوله: (بأنه) هو متعلّق بخبر. • قوله: (وبه يُنظر) النظر فيه لا يخلو عن نظر.

كذبه حيث لتقصيره، ومنه أيضا ما أتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظننت انجلال اليمين أو أنها لا تتناول إلا المرة الأولى فخرجت ثانيا وعجبت تفرقة بعضهم بين هذين الظنين نعم، لا بد من قرينة على ظنها لما يأتي بالحاصل أنه متى استند ظنها إلى أمر تعذر معه لم يحث أو إلى مجرد ظن الحكم حيث وكلاهما آخر العتي فيمن خلف بعتي مقيد أن في قيده عشرة أرتال دال على هذا الأخير كما قدمته في مبحث الإكراه لا بحكمه إذ لا أثر له خلافا لجمع وهما فيه فقد قال غير واحد نص الأئمة أنه لا أثر للجهل بالحكم. قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في الكتابة وغيرها وبه تدفع منازعة بعضهم لهم في ذلك بكلام الأذرعى وغيره لا يدل له إلا إن اعتمد على من قال له ليس هذا هو المخلوف عليه أو على من يظنه فقيها وعبر شيخنا بكونه يفتقد ويؤجج إليه في المشكلات، وفيه نظر ..... .

الشارح أنه ملحق بمسألة جهلها بالمعلق به اه سيّد عمر. ه قوله: (ومنه أيضا إلخ) ومنه أيضا ما لو خلف أنها لا تذهب إلى بيت أبيها فأخبرت بأن زوجها قدى عن يمينه فذهبت اه ع ش. ه قوله: (أو أنها لا تتناول إلخ) هذا فيما إذا كان التعليق بكلمة وبه يتدفع قول السيّد عمر. ه قوله: (أو أنها إلخ) يظهر وأنها بالواو لا بأو فليحرر اه. ه قوله: (بين هذين الظنين) كأن المراد ظن أنه غير المخلوف عليه في صورة الجهل بالمخلوف عليه وظن انجلال اليمين في صورة من خرجت ناسية إلخ اه سيّد عمر أقول المتبادر ظن الانجلال وظن عدم التناول لغير المرة الأولى المذكوران أيضا. ه قوله: (لما يأتي) أي: أينما في قوله بالحاصل إلخ. ه قوله: (تعذر معه) نعت أمر والضمير المستتر للزوجة. ه قوله: (أو إلى مجرد ظن الحكم) أي: الانجلال أو عدم التناول بلا قرينة اه كزدي. ه قوله: (بعتي مقيد) بالإضافة. ه قوله: (إن في قيده) كذا في أصله <sup>وكتابه</sup> نعل ونعل ترك في أولى اه سيّد عمر. ه قوله: (على هذا الأخير) أي: قوله أو إلى مجرد إلخ. ه قوله: (لا بحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم والضمير يرجع إلى التعليق أي لا إن كان جاهلا بحكم التعليق، وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كزدي. ه قوله: (أنه لا أثر إلخ) أي: على أنه إلخ. ه قوله: (وعليه) أي: على أنه لا أثر إلخ. ه قوله: (وبه) أي: بقول الجمع المحققين. ه قوله: (لهم) أي: لغير واحد، وقوله: في ذلك أي في قولهم: لا أثر للجهل بالحكم اه كزدي. ه قوله: (ولغيره لا يدل له) يدل من كلام الأذرعى ولعل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير أن يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الأثر للجهل بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من كلام الأذرعى بالإضافة، وفي بعض نسخ مصحح مرارا على أصل الشارح بكلام للأذرعى بزيادة لام الجر وعليها فقوله ولغيره عطف على للأذرعى، وقوله: لا يدل له نعت لكلام أي لا يدل هذا الكلام لما ادعاه البعض. ه قوله: (إلا إن اعتمد إلخ) استثناء من قوله لا يحكمه اه كزدي. ه قوله: (إلا إن اعتمد إلخ) قد يقال إن هذا من الجهل بالمخلوف لا بالحكم اه سيّد عمر. ه قوله: (وعبر شيخنا إلخ) عبارة النهاية ولو

ه قوله: (لا بحكمه) عطف على بأنه المعلق عليه. ه قوله: (وعبر شيخنا بكونه يفتقد إلخ) حيث ظن



وذلك كأن علق بشيء فقال له أو أخبره عنه من وقع في قلبه صدقه لا يقع بفعلك له ففعله  
معتبداً على ذلك فلا يقع به عليه شيء؛ لأنه الآن صار جاهلاً بأنه المعلق عليه مع عذره ظاهراً  
والحق بذلك بعضهم ما لو ظن صحة عقد فحلف عليها، ولم يكن كذلك، وإن لم يفتنه أحد  
بذلك وفرق بينه وبين جنث رافضي حلف أن علياً أفضل من أبي بكر ~~رضي الله عنه~~ ومعتزلي حلف أن  
الشر من العبد بأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يُغذَر المخطئ فيها مع إجماع  
من يُغذَر بإجماعهم على خطيئه بخلاف مسألتنا، وقد يقال لا يحتاج لهذا الإلحاق؛ لأن هذا  
ليس مما نحن فيه كما يُعلم مما يأتي على الأثر فيمن حلف على ما في ظنه وما قاله في  
الرافضي والمعتزلي ليس على إطلاقٍ لما يأتي فيهما قريباً (لم تطلق في الأظهر) للخبر الصحيح  
«إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أي لا يؤاخذهم بأحكام هذه إلا  
ما دل عليه الدليل كضمان قيم المثلقات وأفتى جمع من أئمتنا بالمقابل. وقال ابن المنذر إنه  
مشهور مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء، ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن  
الإفتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره، .....

فعل المخلوف عليه مُعتبداً على إفتاء مُفتٍ بعدم جثته به وغلب على ظنه صدقه لم يَحْتِثْ أي: وإن لم  
يَكُنْ أهلاً للإفتاء كما أفتى به الوالد رحمه الله تَعَلَّى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية اه  
وأقره سم قال ع ش قوله، وإن لم يَكُنْ أهلاً للإفتاء ومثله ما يقع كثيراً من قول غير الحالف له بعد حلفه  
إلا إن شاء الله ثم يُخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المخلوف عليه اعتماداً على خبر المخبر والظاهر أن  
مثله ما لو لم يُخبره أحد لكن ظنه مُعتبداً على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك  
الاشتهار يُنزَلُ منزلة الإخبار وحيث فلا يقال يتبني الوقوع؛ لأنه جاهل بالحكم، وهو لا يمنع الوقوع  
ويدل لهذا قول الشارح والحاصل إلخ اه. فؤد: (وذلك) أي: الاعتماد على من يظنه فقيهاً.

فؤد: (هـ) ضميره راجع لقوله من وقع إلخ الذي تنازع فيه قال وأخبر، وكذا قوله لا يقع إلخ تنازع  
فيه هذان الفعلان. فؤد: (بللك) أي: الاعتماد المذكور. فؤد: (وفرّق) إلى قوله: (وقد يقال) في  
النهاية. فؤد: (وفرّق) أي: هذا البعض. فؤد: (بيته) أي: الملحق المذكور، وكذا الإشارة في  
قوله: لأن هذا إلخ. فؤد: (بخلاف مسألتنا) هي قوله: ما لو ظن صحة عقد إلخ اه كزدي. فؤد: (مما  
نحن فيه) وهو الجهل بالحكم اه كزدي. فؤد: (على الأثر) أي: عن قريب. فؤد: (للخبر) إلى قوله:  
(منها قولهما في الإيمان) في النهاية إلا قوله: (وإن قصد) إلى (والحاصل). فؤد: (أي لا يؤاخذهم  
إلخ) عبارة المغني أي لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيعم كل حكم إلا ما قام الدليل على  
استثنائه كقيم المثلقات اه. فؤد: (إلا ما دل عليه) أي: على استثنائه. فؤد: (وتبعهم إلخ) أي: في

صدق الفقيه فلا جث، وإن لم يَكُنْ أهلاً للإفتاء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي إذ المدار على غلبة  
الظن وعدمها لا على الأهلية شرح م ر.

ولا فرق على الأول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد، ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافاً لكثيرين، وإن ألف غير واحد فيه والحاصل أن المعتمد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيخين الظاهر التناهي أن من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو إن لم أكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظناً منه أنه كذلك أو اعتقاداً لجهله به أو نسيانه له ثم تبين أنه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بخليفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا جنت؛ لأنه إنما ربط خليفه بظنه أو اعتقاده، وهو صادق فيه، وإن لم يقصد شيئاً فكذلك على الأصح حملاً

التوقف. هـ قوله: (ولا فرق) إلى قوله: (للخبر المذكور) في المعنى. هـ قوله: (على الأول) أي: الأظهر. هـ قوله: (ولا بين أن ينسى في المستقبل) أي: الذي هو صورة المتن اهـ رشيد عباره شرح المنهج هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كما لو حلف أن زيدا ليس في الدار وكان فيها، ولم يعلم به أو علم ونسي فلا طلاق، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بخلاف لابن الصلاح اهـ قال الحلبي قوله هذا إلخ أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق، وقوله: إذا حلف على مستقبل كلاً أفعَل كذا أو إن لم أفعَل كذا أو إن لم تدخل الدار أو إن دخلت الدار اهـ. هـ قوله: (أو ينسى إلخ) أو بمعنى الواو. هـ قوله: (كان حلف إلخ) تصوير للعكس. هـ قوله: (جاهلاً به) أي: بالوقوع، ولا يخفى ما في إدخاله في تصوير العكس المفروض في النسيان. هـ قوله: (وإن قصد إلخ) غاية. هـ قوله: (والحاصل إلخ) أي: حاصل ما يتعلق بقوله أو ينسى فيحلف إلخ. هـ قوله: (أو إن لم أكن إلخ) يتأمل عطفه على ما قبله ولو قال أو ما فعلته أو ما فعله أو لم يكن في الدار لظهر العطف. هـ قوله: (لجهله إلخ) متعلق بقوله حلف. هـ قوله: (وإن لم يقصد شيئاً) أي: بأن أطلق اهـ ع ش. هـ قوله: (فكذلك) أي: لا جنت.

هـ قوله: (أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله أو بالعكس كان حلف إلخ) قال الشيوطي تكرر السؤال عن حلف أنه فعل كذا أو لم يفعله أو كان كذا أو لم يكن ناسياً أو جاهلاً ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في البمين والطلاق أو لا يحنث فيهما كما لو حلف لا يفعل كذا ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فأجبت بأن الذي يظهر ترجيحه الجنت بخلاف صورة الاستقبال وأطال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور أي بعد كما لا يخفى. هـ قوله: (والحاصل أن المعتمد) في فتاوى الشيوطي.

(مسألة): رجل حلف بالطلاق أني أجود من فلان فهل عليه البيئة بذلك ورجل حلف أن هذا الشاش الذي على رأس زيد لعمره وأشار إليه فظهر أن الشاش لغيره وكان الحالف عهد شاش عمره على زيد



لِلْفِظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهِيَ إِذْرَاكَ وَقُوعِ النَّسَبَةِ أَوْ عَدَمِهِ بِحَسَبِ مَا فِي ذَهْنِهِ لَا بِحَسَبِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا بِعَدَمِ جَنْثِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا قَوْلُهُمَا فِي الْإِيمَانِ إِنَّ الْيَمِينَ تَنْقِذُ عَلَى الْمَاضِي كَالْمُسْتَقْبَلِ وَأَنَّهُ إِنْ جَهِلَ فِي الْجَنْثِ قَوْلَانِ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَعَمَلُهُ نَاسِيًا. وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ الْجَنْثِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ الْإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَدْعِ الزُّوْمَ وَالظَّاهِرَ كَافٍ فِي ذَلِكَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمَا لَوْ حَلَفَ شَافِعِي أَنَّ مَذْهَبَهُ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ وَعَكْسَ الْحَنَفِيِّ لَمْ يَحْنَثْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا حَلَفَ عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ أَيْ لِعَدَمِ قَاطِعِ هُنَا، وَلَا مَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّ أُدْلَى قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ لَمَّا قَارَبَتْ الْقَطْعَ نُزِلَتْ مَنْزِلَةَ الْقَطْعِيِّ فَالْحَقَّتْ بِمَا قَبْلَهَا، وَمِنْهَا قَوْلُ الرُّوضَةِ لَوْ جَلَسَ مَعَ جَمَاعَةٍ فَقَامَ وَلَيْسَ خُفٌّ غَيْرُهُ فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ اسْتَبَدَلْتُ بِخُفِّكَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَكَانَ خَرَجَ بَعْدَ الْجَمِيعِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخَذَ بِذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ وَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .....

• قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَكَذَلِكَ إلخ. • قَوْلُهُ: (إِنْ جَهِلَ) أَيْ: الْوُقُوعُ أَوْ عَدَمُهُ فِي الْمَاضِي. • قَوْلُهُ: (فِي عَدَمِ الْجَنْثِ) أَيْ: فِي صُورَةِ الْجَهْلِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّا لَمْ نَدْعِ إلخ) عِلَّةٌ لِمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ إلخ مِنْ فَسَادِ التَّرَاجُعِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ قَاطِعِ هُنَا إلخ. • قَوْلُهُ: (بِمَا قَبْلَهَا) أَيْ: مِنْ مَسَائِلِ السُّنَنِ وَالْمُعْتَزِلِيِّ وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ أَخَذَ) أَيْ: الزَّوْجُ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِذَلِكَ خُفِّهِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ إلخ، وَقَدْ جَعَلَ هَذِهِ الْمُتَقَابِلَاتِ أَقْسَامًا لِقَوْلِهِ وَالْحَاصِلُ إلخ الَّذِي مِنْهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ إلخ فَيَكُونُ قَوْلُهُ هُنَا حَنِثٌ مُقْبَدًا بِالتَّبْيِينِ، وَقَدْ جَعَلَ مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مَسَائِلَ السُّنَنِ وَالْمُعْتَزِلِيِّ وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ مَعَ أَنَّ تَبْيِينَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِيهَا وَكَانَ مُرَادُهُ بِالتَّبْيِينِ مَا يَشْمَلُ ظُهُورَ الدَّلِيلِ وَقُوَّتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. أَيْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ

فَهَلْ يُغْلَبُ جَانِبُ الْإِشَارَةِ عَلَى الظَّنِّ وَيَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا وَرَجُلٌ أَكْرَهَ زَيْنًا عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فِي مَجْلِسِهِ بِطَلْقَةٍ فَلَمْ يَرْفَعَهَا فِي مَجْلِسِهِ ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ فِي التَّرْسِيمِ وَخَلَعَ زَوْجَتَهُ بِطَلْقَةٍ عَلَى عَوَضٍ مَعْلُومٍ فَهَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ إِكْرَاهًا، وَلَا يَحْنَثُ أَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ بِصَرِيحِ الْخُلْعِ طَلْقَةً بَاطِنَةً وَمَا هُوَ الْأَجُودُ هَلِ الْأَفْضَلُ دِينًا أَوِ النَّسَبُ أَوِ الْأَكْرَمُ الْجَوَابُ الْأَحْوَالُ الثَّلَاثَةُ تَارَةً يَعْرِفُ النَّاسُ أَنَّ الْحَالِفَ أَجُودُ أَيْ أَذِينَ مِنْ الْآخَرِ فَلَا حَنْثٌ وَتَارَةً يَعْرِفُونَ أَنَّ الْآخَرَ أَذِينَ مِنْهُ فَيَحْنَثُ وَتَارَةً لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ لِكُونِهِمَا مُتَقَارِنَيْنِ فِي الدِّينِ أَوِ النَّسَبِ لَا، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا أَمِيرٌ فَلَا حَنْثٌ لِلشُّكِّ وَمَسْأَلَةُ الشَّاسِ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدِي وَلِي فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفٌ وَمَسْأَلَةُ الْمُخَالِيعِ يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ اهـ وَأَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِي جَوَابِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْحَاصِلِ فَإِنَّ الْمَوَافِقَ لِعَدَمِ الْجَنْثِ بِالْحَلْفِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ عَدَمُ الْجَنْثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى إِذَا ظَنَّ الْحَالِفُ أَنَّهُ أَجُودُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْوَاقِعِ، وَكَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ

بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليق عليه حيثُ كما يقع الطلاقُ المُعلَّقُ بوجودِ صفةٍ وقولِ  
الإنسَوِي وغيره بعدمِ الوقوعِ في قضيه إن الأمرَ كذلك في نفس الأمرِ أخذًا من كلاهما أي  
في بعضِ الصُّورِ يُحمَلُ على ما إذا قصدَ ذلك لا بالحيثية التي ذكرتها بأن قصدَ أنه في الواقعِ  
كذلك بحسبِ اعتقاده إذ مع تلك الحيثية لا وجهَ لعدمِ الوقوعِ إذا بانَ أن ما في نفس الأمرِ  
خلافُ ما علَّقَ عليه وعلى هذه الحالةِ يصحُّ حملُ كلامِ الشيخين في مواضعٍ كقوليهما لو  
خلفَ أن هذا الذَّهَبَ هو الذي أخذه من فلانٍ فشَهِدَ عَدْلانِ أنه ليس هو حيثُ، وإن كانت  
شهادةُ نفي؛ لأنه محصورٌ. وحملُ الإنسَوِي له على المُتعمِّدِ وتبعه غيره مراده به القاصِدُ لما  
ذكرَ به بدليلِ قوله نفسه، وإنما قيَّدناه بذلك ليُخرجَ الجاهِلُ فلا بحثُ؛ لأنَّ مَنْ خَلَفَ على  
شيءٍ يعتقده إثباتًا، وهو غيره يكونُ جاهِلًا والجاهِلُ لا بحثُ كما ذكرناه في الأيمانِ فتَقَطَّنَ له  
واستَحْضِرْهُ فإنَّ كثيرَ الوقوعِ في الفتاوى، وقد ذُهِلَ عنه في مسائل، وإن تَقَطَّنَ له في مسائلٍ  
أخرى اه فقولُه يعتقده إثباتًا يُفهمُ ما قدَّمته أن مَنْ قصدَ التعليقَ على ما في نفس الأمرِ بحثُ

الشارحُ في الفرقِ بينَ مسألةِ أصحَّ المذاهبِ ومسألةِ الفاتحة. ٥ قوله: (بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ إلخ) يتقَي  
النَّظَرُ فيما إذا أرادَ أن الأمرَ كذلك بحسبِ الواقعِ وأُطلِقَ بأن لم يُقصدَ ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه، ولا أنه  
كذلك بحسبِ اعتقاده اه أقولُ هذا على فرضِ تصوُّره داخلٍ في قولِ الشارحِ المارِّ، وإن لم يُقصدَ شيئًا  
إلخ. ٥ قوله: (حيثُ) وفاقًا لِلْمَعْنَى. ٥ قوله: (ذلك) أي: إن الأمرَ كذلك في نفس الأمرِ وقوله لا بالحيثية  
إلخ، وقوله الآتي مع تلك الحيثية إشارةً إلى قوله بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه اه كُرِّدِي.  
٥ قوله: (بأن قصدَ أنه إلخ) تصوُّيرٌ لِلتَّفْهِي لا لِلْمَعْنَى بالميم. ٥ قوله: (خلق) لَعَلَّه مُخَرِّفٌ عَن خَلْفٍ.  
٥ قوله: (وعلى هذه الحالةِ) أي: على قصدِ ذلك بالحيثية المذكورة. ٥ قوله: (وحملُ الإنسَوِي) مُبْتَدَأٌ  
خَبَرُهُ قوله مراده إلخ. ٥ قوله: (له) أي: لقولِ الشيخين لو خَلَفَ أن هذا الذَّهَبَ إلخ قال الكُرْدِي أي  
لِلجَنِّتِ اه. ٥ قوله: (على المُتعمِّدِ) أي: على ما إذا كانَ الحَالِفُ مُتعمِّدًا. ٥ قوله: (مراده به) أي:  
بِالمُتعمِّدِ، وقوله: لما ذكرته أرادَ به بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه اه كُرِّدِي. ٥ قوله: (بدليلِ قوله)  
أي: الإنسَوِي. ٥ قوله: (وإنما قيَّدناه إلخ) مَقولُ الإنسَوِي. ٥ قوله: (بذلك) أي: بِالمُتعمِّدِ.  
٥ قوله: (فتَقَطَّنَ له إلخ) أي: قَيَّدَ التَّعمُّدَ، وكذا ضميرُ قوله عنه وقوله له الآتيين. ٥ قوله: (فإنَّه إلخ) أي:  
قولُهما بِالجَنِّتِ.

في نفس الأمرِ) هذا مُقابِلُ قوله السَّابِقِ فإن قصدَ بحليفه أن الأمرَ كذلك في ظَنِّه أو اعتقاده إلخ، وقد  
جَعَلَ هذه المُقابلاتِ أقسامًا لقوله والحاصلُ إلخ الذي منه ثم تبيَّن إلخ فيكونُ قوله حيثُ مُقَيَّدًا بِالتَّيِّينِ،  
وقد جَعَلَ مِنْ أُمثلةِ ذلك مَسائِلُ السُّنِّيِّ والمُعْتزِلِيِّ والرَّافِضِيِّ الآتية مع أن تبيَّن ما في نفس الأمرِ غيرُ  
مُمكِنٍ فيها وكانَ مراده بالتَّيِّينِ ما يَشْمَلُ ظُهورَ الدَّلِيلِ وقوَّتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قوله: (حيثُ، وإن كانت شهادةُ  
على نفي؛ لأنه محصورٌ) قال في المُهِمَّاتِ إذا قَبِلْنَا الشَّهادةَ على النَّفيِ المَحْصُورِ، وهو الحقُّ فما قرَّعَه



كما تقرر وكقوليهما لو حلف لا يفعل كذا فشهد عذلان أي أخبراه بأنه فعله وصدقهما لزومه الأخذ بقوليهما وبحمليه على ذلك أيضا سقط قول الاستوي، وإن قيل إنه الحق هذا إنما يأتي على الضعيف أنه يقع طلاق الناسي اهـ وإذا حملناه على ما قلناه وأخبره من صدقه فقياس نظائره السابقة في نحو الشفعة ورمضان أنه يلزمه الأخذ بقوله ولو فاسقا وقياس هذين أيضا أنه لا يحتاج في إخبار العذلين إلى تصديق فليحمل وصدقهما السابق على ما إذا عارضهما قرينة قوية تكذيبهما وكقوليهما لو قال الشئ إذا لم يكن الخير والشر من الله تعالى أو إن لم يكن أبو بكر أفضل من علي رضي الله عنهما فامرأتي طالق وعكس المعتزلي أو الرافضي حينئذ، وكذا لو حلف شافعي أن من لم يقرأ الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكسه الحنفي فيحنت. والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتمد منه ما قرزته وفارق ما تقرر ...

قوله: (لا يفعل كذا) أي: ما فعله أخذا مما بعده. قوله: (لزومه الأخذ إلخ) يعني حيث.  
قوله: (وبحمليه) أي: قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا إلخ على ذلك إلخ كأن مراده بذلك أنه محمول على ما إذا كان قصده مجرّد التعليق لا الحث والمنع، وقد يبعد هذا الحمل تصوير المسألة بلفظ الحلف؛ لأنه عند تمحض التعليق لا يمين اهـ سيّد عمر. قوله: (على ذلك) أي: على قصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر مع الحيثية المذكورة اهـ كزدي. قوله: (وإن قيل إنه) أي: قول الاستوي.  
قوله: (هذا إنما إلخ) مقول الاستوي. قوله: (وإذا حملناه) أي: قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا إلخ على ما قلناه أي قصد التعليق على ما في نفس الأمر مع الحيثية المذكورة. قوله: (وقياس هذين) أي: الشفعة ورمضان. قوله: (السابق) أي: آتيا في كلام الشيخين. قوله: (حينئذ) أي: المعتزلي والرافضي أي دون الشئ اهـ سيّد عمر. قوله: (فيحنت) أي: الحنفي دون الشافعي.

عليه من الجنت غير صحيح على قاعدته فإنه إذا حلف معتدّا لذلك الشيء وليس هو إياه يكون جاهلا والأصح أن الجاهل لا يحنت إلخ ونقل السيّد أن الأذعري نقل ذلك عن الاستوي ثم قال إن كان الفرض أنه ادعى الغلط، ولم يكذب الشاهدين فالإغتراض متوجه، وإن كان مضمرا على ما ادّعاه فالإغتراض غير صحيح ويقضى عليه بالطلاق المتجه خلافاً فتأمل قال السيّد قلت: ويشهد له ما في شرح التلخيص للفقهاء أنه لو قال إن لم أحج هذا العام فامرأتي طالق فشهد شاهدان أنه كان بالكوفة يوم الأضحى وقال هو قد حججت أن مذهبنا أن امرأته تطلق خلافاً للحنفية اهـ وجهه أنه لما عدل عن دعوى النسيان إلى دعوى الإتيان بالفعل وشهدت البيّنة بما يقتضي تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها فقياسه في مسألة الروياني أي مسألة المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البيّنة حيث أصر على تكذيبها، ولم يدع الغلط، وقد يفرق بينهما اهـ كلام السيّد والفرق ظاهر؛ لأنه في مسألة المذهب المذكورة اعتمد ظنه بخلافه في مسألة الحج.

من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاق ظاناً أنها أجنبية؛ لأنه هنا لما ربطه بظنه كان متعلقاً له على ما يُجهل وجوده، وقد تقرر أن من فعل المحلوف عليه جاهلاً بكونه المتعلق به لم يحنث؛ لأنه لم يوقعه في محله أصلاً، وأما ثم فأوقعه في محله وقرنه بظن كونه أجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما نجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في إن لم أكن فعلت وما بعده أنه لو غيرت هيئة زوجته فقيل له هذه زوجتك فأنكر ثم قال إن كانت زوجتي فهي طالق ظاناً أنها غيرها لم تطلق؛ لأن هذا ليس تعليقاً محضاً وإنما هو تحقيق خبر، وهو يناط بما في الظن كما مرّ ومما يصرّح به قول التوسط لو قال إن لم يكن فلان سرق مالي فامرأتي طالق، وهو لا يعرف أنه سرقه لم تطلق اهـ ومراؤه أنه ظن ذلك ولو علّق بفعله، وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله عابداً، ولا غير عابداً حيث مطلقاً اتفاقاً والحق به ما لو قال لا أفعل بطريق من الطرق أو بأنه لا ينسى فنسي لم يحنث؛ لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث.

(تنبيه مهم) محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه إنكار أصل الحلف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسياناً أو نحوه لم يقبل كما بحثه الأذرعى وتبعوه وأفتيت به مراراً للتناقض في دعواه فالغيت وحكم لقضية ما شهدوا به، وإن ثبت الإكراه بيينة

- قوله: (من عدم إلخ) بيان لما، وقوله: من خاطب إلخ مفعول فارق. • قوله: (لأنه إلخ) الأولى بأنه.
- قوله: (هنا) أي: فيما إذا قصد بحليفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده. • قوله: (بظنه) أي: أو اعتقاده. • قوله: (وأما ثم) أي: في مسألة ظنها أجنبية. • قوله: (من هذا) أي: الفرق المذكور.
- قوله: (ولأنما هو تحقيق خبر) يتبني أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تضريجه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأن ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل اهـ سم. • قوله: (ومما يصرّح به) أي: بعدم الطلاق في مسألة تغيير الهيئة. • قوله: (أنه ظن إلخ) قد يقال مقتضى قوله السابق، وفيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه اهـ أن كلام الأذرعى هنا على ظاهره غير محتاج إلى تأويله بما ذكره فليتأمل اهـ سيد عمر.
- قوله: (ذلك) أي: إن فلان سرق. • قوله: (ولو علّق) إلى قوله: (أو بأنه لا ينسى) في النهاية.
- قوله: (أو قال) إلى قوله: (اتفاقاً) في المعنى. • قوله: (مطلقاً) أي: سواء فعله عابداً أو مختاراً أو ناسياً أو مكرهاً. • قوله: (بل نسي) ببناء المفعول من باب التثنية. • قوله: (به) أي: بالحلف أو الفعل.
- قوله: (أو نحوه) أي: من الإكراه أو الجهل. • قوله: (فالغيت) أي: دعواه نحو النسيان.

• قوله: (ولأنما هو تحقيق خبر) يتبني أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تضريجه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأن ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل.



فيما يظهر؛ لأنه مكذّب لها بما قاله أو لا بخلاف ما إذا أقرّ بذلك فيقبل دعواه لنحو النسيان لعدم التناقض ومرو أن الإكراه لا يثبت إلا ببيّنة مفصلة (أو) علق (بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (ممن يئالي بتعليقه) بأن تقضي العادة والمروعة بأنه لا يخالفه ويبرئ يمينه لنحو حياء أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلو نزل به عظيم قزية فحلف أن لا يرحل حتى يضيّفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير (به) أي بتعليقه يعني وقصد إعلامه به ويُعبر عنه بقصد منعه من الفعل فمراد المتن يعلم ذلك العلم والمقصود منه، وهو الامتناع من الفعل المقصود من التعليق ويقبل قوله لم أعلم، وإن تحقّق علمه لكن طال الزمن بحيث قرب نسيانه لذلك كما أفنى به بعضهم (فكذلك) لا بحث بفعله ناسيًا للتعليق أو المعلق به .....

- قوله: (بذلك) أي: الحلف أو الفعل. • قوله: (ومرو) أي: في بحث الإكراه.
- قوله (سني): (أو بفعل غيره ممن يئالي بتعليقه إلخ) ظاهر إطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كإِنْ فَكَيْتُ قَيْدَ فُلَانٍ أو العموم كَمَنْ فَلَكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي قَيْدَ فُلَانٍ وبقي ما لو كان بصيغة شاملة للمبالي وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالي نظرًا ليُغَدِّ قَصْدِ مَنْعِ الْكُلِّ أو هو في قوّة التعلّقين التعليق بفعل المبالي والتعليق بفعل غير المبالي فيعطى كل حكمه أخذًا من نظائره فليراجع وميل القلب إلى الثاني، وقد يشمله إطلاقهم والله أعلم.
- قوله (سني): (وبفعل غيره) أي: وقد قصد بذلك منعه أو حثه اه معني. • قوله: (من زوجة) إلى قوله: (ومنه أن يعلق) في النهاية إلا قوله: (فمراد المتن) إلى المتن.
- قوله (سني): (ممن يئالي بتعليقه وعلم فكذلك إلخ) وحكم اليمين فيما ذكر كالطلاق، ولا تتحل بفعل الجاهل والناسي والمكره نهاية ومعني. • قوله: (فهو) أي عظيم القزية. • قوله: (لما ذكر) وهو قوله بأن تقضي العادة إلخ اه كزدي. • قوله: (بغني وقصد إعلامه) ظاهره زيادة على علم المخلوف عليه بدليل ما يأتي آتيا، وهو قضية كلام النهاية في شرح، ولا يقق قطعًا ويجوز أن يكون مراده به تأويل العلم في المتن بأن المراد به غايته فقط، وهو قصد الحالف إعلام المخلوف عليه سواء علم أو لم يعلم بدليل ما سيذكره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه أو بفعل من يئالي بتعليقه وقصد المعلق إعلامه به، وإن لم يعلم المبالي بالتعليق اه. • قوله: (ويُعبر عنه) أي: عن قصد إعلامه بقصد منعه إلخ أي أو حثه عليه.
- قوله: (العلم والمقصود منه) خبر فمراد المتن إلخ. • قوله: (وهو) أي: المقصود من العلم.
- قوله: (الامتناع إلخ) الظاهر قصد منعه فتأمل اه سيّد عمر أقول قوله: وهو الراجع للمقصود بغني عن اختيار القصد في التعريف. • قوله: (المقصود) أي: الامتناع. • قوله: (ويقبل قوله) أي: الغير بلا
- قوله في (سني): (أو خلق بفعل غيره) قال في الرّوض أو بدخول أي أو علق بدخول بهيمة ونحوها أي كطفل قد دخلت لا مكرهه طلق قال في شرحه بخلاف ما إذا دخلت مكرهه لا تطلق اه ثم ذكر فيه إشكالا وجوابا فراجع وسيتعرض الشارح للمسألة قريبًا.
- قوله في (سني): (وعلم به) عبارة شرح المنهج وقصد إعلامه، وإن لم يعلم اه ملخصًا.

أو مُكْرَمًا عليه. ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به، وإن كان هو المُدْعَى كما اقتضاه إطلاقهم وليس من تفويت البر بالاختيار كما هو ظاهر؛ لأن الحكم ليس إليه ويُقاس بذلك نظائره أو جاهلاً بالتعليق أو المُعْلَق به ويظهر أن معرفة كونه بمن يُبالي به يتوقف على بينة، ولا يُكْتَفَى فيه بقول الزوج إلا إن كان فيه ما يضره على ما يأتي، ولا المُعْلَق بفعله لشهولة عليه من غيره كالإكراه بخلاف دعواه التسيان أو الجهل ..

يمين. ٥ قوله: (أو مُكْرَمًا إلخ) أي: من غير الحالف اهـ بُجِرِمِي عَنْ الشُّوْبَرِيَّ عبارة سم بعد كلام عن شرح الرُّوضِ وعلى هذا فَمَحَلُّ عَدَمِ الْحِنْثِ إذا كان المُعْلَقُ بِفِعْلِهِ مُكْرَمًا إذا لم يكن الحالف هو المُكْرَمُ له اهـ وأقره ع ش. ٥ قوله: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرَّمْلِيُّ بما يوافق ذلك أولاً ثم أفتى بما يخالفه وقال، وقد تقدّم مني إفتاء بخلاف ذلك فاحذره سم على حَجِّ اهـ ع ش.

٥ قوله: (عليه) أي: الأب أو عليها أي الزوجة. ٥ قوله: (وإن كان هو المُدْعَى إلخ) فيه نظر؛ لأن الدَّعْوَى سَبَبٌ ظَاهِرٌ عَادَةٌ فِي الْحُكْمِ وَالنَّسَبِ إِلَيْهِ تَقْوِيَةٌ لِلْبِرِّ بِالْإِخْتِيَارِ اهـ سم أي كما مرَّ عن الشهاب الرَّمْلِيِّ. ٥ قوله: (أو جاهلاً إلخ) عطف على ناسياً، ومنه يُؤْخَذُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا تَسَاجَرَ مَعَ أُمِّ زَوْجَتِهِ وَبَنِيهَا فِي مَنَزْلِهَا فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَهَا لَا تَأْتِي إِلَيْهِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَلَمْ تَشْعُرْ الزَّوْجَةُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ أَتَتْ إِلَى مَنَزْلِ زَوْجِهَا هَلْ تَطْلُقُ الزَّوْجَةُ أَمْ لَا، وَهُوَ عَدَمُ الْحِنْثِ وَعَدَمُ انْجِلَالِ الْيَمِينِ فَمَتَى عَادَتْ إِلَى مَنَزْلِهَا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَنَزْلِ زَوْجِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْحَلْفِ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ اهـ ع ش. ٥ قوله: (على ما يأتي) أي: آتفاً عن الماوردي. ٥ قوله: (بخلاف دعواه) أي: المُعْلَقُ بِفِعْلِهِ.

٥ قوله: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بيت أبيها) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرَّمْلِيُّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ عُلُقِ أَنَّهُ مَتَى نَقَلَ زَوْجَتَهُ مِنْ سَكَنِ أَبِيهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا وَرِضَا أَبَوَيْهَا وَأَبْرَأَتْهُ مِنْ قِسْطٍ مِنْ أَقْسَاطِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ كَانَتْ طَالِقَةً طَلَقَةً تَمْلِكُ بِهَا نَفْسَهَا فَهَلْ لَهُ حِيلَةٌ فِي نَقْلِهَا، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ يَحْكُمُ عَلَيْهَا الْحَاكِمُ بِانْتِقَالِهَا مَعَ زَوْجِهَا فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلَاقُ اهـ وظاهره أنه يتخلص بذلك، وإن سَبَبَ فِي ذَلِكَ بِالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ وَالِدَّعْوَى، وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ مَا نَصَّهُ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ إِلَى مِصْرَ فِي هَذِهِ السَّفِينَةِ فَجَاءَ رَئِيسُ السَّفِينَةِ وَاسْتَأْجَرَهُ لِلْعَمَلِ فِيهَا إِجَارَةً عَيْنٍ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْقَاضِي وَارْسَلَ خَلْفَهُ وَادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِيُسَافِرَ مَعَهُ إِلَى مِصْرَ وَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ إِجَارَةً عَيْنٍ لِلْعَمَلِ فِي سَفِينَتِهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ فَالزَّامُ الْحَاكِمُ بِالسَّفَرِ مَعَهُ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالسَّفَرِ فِي السَّفِينَةِ لِتَوْفِيَةِ مَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ فَسَافَرَ فِيهَا فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لِتَقْوِيَةِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ، وَلَا يَكُونُ الزَّامُ الْحَاكِمِ لِلْسَّفَرِ مَعَهُ مَايَعًا مِنْ وَقْعِ الطَّلَاقِ إِذْ لَيْسَ مِنْ صَوْرِ الْإِكْرَاهِ فِي شَيْءٍ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيتُ عِنْدَ زَوْجَتِهِ فَاسْتَأْجَرَتْهُ لِلْإِنْسَانِ بِهِ وَحَكَمَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِالْمَبِيتِ عِنْدَهَا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِمَا ذُكِرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنِّي إِفْتَاءٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَاحْذَرَهُ اهـ. ٥ قوله: (وإن كان هو المُدْعَى إلخ) فيه نظر؛ لأن الدَّعْوَى سَبَبٌ ظَاهِرٌ عَادَةٌ فِي الْحُكْمِ وَالنَّسَبِ إِلَيْهِ تَقْوِيَةٌ لِلْبِرِّ بِالْإِخْتِيَارِ، وَفِي الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ لَوْ قَالَ



فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج كما لو فوض إليها الطلاق بكناية فأتت بها وقالت لم أنو وكذبها لا تطلق كما اقتضاه كلام الشيخين وتابعيهما وقال الماوردي تطلق باعترافه، وهو وجيه، وإن رد بأن شرط الإقرار أن يكون بما يُمكن المِقِرُّ أن يعلم به وعلمه بالنية أو بالتذكير والتعميد مُتعذر فلم يقتضِ تكذيبه وقوع الطلاق عليه وغاية ما فيه أنا شاكون في الوقوع والشك فيه لا أثر له وظاهر أن محل الخلاف في مجرّد تكذيبه لها أما لو ادّعت عليه بنفقتها مثلاً فقال لا تلزميني؛ لأنك نويت فلا بُد من خليفها فإن نكلت فحلف طلقت اتفاقاً؛ لأن نكولها قرينة مُسوغة لخليفه فكان كإقرارها ويجري هذا كما هو ظاهر فيما لو علق بكل ما لا يعلم إلا منها كمحببتها له وادّعاها فأنكرت. ومن دعوى الجهل بالمحلوف عليه أن تُرصد الخروج لمحلّ مُعَيَّن فيحلف أنها لا تخرج فتخرج ثم تدعي أنه لم يحلف إلا على الخروج لذلك المحلّ وأنها لم تخرج إليه فلا جنت لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور وهو مُستلزم لجهلها بالمحلوف عليه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضاً قال الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى النسيان وكذبه حلف الزوج لا المُعلق بفعله ويُؤيده قول والده،

• قوله: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يَحْتُثُّ مع تكذيبه، وإن كان مُتَضَمِّناً لِلإِغْتِرَافِ بِالْحِثِّ، وقد يَتَجَهَّ خلافه ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَيَتَنَ مَسْأَلَةُ الْكِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَن أَضِلَّ الصِّفَةَ وَجِدَ هُنَا وَالْأَضْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ كَالنَّسْيَانِ فَهُوَ كَمَا لَوْ عُلِّقَ بِخُرُوجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ، وَهِيَ عَدَمُهُ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا لَوْ جُودِ أَضِلَّ الصِّفَةَ بِاتِّفَاقِهِمَا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْكِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ لَفْظَ الْكِنَايَةِ بِمُجَرِّدِهِ لَا يُؤَثِّرُ فَلَمْ يَقَعِ اتِّفَاقٌ عَلَى أَضِلَّ الْمُؤَثِّرِ م ر ا ه س م أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَهُوَ وَجِيهٌ، وَإِنْ رُدَّ إلخ. • قوله: (وهو وجيه) لَعَلَّهِ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ أَخْذًا بِمَا مَرَّ وَمَا يَأْتِي. • قوله: (وعلمه بالنية) أي: كما في مَسْأَلَةِ الْكِنَايَةِ. وقوله: أو بالتذكير إلخ أي كما في مَسْأَلَةِ النَّسْيَانِ أَوِ الْجَهْلِ. • قوله: (وهو) أي: اغْتِنَاذُهَا الْمَذْكُورُ. • قوله: (أيضاً) كَمَسْأَلَةِ الْكِنَايَةِ وَمَا قَبْلَهَا. • قوله: (ولو صدقه) أي: المُعْلَقُ بِفِعْلِهِ. • قوله: (حلف) أي: الزَّوْجُ.

إِنْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَخْرَجَهَا فَهَلْ يَكُونُ إِذْنًا لَهَا وَجِهَانِ الْقِيَاسِ الْمَنْعُ ا ه مََا ذَكَرَ عَنِ الرَّوْضِ هُنَا ذَكَرَهُ أَيْضًا آخِرَ الْبَابِ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ إلخ وَكَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ فَتَطَلَّقَ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ تَعْلِيْقًا مَحْضًا ا ه وَقَدْ حَذَفْتُ مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ اسْتِغْنَاءً بِمَا هُنَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَتَطَلَّقَ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِخْرَاجُهُ لِأَيَّاهَا بِخَوِ قَوْلِهِ أَخْرَجِي، وَالْأَقْتَلُّكَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِذْنٌ مِنْهُ ا ه وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَوَّتَ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ وَعَلَى هَذَا فَمَحَلُّ عَدَمِ الْحِثِّ إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ بِفِعْلِهِ مُكْرَمًا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَالِفُ هُوَ الْمُكْرَمُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قوله: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يَحْتُثُّ مع تكذيبه، وإن كان مُتَضَمِّناً لِلإِغْتِرَافِ بِالْحِثِّ، وَقَدْ يَتَجَهَّ خِلَافُهُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَيَتَنَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَن أَضِلَّ الصِّفَةَ وَجِدَ هُنَا وَالْأَضْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ كَالنَّسْيَانِ فَهُوَ كَمَا لَوْ عُلِّقَ بِخُرُوجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ، وَهِيَ عَدَمُهُ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا

وإن كان مخالفاً لترجيح الشيخين في الأيمان في إن خرجت بغير إذني الآتي قبيل الفصل في إن خرجت بغير إذني أهلك فخرجت فقال الزوج بإذنه وأنكر خلف الزوج لا الأب، وإن وافقته ولو ادعى النسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانياً (والا) بأن لم يُبال بتعليقه كسلطان أو حبيب علق بقدميه علم أو لا قصد إعلانه أو لا أو بالي به، ولم يعلم، وقد قصد إعلانه لكن هذه غير مرادة؛ لأن المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما يأتي نعم، إن أريد .....

• قوله: (في إن خرجت بغير إذني) متعلق بترجيح الشيخين. • قوله: (الآتي) صفة قول والديه اه سيّد عمر. • قوله: (في إن خرجت بغير إذني أهلك) متعلق بقول والديه وقال الكردي هو مقول لقول الوالد اه. • قوله: (وأنكر) قال المحشي الظاهر أنكرت اه وهذا لا يلائم الغاية، وهي قوله، وإن وافقته ولعل الغاية وقعت في نسخة المحشي بلفظ، وإن وافقه اه سيّد عمر، وقوله: وإن وافقه حقه، وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحشي استظهار تأنيث الفعل هنا وتذكيره في الغاية واكتفى بالتثنية على الأول عن التثنية على الثاني. • قوله: (خلف الزوج إلخ) مقول الوالد. • قوله: (ولو ادعى) أي: المبالي المتعلق بفعله النسيان أي مثلاً. • قوله: (بأن لم يُبال إلخ) عبارة النهاية بأن لم يقصد الحالف حقه أو منعه أو لم يكن يُبالي بتعليقه كالسلطان والحبيب أو كان يُبالي، ولم يعلم وتمكن من إعلانه، ولم يعلمه كما سئلهم كلامهم فبقع قطعاً اه قال الرشيدي قوله، ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيت أنه الوقوع في هذه أيضاً مقطوع به، وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والأصح منه عدم الوقوع بل قال حج إنه المنقول المعتمد وإن هذه الصورة غير مرادة للمصنف اه وقال ع ش قوله وتمكن من إعلانه إلخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً قال لزوجته إن لم تبسي لي بسيسة في هذه الليلة فأتت طالق ثلاثاً ومضت الليلة، ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه في محله، وهو وقوع الطلاق الثلاث؛ لأنه بتقدير عدم علمها هو متمكن من إعلامها فحيث لم يعلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهي طالق، وقد تحقق ذلك اه.

• قوله: (كسلطان) محله ما لم يكن صديقاً أو نخوة للحالف، وإلا فلا يقع اه بجيرمي عن الماوردی. • قوله: (لكن هذه) إلى قوله: (كما يأتي) في المعنى. • قوله: (هذه) أي: صورة ما إذا قصد إعلام المبالي، ولم يعلم. • قوله: (لأن المنقول إلخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلانه به وعلم به المبالي من زيادتي، وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلانه به، ولم يعلم، وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول اه قال البجيرمي أي فيؤول قوله وعلم به بقصد إعلانه به شيخنا اه. • قوله: (المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعني الولي العراقي ويتبعني في هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلانه، ولم يعلمه يحنث بكل حال اه شرح البهجة الصغير للشيخ زكريا اه سيّد عمر، وقوله: ويتبعني إلخ تقدم اتفاقاً عن النهاية مثله. • قوله: (كما يأتي) أي: في أوائل السوادة

لوجود أصل الصفة باتفاقهما ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فإن لفظ الكناية بمجرده لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر م ر.



بعلم غايته فقط، وهو قصد الإعلام لم ترد عليه هذه على أن قرينة قوله قطعاً تُخرجها إذ من تأمل سياقه علم أن فيها الخلاف وأن الراجح عدم الجنب أو بالي به، ولم يقصد إعلانه لجنه أو لمنعه، وإن علم به (فيقح قطعاً) ولو مع نحو النسيان أو الإكراه؛ لأن الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث، ولا منع، وإنما هو منوط بوجود صورة الفعل. نعم، لو علق بقدم زائد، وهو عاقل فجر ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبري وظاهره أنه لا فرق بين أن يبالي زائد به ويقصد إعلانه وأن لا، وفيه نظر لما مر في شرح قوله وقع عند اليأس من الدخول أن الدخول من المجنون كهو من العاقل ثم رأيتهم صرحوا بأنه لو علق بتكليمها زائداً فكلمته ناسية أو مكرهة أو مجنونة لم يحث قال القاضي إلا إن علق بذلك، وهي مجنونة، وهذا

الآية. هـ قوله: (يعلم) أي: الذي في المتن. هـ قوله: (غايته، وهو إلخ) قد يقال الذي يتبادر أن العلم الحاصل للمخلف عليه غاية لقصد إعلام الحالف لا العكس فليتأمل اه سيد عمر. هـ قوله: (لم ترد عليه) أي: المتن. هـ قوله: (إذ من تأمل سياقه علم إلخ) في هذه الملازمة وقفة. هـ قوله: (لجنه إلخ) قيد للمنفى. هـ قوله: (ولو مع نحو النسيان) إلى قوله: (وظاهره) في النهاية. هـ قوله: (لأن الحلف إلخ) عبارة المغني وشرح المنهج؛ لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد منع أو حث اه وهي أحسن. هـ قوله: (وفيه نظر) أي: بالنسبة إلى قوله وأن لا.

هـ قوله: (ثم رأيتهم صرحوا بأنه لو علق بتكليمها إلخ) المتجه عندي أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما إن كان حلفاً فلا جنث فيه بفعل المجنون أخذاً بما في شرح الروض من إلحاق الجنون بالنسيان والإكراه إذ فعل الناسي والمكره لا جنث به، وإن لم يكن حلفاً وقع الجنث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالتاسي والمكره فليتأمل اه سم وسباني عن السيد عمر ما يوافقه. هـ قوله: (قال القاضي إلخ) من جملة ما صرحوا به واعتمده أي قول القاضي الأسنى والنهاية. هـ قوله: (وهذا) أي: نصريحهم بذلك.

هـ قوله: (لو علق بتكليمها زائداً فكلمته ناسية أو مكرهة إلخ) وعبرة الروض فصل علق بتكليمها زائداً فكلمته، وهو مجنون أو سكران سكرًا يسمع معه ويتكلم، وكذا، وهي سكرى لا السكر الطافح طلقت لا في نوم وإغماء أي منه أو منها، ولا في جنونها، ولا بهمس، ولا نداء من حيث لا يسمع، وإن فهمه بقرينة أو حملته ربح وسمع فإن كلمته بحيث يسمع لكنه لم يسمع لذهول أو لغط لا يفيد معه الإضغاء طلقت أو لصم لم تطلق والتعليق بتكليمها نائماً أو غائياً تعليق بمسحيل اه وقوله: ولا في جنونها قال في شرحه كما لو كلمته ناسية أو مكرهة نعم إن علق بما ذكر، وهي مجنونة طلقت بذلك قاله القاضي اه والمتجه عندي أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما إن كان حلفاً فلا جنث فيه بفعل المجنون أخذاً بما مر من إلحاق الجنون بالنسيان والإكراه إذ فعل الناسي والمكره لا جنث به، وإن لم يكن حلفاً وقع الجنث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالتاسي والمكره فليتأمل.

صريح في أن الأصحاب قائلون بعدم الفرق وإن كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة لكلامهم وعليها فقد يفرق بينه وبين ما قبله بأن من شأن فعل من طرأ جثوته بعد الحلف أنه لا يقصد بالحلف أصلاً فلم يتناول به اليمين بخلاف فعل نحو الناسي، ولا يرد على المتن عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون علق بفعلهم فأكروهوا عليه؛ لأن الشارع لما ألغى فعل هؤلاء وانضم إليه الإكراه أخرجه عن أن ينسب إليهم وبه فارق الوقوع مع الإكراه فيما ذكر آنفاً وبما أولت به المتن أن المراد بالعلم هو غايته المذكورة وأن سياقه يخرج تلك الصورة اندفع استشكال جمع له بأنه يقتضي القطع بالوقوع فيها مع كونه جاهلاً فكيف يقع بفعله

• قوله: (بعدم الفرق) أي: بين طريان الجنون وعدمه اه كزدي. • قوله: (وإن كان كلام القاضي والطبري مقالة إلخ) هذا يدل على رد قول القاضي إلا إن علق بذلك، وهي مجنونة اه سم.

• قوله: (مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة سم أقول الذي يظهر أنه لا مخالفة وإن كلام القاضي محمله أن المجنونة لا يتوجه إليها الحالف بقصد حث أو منع فالتعليق بفعلها مخض تعليق فيقع مع الجنون وكلام الأصحاب فيما إذا علق بقصد الحث أو المنع ثم طرأ الجنون أو كان مقارناً، ولم يعلم به الحالف فلا حث بفعل المجنون حيث اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه.

• قوله: (وعليها) أي: مقالة القاضي والطبري. • قوله: (فقد يفرق بينه) أي: من طرأ جنونه حيث لا يقع الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قبوله ولو مع نحو النسيان إلخ اه كزدي. • قوله: (بأن من شأن إلخ) لا يخفى بعده. • قوله: (ولا يرد) إلى قوله: (وبما أولت) في المعنى والنهاية. • قوله: (ولا يرد على المتن إلخ) عبارة المعنى تتمه لو علق الطلاق بدخول بهيمة أو نحوها كطفل فدخلت مختارة وقع الطلاق بخلاف ما إذا دخلت مكرمة لم يقع فإن قيل هذا يشكل بما مر من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالى بتعليقه أو ممن يبالى، ولم يقصد الزوج إعلانه ودخل مكرهاً أجيب بأن الآدمي فعله منسوب إليه، وإن أتى به مكرهاً ولهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمة فكأنها حين الإكراه لم تفعل شيئاً اه. • قوله: (فأكروهوا عليه) وأما إذا فعلوا المعلق عليه بلا إكراه وقع الطلاق كذا في شرح الروض اه كزدي. • قوله: (وبه فارق الوقوع إلخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه أي ممن لا يبالى اه رشيد ع عبارة ع ش أي غير المذكورين من هؤلاء فإنه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق اه. • قوله: (فيما ذكر آنفاً) إشارة إلى قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الإكراه اه سم. • قوله: (وأن سياقه إلخ) قضية قوله السابق على أن قرينة إلخ وقوله اللاجئ أو لتأويل عبارته أن الواو هنا بمعنى أو. • قوله: (تلك الصورة) أي: ما إذا لم يعلم المبالي التعليق، وقد قصد المعلق إعلانه. • قوله: (بأنه) أي: المتن. • قوله: (فيها) أي: تلك الصورة مع كونه أي المبالي

• قوله: (وإن كلام القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي إلا أن يكون علق بذلك، وهي مجنونة. • قوله: (مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة. • قوله: (لأن الشارع لما ألغى) ما المراد بالغايب. • قوله: (فيما ذكر آنفاً) أي: قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الإكراه.



قطعاً دون الناسي أو المكره أو الجاهل بالمخلوف عليه مع أنه أولى بالتعذر منه لسبق عليه على أن الاستوي نقل عن الجمهور أن فيه القولين أظهرهما لا جنت ولقوة الإشكال حمل الشبكي المتن على ما عدا هذه. واستدل بعبارة الروضة وتبعه غيره فقال ويستثنى من المنهاج ما إذا قصد إعلام المبالي، ولم يعلم فلا بحث كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أي ونقله الزركشي عن الجمهور ولوضح هذا الاستثناء من سياقه أو لتأويل عبارته أطال المحققون في رد الاعتراض عليه كالبلقيني وولده الجلال وأبي رزعة لكنه فصل فيه تفصيلاً في فتاويه في بعضه نظراً، وأما حمل المتن ليوافق الاعتراض على أن المراد، وإلا يحصل علم، ولا مبالاة فالقطع بالوقوع مرنّب على انتفائهما معاً دون أحدهما فمردود بقطعهم به فيما إذا لم يُبال به وعلم ولو أطلق فلم يقصد خطأ، ولا منقاً، ولا تعليقاً محضاً بل أخرجه مخرج اليمين وقّع عند ابن الصلاح وجرى عليه جمع، وإن رده تلميذه ابن رزين بأن الأصحاب أطلقوا فيها القولين ومختار كثيرين منهم الزافعي عدم الوقوع ووجهه بأن الغالب يمتن بحلف على فعل مستقبل من مبال أنه يقصد خطئه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان إلا أن يضرّفه بقصد وجود صورة الفعل. وكان الفرق بين هذا وما مرّ عنه في فعل نفسه أنه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق

جاهلاً أي التعليق. ٥ قوله: (دون الناسي إلخ) أي: يقع فيها على الأظهر لا قطعاً. ٥ قوله: (بالمخلوف إلخ) تنازع فيه الناسي والمكره والجاهل. ٥ قوله: (مع أنه) أي: المبالي الجاهل بالتعليق. ٥ قوله: (منه)، وقوله: (حليمه) أي: الناسي أو المكره أو الجاهل إلخ. ٥ قوله: (أن فيه) أي: فعل المبالي الجاهل بالتعليق. ٥ قوله: (فقال) أي: الشبكي. ٥ قوله: (ولم يعلم) بفتح الياء. ٥ قوله: (ولوضح إلخ) في دعوى الوضوح ما لا يخفى. ٥ قوله: (عليه) أي: المنهاج. ٥ قوله: (لكنه) أي: أبا رزعة فصل فيه أي في الرد. ٥ قوله: (ليوافق الاعتراض) أي: ليرد عليه الاعتراض يعني بسبب هذا الحمل يرد الاعتراض قاله الكزدي أقول بل المراد ليسلم ورود الاعتراض وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف، وإلا إلخ على عموم السلب. ٥ قوله: (فالقطع) تفريع على المراد المذكور. ٥ قوله: (فمردود إلخ) جواب أما. ٥ قوله: (به) أي: الوقوع. ٥ قوله: (ولو أطلق إلخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد خطأ، ولا منقاً راجع لما قبل قوله: وإلا إلخ، وقوله: ولا تعليقاً إلخ راجع لقوله: وإلا إلخ. ٥ قوله: (بل أخرجه مخرج اليمين) لعل المراد لمجرد التأكيد. ٥ قوله: (وَجَرى عليه) أي: على الوقوع. ٥ قوله: (وإن رده تلميذه إلخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع م ر ه سم. ٥ قوله: (أطلقوا فيها) أي: في صورة الإطلاق. ٥ قوله: (ووجهه) أي: وجه ابن رزين عدم الوقوع. ٥ قوله: (فلم يقع مع نحو النسيان إلخ) أي: فحمل المطلق على الغالب، ولم يقع إلخ. ٥ قوله: (بين هذا) أي: الإطلاق في التعليق بفعل الغير. ٥ قوله: (وما مرّ عنه) أي: عن ابن رزين ه سم. ٥ قوله: (في فعل نفسه) أي: في إطلاق التعليق عليه.

٥ قوله: (وإن رده إلخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع م ر. ٥ قوله: (وما مرّ عنه) أي: عن ابن رزين.

فيها خارج مخرج اليمين المجردة فائز مطلقاً إلا إن تحقق قصده لبحث نفسه أو منعها بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه ما مر فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صروفه عن ذلك بأن يقصد به مجرد صورة الفعل، وفيه ما فيه وإذا لم يقع بفعل نحو الناسي لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره، وإن اقتضى كلاهما في ثالث الانحلال واعتمده الإسوي وعلى الأول يفرق بين هذا وانحلالها في شك متعلق القضاء بالهلال فيه فأختر فإن أنه الليلة الماضية بتعذر الجنث في هذه بعد فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسألتنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من خلف لا يكلم غيره فأجبره القاضي على كلامه فكلّمه لم يحث بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام؛ لأن هذه هي المكره عليها بخلاف الزائد عليها في الثلاث فإن الإكراه لا يتناولها لما تقرر أن القصد بالإكراه هنا إنما هو إزالة الهجر المحرم لا غير ومر في مبحث الإكراه ما له تعلق بهذا قال بعض شراح البخاري، وإنما يحرم هجر أكثر من الثلاث إن واجهه، ولم يكلمه حتى بالسلام أما لو لم يواجهه فلا حرمة، وإن مكث سنين، وهو ظاهر. ولا تنحل أيضاً في نحو إن خرجت لايسة الحرير

• قوله: (فيها) أي: في صورة التعليق على فعل نفسه. • قوله: (ما مر) أي: قصد حثه أو منعه.  
• قوله: (وفيه) أي: في الفرق المذكور. • قوله: (وإذا لم يقع إلخ) أي: فيما لو علق بفعله أو بفعل من يوالي بتعليقه وقصد إعلامه به. • قوله: (وعلى الأول) أي: عدم الانحلال. • قوله: (في شك) أي: فيما لو شك. • قوله: (متعلق القضاء) بكسر اللام المشددة وقول لحن الغير متعلق بالمضاف إليه، وقوله: بالهلال متعلق بالمضاف، وقوله: فيه أي الهلال متعلق بشك. • قوله: (فأختر) أي: القضاء.  
• قوله: (فإن أنه إلخ) هذا مبني على أن الهلال إنما يطلق على الليلة الأولى فقط. • قوله: (بتعذر الجنث) متعلق بيفرق. • قوله: (من عدم انحلالها إلخ) أي: فيما لو علق بفعل نفسه أو المبالي وقصد إعلامه به. • قوله: (لم يحث) الأولى تأخيرته وذكره قبيل؛ لأن إلخ. • قوله: (وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الإعتداد به إذا صرح بمرة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استئبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به اهـ سم. • قوله: (في الثلاث) الأولى التذكير.  
• قوله: (ولا تنحل) إلى قوله: (لما تقرر) في النهاية. • قوله: (أيضا) أي: كما في مسألة إجبار القاضي.

• قوله: (فأجبره القاضي على كلامه فكلّمه لم يحث بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الإعتداد به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استئبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به.



فخرجت لايسة غيره ثم خرجت لايسة له فيحنت؛ لأن الخرجة الأولى لم يتناولها اليمين أصلاً إذ التعليق فيها ليس له إلا جهة جنب، وهي الخروج المقيّد بلئس الحرير فمتى وجد حنت وخروجها غير لايسة لا يسمى جهة برّ لما تقرّر أن اليمين لم تتناولها بخلاف إن خرجت بغير إذني فخرجت بإذنه ثم بغير إذنه لا حنت؛ لأن لها جهة برّ، وهي الأولى وجهة جنب، وهي الثانية فتناولت كلا منهما وأيضاً فالأولى هي مقصود الحليف فتناولها فانحل بها، ولا كذلك في لايسة حرير فتأمله وأفتى الشنكي فيمن خلف ليغطين زهداً كل يوم كذا فلم يغطه يوماً بانحلالها بحنته هذا فإذا راجعها، ولم يغطه شيئاً لم تطلق وغيره بأنه لو خلف لا يسافر معه فسافر أي وحده ثم سافر معه حنت لعدم الانحلال أي كما في مسألة الحرير، وفي الروضة خلف لا يرد الناشئة أحد فاكترت ورجعت مع المكارى لم تطلق؛ لأنه صحتها، ولم يردّها وانحلت فلو خرجت فردّها الزوج أو غيره لم يحنت إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكراراً وتنحل أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعينة ( ) قوله : وقوله : لِحَقِّ الْخِ لَعَلَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي نُسَخَتِهِ اهـ. أو فسّر بها وقيلناه فمضى ثلاث ليال فلم يره فيها من أول شهر يستقبله، وفي إن دخلت إن كلّمت فانت طالق يُشترط تقديم الأخير فإن عكست أو وجداً معاً لم تطلق وانحلت اليمين فلو كلّمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحنت؛ لأن اليمين تنقيد على المرة الأولى

• قوله : (وهي الأولى) أي : الخروج بالإذن . • وقوله : (وهي الثانية) أي : الخروج بلا إذن .  
• قوله : (راجعها) أي : أو جدّد نكاحها المفهوم بالأولى . • قوله : (وغيره) أي : وأفتى غير الشنكي .  
• قوله : (فاكترت) أي : الناشئة دابة اه كزدي . • قوله : (مع المكارى) أي : صاحب الدابة . • قوله : (لأنه الخ) أي : المكارى . • قوله : (فلو خرجت) أي : ثانياً . • قوله : (أو فسّر بها) أي : بالمعينة بأن قال أرذت بالرؤية المعينة لا العلم اه كزدي . • قوله : (وقيلناه) أي : وقيلنا إطلاق الهلال إلى مضي ثلاث ليال اه سيد عمر أقول والظاهر أن الضمير للتفسير بالمعينة، وقوله : بمضي الخ متعلق بتحل عبارة المغني وقيلنا التفسير بالمعينة ومضي ثلاثة ليال، ولم تر فيها الهلال من أول شهر يستقبله اه .  
• قوله : (يستقبله) أي : يستقبل خليفه . • قوله : (وفي إن دخلت الخ) متعلق بقوله يُشترط الخ والجملة عطفت على وتتحل الخ . • قوله : (وفي إن دخلت فكلّمت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى أضل الشارح بخطه وعبارة الرّوض وشرّحه فإن قال إن دخلت الدار، وإن كلّمت زهداً بتقديم أنت طالق أو تأخيره وقع بكل صفة طلاقه أو إن دخلت وكلّمت شرطاً أي الرضفان أي وجودهما لوقوع طلاقه فإن عطفت بالفاء أو بشم كان دخلت فكلّمت أو ثم كلّمت اشترط ترتيبهما بأن يقدم في المثال الدخول على الكلام، وكذا يُشترط ترتيبهما في قوله إن دخلت إن كلّمت لكن يُشترط تقدّم الأخير؛ لأنه شرط للأول فهو تعليق للتعليق، وهو يقبله كما أن التّجيز يقبله ويسمى اغتراض الشرط على الشرط فإن عكست بأن دخلت ثم كلّمت أو وجداً معاً لم تطلق وانحلت أي اليمين فلو كلّمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق؛ لأن اليمين تنقيد على المرة الأولى كذا نقله الأضل عن المتولي فهو كما قال الإسنوي غير مستقيم؛ لأن

هذا ما نقلناه عن المتولي وأقره واعتزضهما السنوي وغيره بأن المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام، ولم يوجد إلا بعضه، وهو الكلام فاليمين باقية حتى لو دخلت لم يحث، وفي أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من أثناء التعليق لم تطلق وانحلت حتى لو قدم زيد بعد بأن سافر ثم قدم، وقد مضى أكثر من شهر لم تطلق، وفي إن دخلت أو كلنت فانت طالق تطلق بأحدهما، وكذا إن قدم أنت طالق على الشرط وانحلت يمينه فيهما فلا يقع بالصيغة الأخرى شيء، وفي إن تركت طلاقك فانت طالق يقع إذا لم يطلقها فوراً، وكذا إن سكنت عنه بخلاف إن لم أترك أو إن لم أطلق فلا فوراً فإن طلق فوراً انحلت يمين الترك فلا تقع أخرى؛ لأنه لم يترك طلاقها بخلاف يمين السكوت فتقع أخرى بسكوته وانحلت يمينه وفروق ابن العباد أخذاً من كلام الماوردي بأنه في الأولى علق على الترك، ولم يوجد، وفي الثانية على السكوت، وقد وجد؛ لأنه يصدق عليه أن يقال سكنت عن طلاقها، وإن لم يسكن أولاً، ولا يصح أن يقال ترك طلاقها إذا لم يتركه أو لا اه وفيه نظر؛ لأن ما علل به من الصديق أو عديمه إن أريد به الصديق لغة فظاهر أن اللغة ليست كذلك أو شرعاً فكذلك أو عرفاً فإن أريد عرفاً خاص فليبين أو عام ففيه ما فيه، وإنما أطلت في جمع هذه المسائل المتعلقة بالانحلال؛ لأنه مبحث مشكل؛ لأن كلامهم فيه غامض فاحتيج إلى جمع متفرقات كلامهم فيه.

(فرغ): علق الطلاق بصيغة ثم وجدت واستمر معايشراً لزوجته ثم مات لم تترك منه كما أفتى به بعضهم لوقوع الطلاق عليها بظاهر وجود الصفة، ولا نظر لاحتمال نحو نسيان؛ لأنه مانع

المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام، ولم يوجد إلا بعضه، وهو الكلام فاليمين باقية حتى لو دخلت حيث والتعليق بأن في الشرطين مثال فغيرها من أدوات الشرط مثلها انتهت فأما أن يكون ثم سقط أو تحريف في قوله فكلنت وصوابه إن كلنت اه سيد عمر، وقوله: وكذا يشترط إلى قوله فإن عكست في النهاية والمغني مثله في مبحث أدوات الشرط. ٥ قوله: (هذا إلخ) أي قوله: (وفي إن دخلت إلخ). ٥ قوله: (لم يحث) كذا في أضله رحمه الله تعالى وصوابه حيث كما في شرح الروض وفتح الجواد اه سيد عمر. ٥ قوله: (فقد قبل أكثر إلخ) تقدم في فصل تعليق الطلاق بالأزيمة توجيهاً وتفصيلاً راجعه. ٥ قوله: (فيهما) أي: في صورتين تأخير الجزاء وتقديمه. ٥ قوله: (وكذا إلخ) أي: يقع إن لم يطلقها فوراً. ٥ قوله: (عنه) أي: عن طلاقك. ٥ قوله: (فلا فوراً) أي: يقع بالياس بنحو الموت.

٥ قوله: (فإن طلق فوراً إلخ) تفريع على قوله: وفي إن تركت طلاقك إلخ وحاصله أن في صورة يمين الترك إذا طلق فوراً تقع واحدة وتتحل بها اليمين، وفي صورة يمين السكوت إذا طلق فوراً تقع واحدة بتطبيقه وثانية بسكوته عقيب ثم تحل اليمين اه سيد عمر. ٥ قوله: (إلى جمع متفرقات إلخ) بالإضافة. ٥ قوله: (لأنه مانع إلخ) تعليل لعدم النظر.



للوقوع والأصل عدم المانع ولأننا نشك الآن في استحقاقها للإرث لأصل عدمه فلا نظّر مع ذلك لأصل بقاء العضمة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم أخذاً من كلام الجلال البلقيني فيمن خلف لا يدخل زبد الدار فدخل وشك أهو مبال أو ناس وهل قصّد الحالف منعه أو لا بأنه يحث بالدخول، وإن لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فأنتى فيمن خلف ليقضين حقه يوم كذا فمضى اليوم، ولم يقضيه ثم مات، ولم يدبر بأنه لا يحث لاحتمال نسيانه أو إفساره والعضمة مُحَقَّقة فلا تُزْفَع بالشك وكان أصل قوله تطلق بأحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر إن قال إن دخلت وكلمت بالواو لا بأو فليحزّز اهـ من بعض الهوامش هذا التخالّف نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا أن يقدم زبد ثم مات زبد وشك هل قدم أو لا فجرّبا هنا على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق. وفي الأيمان على الوقوع، وهو الذي عليه الأكثرون وبه يُعلّم صحة الإفتاء الأول والثاني وأنّ الثالث مبني على ما عليه الأقلون، وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال منوطه بإرادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فإن مات، ولم يُفسر حيث، وفي إن لم اصطد هذا الطائر اليوم فأصطاد طائراً وشك أهو هو أو لا حيث ورجح أيضاً في إن لم يدخل أو إن لم يشأ اليوم وجعل دخوله أو مشيئته أنه لا حيث ومنازعة الاستوي وغيره فيه ردّها الأذرعى بأنه الموافق

- قوله: (والأصل عدمه) فيه تأمل. • قوله: (مع ذلك) أي: ما ذكر من الأصلين ويوافق ذلك أي الإفتاء المذكور. • قوله: (فدخل) أي: ثم مات الزوج والمعلق بفعله مثلاً أخذاً من قوله الآتي آتفاً، وإن لم يعلم إلخ، وقوله: الآتي بعده، ولا ينافي الإفتاءين إلخ. • قوله: (أهو مبال) أي: أم لا. • قوله: (أو ناس) أي: أم لا. • قوله: (حال الداخل) أي: والحالف. • قوله: (فأنتى فيمن خلف إلخ) أي: الذي هو نظير من خلف لا يدخل زبد الدار إلخ. • قوله: (هذا التخالّف) أي: بين الإفتاء الثاني والإفتاء الثالث.
- قوله: (من تناقض الشيخين) أي: كلاميهما. • قوله: (هنا) أي: في باب الطلاق. • قوله: (للشك في الصفة إلخ) وهي عدم القدوم. • قوله: (وفي الأيمان) عطف على قوله هنا. • قوله: (وهو إلخ) أي: الوقوع. • قوله: (وبه إلخ) أي: بذهب الأكثرين على الوقوع يُعلّم صحة الإفتاء الأول إلخ، وفي دعوى عليها بذلك تأمل إذ ما تقدّم من الإفتاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود أصل المعلق عليه. • قوله: (وأن الثالث) عطف على صحة إلخ. • قوله: (وفي الروضة إلخ) خبر مقدّم لقوله ذكر أحوال إلخ. • قوله: (بعضها إلخ) أي: في بعض تلك الأحوال يقع الطلاق، وفي بعضها لا يقع.
- قوله: (ثم قال) أي: صاحب الروضة. • قوله: (ولم يُفسر) أي: ولم يبيّن مراده. • قوله: (وفي إن لم اصطد إلخ) عطف على قوله في أنت طالق أمس. • قوله: (ورجح) أي: صاحب الروضة أيضاً أي كما في مسألة الاضطهاد. • قوله: (فيه) أي: ترجيح عدم الحث. • قوله: (ردّها إلخ) خبر ومنازعة إلخ.
- قوله: (بأنه) أي: عدم الحث.

لِلنَّصْرِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ لَا تُخَالِفُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ تَارَةً يُوجَدُ وَيُشَكُّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ كَالنَّسْيَانِ، وَهَذَا لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَمُجَرَّدُ احْتِمَالِ وجودِهِ لَا أَثَرَ لَهُ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ مَا فِي الرُّوضَةِ وَتَارَةً يُشَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ اخْتِلَافُ كَلَامِهِمْ وَبَيِّنُ أَنْ الْمُعْتَمِدَ الْإِفْتَاءَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي دُونَ الثَّالِثِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ فَإِنْ قُلْتَ: يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي الْمَشِئَةِ وَالْدُخُولِ فَإِنَّهُ شَكٌّ فِي وجودِ الْمَانِعِ، وَقَدْ عَمِلُوا بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ. قُلْتَ قَدْ أَشْرَتْ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا بِقَوْلِي أَوْ لَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَسِرُّهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَقَدْ شَكَّكْنَا فِي وجودِ الصُّفَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا كَمَا فِي

• قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَا أَثَرَ لِخ) أَيِ: الْمَانِعِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ لَهُ اللَّفْظُ أَوْ مَا وُجِدَ فِيهِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَشَكٌّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَكَذَا ضَمِيرُ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ إِنْخ. • قَوْلُهُ: (الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ إِنْخ) لَعَلَّهُ أَرَادَ إِلَّا مَسْأَلَةَ قُدُومِ زَيْدٍ بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ بَعْدُ وَلِأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَا وَقُوعَ إِنْخ) أَيِ: مَا شَكَّ فِيهِ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ إِنْخ. • قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ إِنْخ) وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَيِ: وَلَمْ يَرِدْ تَعْيِينًا فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا آدَمِي تَخْلُصُ مِنَ الْجِنِّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخَلَّصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ آدَمِي لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كَلْبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجِنِّ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشُبَّةً بِمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ الْيَوْمَ فَمَضَى الْيَوْمَ، وَلَمْ تُعَرَفْ مَشِئَتُهُ اهْ فَقَدْ قَالُوا بِالْجِنِّ هُنَا بِقَوْلِهَا آدَمِي مَعَ أَنَّ هَذِهِ نَظِيرُ مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا فَلْيُحَرَّرْ اهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: مِنْ كَوْنِ الشَّكِّ قِسْمَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ الْحُكْمِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ: تَقْسِيمِ الشَّكِّ. • قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ: مِنْ عَدَمِ الْجِنِّ. • قَوْلُهُ: (فِي وجودِ الْمَانِعِ) وَهُوَ الْمَشِئَةُ أَوْ الدُّخُولُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ) أَيِ: أَنْفًا. • قَوْلُهُ: (وَسِرُّهُ) أَيِ: سِرُّ التَّشْيِيدِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ: الْمَانِعِ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ هُنَا حَقِيقَةُ عَدَمِ الْمَشِئَةِ وَعَدَمُ الدُّخُولِ لَا الْمَانِعِ الَّذِي هُوَ الْمَشِئَةُ وَالْدُّخُولُ فَلَعَلَّ الْجَوَابَ التَّحْقِيقِيَّ أَنَّ الشَّكَّ هُنَا حَقِيقَةُ فِي نَفْسِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَزِمُ لَهُ لِكَوْنِ الْمَانِعِ هُنَا نَقِيضَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (فِي وجودِ الصُّفَةِ) وَهِيَ الْمَشِئَةُ أَوْ الدُّخُولُ.

• قَوْلُهُ: (وَتَارَةً يُشَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ إِنْخ) وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُ لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا آدَمِي تَخْلُصُ مِنَ الْجِنِّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخَلَّصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ آدَمِي لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كَلْبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجِنِّ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشُبَّةً بِمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ



الروضة فائز ذلك، وإن كان وجودها مانعاً فإن قلت: وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن يقدم زهد بين ما إذا شك في أصل قدومه، وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قدم حياً أو ميتاً فلا جنت هنا أيضاً، وهذا مُشْكِلٌ بما لو شك هل قدم ناسياً أو ذاكرة فإنه يحنث هنا كما يقتضيه الإفتاءان الأولان قلت لا إشكال بل هما هنا سواء في أنه لا جنت للشك في وجود الصفة المعلقة عليها، وهي القدوم الخالي عن الموانع، وأما الإفتاءان المذكوران فإنما محلها في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم مما قدمته هذا ويشكل على المعتمد المذكور قولهما في الإيمان في والله لأدخلن إلا أن يشاء زهد وشك في مشيئته أنه يحنث واختلف المتأخرون فمنهم من عد هذا مع قولهما هنا لا جنت تناقضاً وهم الأكثرون، ومنهم من فرق بين البابين كابن القمري فإنه فرق بما حاصله أن الجنت هنا تؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعتزضه غير واحد بأن الجنت ثم تؤدي أيضاً إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن النكاح جعلي والبراءة شرعي والجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن ووجه قوته أن ما يلزم الإنسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون النكاح أقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة، ولا ينافي الإفتاءان الأولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حياً النسيان أو نحوه. وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا لسقوط الدين عنه بذلك أخذاً من إفتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بأنه لو علق

• قوله: (هنا) أي: في الشك في القدوم ناسياً أو ذاكرة. • قوله: (كما يقتضيه إلخ)، وقد يمنع دعوى الإقتضاء بالفرق بوجود أصل المعلق في الإفتاءين الأولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب. • قوله: (الإفتاءان) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واجدة، وكذا فيما سيأتي اه سيّد عمر. • قوله: (بل هما) أي: مسألة هل قدم حياً أو ميتاً ومسألة هل قدم ناسياً أو ذاكرة. • قوله: (وهي القدوم إلخ) فيه نظير ما تقدم أنفاً أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الجنت هنا حقيقة للشك في وجود أصل المعلق عليه. • قوله: (هنا) أي: في باب الطلاق. • قوله: (براءة الذمة) أي من كفارة اليمين. • قوله: (وأجاب عنه) أي: عن الاعتراض. • قوله: (أن ما يلزم) من باب الأفعال. • قوله: (قبول دعوى الزوج إلخ) هذا كالصريح في أن الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالي فيما لو علق بفعله وقصد إغلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله فليراجع. • قوله: (أو نحوه) أي: من الإكراه والجهل. • قوله: (لكن خالفه ابن الصلاح إلخ) يتأمل وجه المخالفة فإن الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيّد عمر ولعل ما قاله مبني على تعلّق بانه إلخ

اليوم فمضى اليوم، ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالجنت هنا بقولها آدمي مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحرز.

بعدم الإنفاق عليها ثم ادعاه قبل لعدم وقوع الطلاق؛ لأن الأصل بقاء العضمة لا لإسقاط نفقتها؛ لأن الأصل بقاءها واعتراض ما قاله القاضي بترجيح الشيخين في الأيمان في إن خرجت بغير إذن فخرجت وادعى الإذن وأنكرته أنها تصدق ونقل البغوي عن القاضي أنه أجاب به مرة؛ لأن الأصل عدم الإذن قال الأذرعى هذا ما تضمنه كلام كثيرين أو الأكثرين، وقد كنت ملت إلى قول ابن كج تصدق هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشي أيضا ويؤيده ما مر أن كل ما يمكن إقامة البينة عليه لا تصدق مدعيه والإذن والإنفاق مما يمكن إقامة البينة عليهما، ولا يشكل عليه ما مر في مسائل الشك؛ لأنه لا منازع ثم وبفرضه فيزاعه مستند لمجرد حذر وتخمين من غير أن يستند لأصل، ولا ظاهر فلم يقول عليه بخلافه فيما ذكر فاندفع ما لبعضهم هنا وبذلك كله تتأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس ذلك أنه لو علق بلغنها لوالدته ثم ادعى أنها لعنتها أي: ولم نقل بما مر أيضا عن الماوردي في شرح فذلك فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصدق هي بالنسبة

يخالفه إلخ والظاهر بل المتعين أخذًا من كلام الشارح بعد أنه متعلق بإفتاء القاضي فحيث يتأيد فمخالفة ابن الصلاح بأن قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الإنفاق مطلقًا. ٥ قوله: (ثم ادعاه) أي: الإنفاق.

٥ قوله: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم. ٥ قوله: (هذا) أي: تصديقها اللازم له الوقوع. ٥ قوله: (واختتمه) أي: تصديقها. ٥ قوله: (أيضا) أي: كالأذرعى. ٥ قوله: (والإذن والإنفاق إلخ) أي: ومثلها وفاء الدين. ٥ قوله: (عليه) أي: على تصديقها. ٥ قوله: (ما مر) أي: من عدم الوقوع، وقوله: في مسائل الشك أي كالتى نقلت عن الروضة. ٥ قوله: (لا منازع) أي: للزوج. ٥ قوله: (فيزاعه) أي: المنازع. ٥ قوله: (بخلافه فيما ذكر) أي: فإنه مستند إلى أصل عدم الإذن وعدم الإنفاق وعدم الوفاء. ٥ قوله: (مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي: بتصديق الزوجة في مسألة الإنفاق. ٥ قوله: (وقياس ذلك) أي: تصديقها فيما ذكر. ٥ قوله: (أي: ولم نقل بما مر عن الماوردي إلخ) كلام الماوردي هاهنا يتجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آتيا. ٥ قوله: (فأنكرت صدقت إلخ) قضية هذا الكلام أنه لا يحكم بوقوع الطلاق، وهو مشكل؛ لأن مقتضى دعواه أنه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه

٥ قوله: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين.

٥ قوله: (وقياس ذلك أنه لو علق بلغنها لوالدته) إلى قوله (فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البينة على اللعن) قضية هذا الكلام أنه لا يحكم بوقوع الطلاق، وهو مشكل؛ لأن مقتضى دعواه أنه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه هاهنا يمكن أن يعلم ما أقرب به فليتأمل.

٥ قوله: (أي: ولم نقل بما مر عن الماوردي إلخ) كلام الماوردي هاهنا يتجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق.



لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأتى على ما مرّ عن القاضي. وقد علّم ما فيه نعم، قد يؤيّدُه قولُ الشيخين عن البوشنجي وأقرّاه لو قال: أنت طالق للسنّة ثم ادّعى الوطء في هذا الطهر ليمتنع الوقوع حالاً وادّعت عدمه صدق، وقد يجاب بأن الوطء تتعسّر إقامة البيّنة عليه فصدق فيه لقوّة أصل بقاء العضمة هنا ثم رأيت بعض المتأخّرين أجاب بذلك حيث قال ذكر الأصحاب في إن لم أطاك الليلة أن القول قوله في الوطء لفسر إقامة البيّنة عليه قال غيره وتصديق مدّعي الوطء لا يتعدّى إلى غيره من الخفيات فالراجع تصديقها في غيره ممّا يعلّق بفعل أحدهما وبه جزم المتولّي وغيره اهـ وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلّق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما ليست بصحيحة؛ لأنّ الملحظ كما تقرّر إمكان البيّنة وعدمه، وهو لا يختلف بذلك.

### فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجته (أنت طالق وأشار بإصبعين أو ثلاث لم يقع عدد) أكثر من واحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق، ولا تكفي الإشارة؛ لأنّ الطلاق لا يتعدّد إلا بلفظ أو نية؛ لأنّه ممّا لا يؤدّي بغير

منا يمكن أن يعلم ما أقرّ به قلبيّاه اسم. هـ قوله: (قد يؤيّدُه) أي: قول البعض. هـ قوله: (قال غيره) أي: غير بعض المتأخّرين. هـ قوله: (من الخفيات) أي: المتعسّر إقامة البيّنة عليها. هـ قوله: (انتهى) أي: قول الغير. هـ قوله: (وتفرقة بعضهم إلخ) لعل المراد بتصديقه في الأوّل وتصديقها في الثاني.

### (فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

هـ قوله: (في الإشارة إلى العدد) إلى قوله: (كما مرّ) في النّهاية، وكذا في المُنفي إلا قوله: (بل يدين). هـ قوله (سني): (قال: أنت طالق إلخ) أي إذا قال: أنت طالق إلخ، ولم يقل هكذا هـ مُنفي. هـ قوله (سني): (وأشار بإصبعين إلخ) يتّبعي ولو برجله انتهى سم أقول إن مثل الإصبعين غيرهما ممّا دلّ على عدد كمودّين اهـ ع ش. هـ قوله: (أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على باب عبارة المُنفي. (تنبيه): أفهم قوله لم يقع عدد وقوع واحدة، وهو كذلك؛ لأنّ الواحد ليس بعدد اهـ. هـ قوله: (هذه قوله طالق) يتّجه الإكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الإكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدّم سم وع ش ورشيدّي عبارة السيّد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور، ولا شبهة فيما أفاده أي سم بل الظاهر أن قولهم المذكور بيان لغاية ما يُعتبر قرّن النية به اهـ أقول، وهذا ظاهر خلافًا للشوّبري حيث حمل كلامهم على ظاهره وفرّق بين ما هنا وما تقدّم بما لا يظهر. هـ قوله: (ولا تكفي الإشارة) أي: بلا لفظ، ولا نية. هـ قوله: (إلا بلفظ أو نية) أي: ولم يوجد واحد منهما اهـ مُنفي. هـ قوله: (لأنّه ممّا إلخ) لا يخفى ما

### (فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

هـ قوله (سني): (وأشار بإصبعين أو ثلاث) يتّبعي ولو برجله. هـ قوله: (هذه قوله طالق) يتّجه الإكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الإكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدّم.

الألفاظ، ومن ثم لو وُجدَ لفظُ أثرِ الإشارةِ كما قال (فلان قال مع ذلك) القولِ المقترِنَ بالإشارة (هكذا طَلَقْتَ في إصْبَعَيْنِ طَلَقَتَيْنِ، وفي ثلاثِ ثلاثًا)، ولا يُقْبَلُ في إرادةٍ واحدةٍ بل يَدِينُ؛ لأنَّ الإشارةَ بالأصابعِ مع قولِ ذلك في العددِ بمنزلةِ النِّيَّةِ كما في خبرِ الشَّهْرِ هَكَذَا إلى آخِرِهِ هذا إنَّ أَشَارَ إشارةً مُفْهِمَةً لِلثَّلاثَيْنِ أو الثلاثِ لاعتبارِها في مُطْلَقِ الكلامِ فاحتاجَتْ لِقَرِينَةٍ تَخْصُصُهَا بِأَنَّهَا لِلطَّلَاقِ وخرجَ بمع ذلك أنت هَكَذَا فلا يَقَعُ به شيءٌ، وإنَّ نَوَاهِ إِذْ لا إِشْعَارَ لِلْفِظِ بِطَّلَاقٍ وبه فَارَقَ أَنْتَ ثَلَاثًا (فلان قال أرذت بالإشارة) في صورةِ الثلاثِ .....

في تَقْرِيبِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (المُقْتَرِنُ بالإشارة) أي: ولو بِإِصْبَعِ رِجْلِهِ فيما يَظْهَرُ م ر ا ه س م .  
 ٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (طَلَقْتَ إلخ) أي: وإنَّ لم يَتَوَّعُ مَعْنَى وَشَرَحَ المَنْهَجَ . ٥ قَوْلُهُ: (بل يَدِينُ) خِلَافًا لِلْمَعْنَى .  
 ٥ قَوْلُهُ: (لأنَّ الإشارةَ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (في العددِ) أي: في اخْتِيَارِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (كما في خَبَرِ الشَّهْرِ هَكَذَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وفي الحديثِ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْكَرِيمَةُ وَحَسَنَ لِنَهَامِهِ فِي الثَّالِثَةِ وَأَرَادَ تِسْعَةً وَخَمْسِينَ» اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (هذا) أي: التَّعَدُّدُ حَيْثُ يُتَعَدَّدُ المُشَارُ بِهِ اهـ س م .  
 ٥ قَوْلُهُ: (لَاخْتِيَارِهَا) تَعْلِيلٌ لِأَشْرَاطِ الْإِفْهَامِ فِي الْإِشَارَةِ فَالضَّمِيرُ فِي اخْتِيَارِهَا رَاجِعٌ إِلَى مُطْلَقِ الْإِشَارَةِ رَشِيدِي وَسَيِّدُ عُمَرَ . ٥ قَوْلُهُ: (لِقَرِينَةٍ) كَالنَّظَرِ لِلْأَصَابِعِ أَوْ تَحْرِيكِهَا أَوْ تَزْدِيدِهَا سَم وَمَعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (أَنْتَ هَكَذَا) أي: وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ طَالِقٌ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي جَوَابِ قَوْلِهَا طَلَقَتِي، وَقَدْ يُقَالُ فِي هَذِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي لَهُ آخِرُ الْفَضْلِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ طَالِقٌ وَتَوَّى وَقَعَ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ يُؤَيِّدُ الظَّاهِرَ الْمَذْكُورَ مَا يَأْتِي مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْتَ ثَلَاثًا وَأَنْتَ الثَّلَاثُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أي: بِالتَّعْلِيلِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَارَقَ أَنْتَ ثَلَاثًا) أي: فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ فَإِنْ تَوَّى بِهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقْتَرِنٍ أَيْ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (فِي صُورَةِ الثَّلَاثِ) فَإِنْ عَكَسَ فَأَشَارَ بِأَثْنَيْنِ وَقَالَ أَرَذْتُ بِهَا الثَّلَاثَ الْمَقْبُوضَةَ صَدَّقَ بِالْأَوَّلَى فَلِإِنَّهُ غَلِظَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ بِيَدِهِ مَجْمُوعَةً، وَلَمْ يَتَوَّعَدَّ وَقَعَ وَاحِدَةً كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ الثَّلَاثُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ ثُمَّ قَالَ أَرَذْتُ بِهَا الْإِصْبَعِ لَا الزَّوْجَةَ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا، وَلَا بَاطِنًا نِهَآيَةً وَمَعْنَى وَمَسْأَلَةُ الْمَاوَزْدِيِّ ذَكَرَهَا سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُمَا: أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إلخ سَبَدُّكَرُهُ الشَّارِحُ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهِ كِنَايَةً فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِالْمُضَدِّ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ كَانَ كِنَايَةً كَمَا مَرَّ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِرَادَتِهِ حَيْثُ نَوَاهِ كَمَا فِي صُورَةِ التَّنْصِبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ ثَلَاثًا عَهْدَ اسْتِعْمَالِهَا صِفَةً لَطَّلَاقًا بِخِلَافِ الثَّلَاثِ لَمْ يُعْهَدَ اسْتِعْمَالُهَا لِإِيقَاعِ الطَّلَاقِ بَنَحْوِ أَنْتَ

٥ قَوْلُهُ: (المُقْتَرِنُ بِإِشَارَةٍ) أي: وَلَوْ بِإِصْبَعِ رِجْلِهِ فيما يَظْهَرُ م ر . ٥ قَوْلُهُ: (هذا) أي: التَّعَدُّدُ حَيْثُ يُتَعَدَّدُ المُشَارُ إِلَيْهِ . ٥ قَوْلُهُ: (لَاخْتِيَارِهَا) أَيْ الْإِشَارَةُ . ٥ قَوْلُهُ: (فَاحْتَاجَتْ لِقَرِينَةٍ) أَيْ: كَالنَّظَرِ لِلْأَصَابِعِ أَوْ تَحْرِيكِهَا أَوْ تَزْدِيدِهَا . ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقْتَ أَنْتَ ثَلَاثًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ الثَّلَاثُ وَتَوَّى الطَّلَاقُ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ .

٥ قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (فلان قال أرذت بالإشارة المقبوضتين) قال في الرُّوضِ لا إِخْدَاهُمَا أَيْ فَلَا يُصَدَّقُ فِي



(المقبوضتين صدق بيمينه) لاحتمال اللفظ له فيقع إثتان فقط. (ولو قال عبدة) لزوجه (إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين وقال سيده) له (إذا مت فأنت حر فعتق به) أي بموت سيده بأن خرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فأنت طالق طلقين وقال سيده إذا جاء الغد فأنت حر (فالأصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المختاجة لمحل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديده) بعدها ولو (قبل زوج)؛ لأن الطلقتين والعتق وقعا معاً بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لمذبره ومستولذته مع أن استحقاقهما يقارن العتق فجعل كالمقدم عليه أما عتق بعضه فيقع معه إثتان ويحتاج لمحل؛ لأن البعض كالقن في العدد وخرج إذا مات سيدي ما لو علقها بأخر جزء من حياة السيد فيحتاج لمحل لوقوعهما في الرق. (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق، وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة)؛ لأنه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المجيبة في الأصح)؛ لأنها المخاطبة به حقيقة، ولا عبرة بظن بأن خطؤه وخرج يظنها المناداة الذي هو محل الخلاف علمه أو ظنه

الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اهـ.

• قول (سنن): (المقبوضتين إلخ) قال في الرّوض لا إحداهما اهـ أي فلا يصدق في إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يتعدّ القبول سم على حجّ اهـ ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف اهـ. • قوله: (لاحتمال اللفظ له) أي: للمنوي فإن قال أرذت أحدهما لم يصدق؛ لأن الإشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها اهـ معني. • قوله: (لو قال إلخ) عطف على قول المتن: (قال عبدة إلخ). • قوله: (الحرمة المختاجة لمحل) أي: بدليل بقية كلامه اهـ سم. • قوله: (بالموت) أي: في مسألة المتن أو بمجيء إلخ أي في مسألة الشرح. • قوله: (فجعل) أي: العتق، وقوله: عليه أي الاستحقاق اهـ ع ش. • قوله: (أما عتق بعضه إلخ) قسم لما فهم من قول المتن فعتق به من أن العتق لكّله اهـ ع ش. • قوله: (وخرج إلخ) ولو علق زوج الأمة طلاقها، وهي غير مذبرة بموت سيدها، وهو أي الزوج وارثه فمات السيد انفسخ النكاح، ولم تطلق، وإن كانت مكاتبة أو كان على السيد دين أما المذبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو بإجازة الوارث العتق نهاية ومعني قال ع ش قوله انفسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علق طلاقها ثلاثاً ثم اعتق بعد موت مورثه فإنه لا يحتاج إلى محل لإعدام وقوع الطلاق اهـ. • قوله: (لو علقها إلخ) أي: وعلق السيد عتقه بموته معني وسم.

• قول (سنن): (لم تطلق المناداة) أي: جزماً معني. • قوله: (به) أي: بالطلاق.

إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يتعدّ القبول.

• قوله: (الحرمة المختاجة لمحل) أي: بدليل بقية كلامه. • قوله: (ما لو علقها بأخر جزء من حياة السيد) أي: وعلق السيد بموته.

أَنَّ الْمُجِيبَةَ غَيْرَ الْمُنَادَاةِ فَإِنْ قَصَدَهَا طَلَّقَتْ فَقَطْ أَوْ الْمُنَادَاةُ طَلَّقَتْهَا فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ دِينَ وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ إِنَّمَا خَاطَبْتُ يَدَيَّ أَوْ شَيْئًا فِيهَا مَثَلًا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ، وَلَا يَدِينُ كَمَا قَالَه الماوردي والشاشي واعتمده القمولي وغيره كما مرَّ وبه يُرَدُّ ترجيح بعضهم أَنَّهُ يُدَيَّنُ وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ يَمْنِيَّةٌ وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا أَشَارَ إِلَى أَصْبُعِهِ أَوْ شَيْءٍ آخَرَ حَالَ تَلَفُّظِهِ بِالطَّلَاقِ وَقَالَ أَرَدْتُ مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ وَصَدَّقْتَهُ عَلَى الْإِشَارَةِ أَوْ قَامَتْ بِهَا يَمْنَةٌ قَبْلَ وَكَانَهُمْ لَمْ يَرَوْا تَعْيِيرَ الماوردي والشاشي بقوليهما وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِهَا الْإِصْبَعَ دُونَ الزَّوْجَةِ لَمْ يَدْنُ فِي الْأَصَحِّ، وَأَمَّا تَصْدِيقُ الزَّوْجَةِ أَوْ قِيَامُ يَمْنَةٍ بِالْإِشَارَةِ فَلَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ مَلَحَظَ التَّذْيِينِ احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْمَثْوِيِّ، وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ لِتَصَرُّحِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ وَدَائِبَةٍ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَقَعَ

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَصَدَهَا) أَيِ: الْمُجِيبَةِ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ) أَيِ: مَعَ الْمُجِيبَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ إِلَّا عَمَّا شَرَّ وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَهُ بِأَنْ تَقُولَ إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ فَقَطْ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُنَادَاةُ شَامِلٌ لِإِطْلَاقِ الْمُجِيبَةِ، وَقَوْلُهُ: لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ إِلَّا عَمَّا يَغْنِي قَصْدُ طَلَاقِ الْمُنَادَاةِ مَعَ بَقَاءِ عِصْمَةِ الْمُجِيبَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ قَصَدْتُ الْمُنَادَاةَ، وَلَمْ تَخْطُرِ الْمُجِيبَةُ بِبَالِي فَلَا يَدِينُ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَهُمَا مَعًا بِقَوْلِهِ أَنْتَ هَلْ تَطْلُقَانِ مَعًا بَاطِنًا أَوْ لَا مَحَلُّ تَأْمُلُ إِذَا سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ قَدْ مَرَّ فِي فَضْلِ شَيْءٍ فِي طَلَاقٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَنَوَاهُمَا لَمْ تَطْلُقَا بَلْ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُمَا بِإِحْدَاكُمَا لَا يُعْمَلُ بِهَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا نَوَاهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ طَلَاقِهِمَا هُنَا لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنْ شَرِّ حَمَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ الْمُنَادَاةِ عَلَى قَصْدِهِمَا مَعًا فَمُقْتَضَاهُ إِنَّهُمَا تَطْلُقَانِ مَعًا حَيْثُ بَاطِنًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) أَيِ: ظَاهِرًا لِقَوْلِهِ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ إِلَّا عَمَّا شَرَّ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنْ قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ إِلَّا عَمَّا تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ الْمُنَادَاةُ إِلَّا عَمَّا قَوْلُهُ طَلَّقْتُهَا لَكِنَّ الْمُنَادَاةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْمُجِيبَةَ ظَاهِرًا أَوْ كُرْدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ أَمَّا الْمُنَادَاةُ فَظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِإِغْتِرَافِهِ، وَأَمَّا الْمُجِيبَةُ فَظَاهِرًا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مَعَهَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَا بَاطِنًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا حَقِيقَةً وَلِهَذَا دِينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي تَعْدُدِ الطَّلَاقِ أَوْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) يَبَيِّنُ فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ سَمَ عَلَى حَجِّهِ أَوْ رَشِيدِي وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّهُ جَرَى عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَنَقَلَ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَنْ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ إِلَّا عَمَّا) عَطَفَ عَلَى تَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ إِلَّا عَمَّا، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي فَضْلِ تَعْدُدِ الطَّلَاقِ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى نَحْوِ الْعَجُورَةِ حِينَ إِلْقَائِهَا. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا أَوْ سَمَ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ أَوْ سَمَ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ طَلَّقَتْهَا) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَقَدْ سَمِيَ الْمُنَادَاةُ عَمْرَةً الْوَاوُ لِلْحَالِ وَضَمِيرُ سَمِيَ يَرْجِعُ لِلزَّوْجِ وَالْمُجِيبَةِ حَفْصَةً أَوْ قَالَ قَصَدْتُ عَمْرَةً حُكْمَ بَطْلَانِهَا وَدِينَ فِي حَفْصَةِ أَوْ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) يَبَيِّنُ فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ.



على الزوجية، ولا يُقبل دعواه إرادة الدائبة؛ لأنها لا تصلح محلًا للطلاق بخلافها مع أجنبيّة كما مرّ فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا؛ لأنّ ما أشار إليه لا يصلح محلًا للطلاق وأفتى أبو زُرعة فيمن واطأ الشهود بأنّه يُسمّي جمارته باسم امرأته وأنّه إذا ذكر اسمها يُريد الجمارة ففعل بأنّه يقع ظاهرًا لا باطنًا وما ذكرته يردّه كما هو ظاهر. (ولو غلقَ بأكلِ رُمَانَةٍ وغلقَ بنصف) كأنّ أكلت رُمَانَةً فأنت طالق، وإنّ أكلت نصف رُمَانَةٍ فأنت طالق (فأكلت رُمَانَةً فطلقتان) لوجود الصفتين فإنّ غلقَ بكُلِّهما ثلاث؛ لأنها أكلت رُمَانَةً مَرَّةً ونصفًا مَرَّتَيْنِ ولو قال رُمَانَةً فأكلت نصفي رُمَانَتَيْنِ لم يقع شيء؛ لأنّهما لا يُسمّيان رُمَانَةً وكونُ النكّرة إذا أُعيدت غيرًا ليس بمطرد كما مرّ في الإقرار على أنّ المُغلب هنا العُرفُ الأشهرُ من اللّغة أو هذا ونصفه ورُبّعُه فأكلته وقع ثلاث أو نصفه فثنتان، وأمّا قول الصيّمرّي في هذه ثلاث فبعيد جدًا وأشار

• قوله: (ولا يُقبل دعواه إلخ) نفى القبول لا يستلزم عدم التّدين في الاستشهاد به نظرًا اه سم .  
 • قوله: (بأنّه إلخ) متعلّق بأفتى . • قوله: (وما ذكرته يردّه) لكن ما ذكره لم يسلم اه سم . • قوله: (كأنّ أكلت) إلى قوله: (وكونُ النكّرة إلخ) في المُغني وإلى قول المتن: (ولو قيل له) في النهاية إلّا قوله: (وأمّا قول الصيّمرّي) إلى المتن، وقوله: إذا غلقَ الطلاق به . • قوله: (فإن غلقَ بكُلِّهما) أي: في التّعليق أو في الثانية فقط؛ لأنّ التّكرار إنّما هو فيه سم وسيدُ عَمَرٍ وع ش . • قوله: (فأكلت نصفي رُمَانَتَيْنِ إلخ) وكذا لو أكلت ألف حبة مثلاً من ألف رُمَانَةٍ، وإنّ زاد ذلك على عدد رُمَانَةٍ نهايةً ومُغني . • قوله: (وكونُ النكّرة إلخ) أي: كما في قوله السابق، وإنّ أكلت نصف رُمَانَةٍ فهذا دفعُ اعتراض على وقوع طَلَقَتَيْنِ بأكلِ الرُمَانَةِ الواحدة اه سم عبارة ع ش جوابُ سُؤالٍ يردُّ على قول المتن ولو غلقَ بأكلِ رُمَانَةٍ إلخ اه زاد السّيدُ عَمَرٌ فالأولى تقديمه على قوله ولو قال رُمَانَةً اه . • قوله: (غيرًا) خبرٌ كَوْنٍ . • قوله: (أو هذا إلخ) عبارة النهاية والمُغني ولو قال: أنت طالق إنّ أكلت هذا الرّغيف وأنت طالق إنّ أكلت نصفه وأنت طالق إنّ أكلت رُبْعَه فأكلت الرّغيف طَلَقْتَ ثلاثًا ولو قال إنّ لم أصل رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ اليَوْمَ فأنت طالق فصلاهما قَبْلَ الزَّوَالِ وقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَقَعَ الطَّلَاقُ اه قال ع ش قوله وقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ إلخ أي أو قَارَنَ الزَّوَالُ السَّلَامَ بحيثُ لم تتقدّم الميمُ على الزَّوَالِ؛ لانه لم يصلُ حَيْثُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لأنّ الصّلاة لا تَتِمُّ بدونِ السَّلَامِ اه . • قوله: (أو نصفه) أي: أكلت نصفه اه كُرْدِي .  
 • قوله: (فثنتان) أي: لوجود صفةٍ أَكَلَ النُّصْفِ وصفةٍ أَكَلَ الرُّبْعِ اه سم .

• قوله: (ولا يُقبل دعواه إلخ) نفى القبول لا يستلزم عدم التّدين في الاستشهاد به نظراً . • قوله: (وما ذكرته يردّه) لكن ما ذكره لم يسلم . • قوله: (فإن غلقَ بكُلِّهما) أي: في التّعليقين أو في الثاني فقط؛ لأنّ التّكرار إنّما هو فيه وما عبّر به الشارح المحلّي من قوله في التّعليقين مثال لا قيد كما هو معلوم .  
 • قوله: (وكونُ النكّرة إذا أُعيدت) أي: كما في قوله السابق، وإنّ أكلت نصف رُمَانَةٍ فهذا دفعُ اعتراض على وقوع طَلَقَتَيْنِ بأكلِ الرُمَانَةِ الواحدة اه . • قوله: (فثنتان) أي: لوجود صفةٍ أَكَلَ النُّصْفِ وصفةٍ أَكَلَ

في البيان إلى بنائه على أن إن تقتضي التكرار أي: ولا نعلم قائلًا به. (والحلف بالطلاق) وغيره إذا علق الطلاق به (ما تعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو لغيره أو لهما (أو تحقيق غير) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه؛ لأن الحلف بالله تعالى الذي الحلف بالطلاق فرعه يشتمل على ذلك (فإذا قال إن خلفت بطلاق فانت طالق ثم قال إن لم تخرجني) مثال للأول (أو إن خرجت) مثال للثاني (أو إن لم يكن الأمر كما قلت:) مثال للثالث (فانت طالق وقع المعلق بالحلف) في الحال؛ لأنه حلف (ويقع الاخران) كانت موطوءة (ووجدت صفته) وبقيت العدة

• قوله: (على أن إن تقتضي التكرار) أي: فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل ربعه وأكل نصف ربعه اه سم.

• قول (سن): (والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها نهاية ومعنى. • قوله: (وغيره) إلى قول المتن ولو قيل له في المعنى إلا قوله إذا علق الطلاق وقوله ولأن الحلف إلى المتن.

• قوله: (وغيره) الواو فيه بمعنى أو كما عبر به النهاية والمعنى قال الرشيدي قوله وغيره مراده به ما يشمل غير الحلف بالله من عتي أو غيره ليتأتى التعليق اه أي بقوله الآتي؛ لأن الحلف إلخ. • قوله: (به) أي: بالحلف بالطلاق أو غيره. • قوله: (لنفسه إلخ) تنازع فيه قوله فعل وضمير منه الراجع للفعل.

• قوله: (ليصدق إلخ) بيناء المفعول من التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن. • قوله: (لأن الحلف إلخ) تعليل لانقسام الحلف بالطلاق لما في المتن من الثلاثة. • قوله: (على ذلك) أي: ما ذكر من الأقسام الثلاثة. • قوله: (مثال للأول) أي: الحث، وقوله: للثاني أي المنع، وقوله: للثالث أي تحقيق الخبر. • قوله: (لأنه حلف) أي: لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة كما تقرر اه معني.

• قول (سن): (ويقع الاخران ووجدت صفته) فيه نظر بالنسبة للثالث فإنه حلف على غلبة الظن، ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف المخلف عليه فما ذكره المصنف إنما يأتي على المزجوح أي من حث الجاهل سم على حج، وقد يقال هو مخمول على ما لو أراد إن لم يكن الأمر كما قلت: في نفس الأمر اه ع ش. • قوله: (إن كانت موطوءة) أي: بخلاف غيرها فلأنها تبين بوقوع المعلق بالحلف اه معني.

الرابع. • قوله: (على أن إن تقتضي التكرار) أي: فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل ربعه وأكل نصف ربعه. • قوله: (لأن الحلف بالله الذي الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال يشكّل على الفرعية أن الحلف بالطلاق منهي عنه وبالله مطلوب؛ لأننا نقول لا يلزم أن يساوي الفرع الأصل في كل أحكامه على أن كلاً منهما يكون تارة منهيًا عنه وأخرى مأمورًا به كما هو معلوم من محلّهما فلا يصح إطلاق دعوى النهي عن الطلاق وطلب البمين وعلى أن المراد أصالة البمين للطلاق من حيث كونه حلفًا لا مطلقًا فلا إشكال بوجه؛ لأن أصالة أحد الأمرين للأخر في أمر مخصوص لا تقتضي أصالته مطلقًا، ولا مساواته له في جميع أحكامه.

• قوله في (سن): (ويقع الاخران ووجدت صفته) هذا مشكّل في الثالثة؛ لأن الحلف فيها مبني على ظنه



كما علَّله بأصله وحذفه لإوضوحه (ولو قال) بعد تعليقه بالحلف (إذا طَلَّقَتِ الشَّمْسُ أو جاء الحُجَّاجُ فانت طالق)، ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع التعليق بالحلف) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة يقع بها إن وُجِدَتْ، وإلا فلا. (ولو قيل له استخباراً أطلقناها)

• قول (سني): (أو جاء الحُجَّاجُ إلخ) وتغييره بالجمع يُشعر بأنه لو مات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعدت بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل يُنظر في ذلك للأكثر أو لما يُطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بقي منهم ممن يُريد الرجوع احتمالات أقربها ثانيها نهاية ومغني، وقولهما: أو إلى جميع إلخ قد يؤيد بأن الجمع المعروف للعموم بل هذا قد يؤيد الأول، وإن استبعد ووضح أن محل التوقف والاستبعاد حيث لا قصد فلو قال أرذت التعليق برجوع كل فرد فرداً فرجعوا إلا واحداً لنحو موت فيتبني أن لا وقوع، وإنما استبعد الحمل على هذا في صورة الإطلاق؛ لأن العادة جارية بأنهم لا يخلون عن فقد بعضهم فيتعد الحمل على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد هذا والقلب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط مجيء جميع من بقي؛ لأن اللفظ حقيقة في جميعهم أخرج المتخلف بعذر بالقرينة وبقي من عداه اه سيّد عمر. • فوه: (ولم يقع بينهما تنازع إلخ) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلق حالاً؛ لأن غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال لموطوءة إن خلقت بطلاقك فانت طالق ثم أعاده أربعاً وقع بالثانية طلقة وتتحل الأولى وبالثالثة طلقة ثانية بحكم اليمين الثانية وتتحل وبالرابعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتتحل بنهاية ومغني وروض مع شرحه قال ع ش قوله ثم أعاده إلخ أي إن خلقت بطلاقك إلخ.

(فرغ): ومما يغفل عنه أن يخلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلاً بالحلف فيقع به الطلاق؛ لأن ذلك خطاب ويتبني أنه يدين فيما لو قال أرذت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه اه. • فوه: (عن أقسامه الثلاثة) أي: الحث والمنع وتحقيق الخبر. • فوه: (إن وُجِدَتْ) أي: ولو في غير

والحلف بناء على الظن لا جنث فيه، وإن بان خلافه فالوجه أن الوقوع في الثالثة مبني على خلاف الصحيح، وهو جنث الجاهل لا يقال يُحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق؛ لأننا نقول هذا لا يصح؛ لأنه جعل هذا حليفاً ومجرد التعليق لا يكون حليفاً مع أن هذا الحمل يُنافي جعل ذلك مثلاً لتحقيق الخبر فليتأمل لا يقال إنما يُعتبر الظن بحيث يمنع الجنث في التتجيز دون التعليق كما هنا؛ لأننا نقول قد تقدم التضييع بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علّق بفعله ففعل ناسياً للتعليق أو مكرهاً لم تطلق في الأظهر والحاصل أن المعتمد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيخين إلخ فراجع.

• فوه: (وحذفه لإوضوحه) قد يقال أيضاً حذفه لدلالة قوله إن وُجِدَتْ صفة عليه وعلى كونها موطوءة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المال واحد.

• فوه في (سني): (أو جاء الحُجَّاجُ) فيه أمران الأول أنه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني أنه هل يشترط مجيء الجميع أو الأكثر أو مسمى الجمع فيه نظر، وفي شرح م ر أن الأوجه مسمى الجمع فليتأمل. • فوه: (ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع

أي زوجتك (فقال نعم)، أو مرادفها كجبر وأجل وأي بكسر الهمزة ويظهر أن بلى هنا كذلك لما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي (فالإقرار به)؛ لأنه صريح إقرار فإن كذب فهي زوجته باطنا (فإن قال أرذت) طلاقا (ماضيا وراجعت فيه صدق يمينه) لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جددت وحكمه كما مر في أنت طالق أمس وفسره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماسا) أي طلبا منه (لإنشاء) لإيقاع طلاق، ومنه كما هو ظاهر لو قيل له، وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم)، أو نحوها (فصريح) في الإيقاع حالا (وقيل كناية)؛ لأن نعم، ليست من صرائح الطلاق ويؤد بأنها، وإن كانت ليست صريحة فيه لكنها حاكية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم، طلقتها ولصراحتها في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة، وفي الإنشاء أخرى تبعا لقصده وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به بغوي واقتضى كلام الروضة ترجيحه. ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم، لم يكن شيئا وبه أفتى البلقيني وغيره؛ لأنه ليس هنا استخبار ولا إنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم

الوقت المعتاد كان تأخر الحجاج عن العادة في مجيئهم اه ع ش . هـ قوله: (أي زوجتك) إلى قوله: (وما لو قال طلقت) في النهاية . هـ قوله: (بينهما) أي: بلى ونعم اه ع ش . هـ قوله: (وحكمه كما مر إلخ) أي: من أنه إن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو بإقرارها صدق يمينه، وإلا فلا يصدق ويقع حالا .  
 هـ قوله (سني): (ذلك) أي: أطلقت زوجتك اه معني . هـ قوله: (ومنه) أي: من الإلتماس . هـ قوله: (لو قيل له إلخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومسألة بغوي لا يخلو عن إشكال فإن قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا حاصله إن فعلت كذا فزوجتك طالق فهذه أيضا مشتبهة على التعليق فلي تأمل اه سيّد عمر ويأتي عن سم ما يوافقه .

هـ قوله (سني): (فقال نعم) ولو قصد بنعم الإخبار كاذبا هل يدين اه سم أقول قضية قول الشارح ولصراحتها في الحكاية إلخ أنه لا يدين . هـ قوله: (اللازم منه) أي: مما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل إلخ مقول قول القاضي عبارة المعني ولو قال شخص لآخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فامرأتك طالق فقال نعم، وقد كان فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اه . هـ قوله: (لم يكن شيئا) أي: على المعتد ومثله ما يقع كثيرا من أنه يقال للزوج بعد عقد النكاح إن تزوجت عليها أو نحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اه ع ش . هـ قوله: (ولا إنشاء) الأولى، ولا

فقال إن لم تطلع فأت طالق طلقت أي إذا كان علق على الحلف منه حالا؛ لأن غرضه التحقيق فهو حلف شرخ م ر .

هـ قوله في (سني): (فإن قيل ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم فصريح) فلو قال طلقت فهو كناية م ر . ولو قصد بقوله نعم الإخبار كاذبا هل يدين .



لا تُؤدّي معناه فاندفع قول البغوي مرة أخرى بحسب أن يكون على الوجهين فيمن قيل له أطلّقت زوجتك فقال نعم، وكان ابن رزين اغترّ بكلامه هذا فأفتى بالوقوع وليس كما قال، وإن سبقه إليه المتولي وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحث الزركشي أنه لو جهل حال السؤال

لا التماس إنشاء سيّد عمر. هـ قوله: (معناه) أي: التعليق ع ش. هـ قوله: (فاندفع قول البغوي إلخ) وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل إلا التماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على طريقة ما تقدّم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجيه ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عنده الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلّها فتدبر اه سم. هـ قوله: (على الوجهين) أي: اللذين في المتن. هـ قوله: (فأفتى بالوقوع) هل المراد بمجرّد قوله نعم أو إذا وجدت الصفة المعلق عليها، وهي الفعل سم أقول والمراد الأول؛ لأن من تيمّة تصوير المسألة وكان قد فعله اه سيّد عمر ومراً أنّما عن المعنى ما يوافقه. هـ قوله: (وتبعه إلخ) أي: المتولي ويحتمل ابن رزين. هـ قوله: (ويبحث) إلى قوله: (وما لو قال طلّقت) في النهاية. هـ قوله: (ويبحث الزركشي إلخ) اعتمد المعنى والنهاية أيضاً. هـ قوله: (إنه لو جهل السؤال إلخ).

(فرغ): لو قصّد السائل بقوله أطلّقت زوجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخيراً أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر. (فرغ): علّق طلاق زوجته على تأبّر البستان هل يكفي تأبّر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع أو لا بد من تأبّر الجميع فيه نظر ويثبته لي الثاني. (فرغ): علّق شافعي طلاق زوجته الحقة على صلاة فصلت صلاة تصحّح عندها دون الزوج فالمشجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج.

هـ قوله: (فاندفع قول البغوي إلخ) كذا إلى الفصل شرح م ر وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليق بل لا يحتمل إلا التماس التعليق إذ لا يتصور أن يقصد به في هذا المقام الإخبار إذ لا معنى له، ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على أن طريقه ما تقدّم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجيه ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عنده الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلّها فتدبر. هـ قوله: (فأفتى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرّد قوله نعم أو المراد الوقوع إذا وجدت الصفة المعلق عليها، وهي الفعل.

(فرغ): لو قصّد السائل بقوله أطلّقت زوجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخيراً أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر.

هنا حُمِلَ على الاستخبار وخرج بنعم ما لو أشار بنحو رأيه فإنه لا عبرة به من ناطق على الأوجه لما مرَّ أول الفصل وما لو قال طَلَّقْتُ فإنه كناية على الأوجه أيضًا ويُفَرَّقُ بينه وبين طَلَّقْتُ بعد نحو طَلَّقني نفسك أو طَلَّقها بأنه ثم امثال لما سبقه الصريح في الإلزام فلا احتمال فيه بخلافه هنا فإنه وقع جوابًا لما لا إلزام فيه فكان كناية وما لو قال كان بعض ذلك فإنه لغو أيضًا لاحتمال سبقي تعليق أو وعيد بمول إليه أو قال أعلم أن الأمر على ما تقول فكذاك كما نقله وأقره؛ لأنه أمره أن يعلم، ولم يحصل هذا العلم. ولو أوقع ما لا يوقع شيئًا أو لا يوقع إلا واحدة كانت علي حرام فظنه ثلاثًا فأقر بها بناءً على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك إن كان ممن يخفى عليه ويجري ذلك فيما لو علَّقها .....

(فرغ): وقع السؤال عمن قيل له طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغة الأمر فقال نعم وبلغني أن بعضهم أفتى بعدم الوقوع محتجًا بأن نعم هنا وعِد لا يقع به شيء، وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طَلَّقْتُها بمعنى الإنشاء فالوقوع مُحْتَمَلٌ قريب جدًا سم على حج، وهو مستفاد من قول الشارح، وفي الإنشاء أخرى اهـ ش. هـ قوله: (حُمِلَ على الاستخبار) أي: فيكون جوابه إقرارًا ويدين اهـ ش. هـ قوله: (وما لو قال إلخ) ونظيره الآتي عطف على قوله وما لو أشار إلخ. هـ قوله: (على الأوجه) وفاقًا للمعنى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحًا. هـ قوله: (أيضًا) الأولى إسقاطه. هـ قوله: (بيته) أي: بين طَلَّقْتُ في جوابِ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ. هـ قوله: (بأنه ثم) أي: في طَلَّقْتُ بعد نحو طَلَّقني نفسك إلخ، وقوله: هنا أي في طَلَّقْتُ بعد أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ. هـ قوله: (وما لو قال كان) إلى الفصل في النهاية. هـ قوله: (وما لو قال إلخ) عبارة المعنى ولو قيل له أَطَلَّقْتُ ثلاثًا فقال قد كان بعض ذلك فليس إقرارًا بالطلاق لاحتمال إلخ فلو فسّر بشيء من ذلك قيل ولو قيل له إن جاء زيد فامراتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقًا ولو قيل له ألك زوجة فقال لا لم تطلق، وإن نوى؛ لأنه كذب مخض ولو قال لزوجتي ما أنت لي بشيء كان لغوًا لا يقع به طلاق، وإن نوى ولو قال امرأتي طَلَّقها زوجها، ولم تتزوج غيره طَلَّقْتُ اهـ معني، وفي البجيرمي عن القليوبي لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب اهـ. هـ قوله: (فكذاك) أي: لغو. هـ قوله: (كانت علي حرام) أي: فإنه لا يوقع شيئًا إن لم يثن ويوقع واحدة إن نوى فهو مثال لهما، وقوله: قيل منه أي ظاهرًا اهـ ش. هـ قوله: (لو علَّقها) أي: الطَّلَقة أو الثلاث اهـ سيد عمر.

(فرغ): علَّقَ طلاقَ زوجته على تأييد البستان هل يكفي تأييد بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع أو لا بُدَّ من تأييد الجميع فيه نظر ويتجه لي الثاني. (فرغ): علَّقَ شافعي طلاقَ زوجته الحقيقية على صلاة فصلت صلاة نصيح عندها دون الزوج فالمتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج.

(فرغ): وقع السؤال عمن قيل له طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغة الأمر فقال نعم وبلغني أن بعضهم أفتى بعدم الوقوع محتجًا بأن نعم هنا وعِد لا يقع به شيء، وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طَلَّقْتُها بمعنى الإنشاء فالوقوع مُحْتَمَلٌ قريب جدًا. هـ قوله: (فإنه كناية على الأوجه) أي: في شرح الروض أيضًا.



بفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فأقر بها ظاناً وقوعها، وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع ففعله عابداً فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر، وإنما لم يقبل من قال: أنت بائن ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقضي به العدة ثم قال نوتت بالكناية الطلاق فهي بائن حالة إيقاع الثلاث؛ لأنه هنا متهمة برفعه الثلاث الموجبة للتخليل اللازم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبتني على مقدر، وهو هي طالق وقغن، وإلا لم يقع شيء ومثله ما لو قيل له سرخها فقال سبعين ولو قال لمن في عصمتك ثلاثاً يوم كذا فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلظه في التاريخ ذكره أبو زرعة.

### فصل في أنواع أخرى من التعليق

(علق) بمسحيل عقلاً كأن أحييت ميتاً أي أوجدت الروح فيه مع موته أو شرعاً كأن نسيخ صوم رمضان أو عادة كأن صعدت السماء لم يقع في الحال شيء .....

• قوله: (بفعل) أي: لنفسه أو لغيره أو لهما. • قوله: (مع الجهل إلخ) أي: أو الإكراه.  
• قوله: (وفيما لو فعل إلخ) أي المعلق بفعله من نفسه أو المبالي. • قوله: (فظن الوقوع) أي: وانحلال اليمين. • قوله: (مع شهادة قرينة النسيان له إلخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب أن يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسياً بصدقه في هذا الظن أي ظن زوال التعليق. • قوله: (كما مر) أي: في شرح ففعله ناسياً للتعليق. • قوله: (وإنما لم يقبل إلخ) أي: ظاهراً ويدين إله ع. ش. • قوله: (اللازم له) يعني عنه ما قبله. • قوله: (فقال ثلاثاً) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق، وإن نواه على ما مر في قوله أو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع إلخ إله ع. ش. • قوله: (وأنه مبتني على مقدر) قد يقال إذا قلنا ما ذكرنا فأي حاجة للنية إله سيد عمر أقول والمخرج ضعف دلالة المقدر. • قوله: (والأ) أي: وإن انتفى الأمران أو أحدهما. • قوله: (فبان أنها ذلك اليوم بائن) أي: لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لعدم تزوجها إذ ذاك إله ع. ش. • قوله: (وقع عليه الثلاث) أي: ظاهراً إله ع. ش. أو يدين.

### (فصل) في أنواع أخرى من التعليق

• قوله: (بمسحيل) إلى قوله: (وينتهي) في النهاية. • قوله: (بمسحيل) أي: إثباتاً كما في هذه الأمثلة بخلاف التقي كأن لم تضعدي إلخ فإن حكمه الوقوع حالاً كما سيصرح به قريباً في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفاً إله رشيدتي. • قوله: (أي أوجدت الروح فيه مع موته) أي: فيصير ميتاً حياً حتى يكون من المحال عقلاً إله رشيدتي أي: وأما الإخفاء بعد موته فهو من المسحيل عادة لا عقلاً. • قوله: (لم يقع في الحال)؛ لأنه لم يتجز الطلاق، وإنما علقه، ولم توجد الصفة إله كردي.  
• قوله: (في الحال) لعل التقيده به نظراً لاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط.

### (فصل) في أنواع أخرى من التعليق

فاليمين مُتَعَقِدَةٌ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ وَيَأْتِي فِي وَاللَّهِ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ أَنَهَا لَا تَنْقَعِدُ لَكِنْ لَا لِمَا هُنَا بَلْ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْجَنَثِ لَا يُجِلُّ بِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ، وَمَنْ ثُمَّ انْعَقَدَتْ فِي لَأَقْتُلَنَّ فَلَانًا، وَهُوَ مَيِّثٌ مَعَ تَعْلِيْقِهَا بِمُسْتَحِيلٍ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْبِرِّ يَهْتَكُ حَرَمَةَ الْإِثْمِ فَيُخَوِّجُ إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ يَنْحَوِي دُخُولَهُ فَحِيلٌ سَاكِتًا قَادِرًا عَلَى الْامْتِنَاعِ وَأَدْخِلَ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا إِذَا عَلَّقَ بِجَمَاعِهِ فَعَلْتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكْ، وَلَا أَثَرَ لاسْتِدَامَتِهِمَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْإِبْتِدَاءِ كَمَا يَأْتِي أَوْ بِإِعْطَاءِ كَذَا بَعْدَ شَهْرِ مَثَلًا فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا اقْتَضَى الْفَوْزَ عَقِبَ الشَّهْرِ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالْيَأْسِ وَكَانَ وَجْهٌ هَذَا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ مَا مَرَّ فِي الْأَدَوَاتِ أَنَّ الْإِبْثَابَ فِيهِ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَمَعْنَى إِذَا مَضَى

• قَوْلُهُ: (فَالْيَمِينُ مُتَعَقِدَةٌ إلخ) أَي: حَيْثُ قَصَدَ مَنَعَهَا مِنَ الصُّعُودِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِيلًا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ حَلِفًا، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ مَنْ عَلَّقَ عَلَى الْحَلِفِ إِدْعَاءَ شَيْءٍ أَقُولُ فِي كَوْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا سِيَّمَا الثَّانِي حَلِفًا نَظَرًا.

• قَوْلُهُ: (فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ) أَي: الَّذِي عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى حَلْفِهِ كَأَن قَالِ إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ أَحْيَيْتُ مَيْتًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ بِالْحَلِفِ فِي الْحَالِ دُونَ الْآخِرِ. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا لِمَا هُنَا) أَي: مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْجَنَثِ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْعِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجَعْ إِدْعَاءُ سَمِ أَقُولُ هَذَا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ مَعْنَاهُ إِنْ صَعِدَتِ السَّمَاءُ فَأَنْتِ طَالِقٌ. • قَوْلُهُ: (مَعَ تَعْلِيْقِهَا) أَي: الْيَمِينِ بِاللَّهِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْحَوِي دُخُولَهُ) عَطَفَ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ إِلَى الْمَتَنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَفِيهِ مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَحِيلٌ سَاكِتًا إلخ) وَإِنَّمَا لَمْ يَحْنُثْ بِذَلِكَ لِغَدَمِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِلْحَالِفِ بِخِلَافِ دُخُولِهِ رَاكِبَ دَابَّةٍ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِنِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ عُرْفًا، وَإِنْ كَانَ زِمَامُهَا بِيَدِ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الدَّابَّةِ الْمَجْنُونُ وَيَخْلَافُ مَا لَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَحْمِلَهُ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِحَمْلِهِ وَدُخُولِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى الْأَمْرِ السَّابِقِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَوْ قَالَ الْحَالِفُ عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فَحَمَلَهُ غَيْرُهُ وَدَخَلَ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ فَفَهْمُ السَّامِعِ الْحُكْمَ مِنْهُ فَحَمَلَهُ وَدَخَلَ بِهِ فَلَا جَنَثَ إِدْعَاءَ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْنُثْ) أَي: وَلَا تَتَّحَلَّ الْيَمِينُ بِذَلِكَ إِدْعَاءَ شَيْءٍ.

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَحَرَّكْ) أَي: حِينَ عَلَتْ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَنْزِعَ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِدَامَةَ لَا تُسَمَّى جَمَاعًا فَإِنْ نَزَعَ وَعَادَ حَنْثَ بِالْعُودِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ جَمَاعٍ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِبْلَاءِ إِدْعَاءَ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (لَا سِدَامَتَهُمَا) أَي: الدُّخُولِ وَالْجَمَاعِ إِدْعَاءَ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِعْطَاءِ كَذَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِمُسْتَحِيلٍ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا) كَأَن يَقُولَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أُعْطِيكَ كَذَا.

• قَوْلُهُ: (وَجْهٌ هَذَا) أَي: اقْتِضَاءُ إِذَا هُنَا الْفَوْزُ. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِبْثَابَ فِيهِ إلخ) هَذَا لَا يُلَاقِي رَدَّهُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي إِفْتَائِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ مَتَى خَرَجْتَ شَكَوْتُكَ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ فَرَاغَهُ رَشِيدِي وَعَ ش. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي الْإِعْطَاءِ إِدْعَاءَ كُرْدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى فِي التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْجَنَثِ لَا يُجِلُّ بِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْعِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَصْعَدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.



الشَّهْرُ أَعْطَيْتُكَ كَذَا إِذَا لَمْ أُعْطِكَ عِنْدَ مُضِيِّهِ، وَهَذَا لِلْفَوْرِ كَمَا مَرَّ فَكَذَا مَا بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ مَا فِيهِ  
أَوْ لَا يُقِيمُ بِكَذَا مُدَّةً كَذَا لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ عُزْفًا أَوْ (بِأَكْلِ رَغِيبٍ أَوْ  
رُمَانَةٍ) .....

• فَوَدَّ: (وَهَذَا لِلْفَوْرِ) أَي: هَذَا التَّعْلِيْقُ يَقْتَضِي الْفَوْرَ اهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا يُقِيمُ إلخ) عَلَى تَقْدِيرِ  
حَلْفٍ لَا يُقِيمُ إلخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُنَى عَلَّقَ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ إلخ) تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ  
قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا مَا يُخَالِفُهُ سَيِّدُ عُمَرَ وَاسْمُ وَعَ ش.  
• فَوَدَّ (سَنِي): (بِأَكْلِ رَغِيبٍ).

(فُرُوعُ): لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ أَكْثَرَ مِنْ رَغِيبٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بِأَكْلِهَا رَغِيبًا وَأَدَمًا أَوْ إِنْ أَكَلْتُ الْيَوْمَ إِلَّا رَغِيبًا  
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَكَلْتُ رَغِيبًا ثُمَّ فَكَيْهَةً حَيْثُ أَوْ إِنْ لَبَسْتُ قَمِيصَيْنِ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتُ بِلَبْسِهِمَا وَلَوْ مُتَوَالِيَيْنِ أَوْ  
قَالَ لَهَا نِصْفَ اللَّيْلِ مَثَلًا إِنْ بَتَّ عِنْدَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَاتَ عِنْدَهَا بَقِيَّةَ اللَّيْلِ حَيْثُ لِلْقَرِينَةِ، وَإِنْ اقْتَضَى  
الْمَيْتَ أَكْثَرَ اللَّيْلِ أَوْ نِمْتَ عَلَى ثَوْبٍ لَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا لَمْ يَحْنَثْ كَمَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا يَدَيْهِ أَوْ  
رِجْلَيْهِ أَوْ إِنْ قَتَلْتَ زَيْدًا غَدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَضَرَبَهُ الْيَوْمَ فَمَاتَ مِنْهُ غَدًا لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ الْفِعْلُ  
الْمُقَوَّثُ لِلرَّوْحِ، وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ قَالَ لَهَا إِنْ كَانَ عِنْدَكَ نَارٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بِوُجُودِ السَّرَاجِ عِنْدَهَا أَوْ إِنْ  
جُعِنْتَ يَوْمًا فِي بَيْتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَجَاعَتِ بِصَوْمٍ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافٍ مَا لَوْ جَاعَتْ يَوْمًا بِلا صَوْمٍ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
وَجْهُكَ أَحْسَنَ مِنَ الْقَمَرِ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ كَانَتْ زَيْنَبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ  
تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ١] نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِالْحُسْنِ الْجَمَالَ وَكَانَتْ قَبِيحَةً الشَّكْلِ حَيْثُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ  
فَقَصَدْتُكَ بِالْجِمَاعِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَصَدْتَهُ هِيَ فَجَامِعَهَا لَمْ يَحْنَثْ فَإِنْ قَالَ إِنْ قَصَدْتَ جِمَاعَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ  
فَقَصَدْتَهُ فَجَامِعَهَا حَيْثُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي قَالَ عَ ش قَوْلُهُ ثُمَّ فَكَيْهَةً أَي مَثَلًا فَمَا لَا يُسَمَّى فَكَيْهَةً يَحْنَثُ بِهِ أَيْضًا  
حَيْثُ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ عَادَةً وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدٍ الْحَالِفِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ كَسَحَاقَةِ خَزْفٍ فَلَا يَحْنَثُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ  
مُتَوَالِيَيْنِ أَي مُتَفَرَّقَيْنِ، وَقَوْلُهُ: نِصْفَ اللَّيْلِ أَي أَوْ دُونَهُ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا،  
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى مِخْدَةٍ لَهَا فَيَتَّبِعِي الْحَنْثَ بِتَوَسُّلِهَا؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ عُزْفًا مِنَ النَّوْمِ عَلَى الْمِخْدَةِ،  
وَقَوْلُهُ: فَجَاعَتِ يَوْمًا أَي جَوْعًا مُؤَثِّرًا عُزْفًا بِلا تَرْكِهَا الْأَكْلَ قَصْدًا مَعَ وَجُودِ مَا يُؤْكَلُ بَيْتِهَا مِنْ جِهَةِ  
الزَّوْجِ، وَإِلَّا فَلَا يَحْنَثُ إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ تَرَكْتُكَ يَوْمًا بِلا طَعَامٍ يُشْبِعُكَ، وَقَوْلُهُ: وَكَانَتْ  
قَبِيحَةً الشَّكْلِ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَسَنَةً الشَّكْلِ لَمْ يَحْنَثْ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهَا لَبَسَتْ أَجْمَلًا مِنَ الْقَمَرِ،  
وَقَوْلُهُ: فَقَصَدْتَهُ هِيَ أَي وَلَوْ بِتَغْرِيفٍ مِنْهَا لَهَا اه، وَقَوْلُهُ: قَدْ يَتَوَقَّفُ إلخ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْقَمَرَ اضْوَأَ لَا أَجْمَلُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ رُمَانَةٍ) وَهَلْ يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةُ الْمُعَلَّقُ بِأَكْلِهَا جِلْدًا كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ  
قَشْرَهُ الَّذِي يُنَمَّرُ مَعَهُ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرًا وَمَالَ مَرَّ إِلَى الْفَرْقِ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الثَّمَرُ الْمُعَلَّقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهٍ، وَلَا

• فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا) كَذَا شَرْحُ مَرَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ  
كَذَا قَوْلُهُ مَا نَعَصُ فَرَعَ حَلَفَ لَا يُقِيمُ بِمَحَلٍّ كَذَا شَهْرًا فَأَقَامَهُ مُفَرَّقًا حَيْثُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ اه.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ بِأَكْلِ رَغِيبٍ أَوْ رُمَانَةٍ إلخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَإِنْ عَلَّقَ بِأَكْلِهَا وَيَعْدِمُهُ لَمْ يَتَرَأَّ بِأَكْلِ

كَانَ أَكَلْتُ هَذَا الرِّغِيفَ أَوْ هَذِهِ الرُّمَانَةَ أَوْ رَغِيفًا أَوْ رُمَانَةً (بَقِي) بَعْدَ أَكْلِهَا الْمُعْلَقُ بِهِ (لُبَابَةٌ) لَا يُدْقُ مُذْرَكُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ كَلَامُ أَصْلِهِ بِأَنْ يُسَمَّى قِطْعَةً خُبْزٍ (أَوْ حَبَّةً لَمْ يَفْعَ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْكُلَّ حَقِيقَةً أَمَّا مَا دُقَ مُذْرَكُهُ بِأَنْ لَا يَكُونُ لَهُ وَقَعٌ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي بَرٍّ، وَلَا جَنْبٌ نَظَرًا لِلْعُرْفِ الْمُطْرَدِ وَأُجْرِيَ تَفْصِيلُ اللَّبَابَةِ فِيمَا إِذَا بَقِيَ بَعْضُ حَبَّةٍ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَوْ أَكَلَا) أَيِ الزَّوْجَانِ (عَمْرًا)

أَقْمَاعُهُ أَوْ سَمِ أَيِ فَلَا يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ جِلْدَهَا أَوْ عِشْرَ شِ، وَقَوْلُهُ: وَمَالَ مَرَّ إِلَيْهِ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي.  
 ه قَوْلُهُ: (كَانَ أَكَلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (لَعْنَةُ لَا عُرْفًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَلَوْ كَانَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ شَارِحٌ). ه قَوْلُهُ: (بَعْدَ أَكْلِهَا) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلٍ، وَقَوْلُهُ: الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ أَيِ مِنَ الرِّغِيفِ وَالرُّمَانَةِ مَفْعُولُهُ جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَبَقِيَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَكْلِهَا لَهُ أَوْ.  
 ه قَوْلُهُ: (يُدْقُ مُذْرَكُهَا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ يَخْفَى إِدْرَاكُ اللَّبَابَةِ وَالْإِخْسَاسِ بِهَا أَوْ يُجَيَّرُ مِيً.  
 ه قَوْلُهُ: (أَوْ حَبَّةً) أَيِ: مِنَ الرُّمَانَةِ. ه قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ إِلَيْهِ) أَيِ: الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الزَّوْجَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ يُصَدِّقُ أَنَّهَا لَمْ تَأْكُلِ الرِّغِيفَ أَوْ الرُّمَانَةَ، وَإِنْ سَامَحَ أَهْلُ الْعُرْفِ فِي إِطْلَاقِ أَكْلِ الرِّغِيفِ أَوْ الرُّمَانَةِ فِي ذَلِكَ أَوْ. ه قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا بَقِيَ إِلَيْهِ) وَكَذَا فِي الثَّمَرَةِ الْمُعْلَقَةِ بِأَكْلِهَا إِذَا بَقِيَ قِمْعُهَا أَوْ شَيْءٌ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَرْكِهِ أَوْ مُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْجَنْبِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ عِشْرَ شِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا الرِّغِيفَ فَتَرَكَتْ بَعْضَهُ لِكَوْنِهِ مَخْرُوقًا لَا يُعْتَادُ أَكْلُهُ. ه قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ: الرُّمَانَةِ أَوْ عِشْرَ شِ.

الْبَغْضِ بَلْ يَخْنَثُ فِي نَهْيِ عَدَمِ الْأَكْلِ إِذَا مَا تَقَبَّلَ أَكْلَ الْبَاقِي أَوْ تَلَفَ قَبْلَهُ أَوْ هَلْ يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهَا جِلْدَهَا كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ قِشْرَهُ الَّذِي يُمَصُّ حَتَّى لَوْ مَضَى، وَلَمْ يَتَلَفْهُ لَمْ يَخْنَثُ أَوْ يُفَرِّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ مَرَّ لِلْفَرْقِ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الثَّمَرُ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهٍ، وَلَا أَقْمَاعُهُ أَوْ، وَفِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَعَصَهُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اشْتَرَى خِرْقَةً جَوْخَ فَقَطَعَ بَعْضَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ فَقَالَ الْبَائِعُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا يَلْبَسُهَا إِلَّا أَنَا أَيْ الْخِرْقَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَلَا نِيَّةَ لِلْحَالِفِ أَضْلًا ثُمَّ اتَّفَقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ يُفْصَلَ الْخِرْقَةُ الْمَذْكُورَةُ وَيَخْطِطَها فَلَمَّا فُصِّلَتْ وَخِطَّتْ جِيءَ بِهَا وَعُلِقَ فِيهَا مَا خَرَجَ مِنْهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ عِنْدَ الْخِيَاطَةِ مِنْ قَوَارٍ وَمَا يُقَطَّعُ مِنَ الذَّبْلِ وَغَيْرِهِ لِلْإِضْلَاحِ وَلِبَسِهَا الْبَائِعُ ثُمَّ تَرَعَهَا وَقَلَعَ مِنْهَا مَا عَلَّقَهُ فِيهَا مِنَ الْقَوَارِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ دَفَعَهَا لِلْمُشْتَرِي وَلِبَسَهَا هُوَ وَغَيْرُهُ فَهَلِ الْيَمِينُ تَعَلَّقَتْ بِجُمْلَةِ هَذِهِ الْخِرْقَةِ حَتَّى لَا يَخْنَثُ الْحَالِفُ بَلْبَسِ غَيْرِهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ أَوْ تُحْمَلُ الْيَمِينُ عَلَى خِلَافِ الْقَوَارِ وَغَيْرِهَا فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْيَمِينُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ فَتَاتِ الْخُبْزِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَكَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ فَخِطَّه قَمِيصًا أَوْ قَبَاءً أَوْ جُبَّةً أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ جَعَلَ الْخُفَّ نَعْلًا حِينَئِذٍ بِالْمُتَّخِذِ مِنْهُ حَتَّى يَخْنَثُ الْبَائِعُ بَلْبَسَهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ الْجَوَابُ يَخْنَثُ الْحَالِفُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى صِبْغَةِ الْحَضَرِ حِينَئِذٍ حَلَفَ لَا يَلْبَسُهَا إِلَّا هُوَ، وَلَا يُقْبَدُ فِي دَفْعِ الْحِنْثِ إِزَالَةُ مَا ذَهَبَ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ قَوَارِ وَقَصَاصَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ فِي حَالِ التَّفْصِيلِ لِيَحْصَلَ اللَّبْسُ الْمُعْتَادُ فِي مِثْلِهَا، وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَلَا وَفْقَةَ وَلَيْسَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرِّغِيفَ فَآكَلَهُ إِلَّا لُقْمَةً كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمَارَسَةٍ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ عَرَضْتُهُ عَلَى مَرَّ فَوَافَقَ عَلَى النَّظَرِ.



وَحَلَطَا نَوَاهِمَا فَقَالَ لَهَا (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاك) مِنْ نَوَايَ (فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَعَلَتْ كُلَّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا لَمْ يَقَعْ) لِحُصُولِ التَّمْيِيزِ بِذَلِكَ لُغَةً لَا عُرْفًا (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا) لِنَوَاهِ مِنْ نَوَاهِمَا فَلَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ فَيَقَعْ كَمَا اقْتَضَاهُ الْمَتْنُ وَاعْتَمَدَهُ شَارِحٌ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُسْتَحِيلِ عَادَةً لِتَعْلُوقِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ التَّمْيِيزُ عَادَةً فَمُيِّزَتْ لَمْ يَقَعْ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ عَادَةً فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ. (وَلَوْ كَانَ بِفِيهَا تَمَرَةٌ فَعَلَّقَ بِبَلْعِهَا ثُمَّ بَرَفِيهَا ثُمَّ بِإِمْسَاكِهَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (وَرَمَى بَعْضٍ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (لَمْ يَقَعْ)؛ لِأَنَّ أَكْلَ الْبَعْضِ أَوْ رَمَى الْبَعْضِ مُغَايِرٌ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ الْجَنُثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكْلَ.....

• قول (سني): (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي) قَالَ فِي الْعُبَابِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِنَوَايَ أَوْ إِنْ لَمْ تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَرٌّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاك أَوْ سَمِ أَيِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا فَلَا يَبْرُ بِذَلِكَ فَيَقَعْ. • قوله: (لُغَةً لَا عُرْفًا) أَيِ: وَالْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ اللَّغَةُ بِخِلَافِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَشْتَهَرْ عُرْفٌ بِخِلَافِهِ أَوْ ع. ش. • قوله: (أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ التَّمْيِيزُ) أَيِ فِيمَا لَوْ قَصَدَ التَّعْيِينَ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يَقَعْ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ وَتَبَنَّى خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ ع. ش. • قوله: (وَلَا إِلَخَ) أَيِ لَمْ تُمَيِّزْ وَقَعَ بِالْيَاسِ سَمِ وَع. ش. وَرُشِيدِي. • قوله: (فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيِ فِي التَّقْيِ فَيَقَعْ فِي الْحَالِ سَمِ وَع. ش. وَرُشِيدِي.

• قول (سني): (تَمَرَةٌ) أَيِ: مَثَلًا. • قوله: (فَعَلَّقَ بِبَلْعِهَا إِلَخَ) كَقَوْلِهِ إِنْ بَلَعْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَمَيْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ أَمْسَكْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ.

• قول (سني): (مَعَ فَرَاغِهِ) أَيِ: عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّعْلِيقِ أَوْ مُغْنِي. • قوله: (وَإِنْ اقْتَصَرَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ مَا اخْتَمَدَ) فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) إِلَى (وَعَكْسُهُ). • قوله: (وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا يَتَأْتِي مَعَ تَضْوِيرِ الْمَتْنِ وَلَوْ سَأَلَهُ بِرُؤْيَاهُ ثُمَّ قَالَ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ لَكَانَ وَاضِحًا أَوْ رُشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِأَشْرَاطِ الْأَمْرَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الشَّرْطُ الْمُبَادَرَةُ بِأَحَدِهِمَا أَوْ. • قوله: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ) أَيِ حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ أَوْ سَمِ. • قوله: (الْجَنُثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً. • قوله: (وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكْلٌ) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَصَوَابُهُ وَأَنَّ الْأَكْلَ إِبْتِلَاعٌ كَمَا نُقِلَ مِنْ تَغْيِيرِ الزَّوْكَشِيِّ وَبِهِ عَبْرُ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَدْ يُنَازَعُ فِي كَوْنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي هَذَا وَيَدَّعِي أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْأَكْلَ إِبْتِلَاعٌ مُطْلَقًا فَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَّبِعُ فَأَكْلَ حَيْثُ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ فِي الْمَتْنِ إِنَّمَا

• قوله في (سني): (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاك مِنْ نَوَايَ إِلَخَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِنَوَايَ أَوْ إِنْ لَمْ تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَرٌّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاك أَوْ. • قوله: (وَلَا وَقَعَ) فَإِنْ قُلْتَ: مَتَى يَقَعُ قُلْتَ: الْقِيَاسُ عِنْدَ الْيَاسِ. • قوله: (فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيِ: فِي التَّقْيِ فَيَقَعْ فِي الْحَالِ.

• قوله: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ) أَيِ: حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ. • قوله: (وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكْلٌ مُطْلَقًا) هُوَ مَا ذَكَرَاهُ فِي

مُطْلَقًا، وهو ما اعتمده شارح لِكُنْهُ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ ذَكَرَ الثَّمَرَةَ وَأَكْلَهَا مَضْعُ يُزِيلُ اسْمَهَا فَلَمْ تَبْلُغْ ثَمَرَةً وَالَّذِي يَنْجِيهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَى الْمَضْعُ كَانَ الْإِبْتِلَاحُ غَيْرَ الْأَكْلِ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ وُجِدَ الْمَضْعُ كَانَ عَيْنُهُ مَا لَمْ يَزُلْ بِالْمَضْعِ اسْمُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي عَكْسِهِ بِأَنَّ عُلُقَ بِالْأَكْلِ فَابْتَلَعَتْ لَا جَنْثَ كَمَا قَالَاهُ عَنِ الْمُتَوَلِّي هُنَا وَاعْتَمَدَاهُ وَنُسِبَ لِلْأَكْثَرَيْنِ لَكِنْ جَرِيًا فِي مَوَاضِعَ عَلَى الْجَنْثِ وَخَرَجَ بِبَادَرَتِ مَا لَوْ أَمْسَكْتَهَا لَحِظَةً فَتَطَلَّقُوا، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الشَّرْطُ تَأْخِرَ يَمِينِ الْإِمْسَاكِ فَيَحْنُثُ إِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَقَدَّمَتْ وَمَعَ تَأْخِيرِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ وَثُمَّ فِذْكَرِهَا تَصْوِيرًا. (وَلَوْ أَنَّهُمَا بِسَرِقَةٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ.....

هُوَ بِالْإِبْتِلَاحِ وَانْقَضَى قَوْلُهُ بِأَكْلِ بَعْضِ أَتَاهَا لَوْ أَكَلْتُ الْجَمِيعَ حَيْثُ أَهْ أَقُولُ وَيُؤَافِقُ مَا قَالَاهُ وَرُودُ الْإِغْتِرَاضِ الْآتِي. هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: وَجِدَ الْمَضْعُ أَوْ لَا. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَارِحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ، وَهُوَ وَاضِحٌ لَكِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ، وَقَدْ يُنَازَعُ فِيهِ إِذَا ذَكَرَ الثَّمَرَةَ فِي يَمِينِهِ فَإِنْ أَكَلَهَا الْخ. هـ قَوْلُهُ: (وَأَكَلَهَا الْخ) عَطْفٌ عَلَى الْفَرَضِ. هـ قَوْلُهُ: (لَا جَنْثَ كَمَا قَالَاهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ فَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ عُلُقَ طَلَقَهَا بِالْأَكْلِ فَابْتَلَعَتْ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ ابْتَلَعَ، وَلَمْ يَأْكُلْ وَوَقَعَ لَهُ كَاصِلُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ عَكْسُ هَذَا وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ أَحَدَ الْمَوْضِعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ وَفَرَّقَ بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّغَةِ، وَالْبَلْعُ لَا يُسَمَّى فِيهَا أَكْلًا وَالْإِيمَانُ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَالْبَلْعُ يُسَمَّى فِيهِ أَكْلًا، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَضْعِيفِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ أَهْ وَأَقْرَبُهَا سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّغَةِ أَيِ إِنْ اضْطَرَبَ الْعُرْفُ فَإِنْ اطَّرَدَ فَهُوَ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ كَمَا سَبَّأْتَنِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا تُبْنَى عَلَى الْعُرْفِ إِلَّا إِذَا اطَّرَدَ وَحَيْثُ فَقَدْ يُقَالُ: فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ تُعْذِرْ فِي النَّهْيَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهَا) أَيِ ثُمَّ تَصْوِيرُ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى لَوْ كَانَ ثُمَّ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَتْنِ مِنْ كَلَامِ الْمُعَلِّقِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مَا يَقُولُهُ الْمُعَلِّقُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ فِي الْمَتْنِ، وَأَنَّ الَّتِي فِيهِ إِنَّمَا هِيَ لِيَبَيِّنَ اِغْتِيَابَ تَأْخِيرِ الْحَالِفِ يَمِينَ الْإِمْسَاكِ سَمِ وَرَشِيدِي.

هـ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي) بِفَتْحِ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الدَّالِ وَكَسْرِ الْقَافِ الْمُخَفَّفَةِ أَيِ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِالصَّدْقِ أَهْ بِجَيْرِمِي.

هـ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي) أَيِ: فِي أَمْرِ هَذِهِ السَّرِقَةِ أَهْ مُغْنِي.

الْإِيمَانِ وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرَّوْضِ هُنَا تَبَعًا لِأَصْلِهِ عَدَمُ الْجَنْثِ لِصِدْقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ابْتَلَعَ، وَلَمْ يَأْكُلْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ وَالْبَلْعُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا وَبِنَاءِ الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، وَهُوَ فِيهِ يُسَمَّى أَكْلًا أَهْ شَرْحُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ ذَكَرَ الثَّمَرَةَ) قَدْ يُقَالُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَعُلُقَ بِرَمِيهَا الْخ صَادِقٌ مَعَ تَغْيِيرِ الْحَالِفِ بَنَحْوِ إِنْ أَكَلْتُ هَذِهِ الْخ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لِلْفِظِ الثَّمَرَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهَا) أَيِ: ثُمَّ تَصْوِيرُ إِنَّمَا يَنْجِيهِ هَذَا الْكَلَامُ



فَقَالَتْ سَرَفْتُ مَا (نَافِيَةٌ) سَرَفْتُ لَمْ تَطْلُقْ (لِصِدْقِهَا فِي أَحَدِهِمَا بَقِيْنَا فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعَلِّمْنِي بِالصُّدْقِ لَمْ تَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ) (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا) فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَالْخَلَاصُ) مِنَ الْحَبِّ بِحَصْلِ بِطَرِيقَةٍ هِيَ (أَنْ تَذْكُرَ) مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ أَوْ (عَدَدًا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ) عَادَةً (لَمْ تَزِيدْ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ) عَادَةً لِيَدْخُلَ عَدْدُهَا فِي جُمْلَةٍ مَا أَخْبَرْتَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ: لَا يُغْتَبَرُ فِي الْخَبَرِ صِدْقُ فُلُو قَالَ إِنَّ أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ كَاذِبَةٌ طَلَّقْتَ قَالَ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا وَمَفْعُولًا كَرَمِي حَجَرٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْوَاقِعِ بِخِلَافِ مُخْتَمَلِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ كَالْقُدُومِ وَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْعَدَدِ التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ الَّذِي فِي الرُّمَانَةِ وَلَا بِحَصْلِ إِلَّا بِذَلِكَ وَلَوْ

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (فَقَالَتْ سَرَفْتُ مَا سَرَفْتُ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا اهـ سم. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعَلِّمْنِي الْخَبَرَ) أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ أَقُولُ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي الْمَتْنِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي الْخَبَرَ)، وَأَمَّا الْبِشَارَةُ فَمُخْتَصَّةٌ بِالْخَبَرِ الْأَوَّلِ السَّارِّ الصُّدْقِ قَبْلَ الشُّعُورِ فَإِذَا قَالَ لِنِسَائِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِكَذَا فَهِيَ طَالِقٌ فَأَخْبَرْتَهُ وَاحِدَةً بِذَلِكَ ثَانِيًا بَعْدَ إِخْبَارِ غَيْرِهَا أَوْ كَانَ غَيْرَ سَارٍّ بَانَ كَانَ بِسُوءٍ أَوْ هِيَ كَاذِبَةٌ أَوْ بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِ وُجُودِ الصِّفَةِ نَعَمْ مَحَلُّ اغْتِيَارِ كَوْنِهِ سَارًّا إِذَا أُطْلِقَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِخَبَرٍ أَوْ أَمْرٍ عَنْ زَيْدٍ فَإِنْ قَبِلَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَهِيَ طَالِقٌ اكْتَفَى بِصِدْقِ الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ كَارِهًا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَفِيهِمَا هُنَا فُرُوعٌ فَرَاغَ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (عَدَدًا الْخَبَرَ) أَي: كَمَائَةٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: انْتِصَارُ الْخَلَاصِ فِيهَا ذَكَرَ. • فَوَيْلٌ: (قَالَ الْبُلْقِينِي) أَي: فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا) أَي: كَحَبِّ الرُّمَانَةِ. اهـ ع ش. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يَحْصُلُ) أَي: التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ إِلَّا بِذَلِكَ أَيِ بِإِخْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ

لَوْ ذَكَرَتْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ الْحَالِفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَتْ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لِيَبَانَ اغْتِيَارُ تَأْخِيرِ الْحَالِفِ يَمِينَ الْإِنْسَانِ وَأَنْ عَطَفَهَا هُوَ بِالْوَاوِ وَكَمَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهْرِ.

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (فَقَالَتْ سَرَفْتُ مَا سَرَفْتُ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكِلُ عَلَى الْوُقُوعِ حِينَئِذٍ عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَجُهْلُ حَالِهِ قُلْتَ الْفَرْقُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَتِنَا انْتِفَاءُ الصُّدْقِ، وَقَدْ كَانَ مُحَقِّقًا قَبْلَ قَبُولِهَا مَا ذَكَرَ وَالْأَضْلُ بِقَاوُهِ وَالْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْغُرَابِ عَدَمُ الْغُرَابِيَّةِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ حَتَّى يُسْتَضْحَبَ وَالْأَضْلُ بِقَاءِ الْعِصْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعَلِّمْنِي بِالصُّدْقِ) أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا الْخَبَرَ) هَذَا يَخْتَاجُ لِيَبَانَ إِذْ يُقَالُ لِمَ كَانَ كَذَلِكَ.

قال إن لم تُعَدَّ حَبَّهَا تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى عَلَى أَحَدٍ وَجَهَيْنِ بظهور أثر ترجيحه ويُفَرَّقُ بآنه هنا نصٌّ على عددٍ كُلِّ حَبَّةٍ حَبَّةً عَلَى حَيَالِهَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ (وَالصُّورَتَانِ) فِي السَّرِيقَةِ وَالرُّمَانَةِ (فَيَمْنُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا) أَي تَعْيِينًا فَإِنْ (قَصَدَهُ لَمْ يَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ) بِهِ وَلَوْ وَضَعَ شَيْئًا وَسَهَا عَنْهُ ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ تَذَكَّرَ مَوْضِعَهُ فَرَأَاهُ فِيهِ لَمْ تَطْلُقْ بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ بِمِثْنِهِ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ خَلَفَ عَلَى مُسْتَحِيلٍ هُوَ إِعْطَاؤُهَا مَا لَمْ تَأْخُذْهُ، وَلَمْ تَعْلَمْ مَحَلَّهُ ..

المَذْكُورَتَيْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى) أَقُولُ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ لَا تَشْمَلُ الطَّرِيقَةَ الْأُولَى، وَهُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ ذِكْرَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذِكْرُ عَدَدٍ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ إِنْ فَتَأَمَّلَهُ فَرِيزَادَةُ الشَّارِحِ إِيَّاهَا لِإِضْاحِ هـ سَمِ، وَقَدْ يُنْتَعِ الصَّدَقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بِعَدَدٍ. ٥ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي إِنْ لَمْ تُعْطِي حَبَّهَا نَصٌّ عَلَى عَدَدٍ كُلِّ أَي عَلَى طَلَبِ عَدَدٍ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّ الْخ) الْمُنَاسِبُ عَدُّ كُلِّ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَي: مَا فِي الْمَتْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَخَلَّصْ الْخ) وَيَتَبَيَّنُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّمَانَةِ أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّغْلِيقِ بِمُسْتَحِيلٍ فِي التَّفْيِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ أَخَذْتُ لَهُ دِينَارًا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِي الدِّينَارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَقَدْ اتَّفَقَتْهُ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنْ إِعْطَائِهِ بِالْمَوْتِ فَإِنْ تَلَفَ أَي الدِّينَارُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ فَمُكْرَمَةٌ. هـ. أَي فَلَا تَطْلُقْ أَوْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ طَلَقْتُ سَمِ عَلَى حَجِّ هـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِإِخْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِذَا لَمْ تُعْطِنِيهِ الْخ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ فَلَا يَخْنُثُ بِذَلِكَ كَانَ نُسخَةً حَجِّ الَّتِي وَقَعَتْ لِسَمِ فِيهَا التَّغْيِيرُ بِإِنْ لَمْ يُعْطِنِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا تَغْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ وَقَاعِدَتُهُ الْوُقُوعُ فِي الْحَالِ وَيَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ الْإِعْطَاءَ فِي الْحَالِ مَعَ اتِّصَافِهَا بِعَدَمِ عِلْمِهَا بِهِ فَهُوَ كَمَا لَمْ تَضَعْدِي السَّمَاءَ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَمَا لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ لِإِمْكَانِ إِعْطَائِهَا بَعْدَ عِلْمِهَا فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِظَهَرِ آتِهِ لَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهُوَ انْتَهَى هـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ بِمِثْنِهِ) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مُتَعَقِّدَةٌ نِهَائَةً وَسَمِ.

٥ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى) أَقُولُ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ لَا تَشْمَلُ الطَّرِيقَةَ الْأُولَى، وَهُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ ذِكْرَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذِكْرُ عَدَدٍ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ إِنْ فَتَأَمَّلَهُ فَرِيزَادَةُ الشَّارِحِ إِيَّاهَا لِإِضْاحِ هـ سَمِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا قَصْدَهُ لَمْ يَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ) وَيَتَبَيَّنُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّمَانَةِ أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّغْلِيقِ بِمُسْتَحِيلٍ فِي التَّفْيِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ أَخَذْتُ لَهُ دِينَارًا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِي الدِّينَارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَقَدْ اتَّفَقَتْهُ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنْ إِعْطَائِهِ بِالْمَوْتِ فَإِنْ تَلَفَ أَي الدِّينَارُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ فَمُكْرَمَةٌ هـ أَي فَلَا تَطْلُقْ أَوْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ طَلَقْتُ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا تَغْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ وَقَاعِدَتُهُ الْوُقُوعُ فِي الْحَالِ وَيَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ الْإِعْطَاءَ فِي الْحَالِ مَعَ اتِّصَافِهَا بِعَدَمِ عِلْمِهَا بِهِ فَهُوَ كَمَا لَمْ تَضَعْدِي السَّمَاءَ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَمَا لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ لِإِمْكَانِ إِعْطَائِهَا بَعْدَ عِلْمِهَا فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِظَهَرِ آتِهِ لَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهُوَ. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ بِمِثْنِهِ) هَذَا



فهو كلاً أصعد السماء بجايح أنه في هذه منع نفسه مما لا يُمكنه فعله وهنا حث على ما لا يُمكن فعله. (ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقلت واحدة سبع عشرة) أي غالباً (وأخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثلاثة إحدى عشرة أي لمسافر لم يقع) على واحدة منهن طلاق لصديق الكل نعم، إن قصد تعييناً لم يتخلص بذلك. (ولو قال: أنت طالق إلى حين أو زمان) أو حطب بشكون القاف أو عَصِر (أو بعد حين) أو نحوه (طلقت بمضي لحظة)؛ لأن كلاً من هذه يقع على الطويل والقصير وإلى بمعنى بعد وفارق قولهم: في الإيمان في لأقضى حَقُّك إلى حين لم يحث بلحظة فأكثر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يُسمى حيناً إذ المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها ولأقضى وعد، وهو لا يختص بزمن فتطر فيه لليأس وقضيته أنه لو خلف بالطلاق ليقضيه حقه إلى حين لم تطلق إلا باليأس. (ولو علق برؤية زيد أو لمسه) ويظهر أن مثله هنا المس، وإن فارقه في نقض الوضوء لأطراد العرف هنا باتحاديهما (أو قذفه تناوله حياً) مُستيقظاً أو نائماً (وميتاً) فيحث برؤية شيء من بدنه مُتصلاً به .....

- قوله: (فهو كلاً أصعد إلخ) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر نهاية رسم. • قوله: (في هذه) أي: يمين لا أصعد السماء.
- قوله: (أي غالباً) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية والمغني، وفيهما هنا فروع فراجع. • قوله: (إن قصد تعييناً) يعني معيناً منها اه رشيدى. • قوله: (لم يتخلص إلخ) عبارة المغني فالحلف على ما أراده اه.
- قوله: (بشكون القاف) عبارة المغني والحطب بفتح القاف كالزمان والحين، وأما الحطب بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحطب بالضم وبضمتين ثمانون سنة أو أكثر اه. • قوله: (والى بمعنى بعد) قد يقال ما المخروج لإخراجها عن حقيقتها، وهو إيقاع طلاق مؤقت يقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر، وقد يقال المخروج إليه قول المصنف بمضي لحظة تدبر. • قوله: (وفارق) أي: الحث في مسائل المتن بمضي لحظة. • قوله: (لم يحث إلخ) مقول قولهم: في الإيمان.
- قوله: (وقضيته) أي: الفرق لكن في هذه القضية وثقة ولعل لهذا سكك عنها النهاية والمغني.
- قول (سن): (ولو علق برؤية زيد) مثلاً كأن رايته فانت طالق أو لمسه أو قذفه كأن لمسته أو قذفه فانت طالق اه مغني. • قوله: (أو نائماً) خلافاً للمغني.
- قول (سن): (وميتاً) أما في الرؤية واللمس فظاهر، وأما في القذف فلأن قذف الميت أشد من قذف الحي؛ لأن الحي يُمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اه ع ش. • قوله: (ويظهر) إلى قول المتن: (ولو خاطبته) في النهاية.

ممنوع بل هي مُعقَّدة. • قوله: (فهو كلاً أصعد السماء) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر.

• قوله في (سن): (ولو علق رؤية زيد أو لمسه إلخ) لا حث برؤية أو لمس شعر أو سن أو ظفر ووقع

غير نحو الشَّعْرِ نظير ما يأتي لا مع إكراه عليها ولو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مِرْآة ويلمس شيء من بدنه لا مع إكراه عليه من غير حائل لا نحو شعير وظفر ورس سوا الرائي والمزني واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثّر، وإنما استويا في نقض الوضوء؛ لأن المدار هنا على لمس من المخلوف عليه ويشتراط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرقا بخلاف ما لو أخرج يده مثلا من كوة فرأى فيها فلا جئت ولو قال لعمياء .....

• قوله: (في غير نحو الشعر) أي: والسُنُّ والظفر فلا جئت برؤية ذلك اه سم. • قوله: (نظير ما يأتي) أي: في اللمس. • قوله: (عليها) أي: الرؤية. • قوله: (ولو في ماء صاف) إلى سوا الرائي في المعنى إلا قوله لا مع إكراه. • قوله: (ولو في ماء إلخ) غاية لما قبل لا مع إكراه اه سيّد عمر عبارة الرشيدي غاية في المثبت اه ومآلهما واحد. • قوله: (ولو في ماء صاف إلخ) أي بخلاف ما لو رآه، وهو مستور بثراب أو ماء كدير أو زجاج كثيف أو نحوه اه معني. • قوله: (دون خياله إلخ) نعم لو علّق برؤيته وجهها فرآه في المِرْآة طَلَقَتْ إِذْ لَا تُمَكِّنْهَا رُؤْيَاهُ إِلَّا كَذَلِكَ صَرَّحَ به القاضي في فتاويه فيما لو علّق برؤيته وجهه نهاية ومعني. • قوله: (ويلمس شيء إلخ) انظر لم لم يقبّذه بالمتصل، وهو مغطوف على قوله برؤية شيء إلخ اه رشيدي. • قوله: (سوا الرائي إلخ) محلّه على طريقة الفاضل المحشي المتقدمة في التعليق أما الحلف فلا أثر لفعل غير العاقل فيه اه سيّد عمر. • قوله: (العاقل وغيره) هذا هو محط التسمية ولو زاد لفظ في عقب قوله سوا لكان واضحا اه رشيدي عبارة الكُرْدِيّ قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الرائي والمرائي واللامس والملموس أي سوا الرائي العاقل وغيره، وكذا البواقي اه. • قوله: (ولو لمسه) أي: المخلوف عليه، وهو الزوجة المعلق عليه، وهو زيد في المتن. • قوله: (على لمس من المخلوف عليه) أي: لمس صدر من الذي حلف الزوج على مسه شخصا آخر بخلاف الوضوء فإن الحكم فيه منوط بالتقاء البشريّين من أيهما صدر اه كُرْدِيّ. • قوله: (من المخلوف عليه) وهي الزوجة في المتن. • قوله: (ويشتراط) إلى المتن في المعني. • قوله: (مثلا) أي: أو رجله. • قوله: (فلا جئت) أي: بخلاف ما إذا رأت وجهه من الكوة فيتبني وقوع الطلاق؛ لأنه يصدق عليها رؤيته م رسم وشو برّي.

• قوله: (ولو قال لعمياء إلخ) ولو علّق برؤيتها الهلال حبل على العلم به ولو برؤية غيرها أو بتمام

السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة السُنِّ أو الظفر ويحتمل الجئت برؤية، ولمس ما عدا الظفر الأصلي والسُنَّ الأصلي من البدن، وإن كان بصورته وفاقا لما أجاب به م ر.

(فرع): علّق برؤيتها النبي ﷺ وقيد بالنوم أو أراد ذلك فادّعت رؤيته ﷺ قبل قولها؛ لأنه لا يعلم إلا منها وقع الطلاق بخلاف ما لو أراد الرؤية الحقيقية أو أطلق فلا يقع برؤيته في المنام، ولا يقبل دعوها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بأن رآه بقطة فإن علّق على رؤية نفسه وأدعاها أو خذ بذلك لاغيراه به. • قوله: (غير نحو الشعر) أي: والسُنُّ والظفر فلا جئت برؤية ذلك. • قوله: (بخلاف ما لو أخرج يده مثلا من كوة فرأى فيها فلا جئت) أي: بخلاف رؤية وجهه منها م ر.



إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ حَمَلًا لِرَأْيٍ عَلَى الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا (بِخِلَافِ ضَرْبِهِ) فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْحَيَّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِبْلَامُ، وَمَنْ ثُمَّ صَحَّحَا هُنَا اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ مُؤَلِّمًا لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ وَصَوَّبَهُ الْإِسْتَوِيُّ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى مَا فِي شَأْنِهِ وَسَيَأْتِي ثُمَّ إِنَّ مِنْهُ مَا لَوْ حَذَفَهَا بِشَيْءٍ

الْعَدَدِ أَيْ لِلشَّهْرِ فَتَطْلُقُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ بِخِلَافِ رُؤْيٍ زَيْدٍ مَثَلًا فَقَدْ يَكُونُ الْغَرَضُ زَجْرُهَا عَنْ رُؤْيَيْهِ وَعَلَى اغْتِيَابِ الْعِلْمِ يُشْتَرَطُ الثَّبُوتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ صَبِيٌّ أَوْ عَبْدٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ فَاسِقٌ فَصَدَّقَهُ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُوَاخَذَتُهُ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِالرُّؤْيِي الْمُعَايَنَةَ صُدِّقَ بِمَعْنِيهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ التَّغْلِيقُ بِرُؤْيِي غَمِيَاءٍ لَمْ يُصَدَّقْ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ لَكِنْ يَدِينُ وَإِذَا قِيلَ التَّفْسِيرُ فِي الْهِلَالِ بِالْمُعَايَنَةِ وَمَضَى ثَلَاثُ لَيَالٍ، وَلَمْ يَرَفِهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ يَسْتَقْبِلُهُ انْحَلَّتْ بِمَعْنِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَعْدَ هِلَالٍ أَهْ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ أَمَّا التَّغْلِيقُ بِرُؤْيِي الْقَمَرِ مَعَ تَفْسِيرِهِ بِمُعَايَنَتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهَا لَا يُسَمَّى قَمَرًا كَذَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَرَعَ): لَوْ عَلَّقَ بِرُؤْيِيهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَيْدَ بِالنُّومِ أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ فَادَّعَتْ رُؤْيَيْتَهُ ﷺ فِي الْمَنَامِ طَلَّقَتْ فَإِنْ نَازَعَهَا فِيهَا صُدِّقَتْ بِمَعْنِيهَا إِذْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ الرُّؤْيِيَ الْحَقِيقِيَّةَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَقَعُ بِرُؤْيَيْتِهِ فِي الْمَنَامِ أَهْ زَادَ سَمَ، وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيَيْتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقِيقَةً بَأَنَّهُ رَأَاهُ يَقِظَةً فَإِنْ عَلَّقَ عَلَى رُؤْيِي تَفْسِيرِهِ وَأَدَّعَاهَا أَوْخِذَ بِذَلِكَ لَاغْتِرَافِهِ بِهِ أَهْ، وَقَوْلُهُ: الْمُحْسَنِي، وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيَيْتَهُ إِنْ مَحَلُّ تَرَوُّفٍ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ بَلْ وَاقِعٌ عَلَى سَبِيلِ خَرَقِ الْعَادَةِ وَأَيْضًا قَوْلُهُ فَإِنْ عَلَّقَ إِنْ يَقْتَضِيهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَ عَدَمُ تَصْدِيقِهَا لَيْسَ لِعَدَمِ امْتِنَانِهِ بَلْ لِنُدْرَتِهِ بِخِلَافِ رُؤْيِي النَّوْمِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. هُ فَوَدُ: (إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ إِنْخ) مَحَلُّهُ إِذَا عَلَّقَ بِغَيْرِ رُؤْيِي الْهِلَالِ وَالْقَمَرِ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. هُ فَوَدُ: (تَغْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيْ: فَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيقَ بِالْمُسْتَحِيلِ فِي الْإِثْبَاتِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِهِ فِي النَّفْيِ أَهْ ع ش. هُ فَوَدُ: (فَإِنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْمَعْنَى. هُ فَوَدُ: (لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْحَيَّ) أَيْ: وَلَوْ نَبِيًّا وَشَهِيدًا أَهْ ع ش.

هُ فَوَدُ: (اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مُؤَلِّمًا) أَيْ: وَلَوْ مَعَ حَائِلٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُؤَلِّمَهُ أَوْ عَضَّتْهُ أَوْ قَطَعَتْ شَفْرَهُ أَوْ نَحَرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ضَرْبًا أَهْ مُعْنَى. هُ فَوَدُ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) وَجَمَعَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى اشْتِرَاطِهِ بِالْقُوَّةِ وَالثَّانِي عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ أَهْ نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمَعْنَى فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحُوا فِي الْإِيمَانِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِبْلَامِ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ أَجِيبُ بَأَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ ضَرْبُهُ، وَلَمْ يُؤَلِّمَهُ أَهْ. هُ فَوَدُ: (وَسَيَأْتِي ثُمَّ) أَيْ: فِي الْإِيمَانِ أَنْ مِنْهُ أَيْ

هُ فَوَدُ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) قَدْ يُجْمَعُ بِحَمْلِ مَا هُنَا عَلَى الْإِبْلَامِ بِالْقُوَّةِ وَالْمَعْنَى ثُمَّ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ. (فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ قَالَ إِنْ خَالَفَتْ أَمْرِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَخَالَفَتْ نَهْيَهُ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافِ عَكْسِهِ. أَهْ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلُوا مُخَالَفَةَ نَهْيِهِ مُخَالَفَةً لِأَمْرِهِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالْأَمْرِ الْإِبْقَاعُ وَبِمُخَالَفَتِهِ نَهْيَهُ حَصَلَ الْإِبْقَاعُ لَا تَرْكُهُ وَالْمَطْلُوبُ بِالنَّهْيِ الْكَفُّ أَيْ الْإِنْتِهَاءُ وَبِمُخَالَفَتِهِ لِأَمْرِهِ لَمْ تَنْكَفُ، وَلَمْ تَنْتَ لِإِثْبَانِهَا بِضِدِّ مَطْلُوبِهِ وَالْعُرْفُ شَاهِدٌ لِذَلِكَ أَهْ شَرْحُ م ر وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ

فأصابها ولو علق بتقبيل زوجته اختص بالحيّة بخلاف أمه؛ لأن القصد ثم الشهوة وهنا الكرامة. (ولو خاطبته بمكرهه كما سفيه أو يا خسيس) أو يا حقرة (فقال إن كنت كذا فأنت طالق إن أراد مكافأتها بإسماع ما تكره) من الطلاق لكونها أعاظنه بالشتم (طلقت) حالا (وإن لم يكن سفة)، ولا حسة، ولا حقرة إذ المعنى إذا كنت كذلك في زعمك فأنت طالق (أو) أراد (التعليق اغترت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا إن لم يقصد) مكافأة، ولا تعليقا (في الأصح) مراعاة لقضية لفظه إذ المرعي في التعليقات الوضع اللغوي لا العرف إلا إذا قوي واطرد لما

الضرب. هـ قوله: (بخلاف أمه) أي فيما إذا علق بتقبيلها فلا يختص بها حية اهـ رشيد عباره ع ش فإنه يتناول حية وميته اهـ. هـ قوله: (أو يا حقرة) إلى قوله: (ولو حذف) في النهاية. هـ قوله: (كسائر التعليقات) إلى قوله: (لما يأتي) في المعنى. هـ قوله: (إذ المرعي في التعليقات إلخ) ومحل العمل بهما حيث لم

إلى غير الحتام فخرجت إليه ثم عدلت لغيره لم تطلق أو لهما طلقت كما في الروضة هنا وقال في المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال في الروضة في الإيمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملي إن عبارة الروضة إن خرجت لغير عبادة اهـ فالأصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحث في تلك والفرق بينهما أن إلى في مسألتنا لانتها الغاية الكافية أي إن انتهى خروجك لغير الحتام فأتى طالق، وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل أي إن كان خروجك لأجل غير العبادة فأتى طالق وخروجها لأجلها معا ليس خروجا لغير العبادة اهـ وفي حاشية أخرى بخط المحشي حذفها لتكررها مع هذه لأجل العبادة فليحذف شرح م ر قال في الروض أو حلف إن لم يشيها جماعا أي فهي طالق فليطأها حتى تنزل أو بأن تقر به أو تسكن لذتها أي شهوتها وكانت هي لا تنزل كما قيد به الأصل فإن لم تشته فتعلق بمحال. اهـ وقوله: فتعلق بمحال قال في شرحه فلا تطلق. اهـ وكتب شيخنا الشهاب الرملي فتطلق. اهـ وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال في النفي من الوقوع في الحال كما في إن لم تصعد السماء فأتى طالق بخلاف ما قاله الشارح فإنه مخالف لذلك لكن ينبغي أن لا يشمل من لم تشته لصغر، وإلا لم يكن من التعليق بالمحال بل إذا بلغت واشبعها بر ويصور ذلك في الصغيرة بما لو قيد بمدة لا تبلغ فيها كهذه الليلة، وفي الروض أيضا ولو حلف إن بقي لك هنا متاع، ولم اكسره على رأسك فأتى طالق فبقي هاؤن فقبل لا تطلق وقبل تطلق عند الموت. اهـ. والمُعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي أنها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالمحال في النفي، وهذا موافق لما نقله في شرحه عن السنوي، وإن نازعه بما لا يضرنا في هذا الحكم بعد تسليمه فليتأمل. وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل عليه دين لشخص فطالبه المدين بالطلاق متى ما أخذت مني هذا المبلغ في هذا اليوم ما أسكن في هذه الحارة ثم إنه تعرض في المبلغ المذكور قماشًا وانتقل من وقته فهل إذا عاد يقع عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران يتكلم فيهما الأول كونه تعرض بالمبلغ قماشًا والحلف على أخذ هذا المبلغ فالإشارة إلى المبلغ المدعى به الثابت في الذمة، وهو نقد والمأخوذ غير المشار إليه فلم يقع أخذ المخلف عليه فلا يقع الطلاق إلا أن يريد بالأخذ مطلق



يأتي في الأيمان وكان بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بفعل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بفعلها بعد استحقاقها الغسل من الوسخ أي؛ لأنه العرف في ذلك وكالوسخ النجاسة كما هو ظاهر وتردّد أبو زرعة في التعليق بأن بنته لا تجب فجاءت ليابه فلم تجتمع به ثم مال إلى عدم الجنث حيث لا نية؛ لأنها لم تجيء بالفعل إلا ليابه ومجيئها ليابه بالقصد لا يؤثّر. قال والورع الجنث؛ لأنه قد يقال جاءه، ولم يجتمع به قال ومذلول لا يعمل عنده لغة عمله بحضوره وعرفاً أن يكون أجيراً له فإن أراد أحدهما فواضح، وإلا بُني على أن المقلب اللغة أو العرف عند تعارضيهما والأكثرون يغلبون اللغة واشتهر تغليب العرف في الأيمان، ولا يخفى الورع انتهى ويُنسج أخذاً مما قررته من تغليب العرف إذا قوي وأطرّد تغليبه هنا لأطراذه قالوا والخيطة اسم لمجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد فلو جذبها ثم غرزها في محل آخر لم يكن خيطة ورجح في إن نزلت عن حضنة ولدي نزلوا شرعياً أنه لا جنث مطلقاً؛ لأنه

يعارضهما وضع شرعي، وإلا قدّم قلو حلف لا يصلي لم يحنث بالدعاء، وإن كان معناها لغة؛ لأنها موضوعة شرعاً للهيئة المخصوصة اهـ ع ش وسيتاتي في الشارح قبيل قول المتن والسفّه ما يوافق.

• قوله: (من هذا) أي: من قوله إلا إذا قوي إلخ. • قوله: (إن التعليق بفعل الثياب إلخ) أي: نفيًا بقريته ما بعده. • قوله: (بعد استحقاقها الغسل) أي: في عرف الحالف اهـ ع ش. • قوله: (ثم مال إلى عدم الجنث إلخ) وهو المعتقد ومثل ذلك ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً تشاجر مع زوجته فحلف عليها بالطلاق الثلاث أنها لا تذهب إلى أهلها إلا إن جاءها بأحدهم فتوجه إلى أهلها وأتى بوالدتها بناءً على أنها قاعدة في منزله فراها في الطريق وردها إلى منزله؛ لأنها لم تصل إلى أهلها ومثل ردها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها مع والدتها بأمره أو بدونه اهـ ع ش. • قوله: (أن يكون أجيراً له) الأقرب ولو بمجرّد التوافق على نحو كونه يخرث عنده من غير استيجار صحيح؛ لأنه العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أؤجر أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما؛ لأنّ مذلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مذلول شرعي فحمل على التعارف اهـ ع ش. • قوله: (تغليبه هنا إلخ) أي: فلا يحنث إلا إذا عمل أجيراً عنده اهـ ع ش. • قوله: (فلو جذبها إلخ) أي: بعد غرزها. • قوله: (مطلقاً) أي: سواء نزلت عنها أم لا. • قوله: (لا ينزولها) عطف على قوله بإغراضها فالحاصل أن النزول الشرعي لا يتصور غاية ما فيه أنه بإغراضها يستحقها هو شرعاً لئلا يضيع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت أخذته قهراً اهـ رشدي. • قوله: (كذلك) لا يحنث مطلقاً. • قوله: (وإن لم يدكزه) أي: قيد الشرعي.

• قوله: (نزلوا) مفعول ثانٍ لتسمية. • قوله: (أنه لا يحنث إلخ) بدل من كلامهم، وقوله: (تقديم الشرعي) خبر وظاهر إلخ. • قوله: (مطلقاً) أي: وجد التقييد بالشرعي أو لا.

الإستيفاء فيقع حيثيّد عملاً بنيت الثاني العود بعد الثقلة فإن لم يقع الطلاق، وهي صورة الإطلاق فواضح، وإن وقع، وهي صورة قصد مطلق الإستيفاء فالحلف قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحنث بالسكنى في أي وقت كان. اهـ.

بإعراضها وإسقاطها لحقها يستحقها شرعاً لا بتزولها مع أن حقها لا يسقط بذلك إذ لها العود لأخذه قهراً عليه ولو حذف قوله نزولاً شرعياً فهل هو كذلك نظراً للوضع الشرعي، وإن لم يذكره أو يُنظر إلى اللغة والعرف المقتضيين لتسمية قولها نزلت به نزولاً للنظر فيه مجال، وكذا حيث تنافي الوضع الشرعي وغيره وظاهر كلامهم أنه لا يحث بفاسد نحو صلاة تقديم الشرعي مطلقاً فمحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي إنما هو فيما ليس للشارع فيه عرف (والسفه مناب إطلاق التصرف)، وهو ما يوجب الحجز متى مر في بابه ونازع فيه الأذرع بأن العرف عم بأنه بدائة اللسان ونطقه بما يستخيا منه سيما إن دلت القرينة عليه ككونه خاطبها ببداية فقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه. (والخسيس قيل من باع دينه بدنياه) بأن تركه باشتغاله بها (ويشبه أن يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلاف)؛ لأن ذلك قضية

قوله: (إنما هو إلخ) وفي جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ مخمول على عرف المخاطب أي بكسر الطاء ففي الشرع الشرعي؛ لأنه عرفه ثم العرفي العام ثم اللغوي اه ولا ينافي ما ذكر سم على حجة انتهى ع ش.

قوله (سني): (والسفه) أي: المعلق به الطلاق اه معني. قوله: (ونازع فيه الأذرع إلخ) قضية قوله السابق أي فمحل الخلاف إلخ عدم توجه هذا النزاع اه سم، وقد يقال ما تقدم مخصوص بما إذا لم توجد قرينة صارفة عن المعنى الشرعي نظير ما مر في صرائح الطلاق. قوله: (ونطقه إلخ) عطف تفسير اه كزدي. قوله: (إن دلت القرينة عليه) المتجه اختيار القرينة اه سم وعبارة المعني والنهاية والمتجه أن السفه يرجع فيه إلى ما قال المصنف لا إلى ما قاله الأذرع إلا إن ادعاه وكان هناك قرينة، وأما العامي فيرجع فيه إلى ما ادعاه، وإن لم يوجد قرينة اه.

قوله (سني): (قيل) أي: قال العبادي نهاية ومعني.

قوله (سني): (من باع دينه بدنياه) أخرج من ترك دينه، ولم يشتغل بدنياه فقضيته أنه ليس خسيساً على هذا اه سم.

قوله (سني): (ويشبه أن يقال إلخ) قاله الزايعي تفقها من نفسه نظراً للعرف نهاية ومعني وعليه لا يتوقف الخسة على فعل حرام، ولا على ترك واجب ع ش.

قوله (سني): (بخلاف) أي: بما يليق به نهاية ومعني. قوله: (لأن ذلك إلخ) علة لقول المتن ويشبه

قوله: (تقديم الشرعي مطلقاً فمحل الخلاف إلخ) في جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ مخمول على عرف المخاطب أي بكسر الطاء ففي الشرع الشرعي؛ لأنه عرفه ثم العرفي العام ثم اللغوي. اه. ولا ينافي ما ذكر. قوله: (ونازع فيه الأذرع إلخ) قضية قوله السابق أي فمحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي إلخ عدم توجه هذا النزاع. قوله: (إن دلت القرينة عليه) المتجه اختيار القرينة.

قوله (سني): (من باع دينه بدنياه) أخرج من ترك دينه، ولم يشتغل بدنياه فقضيته أنه ليس خسيساً على



الْعُزْبُ لَا زُهْدًا أَوْ تَوَاضُعًا أَوْ طَرَحًا لِلتَّكْلِيفِ وَأَخْسُ الْأَخْسَاءِ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَالْحُقْرَةُ

إِلخ. هـ قوله: (لَا زُهْدًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوْضِ) فِي النِّهَايَةِ. هـ قوله: (لَا زُهْدًا إِلخ) مُحْتَزَزُ قَوْلِ الْمَنِيِّ بُخْلًا. هـ قوله: (وَأَخْسُ الْأَخْسَاءِ إِلخ) هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَسِيسِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَحَيْثُذِ فَمَا مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي، وَقَوْلُهُ: مَنْ بَاعَ دِينَهُ إِلخ أَخْرَجَ بِهِ مَنْ لَمْ يَبِيعْ بَأَنْ تَرَكَ دِينَهُ، وَلَمْ يَشْتَغِلْ بِدُنْيَا غَيْرِهِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِذَلِكَ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَخْسِ الْأَخْسَاءِ، وَلَا خَفَاءَ عَلَى عَاقِلٍ أَنْ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ أَقْبَحُ مِمَّنْ تَرَكَهَ لَا لِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَكَبَّرَ فَيَبْحِينُ تَرَكَ دِينَهُ وَالِاشْتِغَالَ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَعَكْسُ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ عَجِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ، وَقَوْلُهُ: هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ إِلخ أَقُولُ صَنِيعُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ نَسَبَاهُ إِلَى صَاحِبِ الْقَبِيلِ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ. هـ قوله: (وَالْحُقْرَةُ إِلخ) وَالْقَوَادُ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمْعًا حَرَامًا، وَإِنْ كُنَّ غَيْرَ أَهْلِهِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَكَذَا مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ وَيَتَنَزَّعُ الْمُرْدُ وَالْقَرْطَبَانُ مَنْ يَسْكُتُ عَنِ الزَّانِي بِأَمْرَانِهِ، وَفِي مَعْنَاهُ مَحَارِمُهُ وَنَحْوُهُنَّ وَالذِّيُوثُ مَنْ لَا يَمْنَعُ الدَّخِيلَ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الدَّخُولِ وَمَحَارِمُهُ وَإِمَاؤُهُ كَالزَّوْجَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَلِيلُ الْحَمِيَّةِ مَنْ لَا يَغَارُ عَلَى أَهْلِهِ وَمَحَارِمِهِ وَنَحْوِهِنَّ وَالْقَلَّاشُ الذَّوَّاقُ لِلطَّعَامِ كَانَ يَرَى أَنَّهُ يُرِيدُ الشَّرَاءَ، وَلَا يُرِيدُ الْقُبْحَةَ هِيَ الْبَغْيُ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ يَا زَوْجَ الْقُبْحَةِ فَقَالَ إِنَّ كَانَتْ زَوْجَتِي كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ طَلَّقْتُ إِنْ قَصَدَ التَّخْلُصَ مِنْ عَارِهَا كَمَا لَوْ قَصَدَ الْمُكَافَاةَ، وَإِلَّا اُعْتَبِرَتِ الصُّفَةُ وَالْجَهْدُورِي مَنْ قَامَ بِهِ الذُّلُّ وَالْخُسَاسَةُ وَقِيلَ مَنْ قَامَ بِهِ صُفْرَةُ الْوَجْهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَلَّقَ مُسْلِمٌ طَلَاقَهُ بِهِ لَمْ يَقَعْ؛ لَأَنَّهُ لَا يَوْصَفُ بِهَا فَإِنْ قَصَدَ الْمُكَافَاةَ بِهَا طَلَّقْتُ حَالًا وَالْكُوسَجُ مَنْ قُلَّ شَعْرُ وَجْهِهِ وَعَدِمَ شَعْرُ عَارِضِيهِ وَالْأَخْمَقُ مَنْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَالْفُرْعَاءُ مَنْ يُخَالِطُ الْأَرَادِلَ وَيُخَاصِمُ النَّاسَ بِلا حَاجَةٍ وَالسَّفَلَةُ مَنْ يُعْتَادُ قَنِيَّةَ الْأَفْعَالِ لَا نَاصِرًا فَإِنْ وَصَفَتْ زَوْجَهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا إِنْ كُنْتُ كَذَلِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِنْ قَصَدَ مُكَافَاةَهَا طَلَّقْتُ حَالًا، وَإِلَّا اُعْتَبِرَ وَجُودُ الصُّفَةِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ كَمْ تَحْرُكَ لِحْيَتِكَ فَقَدْ رَأَيْتَ مِثْلَهَا كَثِيرًا فَقَالَ إِنْ كُنْتُ رَأَيْتَ مِثْلَهَا كَثِيرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَهَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ كِنَايَةٌ عَنِ الرُّجُولِيَّةِ وَالْفُتُوَّةِ أَوْ نَحْوِهَا فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الْمُغَايَظَةَ وَالْمُكَافَاةَ طَلَّقْتُ، وَإِلَّا اُعْتَبِرَتْ وَجُودُ الصُّفَةِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا اسْتَكْبَفْتُ مِنْكَ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَسْتَكْبِفُ مِنِّي فَهِيَ طَالِقٌ فَظَاهِرُهُ الْمُكَافَاةُ فَتَطْلُقُ حَالًا إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّغْلِيْقَ وَلَوْ قَالَتْ لِرِزْوَجِهَا الْمُسْلِمِ أَنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَ لَهَا إِنْ كُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ظَاهِرًا فَإِنْ أَرْتَدَّ وَمَاتَ مُرْتَدًّا بَانَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ فَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ لِرِزْوَجِهَا الْكَافِرِ فَقَالَ لَهَا ذَلِكَ طَلَّقْتُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ظَاهِرًا فَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ عَدَمُ الطَّلَاقِ فَإِنْ قَصَدَ الزَّوْجَ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمُكَافَاةَ طَلَّقْتُ حَالًا وَلَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ إِنْ فَعَلْتَ مَعْصِيَةً

هَذَا. هـ قوله: (وَأَخْسُ الْأَخْسَاءِ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ) هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَسِيسِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَحَيْثُذِ فَمَا مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي. هـ قوله: (مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ) أَخْرَجَ مَنْ لَمْ يَبِيعْ بَأَنْ تَرَكَ دِينَهُ، وَلَمْ يَشْتَغِلْ بِدُنْيَا غَيْرِهِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِذَلِكَ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَخْسِ الْأَخْسَاءِ، وَلَا خَفَاءَ عَلَى عَاقِلٍ أَنْ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ أَقْبَحُ حَالًا مِمَّنْ تَرَكَهَ لَا لِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَكَبَّرَ فَيَبْحِينُ تَرَكَ دِينَهُ وَالِاشْتِغَالَ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَعَكْسُ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ عَجِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

عُرْفًا ذَاتًا ضَعِيلَ الشَّكْلِ فَاجَشَ الْقَصِيرَ وَوَضَعَا الْفَقِيرَ الْفَاسِقُ ذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ ثُمَّ قَالَ وَبَلَّغَنِي أَنَّ  
النِّسَاءَ لَا يُرَدْنَ بِهِ إِلَّا قَلِيلَ النَّفَقَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِعُرْفِهِنَّ تَقْدِيمًا لِلْعُرْفِ الْعَامِّ عَلَيْهِ، وَفِي أَصْلِ  
الرَّوَضَةِ عَنِ التَّنْمَةِ وَالْبَخِيلِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَلَا يَقْرِي الضَّعِيفَ فِيمَا قَبْلَ انْتِهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ  
لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ بَخِيلًا وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِي الثَّانِي فَقَطَّ وَبُرِّدَ بِمَنْعِ ذَلِكَ  
وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الرَّوَضِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَخِيلٌ قَالَ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى قِيلَ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ  
عُرْفِ الشَّرْعِ أَمَّا فِيهِ فَهُوَ مَنْ يَمْنَعُ مَا لَا لَزِمَهُ بِذَلِكَ انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلْ لَا يَصُحُّ؛ لِأَنَّ  
صَرِيحَ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ يُؤَدِّي ذَيْنَكَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ ذَيْنِ لَزِمَهُ فَوْرًا لَا يُسَمَّى بَخِيلًا.....

فَأَتَتْ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ بِتَرْكِ الطَّاعَةِ كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَلَيْسَ بِفَعْلٍ وَلَوْ وَطِنَ زَوْجَتَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أَمَتُهُ  
فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَكُونِي أَخْلَى مِنْ زَوْجَتِي فَهِيَ طَالِقٌ طَلَّقْتُ لَوْ جُودِ الصُّفَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْحُرَّةُ فَلَا تَكُونُ أَخْلَى  
مِنْ نَفْسِهَا كَمَا مَالَ إِلَى ذَلِكَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ قَالَ إِنَّ وَطِنْتُ أَمَتِي بِغَيْرِ إِذْنِكَ فَأَتَتْ طَالِقٌ  
فَقَالَتْ لَهُ طَاهَا فِي عَيْنِهَا فَلَيْسَ بِإِذْنٍ نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ الْحَالُ عَلَى الْإِذْنِ فِي الْوَطَنِ كَانَ إِذْنَا وَقَوْلُهَا فِي عَيْنِهَا  
يَكُونُ تَوْسِيْعًا لَهُ فِي الْإِذْنِ لَا تَخْصِيصَ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ اهْ مُغْنِي زَادَ النَّهَابَةَ وَلَوْ قَالَ إِنَّ دَخَلْتُ الْبَيْتَ  
وَوَجَدْتُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِكَ، وَلَمْ أَكْسِرْهُ عَلَى رَأْسِكَ فَأَتَتْ طَالِقٌ فَوَجَدَ فِي الْبَيْتِ هَاوِنًا طَلَّقَتْ حَالًا  
كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ تَعَلَّى اهْ عِبَارَةٌ سَمِ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهَا تَطْلُقُ فِي  
الْحَالِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي التَّغْلِيْقِ بِالْمُحَالِ فِي التَّقْيِ اهْ أَيُّ خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا جَزَمَ بِهِ  
الْخَوَارِزْمِيُّ وَرَجَّحَهُ الزَّرْكَاشِيُّ لِلِاسْتِحَالَةِ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْ لَا يَمْنَعُ الدَّخِيلَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَيُّ وَلَوْ لِغَيْرِ  
الزَّوْنِ، وَمِنْهُ الْخَدَامُ، وَقَوْلُهُ: مِنْ الدُّخُولِ أَيُّ عَلَى وَجْهِ يُشِيرُ بَعْدَ الْمُرُوءَةِ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ  
بِهِ مِنْ دُخُولِ الْخَادِمِ أَوْ نَحْوِهِ لَاخِذٍ مَصْلَحَةٍ مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةِ لِلْمَرْأَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِتَسْمِيَةِ  
الزَّوْجِ بِمَا ذَكَرَ، وَقَوْلُهُ: وَإِلَّا اُعْتَبِرَتِ الصُّفَةُ وَهَلْ يَكْفِي فِيهَا الشُّبُوحُ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعٍ كَالزَّوْنِ أَوْ يَكْفِي  
اِثْنَانِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ اه. ٥ قَوْلُهُ: (ذَاتًا ضَعِيلَ الشَّكْلِ فَاجَشَ الْقَصِيرَ  
إِلَخ) فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا فِي يَمِينِهِ كَانَ قَالَ فَلَانْ حُقْرَةً ذَاتًا أَوْ صِفَةً عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ إِنَّ كَانَ حُقْرَةً  
بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِصِدْقِ الْحُقْرَةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَحَدَهُمَا وَعَيْنُهُ فَيَتَّبِعِي قَبُولُهُ مِنْهُ اه ع ش.

٥ قَوْلُهُ: (ضَعِيلَ الشَّكْلِ) يُقَالُ رَجُلٌ ضَعِيلٌ أَيُّ صَغِيرُ الْجِسْمِ اه قَامُوس. ٥ قَوْلُهُ: (وَوَضَعَا) الظَّاهِرُ  
وَوَضَعَا حَتَّى يُقَالَ بَلْ قَوْلُهُ ذَاتًا وَيَتَّظِمُ الْكَلَامُ، وَأَمَّا سُكُونُهُ عَنْ مَعْنَاهِ اللَّغْوِيُّ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ إِمَّا  
لِوَضُوحِهِ أَوْ لِلْحَوَالَةِ عَلَى اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ مَغْطِيَةٌ مَعْرُوفَةٌ اه سَبْدُ عَمَر. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِعُرْفِهِنَّ)  
مُعْتَمَدٌ اه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْرِي الضَّعِيفَ) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّعِيفِ هُنَا خُصُوصَ  
الْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ بَلْ مَنْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِكْرَامِهِ اه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (الثَّانِي فَقَطَّ) أَيُّ: مَنْ لَا  
يَقْرِي الضَّعِيفَ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَيُّ: مِمَّنْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ وَمَنْ لَا يَقْرِي الضَّعِيفَ. ٥ قَوْلُهُ: (قَالَ شَيْخُنَا  
إِلَخ) اِعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. ٥ قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ عُرْفِ الشَّرْعِ) جَزَمَ بِهِ النَّهَابَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ بِذَلِكَ)  
أَيُّ قَبْدُخُلُ الدِّينِ اه ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (ذَيْنَكَ) أَيُّ الزَّكَاةَ وَالضَّيْقَةَ. ٥ قَوْلُهُ: (فَوْرًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَبْدٌ لِلزَّوْمِ لَا



وإن ضَبَطَهُ بما مرَّ إنما هو بالنسبة للعرض العام لعدم وجود ضابط له لغة، ولا شرعاً، وهو واضح.

(فروع): أكثرها لا نَقَلَ فيه بعينه، وإنما حكمه مأخوذ من كلامهم عُلِقَ بعَيْتِهِ مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ بلا نفقة، ولا مُنْفِقٍ اختيَج في إثبات ذلك جميعه إلى بَيِّنَةٍ تُشْهَدُ به حتى تَرْكُهَا بلا نفقة، ولا مُنْفِقٍ؛ لأنه نفْيٌ يُحِيطُ به العلم كالشهادة بالإعسار وأنه لا مال له وبأنه لا وارث له ولو قال لا أَكْلُمُ زَيْدًا، ولا عَمْرًا فَكَلَّمَهُمَا ولو مُتَّفَرِّقَيْنِ وَقَعَ عليه طَلَقَتَانِ كما في الأيمان لا عادة لا خلافاً لما في الخادم من أنه يَمِينٌ واحدة؛ لأنه مُفْرَعٌ على ضعيف كما يأتي ثم ولو قال إن فعلت كذا، وإن فعلت كذا بِمَحَلٍّ كذا، وإن فعلت كذا فامرأتِي طَالِقٌ، ولا نِيَّةٌ له ففي رُجُوعٍ قَبْدٍ الوَسْطِ إلى ما قبله وما بعده تَرَدُّدٌ والمُرجِعُ كما مرَّ في الوقف رُجُوعُهُ؛ لأنَّ الأَصْلَ اشتراكُ المُتَعاطِفَاتِ في المُتَعَلِّقَاتِ ولأنها مُتَأَخِّرَةٌ عن الأولِ ومُتَقَدِّمَةٌ على الثاني وهما يرجعان لكلِّ

للأداء. هـ قوله: (وإن ضَبَطَهُ إلخ) عَطَفَ على قوله أن صَرِيحَ إلخ. هـ قوله: (بما مرَّ) أي عن التَّيَمِّةِ وشيخ الإسلام. هـ قوله: (لأنه) أي: تَرْكُهَا كَذَلِكَ. هـ قوله: (ولو قال لا أَكْلُمُ زَيْدًا إلخ).

(فروع): لو عُلِقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ، وهو مَجْنُونٌ أو سَكْرَانٌ سَكْرًا يَسْمَعُ معه وَيَتَكَلَّمُ، وكذا إن كَلَّمْتَهُ، وهي سَكْرَى لا السُّكْرَ الطَّافِحَ طَلَقَتْ لوجود الصِّفَةِ بِمَنْ يَكَلِّمُ غَيْرَهُ وَيُكَلِّمُ هو عادة فإن كَلَّمْتَهُ في نَوْمٍ أو إغماءٍ منه أو منها أو كَلَّمْتَهُ، وهي مَجْنُونَةٌ أو كَلَّمْتَهُ بِهَمْسٍ، وهو خَفَضَ الصَّوْتِ بالكلام بحيث لا يَسْمَعُهُ المُخَاطَبُ أو نَادَتْهُ مِن مَكَانٍ لا يَسْمَعُ منه، وإن فَهِمَهُ بِقَرِينَةٍ أو حَمَلَتْهُ رِيحٌ إِلَيْهِ وَسَمِعَ لم تَطْلُقْ؛ لأنَّ ذلك لا يُسَمَّى تَكْلِيمًا عادةً، وإن كَلَّمْتَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ لِكَيْتَهُ لا يَسْمَعُ لِدَهْوَلٍ منه أو لِشُغْلٍ أو لَغَيْطٍ ولو كَانَ لا يَقْبِذُ معه الإِضْغَاءَ طَلَقَتْ؛ لأنها كَلَّمْتَهُ وَعَدَمُ السَّمَاعِ لِعَارِضٍ، وإن كَانَ أَصَمَّ فَكَلَّمْتَهُ، ولم يَسْمَعْ لِصَمِّ بِحَيْثُ لو لم يَكُنْ أَصَمَّ لَسَمِعَ فَقَبِلَ تَطْلُقُ وَقَبِلَ لا تَطْلُقُ والأوجه كما قال شَيْخُنَا حَمَلُ الأولِ على مَنْ يَسْمَعُ مع رَفْعِ الصَّوْتِ والثاني على مَنْ لم يَسْمَعِ ولو مع رَفْعِ الصَّوْتِ ولو قال إن كَلَّمْتِ نَائِمًا أو غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ مَثَلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ؛ لأنه تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ كما لو قال إن كَلَّمْتِ مَيِّتًا أو جَمَارًا ولو قال إن كَلَّمْتِ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتِ حَائِطًا مَثَلًا، وهو يَسْمَعُ فَوَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهَا لا تَطْلُقُ ولو قال إن كَلَّمْتِ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتِ أَبَاهُ أو غَيْرَهُ مِنْ مَحَارِمِهَا أو زَوْجَهَا طَلَقَتْ لوجود الصِّفَةِ فَإِنْ قَالَ قَصَدْتُ مَنَعَهَا مِنْ مُكَالَمَةِ الرُّجَالِ الْأَجَانِبِ قَبْلَ مَنْهٍ؛ لأنه الظَّاهِرُ ولو قال إن كَلَّمْتِ زَيْدًا أو عَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ بِتَكْلِيمِ أَحَدِهِمَا وَانْحَلَّتْ فَلَا يَقَعُ بِتَكْلِيمِ الْآخَرِ شَيْءٌ أو إن كَلَّمْتِ زَيْدًا وَعَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ إِلَّا بِكَلَامِهِمَا مَعًا أو مُرْتَبًا أو إن كَلَّمْتِ زَيْدًا ثُمَّ عَمْرًا أو زَيْدًا فَعَمْرًا اشْتَرَطَ تَكْلِيمُ زَيْدٍ أَوَّلًا وَتَكْلِيمُ عَمْرٍو بَعْدَهُ مُتَرَاخِيًا فِي الْأَوَّلَى وَعَقِبَ كَلَامُ زَيْدٍ فِي الثَّانِيَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَبَعْضُ ذَلِكَ قد مرَّ. هـ قوله: (ثم) أي: في الأيمان. هـ قوله: (ولو قال إن فعلت إلخ) تَصْوِيرُهُ أَنْ يَقُولَ مَثَلًا إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا، وَإِنْ أَهَنْتِ عَمْرًا بِمَضَرٍّ، وَإِنْ كَلَّمْتِ بَكْرًا أَوْ سَيِّدُ عَمْرٍ. هـ قوله: (ولأنها مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ وَمُتَقَدِّمَةٌ) وَكَانَ يَتَّبِعِي التَّذْكِيرَ؛ لِأَنَّ الضَّمَايِرَ لِقَبْدِ الْوَسْطِ. هـ قوله: (وهما) أي: القَبْدُ

من غير تردد، ومن ثم أفتى بعض شراح الوسيط في إن كلنت زهدا اليوم وعمرا بشمول اليوم لهما أو إن امتنت من الحاكم لا جنت بالهرب؛ لأن الامتناع أن يطلب فيمتنع أو متى مضى يوم كذا مثلا، ولم أوف فلانا دته فأعير لم يحث لكن بشرط الإعسار من حين التعليق إلى مضى المدة. ويؤيده قوله الكافي إن لم تصل اليوم الظهر فحاضت في وقته إن كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق، وإلا طلقت وقيد ذلك شيخنا بما إذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاء، وإلا حث؛ لأنه تعليق بمحض الصفة اه وفيه نظر؛ لأن الأمور المستقبلية يتعد فيها التحقق وما قرب منه غالبًا فليس تعليقًا بذلك، ولا يخالف ما تقرر إفتاء ابن رزين في إن لم أوفك حثك يوم كذا فأعير بالوفاء فأحال به أنه إن قصد بالوفاء الإعطاء حث أو البراءة من الدين على أي وجه كان فلا؛ لأنه وجه ضعيف، وإن نقله جمع؛ لأنهم صرحوا أو أشاروا لما يروونه، وإنما حث من خلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه بمفارقة له، .....

المُتَأَخِّرُ عَنِ الْكُلِّ وَالْقَيْدُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ. هـ قوله: (بشمول اليوم) أي: رجوعه. هـ قوله: (أو إن امتنت إلخ) عطف على قوله إن فعلت إلخ. هـ قوله: (أو متى مضى يوم كذا إلخ) وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل عليه دين لشخص فطالبه فحلف المذيون بالطلاق متى أخذت مني هذا المبلغ في هذا اليوم ما أسكن في هذه الحارة ثم إنه تعرض في المبلغ المذكور فماشى وانتقل من وقته فهل إذا عاد يقع عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران الأول كونه تعرض بالمبلغ فماشى والحلف على أخذ هذا المبلغ المدعى به الثابت في الذمة، وهو نقد والمأخوذ غير المشار إليه فلا يقع الطلاق إلا أن يريد بالأخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملاً بنية والثاني العود بعد النقلة فإن لم يقع الطلاق، وهي صورة الإطلاق فواضح، وإن وقع، وهي صورة قصد مطلق الاستيفاء والحلف قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحث بالسكنى في أي وقت كان اه سم بحذف. هـ قوله: (ويؤيده) أي: قوله لكن بشرط إلخ. هـ قوله: (إن لم تصل إلخ) على حذف في متعلق بقول الكافي. هـ قوله: (إن كان إلخ) مقول قول الكافي والضمير لطور الحيف.

هـ قوله: (وقيد ذلك) أي: عدم الحث. هـ قوله: (إذا لم يغلب إلخ) أي: حين التعليق. هـ قوله: (وما قرب منه) أي: وغلبة الظن. هـ قوله: (بذلك) أي: بمحض الصفة. هـ قوله: (ولا يخالف إلخ) أي: لا يعقل مخالفته. هـ قوله: (ما تقرر) أي: من عدم الحث. هـ قوله: (إنه إلخ) على حذف الباء متعلق بالإفتاء.

هـ قوله: (لأنه إلخ) متعلق لقوله: ولا يخالف إلخ. هـ قوله: (وجه ضعيف) أي: والموافق للصحيح أنه لا حث إذا أعير، وإن قصد بالوفاء الإعطاء اه سم. هـ قوله: (وإن نقله) أي: ذلك الوجه. هـ قوله: (أو أشاروا) الظاهر أنها أي أو للتوبيخ أي من الجمع الناقلين له من صرح برده، ومنهم من أشار لردده اه سيّد عمر. هـ قوله: (لما يروونه إلخ) تنازع فيه الفعلان فأعير الثاني. هـ قوله: (وإنما حث إلخ) جواب سؤال وارد على عدم الحث في مسألة اليمين على الوفاء إذا أعير.

هـ قوله: (لأنه وجه ضعيف) أي: والموافق للصحيح أنه لا حث إذا أعير، وإن قصد بالوفاء الإعطاء.



وإن وجبت لما يأتي في الأيمان ويظهر أن المراد بالإعسار هنا ما مر في الفليس ويحتمل أن يكون ما هنا أضيئ فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم، وإنما يترك له الضروري لا الحاجي، ولا أثر لقدرته على بعض الدين إذ لا يتعلق به بر، ولا جنث ونقل المزنّي الإجماع على جنث العاجز مؤولاً بما إذا قصد الحالف شمول اليمين لحالة العجز دون ما إذا لم يقصد ذلك لما دل عليه تفاريغ الأئمة في اعتبار الإمكان في الجنث فقد قالوا لو خلف ليقضيته غدا فأبرئ أو عجز لم يحنث؛ لأن التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية وبحث الجلال البلقيني وسبقه إليه ابن البرقي أنه لا يحنث لو سافر الغريم أي قبل تمكنه من وفائه قال غيره. وهو الظاهر لقوته بغير اختياره، وإن أمكنه بالقاضي؛ لأن حمله عليه مجاز والحمل على الحقيقة أولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الإعسار كالإكراه فادعاه فالراجع قبوله اه وفي إطلاقه نظر لما مر أنه لا يقبل دعواه الإكراه إلا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيده قولهم: في التفليس لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم ينفذ له مال ولو تعارضت بيننا تعليق وتنجز قدمت الأولى؛ لأن معها زيادة علم بسماع التعليق ومحلله كما هو ظاهر إن لم يمكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعية، وإن ظن أنها ليست في عصمته كما لو طلق زوجته ظاناً أنها أجنبية، وإنما قبل فيما مر في كل زوجة لي طالق وقال أرذت غير المخاصمة؛ لأنه ثم أخرجها بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاقي عليها كان معلقاً بكذا فهو لغو؛ لأن الواقع لا يتعلق أولاً وصلته عشرة أشرفية، ولا نية له تعيّن فلا يجرى غير الذهب الأشرفي لما مر في الإقرار والبيع ولو غلق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتمته فضربها لم يحنث إن ثبت

• قوله: (وإن وجبت) أي: المفارقة بنحو الإعسار. • قوله: (لما يأتي إلخ) متعلق بقوله: (وإنما حنث إلخ). • قوله: (ونقل المزنّي إلخ) جواب سؤال ظاهر البيان. • قوله: (فأبرئ) بناء المفعول. • قوله: (لاستقرار الحقوق) لا يخلو عن شيء؛ ولو قال لاداء الحقوق إلخ لكان واضحاً اه سيّد عمر. • قوله: (ويحث الجلال إلخ) أي: في مسألة الحلف على وفاء الدين إلخ. • قوله: (لو سافر الغريم) أي: الدائن. • قوله: (بالقاضي) أي: بتسليمه للقاضي. • قوله: (عليه) أي: على الوفاء ولو بالقاضي. • قوله: (ويؤيده) أي: اشتراط القرينة هنا أيضاً. • قوله: (ومحله) أي: التقديم. • قوله: (إن لم يمكن إلخ) كان اتحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة. • قوله: (أو لا وصلته إلخ) عطف على متى وقع إلخ. • قوله: (فلا يجرى إلخ) قضية ما اعتمد شئنا الشهاب الرملي كما بيّناه في الإقرار من أن الأشرفي مجمل بين الذهب، وقدر معلوم من الفضة أنه يجرى القدر المعلوم من الفضة اه سم.

• قوله: (فلا يجرى غير الذهب الأشرفي لما مر) قضية ما اعتمد شئنا الشهاب الرملي كما بيّناه في الإقرار من أن الأشرفي مجمل بين الذهب، وقدر معلوم من الفضة أنه يجرى القدر المذكور من الفضة.

ذلك، وإلا صدقت على ما مر فتخلف ومراره لو حيث ذو زوجات لم ينو إحداهن والطلاق ثلاث عيته في واحدة، ولا يجوز له توزيعه لمنافاته لما وقع عليه من البيئونة الكبرى، وله أن يعيثن في مئة وبائنة بعد التعليق؛ لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد. ولو خلف أنه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه أتباعه حيث إذ معنى لا أطلقه لا أخلي سبيله كذا قيل، وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه أباشر إطلاقه بأن أخرجه من الحبس أو آذن له في الخروج أو في ذهابه عني ولو قال إن خرجت مع أمي إلى الحمام فخرجت أو لا ففي فتاوى المصنف إن قصد منعها من الاجتماع معها في الحمام طلقت، وإلا فلا ويقاس به نظائره ويأتي أوائل الأيمان حكم ما لو خلف لا يأكل طعامه فأضافه.

• قوله: (ومر) أي: في فصل بيان محل الطلاق اه كزدي. • قوله: (توزيعه) أي: الطلاق الثلاث. • قوله: (وله أن يعيثن في مئة إلخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلا أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز في مئة ومبائنة بعد وجود الصفة لا قبله اه سم. • قوله: (ولو قال إن خرجت إلخ).

(فروع): لو قال لزوجتي إن خرجت إلا بإذني فانت طالق فاذن لها، وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق، وإن آذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت اليمين ولو آذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث لحصول الإذن ولو قال كلما خرجت إلا بإذني فانت طالق فأي مرة خرجت بلا إذن طلقت؛ لأن كلما تقتضي التكرار كما مر وخلاصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلما شئت ولو خلف لا يخرج من البلد إلا مع امرأته فخرجت لكن تقدم عليها بخطوات لم تطلق مغني ونهاية. • قوله: (حكم ما لو خلف إلخ) عبارة المغني ولو خلف لا يأكل من مال زيد فأضافه أو نثر مأكولا فالتقطه أو خلطوا زادهما وأكل من ذلك لم يحث؛ لأن الضيف يملك الطعام قبيل الإزدياد والملقط يملك الملقوط بالأخذ والخلط في معنى المعاوضة ولو خلف لا يدخل دار زيد ما دام فيها فانتقل منها وعاد إليها ثم دخلها الحالف، وهو فيها لم يحث لانتهاء الديمومية بالانتقال منها نعم إن أراد كونه فيها قبلي الجث قاله الأزرعي اه وكذا في النهاية إلا مسألة الشر وخلط الزاد فنبه عليهما الرشيد بما نصه الظاهر أن الضيافة ليس بقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الإباحة كأن آذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع اه.

• قوله: (وله أن يعيثن في مئة وبائنة بعد التعليق إلخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلا أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز تعيثن في مئة ومبائنة بعد وجود الصفة لا قبله قال في الروض، ولا تسقط أي الرجعة بالإسقاط قال في شرحه، ولا بشرط الإسقاط. • قوله: (ما لو خلف لا يأكل طعامه فأضافه) أي: فلا يحث شرح م رأي فإنه يملكه بالإزدياد فلا يصير طعامه فإن أراد بلا يأكل لا يمتنع، ولا يدخله فمه فالجث ظاهر.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرِّجْعَةِ

هي بفتح الزاء ويَجُوزُ كسرُها قيل بل هو الأكثرُ لغةً المرأةُ من الرجوع وشرعاً رَدُّ مُطَلَّقةٍ لم تَبِنَ إلى النِّكَاحِ بالشُّروطِ الآتية والأصلُ فيها الكتابُ والسُّنةُ وإجماعُ الأمةِ وأركانُها محلٌّ وصيغةٌ ومُرْتَجِعٌ (شرطُ المُرتَجِعِ أهليةُ النِّكَاحِ)؛ لأنها كإنشائه فلا تَصِحُّ من مُكرِّهٍ للحديثِ السابقِ ومُرْتَدٌّ؛ لأنَّ مقصودَها الحِلُّ والرُّدُّ تُنافيه (بنفسه) فلا تَصِحُّ من صَبِيٍّ ومَجْنُونٍ لِنَقْصِهما وتَصِحُّ من سَكْرَانٍ وسَفِيهٍ وعَبْدٍ ولو بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّ وَسَيِّدٍ تَغْلِيْبًا لِكُونِهَا اسْتِدَامَةً وَذِكْرُ الصَّبِيِّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرِّجْعَةِ

- قَوْلُهُ: (هي بفتح الزاء) إلى قوله: (وَيُجَابُ) في الْمُعْنَى وإلى قولِ المتن: (وَتُخْتَصُّ) في النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَثَرُ هَذَا) إِلَى (نَعَمْ) وَقَوْلُهُ: (وَتُنَحْصِرُ صَرَائِحُهَا) فِيمَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى الْمَتْنِ.
- قَوْلُهُ: (بل هو الأكثرُ) أَي: فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَا فَاَلْقِيَاسُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لِلْمَرْءِ، وَهِيَ بِالْفَتْحِ، وَأَمَّا الَّتِي بِالْكَسْرِ فَهِيَ اسْمٌ لِلْهَيْئَةِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَشَرْعًا رَدُّ مُطَلَّقةٍ إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَلَا تَسْقُطُ أَي الرِّجْعَةُ بِالإِسْقَاطِ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَلَا بِشَرْطِ الإِسْقَاطِ انْتَهَى اهـ س م. • قَوْلُهُ: (بِالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ) أَي: فِي قَوْلِ الْمَتْنِ وَتُخْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوَظُوءَةِ إلخ. • قَوْلُهُ: (مَحَلُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى ثَلَاثَةٌ مُرْتَجِعٌ وَصِيغَةُ وَرَوْجَةٍ فَأَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ سَبَبٌ لَا رُكْنَ اهـ.
- قَوْلُهُ (سَمِي): (أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ إلخ) بَأَن يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا مُخْتَارًا غَيْرَ مُرْتَدٍّ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ) أَي: فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمُرْتَدٍّ) أَي: وَإِنْ أَسْلَمَ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ سَكْرَانٍ) أَي مُتَعَدِّ بِسُكْرِهِ مُعْنَى وَسَمِ زَادَ ع ش، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَأَقْوَالُهُ كُلُّهَا لَاغِيَةٌ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَسَفِيهٍ إلخ) أَي: وَمُفْلِسٍ اهـ نِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (وَعَبْدٍ) وَلَوْ عَتَقَتْ الرِّجْعِيَّةُ تَحْتَ عَبْدٍ كَانَ لَهُ الرِّجْعَةُ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَانَ لَهُ الرِّجْعَةُ أَي: وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا بِتَأْخِيرِ الْفَسْخِ لِعُذْرِهَا فِي أَنَّهَا إِنَّمَا أَخْرَثَ رَجَاءَ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَوْلُهُ: قَبْلَ اخْتِيَارِهَا أَي: لِلْفَسْخِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّ) أَي فِي السَّفِيهِ وَسَيِّدٍ أَي فِي الْعَبْدِ اهـ ع ش.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرِّجْعَةِ)

- قَوْلُهُ: (وَتَصِحُّ مِنْ سَكْرَانٍ) أَي: مُتَعَدِّ. • قَوْلُهُ: (وَعَبْدٍ وَلَوْ إلخ) وَلَوْ عَتَقَتْ الرِّجْعِيَّةُ تَحْتَ عَبْدٍ كَانَ لَهُ الرِّجْعَةُ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ شَرْحُ م ر.

وَقَعَ فِي الدَّقَائِقِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُ طَلَاقٍ عَلَيْهِ وَيُجَابُ بِمَا إِذَا حَكَمَ حَتْلِي بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الشُّفْعَةِ فَالِاسْتِشْكَالُ غَفْلَةٌ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ رَجْعَةً مُخْرِمٍ وَمُطَلَّقٍ أُمَةٍ مَعَهُ حُرَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ النِّكَاحِ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَا نَعَى عَرَضَ لَهُ، وَلَمْ تَصَحَّحْ كَمَا يَأْتِي رَجْعَةً مُطَلَّقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْنِيًا وَمِثْلَهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ مَا لَوْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا مَعَ أَهْلِهَا لِلنِّكَاحِ لَوْ جُودَ مَا نَعَى لِذَلِكَ

• قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا حَكَمَ إلخ) وَيَحِيلُهُ عَلَى فَسْخِ صَدَرٍ عَلَيْهِ وَقُلْنَا إِنَّهُ طَلَاقٌ نِهَائِيٌّ أَيُّ عَلَى الْمَرْجُوحِ ع ش. • قَوْلُهُ: (بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ) قَالَ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَانْظُرْ إِذَا طَلَّقَ الصَّبِيَّ وَحَكَمَ الْحَتْلِيَّ بِصَحَّةِ طَلَاقِهِ هَلْ لَوْلَاهُ الرَّجْعَةُ حَيْثُ يُزَوَّجُهُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْمَجْنُونِ أَهْ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ قِيَاسًا عَلَى ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ بَائِنًا عِنْدَ الْحَتْلِيِّ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالصَّحَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّعْدِيَّ إِلَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ حَكَمَ بِالصَّحَّةِ وَيُوجِبُهَا وَكَانَ مِنْ مَوْجِبِهَا عِنْدَهُ امْتِنَاعُ الرَّجْعَةِ وَأَنَّ حُكْمَهُ بِالْمَوْجِبِ يَتَنَاءَلُهُ احتاجَ فِي رَدِّهَا إِلَى عَقْدٍ جَدِيدٍ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) أَيُّ: فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحِيلًا كَقَوْلِكَ هَذَا الْمَيْتُ لَا يَتَكَلَّمُ مَثَلًا أَهْ ع ش زَادَ الْكُرْدِيُّ بِخِلَافِ لَمْ أَهْ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي الشُّفْعَةِ أَهْ كُرْدِيٌّ. • قَوْلُهُ: (فَالِاسْتِشْكَالُ غَفْلَةٌ إلخ) رَدَّهُ سَمِ رَاجِعَةً. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (فَالْأَصَحُّ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَثَرُ هَذَا) إِلَى (نَعَمْ)، وَقَوْلُهُ: (بِالضَّرِيعِ وَالْكِنَايَةِ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ إلخ) قَدْ يُعَكَّرُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَهُ فِي الْمَكْرَهِ فَلَوْ عُلِّلَ بِتَغْلِيْبِ الْإِسْتِدَامَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَكَانَ وَاضِحًا أَهْ رَشِيدِيٌّ. • قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيُّ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّيلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ أَهْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (مَا نَعَى إلخ) وَهُوَ الْإِحْرَامُ وَوُجُودُ الْحُرَّةِ فِي نِكَاحِهِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي شَرْحِ: (وَلَا تُقْبَلُ تَغْلِيْقًا).

• قَوْلُهُ: (رَجْعَةً مُطَلَّقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْنِيًا إلخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنَهَا أَوْ كُلَّ وَاحِدَةٍ بَعَيْنَهَا ثُمَّ عَيْنَهَا فِي صُورَةِ الْإِبْهَامِ أَوْ تَذَكَّرَهَا فِي صُورَةِ النَّسْبَانِ فَتَجَزَّئِ الرَّجْعَةُ، وَهُوَ قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ شَكَّ إلخ سَمِ عَلَى خَجِّ أَهْ ع ش وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ عَقَّبَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ بِمَا نَعَى إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْإِخْرَاجُ لَوْ كَانَ مُبْنِيًا صِغَةً لِلِازْتِجَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِغَةٌ لِلطَّلَاقِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ إلخ) عِبَارَةٌ فَتَحَ الْجَوَادِ نَعَمْ لَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا صَحَّحْتُ أَنَّ يُرَاجَعُ الْمُطَلَّقةُ

• قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُ طَلَاقٍ عَلَيْهِ) قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُ الْمُسْتَشْكَلِ أَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي هَذَا النَّفْيِ لِغَدَمِ تَصَوُّرِ الْمُنْفَى وَابْتِدَاءِ الْمُنْبَادِ مِنْ نَفْيِ الْفُقَهَاءِ الْإِمْكَانَ لِثَنْدَرَةِ تَرْتِيهِمُ الْأَحْكَامَ عَلَى الْمُحَالَاتِ فَالْحُكْمُ بِالْغَفْلَةِ مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِلِ غَفْلَةٍ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِشْكَالِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) إِذَا جُعِلَ الْإِشْكَالُ أَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي نَفْيِ صِحَّةِ رَجْعَةِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهَا قَرْعُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ لَمْ يَتَدَفَّعْ بِالْعِلَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ يَكُنْ غَفْلَةً، وَكَذَا جَعَلَ أَنَّ الْمُنْبَادِ مِنْ نَفْيِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ تَصَوُّرُ الطَّلَاقِ مَعَ غَدَمِ تَصَوُّرِهِ هُنَا. • قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيُّ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّيلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ.

• قَوْلُهُ: (إِخْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْنِيًا إلخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنَهَا أَوْ كُلَّ وَاحِدَةٍ



هو الإبهام وأثر هنا دون وقوع الطلاق؛ لأنه مبني على الغلبة والسراية بخلاف الرجعة نعم، لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فبان وقوعه أجزأته تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الأمر كما يأتي (ولو طلق) الزوج (فجئن للولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن احتاجه كما مر؛ لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعتبر حكايته للخلاف بأن هذا بحث للرافعي ويرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. (وتحصل) الرجعة بالصرح والكناية ولو بغير العربية مع القدرة عليها فمن الصريح أن يأتي (براجعتك ورجعتك وأرجعتك) أي بواحد منها

مبهماً في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما بيته في الأصل انتهت اه سيّد عمر. ه قوله: (وأثر) أي: الإبهام هذا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ اه سم عبارة الكُردي قوله وأثر هنا أي أثر الإبهام هنا بأن يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فإنه لا يمنع اه فكان نسخ الشارح مختلفة. ه قوله: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد، وإنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل اه سم. ه قوله: (لأنه) أي: الطلاق اه سم. ه قوله: (والسراية) عطف تفسير للغلبة يعني غلبة الواقع وسرايته غير الواقع في بعض المطلقة فإن البعض الواقع يسري إلى غيره اه كُردي. ه قوله: (كما يأتي) أي: في شرح وتخصّص الرجعة بموطوء اه كُردي. ه قوله: (بأن احتاجه) أي: المجنون الوطء. ه قوله: (كما مر) أي: في باب النكاح. ه قوله: (لأن الأصح صحة التوكيل إلخ) أي: والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلي وكان على الشارح أن يصرّح به أيضاً اه رشدي. ه قوله: (ويرد إلخ) على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في أجزاء الخلاف إذ لا وجه للفرق اه سم. ه قوله: (بأن من حفظ حجة) عبارة المغني وأجيب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن الأصحاب اه. ه قوله: (بالصرح والكناية) هذا الصنيع لا يتسجم مع قول المصنف

بعينها ثم عيّن في صورة الإبهام أو تذكّرها في صورة النسيان فتجزئ الرجعة، وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك إلخ. ه قوله: (وأثر) أي: الإبهام هنا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ شرح م ر. ه قوله: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد إنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل. ه قوله: (لأنه) أي: الطلاق مبني إلخ. ه قوله: (ويرد إلخ) أقول على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في أجزاء الخلاف إذ لا وجه للفرق.

ه قوله في (نسي): (وتحصل براجعتك) قال في الروض وشرجه، وقوله: راجعت مثلاً بلا إضافة إلى مظهر أو مضمر لا يجزئ فلا بد من إضافة إليه كراجعت فلانة أو راجعتك أو راجعتها كما صرح به الماوردی وغيره، وقوله: راجعتها للضرب أو للإكرام أو نحوهما لا يضرب في صحة الرجعة إلا إن قصداهما دون الرجعة فيضرب فتحصل الرجعة فيما إذا قصداهما معاً أو أطلق قيساً احتياطاً؛ لأنه قد يبين

لِشُيُوعِهَا وَوُرُودِهَا، وَكَذَا مَا اشْتَقَّ مِنْهَا كَأَنْتَ مُرَاجِعَةٌ أَوْ مُرْتَجِعَةٌ كَمَا فِي التَّنْبِيْهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِنَحْوِ إِلَيَّ أَوْ إِلَى نِكَاحِي لِكُنْهَ مَثْدُوبٍ بَلْ إِلَيْهَا كَفُلَانَةٍ أَوْ لِيَضْمِيرِهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَوْ بِالْإِشَارَةِ كَهَذِهِ فَمُجَرَّدُ رَاجَعْتُ لَفَوْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِمْسَاكَ) وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا (صَرِيحَانِ) لِيُورِدِيَهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلُ فِي السَّنَةِ أَيْضًا، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ أَشْهَرَ مِنَ الْإِمْسَاكِ بَلْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا نَهَى عَلَيْهِ وَتَنَحَّصِرُ صَرَائِحُهَا فِيمَا ذَكَرَ (وَأَنَّ التَّزْوِيجَ وَالتَّكَاحَ كِنَايَتَانِ)

الْآتِي كَمَا لَا يَخْفَى أَهْ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (مُرَاجِعَةُ الْخ) أَي: أَوْ مُسْتَرْجِعَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَهْ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْخ) هَلْ هُوَ شَامِلٌ لِنَحْوِ أَنْتِ مُرَاجِعَةٌ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ نَعَمْ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ حَبِطٌ يَخْلُو عَنْ إِسْنَادِ الرَّجْعَةِ إِلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ نَحْوِ رَاجَعْتُكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَتُهَا الْخ) أَي: فِي رَاجَعْتُكَ الْخ، وَفِيمَا اشْتَقَّ مِنْهَا أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ إِلَيْهَا) أَي: بَلْ يُشْتَرَطُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهَا أَهْ ش. ٥ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. (تَنْبِيْهِ): لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ رَاجَعْتُ أَوْ ارْتَجَعْتُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى مُظْهِرٍ كَرَاجَعْتُ فُلَانَةً أَوْ مُضْمِرٍ كَرَاجَعْتُكَ أَوْ مُشَارٍ إِلَيْهِ كَرَاجَعْتُ هَذِهِ وَلَوْ قَالَ رَاجَعْتُكَ لِلضَّرْبِ أَوْ لِلْإِكْرَامِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَفْضَرْ فِي صِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِنْ قَصَدَهَا أَوْ أَطْلَقَ لَا إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ دُونَ الرَّجْعَةِ فَيَفْضَرُ فَيَسْأَلُ أَحْتِيَاظًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ مَا لَا يَخْصُلُ بِهِ الرَّجْعَةُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السُّؤَالِ حَصَلَتْ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ أَه. ٥ فَوَدَّ: (فَمُجَرَّدُ رَاجَعْتُ لَفَوْ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَشَى مِنْهُ مَا لَوْ وَقَعَ جَوَابًا لِقَوْلِ شَخْصٍ لَهُ رَاجَعْتُ أَمْرَاتِكَ التِّمَاسَا كَمَا تَقْدَمُ نَظِيرُهُ فِي طَلَّقْتُ جَوَابًا لِمُلْتَمِسِ الطَّلَاقِ مِنْهُ وَنُقِلَ عَنْ سَمِ فِي الدَّرْسِ مَا يُصْرِّحُ بِهِ. أَه. ٥ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) صَرِيحٌ هَذَا الْعَطْفِ أَنَّ الْمَثْنَى عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ كَوْنِ الْمُضْدَرِّجَيْنِ مِنَ الصَّرِيحِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ عِبَارَتُهُ مَعَ الْمَثَنِ وَذَلِكَ إِمَّا صَرِيحٌ، وَهُوَ رَدُّكَ إِلَيَّ وَرَجَعْتُكَ وَرَاجَعْتُكَ وَأَمْسَكْتُكَ إِلَى أَنْ قَالَ، وَفِي مَعْنَاهَا سَائِرُ مَا اشْتَقَّ مِنْ مَصَادِيرِهَا كَأَنْتِ مُرَاجِعَةٌ الْخ أَهْ رَشِيدِي وَيَمْنَعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ احْتِمَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْعَطْفِ تَفْسِيرِيًّا وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُظْهِرُ أَنَّ مِنْهَا أَيِ الْكِنَايَةِ أَنْتِ رَجْعَةُ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) ضَعِيفٌ ع. ش. ٥ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَي: الْإِمْسَاكَ.

مَا لَا تَخْصُلُ بِهِ الرَّجْعَةُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السُّؤَالِ حَصَلَتْ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ. أَه. وَمَا ذَكَرَهُ الْمَثْنَى أَيِ مَثْنُ الْمُنْهَاجِ وَالشَّرْحِ مِنَ الصَّرَائِحِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ مَعَ زِيَادَتِهِ رَاجَعْتُكَ لِلضَّرْبِ أَوْ لِلْإِكْرَامِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ وَمَعَ مُخَالَفَةِ الرَّوْضِ فِي صَّرَاحَةِ الْإِمْسَاكِ تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ صَرَائِحَ الرَّجْعَةِ مُنْخَصِرَةٌ فِيمَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلَا تَجْرِي فِي غَيْرِهِ وَبِهِ صَرَخَ الْأَصْلُ قَالَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ صَرَائِحُهُ مَخْصُورَةٌ مَعَ أَنَّهُ إِزَالَةُ جِلٍّ فَالرَّجْعَةُ الَّتِي تُحْصِلُهُ أَوَّلَى أَهْ وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيِ ابْنِ حَجَرٍ وَتَنَحَّصِرُ صَرَائِحُهَا فِيمَا ذَكَرَ وَحَبِطٌ فَالتَّبَعِيضُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَمِنْ الصَّرَائِحِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَ قَوْلِ الْمَثَنِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ الْخ لَا بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ الْمَثْنَى وَالشَّرْحُ.



لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أتى بأحدهما وحده كثرؤجثك أو مع قبول بصورة العقد (وليقُل رَدَّذنها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحاً؛ لأن الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجمع لينتفي ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلاً وقضية كلام الروضة وأصلها أن الإمساك كذلك لكن جزم البغوي كما نقله بعد عنه وأقره بنذب ذلك فيه (والجديد أنه لا يشترط) لصحة الرجعة (الإشهاد) عليها بناء على الأصح أنها في حكم الاستدامة، ومن ثم لم تحتج لولي، ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أي قاربين بلوغه ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الإمساك ويُسنُّ الإشهاد أيضاً على الإقرار بها في العدة على الأوجه خوف الإنكار وإذا لم يجب الإشهاد عليها (فتصح بكناية) مع النية كاخترت رجعتك؛ لأنه يستقل بها كالطلاق وزعم الأذرعى وغيره أن المذهب عدم صحتها بها مطلقاً ويظهر أن منها أنت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقاً) كراجعتك إن شئت ولو بفتح إن من غير نحوي، وإن قلنا إنها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع، .....

• قوله: (لعدم شهرتهما) إلى قوله: (خلافاً لجمع) في المعنى.  
• قول (سني): (وليقُل رَدَّذنها إلى إلخ) يظهر أن نية الرجعة المعبر عنها بلفظ الرد تُغني عن الإضافة أخذاً من عدم اشتراطها بناء على أن الرد كناية اه سيّد عمر. • قوله: (المتبادر إلخ) خبر إن. • قوله: (فاشترط ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج. • قوله: (لينتفي إلخ) متعلق بقوله فاشترط إلخ. • قوله: (إن الإمساك كذلك) أي: مثل الرد والمُعتمد أنه لا يشترط في الإمساك إضافة إليه بكري في حواشي المحلّي واعتمد السباطي في حواشيه على المحلّي اشتراط الإضافة اه سيّد عمر. • قوله: (لكن جزم البغوي إلخ) مُعتمد اه ع ش. • قوله: (بنذب ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج فيه أي الإمساك. • قوله: (ومن ثم لم تحتج لولي إلخ) عبارة المعنى، ولا يشترط رضا الزوجة، ولا رضا وليها، ولا سيدها إذا كانت أمة ويُسنُّ إغلام سيدها، ولا تسقط الرجعة بالإسقاط اه. • قوله: (بل يندب) أي: الإشهاد. • قوله: (على عدمه) أي عدم وجوب الإشهاد. • قوله: (ويُسنُّ الإشهاد إلخ) عبارة المعنى والنهاية فإن لم يشهد استحب الإشهاد عند إقراره بالرجعة خوف جحودها فإن إقراره بها في العدة مقبول لقدرته على الإنشاء اه. • قوله: (مطلقاً) أي: نوى أم لا اه ع ش. • قوله: (ولو بفتح إن من غير نحوي) كما بحثه الأذرعى

• قوله: (فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجمع إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (بل يندب) أي: الإشهاد لقوله تعالى ﴿فَإِذَا بَلَغَ﴾ [الطلاق: ٢] إلخ الآية ظاهر الآية طلب الإشهاد على المفارقة أيضاً.  
• قوله: (كراجعتك إن شئت ولو بفتح إن من غير نحوي) قال في الرّوض، ولا يضّر راجعتك إن شئت أو أن بفتح أن لا كسرهما اه قال في شرحه قال الأذرعى ويتبعني أن يفرق بين النحوي وغيره فيستفسر

ولا توقيتاً كراجعتك شهراً واستفيد من المتن عدم صحة رجعة منبهمه كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة؛ لأن ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإبهام (ولا تحصل بفعل كوطء)، وإن قصد به الرجعة؛ لأن ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الإجازة والفسخ به في زمن الخيار؛ لأن الملك يحصل به كالتبني قبل يرد عليه إشارة الأخرس المفهومة والكتابة فإنها تحصل بهما مع كونيهما فعلاً ويؤرد بأنهما الحق بالقول في كونيهما كناية أو الأولى صريحة، وكذا وطء أو تمتع كافر اعتقدوه رجعة وترافعوا إلينا أو أسلموا

كذا في النهاية، وهو محل تأمل فقد قال في المغني والاسنى ويتبني كما قال الأذرعى أن يفرق بين التخيوي وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم إلا أن يثبت أن للأذرعى كلامين متغايرين، وقد يقال لا تغاير؛ لأن صاحب النهاية والشارح اعتمدا بعض بحث الأذرعى، وهو التفصيل بين التخيوي وغيره في الإتيان بأن المفتوحة، ولم يعتمدوا الاستفسار المذكور؛ لأن الظاهر من حاله إرادة التعليق ولهذا لم يتعرض الأضحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكلمة هذا والقلب إلى اعتبار الاستفسار هنا، وفي الطلاق أميل إلا أن يطرد العرف عند عوام ناحية باستعمال المفتوحة في التعليق فلا يتعد عدم اختياره اه سيد عمر. ه قوله: (ولا توقيتاً) إلى قول المتن: (وتختص) في المغني إلا قوله: (وبه فارق) إلى (ويؤرد). ه قوله: (ولا توقيتاً إلخ) شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة، وقد يقال بصحتها؛ لأن قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش. ه قوله: (واستفيد من المتن) أي: بواسطة القاعدة الآتية اه رشيدى، وهي قول الشارح؛ لأن ما يقبل التعليق لا يقبل الإبهام عبارة المغني وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقهما ثم راجع إحداهما لم تصح الرجعة اه. ه قوله: (عدم صحة رجعة منبهمه) يؤخذ من هذا أنه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه.

ه قول (سنى): (ولا تحصل بفعل) ولا تحصل أيضاً بإنكار الزوج طلاقها اه نهاية. ه قوله: (به) أي: بالوطء من المشتري في الأول، ومن البائع في الثاني. ه قوله: (ويؤرد بأنهما الحق إلخ) عبارة المغني. (تنبيه): هل الكتابة بالتاء الفوقية كالكناية أو لا مقتضى كلام الشيخين الأول، وهو المعتقد أما الأخرس فتصح منه بالإشارة المفهومة فإن فهمها كل أحد فصرحة أو فظنون فقط فكناية وبالكتابة بالفوقية لعجزه فلا يأتي فيه الخلاف اه بخذف. ه قوله: (أو الأولى صريحة) يتبني التفصيل سم أقول، وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغني، وهو مراد الشارح أيضاً إلا أن تغييره لا يخلو عن فلاة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والإشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر. ه قوله: (وكذا وطء إلخ) أي: كالإشارة المفهومة من الأخرس وطء إلخ في حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء إلخ.

الجاهل بالعربية. اه. ه قوله: (ويؤرد بأنهما الحق إلخ) كذا شرح م ر. ه قوله: (أو الأولى صريحة) يتبني التفصيل كالطلاق.



فَنَقَرَهُمْ عَلَيْهِ كَمَا نَقَرَهُمْ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ بَلْ أُولَى . (وَتَخْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ  
وَمِثْلُهَا مُسْتَدْجِلَةٌ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ عَلَى الْمَعْتَمِدِ إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَى غَيْرِهَا وَالرِّجْعَةُ شَرْطُهَا الْعِدَّةُ، وَلَا  
يُشْتَرَطُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ تَحَقُّقُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الرِّجْعَةِ فَلَوْ شَكَّ فِيهِ فَرَجَعَ ثُمَّ بَانَ وَقُوعُهُ  
صَحِّحَتْ كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيِّتًا (طَلَّقَتْ) بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا  
أُنِيطَتْ فِي الْقُرْآنِ بِالطَّلَاقِ وَلِأَنَّ الْفَسْخَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ فَلَا يَلِيقُ بِهِ ثُبُوتُ الرِّجْعَةِ وَالطَّلَاقُ الْمُقَرُّ  
بِهِ أَوْ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ يُخْتَلُ عَلَى الرِّجْعِيِّ مَا لَمْ يُعْلَمْ خِلَافُهُ (بَلَا عَوْضٍ) بِخِلَافِ الْمُطَلَّقةِ بِعَوْضٍ؛  
لِأَنَّهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا بِمَا بَدَّلَتْهُ (لَمْ يَسْتَوْفِ عِدَّةَ طَلَاقِهَا) فَإِنْ اسْتَوْفَى لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ (بَاقِيَةٌ  
فِي الْعِدَّةِ) فَتَمْتَنِعُ بَعْدَهَا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ قَارَنْتِ الرِّجْعَةُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ: لَوْ  
قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ لَمْ يَفْعَ عَدَمُ صِحَّةِ الرِّجْعَةِ حِينَئِذٍ ثُمَّ رَأَيْتَهُ مُصْرَحًا بِهِ  
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَمْسُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فَلَوْ بَقِيَتْ  
الرِّجْعَةُ بَعْدَ الْعِدَّةِ لَمَا أُبِيحَ النِّكَاحُ وَالْمُرَادُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ فَلَوْ وَطِئَهَا فِيهَا لَمْ يُرَاجَعْ إِلَّا فِيمَا بَقِيَ  
مِنْهَا كَمَا يَذْكُرُهُ وَيُلْحَقُ بِهَا مَا قَبْلَهَا فَلَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا حَلَّتْ لَهَا الرِّجْعَةُ فِي  
عِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ عَلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ صَوَرَتِهَا .....

• قَوْلُ (سَنِي): (بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتِهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرَاءَ إِذْ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ سَمَ  
عَلَى حَجِّهِ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.  
• قَوْلُ (سَنِي): (طَلَّقَتْ) أَي: وَلَوْ بِتَطْلِيقِ الْقَاضِي عَلَى الْمَوْلَى وَيَكْفِي فِي تَخْلِيصِهَا مِنْهُ أَضْلُ الطَّلَاقِ فَلَا  
يُقَالُ مَا فَائِدَةُ طَّلَاقِ الْقَاضِي حَيْثُ جَازَتْ الرِّجْعَةُ مِنَ الْمَوْلَى اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ) إِلَى  
قَوْلِ الْمَتَنِ مَحَلُّ لِحُلِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلِأَنَّ الْفَسْخَ  
إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ بِمَا بَدَّلَتْهُ.  
• قَوْلُ (سَنِي): (بَلَا عَوْضٍ) وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ تَمْلِكِينَ بِهَا نَفْسَكَ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِمَا بَدَّلَتْهُ)  
الْأُولَى بِمَا أَخَذَهُ لِيَشْمَلَ خُلْعَ الْأَجْنَبِيِّ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ اسْتَوْفَى الْخ) الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ لَا لِلتَّفْرِيعِ.  
• قَوْلُهُ: (عَدَمُ صِحَّةِ الرِّجْعَةِ) خَبَرٌ (وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ). • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ بَاقِيَةٌ فِي  
الْعِدَّةِ. • قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَمْسُلُوهُنَّ﴾ أَي: تَمْنَعُوهُنَّ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ بَقِيَتْ الرِّجْعَةُ) أَي: حَقُّهَا.  
• قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ بِهَا) أَي: بِعِدَّةِ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (حَلَّتْ الْخ) أَي: وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ بِهَا مَا دَامَتْ  
حَامِلًا فَلَوْ لَمْ يُرَاجَعْ حَتَّى وَضَعَتْ وَرَاجَعَ صَحَّتِ الرِّجْعَةُ أَيْضًا لَوْ قُوعِهَا فِي عِدَّتِهِ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فِي  
حِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ الْخ) وَلَوْ قَالَ بَدَلْ قَوْلِهِ بَاقِيَةٌ الْخ لَمْ تَنْقُصْ عِدَّتُهَا لَشِمِلَ هَذِهِ الصُّورَةُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ  
يُحْمَلَ الْبَقَاءُ فِي كَلَامِهِ عَلَى بَقَاءِ أَضْلِ الْعِدَّةِ اهـ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ:

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَتَخْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتِهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ  
لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَمِثْلُهَا الْخ) أَي: فَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْلِيلِ.

فيما إذا خالطها فإنه بعد ذلك تمتنع رجعتها، وإن لم تنقض عدتها حقيقة، ومن ثم لجحها  
الطلاق (محل لجل) أي قابلة لأن تجل للمراجع، وهذا لكونه أعم يُغني عن لم يستوف عدد  
طلاقها فذكره إيضاح (لا) مطلقاً أسلمت فراجعها في كفره، وإن أسلم بعد، ولا (مؤتدة)  
أسلمت بعد؛ لأن مقصود الرجعة الجل وتخلف الزوج أو ردتها ثنافية وصحت رجعة المخرمة  
لإفادتها نوعاً من الجل كالنظر والخلوة. (وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر) لكونها آيسة أو لم  
تجس أصلاً (وانكر صدق يمينه) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق، وهو يُقبل قوله في  
أصله فكذا في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته، وإنما صدقت يمينها في العكس  
كطقتك في رمضان فقالت بل في سؤال؛ لأنها غلظت على نفسها بتطويل العدة عليها نعم،  
تقبل هي بالنسبة لبقاء الثقة قبل فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي  
يدعيه ودوام استحقاق الثقة ويُقبل هو بالنسبة لجل نحو أختها ولو مات فقالت انقضت في

(إما قبلها). • قوله: (فيما إذا خالطها) أي: مخالطة الأزواج بلا وطء اه معني. • قوله: (أي قابلة) إلى  
قول المتن: (أو انقضاء أقراء) في النهاية. • قوله: (فذكره) أي: لم يستوف إلخ. • قوله: (أسلمت) أي:  
واستمر زوجهما على الكفر.

• قول (سن): (لا مؤتدة) وكذا لو ارتد الزوج أو ارتدا معاوضاً وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين إلى  
دين يمنع دوام النكاح اه معني. • قوله: (وصحت) إلى قوله: (فالأولى) في المعني. • قوله: (وصحت  
رجعة المخرمة إلخ) أي: فلا يرد على التعليل اه سم وعبارة المعني.

(ثنية): لا يرد على المصنف رجعة المخرمة فإنها صحيحة مع عدم إفادة رجعتها جل الوطء؛ لأن  
المراد قبول نوع من الجل، وقد أفادت جل الخلوة.

• قول (سن): (وإذا ادعت) أي: المعتدة البالغة العاقلة أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف  
معهما؛ لأنه لا حكم لقوليهما اه معني. • قوله: (في أصله) أي: أصل الطلاق. • قوله: (إذ من قبل) أي:  
قبل قوله في شيء. • قوله: (في العكس إلخ) أي: بأن ادعى الانقضاء وانكرت كأن يقول طقتك في  
رمضان إلخ. • قوله: (لأنها غلظت إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونها اه سم.

• قوله: (نعم تقبل هي إلخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل، وهو التغليظ لا للمعلل إذ قولها مقبول  
فيهما اه سيد عبارة الرشيد هذا استدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من أنها لا تقبل إلا فيما  
فيه تغليظ عليها اه. • قوله: (فالأولى التعليل إلخ) أي: بدل قوله: (لأنها غلظت) إلخ ع ش وسم.

• قوله: (وتقبل هو إلخ) عطف على قوله نعم تقبل هي إلخ اه ع ش. • قوله: (فقالت) أي: الرجعية ع  
ش.

• قوله: (لأنها غلظت على نفسها إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونه.

• قوله: (فالأولى) أي: من التعليل بأنها غلظت على نفسها.



حياته لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ، وَلَا تَرِثُهُ وَقَيْدَهُ الْقِفَالُ بِالرَّجْعِيِّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ قَبُولَهَا فِي الْبَائِنِ وَلَوْ مَاتَتْ فَقَالَ وَارِثُهَا انْقَضَتْ وَأَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ لِرِثَتِهَا فَالَّذِي يَتَّجِهَ تَصْدِيقُ الْمُطَلَّقِ فِي الْأَشْهُرِ وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا كَمَا فِي الْحَيَاةِ وَلَآنَ الْوَارِثُ يَقُومُ مَقَامَ الْمُورِثِ إِلَّا فِي نَحْوِ حُقُوقِ الْعِزْضِ كَالْحَسَدِ وَالْغِيْبَةِ وَعَلَى مَا فَضَّلْتَهُ يُحْتَمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ تَصْدِيقَهُ وَبَعْضُهُمْ تَصْدِيقَ الْوَارِثِ (أَوْ وَضْعَ حَمَلٍ لِمُدَّةٍ إِمْكَانٍ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا آيِسَةَ) وَصَغِيرَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَذَفُهَا إِذَا لَا يَتَأْتَى اخْتِلَافٌ مَعَهَا (فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُهَا بِبَيِّنٍ) بِالنَّسْبَةِ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَقَطْ دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ

• قَوْلُهُ: (لَزِمَهَا حِدَّةُ الْوَفَاءِ) أَيُ: لِعَدَمِ تَصْدِيقِهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ فَقِي غَيْرِهَا لَا تَلْزِمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا إِنْ خُصَّ بِسَمِّ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.  
• قَوْلُهُ: (وَقَيْدَهُ الْقِفَالُ الْخ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذُ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّا، وَإِنْ تَحَقَّقْنَا بَقَاءَ الْعِدَّةِ فِي الْبَائِنِ لَكِنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ لِعِدَّةِ الْوَفَاءِ ع ش وَسَمِّ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ وَجْهَ الْأَخْذِ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ هُوَ قَرُوعُ عَدَمِ قَبُولِهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَدْ قَيْدَهُ الْقِفَالُ بِالرَّجْعِيَّةِ فَانْقَضَى الْقَبُولُ فِي الْبَائِنِ وَلَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّهَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفْصَلَ أَنَّهَا بِالْأَقْرَاءِ أَوْ بِالْأَشْهُرِ أَوْ بِالْحَمَلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا ادَّعَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ حُكْمُ الْمُقَرَّرِ فِي كَلَامِهِمْ وَيُحْتَمَلُ قَبُولُهَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ أَه، وَقَدْ مَرَّ آيَفًا عَنْ سَمِّ مَا يُوَافِقُ الْأَوَّلَ. • قَوْلُهُ: (مَاتَتْ) أَيُ: الرَّجْعِيَّةُ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَالْوَارِثُ الْخ) أَيُ: حَيْثُ ادَّعَاهُ فِي زَمَنِ يُمْكِنُ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: فِيمَا عَدَاهَا أَيُ مِنَ الْحَمَلِ وَالْأَقْرَاءِ، وَقَوْلُهُ: تَصْدِيقُهُ أَيُ الزَّوْجِ أَه ع ش.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ وَضْعَ حَمَلٍ) حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ كَامِلٍ أَوْ نَاقِصٍ وَلَوْ مُضْغَةً، وَلَا بُدَّ مِنْ انْفِصَالِ كُلِّ الْحَمَلِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ فَرَاغَهَا صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَلَوْ وَلَدَتْ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ آخَرَ لِدُونَ سِنَةِ أَشْهُرٍ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ، وَإِلَّا فَلَا نِهَآيَةَ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي صِحَّةِ الرَّجْعَةِ بَقَاءُ الشَّغْرِ وَخَدَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَبْنُهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ بِشَيْءٍ لِيُشْغَلَ الرَّجْمُ بِشَيْءٍ مِنْهُ أَه.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (لِمُدَّةٍ إِمْكَانٍ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فَلَإِمْكَانَهُ الْخ أَه مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَصَغِيرَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ سَقَطَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (عَدْنِيَّةٌ) إِلَى الْمُتَنِ.  
• قَوْلُهُ: (وَحَذَفُهَا) أَيُ: الصَّغِيرَةُ. • قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ الْخ) وَفُرُقَ بَانَ الْمَرْأَةِ غَيْرُ مُؤْتَمِنَةٍ فِي النَّسَبِ وَبَانَ الْأُمَةُ تَدْعِي بِالْوِلَادَةِ زَوَالِ مِلْكٍ مُتَبَقِّنِ أَه مُعْنَى عِبَارَةُ سَمِّ أَيُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ أَه.

• قَوْلُهُ: (لَزِمَهَا حِدَّةُ الْوَفَاءِ) أَيُ: لِعَدَمِ تَصْدِيقِهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ فَقِي غَيْرِهَا لَا يَلْزِمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذُ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَ الْمُعْتَدَّةَ عَنْ بَائِنٍ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بَلْ قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا عِدَّةُ الْوَفَاءِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ، وَهِيَ لَا تَنْتَقِلُ. • قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَتَّجِهُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.  
• قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ) لَا يُقَالُ هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا آتَتْ الزَّوْجَةَ بِوَلَدٍ لِلْإِمْكَانِ لِحَقِّهِ، وَلَا

واستيلاد؛ لأنها مؤتمنة على ما في رَجِئِها أما إذا لم يُمكن فسيأتي، وأما الآيسة والصغيرة فإِنَّهما لا يَحْبِلان، وكذا مَنْ لم تَحْض، ولا يُنافيه إمكان حَبْلِها؛ لأنه نادر. (ولو ادَّعَتْ ولادة وَلَد تام) في الصُّورة الإنسانية (لإمكانه) أي أقله (سنة أشهر) عددية لا هِلالية كما بحثه البلقيني أخذًا مما يأتي في المائة والعشرين (ولحظتان) واحدة للوطء وواحدة للوضع، وكذا في كل ما يأتي (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالإمكان وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء أتباعًا لعلِّي كرم الله وجهه من قوله تعالى ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاد: ١٥) مع قوله ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (النساء: ١٥) (أو) ولادة (سقط مَصُورَ فَمِائَةٍ وَعِشْرُونَ يَوْمًا) عَبَّرُوا بها دون أربعة أشهر؛ لأن العبرة هنا بالعدد دون الأهلية (ولحظتان) مما ذكر لخبر الصحيحين «إِنْ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ

فَوَدَّ: (لأنها مؤتمنة إلخ) تغليل لتضديقها بالنسبة لانقضاء العدة، ولم يُعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع أن العلة جارية فيهما فكان القياس القبول إلا أن يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكن إقامة البيِّنة على الولادة لم يُقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بها فُصِّدَتْ فيها اهـ ع ش. فَوَدَّ: (فسيأتي) أي: في المتن الآتي على الأثر اهـ رشيدِي. فَوَدَّ: (فإنهما لا يَحْبِلان) أي: فلا يُصدَّقان ويتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الْأُمِّ مَا لَمْ تُضَفْهُ إِلَى وَقْتِ يَتَأْتِي حَمْلُهَا فِيهِ كَانَ ادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ قَبْلَ سِنِّ الْيَاسِ بَزَمَنِ يُمكنُ إِضافةُ الحَمْلِ الَّذِي ادَّعَتْ وَضَعَهُ فِيهِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لا يَحْبِلان) كَانَ الظاهرُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (إمكان حَبْلِها إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ فَيَحْمَلُ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى الْغَالِبِ اهـ مُعْنِي. فَوَدَّ: (لأنه) أي حَبْلِها. فَوَدَّ: (في الصُّورة الإنسانية) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّامِ أَيِ إِنْ الْمُرَادُ تَمَامُهُ فِي الصُّورةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْأَغْضَاءِ رَشِيدِي وَع ش. فَوَدَّ: (أي أقله) أي: أَقَلُّ مُدَّةٍ تُمكنُ فِيهَا وَلادته اهـ مُعْنِي. فَوَدَّ: (عددية لا هِلالية إلخ) قد يُعَيَّدُ هَذَا الْأَخْذُ كَوْنُ الْوَارِدِ هُنَا فِي النَّصِّ الْأَشْهُرَ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ الْهِلَالِيَّةُ وَتَمَّ الْوَارِدُ عَدَدُ الْأَيَّامِ فَتَقَيَّدُ بِهَا دُونَ الْأَشْهُرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُسْتَبَعَدٌ تَقْلًا لِمُنَافَاتِهِ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَمُذَرَّكَ لِمَا ذَكَرَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (للوطء) وَنَحْوِهِ نِهَآيَةً أَيِ كَاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ ع ش. فَوَدَّ: (إمكان اجتماع الزوجين إلخ) أي: احْتِمَالُهُ بِالْفِعْلِ عَادَةً خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ اهـ رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (لما استنبطه العلماء إلخ) أي فَإِذَا كَانَ فَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ وَهِيَ مُدَّةُ الرِّضَاعِ كَانَ الْبَاقِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَهِيَ مُدَّةُ الْحَمْلِ اهـ بُجَيْرِمِي. فَوَدَّ: (مما ذكر) أي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَقْدِ مُعْنِي وَسم. فَوَدَّ: (لخبر الصحيحين).

(فائدة): لا وَلَدَ فِي الْجَنَّةِ أَمَّا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ «إِذَا اشْتَهَى الْوَلَدَ فِي الْجَنَّةِ كَانَ وَضَعُهُ وَحْمَلُهُ فِي سَاعَةٍ كَمَا يَشْتَهِي» فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَهَاهُ لَكَانَ لِكِنَّهُ لَمْ يَشْتَهْ اهـ مُعْنِي.

يَتَّقِي عَنْهُ إِلَّا بِتَقْيِهِ بِشَرْطِهِ؛ لَأَنَّا نَمْنَعُ الْمُخَالَفَةَ إِذَا كَانَ فِيهَا إِذَا سَلَّمَ أَنَّهَا آتَتْ بِهِ وَمَا هُنَا إِذَا أَنْكَرَ إِثْبَانَهَا بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِكِنَّهُ قَدْ يَلْتَبَسُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ اهـ. فَوَدَّ: (واستيلاد) أي: فِي الْأُمِّ. فَوَدَّ: (دون نحو نسب واستيلاد) أي: فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ. فَوَدَّ: (مما ذكر) أي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِ الْإِلْخ.



يكون مضمغة مثل ذلك ثم يُرسل الملك فينفخ فيه الروح، وقدم على خبر مسلم الذي فيه (إذا مرَّ بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها؛ لأنه أصح وجمع ابن الأستاذ بأن بعثه في الأربعين الثانية للتصوير وبعد الأربعين الثالثة لينفخ الروح فقط قبل، وهو حسن لكن يلزم عليه أن لا دلالة في الخبر اهـ ويجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمر بظهر شيئاً فشيئاً إلى تمام الثالثة فحينئذ يُرسل الملك لتمامه ولينفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالأكثر؛ لأنه المتيقن وحينئذ فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رأيت الرافعي وآخرين صرحوا بأن الولد يتصور في ثمانين وحبل على مبادئ التصوير، ولا ينافي ما ذكرته؛ لأن الثمانين مبادئ ظهوره وتشكيله والأربعة الأشهر تمام كماله وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي (أو ولادة مضمغة بلا صورة) ظاهرة (فماثون يوماً ولحظتان) مما ذكر للخبر الأول ويشتراط هنا شهادة القوابل أنها أصل آدمي، والا لم تنقض بها. (أو ادعت) انقضاء أقراء فإن كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الإمكان الثمان وثلاثون يوماً ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض الأقل ثم تظهر الأقل فهذا قرء ثان ثم تحيض وتظهر كذلك فهذا ثالث ثم تطعن في الحيض لتيقن الانقضاء

• قوله: (الذي إلخ) صفة الخبر، وقوله: إذا مرَّ إلخ مراد اللفظ مبتدأ مؤخر، وفيه خبره والجملة صلة الذي. • قوله: (بأن بعثه في الأربعين الثانية) أي: الذي في خبر مسلم، وقوله: وبعد الأربعين الثالثة أي الذي في خبر الصحيحين. • قوله: (أن لا دلالة) إذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اهـ سم. • قوله: (ويجاب) أي: عن طرف ابن الأستاذ اهـ رشدي. • قوله: (لتمامه) الأولى إسقاطه إلا أن يجعل هو مفعولاً له حصولاً، وقوله: ولينفخ تخصيلاً. • قوله: (بالأكثر)، وهو مائة وعشرون. • قوله: (وحيثئذ) يعني عنه قوله على كل إلخ. • قوله: (ولا ينافي) أي: الحمل المذكور ما ذكرته، وهو أن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية. • قوله: (تخطيطه إلخ) أي: تصويره اهـ كردي. • قوله: (مما ذكر) أي: من وقت إمكان الاجتماع اهـ معني للخبر الأول إلى قوله وأطال جمع في المعنى. • قوله: (شهادة القوابل) أي: أربع منهن على ما يفهمه إطلاقه كابن حجاج لكن عبارة الشارح في العدد عند قول المصنف وتنقضي بمضمغة إلخ فإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة للباطن فيكتفي بقابلة كما هو ظاهر أخذاً من قولهم: لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطناً اهـ ويمكن حمل ما هنا من اشتراط الأربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند حاكم دون الباطن اهـ ع ش. • قوله: (بأن تطلق) إلى قول المتن: (ويحرم الاستمتاع) في النهاية. • قوله: (ثم تحيض الأقل) أي: يوماً وليلة ثم يظهر الأقل أي خمسة عشر يوماً اهـ معني. • قوله: (ثم تطعن) بضم العين من باب قتل ويجوز فتحها من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح اهـ ع ش. • قوله: (لتيقن إلخ) متعلق بقوله ثم تطعن إلخ، وقوله: فليست بهذه اللحظة أي لحظة الطعن في

فليست هذه اللَّحْظَةُ من الْعِدَّةِ فلا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ فيها، وكذا في كُلِّ ما يَأْتِي هذا في غير مُبْتَدَأَةٍ  
أما هي إذا طَلَّقَتْ ثُمَّ ابْتَدَأَهَا الْحَيْضُ فلا تُحْسَبُ؛ لَأَنَّ الْقُرَّةَ الطُّهُرُ الْمُحْتَوِشُ بِدَمَيْنِ فَأَقْلُ  
الإمكانِ في حَقِّهَا ثمانية وأربعون يوماً وَلَحْظَةُ؛ لَأَنَّهُ يُزَادُ على ذلك قَلْبَرُ أَقْلُ الْحَيْضِ والطُّهُرِ  
الأولَيْنِ وتسقط اللَّحْظَةُ الأولى (أو طَلَّقَتْ (في حيض) أو يَنْفَاسٍ (فَسَبْعَةٌ وأربعون يوماً وَلَحْظَةُ)  
بأن تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا أو يَنْفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ أَقْلَهُمَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ كذلك ثُمَّ تَطْهَرُ  
الأقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ في الْحَيْضِ كما مرَّ، ولا يُخْتِاجُ هنا لِلْحَظَّةِ الأولى؛ لَأَنَّهُا لَيْسَتْ من الْعِدَّةِ (أو  
كانت (أمة) أي فيها رِقٌّ، وإن قلَّ (وطلَّقت في طهر فسنة عشر يوماً وَلَحْظَتَانِ) بأن تَطْلُقَ قُبَيْلَ  
آخِرِ طُهْرِهَا فهذا قُرَّةٌ ثُمَّ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ أَقْلَهُ فهذا ثَانٍ ثُمَّ تَطْعَنُ كما مرَّ هذا في غير مُبْتَدَأَةٍ أما  
مُبْتَدَأَةٌ فَأَقْلَهُ اثْنَانِ وثلاثون يوماً ثُمَّ لَحْظَةُ لِمَا مرَّ (أو طَلَّقَتْ (في حيض) أو يَنْفَاسٍ (فأخذ  
وثلاثون) يوماً (وَلَحْظَةُ) بأن تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا أو يَنْفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ الأَقْلُ ثُمَّ تَطْهَرُ  
الأَقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ في الْحَيْضِ ولو لم يُعْلَمْ هل طَلَّقَتْ في الْحَيْضِ أو الطُّهُرِ حُمِلَ على الْحَيْضِ

الْحَيْضِ. ٥ قُود: (فلا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ إلخ) عبارة الْمُغْنِي فلا تَصِحُّ لِرَجْعَةٍ، ولا لِغَيْرِهَا مِنْ أَثَرِ نِكَاحِ  
الْمُطَلَّقِ كَلَزَيْتٍ، وإن أَوْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَهُ اهـ. ٥ قُود: (هذا) أي: ما في المتن. ٥ قُود: (فلا  
تُحْسِبُ) أي: المُبْتَدَأَةُ الطُّهُرُ الَّذِي طَلَّقَتْ فِيهِ قُرَّةً. ٥ قُود: (وَلَحْظَةُ) أي: لِلطَّعْنِ في الْحَيْضِ اهـ مُغْنِي.  
٥ قُود: (وتسقط اللَّحْظَةُ الأولى) أي: لَأَنَّهُا إِنَّمَا حُسِبَتْ فيما تَقَدَّمَ؛ لَأَنَّهُا قُرَّةٌ وما هُنَا لا قُرَّةٌ لَهَا قَبْلَ  
الْحَيْضِ اهـ سَمِ وَعبارة الْمُغْنِي وع ش لاحتِمَالِ طَلَاقِهَا في آخِرِ جَزْءٍ مِنْ ذَلِكَ الطُّهُرِ اهـ. ٥ قُود: (أو  
طَلَّقَتْ) أي: حُرَّةً، وهي مُعْتَادَةٌ أو مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. ٥ قُود: (بأن تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا إلخ) أي: بِفَرْضِ أَنَّهَا  
طَلَّقَتْ آخِرَ إلخ اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِي بأن يُعْلَقَ طَلَاقُهَا بِآخِرِ جَزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا إلخ. ٥ قُود: (كما مرَّ)  
أي: لِتَبَيَّنِ الْإِنْقِضَاءُ فَلَيْسَتْ هذه اللَّحْظَةُ مِنْ الْعِدَّةِ إلخ. ٥ قُود: (لَأَنَّهُا لَيْسَتْ مِنْ الْعِدَّةِ) أي: وكذلك  
اللَّحْظَةُ الْآخِرَةُ كما عُلِمَ بِمَا قَدَّمَهُ اهـ رَشِيدِي. ٥ قُود: (بأن تَطْلُقَ إلخ) فيه ما قَدَّمْنَاهُ اهـ ع ش. ٥ قُود: (ثُمَّ  
لَحْظَةُ) أي: لِلطَّعْنِ. ٥ قُود: (لِمَا مرَّ) أَيَّنَا مِنْ قَوْلِهِ؛ لَأَنَّهُ يُزَادُ على ذلك إلخ.  
٥ قُود: (أو طَلَّقَتْ) أي: أمة ولو مُبْعُضَةً، وهي مُعْتَادَةٌ أو مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. ٥ قُود: (بأن تَطْلُقَ إلخ) فيه ما  
قَدَّمْنَاهُ أَيضًا اهـ ع ش عبارة الْمُغْنِي كأن يُعْلَقَ طَلَاقُهَا بِآخِرِ جَزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا إلخ. ٥ قُود: (ولو لم يُعْلَمْ  
إلخ) عَطَفَ على مُقَدِّرِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي هذا كُلُّهُ في الذَّاكِرَةِ فَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ هَلْ كَانَ طَلَاقُهَا فِي حَيْضٍ أو طُّهُرٍ  
إلخ. ٥ قُود: (حُمِلَ على الْحَيْضِ) أي: حُرَّةٌ كَانَتْ أو أمةٌ اهـ ع ش.

٥ قُود: (وتسقط اللَّحْظَةُ الأولى) أي: لَأَنَّهُا إِنَّمَا حُسِبَتْ فيما تَقَدَّمَ؛ لَأَنَّهُا قُرَّةٌ وما هُنَا لا قُرَّةٌ لَهَا قَبْلَ  
الْحَيْضِ. ٥ قُود: (حُمِلَ على الْحَيْضِ إلخ) عبارة شَرْحِ الرُّوضِ قال الماوردي أَخَذَتْ بِالْأَقْلِ، وهو أَنَّهُ  
طَلَّقَهَا فِي الطُّهُرِ وقال شَيْخُهُ الصَّنَمَرِيُّ أَخَذَتْ بِالْأَكْثَرِ؛ لَأَنَّهُا لَا تَخْرُجُ مِنْ عِدَّتِهَا إِلَّا بِتَبَيَّنِ قال الْأَفْرَعِيُّ  
وَالزَّزَكَشِيُّ، وهو الْإِحْتِيَاظُ وَالصَّوَابُ. اهـ.



كما صَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ (وَتُصَدَّقُ) الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ فِي حَيْضِهَا (إِنْ) أَمَكْنَ، وَفِي عَدَمِهِ لِيَجِبَ نَفَقَتُهَا وَسُكْنَاهَا، وَإِنْ تِمَادَتْ لَيْسَ الْيَأْسُ إِنْ (لَمْ تُخَالَفْ) فِيمَا ادَّعَتْهُ (عَادَةً) لَهَا (دَائِرَةً)، وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) هَا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَتَغَيَّرُ، وَهِيَ مُؤْتَمَنَةٌ وَتُخْلِفُ إِنْ كَذَّبَهَا فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَرَاجَعَهَا وَأَطَالَ جَمَعَ فِي الْإِنْتِصَارِ لِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ نَقْلًا وَتَوْجِيهًا وَنَقْلًا عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَاهُ أَنَّهَا لَوْ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَجِبَ سُؤَالُهَا عَنْ كَيْفِيَّةِ طَهْرِهَا وَحَيْضِهَا وَتَخْلِيفُهَا عِنْدَ التُّهْمَةِ لِكَثْرَةِ الْفَسَادِ وَلَوْ ادَّعَتْ لِدُونِ الْإِمْكَانِ رُدَّتْ ثُمَّ تُصَدَّقُ عِنْدَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى دَعْوَاهَا الْأُولَى. (وَلَوْ وَطِئَ) الزَّوْجُ

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ إلخ) أَي: الْحَمْلُ عَلَى الْحَيْضِ. • فَوَدَّ: (الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ الْمَرْأَةُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا إلخ. • فَوَدَّ: (فِي حَيْضِهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِأَقْلَى مُدَّةِ الْإِمْكَانِ اهـ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تِمَادَتْ) أَي: امْتَدَّتْ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (إِنْ لَمْ تُخَالَفْ عَادَةً دَائِرَةً) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ مُسْتَقِيمَةً فِي طَهْرِ وَحَيْضٍ أَوْ كَانَتْ مُسْتَقِيمَةً فِيهِمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ أَضَلًّا. اهـ مُغْنِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (دَائِرَةً) كَانَتْهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ اهـ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَلِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَصُدِّقَتْ عِنْدَ الْإِمْكَانِ فَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ خَلَفَتْ فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَثَبَّتْ لَهُ الرَّجْعَةُ اهـ سَم.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) بَأَنَّ كَانَتْ عَادَتُهَا الدَّائِرَةُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ادَّعَتْ مُخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا مَعَ الْإِمْكَانِ فَتُصَدَّقُ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَتُخْلِفُ إلخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ، وَكَذَا وَمَا بَعْدَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَرَاجَعَهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَثَبَّتْ لَهُ الرَّجْعَةُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَنَقْلًا عَنِ الرُّوْيَانِيِّ إلخ) عِبَارَةُ الْمَاوَزْدِيِّ فِي حَاوِيهِ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِالْأَقْرَاءِ وَذَكَرَتْ عَادَتَهَا حَيْضًا وَطَهْرًا سُئِلَتْ هَلْ طَلَّقَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا فَإِنْ ذَكَرَتْ أَحَدَهُمَا سُئِلَتْ هَلْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ أَمْ آخِرِهِ فَإِنْ ذَكَرَتْ شَيْئًا عُيِّلَ بِهِ وَيُظْهَرُ مَا يَوْجِبُهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ فِي ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَأَوَّلُ كُلِّ مِنْهُمَا وَآخِرُهُ فَإِنْ وَافَقَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ الْحِسَابُ مِنْ عَادَتِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ صُدِّقَتْ بِلَا يَمِينٍ إِلَّا إِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي قَدْرِ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ فَذَكَرَ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَلَهُ تَخْلِيفُهَا لِجَوَازِ كَذِبِهَا، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ لَمْ تُصَدَّقْ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ انْتَهَتْ اهـ رَشِيدِي، وَقَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ وَيُطَبَّقُ. • فَوَدَّ: (رُدَّتْ) أَي: دَعْوَاهَا أَي: وَلَا تُعَزَّرُ لَاحْتِمَالِ شُبْهَةِ لَهَا فِيمَا ادَّعَتْهُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ إلخ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (الزَّوْجُ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ.

• فَوَدَّ فِي (سَنِي): (دَائِرَةً) كَانَتْهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ.

(رجعيته) بالهاء كما في خطه، وهي غير حايِل ولو مع تعمُّدِه وعليه (واستأنفت الأقراء) أو الأشهر وآثر الأقراء لِغلبتها (من وقت) الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان بقي) فإن وطئ بعد قرء أو شهر فله الرجعة في قرأين أو شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقي من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع، وله الرجعة إليه كما سيذكره في العدد فلا يرد عليه هنا على أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله واستأنفت أما وطء الحايِل منه فلا استئناف فيه.

(تنبيه) الظاهر أن المراد بفراغ الوطء هنا تمام النزاع ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ في مقارنة ابتداء النزاع لطلوع الفجر فإنه لا يضرُّ بأن المدار ثم على ما يُسمى جماعاً وحالة النزاع لا تُسمَّاه وهنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة شيء في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزاعها. (ويحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو بمجرّد النظر؛ لأن النكاح يُبيحه فيحرّمه الطلاق؛ لأنه ضده وتسميته بغلاً في الآية لا تستلزمه؛ لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بغل، ولا تحل له (فلان وطئ فلا حد)، وإن اعتقد حرمة للخلاف الشهير في إباحته وحصول

• قوله: (وهي غير حايِل) سيذكر مختزلة. • قوله: (ولو مع تعمُّدٍ وعلمه) ومعلوم أنه مع العلم حرام اه ع ش أي كما يأتي في المتن. • قوله: (كما هو إلخ) أي: الاستئناف. • قوله: (بعد قرء) أي: في ذات الأقراء أو شهر أي في ذات الأشهر اه ع ش. • قوله: (ولو حملت إلخ) عبارة المُغني وشرح المنهج ولو أحبلها بالوطء راجعها ما لم تلد لوقوع عدة الحمل عن الجهتين اه. • قوله: (وله الرجعة إليه) أي: إلى الوضع اه ع ش. • قوله: (فلا يرد إلخ) تفريع على قوله كما سيذكره في العدد والضمير المُستتر لجواز الرجعة إلى الوضع. • قوله: (فهي خارجة) أي صورة الحمل من الوطء. • قوله: (أما وطء الحايِل منه) أي: الزوج. • قوله: (ويُفَرَّقُ بينه) أي اعتبار تمام النزاع هنا.

• قول (سن): (ويحرم الاستمتاع بها فلان وطئ فلا حد إلخ) ومثله في ذلك المرأة اه مُغني. • قوله: (أي الرجعية) إلى قول المتن ويصح في النهاية، وكذا في المُغني إلى قوله وقول الزركشي إلى المتن. • قوله: (ولو بمجرّد النظر) عبارة المُغني بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه. • قوله: (وتسميته بغلاً إلخ) أي: الذي احتج به على جواز الاستمتاع بها اه مُغني. • قوله: (لا تستلزمه) أي: حل الاستمتاع اه ع ش.

• قول (سن): (فلان وطئ فلا حد) عد في الزواجر من الكبائر وطء الرجعية قبل ازتياعها من معتقد تحريمه وأطال في بيانه اه سم عبارة ع ش ويتبعني أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه.

• قوله في (سن): (ويحرم الاستمتاع بها إلخ) عد في الزواجر من الكبائر وطء الرجعية قبل ازتياعها من معتقد تحريمه ثم قال وعندي هذا كبيرة إذا صدر من معتقد تحريمه غير بعيد إلى آخر ما أطال به في بيانه.



الرجعة به (ولا يُعزَّر) على الوطء وغيره حتى النظر (إلا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ) بخلاف مُعْتَقِدِ جِلِّهِ  
والجاهل بتَحْرِيمِهِ وذلك لإِقْدَامِهِ على معصية عنده وقول الزر كشي لا يُنْكِرُ إِلَّا مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ  
سَهْوٌ بَلْ يُنْكِرُ أَيْضًا مَا اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ كَمَا صَرَحُوا بِهِ نَعَمْ، فِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛  
لأنهم صَرَحُوا بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا الْخُضْمِ فَحِينَئِذٍ الْحَنْفِيُّ لَا يُعزَّرُ الشَّافِعِيُّ فِيهِ، وَإِنْ  
اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ؛ لِأَنَّ الْحَنْفِيَّ يَرَى جِلَّهُ وَالشَّافِعِيَّ يُعزَّرُ الْحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ جِلَّهُ عَمَلًا  
بِالْقَاعِدَةِ فَكَيْفَ مَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ الْمَتْنُ بِإِطْلَاقِهِ فَلْيَقْبِذْ بِمَا إِذَا رُفِعَ لِمُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ أَيْضًا (وَيَجِبُ)

• قول (سني): (وَلَا يُعزَّرُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ إلخ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْغَيْرِ بَعْدَ نَفْيِ التَّغْزِيرِ فِي  
الوطءِ لِلدَّفْعِ تَوَهُّمٍ أَنَّ يُقَالُ لَمْ يُعزَّرْ عَلَى الْوطءِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ رَجَعَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (حَتَّى  
النَّظَرُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ وَلِذَا قَالَ النُّهَيْتِيُّ بِدَلِّهَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى  
الِاسْتِثْنَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعزَّرُ الْحَنْفِيُّ إلخ) هَذَا مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: لَا يُعزَّرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ التَّحْرِيمِ اهـ  
رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيُلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ مِنْ  
اتِّبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى بَوْضُوهُ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ، وَقَدْ مَسَّ قَرْجَهُ وَمَالِكِيٌّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ  
قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ  
الِإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا  
بِهَا فَيَتَعَيَّنُ قَرَضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهَ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِلِّ  
كَالْحَنْفِيَّ لَا يُعزَّرُ اهـ وَعِبَارَةُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ وَتَحْسِينَهُ نَفْسُهَا وَثِقَلُ عَنْ التَّعْقِبَاتِ لِابْنِ  
الْعِمَادِ التَّضْرِيحُ بِمَا قَالَه سَمِ وَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِّ الْحَنْفِيِّ إِذَا شَرِبَ التَّبِيدَ وَبَيْنَ عَدَمِ تَغْزِيرِهِ عَلَى وَطءِ الْمُطْلَقَةِ  
رَجْعًا بِأَنَّ الْوطءَ عِنْدَهُ رَجَعَةٌ فَلَا يُعزَّرُ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَكَحَ بِلَا وَلِيٍّ وَرَفَعَ لِلشَّافِعِيِّ لَا يَحُدُّهُ، وَلَا يُعزَّرُ  
اهـ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَوَافِقِ لَهُ النُّهَيْتِيُّ وَالزِّيَادِيُّ نَفْسُهَا وَنَازَعٌ فِيهِ سَمِ وَع ش  
وَاعْتَمَدَا أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْفَاعِلِ وَالْقَاضِي مَعًا، وَإِنَّمَا عَزَّرَ الشَّافِعِيُّ الْحَنْفِيَّ الشَّارِبَ لِلتَّبِيدِ مَعَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ  
جِلَّهُ؛ لِأَنَّ أَدِلَّتَهُ ضَعِيفَةٌ تَذَبُّرُ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِالْقَاعِدَةِ) أَيِ قَاعِدَةِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ. • قَوْلُهُ: (فَلْيَقْبِذْ  
إِلخ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعزَّرُ مُعْتَقِدُ  
الْجِلِّ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَلَا يَصِحُّ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ وَلَوْ ضَبَطَ يُعزَّرُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَجَعَلَ

• قَوْلُهُ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعزَّرُ الْحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ جِلَّهُ عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ) هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيُلْزَمُ  
عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ مِنْ اتِّبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى  
بَوْضُوهُ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ وَقَدْ مَسَّ قَرْجَهُ وَمَالِكِيٌّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ أَوْ  
تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا  
الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِهَا فَيَتَعَيَّنُ قَرَضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ  
فَالْوَجْهَ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِلِّ كَالْحَنْفِيَّ لَا يُعزَّرُ فَلْيَحَرِّزْ. • قَوْلُهُ: (فَلْيَقْبِذْ إلخ)  
هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعزَّرُ مُعْتَقِدُ الْجِلِّ

عليه لها بوطئه (مهر مثل إن لم يُراجع) للشبهة، ولا يتكرّر بتكرّر الوطء كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّ قُبِيلَ التشطير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (إن راجع على المذهب)؛ لأن الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وبه فارق ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف؛ لأن الإسلام يرفع أثر التخلف لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهر ثانٍ يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه مُحال؛ لأننا نقول ليست زوجة من كل وجهٍ لِتَنْزِيلِ العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقد. (ويصح إيلاء وظهان منها) (وطلاق) لها ولو بمالٍ فلو قال - وله مُطلقة رجعية وغير مُطلقة - : كل زوجة لي طالق طَلَقَتِ الرجعية، وكذا لو قال كل امرأة في عِصْمَتِي كما قدّمته أخذًا من إطلاقهم أَنَّ الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لها، وأما قول بعضهم في إن وضعت وأنت على عِصْمَتِي فلم تَضَعِ إلا، وهي رجعية أنها لا تَطْلُقُ؛ لأنها ليست على عِصْمَتِهِ فلا يُنافي ما قلناه لانقضاء عِدَّتِها بوضعها فإن أراد أنها لا تَطْلُقُ، وإن وضعت ما لا تنقضي به عِدَّتِها فتعيّد من كلامهم إلا أن يُحْمَلَ على أنه أراد العِصْمَةَ الحقيقية، ولا أثر لما يتبادر إلى الأفهام في ذلك؛ لأن المُتَبَايِرَ إليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسألتنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدّمه؛ لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام

مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ فَاعِلُهُ زَالُ الإشكال، وإن كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ الْمَتْنِ وَالْمَعْنَى حَبِيبٌ، وَلَا يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ إِلَّا الْحَاكِمُ الَّذِي يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ سَوَاءً اِعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ أَوْ الْجِلَّ اه سم، وفيه أنه يُخَالِفُ قولَ الشَّارِحِ أيضًا عبارة ع ش قوله فَلْيَقْبِذْ إلخ مُعْتَمِدًا اه. قوله: (لِلشُّبْهِةِ) عِلَّةٌ لِيُوجِبَ مَهْرَ الْمِثْلِ، وفي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلُ عبارة الْمُغْنِي، لأنها في تَحْرِيمِ الْوَطْءِ كَالْمُتَخَلِّفَةِ فِي الْكُفْرِ فَكَذَا فِي الْمَهْرِ اه. قوله: (وَبِهِ) أي: بِالْتَّغْلِيلِ. قوله: (مِنْهَا) أي: الرَّجْعِيَّةُ. قوله: (وَلَوْ بِمَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (طَلَقَتِ الرَّجْعِيَّةُ) أي: كَغَيْرِهَا اه ع ش. قوله: (إِنْ وَضَعْتَ وَأَنْتِ عَلَى عِصْمَتِي) وَتَمَامُهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ اه كُرْدِي. قوله: (إِنَّهَا لَا تَطْلُقُ إلخ) مَقُولُ الْقَوْلِ.

قوله: (فَإِنْ أَرَادَ) أي: الْبَعْضُ. قوله: (أَنْ يُحْمَلَ) أي: الْبَعْضُ التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ إلخ أي الْمُعْلَقَ عَلَى الْوَضْعِ فِي حَالِ الْعِصْمَةِ. قوله: (فِي ذَلِكَ) أي: فِي مَسْأَلَةِ الْبَعْضِ اه كُرْدِي. قوله: (أَنَّهَا) أي الرَّجْعِيَّةُ. قوله: (لِلْمُتَبَايِرِ اه كُرْدِي. قوله: (فِي مَسْأَلَتِنَا) وَهِيَ قَوْلُهُ كُلُّ امْرَأَةٍ فِي عِصْمَتِي فَهِيَ طَالِقٌ. قوله: (كَمَا قَدَّمَهُ) أي: فِي فَضْلِ خِطَابِ الْأَجْنَبِيَّةِ بِهِ وَذَكَرَهُ هُنَا تَسْمِيًا لِأَحْكَامِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَيِ آيَاتِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الْمَذْكُورَةِ وَسَكَتَ هُنَا عَنْ وَجوبِ نَفَقَتِهَا لِذِكْرِهِ لَهَا فِي كِتَابِ التَّفَقَّاتِ اه مُغْنِي.

أيضًا كما صَرَّحَ بِهِ فَلَا يَصِحُّ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ وَلَوْ ضَبِطَ يُعَزَّرُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَجَعَلَ مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ فَاعِلُهُ زَالُ الإشكال، وإن كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ الْمَتْنِ وَالْمَعْنَى حَبِيبٌ، وَلَا يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ إِلَّا الْحَاكِمُ الَّذِي يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ سَوَاءً اِعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ أَوْ الْجِلَّ.



الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإبلاء إلا بعد بالرجعة. (وإذا ادعى والعدة منقضية) جُملةً حاليةً (رجعة فيها فأنكرت فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلاً (فقال بل التبت) مثلاً (صدقت بيمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه لاتفاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله (أو اتفقا على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (التبت صدق بيمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (فإن تنازعا في السبق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فإن ادعت الانقضاء) أولاً (لم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة؛ لأنها لما سبقت بادعائه وجب أن تُصدق لقبول قولها فيه من حيث هو

• قوله: (كما مر) أي: في فصل بيان محل الطلاق اهـ كُرِدِي.

• قول (سني): (فإن اتفقا على وقت الانقضاء إلخ) مراده أنهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها بأشهر أو أقراء أو حمل، ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء؛ لأن دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من إرادة حقيقة الاتفاق اهـ معني. • قوله: (أنها لا تعلم) إلى قول المتن: (قلت: ) في النهاية والمعني إلا ما سأنبه عليه.

• قول (سني): (فإن تنازعا في السبق إلخ) أي سواء كانت بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء والوضع؛ لأن ذاك في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبهت عليه لاني رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضعين بالآخر فليتأمل اهـ سم.

• قوله: (على أحد ذينك) أي: وقت الانقضاء أو وقت الرجعة اهـ ع ش. • قوله: (أن عدتها انقضت) ظاهره أنها تخلف هنا على البت وعليه فما الفرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفي فيه بتفي العلم، وقد يفرق بأن اليمين السابقة على نفي الرجعة التي هي فعل الغير وهنا على انقضاء العدة، وإن قيد بكونه قبل الرجعة اهـ سيد عمر.

• قوله في (سني): (فإن تنازعا في السبق بلا اتفاق) أي: سواء كانت العدة بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء أو الوضع؛ لأن ذاك في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبهت عليه لاني رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضعين بالآخر فليتأمل.

فوقع قوله لغوا (أو ادعاهما قبل انقضاء) للعدة (فقلت) بترأخ عنه بل إنما راجعت (بعده صدق) بيمينه أنه راجعها قبل انقضائها؛ لأنه لما سبق بأدعائها وجب تصديقها؛ لأنه يملكها فصحت ظاهراً فوقع قولها بعد ذلك لغوا ومثل ذلك ما لو علم الترتيب دون السابق منهما فيحلف هو أيضاً؛ لأن الأصل بقاء العدة قال ابن عجيل والمراد سبق الدعوى عند الحاكم وقال إسماعيل الحضرمي يظهر من كلامهم أنهم لا يريدونه ورجحه الزركشي فقال الظاهر أن مرادهم أعم من ذلك وتبعه أبو زرعة وغيره هذا كله إذا لم تنكح، وإلا فإن أقام بينة بالرجعة قبل الانقضاء فهي زوجته، وإن وطئها الثاني ولها عليه بوطئه مهر مثل فإن لم يقمها فله تخليفها، وإن لم يقبل إقرارها له على الثاني، ولا تسمع دعواه عليه .....

• قول (سني): (أو ادعاهما) أي: سبق وأدعى رجعتها قبل الانقضاء لعدتها فقلت بل راجعتني بعده أي انقضاء العدة اهـ. • قوله: (بترأخ) وفاقاً لشيخ الأسنى والمغني وخلافاً للنهاية عبارته ثم ما ذكر من إطلاق تصديق الزوج فيما إذا سبق هو ما في الروضة كالشرح الصغير، وهو المعتقد، وإن ذكر في الكبير عن القفال والبغوي والمتولي أنه يشترط تراخي كلامها عنه فإن اتصل به فهي المصدقة اهـ.

• قوله: (ومثل ذلك) أي: في تصديقه اهـ ع ش. • قوله: (ما علم الترتيب إلخ) عبارة المغني فإن اعترفا بترتيبهما وأشكل السابق صدق الزوج بيمينه؛ لأن الأصل بقاء العدة وإلاية الرجعة والورع تركها اهـ.

• قوله: (فيحلف هو أيضاً) قد يتوقف في تصوير حليفه مع عدم علمه وعبارة الروض وشرحه، وإن اعترفا بترتيبهما وأشكل السابق فضي له؛ لأن الأصل بقاء العدة وإلاية الرجعة انتهت وعبارة العباب ولو قالوا نعلم ترتب الأمرين، ولا نعلم السابق فالأصل بقاء العدة وإلاية الرجعة انتهت وسيأتي في كلام الشارح أنهما لو قالوا لا نعلم سبقاً، ولا معية فالأصل بقاء العدة وإلاية الرجعة، وفي حواشي التلخفة لسم ما نصه قوله ما لو علم الترتيب أي بين المدعين اهـ ولعله بحسب ما فهمه، وإلا فهو لا يوافق ما مر عن الروض والعباب اهـ رشيدتي، ولم يظهر لي وجه عدم الموافقة فليتأمل وليحرر.

• قوله: (وقال إسماعيل الحضرمي إلخ) أشار الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض إلى توضيحه اهـ رشيدتي. • قوله: (لا يريدونه) أي: عند الحاكم. • قوله: (ورجحه الزركشي إلخ) معتد اهـ ع ش عبارة المغني، وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشي اهـ. • قوله: (أعم من ذلك) أي: من أن يكون عند حاكم أو غيره ولو كان الغير من أحاد الناس اهـ ع ش. • قوله: (هذا كله) أي: قول المصنف وإذا ادعى والعدة منقضية إلخ. • قوله: (إذا لم تنكح) أي: لم تزوج بغيره ع ش. • قوله: (وإن وطئها الثاني) غاية.

• قوله: (ولا تسمع دعواه عليه على الأوجه) خلافًا للمغني والنهاية عبارتهما أما إذا نكحت غيره وأدعى مطلقها تقدم الرجعة على انقضاء العدة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج؛ لأنها في

• قوله: (بترأخ عنه) وكذا بدونه م ر. • قوله: (ما لو علم الترتيب) أي: بين المدعين. • قوله: (ولا تسمع دعواه عليه على الأوجه) اعتمد في الروض سماع الدعوى عليه فقال فله الدعوى عليها، وكذا على



على الأوجه؛ لأن الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد، وفيما إذا أقرت أو نكلت فحلف تفرم له مهر المثل؛ لأنها أحالت بإذنها في نكاح الثاني أو بتمكنها له بين الأول وبين حقه ولو ادعى على مزروجة أنها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقتني جعلت زوجة له لإقرارها له كذا أطلاقه وأطال الأذرع في رده نقلاً وتوجيهاً ثم حمّله على ما إذا لم تعترف

جبالته وفراشه أو لا إما مرّ فيما مرّ إذا زوجها وليان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه فإن دغواه لا تسمع عليه والأوجه الأول كما جرى عليه ابن المقرئ وأجيب عن القياس بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة لأول بخلافهما ثم وعلى هذا تارة يبدأ بالدغوى عليها وتارة عليه فإن أقام بينة بمدّعه انتزعهما سواء بدأ بها أم به، وإن لم يكن معه بينة وبدأ بها في الدغوى فأنكرت فله تخليفها فإن حلفت سقطت دغواه، وإن أقرت له لم يقبل إقرارها على الثاني ما دامت في عصمته لتعلق حقه بها فإن زال حقه بنحو موت سلّمت لأول وقبل زوال حق الثاني يجب عليها لأول مهر مثلها للحيلولة، وإن بدأ بالزوج في الدغوى فأنكر صدق يمينه، وإن أقر له أو نكل عن اليمين وحلف الأول اليمين المزدودة بطل نكاح الثاني، ولا يستحقها الأول حيث لا يفرارها له أو حلف بعد نكولها ولها على الثاني بالوطء مهر المثل إن استحقها الأول، وإلا فالمسمى إن كان بعد الدخول ونصفه إن كان قبله اهـ. هـ قوله: (على الأوجه) والمعتمد أن له الدغوى على الزوج اهـ ع ش. هـ قوله: (لأنها أحالت إلخ) قضيته أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تفرم شيئاً اهـ سم وصورة كونها زوجت بالإيجاب مع كونها مطلقة طلاقاً رجعيّاً أن تستدخل ماء المخترم أو يطأها في الدبر أو في القبل، ولم تزّل بكارثتها اهـ ع ش. هـ قوله: (جعلت زوجة له إلخ) إن حلف أنه لم يطلق نهائية ومعني. هـ قوله: (ثم حمّله إلخ) عبارة النهاية وشرح الرّوض نعم إن أقرت أولاً بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال يجب تقيده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن تحت يده، ولا ثبت ذلك بالبينّة فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزماً اهـ قال الرشيد في قوله، ولا ثبت ذلك أي إقرارها اهـ وقال ع ش. قوله فإن وجد أحدهما أي الإقرار أو الإذن في النكاح اهـ. هـ قوله: (على ما إذا لم تعترف إلخ) أي: وإلا ففيه نظير التفصيل المار في قوله فإن أقام بينة بالرجعة إلخ، وهو أنها إن

الزوج. اهـ. وذكر في شرحه أن ترجيح ذلك من زيادته وأن عدم السماع هو المناسب إما مرّ فيها إذا زوجها وليان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر بسبق نكاحه قال، وقد يجاب بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة لأول بخلافهما ثم. اهـ وأقول تقدّم في عدم السماع على الآخر في مسألة الوليين تفصيل يراجع. هـ قوله: (لأنها أحالت إلخ) قضيته أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تفرم شيئاً. هـ قوله: (ثم حمّله إلخ) في شرح الرّوض نحو هذا التقييد عن البغوي والبلقيني فقال نعم إن أقرت أو لا بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال

لِلثَّانِي، وَلَا مَكْنَتَهُ، وَلَا أُذِنْتُ فِي نِكَاحِهِ. (قُلْتُ: فَإِنْ ادَّعَى مَعًا) بَأَنْ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي مَعَ قَوْلِهِ رَاجِعْتُكَ أَوْ قَالَتْ عَقِبَ قَوْلِهِ كَمَا نَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنْ جَمْعٍ وَأَقْرَهُمْ (صُدِّقْتُ) بِبَيْمِنِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ يَتَعَسَّرُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرَّجْعَةِ وَلَوْ قَالَا لَا نَعْلَمُ سَبَقًا، وَلَا مَعِيَّةً فَلْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ، وَلَا يُشْكِلُ مَا مَرَّ بِقَوْلِهِمْ فِيمَا لَوْ وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ أَحَدِهِمَا فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ

أَقَامَتْ بَيِّنَةً بِالطَّلَاقِ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تُقَمِّمْهَا فَلَهَا تَخْلِيْفُهُ فَإِنْ خَلَفَ تَغَرَّمُ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَقَرَّ أَوْ نَكَلَ وَخَلَفَتْ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تَخْلِفْ تَغَرَّمُ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ قَالَتْ عَقِبَ قَوْلِهِ) هَذَا مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِتَرَاخٍ وَتَرَكَّهُ م ر ا ه س م. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكِلُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَكَرْنَا فِي الرِّوَضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الْعِدَّةِ مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ فِيمَا إِذَا وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا فَقَالَ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَعْدَهُ نُظِرَ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ الزَّوْجُ بِبَيْمِنِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ بِبَيْمِنِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ بَلْ قَالَ كَانَتْ الْوِلَادَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَادَّعَتْ الْعَكْسَ صُدِّقَ بِبَيْمِنِهِ مَعَ أَنَّ مُذَرَكَ الْبَايْتَيْنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ أَجِيبَ عَنِ الشُّقِّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ بَلْ عُيِّلَ بِالْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرَهُ فِي الْآخَرِ، وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُمَا هُنَا اتَّفَقَا عَلَى انْجِلَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَيَقْوَى فِيهِ جَانِبُ الزَّوْجِ ا ه. هـ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ: مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ إِلَخ ا ه ع ش عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ، وَلَا يُشْكِلُ مَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ) (إِلَخ) وَالْإِشْكَالُ بِشَقِّينِ أَحَدُهُمَا عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِتِّفَاقِ وَالْآخَرُ عَلَى عَدَمِهِ، وَقَوْلُهُ: فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ إِنْشَارَةً إِلَى الشُّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ إِلَخ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا إِلَخ إِنْشَارَةً إِلَى الشُّقِّ الثَّانِي وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ لَا تَتَّفَقِيهِمَا هُنَا إِلَخ ا ه. هـ فَوَدَّ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ إِلَخ) كَأَنَّ الْوِلَادَةَ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نَظِيرُ الرَّجْعَةِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ ا ه س م. هـ فَوَدَّ: (فَإِذَا اتَّفَقَا

يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَقَرَّتْ بِالنِّكَاحِ لِمَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ، وَلَا ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا لَمْ تُنَزَّغْ مِنْهُ جِزْمًا ا ه. هـ فَوَدَّ: (أَوْ قَالَتْ عَقِبَ قَوْلِهِ) السَّابِقِ بِتَرَاخٍ وَتَرَكَّهُ م ر ا ه قَالَ فِي الرِّوَضِ فَرَّغَ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَيِ الْمُطَلَّاقَةُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَمْ لَا أَيِ وَاخْتَلَفَا فِي الرَّجْعَةِ فَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ حَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْحُرَّةِ وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ. ا ه. أَيِ: وَهُوَ أَيِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا كَالْحُرَّةِ ثُمَّ قَالَ فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ فَرَّغَ لَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطَلَّقَتِي بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَرَاجِعْتُهَا مُكَذِّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكَذِّبًا لَهَا ثُمَّ اعْتَرَفْتُ بِالْكَذِبِ بِأَنْ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا ا ه وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجُ أَوْ نَائِبُهُ عَنِ انْقِضَائِهَا لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ كَمَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيِّ لَوْ سَأَلَهَا فِي أَوْجِهَ الْقَوْلَيْنِ شَرْحُ م ر. هـ فَوَدَّ: (فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ أَوْ الطَّلَاقِ



أو الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْحَكَمَيْنِ بِالْعَمَلِ بِالْأَصْلِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُهُ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا خَلَفَ الزَّوْجُ لِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى انْجِلَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَقَوِيَ جَانِبُ الزَّوْجِ (وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً أَيْضًا (صُدِّقَ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا أَمَّا بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَقَدْ أَنْكَرَتْهَا مِنْ أَصْلِهَا فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ إِجْمَاعًا وَظَاهِرُ الْمَتَنِ أَنَّهُ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لَكِنْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّ تَعَلُّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا كَأَنَّ وَطْئَهَا قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالرَّجْعَةِ لَا بُدَّ مِنْ يَمِينِهِ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ بِنَاءً خَلِيفَهُ عَلَى أَنَّ إِقْرَارَهُ هَلْ يُجْعَلُ إِنْشَاءً لِلرَّجْعَةِ، وَهُوَ مَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ أَوْ لَا بَلْ يَبْقَى عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا وَجْهَ لِخَلِيفِهِ وَعَلَى الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

على وقتِ الْوِلَادَةِ) أَي: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقْتُ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ الطَّلَاقِ) أَي: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتَ. اهـ سم.  
٥ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِعَدَمِ الْإِشْكَالِ ع ش وَكُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِهِمَا الْخ) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا بَيَّنَّ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمَهُ اهـ سم.  
٥ فَوَدَّ (سَنِي): (وَمَتَى ادَّعَاهَا) أَي: الرَّجْعَةُ وَأَنْكَرَتْ وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ بِاتِّفَاقِهِمَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ) فِي النِّهَايَةِ. ٥ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا أَمْ لَا.  
٥ فَوَدَّ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ اهـ سم.  
٥ فَوَدَّ: (أَوْ لَا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ الْخ) وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى أَي: فَيَكُونُ إِقْرَارًا وَيَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بَاطِنًا ع ش.  
٥ فَوَدَّ (سَنِي): (وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا) أَي: وَلَوْ عِنْدَ حَاكِمٍ.  
(فَرَعَ): قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي بَسِطِ الْأَثْوَارِ لَوْ أَخْبَرَتْ الْمُطْلَقَةُ بِأَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَنْقُضْ ثُمَّ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا وَادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ وَالْمُدَّةَ مُحْتَمَلَةً زَوَّجَتْ فِي الْحَالِ اهـ ع ش.

صُدِّقَتْ) كَانَ الْوِلَادَةُ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نَظِيرُ الرَّجْعَةِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ. ٥ فَوَدَّ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ) أَي: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقْتُ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ الطَّلَاقِ) أَي: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتَ. ٥ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِهِمَا) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا بَيَّنَّ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمَهُ. ٥ فَوَدَّ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ لَا) اعْتَمَدَهُ م ر.

(ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها له قبل أن تنكح (قبل اعترافها)؛ لأنها جحدت حقاً له ثم اعترفت به وفارق ما لو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لا تقرب به إلا عن تثبت وتحقق بخلاف الرجعة فإنها قد لا تشعر بها ثم تشعر وبأن النفي قد يستصحب فيه العدم الأصلي بخلاف الإثبات لا يصدُر إلا عن تثبت وبصيرة غالباً فامتنع الرجوع عنه كسائر الأقاير قاله الإمام وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن اليمين فحلفت ثم كذبت نفسها لم تقبل، وإن أمكن لاستناد قولها الأول إلى إثبات ولتأكيد الأمر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كما نص عليه وجزم به في الأنوار ورجحه الشنكي كما يأتي عن ولده فتره؛ لأنها لا يثبت الطلاق

• قول (سني): (ومتى أنكرتها إلخ) قال في الرّوض عقب هذه ولو أنكرت غير المُجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن اهـ ويأتي عن المغني ما يوافقه.

• قول (سني): (وصدقت) أي كما تقدّم اهـ مغني. • قوله: (لأنها جحدت) إلى قوله وبأن النفي في المغني وإلى قوله ولو طلقت في النهاية. • قوله: (حقاً له إلخ)؛ لأن الرجعة حق الزوج نهايةً ومغني.

• قوله: (وتحقق) عطف تفسير. • قوله: (فإنها قد لا تشعر بها إلخ) عبارة المغني فإنه رجوع عن نفي والتقي لا يلزم أن يكون عن علم فإن قيل يريد على هذا الجواب ما لو أنكرت غير المُجبرة الإذن في النكاح وكان إنكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت بأنها كانت إذنت لم يقبل منها مع أنه نفي أجيب بأن النفي إذا تعلّق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالإثبات وجدة النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اهـ. • قوله: (وبني عليه) أي على قوله وبأن النفي إلخ اهـ ش. • قوله: (وإن أمكن) أي: بأن تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق. • قوله: (ولتأكيد الأمر إلخ) قضيته أنه لو وقع التنازع في الرجعة عند حاكم وصدقت في إنكارها لا يقبل تضديقها بعد، وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول المصنف ومتى أنكرتها وصدقت إلخ وعليه فالتعليل بالنفي هو المعول عليه اهـ ش. • قوله: (فقال واحدة إلخ) أي: الطلقة التي أوقعها واحدة. • قوله: (كما يأتي إلخ) أي: أنفاً.

• قوله في (سني): (ومتى أنكرتها إلخ) قال في الرّوض عقب هذه ولو أنكرت غير المُجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن بفرقين أحدهما أن إذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والآخر أن النفي إذا تعلّق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالإثبات. • قوله: (فامتنع الرجوع عنه إلخ) كذا شرح م ر.



بقولها فقيل رُجوعها ولائها لا تبطل به حَقًّا لغيرها وبهذا مع ما يأتي ومع اتفاقهم على أنها لو ادَّعت انقضاء عدتها قبل أن يُراجعها ثم رجعت قبلت بتضيح رد قول الأنوار لو ادَّعت الطلاق فأنكر وخلف ثم أكذبت نفسها لم تقبل.

قال البلقيني ولو ادَّعت أن زوجها طلقها ثلاثاً ثم رجعت فقل من ذكرها والأرجح قبول رُجوعها؛ لأن المرأة قد تُنسب ذلك لزوجها من غير تحقق انتهى ويؤيده ما مر ويأتي عن الشنكي ويفرق بين هذا وعدم قبول رُجوعها فيما مر عن الإمام بتأكد الحكم فيه بالدعوى والحلف، وعن رضاع أقروا به بأنه يُختاط للشهر المأجور ما لا يُختاط لغيره وبأنها قد تُنسب ذلك لزوجها من غير تحقق بخلاف الرضاع لا يُقر به إلا عن تحقق أو ظن قوي فاندفع ما قيل القياس من قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقروا برضاع ثم ادَّعت أنه دون الخمس أو بعد الحولين وقالت ظنته مُحرمًا قبلت وأفتى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين بإذنها له فأنكرت الإذن فثبت القاضي النكاح وأمرها بالتمكين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بأن لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والإرث، وفي قواعد التاج الشنكي عن

قوله: (لا تبطل به) أي: برُجوعها. قوله: (وبهذا) أي: بكل من التعليلين، وقوله: مع ما يأتي أي في قوله: لأن المرأة إلخ.

قوله: (رد قول الأنوار إلخ) وقد يقال إن قول الأنوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه أنها لو ادَّعت إلخ إلا أن يفرق بما يأتي عن سم بأنه لا حلف هنا من الزوجة.

قوله: (فأنكر وخلف) أي: الزوج. قوله: (لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول أنها لا تطالب بالتفقة وأنه لو مات لم ترثه أه سم. قوله: (فقل من ذكرها) أي: هذه المسألة وحكمها. قوله: (ذلك) أي: الطلاق الثلاث.

قوله: (عن الشنكي) تنازع فيه الفعلان. قوله: (بالذهوي إلخ) أي: منها أه سيد عمر.

قوله: (والحلف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتي الأنوار والبلقيني لا حلف منها أه سم.

قوله: (وعن رضاع إلخ) كذا في النسخ بعن عطفًا على عن الإمام، ولا يخفى ما فيه.

قوله: (القياس) أي: في مسألة البلقيني. قوله: (وأفتى ولده) أي: البلقيني. قوله: (بأن لها إلخ) متعلق بقوله وأفتى ولده إلخ.

قوله: (فأنكر وخلف) أي: الزوج ثم أكذبت نفسها لم تقبل لعل من فوائد عدم القبول أنها لا تطالب بالتفقة وأنه لو مات لم ترثه أه سم. قوله: (بالذهوي والحلف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتي الأنوار والبلقيني لا حلف منها.

النَّصُّ أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقٍ رَجَعِيٍّ وَادَّعَتْ أَنَّهُ ثَلَاثٌ ثُمَّ صَدَّقَتْهُ وَأَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قُبِلَتْ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتُهُ كَمَا قَالَ أَبِي فِي فِتَاوِيهِ، وَلَا نَظَرَ لَاعْتِرَافِهَا بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَلْغَاهُ بَلْ قَالَ أَبِي فِي فِتَاوِيهِ أَيْضًا لَوْ خَالَعَهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ ثُمَّ رَجَعَتْ وَزَوَّجَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ مُحْلِلٍ فَلَا قَرَبَ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ وَالْإِرْثِ انْتَهَى.

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ فِي فِتَاوِيهِ ذَكَرَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَبَانَهَا لَمْ يَجْزِ إِذْنُهَا فِي الْعُودِ إِلَيْهِ بِلَا مُحْلِلٍ إِلَّا إِنْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ الْإِذْنِ كَمَا لَوْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَهَا ثُمَّ أَرَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يُصَدِّقَهَا أَوْ يَبْظَهَرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلتَّلَفُظِ بِالتَّكْذِيبِ ثُمَّ وَالتَّصْدِيقُ هُنَا بَلْ يُكْتَفَى فِي الظَّاهِرِ بِالْإِذْنِ ثُمَّ وَالْعَقْدُ هُنَا لِتَضَمُّنِهِمَا لِلتَّكْذِيبِ وَالتَّصْدِيقِ وَمَرَّ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذِهِ زَوْجَتِي فَأَنْكَرَتْ ثُمَّ مَاتَ فَرَجَعَتْ وَرَثَتُهُ.

(وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطِئْتُ فَلِيَ الرَّجْعَةُ وَأَنْكَرْتُ) وَطِئْتُ (صَدَّقْتُ بِيَمِينٍ) أَنَّهُ مَا وَطِئَهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَلَا سُكْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَطْءِ، وَإِنَّمَا قَبِلَ دَعْوَى عَيْنَيْنِ وَمَوْلَى لَهُ لِثُبُوتِ النِّكَاحِ، وَهِيَ تُرِيدُ تَزْوِجَهُ بِدَعْوَاهَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ مُزِيلِهِ وَهُنَا قَدْ تَحَقَّقَ الطَّلَاقُ، وَهُوَ يَدَّعِي مُثَبِّتَ الرَّجْعَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ قُبَيْلَ فَصْلٍ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِاصْبِعَيْنِ وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ اخْتِهَا، وَلَا أَرْبَعُ سِوَاهَا مُؤَاخَذَةٌ لَهُ بِإِقْرَارِهِ .....

• فَوَدَّ: (أَنَّهَا ثَالِثَةٌ) أَي: الطَّلُوقُ الَّتِي أَوْقَعَهَا بِالْخُلْعِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْمَقْبَسِ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَي فِي الْمَقْبَسِ عَلَيْهِ.

• قَوْلُ (سَنَى): (وَطِئْتُ) أَي: زَوَّجْتِي قَبْلَ الطَّلَاقِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

• قَوْلُ (سَنَى): (صَدَّقْتُ الْخ) فَإِذَا حَلَفْتُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَزَوَّجُ حَالًا أَوْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَا وَطِئَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (هَذَا فِي صَدَاقٍ) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) إِلَى: (وَلَيْسَ لَهُ) وَإِلَى الْبَابِ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَفِيهِمَا مَا نَصُّهُ وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ الْمُطَلَّقةُ رَجْعِيًّا أَمَةً وَاخْتَلَفَا فِي الرَّجْعَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا بِيَمِينِهَا حَيْثُ صَدَّقَتْ لَوْ كَانَتْ حُرَّةً لَا قَوْلَ سَيِّدِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُنْصَوِّصِ وَلَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطَلَّقَتِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَرَاغَتْهَا مُكْذَّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكْذَّبًا لَهَا ثُمَّ اعْتَرَفَتْ بِالْكَذِبِ بَأَنَّ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجَ وَلَوْ بِنَاتِيهِ عَنِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ قَالَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِي سُؤَالِ الْأَجَنَّبِيِّ قَوْلَانِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الزُّرْمِ أَوْ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَي: لِلرَّوْطِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِدَعْوَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ الْخ) أَي: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا أَوْ مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقٍ رَجَعِيٍّ إِلَى قُبِلَتْ) هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ طَلَّقَ فَقَالَ وَاحِدَةً وَقَالَتْ ثَلَاثٌ الْخ.



(وهو مُقَرَّرٌ لها بالمهرِ فإن قبضته فلا رجوعَ له)؛ لأنه مُقَرَّرٌ باستحقاقها لجميعه (والا) تكن قبضته (فلا تطالبه إلا بنصف) لإقرارها أنها لا تستحق غيره فلو أخذته ثم أقرت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار ثانٍ منه هذا في صداقٍ ذين أما عَيْنٌ امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إبرائها منه أي تملكه لها بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فإن صمَّ فيظهر أن القاضي يقسمها فيعطيهما نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان.

- قول (سن): (وهو مُقَرَّرٌ لها إلخ) أي: بدعواه وطأها، وهي لا تدعي إلا نصفه اهـ مُعْنَى.
- قوله: (امتنع من قبول نصفها) نعت عَيْنٍ أي بأن قال لا استحق فيها شيئاً لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اهـ ع ش.
- قوله: (فيلزم) ببناء المفعول من الإلزام والضمير المستتر للزوج والمُلْزَم هو القاضي.
- قوله: (أي تملكه) أي: النصف لها أي الزوجة تفسر للإبراء.
- قوله: (بطريقه) متعلق بالتمليك والضمير له، وقوله: بأن يتلطف إلخ تصويرٌ لطريقه.
- قوله: (به) أي: الزوج والجار متعلق بمتلطف.
- قوله: (فإن صمَّ) أي: الزوج على الإمتناع.



□ قوله: (إلا بإقرار ثانٍ) كذا في الروض وشرحه والترجيح من زيادة هنا وصريح به الاستنوي ونقله عن ترجيح الرافعي في الإقرار اهـ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِبْلَاءِ

مَضَرُّ آلِي أَي حَلَفَ (هُوَ) لُغَةً الْحَلِفُ وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَغَيَّرَ الشَّرْعُ حُكْمَهُ وَخَصَّهُ بِأَنَّهُ (حَلَفُ زَوْجٍ بِصَاحِبِهِ طَلَاقُهُ) بِاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي (لِيَمْتَنِعَ مِنْ وَطْئِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَلَوْ رَجْعِيَّةً وَمُتَّحِيرَةً لِحَتَمَالِ الشُّفَاءِ وَمُحَرَّمَةً لِحَتَمَالِ التَّحْلِيلِ لِنَحْوِ خَضِرٍ وَصَغِيرَةٍ بِشَرْطِهَا الْآتِي سِوَاءَ أَقَالَ فِي الْفَرْجِ أَمْ أَطْلَقَ وَسِوَاءَ أَقَيَّدَ بِالْوَطْئِ الْحَلَالِ أَمْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ (مُطْلَقًا) بِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدَ بِمُدَّةٍ وَكَذَا إِنْ قَالَ أَبَدًا أَوْ حَتَّى أَمُوتَ أَوْ زَيْدٌ أَوْ تَمُوتِي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِبْلَاءِ

• قَوْلُهُ: (مَضَرُّ آلِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا أَجَامِعُكَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلِلْمَعْلُوقِ) إِلَى (الضَّمِيِّ).  
• قَوْلُهُ (سَنِي): (حَلَفُ زَوْجٍ إِنْخ) وَيَصِحُّ مِنْ عَجَمِيٍّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَمِنْ عَرَبِيٍّ بِالْعَجَمِيَّةِ إِنْ عَرَفَ الْمَعْنَى كَمَا فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ إِنْخ) أَيِ: مِنْ كُلِّ مَا يَدُلُّ التِّزَامُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْوَطْئِ خَوْفًا مِنْ لُزُومِ مَا التَّزَمَهُ بِالْوَطْئِ قَالَ سَمِعْتُ عَدَّ فِي الزَّوْاجِ الْإِبْلَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ وَعَدِّي لِهَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ غَيْرُ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ، لَكِنْ نَقَلَ عَنِ الشَّارِحِ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ وَهُوَ أَقْرَبُ أَهْ ش.  
• قَوْلُهُ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) أَيِ: وَلَوْ أَمَةً أَهْ سَمِعْتُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَجْعِيَّةً) وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الرَّجْعَةِ أَهْ ش.  
• قَوْلُهُ: (وَمُتَّحِيرَةً) قَالَهُ الزَّوْكَشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا وَقَالَ فِي الْأَوَّلَى أَيِ الْمُتَّحِيرَةِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشُّفَاءِ أَهْ وَقِيَاسُهُ أَنْ لَا تُضْرَبَ الْمُدَّةُ فِي الْأُخْرَيْنِ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ نِهَابَةً وَفِي سَمِعْتُ عَنْ شَرْحِ الزَّوْجِ مِثْلُهُ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (مُطْلَقًا) نَعَتْ لِمَضَرِّ مَحْذُوفٍ أَيِ امْتِنَاعًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدَ بِمُدَّةٍ وَفِي مَعْنَاهُ مَا إِذَا أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ أَبَدًا أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ السَّيِّدِ عُمَرُ يَجُوزُ أَنْ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقًا أَيِ عَنِ الْقَيْدِ الْآتِي وَهُوَ مَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ فَيَنْدَفِعُ عَدَمُ الْجَامِعِيَّةِ حَتَّى بِأَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْيِينَ فِيهِ وَالتَّعْيِينَ مَلْحُوظٌ فِي الْمُقَابِلِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْإِبْلَاءِ)

عَدَّ فِي الزَّوْاجِ الْإِبْلَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ: وَعَدِّي لِهَذَا كَبِيرَةٌ غَيْرُ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ.  
• قَوْلُهُ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) وَلَوْ أَمَةً. • قَوْلُهُ: (وَمُتَّحِيرَةً لِحَتَمَالِ الشُّفَاءِ) قَالَهُ الزَّوْكَشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا فَيُبَلِّ التَّكْفِيرِ قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ قَالَ فِي الْأَوَّلِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشُّفَاءِ وَقِيَاسُهُ فِيمَا بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا تُضْرَبُ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ.



ولا يُرَدُّ عليه؛ لأنه لاستبعادِه كالزَّائِدِ على الأربعة ولو قال لا أطأُ ثم قال أرذت شهراً مثلاً دُئِنَ (أو فوق أربعة أشهر) ولو بلحظة لقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الآية وفائدة كونه مؤلّياً في زيادة اللحظة مع تعدُّ الطلب فيها لانحلال الإيلاء بمضيها إنَّه إنَّه المؤلّي بإيذائها وإيائها من الوطء المدة المذكورة فخرج بالزوج خليف سيّد أو أجنبيّ فهو محض يمين كما يأتي ويصيح طلاقه الشامل للسكران والعبد والكافر والمريض بشرطه الآتي وللْمُعْلَقِ في الشَّرْجِيَّةِ بناءً على صحّة الدُّورِ فيها لصحّة طلاقه في الجملة الصبيّ والمجنون

اهـ. قوله: (ولا يُرَدُّ عليه) أي على جنح الحد وظاهره أنه راجع إلى ما بعد وكذا جميعاً ولكن رجعه المُغْنِي إلى قوله أو حتى أموت إلخ وهو قضية قول الشارح؛ لأنه لاستبعادِه إلخ أي في النفوس.

قوله: (دين) أي إن كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اهـ رشيد.

قول (سني): (أو فوق أربعة أشهر) قال البلقيني وهذه الأشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوماً لم يُحكَم في الحال بأنه مؤلّ فإذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العدّد لنقص الأهلة أو بعضها تبين حبيذ كونه مؤلّياً قال ولم أر من تعرّض له اهـ سم وقال النهاية والأربعة هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوماً حكّم بكونه مؤلّياً حالاً إذ الغالب عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحقّقنا أنه مؤلّ اهـ وقال ع ش فلو جاءت الأربعة كواويل على خلاف الغالب تبين عدم صحّة الإيلاء بناءً على أن العبرة بما في نفس الأمر اهـ. قوله: (ولو بلحظة) إلى قوله: (وبل يمتنعن) في المغني. اهـ. قوله: (يؤلون من نساءهم) وإنما عدّى الإيلاء فيها بين وهو إنما يعدّى بعلى؛ لأنه ضمن معنى البعد كأنه قال يؤلون مُبْعِدِينَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مُغْنِي وَنَهَاةً. اهـ. قوله: (وفائدة كونه إلخ) مبتدأ وخبره قوله إنَّه إلخ وكان الأولى والمراد بكونه مؤلّياً إلخ عبارة المغني بعد كلام نصّها والأولى أنه يقال كلام الإمام أي أنه يكفي زيادة لحظة لا تسع المطالبة محمول على إنَّه الإيذاء وكلام الماوردي أي أنه لا يكون مؤلّياً إلا بالحلف على فوق أربعة أشهر بزمان يتأتى فيه المطالبة على إنَّه الإيلاء ألا ترى أنه لو قال والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك أربعة أشهر فإنه ليس بمؤلّ كما سيأتي مع أنه يأتي بذلك إنَّه الإيذاء على الزاجع في الروضة اهـ. قوله: (فهو مخض يمين) أي: وليس إيلاء فليس لها مطالبة بالوطء بعد أربعة أشهر ومتى وطئ حيث ولزمه ما التزمه اهـ ع ش. اهـ. قوله: (ويصح طلاقه إلخ) أي: وخرج يصح إلخ الصبيّ إلخ. اهـ. قوله: (للسكران) أي: المتعدّي بسكره وللخصي اهـ مغني. اهـ. قوله: (وللمُعْلَقِ إلخ) عبارة المغني والمراد أنه يصح طلاقه في الجملة ليدخل ما لو قال إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله

قوله في (سني): (أو فوق أربعة أشهر) قال البلقيني وهذه الأشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوماً لم يُحكَم به في الحال بأنه مؤلّ فإذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العدّد لنقص الأهلة أو بعضها تبين حبيذ كونه مؤلّياً قال ولم أر من تعرّض له اهـ. قوله: (لصحّة طلاقه في الجملة) قد يشكّل على اعتبار الصحّة في الجملة خروج المكره فإن قيل هو بوضف الإكراه لا يتصور صحّة إطلاقه

والمُكْرَهَ وَبَلَيْمَتَيْنِ الَّذِي لَا يُقَالُ عَادَةً إِلَّا فِيمَا يَقْبَلُ عَلَيْهِ الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ بِنَحْوِ جَبِّ أَوْ شَلَلٍ أَوْ رَثَقٍ أَوْ صَغِيرٍ فِيهَا بِقَيْدِهِ الْآتِي فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ لَا إِيْدَاءَ. وَبِهَذَا الَّذِي قَرَّرْتُهُ ائْتَدَعَ إِبْرَازُ هَذَا عَلَى الْمَتَنِ بَأَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ لِدُخُولِ هَذَا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ سَيُصْرَحُ بِذَلِكَ وَبِوُطْئِهَا خَلْفَهُ عَلَى تَرْكِ التَّمَتُّعِ بغيرِهِ وَبَقِيَ الْفَرْجُ إِلَى آخِرِهِ خَلْفَهُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ وَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ أَوِ الْحَيْضِ أَوِ الْإِحْرَامِ فَهُوَ مُحْضٌ يَمِينٍ وَالْأَرْجَحُ فِي لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا فِي نَحْوِ الْحَيْضِ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَهَارِ رَمَضَانَ أَوِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ إِيْلَاءٌ وَبِمُطْلَقًا وَمَا بَعْدَهُ الْأَرْبَعَةُ فَأَقْل؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ تَصْبِرُ عَلَى الزَّوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَنْفِي صَبْرُهَا أَوْ يَقِلُّ وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَرْكَانَهُ سِتَّةٌ: مُحْلُوفٌ بِهِ وَعَلَيْهِ وَمُدَّةٌ وَصِغَةُ زَوْجَانِ

ثَلَاثًا وَفَرَعْنَا عَلَى انْتِدَادِ بَابِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ زَوْجٌ لَا يَصِحُّ طَلَاغُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ اهـ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ جَبِّ الْخ) وَلَوْ خَلَفَ زَوْجُ الْمَشْرِقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَطْلُؤُهَا لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا كَالِإِيْلَاءِ مِنْ صَغِيرَةٍ وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ يَكُونُ مَوْلِيًا لِاحْتِمَالِ الْوُصُولِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَلَا تُضْرَبُ إِلَّا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ وَلَوْ أَلَى مُرْتَدٍّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ مُرْتَدَّةٍ فَعِنْدِي تَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَ قَدْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ وَلَا فَلَاهُ نِهَايَةٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ خَلَفَ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَلَى الْخ فِي الرَّشِيدِيِّ عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ رَثَقٍ) أَي: أَوْ قَرْنَ اهْ نِهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: الزَّوْجَةِ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ خَرَجَ بِصِحِّهِ طَلَاغُهُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (ائْتَدَعَ إِبْرَازُ هَذَا الْخ) وَمِمَّنْ أَوْرَدَ مَا هُنَا عَلَى مَنَعِ الْحَدِّ وَمَا مَرَّ عَلَى جَمْعِ الْحَدِّ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْحَيْضُ) أَي: أَوْ النَّفَاسُ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ نَهَارِ رَمَضَانَ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ يَتَنَّهُ وَيَتَنَّ رَمَضَانَ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِيْلَاءٌ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا فِي الدُّبْرِ فَمَوْلٍ أَوْ إِلَّا فِي الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ أَوْ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ مَوْلٍ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الذَّخَائِرِ وَلَا يُتَّبَعُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ الرَّاجِحُ وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ حَرَامٌ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ وَطْئِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْامْتِنَاعُ وَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثُمَّ تُطَالَبُ بَعْدَهَا بِالْفَيْتَةِ أَوِ الطَّلَاقِ فَإِنْ فَاءَ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ فِي الْحَالِ لِزَوَالِ الْمُضَارَةِ بِهِ وَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِبَقَاءِ الْيَمِينِ كَمَا لَوْ طَلَّقَ الْمَوْلِي بَعْدَ الْمُدَّةِ ثُمَّ رَاجَعَ تُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِبَقَاءِ الْيَمِينِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِمُطْلَقًا) إِلَى الْمَتَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قُلْنَا وَالْمُعَلَّقُ الْمَذْكُورُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الدَّوْرِ بِوَصْفِ كَوْنِهِ مُعَلَّقًا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَبَقِيَ الْفَرْجُ إِلَى آخِرِهِ خَلْفَهُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ وَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ أَوِ الْحَيْضِ إِلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ إِيْلَاءٌ) فِي تَضْحِيحِ ابْنِ قَاضِي عَجَلُونَ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَطْلُؤُهَا فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي الدُّبْرِ فَلَا إِيْلَاءَ وَلَا فِيهِ فَمَوْلٍ أَوْ إِلَّا فِي حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ فَوَجْهَانِ بِلَا تَرْجِيحٍ فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا وَجَزَمَ فِي الصَّغِيرِ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ يَتَّقِلْهُ فِي الْمُهَيَّمَاتِ بَلْ نُسِبَ لِلذَّخَائِرِ الْجَزْمُ بِمُقَابِلِهِ وَقَالَ لَا يُتَّبَعُهُ غَيْرُهُ وَذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ نَحْوَهُ وَزَادَ عَنِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَالْحَقُّ فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا بِذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ إِلَّا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَوْ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ اهْ وَالْأَرْجَحُ مَا فِي الصَّغِيرِ فِي الْحَيْضِ



وَأَنَّ كَلَّاهُ شُرُوطٌ لَا بُدَّ مِنْهَا (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ) أَيِ الْإِيْلَاءِ (لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ) أَيِ الْوِطْءِ (طَلَاً أَوْ عِتْقاً أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ عِتْقٌ) ..

• فَوَيْلٌ: (وَأَنَّ كَلَّاهُ شُرُوطٌ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ اهْ رَشِيدِي .  
• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاً إلخ) كَذَا أَطْلَقُوهُ هُنَا وَيُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ أَخْذًا مِمَّا قَدَّمُوهُ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ مَنَعَ نَفْسِهِ عَنْ وَطْئِهَا ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ حَيْثُ يُدْرِكُ بِمَبْنًى فَإِنْ أَرَادَ مَخْضَ التَّغْلِيْقِ فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ لَا قَصْدَ لِلِامْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ وَإِنْ أَطْلَقَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ خِلَافُ نَظِيرِ مَا مَرَّرْنَا فَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ ثُمَّ لَا يَكُونُ إِيْلَاءٌ وَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحْشَى وَنَقْلَهُ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَيْضًا يَكُونُ إِيْلَاءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهْ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَقَدْ يُصْرِّحُ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ مَخْضِ التَّغْلِيْقِ قَوْلُ النَّهْيَةِ وَأَقْرَأْهُ سَمِ نَعْنُ: وَلَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَا يَمْنَعُ الْوِطْءَ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ نَحْوُهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلًى وَلَا آثِمًا وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرُ نَذْرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِيُّ وَغَيْرُهُ اهْ وَيُصْرِّحُ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ فِي صُورَةِ الْإِبْرَاقِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ نَعْنُ: قَوْلُهُ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِيُّ فِيهِ بَحْثٌ إِذْ هَذِهِ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ أَيِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّغْرِيفِ لِيَمْتَنِعَنَّ اهْ وَكَذَا يُصْرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ فِي حَاشِيَةِ وَكَالْحَلْفِ الظَّاهِرُ إلخ .

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (أَوْ عِتْقًا) أَيِ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ إلخ هَلَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطَّئْتُكَ إلخ اهْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَعَ الْمَتَنِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا كَانَ وَطَّئْتُكَ فَآتٍ أَوْ ضَرَّتْكَ طَالِقٌ أَوْ فَعْبَدِي حُرٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ إلخ وَبِهَا يُعْلَمُ أَنَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ إلخ حَذْفُ الْمُبَيِّنِ .

وَالنَّفَاسِ وَمِثْلُهُمَا الْبَقِيَّةُ شَرَحَ م ر وَفِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ أَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ فَرْجَكَ أَوْ لَا أَجَامِعُ نِصْفَكَ الْأَسْفَلَ فَاِإِيْلَاءَ لَا أَنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ أَيِ بَاقِيهَا كَانَ قَالَ لَا أَجَامِعُ يَدَكَ أَوْ نِصْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ نِصْفَكَ فَلَا يَكُونُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنِّصْفِ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ فَيَكُونُ إِيْلَاءٌ اهْ .

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ) هَلَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاً أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطَّئْتُكَ إلخ .

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (أَوْ عِتْقًا) أَيِ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ .

• فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (أَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ إلخ) لَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَا يَمْنَعُ وَطْءٍ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ أَوْ نَحْوَهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلًى وَلَا آثِمًا وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرُ صَوَرِ نَذْرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْكِتَابِيُّ وَغَيْرُهُ شَرَحَ م ر .

مِمَّا لَا يَنْحَلُّ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (كَانَ مُوَلِيًّا) لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُسَمَّى بِمِثْلِهَا لُغَةً الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ فَشَمِلَتْهُ الْآيَةُ وَالْغُفْرَانُ فِيهَا لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْإِيْلَاءُ مِنَ الْإِثْمِ كَمَا مَرَّ لَا لِلْجَنِّ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَ الْحَلِفُ بِاللَّهِ وَلَئِنْ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوِطْءِ خَشْيَةً أَنْ يُلْزَمَهُ مَا التَزَمَهُ كَالْمُتَنَبِّعِ مِنْهُ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى خَشْيَةَ الْكُفَّارَةِ وَكَالْحَلِفِ الظُّهَارِ كَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً فَإِنَّهُ إِيْلَاءٌ كَمَا يَأْتِي أَمَّا إِذَا انْحَلَّ قَبْلَهَا كَانَ وَطْئُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ هَذَا الشَّهْرِ أَوْ شَهْرٍ كَذَا وَهُوَ يَنْقُضِي قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْيَمِينِ فَلَا إِيْلَاءَ. (وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ) لِأَجْنَبِيَّةٍ أَوْ سَيِّدٍ لِأَمَتِهِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْوِطْءِ كَوَاللَّهِ لَا أَطْرُكُ (فَيَمِينٌ مُحَصَّنَةٌ) أَيِ لَا إِيْلَاءَ فِيهَا فَيُلْزَمُهُ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ

• قَوْلُهُ: (مِمَّا لَا يَنْحَلُّ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ يُطْلَقُ فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ يَلْحَقُ بِالْتَّقْيِيدِ بِمَا قَوْفُهَا نَظِيرًا مَا مَرَّ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَضْوِيرُهُمْ وَعِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوْضَةِ قُلُوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتَكَ فَعَلَيْ صَوْمِ شَهْرٍ أَوْ الشَّهْرِ الْفُلَانِيٍّ وَهُوَ يَتَأَخَّرُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ انْتَهَتْ أَمَّا سَيِّدٌ عُمَرَ أَقُولُ قَدْ أَفَادَ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُّ أَوْ بِمَا الْحَقُّ بِذَلِكَ الْخ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمُرْتَبَعِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْغُفْرَانُ) إِلَى (وَلِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ بَقِيَ) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَمَرَّ) إِلَى الْمَتْنِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَالْجَدِيدُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْغُفْرَانُ) إِلَى (وَلِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ بَحْثٌ) إِلَى (وُخْرُوجُ)، وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ الدَّجَالِ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ: تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ أَوْ الْعِتْقِ وَالتَّزَامِ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِالْوِطْءِ. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخ). • قَوْلُهُ: (وَكَالْحَلِفِ الظُّهَارِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُرْتَبَعِ وَكَلَامُهُ هُنَا وَفِيمَا سَبَقَ يُشِيرُ بَأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ الْحَلِفِ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الظُّهَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً مَثَلًا أَنَّهُ إِيْلَاءٌ مَعَ انْتِغَاءِ الْحَلِفِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَالْيَمِينُ الْمَذْكُورَةُ يَمِينُ لَجَاجٍ وَالْيَمِينُ بِصَوْمِ شَهْرٍ الْوِطْءِ إِيْلَاءٌ كَمَا وَطِئْتَكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمِ الشَّهْرِ الَّذِي أَطَا فِيهِ فَإِذَا وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَزِمَهُ مُقْتَضَى الْيَمِينِ وَيَجْزِيهِ صَوْمُ بَقِيَّتِهِ وَيَنْقُضِي يَوْمَ الْوِطْءِ أ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا انْحَلَّ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَيِ الْوِطْءِ) يَعْنِي عَدَمًا بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ عِبَارَةُ الْمُرْتَبَعِ إِنْ تَرَكَ الْوِطْءَ أ. • قَوْلُهُ: (فَيُلْزَمُهُ قَبْلَ النِّكَاحِ) أَيِ: بِزِنَا أَوْ شُبْهَةِ أَمْعٍ ش.

(فَرْغَ): قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَوْ حَلَفَ زَوْجُ الْمَشْرِيقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَطْوُهَا كَانَ مُوَلِيًّا لِاحْتِمَالِ الْوُصُولِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ وَلَوْ أَلَى مُرْتَدٍّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ مُرْتَدَّةٍ فَعِنْدِي تَنْعِقُ الْيَمِينُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَ قَدْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ وَإِلَّا فَلَا كَذَا شَرَحَ م ر فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ قَوْلِ الْعُبَابِ مَا نَصَّه فَرْغَ: مَنْ أَلَى وَهُوَ غَائِبٌ وَلَوْ مَشْرِيقِيًّا عَنْ مَغْرِبِيَّةٍ أَوْ وَهُوَ حَاضِرٌ ثُمَّ غَابَ حُسِبَتِ الْمُدَّةُ وَلَهَا تَوْكِيلٌ مَنْ يُطَالِبُهُ فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَهُ لِقَاضِي بَلَدِ الْغَنِيَّةِ وَطَالِبَهُ قِيَامُ الْقَاضِي بِقِيَّةِ اللِّسَانِ حَالًا وَبِنَقْلِهَا إِلَيْهِ أَوْ رُجُوعِهِ إِلَيْهَا أَوْ طَلَاقِهَا إِنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَيُنْهَلُ لِأَهْبَةِ السَّفَرِ وَأَمِنْ طَرِيقِهِ وَمَرَضٍ مُعْجِزٍ فَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِلِسَانِهِ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ فِي اجْتِمَاعِهِ بِهَا بَعْدَ امْتِنَانِهِ ثُمَّ طَلَبَ الْعَوْدَ إِلَيْهَا لَمْ يُمَكِّنْ بَلْ يُطَلَّقُ الْقَاضِي بِطَلَبِ وَكِيلِهَا وَلَوْ غَابَ بَعْدَ طَلَبِهَا بِالْحَقِّ وَامْتِنَاعِهِ لَمْ يَكْفِهِ قِيَّةُ اللِّسَانِ وَلَمْ يُنْهَلْ بَلْ



كفارة بوطئها (فلان نكحها فلا إيلاء) يُحكم به عليه فلا تُضرب المدة وإن بقي من مدة عينها فوق أربعة أشهر وتأذت لانتفاء الإضرار حين الحلف لاختصاصه بالزوج بنص من نسايتهم (ولو آلى من رقاء أو فزناء أو آلى محبوب) لم يثق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) إذ لا إيذاء منه حينئذ بخلاف الخصي والعاجز لمرض أو عنة والعاجز لنحو مرض أو صغر يُمكن معه وطؤها في مدة قلترها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر؛ لأن الوطء مزوج ومن طرأ نحو جبه بعد الإيلاء فإنه لا يتطلل ومر صحة الإيلاء من الرجعية، وإن حرم وطؤها لإمكانه برجعتها. (ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر وهكذا) مرتين أو (مراراً) متصلة (فليس بمول في الأصح) لانجلال كل بمضي الأربعة فتعذر المطالبة نعم، بآثم إثم مطلق الإيذاء دون خصوص إثم الإيلاء...

• قوله: (كفارة) أي: في الحلف بالله تعالى اه معني. • قوله: (بوطئها) الأولى تقديمه على قبل النكاح.

• قوله (سني): (فلان نكحها إلخ) أي: أو اغتصها السيد وتزوجها ويُمكن إدخالها في المتن اه ع ش. • قوله: (لانتفاء الإضرار إلخ) تعليل للمتن وقوله لاختصاصه إلخ علة لليلة ولعل الأولى أن يجعله علة ثانية بزيادة الواو. • قوله: (بنص من نسايتهم) بالإضافة. • قوله: (لم يثق له إلخ) عبارة المعني أي مقطوع الذكر كله وكذا إن بقي منه دون الحشفة أما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح إيلاؤه لإمكان وطئه اه. • قوله: (إذ لا إيذاء منه) قضيته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرقي والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحلف؛ لأن زوال الرقي والقرن غير محقق بخلاف الصغر فإن زواله محقق الحصول اه ع ش.

• قوله: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض أو عنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الإمكان المذكور وعبارة الروض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلتره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُذكر الصغيرة إطاعة الجماع وتطبق المريضة ذلك انتهت اه سم. • قوله: (قلترها) جملة فعلية نعت لمدة.

• قوله: (ومن طرأ إلخ) عطف على الخصي. • قوله: (برجعتها) أي: وتُحسب المدة منها كما يأتي اه ع ش. • قوله: (مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا اه رشيدتي عبارة المعني مع المتن وسواء اقتصر على ذلك أم قال هكذا مراراً اه. • قوله: (لانجلال كل إلخ) عبارة المعني لانتفاء فائدة الإيلاء من المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد مدة أربعة أشهر لا تُمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانجلالها ولا

يطلقها القاضي بطلبها اه. • قوله: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض أو عنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي أي وهو الإمكان المذكور وعبارة الروض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلتره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُذكر الصغيرة إطاعة الجماع وتطبق المريضة ذلك اه.

بل بحث أنه فوقه؛ لأن هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا وطئتك فهو إيلاء قطعاً؛ لأنها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة ما لو فصل كلاً عن الأخرى أي بأن تكلم بأجنبي وإن قل أو سكنت بأكثر من سكتة تنفس وغي فيما يظهر فليس إيلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالتون كما في الروضة وأصلها وبالفوقية أي ستة أشهر كما في أصله قيل وهو الأولى انتهى. وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام الذي خلا عنه أصله بذكره المضاف إليه (فالإيلاء إن لكل) منهما (حكمه) فتطالبه بموجب الأول في

بموجب الثانية؛ لأنه لم تنقض مدة المهلة من وقت انعقادها ويعد مضي الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لإخبر حليفه اهـ. قوله: (بل بحث أنه إلخ) عبارة المغني قال في المطلب وكأنه دون إثم المولي ويجوز أن يكون فوقه؛ لأن ذاك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا دفع له إلا من جهة الزوج بالوطء اهـ. قوله: (وفيه نظر للخلاف إلخ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذا ما استند إليه الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التأنيب فتأمل به بقلب من الحسد سليم اهـ سيد عمر. قوله: (وبمتصلة ما لو فصل إلخ) عبارة المغني وأفهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فإن قال ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين وهكذا مراراً فلا يكون مولياً قطعاً اهـ. قوله: (بالتون إلخ) عبارة المغني قوله سنة موافق للشرح والروضة وفي المحرر ستة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ويصح أن يقرأ المثن بالمشاة من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالتون اهـ. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن اهـ سم زاد الرشيد بقرينة ما بعده اهـ. قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول إلخ) قد يجاب بأنه لا اختيار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر إلا ستة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المصنف بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال على الأخير أنه لا وجه للأولوية بل متساويان اهـ سيد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الإحتمال الأول. قوله: (المضاف إليه) أي: لفظة أشهر. قوله: (فتطالبه) إلى قوله: (وقيس به) في المغني إلا قوله: (ثاني إتيانه) أو وقوله: (كما يحته أبو رزعة). قوله: (فتطالبه إلخ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفية أو الطلاق فإن فاء انحلت فإن أخرت حتى مضى الخامس ودخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجب كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس

قوله: (وبمتصلة ما لو فصل كلاً إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن. قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام إلخ) قد يجاب بأنه لا اختيار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر إلا ستة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر يرجحه.



الخامس لا فيما بعده لانجلاها بمضيئه وانعقاد مدة الثانية فيطالب بذلك بعد مضي أربعة أشهر وخرج بقوله فإذا مضت ما لو أسقطه كأن قال والله لا أجامعك خمسة أشهر ثم قال والله لا أجامعك سنة فإنهما يتداخلان لتداخل مدتيهما وانحلتا بوطن واحد ويقوله فوالله ما لو حذفه فيكون إيلاء واحدًا. (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطن (بمستبعد الحصول في) الأشهر (الأربعة) عادة (كثول عيسى) قبل خروج الدجال وكخروج الدجال أو بأجوج ومأجوج (فمؤول)؛ لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر هي بقطع الرجاء وعلم به أن مُحقق الامتناع كطلوع السماء كذلك بالأولى. أما لو قيدها بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون إيلاء ومحل كما بحثه أبو زرعة إن كان ثاني أيامه أو أولها ولم يتق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة إذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كسهر والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صرح عنه مع أمره بأن الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يُقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرهما كما مر أوائل الصلاة. (وإن ظن حصوله) أي المُقيد به (قبلها) أي الأربعة كمجيء المطر في الشتاء (فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا حذفه وإن كان في أصله (وكذا لو شك) في حصول المُقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من مُختمل الوصول .....

منه فلا مطالبة به سواء أترك حَقها أم لم تعلم به لانجلاها كما لو أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة اهـ. فؤد: (مدة الثانية) الانسب التذكير. فؤد: (بذلك) أي: بموجب الإيلاء الثاني. فؤد: (قبل خروج الدجال) ظرف لما أفهمه المتن والمعنى كالتيقيد قبل خروج الدجال بنزول عيسى. فؤد: (تأخره) أي: ما ذكر من النزول والخروج. فؤد: (وعلم به) أي: بقول المُصنف بمُستبعد إلخ. فؤد: (أن مُحقق إلخ) أي: المُقيد به. فؤد: (أما لو قيدها إلخ) مُحترز قوله قبل خروج الدجال. فؤد: (ومحله) أي: محل قوله فلا يكون إيلاء. فؤد: (إن كان) أي: التقييد المذكور. فؤد: (الأربعين) نعت أيامه. فؤد: (كذلك) أي: حقيقة. فؤد: (وبقيتها) أي: بقية أيام الدجال. فؤد: (مع أمره بأن الأول إلخ) في هذه العبارة تسميح لا يخفى إذ لا أمر هنا رشيدتي عبارة المُغني فُسِّلَ عن ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا صلاة يوم فقال لا أقدروا له قدره اهـ. فؤد: (وقيس به) أي: باليوم الأول. فؤد: (فيها) أي: الأول والثاني والثالث. فؤد: (أي الأربعة إلخ) عبارة المُغني أي مضي الأربعة الأشهر كقوله في وقت غلبة الأمطار والله لا أطولك حتى ينزل المطر اهـ. فؤد: (فلا يكون) إلى قوله: (فلذا) في المُغني. فؤد: (ومحققه) أي: الحصول مُبتدأ وخبره قوله أولى. فؤد: (كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كشفاء مرضه إلخ. فؤد: (من مُختمل إلخ) أي: محل مُختمل إلخ.

فؤد: (قبل خروج الدجال) ظرف لقول المتن: (قيد). فؤد: (ومحققه) أي: الحصول.

منه قبل الأربعة فلا يكون إيلاء (في الأصح) حالاً ولا بعد مضي الأربعة قبل وجود المُعَلَّق به؛ لأنه لم يتحقق منه قصد الإيلاء أو لا أمّا لو لم يُحتمَل وصوله منه ليُعَد مسافته بحيث لا تُقَطَّع في أربعة أشهر فهو مؤلٍ نعم، إن ادعى ظنُّ قُربها خَلَفَ ولم يكن مؤلياً بل حالفاً. (ولفظه) المُفِيدُ له وإشارة الأخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فمن صريجه تغييب) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كُله ليُحصول مقصودها بتغييب الحشفة مع عدم الجنث (بفرج ووطء وجماع) ونيلك أي مادة ن ي ك، وكذا البقية (وافتناض بكر) غير غوراء لشيوعها نعم، يُدَيِّنُ إن أراد بالجماع الاجتماع وبالوطء الدوس بالقدم وبالاتفاض غير الوطء، ومَحَلُّه إن لم يُقَلْ بذكره وإلا لم يُدَيِّنُ في واحد منها

• وفوّه: (منه) أي: المحل المذكور. • فوّه: (حالاً) إلى قوله: (لما يأتي) في المُغْنِي إلّا قوله: (أي حشفته) في المتن. • فوّه: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الرّوض وشرّحه أنّه لو مات زَيْدٌ قبل قدومه صارَ الحالف مؤلياً للباس منه اه سم باختصار. • فوّه: (بخلاف ما لو أراد كُله إلخ) قضية أنّه لو أطلقَ كان مؤلياً حملاً للذكر على الحشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفته إذ هي إلخ وآنه إذا قال أرذت جميع الذكر قبل منه ظاهرًا اه ع ش وقال السيّد عمّر قوله بخلاف ما لو أراد كُله إلخ يتبني أو أطلق؛ لأن اللفظ عند الإطلاق يُنزَلُ على حقيقته ثم رأيتُ في حاشية السّباطي على المحلّي التّصريح بأن حالة الإطلاق كَقَصْدِ الكلّ وأما قول التّحفة إذ هي المراد أي للإمام التّووي بقوله ذكر لا أنّه المراد في إطلاق الحالف لفظ الذكر من غير إرادة وإن أوهمت عبارتها ذلك اه أقول وهو ظاهرُ صنيع المُغْنِي حيث قال فمن صريجه منهجوا ل ن ي ك وتغييب أي إدخال ذكر أو حشفته بفرج أي فيه ووطء وجماع وإصابة اه وافتناض بكر وهي إزالة قضيتها بكسر القاف أي بكارتها كقوله والله لا أُغيب أو لا أُدخل أو لا أولج ذكره أو حشفتي في فرجك أو لا أطوك أو لا أجامعك أو لا أصبتك أو لا أقتضك بالقاف أو بالفاء وهي بكر اه. • فوّه: (أي مادة إلخ) أي: ما تركب منها سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما اه ع ش.

• فوّه: (نعم يدَيِّنُ إلخ) ولا يُنافي ذلك الصراحة؛ لأن الصريح يقبل الصرف اه سم. • فوّه: (إن أراد إلخ) عبارة المُغْنِي ويدَيِّنُ في الأربعة الأخيرة إن ذكر مُحتملاً ولم يقُلْ بذكره أو بحشفتي كان يُريد

• فوّه: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) من ذلك قول الرّوض وشرّحه أو قال والله لا أجامعك حتى يشاء فلان فإن شاء المُجامعة ولو متراخياً انحلت اليمين وإلا أي وإن لم يشأها صار مؤلياً بموته قبل المشيئة للباس منها سواء أن لا يُجامعها أم لم يشأ شيئاً لا بمضي مُدة الإيلاء لعدم اللباس من المشيئة اه والظاهر أن نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصوله قبل مضي المُدة أو بعده على الإحتمال حتى إذا قال لا أطوك حتى يقدّم زيد لم يصِر مؤلياً وإن مضت المُدة فإن مات قبل قدومه صار مؤلياً للباس منه فليُتأمل. • فوّه: (نعم يدَيِّنُ إن أراد بالجماع الاجتماع إلخ) فلا يُنافي ذلك الصراحة؛ لأن الصريح يقبل الصرف.



كَالتَّيِّبِ مُطْلَقًا أَمَّا الْغُورَاءُ إِذَا عَلِمَ حَالُهَا قَبْلَ الْحَلِفِ فَالْحَلِفُ عَلَى عَدَمِ افْتِضَائِهَا غَيْرُ إِيْلَاءٍ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِحُصُولِ مَقْصُودِهَا بِالْوِطْءِ مَعَ بَقَاءِ الْبَكَارَةِ، قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْفَيْتَةُ فِي حَقِّ الْبَكْرِ تُخَالِفُهَا فِي حَقِّ التَّيِّبِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِيرَادُ الْقَاضِي وَالتَّصَرُّعُ انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْفَيْتَةِ فِي الْبَكْرِ مِنْ زَوَالِ بَكَارَتِهَا وَلَوْ غُورَاءَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَإِنْ أَمَكْنَ الْفَرْقَ (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مُلَاسَمَةً وَمُبَاضَعَةً وَمُبَاشَرَةً وَإِيَانًا وَغَشْيَانًا وَقُرْبَانًا) بِكْسَرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ (وَنَحْوُهَا) كِافِضَاءٍ وَمَسٍّ (كِتَابَاتٍ) لَا اسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْوِطْءِ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ اسْتِثْنَائِهَا فِيهِ

بِالْوِطْءِ الْوِطْءُ بِالْقَدَمِ وَبِالْجِمَاعِ الْاجْتِمَاعُ وَبِالْأَخِيرَيْنِ الْإِصَابَةُ وَالْإِفْتِضَاءُ بِغَيْرِ الذِّكْرِ اهـ.

قوله: (كَالتَّيِّبِ مُطْلَقًا) كَمَا فِي التَّثْبِيهِ وَالْحَاوِي اهـ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيَحْتَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةِ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّبِ الْوِطْءَ فِي الدُّبْرِ دُيِّنَ أَيْضًا اهـ سم. قوله: (أَمَّا الْغُورَاءُ) بَيْنَ مُنْجَمَةٍ وَهِيَ الَّتِي بَكَارَتُهَا فِي صَدْرِ فَرْجِهَا اهـ مُغْنِي. قوله: (وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ) أَي: فَيَكُونُ مَوْلِيًا إِذْ لَا تَحْصُلُ الْفَيْتَةُ إِلَّا بِزَوَالِ الْبَكَارَةِ اهـ ع ش. قوله: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْبَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا أَيِ الْفَيْتَةِ كَالْتَّحْلِيلِ شَرْحُ م ر اهـ سم.

قوله: (كِافِضَاءٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنُوزَعُ فِيهِ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتُ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (كِافِضَاءٍ) أَي: وَدُخُولِ كَوَالِدِهِ لَا أَفْضَى إِلَيْكَ أَوْ لَا أَمْسُكَ أَوْ لَا أَدْخُلُ بِكَ اهـ مُغْنِي. قوله: (سَيِّ: كِتَابَاتٍ).

(فُرُوعُ): لَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا جِمَاعَ سُوءٍ وَأَرَادَ الْجِمَاعَ فِي الدُّبْرِ أَوْ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ بِدُونِ الْحَشْفَةِ كَانَ مَوْلِيًا وَإِنْ أَرَادَ الْجِمَاعَ الضَّعِيفَ أَوْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَغْتَسِلُ عَنْكَ وَأَرَادَ تَرَكَ الْغُسْلَ دُونَ الْجِمَاعِ أَوْ ذَكَرَ أَمْرًا مُحْتَمَلًا كَانَ لَا يَمُكِّنُكَ بَعْدَ الْوِطْءِ حَتَّى يَنْزِلَ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْوِطْءَ بِلَا انْزَالٍ لَا يُوْجِبُ الْغُسْلَ أَوْ أَرَادَ أَنِّي أَجَامِعُهَا بَعْدَ جِمَاعٍ غَيْرِهَا قَبْلَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ فَرْجَكَ أَوْ لَا أَجَامِعُ نِصْفَكَ الْأَسْفَلَ كَانَ مَوْلِيًا بِخِلَافِ بَاقِي الْأَعْضَاءِ كَلَّا أَجَامِعُ يَدَكَ أَوْ رِجْلَكَ أَوْ نِصْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ نِصْفَكَ لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنِّصْفِ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ وَلَوْ قَالَ لَا أَبْعُدَنَّ أَوْ لَا غِيْنَ عَنْكَ أَوْ لَا غِيْظَنَّكَ أَوْ لَأَسْوَأَنَّكَ كَانَ كِنَايَةً فِي الْجِمَاعِ وَالْمُدَّةُ لَاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِهَمَا وَغَيْرِهِمَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ رَأْسُنَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ كَانَ كِنَايَةً إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِمَاعِ اجْتِمَاعُ رَأْسَيْهِمَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي لَا أَبْعُدَنَّ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ وَفِي لَا طِيلَنَّ تَرْكِي لِجِمَاعِكَ كَانَ صَرِيحًا فِي الْجِمَاعِ وَكِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ أَي: فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَقْلَلْ لَمْ يَكُنْ إِيْلَاءً وَإِنْ أَرَادَ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ

قوله: (كَالتَّيِّبِ مُطْلَقًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالْحَاوِي وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيَحْتَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةِ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّبِ الْوِطْءَ فِي الدُّبْرِ دُيِّنَ أَيْضًا اهـ. قوله: (قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قوله: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْبَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا كَالْتَّحْلِيلِ م ر.

حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء. (ولو قال إن وطئتك فعندي حر فزال ملكه) بيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الإيلاء) وإن عاد لملكه لعدم ترتب شيء على وطئه. (ولو قال) إن وطئتك (فعندي حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فمولى)؛ لأنه وإن لزمه العتق عنه فتعجيله وربطه بمعين زيادة التزامها بالوطء على موجب الظهار وإن وقع عنه لو وطئ في المدة أو بعدها فكان كالتزام أصل العتق (والا) يكن قد ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء باطنا) لكذبه (ويحكم بهما ظاهرا) لإقراره بالظهار فيحكم بإيلائه وبوقوع العتق عن الظهار. (ولو قال) إن وطئتك فعندي حر (عن ظهاري إن ظهرت فليس بمولى حتى يظاهر)؛ لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لعل العتق به مع الوطء فإذا ظاهر صار موليا وحيث يعتق بالوطء في مدة الإيلاء وبعدها لوجود المعلق به لكن لا عن الظهار اتفاقا لسبق لفظ التعليق له والعتق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده وبحث فيه الزافعي بأنه ينبغي مراجعته ويعمل بمقتضى إرادته أخذا من قولهم في الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اغتبر في

إيلاء وإن أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضا؛ لأنه حيث كان صريحا في الجماع يكون بمنزلة والله لا أطوك وهو لو قال ذلك كان موليا هذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع قولهم في والله لا أطوك أنه يحمل على التأيد في المدة اهـ. قوله: (يبيع) أي لجميعه وقوله لازم من جهته أي بأن باعه بئا أو بشرط الخيار للمشتري اهـ ع ش. قوله: (أو بغيره) كموت أو عتق ونحوهما اهـ معني. قوله: (العتق عنه) أي الظهار عبارة المعني وإن لزّمته كفارة الظهار اهـ. قوله: (على موجب الظهار) متعلق بزيادة اهـ رشيد. قوله: (فكان إلخ) قدّمه المعني على الغاية وقال بدلهام إذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره اهـ وهو أحسن.

قوله (سني) (باطنا) أي: بينه وبين الله اهـ معني. قوله: (وبوقوع العتق إلخ) أي: إذا وطئ اهـ معني. قوله: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فإذا ظاهر صار موليا يفيد اختيار تقدم الظهار ثم الوطء اهـ سم. قوله: (فإذا ظاهر) كأن يقول أنت علي كظهر أمي اهـ ع ش. قوله: (لكن لا عن الظهار) أي: فيكون مجانا وكفارة الظهار باقية اهـ ع ش. قوله: (لسبق لفظ التعليق) أي: تعليق العتق له أي على الظهار. قوله: (عنه)، وقوله: (بعده) أي: الظهار. قوله: (ويبحث فيه) أي: في حصول العتق بالوطء لا عن الظهار قاله ع ش اهـ معني أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الآتي ويصرح به ما

قوله: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله: (فإذا ظاهر صار موليا) يفيد اختيار تقدم الظهار ثم الوطء. قوله: (ويبحث فيه الزافعي) إلى قوله: (اهـ) ويعتذر عن الأضحاب بأن كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فلأنما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه مما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان إيلاء وإلا فلا وذلك الإقتضاء قد يكون بنية المولي وقد يكون



حُصُولِ الْمُعْلَقِ بِهِ وَجُودُ الشَّرْطِ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ وَإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا كَمَا هُنَا رُوجِعَ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ لَمْ يَحْتَاجِ الْعَبْدُ أَنْ تَقْدُمَ الْوِطْءُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي عَتَقَ أَنْتَهَى وَالْحَقُّ السُّبْكِيُّ بِتَقْدِيمِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ وَسَكَتَ الرَّافِعِيُّ عَمَّا لَوْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَذْتُ شَيْئًا، وَرَجَعَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ﴾ [البقرة: ١٦] الْآيَةُ مِنْ

يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفًا إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي الْخ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ الْخ أَيِ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوِطْءُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُعْلَقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ وَهَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا حَصَلَ الثَّانِي) أَيِ: الظَّاهِرُ تَعَلَّقَ أَيِ الْعِتْقُ بِالْأَوَّلِ أَيِ الْوِطْءِ ع ش وَكُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (إِنْ تَقْدَمَ الْوِطْءُ) أَيِ: عَلَى الظَّاهِرِ هـ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي الْخ) أَيِ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ الظَّاهِرِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ م ر بَعْدَهُ بِالْوِطْءِ قَالَ ع ش وَقَالَ سَمِ وَالْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ عَتَقَ أَيِ إِنْ تَقْدَمَ الْوِطْءُ عَلَى الظَّاهِرِ هـ وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعُ الشَّرْحِ. هـ فَوَدَّ: (بِتَقْدِيمِ الثَّانِي) أَيِ: الظَّاهِرِ عَلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْوِطْءِ فِيمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ أَيِ فِي تَرْتِيبِ الْعِتْقِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةٍ تَقْدَمُ الظَّاهِرُ مَوْلِيًا وَفِي صُورَةٍ الْمُقَارَنَةِ غَيْرَ مَوْلٍ؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ مَشْرُوطٌ بِتَقْدَمِ الظَّاهِرِ هـ بُجَيْرِمِي. هـ فَوَدَّ: (وَرَجَعَ غَيْرُهُ الْخ) وَافَقَهُ الْمُعْنِي فَقَالَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا هـ أَيِ تَقْدَمُ الْوِطْءُ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْ لَا.

هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) وَوَجْهُهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ هـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (وَنُوزِعَ فِيهِ) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وَطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ عَلَى قِيَاسِ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَذْتُ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِمَا فَسَّرَ بِهِ آيَةُ ﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا الَّذِينَ هَادُوا﴾

بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِمُجَرَّدِ دَلَالَةِ لَفْظِيَّةِ شَرْحِ م ر. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي) أَيِ: وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوِطْءُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُعْلَقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (عَتَقَ) أَيِ: إِنْ تَقْدَمَ الْوِطْءُ. هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) لَعَلَّ وَجْهَهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي لَا إِيْلَاءَ فِيهِ كَمَا سَنَبَّيْنُ عِبَارَتَهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِالْهَامِشِ فَلْيَحْرُزْ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ وَقَضِيَّةُ مُرَاعَاةِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْعِتْقُ عَلَى تَقْدَمِ الْوِطْءِ عَلَى الظَّاهِرِ فَإِنْ لَمْ يَتَقْدَمْ فَلَا عِتْقَ ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي عَنْ السُّبْكِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ الْخ) كَذَا م ر قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مَا نَصَّهُ:

أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي صَرَحُوا بِهِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُنْكَحُ تَوْجِيه .....

[الجمعة: ١٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَجَرَى الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ مُخْتَارَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا قَبْلَ لَكِنْ وَالنَّهَايَةُ عَلَى أَنَّهُ مَا بَعْدَهَا. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَفِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ: لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهُ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْإِيْلَاءَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْوُطْءِ ثُمَّ الظَّهَارِ وَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ مِنَ الْعِتْقِ إِلَى الْإِيْلَاءِ أَمْ وَكَانَ وَجْهَ تَوَقُّفِهِ فِيهِ أَنَّ مُقْتَضَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَ بِالْآيَةِ اِغْتِيَارُ تَقَدُّمِ الْوُطْءِ وَحَيْثُيْذٍ فَلَا مَعْنَى لِلْإِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْوُطْءُ لَمْ يَتَّقَ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَإِذَا حَصَلَ الظَّهَارُ انْتَحَلَتِ الْيَمِينُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّهِ ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ لَعَلَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ أَنْ يَتَّقَ إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ وَالْأَخِيرُ مَعْنَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَوْلٍ بَعْدَ وَقُوعِ الشَّرْطَيْنِ الْوُطْءِ وَالظَّهَارِ الْمَوْجِبَيْنِ لِحُصُولِ الْعِتْقِ عَقِبَ آخِرِهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ عَمِيرَةَ سَبَقَ إِلَى هَذَا هـ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ إِنْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُعْتَدَّرُ عَنْ الْأَصْحَابِ أَيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ إِذَا ظَاهَرَ صَارَ مُوَلِّيًا وَحَيْثُيْذٍ يَتَّقَ بِالْوُطْءِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْإِيْلَاءِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَا يَصِيرُ بِهِ مُوَلِّيًا وَمَا لَا يَصِيرُ وَأَمَّا تَحْقِيقُ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْعِتْقُ فَلِأَنَّمَا جَاءَ بِطَرِيقِ الْعَرْضِ وَالْمَقْصُودُ غَيْرُهُ فَيُؤْخَذُ تَحْقِيقُهُ مِمَّا ذَكَرَ فِي الطَّلَاقِ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى ذَلِكَ

فَإِنْ تَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنَّ الْأَوْفَقَ بِمَا فَسَّرَ بِهِ آيَةَ ﴿قُلْ بِتَأْيِيدِ اللَّهِ أَلْذِينَ هَادُوا﴾ [الجمعة: ١٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَمْ وَكَتَبَ بِهِامِشِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ إِنْ خَالَفَ مَا خُوِذَ مِنْ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ قَالَ لَوْ رُوجِعَ فَقَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَقِيَاسُ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْنًا أَنْ لَا يَقَعَ الْعِتْقُ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يُظَاهِرُ وَحَيْثُيْذٍ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُوَلِّيًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الظَّهَارَ انْتَحَلَتِ الْيَمِينُ وَإِنْ قَدَّمَ الْوُطْءَ لَمْ يَصِرْ الْوُطْءُ بَعْدَهُ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ فَلَا إِيْلَاءَ أَمْ قَالَ الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِمُؤَلِّفِهِ مَا يُخَالِفُهُ أَمْ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الشُّبْكِيِّ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يُظَاهِرُ مُحْصَلُهُ أَنَّ اِزْتِبَاطَ الْعِتْقِ بِالظَّهَارِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى سَبْقِ الْوُطْءِ وَذَلِكَ كَمَا تَرَى هُوَ مَخْصُولُ مَعْنَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِ الشَّارِحِ لَكِنَّ الْأَوْفَقَ إِنْ خَالَفَ. وَقَدْ رَتَّبَ الشُّبْكِيُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ أَضْلًا وَوَجْهُهُ بِمَا سَلَفَ فَكَيْفَ يَصِحُّ لِلشَّارِحِ أَنْ يُرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَنْ يَكُونَ مُوَلِّيًا إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ قَضِيَّةُ الْإِلْحَاقِ بِالْآيَةِ أَغْنِي جَعَلَ رِبْطَ الْعِتْقِ بِالظَّهَارِ مَشْرُوطًا بِسَبْقِ الْوُطْءِ غَيْرُ مَا قَالَاهُ مَعَ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ مُوَلِّيًا حَالًا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوُطْءِ خَوْفًا مِنْ رِبْطِ الْعِتْقِ بِالظَّهَارِ قُلْتَ هَذَا مَزْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ حَيْثُيْذٍ مُقَرَّبٌ مِنَ الْجَنِّثِ لَا مُقْتَضٍ لَهُ وَلَوْ صَحَّ هَذَا السُّؤَالُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ مُوَلِّيًا مِنَ الثَّالِثَةِ بِوُطْءِ الثَّانِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِ الْآتِيَةِ وَقَدْ رَأَيْتُ فِي التَّمْشِيَةِ لِابْنِ الْمُقَرِّي مَا يُصَحِّحُ هَذَا الْجَوَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْ هـ قَوْلُهُ: (إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) هَكَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ بِهِامِشِهِ بِإِزَائِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِنْ وُطِّئَ ثُمَّ



ما جرى عليه الأصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قرروها في الطلاق كما  
يُصرِّح به كلامهم قلت نعم، يُمكنُ إذ نظير ما هنا ثم إن دخلت الدار فانت طالق إن كنت  
زئداً، والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي إذ كل من الدخول والكلام مثلاً وقع شرطاً للطلاق  
مُختِلاً للتقدم والتأخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة شرعيان يُقضى بهما على ما أفهمه  
اللفظ فرجع لإرادته وقيل عند عديمها أو تعذر معرفتها لا طلاق إلا إن تقدم الأول؛ لأن الأصل  
بقاء العضمة وأما هنا فبين الشرطين الوطء والظهار ذلك فقضى بهما على اللفظ وبَيَّانه أن  
الوطء هنا لما تعلق به العتق صار كالظهار في تعلُّق العتق به أيضاً فكان بينهما ارتباطاً ومناسبة  
شرعيان فصار بمنزلة شرط واحد ولم يحول على إرادته ولا عديمها اكتفاء بالقرينة الشرعية  
المقتضية لذلك، .....

مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعلُّق بتقديم الظهار وتعلُّق العتق بعده بالوطء كان إيلاءً ولا فلا وذلك  
الاقتضاء قد يكون بنية المولي وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية أي وما هنا من  
ذلك انتهت بأدنى زيادة من ع ش . قوله: (ما جرى عليه الأصحاب إلخ) وهو إطلاق قولهم المار فإذا  
ظاهر صار مولياً إلخ . قوله: (كما يصرِّح به) أي بعدم الجعل . قوله: (قلت نعم يُمكن إلخ) لا يخفى ما  
في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق اه سم . قوله: (ثم) أي: في الطلاق . قوله: (يقضى) ببناء  
المفعول . قوله: (وقيل إلخ) عطف على رجع إلخ . قوله: (عند عديمها) أي: الإرادة وقوله أو تعذر إلخ  
عطف على عديمها . قوله: (الأول) أي: من الشرطين . قوله: (ذلك) أي: ما ذكر من الربط والمناسبة  
الشرعيتين . قوله: (فقضى بهما إلخ) أي: بالربط والمناسبة الشرعيتين . قوله: (وبَيَّانه إلخ) أقول هذا  
البيان من العجائب إذ حاصله أن وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل  
منهما ومعلوم أن هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور إذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين اه سم  
وفيه نظر إذ مراد الشارح أن تعلق العتق بالظهار ذاتي شرعاً سواء وجد التعلُّق كمثال المتن أم لا بخلاف  
مثال الطلاق المذكور فإن تعلق الجزاء بكل من الشرطين فيه جعلي حصل بالتعلُّق . قوله: (فقضى  
بهما إلخ) أي: حكيم بسببهما بمفهوم اللفظ ولم يحتج إلى إرادة اه كردي .

ظاهر لم أفهم معناه إذ كيف يقال إن الإيلاء متوقف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق  
إلى الإيلاء اه وكان وجه توقُّفه فيه أن مقتضى قياس ما ذكر بالآية اعتبار تقدم الوطء وحيث فلا معنى  
لإيلاء؛ لأنه إذا حصل الوطء لم يتق مخلوقاً عليه وإذا حصل الظهار انحلت اليمين فليتأمل .

قوله: (قلت نعم يُمكن إلخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق . قوله: (وبَيَّانه  
إلخ) أقول هذا البيان من العجائب إذ حاصله كما لا يخفى بأدنى تأمل أن وجه الارتباط والمناسبة بين  
الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم أن هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور إذ  
الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فسبحان الله عما يصفون .

وأَيْضًا فَقَوْلُهُ إِنَّ ظَاهَرَتْ، لَيْسَ شَرْطًا لِمُطْلَقِ وَقُوعِ الْعِتْقِ بَلْ لِكُونِهِ عَنْهُ ظَاهِرًا فَحَسَبُ وَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِوُقُوعِ الْعِتْقِ عَنِ الظَّهَارِ لِتَعَذُّرِهِ بَلْ بِمُطْلَقِ وَقُوعِهِ فَلَمْ يَتَّحِدْ الْجَزَاءُ وَيَتَعَدَّدُ الشَّرْطُ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْقَاعِدَةِ وَأَيْضًا فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جَزَاءً مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ وَإِنَّمَا هُوَ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ مُرْتَبِّ عَلَى وَقُوعِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّبْغَةِ. وَفَرَّقَ بَيْنَ الْجَزَاءِ اللَّفْظِيِّ وَالْجَزَاءِ الْحَكْمِيِّ إِذِ الْأَوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ عَلَى جِدَّتِهِ فَتَنْظَرُنَا لِمَا بَيْنَهُمَا وَحَكَمْنَا بِمَا تَقْتَضِيهِ اللَّغَةُ أَوْ الْغُرُفُ بِخِلَافِ الثَّانِي إِذِ الْإِيْلَاءُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مِنْ أَجْزَاءِ جُمْلَةِ الشَّرْطَيْنِ وَجَزَائِهِمَا فَلَمْ يُنْظَرْ لِمَا

• قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ إِنَّ ظَاهَرَتْ إلخ) أَقُولُ حَاصِلُهُ مَنَعَ اتِّحَادِ الْجَزَاءِ فَلَا يَنْتَرِجُ فِي الْقَاعِدَةِ لَكِنْ لَا يَخْفَى فَسَادُ مَا ذَكَرَهُ أَمَّا أَوْ لَا فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ لَيْسَ الْجَزَاءُ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا قَوْلُهُ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَأَنَّ لَيْسَ الشَّرْطَانِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنَّ وَطِئْتُكَ وَقَوْلُهُ إِنَّ ظَاهَرَتْ فَاتِّحَادُ الْجَزَاءِ حَيْثُ لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَشْرُوطًا وَلَا شَرْطًا إِذْ لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْجَزَاءِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْإِيْلَاءُ بَلْ وَلَيْسَ مَشْرُوطًا فِي الْوَاقِعِ بِالْعِتْقِ لَا عَنْ الظَّهَارِ وَلَا مُطْلَقًا كَيْفَ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ الْعِتْقِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ وُجُودِ الْعِتْقِ فَكَيْفَ يَكُونُ مَشْرُوطًا بِهِ وَإِنَّمَا هُوَ مَشْرُوطٌ بِالظَّهَارِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا فَتَدَبَّرْ هَذَا سَم. وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَ الْفَسَادَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ جَزَاءَ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي نَفْسِهِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ الْعِتْقِ عَنِ الظَّهَارِ وَجَزَاءَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فِي نَفْسِهِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الثَّانِي مُطْلَقُ الْعِتْقِ وَقَبْدُ (عَنْ ظَهَارِي) بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَقَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا وَالْفَسَادُ الثَّانِي بِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ مَعَ جَزَائِهِ فِي نَفْسِهِ صِبْغَةٌ إِيْلَاءٍ فَمُرَادُ الشَّارِحِ بِالْإِيْلَاءِ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الرُّطَةُ. • قَوْلُهُ: (عَنْ ظَاهِرًا) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ ظَهَارٍ. • قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِهِ إلخ) أَيِ لِمَا مَرَّ قَبْلَ قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَعَدَّدُ الشَّرْطُ) بِالْجُزْمِ عَطْفًا عَلَى يَتَّحِدُ الشَّرْطُ. • قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جَزَاءً إلخ) أَقُولُ هَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَائِبِ؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي بَحْثِهِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَدَّعِ أَنَّ الْإِيْلَاءَ جَزَاءٌ مُطْلَقًا فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ جَزَاءً مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ وَإِنَّمَا مُدَّعَاهُ أَنَّ الْجَزَاءَ هُنَا وَهُوَ قَوْلُهُ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي تَوْسُطَ بَيْنِ شَرْطَيْنِ. وَقَضِيَّةُ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الظَّهَارُ هُنَا تَعَلَّقَ

• قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ إِنَّ ظَاهَرَتْ إلخ) أَقُولُ حَاصِلُهُ مَنَعَ اتِّحَادِ الْجَزَاءِ فَلَا يَنْتَرِجُ فِي الْقَاعِدَةِ لَكِنْ لَا يَخْفَى بِأَذْنِي تَأْمُلٍ صَادِقٍ فَسَادُ مَا ذَكَرَهُ أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ لَيْسَ الْجَزَاءُ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا قَوْلُهُ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَأَنَّ لَيْسَ الشَّرْطَانِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنَّ وَطِئْتُكَ وَقَوْلُهُ إِنَّ ظَاهَرَتْ فَاتِّحَادُ الْجَزَاءِ حَيْثُ لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَشْرُوطًا وَلَا شَرْطًا إِذْ لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْجَزَاءِ الْمَذْكُورِ هُوَ الْإِيْلَاءُ بَلْ وَلَيْسَ مَشْرُوطًا فِي الْوَاقِعِ بِالْعِتْقِ لَا عَنْ الظَّهَارِ وَلَا مُطْلَقًا كَيْفَ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ قَبْلَ الْعِتْقِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ وُجُودِ الْعِتْقِ فَكَيْفَ يَكُونُ مَشْرُوطًا بِهِ وَإِنَّمَا هُوَ مَشْرُوطٌ بِالظَّهَارِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا فَتَدَبَّرْ. • قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جَزَاءً مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ إلخ) أَقُولُ هَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَائِبِ؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي بَحْثِهِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَدَّعِ أَنَّ الْإِيْلَاءَ



بين أجزائها بتقدم ولا تأخر فأنضح ما ذكر وهو أنه لا تنأى فيه تلك القاعدة أصلاً فتأمل. (أو) قال (إن وطئتك فضررتك طالق لمول) من المخاطبة؛ لأن طلاق الضررة الواقع بوطن المخاطبة يضره قال الزركشي ومثله إن وطئتك فعلي طلاق ضررتك أو طلاقك بناء على ما جرى عليه في المدة أن فيه كفارة يمين لكنهما جرى هنا على أنه لا يجب به شيء فحيث لا إيلاء انتهى (فإن وطئ) في المدة أو بعدها (طلقت الضررة) لوجود الصفة (وزال الإيلاء) إذ لا شيء عليه بوطنها

بالأول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق؛ لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا التقدير أغني أنه أراد ما ذكر بصير مولياً إذا حصل الظهار؛ لأنه حيث لا يمتنع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أو لا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فأنضح ما ذكره إلخ أه سم. ه قوله: (من المخاطبة) إلى قوله: (قال الزركشي) في المعنى وإلى قول المتن: (ولو قال لا أجامعك) في النهاية إلا قوله: (وفيه نظر) إلى (وقد يوجه). ه قوله: (إن وطئتك فعلي إلخ) قضية ما ذكر هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب إما كفارة يمين على ما في التذير أو عدم وجوب شيء على ما هنا أه ع ش. ه قوله: (لكنهما جرى هنا إلخ) اعتمد المعنى أيضاً. ه قوله: (فحيث لا إيلاء).

(فرع): لو قال إن وطئتك فانت طالق فله وطؤها وعليه التزاع بتغيب الحشفة في الفرع لوقوع الطلاق حيث لا يمتنع وظاهر كلام الأصحاب وجوب التزاع عتاً وهو ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فإن كان رجعياً فالواجب التزاع أو الرجعة كما في الأنوار فلو استدأ الوطء ولو عالماً بالتخريم فلا حد عليه لإباحة الوطء ابتداءً ولا مهر عليه أيضاً؛ لأن وطأه وقع في النكاح وإذا تزاع ثم أولج فإن كان تعلق الطلاق بطلاق بائن نظر فإن جهلاً بالتخريم فوطء شبهة كما لو كانت رجعية فلها المهر ولا حد عليهما وإن علما فرنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التخريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها، أو هي دونه وقدرت على الدفع فعليها الحد ولا مهر لها نهاية ومعنى.

ه قول (سن): (وزال الإيلاء) واضح في التعليق بغير كلما أي كما هو الفرض فإن علق بها يمكن أن يقال بأنه يتصور عدم زواله بأن تكون عدة الضررة بالأقراء وكانت لا ترى الدم إلا بعد مدة كنجو عام وكان

جزاء مطلقاً فضلاً عن كونه جزاء مذكوراً في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزاء هنا وهو قوله فعبدني حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه إن أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظهار هنا تعلق بالأول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق؛ لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظهار ولم يتقدم وعلى هذا التقدير أغني أنه أراد ما ذكر بصير مولياً إذا حصل الظهار؛ لأنه حيث لا يمتنع من الوطء خوف العتق فقد بان بما لا مزيد عليه للعاقلة فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولاً والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فأنضح ما ذكره إلخ فاعتبروا بتأويل الأئمة (الحشر: ٢).

بعد. (والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعكن فليس بمولٍ في الحال)؛ لأنه لا يحث إلا بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ جميعكن كما لو خلف لا يكلم هؤلاء، وفارقت ما بعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فإن جامع ثلاثاً) منهم ولو بعد البيثونة أو في الذبر؛ لأن اليمين يشتمل الحلال والحرام (فمولٍ من الرابعة) لحيثه حيث يوطئها (فلومات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء) لتحقق امتناع الحيث إذ الوطء إنما يقع على ما في الحياة أما بعد وطئها وقبل وطء الآخرين فلا يزول (ولو قال) لهن والله (لا أجامع) واحدة منكن ولم يرد واحدة معينة أو مبنية بأن أراد الكل أو أطلق كان مولياً من كل منهن حملاً له على عموم السلب فإن النكحة في سياق النفي للعموم فيحث بوطء واحدة ويرتفع الإيلاء عن الباقيات. أما إذا أراد واحدة فيختص بها ويغيثها أو يبيثها أو لا أجامع (كل واحدة منكن فمولٍ من كل واحدة) منهم على جدتها لعموم السلب لوطئهن بخلاف لا أطؤكن فإنه لسلب العموم أي لا يعم وطئي لكن فإذا وطئ واحدة حيث زال الإيلاء في حق الباقيات كما نقله عن تصحيح الأكثرين وقال الإمام لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل ولا كان كلا

الطلاق رجعيًا فليتاكمل اه سيد عمر. ة قوله: (لأنه لا يحث) إلى قوله: (بما لا يدفعه) في المعنى. ة قوله: (كما لو خلف لا يكلم إلخ) أي: فإنه لا يحث إلا بتكليم الجميع والكلام عند الإطلاق فلو أراد أنه لا يكلم واحداً منهم حيث بتكليم كل واحد على انفراد اه ع ش أي وإذا كلم واحداً منهم حيث وانحل اليمين في حق الباقيين أخذاً بما يأتي عن تصحيح الأكثرين. ة قوله: (حيث) أي: حين جماعة ثلاثاً منهم. ة قوله: (أما بعد وطئها إلخ) مختار قول المتن قبل وطء أي أما لو ماتت بعد وطئها إلخ. ة قوله: (أما إذا أراد واحدة إلخ) عبارة المعنى فإن أراد الامتناع من واحدة منهم معينة فمولٍ منها فقط ويؤمر بالبيان كما في الطلاق ويصدق بيمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مبنية وكان مولياً من إحداهن ويؤمر بالتعيين فإذا عيّن كان ابتداء المدة من وقت التعيين على الأصح اه. ة قوله: (فيختص) أي: الإيلاء. ة قوله: (ويغيثها) أي: في صورة الإبهام أو بينهما أي في صورة التعيين اه سيد عمر. ة قوله: (سني) (فمولٍ من كل واحدة) كما لو أفردها بالإيلاء فإذا مضت المدة فلكل مطالبة اه معني. ة قوله: (أي لا يعم إلخ) تفسير لسلب العموم. ة قوله: (فإذا وطئ إلخ) تفريع على قول المتن فمولٍ من كل واحدة سم وع ش. ة قوله: (كما نقله عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد نهاية ومعني. ة قوله: (كما هو) أي: عدم الزوال. ة قوله: (وهو) أي: ما قاله الإمام. ة قوله: (ولذا) أي: لما قاله الإمام اه ع ش أو لكونه ظاهر المعنى. ة قوله: (لم ينحل) أي: الإيلاء عن الباقيات.

ة قوله: (فإذا وطئ واحد إلخ) تفريع على قول المتن فمولٍ من كل واحدة. ة قوله: (كما نقله عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد شرح م ر.



أَجَامِعُكُمْ فَلَاحِنْتُ إِلَّا بِوُطءٍ جَمِيعِهِمْ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِي بِمَا لَا يَدْفَعُهُ، وَمِنْ ثَمَّ أَيْدَهُ غَيْرُهُ  
بِقَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ تَأْخِرَ الْمُسَوِّرَ بِكُلِّ عَنِ النَّفْيِ يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمُومِ لَا عُمُومَ السَّلْبِ وَمِنْ ثَمَّ  
كَانَتْ تَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ وَلَا أَطَأً وَاحِدَةً مُشْكِلَةً وَأَجِيبُ بَأَنَّ مَا قَالَهُ  
الْمُحَقِّقُونَ أَكْثَرِي لَا كُلِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [النساء: ١١٨]  
وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حِيلَ عَلَى النَّادِرِ بِشَهَادَةِ الْمَعْنَى وَلَا كَذَلِكَ هُنَا فَحَمَلُهُ عَلَيْهِ بَعِيدٌ جِدًّا  
وَقَدْ يُوجَّهُ تَصْحِيحُ الْأَكْثَرِينَ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا حَكَمُوا بِإِيْلَائِهِ مِنْ كُلِّهِمْ ابْتِدَاءً فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ  
فِيهِ سِوَاءَ أَقْلُنَا أَنَّ عُمُومَهُ بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ. وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ إِحْدَاهُمَا فَلَا يُحْكَمُ بِالْعُمُومِ الشُّمُولِيَّ

• قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ عَنْهُ) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ سَمِ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِمَا لَا يَدْفَعُهُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى بِأَنَّ  
الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْتِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَالْيَمِينُ الْوَاحِدَةُ لَا  
يَتَّبَعُ فِيهَا الْحِنْتُ وَمَتَّى حَصَلَ فِيهَا حِنْتُ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ اه زَادَ سَمِ عَلَيْهَا عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ  
الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ قَالَ أَيِ الْبُلْقِينِي وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّوْيَانِي وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ اه. • قَوْلُهُ: (أَيْدَهُ) أَي:  
بَحْثَ الرَّافِعِيِّ سَمِ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَمِ وَرَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش أَيِ غَيْرِ  
الْبُلْقِينِي اه وَالْأَوَّلُ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ وَالثَّانِي لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ) أَي: لَا أَجَامِعُ كُلَّ  
وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ سَمِ وَع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَطَأً وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حِنْتُ لَا إِرَادَةَ وَقَوْلُهُ مُشْكِلَةٌ  
عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَبِيطٌ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ  
فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ انْتَهَتْ اه سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَأَجِيبُ) الْمُجِيبُ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اه سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ  
نَظَرٌ) أَي: فِي هَذَا الْجَوَابِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى الْمَذْكُورَ. • قَوْلُهُ: (سِوَاءَ أَقْلُنَا أَنَّ عُمُومَهُ  
بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ) فِي التَّرَدُّدِ بَيْنَ الشُّمُولِيِّ وَالْبَدَلِيِّ مَعَ كَوْنِ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِلْعُمُومِ الشُّمُولِيَّ  
وَضَعَا نَظَرًا فَإِنَّ بَنِي الْبَدَلِيِّ عَلَى احْتِمَالِ سَلْبِ الْعُمُومِ فَلَا يَسْلَمُ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الْبِنَاءِ حَبِيطٌ  
أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْبَدَلِيُّ؛ لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا الشُّمُولِيَّ كَمَا قَالَ اه سَمِ.  
• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ الْخ) مِنْ تَيْمَةِ التَّوْجِيهِ اه ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ عَنْهُ) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ أَيْدَهُ أَيِ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِقَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُ مَا بَحَثَهُ أَيِ الرَّافِعِيِّ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ الْخ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ مَنَعَ الْبُلْقِينِي  
بَحْثَ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحِنْتِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ  
وَالْيَمِينُ الْوَاحِدَةُ لَا يَتَّبَعُ فِيهَا الْحِنْتُ وَمَتَّى حَصَلَ فِيهَا حِنْتُ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ  
الرَّوْيَانِي وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ انْتَهَتْ عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. • قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ.  
• قَوْلُهُ: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ) أَي: قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ.  
• قَوْلُهُ: (وَلَا أَطَأً وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حِنْتُ لَا إِرَادَةَ. • قَوْلُهُ: (مُشْكِلَةٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ  
الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَبِيطٌ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.  
• قَوْلُهُ: (وَأَجِيبُ) لِمُجِيبٍ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. • قَوْلُهُ: (سِوَاءَ أَقْلُنَا إِنَّ عُمُومَهُ بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ) فِي التَّرَدُّدِ

حينئذ حتى تتعدّد الكفارة؛ لأنه يُعارضه أصل براءة الذمة منها بوطنٍ من بعد الأولى وساعد هذا الأصل تردّد اللفظ بين العموم البدليّ والشموليّ وإن كان ظاهرًا في الشموليّ فلم تجب كفارة أخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإيلاء ولا نظريّة الكل في الأولى ولا للفظ كل في الثانية؛ لأن الكفارة حكم رتبة الشارح فلم يتعدّد لا بما يقتضي تعدّد الجنث نصًا ولم يوجد ذلك هنا. (ولو قال) والله (لا أجامعك) سنة أو (إلى سنة). وأراد سنة كاملة أو أطلق أخذًا بمّا مرّ في الطلاق (إلا مرة) وأطلق (فليس بمولٍ في الحال في الأظهر)؛ لأنه لا جنث بوطنه مرة لاستثنائها أو السنة .....

• قوله: (حتى تتعدّد الكفارة) تفريع على المثني. • قوله: (يعارضه) أي: تعدّد الكفارة. • قوله: (في الأولى) أي: صورة لا أطأ واجدة منكّن وقوله في الثانية أي صورة المتن اه كُردي. • قوله: (سنة) إلى قوله: (قيل) في النهاية وكذا في المعني إلا قوله: (وأراد سنة) إلى المتن وقوله: (وأطلق). • قوله: (سنة إلخ) ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فإن بقي منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استثناه كان موليًا وإلا فلا فلو قال لا أصبتك إن شئت وأراد إن شئت الجماع أو الإيلاء فقالت في الحال شئت صار موليًا لوجود الشرط وإن أخرت فلا بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فإنه لا يقتضي الفور ولو أراد إن شئت أن لا أجامعك فلا إيلاء إذ معناه لا أجامعك إلا برضاك وهي إذا رضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو أطلق المشيئة حملًا لها على مشيئة عدم الجماع؛ لأنه السابق إلى الفهم ولو قال والله لا أصبتك إلا أن تشائي وأراد التعليق للإيلاء أو الاستثناء عنه فمولى؛ لأنه حلف وعلق رفع اليمين بالمشيئة فإن شاءت الإصابة فورًا انحل الإيلاء وإلا فلا يتحل ولو قال والله لا أصبتك متى يشاء فلان فإن شاء الإصابة ولو متأخرا انحلت اليمين وإن لم يشأها صار موليًا بموته قبل المشيئة للباس منها لا بمضي مدة الإيلاء لعدم الباس من المشيئة ولو قال إن وطئتك فعبدي حرّ قبله بشهر ومضى شهر صار موليًا إذ لو جامعها قبل مضيّه لم يحصل العتق لتعذر تقديمه على اللفظ ويتحل الإيلاء بذلك الوطء فإن وطئ بعد مضي شهر في مدة الإيلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحل الإيلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حينئذ لتقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته له وإن باعه قبل أن يجمع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فتبين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل الملك من موت وهبة وغيرهما اه. • قوله: (سنة إلخ) أي: أو يومًا أو نحو ذلك اه معني. • قوله: (وأطلق) أي: بخلاف ما إذا قصد إيجاد المرة قبل زمه الكفارة إذا لم يطأ حتى مضت السنة أخذًا من قوله الآتي ولا نظريّة إلخ. • قوله: (أو السنة) عطف على قوله سنة ش اه سم أي الذي قدره الشارح عقيب لا أجامعك وهذا هو الظاهر وأما قول الرشيدّي أنه عطف على قول المتن سنة فمع ظهور عدم صحته بالتأمل يرّده ما يأتي عنه آنفًا.

بين الشموليّ والبدليّ مع كَوْنِ التكررة في سياق النقي للعموم الشموليّ وضما نظر فإن بُني البدل على احتمال سلب العموم فلا يسلم أنه يقتضيه مع أن قضية هذا البناء حينئذ أن يكون الظاهر البدليّ؛ لأن سلب العموم هو الأكثر كما تقدّم لا الشموليّ كما قال. • قوله: (أو السنة) عطف على قوله سنة ش.



فإن بقي منها عند الحليف مدة الإيلاء فإيلاء ولا فلا (فإن وطئ وبقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يومئذ ليحيته به حينئذ فيمتنع منه أو أربعة فأقل فحالف فقط، وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الإيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأه مرة؛ لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها قبل هذا مخالفت لما مر أن الاستثناء من التفي إثبات ورد بأنه لا يخالفه؛ لأنه ليس المراد بكونه إثباتاً أنه إثبات لنقيض الملفوظ بل المراد أنه إثبات لنقيض ما دل عليه الملفوظ به وحينئذ فهو موافق للقاعدة المذكورة؛ لأنه في هذا المثال وهو المستقبل منع نفسه من الوطء وأخرج المرأة فعلى الضعيف أن الثابت بعد الاستثناء نقيض الملفوظ به قبله وهو الوطء إذا لم يطأ المرأة يحنث. وعلى الأصح أن الثابت نقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفي الامتناع في المرأة ويثبت التخيير فيها ويجري ذلك في كل حلف على مستقبل بخلافه على ماضٍ أو حاضر ففي لا وطئت إلا مرة يحنث إذا لم يكن قد وطئها جزماً لانتفاء توجبه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتل الاستثناء إلا وقوعه خارجاً حيث إذا لم يكن كذلك ولهذا جزموا في ليس له علي إلا مائة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف لا يشكو غريمه إلا من حاكم الشرع لم يحنث بترك شكواه

• قوله: (فإن بقي منها إلخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا أجامعك السنة ولم يأت باستثناء وإن أبي السياق هذا وإلا فسباني قريباً أي في النهاية مسألة ما إذا استثنى اه رشيدي أقول بل هذا متعين يدل عليه قوله عند الحليف حيث لم يقل بعد الوطء. • قوله: (أو أربعة إلخ) مختار قول المتن أكثر إلخ وقوله فحالف فقط أي يلزمه الكفارة إذا وطئ وقوله وإن لم يطأ إلخ مختار قوله فإن وطئ. • قوله: (ولا نظر) جواب سؤال منشؤه قوله ولا كفارة عليه عبارة المغني وهل يلزمه كفارة؛ لأن اللفظ يقتضي أن يفعل مرة أو لا؛ لأن المقصود منع الزيادة وجهان أصحهما كما في زوائد الروضة الثاني اه.

• قوله: (قبل هذا) أي: قوله ولا كفارة عليه. • قوله: (لأنه) أي: ما دل عليه الملفوظ به. • قوله: (وهو إلخ) أي: والحال أن هذا المثال مستقبل. • قوله: (وأخرج) أي: من المنع. • قوله: (فعلى الضعيف) متعلق بيحنث الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للضعيف وقوله وهو إلخ أي الملفوظ به قبله وقوله يحنث أي فيلزمه كفارة البمين. • قوله: (وعلى الأصح) متعلق ينتهي الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للأصح وقوله لفظه أي ما قبل الاستثناء وقوله وهو أي ما دل عليه إلخ الامتناع أي من الوطء. • قوله: (ويجري ذلك) أي: الخلاف المذكور. • قوله: (بلزومها) أي: المائة. • قوله: (ما ذكر) أي: قوله وإن لم يطأ حتى

• قوله: (قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف) نظير مسألة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا تخرج زوجته إلا بإذنه أو لا يكلم زيدا إلا في شر فإن خرجت بغير إذنه أو كلمه في غير شر حيث وانحلت البمين أو خرجت بإذنه أو كلمه في شر لم يحنث وانحلت البمين م وسئل شيخنا الشهاب الزملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة إلا عنده فمضت الجمعة ولم

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّ قَضْدَهُ نَفْيُ الشُّكْوَى مِنْ غَيْرِ حَاكِمِ الشَّرْعِ لَا إِيجَادُهَا عِنْدَهُ وَتَبِعَهُ أَبُو زُرْعَةَ فَقَالَ  
فَيَمَنْ قِيلَ لَهُ بَتُّ عِنْدِي فَقَالَ لَا أَيْبُتُ عِنْدَكَ إِلَّا هَذِهِ اللَّيْلَةُ، مَيْلِي إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ بِتَرِكِ الْمَبِيتِ  
عِنْدَهُ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ عُرْفًا لَيْسَ إِثْبَاتُ الْمَبِيتِ بَلْ إِنْ وُجِدَ يَكُونُ لَيْلَةً فَقَطْ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِإِفْتَاءِ شَيْخِهِ  
وَالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَيْنِ وَبَيَّنَّ التَّاجُ السُّبْكِيُّ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ بِأَنَّ لَا أَكْلَ إِلَّا هَذَا بِتَضَمُّنِ قَضِيَّتَيْنِ  
الْامْتِنَاعِ مِنْ أَكْلِ غَيْرِهِ وَمُقَابِلِهِ وَهُوَ عَدَمُ الْامْتِنَاعِ مِنْهُ فَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَمْنُ نَفْسِي غَيْرِهِ وَأَخْرَجَ  
هَذَا مِنَ الْمَنْعِ فَيُصَدَّقُ بِالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَتَرْكِهِ وَمَعْنَى الثَّانِي أَمْنُهَا غَيْرِهِ وَأَحْمِلُهَا عَلَيْهِ . وَالْأَصَحُّ  
الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ هَذَا فِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا مِائَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقَابِلَ لِنَفْسِهَا إِلَّا ثُبُوتُهَا إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا  
ثُمَّ نَازَعَ فِيمَا مَرَّ مِنْ جَرِيَانِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُسْتَقْبَلٍ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَأْتِي فِي بَعْضِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ نَحْوُ  
لَا يَقُومُ غَدًا إِلَّا زَيْدٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِهِ غَدًا لَكِنْ إِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً وَإِلَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ قِيَامُهُ بَلْ  
يَبْقَى التَّخْيِيرُ كَمَا مَرَّ فَإِذَا ذُنَّ مَا ذَكَرَ لَيْسَ مِنْ عَمُومِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ بَلْ مِنْ خُصُوصِ الْحَثِّ أَوْ  
الْمَنْعِ انْتَهَى .

مَضَتْ إلخ أَوْ قَوْلُهُ وَعَلَى الْأَصَحِّ إلخ . ٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ حَاكِمِ الشَّرْعِ وَغَيْرِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَيَمَنْ إلخ)  
أَي: فِي قَوْلٍ مَنْ إلخ فَقَوْلُهُ لَا أَيْبُتُ إلخ مَقُولٌ لِهَذَا الْمَخْذُوفِ أَوْ لِقِطْعَةٍ فَقَالَ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ قَوْلِهِ لَا أَيْبُتُ  
إِلخ . ٥ قَوْلُهُ: (مَيْلِي إلخ) مَقُولٌ أَبِي زُرْعَةَ . ٥ قَوْلُهُ: (إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ) أَي: عَدَمِ الْجَنُثِ . ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ  
اسْتَدَلَّ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ . ٥ قَوْلُهُ: (بِإِفْتَاءِ شَيْخِهِ) وَهُوَ الْبُلْقِينِيُّ . ٥ قَوْلُهُ: (بِتَضَمُّنِ قَضِيَّتَيْنِ)  
أَي: يَحْتَمِلُهُمَا وَقَوْلُهُ الْامْتِنَاعُ إلخ وَقَوْلُهُ وَمُقَابِلُهُ بَدَلٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ . ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ)  
أَي: مُقَابِلُ الْامْتِنَاعِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَي مِنْ هَذَا . ٥ قَوْلُهُ: (فَمَعْنَى الْأَوَّلِ) أَي: الْامْتِنَاعِ مِنْ أَكْلِ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ  
وَمَعْنَى الثَّانِي أَي عَدَمُ الْامْتِنَاعِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ إلخ أَي هَذَا . ٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا مُقَابِلَ لِنَفْسِهَا) أَي: الْمِائَةِ أَي  
بِخِلَافِ إِخْرَاجِ هَذَا مِنَ الْمَنْعِ فَيُصَدَّقُ بِالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ إلخ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ لِإِخْرَاجِهَا مِنَ النَّفْيِ .  
٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَازَعَ) أَي: التَّاجُ السُّبْكِيُّ . ٥ قَوْلُهُ: (خَبَرِيَّةٌ) أَي: لَا نَهْيَةً .

يَبِيتُ عِنْدَهُ أَي وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَلَوْ بَاتَ عِنْدَ غَيْرِهِ حَيْثُ؛ لَأَنَّ الْمَبِيتَ عِنْدَ غَيْرِهِ هُوَ  
الْمَنْعُ مِنْهُ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ مِنْهُ بَعْدَمُ الْجَنُثِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْعِرَاقِيُّ فَأَجَابَ بِأَنَّ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُعْتَمَدٌ  
وَهُوَ حَيْثُ نَظِيرُ مَا ذَكَرْنَا عَنْ الْبُلْقِينِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكْوَى؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَبِيتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَحَدٍ  
إِلَّا عِنْدَهُ فَالْغَرَضُ وَالْقَضْدُ نَفْيُ الْمَبِيتِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ غَيْرِهِ لَا إِيجَادُ الْمَبِيتِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَهُ فَإِنْ  
قُلْتُ (أَحَدٍ) فِي قَوْلِكُمْ لَا يَبِيتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَحَدٍ شَامِلٌ لِنَفْسِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدٌ فَإِذَا بَاتَ  
فِي يَبِيتَ نَفْسِهِ فَقَدْ بَاتَ عِنْدَ أَحَدٍ غَيْرِ الْحَالِفِ فَيَتَّبِعِي الْجَنُثُ قُلْتُ قَضِيَّةٌ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَأَقْرَأَهُ الْعِرَاقِيُّ  
وَبَيَّنَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مُعْتَمَدٌ لَا تِلْفَاتٌ إِلَى ذَلِكَ الشُّمُولِ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُرَادُ فِي  
الْعُرْفِ الْعَامِّ بِأَحَدٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ .



### فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها

(يُنْهَل) وجوباً للمولي بلا مُطالبة (أربعة أشهر) رِقاً به وللآية ولو قِثاً أو قِثَةً؛ لأنَّ المدة شرعت لأمر جبلي هو قلة صبرها فلم تختلف بحررية ورق كمدة حبس وعنة وتُحسب المدة (من) حين (الإيلاء)؛ لأنه مولى من وقتئذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والإجماع وبه فازقت نحو مدة العنة نعم، في إن جامعتك فعندي حر قبل جماعي بشهر لا تُحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضي الشهر؛ لأنه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تُحسب (في رجعية) ومزتدة حال الإيلاء (من الرجعة) .....

### فصل: في أحكام الإيلاء

• قوله: (عليها) أي: المدة المضروبة. • قوله: (وجوباً) إلى قول المتن: (في الأصح) في النهاية إلا قوله: (في صورة صحة الإيلاء) إلى المتن: (وكذا) في المعنى إلا قوله: (ومزتدة) وقوله: (أو زوال الرقة) إلى (لا من اليمين) وقوله: (وكذا ما فيها) إلى المتن، وقوله: (وخرج) إلى المتن، وقوله: (فإن قلت) إلى المتن، وقوله: (لا يجوز له تخليها منه). • قوله: (بلا مُطالبة) الظاهر أنه بيان للإمهال ويُحتمل أنه لدفع توهم أنه لا يُنهل إلا بطلبه اهـ رَشِيدِي. • قوله: (ولو قِثاً إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المعنى سواء الحر والرق في الزوج والزوجة اهـ. • قوله: (من حين الإيلاء) أي لا من وقت الرق إلى القاضي اهـ معني. • قوله: (من وقتئذ) عبارة المعنى من وقت الحلف اهـ. • قوله: (ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير تقدير المضاف أي بلا اختيار قاض فإنه يصدق مع وجوده اهـ سم. • قوله: (نعم في إن جامعتك) قد يقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنه إنما يصير مولى بعد الشهر كما يدل عليه قول الرّوض وإن مضي شهر ولم يطأها صار مولى اهـ فقوله صار مولى يُفيد أنه لا يكون مولى قبل مضي الشهر وهو ظاهر أنه لا يلزمه حيثئذ بالوطء شيء فليتامل اهـ سم.

• قوله (سني): (من الرجعة) ولو لم يُراجع حتى انقضت المدة أو بقي منها أقل من أربعة أشهر فلا مُطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين أنه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء اهـ سم أقول قضية صدق تعريف

### (فصل: في أحكام الإيلاء إلخ)

• قوله: (كمدة) أي: فإنها لا تختلف بذلك. • قوله: (ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير تقدير المضاف أي بلا اختيار قاض فإنه يصدق مع وجوده. • قوله: (نعم في إن جامعتك إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (لا تُحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضي شهر) قد يقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنه إنما يصير مولى بعد الشهر كما يدل عليه قول الرّوض وإن قال إن وطئت فعندي حر قبله بشهر فإن وطئ قبل مضي شهر انحلت اليمين وإن مضي شهر ولم يطأها صار مولى اهـ فقوله صار مولى يُفيد أنه لا يكون مولى قبل مضي الشهر وهو ظاهر؛ لأنه لا يلزمه حيثئذ بالوطء شيء فليتامل. • قوله في (سني): (من الرجعة) لو لم يُراجع حتى انقضت المدة أو بقي منها أقل من أربعة أشهر فلا مُطالبة

أو زوال الردة كزوال الصغر أو المرض كما يأتي لا من اليمين؛ لأن بذلك يجعل الوطء في الأولين ويمكن في الأخير أما لو آلى ثم طلق رجعيًا أو وطئت بشبهة فتقطع المدة أو تبطل لحرمة وطئها .....

الإيلاء عليها الثاني. ٥ قوله: (أو زوال الردة) الأنسب لما قبله العطف بالواو. ٥ قوله: (لأن بذلك) أي: بما ذكر من الرجعة وزوال ما ذكر. ٥ قوله: (في الأولين) أي: الرجعة والمرتدة. ٥ قوله: (في الأخير) الأنسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال ع ش قوله في الأخيرين أي الصغر والمرض اه. ٥ قوله: (أما لو آلى إلخ) مختار حال الإيلاء سم. ٥ قوله: (أو وطئت بشبهة إلخ) في بعض النسخ أي للنهاية جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الأليق؛ لأن المقصود أخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الآتي اه رشيدتي أقول وكذا جعله المعني مسألة مستقلة. ٥ قوله: (فتقطع المدة أو تبطل) أي: تنقطع إن حدث ذلك فيها وتبطل إن حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرجه وتختلف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجعة أي تستأنف المدة بالرجعة اه وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمورًا منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اه وفي الباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اه أي بخلاف الردة سم على حج اه رشيدتي عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدة إلخ ما اقتضاه صنيعه من إلحاق وطء الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله هو قضية عبارة أضل الروضة فإنه بعد ذكر مسألتَي الطلاق والردة قال ما نصه والحق البغوي العدة عن وطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضائها انتهت وظاهره أن الإلحاق جارٍ في الحالين. نعم وقع في العزيز مما أسقطه من الروضة ما يقتضي إلحاق وطء الشبهة بما سيأتي من الأعذار التي لا تقتضي الاستئناف عند عروضاها بعد انقضاء المدة فأخذ به ابن المقرئ رحمه الله تعالى فأسقط ما حكاه الأصل في وطء الشبهة عن البغوي وأدرجه في الأعذار المشار إليها تبعًا لما أفهمه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في التخصة أي

كما هو ظاهر لكن هل نقول نيين أنه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء. ٥ قوله: (أما لو آلى إلخ) مختار حال الإيلاء. ٥ قوله: (فتقطع المدة أو تبطل) أي: تنقطع إن حدث ذلك فيها وتبطل إن حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرجه وتختلف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجعة أي تستأنف المدة بالرجعة اه وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمورًا منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اه. وفي الباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اه أي بخلاف الردة.



وُتَسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ إِنْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالامْتِنَاعِ الْمُتَوَالِيِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي نِكَاحٍ سَلِيمٍ. (وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا) قَبْلَ دُخُولِ انْقِسَاخِ النِّكَاحِ كَمَا مَرَّ أَوْ (بَعْدَ دُخُولِ فِي الْمُدَّةِ) أَوْ بَعْدَهَا (انْقَطَعَتْ) لِحَرَمَةِ وَطْئِهَا حِينَئِذٍ (فَإِذَا أَسْلَمَ) الْمُزْتَدُّ مِنْهُمَا فِي الْعِدَّةِ (اسْتَوْفِيَتْ) الْمُدَّةُ لِمَا ذَكَرَ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا أَوْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَلَا فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِثْنَاءِ. (وَمَا مَنَعَ الْوَطْءَ وَلَمْ يُخْلَ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجَدَ فِيهِ) أَيِ الزَّوْجِ (لَمْ يَمْنَعِ) الْمُدَّةُ سِوَاءَ الْمَانِعِ

وَالنَّهْيَةِ وَمَا فِي الرِّوْضَةِ وَالْعُبَابِ أَيِ وَالْأَسْنَى وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ كَلَامَ أَصْلِ الرِّوْضَةِ هُنَا وَأَقْرَأَهُ اهـ .  
 ٥ قَوْلُهُ: (وُتَسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طُلِّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طُلِّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثَ مَرَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا إِسْتِثْنَاءَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ نَقْلِ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَظِيرِهِ مِنَ الظُّهَارِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طُلِّقَ عَقِبَ الظُّهَارِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا اهـ سَمِ الْقَوْلُ وَيُصْرِّحُ بِعَدَمِ الْفَرْقِ مَا مَرَّ أَيْنَا عَنْ شَرْحِ الرِّوْضِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَتَى إِلَخَ يَزِيدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَنَقَلَهُ نَقْلَ الْمَذْهَبِ وَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ بَقِيَ إِلَخَ) أَيِ: أَوْ كَانَ الْيَمِينُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي .  
 ٥ قَوْلُهُ: (الْمُتَوَالِيِ إِلَخَ) هَذَا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ طَرُوقِ الطَّلَاقِ وَوَطْءِ الشُّبْهَةِ وَقَوْلُهُ فِي نِكَاحٍ إِلَخَ رَاجِعٌ لَطَرُوقِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَقَطْ .

٥ قَوْلُهُ (سَنِي): (أَحَدُهُمَا) أَيِ: أَوْ كِلَاهُمَا مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ .  
 ٥ قَوْلُهُ (سَنِي): (بَعْدَ دُخُولِ) أَيِ: أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيِّ الزَّوْجِ الْمُخْتَرَمِ اهـ مُغْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهَا) كَانَ يَتَّبِعِي لَهُ حَيْثُ زَادَ هَذَا أَنْ يَزِيدَ قَوْلَهُ أَوْ بَطَلَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ انْقَطَعَتْ وَلَعَلَّهُ أَدْخَلَ الْبُطْلَانَ فِي الْإِنْقِطَاعِ تَغْلِييًا اهـ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِلَخَ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ أَيِ وَالْمُغْنِيِّ اهـ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ بَانَ يَبَيَّنُ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

٥ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَمْ يُخْلَ بِنِكَاحٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الرَّدَّةِ وَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ وَقَوْلُهُ لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةُ أَيِ لَا يَقْطَعُ مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ اهـ مُغْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (سِوَاءَ الْمَانِعِ إِلَخَ) وَسِوَاءَ أَقَارِنِهَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ اهـ مُغْنِي .

٥ قَوْلُهُ: (وُتَسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طُلِّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طُلِّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثَ مَرَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا إِسْتِثْنَاءَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ فَسَقَطَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ بِالطَّلَاقِ فَلَا أَثَرَ لِلْمُرَاجَعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ نَقْلِ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَظِيرِهِ مِنَ الظُّهَارِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طُلِّقَ عَقِبَ الظُّهَارِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا .

الشرعي (كصوم وإحرام) الجسدي كحَبْسٍ و(مَرَضٍ وَجُنُونٍ)؛ لأنها ممكنة والمانع منه مع أنه الْمُقَصَّرُ بالإيلاء. (أو) وَجَدَ (فيها) أي الزوجة (وهو جسدي كصغير ومريض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يَتَتَدَّى بها حتى تَزُولَ (وإن حدث) نحو مَرَضِها المانع من ذلك أو نُشُوزِها وكذا مانعها الشرعي غير نحو الحيض كتَلَبُّسِها بفرض كصوم (في) أَثْنَاءِ (المدة قطعها)؛ لأنه لم يَمْتَنِعْ من الوطء لأجل اليمين بل لِعَظْمِهِ (فلذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليمين (استؤنفت) المدة لما مرَّ (وقيل تُبْنَى) لِبَقَاءِ النكاح هنا وخرج بقي المدة طُرُوء ذلك بعدها فلا يمنعها بل يُطَالَبُ بالفيئة بعد زوالها لوجود المضاربة في المدة على التوالي مع بقاء النكاح على سلامته وبهذا يُفَرَّقُ بين ما هنا وما مرَّ في الرِّدَّةِ أو الرِّجْعَةِ (أو) وَجَدَ فيها هو (شرعي كحيض) أو يَنَاقِسُ كما قالاه، وإن أطال جمع في رَدِّهِ (وصوم ونفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حَدَثَ فيها؛ لأنَّ الحيض لا

• قوله (سني): (كصوم وإحرام) واعتكاف فرضاً أو نفلاً اهـ مُعْنَى . • قوله: (كحَبْسٍ) أي بحق بخلاف ما لو حَبِسَ ظُلْمًا اهـ اسْتَنَى . • قوله: (ممكنة) من التمكن . • قوله: (يمنع) أي: كُلٌّ مِنَ الصَّغِيرِ وَالْمَرَضِ .  
• قوله: (في صورة صحة الإيلاء معهما إلخ) وهي أن يكونا بحيث يُمكنُ وطؤهما في المدة التي قَدَّرَها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يَتَأْتِي جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صَحَّ الإيلاء ولا تُحَسَّبُ المدة إلا من وقتِ إطاقة الجماع وإلا لم يَصِحَّ الإيلاء وهذا حاصلُ مُرَادِهِ بالصورة السابقة اهـ سم . • قوله: (وكذا مانعها الشرعي) قد يقال لِمَ خَصَّه بِمَسْأَلَةِ الْحُدُوثِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْوُجُودِ ابْتِدَاءً ثُمَّ مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ هُنَا مَعَ مَجِيئِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيَمْنَعُ الْمُدَّةَ وَيَقْطَعُهَا صَوْمٌ وَاعْتِكَافٌ فَرَضَ الْإِلْحَ اهـ سم . • قوله: (من اليمين) لَعَلَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَقْيِ اهـ سم . • قوله: (لما مرَّ) عبارة المُعْنَى إِذِ الْمَطَالَبَةُ مَشْرُوطَةٌ بِالْإِضْرَارِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مُتَوَالِيَةٍ وَلَمْ تَوْجَدْ اهـ . • قوله: (بعد زوالها) كَانَ الظَّاهِرُ زَوَالَهُ اهـ رَشِيدِي . • قوله: (وبهذا) أي: بقاء النكاح على سلامته . • قوله: (وما مرَّ في الرِّدَّةِ إلخ) أي: مِنْ مَنَعِيْهِمَا بَعْدَ الْمُدَّةِ أَيْضًا اهـ سم . • قوله: (أو يَنَاقِسُ كما قالاه) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . • قوله: (أو اعتكافه) أي: التَّغْلِيلُ . • قوله: (فلا يمنع المدة)

• قوله: (في صورة صحة الإيلاء معهما) أي: وهو أن يكونا بحيث يُمكنُ وطؤهما في المدة التي قَدَّرَها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يَتَأْتِي جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صَحَّ الإيلاء ولا تُحَسَّبُ المدة إلا من وقتِ إطاقة الجماع وإلا لم يَصِحَّ الإيلاء وهذا حاصلُ مُرَادِهِ بالصورة السابقة . • قوله: (وكذا مانعها الشرعي) قد يقال لِمَ خَصَّه بِمَسْأَلَةِ الْحُدُوثِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْوُجُودِ ابْتِدَاءً ثُمَّ مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ هُنَا مَعَ مَجِيئِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيَمْنَعُ الْمُدَّةَ وَيَقْطَعُهَا صَوْمٌ أَوْ اعْتِكَافٌ فَرَضَ الْإِلْحَ . • قوله: (من اليمين) لَعَلَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَقْيِ . • قوله: (وما مرَّ في الرِّدَّةِ إلخ) أي: مِنْ مَنَعِيْهِمَا بَعْدَ الْمُدَّةِ أَيْضًا .



يخلو عنه شهر غالباً فلو منع لامتنع ضرب المدة غالباً وألحق به النفاس طرداً للباب؛ لأنه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولأنه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل فإن قلت لم لم ينظروا هنا إلى كونه يهاب الوطء معه ومن ثم حرم عليها وهو حاضر بلا إذنه كما مر قلت؛ لأن المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه يهاب الإقدام بخلافه ثم. (ويمنع) المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) وإحرام لا يجوز له تخليلها منه (في الأصح) لعدم تمكنه معه من الوطء وقضيته أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع؛ لأنه كالنفل في تمكنه معه من الوطء وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي بحثه (فلان وطئ في المدة انحلت) اليمين وفات الإيلاء كما هو ظاهر (والا) يطأ فيها وقد انقضت ولا مانع بها (فلها) دون وليها وسيدها بل توقف حتى تكمل يبلوغ أو عقل (مطالبة)، وإن كان حلفه بالطلاق (بأن يفيء) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء إذا رجع (أو يطلق) إن لم يفيء لظاهر الآية وليس لها تعيين أحدهما كما في الروضة.....

أي: لو قارنهما. فؤد: (ولأنه متمكن إلخ) عطف على قوله: (لأن الحيف إلخ). فؤد: (هنا) أي: في الإيلاء. فؤد: (معه) أي: نحو صوم النفل وكذا ضمير حرم. فؤد: (وهو) أي: الزوج. فؤد: (كما مر) أي في باب الصيام. فؤد: (ثم) أي: في الصوم. فؤد: (ويمنع المدة ويقطعها صوم إلخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسباني أنه يمنع مطالبته في قوله ولا مطالبة إلخ اه سم. فؤد: (وإحرام) ولو بتقيل نهاية ومغني. فؤد: (لا يجوز له تخليلها إلخ) أي: بأن كان فرضاً أو نفلاً وأخرمت بإذن الزوج ع ش ورشيدتي. فؤد: (وقضيته) أي: التعليل. فؤد: (لا يمنع) خالفه النهاية والمغني فقلا وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المتراحي كصوم النفل اه. فؤد: (انحلت اليمين) إلى قول المتن: (أو يطلق) في المغني وإلى قول المتن: (بأن يقول إذا) في النهاية إلا قوله: (بقية السابق). فؤد: (وفات الإيلاء) ولزمت كفارة يمين في الحلف بالله ولا يطالب بعد ذلك بشيء نهاية ومغني. فؤد: (بل توقف إلخ) أي: المطالبة عبارة المغني وينظر بلوغ المراهقة وإفاقة المجنون ولا يطالب وليهما بذلك بل يندب تخويف الزوج من الله تعالى اه. فؤد: (من فاء إذا رجع) عبارة المغني وسمي الوطء فيئة من فاء إذا رجع؛ لأنه امتنع ثم رجع اه. فؤد: (وليس لها تعيين أحدهما) أي: بل تردد الطلب بين الفية والطلاق وفقاً للنهاية وخلافاً للمغني كما يأتي. فؤد: (كما في الروضة إلخ) وهو الأوجه اه نهاية.

فؤد في (سنن) و(شرح): (ويمنع المدة ويقطعها صوم إلخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسباني أنه يمنع مطالبتهما في قول المتن والشرح ولا مطالبة إلخ.

فؤد في (سنن): (ويمنع فرض) وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المتراحي كصوم النفل شرح م ر.

وصوته الاستوي في تصحيحه وإن ضعفه في مهماته وتبعه الزر كشي وغيره فصوبوا ما قاله الرافعي أنها تطالبه بالفيئة أولاً ثم بالطلاق؛ لأن نفسه قد لا تطاوعه على الوطء ولأنه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء واليمين بالطلاق لا تمنع حل الإيلاج لكن يجب التزغ فوراً (ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده) أي الترك إن بقيت المدة؛ لأن الضرر هنا يتجدد كالإعسار بالنفقة بخلافه في العنة والعيب والإعسار بالمهر؛ لأنه خضلة واحدة. (وتحصل الفيئة) بفتح الفاء وكسرها (بتغيب حشفة) أو قدرها من مقطوعها (بقبل) مع زوال بكاره بكر

• قوله: (فصوبوا ما قاله الرافعي إلخ) وهذا أوجه وجري عليه شيخنا في منهجه اهـ. • قوله: (ثم بالطلاق) عبارة المغيى والنهاية فإن لم يبق طالبته بالطلاق اهـ. • قوله: (لأن نفسه إلخ) في تقييده تأمل إلا أن يجعل هذا علة لما في الروضة وقوله ولأنه لا يجبر إلخ علة لما قاله الرافعي. • قوله: (واليمين بالطلاق إلخ) مستأنف راجع إلى قوله وإن كان حلفه بالطلاق. • قوله: (لكن يجب التزغ فوراً) تقدم عن النهاية والمغني أن هذا ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فإن كان رجعيًا فالواجب التزغ أو الرجعة كما في الأنوار اهـ. • قول (سني): (ولو تركت حقها) بسكونها عن مطالبة زوجها أو بإسقاط المطالبة عنه نهاية ومغني. • قوله: (إن بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف اهـ سم عبارة النهاية والمغني ما لم تنته مدة اليمين اهـ.

• قول (سني): (وتحصل الفيئة) وهي الرجوع في الوطء اهـ. • قول (سني): (بتغيب حشفة) يتبني من ذكر أصلي فلا اغتیار بالزائد م ر ويشمل كلام المصنف ما لو أدخلها بقبلها معتقدها أجنبية فتسقط مطالبتها لوصولها لحقها اهـ سم لكنه لا يحنث ولا تجب كفارة ولا تنحل اليمين أخذًا مما يأتي عن الروض والمغني. • قوله: (أو قدرها) إلى قول المتن: (بأن يقول) في المغني إلا قوله: (وبما إذا حلف) إلى المتن وقوله: (وضوم) إلى المتن وقوله: (ويجاب) إلى (قبل). • قول (سني): (بقبل) يتبني أصلي فلا اغتیار بالزائد م ر اهـ سم. • قوله: (ولو غوراء) أي: حيث كان ذكره يصل إلى محل البكاره وإلا فالقياس أنه كما لو كان مجبوراً قبل الحلف فلا يطالب بإزالتها اهـ ش وفيه أن المجبور قبل الحلف لا يصح إيلاؤه كما مر. • قوله: (وإن حرم الوطء) أي: كأن يكون في حالة الحيض. • قوله: (أو كان بفعلها إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه.

(فرغ): لو استدخلت الحشفة أو أدخلها هو ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحنث ولم تجب كفارة ولم

• قوله: (وصوته الاستوي في تصحيحه) هو الأوجه شرح م ر. • قوله: (إن بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف.

• قوله في (سني): (وتحصل الفيئة بتغيب حشفة بقبل) يشمل ما لو أدخلها بقبلها معتقدها أجنبية فتسقط مطالبتها لوصولها لحقها. • قوله في (سني): (بتغيب حشفة) يتبني من ذكر أصلي فلا اغتیار بالزائد م ر.

• قوله في (سني): (بقبل) يتبني أصلي فلا اغتیار بالزائد م ر. • قوله: (مع زوال بكاره بكر ولو غوراء) هذا نظير التحليل فقد قدم الشارح فيه أن المعتد أنه لا بد من زوال البكاره ولو غوراء.



ولو غَوْرَاءَ وَإِنْ حَرَّمَ الوطءُ أو كان بفعلها فقط وإن لم تنحل به اليمين؛ لأنه لم يَطَأْ وذلك؛ لأن مقصود الوطء إنما يحصل بذلك بخلافه في دُبُرٍ فلا تَحْصُلُ به فَيْتَةٌ لكن تنحل اليمين وتسقط المطالبة لِحَيْثِهِ به فإن أُريدَ عدمُ حصولِ الفَيْتَةِ به مع بقاء الإيلاءِ تَعَيَّنَ تصويرُهُ بما إذا حَلَفَ لا يَطْوَها في قُبُلِها وبما إذا حَلَفَ ولم يُقَيِّدْ لِكَيْتِهِ فَعَلَ مُكْرَهَا أو نَاسِيًا لِلْيَمِينِ فَإِنَّهَا لا تَنَحُلُ بِهِ. (ولا مُطَالَبَةٌ) بِفَيْتَةٍ ولا طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ وَطءٌ كَحَيْضٍ) وَنِفَاسٍ وَاحْرَامٍ وَصَوْمٍ فَرَضٍ بِقَيْدِهِ السَّابِقِ

تَنَحُلُ الْيَمِينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الْفَيْتَةُ وَازْتَفَعَ الْإِيْلَاءُ وَتَضَرَّبَ لَهُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا لِبَقَاءِ الْيَمِينِ فَلَوْ وَطِئَهَا فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ عَالِمًا عَامِدًا عَاقِلًا مُخْتَارًا حَيْثُ وَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ اهـ بِحَذْفٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَنَحُلْ بِهِ) أَيُ: بِفَعْلِهَا. هـ وَقَوْلُهُ: (لأنه إلخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْإِنْجِلَالِ اهـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وذلك) أَيُ: حُصُولُ الْفَيْتَةِ بِمَا ذَكَرَ. هـ قَوْلُهُ: (بِخلافه في دُبُرٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ بِقُبُلٍ مَزِيدٌ عَلَى الْمُحَرَّرِ فَلَا يَكْفِي تَغْيِيبُ مَا دُونَهَا أَيُ الْحَشْفَةِ وَلَا تَغْيِيبُهَا بِدُبُرٍ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مَعَ حُرْمَةِ الثَّانِي لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ إلخ) أَيُ: وَيَكُونُ فَإِنَّهُ الْإِثْمُ فَقَطْ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فإن أُريدَ إلخ) يَعْنِي فَإِنْ أُريدَ تَصْوِيرُ عَدَمِ الْفَيْتَةِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْإِيْلَاءِ فَلْيُصَوِّرْ إلخ اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (به) أَيُ: بِالْوَطءِ فِي الدُّبُرِ. هـ قَوْلُهُ: (وبما إذا حَلَفَ ولم يُقَيِّدْ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي وَخَرَجَ بِالقُبُلِ الدُّبُرُ؛ لَأَنَّ الْوَطءَ فِيهِ مَعَ حُرْمَتِهِ لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ فِي إِيْلَائِهِ بِالقُبُلِ وَلَا نَوَاهُ بَأَنَ أَطْلَقَ انْحَلَّ بِالْوَطءِ فِي الدُّبُرِ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (لَكَيْتَهُ فَعَلَهُ) أَيُ: الْوَطءُ فِي الدُّبُرِ وَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْطُوقَيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (لَكَيْتَهُ فَعَلَهُ مُكْرَهَا إلخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ حُصُولِ الْفَيْتَةِ بِوَطءِ الْمُكْرَهِ وَالنَّاسِيِ فِيهِ نَظَرٌ وَفِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ اسْتَدْخَلَهَا أَيُ الْحَشْفَةَ أَوْ أَدْخَلَهَا نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَخْتِثْ وَلَمْ تَجِبْ كُفَّارَةُ وَلَمْ تَنَحُلْ الْيَمِينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الْفَيْتَةُ وَازْتَفَعَ الْإِيْلَاءُ اهـ وَصَرِّحَ بِذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ سَم وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ عَنِ الْمُغْنِي لَكِنْ كَلَامُهُ كَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الْوَطءِ فِي الْقُبُلِ كَمَا يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَتِهِمَا وَكَلَامُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ فِي الْوَطءِ بِالدُّبُرِ فَلَا مُخَالَفَةَ. هـ قَوْلُهُ: (بِقَيْدِهِ السَّابِقِ) الْأَوَّلَى رُجُوعُهُ لِإِحْرَامٍ أَيْضًا وَقَيْدِهِ السَّابِقِ أَنَّ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا مِنْهُ وَأَمَّا الْقَيْدُ السَّابِقُ لِلصَّوْمِ الْفَرَضِ فَكَوْنُهُ مُضَيِّقًا عِنْدَ الشَّارِحِ خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنَحُلْ بِهِ) أَيُ: بِفَعْلِهَا. هـ وَقَوْلُهُ: (لأنه لم يَطَأْ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْإِنْجِلَالِ شَرْحُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (بِخلافه في دُبُرٍ فلا تَحْصُلُ بِهِ فَيْتَةٌ لكن تَنَحُلُ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَحْصُلُ أَيُ فَيْتَةُ الْقَادِرِ بِإِدْخَالِ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبُلِ مُخْتَارًا فَيَنَحُلُ الْإِيْلَاءُ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبِالقُبُلِ الدُّبُرُ؛ لَأَنَّ الْوَطءَ فِيهِ مَعَ حُرْمَتِهِ لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي إِيْلَائِهِ بِالقُبُلِ وَلَا نَوَاهُ بَأَنَ أَطْلَقَ انْحَلَّ بِالْوَطءِ فِي الدُّبُرِ اهـ وَمِنْ صَوَرِ الْإِيْلَاءِ لَا أَطْوُكُ إِلَّا فِي الدُّبُرِ فَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبُرِ فَإِنْ زَالَ الْإِيْلَاءُ بِذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّ الْوَطءَ فِي الدُّبُرِ غَيْرُ مَخْلُوفٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّهُ نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ قُبُلُ الْفَضْلِ فِي نَحْوِ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي وَلَا أَكَلُمُهُ إِلَّا فِي شَرِّ فَإِنْ قِيَاسَ مَا تَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ انْحِلَالُ الْيَمِينِ فَيَزُولُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الثَّانِي وَيُجَابُ بَأَنَ بَقَاءِ الْإِيْلَاءِ هُنَا لِمُذَرِّكِ يَخْصُ هَذَا وَهُوَ بَقَاءُ الْمُضَارَةِ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ فِي حُكْمِ الْإِيْلَاءِ فَلْتَرَأَى جَمْعَ الْمَسْأَلَةِ وَلِتَحَرَّرْ. هـ قَوْلُهُ: (لَكَيْتَهُ فَعَلَهُ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا) قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ فَإِنْ

أو اعتكافه (ومرض) لا يُمكن معه الوطء؛ لأن المطالبة إنما تكون بمُستحق وهي لا تستحق الوطء لتعذر من جهتها وتعجب في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ويُجاب بأن منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهرٌ وعدم قطعه للمصلحة وإلا لم تُحسب مدةً غالباً كما مرَّ قيل قولهم طلاقُ المولي في الحيض غيرُ بدعي يُشكلُ بعدم مطالبته به ورُدُّ بفرضه فيما إذا طُلبَ زمن الطهر بالفيئة فتَرَكَ مع تَمَكُّنه ثم حاضت فيطالب بالطلاق حينئذٍ (وإن كان فيه مانعٌ طبيعي كمرض) يضرُّ معه الوطء ولو بنحو بَطءٍ بُزِيَ (طُلب) بالفيئة بلسانه (بأن يقول إذا) أو إن أو لو فيما يظهرُ خلافاً لما يقتضيه كلامُ ابن الرُّفعة واختلاقُ معناها وضْعاً لا يُؤثِّرُ فيما نحن فيه كما هو واضح (قدَرْتُ فثت)؛ لأنَّ به يندفعُ إيذاؤه لها بالحليف بلسانه ويَزِيدُ نَذْباً ونَدِمْتُ على ما فعلتُ ثم إذا لم يَفِيَّ

• قوله: (أو اعتكافه) أي: الفرض. • قوله: (وتعجب في الوسيط إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يُذكرُ بالتأمل الصادق المعلوم به أن الجوابَ بمنزِلٍ منه اه سم. • قوله: (ويُجاب بأن منعه إلخ) أقول وجه تعجب الوسيط أن الغرض من ضرب المدة انتظارُ الفيئة فيها فإن تَرَكَ الفيئة حتى مضت طُلبَ فإذا لم يَمْنَعِ الحيض في المدة انتظارُ الفيئة فيها فلا يَمْنَعُ الطلبُ بعدها؛ لأنَّ عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه اه سم. • قوله: (والألم تُحسب إلخ) هذا لا يتأتى في التفاسير اه سيّدُ عمرُ أقول أشارَ الشارحُ إلى جوابه بقوله كما مرَّ راجعاً. • قوله: (به) أي: بالوطء ع ش. • قوله: (ورُدُّ بفرضه) أي: قولهم اه سم.

• قول (سني): (كمرض) أي: أو جب أو كانت آتة لا تُزِيلُ بكَارتها لكونها غوراً اه ع ش وفيه نظر؛ لأنه إن كان الجب قبل الحليف فلا يصح الإيلاء كما مرَّ وإن طراً بعده فسَيأتي توجيه الشارح أنه يُطالب بالطلاق وحده إلا أن يكون ما قاله مبنيًا على ما يأتي عن ابن الرُّفعة. • قوله: (بالفيئة) أي: أو بالطلاق إن لم يَفِيَّ اه مُعني. • قوله: (لأن به) إلى الكتاب في النهاية إلّا قوله ويتردّد النظر إلى المتن وقوله ويظهرُ ضبطه إلى أو استمهل وقوله بخلاف بيع غائب إلى المتن وكذا في المُعني إلّا قوله قطعاً إن عَمَّها إلى المتن. • قوله: (ثم إذا لم يَفِيَّ) عبارة الرُّوض مع شرحه طُلبَ بفيئة اللسان أو الطلاق إن لم يَفِيَّ بلا

أريد عدم حصول الفيئة به عدم حصول الفيئة بوطء المُكره والناسي وفيه نظرٌ ففي شرح الرُّوض عَقِبَ قول الرُّوض وإن استدخلتها أي الحشفة أو أدخلها ناسياً أو مُكرهاً أو مجنوناً لم يَحْتِثْ ولم يجب كفارة ولم تتحلَّ اليمين اه ما نصّه وإن حصلت الفيئة وارتفع الإيلاء اه وصرَّح الرزكشي بذلك وغيره.

• قوله: (ويُجاب إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يُذكرُ بالتأمل الصادق المعلوم به أن الجوابَ بمنزِلٍ عنه ووجه تعجب الوسيط أن الغرض من ضرب المدة انتظارُ الفيئة فإن تَرَكَ الفيئة حتى مضت طُلبَ فإذا لم يَمْنَعِ الحيض في المدة انتظارُ الفيئة فيها فلا يَمْنَعُ الطلبُ بعدها؛ لأنَّ عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه. • قوله: (ورُدُّ بفرضه) أي: قولهم وكذا م ر ش.

• قوله في (سني): (بأن يقول إذا قدَرْتُ فثت) ثم قوله في الشرح: (إذا لم يَفِيَّ طالبته بالطلاق) عبارة



طالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَبِتَرَدُّ النَّظَرِ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَسَقَطَ خِيَارُهَا وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ وَحْدَهُ إِذْ لَا فَايْدَةَ تَتَرَقَّبُ هُنَا قَطْعًا ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُقَنَّنُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ لَوْ قَدَرْتُ فَتَبَّتْ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا آخِرَ لَهُ (أَوْ شَرَعِي كِلَا حَرَامٍ) لَمْ يَقْرُبْ تَحَلُّلُهُ مِنْهُ وَصَوْمٌ فَرَضَ مُضَيِّقٍ أَوْ مُوسِعٍ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى اللَّيْلِ وَظَهَارٌ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى الْكَفَّارَةِ بِغَيْرِ الصَّوْمِ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَّلَاقٍ) عَيْنًا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ لَا بِفَيْتَةٍ مَعَهُ وَلَا وَحْدَهَا لِحَرَمَتِهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا طُولِبَ مِنْ غَضَبٍ دَجَاجَةٍ وَلَوْلُؤَةٌ فَابْتَلَعَتْهَا بِالتَّرْدِيدِ بَأَن يُقَالَ لَهُ إِنْ ذَبَحْتَهَا غَرِمْتَهَا وَلَا غَرِمْتَ اللَّوْلُؤَةَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ لَيْسَ مِنْهُ وَهَذَا الْمَانِعُ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا إِذَا قَرُبَ

مُهْلَةٌ لِفَيْتَةِ اللِّسَانِ وَإِنْ اسْتَمْهِلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَرْتُ فَتُبَّتْ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى وَطْنِهَا يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ وَالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لِفَيْتَةِ اللِّسَانِ انْتَهَتْ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ بِاللِّسَانِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ بِالْوَطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْمُ أَقْوَلُ وَكَلَامُ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ عِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ ثُمَّ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ وَالطَّلَاقِ انْتَهَتْ أَه.

• قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طَرُؤَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْمُضْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوَطْءَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَنْمُضِ الزَّمَنُ الْمَذْكُورُ م ر أَه سَم. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُقَنَّنُ الْخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَاهُ، عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُ عُذْرِهِ كَجَبِّ طُولِبَ بَأَن يَقُولَ لَوْ قَدَرْتُ فَتُبَّتْ وَلَا يَأْتِي بِإِذَا أَه. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْرُبْ) وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ الْخ سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهِمَا. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) أَي: بِالْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ. • قَوْلُهُ: (لِحَرَمَتِهَا) أَي: الْفَيْتَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا طُولِبَ الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ إِنْ فَتُبَّتْ عَصَبَتْ وَأَفْسَدَتْ عِبَادَتَكَ وَإِنْ طَلَّقْتَ ذَهَبَتْ زَوْجَتُكَ وَإِنْ لَمْ تُطَلِّقْ طَلَّقْنَا عَلَيْكَ كَمَنْ غَضِبَ دَجَاجَةً وَلَوْلُؤَةٌ فَابْتَلَعَتْهَا يُقَالُ لَهُ إِنْ ذَبَحْتَهَا غَرِمْتَهَا وَلَا غَرِمْتَ اللَّوْلُؤَةَ وَرَدُّ بَأَن الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ الْخ. • قَوْلُهُ: (غَرِمَتْهَا) أَي: مَا بَيَّنَّ قِيَمَتَهَا مَذْبُوحَةً وَحَيَّةً أَه ع ش.

الرُّوضِ وَشَرَحَهُ طُولِبَ بَفَيْتَةِ اللِّسَانِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَقْنُ بِمَا مُهْلَةٌ لِفَيْتَةِ اللِّسَانِ وَإِنْ اسْتَمْهِلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَرْتُ فَتُبَّتْ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى وَطْنِهَا يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لِفَيْتَةِ اللِّسَانِ أَه بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ بِاللِّسَانِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَقْنُ بِالْوَطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. • قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طَرُؤَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْمُضْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوَطْءَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَنْمُضِ الزَّمَنُ الْمَذْكُورُ م ر. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْرُبْ) تَحَلُّلُهُ مِنْهُ) أَي كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ شَرَحَ م ر. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الصَّوْمِ لِذُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَصَوْمٌ فَرَضَ الْخ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَطُولُ زَمَنِهِ لَمْ يُغْتَفَرْ.

التَّحْلُلُ ويظهرُ ضَبْطُهُ بما يأتي عن غيرِ البَغْوِيِّ أو استمهلَ في الصومِ إلى اللَّيْلِ أو في الكفارةِ إلى العتقِ أو الإطعامِ فإنه يُمَهَّلُ وَقَدَّرَ البَغْوِيُّ الأخيرَ بيومٍ ونصفٍ وَقَدَّرَهُ غيرُهُ بثلاثةٍ وهو الأوجهُ (فإن عَصَى بوطءٍ) في القُبْلِ أو في الدُّبْرِ وقد أطلقَ الامتناعَ من الوطءِ (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) وانحَلَّتِ اليمينُ وتأتى بتسكينه قطعاً إن عَمَّهما المانِعُ كطلاقِ رجعيٍّ أو خَصَّها كحيضٍ وكذا إن خَصَّه على الأصحِّ؛ لأنه إعانةٌ على معصية.

• قوله: (بما يأتي إلخ) وهو ثلاثة أيامٍ اهـ ع ش. • قوله: (إلى العتقِ إلخ) أي: لا الصومَ لِطَوْلِ مُدَّتِهِ اهـ مُعْنَى. • قوله: (فإنه يُمَهَّلُ إلخ) عبارةٌ المُعْنَى أمهلَ ثلاثةَ أيامٍ كما قاله أبو إسحاقَ وَقِيلَ يُمَهَّلُ يَوْمًا وَنِصْفَ يَوْمٍ كما في التَّهْذِيبِ اهـ. • قوله: (وقد أطلقَ الامتناعَ إلخ) راجعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ أي ولم يَقْبِذْهُ بِالْقُبْلِ ولا نَوَاهُ.

• قولُ (سني): (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) لا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالوُطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالوُطْءِ فِيهِ؛ لَأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وُطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا اهـ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّه قَوْلُهُ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ إلخ غيرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّأَمُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالوُطْءِ فِي الْقُبْلِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ وُطِئَ مُكْرَهًا إلخ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضْرِيحُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْفَيْئَةَ تَحْصُلُ بِالوُطْءِ مُكْرَهًا وَنَاسِيًا وَيُفْعَلُهَا وَالثَّانِي أَنَّ الْيَمِينَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَاقِيَةٌ وَإِنْ انْتَقَى الْإِيْلَاءُ بِخِلَافِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ فِي مَسْأَلَتِنَا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ كَالشَّارِحِ هُنَا فَإِنَّهُ مُزِيلٌ لِلْإِيْلَاءِ وَالْيَمِينِ كَمَا لَا يَخْفَى انْتَهَى اهـ سَمَ بِحَذْفٍ. وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ جَوَابًا عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ مَا نَصَّه: إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ عَدَمُ حُصُولِ الْفَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَاطِعَةِ لَا ثُمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَعَنِ الْحِفْنِيِّ جَوَابًا عَنِ النَّظَرِ فِي التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ وُطِئَ إلخ مَا نَصَّه أَنَّ الْمُرَادَ بِحُصُولِ الْفَيْئَةِ أَي فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ وَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ مَعَ النِّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُمَا كَلَا فِعْلٍ اهـ أَي وَالتَّشْبِيهِ فِي سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ فَقَطْ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ تَضْرِيحِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَي كَشَرَحِي الرُّوضَةِ وَالبَهْجَةِ.

• قوله: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ إلخ) كذا شَرَحَ م ر. • قوله: (وهو الأوجهُ) كذا م ر.

• قوله في (سنن) (شرح): (فإن عَصَى بوطءٍ في القُبْلِ أو في الدُّبْرِ) كذا في شَرَحِ الْمُنْهَجِ ثُمَّ قَالَ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالوُطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالوُطْءِ فِيهِ؛ لَأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وُطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا اهـ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّه: قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ لَمْ يَسْلُكْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْمَانِعِ أَي حَيْثُ قَالَ لَا تَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِالوُطْءِ فِي الدُّبْرِ وَهُوَ تَحَكُّمٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ إلخ فَحَاوَلَ بِهِ دَفْعَ مَا قُلْنَا وَهُوَ غَيْرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّأَمُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالوُطْءِ فِي الْقُبْلِ وَأَمَّا قَوْلُهُ كَمَا لَوْ وُطِئَ مُكْرَهًا إلخ فَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضْرِيحُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ



(وإن أبي) بعد ترأفهما إلى القاضي فلا يكفي ثبوت إباته مع غيبته عن مجليسه إلا إذا تعذر إحصاؤه لتواريه أو تعزيره (الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه) بسؤالها (طلقة) وإن بانث بها لعدم دخول أو استيفاء ثلاث بأن يقول أوقعت عليها طلقة عنه أو طلقها عنه أو أنت

• قوله (سني): (وإن أبي الفينة والطلاق إلخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم أنه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولو رجعياً تخلص مطلقاً من الإيلاء وليس مراداً ففي الروض وشرحه أوائل الباب ما نصه: وإن طلق حين طوِّب بالفينة أو الطلاق ثم راجع أي أعاد مطلقته ضربت المدة ثانياً إلا إن بانث فجدة نكاحها فلا تضرب اه وفيهما أيضاً هنا نظير ما تقدم في أوائل الفصل وفيهما قبل هذا أيضاً ما نصه: فإن طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء وإلا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للإيلاء المقيّد بمدة والمطلق وهو ظاهر؛ لأن اليمين لا تتحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق اه سم بحذف. • قوله: (فلا يكفي ثبوت إباته إلخ) أي: وبعد ثبوت إباته في حضرته لا يشترط أن يقع الطلاق في حضرته كما في الروض أي والمغني اه سم. • قوله: (لتواريه أو تعزيره) هلاً زادوا أو لغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على حجة وقد يقال

الفينة تحصل بالوطء مكرهاً وناسياً وبفعلها والثاني أن اليمين في مثل ذلك باقية وإن انتفى الإيلاء بخلاف الوطء في الدبر في مسألتنا عند من اعتبره كالشارح هنا فإنه مزيل للإيلاء واليمين كما لا يخفى نعم إن كان غرض الشارح فيما سلف أن الفينة على الوجه الشرعي غير حاصلة وأن اليمين انحلت وانتفت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انقضاء الإثم كما لو اعتق العبد الذي علق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا.

• قوله في (سني): (وإن أبي الفينة والطلاق إلخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم أنه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولو رجعياً يخلص مطلقاً من الإيلاء وليس مراداً ففي الروض وشرحه أوائل الباب فيما لو قال إن وطئت فعبدي حر قبله بشهر إلخ ما نصه وإن طلق حين طوِّب بالفينة أو الطلاق ثم راجع أي أعاد مطلقته ضربت المدة ثانياً إلا إن بانث منه فجدة نكاحها فلا تضرب المدة بناءً على عدم عود الحنث اه وفيهما أيضاً هنا ما نصه: وتقطع المدة بطريان ذلك أي كل من الطلاق والردة وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجعة أي تستأنف المدة بالرجعة؛ لأن الإضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح صحيح سليم اه وفيها قبل هذا أيضاً فرغ: لو قال والله لا وطئت خمسة أشهر فإن مضت فوالله لا وطئت ستة فهما إيلاء إن إلى أن قال فإن طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء وإلا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للإيلاء المقيّد بمدة والمطلق وهو ظاهر؛ لأن اليمين لا تتحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق. • قوله: (فلا يكفي ثبوت إباته مع غيبته) أي: وبعد ثبوت إباته في حضرته لا يشترط أن يقع الطلاق في حضرته كما في الروض. • قوله: (لتواريه أو تعزيره) هلاً زاد أو

طالِقَ عنه فإن حُذِفَ عنه لم يقع شيء وذلك؛ لأنه لا سبيل لِدَوامِ إضرارها ولا لإجباره على الفَيْتَةِ مع قبولِ الطَّلَاقِ لِلنِّبَاةِ فَنَابَ الحَاكِمُ عنه كما يُزَوِّجُ عن العاضِلِ وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كما لو بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ أو فَاءَ فَإِنْ بَانَ مَقَامًا وَقَعَا لِامْكَانِيهِمَا بخلافِ بيعِ غَائِبٍ بَانَتْ مُقَارَنَتُهُ لِبَيْعِ الحَاكِمِ عنه لِتَعَذُّرِ تَصْحِيحِهِمَا فَقَدَّمَ الأَقْوَى (و) الأَظْهَرُ (أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ) لِلْفَيْتَةِ بالفعلِ فيما إذا اسْتُمْهِلَ لها (ثلاثة) من الأيام لِزِيَادَةِ إضرارِها أَمَّا لِلْفَيْتَةِ بِاللِّسَانِ فلا يُنْهَلُ قطعًا كالزِّيَادَةِ على الثلاثِ وَأَمَّا ما دونها فَيُنْهَلُ له لكن بقدرِ ما ينتهي فيه مانِعُهُ كوقتِ الفطْرِ لِلصَّائِمِ وَالشَّبَعِ لِلجَائِعِ وَالخِفَةِ لِلْمُتَمَتِّلِ وَقُدِّرَ يومٌ فَأَقْلُ (و) الأَظْهَرُ (أَنَّهُ إِذَا وُطِئَ بَعْدَ مُطَالَبَةٍ) أو قبلها بالأولى (لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) إِنْ كَانَ حَلِيفُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى لِجَنَّتِهِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ فِي الآيَةِ لِمَا

إنما لم يزيدوه لِغُدْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ فَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ بخلافِ الْمُتَوَارِي أو الْمُتَعَزِّزِ فَإِنَّهُ مُقَصَّرٌ بِتَوَارِيهِ أو تَعَزُّزِهِ فَغُلِّظَ عَلَيْهِ اهـ ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ سَمَّ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش .

٥ قَوْلُهُ: (وَلَا لِإِجْبَارِهِ عَلَى الْفَيْتَةِ) أَي: لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِجْبَارِ اهـ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَقَعْ) ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ أَنَّ الَّذِي لَا يَقَعُ هُوَ الزَّائِدُ فَقَطْ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى لَمْ يَقَعْ الزَّائِدُ اهـ فَالْتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ غَيْرُ تَامٍ إِذْ لَا وَقُوعَ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَضْلًا اهـ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ) فَإِنْ طَلَّقَهَا أَيِ الْقَاضِي ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ نَقَذَ تَطْلِيْقُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ طَلَاقُ الْقَاضِي كَمَا صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ اهـ نِهَايَةُ زَادَ الْمُعْنَى وَلَوْ أَلَى مِنْ إِحْدَاهُمَا وَأَبَى الْفَيْتَةَ وَالطَّلَاقَ طَلَّقَ الْقَاضِي مُبْتَهَمًا ثُمَّ يَبَيِّنُ الزَّوْجُ إِنْ عَيَّنَ وَيُعَيِّنُ إِنْ أَبْتَهَمَ اهـ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ الْخَ أُخِذَ مِنْهُ أَنَّ طَلَاقَ الْقَاضِي يَقَعُ رَجْعِيًّا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ رَاجَعَهَا عَادَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ اهـ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ مَا يُصْرِّحُ بِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَانَ) أَي: طَلَاقُ الْمَوْلَى وَطَلَاقُ الْقَاضِي . ٥ قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ تَصْحِيحِهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ اهـ سَم . ٥ قَوْلُهُ: (لِلْفَيْتَةِ بِالْفِعْلِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَيْقِيءَ أو يُطَلَّقَ فِيهَا .

(تَنْبِيْهُ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ قَطْعًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَجَوَازُ إِنْهَالِهِ دُونَ ثَلَاثٍ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا اسْتُمْهِلَ بِشُغْلٍ أَمْهِلَ بِقَدْرِ مَا يَنْتَهِي لِذَلِكَ الشُّغْلِ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا أَمْهِلَ حَتَّى يُفْطِرَ أو جَائِعًا فَحَتَّى يَشْبَعَ أو ثَقِيلًا مِنَ الشَّبَعِ فَحَتَّى يَخِفَ أو غَلْبَهُ النَّعَاسُ فَحَتَّى يَزُولَ قَالَا وَالِاسْتِغْدَادُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِقَدْرِ يَوْمٍ فَمَا دُونَهُ وَلَوْ رَاجَعَ الْمَوْلَى بَعْدَ تَطْلِيْقِ الْقَاضِي وَقَدْ بَقِيَ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ ضَرِبَتْ مُدَّةُ أُخْرَى وَلَوْ بَانَتْ فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يُعَدَّ الْإِيْلَاءُ فَلَا تُطَالَبُ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ وَسَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ . ٥ قَوْلُهُ: (فَيُنْهَلُ لَهُ) أَي: لِلْفَيْتَةِ بِالْفِعْلِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَقُدِّرَ) أَي: حُصُولُ الْخِفَةِ لِلْمُتَمَتِّلِ .

٥ قَوْلُهُ: (وَالْمَغْفِرَةُ الْخَ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ .

لِغَيْبَتِهِ غَيْبَةُ تُسَوِّغُ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ حُذِفَ عَنْهُ) كَذَا م ر ش . ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ . ٥ قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ تَصْحِيحِهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



عَصَى بِهِ مِنَ الْإِيْلَاءِ فَلَا يَنْفِيَانِ الْكُفَّارَةَ الْمُسْتَقَرَّةَ وَجَوْبُهَا فِي كُلِّ جَنْبٍ أَمَّا إِذَا خَلَفَ بِالْتِزَامِ مَا يَلْزَمُ فَإِنْ كَانَ بِقُرْبَةٍ تَخْيِيرٍ بَيْنَ مَا التَزَمَهُ وَكُفَّارَةٍ يَمِينٍ أَوْ بِتَعْلِيْقٍ نَحْوِ طَلَاقٍ وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَةِ.

• فَوَدَّ: (بِقُرْبَةٍ) أَي: كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ وَعِتْقٍ. • فَوَدَّ: (نَحْوِ طَلَاقٍ) وَمِنْهُ الْعِتْقُ إِذْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَةِ).

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْإِيْلَاءِ أَوْ فِي انْقِضَاءِ مُدَّتِهِ بَانَ ادَّعَتْهُ عَلَيْهِ فَأَتَكَرَّ صُدُقُ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَوْ اعْتَرَفَتْ بِالْوُطْءِ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَاتَّكَرَّهَ أَي أَوْ لَمْ يُتَكَرَّرْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الطَّلَبِ عَمَلًا بِاعْتِرَافِهَا وَلَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهَا عَنْهُ لِاعْتِرَافِهَا بِوُصُولِ حَقِّهَا إِلَيْهَا وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينَ الْإِيْلَاءِ مَرَّتَيْنِ فَأَتَكَرَّرَ وَأَرَادَ بِغَيْرِ الْأَوَّلَى التَّأْكِيدَ لَهَا وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صُدُقُ يَمِينِهِ كَنْظِيرُهُ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَفُرُقَ بَيْنَهُمَا وَيَبَيِّنُ تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ بَانَ التَّنْجِيزَ إِنْشَاءً وَالْإِيْلَاءِ وَالتَّعْلِيْقُ مُتَعَلِّقَانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّأْكِيدُ بِهِمَا الْيَقِينُ أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتِ الْإِيمَانُ وَإِنْ أَطْلَقَ بَانَ لَمْ يُرَدَّ تَأْكِيدًا وَلَا اسْتِثْنَاءًا فَوَاحِدَةٌ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ حَمَلًا عَلَى التَّأْكِيدِ وَلَا تَعَدَّدَتْ لِتَعَدُّ التَّأْكِيدِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ وَنَظِيرُهُمَا جَارٍ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ خَلَفَ يَمِينًا سَنَةً وَيَمِينًا سَتَيْنِ مَثَلًا وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ يَكْفِيهِ لَانْجِلَالُهَا وَطُءٌ وَاحِدٌ وَيَتَخَلَّصُ بِالطَّلَاقِ عَنِ الْإِيمَانِ كُلِّهَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينَ الْإِيْلَاءِ أَي وَإِنْ كَانَ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ الْخُتَامُ وَجْهٌ اِنْجِلَالُهَا وَأَيُّ فَرْقٍ حَيْثُ بَيَّنَّ التَّعَدُّدُ وَعَدَمُهُ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ التَّعَدُّدِ تَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَعِنْدَ التَّعَدُّدِ تَجِبُ كُفَّارَاتٌ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِالْوُطْءِ الْوَاحِدَةِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ بِمَا زَادَ عَلَيْهَا إِذْ أَقُولُ فَهَذَا خِلَافُ صَرِيحِ قَوْلَيْهِمَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الظَّهَارِ

سُمِّيَ بِهِ لِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ نَحْوِ الْأُمِّ وَخُصَّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبُ الزَّوْجِ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِيلَ وَأَوَّلُ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ لَبَقِيَ مُعَلَّقَةً لَا ذَاتَ زَوْجٍ وَلَا خَلِئَةً تَنْكِحُ غَيْرَهُ فَتَقَلَّ الشَّرْعُ حُكْمَهُ إِلَى تَخْرِيمِهَا بَعْدَ الْعُودِ وَلِزَوْمِ الْكُفَّارَةِ وَهُوَ حَرَامٌ بَلْ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ وَتَبْدِيلِهِ وَهَذَا أَحْظَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذْ قَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْلَا خُلُوُّ الْإِعْتِقَادِ عَنْ ذَلِكَ وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الظَّهَارِ)

• فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلِإِنَّمَا كُرِّهَ) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى هُوَ لُغَةٌ مَأْخُودٌ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي وَخُصُّوا الظَّهَرَ دُونَ الْبَطْنِ وَالْفَخِذِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ الْخ وَحَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ تَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ. • فَوَدَّ: (وَخُصَّ) أَيِ: الظَّهْرِ بِالتَّشْبِيهِ اه سم. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الظَّهَرَ مَحَلُّ الرُّكُوبِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ طَلَاقًا الْخ) أَيِ: لَا جِلَّ بَعْدَهُ لَا بَرَجْعَةَ وَلَا بَعْقِدَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُظَاهَرَ مِنْهَا الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّزْوِيلِ لَمَّا جَاءَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأُظْهِرَتْ ضَرُورَتُهَا بِأَنَّ مَعَهَا مِنْ زَوْجِهَا صِبْغَارًا إِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَى نَفْسِي جَاعُوا وَإِنْ رَدَدْتُهُمْ إِلَى أَبِيهِمْ ضَاعُوا؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَمَى وَكَبِيرَ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ وَجَاءَ زَوْجُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُقَادُّ فَلَمْ يُرْشِدْهُمْ إِلَى مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي عَوْدِهَا إِلَى زَوْجِهَا بَلْ قَالَ حُرِّمْتُ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَأَرْشَدَهُ إِلَى الرَّجْعَةِ أَوْ بَاثِنًا تَحِلُّ لَهُ بَعْقِدُ لَأَمَرَهُ بِتَجْدِيدِ نِكَاحِهَا فَتَوَقَّفَهُ وَانْتَظَرَهُ لِلْوُخْيِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا لَا جِلَّ بَعْدَهُ بَرَجْعَةَ وَلَا بَعْقِدَ اه ع ش.

• فَوَدَّ: (وَلِزَوْمِ الْكُفَّارَةِ) عَطَفَ عَلَى تَخْرِيمِهَا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ: الظَّهَارُ. • فَوَدَّ: (بَلْ كَبِيرَةٌ) مُعْتَمِدٌ اه ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ) أَيِ: نِسْبَتِهِ بِالْجَهْلِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَتَبْدِيلِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِلْإِحَالَةِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (هَذَا ذَلِكَ) أَيِ: إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى اه ع ش.

• فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ اه سم زَادَ الْكُرْدِيُّ أَيِ وَقَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْ لَمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الظَّهَارِ)

• فَوَدَّ: (وَخُصَّ) أَيِ: الظَّهْرِ بِالتَّشْبِيهِ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ.



لذلك وغيره ومن ثم سماه تعالى مُنْكَرًا من القول وزورًا في الآية أول المُجَادَلَةِ وسببها كثرة مُراجعة المظاهر منها لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهَا: «حُرِّمْتُ عَلَيْهِ» وَكَرَّرَهُ وَإِنَّمَا كَرِهَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَمُطَلَّقَ الْحَرَمَةِ يَجْتَمِعَانِ بِخِلَافِهَا مَعَ التَّحْرِيمِ الْمُشَابِهِ لِتَحْرِيمِ نَحْوِ الْأُمِّ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ هُنَا الْكَفَّارَةُ الْعُظْمَى وَثُمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَأَرْكَائِهِ مَظَاهِرُ وَمُظَاهَرُ مِنْهَا وَمُشَبَّهٌ بِهِ وَصِيغَةُ (يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ) مُخْتَارٌ دُونَ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ نَكَحَ بَعْدُ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ لِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ نَعَمْ، لَوْ عُلِّقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ مَجْنُونٌ مَثَلًا حَصَلَ (وَلَوْ) هُوَ (ذِمِّيٌّ) وَحَرَبِيٌّ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَكَوْنُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكَفَّارَةِ الَّذِي نَظَرَ إِلَيْهِ الْخَضَمُ .....

يَكُنُ التَّشْبِيهُ مُخْتَمَلًا لِذَلِكَ الْإِقْدَامَ وَغَيْرِهِ بِأَنْ يَخْتَمِلَ الْإِقْدَامَ فَقَطْ أَمَّا إِذَا كَانَ مُخْتَمَلًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيمُ الْمُشَابِهُ لِتَحْرِيمِ الْمَحَارِمِ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا اهـ . هـ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ أَوْ قَضِيَّتُهُ الْإِنْخ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ أَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا الْإِنْخ . هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَنْهَوْنِ عَنْ مَنكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢] اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَسَبِّهَا الْإِنْخ) أَيِ: الْمُجَادَلَةُ أَيِ سَبَبُ نُزُولِهَا اهـ سَمِ وَالْأُولَى أَيِ الْآيَةِ أَوَّلُ الْمُجَادَلَةِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣] الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ لَمَّا ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ فَاشْتَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا «حُرِّمْتُ عَلَيْكَ» وَكَرَّرَتْ وَهُوَ يَقُولُ «حُرِّمْتُ عَلَيْكَ» فَلَمَّا أُبْسِتِ اشْتَكَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢١] الْآيَاتِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ جَبَّانَ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (مُراجعة المظاهر منها) وَهِيَ خَوْلَةٌ بَنَتْ ثَعْلَبَةَ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي اسْمِهَا وَنَسَبِهَا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ: الزَّوْجِيَّةِ .

هـ قَوْلُهُ: (وَأَرْكَائِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (كَطَّلَاقِهِ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (الَّذِي نَظَرَ) إِلَى (مَنْعُوقٍ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ جُزْؤُكَ) . هـ قَوْلُهُ: (دُونَ أَجْنَبِيٍّ) يَشْمَلُ السَّيِّدَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَلَا يَصِحُّ مُظَاهَرَةُ السَّيِّدِ مِنْ أُمِّهِ وَلَوْ كَانَتْ أُمٌّ وَلَدِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَمَجْنُونٍ) أَيِ: وَمُغْنَى عَلَيْهِ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (لَوْ عُلِّقَ) أَيِ: عُلِّقَ الْمُكَلَّفُ الظَّهَارَ . هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْنُونٌ مَثَلًا) أَيِ: أَوْ مُغْنَى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُغْنِي أَوْ نَاسٍ كَمَا فِي الرُّوضِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ الْأُولَى حَذْفُ مَثَلًا اهـ . هـ قَوْلُهُ: (حَصَلَ) أَيِ: الظَّهَارُ أَمَّا الْعَوْدُ فَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِنْسَاكِهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ كَمَا يَأْتِي سَمِ وَع ش . هـ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكَفَّارَةِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ أَيِ الذَّمِّ مَعَ دُخُولِهِ فِيمَا سَبَقَ لِخِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اللَّهَ شَرَطَ فِيهِ الْكَفَّارَةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، لَنَا أَنَّهُ لَفْظٌ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ قَبْلَ صِحِّهِ مِنَ كَالطَّلَاقِ،

هـ قَوْلُهُ: (وَسَبِّهَا) أَيِ: الْمُجَادَلَةُ أَيِ سَبَبُ نُزُولِهَا . هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْنُونٌ) أَيِ: أَوْ نَاسٍ رَوْضٌ وَقَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ النِّسْيَانُ وَالْجُنُونُ فِي فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا عَوْدَ مِنْهُ حَتَّى يُفِيقَ مِنْ جُنُونِهِ أَوْ يَذْكَرَ أَيِ يَتَذَكَّرُ بَعْدَ نِسْيَانِهِ ثُمَّ يَمْسِكُ لِمُظَاهَرِ مِنْهَا زَمَنًا يُمَكِّنُ فِيهِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يُطَلَّقْ وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ هُنَا مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ وَسَبِّهِ سُقُوطُ لَفْظِهِ لَا مِنْهُ اهـ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ لَكَ فِيمَا يَأْتِي .

ومن ثم نَبّه عليه ممنوع بإطلاقه إذ فيها شائبة الغرامات ويُتَصَوَّرُ عتقه بنحو إزب لمسلم (وخصي) ونحو ممسوح وإنما لم يصح إيلأؤه كمن الرثقاء؛ لأنّ الجِماع مقصود ثم لا هنا، وعبد وإن لم يُتَصَوَّرُ منه العتق لإمكان تكفيره بالصوم (وظهار سكران) تعدى بشكره (كطلاقه) فيصح منه وإن صار كالزق. (وصريخه) أي الظهار (أن يقول) أو يُشير الآخرس الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية فنة غير مكلفة لا يُمكن وطؤها (أنت علي أو مني أو) لي أو إلى أو (معي أو عندي كظهير أُمّي)؛ لأنّ علي، وألحق بها ما ذكر المَعْهُودُ في الجاهلية (وكذا أنت كظهير أُمّي صريح على الصحيح) كما أنّ أنت طالق صريح وإن لم يقل مني لتبادره للذهن

والكفارة فيها شائبة الغرامة ويُتَصَوَّرُ منه الإعتاق عن الكفارة كأن يرث عبداً مُسْلِماً أو يُسَلِّمَ عبده أو يقول لمُسْلِمٍ أعتق عبدك المُسْلِمَ عن كفارتني والحزبي كالذمي كما صرح به الروياني وغيره فلو عبّر المُصَنِّفُ بالكافر لشملة.

(تنبيه): كثيراً ما يرفع المُصَنِّفُ ما بعد لو كما سبق في قوله ولو طين وماء كدّر على أنه خبر مُبتدأ مخدوف كما قدّرته ولكن الكثير نصّبه على حذف كان واسمها كقوله **أه**: «ولو خاتماً» اه. **قوله**: (ومن ثم) أي: من أجل الخلاف فيه نَبّه أي المُصَنِّفُ عليه أي شمول الزوج للذمي. **قوله**: (ممنوع) خبر وكونه إلخ. **قوله**: (ونحو ممسوح) عبارة المُغني ومجبوب وممسوح وعين كالطلاق وزاد في المُحرّر وعبد لأجل خلاف مالك فيه اه. **قوله**: (وإنما لم يصح إيلأؤه) أي: نحو الممسوح. **قوله**: (كمن الرثقاء) أي: كما لا يصح إيلأؤه من الرثقاء فهو مثال للمغني اه ع ش. **قوله**: (ولو رجعية) عبارة المُغني والركن الثاني المظاهر منها وهي زوجة يصح طلاقها فيدخل في ذلك الصغيرة والمريضة والرثقاء والقرناء والكافرة والرجعية وتخرج الأجنبية ولو مختلعة والامة كما مرّ فلو قال لأجنبية إذا نكحتك فانت علي كظهير أُمّي أو قال السيد لأمته انت علي كظهير أُمّي لم يصح اه. **قوله**: (أو إلى) أي: أو لذي اه مُغني.

**قوله** (سني): (كظهير أُمّي) أي: في تحریم ركوب ظهريها وأصله إثباتك عليّ ركوب ظهري أُمّي فحذف المضاف وهو إثبات فانقلب الضمير المتصل المجرور مرفوعاً متصلاً اه مُغني. **قوله**: (لأن على إلخ) علة لما يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر مُتَّفَقاً عليه. **قوله**: (المعهود) أي: هو المعهود فهو بالرفع خبر أن اه ع ش أي وقوله وألحق بها ما ذكر جملة مُعْتَرِضة.

**قوله** (سني): (وكذا أنت كظهير أُمّي) أي: بحذف الصلة اه مُغني أي نحو عليّ. **قوله** (سني): (صريح على الصحيح) والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيري كظهير أُمّي بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أردت به غيري لم يقبل كما صحّحه في الروضة وأصلها وجزم به الإمام والغزالي ويبحث بعضهم قبول هذه الإرادة باطناً مُغني ونهاية قال ع ش قوله ويبحث بعضهم إلخ مُعْتَمِداً اه.



(وقوله جِسْمُكَ أو بَدَنُكَ أو نَفْسُكَ) أو جُمْلَتُكَ (كَبَدَنِ أُمِّي أو جِسْمِهَا) أو نَفْسِهَا (أو جُمْلَتِهَا صريح) وإن لم يُقْلَ عليّ لاشتمال كل من ذلك على الظَّهْرِ (وإن ظهر أن قوله) أنت (كَيِّدِهَا أو بَطْنِهَا أو صَدْرِهَا) ونحوها من كل عُضْوٍ لا يُذَكَّرُ للكرامة (ظهار)؛ لأنه عُضْوٌ بِحَرْمِ التَّلَذُّدِ به فكان كالظَّهْرِ (وكذا) العُضْوُ الذي يُذَكَّرُ للكرامة (كعَيْنِهَا) أو رَأْسِهَا أو رَوْحِهَا ومثله أنت كَأُمِّي أو مثل أُمِّي لكن لا مُطْلَقًا بل (إن قصد) به (ظهارًا) أي معناه وهو التَّشْبِيهِ بِتَخْرِيمِ نَحْوِ الأُمِّ؛ لأنه نَوَى ما يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ (وإن قصد كرامة فلا) يكون ظهارًا لذلك (وكذا إن أطلق في الأصح) لاحتِمَالِهِ الكرامة وغلب؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحرمة والكفارة (وقوله رَأْسُكَ أو ظَهْرُكَ) أو

• قول (سني): (أو نَفْسُكَ) يَظْهَرُ أَنَّ المرادَ بها هُنَا البَدَنَ لا ما يُرادُفُ الرُّوحَ لقولهم لاشتمال كل إلخ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

• قول (سني): (أو نَفْسُكَ) أي: بِسُكُونِ الفاءِ أَمَّا بِفَتْحِهَا فلا يَكُونُ به مُظَاهِرًا؛ لأنَّ النَّفْسَ لَيْسَ جُزْءًا مِنْهَا اه ع ش. • قوله: (أو جُمْلَتُكَ) أي: أو ذَاتَكَ وقوله أو نَفْسِهَا أي أو ذَاتِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • قوله: (وإن لم يُقْلَ عَلَيَّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الصَّلَةُ.

• قول (سني): (كَيِّدِهَا إلخ) قد يَشْمَلُ الْمُتَفَصِّلَ وهو غَيْرُ بَعِيدِ اه سم. • قوله: (وَنَحْوِهَا مِنْ كُلِّ) إلى قوله: (مِنْ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ) فِي الْمَغْنِي. • قوله: (مِنْ كُلِّ عُضْوٍ إلخ) أي: وهو مِنْ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ كما يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْحَقُ إلخ اه ع ش. • قوله: (أو رَوْحِهَا وَمِثْلُهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالنِّهَايَةِ أو نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْكَرَامَةَ كَأُمِّي أو رَوْحِهَا أو وَجْهِهَا ظَهَارًا قَصْدَ إلخ وهي أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ الْمَوْهِمِ لِرُجُوعِ الْإِسْتِدْرَاكِ لِقَوْلِهِ وَمِثْلُهُ إلخ. • قوله: (بِتَخْرِيمِ نَحْوِ الأُمِّ) الْأَوَّلَى بِنَحْوِ ظَهْرِ الأُمِّ فِي التَّخْرِيمِ. • قوله: (لِلذِّكْرِ) أي: لِقَوْلِهِ: لَأَنَّهُ نَوَى إلخ اه ع ش. • قوله: (وَعَلَبَ) أي: احْتِمَالُ الْكَرَامَةِ عَلَى الظَّاهِرِ.

• قول (سني): (وقوله رَأْسُكَ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَشْبِيهِ جُزْءٍ مِنَ الْمَرَاةِ بِجُزْءٍ مِنَ الأُمِّ وَنَحْوِهَا ظَهَارًا فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا فَلَ وَلَا يَقْبَلُ مِمَّنْ أَتَى بِصَرِيحِ الظَّاهِرِ إِرَادَةُ غَيْرِهِ اه وَيَتَّبَعِي إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا فِي الطَّلَاقِ اه سم.

• قوله: (مِنْ كُلِّ عُضْوٍ) قد يَشْمَلُ الْمُتَفَصِّلَ وهو غَيْرُ بَعِيدِ. • قوله: (وَمِثْلُهُ أَنْتِ كَأُمِّي أو مِثْلُ أُمِّي لكن لا مُطْلَقًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ إِلَّا مَا احْتَمَلَ الْكَرَامَةَ كَأُمِّي وَعَيْنِهَا وَكَذَا رَأْسُهَا وَرَوْحُهَا بل كِنَايَةً فِي الظَّاهِرِ وَالطَّلَاقِ اه قال فِي شَرْحِهِ فلا يَتَصَرَّفُ إِلَيْهِمَا إِلَّا بَنِيَّةً.

• قوله فِي (سني): (وقوله رَأْسُكَ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَشْبِيهِ جُزْءٍ مِنَ الْمَرَاةِ بِجُزْءٍ مِنَ الأُمِّ وَنَحْوِهَا ظَهَارًا فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا فَلَ وَلَا يَقْبَلُ مِمَّنْ أَتَى بِصَرِيحِ الظَّاهِرِ إِرَادَةُ غَيْرِهِ اه يَتَّبَعِي إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا فِي الطَّلَاقِ. قوله: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أي: الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ كما فِي عُضْوِ الْمُحَرَّمِ أي فلا يَكُونُ التَّشْبِيهِ بِالْبَاطِنِ مِنْهُ ظَهَارًا.

جَزْؤُكَ (أو يَدُكَ) أو فرجك أو شَعْرُكَ أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظهارة؛ لأنها لا يُمكن التمتع بها حتى تُوصَف بالحرمة (علي كظهر أمي) أو يديها مثلاً (ظهار في الأظهر) وإن لم يُقَلَّ علي كما مرَّ ويظهر أنه يُلْحَق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر في المُشَبِّه، فإن قلت يُنافيه ما مرَّ في الروح من التفصيل مع أنها كالعضو الباطن بناءً على الأصح أنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا يُنافيه؛ لأن المدار هنا على العُزْف والروح تُذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة نعم، يقوى التردد في القلب والذي يُتَّجِه فيه أنه كالروح؛ لأنه إنما يُذكر مراداً به ما يُراد بها لا خصوص الجسم الصنوبري. (والتشبيه بالجدَّة) لأب أو أم وإن بُعِثَتْ (ظهار)؛ لأنها تُسمى أمًّا (والمذهب طرده) أي هذا الحكم (في

فرد: (أو جزؤك) عبارة المُعْنَى وكان ينبغي أن يُمثَّل أيضاً بالجزء الشائع كالنصف والرُّبُع اهـ.

فرد (سني: (أو يَدُكَ) شَمَلُ الْمُتَّصِلِ وَالْمُتَفَصِّلِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَي فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّغْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ وَعَلَيْهِ قُلُو قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينِ يَمِينُكَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي لَمْ يَكُنْ ظَهَارًا اهـ ع ش. فرد: (أو نحوها) كَرَجْلِكَ وَبَدَنِكَ وَجِلْدِكَ نِهَاءً وَمُعْنَى. فرد: (بخلاف الباطنة إلخ) عبارة الخطيب هنا تبيين تخصيص المصنف الأمثلة بالأعضاء الظاهرة من الأم قد يفهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبه صرح صاحب الروثي واللباب والأوجه كما اعتمد به بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اهـ وقوله والأوجه إلخ ضعيف اهـ ع ش فلا يكون ذكرها ظهارة أي لا صريحاً ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن م ر أنه يكون كناية وتوقفنا فيه والأقرب الأول للتعليل المذكور أي في الشارح اهـ ع ش. فرد: (أو يديها مثلاً) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ خ. فرد: (نظير ما ذكر في المُشَبِّه) بل أولى؛ لأنه إذا لم يُعْتَبَر ما لا يُمكن الاستمتاع به فِيمَنْ هِيَ مَحَلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ فَلَا أَنْ لَا يُعْتَبَرُ فِيمَنْ لَيْسَتْ مَحَلًّا لَهُ بِالْكُلِّيَّةِ بِالْأُولَى اهـ سِيدُ عُمَرُ.

فرد: (يُنافيه) أي: قوله لا باطن. فرد: (قلت لا يُنافيه إلخ) محل تأمل؛ لأنه إن سلم أنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فما ذكره لا يُجدي كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والأولى في بيان كونه كالباطن كونه لا يُمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ما ذكره إلا أن يكون مراده ما تقرر اهـ سِيدُ عُمَرُ. فرد: (فيه) أي: العُزْف. فرد: (والذي يُتَّجِه إلخ) إن كان رجوعاً عما تقدم له فيه فواضح اهـ سِيدُ عُمَرُ والظاهر أنه ليس رجوعاً عن ذلك. فرد: (لأنه إنما يُذكر إلخ) محل تأمل إذ لا يُراد به في العُزْف العام إلا الجسم الصنوبري وأما إطلاقه على الروح فلا يذريه إلا الخواص كما يشهد به الاستقراء الصادق بل استعمال القلب في معنى الروح المراد به الجسم الساري إلخ لم نره لأحد فليراجع وليحرر اهـ سِيدُ عُمَرُ. فرد: (لأب أو أم) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية وكذا في المُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وأمها) إلى (بجامع التحريم) وقوله: (ولو قال) إلى المتن. فرد: (أي هذا الحكم) أي: التشبيه المُقتَضَى لِلظَّهَارِ اهـ مُعْنَى.



كُلُّ مُحَرَّمٍ شُبَّهَ بِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (لَمْ يَطْرَأَ) عَلَى الْمُظَاهَرِ (تَحْرِيمُهَا) كَأَخْتِهِ نَسَبًا وَمُرْضِعَةٍ أُمُّهُ أَوْ أَبِيهِ وَأُمُّهَا وَزَوْجَةُ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ ابْتِدَاءً. (لَا مُرْضِعَةٌ) لَهُ (وَزَوْجَةُ ابْنِهِ) لَهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا خَلَّتَا لَهُ وَفِي وَقْتِ احْتِمَالِ إِرَادَتِهِ (وَلَوْ شُبَّهَ) زَوْجَتَهُ (بِأَجَنِيَّةٍ) تَعْدِيَةُ شُبَّهَ بِالْبَاءِ مَسْمُوعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ (وَمُطَلَّقةً وَآخَتَ زَوْجَةٍ وَبَابٍ) مَثَلًا (وَمُلَاعِنَةً فَلَفَقَ) أَمَّا غَيْرُ الْأَخِيرَيْنِ فَلَمَّا مَرَّ وَأَمَّا الْأَبُ فَلَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَتَأْيِيدُ حَرَمَةِ الْمُلَاعِنَةِ لِقَطْعِيَّتِهَا لَا لَوْضَلَتِهَا عَكْسُ الْمُحَرِّمِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ مِثْلُهَا مَجُوسِيَّةً وَمُرْتَدَّةً وَكَذَا أُمُّهَاثُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهُنَّ لِشَرَفِهِ ﷺ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا حَرُمْتَ أُمِّي فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ فَإِنْ نَوَى أَنَّهَا كَظْهَرٍ أَوْ نَحْوِ بَطْنٍ أُمُّهُ فِي التَّحْرِيمِ فَمُظَاهَرٌ وَلَا فَلَا. (وَيَصِحُّ) تَوْقِيفُهُ كَأَنْتَ كَظْهَرٍ أُمِّي يَوْمًا أَوْ سَنَةً كَمَا يَأْتِي (وَتَعْلِيْقُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا قِتْضَاءَ

• فَوَدَّ: (وَأُمُّهَا) أَيُّ: أُمُّ الْمُرْضِعَةِ. • فَوَدَّ: (الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ) قَدْ يُقَالُ أَخَذَا مِمَّا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَنَاتِ الْمُرْضِعَةِ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ نَكَحَهَا الْأَبُ مَعَ وِلَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ فِي زَمَانِهِ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (لَا مُرْضِعَةٌ) وَأَمَّا بَنَاتُ مُرْضِعَتِهِ فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ ارْتِضَاعِهِ أَيُّ الرُّضْعَةِ الْخَامِسَةِ فَهِيَ لَمْ تَحِلَّ فِي حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ نِهَابَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِأَعْيَارِ وَقْتِ الْحُرْمَةِ كَانَ ظَهَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اه. • فَوَدَّ: (مَسْمُوعَةٌ إِنْخ) أَيُّ: كَمَا فِي الْمُتَحَكِّمِ وَغَيْرِهِ وَمَنْعَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ وَجَعَلَهُ لَحْنًا وَقَالَ الْمَسْمُوعُ تَعْدِيَتُهُ بِنَفْسِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ اه مُعْنَى وَسَم.

• فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيُّ: أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ كَالْإِنِّ. • فَوَدَّ: (فَلَمَّا مَرَّ) لَعَلَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْمَارَّ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ أَيُّ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ لَا يُشْبِهْنَ الْأُمَّ فِي التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ وَالْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الرِّجَالِ كَالْإِنِّ وَالْغُلَامُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَالْخُشْيُ هُنَا كَالذِّكْرِ لِمَا ذَكَرَ اه. • فَوَدَّ: (لَا لَوْضَلَتِهَا) أَيُّ: فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُمِّ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ لِلْفَارِقِ بِخِلَافِ الْمَحَارِمِ الْمَذْكُورَةِ اه سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (مِثْلُهَا) أَيُّ: الْمُلَاعِنَةُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (فَالأَوْجَهُ أَنَّهُ كِنَايَةُ إِنْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّوْ بِه وَاجِدًا مِنْهُمَا لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا ظَهَارًا اه سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (فَمُظَاهَرٌ) أَيُّ: أَوْ مُطَلَّقٌ إِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ اه ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَلَا فَلَا أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَتَّوِ الظَّاهَرَ فَلَا يَكُونُ ظَهَارًا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كِنَايَةٌ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ اه. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي الْفَضْلِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا قِتْضَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَدْخُلْهَا) فِي الْمُعْنَى.

• فَوَدَّ فِي (سَنِي): (لَا مُرْضِعَةٌ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَتَحْرِيمِ الْمُرْضِعَةِ حَادِثٌ لِابْنَتِهَا الْمَوْلُودَةِ بَعْدَ، قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيُّ بَعْدَ ارْتِضَاعِهِ مِنْ أُمِّهَا فَلَيْسَ حَادِثًا فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ بِهَا ظَهَارًا بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ فِيمَا يَظْهَرُ اه. • فَوَدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِأَعْيَارِ وَقْتِ

التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله إن) دخلت فانت علي كظهر أمي فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى ينسيكها عقب إفاقته أو تذكره وعليه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها وكقوله إن لم أدخلها فانت علي كظهر أمي ثم مات وفي هذه يتصور الظهار لا العود؛ لأنه بموته يتبين الظهار قبيله وحينئذ يستحيل العود وكقوله إن (ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت علي كظهر أمي فظاهرت منها) صار (مظاهرا منها) عملاً بمقتضى التنجيز والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظهار .....

• قوله: (والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة اهـ رشيد أي عطفًا على قوله التحريم كالطلاق.  
 • قوله: (وكلاهما) أي: الطلاق واليمين يصح تعليقه ومن تعليق اليمين أن يقول والله لا أكلمك إن دخلت الدار شيخنا الزيادي اهـ ع ش. • قوله: (ولو في حال جنونه إلخ) بقي ما لو دخلت في حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريبًا اهـ سم عبارة المغني فدخلت وهو مجنون أو ناس فمظاهرها منها كظهيره في الطلاق المعلق بدخولها وإنما يؤثر الجنون والنسيان في فعل المخلف على فعله اهـ عبارة سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه وفي قوله وإنما يؤثر إلخ إشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق اهـ.  
 • قوله: (قلوا إلخ) هو ظرف (لنسيكها) اهـ سم. • قوله: (لا العود) أي: فلا كفارة اهـ ع ش.  
 • قوله: (وقضية كلامهم) إلى قوله: (اهـ) في النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولي على ما إذا لم يقصد إعلانه اهـ أقول ينبغي على طريقة صاحب النهاية أنه إذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسيًا أو جاهلاً فإن أراد منحصر التعليق وقع وإن أراد الحث أو المنع فلا وكذا إن أطلق بناء على ما تقدم عنه وعن الفاضل المحشي فليتأمل اهـ سيد عمر وقول النهاية لكن قياس إلى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الروض مثله وأقره وقد مر أيضًا عن المغني وشرح الروض ما يوافق كلام النهاية وما زاده السيد عمر قال ع ش قوله وقضية كلامه إلخ متصل بقوله كقوله إن دخلت ولو قدّمه وذكره عقبه كأن أولى وقوله أن يعطى حكم إلخ أي من أنه لا يكون مظاهراً إن فعل المعلق عليه ناسيًا أو جاهلاً وهو ممن يبالى بتعليقه اهـ.

الحُرْمَةُ كَانَ ظَهَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. • قوله: (ولو في حال جنونه أو نسيانه) بقي ما لو دخلت في حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريبًا. • قوله: (قلوا) هو ظرف لنسيكها. • قوله: (وقضية كلامهم انعقاد الظهار) ولو علق بفعل غيره ففعل لم يصح عائدًا بالإنسائك قبل علمه بالفعل بخلافه بعد علمه به أو علق بفعل نفسه ففعل ذاكرًا للتعليق ثم نسي الظهار عقب ذلك فأنسكها ناسيًا له صار عائدًا إذ نسيانه الظهار عقب فعله عالمًا به بعيد نادر وقيل يخرج ذلك على قول جنيث الناسي قال في الأصل وهو أحسن بعد قوله أن المعروف في المذهب الأول واعتمد البلقيني ما استحسنه وقضية كلامهم انعقاد الظهار وإن كان المعلق بفعله جاهلاً أو ناسيًا وهو ممن يبالى بتعليقه وبه قال المتولي وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه اهـ.



وَأَنَّ كَانَ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَهُوَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَبِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَعَلَّلَهُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَنَظِيرِهِ السَّابِقِ فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّهُ ثُمَّ عَهْدٌ بَلْ غَلَبَ الْحِلْفُ بِهِ عَلَى الْحَثِّ أَوْ الْمَنْعِ فَحُمِلَ لَفْظُهُ عَلَيْهِ صَرَفًا لَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ لِهَذِهِ الْقَرِينَةِ وَقَصَلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ مِمَّنْ يُقْصَدُ حَثُّهُ وَمَنْعُهُ وَغَيْرُهُ وَهُنَا لَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فَتَزُلْ اللَّفْظُ عَلَى مَوْضُوعِهِ وَهُوَ وَجُودُ الْجِزَاءِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ مُطْلَقًا. (وَلَوْ قَالَ إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فُلَانَةٍ) وَلَمْ يُقَيَّدْ بِشَيْءٍ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي (وَفُلَانَةٍ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهَا (أَجْنَبِيَّةٌ فَخَاطَبْتُهَا بِظَهَارٍ لَمْ يَصِرْ مُظَاهَرًا مِنْ زَوْجَتِهِ) لِعَدَمِ صَحَّتِهِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظُ) أَيْ التَّعْلِيْقَ عَلَى مُجَرَّدِ تَلَفُّظِهِ بِذَلِكَ فَيَصِيرُ مُظَاهَرًا مِنْ زَوْجَتِهِ لِوُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ (فَلَوْ نَكَحَهَا) أَيْ الْأَجْنَبِيَّةَ (وَوَظَاهَرَهَا مِنْهَا) بَعْدَ نِكَاحِهَا لَهَا وَلَمْ يَحْتَجْ لِهَذَا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ دَالٌّ عَلَيْهِ (صَارَ مُظَاهَرًا) مِنْ تِلْكَ لِوُجُودِ الصَّنْفَةِ حِينَئِذٍ (وَلَوْ قَالَ) إِنْ ظَاهَرْتُ (مِنْ فُلَانَةٍ الْأَجْنَبِيَّةِ فَكَذَلِكَ) يَكُونُ مُظَاهَرًا مِنْ تِلْكَ إِنْ نَكَحَ هَذِهِ ثُمَّ ظَاهَرَ مِنْهَا وَلَا فَلَإِنْ أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظُ وَذَكَرَ الْأَجْنَبِيَّةَ لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلشَّرْطِ إِذْ وَصَفُ الْمَعْرِفَةِ لَا يُفِيدُ تَخْصِيصًا بَلْ

قوله: (وَأَنَّ كَانَ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ نَاسِيًا إلخ) أي: حِينَ الْفِعْلِ اه سم. قوله: (وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ إلخ) قد يُقَالُ هَذَا الْفَرْقُ بِتَسْلِيْمِهِ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ أَمَّا إِذَا أَرَادَ الْحَثُّ أَوْ الْمَنْعُ فَلَا وَجْهَ؛ لِأَنَّهَا إِرَادَةٌ يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ وَلَا مَانِعَ مِنْهَا اه سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (مُطْلَقًا) أي: سَوَاءٌ كَانَ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ مُبَالِيًا أَوْ غَيْرَهُ فَعَلَهُ عَامِدًا عَالِمًا أَوْ لَا. قوله: (وَلَمْ يُقَيَّدْ بِشَيْءٍ) إلى قوله: (نَعَمْ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (وَلَمْ يُقَيَّدْ بِشَيْءٍ) أي: مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ وَنَحْوِهِ.

قوله (سنن): (فَخَاطَبْتُهَا) أي: الْأَجْنَبِيَّةَ اه مُغْنِي. قوله: (أَيْ التَّعْلِيْقَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَمْ يَحْتَجْ)، إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُهُ) إِلَى الْمَتْنِ. قوله: (بِذَلِكَ) أي: الظَّاهِرِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ اه مُغْنِي. قوله: (لِهَذَا) أي: لِقَوْلِهِ بَعْدَ نِكَاحِهَا وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمَتْنِ فَخَاطَبْتُهَا بِظَهَارٍ اه ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا قَبْلَهُ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَلَوْ نَكَحَهَا). قوله: (مِنْ تِلْكَ) أي: مِنْ زَوْجَتِهِ الْأُولَى اه مُغْنِي. قوله: (لَا لِلشَّرْطِ إلخ) وَلَوْ ادَّعَى إِرَادَةَ الشَّرْطِ هَلْ يُدَيِّنُ أَوْ يُقْبَلُ ظَاهِرًا

قوله: (وَأَنَّ كَانَ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا) أي: حِينَ الْفِعْلِ. قوله: (وَعَلَّلَهُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ) قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَكِنْ قِيَاسَ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ فِيمَا مَرَّ فِيهِ اه وَهُوَ كَذَلِكَ وَكَلَامُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِغْلَامَهُ شَرْحُ م ر.

(فَرَعَ): لَوْ عَلَّقَ الظَّاهِرَ بِدُخُولِهَا الدَّارَ فَدَخَلَتْ وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ نَاسٍ فَمُظَاهَرٌ مِنْهَا كَتَّظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِدُخُولِهَا وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ النَّسْيَانُ وَالْجُنُونُ فِي فِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا عَوْدَ مِنْهُ حَتَّى يُفَيَّقَ مِنْ جُنُونِهِ أَوْ يَذْكَرَ أَيْ يَتَذَكَّرَ بَعْدَ نِسْيَانِهِ ثُمَّ يَمْسِكُ الْمُظَاهَرَ مِنْهَا زَمَنًا يُمَكِّنُ فِيهِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يُطْلَقْ كَذَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَفِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ إلخ إِشْعَارًا لَطِيفٌ بِأَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. قوله: (لَا لِلشَّرْطِ) لَوْ ادَّعَى إِرَادَةَ الشَّرْطِ هَلْ يُدَيِّنُ أَوْ يُقْبَلُ ظَاهِرًا لَاحْتِمَالِ اللَّفْظِ.

توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص فحينئذ (لا يصير مظاهراً) من تلك (وإن نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لإخروجها عن كونها أجنبيةً وتوافقاً عدم الجنث في نحو لا أكلتم ذا الصبي فكلّمه شيخاً لكن فرق الأول بأن حمله هنا على الشرط يُصيّره تعليقاً بمُحالٍ ويتعدّد حمل اللفظ عليه مع احتمالٍ لغيره بخلافه في اليمين. (ولو قال إن ظاهرته منها وهي أجنبية) فانت علي كظهر أمي (فلنق) فلا شيء به مطلقاً إلا إن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك؛ لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقاً بمستحيل كأن بغت الخمر فانت كظهر أمي ولم يقصد مجرّد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها. (ولو قال أنت طالق كظهر أمي ولم ينو به) شيئاً (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظهار أو هما أو نوى) (الظهار بآنت طالق و) نوى (الطلاق بكظهر أمي) أو نوى بكل منهما على حدّته الطلاق أو نواهما أو غيرهما بآنت طالق ونوى بكظهر أمي طلاقاً أو أطلق هذا ونوى بالأول شيئاً ممّا ذكر أو أطلق

لاحتمال اللفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يُدَيّن وأنه يُقبل ظاهراً يمينه فليُراجع. ه قوله: (أو نحوه) أي: كالمدح أو الذم وقال ع ش أي كَيانِ الماهية اه. ه قوله: (لكن فرق الأول إلخ) وقد يُفرّق أيضاً بأن المدار في الإيمان على العرف والظاهر أنه يقتضي التقيّد في مثل ذلك وأما الظهار فالظاهر أنه مُلحق بالطلاق في النظر لأصل الوضع فليتأمل اه سيّد عمر.

ه قول (سن): (وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظاهرته من فلانة أجنبية اه مُعني. ه قوله: (كأن بغت الخمر إلخ) يتّبعي إلا أن أراد التلّفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المُحسّي وكان قول الشارح ولم يقصد إلخ ساقط من نسخة المُحسّي فإنه من المُلحقات في أصل الشارح بخطه وإلا فلا وجه لهذا الاستدراك اه سيّد عمر. ه قوله: (به شيئاً) عبارة المُعني بمجموع كلامه هذا شيئاً اه. ه قوله: (بجميعه) يتّبعي بمجموعه اه سيّد عمر.

ه قوله: (كأن بغت الخمر إلخ) يتّبعي إلا أن أراد التلّفظ بالبيع. ه قوله في (سن): (أو نوى الظهار بآنت طالق ونوى الطلاق بكظهر أمي) قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر ويُمكن أن يُقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاقاً أخرى إن كانت الأولى رَجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقعه وكلامهم فيما إذا لم يتو به ذلك فلا منافاة اه وكتب بهاميشه شيخنا الشهاب البرلُسي ما نصّه: قوله إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقعه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك؛ لأن الغرض أنه لم يقصد إيقاع طلاقٍ بقوله أنت طالق وإنما نوى به الظهار فليس في اعتقاده إيقاع طلاقٍ إلا الذي نواه بقوله كظهر أمي وإذا لم يخطر بذهنه إيقاع طلاقٍ بقوله أنت طالق فكيف يصحّ مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخرًا بين أن يكون عَيْنَ الأول أو غيره فبحث الرافعي في موضوعه والله أعلم اه نعم يُمكن أن يُجاب عن بحث الرافعي بما سيأتي عن شيخنا الشهاب الرملّي فليتأمل.



الأول ونوى بالثاني شيئاً مما ذكر غير الظهار أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائناً (طلقت) لإتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولا ظهار) أما عند يثوثها فواضح وأما عند عديمها فلأن لفظ الظهار لكونه لم يذكّر قبله أنت وفصل بينه وبينها (بطلق) وقع تابعاً غير مستقل ولم ينو بلفظه ولفظه لا يصلح للطلاق كعكسه كما مرّ نعم، محلّ عدم وقوع طلقة ثانية به إذا نوى به الطلاق وهي رجعية أما إذا نوى ذلك الطلاق الذي أوقعه أو أطلق أما إذا نوى به طلاقاً آخر غير الأول.....

• قوله: (وهو لا يقبل الصرف) قد يشكّل بأن الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في مواضع اسم وقد يجاب: بأن ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مرّ عنه أيضاً.

• قوله: (وأما عند عديمها فلأن إلخ) عبارة المغني وأما انتفاء الظهار في الأولين أي من صور المتن الخمس فليعدم استئصال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فلائنه لم ينو بلفظه ولفظ الطلاق لا يتصرف إلى الظهار وعكسه كما مرّ في الطلاق اهـ. • قوله: (وفصل بينه) أي: ظهر أمي وبينها أي أنت اهـ ع ش. • قوله: (ولفظه لا يصلح إلخ) جواب سؤال وارد على قول المتن ولا ظهار بالنسبة إلى الصورة الأخيرة في المتن حاصله أن يقال: هلا وقع الظهار بالأول إذا نواه به والطلاق بالثاني مع نيته به اهـ بجزيم. • قوله: (كما مرّ) أي: في الطلاق أي من أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره. • قوله: (به) أي: بظهر أمي عبارة ع ش أي بما ذكره المصنف اهـ.

• قوله: (إذا نوى به إلخ) ظرف لـ (عدم وقوع إلخ) وقوله: (أما إذا نوى إلخ) خبر (محلّ عدم وقوع إلخ) وقوله: (أوقعه) أي: بقوله: أنت طالق وإن ينو، وقوله: (أو أطلق) عطف على (نوى الطلاق إلخ).

• قوله: (أما إذا نوى به طلاقاً آخر إلخ) هذا لا يأتي إلا في بعض الصور وهو ما إذا نوى الطلاق بآب طالق إذ من لم ينو الطلاق بآب طالق كما في أكثر الصور لا يتصور اتصافه بأن ينوي بظهر أمي طلاقاً آخر غير الأول إذ نية المغاير للأول متوقفة على نية الأول إلا أنه يمنع ذلك بل إنما تتوقف على العلم بحصول الأول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الأول حيث لم ينو الطلاق بآب طالق فليأمل اهـ سم وقوله وهو: (ما إذا نوى الطلاق إلخ) أي وخذه أو مع الظهار فيشمل الصورة السادسة والسابعة وقوله: (في الجميع) أي حتى في الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وقوله: (حيث لم ينو

• قوله: (وهو لا يقبل الصرف) قد يستشكل بأن الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في مواضع. • قوله: (أو أطلق) قد يقال قياس التعدد عند الإطلاق في أنت طالق أنت طالق التعدد عند الإطلاق هنا إلا أن يفرّق. • قوله: (أما إذا نوى به طلاقاً آخر غير الأول) هذا لا يأتي إلا في بعض الصور كما في أكثر الصور لا يتصور اتصافه بأن ينوي بظهر أمي طلاقاً آخر غير الأول إذ نية المغاير للأول متوقفة على نية الأول إلا أن يمنع ذلك بل إنما تتوقف على العلم بحصول الأول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الأول حيث لم ينو الطلاق بآب طالق فليأمل.

فيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الظُّهَارِ بِوُقُوعِهِ تَابِعًا صَحَّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ (أَوْ) نَوَى (الطَّلَاقَ بِأَنْتِ طَالِقٌ) أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا أَوْ نَوَى بِهِ الظُّهَارَ أَوْ غَيْرَهُ (و) نَوَى (الظُّهَارَ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (بِالْبَاقِي) أَوْ نَوَى بِكُلِّ مِنْهُمَا الظُّهَارَ وَلَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (طَلَّقْتَ) لِوُجُودِ لَفْظِهِ الصَّرِيحِ (وَحَصَلَ الظُّهَارُ إِنْ كَانَ) الطَّلَاقُ (طَلَّاقَ رَجْعِيَّةٍ) لِصَحَّتِهِ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ (أَنْتِ) قَبْلَهُ لِوُجُودِ قَضِيْدِهِ بِهِ وَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي أَمَّا إِذَا كَانَ بَائِنًا فَلَا ظُهَارَ لِعَدَمِ صَحَّتِهِ مِنَ الْبَائِنِ .

الطَّلَاقُ (إِلَخ) أَي فِي الْخَامِسَةِ وَالثَّامِنَةِ وَالْعَاشِرَةِ . هـ قَوْلُهُ: (فَيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِهِ إِلَخ) تَبِعَ فِي ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ أَنْتِ قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقْعَ بِهِ شَيْءٌ وَحَيْثُ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظُّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ سَمَ وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش . قَوْلُهُ: (وَرَدَّهُ الْوَالِدُ إِلَخ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَفِي هَذَا الرَّدُّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ أَي الَّذِي وَافَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتُّخْفَةُ فِيمَا إِذَا خَرَجَ عَنْ الصَّرَاحَةِ فَصَارَ كِنَايَةً وَكَلَامُ الرَّادِّ فِيمَا إِذَا بَقِيَ عَلَى صَرَاحَتِهِ فَلَمْ يَتَلَقَّهَا ه وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: (الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ إِلَخ) يُقَالُ عَلَيْهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَقْعَ بِهِ الظُّهَارُ أَيْضًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَاقِضُهُ مَا سَبَّأَنِي فِي تَغْلِيلِ الْمَتْنِ الْآتِي عَلَى الْآثَرِ ه أَي قَوْلُهُ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ إِلَخ . ه قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنَى .

ه قَوْلُهُ (سَي): (وَحَصَلَ الظُّهَارُ إِلَخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي طَالِقٌ عَكْسُ مَا فِي الْمَتْنِ وَأَرَادَ الظُّهَارَ بِأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَالطَّلَاقَ بِطَالِقٍ حَصَلًا وَلَا عَوْدَ أَي فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ عَقِبَ الظُّهَارِ بِالطَّلَاقِ ه نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنَى وَالرَّوَضُ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ رَاجَعَ كَانَ عَائِدًا كَمَا سَبَّأَنِي وَإِنْ طَلَّقَ فَمُظَاهِرٌ وَلَا طَّلَاقٌ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي عَكْسِهِ فَإِنْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِ اللَّفْظَيْنِ وَقَعَ الظُّهَارُ فَقَطْ وَكَذَا إِنْ أَرَادَ بِهِ أَحَدَهُمَا أَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِأَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي وَالظُّهَارَ بِطَالِقٍ .

(تَبَيَّنَ): لَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي وَنَوَى بِمَجْمُوعِهِ الظُّهَارَ فَظُّهَارٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ ظُّهَارٌ مَعَ النِّيَّةِ فَمَعَ اللَّفْظِ وَالنِّيَّةِ أَوَّلَى وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَطَّلَاقٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ كَصَرِيحِهِ وَلَوْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِهِ أَوْ بِقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَيَبَيَّنَ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا لَمْ يَقْعَا جَمِيعًا

ه قَوْلُهُ: (فَيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَي: فَهُوَ كِنَايَةٌ وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ (أَنْتِ) قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقْعَ بِهِ شَيْءٌ وَحَيْثُ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظُّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ . ه قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ أَنْتِ) قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كِنَايَةً الْإِحْتِيَاجُ إِلَى نِيَّةِ الظُّهَارِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنْ لَا يَخْتِاجَ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَنْتِ لِنِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِهِ كِنَايَةً مُجَرَّدُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى قَضِيَّةِ تَقْدِيرِ أَنْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ .



## فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فموجبها الأمران أعني العود والظهار كما هو قياس كفارة اليمين وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني أن موجبها الظهار فقط والعود إنما هو شرط فيه ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً مع أن أحد سببها وهو العود غير معصية؛ لأنه إذا اجتمع

لتنعذر جعله لهما لاختلاف موجبيهما وإن أراد بالأول الطلاق وبالأخر الظهار والطلاق راجع حصلاً لما مر في نظيره وإن أراد بالأول الظهار وبالأخر الطلاق وقع الظهار فقط إذ الآخر لا يصلح أن يكون كناية في الطلاق لصراحته في الظهار وإن أطلق وقع الظهار فقط؛ لأن لفظ الحرام ظهار مع التية فمع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق فلعدم صريح لفظه ونية وإن أراد بالتحريم تحريم عينها لزمه كفارة يمين؛ لأنها مقتضاه ولا ظهار إلا إن نواه بظاهر أمي ولو أخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال أنت علي كظهر أمي حرام فمظاهر لصريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام تأكيداً سواء أنوى تحريم عينها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظهار وهو الكفارة العظمى أم أطلق فإن نوى بلفظ التحريم الطلاق وقعا ولا عود لتعقيبه الظهار بالطلاق ولو قال أنت مثل أمي أو كزوجها أو كعينها ونوى به الطلاق كان طلاقاً لما مر أن ذلك ليس صريح ظهار اهـ.

### (فصل: فيما يترتب على الظهار)

• قوله: (للآية السابقة) إلى قوله: (ولا ينافي) في النهاية والمعنى. • قوله: (فموجبها) أي: الكفارة الأمر أن إلخ صريح التفریع أن هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعد وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني إلخ اهـ رشدي ولك أن تمنعه بأن التفریع على المتن مع الآية عبارة المعنى وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط؛ لأنه الجزء الأخير أوجه ذكرها في أصل الروضة بلا ترجيح والأول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحديث معاه.

• قوله: (أن موجبها إلخ) بدّل من الوجه الثاني اهـ ع ش. • قوله: (ذلك) أي: الوجه الأول.

• قوله: (وجوبها فوراً) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهية عبارته وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه اهـ قال ع ش قوله ما لم يطأ أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور اهـ عبارة الحلبي والمُعتمد أن الكفارة على التراخي وإن وطئ ولا يقال أنه عصى بالسبب خلافاً لابن حنبل حيث

### (فصل: فيما يترتب على الظهار إلخ)

• قوله: (فموجبها) أي الكفارة. • قوله: (ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً إلخ) وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه وإن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالتراخي بأن سببها معصية وقياسه أن يكون على الفور؛ لأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن إيجابها على الفور ويأن العود لما كان شرطاً في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح م ر.

حَلَالٌ وَحَرَامٌ وَلَمْ يُمَكِّنْ تَمَيُّزَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ غُلَبَ الْحَرَامُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلشُّبْكِيِّ هُنَا (وَهُوَ) أَيِ الْعَوْدِ فِي غَيْرِ مُؤَقَّتٍ وَفِي غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ لِمَا بَأْتِيَ فِيهِمَا (أَنْ يُمْسِكَهَا) عَلَى الزَّوْجِيَّةِ وَلَوْ جَهْلًا وَنَحْوَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بَعْدَ) فَرَاغِ (ظَهَارِهِ) وَلَوْ مُكَرَّرًا لِلتَّأْكِيدِ وَبَعْدَ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ عِنْدَ وَجُودِهَا كَمَا مَرَّ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِإِمْكَانِ الطَّلَاقِ بِدَلِّ التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ فَكَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الصُّفَةِ (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ)؛ لِأَنَّ تَشْبِيهَهَا بِالْمُحْرَمِ يَقْتَضِي فِرَاقَهَا فَبِعَدَمِ فَعْلِهِ صَارَ عَائِدًا فِيمَا قَالَ إِذِ الْعَوْدُ لِلْقَوْلِ نَحْوَ قَالَ قَوْلًا

قَالَ إِنَّمَا عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ سَبَيْتَيْهَا وَهُوَ الْعَوْدُ غَيْرَ مَفْصِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ الْخُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كُلُّ مَنِهَا مُسْتَقِلًّا وَكُلُّ جَزْءٍ عِلَّةً اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ تَمَيُّزَ أَحَدِهِمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجَّهَ عَدَمَ إِمْكَانِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ سَيِّدُ عُمَرُ وَهـ . هـ قَوْلُهُ: (أَيِ الْعَوْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَلَوْ اتَّصَلَ) فِي النَّهَايَةِ . هـ قَوْلُهُ: (لِمَا بَأْتِيَ فِيهِمَا) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ فِي الْإِظْهَارِ الْمُؤَقَّتِ إِنَّمَا يَصِيرُ عَائِدًا بِالْوُطْءِ فِي الْمُدَّةِ لَا بِالْإِمْسَاكِ وَالْعَوْدُ فِي الرَّجْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِالرَّجْعَةِ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) يَشْمَلُ الْإِكْرَاءَ لَكِنَّ كَلَامَهُ الْآتِي فِي التَّبْيِيهِ مُخْرِجٌ لَهُ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُكَرَّرًا لِلتَّأْكِيدِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَاسْتَشْنَى مِنْ كَلَامِهِ مَا إِذَا كَرَّرَ لَفْظَ الظَّهَارِ وَقَصَدَ بِهِ التَّأْكِيدَ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْدٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَعَ تَمَكُّنِهِ بِالْإِثْبَانِ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ بِدَلِّ التَّأْكِيدِ وَكَذَا لَوْ قَالَ قَالَ عَقِبَ الظَّهَارِ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الْفِ مَثَلًا فَلَمْ يَقْبَلْ فَقَالَ عَقِبَهُ أَنْتِ طَالِقٌ بِلَا عَوَضٍ فَلَيْسَ بِعَائِدٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ يَا زَانِيَةُ أَنْتِ طَالِقٌ كَقَوْلِهِ يَا زَيْتُبُ أَنْتِ طَالِقٌ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ الْخُ) يَعْنِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ وَلَا يَضُرُّ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ حَيْثُ كَانَ كَوْنُهُ عِنْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ نَاسِيًا أَوْ مَجْنُونًا اهـ رَشِيدِي . هـ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) الَّذِي مَرَّ أَنَّ الصُّفَةَ إِذَا وَجِدَتْ مَعَ جُنُونٍ أَوْ نِسْيَانٍ حَصَلَ الظَّهَارُ وَلَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ أَوْ التَّذَكُّرِ فَلْيُحْمَلْ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (لِمَصْلَحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ) الْأُولَى لِمَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ الْكَلَامِ اهـ رَشِيدِي .

هـ قَوْلُهُ (نَسِيَ): (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا أَيِ عَقِبَ الظَّهَارِ بِصِفَةِ فَعَائِدٍ لَا إِنْ عَلَّقَهُ ثُمَّ ظَاهَرَ وَارْدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ .

هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ تَمَيُّزَ الْخُ) يَتَأَمَّلُ عَدَمُ التَّمَيُّزِ هُنَا .

هـ قَوْلُهُ فِي (نَسِيَ): (وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا أَيِ عَقِبَ الظَّهَارِ بِصِفَةِ فَعَائِدٍ لَا إِنْ عَلَّقَهُ ثُمَّ ظَاهَرَ وَارْدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ .

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهْرَ وَالثَّانِي وَالثَّالِثَ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ نَوَى بِأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَّاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بِأَيْتًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَنْشَأُ عَنِ الطَّلَاقِ وَعَنِ الظَّهَارِ بَعْدَ الْعَوْدِ فَصَحَّتِ الْكِنَايَةُ بِهِ عَنْهُمَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبَا تَخْيِيرٍ وَثَبَّتَ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَثْبُتَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَصْدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ إِذَا الطَّلَاقُ يُزِيلُ النِّكَاحَ وَالظَّهَارُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي



ثُمَّ عَادَ فِيهِ وَعَادَ لَهُ مُخَالَفَتُهُ وَتَقْضُهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ عَادَ فَلَانَ فِي هَيْبَتِهِ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ مَرَّةً كَمَالِكٍ وَأَحْمَدُ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوُطْءِ؛ لِأَنَّ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي وَمَرَّةً كَأَبِي حَنِيفَةَ هُوَ الْوُطْءُ، لَنَا أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ وَأَمَرَ ﷺ الْمُظَاهَرَ بِالْكَفَّارَةِ لَمْ يَسْأَلْهُ هَلْ وَطِئَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْوُطْءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ وَالْوَقَائِعُ الْقَوْلِيَّةُ كَهَذِهِ يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ وَإِنَّهَا نَاصَةٌ عَلَى وَجوبِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْوُطْءِ فَيَكُونُ الْعَوْدُ سَابِقًا عَلَيْهِ.

(تَبِيْهٌ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ إِمْكَانُ الْفُرْقَةِ شَرْعًا فَلَا عَوْدَ فِي نَحْوِ حَائِضٍ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْجِسْمِيِّ. (فَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ) أَيِ لَفْظِ الظَّاهِرِ (فُرْقَةُ بِمَوْبٍ)

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهْرَ وَالثَّانِي وَالثَّالِثَ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَأَجَابَ بِأَنَّهُ نَوَى بَأْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بَأْتًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا أَيِ الظَّاهِرِ وَالطَّلَاقِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَمْ مُرْتَبًا تَخَيَّرَ وَثَبَّتَ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَثْبُتَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَصْدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الطَّلَاقُ يُزِيلُ النِّكَاحَ وَالظَّاهِرُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَلَقَوْا لَا اِغْتِيَارَ بِهِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِ الظَّاهِرَ فِي الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى إلخ وَقَوْلُهُ أَوْ نَوَاهُمَا إلخ لَا يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا إِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرِ الثَّالِثِ فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ ظَهَارِ صَيْرُورَتِهِ عَائِدًا حَيْثُذَ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر ه سَم قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى إلخ الْأَصُوبُ أَنْ يَقُولَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ حَيْثُ قُلْنَا أَنَّهُ ظَهَارٌ فِي الْقِسْمَيْنِ أَيِ بَأْنِ نَوَاهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ اخْتَارَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا كَمَا كَانَ كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِإِذْنِهِ اه. ه قَوْلُهُ: (وَأَمَرَ إلخ) الْأَسْبَكُ حَذَفَ الْوَائِ هُنَا وَإِتْيَانُهَا فِي لَمْ يَسْأَلْهُ. ه قَوْلُهُ: (كَهَذِهِ) أَيِ الْأَمْرِ بِالْكَفَّارَةِ. ه قَوْلُهُ: (يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ) صَوَابُهُ تَعَمُّ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِفْصَالِ أَيِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَفْقَائِيُّ الْأَخْوَالِ إِذَا طَرَفَهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا تَوَزُّبُ الْأَجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِذْلَالُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا اه رَشِيدِيُّ. ه قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْآيَةَ إلخ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّهَا إلخ كَانَ أَوْلَى. ه قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي الطَّلَاقِ اه كُرْدِيُّ. ه قَوْلُهُ: (أَيِ لَفْظِ الظَّاهِرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَتَنِ.

فَلَقَوْا لَا اِغْتِيَارَ بِهِ لِصَيْرُورَتِهِ عَائِدًا حَيْثُذَ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر. ه قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي) التَّرَاخِي مُتَحَقِّقٌ عَلَى قَوْلِنَا فِي صَوَرٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُعْلَقُ إِذَا تَرَاخَى عِلْمُهُ بِوُجُودِ الصِّفَةِ عَنْ وُجُودِهَا فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَمِنْهَا مَا يَأْتِي فِي التَّشْبِيهِ الْآتِي فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَمِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُؤَقَّتُ فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ بِالْوُطْءِ الَّذِي قَدْ يَتَرَاخَى عَنِ الظَّاهِرِ وَحَيْثُذَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ تَرَاخٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ قَدْ يَكُونُ مَعَ تَرَاخٍ وَقَدْ يَكُونُ بَدُونِهِ وَلَوْ عَبَّرَ فِيهَا بِالْفَاءِ لَكَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى مُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَيْضًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ تَرَاخٍ أَوْ لَا

لأحدهما (أو فسخ) منه أو منها أو انفساخ بنحو ردّة قبل وطء (أو طلاق بائن أو رجعي ولم يُراجع أو جُن) أو أغمي عليه عَقِب اللَّفْظ (فلا عود) للفرقة أو تعذّرها فلا كفارة ومَحَلُّهُ إن لم يَمْسِكْهَا بعد الإفاقة وضوّر في الوسيط الطلاق بأن يقول أنت علي كظهر أمي أنت طالق ونازع فيه ابن الرّفعة بإمكان حذف أنت فليكن عائداً به؛ لأنّ زَمَنَ طالِقٍ أَقْلُ من زَمَنِ أنت طالق ويُجاب بنظير ما قدّمته في تعليل اغتفارهم تَكْرِيرَ لَفْظِ الظُّهَارِ لِلتَّأْكِيدِ بل هذا أولى بالاغتفار من ذلك؛ لأنّ أنت كظهر أمي طالق فيه قِلاقة وِرْكَةٌ بخلاف عدم التّكرير ويأتي أنّه لا يُؤَثِّرُ تَطْوِيلُ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ وقاسوه على ما لو قال عَقِبَ ظهاري أنت يا فلانة بنت فلان الفلاني وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائداً وبه كقولهم لو قال لها عَقِبَ الظُّهَارِ أنت طالق على ألف فلم تقبل فقال عَقِبَهُ أنت طالق بلا عَوْضٍ لم يكن عائداً وكذا يا زانية أنت

• قول (سني): (أو طلاق) عطف على موت.

• قول (سني): (أو رجعي إلخ) فلو راجعها فسباني قريباً اه سم.

• قول (سني): (ولم يُراجع) قد يقال إن أراد المصنّف بقوله فلا عود أي مطلقاً فلا يصحّ لما يذكّره الشارح في المجنون وإن أراد في الحال فلا وجه لتقييد الرجعي بقوله ولم يُراجع فليتأمل اه سيّد عمر ولك أن تجيب بما أشار إليه المُنْغِي من أن المُنْغِي فلا يَحْصُلُ عود بما ذكر. • قوله: (لِلْفِرْقَةِ) أي: في غير الأخيرين أو تعذّرهما أي في الأخيرين. • قوله: (بعد الإفاقة) أي: من الجنون والإغماء.

• قوله: (الطلاق) أي: المتصل بالظهار. • قوله: (به) أي: بالقول المذكور أو بذكر أنت.

• قوله: (ويُجاب بنظير إلخ) ويمكن أن يُجاب أيضاً بمنع إن في ذكر أنت إمساك زَمَنِ إمكان فرقة؛ لأنّ زَمَنَهُ لا يَسْعُها؛ لأنه دون زَمَنِ لَفْظِ طالِقٍ فليتأمل ويأنّ أنت شروع في الفرقة فلا يعدّ إمساكاً كذا قاله الفاضل المحشي وجوابه الثاني مُتَّجَةٌ وأما الأول فيمكن إثبات المنوعة فيه بأن الفرقة إنما تَحْصُلُ بالقاف من قوله أنت طالق فبالوصول إلى التّطقي باللام يمكن أن يقال مضى زَمَنُ يمكن فيه الفرقة أي بلفظ طالق فلو أتى به فقط لفارق اه سيّد عمر وقد يقال أن الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير ما إلخ. • قوله: (فيه قِلاقة) خبر فمبتدأ والجُمْلَةُ خبر إن. • قوله: (وقاسوه) أي: ما يأتي.

• قوله: (لم يكن عائداً) عبارة المُنْغِي فإنه لا يكون عائداً اه. • قوله: (وبه) أي: القياس أو المقيس عليه المذكور.

لما ذكر وقد يتنهي التراخي على قول المخالف بأن يقع العزم أو الوطء عَقِبَ الظُّهَارِ.

• قوله في (سني): (أو رجعي) فلو راجعها فسباني قريباً. • قوله: (ويُجاب إلخ) يمكن أن يُجاب أيضاً بمنع أن في ذكر أنت إمساك زَمَنِ إمكان فرقة؛ لأنّ زَمَنَهُ لا يَسْعُها؛ لأنه دون زَمَنِ لَفْظِ طالِقٍ فليتأمل ويأنّ أنت شروع في الفرقة فلا يعدّ إمساكاً.



طَالِقٌ يَتَضَعُ رَدُّ مَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ (وَكَذَا لَوْ) كَانَ قِتْنَا أَوْ كَانَتْ قِتَّةً فَعَقِبَ الظَّهَارُ مَلَكَتْهُ أَوْ (مَلَكَهَا) اخْتِيَارًا بَقْبُولِ نَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ شِرَاءٍ مِنْ غَيْرِ سَوْمٍ وَتَقْدِيرٍ بِمَنْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسِكْهَا عَلَى النِّكَاحِ وَلَا يُؤْثَرُ إِزْنُهَا قَطْعًا وَيُؤْثَرُ قَبُولُ هَبِّهَا لِتَوْقُفِهَا عَلَى الْقَبْضِ وَلَوْ تَقْدِيرًا بِأَنَّ كَانَتْ بِيَدِهِ (أَوْ لَاغْنَاهَا) عَقِبَ الظَّهَارِ (فِي الْأَصَحِّ) لاشتغاله بموجب الفراق وإن طالت كلمات اللعان لما مر (بشروط سبق القذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الأصح) بخلاف ما لو ظاهر فقذف أو رفع للقاضي فلا عن فإنه عائد لسهولة الفراق بغير ذلك. (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعيًا عَقِبَ الظَّهَارِ (أو ارتد مُتَّصِلًا) بالظَّهَارِ وهي موطوءة (ثم أسلم فالمذهب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظَّهَارِ (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عَقِبَهَا (لا بإسلام بل) إنما يعود بإمساكها (بعده) زَمَنًا يَسَعُ الْفُرْقَةُ وَالْفَرْقُ أَنَّ مَقْصُودَ الرَّجْعَةِ اسْتِبَاحَةُ الْوَطْءِ لَا غَيْرُ وَمَقْصُودُ الْإِسْلَامِ الْعُودُ لِلذَّيْنِ الْحَقُّ وَالْإِسْتِبَاحَةُ أَمْرٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ. (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفُرْقَةٍ) لاستقرارها بالإمساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) لِلنَّصِّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الْإِطْعَامِ

• قول (سني): (وكذا إلخ) أي: لا يكون عائدًا له مُعْنِي.

• قول (سني): (وكذا لو ملكها) يَخْرُجُ شِرَاؤُهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ بِلِ أَوْ لَهَا وَقَسَخَ الْعَقْدَ فَلْيُرَاجَعَ هـ سـ م. • قوله: (اختيارًا) إلى قوله ولزيادة التعليل في المعنى. • قوله: (اختيارًا) لإخراج الإزث الآتي عن محل الخلاف هـ مُعْنِي. • قوله: (أو شراء) أي: وإن تقدم الإيجاب على القبول كما في شرح الروض هـ سـ م. • قوله: (وتقدير ثمن) عطف على سؤم هـ رشيدتي وهو بالدال في المعنى وبعض نسخ الشارح. • قوله: (ولا يؤثر) أي في كونه عائدًا وقوله إزث أي إزث الزوج للزوجة هـ ع ش أي ومثله إزث الزوجة للزوج وإنما اقتصر على الأول لمجرد موافقة المتن وبهذا اقتصره على قبول هبتها وإلا فمثله قبولها هبتها. • قوله: (لتوقفها) أي: الهبة والتملك بها. • قوله: (بأن كائن) أي: الزوجة.

• قوله: (لما مر) أي: من قوله وقاسوه إلخ وقال ع ش أي من قوله لاشتغاله بموجب إلخ وفيه شائبة التكرار. • قوله: (رجعية) أي: حال كونها رجعية هـ ع ش.

• قول (سني): (ثم أسلم) أي: في الغدة هـ مُعْنِي.

• قول (سني): (بغدة) أي: الإسلام هـ ع ش.

• قول (سني): (ويحرم) أي: وإن عجز عن جميع الخصال كما صرح به الروض وشرحه ونقل بالذرس عن الخطيب على شرح أبي شجاع ما يوافقه ثم رأيت التصريح به أيضًا في الروض وشرحه في آخر الكفارة وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا فيه نظر والأقرب الجواز لكن يجب الإقتصار على ما يتدفع به خوف العنت هـ ع ش أقول وصرح بذلك أيضًا المعنى في آخر الباب كما يأتي.

• قوله في (سني): (وكذا لو ملكها) يَخْرُجُ شِرَاؤُهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ بِلِ أَوْ لَهَا وَقَسَخَ الْعَقْدَ فَلْيُرَاجَعَ. • قوله: (أو شراء) أي: وإن تقدم الإيجاب على القبول كما في شرح الروض.

وقياساً فيه على أن الخبر الحسن وهو قوله ﷺ للظهار: «لا تقرّبها حتى تكفر» يشمله ولزيادة التغليظ عليه نعم، الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يَطأ لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزمّت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر واعتزّض البلقيني حله بعد مضي المدة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويؤدّ بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لا نظير (بشهوة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت الأظهر الجواز والله أعلم)؛ لأن الحرمة ليست لمعنى يخل بالنكاح أشبه الحيض ومن ثم حرم فيما بين الشرة والركبة ما مرّ في الحائض خلافاً لما توهّمه عبارته. (ويصحّ الظهار المؤقت) للخبر الصحيح (أنه ﷺ أمر من ظاهر مؤقتاً ثم وطئ في المدة بالتكفير) وإذا صحّحناه كان (مؤقتاً) كما التزمه وتغليظاً لشبهه اليمين (وقيل بل) يكون (مؤثداً) غليظاً عليه وتغليظاً لشبهه الطلاق (وفي قول) هو (لفق) من أصله وإن أئتم به؛ لأنه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا تحرم تأييداً ويؤدّه الخبر المذكور إن قلت لم غلبوا هنا شائبة اليمين لا شائبة الطلاق كما تقرّر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت علي كظهر أمي ثم قال لأخرى أشركتك معها فإنه يصحّ على الأصحّ قلت يفرّق بأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابهة لليمين دون الطلاق فالحقّ المؤقت على القول بصحته

• قوله: (على أن الخبر الحسن إلخ) ولعله إنما لم يستدلّ به؛ لأنه ليس نصاً في ذلك اهـ ع ش.

• قوله: (يشمله) أي: الإطعام. • قوله: (ولزيادة التغليظ إلخ) عطف على قوله للنص.

• قوله: (لا يرتفعه) أي: الظهار. • قوله: (وحرم عليه الوطء) أي: ثانياً كما يأتي اهـ رشيد.

• قوله: (حتى تنقضي إلخ) أي: المدة أي فإذا انقضت ولم يكفر حلّ الوطء كما صرح به شرح البهجة اهـ ع ش أقول وسيصرّح به أيضاً الشارح والنهاية والمغني. • قوله: (من كل مباشرة) إلى قول المتن ويصحّ الظهار في المغني. • قوله: (لا نظير) عبارة المغني وقضية كلام المصنّف جواز النظر بشهوة قطعاً وتخصيص الخلاف بمباشرة البشارة وهو قضية كلام الجمهور اهـ.

• قول (سني): (الأظهر الجواز) قال الأذرع لم لا يفرّق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم ويتبني الجزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة تفواه اهـ نهاية قال ع ش قوله ويتبني الجزم بالتحريم إلخ معتمد اهـ. • قوله: (ومن ثم حرم إلخ) أي: هنا. • قوله: (ما مرّ في الحائض) أي: ما مرّ تحريمه في الحيض اهـ ع ش. • قوله: (وإذا صحّحناه إلخ) هذا حلّ معنى وأما حلّ الإغراب فهو كما في المغني ظهراً مؤقتاً في الأظهر. • قوله: (كما التزمه) أي: عملاً بالتوقيت اهـ مغني. • قوله: (وإن أئتم به) بل يأنم بلا خلاف اهـ مغني. • قوله: (لم غلبوا إلخ) أي: على الأول.

• قوله: (قلت يفرّق إلخ) محلّ تأمل إذ قد يقال التأييد من مقتضى الصيغة لا حكم خارج عنها اهـ سيد عمر. • قوله: (وأما حكم الظهار إلخ) الانسب وأما الظهار من حيث حكمه المترتب عليه من وجوب



باليمين في حكمه المُرْتَب عليه من التَّاقِيت كاليمين دون التَّأْيِيد كالطَّلَاقِ وسيأتي في توجيه الجديد والقديم ما هو صريح فيه فتأمل. (فعلى الأول) أي صحته مُوقَّتًا (الأصح أن عَوْدَه) أي العود فيه (لا يحصل بإمساك بل بوطء) مُشْتَمِلٌ على تَغْيِيبِ الحَشَفَةِ أو قَدْرِهَا من مَقْطُوعِهَا (في المدة) للخبر المذكور ولأنَّ الحِلَّ مُنْتَظَرٌ بَعْدَهَا فالإمساك بِحَتْمٍ كونه لانتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الإمساك لأجل الوطء إلا بالوطء فيها فكان هو المُحْصَلُ للعود وقيل يَتَبَيَّنُ به من الظَّهَارِ فَيَحِلُّ على الأولِ كَمَا وَطِئْتَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لا الثاني كَمَا وَطِئْتَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ أَمَّا الوطء بَعْدَهَا فلا عَوْدَ به لارتفاعه بها كما مرَّ فَعَلِمَ تَمَيُّزُهُ بِتَوَقُّفِ العودِ فيه على الوطء وَيُحِلُّهُ أَوَّلًا وَبِحَرَمَتِهِ كَالْمُبَاشَرَةِ بَعْدُ إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ مُضِيِّ المَدَّةِ كما مرَّ وفي أنت علي كظهر أمي

الكفارة فهو إلخ. ٥ قوله: (دون التأيد إلخ) راجع لقوله من التأيد. ٥ قوله: (وسيأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم. ٥ قوله: (أي صحته مُوقَّتًا) إلى قول المتن وَيَجِبُ التَّرْغُ في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ كَمَا وَطِئْتَكَ إِلَى أَمَّا الْوُطْءُ بَعْدَهَا وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ يَتَبَيَّنُ بِهِ مِنَ الظَّهَارِ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ.

٥ قول (سني): (الأصح) بالرفع نهاية ومغني. ٥ قوله: (للخبر المذكور) يراجع فإن مجرد أنه أمر من ظاهر مُوقَّتًا ثم وَطِئَ بِالتَّكْفِيرِ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْعَوْدَ حَصَلَ بِالْوُطْءِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ بِغَيْرِهِ اه سم. ٥ قوله: (ولأنَّ الحِلَّ مُنْتَظَرٌ بَعْدَهَا) الأولى بَعْدَهَا مُنْتَظَرٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ. ٥ قوله: (فكان هو) أي: الوطء في المدة. ٥ قوله: (وقيل يَتَبَيَّنُ بِهِ مِنَ الظَّهَارِ) عبارة المغني والثاني أَنَّ الْعَوْدَ فِيهِ كَالْعَوْدِ فِي الظَّهَارِ الْمُطْلَقِ إلحاقًا لِأَحَدِ نَوْعِي الظَّهَارِ بِالْآخَرِ.

(تنبيه): أفهم كلامه أَنَّ الْوُطْءَ نَفْسَهُ عَوْدٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ يَتَبَيَّنُ بِهِ الْعَوْدُ بِالْإِمْسَاكِ عَقِبَ الظَّهَارِ وَعَلَى الْأَصَحِّ عَلَى الْأَوَّلِ لَا يَحْرُمُ الْوُطْءُ؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ الْمَوْجِبَ لِلْكَفَّارَةِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ اه وَعَلِمَ بِهَذِهِ أَنَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِجْازًا مُخْلًا. ٥ قوله: (على الأول) أي: الأصح وقوله لا الثاني وهو: وقيل يَتَبَيَّنُ إلخ وفيه تأمل. ٥ قوله: (أما الوطء بَعْدَهَا إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): قَضِيَةُ قَوْلِهِ فِي الْمُدَّةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَطَأْ فِيهَا وَوُطِئَ بَعْدَهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَبِهِ صَرَّخَ فِي الْمُحَرَّرِ لَارْتِفَاعِ الظَّهَارِ وَأَنَّهُ لَوْ وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ وَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى انْقَضَتْ حُلُّ لَهُ الْوُطْءُ لَارْتِفَاعِ الظَّهَارِ وَتَقَبَّتِ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ وَبِهِ صَرَّخَ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الظَّهَارَ الْمُوقَّتَ يُخَالِفُ الْمُطْلَقَ فِي ثَلَاثِ صَوَرٍ إلخ. ٥ قوله: (بها) أي: بالمدة وانقضائها. ٥ قوله: (تميزه) أي: الظَّهَارِ الْمُوقَّتِ عَنِ الْمُطْلَقِ. ٥ قوله: (أولاً) أي: قَبْلَ التَّكْفِيرِ.

٥ قوله: (كالمباشرة بَعْدُ) أي: بَعْدَ الْوُطْءِ الْأَوَّلِ. ٥ قوله: (كما مرَّ) أي: فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ

٥ قوله: (وسيأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور. ٥ قوله: (للخبر المذكور) يراجع فإن مجرد أمر من ظاهر مُوقَّتًا ثم وَطِئَ بِالتَّكْفِيرِ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْعَوْدَ حَصَلَ بِالْوُطْءِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ بِغَيْرِهِ.

خمسة أشهر يكون مظاهراً مؤقتاً ومولياً لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر؛ لأنه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه إذ لا يمين هنا وأدعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيد وإن جزم به غير واحد. (ويجب التزغ بمغيب الحشفة) أي عنده كما في إن وطئت فأت طالق وبحت البلقيني صحة تقييد الظهار بالمكان كالوقت فلا يعود إلا بالوطء فيه وحينئذ يحرّم حتى يكفر نظير المؤقت واعترضه أبو رزعة بأنه إنما يأتي على الضعيف في أنت طالق في الدار أما على الأصح أنه يقع حالاً.....

وطء. ٥ قوله: (لامتناعه إلخ) تعليل لقوله ومولياً فقط وقوله: لأنه إلخ تعليل للعلة أي الامتناع.  
 ٥ قوله: (ولا يلزمه إلخ) عبارة النهاية وهل تلزمه كفارة أخرى أو لا جزم بالأول صاحب التعليق والآثار وغيرهما وبالثاني البارزي وصححه في الروضة كأصلها وحمل الوالد عليه السلام الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه. ٥ قوله: (كفارة يمين) أي: الإيلاء اه. ٥ معني. ٥ قوله: (على الأوجه) وفاقاً للمعني. ٥ قوله: (وأدعاء إلخ) أي: الذي وجه به في شرح الروض اه. سم. ٥ قوله: (في لزوم الكفارة) أي: كفارة اليمين. ٥ قوله: (أي عنده) إلى قوله: (وحيث يحرّم) في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرّم في غير ذلك المكان قياساً على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يحرّم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافاً للبلقيني في الشق الأخير اه. وأقره سم. ٥ قوله: (وبحث البلقيني) إلى قوله: (اه) في المعني. ٥ قوله: (فيه) أي: في ذلك المكان.  
 ٥ قوله: (وحيث يحرّم إلخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان وأظهر منه في إفادة ذلك المعنى قول المعني ومتى وطئها فيه حرّم وطؤها مطلقاً حتى يكفر اه. ومراً أيضاً مخالفة شيخ الإسلام والنهاية للبلقيني في هذا التعميم وتخصيصهما الحرمة قبل التكفير بالوطء في ذلك المكان. ٥ قوله: (واعترضه أبو رزعة بأنه إلخ) اعتمد المعني كما يأتي. ٥ قوله: (على الضعيف في أنت طالق إلخ) يعني منه أنه لا يقع عند الإطلاق إلا بدخولها الدار. ٥ قوله: (أما على الأصح أنه إلخ) في كون هذا الأصح نظراً ولذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار إنه تعليل اه. سم. وسيفيده أيضاً قول الشارح على أن الأصح إلخ.

٥ قوله: (ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه) جزم باللزوم صاحب التعليق والآثار وغيرهما وبالثاني البارزي وصححه في الروضة وأصلها وحمل شيخنا الشهاب الرملي الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح م. ر. ٥ قوله: (وأدعاء إلخ) أي: الذي وجه به في شرح الروض لزوم كفارة أخرى للإيلاء. ٥ قوله: (وبحث البلقيني إلخ) اعتمد م. ر.  
 ٥ قوله: (وحيث يحرّم حتى يكفر نظير المؤقت) الذي قاله شيخ الإسلام أنه متى وطئ فيه لم يحرّم في غيره قياساً على قولهم في المؤقت أنه متى انقضت المدة لم يحرّم ذلك شرح م. ر. ٥ قوله: (أما على الأصح أنه يقع حالاً) في كون هذا الأصح نظراً ولهذا لما قال في الروض أواخر باب الطلاق أو أنت طالق في البحر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال إن لم يقصد التعليق قال في شرحه وهذا



فليكن هذا مؤيِّداً أيضاً انتهى ويُردُّ بأنَّه إنما يأتي على الضَّعيفِ أنَّ المؤقتَ مؤيِّدٌ كالطلاقِ أمَّا على الأصحَّ أنَّه مؤقتٌ كاليمينِ لا الطلاقِ فالوجه ما بحثه البلقينيُّ على أنَّ الأصحَّ في أنت طالق في الدَّارِ أنَّه لا يقع إلا بدخولها وكلامُ البلقينيِّ واضحٌ لا اعتراض عليه. (ولو قال لأربعِ أنثى علي كظهر أمي فمُظاهرٌ منهن) تغليباً لِشَبِّهِ الطلاقِ (فإن أمسكهنَّ فأربعِ كفاراتٍ) لوجود الظَّهارِ والعودِ في حقِّ كلِّ منهنَّ أو أمسك بعضهنَّ وجبَّت فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لا تُحدِّد لفظه وتغليباً لِشَبِّهِ اليمينِ (ولو ظاهر منهنَّ) ظهاراً مُطلقاً (بأربعِ كَلِمَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ فعائِدٌ من الثلاثِ الأوَّلِ) لِعَوْدِهِ في كلِّ بظهارٍ ما بعدَها فإنَّ فارقَ الرَّابِعَةِ عَقِبَ ظهاره لَزِمَهُ ثلاثُ كفاراتٍ وإلا فأربعٌ قيلَ احتَرَزَ بِمُتَوَالِيَةٍ عَمَّا إذا تَفَاصَلَتِ المَرَاتُ وَقَصَدَ بِكُلِّ مَرَّةٍ ظهاراً أو أطلقَ فكلُّ مَرَّةٍ ظهارٌ مُستَقِلٌّ له كفارةٌ انتهى وفيه نَظَرٌ إذ المُتَوَالِيَةُ كذلك كما تقرر فالظاهرُ أنَّ ذَكَرَ التَّوَالِي لِمَجَرَّدِ التَّصْوِيرِ أو ليعَلِّمَ به غيره بالأوَّلِ وقوله وَقَصَدَ إلى آخِرِهِ يُوهِمُ صَحَّةَ قَصْدِ التَّأَكِيدِ هنا وليس كذلك. (ولو كرَّرَ) لفظَ ظهارٍ مُطلقٍ (في امرأةٍ مُتَّصِلَةٍ) كلُّ لفظٍ بما بعده (وقَصَدَ تأكيداً فظهارٌ واحدٌ) كالطلاقِ فيلزمُه كفارةٌ واحدةٌ إنَّ أمسكها عَقِبَ آخِرِ مَرَّةٍ أمَّا مع تَفَاصِيلِهَا بِفَوْقِ سَكْنَةٍ تَنْفُسٍ وَغِي فلا يُفِيدُ قَصْدُ التَّأَكِيدِ ولو قَصَدَ بِالبعضِ تأكيداً وبالبعضِ استثناءً أُعْطِيَ كلُّ حكمه (أو) قَصَدَ (استثناءً) ولو في إنَّ دَخَلَتْ فانت علي كظهر أمي وكرَّره (فالأظهرُ التَّعَدُّدُ) كالطلاقِ لا اليمينِ لِما مرَّ أنَّ المُرجَّحَ في الظَّهارِ شَبُّهُ الطلاقِ في

• قوله: (فليكن هذا مؤيِّداً أيضاً انتهى) وهو الظَّاهِرُ اهـ مُعْنَى أي خِلافاً لِلشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ. • قوله: (أنَّه لا نَحْ إلخ) أي الطلاقِ. • قوله: (تغليباً لِشَبِّهِ الطلاقِ) إلى قوله: (أما المؤقتُ) في المُعْنَى وإلى الْكِتَابِ فِي نَهْيَةِ. • قوله: (أو أمسك بعضهنَّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ امْتَنَعَ الْعَوْدُ فِي بَعْضِهِنَّ بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ بَرِهَ وَجَبَّتِ الْكُفَّارَةُ بِعَدَدٍ مِّنْ عَادَةٍ فِيهِ مِنْهُنَّ اهـ. • قوله: (عليه كفارةٌ واحدةٌ إلخ) أي: سواءً أَمَسَكْنَهُنَّ أَوْ مَضَيْنَ اهـ مُعْنَى. • قوله: (مُطلقاً) سَيَأْتِي مُخْتَرَزُهُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا الْمُؤَقَّتُ إلخ. • قولُ (سني): (مُتَوَالِيَةٍ) أي: أو غيرَ مُتَوَالِيَةٍ كَمَا فُهِمَ بِالْأَوَّلِ اهـ مُعْنَى. • قوله: (وقوله) أي: صَاحِبُ قِيلَ. • قوله: (هنا) أي: فِي تَعَدُّدِ الزَّوْجَةِ. • قوله: (مُطلقاً) احتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُؤَقَّتِ الْآتِي اهـ سَم. • قوله: (إنَّ أَمَسَكْنَهَا إلخ) وَإِنْ فَارَقَهَا عَقِبَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ مُعْنَى. • قوله: (ولو قَصَدَ بِالْبَعْضِ تأكيداً أو لبغضِ استثناءً إلخ) لَعَلَّهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الطَّلَاقِ لَا مُطْلَقاً فَلْيُراجِعْ. • قوله: (ولو في إذ خَلَّتْ إلخ) إِدْخَالُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ هُنَا مَعَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ إلخ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ مَرَّيَانِ هَذَا الْآتِي هُنَا أَيْضاً وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَا قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ كَرَّرَ تَغْلِيْقَ الظَّهَارِ بِالْإِدْخَالِ

خَالَفَ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الدَّارِ مِنْ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ هَذَا مِثْلُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمَآوِزُ دِيْ غَيْرِهِ وَقَالَ إِنَّ غَيْرَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ فَايِدَةَ التَّخْصِيصِ اهـ. • قوله: (مُطلقاً) احتَرَزَ عَنِ الْمُؤَقَّتِ الْآتِي. • قوله: (ولو في إنَّ دَخَلَتْ فانت علي كظهر أمي) إِدْخَالُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ هُنَا مَعَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ الْآتِي

نحو الصيغة وإن أطلق فكالأول وفارق الطلاق بأنه محصور مملوك فالظاهر استيفاءه بخلاف الظهار (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول)؛ لأن اشتغاله بها إمساك أما المؤقت فلا تعدّد فيه مطلقاً لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتركيب يمين على شيء واحد.

بنية الاستئناف تعدّد مطلقاً أي سواء فُرقة أم لا وَوَجِبَتِ الكفاراتُ كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ قَالَ فِي الرُّوْضِ إلخ أي والمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي وَكُرِّرَ هَذَا اللَّفْظُ بِنِيتِهِ التَّكْيِيدِ لَمْ يَتَعَدَّدْ وَإِنْ فَرَّقَهُ فِي مَجَالِسَ وَإِنْ كُرَّرَهُ بِنِيتِهِ الاستئنافِ تَعَدَّدَتِ الكفاراتُ سَوَاءً أَفْرَقَهُ أَمْ لَا وَوَجِبَتِ الكفاراتُ كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ وَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ وَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يَتَعَدَّدْ أَه. ه. قَوْلُهُ: (فَالظَّاهِرُ اسْتِثْنَاءُهُ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّفْرِيعُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَأَنَّ الطَّلَاقَ مَحْصُورٌ وَالزَّوْجُ يَمْلِكُهُ فَإِذَا كُرِّرَ فَالظَّاهِرُ اسْتِيفَاءُ الْمَمْلُوكِ أَه وَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَيْ الْمَمْلُوكُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَطْلَقَ إلخ) شَامِلٌ لِلْمُنَجَّزِ وَالْمُعَلَّقِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيْ وَفِي الْمُغْنِي أَه سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَظْهَرُ إلخ) أَيْ عَلَى التَّعَدُّدِ أَه مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ قَصْدُ اسْتِثْنَاءِ أَمْ لَا أَه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الْعُودِ فِيهِ إلخ) خَاتِمَةٌ لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي وَتَمَكَّنَ مِنَ التَّزَوُّجِ تَوَقَّفَ الظَّاهِرُ عَلَى مَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ التَّزَوُّجِ لِيَحْصُلَ الْبَاسُ مِنْهُ لَكِنْ لَا عَوْدَ لَوْ قُوعِ الظَّاهِرِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَمْ يَحْصُلْ إِمْسَاكٌ أَمَّا إِذَا تَزَوَّجَ أَوْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ التَّزَوُّجِ بَأَنَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَقِبَ الظَّاهِرِ فَلَا ظَهَرَ وَلَا عَوْدَ وَالْفَسْخُ وَجُنُونُ الزَّوْجِ الْمُتَّصِلَانِ بِالْمَوْتِ كَالْمَوْتِ وَبِالْثَّانِي صَرَّحَ فِي الرُّوْضَةِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا بَرَضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ بِصِغَةِ إِذَا لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي فَلِإِنَّهُ يَصِيرُ مَظَاهِرًا بِإِمْكَانِ التَّزَوُّجِ عَقِبَ التَّغْلِيْقِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَوْتِ أَحَدِهِمَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِنْ وَإِذَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الطَّلَاقِ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَوَاللَّهِ مَا وَطِئْتُكَ وَكَفَّرَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يُجْزِهِ لِتَقْدِيمِهِ عَلَى السَّبَبَيْنِ جَمِيعًا كَتَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ وَلَوْ عَلَّقَ الظَّاهِرَ بِصِغَةِ وَكَفَّرَ قَبْلَ وَجُودِهَا أَوْ عَلَّقَ عِثْقَ كَفَارَتِهِ بِوُجُودِ الصِّفَةِ لَمْ يُجْزِهِ لِمَا مَرَّ وَإِنْ مَلَكَ مَنْ ظَاهَرَ مِنْهَا وَاعْتَقَهَا عَنْ ظَهَارِهِ صَحَّ وَلَوْ ظَاهِرًا وَآلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ الْأَمَةِ فَقَالَ لِسَيِّدِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْعُودِ أَعْتَقَهَا عَنْ ظَهَارِي أَوْ إِيْلَانِي فَقَعَلَ عَتَقَتْ عَنْهُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَهَا يَتَضَمَّنُ تَمْلِيكَهَا لَهُ أَه مُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْفَسْخِ وَالْجُنُونِ وَالتَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ.

وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَوْهَمُ جَرِيَانُ هَذَا الْآتِي هُنَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَوْ كُرَّرَهُ أَيْ تَغْلِيْقُ الظَّاهِرِ بِالدُّخُولِ لِنِيتِهِ الاستئنافِ تَعَدَّدَ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً فَرَّقَهُ أَمْ لَا وَوَجِبَتِ الْكُفَارَةُ كُلُّهَا بَعْدَ وَاحِدٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الدُّخُولِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَالْأَوَّلِ) كَذَا م ر ش. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَطْلَقَ) شَامِلٌ لِلْمُنَجَّزِ وَالْمُعَلَّقِ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ أَطْلَقَ أَيْ تَكَرَّرَ تَغْلِيْقُ الظَّاهِرِ بِالدُّخُولِ فَقَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا مَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَنَظَرَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِالظَّاهِرِ الْمُنَجَّزِ وَبِمَا أَفْتَى بِهِ التَّوَوُّيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كُرِّرَ تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِالدُّخُولِ وَأُطْلِقَ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ أَه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

من الكُفْرِ وهو السَّتْرُ لِسِتْرِهَا الذَّنْبُ بِمَحْوِهِ أو تخفيفِ إثمه بناءً على أنها زواجِرُ كالْحُدُودِ والتَّعَازِيرِ أو جَوَابِرُ لِلخَلَلِ وَرَجَحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي؛ لأنها عبادةٌ لا فتقارها لِلنِّيَّةِ أي فهي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

أي جِنْسُهَا لَا كَفَّارَةُ الظُّهَارِ فَقَطْ اهـ مُعْنَى . هـ قَوْلُهُ: (مِنَ الْكُفْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيُّ فَهِيَ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بِمَحْوِهِ) . هـ قَوْلُهُ: (بِمَحْوِهِ) أَي: إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا جَوَابِرُ . وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَخْفِيفٌ) أَي: إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ إلخ . هـ وَقَوْلُهُ: (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ تَمَحْوُ الذَّنْبُ أَوْ تُخَفِّفُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَسْتَوِي الْقَوْلَانِ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهَا مَنَعَ الْمُكَلِّفِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَغْصِيَةِ فَإِذَا اتَّفَقَ أَنَّهُ فَعَلَ الْمَغْصِيَةَ ثُمَّ كَفَّرَ لَا يَخْصُلُ بِهَا تَخْفِيفٌ لِلْإِثْمِ وَلَا مَحْوٌ وَتَكُونُ حِكْمَةُ تَسْمِيَّتِهَا كَفَّارَةً عَلَى هَذَا سَتْرُ الْمُكَلِّفِ مِنْ إِزْتِكَابِ الذَّنْبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَوْجِبَاتِ الْكَفَّارَةِ لَزِمَتْهُ تَبَاعُدُهُ عَنْهُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ يَفْتَضِخُ بِهِ لِعَدَمِ تَعَاطِيهِ إِيَّاهُ اهـ ع ش .

هـ قَوْلُهُ: (بِمَحْوِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَخْفِيفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَلِ الْكَفَّارَاتُ بِسَبَبِ حَرَامِ زَوَاجِرُ كَالْحُدُودِ وَالتَّعَازِيرِ أَوْ جَوَابِرُ لِلخَلَلِ الْوَاقِعِ وَجِهَانِ أَوْ جُفُوهَا الثَّانِي كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ . هـ قَوْلُهُ: (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ إلخ) يَتَّبَادَرُ مِنْهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ مَحَتِ الذَّنْبُ أَوْ جَوَابِرُ خَفَّفَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبِنَاءِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا بِنَاؤُهُمَا عَلَى أَنَّهَا جَوَابِرُ؛ لِأَنَّ الْجَبَرَ يُتَّصَرُّ بِالْمَحْوِ وَالتَّخْفِيفِ وَأَمَّا الزَّجَرُ فَلَا يَسْتَلْزِمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمَقْصُودِ أَصَالَةُ مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مَانِعٌ أَيْضًا مِنْ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَقْصُودًا أَصَالَةً إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ بِخِلَافِهِ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَشَارَ لِتَحْوِي مَا اسْتَظْهَرْنَاهُ فِي حَمْلِ الْخِلَافِ وَعِبَارَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَاذَا وَإِلَّا فَكِلَا الْمَعْنِيَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهَا انْتَهَى اهـ سَيِّئُهُ عُمُرٌ وَقَوْلُهُ يَتَّبَادَرُ مِنْهُ أَنَا إلخ أَقُولُ بَلْ هَذَا صَرِيحٌ آخِرُ كَلَامِهِ . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ جَوَابِرُ) قِسْمُ قَوْلِهِ زَوَاجِرُ اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَي: قَوْلُهُ جَوَابِرُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش عِبَارَةُ سَمِ أَي أَنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهٌ صَاحِبُ التَّحْرِيبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِمَعْنَى الزَّجَرِ لَا غَيْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِزَمَائِي اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْكَفَّارَةِ)

هـ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي) أَي: إِنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهٌ صَاحِبُ التَّحْرِيبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِمَعْنَى الزَّوَاجِرِ لَا غَيْرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَرز .

كسجود الشهر فإن قلت المقرّر في الدفن لكفارة البضّي أنّه يقطع دوام الإثم وهنا الكفارة على الثاني لا تقطع دوامه وإنما تخفف بعض إثمه قلت يفرق بأن الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء يدوم إثمه بخلاف الكفارة هنا فإنها ليست كذلك فتأمله وعلى الأول الممحوّ هو حق الله من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحو الفاسق بموجِبها فلا بُدّ فيه من التوبة نظير نحو الحد (بشترط نيتها) بأن ينوي الاعتاق مثلاً عنها لا الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيره لشموله النذر نعم، إن نوى أداء الواجب بالظهار مثلاً كفى وذلك؛ لأنها للتطهير كالزكاة نعم، هي في كافر كُفّر بالاعتاق للتمييز كما في قضاء الديون لا الصوم؛ لأنه لا

• قوله: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم اه سم. • قوله: (وعلى الأول) أي: محو الإثم. • قوله: (من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الأخروي وهو العقاب ويقول وأما بالنظر إلخ الحكم الدنيوي وهو الحكم عليه بكونه فاسقاً اه سيّد عمر. • قوله: (بأن ينوي) إلى قوله: (ولأنه لو قال) في النهاية وكذا في المغني إلّا قوله: (فإن عجز) إلى (ويتصوّر) وقوله: (فإن لم يمكنه) إلى (وأفاد) وقوله: (ويكفي) إلى (ولو علم). • قوله: (مثلاً) أي: أو الصوم أو الإطعام اه مغني. • قوله: (لا الواجب إلخ) أي: فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الإطعام الواجب عليه اه مغني. • قوله: (غيره) الأولى التائب كما في النهاية. • قوله: (لشموله) أي: الواجب عليه وقوله النذر أي الواجب به. • قوله: (إن نوى أداء الواجب إلخ) هل لذكر الأداء دخل أو هو مخضّ تصوير حتى لو اقتصر على الواجب أجزاء محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيّد عمر أقول ويصرّح بالثاني قول المغني نعم لو نوى الواجب بالظهار أو القتل كفى اه. • قوله: (وذلك) أي: اشتراط نية الكفارة. • قوله: (نعم هي) أي: النية اه ع ش. • قوله: (في كافر إلخ) شامل للمرتدّ عبارة المغني والروض مع شرحه وكالذمي فيما ذكر مرتدّ بعد وجوب الكفارة وتجزيه الكفارة بالإعتاق. والإطعام قطعاً بعد الإسلام وإن كُفّر في الردّة اه. • قوله: (للتمييز) أي: لا للتقريب اه مغني. • قوله: (كما في قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع مالا لمن له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال عليه وقف اه مغني عبارة سم قوله كما في قضاء الديون يدل على وجوب النية في قضاء الديون وقد تقدّم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع رجّع إلخ بسط أنه لا بُدّ من قصد الأداء من جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وأن كثيراً من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه. • قوله: (لا الصوم) انظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المغطوف غيره في المغطوف عليه اه رشيدّي عبارة المغني والصوم منه لا يصح

• قوله: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم. • قوله: (كما في قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكّرت ما تقدّم في باب الضمان في شرح قول المصنّف وإن اذن بشرط الرجوع رجّع وكذا إن اذن مطلقاً في الأصح من بسط أنه لا بُدّ من قصد الأداء عن جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وإن كثيراً من



يُصَحُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ لِلْإِطْعَامِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ وَتَوَى  
لِلتَّمْيِيزِ أَيْضًا وَيُتَصَوَّرُ مَلَكُهُ لِلْمُسْلِمِ بِنَحْوِ إِزْثِ أَوْ إِسْلَامِ قِنِّهِ أَوْ يَقُولُ لِمُسْلِمٍ أَعْتَقَ قِنْتُكَ عَنْ  
كَفَارَتِي فَيُجِيبُ. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُظَاهَرٌ مُوسِرٌ مُنِيعٌ مِنَ الْوَطْءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى  
مَلِكِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَ فَيَشْتَرِيهِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ نَيْيَهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا  
وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ مُقَارَنَتُهَا لِنَحْوِ الْعَتَقِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ وَالْأَصْحَابِ وَصَوَّبَهُ  
وَوَجَّهَهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا النَّيَابَةُ فَاحْتِيجُ لِتَقْدِيمِ النَّيَّةِ كَمَا فِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لَكِنْ رَجَعَ  
فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا أَنَّهُمَا سَوَاءٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِذَا قَدَّمَهَا يَجِبُ قَرْنُهَا بِنَحْوِ عَزْلِ الْمَالِ كَمَا فِي

لِعَدَمِ صِحَّةِ نَيْيَتِهِ لَهُ وَلَا يُطْعِمُ وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى الصَّوْمِ فَيَتْرُكُ الْوَطْءَ أَوْ يُسَلِّمَ وَيَصُومُ ثُمَّ يَطَّأُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا  
يَنْتَقِلُ) أَيُ: الْكَافِرُ عَنْهُ أَيُ الصَّوْمِ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَيُ: عَنِ الصَّوْمِ لِنَحْوِ مَرَضٍ بِشَرْطِهِ كَمَا فِي  
الْمُسْلِمِ سَمِ وَعِ ش. هـ قَوْلُهُ: (انْتَقَلَ) أَيُ: لِلْإِطْعَامِ اهـ عِ ش. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ  
الرُّوْضُ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَحْصِيلُهُ الْإِغْتَاقَ وَهُوَ مُوسِرٌ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْوَطْءَ فَيَتْرُكُهُ أَوْ يُسَلِّمُ وَيَعْتِقُ ثُمَّ يَطَّأُ اهـ.  
هـ قَوْلُهُ: (مُوسِرٌ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَعْسَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الصَّوْمِ بِالْإِسْلَامِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ مُوسِرٌ  
إِلَخْ أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ بِأَنْوَاعِهَا جَازَ لَهُ الْوَطْءُ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ آخِرَ الْبَابِ فَضَّلَ إِذَا عَجَزَ مَنْ  
لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ بَقِيََتْ أَيُ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا كَمَا مَرَّ فِي  
الصَّوْمِ فَلَا يَطَّأُ حَتَّى يُكْفَرَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ اهـ فَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ اهـ عِ ش. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَا  
تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا) قَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَوْ قَتَلَ قَمَلَةً مِنْ نَحْوِ لِحْيَتِهِ سُنَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِلُقْمَةٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهَا  
كَفَّارَةٌ وَلَوْ تَعَرَّضَ لِصَيْدٍ مُحْرِمًا أَوْ بِالْحَرَمِ وَشَكَّ أَنَّهُ مِمَّا يَحْرُمُ لَهُ التَّعَرُّضُ فَذِي نَذْبًا فَقَدْ تَكُونُ الْكَفَّارَةُ  
مَنْدُوبَةً سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ بِإِخْدَى هَذِهِ الْخِصَالِ الَّتِي هِيَ مُرَادَةٌ عِنْدَ  
الْإِطْلَاقِ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا اهـ عِ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ مُقَارَنَتُهَا إِلَخْ) لَعَلَّ وَجْهَ إِفَادَةِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ  
لِهَذَا مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهُ وَعَدَمُ تَقْيِيدِهِ اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ الْعِتْقِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى لِلْإِغْتَاقِ أَوْ الْإِطْعَامِ  
بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَخْ وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ يُشْتَرَطُ فِيهِ  
التَّبَيُّتُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَخْ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ نِهَآيَةً. هـ قَوْلُهُ: (فَاحْتِيجُ إِلَخْ) يَغْنِي  
فَاحْتِيجُنَا لِلْحُكْمِ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا سَوَاءٌ) أَيُ: الْكَفَّارَةُ وَالصَّلَاةُ وَقَوْلُهُ قَرْنُهَا أَيُ  
النَّيَّةُ اهـ عِ ش. هـ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ عَزْلِ الْمَالِ) بِأَنْ يَقْصِدَ أَنْ يَعْتِقَ هَذَا الْعَبْدَ عَنْ الْكَفَّارَةِ أَوْ يُطْعِمَ هَذَا الطَّعَامَ  
عَنِ الْكَفَّارَةِ وَحَيْثُ لَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ الْإِغْتَاقِ أَوْ الْإِطْعَامِ كَوْنَ الْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ مَثَلًا عَنْ

الْفُقَهَاءِ يَغْلَطُونَ فِيهِ فَرَأَجَعُهُ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَيُ: عَنِ الصَّوْمِ لِنَحْوِ مَرَضٍ بِشَرْطِهِ كَمَا فِي الْمُسْلِمِ.  
هـ قَوْلُهُ: (لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا) قَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَوْ قَتَلَ قَمَلَةً مِنْ نَحْوِ لِحْيَتِهِ سُنَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِلُقْمَةٍ  
وَظَاهِرٌ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَلَوْ تَعَرَّضَ لِصَيْدٍ مُحْرِمًا أَوْ بِالْحَرَمِ وَشَكَّ أَنَّهُ مِمَّا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ فَدَاهِ نَذْبًا فَقَدْ تَكُونُ  
الْكَفَّارَةُ مَنْدُوبَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ إِلَخْ) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا اعْتَمَدَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ إِلَخْ

الزكاة ويكفي قرئتها بالتعليق عليهما كما هو ظاهر ولو عَلِمَ وجوب عتق عليه وشك أهو عن نذر أو كفارة ظهار أو قتل أجزاء بنيّة الواجب عليه للضرورة ولأنه لو قال عن كذا أو كذا أو اجتهد وعيّن أحدهما لم يُجزئ عنه وإن بَانَ أَنَّهُ الواجب كما هو ظاهر (لا تعيّنهما) عن ظهار مثلاً؛ لأنها في مُعْظَم خصالها نازعة إلى الغرامات فاكْتَفَى فيها بأصل النية فلو أعتق مَنْ عليه كفارتا قتل وظهار رَقَبَتَيْنِ بنيّة كفارة ولم يُعَيّن أجزاءً عنهما أو رَقَبَةً كذلك أجزاءً عن إحداهما مُبْهَمًا وله صَرْفُهُ إلى إحداهما ويتعيّن فلا يتمكّن من صَرْفِهِ إلى الأخرى كما لو أدى مَنْ عليه دِيُونٌ بعضها مُبْهَمًا فإن له تعيين بعضها للأداء نعم، لو نَوَى غير ما عليه غَلَطًا لم يُجزئه وإنما صَحَّ في نظيره في الحديث؛ لأنه نَوَى رَفَعَ المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا. (وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عتق رَقَبَةٍ) فصوم فإطعام كما يُفِيدُهُ سياقُه الآتي .....

الكفارة حَلَبِيّ فالمراد بعزل المال التّعين اه بُجِرِمِي. هـ قوله: (ويكفي قرئتها بالتعليق) بل يتعيّن ذلك على مُصَحِّح الرّوضة كما تُصَرِّحُ به عبارته وعِبَارَةُ الرّوضِ خلافًا لما يُوهِمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالْكِفَايَةِ اه سَيِّدُ عَمْرٍ. هـ قوله: (بالتعليق) أي: تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ اه سم. هـ قوله: (عليهما) أي: القولين سم وع ش.  
 هـ قوله: (أجزاء الخ) أي: ولو عَلِمَ به بَعْدَ ذَلِكَ اه ع ش. هـ قوله: (ولأنه الخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إسقاط الواو وقوله لم يُجزئه عنه وهل يَغْتَقُ ثَقَلًا أو لا سَيَاتِي مَا فِيهِ. هـ قوله: (أنه الواجب) أي: مَا عَيَّنَهُ بِالْإِجْتِهَادِ.  
 هـ قوله: (عن ظهار) إلى المتن في النّهاية وكذا في المُغْنِي إلاً قوله وله صَرْفُهُ إلى نَعَم. هـ قوله: (مثلاً) أي: أو عن غيره كالقتل. هـ قوله: (لأنها في مُعْظَم خصالها) هَلَا قَالَ؛ لَأَنَّ مُعْظَمَ خِصَالِهَا نَازِعٌ إلخ مع أَنَّهُ أَخْصَرُ وَمَا مَعْنَى الظرفيّة اه بُجِرِمِي أقول والظرفيّة هُنَا مِنْ ظَرْفِيَةِ الْجُزْئِي لِكُلِّيَّةِ. هـ قوله: (نازعة) أي: مَائِلَةٌ ع ش وكُرْدِي. هـ قوله: (كذلك) أي: بنيّة الكفارة بلا تَعْيِين. هـ قوله: (وله صَرْفُهُ الخ) وَيَتَبَنَّى عَدَمُ جَوَازِ وَطْنِهِ لَهَا حَتَّى يُعَيَّنَ كَوْنُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ع ش اه بُجِرِمِي. هـ قوله: (فإن له تَعْيِينَ بِعَضِهَا الخ) أي: وَإِنْ كَانَ مَا عَيَّنَهُ مُؤْجَلًا أو مَا آدَاهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ مَا هُوَ الْمَذْفُوعُ عَنْهُ لَكِنْ فِي هَذِهِ لَا يَمْلِكُهُ الدَّائِنُ إِلَّا بِالرَّضَا هَذَا وَلَوْ اسْقَطَ بَعْضُهَا وَقَالَ تَغْيِيْنُهُ لَكَانَ أَوَّلَى اه ع ش. هـ قوله: (غَلَطًا) كَانَ نَوَى كَفَّارَةَ قَتْلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةُ ظَهَارٍ اه شَرْحُ الْمُنْهَجِ. هـ قوله: (لم يُجزئه) وَيَقَعُ ثَقَلًا فِي الْإِغْتَاقِ وَالصُّومِ وَيَسْتَرِدُّ الطَّعَامَ اه بُجِرِمِي عِبَارَةٌ ع ش قوله لم يُجزئه ظاهره حُصُولُ الْعِتْقِ مَتَجَانًا ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ صَرَّحَ بِهِ وَقُرِئَ بِاللِّزْسِ بِهَامِشٍ نُسخةٌ صَحِيحَةٌ مَا نَصُّهُ: قوله لم يُجزئه أي ولا يَغْتَقُ كما في شَرْحِ الرّوضِ اه وقوله كما في شَرْحِ الرّوضِ لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ بَابِ الْكَفَّارَةِ وَلَا فَتَبَعْتُهُ فَمَا وَجَدْتُهُ فِيهِ لَكِنْ قَوْلَ الْمُغْنِي لَمْ يُجْزِهِ كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ اه يُرْجَعُ مَا نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الرّوضِ. هـ قوله: (لأنه نَوَى رَفَعَ المانع الخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ اه سم. هـ قوله: (فَصَوْمٌ وَإِطْعَامٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي

اه. هـ قوله: (بالتعليق) أي: تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ وقوله عليهما أي القولين. هـ قوله: (لأنه نَوَى رَفَعَ المانع الشامل الخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ.



وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مِثْلَهَا فِي الْخِصَالِ الثَّلَاثِ كَفَّارَةٌ وَقَاعِ رَمَضَانَ وَفِي الْأَوَّلِينَ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَفِي الْأُولَى كَفَّارَةُ مُخَيَّرَةٍ أَرَادَ الْعَتَقَ عَنْهَا وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا عَتَقُ رَقَبَةٍ (مُؤْمِنَةٌ) وَلَوْ تَبَعًا لِأَصْلِ أَوْ دَارٍ أَوْ سَابٍ حَمَلًا لِلْمُطَلَقِ فِي آيَةِ الظُّهَارِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِذْنِ فِي السَّبَبِ (بَلَا عَيْبٍ يُخْلُ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) إِخْلَالًا بَيْنًا؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ تَكْمِيلُ حَالِهِ لِيَتَفَرَّغَ لِيُوظَّافَ الْأَحْرَارِ وَذَلِكَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى اسْتِقْلَالِهِ بِكَفَايَةِ نَفْسِهِ وَالْكَسْبُ إِثْمًا مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ وَمِنْ ثَمَّ حَذْفُهُ فِي الرُّوضَةِ أَوْ الْأَعْمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ الْمُغَايِرِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْمُخْلُ بِالْعَمَلِ مَا يُنْقِصُ الذَّاتَ وَبِالْمُخْلُ بِالْكَسْبِ مَا يُنْقِصُ نَحْوَ الْعَقْلِ. (فِي جُزْئِ صَغِيرٍ) وَلَوْ عَقِبَ وَلَادَتِهِ لِرَجَاءِ كِبَرِهِ كِبَرُ الْمَرَضِ بِخِلَافِ الْهَرَمِ وَيُسَرُّ بِالْغُحُوجَا مِنْ خِلَافِ إِيْجَابِهِ وَفَارَقَ الْغُرَّةَ بِأَنَّهَا عَوَضٌ وَحَقٌّ أَدْمَى فَاحْتِيطَ لَهَا عَلَى أَنَّهَا الْخِيَارُ وَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْهُ. (وَأَقْرَعُ) لَا نَبَاتَ بِرَأْسِهِ إِدَاءً (وَأَعْرَجُ يُمَكِّنُهُ) مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بِبَاعِ الْمَشْيِ) لِقِلَّةِ تَأْثِيرِهِمَا فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ وَحُكِيَ عَنْ خَطِّهِ حَذْفُ الْوَاوِ لِيُفِيدَ إِجْزَاءَ أَحَدِهِمَا بِالْأُولَى

الْنَّهْيَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ الْخ) انْظُرْ مَا وَجَّهَهُ اهْ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا الْخ) خَرَجَ بِهِ عَتَقُ التَّطَوُّعِ وَمَا لَوْ نَزَرَ إِعْتَاقَ رَقَبَةٍ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَلَوْ كَانَ أَغْمَى أَوْ زَمِنًا اهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (مُؤْمِنَةٌ) أَي: فَلَا تُجْزَى كَافِرَةٌ وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَ فِي الْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ مِنَ الْإِجْزَاءِ أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ كَافِرًا فَتَبَيَّنَ إِسْلَامُهُ الْإِجْزَاءُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَ مَوْرَثَةٍ ظَانًّا حَيَاتِهِ فَبَانَ مَيِّتًا اهْ ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِالنِّبَةِ فِي الْمَاخُودِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْمَاخُودِ مِنْهُ وَسَيَّاتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَعْتَقَ بَعِوضٍ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ. ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ تَبَعًا الْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (تَكْمِيلُ حَالِهِ) أَي: الرَّقِيقِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِيَتَفَرَّغَ) أَي: حَالًا أَوْ مَالًا فَلَا يَرُدُّ الصَّغِيرُ اهْ بُجَيْرِمِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَالْكَسْبُ) أَي: عَطْفُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: لِأَنَّ الْكَسْبَ قَدْ يَحْصُلُ بِبَلَا عَمَلٍ كَالْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ اهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُغَايِرِ) أَي: الْمُبَايِنِ.

٥ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (فِي جُزْئِ صَغِيرٍ) أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَيْبِ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فَإِنْ بَانَ خِلَافُهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَلَوْ مَاتَ صَغِيرًا أَجْزَاهُ ع ش وَحَلَبِي. ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ عَقِبَ وَلَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ اقْتَصَرَ) فِي الْمُغْنِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْهَرَمِ) أَي: الْآتِي فِي الْمَتَنِ فَإِنَّهُ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ فَلَا يُجْزَى هُنَا وَلَا فِي الْغُرَّةِ اهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ خِلَافِ إِيْجَابِهِ) أَي: الْقَائِلِ بِوُجُوبِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْغُرَّةَ) أَي: حَيْثُ لَا يُجْزَى فِيهَا الصَّغِيرُ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ أَي: غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِ فَاعْتَبَرُوا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا يُسَاوِي عَشْرَ دِيَّةٍ أُمَّه حَلَبِي. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهَا) أَي: الْغُرَّةُ الْخِيَارُ إِذْ غُرَّةُ الشَّيْءِ خِيَارُهُ اهْ نِهَابَةٌ. ٥ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: عَقِبَ وَلَادَتِهِ ش اهْ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لِقِلَّةِ الْخ) بَلْ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَقْرَعِيَّةِ فِي الْعَمَلِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَنْسَبُ (مِنْ) اهْ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (حَذْفُ الْوَاوِ) أَي: وَابٍ وَأَعْرَجُ.

(وَأَعْوَنَ) لِدَلِكْ، نَعَمْ، إِنْ ضَعُفَ نَظَرُ سَلِيَمَتِهِ وَأَخْلَ بِالْعَمَلِ إِخْلَالًا بَيِّنًا لَمْ يُجْزِئْهُ (وَاصِمٌ) وَأُخْرَسَ يَفْهَمُ إِشَارَةً غَيْرَهُ وَيَفْهَمُ غَيْرَهُ إِشَارَتَهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا اكْتَفَى بِتَلَاذِمِهِمَا غَالِبًا وَيُشْتَرَطُ فَيَمَنْ وَلَدَ أُخْرَسَ إِسْلَامُهُ تَبَعًا أَوْ بِإِشَارَتِهِ الْمُفْهِمَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ صَلَاتُهُ وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْ عِتْقُهُ (وَاحْشَمٌ) أَيِ فَايَدُ الشَّمِّ. (وَفَايَدُ أَذْنِهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) جَمِيعِهَا وَأَسْنَانِهِ وَعَيْنَيْهِ وَمَجْبُوبٌ وَرَثَقَاءُ وَقَرْنَاءُ وَأَبْرَصٌ وَمَجْدُومٌ وَضَعِيفٌ بَطِشٌ وَمَنْ لَا يُخْسِنُ صَنْعَةً وَفَاسِقٌ وَوَلَدُ زِنَا وَأَحْمَقٌ وَهُوَ مَنْ يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ عَلَيْهِ بِقُبْحِهِ وَأَبَقٌ وَمَغْصُوبٌ وَغَائِبٌ عَلِمْتَ حَيَاتِهِمْ أَوْ بَانَثٌ وَإِنْ جُهِلَتْ حَالَةُ الْعِتْقِ (لَا زَمِينَ) وَجَنِينٌ وَإِنْ انْفَصَلَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِعْتَاقِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ حَكَمَ الْمَعْلُومِ لَا يُغْطَى حَكَمَ الْحَيِّ لِمَا يَأْتِي فِي الْفُرْةِ (وَلَا فَايَدُ رِجْلٍ) أَوْ يَدٍ وَأَشْلُ أَحَدِهِمَا لِإِضْرَارِ ذَلِكَ بِعَمَلِهِ إِضْرَارًا بَيِّنًا (أَوْ) فَايَدُ (خِنْصَرٍ وَبَنَصِيرٍ مِنْ يَدٍ) لِذَلِكَ بِخِلَافِ فَقْدِ أَحَدِهِمَا أَوْ فَقْدِهِمَا مِنْ يَدَيْنِ (أَوْ) فَايَدُ (أُتْمَلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) وَهُوَ الْإِبْهَامُ أَوْ السَّبَّابَةُ أَوْ الْوُسْطَى وَخَصَّيْهُمَا؛ لِأَنَّ فَقْدَهُمَا مِنْ خِنْصَرٍ أَوْ بَنَصِيرٍ لَا يَضُرُّ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِمَّا قَبْلَهُ فَقُلِمَ مُسَاوَاةُ عِبَارَتِهِ لِقَوْلِ أَصْلِهِ وَقَدْ أُتْمَلَتَيْنِ مِنْ أَصْبُعٍ كَفَقْدِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ فَإِنْ قُلْتَ أَصْلُهُ يُفْهِمُ ضَرَرَ فَقْدِهِمَا مِنْ كُلِّ مِنَ الْخِنْصَرِ وَالْبَنَصِيرِ مَعًا وَالْمَتْنُ

• قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ: لِقِلَّةِ تَأْثِيرِهِ فِي الْعَمَلِ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ اقْتَصَرَ الْخ) وَيَتَّبِعِي اعْتِيَارُهُمَا قَالَ فِي التَّشْبِيهِ فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّمِّ وَالْخَرَسِ لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ ذَلِكَ يُوْرِثُ زِيَادَةَ الضَّرَرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الرُّوْضَةِ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ الْأَجْزَاءِ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنْ صَرِيحِ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (جَمِيعُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ) فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمَجْدُومٌ) أَيِ: بِجُذَامٍ لَمْ يُخْلُ بِالْعَمَلِ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَأَبَقٌ) وَيُجْزِئُ مَرْهُونٌ وَجَانٌ إِنْ نَقَذْنَا عِتْقَهُمَا بَأَنَّ كَانَ الْمُعْتِقُ مُوسِرًا وَيُجْزِئُ حَامِلٌ وَإِنْ اسْتَتَى حَمَلُهَا وَيَتَّبِعُهَا فِي الْعِتْقِ وَيَبْطُلُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي صَوْرَتِهِ وَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ وَلَا يُجْزِئُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ وَلَا مُسْتَأْجِرٌ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَمَغْصُوبٌ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى انْتِزَاعِهِ مِنْ غَاصِبِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (عَلِمْتَ حَيَاتِهِمْ) سَوَاءً أَعْلِمُوا عِتْقَ أَنْفُسِهِمْ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي نَفْوِذِ الْعِتْقِ فَكَذَا فِي الْأَجْزَاءِ مُغْنِي وَأَسْنَى.

• قَوْلُهُ (لَا زَمِينَ) أَيِ: مُبْتَلَى بِأَقَةِ تَمَنُّعِهِ عَنِ الْعَمَلِ كَذَا فِي الْمُخْتَارِ وَعَلَيْهِ فَالزَّمَانَةُ تَشْمَلُ نَحْوَ الْعَرَجِ الشَّدِيدِ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَجَنِينٌ) أَيِ: وَنَحِيفٌ لَا عَمَلَ فِيهِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْفَصَلَ الْخ) وَكَذَا لَا يُجْزِئُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ كَمَا قَالَ الْقَفَالُ أَهْ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ مِثْلُهُ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ يَدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا عَلِمَ) فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَخَصَّيْهُمَا) أَيِ: الْإِبْهَامَ وَمَا بَعْدَهُ أَهْ ع ش وَالْأُولَى أَيِ اسْتَتَى الْخِنْصَرَ وَالْبَنَصِيرَ. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَمِنْهُمْ الْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لَمْ يُجْزِ عِتْقُهُ.



لا يُفهم ذلك بل خلافه قُلْتُ مَشْرُوعٌ بَلْ يُفهمُهُ؛ لَأَنَّهُ عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْأَتْمَلَتَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ كَالْأَضْبَعِ  
فَقِيَّاسُهُ أَنَّهُمَا فِيهِمَا كَالْأَضْبَعِ أَيْضًا (قُلْتُ أَوْ أَتْمَلَةُ إِبْهَامٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَعَطُّلِ مَنْفَعَتِهَا حِينَئِذٍ  
بِخِلَافِ أَتْمَلَةٍ مِنْ غَيْرِهَا وَلَوْ الْعُلْيَا مِنْ أَصَابِعِ الْأَرْبَعِ نَعَمْ، يَظْهَرُ أَنَّ غَيْرَ الْإِبْهَامِ لَوْ فَقَدْ أَتْمَلَتْهُ  
الْعُلْيَا ضَرُّ قَطْعِ أَتْمَلَةٍ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْإِبْهَامِ. (وَلَا هَرَمٌ عَاجِزٌ) عَنِ الْكَسْبِ صِفَةً كَاشِفَةً  
وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْإِحْتِرَازِ عَمَّا إِذَا كَانَ يُخَسِّنُ مَعَ الْهَرَمِ صَنْعَةً تُكْفِيهِ فَيُجْزَى وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ  
لَوْ قَدَّرَ الْأَعْمَى مَثَلًا عَلَى صَنْعَةٍ تُكْفِيهِ أَجْزَاءً وَهُوَ مُحْتَمِلٌ وَلَكِ أَنْ تَعْتَمِدَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ  
صَرَحُوا فِيهِ بِعَدَمِ إِجْزَائِهِ لَا نَظَرَ فِيهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ كَمَا أَنَّ مَنْ صَرَحُوا بِإِجْزَائِهِ لَا نَظَرَ فِيهِ  
لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ حَالًا وَيُوجَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي الْقِسْمَيْنِ لِلْغَالِبِ وَمَا ذَكَرَ نَادِرٌ فَلَمْ  
يُقُولُوا عَلَيْهِ. (و) لَا (مَنْ أَكْثَرُ وَقْتَهُ مَجْثُونٌ) فِيهِ تَجَوُّزٌ بِالْإِخْبَارِ بِمَجْثُونٍ عَنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ وَالْأَصْلُ  
وَلَا مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِ وَقْتِهِ مَجْثُونٌ وَذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ الْأَقْلُ

قوله: (إنهما فيهما) أي: في الخنصر والبصير معًا. قوله: (ولو العُلْيَا إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية  
إلا أن تجعل حالاً مؤكدةً عبارةً المُعْنَى قُلْتُ أَنَا مِلَّةُ الْعُلْيَا مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ أَجْزَاءً. قوله: (نعم  
يظهر إلخ) لا حاجة إلى بحث هذا إذ الفقد في كلام المصنف أعم من أن يكون بقطع أو خلقياً رشيدي  
وسم. قوله: (صفة كاشفة) فيه بحث إذ يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُوصُوفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ  
فَحَقُّ الْعِبَارَةِ صِفَةً لَزِمَةً اه سم. قوله: (ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْإِحْتِرَازِ إلخ) حمله على ذلك ظاهر بل مُتَعَيِّنٌ؛  
لأنَّ الْهَرَمَ بِمَجْرَدِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعَجْزَ اه ع ش. قوله: (وهو قريب إلخ) عبارةً النِّهَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّتُهُ  
أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ نَحْوُ الْأَعْمَى عَلَى صَنْعَةٍ تُكْفِيهِ أَجْزَاءً وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ اه. قوله: (لِقُدْرَتِهِ  
إلخ) صِلَةٌ (نَظَرَ). قوله: (فيه تجوز بالإخبار إلخ) فهو كقولهم نَهَارَهُ صَائِتٌ اه سم أقول ما أطبق عليه  
المعلقون على هذا الكتاب من أنه من الإسناد المجازي إن كان مُسْتَنَدًا لِضَبْطِ خَطِّ الْمَصْنَفِ أَكْثَرُ بَضْمَةٍ  
فَمُسَلَّمٌ وَلَا مَحِيدَ عَنْهُ وَلَا قِيَّاسُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى ظَرْفِيَّتِهِ وَالْمُبْتَدَأُ مَحذُوفٌ وَشَرْطُ حَذْفِ عَائِدِ  
الْمُبْتَدَأِ مَوْجُودٌ وَهُوَ طَوْلُ الصَّلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْرُرْ اه سَبْدُ عُمَرُ وَهُوَ وَجِيهٌ. قوله: (لما ذكر) أي: من  
إضراره بالعمل اه ع ش عبارةً المُعْنَى لِعَدَمِ حُصُولِ الْمُقْصُودِ مِنْهُ اه. قوله: (ويؤخذ منه) أي: من

قوله: (ضر قطع أتملة إلخ) لعل هذا غني عن بحثه لدخوله في قول المصنف أو أتملتين من غيرهما إذ  
لا فرق في تقديمهما بين كونه دَفْعَةً أَوْ عَلَى التَّرْتِيبِ كَمَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي فَقْدِ الْعُلْيَا خِلْفَةً  
وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ لَشُمُولِ الْمَتْنِ الْفَقْدَ خِلْفَةً بِإِغْتِيَابِ الْجَمِيعِ وَالْمَجْمُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.  
قوله: (صفة كاشفة) فيه بحث إذ يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُوصُوفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَحَقُّ  
الْعِبَارَةِ صِفَةً لَزِمَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وهو قريب وقضيته أنه لو قدر الأعْمَى مَثَلًا عَلَى صَنْعَةٍ تُكْفِيهِ أَجْزَاءً)  
وليس كذلك كما هو ظاهر كَلَامِهِمْ شَرْحُ م ر. قوله: (فيه تجوز بالإخبار بمجنون عن أكثر وقته) فهو  
كقولهم نَهَارَهُ صَائِتٌ اه. قوله: (وقد يؤخذ منه أنه لو كان إلخ) وأن من يُبْصِرُ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ كَالْمَجْنُونِ فِي

يَعْمَلُ مَا يَكْفِيهِ زَمَنُ الْجُنُونِ الْأَكْثَرُ أَجْزَاءً وَهُوَ مُخْتَمَلٌ وَيُخْتَمَلُ خِلَافُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ وَقْتَهُ كَذَلِكَ بِأَنْ قَلَّ زَمَنُ جُنُونِهِ عَنْ زَمَنِ إِفَاقَتِهِ أَوْ اسْتَوَى أَيْ وَالْإِفَاقَةُ فِي النَّهَارِ وَالْإِفَاقَةُ فِي اللَّيْلِ أَجْزَاءً وَأَنْ مَنْ يُبْصِرُ وَقْتًا دُونَ وَقْتِ كَالْمَجْنُونِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَبَقَاءُ نَحْوِ خَبَلٍ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ يَمْنَعُ الْعَمَلَ فِي حَكْمِ الْجُنُونِ وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ النِّكَاحُ مَنِ اسْتَوَى زَمَنُ جُنُونِهِ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِطُولِ نَظَرٍ وَاجْتِبَارٍ لِيَعْرِفَ الْأَكْفَاءَ وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ التَّسَاوِي بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ الْمَقْصُودَةِ هُنَا كَذَا قَبْلَ وَبِتَأْمُلٍ مَا مَرَّ فِيهِ يُغْلَمُ أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا وَخَرَجَ بِالْجُنُونِ الْإِغْمَاءُ؛ لِأَنَّ زَوَالَهُ مَرْجُوٌّ وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ تَوَقَّفَ غَيْرُهُ فِيمَا لَوْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ بِتَكَرُّرِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ. (و) لَا (مَرِيضٌ لَا يُزْجَى) عِنْدَ الْعَتَقِ بُرْءٌ مَرَضِهِ كِفَالِجٍ وَسُلٍّ وَلَا مَنْ قُدِّمَ لِلْقَتْلِ بِخِلَافِ مَنْ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ فِي الْمُحَارَبَةِ أَيْ قَبْلَ الرَّفْعِ لِلْإِمَامِ أَمَّا إِذَا رُجِيَ بُرْؤُهُ فَيُجْزَى وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِهُجُومِ عِلَّةٍ بَلْ لَوْ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ بِذَلِكَ الْمَرَضِ أَجْزَاءً فِي الْأَصَحِّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ وَهُوَ الْحَيَاةُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ (فَلَنْ يَرَى) مَنْ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ بَعْدَ إِعْتَاقِهِ (بِأَنَّ)

التَّغْلِيلُ. ٥ قوله: (زَمَنُ الْجُنُونِ إلخ) أي: مع زَمَنِ الْإِفَاقَةِ. ٥ قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا) إلى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَذَا قَبْلَ) إِلَى (وَخَرَجَ). ٥ قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ إلخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَتْنِ. ٥ قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ: لَا غَالِبَ الْكَسْبِ إلخ. ٥ قوله: (وَأَنْ مَنْ يُبْصِرُ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ إلخ. ٥ قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مَنَشُؤُهُ قَوْلُهُ أَوْ اسْتَوَى. ٥ قوله: (لِأَنَّهُ) أَيْ: وَلِيَّ النِّكَاحِ. ٥ قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يَلِ النِّكَاحُ) الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ لِمَا ذَكَرَهُ ثُمَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ صَحَّ وَإِنْ قَلَّتْ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ اهِ ع ش. ٥ قوله: (وَبِتَأْمُلٍ مَا مَرَّ) حَاصِلُ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ وَلَوْ زَوَّجَ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ صَحَّ وَإِنْ قَصُرَ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ. ٥ قوله: (لَكِنْ تَوَقَّفَ غَيْرُهُ فِيمَا لَوْ اطَّرَدَتْ) وَالْقِيَاسُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ اهِ ع ش. ٥ قوله: (عِنْدَ الْعَتَقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلْ لَوْ تَحَقَّقَ) فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يَشْتَرِطُ) فِي النِّهَايَةِ. ٥ قوله: (وَلَا مِنْ قُدِّمَ لِلْقَتْلِ) أَيْ وَقُتِلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي اهِ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمَعْنَى فَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ كَانَ كَمَرِيضٍ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ اهِ. ٥ قوله: (أَيْ قَبْلَ الرَّفْعِ لِلْإِمَامِ) وَلَوْ رُفِعَ وَقُتِلَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ لِتَبَيَّنِ مَوْتِهِ بِالسَّبَبِ السَّابِقِ عَلَى الْإِعْتَاقِ اهِ ع ش. ٥ قول (سَي: بَرَأ) بِفَتْحِ الرَّاءِ اهِ مُعْنَى.

تَفْصِيلُهُ الْمَذْكُورِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ شَرُحُ م ر. ٥ قوله: (وَبِتَأْمُلٍ مَا مَرَّ فِيهِ إلخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا وَلايَةَ لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مَا نَعْنَاهُ: لِتَقْصِيمِهِمَا أَيْضًا وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِييًا لِزَمَنِهِ الْمُقْتَضِي لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ فَيُزَوَّجُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِهِ فَقَطْ وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ نَعَمْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَلَّ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةِ انْتِظَرَتْ كَالْإِغْمَاءِ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ قَصُرَ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ جِدًّا فَهُوَ كَالْعَدَمِ أَيْ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ انْتِظَارِهِ لَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ صِحَّةِ إِنْكَاحِهِ فِيهِ لَوْ وَقَعَ وَيُشْتَرِطُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ صَفَاؤُهُ مِنْ آثَارِ خَبَلٍ يَحْمِلُهُ عَلَى جِدَّةٍ فِي الْخُلُقِ اهِ.



الإجزاء في الأصح) لخطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مر قبيل فصل تجب الزكاة على الفور وعن والد الروياني؛ لأنه لا ظن ثم أخلف مع أن الأصل عدم النصاب ثم والأصل أي الغالب هنا البرء بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر لتحقق بأس إبصاره فكان محض نعمة جديدة ورجح جمع المقابيل لعدم الجزم بالنية مع عدم رجاء البرء وبجانب بمنع تأثير ذلك في النية؛ لأنه جازم بالإعتاق وإنما هو متردد في أنه هل يستمر مرضه فيحتاج إلى إعتاق ثانٍ أو لا فلا ومثل ذلك لا يؤثر في الجزم بالنية كما لا يخفى وبهذا إن تأملته يظهر لك أن ما تقرر هنا في الأعمى لا ينافي قولهم لو ذهب بصره بجنابة فأخذ دية ثم عاد استردت؛ لأن الأعمى المحقق لا يزول ووجه عدم المنافاة أن المدار هنا على ما ينافي الجزم بالنية والأعمى ينافيه نظراً لحقيقته

• قوله: (وبه) أي: بالتعليل. • قوله: (وما مر قبيل إلخ) أي: من قوله أن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزيه في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجهل قدرها فبانث نصاباً فإنها لا تجزيه لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال خلف عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل اه سم وقوله وقد يقال إلخ سيأتي جوابه مع ما فيه.

• قوله: (بخلاف ما لو اعتق إلخ) راجع للمتن عبارة المغني في شرح وأغور نصها. (تنبيه): أنهم كلامه عدم الاكتفاء بالأعمى وهو كذلك وإن أبصر لتحقق اليأس في العمى، وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كما سيأتي فإن قيل هذا يشكك بقولهم لو ذهب بصره إلخ أجيب بأن الأول في العمى الأصلي والثاني في الطارئ اه وهو سالم عما يأتي على جواب الشارح الآتي.

• قوله: (فكان) أي: إبصاره. • قوله: (لأنه جازم بالإعتاق) فيه نظر؛ لأن النية ليست مجرد قصد الإعتاق بل قصد الإعتاق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناء على هذا من قوله وبهذا إن تأملته إلخ سم على حجة اه رشيدتي وقوله وهو متردد فيه قطعاً قريب من المكابرة. • قوله: (ووجه عدم المنافاة إلخ) وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل سم على حجة اه رشيدتي وقوله ما هنا ثم قوله وما هناك صوابهما القلب

• قوله: (عن والد الروياني) عبارته هناك لقول الجواهر والخادم عن والد الروياني لو عجل في الحول الأول زكاة فوق قسطه لم تجز؛ لأن الحول لم يتعقد في الزائد أو عجل زكاة دون قسط الأول كعشرين وقسطه خمسة وعشرون فإن كان بعد مضي أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم تجز؛ لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزيه في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده لجهل قدرها فبانث نصاباً فإنها لا تجزيه لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال إن عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل. • قوله: (لأنه جازم بالإعتاق) فيه نظر؛ لأن النية ليست مجرد قصد الإعتاق بل قصد الإعتاق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناء على هذا من قوله وبهذا إن تأملته إلخ. • قوله: (ووجه عدم المنافاة إلخ) كذا شرح م وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة

الْمُتَبَادِرَةِ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ فَلَمْ يُجْزِئِ الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَثَمَّ عَلَى مَا يُمَكِّنُ عَادَةً عَوْدُهُ وَمَالًا  
وَبِالزَّوَالِ بَانَ أَنَّهُ غَيْرُ عَمَى فَوَجِبَ الاستِرْدَادُ. (وَلَا يُجْزِئُ شِرَاءُ) أَوْ تَمَلُّكَ (قَرِيبٍ) أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ  
(بَنِيَّةُ كَفَّارَةٍ)؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِغَيْرِ جِهَةِ الْكَفَّارَةِ فَهُوَ كَذَفِ نَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ إِلَيْهِ بَنِيَّةُ الْكَفَّارَةِ.  
(وَلَا) عَتَقَ فَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى شِرَاءٍ وَحُذِفَ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَا هُمَا عَلَى  
قَرِيبٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَتَوَقَّفُ صَحَّةِ

بِزِيَادَةِ الْكَافِ فِي الْأَوَّلِ وَحَذْفِهِ عَنِ الثَّانِي. هـ قَوْلُهُ: (الْمُتَبَادِرَةُ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ  
أَبْصَرَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ كَانَ بَعَيْنُهُ غِشَاوَةً وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْمَى لَمْ يَجْزِ لِفَسَادِ النَّيَّةِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُجْزِ  
الْأَعْمَى مُطْلَقًا) أَي: أَبْصَرَ بَعْدَ أَمٍّ لَا وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ زَوَالُ الْجُنُونِ وَالزَّمَانَةِ فَلَا يَكْفِي عَنِ الْكَفَّارَةِ  
أَخْذًا مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْعَمَى الْمُحَقَّقُ أَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَوْدِ الْبَصْرِ بِخِلَافِ الْجُنُونِ  
وَالزَّمَانَةِ الْمُحَقَّقَيْنِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ بَلْ عُمِدَ وَشَوَّهَدَ وَقَوَّعَهُ كَثِيرًا اهـ ع ش أقولُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي  
شَرْحِ وَلَا هَرَمَ عَاجِزٌ مَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَي: فِي الْجَنَائِزَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَمَالًا) أَي: لَا يُمَكِّنُ عَادَةً  
عَوْدَهُ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ تَمَلُّكَ قَرِيبٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَبَيَّنَ لَوْ قَالَ تَمَلُّكَ قَرِيبٍ لَكَانَ أَشْمَلَ فَإِنَّ هَيْبَتَهُ وَإِرْثَهُ وَقَبُولَ  
الْوَصِيَّةِ بِهِ كَذَلِكَ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ جِهَةِ الْكَفَّارَةِ) أَي: بِجِهَةِ الْقَرَابَةِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى الْكَفَّارَةِ اهـ  
مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَي: عَتَقَ الْقَرِيبَ عَنِ الْكَفَّارَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْمَعْطُوفُ) أَي: عَتَقَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَبَيَّنَ:  
جَرَّ الْمُصَنَّفُ أُمَّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى إِضَافَةِ عَتَقَ الْمُقَدَّرِ كَمَا قَدَّرْتَهُ فِيهِمَا وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا فَاعِلِينَ لِيَجْزِيَ  
بِلا تَقْدِيرِ مُضَافٍ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لَا هُمَا) أَي: أُمُّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ سَمَّ وَع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) أَي: فِي  
حَذْفِ ذَاتِهِ لَا فِي خُصُوصِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ إِذْ يُنَافِيهِ (وَذِي) وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيُنَافِيهِ  
قَضِيَّةُ قَوْلِهِ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ إِذْ مَعْنَاهُ إِقَامَتُهُ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَ الشَّهَابُ  
سَمَّ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَجْرُورَانِ وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَفْظُ (عَتَقَ) الْمُضَافِ فِيهِ أَنْ  
هَذَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ إِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ  
حَذْفِ الْمُضَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ انْتَهَى اهـ رَشِيدِي، عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا لَعَلَّ وَجْهَ مُغَايِرَةِ  
هَذَا لِقَوْلِهِ أَوَّلًا فَهُوَ الْمَعْطُوفُ إلخ أَنْ يَقْرَأَ أُمُّ وَلَدٍ بِالْجَرِّ فَيَكُونُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمُضَافُ وَبَقِيَ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ لَكِنَّ قَوْلَهُ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ ظَاهِرٌ فِي  
قِرَاءَةِ أُمُّ وَلَدٍ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ) أَي: لِأَنَّ حَذْفَ  
الْمُضَافِ وَإِقَامَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَثِيرٌ شَائِعٌ اهـ ع ش.

الْمُورَدَةُ هُنَا وَهِيَ دَلَالَةُ مَا هُنَا عَلَى زَوَالِ الْعَمَى الْمُحَقَّقِ وَمَا هُنَاكَ عَلَى عَدَمِ زَوَالِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَي: الْعِتَقُ. هـ قَوْلُهُ: (لَا هُمَا) أَي: أُمُّ وَلَدٍ وَمَا بَعْدَهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) انْظُرْهُ مَعَ  
ذِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ  
قَوْلِهِ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ أَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ



المعنى على تقدير عتق لا يمنع ذلك (أم ولد) لا (ذي كتابة صحيحة) قبل تعجيله ومَشْرُوطُ عتقه في شرائه لذلك. (ويُجزئ) ذو كتابة فاسدة و(مُدَبَّرٌ ومُعَلَّقٌ) عتقه (بصفة) غير التدبير لصحة تصرفه فيه ومَحَلُّهُ إن نَجَزَ عتقه عن الكفارة أو عَلَّقَهُ بصفة تَسْبِقُ الأولى بخلاف ما إذا عَلَّقَهُ بالأولى كما قال (لإن أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المُعَلَّقِ كفارة) كأن قال إن دَخَلْتُ هذه فأنْت حُرٌّ ثم قال إن دَخَلْتُها فأنْت حُرٌّ عن كفارتني عتق بالدُخُولِ و(لم يُجزئ) عتقه عن الكفارة؛ لأنه اسْتَحَقَّ العتق بالتعليق الأول (وله تعليق عتق) مُجْزِئٌ حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كأن دَخَلْتُ فأنْت حُرٌّ عن كفارتني فإذا دخل عتق عنها إذ لا مانع أما غير المُجْزِئ ككافر علق عتقه عنها بإسلامه فيعتق إذا أسلم لا عنها. (و) له (اعتاق عبده عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالتشقيص .....

• قوله: (قَبْلَ تَعْجِيلِهِ) إلى قوله: (وَهَلْ يُشْتَرَطُ) في الْمُعْنَى إلّا قوله: (ومَشْرُوطُ عِتْقِهِ في شِرَائِهِ).  
 • قوله: (ومَشْرُوطُ) عَطَفَ على ذِي كِتَابَةٍ. • قوله: (لِلذَلِكَ) أي: لَأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقُّ إلخ سم وع ش.  
 • قوله: (أو عَلَّقَهُ بِصِفَةِ إلخ) كأن قال إن دَخَلْتُ الدَّارَ فأنْت حُرٌّ ثم قال إن كَلَمْتُ زَيْدًا فأنْت حُرٌّ مِنْ كَفَّارَتِي ثم كَلَمَ زَيْدًا قَبْلَ دُخُولِ الدَّارِ اه سم. • قوله: (بِخِلَافِ ما إذا عَلَّقَهُ بِالْأُولَى) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا إذا عَلَّقَهُ بِصِفَةِ قَارَنَتِ الْأُولَى هَلْ يَقَعُ عَنْهَا أَوْ لَا لِيَتَأَمَّلَ اه سَبَدُ عُمَرُ أَقُولُ قَضِيَّةً ما قَبْلَهُ الثَّانِي بَلْ قَوْلُ الْمُعْنَى بَدَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا لَمْ يُجْزِهِ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَكَذَا قَوْلُ الْأَسْنَى وَمَحَلُّهُ إِذَا نَجَزَ عِتْقُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْكُفَّارَةِ أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى وَوُجِدَتْ قَبْلَ الْأُولَى اه كالصَّرِيحِ فِيهِ.  
 • قوله (سني): (لَمْ يُجْزِ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ اه مُعْنَى. • قوله: (حَالِ التَّغْلِيْقِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَلِيمًا حَالِ التَّغْلِيْقِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ عَيْبٌ بَعْدَ التَّغْلِيْقِ وَقَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ أَجْزَأُ اه ع ش أَقُولُ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ سَم قَوْلُهُ حَالِ التَّغْلِيْقِ أَخْرَجَ حَالِ وُجُودِ الصِّفَةِ اه وَيُقْبَدُ أَيْضًا قَوْلُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ نَحْوُهُ وَلَوْ عَلَّقَ عِتْقَ رَقِيقِهِ الْمُجْزِئِ عَنِ الْكُفَّارَةِ بِصِفَةٍ ثُمَّ كَاتَبَهُ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ أَيَّ قَبْلَ آدَاءِ النُّجُومِ أَجْزَأُ إِنْ كَانَ وَجُودُهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُعَلَّقِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ اه. • قوله: (لَا عَنْهَا) أي: بَلْ مَجَانًا اه ع

المُضَافِ إِلَّا إِعْطَاؤُهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَجْرُورَانِ وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَفْظُ عِتْقِ الْمُضَافِ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ إِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ.

• قوله: (وَلَا ذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ) فِي الرُّوْضِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَنْهَا بِالْأَوَّلِ ثُمَّ كَاتَبَهُ فَدَخَلَ فَهَلْ يُجْزِئُ فِيهِ وَجْهَانِ اه وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ الْأَجْزَاءِ إِنْ وَجِدَتْ الصِّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُعَلَّقِ وَيَسَطُ ذَلِكَ. • قوله: (لِلذَلِكَ) أي: لَأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقُّ إلخ. • قوله: (أو عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ تَسْبِقُ الْأُولَى) أي: كَأَنَّ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فأنْت حُرٌّ ثم قال إِنْ كَلَمْتُ زَيْدًا فأنْت حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ كَلَمَ زَيْدًا قَبْلَ دُخُولِ الدَّارِ. • قوله: (حَالِ التَّغْلِيْقِ) أَخْرَجَ حَالِ وُجُودِ الصِّفَةِ.

بأن قال أعتقت (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقة كل عن الرق ويقع العتق مؤزعا كما ذكره فإذا ظهر أحدهما معيبا لم يُجزئ واحد منهما فإن لم يذكره فلا تشقيص. (ولو أعتق مُفسر نصفين) له من عبدَيْن (عن كفارة فالأصح الإجزاء إن كان باقيهما) أو باقي أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره إن توقف فيه الأذرعِي (خوفا) لحصول الاستقلال المقصود ولو في أحدهما بخلاف ما إذا كان باقيهما لغيره لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخليص من الرق وأما المومِر ولو بقي أحدهما كما علم مما قبله فيُجزئ إن نوى عتق الكل عنها؛ لأنه للسراية عليه كأنه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بأنه يسري عليه ينبي على ما لو أعتق قتا لأجنبي فإن أنه لمؤرثه الميت قبل إعتاقه فهل يُجزئ هنا اعتبارا بما في نفس الأمر أو لا لعدم الجزم بالنية؛ لأنها لم تستند لشيء أصلا

ش. هـ قوله: (كما ذكره) أي: المعلق أي يقع على طبق ما ذكره رشيدِي وع ش. هـ قوله: (لم يُجزئ واحد منهما) انظر لو أعتق آخر مؤزعا بدلا عن ظهر معيبا سم على حج أقول ويتبني عدم الإجزاء؛ لأنه تبين أن عتق الأول وقع مؤزعا على الكفارتين فينفذ مجانا فلا يُجزئ ولا يُعتد بما فعله بعد فيعتان مجانا اه ع ش. هـ قوله: (فإن لم يذكره) أي: قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المُغني.

(تنبيه): لو سكّت المكفر عن التشقيص بأن أعتق عبده عن كفارته ولم يزد على ذلك صح كما جزم به الإمام وتقع كل رقة عن كفارة في أحد وجهين يظهر ترجيحه اه. هـ قوله: (أما المومِر الخ) عبارة الرّوض مع شرحه والمُغني فرغ: يُجزئ المومِر إعتاق عبد مُشترك بينه وبين غيره عن كفارته لحصول العتق بالسراية وكذا لو أعتق نصيبه عنها ونوى حيثّيد صرف عتق نصيب الشريك أيضا إليها لذلك فإن لم يتو حيثّيد صرف ذلك إليها لم يتصرف إليها أما نصيبه فيتصرف إليها فيكمل عليه ما يوفي رقة اه.

هـ قوله: (فيُجزئ إن نوى عتق الكل) أي كل العبد الذي سرى لياقيه قال في العباب فرغ لو قال لله علي أن أعتق هذا عن كفارتي ثم تعب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعب فأعتق عنها غيره مع مكنة إعتاق المعين فالظاهر براءته وهل يلزمه إعتاق المعين لم أر من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين أو للثاني سم على حج أقول الظاهر رجوعه للشقين ويتبني وجوب الإعتاق؛ لأنه التزمه بالنذر وتبرع بإعتاق غيره عن الكفارة اه ع ش أقول بل الظاهر أنه راجع للثاني فقط. هـ قوله: (لأجنبي) هل المراد

هـ قوله في (سني وشرح): (بأن قال أعتقت عن كل منهما نصف ذا العبد ونصف ذا الخ) قال في شرح الإرشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف أنه لو قال أعتقت نصفكما عن ظهار وياقكما عن قتل لا يُجزئ بالنسبة للظهار وهو مُحتمل؛ لأن العتق عنه كان مع بقاء رق باقيهما بخلاف ما لو قال أعتقتكما نصفكما عن ظهار ونصفكما عن قتل اه فليتأمل. هـ قوله: (لم يُجزئ واحد منهما) انظر لو أعتق آخر مؤزعا بدلا عن ظهر معيبا. هـ قوله: (كما استظهره الزركشي الخ) كذا شرح م ر. هـ قوله: (فيُجزئ إن نوى عتق الكل) أي: كل العبد الذي سرى لياقيه.



بخلاف عتق غائب ومريض، كل مُحْتَمَل والثاني أقرب ويُؤَيِّدُه أَنَّ العبرة في العبادات بما في نفس الأمر وظنُّ المُكَلَّف. (ولو أعتق) قنّا عن كفّارته (بعوض) على القن أو أجنبي كاعتقتك عنها بألف عليك وكأعتقه عنها بألف علي (لم يُجزئ عن كفارة) لعدم تجرّد العتق لها ومن ثم استحقّ العوض على المُلتَمِس. ولما ذكروا حكم الإعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكر حكمه في غيرها وتبعهم كأصله فقال (والإعتاق بمالٍ كطلاق به) فيكون مُعَاوَضَةً فيها شوبٌ تعليق من المالك وشوبٌ جعالة من المُلتَمِس ويجب الفور في الجواب وإلا عتق على المالك مَجَانًا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك على ألف) ولم يَقلْ عني سواء أقال عنك أو أطلق (فأعتق) ما فورًا (نَقَذَ) عتقه (ولزمه) أي المُلتَمِس (العوض)؛ لأنه اقتداء من جهته كاختلاع الأجنبي أما إذا قال عني فأعتقها عنه فتعتق ولا عوض لاستحالة بخلاف طلق زوجتك عني؛ .....

به ما يَشْمَلُ مَوْرَثَهُ فَلْيُرَاجَعْ. ٥ قوله: (ويؤيدُه أن إلخ) قد يقال لو وقفوا مع هذا الأصل لامتنع عتق الغائب والمريض اه سيّد عمر. ٥ قوله: (على القن) إلى قول المتن والأصح في النهاية وكذا في المُغْنِي إلّا قوله نعم إلى المتن. ٥ قوله: (كأعتقتك عنها إلخ) أي عن كفّارتي. ٥ قوله: (وكأعتقه عنها إلخ) أي عن كفّارتك اه رشيدي.

٥ قول (سني): (لم يُجز عن كفارة) ويقع الولاء للمعتق؛ لأنه لم يعتقه عن البذل ولا هو استدعاه لنفسيه مُغْنِي وَرَوَضَ مع شَرْحِهِ. ٥ قوله: (على المُلتَمِس) أي: من القن والأجنبي اه ع ش. ٥ قوله: (ذكر حكمه) أي: الإعتاق بعوض. ٥ قوله: (ولا) أي: وإن لم يجب على الفور عتق على المالك مَجَانًا هو شاملٌ لِتَحْوِ أَعْتَقَ عَبْدَكَ على ألف فأجابه لا على الفور وهو ظاهرٌ وَلِتَحْوِ أَعْتَقْتَ عَبْدِي على ألف عَلَيْكَ فلم يُجِبْهُ على الفور فَلْيُرَاجَعْ سم على حج أقول القياس في الثانية عَدَمُ الإعتاق؛ لأن المانع ليس من جهة المالك فلم يُعْتَدَ بما فعله اه ع ش عبارة السّيّد عُمَرُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عِبَارَةَ سَمِ الْمَذْكُورَةِ الْقَوْلُ بِالْعِتْقِ حَيْثُ أَي في الصورة الثانية بعيد جدًا نعم قد يقال فيما لو نوى أي في الصورة الأولى العوض هل يعتق باطنًا أو لا، يتأمل اه أقول ويُصْرَحُ بِعَدَمِ الإعتاق في الثانية قول الرّوض مع شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ في صورة الاستدعاء لوقوع العتق عن المُسْتَدْعِي ولزوم العوض الجواب له فورًا وإلا إلخ حيث خصا الكلام بجواب المالك. ٥ قوله: (هتفه) أي: إعتاقه اه مُغْنِي. ٥ قوله: (أما إذا قال) أي: المُلتَمِس وقوله فأعتقها عنه أي أعتق المالك أم ولده عن المُلتَمِس وقوله لاستحالته أي عتقها عن المُلتَمِس اه ع ش. ٥ قوله: (بخلاف طلق زوجتك عني إلخ) عبارة المُغْنِي بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عني على كذا

(فرغ): قال في الباب فرغ: لو قال لله علي أن أعتق هذا عن كفّارتي ثم تعيَّب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيَّب وأعتق عنها غيره مع مكنة إعتاق المُعَيَّن فالظاهر براءته فهل يلزمه إعتاق المُعَيَّن لم أر من ذكره اه وقوله فهل يلزمه إلخ هل هو راجع للشقين أو للثاني. ٥ قوله: (ولا) أي: وإن لم يجب الفور عتق على المالك مَجَانًا هو شاملٌ لِتَحْوِ أَعْتَقَ عَبْدَكَ على ألف فأجابه لا على الفور وهو ظاهرٌ

لأنه لا يُتَخَيَّلُ فيه انتقال شيء إليه (وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا) ولم يُقَلَّ عَنِّي سواء أقال  
عنك أم أطلق (فأعتق) فوراً فينفذ العتق جزماً ويستحق المالك الألف (في الأصح)؛ لأنه منه  
اقتداء كأم الولد (فإن قال أعتقه عني على كذا) أو أطعم سِتِينَ مسكيناً سِتِينَ مُدًّا عني بكذا أو  
أكس عشرة كذا عني بكذا كما في الكافي فيهما (فعل) فوراً (عتق عن الطالب) وأجزأه عن  
كفارة عليه نواها به لِتَضْمِنَ ما ذكر للبيع لِتَوْقُفِ العتق عنه على ملكه له فكأنه قال بغنيه بكذا  
وأعتقه عني فقال بفكك وأعتقه عنك (وعليه العوض) المُسَمَّى إن ملكه .....

فَطُلَّقَ حَيْثُ يَلْزَمُهُ الْعِوَضُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي الطَّلَاقِ انْتِقَالُ شَيْءٍ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ فَقَدْ يُتَخَيَّلُ  
جَوَازُ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ اهـ وعِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ قُلُوْ قَالَ لَهُ أَغْتِقُ مُسْتَوْلَدَتَكَ عَنْكَ أَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَكَ بِالْفِ  
فَفَعَلَ صَحَّ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ فَإِنْ قَالَ فِيهِمَا عَنِّي وَجَبَ مَعَ الصَّحَّةِ الْعِوَضُ فِي الزَّوْجَةِ ؛ لَأَنَّهُ اقْتِدَاءٌ وَلِغَا قَوْلِهِ  
عَنِّي لَا فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ ؛ لَأَنَّهُ التَّزَمَ الْعِوَضَ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِتْقُهَا عَنْهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْبُلُ مِنْ  
شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ وَفَارَقَتِ الزَّوْجَةَ بِأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ فِيهَا أَيُّ الْمُسْتَوْلَدَةِ انْتِقَالُ الْعِتْقِ أَوْ الْوَلَاءِ وَلَمْ يَخْصُلْ اهـ  
وَعُلِمَ بِذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ قَوْلِ ع ش قَوْلُهُ بِخِلَافِ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ إلخ أَيُّ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ اهـ . فَوَدَّ : (لأنه لا  
يُتَخَيَّلُ فِيهِ إلخ) عِلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ فَطُلَّقَ حَيْثُ يَلْزَمُهُ الْعِوَضُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي  
الطَّلَاقِ إلخ .

• فَوَدَّ (سني) : (على كذا) أي : كَالْفِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَكَانَ يَتَّبِعِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ هُنَا أَيْضًا لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ  
الْآتِي وَيَسْتَحِقُّ الْمَالِكُ الْأَلْفَ .

• فَوَدَّ (سني) : (في الأصح) .

(تَنْبِيْهٌ) : أَشْعَرَ قَوْلُهُ (على كذا) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعِوَضِ مَا لَّا قُلُوْ قَالَ عَلَى خَمْرِ أَوْ مَغْصُوبٍ مَثَلًا نَقَذَ  
وَلَزِمَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَهَرَ بِالْعَبْدِ عَيْبٌ بَعْدَ عِتْقِهِ لَمْ يَطْلُ عِتْقُهُ بَلْ يَرْجِعُ الْمُسْتَدْعِي الْعِتْقَ  
بَارِشِ الْعَيْبِ ثُمَّ إِنْ كَانَ عَيْنًا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فِي الْكِفَارَةِ لَمْ تَسْقُطْ بِهِ وَلَا فَرْقٌ فِي نُفُوزِ الْعِتْقِ بِالْعِوَضِ بَيْنَ  
كَوْنِ الرَّقِيقِ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مَغْصُوبًا لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً وَرَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ  
تَسْقُطْ بِهِ أَيُّ وَنَقَذَ الْعِتْقُ عَنِ الْمُسْتَدْعِي مَجَانًا اهـ . فَوَدَّ : (أو أطعم إلخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمَتْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ  
حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُثَنُّ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَّقَ عَنِ الطَّالِبِ إلخ اهـ سَمِ أَقُولُ لَمْ يُصْرِّحْ بِحُكْمِهِ اتِّكَالًا  
عَلَى انْتِهَائِهِ مِمَّا فِي الْمَتْنِ . فَوَدَّ : (فيهما) أي : فِي التِّمَاسِ الْإِطْعَامِ وَالْإِكْسَاءِ .

• فَوَدَّ : (فَعَلَ فَوْرًا) وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَى الطَّالِبِ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَتَّقَ عَنِ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى  
الطَّالِبِ فَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لَمَلَكْنَاهُ إِيَّاهُ وَجَعَلْنَا  
الْمُسْتَوْلَ نَائِبًا فِي الْإِعْتَاقِ وَالْمَالِكُ وَالْمَلِكُ فِي مَسْأَلَتِنَا يَوْجِبُ الْعِتْقَ فَالتَّوَكُّلُ بَعْدَهُ بِالْإِعْتَاقِ لَا يَصِحُّ  
وَيَصِيرُ دَوْرًا قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فَتَاوِيهِ اهـ مُغْنِي . فَوَدَّ : (إن ملكه) أي : الْعِوَضُ بِأَنْ كَانَ مَالَهُ ع ش

وَلِنَحْوِ أَغْتَقْتُ عَبْدِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَلَى الْفَوْرِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ . فَوَدَّ : (أطعم سِتِينَ مسكيناً  
إلخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمَتْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُثَنُّ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَّقَ عَنِ الطَّالِبِ إلخ .



والأ فقيمة العبد كالأخلع فإن قال مَجَانًا لم يلزمه شيء بخلاف ما إذا سكتا عن العوض فإن المعتمد أنه إن قال عن كَفَارَتِي أو عَنِّي وعليه عتق ولم يقصد المعتقد العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له اقض ديني وإلا فلا، نعم، لو قال ذلك لِمَالِكٍ بعضه عتق عنه بالعوض ولا يُجزئه عنها؛ لأنه بملكه له استحق العتق بالقرابة (والأصح أنه) أي الطالب (بملكه) أي القن المطلوب

ومعني. هـ قوله: (والأ) أي: بأن كان مَعصوبًا أو نَحَوَ خَيْرٍ اهـ ع ش. هـ قوله: (فقيمة العبد) أي: والإمداد والكسوة كما هو قضية قول الشارح المارَّ أو أَلْطَمَ سِتِينَ إلخ وسَكَتَ عَنِ التَّضَرُّعِ به لا نفهامة بالمُقَابِسة على ما في المتن عبارة النهاية والمعني ولو قال لِغَيْرِهِ أَلْطَمَ سِتِينَ مِنْكِنَا كُلِّ مَنْكِنٍ مُدًا مِنْ جِنَّةٍ عَنْ كَفَارَتِي أو نَوَاهَا بَقَلْبِهِ فَفَعَلَ أَجْزَاهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ وَالْكِسْوَةِ قَبْلَ الْإِطْعَامِ كما قاله الخوارزمي اهـ قال ع ش قوله أَجْزَاهُ فِي الْأَصَحِّ أي وَلَزِمَهُ الْمُسَمَّى إِنْ ذَكَرَ وَلَا قَبْدَلُ الْإِمْدَادِ كما لو قال اقض عني ديني فَفَعَلَ وقوله وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ أي الْإِطْعَامُ هَذَا قَدْ يُشَكَّلُ بِمَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ إِعْتَاقِهِ عَنْ الطَّالِبِ فيما لو قال أَغْتَقَ عَبْدَكَ عَلَى كَذَا فَلَمْ يُجِبْهُ قَوْلًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْإِطْعَامَ يُشَبِّهُ الْإِبَاحَةَ فَاعْتَبَرَ فِيهِ عَدَمُ الْفَوْرِ وَالْإِعْتَاقِ عَنِ الْغَيْرِ يَسْتَدْعِي حُصُولَ الْوَلَاءِ لَهُ فَاعْتَبِرْتُ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ لِيُمْكِنَ الْمِلْكُ فِيهِ وقوله وَالْكِسْوَةُ مِثْلُ الْإِطْعَامِ هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ الضَّمْنِي لَا يَأْتِي فِي غَيْرِ الْإِعْتَاقِ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْإِطْعَامَ كَالْإِبَاحَةِ اهـ وبذلك يَنْقُطُ مَا فِي سَمِ وَالسَّيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الثَّانِي قوله فقيمة العبد كالأخلع مفهومه أنه لَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْإِمْدَادِ وَالْكِسْوَةِ لِغَدَمِ صِحَّةِ الْمُعَاوَضَةِ وَحُصُولِ الْمِلْكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَدْ يُقَالُ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمِلْكُ فَكَيْفَ يَقَعُ عَنْهُ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَقَعُ فِيهِمَا وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ. هـ قوله: (فإن قال إلخ) أي: الطالب وكذا لو قاله الْمُعْتَقُ رَوْضٌ وَمُعْنِي وَيُقْبَدُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَكَّنَا إلخ وقوله وَإِلَّا فَلَا. هـ قوله: (بخلاف ما إذا سكتا عن العوض إلخ) عبارة الْمُعْنِي وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ عَوَضًا وَلَا نَفَاهَ بِأَنْ قَالَ أَغْتَقَهُ عَنْ كَفَارَتِي وَسَكَتَ عَنِ الْعَوَضِ لَزِمَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كما لو قال له اقض ديني وَإِنْ قَالَ أَغْتَقَهُ عَنِّي وَلَا عِتْقَ عَلَيْهِ فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ وَإِيرَادُ الْجُمْهُورِ هُنَا أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَأَنَّ ذَلِكَ هِبَةٌ مَقْبُوضَةٌ اهـ. هـ قوله: (إن قال عن كَفَارَتِي إلخ) أي: أو نَوَى ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ شَرْحِ الرَّوْضِ اهـ سَمِ. هـ قوله: (العتق عنه) أي: عَنْ نَفْسِ الْمُعْتَقِ. هـ قوله: (والأ) أي: بِأَنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِتْقٌ أَوْ قَصَدَ الْعِتْقَ عَنْ نَفْسِهِ اهـ كُرْدِي. هـ قوله: (لو قال) أي: الطَّالِبُ ذَلِكَ أي أَغْتَقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا وقوله لِمَالِكٍ بعضه أي بَعْضُ الْقَائِلِ مِنْ أَضْلٍ أَوْ فَرْعٍ سَمِ وَع ش. هـ قوله: (عتق عنه بالعوض) خِلَافًا لِلْمُعْنِي كَمَا مَرَّ. هـ قوله: (أي الطالب) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَمَنْ مَلَّكَ) فِي الْمُعْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (لكن) إِلَى الْمَتْنِ.

هـ قوله: (فقيمة العبد) مفهومه أنه لَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْإِمْدَادِ وَالْكِسْوَةِ لِغَدَمِ صِحَّةِ الْمُعَاوَضَةِ وَحُصُولِ الْمِلْكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. هـ قوله: (إن قال عن كَفَارَتِي) أي: أَوْ نَوَى ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ شَرْحِ الرَّوْضِ. هـ قوله: (العتق عنه) أي: عَنْ الْمُعْتَقِ. هـ قوله: (نعم لو قال ذلك) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ لِمَالِكٍ بَعْضُهُ أَيِ بَعْضِ الْقَائِلِ.

إعتاقه (عَقِبَ لَفْظُ الْإِعْتَاقِ) الواقع بعد الاستدعاء؛ لأنه الناقل للملك (ثم عَقِبَ ذَلِكَ) (يعتق عليه) أي الطالب في زَمَنَيْنِ لَطِيفَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ بلفظ الإعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك إذ الشرط يترتب على المشروط لكن صحح في الروضة في موضع أنه معه. (وَمَنْ) لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ مُرْتَبَةٌ وَهُوَ رَشِيدٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَقَدْ (مَلَكَ عَبْدًا) أَيْ قِنًا (أَوْ ثَمَنَهُ) أَيْ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَرَضٍ (فَاضِلًا) كُلُّ مِنْهُمَا (عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ) الَّذِينَ تَلَزَّمَتْهُ مُؤَنَّتُهُمْ (نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَسُكْنَى وَآثَانًا) كَأَنِّيَّةً وَفَرَشٍ (لَا بُدَّ مِنْهُ) وَعَنْ ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤَجَّلًا (لَزِمَتْهُ الْعِتْقُ) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] وَهَذَا وَاجِدٌ وَيَأْتِي فِي نَحْوِ كُتُبِ الْفَقِيهِ وَخَيْلِ الْجُنْدِيِّ وَآلَةِ الْمُحْتَزَفِ وَثِيَابِ التَّجَمُّلِ هُنَا مَا مَرَّ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَفْضُلِ الْقِنْ أَوْ ثَمَنُهُ عَمَّا ذَكَرَ لاحتياجه لخدمته لمنصب يأتي خدمته بنفسه .....

• قوله: (لأنه) أي: لفظ الإعتاق. • قوله: (ثم عَقِبَ ذَلِكَ) أي: الملك وأشار بزيادة عَقِبَ إلى أن ثم لمجرد الترتيب. • قوله: (في زَمَنَيْنِ) متعلق بمحذوف، عبارة النهاية والمغني بقَعَانٍ فِي زَمَنَيْنِ إلخ.  
• قوله: (هنا) أي: الطالب وقوله ذلك أي: تَقَدَّمَ الْمَلِكُ. • قوله: (إذ الشرط) المراد به العتق وبالمشروط الملك فالصواب عليه المشروط أو يقول إذ المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الرُّوضِ فإذا وجد أي الملك ترتب العتق عليه اه. • قوله: (لكن صحح في الروضة إلخ) وهذا يوافق القول بأن العلة مع المغلول زَمَنًا اه سم عبارة السيد عَمَرُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْحَقِيقُ بِالْإِعْتِمَادِ اه.  
• قوله: (أنه معه) أي: يَحْصُلُ الْمَلِكُ وَالْعِتْقُ مَعًا بَعْدَ تَمَامِ اللَّفْظِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَعَ الْمَشْرُوطِ يَقَعَانِ مَعًا اه مُغْنِي. • قوله: (أو غير رشيد) خلافًا لِلْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ. • قوله: (أي قِنًا) أي: ولو أَتَى اه سم. • قوله: (أي ما يساويه) إلى قول المتن: (ألفهما) في النهاية إلّا قوله: (وعن ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤَجَّلًا) وكذا في الْمُغْنِي إلّا قوله: (أو ضَخَامَةً) إلى (وَيُشْتَرَطُ) وقوله: (فقد صرح) إلى المتن وقوله: (ومثلهما) إلى المتن وقوله: (بَحِثْ) إلى (أما إذا) وقوله: (أو بعضه). • قوله: (كُلُّ مِنْهُمَا) الْأَنْسَبُ أَيْ الْقِنْ أَوْ ثَمَنُهُ عبارة البَجَرَمِيِّ قوله فاضلاً أي الرقيق أو ثمنه ومثله الإطعام والكسوة فلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ فَاضِلَةً عَنْ كِفَايَةِ الْعُمَرِ الْغَالِبِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَغَيْرِهَا شَيْخُنَا عَزِيزِي اه. • قوله: (الذي تَلَزَّمَتْهُ إلخ) خَرَجَ بِهِ مَنْ يُمَوِّنُهُمْ مُرُوءَةً كَأَخَوْتِهِ وَلَدَيْهِ الْكَبِيرُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْفَضْلُ عَنْهُمْ اه ع ش.

• قول (سني: (وَأَثَانًا) وَخُدَامًا اه مُغْنِي. • قوله: (ويأتي في نحو كُتُبِ الْفَقِيهِ إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي الْحَجِّ وَفِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ مِنْ أَنَّ كُتِبَ الْفَقِيهِ لَا تَبَاعُ فِي الْحَجِّ وَلَا تَمْنَعُ اخْتِذَ الزَّكَاةِ وَفِي الْفَلَسِ مِنْ أَنَّ خَيْلَ الْجُنْدِيِّ الْمُزْتَرِقِ تَبْقَى لَهُ يُقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا بَلْ أَوْلَى كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه.

• قوله: (هنا) أي: في الكفارة. • قوله: (ما مر) أي: مثله وفاعل يأتي. • قوله: (لِمنصب) ظاهره أنه لا فرق بين الديني والدنيوي وقوله يأتي خدمته إلخ ظاهره اختيار ما من شأنه ذلك ويتعد فيمن اعتاد بمن

• قوله: (أنه معه) وهذا يوافق القول بأن العلة مع المغلول زَمَنًا. • قوله: (أي قِنْ) ولو أَتَى.



أَوْ ضَخَامَةٍ كَذَلِكَ بِحَيْثُ يَحْصُلُ لَهُ بِعْتَقِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَا أَثَرُ لَفَوَاتٍ رَفَاهِيَّةٍ أَوْ لَمَرَضٍ بِهِ أَوْ بِمُتَمَوِّنِهِ فَلَا عِتْقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَاقِدُهُ شَرْعًا كَمَنْ وَجَدَ مَاءً وَهُوَ يَحْتَاجُهُ لِعَطَشٍ وَيُشْتَرِطُ فَضْلُ ذَلِكَ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ وَمَا وَقَعَ فِي الرِّوَضَةِ هُنَا مِنْ اعْتِبَارِ سَنَةِ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ فَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا بِأَنْ مَنْ يَجِلُّ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ فَقِيرٌ يُكْفَرُ بِالصُّومِ وَبِأَنْ مَنْ لَهُ رَأْسُ مَالٍ لَوْ يَبِيعُ صَارَ مِسْكِينًا كَفَرُ بِالصُّومِ كَمَا قَالَ. (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ) أَيِ أَرْضٍ (وَرَأْسِ مَالٍ لَا يُفْضَلُ دَخْلُهُمَا) وَهُوَ غَلَّةُ الْأُولَى وَرِبْحُ الثَّانِي وَمَثْلُهُمَا الْمَاشِيَةُ وَنَحْوُهَا (عَنْ كِفَايَتِهِ) بِحَيْثُ لَوْ بَاعَهُمَا صَارَ مِسْكِينًا؛ لِأَنَّ الْمَسْكِنَةَ أَقْوَى مِنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ أَمَّا إِذَا فَضَّلَ أَوْ بَعْضُهُ فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ قَطْعًا (وَلَا) يَبِيعُ (مَسْكِنٌ وَعَبْدٌ) أَيِ قِنْ (نَفْسَيْنِ) بِأَنْ يَجِدَ بَشَرًا مَسْكِنًا يَكْفِيهِ وَقِنًا يَعْتَقُهُ وَبَشَرًا الْقِنْ قِنًا يَخْدُمُهُ

ذَكَرَ خِدْمَةَ نَفْسِهِ وَصَارَ ذَلِكَ خُلُقًا لَهُ اغْتِيَارًا أَنْ يُفْضَلَ عَنْ خَادِمٍ يَخْدُمُهُ اهـ حَلَبِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَخَامَةٌ) أَيِ عَظْمَةٍ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُتَمَوِّنِهِ) أَيِ: الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مُؤْتَتُهُ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَضْلُ ذَلِكَ) أَيِ: الْقِنْ أَوْ ثَمَنُهُ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ أَيِ مِنْ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً إلخ وَقَوْلُهُ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي ظَرْفِ الْكِفَايَةِ إلخ قَالَ الْحَلَبِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْعُمَرِ الْغَالِبِ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَوْفَاه قُدِّرَ بِسَنَةِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا) أَيِ: الرِّوَضَةِ.

هـ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ إلخ) وَمَنْ لَهُ أَجْرَةٌ تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِ لَا يَلْزَمُهُ التَّأْخِيرُ لِجَمْعِ الزِّيَادَةِ لِتَحْصِيلِ الْعِتْقِ فَلَهُ الصُّومُ وَلَوْ تَسَّرَ لَهُ جَمْعُ الزِّيَادَةِ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ مَا قَارَبَهَا فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الزِّيَادَةُ قَبْلَ صِيَامِهِ وَجَبَ الْعِتْقُ اغْتِيَارًا بِوَقْتِ الْأَدَاءِ كَمَا سَبَّاهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ قَوْلُهُ (سَنِي): (بَيْعُ ضَيْعَةٍ) وَهِيَ بَفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ الْعَقَارُ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَرَأْسُ مَالٍ لِلتَّجَارَةِ اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْضٍ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَيِ عَقَارٍ اهـ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ أَيِ عَقَارٍ كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ مَا يَسْتَغْلُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ غَيْرِهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَضِيعُ بِتَرْكِهَا بِزَمَانٍ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) أَيِ: كَالسَّفِينَةِ. هـ قَوْلُهُ: (عَنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ) أَيِ: الْمَانِعِ مِنْ وَجُوبِ الْمَبِيعِ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا فَضَّلَ إلخ) وَقِيَاسُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُكَلَّفُ التَّزُولُ عَنْ الْوُظَائِفِ لِقَضَاءِ الدِّينِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِيَدِهِ وَظَائِفٌ يَزِيدُ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَتِهِ أَنَّهُ يُكَلَّفُ التَّزُولَ عَنْ الزَّائِدِ لِتَحْصِيلِ الْكَفَّارَةِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ الْكُلُّ فِيمَا إِذَا فَضَّلَ الْبَعْضُ وَلَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهِ عِبَارَةٌ الْبُجَيْرِيُّ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا م ر كَحَجَّ أَنَّهُ يَبِيعُ الْفَاضِلَ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَشْتَرِيهِ وَإِلَّا فَلَا يُكَلَّفُ بَيْعُ الْجَمِيعِ حَلَبِيٌّ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَاضِلُ مِنْ ثَمَنِهَا يَكْفِيهِ الْعُمَرُ الْغَالِبُ بِزَمَانٍ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَيُبَاعُ الْفَاضِلُ إلخ) أَيِ إِذَا كَانَ يَوْفِي بَرَقِيَّةً كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي اهـ رَشِيدِي زَادَ سُلْطَانٌ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بَعْضِ الرَّقَبَةِ لَا أَثَرَ لَهَا اهـ. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَجِدَ بَشَرًا مَسْكِنًا إلخ) هَذَا تَضْوِيرٌ لِلتَّفَاسَةِ الْمُرَادَةِ لَهُمْ هُنَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ عُرْفًا نَفْسًا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

وَقَدْ يُعْتَقُّ (أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ) بِحَيْثُ يَشْتَرَى عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهُمَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ لِمَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ نَعَمْ، إِنْ اتَّسَعَ الْمَسْكَنُ الْمَالُوفُ بِحَيْثُ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ يُحْصَلُ رَقَبَةً لَزِمَهُ تَخْصِيلُهُمَا أَمَّا لَوْ لَمْ يَأْلَفَهُمَا فَيَلْزِمُهُ بَيْعُهُمَا وَتَخْصِيلُ قَرْنٍ يَعْتَقُهُ قَطْعًا وَاحْتِياجُهُ الْأُمَّةَ لِلْوَطْءِ كَهَوِّ لِلخِدْمَةِ. (وَلَا) يَجِبُ (شِرَاءُ) لِرَقَبَةٍ (بَغْنٍ) أَيُّ زِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا وَإِنْ قُلْتُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِتَكَرُّرِ ذَاكَ ضَعِيفٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَقْلًا عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَاعْتَمَدُوهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ لِلصَّوْمِ بَلْ يَلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى الْوُجُودِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ وَكَذَا لَوْ غَابَ مَا لَهُ فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ أَيْضًا وَلَا نَظَرَ إِلَى تَضَرُّرِهِمَا بِفَوَاتِ التَّمَتُّعِ مُدَّةَ الصَّبْرِ؛

فَوَيْلٌ (سَنِي: (فِي الْأَصَحِّ) وَيُفَارِقُ مَا مَنَا مَا مَرَّ فِي الْحَجِّ مِنْ لُزُومِ بَيْعِ الْمَالُوفِ بَأَنَّ الْحَجَّ لَا بَدَلَ لَهُ وَلِلْإِغْتِقِ بَدَلٌ وَمَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ مِنْ عَدَمِ تَبْقِيَةِ خَادِمٍ وَمَسْكَنِ لَهُ بَأَنَّ لِلْكَفَّارَةِ بَدَلًا كَمَا مَرَّ وَبِأَنَّ حُقُوقَهُ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ إِلَى وَلَا يَلْزَمُ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اتَّسَعَ الْمَسْكَنُ إلخ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بَأَنَّ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ مَا يَوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَّقَى لَهُ مِنْهُ سَمِ الْقَوْلِ هُوَ مُتَّجَةٌ فِي غَيْرِ الْمَالُوفِ أَمَّا فِيهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مُفَارَقَتِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَهِيَ تَشْتَرِي عَلَيْهِ بِخِلَافِ الدَّارِ لَا يُفَارِقُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُقْبِذُهُ قَوْلُ الْمُعْنِي وَيَجِبُ بَيْعُ ثَوْبٍ نَفْسٍ لَا يَلِيْقُ بِالْمُكْفَرِ إِذَا حَصَلَ غَرَضُ اللَّبْسِ وَغَرَضُ التَّكْفِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَالُوفًا كَمَا مَرَّ فِي الْعَبْدِ فَلَا يَلْزِمُهُ بَيْعُ بَعْضِهِ لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ فَيَجْزِيهِ الصَّوْمُ أَهـ. هـ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ تَخْصِيلُهَا) أَيُّ بَيْعِ فَاضِلِهِ أَهْ مُعْنِي أَيُّ لَا كُلَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَشْتَرِي الْفَاضِلَ فَقَطُّ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَلْبِيِّ بَلْ أَوْلَى لِمَا سَبَقَ مِنْ مَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ. هـ قَوْلُهُ: (وَاحْتِياجُهُ الْأُمَّةَ إلخ) وَفِي الْإِسْتِذْكَارِ لَوْ كَانَ لَهُ أُمَّةٌ لِلْوَطْءِ وَخَادِمٌ فَإِنْ أُمَكِّنَ أَنْ تَخْدُمَهُ الْأُمَّةُ أَعْتَقَ وَإِلَّا فَلَا أَهْ مُعْنِي.

فَوَيْلٌ (سَنِي: (وَلَا شِرَاءَ بَغْنٍ).

(فَرْغَ): لَا يَجِبُ قَبُولُ هِبَةِ الرَقَبَةِ وَلَا ثَمْنُهَا وَلَا قَبُولُ الْإِغْتِقِ عَنْهُ لِعِظَمِ الْمِنَّةِ بَلْ يُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (زِيَادَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْفَرْقُ إِلَى لَا يَجُوزُ. هـ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيُّ: الرُّضْوَةُ وَالْكَفَّارَةُ. هـ قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ مَرْدُودٌ أَهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: عَدَمُ وَجُوبِ الشَّرَاءِ بَغْنٍ وَإِنْ قُلْتُ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ غَابَ مَالُهُ) أَيُّ: وَلَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ إلخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ لُزُومُ انْتِظَارِ حُلُولِ الدِّينِ الْمُؤَجَّلِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ أَهْ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (إِلَى تَضَرُّرِهِمَا) أَيُّ: مَنْ وَجَدَ الْقَرْنَ بَغْنٍ وَمَنْ غَابَ مَالُهُ ع ش وَرَشِيدِي.

هـ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بَأَنَّ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ بَعْضًا مِنْهُ يَوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَّقَى لَهُ مِنْهُ. هـ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.



لأنه الذي ورط نفسه فيه اهـ. وَلَكْ أَنْ تَسْتَشْكِلَ ذَلِكَ بِمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ مِنْ دَمِ التَّمَتُّعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَنْ لَهُ الْعُدُولَ لِلصُّومِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَيْلَدُهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ ذَاكَ وَقَعَ تَابِعًا لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ مِنْهُ تَوْرِيْطُ نَفْسِهِ فِيهِ بِخِلَافِ هَذَا فَتَغْلُظُ فِيهِ أَكْثَرُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ اعْتِبَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ فِي نَحْوِ دَمِ التَّمَتُّعِ وَفِي الْكَفَّارَةِ الْعَدَمُ مُطْلَقًا بِأَنْ فِي بَدَلِ الدَّمِ تَأْقِيْتًا بِكُونِهِ فِي الْحَجِّ وَلَا تَأْقِيْتٌ فِيهَا وَبِأَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِهَا وَهَذَا صَرِيحٌ فِيْمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ وَلَا يَلْزُمُهُ كَمَا فِي الْكَافِي شِرَاءُ أُمَةٍ بِأَرَعَةِ الْحُسْنِ ثُبَاحٌ بِالْوَزْنِ لِخُرُوجِهَا عَنْ أَهْنَاءِ الزَّمَانِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ يَبْعَثُ بِشَمَنِ مِثْلِهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا ذَكَرَ لَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّرْكِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ فِي نَحْوِ الْمِخْفَةِ فِي الْحَجِّ نَظِيرَ ذَلِكَ وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا. (وَإِظْهَرِ الْأَقْوَالُ اعْتِبَارُ الْبَسَارِ) الَّذِي يَلْزُمُ بِهِ الْإِعْتِنَاقُ (بِوَقْتِ الْأَدَاءِ) لِلْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا كَوْضُوءٍ وَتَيْمُمٍ وَقِيَامٍ صَلَاةٍ وَقُعُودِهَا فَاعْتَبِرْ وَقْتُ أَدَائِهَا وَغَلَبَ الثَّانِي شَائِبَةُ الْعُقُوبَةِ فَاعْتَبِرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ كَمَا لَوْ زَنَى قَبْلَ ثُمَّ عَتَقَ فَإِنَّهُ يُحَدُّ حَدُّ الْقِرْنِ وَالثَّالِثُ الْأَغْلَظُ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْأَدَاءِ وَالرَّابِعُ الْأَغْلَظُ مِنْهُمَا وَأَعْرَضَ عَمَّا بَيْنَهُمَا. (فَلِنْ عَجَزَ) الْمُظَاهَرُ مِثْلًا (عَنْ عَتَقَ) بِأَنْ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا مَا يَضُرُّهُ فِيهَا فَاضِلًا عَمَّا ذَكَرَ أَوْ وَجَدَهَا لِكَيْتِهِ .....

• قَوْلُهُ: (وَمَا فِي مَعْنَاهُ) مِنَ الْمُرتَبِ الْمُقَدَّرِ كَدَمِ الْفَوَاتِ وَالْقِرَانِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ ذَاكَ إلخ) أَي: نَحْوِ التَّمَتُّعِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ) وَهُوَ التُّسْكُ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ اخْتِيَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ إلخ) الْمُرَادُ بِهِ بَيْنَ اخْتِيَارِ الْعَدَمِ فِي مَوْضِعِ الذَّبْحِ إلخ وَالْعَدَمُ مُطْلَقًا فِي الْكَفَّارَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ) أَرَادَ أَضْلَ الْفَرْقِ لَا خُصُوصَ الْفَارِقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزُمُهُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا فِي الْكَافِي مِنْ عَدَمِ لُزُومِ شِرَاءِ أُمَةٍ إلخ مَحَلٌّ وَقْفَةٍ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ إلخ. • قَوْلُهُ: (لِخُرُوجِهَا إلخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ اللُّزُومِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ مَرْدُودٌ اهـ.

• قَوْلُهُ (لَسِي): (بِوَقْتِ الْأَدَاءِ) أَي: إِرَادَةُ أَدَاءِ الْكَفَّارَةِ وَإِخْرَاجِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ اهـ حَلَبِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش يُؤْخَذُ مِنْ اخْتِيَارِ وَقْتِ الْأَدَاءِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا قَبْلَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ خَامِلًا لَا يَخْتِاجُ لِخَادِمٍ ثُمَّ صَارَ مِنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ اخْتَبَرَ حَالَهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا نَظَرَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلُ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ الَّذِي لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَأَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءِ فَقَرَضَهُ الْإِعْتِنَاقُ كَمَا لَوْ كَانَ الْحُرُّ مُغِيرًا حَالَهُ الْوُجُوبِ ثُمَّ أَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءِ اهـ. • قَوْلُهُ: (فَاخْتَبِرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ) وَهُوَ وَقْتُ الْقَتْلِ وَوَقْتُ الْجِمَاعِ وَوَقْتُ عَوْدِهِ فِي الظُّهَارِ اهـ بُجَيْرِيٌّ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَي: وَقْتِي الْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ. • قَوْلُهُ: (فَلِنْ عَجَزَ الْمُظَاهَرُ) أَي: جِسًا أَوْ شَرْعًا مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَوْ الْقَاتِلُ أَوْ الْمُجَامِعُ.

• قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَجِدْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ إلخ) أَي: فِي مَحَلِّ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ أَوْ مَا قَرُبَ مِنْهُ بِحَيْثُ لَا تَخْصُلُ فِي تَخْصِيلِهَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً اهـ ع

قَتْلَهَا مَثَلًا أَوْ كَانَ عَبْدًا إِذْ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ هُنَا وَإِنْ أَضَرَّ الصَّوْمَ لِتَضَرُّرِهِ بِدَوَامِ تَحْرِيمِ الْوُطْءِ بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (صَامَ) وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعِتْقِ خِلَافًا لِمَا تُؤْهِمُهُ عِبَارَتُهُ عَلَى مَا زَعَمَهُ الزَّرْكَشِيُّ (شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) لِلآيَةِ وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدُ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَيُغْتَبَرَانِ (بِالْهَلَالِ) وَإِنْ نَقَصَا؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ شَرْعًا وَبِحَبِّ تَبَيُّتِ نِيَّةِ الصَّوْمِ كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً بَعْدَ فَقْدِ الرَّقَبَةِ لَا قَبْلَهَا وَأَنْ تَكُونَ مُلْتَبِسَةً (بِنِيَّةِ كَفَّارَةِ) فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ جِهَتُهَا فَلَوْ صَامَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بَنِيَّتُهَا وَعَلَيْهِ

ش. ه. قَوْلُهُ: (قَتْلَهَا مَثَلًا) أَي: أَوْ بَاعَهَا وَاتَّلَفَ ثَمَنَهَا اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ عَبْدًا إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْعَطْفِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ إلخ) وَفَاقًا لِلرَّوْضِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا يُكْفَرُ الْعَبْدُ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَلِلْسَيِّدِ مَنْعُهُ مِنَ الصَّوْمِ إِنْ أَضَرَّ بِهِ فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ تَخْلِيلُهُ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ عَنْهَا التَّضَرُّرُ بِدَوَامِ التَّحْرِيمِ اه. بِحَذْفِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ اه. ه. قَوْلُهُ: (تَخْلِيلُهُ) أَي: بَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اه. س. ه. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ) أَي: كُفَّارَةِ الْيَمِينِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَالْإِقْضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) وَقَوْلُهُ: (وَهَذَا) إِلَى (قُلْتُ). ه. قَوْلُهُ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعِتْقِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَلَوْ تَكْلُفَ الْإِغْتِاقَ بِالْإِسْتِغْرَاضِ أَوْ غَيْرِهِ أَجْزَاءَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا أَي تَكْلُفَ الْعِتْقِ لَا يَتَأْتِي فِي الْعَبْدِ فَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا اه. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ قَرَعَ: قَالَ النَّاشِرِيُّ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَشْعُرْ أَجْزَاءَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسْيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي انْتَهَى اه. س.

ه. قَوْلُهُ: (لَمْ يُغْتَدُ بِصَوْمِهِ) أَي: وَيَقَعُ لَهُ تَفْلًا اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيُغْتَبَرَانِ) أَي: الشَّهْرَانِ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَصَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي الْمُغْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً إلخ) فَلَوْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ الصَّوْمَ قَبْلَ طَلَبِ الرَّقَبَةِ ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا لَمْ تَصِحَّ النِّيَّةُ مُغْنَى وَرَوْضُ أَي إِلَّا أَنْ يُجَدِّدَ النِّيَّةَ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ عَدَمِ الْوُجُودِ شَرْحُ الرَّوْضِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَا أَثَرَ لَهُ اه. س. ه. قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) يُغْنِي عَنْهُ ضَمِيرُ وَأَنْ تَكُونَ مُلْتَبِسَةً. ه. قَوْلُهُ: (جِهَتُهَا) أَي: جِهَةُ الْكَفَّارَةِ مِنْ ظَهَارٍ أَوْ قَتْلِ مَثَلًا كَمَا سَبَقَ

ه. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ) أَي: بَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِيهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدُ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قُبِيلَ قَوْلِ الْعُبَابِ قَرَعَ قَرَضُ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ: مَا نَصَّهُ قَرَعَ قَالَ النَّاشِرِيُّ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَذَرِ أَجْزَاءَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسْيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي اه. ه. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ



كفارتا قتل وظهار ولم يُعَيَّن أجزأته عنهما ما لم يجعل الأول عن واحدة والثاني عن أخرى وهكذا لقوات التابع وبه فارق نظيره السابق في العيدين. (ولا يشترط نية التابع في الأصح)؛ لأنه شرط وهو لا تجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستفيد من متتابعين ما بأصله أنه لو ابتدأهما عالماً طرؤ ما يقطع كيوم التخر أي أو جاهلاً فيما يظهر لم يُعْتَد بما أتى به ولكن يقع له نفلاً أي في صورة الجهل التي ذكرتها لا العلم الذي ذكره؛ ولأن نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرؤ ما يُبطله تلاعب فهو كالإحرام بالظهر قبل وقتها مع العلم بذلك فإن قلت ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبها في رمضان وإن علم بخبر معصوم موته أثناء يوم وهذا كانهقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف فيها يؤيد ما أطلقوه هنا قلت لا يؤيده؛ لأن الموت ليس رافعاً للتكليف قبله فالتبعية مع العلم به جازمة كالانقضاء المذكور بخلاف تخلل يوم التخر مثلاً هنا نعم، إن قيل بوجوب التثبيت مع علمها بخبره بطرؤ نحو حيض أثناء اليوم .....

أول الباب اه معني. ه فؤد: (ما لم يجعل الأول) أي: الشهر الأول أو اليوم الأول إلخ كما هو ظاهر اه  
ع ش. ه فؤد: (يقطعه) أي: التابع. ه فؤد: (كيوم التخر) أي: وشهر رمضان اه معني. ه فؤد: (لا العلم الذي ذكره إلخ) أي: فلا يقع فيه له نفلاً؛ لأن نيته إلخ. ه فؤد: (صحة نيته) أي: الشخص.  
ه فؤد: (موته) أي: أو طرؤ نحو الحيض اه ع ش. ه فؤد: (وهذا) أي: الظاهر المذكور.  
ه فؤد: (كانهقاد صلاة إلخ) أي: على ما بحثه الشارح خلاف ما بحثه السبكي من عدم الإيهقاد كما تقدم ذلك في محله اه سم. ه فؤد: (يؤيد إلخ) خبر وهذا. ه فؤد: (يؤيد ما أطلقوه) أي: قولهم ولكن يقع له نفلاً المقيّد لصحة نية الصوم مع العلم بطرؤ ما يقطع التابع المعلوم منه بالأولى صحتها مع الجهل بذلك وبه يتدفع اعتراض سم بما نصه قوله ما أطلقوه انظره مع قوله السابق العلم الذي ذكره وقوله قبله ما بأصله إلخ اه. ه فؤد: (جازمة) خبر (فالتبعية). ه فؤد: (كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح إذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقييد الإيهقاد بما إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها وإن نظر فيه الشارح بما فيه نظر كما مر في محله اه سم. ه فؤد: (نعم إن قيل بوجوب التثبيت إلخ) اعتمداه ع ش كما مر آنفاً وسم والرشيدي كما يأتي مع منع التأيد ببيان الفرق.

على الرقة بعد الشروع في الصوم لا أثر له. ه فؤد: (أو جاهلاً فيما يظهر إلخ) كذا شرح م ر.  
ه فؤد: (كانهقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف) الإيهقاد هنا هو ما بحثه الشارح خلاف ما بحثه السبكي من عدم الإيهقاد كما تقدم ذلك في محله. ه فؤد: (ما أطلقوه) انظر مع قوله السابق لا العلم الذي ذكره وقوله قبله ما بأصله. ه فؤد: (كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح إذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقييد الإيهقاد إذا انقضت مدة الخف فيها بما إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها وإلا لم تتعقد وإن نظر فيه الشارح بما فيه نظر كما يعلم بتأمله مع ما كتبه عليه في محله فراجع. ه فؤد: (نعم إن قيل بوجوب التثبيت مع علمها بخبره بطرؤ نحو حيض إلخ) ذكر الجلال

أَيْدَ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ. (فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ) لِتَمَامِهِ (وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّالِثِ ثَلَاثِينَ) لِتَعَذُّرِ اعْتِبَارِ الْهِلَالِ فِيهِ بِتَلَفُّقِهِ مِنْ شَهْرَيْنِ (وَيَزُولُ التَّائِبُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ) مِنَ الشَّهْرَيْنِ وَلَوْ آخِرَهُمَا (بِلَا عُذْرِ) كَأَنْ نَسِيَ النِّيَّةَ لِنِسْبَتِهِ لِتَنْوِيعِ تَقْصِيرِ (وَكَذَا) بِعُذْرِ يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّوْمَ كَسَفَرٍ مُبِيحٍ لِلْفَطْرِ وَخَوْفٍ حَامِلٍ أَوْ مُزْضِعٍ وَ (مَرَضٍ فِي الْجَدِيدِ) لِإِمْكَانِ الصَّوْمِ مَعَ ذَلِكَ فِي

قَوْلِهِ: (أَيْدَ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ) قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنْ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَلَا يُقَالُ إِنْ صَوْمَ بَعْضُ الْيَوْمِ فِي رَمَضَانَ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا يَتَوَقَّفُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّيُّ هُنَا أَنَّهَا كُفِّتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ إِسْمَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ رَافِعًا إِلَّا أَنْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِمَوْتِهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ وَالْأَقْرَبُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي يَوْمِ رَمَضَانَ إِشْغَالُهُ بِالصَّوْمِ احْتِرَامًا لِلْوَقْتِ وَأَمَّا هُنَا فَلَا فَايِدَةَ لِصَوْمِهِ لِتَبَيُّنِهِ عَدَمَ حُصُولِ التَّكْفِيرِ بِذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَغْدِلُ إِلَى الْإِطْعَامِ فَلْيُرَاجَعْ أَه.

قَوْلُهُ: (لِتَمَامِهِ) أَيِ: الشَّهْرِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ (نَسِيَ): (وَيَزُولُ التَّائِبُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ) وَهَلْ يَتَطَّلُ مَا مَضَى أَوْ يَتَقَلَّبُ تَفَلُّاً فِيهِ قَوْلَانِ رَجَّحَ فِي الْأَنْوَارِ أَوَّلَهُمَا وَابْنُ الْمُقَرِّي ثَانِيَهُمَا وَيَتَّبِعِي حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِفْسَادِ بِلَا عُذْرِ وَالثَّانِي عَلَى الْإِفْسَادِ بِعُذْرِ مُغْنِي وَاسْتَنْى. قَوْلُهُ: (بِفَوَاتِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ) وَلَوْ مَاتَ الْمُكْفَرُ بِالصَّوْمِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ هَلْ يَنْبِي وَإِثْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَأْنِفُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ التَّائِبِ وَعَلَيْهِ فَيُخْرِجُ مِنْ تَرْكِتِهِ جَمِيعَ الْكَفَّارَةِ لِبُطْلَانِ مَا مَضَى وَعَجْزِهِ عَنِ الصَّوْمِ بِمَوْتِهِ وَلَا يَجُوزُ لِوَارِثِهِ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى أَه ع ش أَقُولُ وَيَأْتِي عَنِ النُّهْيَةِ وَشَرْحُ الْإِزْشَادِ مَا قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ نَسِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ يُشْكِلُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِذْنِ قَرِيبِهِ أَوْ بِوَصِيَّتِهِ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي النُّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ نَسِيَ النِّيَّةَ) وَلَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ صَوْمِ يَوْمٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَضُرَّ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّوْمِ وَيُفَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّهُ أَضَيَّقَ مِنَ الصَّوْمِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ مَعَهُ الصَّوْمُ) بِمَعْنَى يَصِيحُ مَعَهُ الصَّوْمُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي حَتَّى لَا يَرِدَ الْمَرَضُ أَه رَشِيدِي.

الْمُحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ قُبِيلَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ فَيَمُنْ عَلِمَتْ بِالْعَادَةِ أَوْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُهُ بِالصَّوْمِ أَنَّ الْغَزَالِيَّ قَالَ فِي الْمُسْتَضْفَى أَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ فَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ وَأَمَّا عِنْدَنَا فَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ أَه وَأَقُولُ مَعَ ذَلِكَ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنْ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا تَوَقَّفَ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ وَقَدْ يَمْنَعُ تَوَقُّفُ بَعْضِ الْيَوْمِ عَلَى بَاقِيهِ مُطْلَقًا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّ الْمُحَلِّيَّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا كُفِّتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ.



الجُنَّةُ فهو كفطر مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ (لا) بِفَوَاتِ يَوْمٍ فَكَثُرَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إِذْ كَلَامُهُ يُفِيدُ أَنَّ غَيْرَ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ مِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ وَيُتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ بِأَنْ تَصُومَ امْرَأَةٌ عَنْ مَظَاهِرِ مَيْتٍ قَرِيبٍ لَهَا أَوْ بِإِذْنِ قَرِيبِهِ أَوْ بِوَصِيَّتِهِ (بَحِيضٍ) بِمَنْ لَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ شَهْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ شَهْرٌ غَالِبًا وَتَكْلِيفُهَا الصَّبْرَ لَيْسَ الْيَأْسُ خَطَرًا أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ ذَلِكَ فَشَرِيعَتْ فِي وَقْتٍ بِتَخَلُّلِ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى لَكِنْ يُشَكَّلُ عَلَيْهِ إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ بِالْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْعَادَةَ فِي مَجِيءِ الْحَيْضِ أَضْبَطُ مِنْهَا فِي مَجِيءِ النَّفَاسِ (وَكَذَا جُنُونٌ) فَاتَّ بِه يَوْمٌ فَكَثُرَ لَا يَضُرُّ فِي

• قَوْلُهُ: (فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): النَّفَاسُ كَالْحَيْضِ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ عَلَى الصَّحِيحِ وَطُرُوُّ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي كَفَّارَةِ قَتْلِ لَا ظُّهَارٍ إِذْ لَا تَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ ذِكْرُهُ الْحَيْضَ هُنَا وَكَلَامُهُ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ وَأَجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّ كَلَامَهُ فِي مُطْلَقِ الْكَفَّارَةِ وَأَيْضًا قَدْ تُتَصَوَّرُ فِي الْمَرْأَةِ بِأَنْ تَصُومَ عَنْ قَرِيبِهَا الْمَيْتِ الْعَاجِزِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ بِنَاءً عَلَى الْقَدِيمِ الْمُخْتَارِ اهـ. • قَوْلُهُ: (إِذْ كَلَامُهُ يُفِيدُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا التَّابِعُ إِذَا صَامَتْ عَنْ غَيْرِهَا وَنَقَلَهُ سَمٌ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ لِكَيْتَهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الصِّيَامِ فِي شَرْحِ وَلَوْ صَامَ أَجَنَّبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ مِمَّا نَصَّه: وَسَوَاءٌ فِي جَوَازِ فِعْلِ الصَّوْمِ أَكَانَ قَدْ وَجَبَ فِيهِ التَّابِعُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ التَّابِعَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي حَقِّ الْمَيْتِ لِمَعْنَى لَا يَوْجَدُ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ وَلِأَنَّهُ التَّزَمَ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ فَسَقَطَتْ بِمَوْتِهِ انْتَهَى وَفِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مِثْلُهُ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتَصَوَّرُ إلخ مُجَرَّدُ تَأْتِي صَوْمِهَا عَنِ الظُّهَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِفَةِ التَّابِعِ اهـ ع ش أَقُولُ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ إلخ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ لِعَدَمِ مُلَاقَاةِ الْجَوَابِ حَيْثُ لِلْإِغْتِرَاضِ الْوَارِدِ عَلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ فِي زَوَالِ التَّابِعِ بِفَوَاتِ يَوْمٍ مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (وَيُتَصَوَّرُ) أَيِ: طُرُوُّ الْحَيْضِ أَيْضًا أَيِ مِثْلُ تَصَوُّرِهِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُشَكَّلُ عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ إلخ. • قَوْلُهُ: (إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ) أَيِ: مَعَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ شَهْرَيْنِ فَكَثُرَ بَلْ مَعَ لُزُومِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ أَيِ شَهْرَيْنِ فَكَثُرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ بِالْحَيْضِ أَيِ فِي أَنْ لَا يَنْقَطِعَ أَيِ فَكَيْفَ اغْتَفَرَ مَعَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يُغْتَفَرَ الْحَيْضُ عِنْدَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ سَمٍ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ بَلْ مَعَ لُزُومِ إلخ: مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذِ النَّفَاسُ الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فَرَاغِ الرَّجْمِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ عِلْقَةٍ لَا أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَوْلُودِ الْكَامِلِ وَهُوَ مَنْ يُولَدُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ اللَّزُومَ الْعُرْفِيُّ لَا الْمُنْطَقِيُّ فَلَا يُنَافِيهِ التَّخَلُّفُ نَادِرًا. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ إلخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْعَادَةَ إلخ) وَقَدْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنَّ النَّفَاسَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ قَطْعُ التَّابِعِ وَإِنْ شَرِيعَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْحَمْلِ لَا حِتْمَالٍ وَلَا دَتِيهَا لَبَلًا وَنَفَاسِهَا لَحْظَةً فِيهَا اهـ

• قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُشَكَّلُ عَلَيْهِ إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ) أَيِ: مَعَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ بِشَهْرَيْنِ فَكَثُرَ بَلْ مَعَ لُزُومِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ أَيِ بِشَهْرَيْنِ فَكَثُرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ بِالْحَيْضِ أَيِ فِي أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ أَيِ فَكَيْفَ اغْتَفَرَ مَعَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يُغْتَفَرَ الْحَيْضُ عِنْدَ اعْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ إلخ) يَتَأَمَّلُ.

التتابع (على المذهب) إذ لا اختيار له فيه نعم، إن تَقَطَّعَ جاء فيه تفصيل الحيض ويُؤخَذُ من العِلَّةِ أنه لو اختاره بشرب دواء يُجَنُّ لَيْلاً انْقَطَعَ وهو مَقْبُوسٌ وهل استعجال الحيض بدواء كذلك أو يُفَرَّقُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والفرق أقرب؛ لأن الحيض يُعْهَدُ كَثِيرًا تَقَدُّمُهُ وتأخُّره عن وقته فلم تُمكن نسبة مجيئه لاختيارها كما في الجنون الذي لا يترتب عُرْفًا في مثل ذلك إلا على فعلها ومثله الإغماء المُبْطِلُ لِلصَّوْمِ وقيل كالمرض وانتصر له الأذرعِي وأطال. (فإن عَجَزَ عن الصوم) أو تَتَابَعَهُ (بِهَرَمٍ أو مَرَضٍ) عَطَفُ عامٍّ على خاصٍّ على ما قيل وإنما يُتَّجَهُ بناءً على تسمية الهرم مَرَضًا وهو ما صرح به الأطباء ومقتضى كلام الفقهاء وأهل العُرْفِ أن الهرم قد لا يُسَمَّى مَرَضًا (قال الأكثرون ولا يُزجى زواله) وقال الأقلون كالإمام ومن تبعه وصحَّحه في الروضة يُقْتَبَرُ دَوَائِهِ في ظَنِّه مُدَّةُ شَهْرَيْنِ بِالْعَادَةِ الْغَالِبَةِ في مثله أو بقول الأطباء ويظهر الاكتفاء بقول عدلٍ منهم (أو لِحَقِّهِ بالصوم) أو تَتَابَعَهُ (مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ) أي لا تُحْتَمَلُ عادةً وإن لم يُبَيَّحِ التَّيَمُّمُ

رَشِيدِي. هـ فَوَدَ: (نَعَمْ إِنْ تَقَطَّعَ إلخ) كذا في الْمُغْنِي. هـ فَوَدَ: (مِنْ الْعِلَّةِ) أي: مِنْ قَوْلِهِ إِذْ لَا اخْتِيَارَ إلخ.  
 هـ فَوَدَ: (لَيْلًا) ظَرْفُ شَرْبٍ. هـ فَوَدَ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْإِغْمَاءُ الْمُسْتَعْرِقُ كَالْجُنُونِ وَلَوْ صَامَ رَمَضَانَ بَنِيَّةَ الْكُفَّارَةِ أَوْ بَنِيَّتَهُمَا بَطَلَ صَوْمُهُ وَيَأْتِمُّ بِقَطْعِ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ لِيَسْتَأْنِفَ إِذَا هُمَا كَصَوْمِ يَوْمٍ وَلَوْ وُطِئَ الْمُظَاهِرُ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرَيْنِ عَصَى أَيْ بِتَقْدِيمِ الْوُطْءِ عَلَى تَمَامِ التَّكْفِيرِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ أَهْ قَالَ ع ش وَلَوْ أَمَرَهُمُ الْإِمَامُ بِالصَّوْمِ لِلِاسْتِقَاءِ فَصَادَفَ ذَلِكَ صَوْمًا عَنْ كُفَّارَةٍ مُتَتَابِعَةٍ قَبَّلَ بَنِي أَنِ يَصُومَ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَيَحْصُلَ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْ شُغْلِ الْأَيَّامِ بِالصَّوْمِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَهْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ قَبَّلَ بَنِي إلخ أَنَّ نِيَّتَهُمَا يَضُرُّ فِيهِ وَقْفَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدَ: (الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) وَهُوَ الْمُسْتَعْرِقُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَوْ لَجَمِيعِ النَّهَارِ إِذَا غَيْرُهُ بَانَ أَفَاقَ فِي النَّهَارِ وَلَوْ لَحِظَةً لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. هـ فَوَدَ: (عَطَفُ عامٍّ عَلَى خَاصٍّ) فَإِنَّ الْمَرَضَ عَرَضِيَّ وَالْهَرَمَ مَرَضٌ طَبِيعِيٌّ مُغْنِيٌّ يَتَأَمَّلُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ مُقْتَضَى تَغْلِيلِ الْمُغْنِي أَنَّهُ مِنْ عَطَفِ الْمُغَايِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ الْمَرَضَ نَوْعَانِ عَرَضِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ وَهُوَ الْهَرَمُ. هـ فَوَدَ: (وَأِنَّمَا يُتَّجَهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَإِنْ سُمِّيَ مَرَضًا أَهْ سَمِ. هـ فَوَدَ: (وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ إِلَى الْكِتَابِ) فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ) اعْتَمَدَهُ الرُّوضُ وَالْمُنْهَجُ وَالنِّهَايَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَصَحَّحَ هَذَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ مِنَ الْأَوَّلِ أَهْ. هـ فَوَدَ: (فِي ظَنِّهِ إلخ) أَيْ: فَإِنْ أَخْلَفَ الظَّنُّ أَوْ زَالَ الْمَرَضُ الَّذِي لَا يُزْجَى بِرُؤْيِهِ لَمْ يُجْزِهِ الْإِطْعَامُ ع ش أَهْ يُجْزِيهِمْ فِيهِ وَقْفَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَقُلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي الدَّفْعُ وَإِنْ زَالَ الْمَرَضُ بَعْدَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ أَهْ وَقَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْآتِي وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى صَوْمِ إلخ.

هـ فَوَدَ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) أَيْ: وَهُوَ الْمُسْتَعْرِقُ. هـ فَوَدَ: (عَطَفُ عامٍّ عَلَى خَاصٍّ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَأَنْ يُسَمَّى مَرَضًا.



فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم لها بالشَّبَقِ، نعم، غلبة الجوع ليست عُذْرًا ابتداءً لِفَقْدِهِ حينئذٍ فيلزمه الشُّرُوعُ في الصَّوْمِ فإذا عَجَزَ عنه أَفْطَرَ وانتَقَلَ للإطعام بخلاف الشَّبَقِ لوجوده عند الشُّرُوعِ إذ هو شِدَّةُ الْغَلَمَةِ وإنما لم يكن عُذْرًا في صَوْمِ رَمَضَانَ؛ لَأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ (أو خاف زيادةَ مَرَضٍ كَفَرٍ) في غير القتلِ لما يأتي (بإطعام) أي تَمْلِيكَ وَآثَرَ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ لَفْظُ الْقُرْآنِ فَحَسَبُ إِذْ لَا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ. وقياسُ الزَّكَاةِ الْاِكْتِفَاءُ بِالِدَفْعِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَفْظُ تَمْلِيكَ، واقتضاءُ الرُّوْضَةِ اشْتِرَاطُهُ اسْتِبْعَادُهُ الْأَذْرَعِيَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ فِي صُورَةٍ خَاصَّةٍ كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمِلِهَا (سِتِّينَ مَسْكِينًا) لِلآيَةِ لَا أَقْلَ حَتَّى لَوْ دَفَعَ لِوَاحِدٍ سِتِّينَ مُدًّا فِي سِتِّينَ يَوْمًا لَمْ يَجْزِ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَمَعَ السِّتِّينَ وَوَضَعَ الطَّعَامَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَقَالَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَقْلُ بِالسُّوِيَّةِ فَقَبِلُوهُ وَلَهُمْ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ بِالتَّفَاوُتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ خُذُوهُ وَتَوَى الْكُفَّارَةَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُجْزِئُهُ إِنْ أَخَذُوهُ بِالسُّوِيَّةِ وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مُدًّا لَا دُونَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ بِأَنَّ الْمُتَمَلِّكَ ثُمَّ الْقَبُولَ الْوَاقِعَ بِهِ التَّسَاوِيَّ قَبْلَ الْأَخْذِ وَهَذَا لَا مُتَمَلِّكَ إِلَّا الْأَخْذُ فَاشْتَرَطَ التَّسَاوِيَّ فِيهِ (أَوْ فَقِيرًا)؛ لَأَنَّهُ أَسْوَأُ حَالًا أَوْ الْبَعْضُ فَقَرَاءٌ وَالْبَعْضُ مَسَاكِينٌ وَلَا آثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ عَتَقٍ بَعْدَ الْإِطْعَامِ وَلَوْ لِمُدٍّ كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمٍ مِنَ الشُّهُورَيْنِ فَقَدَّرَ عَلَى الْعَتَقِ (لَا كَافِرًا) وَلَا

• قَوْلُهُ: (إِبْتِدَاءً) أَي: حِينَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ. • قَوْلُهُ: (لِفَقْدِهِ) أَي: عُذْرِ غَلَبَةِ الْجُوعِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الشَّبَقِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (شِدَّةُ الْغَلَمَةِ) أَي: شَهْوَةُ الْوُطْءِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَمْ يَكُنْ إلَخ) أَي: الشَّبَقُ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ) وَلِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْوُطْءُ فِيهِ لَيْلًا بِخِلَافِهِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ لَا سِتْمَرَارٍ حُرْمَتِهِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنْهَا مُغْنِي وَأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (أَي تَمْلِيكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرِّقُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى أَنَّهَا) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَي: الْإِطْعَامُ. • قَوْلُهُ: (فَحَسَبُ) أَي: فَقَطْ اِهْدَعْ ش. • قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ) أَي: تَعْدِيَّتُهُمْ أَوْ تَغْشِيَّتُهُمْ اِهْدَعْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إلَخ) مُعْتَمِدٌ اِهْدَعْ ش وَاقْتِضَاءُ الرُّوْضَةِ إلَخ أَي حَيْثُ عَبَّرَ بِالتَّمْلِيكِ اِهْدَعْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (اسْتِبْعَادُهُ الْأَذْرَعِيَّ) أَي: قَالَ وَهُوَ بَعِيدٌ أَي فَلَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَدَفْعِ الزَّكَاةِ اِهْدَعْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ) أَي: صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ خُذُوهُ وَقَوْلِهِ وَتِلْكَ أَي صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا فَقَبِلُوهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَعْضُ فَقَرَاءٌ إلَخ) ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى مَسْكِينًا وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَكْفِي الْبَعْضُ مَسَاكِينٌ وَالْبَعْضُ فَقَرَاءٌ اِهْدَعْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا آثَرَ لِقُدْرَتِهِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (لَأَنَّهُ صَحَّ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ) إِلَى (فَإِنْ عَجَزَ). • قَوْلُهُ: (وَلَا آثَرَ لِقُدْرَتِهِ إلَخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ قَرَعُ: لَوْ شَرَعَ الْمُغْفِرُ فِي الصَّوْمِ فَأَيَسَرَ أَوْ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ فِي الْإِطْعَامِ فَقَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْإِغْتِنَاقِ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الصَّوْمِ فِي الثَّانِي اِهْدَعْ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِمُدٍّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا آثَرَ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الصَّوْمِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ بَقِيَّةِ الْإِمْدَادِ اِهْدَعْ

• قَوْلُهُ: (وَاقْتِضَاءُ الرُّوْضَةِ إلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (إِنْ أَخَذُوهُ بِالسُّوِيَّةِ) انْظُرْ لَوْ أَخَذُوهُ جُمْلَةً هَلْ يَمْلِكُونَ بِهَذَا الْأَخْذِ حَتَّى لَا يَضُرَّ قِسْمَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّفَاوُتِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِمُدٍّ) انْظُرْ بَعْضَ الْمُدِّ.

مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ وَلَا مُكْفِيًا بِنَفَقَةٍ غَيْرِهِ وَلَا قِنًا وَلَوْ لِلغَيْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ لَهُ حَقِيقَةٌ (وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِيًّا) وَنَحْوَهُمْ كَالزَّكَاةِ بِجَامِعِ التَّطَهِيرِ (سِتِّينَ مُدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدًّا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ فِي رِوَايَةٍ وَصَحَّ فِي أُخْرَى سِتُّونَ صَاعًا وَهِيَ مُحْمُولَةٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ الصَّادِقِ بِالنَّدْبِ لِتَعَذُّرِ التَّنْسِخِ فَتَعَيَّنَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَ. وَإِنَّمَا يُجْزَى الْإِخْرَاجُ هُنَا (مِمَّا) أَيِ مِنْ طَعَامٍ (يَكُونُ فِطْرَةً) بِأَنْ يَكُونَ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ مَحَلِّ الْمُكْفَرِ فِي غَالِبِ السَّنَةِ كَالْأَقِطِ وَلَوْ لِلْبَلَدِيِّ فَلَا يُجْزَى نَحْوُ دَقِيقٍ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ، نَعَمْ، اللَّبَنُ يُجْزَى ثُمَّ لَا هُنَا عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنَّفِ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُكْفَرِ هُنَا الْمُخَاطَبُ بِالْكَفَّارَةِ لَا مَاذُونُهُ أَوْ وَلِيُّهُ لِتَوَافُقِ مَا مَرَّ ثُمَّ إِنَّ الْعِبْرَةَ بِلَدِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ لَا الْمُؤَدَّى فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا قَلَّرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الصَّوْمِ وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عَلَى بَعْضِ عَتَقٍ أَوْ صَوْمٍ بِخِلَافِ بَعْضِ الطَّعَامِ وَلَوْ بَعْضَ مُدٍّ إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ فَيُخْرِجُهُ ثُمَّ الْبَاقِي إِذَا أَمْسَرَ.

ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ) كَزَوْجَتِهِ وَبَعْضِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِنَفَقَةٍ غَيْرِهِ) كَالزَّوْجِ وَالبَعْضِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا قِنًا) وَلَوْ مُكَاتَبًا اهْ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَيِ: الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ أَيِ الْغَيْرِ اهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (سِتِّينَ مُدًّا لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدًّا) وَإِنْ صَرَفَ سِتِّينَ مُدًّا إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بِالسُّوِّيَةِ احْتِسِبَ لَهُ ثَلَاثِينَ مُدًّا فَيَصْرِفُ ثَلَاثِينَ أُخْرَى إِلَى سِتِّينَ مِنْهُمْ وَيَسْتَرِدُّ مِنَ الْبَاقِينَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ لَهُمْ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَإِنْ صَرَفَ سِتِّينَ إِلَى ثَلَاثِينَ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ كُلُّ مِنْهُمْ عَنْ مُدٍّ لَزِمَهُ صَرَفُ ثَلَاثِينَ مُدًّا إِلَى ثَلَاثِينَ غَيْرِهِمْ وَيَسْتَرِدُّ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ صَرَفَ لِمَسْكِينٍ وَاحِدٍ مُدَّيْنِ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ جَازَ وَإِنْ أُعْطِيَ رَجُلًا مُدًّا وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ مَثَلًا وَدَفَعَهُ لِأَخَرَ وَهَكَذَا إِلَى سِتِّينَ أَجْزَاءَ وَكَرَّةً، وَلَوْ دَفَعَ الطَّعَامَ إِلَى الْإِمَامِ قَتَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ لَمْ يُجْزِهِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ التَّنْسِخِ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجَّهَ تَعَذُّرُهُ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ لِتَعَذُّرِ التَّنْسِخِ الْخَ يَغْنِي لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ لَا يُصَارُ إِلَى التَّنْسِخِ فَتَأْمَلُ اهْ وَفِيهِ تَأْمَلٌ وَلَعَلَّ وَجَّهَ تَعَذُّرِ التَّنْسِخِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالتَّأَخُّرِ مِنْهُمَا. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنَّفِ الْخَ) أَقْرَأَ الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُجْزَى هُنَا أَيْضًا نِهَابَةً أَيِ حَيْثُ يَخْصُلُ مِنْهُ سِتُّونَ مُدًّا مِنَ الْأَقِطِ كَمَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ اهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَّضِ مَعَ شَرْحِهِ إِذَا عَجَزَ مَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ بَقِيَ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَلَا يَطَأُ الْمُظَاهِرَ حَتَّى يُكْفَرَ وَلَا يُجْزَى كَفَّارَةُ مُلَفَّقَةٍ مِنْ خَصْلَتَيْنِ كَانَ يَغْتَقِ نِصْفَ رَقَبَةٍ وَيَصُومُ شَهْرًا أَوْ يَصُومُ شَهْرًا وَيُطْعِمُ ثَلَاثِينَ فَإِنْ وَجَدَ بَعْضَ الرَّقَبَةِ صَامَ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ لَهَا فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ أَطْعَمَ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ بَعْضَ الطَّعَامِ فَلَمَّا يُخْرِجُهُ وَلَوْ بَعْضَ مُدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ وَالْمِيسُورُ لَا يَنْقُطُ بِالْمَغْسُورِ وَيَبْقَى الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَلَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى رَقَبَةٍ أَعْتَقَهَا عَنْ إِحْدَاهُمَا وَصَامَ عَنِ الْأُخْرَى إِنْ قَلَّرَ وَإِلَّا أَطْعَمَ اهْ.

٥. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُجْزَى هُنَا أَيْضًا شَرْحُ م ر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ اللَّعَانِ

هُوَ لُعْنَةٌ مُضَدَّرَةٌ أَوْ جَمْعُ لَعْنٍ الْإِبْعَادُ وَشَرْعًا كَلِمَاتٌ تَأْتِي جُعِلَتْ حُجَّةٌ لِمَنْ اضْطُرَّ لِقَذْفٍ مَنْ لَطَخَ فِرَاشَهُ وَالْحَقَّ الْعَارَ بِهِ أَوْ لِنَفْسٍ وَلَيْدٍ عَنْهُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ الْكَاذِبِ مِنْهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ اللَّعَانِ

• قَوْلُهُ: (هُوَ لُعْنَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتُ) فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (الْإِبْعَادُ) بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ لَعْنٍ أَوْ بِالرَّفْعِ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيْ وَهُوَ اللَّعْنُ الْإِبْعَادُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ وَاللُّعَانُ لُعْنَةٌ مُضَدَّرَةٌ لَا عَنْ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ جَمْعًا لِلْعَنْ وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ هَذَا إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ لَوْ ثَبَتَ ضَبْطُ الشَّارِحِ لَفَظَ مُضَدَّرٌ بِضَمِّهِ وَعَطَفَ مَا بَعْدَهُ بِأَوْ وَلَا فَيَجُوزُ رَفْعُ الْإِبْعَادِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ هُوَ فَيَكُونُ جَمْعُ لَعْنٍ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ عَلَى مُضَدَّرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْحَالِيَةِ كَنَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ وَقَوْلُهُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ إلخ أَيْ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ مُضَدَّرٌ لَا عَنْ أَيْ مَذْلُوعٌ وَهُوَ التَّكْلُمُ بِكَلِمَاتِ اللَّعَانِ؛ لِأَنَّ الْمَضَدَّرَ اسْمٌ لِلْفَظِ وَلَيْسَ مَعْنَى لُغَوِيًّا أَه. • قَوْلُهُ: (وَشَرَحَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) فِي التَّرْجُمَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجُعِلَتْ) إِلَى (وَلَمْ يَخْتَرْ) وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِجْمَاعِ) وَقَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ هُوَ). • قَوْلُهُ: (كَلِمَاتُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلُ اللَّعَانِ قَوْلُهُ إلخ قَوْلُ كَلِمَاتِ إلخ أَه سَم. • قَوْلُهُ: (جُعِلَتْ إلخ) نَعَتْ ثَانٍ لِكَلِمَاتِ. • قَوْلُهُ: (حُجَّةٌ لِمَنْ اضْطُرَّ إلخ) بِمَعْنَى سَبِيًّا دَافِعًا لِلْحَدِّ عَنِ الْمَضْطَرِّ أَه ع ش. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ اضْطُرَّ إلخ) أَيْ: شَأْنُهُ الْإِضْطِرَارُ إِلَى تِلْكَ الْأَيْمَانِ وَالْأَفْسِيَّاتِ أَنَّ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ أَه حَلَبِي. • قَوْلُهُ: (لِقَذْفِ إلخ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ مُضْطَرًّا لِلْقَذْفِ وَإِنَّمَا هُوَ مُضْطَرٌّ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنْهُ وَأُجِيبُ بِأَنَّ كَلَامَهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ أَيْ لِدَفْعِ مُوجِبِ الْقَذْفِ وَهُوَ الْحَدُّ وَقَوْلُهُ مِنْ أَيْ زَوْجَةٍ لَطَخَ أَيْ تِلْكَ الزَّوْجَةُ وَذَكَرَهُ بِاِغْتِيَابِ اللَّفْظِ وَقَوْلُهُ فِرَاشُهُ أَيْ الْمَضْطَرُّ وَفِرَاشُهُ هُوَ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ وَالْحَقَّ إلخ مِنْ عَطَفِ مُسَبِّبٍ عَلَى سَبَبٍ وَقِيلَ تَفْسِيرٌ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه بُجَيْرِيُّ. • قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ) أَيْ: هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِذَلِكَ أَيْ بِلَفْظِ اللَّعَانِ. • قَوْلُهُ: (لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى لِقَوْلِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِطْلَاقُهُ فِي جَانِبِ الْمَرَاةِ مِنْ مَجَازِ التَّغْلِيْبِ أَه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ اللَّعَانِ)

• قَوْلُهُ: (وَشَرَحَهَا كَلِمَاتُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ قَوْلُ كَلِمَاتِ إلخ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلُ اللَّعَانِ قَوْلُهُ إلخ.

عن الرَّحْمَةِ وإبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعي مع إنها أيمان على الأصح  
رخصة لفسر البيّنة بزناها وصيانة للأنسب عن الاختلاط ولم يختار لفظ الغضب المذكور معه  
في الآية؛ لأنه المُقَدَّم فيها كالواقع ولأنه قد ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس وأصله قبل  
الإجماع أوائل سورة النور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو  
لنفي الولد كما عليم مما مرّ توقّف على أنه (يسبقه قذف) بمُعْجَمَةٍ أو نفي ولّد؛ لأنه تعالى  
ذكره بعد القذف وهذا أعني القذف من حيث هو لغة الرّمّي وشرعا الرّمّي بالزنا تعبيراً ولم  
يذكره في الترجمة؛ لأنه وسيلة لا مقصود كما تقرّر ثم رأيت الزر كشي أجاب بنحو ذلك  
(وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (لرجل أو امرأة) أو خُشْي (زَيْت) بفتح التاء في الكل

• قوله: (وإبعاد كل عن الآخر) إذ يحرّم النكاح بينهما أبداً اه شرح المنهج. • قوله: (وصيانة إلخ) عطف  
مُغَايِرٌ اه ع ش. • قوله: (ولم يختار إلخ) بيناء المفعول يعني اختار الأضحاب للترجمة لفظ اللعان دون  
لفظ الغضب وإن كانا مَوْجُودَيْنِ في الآية. • قوله: (معه) أي: مع لفظ اللعان باختيار المادة. • قوله: (في  
الآية) عبارة المُعْنَى والأسنى في اللعان. • قوله: (لأنه إلخ) عبارة الأسنى؛ لأن لعانه مُتَقَدِّمٌ على لعانها  
في الآية والواقع إلخ وعبارة المُعْنَى لِكُونِ اللَّعْنَةِ مُتَقَدِّمَةً في الآية الكريمة والواقع اه. • قوله: (أوائل  
سورة النور) وسبب نزولها ما في البخاري (أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي ﷺ بشريك ابن  
سحماء فقال له ﷺ: «البيّنة أو حد في ظهرك» فقال يا رسول الله إذا رأيت أحداً على امرأته رجلاً يتطلق  
يلتمس البيّنة فجعل النبي ﷺ يُكْرِرُ ذلك فقال: هلال: (والذي بعثك بالحق نبياً إني لصادق  
وليتزلن الله ما يئري ظهري من الحد) فنزلت الآيات مُعْنَى وأسنى. • قوله: (ولكونه إلخ) مُتَعَلِّقٌ بقوله  
الآتي توقّف إلخ ودخول في المتن. • قوله: (مما ذكر) أي: في التعريف. • قوله: (لأنه تعالى إلخ) فيه  
تواردٌ عِلْتَيْنِ على مغلول واحد بدون عطف إلا أن يجعل الأول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى  
المُعْنَى عن هذا التكلّف بعطف الثاني على الأول. • قوله: (من حيث هو) انظر ما فائدته وقد أسقطه  
المُعْنَى وشيخ الإسلام. • قوله: (تغييراً) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشيدي عبارة  
الحلبي يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون أربع فإنهم لم يريدوا التغيير خصوصاً إذا كانوا  
طامعين في شهادة الرابع فأعرض مع أنهم قذفة اه. • قوله: (ولم يذكره) أي: القذف. • قوله: (لأنه  
وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم.

• قول (سني): (وصريحه الزنا) والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتغريض ويبدأ بالأول فقال وصريحه  
إلخ اه مُعْنَى. • قوله: (في معرض التغيير) إلى الفرع في النهاية وكذا في المُعْنَى إلا قوله نعم إن ظنه  
إلخ. • قوله: (أو خشي) أي: إن أضاف الزنا إلى قرّجيه فإن أضافه إلى أحدهما كان كناية اه مُعْنَى  
وسياتي في الشارح مثله.

• قوله: (ولم يختار) أي: في الترجمة. • قوله: (لأنه وسيلة) أي: بالنسبة لللعان المقصود بالباب.



(أَوْ زَنَيْتَ) بِكَسْرِهَا فِي الْكُلِّ (أَوْ) قَوْلُهُ لِأَحَدِهِمَا (يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةً) لِتَكْرُرِ ذَلِكَ وَشَهْرَتِهِ وَاللَّخْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ وَعَكْسِيهِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ تَعْيِيرٌ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ بَأْنُ قَطْعٍ بِكَذِبِهِ كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لَيْسَتْ سَنَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ أَوْ جَرَّحَهُ بِهِ لِتَرُدَّ شَهَادَتُهُ أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ خُصْمِي يَعْلَمُ زِنَا شَاهِدِهِ أَوْ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ زَانٍ فَلْيَحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ فَلَا يَكُونُ قَذْفًا نَعَمْ، يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى لِلإِهْدَاءِ وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ يَرْفَعُ حُدُّهُ لَا إِثْمَهُ، نَعَمْ، إِنْ ظَنَّهُ مُبِيحًا وَعُذِرَ

• قَوْلُهُ: (لِأَحَدِهِمَا) الْأَنْسَبُ بِمَا زَادَهُ لِأَحَدِهِمْ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ أَيِ إِلَّا حَذَّ الدَّائِرِ الصَّادِقِ بِهَا إِذَا قَالَتْ لَهُ يَا زَانِيَةً وَبِهِ إِذَا قَالَ لَهَا يَا زَانِي وَكَانَ يَتَّبِعِي حَيْثُ زَادَ الْخُشْيُ أَنْ يَقُولَ لِأَحَدِهِمْ أَوْ.  
• قَوْلُهُ: (وَاللَّخْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُهُ لَخْنًا بِتَأْوِيلِ الرَّجُلِ بِالنِّسْمَةِ وَالْمَرْأَةِ بِالشَّخْصِ أَوْ ع.  
• قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَطْعِ أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ إلخ) أَيِ: إِنْ شَهَادَةُ النَّصَابِ عَلَى شَخْصٍ بِالزِّنَا لَيْسَتْ قَذْفًا أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ جَرَّحَهُ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَوْ شَهِدَ بِجُرْحِهِ فَاسْتَفْسَرَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْبَرَهُ بِزِنَاهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ انْتَهَتْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ عَيْنُ مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةِ وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ عُمَرُ أَنَّهَا غَيْرُهَا. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَكَذَا لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدٌ بِحَقِّ فَقَالَ خُصْمِي إلخ. • قَوْلُهُ: (أَوْ أَخْبَرَنِي إلخ) عَطَفَ عَلَى يَعْلَمُ إلخ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلْخُصْمِ وَقَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ أَوْ أَخْبَرَنِي أَيِ الْمُدَّعِي أَوْ الشَّاهِدُ كَمَا أَفَادَهُ السَّنْبَاطِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمَحَلِّيِّ أَوْ مُسَلِّمٍ فِي ذَاتِهِ لَا فِي حَلِّ كَلَامِ الشَّارِحِ إِذْ سِيَاقُهُ يَمْنَعُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِلشَّاهِدِ.  
• قَوْلُهُ: (فَلْيَحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ) ظَاهِرُ اقْتِصَارِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَعْوَى الْإِخْبَارِ بِالزِّنَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ.  
• قَوْلُهُ: (فَلَا يَكُونُ قَذْفًا) أَيِ: مُوجِبًا لِلْحَدِّ وَلَا فَلَا خَفَاءَ أَنَّ بَعْضَ مَا ذَكَرَ قَذْفٌ فَتَأَمَّلْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي نَفْيِ أَصْلِ قَذْفِيَّةٍ مَا ذَكَرَ قَوْلُ الْمُغْنَى وَهَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا تَخْرُجُ بِقَوْلِنَا عَلَى جِهَةِ التَّغْيِيرِ أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى) إِنْ أَرَادَ بِالْأُولَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّغْيِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَتَّبِعِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ أَوْ سَم أَقُولُ صَنِيعُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى صَرِيحٌ فِي إِرَادَةِ صُورَةِ الْقَطْعِ وَكَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ التَّغْيِيرِ عِنْدَ تَمَامِ النَّصَابِ وَلِذَا كَتَبَ ع ش مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالزِّنَا مَعَ تَمَامِ النَّصَابِ لَمْ يَكُنْ قَذْفًا أَيِ وَلَا تَغْيِيرًا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ نِصَابٌ أَيِ أَوْ دُونَهُ فِي حَقِّ فَجَرَّحَ الشَّاهِدُ بِالزِّنَا لِتَرُدَّ شَهَادَتُهُ وَطَلَبَ الْقَاضِي إِثْبَاتَ زِنَاهُ لِتَرُدَّ شَهَادَتُهُ فَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ فَقَطَّ قَبْلًا أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَوْ قَالَ لَهُ أَقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ إِذْ إِذْنُهُ فِيهِ يَرْفَعُ إلخ قَالَ ع ش، قَوْلُهُ أَوْ قَالَ لَهُ أَقْذِفْنِي أَيِ وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِذْنِ كَانَ أَرَادَ التَّهْدِيدَ يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا قَذَفَهُ قَابَلَهُ عَلَى فِعْلِهِ أَوْ.  
• قَوْلُهُ: (لَا إِثْمَهُ) أَيِ: فَيُعَزَّرُ أَوْ سَم. • قَوْلُهُ: (إِنْ ظَنَّهُ) أَيِ: الْإِذْنَ فِي الْقَذْفِ مُبِيحًا أَيِ لِلْقَذْفِ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ) إِذَا الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالزِّنَا لَيْسَتْ قَذْفًا وَشَهِدَ عَطَفَ عَلَى قَطْعِ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى) إِنْ أَرَادَ بِالْأُولَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّغْيِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَتَّبِعِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ.

بجهله فلا إثم ولا تعزير فيما يظهر.

(فرع): قال لاثنين زنى أحدكما أو لثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعي عليه أنه أرادته على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة علي ألف بصح الإقرار ولكل منهم أن يدعي ويفصل الخصومة اه وهو ظاهر نعم، لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيحد له من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أو ائبل الإقرار في مسأله التي قاس عليها. (والزمني بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من ن ي ك (مع وصفه) أي الإيلاج أو التيك (بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأولجت في فرج مخرم أو أولج في فرجك أو غلوت على رجل فدخل ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو الزمني بإيلاجها في (دبر) لذكر أو خشي وإن لم يذكر تخريما (صريحان) أي كل منهما صريح؛ لأن ذلك لا يقبل تأويلا واحتيج لوصف الأول بالتحريم أي لذاته احترازا من تحريم نحو الحائض فيصدق في إرادته يمينه؛ لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يحل وقد لا بخلافها في الدبر فإنه

• قوله: (أو لثلاثة) أي: قال لثلاثة مثلا زنى أحدكم. • قوله: (لم يتعرضوا له) أي: لحكم ذلك القول.

• قوله: (بصح الإقرار) أي: حيث يصح إلخ. • قوله: (اثنان) أي: من الثلاثة. • قوله: (في مسألة) أي:

مسألة الزركشي المارة آنفا. • قوله: (أو قدرها) إلى قوله: (ومن ثم صوب) في النهاية والمغني.

• قوله: (أو بما ركب من ن ي ك) حقه أن يقدم على في فرج.

• قول (سنن): (بتحريم) أي: واختيار وعدم شبهة كما يأتي اه رشيدى. • قوله: (مع ذكر التحريم) راجع

للمعطوفين معا. • قوله: (لذكر أو خشي) وستأتي المرأة اه سم. • قوله: (أي كل منهما صريح) عبارة

المغني وهذا خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدّر باو التقسيمية كما تقرّر ولو قال صريح كان أولى؛

لأن المعطف باو لوصف الأول أي الإيلاج في الفرج. • قوله: (أي لذاته إلخ) قد يقتضي اختيار هذه

الملاحظة أي فلا يكون قذفا في حالة الإطلاق لكن سياقه الآتي آنفا قد يقتضي خلافه وقد يرجح الثاني

بأن المتبادر الحرام لذاته اه سيّد عمر وقوله وقد يرجح إلخ يصرّح به قول المغني فإن قيل الوطء في

القبّل قد يكون محرّما وليس بزنا كوطء حائض ومحرّمة بنسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وصفه

بالتحريم ما يقتضي الزنا أجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام لذاته فهو صريح فإن ادعى شيئا مما

ذكر واحتمله الحال قبل منه كما في الطلاق في دعوى إرادة حلّ الوثاق اه. وقوله بأن المتبادر إلخ أي

ويقول الشارح كالتّحريم في إرادته إلخ أي تحريم نحو الحائض حيث لم يقل لا في عدم إرادة

التحريم لذاته. • قوله: (احترازا) علة لذاته وقوله: لأن إيلاج الحشفة إلخ علة لاحتيج إلخ اه سم.

• قوله: (بخلافها) أي: إيلاج الحشفة وأنت ضميره لاكتسابه التّأنيث من المضاف إليه اه ع ش.

• قوله: (لذكر أو خشي) وستأتي المرأة. • قوله: (احترازا) علة لذاته وقوله: لأن إيلاج الحشفة إلخ علة

لاحتيج.



لا يَجُلُّ بحالٍ ومن ثمَّ صَوَّبَ ابنُ الرَّفْعَةِ وغيرُهُ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ لِلْوَصْفِ بِالتَّحْرِيمِ مَا يَقْتَضِي الزَّنا وما يُوافِقُهُ تَقْيِيدُ البَغْوِيِّ وغيرِهِ لُطَّتْ أو لاطَ بك فلانَ بِالِاخْتِيَارِ قِيلَ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي صُورَةِ الرَّمْيِ بِالزَّنا ولا يُغْنِي عَنْهُ قَيْدُ التَّحْرِيمِ؛ لأنَّ الإكْرَاهَ لا يُبَيِّحُ الزَّنا وقد يُقالُ لا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجُلِّ لا يوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ اهـ وفيهِ نَظَرٌ والذي يُتَّبَعُهُ أَنَّ نَحْوَ الزَّنا واللُّواطِ لا يَحْتَاجُ لِلْوَصْفِ بِتَّحْرِيمٍ ولا اخْتِيَارٍ ولا عَدَمِ شُبْهَةٍ؛ لأنَّ مَوْضُوعَهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي رِثِيَّتْ بِكَ وَفِي يالوطي بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيِّكِ، وإِيلَاجُ الحَشَفَةِ فِي الفَرْجِ لا بُدَّ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَمَّا الرَّمْيُ بِإِيلَاجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ فَهِيَ كَالذَّكْرِ أو مُزَوَّجَةٍ فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَضْفِهِ بِنَحْوِ اللَّيَاطَةِ لِيُخْرِجَ وَطْءُ الزَّوْجِ فِيهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الرَّمْيَ بِهِ غَيْرُ قَذْفٍ بَلْ فِيهِ التَّعْزِيرُ؛ لأنَّهُ لا يُسَمَّى زِنا ولا لِبَاطَةً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ قَالَ لا فَرْقَ فِي قَوْلِهِ أو دُبُرِ

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ وَمُحْتَاجٌ لِلتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (لِلْوَصْفِ) أَيِ وَضْفِ الإِيلَاجِ فِي الفَرْجِ. • قَوْلُهُ: (وَيُوافِقُهُ) أَيِ: مَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (بِالِاخْتِيَارِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي مِثْلُهُ) أَيِ: مِثْلُ مَا فَعَلَهُ البَغْوِيُّ مِنْ تَقْيِيدِ اللُّوَاطِ بِالِاخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُغْنِي عَنْهُ) أَيِ: عَنْ قَيْدِ الإِخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَيِ: قَيْدِ الإِخْتِيَارِ لِإِخْرَاجِ الوَطْءِ بِالِإِكْرَاهِ فَإِنَّهُ أَيِ الوَطْءِ بِالِإِكْرَاهِ لا يوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ أَيِ قَبْخُوجُ بَقِيَّةِ التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ أَيِ كَمَا لا يوصَفُ وَطْءُ الشُّبْهَةِ بِالتَّحْرِيمِ قَبْخُوجُ بَقِيَّةِ التَّحْرِيمِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيِ: فِيمَا قِيلَ نَظَرٌ أَيِ مِنْ حَيْثُ اقْتِضَايَهُ احتِياجُ الرَّمْيِ بِالزَّنا واللُّوَاطِ لِلْوَصْفِ بِالتَّحْرِيمِ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِالْوَطْءِ) فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَاللُّوَاطُ) أَيِ: وَلَوْ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ) أَيِ: نَحْوِ الزَّنا إلخ وَقَوْلُهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ أَيِ: الوَصْفُ بِالتَّحْرِيمِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي يالوطي) يَأْتِي مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (مِنَ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: مِنَ التَّقْيِيدِ بِكُلِّ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا بِالرَّمْيِ إلخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ لِذِكْرِ أو خُشْيَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ دُبُرَ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِإِيلَاجِهَا) أَيِ: الحَشَفَةِ. • قَوْلُهُ: (امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ) أَيِ: لَمْ تَتَزَوَّجْ أَضْلًا وَقَوْلُهُ أو مُزَوَّجَةٍ أَيِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُزَوَّجَةً حَالًا وَيَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ وَضْفِهِ بِالِاخْتِيَارِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى وَضْفِهِ بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَرَّمًا وَفِي الوَصْفِ بَعْدَمِ الشُّبْهَةِ تَأْمُلُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. (أَقُولُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الوَصْفَ بِنَحْوِ اللَّيَاطَةِ يُغْنِي عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيِ: الْمَرْأَةُ الْخَلِيَّةُ يُغْنِي رَمْيُهَا بِالِإِيلَاجِ فِي دُبُرِهَا كَالذَّكْرِ أَيِ فِي الصَّرَاحَةِ. • قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَضْفِهِ إلخ) أَيِ: فَلَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا بَلْ كِنَايَةً. • قَوْلُهُ: (وَضْفُهُ) أَيِ: الإِيلَاجُ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِوَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ بَلْ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا الرَّمْيُ بِإِيلَاجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ إلخ. • قَوْلُهُ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ: الْقَاضِفِ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيِّكِ وَإِيلَاجِ إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِي الْعُبَابِ وَكَالتَّيِّكِ تَغْيِيبُ الحَشَفَةِ أو إِيلَاجُهَا فِي الفَرْجِ إِنَّ وَضْفَهَا بِالْحَرَامِ الْمُطْلَقِ وَإِنْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ اهـ.

بين أن يُخاطب به رجلاً أو امرأة كأولجت في دُبُر أو أولج في دُبُرِكَ اهـ ويُقبل على الأوجه قوله يمينه أرذت بإيلاجه في الدُبُر إيلاجه في دُبُر زوجته كما عليم مما قرزته فيعزُرُ وبها لوطي صريح وكذا مُحَنَّتْ على ما أفتى به ابنُ عبد السلام للعرُوف وذكر ابنُ القطان في بغاء وقحبة أنهما كنايةتان ومقتضى كلام الروضة آخر الطلاق أن الثاني صريح وبه أفتى ابنُ عبد السلام للعرُوف أيضاً. (وزنات) بالهمز وكذا بالياء بلا همز على أحد وجهين .....

• قوله: (كأولجت في دُبُر الخ) نشر مُرْتَب. • قوله: (ويقبل) أي: فيما إذا رمى الرجل بإيلاجه في الدُبُر وسكت عن جنس ذي الدُبُر. • قوله: (مما قرزته) أي: من التفصيل بين دُبُر الذكور والخشى ودُبُر الخلية أو المروجة. • قوله: (ويا لوطي صريح) خالفه النهاية والمغني فقالا وأن يالوطي كناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لوط بخلاف ياليط فإنه صريح وبها بغاء كناية كما قاله ابنُ القطان وكذا يال مُحَنَّتْ خلافاً لابن عبد السلام وبها قحبة صريح كما أفتى به اهـ وزاد الأول ومثله أي يال قحبة يال عاهر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وبها علق كناية لكنه يعزُر إن لم يرد القذف وليس التعريض قذفاً وبأنه لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها عزرت لإيذاها له بذلك اهـ قال ع ش قوله ومثله يال عاهر أي للأنثى شيخنا الزيادي وفي المصباح عهر عهراً من باب تعب فجر فهو عاهر وعهر عهوراً من باب فقد لغة فجر العبد فجوراً من باب فقد فسق وزنى اهـ. وعليه فالعاهر مشترك بين الذكر والأنثى ويميز بينهما بالهاء للأنثى وعدمها للرجل فتحقه أن يكون صريحاً فيهما أو كناية فيهما بأن يراد به الفاجر لا بقيد الزنا مع أن تخصيص شيخنا الزيادي له بالأنثى يقتضي أنه ليس صريحاً في حق الرجل وقوله وبها علق مثل مأبون وعتجبر وسوس م ر ومثله نختاني وقوله وليس التعريض بالصناد المهملة قذفاً أي لا صريحاً ولا كناية ويتبني أن فيه التعريض للإيذاء وقوله عزرت ظاهره ولو في مقام خصومة كان ادعت عليه بنحو ذلك لتطلب من القاضي أن يعزّره وهو بعيد جداً اهـ كلام ع ش. (أقول): لا بُعد إذا عجزت عن إثبات ذلك ردعاً عن نحو القذف بصورة الدعوى وقوله: في بغاء قياساً يا بغاء أن يا بغى للمرأة كناية أيضاً فليراجع اهـ سيّد عمر. • قوله: (أن الثاني) أي: يال قحبة صريح أي لامرأة ولو ادعى إرادتها أنها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال فالأقرب قبوله لوقوع مثل ذلك كثيراً وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على المنهج عن م ر أن ما يقال بين الجهلة من قولهم بلاع الزب يتبني أن لا يكون صريحاً في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الفم اهـ ع ش. • قوله: (بالهمز) إلى قول المتن وقوله: (يا ابن الحلال) في النهاية إلا قوله: (وقوله لمن قذف) إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله: (وهكسه) وقوله:

• قوله: (يالوطي صريح) أي: كما قال في الروضة أنه يتبني أن يقطع بذلك مع قوله إن المعروف في المذهب أنه كناية م ر. • قوله: (وذكر ابن القطان الخ) يا بغاء كناية كما قاله ابنُ القطان وكذا يال مُحَنَّتْ خلافاً لابن عبد السلام شرح م ر. • قوله: (وبه أفتى ابن عبد السلام) وكذا أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وكذا أفتى بأن يال علق كناية لكنه يعزُر إن لم يرد القذف وبأنها لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها عزرت لإيذاها له بذلك شرح م ر.



(في الجبل) أو في بيت وله درج (كناية)؛ لأنه معنى الصعود فيه فإن لم يكن له درج فصریح (وكذا زئات) بالهمز (فقط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الأصح)؛ لأن ظاهره الصعود (وزئيت) بالياء (في الجبل صریح في الأصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يضره عن ظاهره وإنابة الياء عن الهمز خلاف الأصل ويا زانية في الجبل في الروضة عن النص أنه كناية وعليه يفرق بأن النداء يستعمل كذلك كثيراً في الصعود بخلاف زئيت فيه بالياء. (وقوله) للرجل (يا فاجو يا فاسق) يا خبيث (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وانت ثجين الخلوة، ولقرشي) أو عربي (يا تبطي) وعكسه والأنباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سموا بذلك لاستنباطهم أي إخراجهم الماء من الأرض (ولزوجته لم أجذك عذراء) بالمعجمة أي بكراً ولأجنبية لم أجذك زوجك أو لم أجذك عذراء ولم يتقدم لواحدة منهما افتضاض مباح وإحداهما وجدت معك رجلاً وقوله لمن قذف زوجته صدقت على الأوجه

(وإن لم يرد) إلى قوله: (ولا يجوز).

قول (سنى): (في الجبل) أي: أو السلم أو نحوه اهـ. مؤني. هـ. قوله: (أو في بيت له إلخ) أي: على أصح الوجهين نهاية ومغني عبارة السيد عمر قوله أو في بيت إلخ الأنسب تأخيره إلى المسألة الآتية لإيهام هذا الصنيع القطع اهـ.

قول (سنى): (وزئيت في الجبل صریح إلخ) كما لو قال في الدار اهـ. مؤني. هـ. قوله: (لظهوره فيه) أي: في الزنا. هـ. قوله: (فلا يضره عن ظاهره) فلو قال أزدت الصعود صدق بيمينه لاحتمال إرادته مؤني وأسنى. هـ. قوله: (وإنابة الياء إلخ) ردّ للدليل المقابل. هـ. قوله: (وعليه) أي: على ما في الروضة.

هـ. قوله: (يستعمل لذلك إلخ) كذا في النهاية ولعل العبارة مقلوبة والأصل بأن النداء لذلك يستعمل إلخ أي لزانية في الجبل عبارة المغني بأنه لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المنادى الذي لم يوضع لإنشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل اهـ. هـ. قوله: (بخلاف زئيت فيه) أي: الجبل اهـ ش.

قول (سنى): (الخلوة) أي: أو الظلمة اهـ. مؤني.

قول (سنى): (يا تبطي) نسبة للأنباط أي أهل الزراعة اهـ. مؤني. هـ. قوله: (قوم ينزلون) أي: من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع أبطح وهو المكان المنخفض وقوله بين العراقيين أي عراق العرب وعراق العجم اهـ. بجزيرمي. هـ. قوله: (ولم يتقدم إلخ) سيذكر مختارزه عبارة المغني لم يعلم لها تقدم افتضاض مباح فإن علم فليس بشيء قطعاً اهـ. هـ. قوله: (وجدت معك إلخ) أي: أو لا تردين يد لايس نهاية ومغني. هـ. قوله: (على الأوجه) وفي الباب.

هـ. قوله: (أو في بيت وله درج) وهو أحد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرملي أصحابهما صراحته أيضاً شرح م ر. هـ. قوله: (وجدت معك رجلاً) أو لا تردين يد لايس شرح م ر.

(كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة لأم المخاطب إذ نسبته لغير من ينسب إليه ويحتمل أن يريد أنه لا يشبههم خلقًا وخلقًا أما إذا تقدم لها ذلك فليس كناية. (فإن أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (إرادة قذف صدق بيمينه) أنه ما أراد قذفه؛ لأنه أعرف بمراده ويعزّر للإيذاء وإن لم يرذ سبًا ولا ذمًا لأن لفظه يوهّم ولا يجوز له الحلف كاذبًا دفعًا للحدّ لكن بحث الأذرع جواز التورية وإن خلفه الحاكم إذا علم زناه قال بل يقرب إيجابها إذا علم

(فرغ): لو قيل لرجل فلان زان أو أهلك زنا فقال نعم لم يكن قاذفًا وإن نوى، أو هل قذفته فقال نعم فمقر ولو قال شخص من دخل داري فهو زان إن لم يكن قاذفًا لمن دخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فإن عرف أن له امرأة فصريح وإلا فلا اسم.

• قول (سنن): (كناية) أي: في القذف وهو راجع للمسائل كلها اه معني. • قوله: (وهو) أي: القذف. • قوله: (في الثالثة) هي قول المتن: (ولقرشي إلخ) ش اه سم أي ومثلها عكسها. • قوله: (وخلقًا) الواو بمعنى أو كما عبر بها شرح المنهج. • قوله: (لها) أي: لواجدة من الزوجة والأجنبية. • قوله: (ذلك) أي: الإقتضاؤ اه ع ش. • قوله: (فليس كناية) أي: فلا حد ولا تغزير ومفهوم قوله السابق مباح أنه لو كان الإقتضاؤ غير مباح كان كناية ويوجه بأنه يصدق بالزنا فحيث نواه به عمل بنيته اه ع ش. • قوله: (أنه ما أراد إلخ) عبارة المعني والنهاية وصيغة الحلف أن يخلف أنه ما أراد قذفه كما صرح به الماوردی قال ولا يخلف أنه ما قذفه وهل وجب الحد بمجرّد اللفظ مع النية أو لا يجب حتى يعترف أنه أراد بالكناية القذف تردّد فيه الإمام والظاهر الأول اه وقوله والظاهر الأول أي وجود الحد بمجرّد اللفظ مع النية ولعل المراد بهذا أنه يحدّ حيث تلفظ بالكناية واعترف بإرادة المعنى الذي هو قذف وإن لم يعترف بأنه قصد بذلك القذف بمعنى التعبير اه رشیدی. • قوله: (ويعزّر إلخ) أي: في الكينيات اه ع ش. • قوله: (وإن لم يرذ إلخ) وقيد الماوردی بما إذا خرج لفظه مخرج السب والذم وإلا فلا تغزير وهو ظاهر اه معني. • قوله: (لأن لفظه يوهّم) قد يؤخذ من ذلك التغزير في التفريض فليراجع سم وقد يفرّق بأن الكناية من محتملات اللفظ وإن لم يرذ بخلاف التفريض اه سيّد عمر. • قوله: (ولا يجوز له الحلف إلخ) عبارة المعني والأسنى وإذا عرضت عليه اليمين فليس له الحلف كاذبًا دفعًا للحدّ وتحزّزًا من إتمام الإيذاء بل يلزمه الاعتراف بالقذف ليحدّ أو يغنى عنه كالقاتل لغيره خفية؛ لأن الخروج من المظالم واجب اه. • قوله: (دفعًا للحدّ) أما لو علم أنه يترتب على إقراره عقوبة أو نحوها زيادة على الحد فلا يجب الإقرار بل يجوز الحلف والتورية وإن خلفه الحاكم ولا يتعدّ وجوب ذلك حيث علم أنه يترتب عليه قتل أو نحوه لمن زنى بها وهي مغلوبة أو ليس حدّ زناها القتل ومعلوم أنه حيث روي لا كفارة وأنه لو خلف بالطلاق حيث ما لم يكن الحامل له على الحلف أمر الحاكم وروي فيه فلا جنّ اه ع ش. • قوله: (إذا علم زناه) أي: زنا المخاطب اه سم. • قوله: (بل يقرب إيجابها إلخ)

• قوله: (وهو في الثالثة) هي قول المتن ولقرشي ش. • قوله: (لأن لفظه يوهّم) قد يؤخذ من ذلك التغزير في التفريض فليراجع. • قوله: (إذا علم زناه) أي: زنا المخاطب.



أَنَّهُ يُحَدُّ وَتَبْطُلُ عِدَالَتُهُ وَرِوَايَتُهُ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنَ الشَّهَادَاتِ. (وَقَوْلُهُ) لِأَخْرِ (بِهَا ابْنِ الْحَلَالِ وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ وَنَحْوَهُ) كَأَمِّي لَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ وَأَنَا لَسْتُ بِبَلَّاطٍ وَلَا مُلَوِّطٍ بِي (تَعْرِضُ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ)؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا لَمْ يُشِيرْ بِالسُّوْيِ لَمْ تُؤَثِّرِ النِّتَاءُ فِيهِ وَفَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَهِيَ مُلْغَاةٌ لِاحْتِمَالِهَا وَتَعَارُضِهَا وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يُلْحِقُوا التَّعْرِضَ بِالْخِطْبَةِ بِصَرِيحِهَا وَإِنْ تَوَفَّرَتْ الْقَرَائِنُ عَلَى ذَلِكَ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ جَمْعِ لِقَطْعِ الْعِرَاقِيِّينَ بِأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ وَبِهَا تَقَرَّرَ عُلَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ هُنَا وَهُوَ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ إِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ غَيْرُهُ فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِوَضْعِهِ فِكِنَايَةٌ وَإِلَّا فَتَعْرِضُ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَفِي جَعْلِهِ قَصْدَ الْقَذْفِ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ إِيهَامٌ اشْتَرِاطُ ذَلِكَ فِي الصَّرِيحِ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ يُفْهَمُ مِنْ وَضْعِهَا الْقَذْفُ دَائِمًا وَإِنَّمَا وَالتَّعْرِضُ يُقْصَدُ بِهِمَا ذَلِكَ دَائِمًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ فَلَا حَسَنُ الْفَرْقِ بِأَنَّ مَا

أي: التَّوْبِيَةُ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ أَحَدُ ش. ة. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ لِأَخْرِ) أَي: فِي خُصُومَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَدْمُنِي.  
 ة. قَوْلُهُ: (كَأَمِّي لَيْسَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا قَالَ) شَيْخُنَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا مُلَوِّطٍ بِي). ة. قَوْلُهُ: (وَأَنَا لَسْتُ بِبَلَّاطٍ) وَلَسْتُ ابْنُ خَبَازٍ أَوْ إِسْكَافِيٍّ وَمَا أَحْسَنَ اسْمَكَ فِي الْجَبَرَانِ أَدْمُنِي.  
 ة. قَوْلُهُ (لَيْسَ بِقَذْفٍ) وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِثْبَانِ الْبِهَائِمِ قَذْفًا وَالنِّسْبَةُ إِلَى غَيْرِ الزَّانِ مِنَ الْكِبَائِرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِيهِ إِذَاءٌ كَقَوْلِهِ لَهَا زَيْتٌ بِفُلَانَةٍ أَوْ أَصَابَتْكَ فُلَانَةٌ يَنْتَضِي التَّغْزِيرُ لِلْإِيذَاءِ لَا الْحَدُّ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ نِهَابَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِثْبَانِ الْبِهَائِمِ قَذْفًا أَي وَلَكِنْ يُعَزَّرُ بِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْهَازِلِ وَغَيْرِهِ أَد.  
 ة. قَوْلُهُ (وَلِنْ نَوَاهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ أَحَدُ ش وَيَأْنِي عَنْ سَمِ أَنَّهُ يُعَزَّرُ بِالتَّعْرِضِ.  
 ة. قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِهَا) أَي: الْقَرَائِنُ لِغَيْرِ الْمُنَوِّيِّ وَتَعَارُضِهَا أَي بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. ة. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يُلْحِقُوا إلخ) نَظَرَ فِيهِ سَمِ رَاجِعُهُ. ة. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) أَي: الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ وَالتَّعْرِضِ. ة. قَوْلُهُ: (كُلُّ لَفْظٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي الْمُعْنَى. ة. قَوْلُهُ: (وَالْأَفْتَرِيضُ) أَي: وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِغَيْرِ وَضْعِهِ فَتَعْرِضُ. ة. قَوْلُهُ: (وَفِي جَعْلِهِ قَصْدَ الْقَذْفِ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْمَقْسَمَ قَصْدَ الْقَذْفِ بَلِ اللَّفْظُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ أَي مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لَا يَنْتَضِي قَصْدَ الْقَذْفِ بِالْفِعْلِ أَبَدًا فَحَيْثُ يَنْسُقُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ إلخ وَأَمَّا إِيهَامُهُ ذَلِكَ لَوْ سَلِمَ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنَّهُ دَفَاعِيٌّ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ إلخ قَدْ يُقَالُ مَنْعُوعٌ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَيُسَلِّمُهُ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ وَالَّذِي يَتَخَلَّفُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ إِرَادَةٌ وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا أَد أَي بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالْإِرَادَةِ.

ة. قَوْلُهُ: (التَّعْرِضُ بِالْخِطْبَةِ) قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِ الْخِطْبَةِ كَوْنُهَا جَائِزَةً بَلْ مَطْلُوبَةٌ وَأَمَّا امْتِنَاعُهَا بِشُرُوطِهِ فَعَارِضٌ بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَأَصْلُ وَضْعِهِ الْإِمْتِنَاعُ وَأَمَّا إِبَاحَتُهُ فِي الزَّوْجَةِ بِشُرُوطِهِ فَعَارِضٌ وَحَيْثُ يَنْسُقُ قَوْلُهُ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ إلخ. ة. قَوْلُهُ: (وَفِي جَعْلِهِ قَصْدَ الْقَذْفِ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ إِذْ لَمْ يَجْعَلِ الْمَقْسَمَ قَصْدَ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ حَيْثُ قَالَ فَالْلَفْظُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَي مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ أَوْ يُقْصَدُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ لَا يَنْتَضِي الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَبَدًا وَحَيْثُ يَنْسُقُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ

لم يُحْتَمَلْ غَيْرَ مَا وَضِعَ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ وَحْدَهُ صَرِيحٌ وَمَا احْتَمَلَ وَضَعًا الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ كِنَايَةً وَمَا اسْتُغِيلَ فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكَلِّيَّةِ وَإِنَّمَا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالْقَرَائِنِ تَعْرِيفٌ.  
 (وَقَوْلُهُ) لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ زَوْجَةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَقَوْلُهَا لِرَجُلٍ زَوْجٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ (زَنَيْتُ بِكَ) وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا زَوْجِيَّةٌ مُسْتَمِرَّةٌ مِنْ حِينٍ صِغَرِهِ إِلَى حِينٍ قَوْلِهِ ذَلِكَ (إِقْرَارُ بَرْنَا) عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْنَادِهِ الْفِعْلَ لَهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزَّناَ الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ اشْتِرَاطُ التَّفْصِيلِ فِي الْإِقْرَارِ (وَقَذْفٍ) لِلْمَقُولِ لَهُ لِقَوْلِهِ بِكَ وَخَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ لَاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمُخَاطَبِ مُكْرَمًا أَوْ نَائِمًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي الزَّناَ وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالِ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُيِّدَ بِهِ الرَّافِعِي الْبَحْثَ بَعْدَ أَنْ قَوَّاهُ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ زَنَيْتُ مَعَ فُلَانٍ قَذْفٌ لَهَا دُونَهُ بِأَنَّ الْبَاءَ فِي بَكَ تَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشِيرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ فِي إِجْزَاءِ الْفِعْلِ كَكَتَبْتُ

• قَوْلُهُ: (مِنْ الْقَذْفِ وَخَذَهُ) بَيَانٌ لِمَا وَضِعَ لَهُ وَقَوْلُهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكَلِّيَّةِ بَيَانٌ لِغَيْرِ مَوْضُوعٍ لَهُ.  
 • قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْمَذْهَبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا مَالَ إِلَى وَقَوْلٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُقَلَّ إِلَى لَيْسَ بِقَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا الْخ) وَلَا فَلَا أَهْ أَسْنَى أَيْ لَا إِقْرَارَ وَلَا قَذْفَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حِينٍ صِغَرِهِ) أَيْ: الْقَائِلِ.  
 • قَوْلُهُ (سَنَى): (إِقْرَارُ بَرْنَا) أَيْ: قِيلَ زَمَهُ حَدُّ الزَّناَ أَهْ رَوْضَ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْخ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزَّناَ الشَّرْعِيَّ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَهُ الْإِطْلَاقُ أَهْ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (فِي الْإِقْرَارِ) أَيْ: بِالزَّناَ أَهْ أَسْنَى. • قَوْلُهُ: (كَوْنُ الْمُخَاطَبِ) بِفَتْحِ الطَّاءِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالِ الْخ) فِيهِ أَنَّ التَّبَايُرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ فَيَقْدُمُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ أَهْ سَمَ وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ الْمُرَادُ يَنْفِي اغْتِيَارَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيْ: قَوْلُهُ زَنَيْتُ بِكَ وَقَوْلُهُ الْبَحْثُ أَيْ بَحْثُ الْإِمَامِ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ قَوْلِهِمْ الْخ) بَيَانٌ لِمَا. • قَوْلُهُ: (إِنْ زَنَيْتُ) أَيْ: أَنْ قَوْلُهُ لَامْرَأَةٍ زَنَيْتُ الْخ. • قَوْلُهُ: (تَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشِيرَةَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ أَنْ مَدْخُولُهَا يَنْصِفُ بِالْفَاعِلِيَّةِ كَالْفَاعِلِ قَوَّاهُ أَنْ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هَذَا الْإِحْتِمَالُ فِي مَدْخُولٍ مَعَ اقْتِرَابٍ وَإِنْ أَرَادَ تَوَقُّفَ فَاعِلِيَّةِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ فَمُسَلَّمٌ لَا أَنَّهُ لَا يُجْعَدِي أَهْ سَبْدُ عُمَرُ أَيْ لِمَا قَالَهُ سَمَ مِنْ أَنَّ التَّوَقُّفَ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ زَنَى بِنَائِمَةٍ أَهْ.

الْخ إِذْ حِينَ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَوْ أَنَّهُ يَقْصِدُ فِي الْجُمْلَةِ لَمْ يَقْتَضِ مَا ذَكَرَ وَأَمَّا إِيهَامُهُ إِتْيَاهُ لَوْ سَلَّمَ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لَا نِدْفَاعَهُ بِأَذْنَى تَأْمُلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالِ ذَلِكَ) هَذَا عَجِيبٌ لِيُوضَّحَ أَنَّ الْمُتَبَايِرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ فَيَقْدُمُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ. • قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْآلِيَّةَ الْمُشِيرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ الْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ الْآلِيَّةُ وَالتَّأْثِيرُ مَعَ الْفَاعِلِ أَيْ وَهُوَ إِجْزَاءُ الْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يُنَافِي الْإِكْرَاهَ وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّ الْآلَةَ هِيَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَمُنْفَعِلِهِ، وَالتَّوَسُّطُ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ الزَّناَ بِنَائِمَةٍ فَتَأْمَلْهُ.



بالقلم بخلاف المعية فإنها إنما تقتضي مجرّد المصاحبة وهي لا تُشعرُ بذلك فتأملهُ ثم رأيت الغزالي أجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طواعيته وإن احتمل غيره ولذا حُدّ بلفظ الزنا مع احتمال زنا نحو العين وهو صريح فيما أُجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته. (ولو قال لزوجته يا زانية) أو أنت زانية (فقلت) في جوابه (زيت بك أو أنت أزنى مِنِّي فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الأول لم أفعل كما لم تفعل وهذا مستعمل عرفاً ويحتمل أن تُريد إثبات زناها فتكون مُقرّة به وقاذفة له فيسقط بإقرارها حُدّ القذف عنه ويُعزّر والثاني ما وطئني غيرك ووطؤك مُباح فإن كنت زانية فأنت أزنى مِنِّي لأنني مُمكنة وأنت فاعِلٌ، ولكون هذا المعنى مُحتملاً منه لم يكن ذلك منها إقراراً بالزنا وإن استشكله البلقيني ويحتمل أن تُريد

قوله: (الغزالي أجاب) إلى قوله: (وهو صريح) في المعنى إلا قوله: (وتبعه ابن عبد السلام).

قوله: (البحث) أي: بحث إماميه. قوله: (هذا اللفظ) أي: زيت بك.

قوله (سني): (يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حَذَانُ لها ولأمها فإن طلبنا الحد بدأ بحد الأم لوجوبه بالإجماع وحد الزوجة مُختلف فيه ويُنهَلُ للثاني إلى البرء اه معني. قوله: (في جوابه) إلى قوله وإن استشكله في المعنى إلا قوله ويحتمل إلى والثاني. قوله: (لاحتمال قولها الأول) هو زيت بك اه ع ش. قوله: (وهذا مستعمل إلخ) أي كما يقول الشخص لغيره سرقْتُ فيقول سرقْتُ معك ويُريد نفْي السرقَةِ عنه وعن نفسه اه أسنى. قوله: (إثبات زناها) الأنسب لما بعده التنية وعبارة شرح المنهج إثبات الزنا اه وقال البجيرمي أي لها وله قبل نكاحه لها اه. قوله: (فتكون مُقرّة به) اعتمد المعنى عبارته.

(تنبية): قضية كلامه أنها ليست مُقرّة بالزنا؛ لأنه لم يتعرض لذلك إلا في الصورة الآتية قال البلقيني وهو المنصوص في الأم والمختصر واتفق عليه الأصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني، وأما الأول فهي مُقرّة بالزنا كما صرّح به بعض المتأخرين وهو ظاهر؛ لأن قولها إقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعِلٍ من كُتبت ويجوزُ كَانُوهُ من كُتِبَتْ عَنْ كَذَا إذا لم تُصرّح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله أراد به البغوي أخذاً من كلامه الآتي آنفاً. قوله: (والثاني) أي: ولاحتمال قولها الثاني وهو أنت أزنى مِنِّي اه ع ش. قوله: (ولكون هذا المعنى إلخ) أي: ما وطئني غيرك. قوله: (مُحتملاً) بفتح الميم الثاني منه أي القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة إلخ.

(فرغ): في الباب لو قيل لرجل فلان زان أو أهلك زنا فقال نعم لم يكن قاذفاً وإن نوى أو هل قذفته فقال نعم فمقرّر ولو قال شخص من دخل داري فهو زان لم يكن قاذفاً لمن دخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فإن عرف أن له امرأة فصريح وإلا فلا اه.

(فرغ): النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها تقتضي التّغزير لا الحد عُباب.

إثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبني إليه وتصدق في إرادة شيء مما ذكر يمينها (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنت بك وأنت أزنى مني فمقبرة) بالزنا على نفسها (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط بإقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجها يا زاني فقال زنت بك أو أنت أزنى مني فهي قاذفة صريحا وهو كذلك أو زنت أو أنت أزنى مني فمقبرة وقاذف ويجري نحو ذلك في أجنبي أو أجنبية قالا ذلك على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلنا عن البغوي أنها مقبرة لتأتي الاحتمال السابق في زنت بك هنا ولا احتمال أن يريد أنت أهدى إلى الزنا مني .....

• قوله: (إثبات الزنا) أي: للزوج. • قوله: (وتصدق إلخ) فإن نكلت فحلف فله حد القذف اهـ أسنى.  
• قوله: (مما ذكر) أي: من المعنيين الأولين لقولها. • قوله: (في جوابه) أي: جواب الزوج في المثال المتقدم اهـ معني.

• قوله (سني): (فلو قالت زنت بك إلخ) كذا في النهاية بإثبات لفظه بك وليست هي موجودة في المحلى والمعني والمنهج وقال ع ش لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظه بك وهو ظاهر وأما على ما ذكره الشارح من إثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبلها حيث علل كون الأول كناية بقوله لاحتمال قولها زنت بك أنها لم تفعل كما أنه لم يفعل مع أن هذه العلة موجودة في هذه أيضا ثم رأيت في نسخة صحيحة حذف بك وهي ظاهرة اهـ ويؤيده حذفها في المقيس الآتي أيضا.

• قوله (سني): (فمقبرة وقاذفة) فتحد للقذف والزنا ويبدأ بحد القذف؛ لأنه حق آدمي اهـ معني.  
• قوله: (بالزنا) إلى قوله: (ويجري) في المعني. • قوله: (ويسقط بإقرارها إلخ) أي: ويعزز كما مر.  
• قوله: (بذلك) أي: بما في المتن من قوله ولو قال لزوجته يا زانية إلخ. • قوله: (أو زنت إلخ) عطف على زنت بك إلخ على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلنا إلخ عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما ذكرناه من إرادة نفي الزنا عنه وعنهما أن تكون الأجنبية كالزوجة انتهت اهـ سم. • قوله: (عن البغوي أنها مقبرة) اعتمده المعني عبارته وقوله لأجنبية يا زانية فقالت زنت بك أو أنت أزنى مني فقاذف وهي في الجواب الأول قاذفة له مع إقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية لاحتمال أن يريد أنه أهدى إلى الزنا وأخرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زنت بك أو أنت أزنى مني اهـ. • قوله: (لتأتي الاحتمال إلخ) علة لما مال إلخ اهـ سم. • قوله: (ولا احتمال أن يريد إلخ) قضيته أن البغوي قائل بكونها

• قوله: (على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلنا عن البغوي أنها مقبرة) عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما ذكرناه من إرادة نفي الزنا عنه وعنهما أن تكون الأجنبية كالزوجة اهـ. • قوله: (لتأتي الاحتمال إلخ) علة لما.



وقول واحدٍ لآخر ابتداءً أنت أزنّي مني أو من فلانٍ ولم يقل وهو زانٍ ولا ثبت زناه وعلمه ليس بقذفٍ إلا أن يُريده وليس بإقرارٍ به؛ لأنّ الناس في تشائمهم لا يتقيدون بالوضع الأصليّ على أن أفعل قد يجيء لغير الاشتراك وقوله أنت أزنّي الناس أو أهل بغداد مثلاً غير قذفٍ إلا إن قال من زناهم أو أرادته ولا فرق في كلّ ذلك بين أن يعلم المخاطب حال قوله ذلك أن المخاطب زوج أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً للجوينيّ. (وقوله) يوضح (زنى فرجك أو ذكرك) أو قبلك أو دبرك ولخشي زنى ذكرك وفرجك بخلاف ما لو اقتصر على أحدهما فإنه

مقرّة في كلّ من الجوابين لكنّ قضية ما قدّمنا عن المعنى وعن سم عن الروضة أنه قائل بذلك في الجواب الأول فقط. ٥ قوله: (وقول واحد) إلى قوله وكذا زنت في المعنى إلا قوله على أن أفعل قد يجيء لغير الاشتراك وقوله خلافاً للجوينيّ. ٥ قوله: (وقول واحد إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو قالت لزوجها ابتداءً أنت أزنّي من فلانٍ كان كنايةً إلا أن يكون قد ثبت زناه وعلمت ثبوته فيكون صريحاً فتكون قاذفة لا إن جهلت فيكون كناية فتصدق بيمينها في جهلها ولو قالت له ابتداءً أنت أزنّي مني فهو ك هذه الصورة. ٥ قوله: (ولا ثبت زناه) بالينة أو الإقرار اه أسنى. ٥ قوله: (وعلمته) جملة حالته بتقدير قد. ٥ قوله: (ليس بقذف) أي: في كلّ منهما وقوله وليس بإقرار إلخ أي في الأولى. ٥ قوله: (ليس بقذف إلخ) قد يستشكل مع قوله الآتي إلا إن قال من زناهم أو أرادته اه سم وقد يفرق بتحقيق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقّق زنا المخاطب هنا. ٥ قوله: (وليس بإقرار به) قد يقتضي أنه ليس بإقرار وإن أرادته فليحرّر اه سيّد عمر أقول يمنع ذلك الاقتضاء قوله السابق في ردّ البغوي وإحتمال أن يريد إلخ فإنه يفيد أنه عند الإرادة إقرار باتفاق وكذا يمنع قوله: لأنّ الناس إلخ فتأمل.

٥ قوله: (به) أي: الزنا. ٥ قوله: (على أن أفعل إلخ) قد يُعني عنه ما قبله. ٥ قوله: (قد يجيء لغير الاشتراك) كما في قول يوسف لإخوته ﴿أَنْتُمْ شَرُّ مَعْكَانَاتٍ﴾ يوسف: ٧٧ أسنى وع ش. ٥ قوله: (وقوله أنت أزنّي الناس إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو قالت له ابتداءً فلان زانٍ وأنت أزنّي منه أو في الناس زناةً وأنت أزنّي منهم فصريح لا إن قالت الناس زناةً أو أهل مضر مثلاً زناةً وأنت أزنّي منهم فليس قذفاً لتحقّق كذبها إلا إن ثوت من زنى منهم فيكون قذفاً اه. ٥ قوله: (في كلّ ذلك) أي: قول المصنّف ولو قال لزوجته يا زانية إلخ وما في شرحه. ٥ قوله: (أن يعلم المخاطب) بكسر الطاء وقوله أن المخاطب بفتح الطاء. ٥ قوله: (زوج) يشمل الذكر والأنثى.

٥ قوله (سني): (فرجك إلخ) بفتح الكاف أو كسرها ولو قال وطئت في القبل أو الدبر اثنان معاً لم يكن قذفاً لاستيحائه فهو كذب مخضّ فيعزّر للإيداء فإن أطلق بأن لم يقيد بقبل ولا دبر قال الإسني فيحدّ لإمكان ذلك بوطء واحد في القبل والآخر في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه معني وكذا في الأسنى إلا قوله وفي هذا نظر إلخ فآقر كلام الإسني.

٥ قوله: (ليس بقذف إلخ) قد يستشكل مع قوله الآتي إلا إن قال من زناهم أو أرادته.

كِنَايَةً (قَذْفٌ) لِذِكْرِه أَلَّةَ الْوَطْءِ أَوْ مَحَلَّهُ وَكَذَا زَنَيْتَ فِي قُبَيْلِكَ لَا مَرَأَةً لَا رَجُلًا فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ زِنَاهُ بِقُبَيْلِهَا لَا فِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا زَنَيْتَ بِقُبَيْلِكَ كَانَ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنْ زِنَاهَا قَدْ يَكُونُ بِقُبَيْلِهَا بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفَاعِلَةُ لَطُلُوْعِهَا عَلَيْهِ. (وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ) زَنَى (يَذُكُّ أَوْ عَيْتُكَ) أَوْ رَجُلُكَ (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَ وَلَدُ زِنَا كَانَ قَاضِيًا لِأُمِّهِ أَوْ (لَسْتُ مِنِّي أَوْ لَسْتُ ابْنِي) أَوْ لِأَخِيهِ لَسْتُ أَخِي كَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ (كِنَايَةً) لَاحْتِمَالِهِ وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ إِطْلَاقُ الزِّنَا عَلَى نَظَرِ الْعَيْنِ وَنَحْوِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ يَدَنِي وَنَحْوَهُ لَمْ يَكُنْ مُقِرًّا بِالزِّنَا قَطْعًا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْقَطْعِ وَجُكَايَةِ الْخِلَافِ فِي زَنَيْتَ يَذُكُّ صَحَّةُ قَوْلِ الْقُمُولِيِّ لَوْ قَالَ زَنَى يَذُكُّكَ فَصَرِيحٌ أَوْ زَنَى يَذَنِي لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالزِّنَا انْتَهَى وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَلَطُ لِخَدِّ الزِّنَا لِكُونِهِ حَقًّا لِلَّهِ مَا لَا يُخْتَلَطُ لِخَدِّ الْقَذْفِ لِكُونِهِ حَقًّا آدَمِيٍّ وَمَنْ ثَمَّ سَقَطَ بِالرُّجُوعِ ذَاكَ لَا هَذَا

• قَوْلُهُ: (وَكَاذَنَيْتَ فِي قُبَيْلِكَ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ زَنَيْتَ فِي دُبُرِكَ كَانَ قَذْفًا وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ بِدُبُرِكَ كَانَ كِنَايَةً اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (كَانَ كِنَايَةً) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (زِنَا) فِي أَصْلِهِ رَكْعَةٌ تَعَلَّى بِصُورَةِ الْإِلْفِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ عِبَارَةُ الشَّافِيَةِ وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ بَاءٍ كُتِبَتْ بَاءٌ وَلَا فِالْإِلْفِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ اهـ وَفِي حِفْظِي أَنَّ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ ابْنُ مَالِكٍ فَالْشَّارِحُ مُخْتَارٌ لِرَأْيِهِ.

• قَوْلُهُ (سَنَى): (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ: وَأَنَّ قَوْلَهُ لَوْلَيْدِهِ اللَّاحِقُ بِهِ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَيُّ كُلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَنْتَ وَلَدُ زِنَا) فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ إلخ) لَعَلَّهُ مِنْ خُصُوصِ جِهَةِ الْأَبْوَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (قَاضِيًا) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ نَصْبِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ بَلْ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذِكْرِهِ هُنَا مَعَ ظُهُورِ مُنَافَاتِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كِنَايَةً وَلِذَا حَذَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِأَخِيهِ إلخ) مَحَلُّ تَوَقُّفٍ وَيَسْتَلْبِثُ فَلِأَنَّمَا يَتَضَحَّ فِي نَحْوِ صَغِيرٍ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَيُّ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ لَهُ تَأْدِيبُهُ كَأَخِيهِ وَعَمَّهُ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ) فِي النَّهَايَةِ.

• قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ زِنَا هَذِهِ الْأَغْضَاءِ اللَّئِيسُ وَالْمَشْيُ وَالنَّظَرُ كَمَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «الْمِثْنَانِ يَزْنِيَانِ وَالْبِدَانِ يَزْنِيَانِ» فَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَى الزِّنَا الْحَقِيقِيِّ بِالْإِرَادَةِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ الْأَبَّ يَخْتِاجُ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ بَيِّنُ هَذَا الْكَلَامِ زَجْرُ الْهَيْمَلِيِّ عَلَى التَّأْدِيبِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا ذَكَرَ كِنَايَةً وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ مُقِرًّا إلخ أَيُّ: لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَكُونُ بِالْكِنَايَاتِ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَجُكَايَةِ الْخِلَافِ) أَيُّ: فِي الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (فَصَرِيحٌ) أَيُّ: فِي الْقَذْفِ. • قَوْلُهُ: (ذَاكَ) أَيُّ: خَدُّ الزِّنَا وَقَوْلُهُ لَا هَذَا أَيُّ خَدُّ الْقَذْفِ.

• قَوْلُهُ: (لَا رَجُلًا إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَلَطُ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.



فلا نَظَرَ في كلام القمُولي خلافاً لِمَنْ زعمه. (و) أَنَّ قوله (لَوْلِدَ غَيْرِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ) في قَذْفِ أُمِّهِ وفَارَقِ الأبَّ بآئِهِ بِحَتَّاجٍ لِرَجْعِهِ وَلَدِهِ وتَأْدِيبِهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ فَقَرَّبَ احْتِمَالُ كَلَامِهِ لَهُ بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيِّ وَكَانَ وَجْهٌ جَعَلَهُمْ لَهُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ مَعَ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِكُونِهِ مَنْ وَطِئَ شُبْهَةً نُذْرَةً وَطِئَ الشُّبْهَةَ فَلَمْ يُحْمَلِ اللَّفْظُ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ زِنَا وَبِهَذَا يَقْرَبُ مَا أَفْهَمَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَوْ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِذَلِكَ لَا يُقْبَلُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ قَوْلُهُ لِقُرْشِيِّ مِثْلًا لَسْتُ مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا قَالَاهُ وَإِنْ نُوزِعَا فِيهِ (إِلَّا) إِذَا قَالَ ذَلِكَ (لِمَنْفِي) نَسَبُهُ (بِلَعَانٍ) فِي حَالِ انْتِفَائِهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ لِاحْتِمَالِ إِرَادَتِهِ لَسْتُ ابْنَ الْمُتْلَعِينَ شَرْعًا بَلْ هُوَ كِنَايَةٌ فَيُسْتَفْسَرُ فَإِنْ أَرَادَ الْقَذْفَ حُدًّا وَلَا خَلْفَ وَعُزِّرَ لِلْإِهْدَاءِ .....

❦ قَوْلُ (لَسْتُ): (وَلَوْلِدَ غَيْرِهِ) دَخَلَ فِيهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ بِنَحْوِ وَصَايَةٍ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ إِنْحَاقَهُ بِالْإِنِّ أَوْلَى مِنَ الْآخِ الَّذِي لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِ عَلَى بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ الْمُتَقَدِّمِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ قَدْ مَرَّ آتِغًا عَنِ الْأَسْنَى مَا يُفِيدُ الْإِنْحَاقَ نَحْوِ الرِّصِيِّ بِالْأَبِّ.

❦ قَوْلُ (لَسْتُ): (صَرِيحٌ) يُتَبَّهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ وَيُغْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَذْفًا صَرِيحًا اهـ سَمِ عِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ قَضِيَّتْهُ أَيْ تَوَجَّيْهِ الصَّرَاحَةِ بِمَا فِي الشَّارِحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا عَدَمُ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ وَالْقِيَاسُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ وَلِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ كَثِيرًا اهـ أَقُولُ هَذَا وَجِيهٌ وَمَعَ ذَلِكَ الْإِحْتِيَاظُ تَقْلِيدُ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ وَقِيلَ إِنَّهُ كِنَايَةٌ كَوَلَدِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (احْتِمَالُ كَلَامِهِ لَهُ) أَيْ: لِقَضْدِ التَّأْدِيبِ. ❦ قَوْلُهُ: (جَعَلَهُمْ لَهُ) أَيْ: قَوْلُهُ لَوْلِدَ غَيْرِهِ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ مِنْ وَطِئِ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمُوَطَّوَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمُوَطَّوَةِ لَا يَمْنَعُ لِرِزْنَاهَا سَمِ قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا وَإِنْ حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْتَفِي بِوُجُودِ الشُّبْهَةِ مِنَ الْوَطِئِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي مَعْنَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ إلخ إِذْ مَقْصُودُ الْمَتَنِ نَفْيُ الْوَلَدِ عَنْ صَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا عَنِ الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (نُذْرَةً وَطِئَ الشُّبْهَةَ) خَبَرٌ كَانَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ: بِقَوْلِهِ وَكَانَ وَجْهٌ جَعَلَهُمْ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِكَوْنِ الْوَلَدِ مِنَ وَطِئِ الشُّبْهَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِقُرْشِيِّ لَسْتُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ لِشَخْصٍ مَشْهُورٍ بِالنَّسَبِ إِلَى طَائِفَةِ النَّسَبِ مِنْهَا وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَهُ أَيْضًا لَسْتُ مِنْ فُلَانٍ فَيَكُونُ كِنَايَةً اهـ عَنِ شَيْءٍ وَقَوْلُهُ وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَهُ إلخ أَقُولُ قَدْ صَرَّحَ الْأَسْنَى فَإِنَّ لَسْتُ مِنْ زَيْدٍ صَرِيحٌ مِنَ الْأَجَنَّبِيِّ كِنَايَةٌ مِنَ الْأَبِّ إِذَا كَانَ اسْمُهُ زَيْدًا.

❦ قَوْلُهُ: (فِي حَالِ انْتِفَائِهِ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَةً. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا خَلْفَ) وَإِنْ نَكَلَ وَخَلَفْتَ أَنَّهُ أَرَادَ قَذْفَهَا حُدًّا مُغْنِي وَرَوْضَ.

❦ قَوْلُهُ فِي (لَسْتُ): (وَلَوْلِدَ غَيْرِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ) يُتَبَّهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَيُغْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَذْفًا صَرِيحًا. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ وَطِئِ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمُوَطَّوَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمُوَطَّوَةِ لَا تَمْنَعُ زِنَاهَا.

أما إذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحاً في قذفها فيُحَدُّ ما لم يدَّع أنه أراد لم يكن ابنه حال التقي ويحلف عليه وقياس ما مرَّ أنه يُعَزَّرُ ثم رأيتهم صرحوا به. (ويُحَدُّ قاذِفُ مُخَصَّنٍ) لآية ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] نعم، بحث الزر كشيء أنه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانياً لم يجب غير التعزير ويُؤَيِّدُه أنه لو حُدَّ ثم قُذِفَ ثانياً عَزَّرَ لظهور كذبه بالحد والعفو كالحد (ويُعَزَّرُ غيره) أي قاذِفُ غير المُخَصَّنِ للإبذاء سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعانه كما يأتي (والمُخَصَّنُ مُكَلَّفٌ) أي بالغ عاقل .....

• قوله: (أما إذا قاله بعد استلحاقه إلخ) حاصله أنه قَذَفَ عند الإطلاق فتَحُدُّه من غير أن نَسَّأله ما أراد فإن أراد مُحْتَمَلاً صُدِّقَ بيمينه ولا حد والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق أننا لا نَحُدُّه هناك حتى نَسَّأله؛ لأن لفظه كناية فلا يتعلَّقُ به حد إلا بالنية وهنا ظاهر لفظه القذف فيُحَدُّ بالظاهر إلا أن يذكر مُحْتَمَلاً مُغْنِيً وأسنَى. • قوله: (بعد استلحاقه) يتبَّغي ويُغَدِّ عِلْمُهُ بالاستلحاق حتى إذا ادَّعى الجهل صُدِّقَ بيمينه أخذاً بما مرَّ آنفاً بل قد يُقال سَمَاعُ دَعْوَى الجهل بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله أرذت حال التقي اه سيّد عمر. • قوله: (وقياس ما مرَّ) أي: آتفاً. • قوله: (لآية) إلى قوله: (نعم بحث الأذرع) في النهاية إلا قوله: (ويؤيِّدُه) إلى المتن وقوله: (بوجب) إلى المتن وكذا في المُغْنِي إلا قوله: (سواء في ذلك) إلى المتن. • قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرِّح بذلك قوله الآتي ويسقط حدّه وتعزيره بعفو اه. • قوله: (والعفو كالحد) مُبْتَدَأً أو خَبَرٌ.

• قوله (سني): (ويُعَزَّرُ غيره) وكذا يُعَزَّرُ بإبذاء المُخَصَّنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكنسية امرأة إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقتِرْ بنية أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذِفِ أصلاً لِمَقْدُوفٍ كما في شرح الإزشاء للشارح اه سم. • قوله: (أي قاذِفُ غير المُخَصَّنِ) كالعبد والذمي والصبي والزاني اه مُغْنِي. • قوله: (في ذلك) أي: حد قاذِفِ مُخَصَّنٍ وتعزير قاذِفِ غيره.

• قوله: (وغيره) شاملٌ لِلسَّيِّدِ، عبارة الرّوض ولو قَذَفَ أي السَّيِّدُ عبده فله مُطَالَبَةٌ سَيِّدِهِ بالتعزير اه.

• قوله (سني): (والمُخَصَّنِ) أي: هنا لا في باب الرجم اه ع ش.

• قوله (سني): (مُكَلَّفٌ) دَخَلَ فيه الرقيق والكافر عبارة الرّوض مع الأسنى فَرَعَ لوزني وهو عبد أو كافر

• قوله في (سني): (ويُحَدُّ قاذِفُ مُخَصَّنٍ) قال في الرّوض وشرحه ما نصّه: ولو قَذَفَ أي شَخْصٌ بإذنه سَقَطَ عنه الحد أي لم يجب كما لو قَطَعَ يده بإذنه وإن لم يُبَيِّح القذف والقطع بالإذن اه وقد يُقال قياس عدم إباحة القذف بالإذن التعزير؛ لأنه مَغْصِبَةٌ لا حد فيها ولا كفارة فليَتَأَمَّلْ ويُجاب بأن التعزير إنما هو لِحَقِّ اللَّهِ وهو هنا تابع لِحَقِّ الْآدَمِيِّ فلا يجب بدونه م ر. • قوله: (نعم بحث الزر كشيء أنه إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول.

• قوله في (سني): (ويُعَزَّرُ غيره) أي: قاذِفُ غير المُخَصَّنِ وكذا يُعَزَّرُ بإبذاء المُخَصَّنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكنسية امرأة إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقتِرْ بنية قذف أو بتعريض



ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن وطء يحد به) وعن وطء ذبر خيلته وإن لم يحد به؛ لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ما ذكر نقص وجعل الكافر مخصنا في حد الزنا؛ لأنه إهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا إضافة إلى حال إسلامه أو إفاقته أو حرته بأن أسلم ثم اختار الإمام رقه؛ لأن سبب حده إضافة الزنا إلى حالة الكمال. (وبطل العفة) المعتبرة في الإحصان (بوطفه) يوجب الحد وبوطء (محرّم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته وإن لم يحد به؛ لأنه يشبه الملك (لا) بوطفه (زوجة) أو أمة (في عدة شبهة) أو نحو إحرام؛ لأن التحريم لعارض

لم يحد قاذفه بعد الكمال بالحرية والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا اه سم. فوه: (ومثله السكران) أي: المتعدي بسكره وإنما لم يستثنه مع أنه على رايه غير مكلف اعتمادا على استثنائه في باب حد القذف اه معني.

فوه (سنن): (عفيف هن وطء يحد به) بأن لم يطأ أصلا أو وطئ وطئا لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة اه معني.

فوه (سنن): (هن وطء يحد به) مفهومه أن من يأتي البهائم مخصن؛ لأنه لا يحد بل يعزر فقط فيحد قاذفه لإحصانه اه ع ش. فوه: (وهن وطء إلخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سباني وصرح به المنهج وغيره هنا اه سم. فوه: (وهن وطء ذبر خيلته إلخ) إشارة إلى الإغتراض على المتن. فوه: (لأنه إهانة له) أي: والحد بقذفه إكرام له اه معني. فوه: (ولا يرد إلخ) أي: على المتن. فوه: (بأن أسلم) أي: الأسير. فوه: (لأن سبب إلخ) علة لعدم ورود ما ذكر على تعريف المخصن. فوه: (بوطفه يوجب الحد) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتبة المزهونة عالما بالتحريم اه أسنى. فوه: (بوطفه الحد) مع ما تقدم في المتن مكررا اه سيّد عمر أقول وكذا في هذا الجمل قطع وطء عن الإضافة وتثويته. فوه: (وبوطء محرم إلخ) وبوطء ذبر خيلة له روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يفيد. فوه: (إذا علم التحريم) يتبني أو جهله وهو ممن لا يغذر بجهله اه سيّد عمر.

فوه: (لدلالته على قلة مبالاته) أي: بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الأجنبية اه معني.

فوه: (لا بوطفه زوجة أو أمة) ولا بوطفه زوجته أو أمة في خيض أو نفاس أو صوم أو احتكاف ولا بوطفه مملوكة له مرتدة أو مزرّجة أو قبل الاستبراء أو مكاتب ولا بوطفه زوجته الرجعية ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطفه جاهل لتحريم الوطف لقرب عهده بالإسلام أو نشته بيادية بعيدة عن العلماء ولا

أو نصريح مع كون القاذف أصلا للمقذوف كما في شرح الإرشاد للشارح. فوه: (ومثله السكران) لعل المراد المتعدي وقد يقال حيث فسّر المكلف بالبالغ العاقل شمل السكران فلا حاجة للإلحاق.

فوه: (وهن وطء ذبر خيلته إلخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سباني وصرح به المنهج وغيره هنا.

يَزُولُ (و) لَا بَوْطَءٍ (أَمَةٍ وَلَدِهِ) لَا بَوْطَءٍ (مَنْكُوحَتِهِ) أَيِ الْوَاطِئِ (بِلَا وَلِيٍّ) أَوْ بِلَا شُهُودٍ قُلْدُ الْقَائِلُ بِجَلِّهِ أَوْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) لِقَوَّةِ الشُّبْهَةِ فِيهِمَا نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ اسْتِثْنَاءُ مُسْتَوْلَدَةِ الْإِبْنِ لِحُرْمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا وَضَوَائِهِ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ بَوْطَءٍ مُكْرَمٌ. (وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ) قَبْلَ حَدِّ قَاضِيهِ وَلَوْ بَعْدَ الْحَكْمِ بِهِ بَلْ وَلَوْ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الْحَدِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ قَاضِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا؛ لِأَنَّ زِنَاهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ مِثْلِهِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُهْتَكُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرِعَايَتُهَا هُنَا لَا يَلْحَقُ بِهَا مَا لَوْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ فَرَزْنَى فَوْزًا حَتَّى لَا يُنْتَقَضَ الْحَكْمُ وَإِنْ قُلْنَا هَذَا الزَّنا يَدُلُّ عَلَى زِنَا سَابِقٍ مِنْهُ قَبْلَ الْحَكْمِ وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ بِخِلَافِ الْحَكْمِ (أَوْ ارْتَدَّ فَلَا) يَسْقُطُ الْحَدُّ؛ ....

بَوْطَءٍ مُكْرَمٌ وَلَا بَوْطَءٍ مَجُوسِيٍّ مَخْرَمًا لَهُ كَأَمِّهِ بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَغْتَقَدُ تَحْرِيمُهُ اهْرَوضُ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِيَّ وَلَا بِمُقَدِّمَاتِ الْوُطْءِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ اه. قَوْلُهُ: (قُلْدُ الْقَائِلُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ تَنْبِيْهُ قَضِيَّةِ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي وَطْءِ الْمَنْكُوحَةِ بِلَا وَلِيٍّ بَيْنَ مُغْتَقِدِ الْجِلِّ وَغَيْرِهِ لَكِنْ قَضِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصَرِ وَكَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ اخْتِصَاصُهُ بِمُغْتَقِدِ التَّحْرِيمِ أَيِ وَلَا تَبْطُلُ عِفَّةُ مُقْلِدِ الْجِلِّ قَطْعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. وَفِي السَّيِّدِ عُمَرَ وَالرَّشِيدِيَّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيَّ وَاسْتِثْنَاءُ الْأَذْرَعِيِّ بَحْثًا مَوْطُوءَةَ الْإِبْنِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ لِحُرْمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا مُخَالَفٌ لِّظَاهِرِ كَلَامِهِمْ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ مُخَالَفٌ لِّظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَيِ فَلَا يَزُولُ إِخْصَانُهُ بَوْطَئِهِمَا اه. قَوْلُهُ: (وَضَوَائِهِ إلخ) قَدْ يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُغْنِيَّ وَالنَّهَايَةِ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَلَعَلَّ مَنْشَأَ الْخِلَافِ أَيِ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَزَّلُ الشَّارِحُ اخْتِلَافُ التَّنْسِخِ أَوْ تَحْرِيفُ النَّاسِخِ أَوْ اخْتِلَافُ كَلَامِهِ فِي تَصَانِيْفِهِ اه. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ) أَيِ: بِالْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. سَيِّدُ عُمَرَ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ إلخ) وَكَطَرُوا الزَّنا طَرَوْا الْوُطْءِ الْمُسْقِطِ لِلْعِفَّةِ أَسْنَى وَمُغْنِيَّ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ حَدِّ قَاضِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) انْظُرِ التَّغْزِيرَ اه. سَمِ أَقُولُ يُعَزَّرُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمَتْنِ السَّابِقِ وَيُعَزَّرُ غَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا) يَعْني سَقَطَ حَدُّ مَنْ قَدَّفَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الزَّنا وَلَا حَدُّ عَلَى مَنْ قَدَّفَهُ بَعْدَ هَذَا الزَّنا اه. رَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الزَّنا وَغَيْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا يُهْتَكُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُهْتَكُ السُّرَّ أَوَّلَ مَرَّةٍ إلخ. قَوْلُهُ: (وَرِعَايَتُهَا) أَيِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش. اه. سَمِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ ارْتَدَّ فَلَا) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِيَّ وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَقْدُوفُ أَوْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ قَبْلَ حَدِّ قَاضِيهِ لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا قَدَّفَ بِهِ اه.

قَوْلُهُ: (وَضَوَائِهِ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ) إِذْ يَكْفِي فِي الْحُرْمَةِ أَبَدًا مُجَرَّدُ كَوْنِهَا مَوْطُوءَةً.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) انْظُرِ التَّغْزِيرَ. قَوْلُهُ: (وَرِعَايَتُهَا) أَيِ: الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش.



لأن الردة لا تُشعر بسبق أخرى؛ لأنها عقيدة وهي تظهر غالباً (ومن زنى) أو فعل ما يُبطل عفته كوطء خليلته في دبرها (مرة) وهو مكلف (ثم) تاب و(صلح) حاله حتى صار أتقى الناس (لم بعد مخصناً) أبداً؛ لأن العرض إذا انلَم لم تنسُد ثلثته فلا نظر إلى أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولو قذف في مجلس القاضي لزمه إعلام المقدوف ليستوفيه إن شاء وفارق إقراره عنده بمال للغير بأنه لا يتوقف استيفاؤه عليه بخلاف الحد ومحل لزوم الإعلام للقاضي أي عينا إذا لم يكن عنده من يقبل إخباره وإلا كان كفاية كما هو ظاهر. (وخذ القذف) وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يؤزث) ولو للإمام عمن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط)

قوله: (لأن الردة إلخ) لا يخفى ما في هذا التعليل؛ لأنها وإن اشترت بسبق أخرى بل وإن تحقق سبق أخرى لا تسقط إحصائه كما هو واضح وإن أوممه هذا الصنيع ولو علل بتغير ما عللوا به نحو السرقة لكان أوضح اه سيّد عمر. قوله: (وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فإنهما إذا زنيا لم يحد قاذفهما بعد الكمال وخرج به الصبي والمجنون فإن حصانتهما لا تسقط به فيحد من قذف واحد منهما بعد الكمال؛ لأن فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف معني وسم وروض مع شرحه.

قوله (سني): (لم بعد مخصناً) عبارة المنهج لم يحد قاذفه اه قال البجيرمي عليه ومنه يعلم أن الشخص إذا صدر منه شيء من ذلك كوطء مملوكته المحرم ووطئ خليلته في دبرها حرم عليه أن يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء إلا مالكا كما نقله ابن حزم في كتاب الإبصار شوبري اه وعبارة المعني والنهاية ولو قذف رجلاً بزنا يعلمه المقدوف لم يجب الحد عند جميع العلماء إلا مالكا فإنه قال له طلبه اه. قوله: (فلا نظر إلى أن التائب إلخ) أي: لأن هذا بالنسبة إلى الآخرة معني وع ش. قوله: (لزمه) أي: القاضي اه سم. قوله: (ليستوفيه) أي: القاضي الحد. قوله: (إن شاء) أي: المقدوف وقوله وفارق إقراره عنده إلخ أي حيث لا يلزمه أن يعلمه بذلك وقوله لا يتوقف استيفاؤه عليه أي على القاضي اه ع ش. قوله: (ما إذا إلخ) الاخصر الأوضح حذف ما. قوله: (وتعزيره) إلى الفضل في المعني إلا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله أو كان غير مكلف. قوله: (كسائر الحقوق) ولو مات المقدوف مرتداً قبل استيفاء الحد فالأوجه كما قال شيخنا أنه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة

قوله: (وهو مكلف) خرج الصبي والمجنون قال في الروض ولا أي ولا تبطل العفة بزنا صبي ومجنون قال في شرحه حتى إذا كُملا فقدفهما شخص لزمه الحد اه ودخل في المكلف الرقيق والكافر قال في الروض قرع: زنى وهو عبد أو كافر لم يحد قاذفه بعد الكمال أي بالحرية والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا قال في شرحه؛ لأن العرض إذا انخرم بالزنا لم يزُل خلله بما يطرأ من العفة.

قوله: (لزمه) أي: القاضي إعلام المقدوف لعله إذا لم يكن عليم وإلا فلا حاجة إلى قوله بخلاف الحد في نسخة بعده راجع محل هذه النسخة في شرح م ر ومحل لزوم الإعلام للقاضي أي عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل إخباره به وإلا كان كفاية كما هو ظاهر.

حَدُّهُ وَتَعْزِيرُهُ (بَعْفُو) عَنْ كُلِّهِ وَلَوْ بِمَالٍ لَكِنْ لَا يَتَّبِثُ الْمَالُ فَلَوْ عَفَا عَنْ بَعْضِ الْحَدِّ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْهُ وَلَا يُخَالِفُ سُقُوطَ التَّعْزِيرِ بِالْعَفْوِ مَا فِي بَابِهِ أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ حَقُّ الْآدَمِيِّ وَالَّذِي يَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَصْلَحَةِ وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَبْلِ مَقْذُوفٍ مَاتَ تَعْزِيرُهُ وَإِنْ لَمْ يَرِثْهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) إِذَا مَاتَ الْمَقْذُوفُ الْحُرُّ (يَرِثُهُ كُلُّ الْوَرِثَةِ) حَتَّى الزَّوْجَيْنِ كَالْقِصَاصِ

لِلتَّشْفِي كَمَا فِي تَطْيِيرِهِ مِنْ قِصَاصِ الطَّرَفِ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (بَعْفُو عَنْ كُلِّهِ) أَوْ بَانَ يَرِثُ الْقَاضِ الْحَدُّ أَيَّ جَمِيعَةٍ .

(فَرْغَ): لَوْ تَقَاضَى شَخْصَانِ فَلَا تَقَاصُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَالْقَدْرُ وَالصَّفَةُ، وَمَوَاقِعُ السَّيَاطِ وَالْمُضْرِبَاتِ مُتَّفَاوِتَةٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ . هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ إِلَّا) وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ بَعْدَ عَفْوِهِ مَكَّنَ مِنْهُ أَحَدٌ ش . هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَالِفُ إِلَّا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَحَّ فِي بَابِ التَّعْزِيرِ جَوَازُ اسْتِيفَاءِ الْإِمَامِ لَهُ مَعَ الْعَفْوِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا هُنَا أُجِيبُ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ إِذِ الْمُرَادُ هُنَا بِالسُّقُوطِ سُقُوطُ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَفَى عَنِ التَّعْزِيرِ ثُمَّ عَادَ وَطَلَبَهُ لَا يُجَابُ وَأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُقِيمَهُ لِلْمَصْلَحَةِ لَا لِكَوْنِهِ حَقُّ آدَمِيٍّ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَاكَ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ السَّاقِطَ) أَيَّ بِالْعَفْوِ . هـ قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَبْلِ إِلَّا) أَيَّ: لَا عَصَبَتَهُ الْأَخْرَارُ وَلَا السُّلْطَانُ مُغْنِي وَأَسْنَى .

هـ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيَّ حَدِّ الْقَذْفِ وَمِثْلُهُ التَّعْزِيرُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ . هـ قَوْلُهُ: (إِذَا مَاتَ الْمَقْذُوفُ) أَيَّ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ اهـ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (الْحُرُّ) أَيَّ أَمَّا الْقَبْلُ فَقَدْ مَرَّ حُكْمُهُ إِنْفَاءً .

هـ قَوْلُهُ (سَنِي): (كُلُّ الْوَرِثَةِ) أَيَّ: عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ حَدٌّ وَلَا لَتَعْدَدُ الْحَدُّ بِتَعْدَدِ الْوَرِثَةِ مُغْنِي وَزِيَادِي .

(فَرْغَ): لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ شَخْصٌ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْجَزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَحْلِيفُهُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ زِنَا مَوْرَثِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَقْرَأُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ . هـ قَوْلُهُ: (حَتَّى الزَّوْجَيْنِ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ .

هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ) قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ إِلَّا) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآتِيَّ فِي بَابِهِ تَعْزِيرُ الْقَذْفِ .

(فَرْغَ): فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْجَزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ فِي الْأَوَّلَى أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ زِنَا مَوْرَثِهِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَقْرَأُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِ قَالَ فِي الْأَصْلِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ قَالُوا وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالزَّنا وَالتَّحْلِيفُ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اهـ مَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيَّ فَإِنْ حَلَفَ حَدُّ الْقَاضِ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْقَاضِ وَسَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَلَا يُحَدُّ الْمَقْذُوفُ، نَعَمْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَالتَّحْلِيفُ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى وَهِيَ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدَيْهِ عَلَى أَنَّ مَنْ زَنَى مِنْهُمَا رَجَعَ نَصِيْبُهُ لِأَخِيهِ فَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ زَنَى فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ نَصِيْبُهُ سَمِعْتَ دَعْوَاهُ وَلَهُ



نعم، قَذَفَ المَيِّتَ لا يَرِثُهُ الزوجُ أو الزوجةُ على أَحَدِ وجهين رَجَحَ لانقطاع الوضلة بينهما وفيه نَظَرٌ لِتَضَرُّعِهِم ببقاء آثار النكاح بعد الموت (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) عن حَقِّهِ من الحَدِّ أو كان غير مُكَلَّفٍ (فللباقين) منهم وإن قُلَّ نصيبه (كله) أي استيفاء جميعه كما أن لأخِدهم طلب استيفائه وإن لم يرضَ غيره أو غاب؛ لأنه لِدَفْعِ العارِ اللازم للواحد كالجمع مع أنه لا بَدَلَ له وبه فارق القصاص فإن ثُبُوتَ بَدَلِهِ يمنع من التَّفَوُّتِ فيه ويُفَرِّقُ بين هذا ونحو الغيبة فإنه لا يورث ومن ثم لم يَكْفِ تحليل الوارث منه بأن مَلَحَظَ ما هنا العار وهو يشتمل

• قوله: (قَذَفَ المَيِّتَ إلخ) هذا تَضَرُّعٌ بأن قَذَفَ المَيِّتَ يوجبُ العُقوبة كَقَذَفِ الحَيِّ ولو ماتَ زَيْدٌ مثلاً عن وَلَدٍ ثم ماتَ الولدُ عن وَلَدٍ أو عَمٍّ ثم قَذَفَ زَيْدٌ فَهَلِ المُسْتَحِقُّ لِحَدِّ القَذَفِ الإمامُ أو المُسْتَحِقُّ له وَلَدُ الولدِ أو العَمُّ والذي يَظْهَرُ الثاني اهـ سم بحذف. • قوله: (هَلَى أَحَدِ وجهين رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ الأُسْنَى والنَّهْيَةُ والمُغْنَى. • قوله: (وَبِهِ) أي: بقوله مع أنه لا بَدَلَ لَهُ. • قوله: (فإنه لا يورث) لا فَرْقَ في ذلك بَيْنَ

تَحْلِفِهِ. • قوله: (نَعَمْ قَذَفَ المَيِّتَ لا يَرِثُهُ) هذا تَضَرُّعٌ بأن قَذَفَ المَيِّتَ يوجبُ العُقوبة كَقَذَفِ الحَيِّ وبَيَّانُهُ يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ فَكَانَ المُرادُ أنه يُقَدَّرُ ثُبُوتُهُ لِلْمَيِّتِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثم انْتِقالُهُ لِوَرَثَتِهِ كما يُقَدَّرُ دُخُولُ دِيَةِ المَقْتُولِ في مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثم انْتِقالُها لِوَرَثَتِهِ وكما يُقَدَّرُ دُخُولُ الصَّيْدِ الذي وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ في شَبَكَةِ نَصْبِها في حَيَاتِهِ في مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثم انْتِقالُهُ لِوَرَثَتِهِ بَقِيَ ما لو ماتَ زَيْدٌ مثلاً عن وَلَدٍ ثم ماتَ الولدُ عن وَلَدٍ أو عَمٍّ ثم قَذَفَ زَيْدٌ فَهَلِ المُسْتَحِقُّ لِحَدِّ القَذَفِ الإمامُ؛ لأنه لا وارثَ له الآن؛ لأنَّ الولدَ الذي هو الوارثُ غيرُ مَوْجُودٍ وَلَدَ الولدِ أو العَمُّ لم يَكُنْ وارثاً عندَ الموتِ لِحُجْبِهِ بالولدِ أو المُسْتَحِقُّ له وَلَدُ الولدِ أو عَمُّ العَمِّ؛ لأنَّا نُقَدِّرُ انْتِقالَهُ عَنِ المَيِّتِ لِلْوَلَدِ ثم عَنِ الولدِ لِوَلَدِهِ أو عَمِّهِ كما آتَا فيما إذا ألْحَقَ إنسانُ النَّسَبَ بِجَدِّهِ يُشْتَرَطُ أن يَكُونَ وارثاً لِجَدِّهِ حائِزاً وَنَكْتَفِي بِكَوْنِهِ وارثاً حائِزاً لِتَرِكَةِ أبيهِ الحائِزِ لِتَرِكَةِ جَدِّهِ فيه نَظَرٌ والذي يَظْهَرُ الثاني فإن قيلَ لا حَاجَةَ لذلك بل يَكْفِي أن يُقَدَّرَ مَوْتُ زَيْدٍ عِنْدَ القَذَفِ فَيَرِثُهُ الوارثُ حَبِثٌ وهو وَلَدُ الولدِ أو العَمُّ قُلْنَا هذا لا يُخَالِفُ ما قُلْنَا ولِهذا قال ابنُ الرُّفْعَةِ في مَسْأَلَةِ الإلْحاقِ المَذْكُورَةِ أنه يُفْهَمُ أن يَعتَبَرَ كَوْنُ المُقَرَّرِ حائِزِ الميراثِ المُلْحَقِ بِهِ لو قُدِّرَ مَوْتُهُ حِينَ الإلْحاقِ. ثم اغْتَرَضَ على هذا بما أَجِيبُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ مَلاحِظَةِ ما قُلْنَا إِذْ لو قَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْهُ وَنَظَرْنَا لِمُجَرِّدِ حالِ القَذَفِ وَتَقْدِيرِ مَوْتِ المَقْدُوفِ حَبِثٌ لَزِمَ أن يَسْتَحِقَّ وَلَدُ الولدِ أو العَمُّ في الصَّورَةِ المَذْكُورَةِ وإنَّ كَنا كَافِرَيْنِ عِنْدَ مَوْتِ زَيْدٍ وَلَدِهِ ثم أَسْلَمَا عِنْدَ القَذَفِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لا حَقَّ لهُمَا حَبِثٌ كما صَرَّحُوا بِتَظْهِيرِهِ في مَسْأَلَةِ الإِسْتِلْحاقِ المَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قوله: (هَلَى أَحَدِ وجهين رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ م ر وقال في شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ أَوْجَهُهُمَا. • قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرُّعِهِم إلخ) يُجَابُ بِضَعْفِ العَلَقَةِ بَعْدَ المَوْتِ فَلَمْ تَثْبُتْ جَمِيعُ الأَثَارِ ولا يُنافي ذلك ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا في الجَنَّةِ؛ لأنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَعُودُ في الجَنَّةِ بَعْدَ انْقِطَاعِ أَحْكامِها الدُّنْيَوِيَّةِ بِالمَوْتِ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَزَوُّجِ أَخْتِ الزَّوْجَةِ وَأَرْبَعِ سِوَاهَا بَعْدَ مَوْتِهَا.

• قوله في (س): (وَأَنَّهُ لو عفا بعضهم) أي: أو وِثَّ القاذِفِ مِنَ المَيِّتِ بَعْضَ حَدِّ القَذَفِ كما في الرُّوضِ. • قوله: (فإنه لا يورث) أي: نَحْوُ الغِيْبَةِ ش.

الوارث أيضاً فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فإنه محض إيداء يختص بالميت فلا يعمد أثره للوارث .

### فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً

(له) أي الزوج (قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآه وهي في نكاحه كما يعلم مما يأتي آخر الباب والأولى له تطليقها سترًا عليها ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة لها أو له أو لأجنبي فيما يظهر (أو ظنه ظناً مؤكداً) لاحتياجه حينئذٍ للانتقام منها لتطليقها فراشه والبيئة قد لا تساعده (كشباع زناها بزني مع قربة) .....

كون الغيبة في حياة المُنْتَابِ أو بعد موته اهـ ع ش .

### (فصل: في بيان حكم قذف الزوج)

• قوله: (في بيان حكم) إلى (الفضل) في النهاية إلا قوله: (كما يعلم) مما يأتي آخر الباب، وقوله: (ويُحْتَمَلُ الفرق)، وقوله: (وكانهم لم يَغْتَبِرُوا) إلى المتن . • قوله: (في بيان حكم قذف الزوج) وإنما أفرد بالذكر لمخالفته غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يُباح له القذف أو يجب لضرورة نفي النسب والثاني أن له إسقاط الحد عنه باللَّعَانِ والثالث أنه يجب على المرأة الحد بِلَعَانِهِ إلا أن تدفعه عن نفسها بِلَعَانِهَا اهـ معني . • قوله: (جواز إلخ) راجع لكل من المخطوقين وكان ينبغي من الجواز أو الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فتأمل . • قوله: (بأن رآه) أي: رأى ما يحصله وهو الذكر في الفرج؛ لأن الزنا معنى لا يرى اهـ بجزمي عبارة المعني بأن رآها تزني اهـ . • قوله: (كما يعلم إلخ) أي: قيد وهي في نكاحه .

• قوله: (والأولى إلخ) عبارة شَرْحِي المُنْهَجِ وَالرَّوْضِ وَالْأُولَى إذا لم يكن ثم ولد يتقبه أن يستر عليها ويُطْلَقَهَا إن كَرِهَهَا اهـ زاد المعني لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اهـ . وفي السيد عمر بعد ذكر كلام المعني ما نصه وبه يعلم ما في صنيع الشارح فتدبر اهـ أي من إطلاق أولوية التطليق مع أنها مقيدة . • قوله: (ما لم يترتب على فراقه إلخ) أي: والأولى الإمساك إن ترتب على الفراق نحو مرض له أو لها بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقتها زنى بها الغير وأنها ما دامت عنده تُصَانُ عَنْ ذَلِكَ اهـ ع ش وبه يعلم ما في قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللَّعَانِ أيضاً اهـ .

• قوله: (لاحتياجه حينئذٍ إلخ) عبارة الأسنى وإنما جاز له حينئذٍ القذف المرتب عليه اللَّعَانُ الذي يتخلص به لاحتياجه إلخ . • قوله: (والبيئة إلخ) وكذا الإقرار .

• قول (سني): (كشباع) بفتح الشين المُعْجَمَةِ بخطه أي ظهور اهـ معني عبارة ع ش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اهـ وعبارة القاموس والشباع ككتاب دق الحطب تُشِيعُ به النار وقد يُفْتَحُ اهـ .

• قول (سني): (كشباع زناها) أي: كالظن المُسْتَفَادِ مِنَ الشِّبَاعِ .

### (فصل: في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً)

• قوله: (ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة إلخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق



(بأن) بمعنى كأن (رأهما في خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردی في وقت الریبة أو رآها خارجة من عند رجل أي وثم ریبة أیضاً ويختمل الفرق وعلى الأول فأدنى ریبة فيها كاف بخلافه فإنه قد يدخل لنحو سرقة أو إرادة إكراه أو إلحاق عار ولا كذلك هي وكما أخبار غذل رواية أو من اعتقد صدقه له عن معاينة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا للزاني قال بعضهم وقد بين كنفية الزنا لئلا يظن ما ليس بزنا زناً وكما قرارها له به واعتقد صدقها، أما مجرؤ الشیوع فلا يجوز اعتمادها؛ لأنه قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بشيء لم يظفر وكذا مجرؤ القرينة؛ لأنه ربما دخل عليها ليخوف أو نحو سرقة. (ولو أثت) أو حملت (بولد علم أنه ليس منه) أو ظنه ظناً مؤكداً وأمكن كونه منه ظاهراً إما سبذكوه (لزمه نفية) وإلا لكان بسكوته مستلجهاً لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من هو منه إما يأتي ولعظيم التغليب على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليهما من المفاسد كانا من أقبح الكبائر بل أطلق عليهما الكفر في الأحاديث الصحيحة وإن أول بالمستحل أو بانهما .....

قول (سنی): (بأن رأهما إلخ) أي زوجته وزيدا ولو مرة واحدة اه معني قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو شاع زناها بزید فرأى عمراً خارجاً من عندها أو هي خارجة من عنده اه أقول الأقرب حصول الظن المؤكد بذلك إن كان ثم ریبة كما هو الفرض. قول: (وكان شاع زناها إلخ) معطوف على قول المصنف كشباع زناها لا على قوله كان رأهما في خلوة فهو بمجرده يؤكد الظن ككل واحد مما بعده اه رشیدی. قول: (مطلقاً) أي: من غير تقييد بواحد بعينه اه ع ش. قول: (ثم رأى رجلاً إلخ) ظاهره ولو مرة. قول: (وعلى الأول إلخ) أي: عدم الفرق وتقييد كل منهما بالریبة عبارة النهاية ويتبعني أن يكتفي فيها بأدنى ریبة بخلافه إلخ. قول: (وكما أخبار غذل) إلى قوله: (ولعظم التغليب) في المعني إلا قوله: (قال بعضهم) إلى (وكما قرارها) وقوله: (لما سبذكوه). قول: (وكما أخبار غذل إلخ) وكان يرى أي الزوج رجلاً معها مراراً في محل ریبة أو مرة تحت شعار في هيئة منكورة روض ومعني. قول: (أو من اعتقد صدقه إلخ) وإن لم يكن عدلاً معني وأسنى وع ش.

قول (سنی): (ولو أثت إلخ) عبارة المعني وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد يتبعه فإن كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو أثت إلخ. قول: (وأمكن كونه منه ظاهراً) أي: بخلاف ما إذا لم يمكن شرعاً كونه منه كان أثت به لدون ستة أشهر فإنه منفي عنه شرعاً فلا يلزمه التقی اه رشیدی. قول: (لما سبذكوه) أي في أواخر الفصل الآتي.

قول (سنی): (لزمه نفية) ولا يلزمه في جواز التقی والقذف تبين السبب المجوز للتقي والقذف من رؤية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه باطناً رعاية السبب المجوز لهما معني وروض مع شرحه. قول: (لما يأتي) أي: قبيل قول المتن وإن ولدته. قول: (على فاعل ذلك) أي: الاستلحاق والتقي اه ع ش فكان الانسب الأخصر فاعليهما وقال الكزدي قوله ذلك إشارة إلى التقی وضمير عليهما يرجع إلى التقی والاستلحاق اه وفيه تشييت. قول: (وإن أول) أي: الكفر اه ع ش أو إطلاق

سَبَبَ لَهُ أَوْ بِكْفَرِ النِّعْمَةِ ثُمَّ إِنْ عَلِمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا قَذَفَهَا وَلَا عَنِّ لِنَفِيهِ وَجُوبًا فِيهِمَا  
وَالَا اقْتَصَرَ عَلَى النَّفْيِ بِاللَّعَانِ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مِنْ شُبْهَةِ أَوْ زَوْجٍ سَابِقٍ وَشَمَلَ الْمَتْنُ وَغَيْرُهُ مَا لَوْ  
أَتَتْ بِوَلَدٍ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ خُفْيَةً بِحَيْثُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فِي الْحَكْمِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ قَوْلُ ابْنِ  
عَبْدِ السَّلَامِ الْأُولَى لَهُ السُّتْرُ أَيْ وَكَلَامُهُمْ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ تَرْتَبُ عَلَى عَدَمِ النَّفْيِ لِحَقِّهِ بِهِ كَمَا  
اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ. (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطَّأ) فِي الْقُبْلِ وَلَا اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ  
الْمُخْتَرَمَ أَصْلًا (وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنَ الْوِطْءِ وَلَوْ لَأَكْثَرَ مِنْهَا مِنَ الْعَقْدِ (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ)  
مِنَ الْوِطْءِ لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ بِأَنَّهُ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَّأ فِيهِ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ  
كَوْنَهُ مِنْ ذَلِكَ الزَّوْنِ لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهُ وَصَرَحَ جَمْعٌ بِأَنَّهُ نَحْوُ رُؤْيَيْهِ مَعَهَا فِي خَلْوَةٍ فِي ذَلِكَ  
الطَّهْرِ مَعَ شُبُوحِ زِنَاهَا بِهِ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ الرُّوضَةِ.

الكُفْرُ. ٥ فَوَدَّ: (سَبَبَ لَهُ) أَيْ: دَلِيلٌ عَلَى التَّهَاوُنِ بِالذِّينِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَمَا قِيلَ الْمَعَاصِي يُرِيدُ الْكُفْرَ  
أَمْ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ بِكْفَرِ النِّعْمَةِ) الْإِتْسَابُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّهُمَا سَبَبَ لَهُ. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ:  
بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَوْ ظَنَّهُ ذَلِكَ ظَنًّا مُؤَكَّدًا. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ) فِي الْمَعْنَى  
إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيْ وَكَلَامُهُمْ) إِلَى الْمَتْنِ. ٥ فَوَدَّ: (وَجُوبًا فِيهِمَا) أَيْ: الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ وَلَمْ يَجِبِ الْقَذْفُ مَعَ  
أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ وَسِيلَةٌ لِلنَّفْيِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشَّقِّ الثَّانِي أَمْ سَم. ٥ فَوَدَّ: (اقْتَصَرَ عَلَى النَّفْيِ)  
بِأَنَّهُ يَقُولُ هَذَا الْوَلَدُ لَيْسَ مِنِّي وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ غَيْرِي أَمْ مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (وَلَكِنَّهُ) أَيْ: الْإِثْبَاتُ بِالْوَلَدِ أَمْ  
كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَكِنَّهُ خُفْيَةً) أَيْ: بِأَنَّهُ لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَادَتُهَا وَأَمَكَّنَ تَرْبِيَتَهُ عَلَى أَنَّهُ لَقِيطٌ مَثَلًا أَمْ ش. عِبَارَةٌ  
السَّيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنْ تِلْدَهُ لَا بِحَضْرَةِ أَحَدٍ يُثَبِّتُ الْإِبْلَادَ بِقَوْلِهِ أَمْ. ٥ فَوَدَّ: (بِحَيْثُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فِي  
الْحَكْمِ) أَيْ: لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ أَمْ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (الْمَذْكُورُ) أَيْ: فِي قَوْلِهِ وَالْأَلْكَانَ إلخ.  
٥ فَوَدَّ (سَمِي): (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ أَمْ مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْقُبْلِ) سَيَّاتِي حُكْمُ الدُّبْرِ. ٥ فَوَدَّ: (أَصْلًا)  
رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْوِطْءِ وَالْإِسْتِدْخَالِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَكِنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا  
يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ أَمْ سَم. ٥ فَوَدَّ: (مِنَ الْوِطْءِ) أَيْ: أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ. ٥ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا  
وَنَفْيُهُ) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَتَّبَعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ أَحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّوْنِ أَقْوَى أَخْذَا  
مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا إلخ فَلْيُرَاجَعْ سَم عَلَى حَجِّهِ أَمْ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (يَلْزِمُهُ) إِمَّا مِنْ  
بَابِ الْأَفْعَالِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ أَيْ فِيهِ. ٥ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ: الْقَذْفُ وَالنَّفْيُ أَمْ ش. ٥ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي  
إِلخ) أَيْ: فِي شَرْحِ فِي الْأَصَحِّ.

حَاصِلُ بِاللَّعَانِ أَيْضًا. ٥ فَوَدَّ: (قَذْفُهَا وَلَا عَنِّ لِنَفْيِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا) لِمَ وَجِبَ الْقَذْفُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ  
وَسِيلَةٌ لِلنَّفْيِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشَّقِّ الثَّانِي. ٥ فَوَدَّ: (لَكِنْ الْأَوْجَهُ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إلخ) كَذَا  
شَرْحُ م. ر. ٥ فَوَدَّ: (وَلَكِنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ  
وَالرَّجْعَةِ. ٥ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهُ) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَتَّبَعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ  
أَحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّوْنِ أَقْوَى أَخْذَا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا إلخ فَلْيُرَاجَعْ.



(فلو ولدته لهما بينهما) أي دون السنة وما فوق الأربعة من الوطء وكأنهم إنما لم يعتبروا هنا لحظّة الوطء والوضع احتياطاً للنسب لإمكان الإلحاق مع عديهما (ولم يستبرئ) ها (بحيضة) بعد وطئه أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (خوم التقى) للولد؛ لأنه لا حق بفراشه ولا عبرة برية بجدها وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرهما «أبما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفصحته على رؤوس الخلائق» (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحيضة أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع؛ لأنه الدال على البراءة (جل التقى في الأصح)؛ لأن الاستبراء أمارّة ظاهرة على أنه ليس منه نعم، يُسن له عدمه؛ لأن الحامل قد تحيض ومحلّه إن كان هناك تهمّة زنا وإلا لم يجرّ قطعاً وصحّح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مثلاً مرّ لزّمه نفيه لغلبة الظنّ بأنه ليس منه حينئذٍ وإلا لم يجرّ واعتمده الإستوئي وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعي .....

• قول (سني) (لما بينهما) أي : ليستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أي دون إلخ تفسير لهما من بينهما اه سم . • قوله : (بعد وطئه) أي : الزوج ومثله الاستدخال . • قوله : (يجدها) أي : في نفسه اه معني . • قوله : (وهو ينظر إليه) أي : يُعرف به اه ع ش .  
 • قول (سني) (لفوق ستة أشهر إلخ) أي : وليستة أشهر فأكثر من الزنا اه معني . • قوله : (بحيضة) إلى قوله : (ووجه البلقيني) في المعني . • قوله : (لأنه) أي : طرؤ الحيض اه معني . • قوله : (عدمه) أي : عدم التقى . • قوله : (ومحلّه) أي : جلّ التقى . • قوله : (وصحّح في الروضة إلخ) وهو الراجع اه معني .  
 • قوله : (قرينة إلخ) أي : ظاهرة وإن لم يكن شيوّع بخلاف ما مرّ اه سيّد عمر اه . • قوله : (والأ) أي : إن لم ير شيئاً لم يجرّ أي التقى اه . • قوله : (واهتمّده إلخ) مُعْتَمَد اه ع ش . • قوله : (واهتمّده الإستوئي وغيره) ويُمكن حمل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي : بأن يقال الجمل فيه صادق بالزوم وشيدي .

• قوله : (أي دون السنة وفوق الأربعة) أي : ولدته ليستة فأكثر إلى أربع سنين أي ودون إلخ تفسير لهما من بينهما .

• قوله في (سني) : (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل إلخ) عبارة الرّوض وكذا يلزمه التقى لو رأى ما يبيح قذفها وأنت بعده ليستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحيضة أو غلب على الظنّ أنه من الزاني بأن كان يغزل أو أشبه الزاني وإن لم يغلب على ظنه حرّم التقى لا القذف ويجوز التقى لمن يطأ في الدبر لا لمن يغزل ولا يلزمه تبين السبب المُجَوِّز للتقى والقذف لكن يجب عليه أي باطناً رعاية السبب المُجَوِّز اه فعلم أن للعزل حالتين وقوله : (لا القذف) أي واللّعان بين في شرحه أنه خلاف ما صحّحه الأضل والمنهاج وأصله ثم قال في الرّوض : قرع : أنت بائض وهما أسودان لم يُستبح به التقى ولو أشبه من تُتهم به اه فعلم من هذا مع قوله السابق : (أو أشبه الزاني) أن للشبه حالتين فتأمل . • قوله : (واهتمّده الإستوئي وغيره) ويُمكن حمل المتن عليه شرح م ر .

وَصَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ أَيْضًا اعْتِبَارَهَا مِنْ حِينَ الزَّانَا بَعْدَ اسْتِبْرَاءٍ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ اللَّعَانِ فَعَلِيهِ إِذَا وَلَدَتْ لِدَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ وَلَا كَثَرَ مِنْ دُونِهَا مِنْ اسْتِبْرَاءٍ تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الزَّانَا فَهَيَّئِ وَجُودَهُ كَعَدَمِهِ فَلَا يَجُوزُ التَّنْفِي رِعَايَةً لِلْفِرَاشِ وَوَجْهَ الْبُلْقَيْنِي الْمَتْنِ بِمَنْعِ تَبَيُّنِ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ سَبْقِ زِنَاهُ بِهَا خُفِيَّةً قَبْلَ الزَّانَا الَّذِي رَأَاهُ. (وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ حَرَمَ) التَّنْفِي (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ وَلَا يَشْفُرُ بِهِ وَلَوْ كَانَ يَطْلُأُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَيْهِ لَمْ يَلْحَقْهُ أَوْ فِي الدُّبْرِ تَنَاقُضٌ فِيهِ كَلَامُهُمَا وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَيْضًا وَلَيْسَ مِنَ الظَّنِّ عِلْمُهُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ عَقِيمٌ عَلَى الْأَوْجَهِ خِلَافًا لِقَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ يَلْزُمُهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ أَيْ بَعْدَ قَذْفِهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَجِدُ كَثِيرِينَ يَكَادُ أَنْ يُجْزَمَ بِعَقِيمِهِمْ ثُمَّ يَحْتَلُونَ. (وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا وَاحْتِيلَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا) عَلَى السَّوَاءِ بِأَنَّ وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطِئِهِ وَمِنْ الزَّانَا وَلَا اسْتِبْرَاءَ (حَرَمَ التَّنْفِي) لِتَقَاوُمِ الْإِحْتِمَالَيْنِ «وَالْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَالتَّنْفِي عَلَى الْجِلِّ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ احْتِمَالُهُ مِنَ الزَّانَا أَغْلَبَ لِيُجُودَ قَرِينَةٍ تُؤَكِّدُ ظَنُّهُ وَقَرِينَةٍ (وَكَذَا) بِحَرَمِ (القذف واللَّعَانِ عَلَى الصَّحِيحِ) .....

• قَوْلُهُ: (وَصَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ إلخ) وَهُوَ الصَّحِيحُ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ: كَتَضَاهِيحِهَا السَّابِقِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (اعْتِبَارَهَا) أَيْ: السِّتَّةِ الْأَشْهُرِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: الزَّانَا مُعْنَى وَهِيَ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ: الزَّانَا شِئْ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَجُودُهُ إلخ) أَيْ الزَّانَا. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ التَّنْفِي إلخ) جَزْمًا فَكَانَ يَتَّبَعِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَزِيدَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ كَمَا زِدْتُهُ فِي كَلَامِهِ لِيَسْلَمَ مِنَ التَّنَاقُضِ أَهْ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ وَطِئَ) أَيْ: فِي الْقَبْلِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ (سَنِي): (وَعَزَلَ) مِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا وَطِئَ وَلَمْ يُتَزَلَّ كَمَا يُشِيرُ بِهِ التَّغْلِيلُ بِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ إلخ سُلْطَانٌ قَالَهُ رَفِي أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَالْعَزْلُ حَذَرًا مِنَ الْوَلَدِ مَكْرُوهٌ وَإِنْ أَذِنَتْ فِيهِ الْمَغْزُولُ عَنْهَا حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى قَطْعِ النَّسْلِ أَهْ بُجَيْرِمِي عِبَارَةٌ عَنْ شِئْ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَزْلَ مَكْرُوهٌ فَقَطْ أَهْ.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ مُعْنَى قَالَهُ شِئْ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُوطُوءَةِ زَوْجَةً أَوْ أَمَةً. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّا نَجِدُ كَثِيرِينَ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِأَنَّهُ عَقِيمٌ وَجَبَ التَّنْفِي بَلْ يَتَّبَعِي وَجُوبُ التَّنْفِي أَيْضًا فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَقِيمًا وَأَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَهْ شِئْ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى السَّوَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَا الزَّانَا) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالنَّصْرُ) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (ظَنُّهُ وَقَوَعُهُ) أَيْ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الزَّانَا.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ).

(فَرْعٌ): لَوْ أَنَّتِ امْرَأَةً بَوْلَدٍ أَبْيَضَ وَأَبَوَاهُ أَسْوَدَانِ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَبْتَغِ لِأَبِيهِ بِذَلِكَ نَفْيَهُ وَلَوْ كَانَ أَشْبَهَ مَنْ تَنَهَّمُ بِهِ أُمُّهُ أَوْ انْتَضَمَ إِلَى ذَلِكَ قَرِينَةٍ لَزِنَا لِيُخْبَرَ الصَّحِيحِينَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ اللَّعَانِ إِلَى قَوْلِهِ مِنْهُ) الضَّمِيرُ أَنَّ لِلزَّانَا شِئْ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَرْجَحُ إلخ) اعْتَمَدَهُ رَفِي.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ) ظَاهِرُهُ حُرْمَتُهُمَا وَإِنْ لَمْ يُرْذَ بِهِمَا التَّوَصُّلُ لِتَنْفِي الْوَلَدِ نَعَمْ لَوْ





من قذف إياها بالزنا وذلك للآيات أول سورة التور وكُرِّثَ لِتَأْكِدِ الْأَمْرِ ولأنها منه بمنزلة أربع شهود ليقام عليها بها الحد ولذا سُمِّيَتْ شَهَادَاتٍ، وأما الخامسة فهي مُؤَكِّدَةٌ لِمُفَادِهَا، نعم، المُغْلَبُ في تلك الكلمات مُشَابِهَتُهَا لِلْإِيمَانِ كما يأتي ومن ثم لو كَذَبَ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ بِحَسَبِ الْأَوْجَهِ أَنَّهَا لَا تَتَعَدَّدُ بِعَدِيدِهَا؛ لِأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ وَالْمَقْصُودُ مِنْ تَكْرِيرِهَا مُحَضُّ التَّأْكِيدِ لَا غَيْرُ (فَإِنْ غَابَتْ) عَنْ الْمَجْلِسِ أَوْ الْبَلَدِ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ (سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا) أَوْ ذَكَرَ وَصَفَهَا (بِمَا يُمَيِّزُهَا) عَنْ غَيْرِهَا دَفْعًا لِلِاشْتِبَاهِ وَيَكْفِي قَوْلُهُ زَوْجَتِي إِذَا عَرَفَهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا ﴿وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (النور: ١٧) عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ وَكُنْتُ

• قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا اغْتِيَارُ الْعَدَدِ فَلِلآيَاتِ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (وَكُرِّثَ) أَيِ: الشَّهَادَةُ أَمْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِتَأْكِدِ الْأَمْرَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ أَمْ سَيِّدٌ عُمَرُ يَعْنِي الْأَوَّلَى التَّأْكِيدُ مِنَ التَّفْعِيلِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي آتِفًا وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَأْكِيدِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهَا أُقِيمَتْ مَقَامَ أَرْبَعِ شُهُودٍ مِنْ غَيْرِهِ لِيُقَامَ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهَا) أَيِ: الشَّهَادَةُ. • قَوْلُهُ: (أَرْبَعُ شُهُودٍ) بِخَطِّهِ أَرْبَعَةٌ أَمْ سَيِّدٌ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (بِهَا الْحَدُّ) أَيِ فِيمَا فِيهِ حَدٌّ أَمْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَالْخَامِسَةُ) أَيِ: الْكَلِمَةُ الْخَامِسَةُ الْآتِيَةُ فَهِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِمُفَادِهَا أَيِ: الْأَرْبَعِ، وَأَمَّا تَسْمِيَةُ مَا رَمَاهَا بِهِ فَلِأَنَّهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ أَمْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَعَمَ الْمُغْلَبُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ أَيِ الْأَرْبَعِ فِي الْحَقِيقَةِ إِيْمَانٌ أَمْ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهِ أَنَّهَا) مُقَابِلُهُ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ سَم عَلَى حَجٍّ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ مَا قَالَه حَجٌّ أَمْ ع ش.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا الْإِنْخ) سَكَتَ عَنْ الْإِكْتِفَاءِ بِتَسْمِيَّتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجَعْ أَمْ سَم أَقُولُ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَشْخِصِ الزَّوْجِ الْحَاضِرِ فِي النِّكَاحِ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (هَنْ الْمَجْلِسِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَيُلَاعِنُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا لِيَصِحَّ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (لِعُذْرٍ) كَمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَمِي): ﴿وَالْخَمْسَةُ﴾ عَطَفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ بِالتَّضْيِيقِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ اللَّعَانُ قَالَه ع ش وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الْمُغْنِي أَنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَوْلُهُ الْإِنْخ عِبَارَتُهُ وَالْخَامِسَةُ مِنْ كَلِمَاتِ لِعَانِ الزَّوْجِ هِيَ أَنْ لَعَنْتَ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَمِيرِ

أَوْ لَمْ يُجِبْهَا قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لِمِنِ الصَّادِقِينَ فِي إِنْكَارِ مَا أَتَيْتُ بِهِ عَلَيَّ مِنْ رَمِي إِيَّاهَا بِالزَّنا وَإِنْ أَجَابَ بِإِلَى مَا قَذَفْتُهَا؛ فَلَهُ اللَّعَانُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا وَلَا أَتَشَأْ قَذْفًا آخَرَ أَوْ بَاتِي مَا قَذَفْتُهَا وَلَا زَنْتَ لَمْ يُلَاعِنُ، وَلَمْ نَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ بِزِنَاهَا فَإِنْ قَذَفَهَا أَيْضًا وَانْكَرَ زِنَاهَا لَا عَنْ وَنَسْقُطُ الْقَذْفُ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ أَمْ. • قَوْلُهُ: (لِيُقَامَ عَلَيْهَا بِهَا الْحَدُّ) أَيِ: فِيمَا فِيهِ حَدٌّ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهِ أَنَّهَا لَا تَتَعَدَّدُ الْإِنْخ) وَمُقَابِلُ هَذَا الْأَوْجَهِ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ.

• قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) سَكَتَ عَنْ الْإِكْتِفَاءِ بِتَسْمِيَّتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا) أَيِ: حَاجَةٌ لَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ وَيُجَابُ بِاحْتِمَالِ



تَفَاؤُلًا (فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا . وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ) الْخَمْسِ كُلِّهَا لِيَنْتَفِي عَنْهُ لَا لِيَصْخُحَ لِعَانُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَغْفَلَهُ فِي وَاحِدَةٍ صَخَّحَ لِعَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِصَحَّةِ لِعَانِهَا بَعْدَهُ وَإِنْ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ لِنَفْيِ الْوَلَدِ (فَقَالَ) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا (وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ) إِنْ غَابَ (أَوْ هَذَا الْوَلَدُ) إِنْ حَضَرَ (مَنْ) زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ أَوْ مِنْ (زِنَا لَيْسَ مِنِّي) وَذِكْرُ لَيْسَ مِنِّي تَأْكِيدٌ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ حَمْلًا لِلزَّنا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ شَرْطٌ وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَتْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زِنًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَا يَكْفِي الْاِقْتِصَارُ عَلَى لَيْسَ مِنِّي لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ لَهُ (وَنَقُولُ هِيَ) بَعْدَهُ

الغَيْبَةِ تَأْسِيًا بَلْفَظِ الْآيَةِ وَلَا فَالَّذِي يَقُولُهُ الْمُلَاعِنُ عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الرُّوضَةُ اهـ وَعِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَخَامِسَةً أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيهِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (تَفَاؤُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ اهـ سَمِ أَقُولُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّفَاؤُلِ تَجَنُّبُ الْمُصَنِّفِ عَنْ صِفَةِ اللَّغْنِ عَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ عُمَرَ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنْ مَا ذُكِرَ لَا يُسَمَّى تَفَاؤُلًا بَلْ نَظِيرٌ أَوْ فِي الْقَامُوسِ الْفَالُ ضِدُّ الطَّيْرَةِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ اهـ وَعَلَيْهِ فَلَا نَظَرَ اهـ وَقَالَ الْأَسْنَى وَعَدَلَ عَنْهُمَا أَدَبًا فِي الْكَلَامِ اهـ .

٥ قَوْلُ (سَنِ): (فِيمَا رَمَاهَا) وَيُشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْحُضُورِ وَيُمَيِّزُهَا فِي الْغَيْبَةِ كَمَا فِي الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعِ اهـ مُعْنَى .

٥ قَوْلُ (سَنِ): (وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ الْخ) قَالَ فِي الْأَسْنَى ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ سَمِ . ٥ قَوْلُهُ: (الْخَمْسِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْخَامِسَةَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ زَوْجٍ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَلَا يَكْفِي .

٥ قَوْلُ (سَنِ): (فَقَالَ وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ حَتَّى فِي الْخَامِسَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْخَامِسَةِ بِمَا يُنَاسِبُ كَأَن يَقُولَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا ، وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ زِنَا لَيْسَ مِنْهُ اهـ رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (زَوْجٍ) أَيِ : سَابِقٍ .

٥ قَوْلُ (سَنِ): (لَيْسَ مِنِّي) قَضِيَّةٌ جَلَّةٌ أَنْ يَزِيدَ الْوَائِدُ مَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْخ) وَهُوَ الرَّاجِعُ اهـ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زِنًا) أَيِ : أَنَّ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَيِ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا هُوَ الْوَاطِئُ لَهَا بِالشُّبْهَةِ وَيَعْتَقَدُ أَنَّ وَطْءَهُ زِنًا لَا يَلْحَقُهُ بِهِ الْوَلَدُ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي فِي الْاِقْتِصَارِ الْخ) وَهُوَ الصَّحِيحُ اهـ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَيِّدَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى سَبَبٍ مُعَيَّنٍ كَقَوْلِهِ مِنْ زِنَا أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ اهـ . ٥ قَوْلُ (سَنِ): (وَنَقُولُ هِيَ) أَيِ : أَرْبَعُ مَرَّاتٍ اهـ مُعْنَى .

إِرَادَةُ الْآخَرَى . ٥ قَوْلُهُ: (تَفَاؤُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ .

٥ قَوْلُهُ فِي (سَنِ): (وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ) أَيِ : إِنْ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ .

لوجوب تأخير لعانها كما سيذكره (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما زماني به) وتُشير إليه إن حضر ولا مِيزته نظير ما مر (من الزنا) إن زماها به ولا تحتاج لذكر الولد؛ لأنه لا يتعلق به في لعانها حكم ﴿وَالْفَاسِقَ إِذَا ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ مُّقْصِبٌ لِّأَعْيُنِنَا﴾ (النور: ١٩) عدل عن علي لما مر وذكره زماها، ثم وزماني هنا تفنن لا غير (إن كان من الصادقين فيه) أي فيما زماني به من الزنا وخص الغضب بها؛ لأن جريمة زناها أقبح من جريمة قذفه والغضب وهو الانتقام بالعذاب أغلظ من اللعن الذي هو البغض عن الرحمة. (ولو بدل لفظ) الله بغيره كالرحمن أو لفظ (شهادة بخلف) مر في الخطبة حكم إدخال الباء في خير بدل فراجعه لتعلم به رد الاعتراض عليه (ونحوه) كأقسم أو أحلف بالله (أو لفظ) (غضب بلعن وعكسه) بأن ذكر لفظ الغضب وهي لفظ اللعن (أو ذكرا) أي اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح)؛ لأن المرعي هنا اللفظ ونظم القرآن. (ويشترط فيه) أي في صحة اللعان (أمر القاضي) أو نائبه .....

• قوله: (وتشير إلخ) أي: في الشهادات الخمس اهـ معني. • قوله: (نظير ما مر) ومنه أن تقول زوجي إن عرفه القاضي اهـ ع ش. • قوله: (ولا تحتاج لذكر الولد) ولو تعرضت له لم يضرب اهـ معني. • قوله: (عدل عن علي إلخ) عبارة المعني وإنما قال المصنف عليها تاسيا بالآية ولا فلا بد أن تأتي بضمير التكلم فتقول غضب الله علي إن كان إلخ اهـ. • قوله: (لما مر) أي: للتأول. • قوله: (تفنن لا غير) أي: إذ لو عبر هنا أيضا بزماها صح اهـ سم واستشكله الرشيدي بما يظهر سقوطه بأدنى تأمل. • قوله: (أي فيما زماني) إلى قول المتن: (ويصح) في المعني إلا قوله: (ويظهر) إلى المتن، وقوله: (قبل) إلى (فيكرر). • قوله: (لأن جريمة زناها) وهي الرجم أو مائة جلدة، وقوله: (من جريمة قذفه وهي ثمانون جلدة).

• قوله (سني): (بدل) بالبناء للمفعول اهـ معني. • قوله: (في الخطبة) بضم الخاء. • قوله: (رد الاعتراض إلخ) أي: اعتراض ابن النقيب بأنه عبارة مقلوبة وصوابه خلف بشهادة؛ لأن الباء تدل على المثروك اهـ معني. • قوله: (بأن ذكر) أي: الزوج. • قوله: (والغضب) الواو بمعنى أو اهـ ع ش، وفيه أن المنايب ليدل إن ذكرا بناء المفعول فيتعين حثيث الواو ولو سلم أنه بناء الفاعل فالواو للتوزيع فلا حاجة إلى جعله بمعنى أو.

• قوله (سني): (لم يصح في الأصح) هل محل ذلك إذا لم يعد في موضعه أو لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج إلى استئناف الكلمات بتمامها فيه نظر وظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بأن ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة أجنبية والفضل بها مبطل للعان اهـ ع ش، وفي الحلبي ما يوافقه.

• قوله: (تفنن لا غير) أي: إذ لو عبر هنا أيضا بزناها صح. • قوله في (سني): (ويشترط فيه أمر القاضي ويلقن كلماته) قد يتوهم منافاة ذلك لما يأتي أنه يصح اللعان بالعجمية وأنه يجب مترجمان لقاض جهلها؛ لأنه لا يلقن ما يجهله ويجاب بمنع المنافاة بأن يلقنه



أَوْ الْمُحَكَّمُ أَوْ السَّيِّدُ إِذَا لَاعَنَ بَيْنَ أُمْتِهِ وَعَبْدِهِ بِهِ وَلَوْ كَانَ اللَّعَانُ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ فَقَطْ اِمْتَنَعَ التَّحْكِيمُ؛ لِأَنَّ لِلْوَلَدِ حَقًّا فِي النَّسَبِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِرِضَاهُمَا (و) مَعْنَى أَمْرِهِ بِهِ أَنَّهُ (يُلْقَنُ) كَلًّا مِنْهُمَا وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ (كَلِمَاتِهِ) فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا إِلَى آخِرِهِ فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعُوْ إِذِ الْيَمِينُ لَا يُعْتَدُ بِهَا قَبْلَ اسْتِخْلَافِهِ وَالشَّهَادَةُ لَا تُؤْدَى عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُشْتَرَطُ

• قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُحَكَّمُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُحَكَّمُ حَيْثُ لَا وَلَدَ كَالْحَاكِمِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ لَا يَصِحُّ التَّحْكِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا وَيَرْضَى بِحُكْمِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي النَّسَبِ إلخ وَالسَّيِّدُ فِي اللَّعَانِ بَيْنَ أُمْتِهِ وَعَبْدِهِ إِذَا زَوَّجَهَا مِنْهُ كَالْحَاكِمِ لَا الْمُحَكَّمُ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى لِعَانَ رَقِيقِهِ اهـ، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ: وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ أَيِ السَّيِّدِ وَلَوْ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: اللَّعَانِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ. • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِغَنِيِّ الْحَدِّ أَوْ لِغَنِيِّ الْحَدِّ وَالْوَلَدِ اهـ ع ش عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ فَقَطْ يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ وَلِغَيْرِهِ كَدَفْعِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُذِ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ تَبَعًا أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ غَنِيِّ الْوَلَدِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ اهـ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ وَمَعْنَى أَمْرِهِ بِهِ أَنَّهُ إلخ أَيِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (كَلًّا مِنْهُمَا) أَيِ: الْمُتَلَاعِنَيْنِ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ) فَيَشْمَلُ الْمُحَكَّمُ لَكِنْ يُخْتِاجُ إِلَى زِيَادَةِ حَيْثُ لَا وَلَدَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا إلخ) أَيِ: وَلَوْ إجمالًا كَانَ يَقُولُ لَهُ قُلْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ كَذَا إلخ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ فِي مَوْضِعٍ عَنْ م ر وَمَا يُوَافِقُهُ، وَفِي مَوْضِعٍ عَنِ الْبِرْزَاوِيِّ مَا نَصَّهُ: ثُمَّ إِنَّ التَّلْقِينَ يُعْتَبَرُ فِي سَائِرِ الْكَلِمَاتِ وَلَا يَكْفِي فِي أَوَّلِهَا اهـ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِتَلْقِينِهِ كَلِمَاتِهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا لَا أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا الْقَاضِي خِلَافًا لِمَا يُوَافِقُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا إلخ) أَيِ: وَلَهَا قَوْلِي كَذَا، وَكَذَا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَمَا أَتَى إلخ) أَيِ: الزَّوْجَ وَمِثْلَهُ الزَّوْجَةُ وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ فَيَشْمَلُ الزَّوْجَةَ. • قَوْلُهُ: (إِذَا الْيَمِينُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَالْيَمِينِ فِي سَائِرِ الْخُصُومَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ عَلَى اللَّعَانِ حُكْمُ الْيَمِينِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ غُلِبَ فِيهِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فَهِيَ لَا تُؤْدَى إلخ. • قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَدُ بِهَا إلخ) أَيِ: فِي حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنَ اللَّعَانِ وَقَضْلِ الْخُصُومَةِ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَقِدَةً فِي نَفْسِهَا مُلْزِمَةً لِلْكَفَّارَةِ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ كَاذِبًا اهـ ع ش.

بِالْعَرَبِيَّةِ فَيُعْتَبَرُ هُوَ عَمَّا لَقِّنَهُ بِالْعَجْمِيَّةِ وَيُتَرَجِّمُهَا لَهُ اثْنَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُحَكَّمُ أَوْ السَّيِّدُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّيِّدَ فِي ذَلِكَ كَالْحَاكِمِ لَا كَالْمُحَكَّمِ إلخ اهـ وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ وَلَوْ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ. • قَوْلُهُ: (فَقَطْ) يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ وَلِغَيْرِهِ كَدَفْعِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُذِ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِغَنِيِّ الْوَلَدِ تَبَعًا أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ غَنِيِّ الْوَلَدِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعُوْ إِذَا الْيَمِينُ إلخ) قَدْ يُقَالُ كُلُّ مَنْ الْيَمِينِ وَالشَّهَادَةُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْقِينِ.

مُوالاة الكلمات الخمس لا لعائيهما ويظهر اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يَضُرَّ الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلا بعد تمامها (وأن يتأخر لعانها عن لعانه)؛ لأن لعانها لذرة الحد عنها وهو لا يجب قبل لعانه (ويلاعن من اعتقل لسانه) بعد القذف ولم يُزج بزؤه أو رجعي ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق و(أخرس) منهما ويقذف (بإشارة مفهومة وكتابية) أو يجمع بينهما كسائر تصرفاته ولأن المقلب فيه شائبة اليمين لا الشهادة وبفرض تغليبها هو مضطر إليها .....

• قوله: (لا لعائيهما) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فإن غاب الخ فإنه شامل لعائيهما عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعائيهما اهـ ع ش. • قوله: (بما مر في الفاتحة) أي: فيضرك السكوت العمد الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر ما لا يتعلق باللعان اهـ ع ش. • قوله: (ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام الخمس نقض روض ومغني. • قوله: (إلا بعد تمامها) أي: الكلمات الخمس.

• قول (سني): (وأن يتأخر لعانها الخ)، فلو حكم حاكم بتقديم لعانها نقض حكمه أسنى ومغني. • قوله: (من اعتقل لسانه) إلى قول المتن: (وأن يتلاعننا) في النهاية إلا قوله: (الخبر به أصح)، وقوله: (والمراد) إلى (ولم يكن بالحجر). • قوله: (من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغني ولو قذف ناطق، ثم خرّس ورجعي نطقه إلى ثلاثة أيام انتظر نطقه فيها وإلا أي بأن لم يزج نطقه أو رجعي إلى أكثر من ثلاثة أيام لا عن بالإشارة الخ. • قوله: (ولم يزج بزؤه) أي: قبل مضي ثلاثة أيام بدليل ما بعده ويتبني أن يكتفى بقول طيب عدل اهـ ع ش. • قوله: (منهما) أي: من الزوجين اهـ ع ش. • قوله: (ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعان في بإشارة بالنسبة للأخرس فتأمل اهـ رشيد. • قول (سني): (بإشارة الخ) ولو انطلق لسان الأخرس بعد قذفه ولعانه بالإشارة، ثم قال لم أرد القذف بإشارتي لم يقبل منه؛ لأن إشارته أثبتت حقاً لغيره أو قال لم أرد اللعان بها قبل منه فيما عليه لا فيما له فيلزمه الحد والتسبب ولا ترتفع الفرقة والحزمة المؤبدة ويلاعن إن شاء لإسقاط الحد ولتفي الولد إن لم يمت مغني وروض مع شرحه. • قوله: (فيه) أي: اللعان. • قوله: (شائبة اليمين) أي: وهي تتعقد بالإشارة اهـ ع ش. • قوله: (وبفرض تغليبها) أي: شائبة الشهادة اهـ سم. • قوله: (هو) أي: الأخرس

• قوله في (سني): (وأن يتأخر لعانها عن لعانه) قال في شرح الروض، فلو حكم حاكم بتقديمه نقض حكمه اهـ.

• قوله في (سني) والشرح: (ويلاعن أخرس ويقذف بإشارة الخ) قال في الروض وشرحه فإن انطلق لسانه بعد قذفه ولعانه بالإشارة وقال لم أرد القذف بإشارتي لم يقبل منه؛ لأن إشارته أثبتت حقاً لغيره أو قال لم أرد اللعان بها قبل منه فيما عليه لا فيما له فيلزمه الحد والتسبب فيلاعن إن شاء للحد أي لإسقاطه، وكذا يلاعن لتفي ولد لم يمت زمنه ولا ترتفع الفرقة والتحریم المؤبد اهـ. • قوله: (وبفرض تغليبها) أي: شائبة الشهادة أي تغليبها.



هنا لا ثم؛ لأنَّ الناطقين يقومون بها قبل النص أنها لا تُلَاحِظُ بها؛ لأنها غيرُ مُضطرَّة إليها ومن علته يؤخذ أنَّ محلَّ ذلك قبل إلعان الزوج لا بعده لا اضطرارها حينئذٍ إلى ذرء الحد عنها فيكرَّرُ الإشارة أو الكتابة خمسة أو يُشيرُ للبعض ويكتبُ البعض أمَّا إذا لم تكن له إشارة مُفهِمة فلا يصحُّ لتعذُّر معرفة مُرادِهِ. (وبصَح) اللعان والقذف (بالعجمية) أي ما عدا العربية من اللغات إن راعى ترجمة اللغتين والغضب وإن عرَّفَ العربية كاليمين والشهادة (وفيمن عرَّفَ العربية وجه) أنه لا يصحُّ إلعانه بغيرها؛ لأنها الواردة وانتصر له جمع ويُسنُّ حضور أربعة يعرفون تلك اللغة ويجبُ مترجمانٍ لِقاضي جَهِلها. (ويُملَّظ) ولو في كافِرٍ على الأوجه (بزمانٍ وهو بعد) .....

أصلًا أو طارئًا. ٥ قوله: (هنا) أي: في اللعان. ٥ قوله: (لا، ثم) أي لا في غير هذا المحلِّ اسم ولعلَّ الانسبَ أي لا في الشهادة. ٥ قوله: (قبل النص إلخ) عبارةٌ مُعني وقضيةٌ إطلاقُ المُصنَّفِ أنه لا فرق بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرَّح به في الشامل والتَّيَمُّ وغيرهما وإن كان النصُّ على خلافه اهـ وعِبارَةُ التَّيَمُّ وما تَقَرَّرَ مِنَ التَّيَمُّ بَيْنَهُمَا هو المُعْتَمَدُ وإن نُقِلَ عَنِ النَّصِّ أَنَّهَا إلخ. ٥ قوله: (لا تُلَاحِظُ بها) أي: بالإشارة. ٥ قوله: (أنَّ محلَّ ذلك قبل إلعان الزوج إلخ) في هذا شيء؛ لأنَّ إلعانها أبدًا لا يكون إلا بعدَ إلعان الزوج سم ورشيدِي زادع ش أي فالأولى أنه يقولُ أنَّ محلَّ ذلك إن لاعنَ لِتَنفِي الولدِ فإن لاعنَ لِدَفْعِ الحدِّ عنه لاعتُ بالإشارة؛ لأنها حينئذٍ مُضطرَّة إليه اهـ. ٥ قوله: (فيكرَّرُ) أي: المُلاعِنُ الآخرُ سَ زَوْجًا أو زَوْجَةً. ٥ قوله: (أو يُشيرُ للبعض) عبارةٌ مُعني والأسنى ولكن لو كَتَبَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرَبْعًا جازَ وهذا جَمْعُ بَيْنِ الإِشَارَةِ وَالكِتَابَةِ اهـ. ٥ قوله: (فلا يصحُّ إلخ) أي: فَيَعْذَرُ ذَلِكَ أَبَدًا مَا دَامَ كَذَلِكَ اهـ ع ش عبارةُ المُعني لم يصحَّ قَدْفُهُ وَلَا إلعانُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ اهـ.

٥ قوله: (والقذف) اقتصرَ المُعني والمُعلَى على اللعان وهو المُناسِبُ لِقَوْلِ المُصنَّفِ، وفيمن عرَّفَ إلخ. ٥ قوله: (أي ما عدا العربية) إلى قولِ المتن: (وأن يتلأهنا) في المُعني إلا قوله: (وانتصر له جمع) وقوله: (ولو في كافِرٍ على الأوجه)، وقوله: (والمُرادُ) إلى (ولم يَكُنْ بالحجر)، وقوله: (وإن حلف) إلى المتن، وقوله: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيارُ) إلى المتن. ٥ قوله: (ترجمة اللغتين إلخ) أي: والشهادة اهـ مُعني.

٥ قوله: (على الأوجه) لعلَّ البعثَ بالنسبة لِمَجْمُوعِ التَّغْلِيظَاتِ وَالْأَسْيَانِي التَّضْرِيحُ فِي الْمَتْنِ بَأَنَّ الذَّمَّ يُلَاحِظُ فِي بَيْعَةٍ وَكَنْيَسَةٍ أَوْ أَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّمَنِ خَاصَّةً اهـ ع ش أي لِمُطَلَّقِ الزَّمَنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَغْيِينِهِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا يَعْتَقِدُونَ تَغْيِيمَهُ. ٥ قوله: (وهو بعد إلخ) أي: فِي حَقِّ

٥ قوله: (لا ثم) أي: لا في غير هذا المحلِّ. ٥ قوله: (إنَّ محلَّ ذلك قبل إلعان الزوج لا بعده) في هذا شيء؛ لأنَّ إلعانها أبدًا لا يكون إلا بعدَ إلعان الزوج. ٥ قوله: (أو يُشيرُ للبعض ويكتبُ البعض) قال في شرح الرُّوضِ ولو كَتَبَهَا مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرَبْعًا جازَ وهو جَمْعُ بَيْنِ الإِشَارَةِ وَالكِتَابَةِ اهـ. ٥ قوله: (ولو في كافِرٍ على الأوجه)، وفي شرح الرُّوضِ والتَّغْلِيظُ فِي حَقِّ الْكَفَّارِ بِالزَّمَانِ مُعْتَبَرٌ بِأَشْرَفِ الْأَوْقَاتِ عِنْدَهُمْ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزِدِيُّ اهـ وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لِمُخَالَفَتِهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجِهَ لَكِنْ سَيَاتِي قَوْلُهُ:

فعل (عَضِرَ) أي يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة؛ لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة كما دل عليه خبر الصحيحين فإن تيسر التأخير فبعد عَضِرَ (الجمعة)؛ لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الإجابة فيها بعد عَضِرَها كما في رواية صحيحة وإن كان الأشهر أنها زمن يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لخبر به أصح (ومكان وهو أشرف بَلَدِهِ) أي اللعان؛ لأن في تلك تأثيراً في الزجر عن اليمين الكاذبة وعبارته مُساوية لعبارة أصله (أشرف مواضع البلد) (فيمكن) يكون اللعان (بين الركنين) الذي فيه الحجر الأسود (والمقام) أي مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم نبينا وعليه وسلم وهو المُسَكَّى بالحطيم لحطيم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر مع أنه أفضل لكونه من البيت صوتاً له عن ذلك وإن خَلَفَ عمرُ فيه قاله المازدي (و) في (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على مشرفه أفضل الصلاة وأفضل السلام؛ لأنه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة يميناً أئمة ولو على ميواك رطب إلا وجبت له النار، وفي رواية صحيحة «على منبري هذا يميناً أئمة ثبوتاً مقعده من النار» ومن ثم صحح في أصل الروضة صفوؤه ويصح رد عبارة المتن إليه بجعل عند بمعنى على (و) في (بيت المقدس) يكون (عند الصخرة)؛ لأنها قبلة الأنبياء، وفي خبر أنها من الجنة (و) في (غيرها) أي الأماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أي عليه؛ لأنه أشرفه وزعم أن

المُسْلِمُ اه سم. ه قوله: (فعل عَضِرَ) لعل التشديد به نظراً للغالب من فعل صلاة العَضِرِ في أول وقتها فإن أخرجه إلى آخر الوقت لآخر في أوله اه ع ش. ه قوله: (من أول الخطبة) عبارة المُغْنِي والنهاية من مجلس الإمام على المنبر اه قال ع ش أي قبل الشروع في الخطبة اه. ه قوله: (وهو) أي: ما بين الركن والمقام. ه قوله: (لحطيم الذنوب) أي: ذهابها فيه اه ع ش. ه قوله: (وإن خَلَفَ عمرُ إلخ) لعله رأى أن فيه تخويفاً للغالب أكثر من غيره اه ع ش. ه قوله: (على منبري إلخ) صدر هذه الرواية من خَلَفَ على إلخ اه رشدي. ه قوله: (صحح في أصل الروضة صفوؤه) أي: المنبر وهو المُقْتَمَدُ فإن لم يضعذ أوقفاً على يسار المنبر من جهة المخراب في المدينة وغيرها من سائر البلاد كما في شرح الروض، وقوله: على يسار المنبر أي يسار مُسْتَقْبِلِ المنبر اه ع ش.

ه قول (سنن): (عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها فمن لم يكن بها لم يجز نقله إليها أي بغير اختياره كما جزم به المازدي ومغني ونهاية. ه قوله: (لأنه أشرفه) أي: باعتبار أنه محل الوعظ

ويُعتبر الزمن بما يعتدونه تعظيمه فإن كان متعلقاً بجميع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بمطلق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وإن اختص بمن لا يتدين أشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا والوجه هو ما في شرح الروض عن المازدي؛ لأن الغرض من التغليظ الزجر وهو بما يعتدونه أبلغ، وكما في المكان فلما قد اعتبرنا فيه معتقدتهم، فلو زاد الشارح بعد لفظ هو من قول المصنف وهو بعد عَضِرَ جمعة قولنا في حق المسلم وافق ذلك، ولم يشكل.



صُعُودَهُ لَا يَلِيقُ بِهَا مَمْنُونٌ لَا سِيَّما مع ما رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَإِنْ ضَعُفَهُ (أَنَّهُ يَلِيقُ لَا عَنَ بَيْنَ الْعَجْلَانِي وَامْرَأَتِهِ عَلَيْهِ). (و) ثَلَاعِينَ (حَائِضٌ) وَنَفْسَاءُ مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمٌ بِهِ جَنَابَةٌ وَلَمْ يُنْهَلْ لِلْفُسْلِ أَوْ نَجَسٍ يُلَوِّثُ الْمَسْجِدَ (بِبَابِ الْمَسْجِدِ) بَعْدَ خُرُوجِ الْقَاضِي مَثَلًا إِلَيْهِ لِحَرَمَةِ مُكَبِّ كُلِّ مَنْ أَوْلَيْكَ فِيهِ وَلَوْ رَأَى تَأْخِيرَهُ لَزَوَالَ الْمَانِعِ فَلَا بَأْسَ أَمَّا ذِمِّيَّةٌ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ أَمِنْ تَلَوُّثِهَا وَذِمِّيٌّ جُنُبٌ فَيَجُوزُ تَمْكِثُهَا مِنَ الْمُلَاعَنَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (و) ثَلَاعِينَ (ذِمِّيٌّ) أَيِ كِتَابِيٍّ وَلَوْ مُعَاهَدًا أَوْ مُسْتَأْمَنًا (فِي بَيْعَةٍ) لِلنَّصَارَى بِكَسْرِ الْبَاءِ (وَكَنِيسَةٍ) لِلْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَظِّمُونَهَا كَتَعْظِيمِنَا لِمَسَاجِدِنَا (وَكَذَا بَيْتُ نَارٍ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصْحَ) لِذَلِكَ وَيَحْضُرُ نَحْوُ الْقَاضِي وَالْجَمْعُ الْآتِي بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ لِمَا مَرَّ إِلَّا مَا بِهِ صَوْرٌ مُعْظَمَةٌ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ مُطْلَقًا كَغَيْرِهِ بَلَا إِذْنِهِمْ وَثَلَاعِينَ كَافِرَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ فِيمَا ذَكَرَ لَا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ (لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَثَنِي) دَخَلَ دَارَنَا بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ وَتَرَأَفُوا إِلَيْنَا فَلَا ثَلَاعِينَ فِيهِ بَلْ فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَرَمَةِ وَاعْتِقَادُهُمْ لِيُوضَّحَ فَسَادُهُ غَيْرُ مَزْعُومٍ وَلَآنَ دُخُولُهُ مَعْصِيَةٌ وَلَوْ بِإِذْنِهِمْ وَلَا تَغْلِيظُ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَتَذَيَّنُّ بِدِينٍ كَذَهْرِيٍّ وَزَنْدِيقِيٍّ بَلْ يَحْلِفُ إِنْ لَزِمَتْهُ بِمِثْنٍ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا

وَالْإِنْزِجَارِ وَرُبَّمَا أَدَّى صُعُودَهُ إِلَى تَذَكُّرِهِ وَإِعْرَاضِهِ نِهَآيَةً أَيِ لَا بَاغْتِيَارَ كَوْنُهُ أَشْرَفَ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الْمَسْجِدِ ع ش . قَوْلُهُ: (لَا يَلِيقُ بِهَا) أَيِ بِالْمَرَاةِ . قَوْلُهُ: (الْعَجْلَانِي) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَنَسُوبٌ إِلَى بَنِي الْعَجْلَانِ بَطْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ نَجَسٌ) عَطْفٌ عَلَى جَنَابَةٍ . قَوْلُهُ: (بَعْدَ خُرُوجِ الْقَاضِي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قِيلَاعِينَ الزَّوْجُ فِي الْمَسْجِدِ فَلِذَا فَرَّغَ خَرَجَ الْحَاكِمُ أَوْ نَائِبُهُ إِلَيْهَا اه . قَوْلُهُ: (فَلَا بَأْسَ) أَيِ: لَا حُرْمَةٌ وَلَا كَرَاهَةٌ اه ع ش . قَوْلُهُ: (تَمْكِثُهَا) أَيِ: الذَّمُّ وَالذَّمُّ . قَوْلُهُ: (لِلْيَهُودِ) وَتُسَمَّى الْبَيْعَةُ أَيِ مَعْبَدُ النَّصَارَى أَيْضًا كَنِيسَةٌ بَلْ هُوَ الْعُرْفُ الْيَوْمَ اه مُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ) أَيِ: بِالْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ . قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: لِأَنَّهُمْ يُعَظِّمُونَهَا . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: وَإِنْ إِذْنُوا فِي دُخُولِهِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (كَغَيْرِهِ إلخ) أَيِ: كَحُرْمَةِ دُخُولِ غَيْرِ مَا بِهِ صَوْرَةُ إلخ بَلَا إِذْنِهِمْ . قَوْلُهُ: (بَلَا إِذْنِهِمْ) أَيِ: أَمَّا بِإِذْنِهِمْ فَيَجُوزُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِدُونِ حَاجَتِنَا وَلَا حَاجَتِهِمْ لِلدُّخُولِ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُكْتَفَى فِي جَوَازِ دُخُولِنَا بِإِذْنٍ وَاجِدٍ مِنْهُمْ كَمَا يُكْتَفَى بِإِذْنٍ وَاجِدٍ مِنَّا فِي دُخُولِهِمْ مَسَاجِدَنَا اه ع ش . قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ) أَيِ: الزَّوْجُ بِالْمَسْجِدِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قَالَتْ أَلَاعِينَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَضِيَ بِهِ الزَّوْجُ جَازَ وَلَا فَلَ اه . قَوْلُهُ: (دَخَلَ دَارَنَا بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ إلخ) وَلَا فَا مَكْنَةُ الْأَصْنَامِ مُسْتَحِقَّةُ الْهَذْمِ اه مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَلَا تَغْلِيظُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ .

(تَنْبِيْهُ): سَكَّتِ الْمُصَنِّفُ عَمَّنْ لَا يَتَّحِلُّ مِلَّةً كَالَّذَهْرِيُّ بِفَتْحِ الدَّالِ كَمَا ضَبَطَهُ ابْنُ شُهْبَةَ وَبِضْمِهَا كَمَا ضَبَطَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَالزُّنْدِيقِيُّ الَّذِي لَا يَتَذَيَّنُّ بِدِينٍ وَعَابِدِ الْوَثْنِ وَالْأَصْحَ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَغْلِيظٌ بَلْ يَلَاعِينَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَظَّمُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَلَا يَتَزَجَّرُ قَالَ الشَّيْخَانِ وَيُحْسِنُ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ غَلَا فِي كُفْرِهِ وَجَدَ نَفْسَهُ مُذْعِنَةً لِخَالِقِ مُلْبِّرٍ اه . قَوْلُهُ: (كَذَهْرِيٍّ) وَهُوَ الْمُعْطَلُ اه ع ش . قَوْلُهُ: (وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ إلخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى أَمَّا تَغْلِيظُ الْكَافِرِ بِالزَّمَانِ فَيُعْتَبَرُ بِأَشْرَفِ

يعتقدون تعظيمه (و) حُضُورُ (جمع من الأعيان) والصلحاء للاتباع ولأن فيه رَدْعًا للكاذِبِ (وأقله أربعة) لثبوت الزنا بهم ومن ثم اُعتُبِرَ كونهم من أهل الشهادة ومعرفتهم لغة المتلاعنين (والتغليظات سنة لا فرض على المذهب) كما في سائر الأيمان. (ويُسَنُّ للقاضي) ولو بنائيه (وعظلهما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع وبقراءة عليهما آية آل عمران ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ (١٧٧) وخبر «وحسابكما على الله الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما من تائب» (ويُبالغ) في التخويف (عند الخامسة) لعله يرجع لخبر أبي داود (أنه ﷺ أمر رجلاً أن يَضَعَ يده على فيه عند الخامسة وقال إنها مُوجِبَةٌ) ويُسنُّ فعل ذلك بهما ويأتي واضع يده على الفم من ورائه (وأن يتلاعنا قائمين) وبحيث يرى كل صاحبه للاتباع ولأن القيام أبلغ في الزجر

الأوقات عندهم كما ذكره الماوردی اه زاد المغني وإن كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم اه.  
 ٥ قوله: (وحضور جمع) بالجر عطفاً على زمان المجرور بالباء في المتن. ٥ قوله: (من الأعيان إلخ) أي: من عدول أعيان بلد اللعان وصلحاؤه ولا بد من حضور الحاكيم ويكفي اليد في رقيقه ذكرًا كان أو أنثى اه مغني. ٥ قوله: (من الأعيان والصلحاء) أي: ولو كانا ذمتين اه ع ش. ٥ قوله: (ومن ثم اُعتُبِرَ إلخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر إطلاقهم أو يُنظَرُ لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة لدينهم؛ لأن المدار على ما يدعو إلى الإترجار وهو بمجانيسهم أبلغ ويؤيده اختيار ما يعتقدون تعظيمه من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم أنفاً عن المغني وع ش ما يؤيد الثاني.

٥ قول (سن): (والتغليظات) أي: بما ذكر من زمان ومكان وجمع سنة أي في مسلم أو كافر اه مغني.  
 ٥ قوله: (ولو بنائيه) عبارة المغني ونائيه ومحكم وسيد اه.

٥ قول (سن): (عند الخامسة) أي: من لعانها قبل شروعهما فيها فيقول للزوج أنتي الله في قولك علي لعنة الله فإنها موجهة للغير إن كنت كاذباً وللزوجة أنتي الله في قولك غضب الله علي فإنها موجهة للغضب إن كنت كاذبة لعلهما يتزجران ويتركان اه مغني. ٥ قوله: (ويُسَنُّ فعل إلخ) عبارة المغني ويأمر رجلاً أن يضع يده على فيه وامرأة أن تضع يدها على فيها فإن أياهما إثم اللعان تركهما على حالهما ولقنهما الخامسة اه عبارة ع ش ويتبني أن يكون فاعل ذلك في المرأة محرماً لها أو أنثى فإن لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استيجاب ذلك اه. ٥ قوله: (علي فيه) يتبني في الآخرس على ما يشير به من نحو يد اه سيد عمر. ٥ قوله: (من ورائه) أي: كل منهما. ٥ قوله: (يرى كل صاحبه إلخ) زاد الأسنى عن الماوردی ويسمع كلامه ويجوز أن لا يكونا كذلك لكن إن كان ذلك بغير عذر كره ولا فلا قال الزركشي ويتبني مجيئه فيما ذكر من السنن اه.

٥ قوله: (وبحيث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال الماوردی ويتبني أن يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز أن لا يكونا كذلك لكن إن كان ذلك بغير عذر كره ولا فلا قال الزركشي ويتبني مجيئه فيما ذكر من السنن اه.



وقائمين حال من كل من فاعلي تلاعنا أي كل قائما أو من مجموعيهما وعلى كل هو لا يقتضي ما هو السنة من جلوس كل عند لعان الآخر بخلاف «فإني أدخلتهما طاهرتين» فإنه إن كان من المجموع اشترط عند دخول كل كونهما طاهرتين أو من كل لم يشترط فليس ما هنا نظير ذاك خلافا لمن زعمه فتأمله ويقعد كل وقت لعان الآخر. (وشروطه) أي الملاعين أو اللعان ليصبح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحه فاسدا فلا يصح من غيره كما دلت عليه الآية ولأن غيره لا يحتاج إليه لما مر أنه

• قوله: (حال من كل إلخ) عبارة المغني فيقوم الرجل عند لعانه والمرأة جالسة، ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعيهما لا من كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لا عن قاعدا أو مضطجعا إن لم يقدر على الجلوس كما في الأم اهـ.  
• قوله: (من كل من فاعلي إلخ) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اهـ سم.  
• قوله: (بخلاف فإني أدخلتهما طاهرتين) أي: المذكور في الحديث الشريف. • قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جدا اهـ سم. • قوله: (ليصبح إلخ) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه إلخ) هو خبر عن قول المتن وشروطه اهـ سم. • قوله: (ما تضمنه قوله إلخ) يعني الزوجية. • قوله: (ولو باعتبار) إلى قوله: (وتجوز رفع) في المغني إلا قوله: (وكان هذا) إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا قوله: (ولا وصول مائة) إلى المتن وقوله: (أو سار). • قوله: (ليدخل ما يأتي في البائن إلخ) نشر مرتب.  
• قوله: (ونحو المنكوحه إلخ) أي: كالموطوءة بشبهة كأن ظنّها زوجته أو أمته، ثم قدّفا ولا عن لئني التسبب مغني وروض. • قوله: (فلا يصح من غيره) أي: لا يصح اللعان من أجنبي ولا من سيّد أمة وأم ولد مغني وروض.

• قوله: (من كل من فاعلي) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور. • قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جدا.  
• قوله في (سني): عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية والرجعية كالزوجة اهـ.  
• قوله: (ليصبح) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشروطه. • قوله: (ولو باعتبار ما كان إلخ) عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية قال في شرحه فلا لعان لأجنبي إذا لم يكن ولد بقرينة ما يأتي ومن الأجنبي السبّد مع أمته اهـ، وقوله: بقرينة ما يأتي إشارة إلى قول الرّوض بعد فرع قدّف المطلقة البائن أو من وطئها ظانّا أنها زوجته لم يلاعن فإن كان هناك ولد متفصل لا عن لئني، وكذا حمل اهـ، وقوله: أو من وطئها إلخ يرد على المتن بعد التأويل أيضا إلا أن يراد زوج ولو باعتبار ظنه عند الوطء، ثم قال في الرّوض فصل لا يتنهي ولد الأمة باللّعان بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها أي بعد ملكها، ولم يستبرئها، ثم أتت بولد واحتيل كونه من النكاح فقط؛ فله نفيه أي باللّعان أو من الملك فقط فلا، وكذا لو احتيل كونه منهما أي لا ينفيه باللّعان بل بدعوى الاستبراء وتصير أم

حُجَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ (يَصِحُّ طَلَاؤُهُ) كَسَكْرَانٍ وَذَمِّيٍّ وَفَاسِقٍ تَغْلِييًّا لِشَبِّهِ الْيَمِينِ دُونَ مُكْرَهٍ وَغَيْرِ مُكَلِّفٍ وَلَا لِعَانٍ فِي قَذْفِهِ وَإِنْ كُمِلَ بَعْدُ وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ. (وَلَوْ ارْتَدَّ) الزَّوْجُ (بَعْدَ وَطْءٍ) أَوْ اسْتِدْخَالَ مَاءٍ (فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَا عَنَ) لِدَوَامِ النِّكَاحِ (وَلَوْ لَا عَنَ) فِي الرُّدَّةِ (لَمْ أَسْلَمَ فِيهَا) أَيِ الْعِدَّةِ (صَحَّ) لِتَبَيُّنِ وَقُوعِهِ فِي صُلْبِ النِّكَاحِ (أَوْ أَصَرَ) مُرْتَدًّا إِلَى انْقِضَائِهَا (صَادَفَ) اللَّعَانَ (بَيْتُونَةً) لِتَبَيُّنِ انْقِطَاعِ النِّكَاحِ بِالرُّدَّةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ نَفَذَ وَلَا بَانَ فَسَادُهُ وَخُدُّهُ لِلْقَذْفِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرُّدَّةِ، فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ وَإِنْ أَصَرَ كَمَا يَصِحُّ بِمَنْ أَبَانَهَا بَعْدَ قَذْفِهَا. (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ) أَيِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَذَبَ أَيِ بَفَرَاغِهِ مِنْهُ وَلَا نَظَرَ لِلِعَانِهَا (فُرْقَةً) أَيِ فُرْقَةٍ انْفِسَاخٍ (وَحَرَمَةٍ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا .....

❦ قَوْلُ (سَنِي): (يَصِحُّ طَلَاؤُهُ) بَأَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا مُخْتَارًا صَادِقًا بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَالرَّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالسَّكْرَانِ وَالْمَخْدُودِ وَالْمُطَلَّقِ رَجْعِيًّا وَغَيْرِهِمْ أَهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: بِتَعَدُّ أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَغَيْرِ مُكَلِّفٍ) أَيِ: مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مُغْنِي وَرَوْضُ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ.

❦ قَوْلُهُ: (فِي قَذْفِهِ) أَيِ: غَيْرِ الْمُكَلِّفِ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُعَزَّرُ إِنْخ) أَيِ: إِنْ كَانَ مُمَيِّزًا مَحَلِّيًّا وَرَشِيدِيًّا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُعَزَّرُ الْمُمَيِّزُ مِنْهُمَا أَيِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَهْ وَزَادَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ يَبْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الزَّجْرُ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتِدْخَالَ مَاءٍ) أَيِ: اسْتِدْخَالِهَا لِمَنِيَّةِ الْمُخْتَرَمِ قَالَ ع ش أَيِ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَيَكُونُ لِعَانُهُ لِلْعِلْمِ بِالزَّنا أَوْ ظَنُّهُ لَا لِنَفْيِ الْوَلَدِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَقَذَفَ) أَيِ: اللَّعَانَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى النَّفْيِ فَيَسْتَفِي النَّسَبُ وَيَسْقُطُ الْحَدُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانُ سَمٌ وَمُغْنِي، وَفِيهِ، وَفِي النِّهَايَةِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ إِنْخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ تُلَاعِنِ الزَّوْجَةَ أَهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرُّوضِ سَوَاءٌ صُدِّقَتْ أَمْ صُدِّقَ أَهْ سَم.

وَلَدِ أَهْ، وَقَوْلُهُ: وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْحَقِيقِ الْوَلَدِ بِهِ بَوَاطِنُهُ فِي الْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ أَهْ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ لَكِنْ قَدْ يَوْضَعُ بَأَنَّ الْحَادِثَ يَقْدَرُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: مُتَعَدِّ.

❦ قَوْلُهُ: (وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ نَعَمْ يُعَزَّرُ الْمُمَيِّزُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ يَبْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِلزَّجْرِ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَهْ.

❦ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرُّدَّةِ إِنْخ) فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا أَفْهَمَ وَقُوعَ مَجْمُوعِ الْقَذْفِ وَالْإِسْلَامِ بَعْدَ الرُّدَّةِ لَا الْقَذْفِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ إِذْ لَمْ يُرْتَبْ بَيْنَهُمَا إِلَّا لَفْظًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُتَبَايِرُ مِنَ التَّرْتِيبِ لَفْظًا ذَلِكَ أَوْ يُقَالُ الْمَقْصُودُ بَيَانُ إِفْهَامِ مُجَرَّدِ عَدَمِ الْوُقُوعِ قَبْلَ الرُّدَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانُ.

❦ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا بُدَّ أَيِ فِي تَفْوِذِ اللَّعَانِ مِنْ إِتْمَامِ كَلِمَاتِهِ، فَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِالْفُرْقَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا لَمْ يَنْفَذْ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرُّوضِ سَوَاءٌ صُدِّقَتْ أَمْ



(مؤيدة) فلا تجل له بعد نكاح ولا ملك لخبر الشيخين «لا سبيل لك عليها»، وفي رواية للبيهقي «المثلا عنان لا يجتمعان أبدا» وكان هذا هو مستند جزم بعضهم بأنها لا تعود إليه ولا في الجنة (وإن أكذب) الملائع (نفسه) فلا يفيد عود جل؛ لأنه حقه بل عود حد ونسب؛ لأنهما حق عليه وتجوز رفع نفسه أي أكذبه نفسه بعيد؛ لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة

فوق (سنن): (مؤيدة) أي: حتى في لعان المبانة والأجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بأن كان هناك ولد ينفه سم على المنهج اهـ ع ش. هـ قوله: (فلا تجل له إلخ) يعني لا يجل له نكاحها ولا وطؤها بِنكاح، وقوله: ولا ملك أي لا يجل له وطؤها بملك يمين وإن جاز له تملكها اهـ رشيد عباره الأسنى والمعنى فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك اليمين لو كانت أمة فملكها اهـ. هـ قوله: (ولا ملك) ويتبعني أن يجوز له نظرها في هذه كالمحرّم اهـ ع ش، وقوله: نظرها أي ونحو عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه حكم المحرم اهـ. هـ قوله: (وكان هذا إلخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الوالد رحمه الله تعالى في أنها لا تعود إليه ولا في الجنة انتهت ولك أن تقول يجوز أن يكون الخبر أريد به النهي ومحلّه دار التكليف ومما يرجّحه بل يعينه أي الإنشاء أن الحمل عليه أي الإخبار يوقع في الخلف فإن خص بنحو على وجه يبيحه الشرع جاء فيه ما يجيء في الحمل على الإنشاء فليتأمل اهـ سيد عمر أي من أن محلّه دار التكليف.

فوق (سنن): (وإن أكذب إلخ) غاية ع ش قال الرشيد في إنما ذكر هذه هنا ولم يؤخرها عن قوله وسقوط الحد إلخ للإشارة إلى أن إكذاب النفس له تأثير في سقوط الحد وما بعده كما نبّه عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود جل؛ لأنه حقه بل عود حد ونسب اهـ. هـ قوله: (بل عود حد إلخ)، وأما حدّها فهل يسقط بإكذابه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرّحا به لكن في كلام الإمام ما يفهم سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب اهـ معني. هـ قوله: (وتجوز رفعه إلخ) عبارة المعني.

(تنبيه): نفسه في المتن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها أيضا كما جوز في قوله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها»، وفي سم ما يوافقها مع بسط في الرد على الشرح وأقره السيد عمر وأجاب الرشيد بما نصّه: قوله: لأن المراد هنا بالإكذاب نسبة الكذب إليه ظاهرا أي وذلك إنما يعبر عنه بالكذب نفسه بجعل نفسه منصوبا، وأما رفعه وإن صح في نفسه إلا أنه لا يؤدي هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا أكذبته نفسه إلا تنازعه فيما ادّعاه وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى، وقد أشار الشارح لهذا

صدق اهـ. هـ قوله: (ولا ملك) هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه حكم المحرم. هـ قوله: (بأنها لا تعود إليه) أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. هـ قوله: (وتجوز رفع نفسه أي أكذبه نفسه بعيد إلخ) قد يقال الإكذاب هنا ليس إلا بمعنى التكلم بخلاف الواقع وإيقاع ذلك على النفس إنما يناسب إذا أريد بها المعنى المراد في باب التأكيد وذلك قطعاً يقتضي صحة الرفع واتحاد الفاعل والمفعول وأن التغيرات بينهما اختياري على التقديرين فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع فتأمل.

الكذب إليه ظاهراً لِيَتَرْتَّبَ عليه أحكامه وذلك لا يظهرُ إسناده لِلنَّفْسِ وحينئذٍ فليس هذا نظيرُ ما حَدَّثَتْ به أَنْفُسُهَا الْمُجَوِّزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيثَ يَصِحُّ نِسْبَةً إِيقَاعِهِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَإِلَى نَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (وَسُقُوطُ الْعَدِّ) أَوْ التَّعْزِيرُ الْوَاجِبُ لَهَا عَلَيْهِ وَالْفِسْقُ (عنه) بِسَبَبِ قَذْفِهَا لِلْآيَةِ، وَكَذَا قَذْفُ الزَّانِي إِنْ سَمَّاهُ فِي لِعَانِهِ (وَوَجُوبُ عَدِّ زِنَاهَا) الْمُضَافُ لِحَالَةِ التَّكَاحِ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ وَلَوْ ذِمِّيَّةً وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِحَكْمِنَا؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ التَّرَافُعِ إِلَيْنَا لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمْ أَمَّا الَّذِي قَبْلَ التَّكَاحِ فَسَيَاتِي. (وَانْتِفَاءُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ) أَيِ فِيهِ لِخَبَرِ الصَّحَابِيِّينَ بِذَلِكَ وَسُقُوطُ حَصَانَتِهَا فِي حَقِّهِ فَقَطْ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ أَوْ التَّعَنُّتُ وَقَذْفُهَا بِذَلِكَ الزَّانَا أَوْ أَطْلُقَ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ فِي حَقِّهِ كَالْبَيِّنَةِ وَحَلَّ نَحْوِ أَخْتِهَا وَالتَّشْطِيرُ قَبْلَ الْوَطْءِ (وَأَمَّا يُخْتِاجُ إِلَى نَفْيِ) وَلَيْدٍ (ممكنٍ) كَوْنُهُ (منه فَإِنْ تَعَدَّنَ) لِحَقِّهِ بِهِ (بِأَنِّ وَلَدَتْهُ) وَهُوَ غَيْرُ تَامٍّ لِدُونِ مَا مَرَّ فِي الرَّجْعَةِ أَوْ وَهُوَ تَامٌّ (لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) فَأَقْلُ (من الْعَقْدِ) لَا انتِفَاءً لِعُظْمَتِي الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ (أَوْ) لَأَكْثَرٍ وَلَكِنْ (طَلَّقَ فِي مَجْلِسِهِ) أَيِ الْعَقْدِ (أَوْ نَكَحَ) صَغِيرًا

تَبَعًا لِابْنِ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ لَا يَظْهَرُ إِسْنَادُهُ لِلنَّفْسِ وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ مَا فِي حَوَاشِي ابْنِ حَجَرٍ لِلشَّهَابِ سَمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ كَمَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الْإِكْذَابِ إِلَيْهِ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ لِنَفْسِهِ بِمَعْنَى ذَاتِهِ إِذَا هُمَا عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالتَّغَايُرُ بَيْنَهُمَا اغْتِيَابِي فَكَيْفَ يَسْلَمُ ظُهُورُ التَّضَبُّعِ دُونَ الرَّفْعِ وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ كُلُّ مَنَّهُمَا إِلَّا أَنَّ مَعْنَى اكْذَابِ نَفْسِهِ غَيْرُ مَعْنَى اكْذَابَتِهِ نَفْسَهُ كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالُ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا حَدَّثَتْ بِهِ) أَيِ: الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ أَهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ التَّعْزِيرُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ حَدِّ قَذْفِ الْمُلَاعَنَةِ إِنْ كَانَتْ مُحَصَّنَةً وَسُقُوطُ التَّعْزِيرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحَصَّنَةً أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَذْفُ الزَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (أَمَّا الَّذِي) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَا وَصُولَ) إِلَى الْمَتْنِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ) أَيِ: ثَلَاثِينَ فَإِنْ لَاعَنَتْ سَقَطَ عَنْهَا أَهْ ع ش زَادَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ لَاعَنَتْ بَعْدَ لِعَانِهِ، ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالزَّانَا حَدَّثَتْ لَهُ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ عَنْ إِقْرَارِهَا أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (فَسَيَاتِي) أَيِ: فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الْآتِي. ٥ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّهِ فَقَطْ) خَرَجَ بِهِ حَصَانَتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ أَهْ شَرْحُ الْمُنْهَجِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَحَلَّ نَحْوِ أَخْتِهَا الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُطْلَقَةِ طَلَاقًا بَائِتًا فَلَا يُلْحَقُهَا طَلَاقٌ وَيُسْتَبِيحُ نِكَاحُ أَرْبَعِ سِوَاهَا وَمَنْ يَحْرُمُ جَمْعُهُ مَعَهَا كَأَخْتِهَا وَعَمَّتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتَّبَةِ عَلَى الْبَيِّنَةِ وَإِنْ لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي. (فَرَعٌ): لَوْ قَذَفَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ وَهِيَ بِكَرٍّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَهِيَ ثَيِّبٌ، ثُمَّ لَاعَنَّا وَلَمْ تَلَاغِنِ هِيَ جُلِدَتْ، ثُمَّ رُجِمَتْ أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (لِلدُونِ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِوَلَدَتْهُ وَهُوَ فِي الْمَصْورِ دُونَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ، وَفِي الْمُضْغَةِ دُونَ ثَمَانِينَ أَهْ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (صَغِيرًا) وَيُمْكِنُ إِخْبَالُ الصَّبِيِّ لِيَتَسَعَّ سِنِينَ وَيُسْتَرَطَّ كَمَالُ التَّاسِعَةِ، ثُمَّ بَعْدَ إِمْكَانِ إِخْبَالِهِ وَلِحَقْوِي النَّسَبِ بِهِ لَا يُلَاغِنُ حَتَّى يَثْبُتَ بُلُوغُهُ فَإِنْ ادَّعَى الْإِحْتِلَامَ وَلَوْ عَقِبَ انْكَارِهِ لَهُ صُدِّقَ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.

٥ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي فِي حَقِّهِ حَصَانَتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ أَهْ.



أو ممسوخاً أو (وهو بالمشرك وهي بالمغرب) ولم يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَادَةً فَلَا نَظَرَ لِوُصُولِ مَمَكِّنِ كَرَامَةٍ كَمَا مَرَّ (لَمْ يَلْحَقْهُ) لاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَحْتَجْ فِي انْتِفَائِهِ عَنْهُ إِلَى لِعَانٍ (وَلَهُ نَفْيُهُ) أَيِ الْمَمَكِّنِ لِحُوقِهِ بِهِ وَاسْتِلْحَاقِهِ (مَيْتًا) لِبَقَاءِ نَسَبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَسْقُطُ مُؤَنَّةُ تَجْهِيْزِ الْأَوَّلِ عَنْهُ وَيَبْرُثُ الثَّانِي وَلَا يَصْغُ نَفْيِي مَنِ اسْتَلْحَقَهُ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ وَأَمَكَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُ إِلَّا بِاللُّعَانِ وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ حَمَلَتْ بِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِي غَيْرِ الزَّوْجِ وَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْوَلَدِ وَالشَّارِعُ أَنْاطَ لِحُوقِهِ

• فَوَدَّ: (أَوْ مَمْسُوحًا) خَرَجَ بِهِ مَجْبُوبُ الذِّكْرِ دُونَ الْأُنثِيِّ وَعَكْسُهُ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِخْبَالَهُمَا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) يَغْنِي لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُحْتَمَلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِيهِ بِأَنْ قُطِعَ بَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَانَ قَامَتْ بَيْنَهُ بَأَنَّهُ لَمْ يُفَارِقْ بَلَدَهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ وَهِيَ كَذَلِكَ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ إِزْسَالِ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا نَقَلَهُ سَمْعُ الشَّارِحِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ وَالْأَقْدَقُ يَقَالُ إِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ دَائِمًا. فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنِ اللَّحُوقُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ مُتَعَذِّرًا أَبَدًا كَمَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِمْكَانِ فِي قَوْلِهِ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ إِلَّا مَجْرَدُ مُضِيِّ مُدَّةٍ تَسَعُ الْاجْتِمَاعَ وَإِنْ قُطِعَ بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ إِذَا ذَاكَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ رَشِيدِي يَغْنِي عَنِ شَيْءٍ قَالَ قَوْلُهُ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ إِلَّا مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى ذَلِكَ لَحِقَهُ وَأَنْ لَا يُعْلَمَ لِأَحَدِهِمَا سَفَرٌ إِلَى الْآخَرِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا قَالَهُ وَإِنَّمَا يُخَالِفُهُ لَوْ قَالَ وَإِنْ عُلِمَ عَدَمُ سَفَرِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) أَيِ: وَوَطْءٍ وَحَمْلٍ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَحْمَدُ مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اغْتِيَارِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. أَحْمَدُ سَمْعُ. • فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ لِوُصُولِ مَمَكِّنِ إِلَيْهِ) لَا تَأْتِي لَا نَعُولُ عَلَى الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ لِلْعَادَةِ نَعَمْ إِنَّ وَصَلَ إِلَيْهَا وَدَخَلَ بِهَا حَرُمَ عَلَيْهِ بَاطِنًا تَقِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَحْمَدُ ش. • فَوَدَّ: (مُؤَنَّةُ تَجْهِيْزِ الْأَوَّلِ) أَيِ: الْمَنْفِي بَعْدَ مَوْتِهِ. • فَوَدَّ: (وَيَبْرُثُ الثَّانِي) أَيِ: الْمُسْتَلْحَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ بَعْدَ التَّقْيِ جَازَ لَهُ اسْتِلْحَاقُهُ كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَيَسْتَحِقُّ إِزْثَةً وَلَا نَظَرَ إِلَى تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ أَحْمَدُ. • فَوَدَّ: (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ إِلَيْهِ) وَلَا لِمَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكْتُبُ بَيْنَهُ وَيَتَنَ وَلَدَهُ بَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَا عِلَاقَةٌ لَهُ بِهِ أَحْمَدُ ش. • فَوَدَّ: (مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ إِلَيْهِ) أَيِ: أَوْ مِنْ زِنَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ إِضْرَارَ الْوَلَدِ بِكَوْنِهِ وَلَدَ زِنَا أَقْوَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِي أَحْمَدُ ش.

• فَوَدَّ: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اغْتِيَارِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. قَالَ فِي الرَّوْضِ فَضَّلَ قَدْفَهَا أَيِ زَوْجَتَهُ بِمُعَيَّنٍ أَوْ بِمُعَيَّنَتَيْنِ وَذَكَرَهُمْ فِي اللَّعَانِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ، أَيِ: حَدُّ قَدْفِهَا وَحَدُّ قَدْفِهِمْ وَإِلَّا فَلَا أَيِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ لَمْ يَسْقُطْ حَدُّ قَدْفِهِمْ لَكِنْ لَهُ أَنْ يُعِيدَ اللَّعَانُ أَيِ وَيَذْكُرْهُمْ لِإِسْقَاطِهِ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يُبْلَا عَنْ وَحَدُّ لِقَدْفِهَا فَطَالَبَهُ الرَّجُلُ أَيِ بِالْحَدِّ وَقُلْنَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدَانِ أَيِ لَهَا وَلِلرَّجُلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ فَلَهُ اللَّعَانُ أَيِ لِإِسْقَاطِهِ حَدَّ الرَّجُلِ وَهَلْ تَبَايَدَ الْحُرْمَةُ أَيِ لِلزَّوْجَةِ بِاللُّعَانِ لِأَجْلِهِ أَيِ الرَّجُلِ فَقَطُّ وَجِهَانِ وَلَوْ ابْتَدَأَ

بالفراش حتى يوجد اللعان بشروطه (والتقي على الفور في الجديد)؛ لأنه شرع لدفع الضرر فكان كالرد بالعيب والأخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويغليمه بانتفائه عنه ويغذر في الجهل بالتقي أو الفورية فيصدق فيه بيمينه إن كان عاميًا لخفائه على العوام وإن خالطوا العلماء وخرج بالتقي اللعان فلا يجب فيه فور (ويغذر) في تأخير التقي (لغذر) مما مر في أعمار الجمعة نعم، يلزمه إرسال من يغليم الحاكم .....

❦ قوله: (لأنه شرع) إلى قوله: (والتغير) في المغني. ❦ قوله: (فيأتي الحاكم ويغليمه) عبارة المغني والمراد بالتقي هنا كما في المطلب أن يخضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة اهـ وعبارة الرشيدي والمراد بالتقي المشترط فيه الفور إغلام الحاكم وليس المراد منه التقي الذي ترتب عليه الأحكام؛ لأنه لا يكون إلا باللعان اهـ. ❦ قوله: (إن كان عاميًا إلخ) عبارة النهاية إن كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطته مع العلماء اهـ. ❦ قوله: (مما مر إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه كأن بلغه الخبر ليلًا فأخبر حتى يصبح أو كان جائعًا فأكل أو عاريًا فلبس فإن كان مخبوسًا أو مريضًا أو خائفًا ضياع مالٍ أرسل إلى القاضي لينت إلى نائبا يلاعن عنده أو ليغليمه أنه مقيم على التقي فإن لم يفعل بطل حقه فإن تعذر عليه الإرسال أشهد إن أمكنه فإن لم يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب التقي عند القاضي إن وجدته في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى الرجوع إن باذر إليه بحسب الإمكان مع الإشهاد وإلا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن غدرًا فإن حقه يتطل من التقي في الأصح ويلحقه الولد اهـ. ❦ قوله: (نعم يلزمه إرسال من يغليم إلخ) وإن احتاج الرسول إلى أجره فيدفعها حيث كانت أجره مثل الذهاب اهـ ع ش.

الرجل فطالبه فهل له اللعان وجهان ولو عفا أحدهما فلآخر المطالبة مطلقًا أي سواء قلنا الواجب حد أم حدان.

(فرغ): لو قذف امرأته وأجنبية عند الحاكم بزيف فعلى الحاكم إغلام زيف ليطالب بحقه وإن أقر له أي الشخص بمال عند الحاكم ولم يلزمه إغلامه. وكذا بكلمة كيا بنت الزائنين فهو قذف لا بوبنها ويتعدد اللعان أي بعدد المقذوفات ولو بكلمة إن كن زوجات فإن رصين بلعان واحد لم يجز إن ذكرهن في اللعان معًا فإن رتب وقع للأولى فإن تنازعن البداءة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولاً أو بكلمة أقرع بينهن ولو قدم الحاكم إحداهن بلا قصد إتيان جاز وإن قال لامرأة يا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت، فلو كانت زوجته قدمت الأم أي؛ لأن حدها أقوى؛ لأنه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقًا أي سواء كانت الثانية زوجة أو لا إن قال يا زانية أم الزانية اهـ وسقط مع طوله لقوائده وإيضاح المقام به. ❦ قوله: (إرسال من يغليم الحاكم) عبارة الروض وشرحه أرسل إلى القاضي لينت إلى نائبا يلاعن عنده أو ليغليمه أنه مقيم على التقي وعبارة الأضلي ينت إلى القاضي ويطلعه على ما هو عليه لينت إلى نائبا أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث النائب فإن لم يفعل بطل حقه وإن تعذر



فَإِنْ عَجَزَ فَالْإِشْهَادُ وَالْإِزْسَالُ بَطْلٌ حَقُّهُ كَغَائِبِ آخِرِ السَّيْرِ لِعَبْرِ عَذْرِ أَوْ سَارَ أَوْ تَأَخَّرَ لِعَذْرِ وَلَمْ يُشْهِدْ  
وَالْتَعْبِيرُ بِأَعْذَارِ الْجُمُعَةِ هُوَ مَا قَالَهُ شَارِحٌ وَمُقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ لِمَا هُنَا بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَالشُّفْعَةِ

قوله: (فإن عجز إلخ) أي: عن الإزسال وهذا يفيد أنه مع الإزسال لا يلزم الإشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الإشهاد مع سيره أن مجرد سيره لا يدل على عدم الرضا بالولد بخلاف إزسال المعلم فإنه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك أي أن مجرد السير لا ينافي الرضا وإزسال المعلم ينفيه تدبر أه سم، وقد يفرق بأن الأول فعل فقط والثاني اجتمع فيه القول والفعل. قوله: (فالإشهاد) أي: إن أمكنه وإلا أي لم يشهد مع تمكنه منه معني وأسنى. قوله: (كغائب آخر إلخ) أي: وإن أشهد.  
قوله: (أو سار) أي: بلا تأخير. قوله: (ولم يشهد) راجع لقوله أو سار إلخ عبارة سم. قوله: (ولم يشهد) يفيد وجوب الإشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض أه أي والمعني كما مر آنفا. قوله: (تشبيههم) أي: الأصحاب.

عليه الإزسال أشهد أنه على التقى إن أمكنه فإن لم يشهد حيث يطل حقه وهو يفيد أنه مع الإزسال لا يلزم الإشهاد. قوله: (فإن عجز) أي: عن الإزسال وهذا يفيد أنه مع الإزسال لا يلزم الإشهاد وقد يستشكل الفرق حيث وجب الإشهاد مع سير الغائب، ولم يجب مع إزسال المعلم إلا أن يقال مجرد سيره لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الإشهاد الدال على ذلك بخلاف إزسال المعلم فإنه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك وهو أن مجرد السير لا ينافي الرضا به وإزسال المعلم ينفيه تدبر. قوله: (أو سار أو تأخر لعذر، ولم يشهد) يفيد وجوب الإشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح في شرح الروض فإنه بعد قول الروض وهل له أي للغائب التأخير إلى رجوع بادر إليه بحسب الإمكان مع الإشهاد أي بآته على التقى وجهان أه وذكر هو أن أصحهما في الشرح الصغير الأول وأن كلام الأضلي يميل إليه قال ما نصه: فإن آخر المبادرة مع الإمكان وإن أشهد أو لم يشهد وإن بادر بطل حقه وإن لم يمكنه المبادرة لخوف الطريق أو غيره فليشهد أه وعبارة مختصر الكفاية لابن التقي فرع إذا أمكن الغائب السفر فليأخذ فيه عقب بلوغ الخبر ويشهد أنه على التقى فإن آخر بطل حقه وإن أشهد، وكذا إن سار ولم يشهد في أصح الوجهين وأحال الإمام جميع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين أه. وهذا الكلام يفيد اعتبار اجتماع السير والإشهاد وأنه لا يكتفى بأحدهما وهذا بخلاف ما قيل في الرد بالعيب وأنه وإن لم يكن مقيدا بالغائب من أنه إذا أشهد حال ذهابه إلى الحاكم سقط عنه وجوب الإنهاء إليه والفرق متيسر فليتأمل وليراجع والفرق أنه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التأخير بعد ذلك بخلافه هنا فإنه لا ينتفي عنه إلا باللعان. قوله: (ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب) مقتضاه أيضا أن الحاضر إذا ذهب إلى الحاكم لزمه الإشهاد حال ذهابه إن أمكن إثبات ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه أيضا أنه إذا أشهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قياس ما قالوه هنا في سير الغائب أنه لا بد معه من الإشهاد وأنه لا يغني أحدهما عن الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق ممكن فليراجع.  
قوله: (ومقتضى تشبيههم إلخ) قضية التشبيه بالرد بالعيب أنه إذا أشهد سقط وجوب المبادرة إلى

أَنَّ الْمُعْتَبَرِ أَعْذَارُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ أَضْيَقَ لِكُنَّا وَجَدْنَا مِنْ أَعْذَارِهِمَا إِرَادَةَ دُخُولِ الْحُمَامِ وَلَوْ لِلتَّنْظِيفِ كَمَا شِئِلَهُ إِطْلَاقُهُمُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا فِي الْجُمُعَةِ وَمِنْ أَعْذَارِهِمَا أَكْلُ كَرِيهِهِ وَيَتَعَدُّ كَوْنُهُ عُذْرًا هُنَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ عُذْرٌ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهَا فَالْوَجْهَ اعْتِبَارُ الْأَضْيَقِ مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ. (وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ) كَمَا صَحَّ أَنَّ هِلَالَ بَنٍ أُمِّيَّةً لَا عَنَ عَنْ الْحَمَلِ (و) لَهُ (اِنْتِظَارٌ وَضْعُهُ) لِيَعْلَمَ كَوْنَهُ وَلَدًا إِذَا مَا يُظَنُّ حَمَلًا قَدْ يَكُونُ نَحْوَ رِيحٍ لَا لِرَجَاءٍ مَوْتِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ لِيَكْفِيَ اللَّعَانَ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ بَلْ يُلْحَقُهُ لِتَقْصِيرِهِ (وَمِنْ أُخَرَ) النَّفْيِ (وَقَالَ جَهْلُتِ الْوِلَادَةُ صَدُقَ بِيَمِينِهِ إِنْ) أَمَكْنَ عَادَةً كَأَنَّ (كَانَ غَائِبًا)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لَهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اسْتَفَاضَتْ وَلَا دَثُّهَا لَمْ يُصَدَّقْ (وَكَذَا) يُصَدَّقُ مُدْعَى الْجَهْلِ بِهَا (الْحَاضِرُ) إِنْ ادَّعَى ذَلِكَ (فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلَهُ) بِهِ (فِيهَا) عَادَةً كَأَنَّ بَعْدَ مَحَلِّهَا وَلَمْ يَسْتَفِضْ عَنْهُ لَاحْتِمَالِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَذْلٌ رِوَايَةً لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ قَوْلُهُ: لَمْ أَصْدُقْهُ وَلَا قَبْلَ يَمِينِهِ (وَلَوْ قِيلَ لَهُ) وَهُوَ مُتَوَجِّعٌ لِلْحَاكِمِ، أَوْ وَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ التَّوَجُّعُ إِلَيْهِ لِعُذْرِ بِهِ (مُتَّعَتْ بِوَلَدِكَ أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ)، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ آخَرُ

• قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُعْتَبَرِ أَعْذَارُهُمَا) أَيِ: الْعَيْبِ وَالشُّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ أَضْيَقَ) أَيِ: مِنْ أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ  
 اه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا إلخ) وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْخَوْفُ مِنَ الْحُكَامِ عَلَى اخْتِزَالِ  
 جَرَّتِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا بِأَخْذِهِ أَمَّا لَوْ خَافَ مِنْ إِغْلَابِهِ جَوْرًا يَحْمِلُهُ عَلَى اخْتِزَالِ مَالِهِ أَوْ قَدَرٍ لَمْ  
 تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَخْذِهِ مِثْلَهُ فَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ عُذْرٌ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَعْذَارِهَا) أَيِ: الْجُمُعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَعَدُّ كَوْنُهُ) أَيِ: أَكْلُ الْكَرِيهِ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي اللَّعَانِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ هُنَا) أَيِ: أَكْلُ الْكَرِيهِ.  
 • قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ) أَيِ: أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ وَالْعَيْبِ وَالشُّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ  
 إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ نَاقِلُهُ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (لَا لِرَجَاءٍ مَوْتِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ بِخِلَافِ  
 اِنْتِظَارِ وَضْعِهِ لِرَجَاءِ مَوْتِهِ، فَلَوْ قَالَ عَلِمْتُهُ وَلَدًا وَأَخْرَجْتُ رَجَاءً وَضَعِهِ مَيِّتًا فَأَكْفَى اللَّعَانَ بَطْلَ حَقِّهِ مِنَ  
 النَّفْيِ اه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ جَلْمِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِاِنْتِظَارِ وَضْعِهِ الْمُقَدَّرِ بِالْعَطْفِ. • قَوْلُهُ: (مُدْعَى الْجَهْلِ بِهَا) يُغْنِي عَنْهُ  
 قَوْلُهُ: بَعْدَ أَنْ ادَّعَى ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِالْوِلَادَةِ اه مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: مَحَلُّ الْوِلَادَةِ.  
 • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَفِضْ) أَيِ: الْوِلَادَةُ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يَتَوَلَّدَ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ) كَانَ  
 كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَمَضَتْ مُدَّةٌ يَتَعَدُّ الْخِفَاءُ فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اه مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ) كَذَا فِي  
 النُّسَخِ بِالتَّوْنِ حَتَّى فِي نُسَخَةِ الشَّارِحِ اه سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (عَذْلٌ رِوَايَةً) أَيِ: وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ امْرَأَةً اه  
 مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ إلخ) جَوَابُ لَوْ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ: بِأَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ كَصَبِيٍّ وَفَاسِقٍ  
 اه مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ) أَيِ: قَوْلُهُ لَمْ أَصْدُقْهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ إِنْ عُرِفَ لَهُ وَلَدٌ  
 آخَرُ وَادَّعَى حَمْلَ التَّهْتِةِ وَالتَّامِينَ وَنَحْوَهُ عَلَيْهِ؛ فَلَهُ نَفْيُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ نَفَعَكَ اللَّهُ بِهَذَا الْوَلَدِ

الْحَاكِمِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَاتِهِ هُنَاكَ يُشْهَدُ عَلَى الْفَسَخِ فَلَمْ يَضُرَّ التَّأْخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ.



يشتبه به ويدعي إرادته (تعذر نفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيراً أو بارك عليك فلا) بتعذر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء. (وله اللعان) لدفع حد أو نفي ولد (مع إمكان إقامة بيينة بزناها)؛ لأن كلاً حجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البيينة صدق عنه الإجماع وكأن ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقداً للبيينة (ولها) اللعان بل يلزمها إن صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوبوه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها يلعانه لا بالبيينة؛ لأنه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة للعانها غير هذا.

### فصل

(له اللعان لنفي ولد) بل يلزمه إذا علم أنه ليس منه كما مر بتفصيله (وإن عفت عن الحد وزوال التكاح) بطلاق أو غيره ولو أقام بيينة بزناها لحاجته إليه بل هي أكد من حاجته لدفع الحد (وله)

فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اهـ. قوله: (بل يلزمها إلخ) ظاهر هذا الصنيع أنه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله أنه ليم الكاذبين إلخ وهو بعيد جداً كما لا يخفى ويختل أن قوله يلزمها تفسير للمراد بالجواز الذي أفاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع اهـ رشيدى عبارة المغنى.

(تنبيه): قضية قوله لها أنه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعده بوجوبه عليها إذا كانت صادقة في نفس الأمر فقال إذا لاعن الزوج امرأته كاذباً فلا يحل لها النكول كي لا يكون عوناً على جلدتها أو رجمها وقضيحة أهلها وصوته الأذرعى والزركشي وغيرهما وهو ظاهر اهـ. قوله: (لا بالبيينة إلخ) أي: لا المتوجه عليها بالبيينة فيمتنع حينئذ لعانها؛ لأنه إلخ. قوله: (غير هذا) أي: دفع الحد.

### (فصل) له اللعان لنفي ولد

هـ قول (سن): (لنفي ولد) ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد اهـ مغنى. هـ قوله: (بل يلزمه) إلى قوله: (والخوض) في المغنى وإلى الفصل في النهاية. هـ قوله: (بل يلزمه إذا علم) فيه ما مر قريباً اهـ رشيدى عبارة المغنى.

(تنبيه): قضية قوله أنه لا يجب وإن علم أنه ليس منه وليس مراداً بل يجب في هذه الحالة كما علم مما مر اهـ. هـ قوله: (إذا علم إلخ) أي: أو ظن ظناً مؤكداً كما مر اهـ رشيدى أي: وكما يأتي. هـ قوله: (ولو أقام بيينة إلخ) غاية معطوفة على وإن عفت إلخ. هـ قوله: (لحاجته إليه) أي: إلى اللعان لنفي الولد تغليلاً للمتن والشارح معاً. هـ قوله: (من حاجته) أي: إلى اللعان.

### (فصل) له اللعان إلخ

اللَّعَانُ بَلْ يَلْزَمُهُ إِنْ صَدَقَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ (لِدَفْعِ حَدِّ الْقَذْفِ) إِنْ طَلَبْتَهُ هِيَ أَوْ الزَّانِي (وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدٌ) إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ وَمُبَالَغَةً فِي الْإِنْتِقَامِ مِنْهَا (وَلِ) دَفْعِ (تَعْزِيرِهِ) لِكُونِهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا، وَقَدْ طَلَبْتَهُ (إِلَّا تَعْزِيرَ تَأْدِيبٍ) لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا كَقَذْفِ مَنْ ثَبَّتَ زِنَاهَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارٍ أَوْ لِعَانِهِ مَعَ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ لِإِظْهَارِ الصُّدْقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَوْ لِكُذِبِهِ الضَّرُورِيِّ (كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوْطَأُ) أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ .....

• قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزَمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا قَرِيبًا اه رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي .

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَكِنْ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْقَوَاعِدِ وَهُوَ أَقْعَدُ الْوُجُوبُ دَفْعًا لِلْحَدِّ وَالْفِسْقِ عَنْهُ، وَهَلْ وَجِبَ الْحَدُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْمُلَاعِنِ، ثُمَّ سَقَطَ بِاللَّعَانِ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَضَلًّا أَحْتِمَالًا لِلْإِمَامِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ اه رَشِيدِي . • قَوْلُهُ: (إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ) أَيِ: الْمُتَرْتَبِ عَلَيْهِ دَفْعُ عَارِ الْحَدِّ وَالْفِسْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَمُبَالَغَةً إلخ فَلَا يَظْهَرُ لَهُ دَخْلُ فِي الزُّرْمِ اه رَشِيدِي . • قَوْلُهُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتُ بِهِذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ اه سم . • قَوْلُهُ: (لِكُونِهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ الْأُمَةِ أَوِ الذَّمِّيَّةِ وَصَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ جَمَاعُهَا وَيُسَمَّى هَذَا تَعْزِيرٌ تَكْذِيبٍ أَيْضًا اه . • قَوْلُهُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ اه سم، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ مِنْ تَعْزِيرِ التَّكْذِيبِ الْآتِي . • قَوْلُهُ: (مَعَ امْتِنَاعِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا بَزْنًا آخَرَ فَلَمَّا يُحَدُّ اه سم . • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: اللَّعَانِ .

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ: صِدْقُهُ . • قَوْلُهُ: (أَوْ لِكُذِبِهِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا اه ع ش .

• قَوْلُ (سَنِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ. عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ لِتَكْذِيبِهِ ظَاهِرًا بَأَن قَذَفَ زَوْجَتَهُ غَيْرَ الْمُحْصَنَةِ وَلَمْ يُعْلَمْ كُذِبُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ تَوْطَأُ وَمَجْنُونَةٍ لَكِنْ لَا يُلَاعِنُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ لَهَا حَتَّى تَكْمُلًا بِالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ وَتُطَالِبًا اه سم .

• قَوْلُهُ: (وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ فِيهِ رِكَتٌ وَتَعْقِيدٌ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا فَلَمَّا لَا يُلَاعِنُ لِإِسْقَاطِهِ وَإِنْ بَلَغَتْ وَطَالَبَتْهُ لِلْعِلْمِ بِكُذِبِهِ فَلَمْ يُلْحَقْ بِهَا عَارًا بَلْ يُعَزَّرُ تَأْدِيبًا عَلَى الْكُذِبِ حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيْدَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ زَنَى بَك مَمْسُوحٌ أَوْ ابْنُ شَهْرٍ مَثَلًا أَوْ قَالَ لِرَتْقَاءٍ أَوْ قَرْنَاءٍ زَنَيْتَ فَلَمَّا

• قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزَمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ النَّقِيبِ وَلَوْ قَذَفَهَا وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ فَقَدْ يَظْهَرُ أَنَّ اللَّعَانَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ مُحَرَّمًا لَا يُمَكِّنُ إِيَابَتَهُ وَهُوَ الْجَلْدُ وَدَفْعُ الْحَرَامِ وَاجِبٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَفْهُومُ النَّصِّ الْآتِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُلَاعِنَ حَتَّى يُطَالِبَ بِالْحَدِّ وَأُطْلِقَ فِي الْحَاوِي عَدَمَ الْوُجُوبِ اه . • قَوْلُهُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتُ بِهِذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ يَعْنِي الْمَحَلِّيَّ تَوْهَمَ خِلَافِ الثَّانِي اه . • قَوْلُهُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ . • قَوْلُهُ: (مَعَ امْتِنَاعِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا بَزْنًا آخَرَ فَلَمَّا يُحَدُّ .

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ قَالَ فِي الرُّوضِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ



نحو قُرْنَاءٍ أو بَوْطَةٍ نحو مَمْسُوحٍ فلا يُلَاعِنُ لِإِسْقَاطِهِ وَإِنْ بَلَغَتْ وَطَالَتْهُ إِذْ لَا عَارَ يُلْحَقُهَا بِهِ  
لِلْعَلَمِ بِكَذِبِهِ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَلْفِ عَلَى صِدْقِهِ وَإِنَّمَا زُجِرَ حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيْدَاءِ وَالْخَوْضِ فِي  
الْبَاطِلِ وَمَنْ ثُمَّ يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ بِخِلَافِ الْكَبِيرَةِ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي نَحْوِ  
الْقُرْنَاءِ حَيْثُ لَمْ يُرَدْ وَطءٌ ذُبْرُهَا وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْأَوَّلِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ أَعْنِي مَا عَلِمَ صِدْقُهُ أَوْ كَذِبُهُ  
يُقَالُ لَهُ تَعْزِيرُ التَّكْذِيبِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ كَذِبِهِ بِقِيَامِ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ  
وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِطَلَبِ الْمَقْدُوفِ. (وَلَوْ غَفَّتْ عَنِ الْحَدِّ) أَوْ التَّعْزِيرِ (أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِزِنَاهَا) أَوْ إِقْرَارِهَا

يَعَزَّرُ لِلْإِيْدَاءِ وَلَا يُلَاعِنُ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا صَرَخَ بِالْفَرْجِ فَإِنْ أَطْلَقَ قَيْتَبَغِي أَنْ يُسَالَ عِنْدَ دَعْوَاهَا عَنْ إِرَادَتِهِ  
فَإِنْ وَطَّأَهَا فِي الدُّبْرِ مُمَكِّنٌ قَيْلَحَقُ الْعَارِ بِهَا وَيَتَرْتَّبُ عَلَى جَوَابِهِ حُكْمُهُ زَادَ النِّهَايَةَ وَتَعْزِيرُ التَّادِيبِ  
يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ إِنْ أَح. ه. قَوْلُهُ: (نَحْوِ قُرْنَاءٍ) نَعَتْ كَبِيرَةٍ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ بَوْطَةٍ نَحْوِ مَمْسُوحٍ) أَي: أَوْ  
قَذَفَ بَوْطَةٍ إِنْ أَح. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا يُلَاعِنُ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ. ه. قَوْلُهُ: (لِإِسْقَاطِهِ) أَي: تَعْزِيرُ التَّادِيبِ.  
ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَلَغَتْ) أَي: الطُّفْلَةُ. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا يُمَكِّنُ) مِنَ التَّمَكُّنِ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا زُجِرَ إِنْ أَح) جَوَابُ  
سُؤَالِ مُنْشَأِهِ قَوْلُهُ إِذْ لَا عَارَ إِنْ أَح. ه. قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيْدَاءِ) أَي: لِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِيْدَاءُ وَإِلَّا فَلَا إِيْدَاءَ  
فِي الْقَذْفِ الْمَذْكُورِ أَوْ الْمُرَادُ مُطْلَقُ الْإِيْدَاءِ أَي حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيْدَاءِ أَحَدٌ أَح. رَشِيدِي أَقُولُ أَوْ الْمُرَادُ إِيْدَاءُ  
أَهْلِهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا زُجِرَ إِنْ أَح). ه. قَوْلُهُ: (يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ  
مَعَ وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَح. ش. ه. قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَوَّلِ) أَي: مَا فِي قَوْلِهِ وَلِدْفَعِ تَعْزِيرِهِ أَح.  
كُرْدِي وَالْأَصَوْبُ وَهُوَ اللَّعَانُ لِحَدِّ الْقَذْفِ إِنْ أَح. ه. قَوْلُهُ: (وَمَا هَذَا)، وَقَوْلُهُ: (أَخْنِي مَا) الْأَوَّلَى فِيهِمَا مِنْ  
قَوْلِهِ: (أَخْنِي مَا عَلِمَ إِنْ أَح) تَفْسِيرٌ لِهَذَيْنِ وَمَا عَلِمَ صِدْقُهُ كَقَذْفٍ مَنْ ثَبَّتَ زِنَاهَا بَيِّنَةً إِنْ أَح وَمَا عَلِمَ كَذِبُهُ  
كَقَذْفِ الطُّفْلَةِ وَمَا عَدَاهُمَا هُوَ مَا لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ)  
أَي: تَعْزِيرُ التَّكْذِيبِ. ه. قَوْلُهُ: (مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ) عَبَّرَ بَيْنَ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا  
أَنَّ فِيهِ لِعَانًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِ هَذَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا يُسْتَوْفَى) أَي: تَعْزِيرُ التَّكْذِيبِ أَح.  
ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِطَلَبِ الْمَقْدُوفِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ كَامِلٍ فَيُؤَخَّرُ إِلَى كَمَالِهِ أَح. سَم. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ التَّعْزِيرِ)  
إِلَى: (الْفَضْلِ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا نَحْوَ مَجْنُونَةٍ) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُلَاعِنُ،  
وَقَوْلُهُ: (هَلَى مَا مَرَّ) إِلَى (فَهُمَا خَمَلَانِ).

لِتَكْذِيبِهِ ظَاهِرًا. كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ تَوَطَّأَ وَمَجْنُونَةٍ لَكِنْ لَا يُلَاعِنُ حَتَّى يَكْمُلَا وَيُطَالِيَا أَح. وَقَوْلُهُ: لِتَكْذِيبِهِ  
ظَاهِرًا قَالَ فِي شَرْحِهِ بَانَ قَذْفَ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ كَذِبَهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ أَح.

ه. قَوْلُهُ: (يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي لِلطُّفْلَةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَشْنَى  
مِنْهُ) عَبَّرَ بَيْنَ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِطَلَبِ الْمَقْدُوفِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ كَامِلٍ  
فَيُؤَخَّرُ إِلَى كَمَالِهِ، وَفِي شَرْحِ م. ر.، قُلُوْ قَالَ الزَّوْجُ قَذَفْتُكَ فِي النِّكَاحِ فَلِي اللَّعَانُ وَادَّعَتْ هِيَ صُدُورَهُ  
قَبْلَهُ صِدْقَ يَمِينِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْفُرْقَةِ وَقَالَ قَذَفْتُكَ قَبْلَهَا فَقَالَتْ بَلْ بَعْدَهَا صِدْقَ يَمِينِهِ أَيْضًا مَا لَمْ يُنْكَرْ  
أَصْلَ النِّكَاحِ فَتَصَدَّقَ يَمِينُهَا أَوْ قَالَ قَذَفْتُكَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ فَقَالَتْ بَلْ بِالْغَةِ صِدْقَ يَمِينِهِ إِنْ احْتَمَلَ صُدُورَهُ

به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل ينفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جئت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس ما دام السكوت أو الجنون في الأخيرتين (في الأصح) إذ لا حاجة إليه في الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى

فوق (سني): (عن طلب الحد) أي: أو التغير اهـ. مغني.

فوق (سني): (أو جئت إلخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للإفاقة اهـ. مغني. قوله: (ما دام السكوت أو الجنون إلخ)، فلو طالبت من سكنت أو المجنونة بعد كمالها لا عن اهـ. مغني. قوله: (سيما إلخ) عبارة المغني لسقوط الحد في الصور الثلاث الأول ولانقضاء طلبه في الباقي اهـ. قوله: (سيما الثانية) وهي

في صغرهما أو قال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومه لم يقبل منه ليغديه أو واثت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعته صدق بيمينه إن عهد ذلك لها ولا صدقت أو وأنا صبي صدق إن احتمل نظير ما مر أو وأنا مجنون صدق إن عهد له اهـ، وفي الروض وشرجه.

(فرغ): لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو ظاننا أنها زوجته أو أمته لم يلاعن فإن كان هناك ولد متفصل لا عن لثفه، وكذا إن كان هناك حمل ولا حد لها يلعانه إن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتتأبد الحرمة بهذا اللعان فإن كان قال زنت في نكاحي وجب الحد عليها وتسقطه باللعان فإن بان في صورة أن لا حمل فسد لعانه وحد، وكذا لو لا عن زوج ولا ولد ويان بعد لعانه فساد نكاحه نيتا فساد لعانه وحد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ باختصار، وفي الروض وشرجه أيضا ما نصه: فصل لو قذف من لا عنها عزز فقط إن قذفها بذلك الزنا أو أطلق فإن قذفها بزنا آخر عزز أيضا فقط إن حدث يلعانه لكونها لم تلاعن ليعانه وذلك؛ لأن لعانه في حقه كالبينة فلا يحد وإنما عزز للإيذاء وحد إن لاعنت سواء أقذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله كما يحد للأجنبية واللعان إنما يسقط الحصانة إذا لم يعارضه لعانها فإن عارضه بقيت الحصانة بحالها على أن اللعان حجة ضعيفة فيختص أثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له إسقاط العقوبة من تغزير أو حد باللعان؛ لأنها بائث بلعان القذف الأول ولا ولد وإن حد بالقذف الأول ولم يلاعن، ثم عاد إلى القذف بذلك عزز تأديبا للإيذاء ولا يحد لظهور كذبه بالحد الأول ولا يلاعن لإسقاط التغزير كما علم مما مر أو قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لإسقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحد؛ لأن كذبه في الأول لا يوجب كذبه في الثاني فوجب الحد لدفع العار أو يعزز لظهور كذبه بالحد وجهان أو جههما الثاني أخذا من عموم ما يأتي فيمن قذف شخصا فحد، ثم قذفه ثانيا وتحد بقذفها الأجنبية ولو بما حدث فيه أي بسببه؛ لأن اللعان في صورته مختص بالزوج فيقتصر أثره عليه، وسواء في الزوج والأجنبي أكان ثم ولد فتفاء باللعان وبقي أو مات أو لم يكن.

(فرغ): لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكفي الزوج لعان



من اللعان أمّا مع ولدٍ أو حملٍ ينفيه فيلّاعنُ جزماً وإذا لزمه حدٌ بقذفٍ مجنونةً بزناً أضافه لحالٍ إفاقتها أو تعزيرٍ بما لم يُضِفْهُ أو بقذفٍ صغيرٍ انتظرَ طلبُهما بعدَ كمالِهما ولا تُحدُّ مجنونةً بِلِعاَنِه حتى تُفَيَّقَ وتمتَّعَ من اللعانِ. (ولو أبانها) بواحدةٍ أو أكثرَ (أو ماتت، ثم قذفها)

إقامة البيّنة بزناها أو إقرارها به والثالثة وهي تصديق الزوجة للزوج في الزنا. هـ قوله: (فيلّاعن الخ) عبارة المغني فإن له اللعان لتفيه قطعاً اهـ. هـ قوله: (بما لم يُضِفْهُ) أي: بزناً لم يُضِفْهُ أصلاً أو أضافه لحال الجنون. هـ قوله: (أو بقذفٍ صغيرٍ) عبارة غيره صغيرة بالتاء قال الرشيدِيُّ قوله أو بقذفٍ صغيرةٍ أي يُمكنُ وطؤها بقرينة ما قدّمه من أنّ التي لا يُمكنُ وطؤها يستوفي لها الحاكم اهـ. هـ قوله: (بغذ كمالِهما) أي: بالإفاقة والبلوغ. هـ قوله: (بِلِعاَنِه) أي: فيما إذا كان هناك ولدٌ أو حملٌ وإلا فلا لِعانَ له في حال جنونها كما مرّ آنفاً.

هـ قوله (لست): (ولو أبانها) لو عبّر ببيانٍ لشمِلَ ما لو انقضتِ عدّة رَجْعِيَّةٍ أو حصل انقِصاخُ اهـ مغني عبارة الرّوض مع شرحه فزَع لو قَذَفَ المفسوخُ نِكَاحُها أو المُطلّقة البائنُ بخلعٍ أو طلاقٍ ثلاثٍ أو انقضاءِ عدّةٍ بزناً مُطلقٍ أو مُضافٍ إلى حالة النكاح أو قَذَفَ مَنْ وطئها في نِكَاحٍ فاسِدٍ أو ظانّاً أنّها زَوْجَتُهُ أو أمّته لم

واحدٌ يذكُرُ فيه الزّنيّات كُلّها، وكذا الزّناة إن سَمّاهم في القذفِ بأن يقولَ أشهدُ بالله أنّي لِمِنَ الصّادِقينَ فيما رَمَيْتُكَ به مِن الزّنا بفلانٍ وفلانٍ وفلانٍ وَمَنْ قَذَفَ شَخْصاً فحُدّ، ثم قَذَفَهُ ثانياً عَزَرَ لظهورِ كَذِبِهِ بالحدِّ الأوّلِ والزّوجةُ في ذلك كغيرِها إن وقعَ القذفانِ في حالِ الزّوجيّةِ فإن قَذَفَ أَجْنِيَّةً، ثم تزوّجها قَبْلَ أن يُحدَّ أو بَعْدَهُ، ثم قَذَفَها بالزّنا الأوّلِ فالحدُّ الواجبُ واحدٌ ولا لِعانَ لإسقاطه بل يُختاجُ إلى بيّنة؛ لأنّه قَذَفَها بالأوّلِ وهي أَجْنِيَّةٌ أو قَذَفَها بغيره تَعَدَّدَ الحدُّ لاختلافِ موجبِ القذْفينَ؛ لأنّ الثاني يَسْقُطُ باللّعانِ بخلافِ الأوّلِ فإن أقامَ باحِدِهِما أي أَحَدِ الزّناةِ بَيِّنَةً بَعْدَ طَلَبِها لِحدِّ القذفِ سَقَطَ أي الحدانِ؛ لأنّه ثَبَتَ أنّها غيرُ مُحصّنةٍ وإلا فإن بدّأت بطلبِ حدِّ القذفِ بالزّنا الأوّلِ حُدّ له مُطلقاً، ثم للثاني إن لم يُلاعِنَ وإلا سَقَطَ عنه حدُّه وإن بدّأت بالثاني فلا عَنَ لم يَسْقُطَ الحدُّ الأوّلُ؛ لأنّ اللّعانَ يَخْتَصُّ أثره بذلك الزّنا بخلافِ البيّنة وسَقَطَ الثاني وإن لم يُلاعِنَ حُدّ للثاني أي لِلْقَذَفِ الثاني، ثم لِلأوّلِ بَعْدَ طَلَبِها لِحدِّه، وإن طالَبته بهما أي بالحدّينِ جَمِيعاً فكأبتدائها بالأوّلِ فَيُحدّ له، ثم للثاني إن لم يُلاعِنَ.

(فزع): لو قَذَفَ زَوْجَتَهُ، ثم أبانها بلا لِعانٍ، ثم قَذَفَها بزناً آخرَ، ثم جَدَّدَ نِكَاحَها بل أو لم يُجدِّده فإن حُدّ لِلأوّلِ قَبْلَ التّجديدِ لِلنّكاحِ قال البُلْقينيُّ صوابه قَبْلَ القذفِ عَزَرَ لِلثاني كما لو قَذَفَ أَجْنِيَّةً فحُدّ، ثم قَذَفَها ثانياً وَيَتَّبَعِي حَمْلُهُ على ما إذا لم يُضِفِ الثاني إلى حالةِ البيّنونة لِثَلَا يُشَكِّلُ بما مرّ فيما لو قَذَفَ أَجْنِيَّةً، ثم تزوّجها، ثم قَذَفَها بزناً آخرَ مِن أنّ الحدَّ يَتَعَدَّدُ فإن لم تَطْلُبْ حدَّ القذفِ الأوّلِ حَتَّى أبانها قال البُلْقينيُّ صوابه حَتَّى قَذَفَها فإن لا عَنَ لِلأوّلِ قَبْلَ القذفِ الثاني أو بَعْدَهُ عَزَرَ لِلثاني لِلإيذاءِ ولا يُحدّ إذ بِلِعاَنِه سَقَطَتْ حَصانَتُها في حَقِّه وإلا أي وإن لم يُلاعِنَ الأوّلُ حُدّ حَدّينِ لاختلافِ القذْفينِ في الحُكْمِ وهو مَحْمُولٌ على ما إذا أضافَ الزّنا إلى حالةِ البيّنونة أَخْذاً مِمّا مرّ اهـ سَقَطَ مع طوله لِكثرةِ فوائده وإيضاحه المقام مع اختصارِ الشّارحِ فيه اهـ.



فإن قذفها (بزنا مطلق أو مضاف إلى ما) أي زمن (بعد النكاح لا عن) للنفي (إن كان) هناك (ولد) أو حمل على المعتمد (يلحقه) ظاهراً وأراد نفيه في لعانه للحاجة إليه حينئذ كما في صلب النكاح وحينئذ يسقط عنه حد قذفه لها ويلزمها به حد الزنا إن أضافه للنكاح ولم تلاحن هي كالزوجة بخلاف ما إذا انتفى الولد عنه فيحد ولا لعان (فإن أضاف) الزنا الذي رماها به (إلى ما) أي زمن (قبل نكاحه) أو بعد يئثورتها (فلا لعان) جائز إن لم يكن ولد ويحد لعدم احتياجه لقذفها حينئذ كالأجنبية، (وكذا) لا لعان (إن كان) ولد (في الأصح) لتقصيره بالإسناد لما قبل النكاح وزجج في الصغير المقابل واعتمده الاستوي؛ لأنه الذي عليه الأكثرون، وقد يعتقد أن الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل يلزمه إن علم زناها أو ظنه كما علم مما مر (إنشاء قذف) مطلق أو مضاف لما بعد النكاح بناء على أنه لا يلاحن (ويلاحن) حينئذ لنفي النسب للضرورة

يلاحن إن لم يكن هناك ولد ولا حمل فإن كان هناك ولد متفصل لا عن لنفيه، وكذا إن كان هناك حمل ولا حد لها بلعانه إن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتباد الحُرمة بهذا اللعان فإن كان قال زنت في نكاحي وجب الحد عليها بلعانه وتسقطه باللعان فإن بان في صورة اللعان لنفي الحمل أن لا حمل فسد لعانه وحد، وكذا لو لا عن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبيناً فساد لعانه وحد فلا يثبت شيء من أحكامه وأقره سم.

• قول (سنن): (بعد النكاح) أي: مقارن للنكاح أخذاً مما يأتي اه سيد عمر. • قوله: (حد قذفه) أي: أو تغزيره عبارة المغني وتسقط عنه العقوبة بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافاً بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اه. • قوله: (إن أضافه للنكاح) أي: بخلاف المطلق مغني وع ش. • قوله: (بخلاف ما إذا انتفى إلخ) عبارة المغني تنبيه أفهم كلامه أنه إذا لم يكن ولد يلحقه لا لعان وهو الصحيح؛ لأنه كالأجنبي ولأنه لا ضرورة حينئذ فيحد به اه. • قوله: (الولد) أي: والحمل.

• قول (سنن): (فإن أضاف إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وأضافه إلى ما قبل النكاح اه روض. • قوله: (كالأجنبية) أي: كقذفها.

• قول (سنن): (وكذا إن كان في الأصح) اعتمده المنهج. • قوله: (بالإسناد إلخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المغني لتقصيره بذكر التاريخ اه وهو شامل لما في الشارح أيضاً. • قوله: (في الصغير) أي: في الشرح الصغير اه ع ش. • قوله: (واعتمده الاستوي إلخ) ومع هذا فالمعتمد ما في المتن إذ كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى النكاح اه مغني. • قوله: (بناء على أنه لا يلاحن) أي: بناء على الأصح المذكور في المتن أما على مقابله فلا يحتاج لإنشاء قذف كما هو واضح اه سيد عمر.

• قول (سنن): (ويلاحن) وظاهر أنه لا ينتهي بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الأول قاله الرشيدي أقول يفهم قول الشارح كالتهاية والروض فإن أبي أي من إنشاء القذف ثم اللعان حد أنه يسقط باللعان حد



فَإِنْ أَمَّا أَحَدُ. (وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدٍ تَوَاقُنَ) وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا مُرْتَبًا مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ وَلَدَتِيهِمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بَعْدَ اجْتِمَاعِ وَلَدٍ فِي الرَّجَمِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَوَلَدٍ مِنْ مَاءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَنِيٍّ فِيهِ قُوَّةُ الْإِحْبَالِ انْسَدَّ فَمُهُ عَلَيْهِ صَوْنًا لَهُ مِنْ نَحْوِ هَوَاءٍ فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ فَلَمْ يَتَّبِعْضَا لِحَقًّا وَلَا انْتِفَاءً فَإِنْ نَفَى أَحَدَهُمَا وَاسْتَلْحَقَّ الْآخَرَ أَوْ سَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ نَفَاهُمَا، ثُمَّ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَهُمَا لِحَقَّاهُ وَغَلَبُوا اسْتَلْحَاقَ عَلَى النَّفْيِ لِقُوَّتِهِ بِصَحَّتِهِ بَعْدَ النَّفْيِ دُونَ النَّفْيِ بَعْدَهُ احتياطًا لِلنَّسَبِ مَا أَمَكَّنَ وَمِنْ ثَمَّ لِحَقُّهُ وَلَدًا أَمَكَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ اسْتَلْحَاقٍ وَلَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ عِنْدَ امْكِانِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالنَّفْيِ أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ وَضَعِيَّتَيْهِمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ عَلَى مَا مَرَّ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْحَمْلِ فَهُمَا حَمْلَانِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فَيَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

الْقَذْفِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَقَدْ يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِهِ وَتَسْقُطُ عُقُوبَةُ الْقَذْفِ عَنْهُ بِلَعَانِهِ فَإِنْ لَمْ يُنْشِئْ عَوِيقَ اهـ وَأَصْرَحَ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِ النَّسَبِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ بِلَعَانِهِ حَدُّ الْقَذْفِ فَإِنْ لَمْ يُنْشِئْ قَذْفًا حَدًّا وَلَا حَدًّا عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَافَ الزَّنا إِلَى نِكَاحِهِ وَتَتَأَبَّدُ الْحُرْمَةُ بَعْدَ اللَّعَانِ اهـ.   
 • قَوْلُهُ: (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَفَى الْخ) أَيِ بِاللُّعَانِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَفَى أَحَدَهُمَا الْخ) أَوْ نَفَى أَوَّلَهُمَا بِاللُّعَانِ، ثُمَّ وَلَدَتِ الثَّانِي فَسَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَلِدَهُ لِحَقُّهُ الْأَوَّلُ مَعَ الثَّانِي اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِلَّا بِالنَّفْيِ) أَيِ: بِاللُّعَانِ. • قَوْلُهُ: (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَيَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ فَالتَّوَاقُنُ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ شَرْحُ رَوْضِ. • قَوْلُهُ: (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَإِنْ قُلْتَ لَا يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ فَهُمَا حَمْلَانِ أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ الْخ أَنَّهُمَا حَمْلَانِ مِنْ وَاحِدٍ وَهَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ إِذَا اشْتَمَلَ الْخ بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ أَنَّهَا تَنْقُضِي بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ وَاحِدٍ وَجَبَ تَوَقُّفُ انْقِضَائِهَا عَلَى الثَّانِي لِأَنَّا نَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمَا حَمْلَيْنِ صَادِقٌ بِكَوْنِهِمَا مِنْ رَجُلَيْنِ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الرَّجَمِ وَلَدَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلَيْنِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مِنْ وَلَادَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ وَلَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ الْخ وَلَا بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ مِنْ انْقِضَائِهَا بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِحَوَازِ مِثْلِ مَا ذُكِرَ أَيْضًا بِأَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مَعَ وَلَادَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ قُلْتَ هَذَا الْمَنْعُ لَا يُقْبَدُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْعِدَّةِ وَالْعِبَارَةُ لِلرَّوْضِ وَشَرْحِهِ.

(فَرَمَ): لَوْ عَلِقَ طَلَاقُهَا بِالْوِلَادَةِ فَاتَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ بَاخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلِحَقَّاهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ ثَلَاثَةً إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ وَبَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ دُونَهَا لِحَقَّاهُ دُونَ الثَّالِثِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي اهـ فَانْظُرْ قَوْلَهُ دُونَ الثَّالِثِ الْخ الْمُصْرَحَ بِأَنَّ الثَّالِثَ مَعَ الثَّانِي حَمْلٌ آخَرٌ مَعَ أَنْ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي الرَّجَمِ وَلَدٌ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَآخَرُ مِنْ مَاءٍ آخَرَ.



# فهرست

باب الخيار في النكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعاً .....	٥
فصل في الإعفاف .....	٣٥
فصل .....	٤٨

## كتاب الصداق ..... ٦٣

فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد .....	٨١
فصل في التفريض .....	٩٧
فصل في بيان مهر المثل .....	١٠٦
فصل في تشطير المهر وسقوطه .....	١١٤
فصل في المنة .....	١٣٩
فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه .....	١٤٥
فصل في وليمة العرس .....	١٥٤

## كتاب القسم ..... ١٨٦

فصل في بعض أحكام الشُّور وسوابقه ولواحقه .....	٢١٦
--	-----

## كتاب الخلع ..... ٢٢٣

فصل في الصيغة وما يتعلق بها .....	٢٦٠
فصل في الألفاظ الملزمة للعوض، وما يتبعها .....	٢٨٠
فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه .....	٣١٠

## كتاب الطلاق ..... ٣٢٠

فصل في تفويض الطلاق إليها .....	٣٥٩
فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق .....	٣٦٥
فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه .....	٣٩٦
فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره، وما يتعلق بذلك .....	٤٠٦



٤٣٣	فصل في الاستثناء .....
٤٤٨	فصل .....
٤٦١	فصل في بيان الطلاق السني والبذعي .....
٤٨٢	فصل في تعليق الطلاق بالأزيمة ونحوها .....
٥١٦	فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها .....
٥٦٤	فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق .....
٥٧٤	فصل في أنواع أخرى من التعليق .....

#### كتاب الرجعة ..... ٥٩٤

#### كتاب الإيلاء ..... ٦١٩

٦٤٠	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مئة وما يتفرع عليها .....
-----	---

#### كتاب الظهار ..... ٦٥٣

٦٦٤	فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك .....
-----	--

#### كتاب الكفارة ..... ٦٧٤

#### كتاب اللعان ..... ٧٠٠

٧٢١	فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً .....
-----	---

٧٢٦	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته .....
-----	--

٧٤٤	فصل .....
-----	-----------

